

نظم شيخنا العلامة النحرير الفهامة عبد الباسط بن محمد بن حسن الإتيوبي الولوي البورني المناسي المتوفى سنة (١٤١٣هـ) رحمه الله تعالى

لمؤلفه الفقير إلى مولاه الغني القدير محمد إبن الشيخ علي بن آدم ابن موسى الإثيوبي المؤلوي خويدم العلم بمكة المكرمة عفا الله تعالى عنه وعن والديه آمين.

الجزء الثاني كُالُالْفُخُفَالِثِ لنشرُ وَالوَنِيُع بشر المثلاث التحالية

جُقُونُ الْجَابِجُ مَجْفَوْظَنُ اللَّوَلَفَ

الطبعة الأولى

7731 A-71.7 A

رقم الإيداع: ١٠١٢ / ٢٠١٢

19



للنشر والتوزيع

لأبي عبد الصور محمد عبد الله

القاهرة - مساكن عين شمس - شمسجد الهدي المحمدي هاتف وفاكس: ٢٢٩٥٢٢٩٧ /٠٠٠٠

محمول: ۲۸۰۰۷۳۲۰۰۱۰(۲۰۰) - ۲۳۰۰۳۲۱۰۱۰(۲۰۰) - ۱۷۱۸۱۲۰۰۱۰(۲۰۰)

جوال سعودي: ۹۹٤٩، ۲۲، ۹۹۲۹۰۰

البريد الإلكتروني: Abdel_m2005@yahoo.com

(الْجُمَلُ الَّتِي لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ)

أي هذا مبحث الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

٩٤٠ (وَاجْمُلُ الَّتِي أَتَتْ بِلا مَحَلُ سَبعٌ فَأُولاَهُنَّ يَا مَنْ قَدْ عَقَلْ ١٤٥٠ (وَاجْمُلُ الَّتِي عَنْدَ الْمُعْرِفَةُ وَاشْتَمَلَتْ نَوْعَيْ عِنْدَ الْمُعْرِفَةُ ١٤٥٠ ذَاتُ الْبَيْدَاءِ سَمِّهَا مُسْتَأْنَفَةُ وَاشْتَمَلَتْ نَوْعَيْ عِنْدَ الْمُعْرِفَةُ ١٤٥٠ ذَاتُ افْتِتَاح نَحُو زَيْدٌ قَائِمُ تَلِي الَّتِي عَمًّا مَضَتْ تَنْحَسِمُ)

(وَاخْمَلُ الَّتِي أَتَتْ بِلاَ مَحَلِّ سَبْعٌ) أي سبع جمل، وإنما بدأ بها لأنها لم تحلّ محلّ المفرد، وذلك هو الأصل في الجمل (فَأُولاَهُنَّ) مبتدأ خبره «ذات إلخ»، وقوله: (يَا مَنْ قَدْ عَقَلْ) أي من يريد تفهّم مسائل هذا الباب (ذَاتُ ابْتِدَاءِ، سَمُّهَا مُسْتَأْنَفَهُ) أي جملة مستقلة، لا تعلّق لها بما سبق (وَاشْتَمَلَتْ نَوْعَيْنِ عِنْدَ المُغْرِفَةُ) أي عند ذي المعرفة، وهو العالم بحقائق هذا الفنّ، أو المراد عند التعريف بها (ذَاتُ افْتِتَاحٍ) أي صاحبة افتتاح، يُفتتح بها النطق (نَحُوُ) قولك ابتداء (زَيْدٌ قَائِمُ) وهذه تسمى مستأنفة استئنافًا تامًا (تَلِي) أي تتبع هذه الجملة (الَّتِي عَمًّا مَضَتْ) أي عن الجملة السابقة عليها (تَنْحَسِمُ) أي تنقطع، يعني أنه وإن تقدّمتها جملة أخرى، إلا أنها لا تعلّق لها الجملة السابقة عليها (تَنْحَسِمُ) أي تنقطع، يعني أنه وإن تقدّمتها جملة أخرى، إلا أنها لا تعلّق لها بها، تعلقا صناعبًا، بإتباع، أو إخبار، أو حالية، سواء كان هناك انقطاع في المعنى، أو في اللفظ فقط، فلا يضر الارتباط في المعنى بغير ذلك، فيدخل في ذلك جملة ﴿ اَمْنَ النّاسُ ﴾ [البَعْرَة: الآية ١٣] من قوله تعالى: ﴿ كُمَا عَامَنَ النّاسُ ﴾ [البَعْرَة: الآية ١٣] من قوله تعالى: ﴿ كُمَا عَامَنَ النّاسُ ﴾ [البَعْرَة: الآية ١٣].

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجمل التي لا محل لها من الإعراب، سبع: [الاولى]: الابتدائية، وتُسَمَّى أيضًا المستأنفة، وهو أوضح؛ لأن الجملة الابتدائية تطلق أيضًا على الجملة المصدرة بالمبتدإ، ولو كان لها محل، ثم الجمل المستأنفة نوعان:

(أحدهما): الجملة الْمُقتَتَحُ بها النطق، كقولك ابتداء: «زيد قائم»، ومنه الجمل المفتتح بها السور. (والثاني): الجملة المنقطعة عما قبلها، نحو «مات فلان رحمه الله»، وقوله تعالى: ﴿ قُلْ سَا أَتُلُواْ عَلَيْكُم مِّنْهُ ذِكْرًا * إِنَّا مَكَّنَّا لَهُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [الكهف: ٨٣- ١٨]، ومنه جملة العامل الْلُّغَى

الجما

بعد

3

صقر

السه

قوله

ليس

يرور قوله

قوله

إعادا

سيرا

شيء

(1)

(Y)

(4)

لتأخره، نحو «زيد قائم أظن»، فأما العامل الملغى لتوسطه نحو «زيد أظن قائم»، فجملته أيضًا لا محل لها، إلا أنها من باب مجمّل الاعتراض.

ويخص البيانيون الاستئناف بما كان جوابًا لسؤال مقدر، نحو قوله تعالى: ﴿ عَلَ أَنْكَ حَدِيثُ ضَيْفِ إِبْرَهِيمَ الْمُكْرَمِينَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَمُا قَوْمٌ مُنْكُرُونَ ﴾ [الذاريات: ٢٤ - ٢٥]، فإن جملة القول الثانية جواب لسؤال مقدر، تقديره: فماذا قال لهم؟، ولهذا فصلت عن الأولى، فلم تعطف عليها، وفي قوله تعالى: ﴿ سَلَامٌ قَوْمٌ مُنْكُرُونَ ﴾ [الذاريات: الآية ٢٥]، جملتان، محذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، إذ التقدير: سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، ومثله في استئناف جملة القول الثانية قولُ عنائى: ﴿ وَنَئِينَهُمْ عَن ضَيْفِ إِبْرَهِيمَ * إِذْ دَخَلُواْ عَلَيْهِ فَقَالُواْ سَلَما قَالَ إِنَا مِنكُمْ وَجِلُونَ ﴾ [الخبر: ٥١ - ٢٥]، وقد استؤنفت جملتا القول في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَذَ جَاءَتَ رُسُلُنَا فَالَ سَلَمْ ﴾ [غرد: الآية ٢٩].

ومن الاستئناف البياني أيضًا قوله [من الكامل]:

زَعَـمَ الْـعَـوَاذِلُ أَنَّـنِـي فِي غَـهْـرَةِ صَدَقُوا وَلَكِنْ غَمْرَتِي لاَ تَنْجَلِي فإن قوله: «صدقوا» ومثله قوله تعالى:

هِيُسَبَّحَ له فيها بالغدو والآصال رجال فيمن فتح باء ﴿ يُسَبَّحُ ﴾.

تنبيهات:

الأول من الاستثناف ما قد يَخْفَى، وله أمثلة كثيرة:

[أحدها]: ﴿ يَسَمّعُونَ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَنِ مَّارِدٍ * لَا يَسَمّعُونَ إِلَى الْمَلِا الْمَعْنَى ﴾ [الحبر: الآية ١٧]، الأعلى ﴾ [الصافات: ٧-٨]، فإن الذي يتبادر إلى الذهن أنه صفة لـ كُلِّ شَيْطُنِ ﴾ [الحبر: الآية ١٧]، أو حال منه، وكلاهما باطل؛ إذ لا معنى للحفظ من شيطان لا يسمع، وإنما هي للاستئناف النحوي، ولا يكون استئناف بيانيًّا؛ لفساد المعنى أيضًا، وقيل: يحتمل أن الأصل لفلا يسمعوا، ثم حذفت اللام، كما في «جئتك أن تكرمني»، ثم حذفت «أن»، فارتفع الفعل، كما في قوله [من الطويل]:

* أَلاَ أَيُّهَذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى *

فيمن رفع «أحضر»، واستضعف الزمخشري الجمع بين الحذفين.

[فإن قلت]: اجعلها حالًا مقدرة، أي وحفظًا من كل شيطان مارد مقدرًا عدم سماعه، أي عد الحفظ.

[قلت]: الذي يقدر وجود معنى الحال هو صاحبها كالمرور به، في قولك: «مررت برجل معه صقر صائدًا به غدًا»، أي مقدرًا حال المرور به أن يصيد به غدًا، والشياطين لا يقدرون عدم السماع ولا يريدونه.

[الثاني]: ﴿إِنَّا نَعْلَمُ مَا يُسِرُونَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس: الآية ٢٦] بعد قوله تعالى: ﴿فَلَا يَعْزُنكَ وَمَا يُعْلِنُونَ ﴾ [يس: الآية ٢٦]، فإنه ربما يتبادر إلى الذهن أنه مَحْكِيّ بالقول، وليس كذلك؛ لأن ذلك ليس مقولًا لهم.

[الثالث]: ﴿ إِنَّ ٱلْمِـزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا ﴾ [يُونس: الآية ٢٥] بعد قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَحْزُنكَ فَوَلُهُمْ ﴾ [يُونس: الآية ٢٥]، وهي كالتي قبلها، وفي «جمال القراء» للسخاوي (١) أن الوقف على قولهم في الآيتين واجب، والصواب أنه ليس في جميع القرآن وقف واجب (٢).

[الرابع]: ﴿ ثُمَّرَ يُعِيدُو ﴾ بعد ﴿ أَوَلَمْ يَرَوْ الْحَيْفَ يُبَدِئُ ٱللَّهُ ٱلْخَلْقَ ﴾ [العنكبوت: ١٩]؛ لأن إعادة الحلق لم تقع بعدُ، فيقرَّرُوا برؤيتها، ويؤيد الاستثناف فيه قوله تعالى عقب ذلك: ﴿ قُلْ سِيرُوا فِ ٱلأَرْضِ فَٱنظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ ٱلْخَلْقَ ثُمَّ ٱللَّهُ يُنشِئُ ٱللَّمَّاةَ ٱلْآخِرَةُ إِنَّ ٱللَّهَ عَلَى كُلِ سِيرُوا فِ ٱللَّهُ أَن اللَّهُ عَلَى حَلِ سِيرُوا فِ ٱللَّهُ أَلُو العنكبوت: الآية ٢٠] الآية.

[الخامس]: زعم أبو حاتم (٣) أن من ذلك قوله تعالى: ﴿ يُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧١]، فقال:

⁽١) «جمال القرّاء، وكمال الإقراء» لعلم الدين السخاويّ عليّ بن محمد في القراءات والتجويد، والناسخ والمنسوخ، والوقف والابتداء، توفى السخاويّ سنة (٦٤٣هـ).

 ⁽۲) قوله: «ليس في جميع القرآن وقف واجب» أي سواء كان له سبب أو لا، وأجيب بأن المراد واجب صناعي، والمنفي الوجوب الشرعي. «دسوقي» ٢٠١/٢.

⁽٣) هو سهل بن محمد السجستانيّ النحوي اللغويّ العروضيّ، نزيل البصرة وعالمها، قرأ كتاب سيبويه=

الجما

الوجا

مفارة

41

وحه

دُون

\$ 9B

وليسه

الآية

المؤمن

ويوي

﴿ زيدُ

على

لايه

(1)

الوقف على ﴿ ذَلُولُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧١] جيد، ثم يبتدئ ﴿ يُثِيرُ ٱلْأَرْضَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الاستئناف، ورده أبو البقاء بأن ﴿ وَلَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٥] إنما تعطف على النفي، وبأنها لو أثارت الأرض كانت ذَلولًا، ويرد اعتراضه الأول صحة «مررت برجل يصلي ولا يلتفت»، والثاني أن أبا حاتم زعم أن ذلك من عجائب هذه البقرة، وإنما وجه الرد أن الخبر لم يأت بأن ذلك من عجائبها، وبأنهم إنما كُلفوا بأمر موجود، لا بأمر خارق للعادة، وبأنه كان يجب تكرار «لا» في ﴿ ذَلُولُ ﴾ والبَقَرَة: الآية ٧١] إذ لا يقال: هررت برجل لا شاعر» حتى تقول: «ولا كاتب»، لا يقال: قد تكررت بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْقِي الْمُرْتُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧١] ؛ لأن ذلك واقع بعد الاستئناف على زعمه.

التنبيه الثاني:

قد يحتمل اللفظ الاستثناف وغيره، وهو نوعان:

(أحدهما): ما إذا تحمِل على الاستئناف احتيج إلى تقدير جزء يكون معه كلامًا، نحو «زيد» من قولك: «نعم الرجل زيد(١)».

(والثاني): ما لا يُحتاج فيه إلى ذلك؛ لكونه جملة تامة، وذلك كثير جدّا، نحو الجملة المنفية وما بعدها في قوله تعالى: ﴿ يَتَأَيُّهُا الَّذِينَ ءَامَنُوا لَا تَنْخِذُواْ بِطَانَةً مِّن دُونِكُمْ لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالًا وَمَا عَنِتُمْ قَدْ بَدَتِ البَغْضَاةُ مِنْ أَفْوَهِمِمْ وَمَا تُخْفِى صُدُورُهُمْ أَكْبُرُ ﴾ [آل عِمران: الآية ١١٨]، قال الزمخشري: الأحسن والأبلغ أن تكون مستأنفات على وجه التعليل للنهي عن اتخاذهم بطانة من دون المسلمين، ويجوز أن يكون ﴿ لَا يَأْلُونَكُمْ ﴾ [آل عِمران: الآية ١١٨] و﴿ قَدْ بَدَتِ ﴾ بطانة عير مانعتكم فسادًا بادية بغضاؤهم، ومنع الواحدي هذا

- = على الأعمش مرّتين، وكان كثير الرواية عن أبي زيد، وأبي عُبيدة، والأصمعيّ، وكان إمامًا في القراءات، وإخراج المُقطّيات، توفيّ بالبصرة في رجب وقيل: في المحرّم سنة (٥٥٥هـ)، وكان جمّاعًا للكتب، بيعت كتبه بعد وفاته بأربعة عشر ألف دينار، وكتابه في القراءات يفتخر به أهل البصرة. ذكره الدمامينيّ، انظر دحاشية الأميرُ ٤٧/٢٥.
- (١) أي لأن (زيد، إن جعلته مبتدأ وما قبله خبرًا كان غير مستأنف، وإن جعلته خبرًا لمحذوف، أي هو زيد كان مستأنفا. أفاده الدسوقي ج٢ ص٢٠٤.

الوجه؛ لعدم حرف العطف بين الجملتين، وزعم أنه لا يقال: ولا تتخذ صاحبًا يؤذيك أحب مفارقتك»، والذي يظهر أن الصفة تتعدد بغير عاطف، وإن كانت جملة، كما في الخبر، نحو والرّحمن ألم علم الله علم وحصل للإمام فخر الدين في تفسير هذه الآية سهو، فإنه سأل ما الحكمة في تقديم ومن دُونِكُم وآل عِمران: الآية ١١٨ع ويطانة وآل عِمران: الآية ١١٨ع وأجاب بأن محط النهي، هو وين دُونِكُم وآل عِمران: الآية ١١٨ع ويطانة وآل عِمران: الآية ١١٨ع وأباب بأن محط النهي، وليست التلاوة كما ذكر، ونظير هذا أن أبا حيان فسر في سورة الأنبياء كلمة وزُبُراً والمؤمنون: الآية ٢٥٠ع، وإنما هي في «سورة الأنبياء الآية ٢٥٦، وإنما هي في «سورة الأنبياء الآية ٢٥٦، وإنما هي في «سورة المؤمنون»، وترك تفسيرها هناك، وتبعه على هذا السهو رجلان (١) لخصًا من تفسيره إعرابًا.

التنبيه الثالث:

من الجمل ما بحرى فيه خلاف، أمستأنف هو أم لا؟ وله أمثلة:

أحدها: «أقوم» من نحو قولك: «إن قام زيد أقوم»، وذلك لأن المبرد يَرَى أنه على إضمار الفاء، وسيبويه يرى أنه مؤخر من تقديم، وأن الأصل «أقوم إن قام زيد»، وأن جواب الشرط محذوف، ويؤيده التزامهم في مثل ذلك كون الشرط ماضيًا.

وينبني على هذا مسألتان:

إحداهما: أنه هل يجوز «زيدًا إن أتاني أكرمه» بنصب «زيدًا»، فسيبويه يجيزه، كما يجيز «زيدًا أكرمه إن أتاني»، والقياس أن المبرد يمنعه؛ لأنه في سياق أداة الشرط، فلا يعمل فيما تقدم على الشرط، فلا يفسر عاملا فيه.

والثانية: أنه إذا جيء بعد هذا الفعل المرفوع بفعل معطوف، هل يجزم أم لا، فعلى قول سيبويه لا يجوز الجزم، وعلى قول المبرد ينبغي أن يجوز الرفع بالعطف على لفظ الفعل، والجزم بالعطف

⁽١) الرجلان هما: إبراهيم بن محمد السفاقسيّ المتوفّى سنة (٧٤٢هـ) وأحمد بن يوسف السمين الحلبي، المتوفّى سنة (٧٥٦هـ).

ناز

على محل الفاء المقدرة وما بعدها(١).

الثاني (٢): «مذ» و «منذ» وما بعدهما في نحو «ما رأيته مذ يومان»، فقال السيرافي: في موضع نصب على الحال، وليس بشيء؛ لعدم الرابط، وقال الجمهور: مستأنفة جوابًا لسؤال، تقديره عند من قدر «مذ» مبتدأ ما أمد ذلك؟ وعند من قدرها خبرًا ما بينك وبين لقائه؟.

الثالث: جملة أفعال الاستثناء، «ليس»، و«لا يكون»، و«خلا»، و«عدا»، و«حاشا»، فقال السيرافي: حال؛ إذ المعنى قام القوم خالين عن زيد، وجَوّز الاستئناف، وأوجبه ابن عصفور، فإن قلت: «جاءني رجال ليسوا زيدًا»، فالجملة صفة، قال ابن هشام: ولا يمتنع عندي أن يقال: «جاؤوني ليسوا زيدًا» على الحال.

الرابع: الجملة بعد «حتى» الابتدائية، كقوله [من الطويل]: * * تحتَّى مَاءُ دِجْلَةً أَشْكَلُ *

فقال الجمهور: مستأنفة، وعن الزجاج، وابن درستويه، أنها في موضع جر بـ«حتى»، وقد تقدم. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجملة الأولى من الجُمّل السبع التي لا محلّ لها من الإعراب، شرع يبنّ الثانية، فقال:

98٣- (قَالِيَةُ الْجُمَلِ قُلْ مُعْتَرِضَهُ مِنْ بَيْنِ شَيْفَيْنِ فَهَاكَ غَرَضَهُ 98٤- تَقْوِيَةُ الْكَلاَمِ أَوْ تَسْدِيدُ تَخْسِينُهُ كَذَا لِمَنْ يَزِيدُ 98٤- تَقْوِيَةُ الْكَلاَمِ أَوْ تَسْدِيدُ تَخْسِينُهُ كَذَا لِمَنْ يَزِيدُ 986- فَفِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةِ أَتَتْ مِنْ بَيْنِ مَرْفُوعٍ وَفِعْلِهِ ثَبَتْ) 980- فَفِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةِ أَتَتْ مِنْ بَيْنِ شَيْئِيْنُ (ثَانِيَةُ الْجُمَلِ) أي من الجمل التي ليس لها محل من الإعراب (قُلْ: مُعْتَرِضَهُ مِنْ بَيْنِ شَيْئَيْنُ) (من الجملة الثانية هي المعترضة بين (ائدة على مذهب الأخفش في زيادتها في الإثبات، أي الجملة الثانية هي المعترضة بين

 ⁽١) فيه تسمّح حيث جعل المحل للجملة والفاء، وأدخل الفاء في المحلّ مع أن المحلّ إنما هو للجملة التي بعدها فقط، كما يُدخلون حرف الجرّ مع المجرور، مع أن المحلّ للمجرور فقط. ودسوقي١٠٥/٢٥.
 (٢) أي من أمثلة الجمل التي اخْتُلِفَ في استئنافها.

شيئين متلازمين (فَهَاكَ غَرَضَهُ) أي خذ فائدة الاعتراض، وذكّر الضمير باعتبار المذكور (تَقْوِيَةُ الْكَلامِ) أي الذي اعترضت في أثنائه، وقوله: (أَوْ تَسْدِيدُ) «أو» بمعنى الواو، أي وتسديد الكلام، الكلام، فهو مؤكّد لما قبله (تَحْسِينُهُ كَذَا) أي كذلك تحسين الكلام، فهي لمجرّد تزيين اللفظ، فلا تفيد تقوية، وتوكيدًا للكلام، وقوله: (لِمَنْ يَزِيدُ) أي لمن يريد الزيادة في فائدة الاعتراض (فَفِي مَوَاضِعَ كَثِيرَةٍ أَتَتُ) الفاء فاء الفصيحة، أي إذا عرفت الجملة المعترضة، وفائدتها، وأردت بيان مواضعها، فأقول لك: إنها تأتي في مواضع كثيرة، منها ما أشار إليه بقوله: (مِنْ بَيْنِ مَرْفُوعٍ وَفِعْلِهِ مُواضعة عَيْرة أي إنه ثبت الاعتراض بها بين الفعل ومرفوعه، كقوله [من الوافر]:

شَجَاكَ . أَظُنُ . رَبْعُ الظَّاعِنِينَا (۱) وَلَمْ تَعْبَأُ بِعَذْلِ الْعَاذِلِينَا ويُروَى بنصب «ربع» على أنه مفعول أول، و «شجاك» مفعوله الثاني، وفيه ضمير مستتر راجع إليه.

وقولِهِ [من الطويل]:

وَقَـدْ أَدْرَكَــثْنِي . وَالْحَوَادِثُ جَــمَّـةٌ . أَسِنَّةُ قَوْمٍ لاَ ضِعَافٍ وَلاَ عُزْلِ وهو الظاهر في قوله [من الوافر]:

أَلَمْ يَأْتِيكَ - وَالأَنْبَاءُ تَنْمِي - يِمَا لأَقَتْ لَبُونُ بَنِي زِيَادِ على أَن الباء زائدة في الفاعل، ويحتمل أنّ «يأتي» و«تنمي» تنازعا «ما»، فأعمل الثاني، وأضمر الفاعل في الأول، فلا اعتراض، ولا زيادة، ولكن المعنى على الأول أَوْجَه؛ إذ الأنباء من شأنها أن تنّيئ بهذا وبغيره.

ثم أشار إلى الثاني، فقال:

وَبَيْنَ مَفْعُولِ وَفِعْلِهِ بَدَا) أي ظهر الاعتراض بين الفعل ومفعوله، كقوله [من الرجز]:

⁽١) قوله: «أظنِّه هذه هي الجملة المعترضة بين الفعل والفاعل، أفادت التقوية.

الإ

المند

10

-2

الم

1

(1)

وَبُـدِّلَـتْ . وَالسَّهْ وَ دُو تَـبَدُّلِ . هَيْفًا دَبُورًا بِالصَّبَا وَالشَّعْأَلِ(١) وأشار إلى الثالث بقوله:

٩٤٦ (.... أن أن وَمُبِعَدُا وَجَسَبَرِ قَدْ وَرَدَا) الله الإطلاق، أي أتى الاعتراض بين المبتدإ وخبره، كقوله[من الطويل]:

وَفِيهِنَّ - وَالأَيَّامُ يَعْشُونَ بِالْفَتَى - نَـوَادِبُ لاَ يَمْـلَـلْـنَـهُ وَنَـوَائِـخُ^(۲)
ومنه الاعتراض بجملة الفعل الْلُغَى في نحو «زيد أظن قائم»، وبجملة الاختصاص في نحو
قوله ﷺ: «نحن معاشر الأنبياء لا نورث»^(۳)، وقول الشاعر [من الرجز]:

نَحْنُ بَنَاتُ طَارِقْ نَمْشِي عَلَى النَّمَارِقْ

تنبيه:

أما الاعتراض بـ كان الزائدة في نحو قوله: ﴿أَوَ نَبِي كَانَ مُوسَى؟ فالصحيح أنها لا فاعل لها فلا جملة، فلا تعدّ من قبيل مجمّل الاعتراض، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الرابع بقوله:

وَبَيْنَ مَنْسُوخِينِ جَا وَكَثُرًا

(۱) نائب فاعل «بُدّلت» ضمير يعود على الريح، وقوله: «هيفًا» أي ريحًا حارّة محرقة، وهي ريح تأتي من قبل اليمن حارّة لا تمر على شيء إلا يتسته، وتُسمّى بالنكباء، و«الدبور» هي بالفتح هي ما تهب من ناحية المغرب، و«الصبا» هي ما يهُبّ من المشرق عند استواء الليل والنهار، و«الشمال» هي الريح التي تأتي من ناحية القطب، ومحل الشاهد قوله: «والدهر ذو تبدل» اعترض به بين «بدلت» وبين «هيفا إلخ».

(٢) «يعثُرن» من باب نصر، وضرب، وعلم، وكرم، و«النوادب» جمع نادية، وهي التي تعدد محاسن الميت، و«النوائح» جمع نائحة.

(٣) أخرجه الشيخان بلفظ: ولا نورث ما تركنا صدقة، ولأحمد في «مسنده» ٢٣/٢ بلفظ: (إنا معاشر الأنبياء لا نورث... الحديث.

انبر ا

(وَبَيْنَ مَنْسُوخَيْنِ جَا وَكَثُرَا) أي جاء الاعتراض بالجملة بين ما أصله المبتدأ والخبر، وهو المنسوخ، وذلك كثير، كقوله [من الطويل]:

وَإِنَّى لَـرَامٍ نَـظُـرَةً قِـبَـلَ الَّـيَـي لَعَلَّي . وَإِنْ شَطَّتْ نَوَاهَا . أَزُورُهَا وذلك على تقدير «أزورها» خبر «لعلّ»، وتقدير الصلة محذوفة، أي التي أقول: لعلي، وكقوله [من الطويل]:

لَعَلَّكَ . وَالْمَعُودُ حَتَّ لِقَاؤُهُ . بَدَا لَكَ فِي تِلْكَ الْقَلُوصِ بَدَاءُ وَوَلِه [من الرجز]:

يَا لَيْتَ شِعْرِي ـ وَالْمُنِي لاَ تَنْفَعُ ـ هَلْ أَغْدُونْ يَوْمًا وَأَمْرِي مُجْمَعُ إِذَا قِيل بأن جملة الاستفهام خبر على تأويل شعري بمشعوري؛ لتكون الجملة نفس المبتدإ، فلا تحتاج إلى رابط، وأما إذا قيل بأن الخبر محذوف، أي موجود، أو إن «ليت» لا خبر لها هاهنا؛ إذ المعنى ليتني أشعسر، فالاعتراض بين الشعر ومعموله الذي عُلِّق عنه بالاستفهام (١)، وقولِ الحماسيّ [من السريع]:

إِنَّ الشَّمَانِينَ - وَبُسُلُخْتَهَا - قَدْ أَحْوَجَتْ سَمْعِي إِلَى تَرْجُمَانُ وَقُولِ ابن هَرْمَةَ [من المنسرح]:

إِنَّ سُلَيْمَى - وَاللهُ يَكْلَوُهَا - ضَنَّتْ بِشَيْءٍ مَا كَانَ يَوْزَوُهَا وَقُولِ رُؤْبة [من الرجز]:

إِنِّي - وَأَسْطَارِ سُطِونَ سَطْرَا - لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرَا وَوَل كُنيُرِ [من الطويل]:

وَإِنِّي - وَتَهْيَامِي بِعَزَّةَ بَعْدَمَا تَخَلَّيْتُ مِمَّا بَيْنَا وَتَخَلَّتِ ـ لَكَالْرُجَعِي ظِلَّ الْغَمَامَةِ كُلَّمَا تَبَوّاً مِنْهَا لِلْمَقِيلِ اضْمَحَلَّتِ

⁽١) أي فهو من باب الاعتراض بين الفاعل، أي المصدر ومعموله.

الجنة

أو با

يرض

الله

£A

القسا

وأقو

بأقو

قسم

والله

القو

الرف

أولى

(1)

قال أبو علي: «تهيامي بعزة» جملة معترضة بين اسم «إنّ» وخبرِها، وقال أبو الفتح: يجوز أن تكون الواو للقسم، كقولك: «إني وحُبِّكَ لضنين بكَ»، فتكون الباء متعلقة بالتهيام، لا بخبر محذوف.

وأشار إلى الخامس بقوله:

٩٤٧ (..... خامِسًا يُرَى)

[معادي] الله والحق عبد عنهما، وسهل إفراد الصمير المران؛ معنوي، وهو ال إرضاء الله سبحانه وتعالى ـ إرضاء لرسوله علي وبالعكس قوله على في الله في الله والمناه أبايعون إنها أبايعون إليه والفتح: الآية ١٠] الآية، ولفظي، وهو تقديم إفراد «أحق»، ووجه ذلك أن اسم التفضيل المجرد من «أل» والإضافة واجب الإفراد، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُ ﴾ [يُرشف: الآية ٨] الآية، وقوله: ﴿ قُلُ إِن كَانَ مَا المَوْرَةُ مُ وَأَبْنَا وَ الله وَالْوَرَةُ وَالله الله والله والمناه والمناه المناه الآية على الله الله والمناق أله المناه المناه المناه المناه والمناه المناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه والمناه المناه والمناه المناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه المناه والمناه والمناه المناه والمناه المناه المناه المناه المناه والمناه وال

[والثاني]: أن ﴿ أَخَيُّ ﴾ خبر عن اسم الله ـ سبحانه وتعالى ـ، وحُذف مثله خبرًا عن اسمه على،

⁽١) بضم الهمزة، وتشديد الموحدة، بعدها مهملة: بلدة بالأندلس، أفاده في «القاموس،

أو بالعكس.

[والثالث]: أن ﴿ أَن يُرْضُوهُ ﴾ [التوبة: الآية ٢٦] ليس في موضع بحرّ أو نصب بتقدير بأن يرضوه، بل في موضع رفع بدلًا عن أحد الاسمين، ومحذف من الآخر مثل ذلك، والمعنى وإرضاء الله وإرضاء رسوله أحق من إرضاء غيرهما.

وإلى السادس أشار بقوله:

لَعَمْرِي . وَمَا عَمْرِي عَلَيَّ بِهَيْنِ . لَقَدْ نَطَقَتْ بُطْلًا عَلَيَّ الْأَقَارِعُ(١) وقوله تعالى: ﴿ قَالَ فَالْحَقُ وَالْحَقَ أَقُولُ * لَأَمْلَأَنَ ﴾ [ص: ٨٤ - ٥٨] الأصل أقسم بالحق لأملأن، وأقول الحق، فانتصب «الحق» الأول بعد إسقاط الخافض به أقسم» محذوفًا، و«الحق» الثاني بأقول، واعترض بجملة «أقول الحق»، وقُدِّم معمولها للاختصاص، وقرئ برفعهما بتقدير فالحق قسمي، والحق أقوله، وجرّهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيدًا، كقولك: «والله قسمي، والحق أقوله، وجرّهما على تقدير واو القسم في الأول والثاني توكيدًا، كقولك: «والله والله لأفعلن»، وقال الزمخشري: جر الثاني على أن المعنى وأقول: والحق، أي هذا اللفظ، فأعمل القول في لفظ واو القسم مع مجرورها، على سبيل الحكاية، قال: وهو وجه حسن دقيق جائز في الرفع والنصب. انتهى.

وقُرىء برفع الأول ونصب الثاني، قيل: أي فالحق قسمي، أو فالحق مني، أو فالحق أنا، والأول أولى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ فَكَلَ أُقَسِمُ بِمَوَقِعِ ٱلنَّجُومِ ﴾ [الواقِعَة: الآية ٧٥] الآيات. ثم أشار إلى الموضع السابع بقوله:

(...... وَالْوَصْفِ وَالْوَصُوفِ فِي آيِ أَلَمُّ)

⁽١) قوله: «بُطلًا» بضم فسكون: الباطل، ووالأقارع» جمع أقرع، أو وقُريع، مصغّرًا. انظر وشرح الأبيات،٢١١/٦.

=11

-

لأد

يُص

بِدِ

1

فال

٧ı

وز آز

إه

(وَالْوَصْفِ وَالْمُوصُوفِ) أي وبين الصفة وموصوفها (في آي) جمع آية، أي في آيات كثيرة من القرآن الكريم (أَلَمُّ) بتشديد الميم، من الإلمام، أي نزل الاعتراض بالجملة، يعني أن من الجمل المعترضة ما تقع بين الموصوف وصفته، كالآية المذكورة، فإن فيها اعتراضين: اعتراضًا بين الموصوف، وهو ﴿ لَقَسَدُ ﴾ وصفته، وهو ﴿ عَظِيدُ ﴾ [الواقعة: الآية ٢٧] بجملة ﴿ لَقَ تَعْلَمُونَ ﴾ اللوقيقة: الآية ٢٧] بجملة ﴿ لَقَ تَعْلَمُونَ ﴾ [الواقعة: الآية ٢٧] وجوابه وهو ﴿ إِنَّهُ لَقُرْمَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: الآية ٢٥] وجوابه وهو ﴿ إِنَّهُ لَقُرْمَانٌ كَرِيمٌ ﴾ [الواقعة: الآية ٢٧] بالكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية: ليس فيها إلا اعتراض واحد، وهو ﴿ إِنَّهُ لَقَسَدُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ ﴾ [الواقعة: ٢٧] ولان ﴿ وَإِنَّهُ لَقَسَدُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ ﴾ [الواقعة: ٢٧] الكلام الذي بينهما، وأما قول ابن عطية : ليس فيها إلا اعتراض واحد، وهو ﴿ إِنَّهُ لَقَسَدُ لَوْ تَعْلَمُونَ عَظِيمُ ﴾ [الواقعة: ٢٧] والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدّ جملة الاعتراض، فمردودٌ؛ لأن التوكيد والاعتراض لا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدّ جملة الاعتراض العتراض الاعتراض المن عليه الله عنه الله عنه الله عنه المن التوكيد والاعتراض الا يتنافيان، وقد مضى ذلك في حدّ جملة الاعتراض (١).

وأشار إلى الثامن بقوله:

ذَاكَ الَّذِي - وَأَبِيكَ . يَعْرِفُ مَالِكًا وَالْحَقَّ يَـَدْمَعُ تُـرَّهَـاتِ الْبَـاطِـلِ ويحتمله قوله: وَإِنِّي لَرَامٍ نَظْرَةً... البيت.

وذلك على أن تقدر الصلة «أزورها»، وتقدر خبر «لعلّ» محذوفًا، أي لعلي أفعل ذلك. ثم أشار إلى التاسع بقوله:

(..... وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الصَّلَهُ بِغَبَتِهُ)

(وَبَيْنَ أَجْزَاءِ الصَّلَةُ) بالهاء الساكنة للوزن، وقوله: (بِفَبَتِهُ) بفتحتين، أي بحجته، يعني أنه ثبت بحجته من كلام العرب.

وحاصل المعنى أن الاعتراض بالجملة يقع بين أجزاء الصلة، نحو قوله ﷺ: ﴿وَالَّذِينَ كَسَبُوا

(١) قد سبق أن الاعتراضية هي الجملة الواقعة بين شيئين متلازمين للتوكيد، أو للتحسين.

ٱلسَّيِّعَاتِ جَزَّاهُ سَيِّقَتِم بِمِثْلِهَا وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ [يُونس: ٢٧] الآيات، فإن جملة ﴿وَتَرْهَقُهُمْ ذِلَّةٌ ﴾ معطوفة على ﴿ كَسَبُوا ٱلسَّيِّعَاتِ ﴾ [يُونس: الآية ٢٧] ، فهي من الصلة، وما بينهما اعتراض بُينٌ به قَدْرُ جزائهم، وجملة ﴿مَّا لَمُم يِّنَ ٱللَّهِ مِنْ عَامِلْتِ ﴾ [يُرنس: الآية ٢٧] خبر، قاله ابن عصفور، وهو بعيد؛ لأن الظاهر أن ﴿ زَمَنُهُم ﴾ لم يُؤت به لتعريف الذين، فيعطفَ على صلته، بل جيء به للإعلام بما يُصيبهم جزاءً على كسبهم السيئات، ثم إنه ليس بمتعين؛ لجواز أن يكون الخبر قوله: ﴿جَزَآمُ سَيِّتُكَمِّ بِمِثْلِهَا﴾ [بُونس: الآبة ٢٧] ، فلا يكون في الآية اعتراض، ويجوز أن يكون الخبر جملة النفي، كما ذُكر، وما قبلها جملتان معترضتان، وأن يكون الخبر﴿ كَأَنَّمَا ٱغْشِيتَ ﴾ [يُونس: الآية ٢٧] ، فالاعتراض بثلاث مُجمَل، أو ﴿ أَوْلَيْهِكَ أَصْعَابُ النَّارِّ ﴾، فالاعتراض بأربع مُجمَل، ويحتمل ـ وهو الأظهر - أنَّ ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ ليس مبتدأ، بل معطوف على ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ الأولى، أي للذين أحسنوا الحسني وزيادة، والذين كسبوا السيئات جزاء سيئة بمثلها، فمثلها هنا في مقابلة الزيادة هناك، ونظيرها في المعنى قوله تعالى: ﴿مَن جَاءَ بِٱلْمُسَنَةِ فَلَكُمْ خَيْرٌ مِنْهَا ۚ وَمَن جَاءً بِٱلسَّيِّنَةِ فَكَا يُجْزَى ٱلَّذِينَ عَمِلُواْ ٱلسَّيِّعَاتِ إِلَّا مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ﴾ [القَصَص: الآية ٨٤]، وفي اللفظ قولهم: «في الدار زيدٌ، والحجرةِ عمرٌو»، وذلك من العطف على معمولي عاملين مختلفين عند الأخفش، وعلى إضمار الجارّ عند سيبويه والمحققين، ومما يُرجّع هذا الوجه أن الظاهر أن الباء في ﴿ بِيثْلِهَا﴾ [يُونس: الآية ٢٧] متعلقة بالجزاء، فإذا كان ﴿جَزَّآهُ سَيِّئَةٍ ﴾ [يُونس: الآية ٢٧] مبتدأ احتيج إلى تقدير الخبر، أي واقع، قاله أبو البقاء، أو لهم، قالهِ الْحَوْفيّ، قال ابن هشام: وهو أحسن؛ لإغنائه عن تقدير رابط بين هذه الجملة ومبتدئها، وهو ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾، وعلى ما اخترناه يكون ﴿جَزَّآيُهُ عطفًا على ﴿ الْحُسْنَةَ ﴾ فلا يحتاج إلى تقدير آخر، وأما قول أبي الحسن، وابن كيسان: إن ﴿ بِيثْلِهَا ﴾ [يُونس: الآية ٢٧] هو الخبر، وأن الباء زيدت في الخبر، كما زيدت في المبتدإ في «بحسبك درهم» فمردود عند الجمهور، وقد يؤنس قولهما بقوله: ﴿ وَجَزَّتُواْ سَيِّنَةٍ سَيِّنَةٌ مِثْلُهَا ﴾ [الشّورى: الآية ٤٠]. ثم أشار إلى العاشر بقوله:

٩٥٠ في الْتُضَايِفَيْنِ جَمَا بِالْقَسَمِ
 (في الْتُضَايِفَيْنِ جَا بِالْقَسَمِ) وفي نسخة: (في القسم)، يعني أن الاعتراض بالجملة أتى بين

المتضايفين، كقولهم: «هذا غلامُ -والله ـ زيدٍ»، و«لا أخا -فاعْلَمْ ـ لزيد»، وقيل: الأخ هو الاسم، والظرف الخبر، وإن الأخ حينئذ جاء على لغة القصر، كقوله: «مُكْرَةً أخاك لا بَطَلٌ»، فهو كقولهم: «لا عصا لك».

وأشار إلى الحادي عشر بقوله:

(..... وَالْجَارِ وَالْجَرُورِ أَيْضًا فَاعْلَم)

(وَالْجُارِ) بتخفيف الراء للوزن (وَالْجُرُورِ أَيْضًا فَاعْلَمٍ) يعني أن من الاعتراض بالجملة أن تقع بين الجار والمجرور، كقوله: «اشتريته بـ ـ أرى ـ ألفِ درهم».

وأشار إلى الثاني عشر بقوله:

٩٥١- (وَالْحَرْفِ نَاسِخًا وَٰمَا لَدَيْهِ حَلَّ

(وَالْحَرْفِ) حال كونه (نَاسِخًا وَمَا) موصولة، أي الذي (لَدَيْهِ) متعلّق بـ(حَلُّ) أي نزل، يعني أن من الاعتراض بالجملة أيضا أن تقع بين الحرف الناسخ وما دخل عليه، كقوله [من الوافر]:

كَأَنَّ . وَقَدْ أَتَى حَوْلٌ كَمِيلٌ . أَثَافِيَهَا حَمَامَاتٌ مُثُولُ(١)

كذا قال قوم، ويمكن أن تكون هذه الجملة حالية، تقدّمت على صاحبها، وهو اسم «كأنّ»، على حدّ الحال في قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَذَى وَكُرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي

تنبيه:

تجاوز الناظم رحمه الله الثالث عشر هنا سهؤا، وهو الاعتراض بين الحرف وتوكيده، كقوله [من الرجز]:

لَيْتَ . وَهَلْ يَنْفَعُ شَيْعًا لَيْتُ . لَيْتَ شَبَابًا بُوعَ فَاشْتَرَيْتُ

⁽١) قوله: «الأثافي» جمع أُثفيّة بالضم: هي الأحجار التي تُنصب عليها القِدر، وقوله: «مثول» جمع ماثل، هي المنتصبة.

وقلت في هذا النوع مكملًا لما نقص:

وَبَينَ حَـرْفِ وَمُـؤَكِّدِ أَتَـى بَيْتُ «وَهَلْ يَنْفَعُ» فِيهِ ثَابِتَا ثُم أَشَار إلى الرابع عشر بقوله:

(...... وَحَرْفِ تَنْفِيسِ وَفِعلِهِ دَخَلُ)

(وَحَرْفِ تَنْفِيسٍ وَفِعلِهِ دَخَلُ أي دخل الاعتراض بالجملة بين حرف التنفيس والفعل، كقوله [من الوافر]:

وَمَا أَذْرِي . وَسَوْفَ إِخَالُ أَذْرِي . أَقَـوْمٌ آلُ حِـطْسَنِ أَمْ نِـسَـاءُ وهذا الاعتراض بين «أدري» وجملة الاعتراض في أثناء اعتراض آخر، فإن «سوف» وما بعدها اعتراض بين «أدري» وجملة الاستفهام.

ثم أشار إلى الخامس عشر بقوله:

٩٥٢ (وَبَيْنَ قَدْ وَفِعْلِهِ قَدْ ظَهَرًا)

(وَبَيْنَ «قَدْ» وَفِعْلِهِ قَدْ ظَهَرًا) بألف الإطلاق، أي ظهر الاعتراض بالجملة بين «قد» والفعل، كقوله [من الطويل]:

..... أَخَالِدُ قَدْ ـ واللهِ ـ أَوْطَأْتَ عَشْوَةً (١)

ثم أشار إلى السادس عشر بقوله:

(.... أَخَرُفِ نَفْي ثُمُّ مَنْفِيٌّ يُرَى)

(وَحَرْفِ نَفْيٍ ثُمَّ مَنْفِيٍّ يُوَى) بالبناء للمفعول، أي يرى الاعتراضَ بالجملة بين حرف النفي ومنفيه، كقوله [من المنسرح]:

وَلاَ . أَرَاهَا . تَـزَالُ ظَـالِةً تَحْدِثُ لِي نَكْبَةً وَتَـنْكَوُهَـا وقولِهِ [من الطويل]:

⁽١) «العشوة»: ركوب الأمر على غير بيان، فمعنى «أوطأت عشوة»: أي أتيت أمرًا على غير بيان.

فَلا - وَأَبِي دَهْمَاءَ (١) - زَالَتْ عَزِيزَةً عَلَى قَوْمِهَا مَا دَامَ لِلرَّنْدِ قَادِحُ ثُم أَشَارِ إلى السابع عشر بقوله:

٩٥٠- وَبَيْنَ جُمْلَتَيْنِ اِسْتَقَلَّتًا) بقطع الهمزة للوزن، أي أتى الاعتراض بالجملة بين جملتين مستقلتين، الوَرَن، أي أتى الاعتراض بالجملة بين جملتين مستقلتين، نحو قوله: ﴿ فَأَنُّوهُ كِي مِنْ حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللّهُ إِنَّ اللّهَ يُحِبُ النّوَابِينَ وَيُحِبُ النّطَهِرِينَ » نِسَآؤُكُمْ حَرْثُ لَكُمْ وَالبَقرة: الآية ٢٢٣] تفسير لقوله تعالى: ﴿ مِنْ لَكُمْ اللّهُ وَ البَقرة: الآية ٢٣٣] تفسير لقوله تعالى: ﴿ مِنْ اللهِ وَمَانَ الحرث، حَيْثُ أَمْرَكُمُ اللّهُ ﴾ [البقرة: ٢٣٠] الآية، أي إن المأتي الذي أمركم الله به هو مكان الحرث، ودلالة (٢٠ على أن الغرض الأصلي في الإتيان طلب النسل، لا مَحْضُ الشهوة، وقد تضمنت هذه الآية الاعتراض بأكثر من جملة، ومثلها في ذلك قوله تعالى: ﴿ وَوَصَيّنَا ٱلْإِنْسَانَ بِوْلِدَيْهِ حَمْلَتُهُ أَمْهُ وَهُنِ وَفِصَلْهُ فِي عَامَيْنِ أَنِ الشّحَرِّ لِي وَلِولِلدِيكِ ﴾ [لقتان: الآية ١٤] الآية، وقوله أمّلُهُ وَهْنِ وَفِصَلْهُ أَنْقُ وَاللّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعَتْ وَلَيْسَ الذّكر كَالْأَنْقُ وَإِنِي سَتَيْتُهَا مَرْيَمُ وَلَا عَلَى وَهُوله الله السلام، وما بينهما اعتراض، والمعنى وليس الذكر الذي طلبته كالأنثى التي وُهِبت لها، وقال الزمخشري: هنا جملتان معترضتان، كقوله تعالى: ﴿ وَإِنّهُ لَقَسَدُ لَق تَعْلَمُونَ عَظِيمُ والواقِعَة: الآية ٢٧] .انتهى. وفي التنظير نظر؛ لأن الذي في الآية الثانية اعتراضان، كل عَظِيمُ الجملة، لا اعتراض واحد بجملتين.

وقوله: (بِالسَّبْعِ مَعْ عَشَرَةٍ عَدَّا أَتَى) «عدّا» منصوب على التمييز، يعني أن عدد مواضع الجمل الاعتراضية صارت سبعة عشر موضعًا، وقد عرفت أنه أسقط الثالث عشر سهوًا، فاستدر كته، فلا تنس. والله تعالى ولي التوفيق.

تنبيه:

قد يُعتَرض بأكثر من جملتين، كقوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِّنَ ٱلْكِئَابِ

(١) وأبو دهماء، والد فتاة تُدعَى دهماء، أي أقسم بوالد دهماء.

(٢) بالرفع عطف على وتفسير، أي وذو دلالة، أي أنه دالً على ما ذكر. والحاشية،١٠٠٥.

يَشْتَرُونَ الضَّلَلَةَ وَيُرِيدُونَ أَن تَعِيلُواْ السَّيِيلَ * وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِأَعْدَآبِكُمُ وَكَفَى بِاللَّهِ وَلِيًا وَكَفَىٰ بِاللَّهِ نَصِيرًا * مِنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِقُونَ النَّكِلِم ﴾ [النساء: ٤٤ - ٤٦] إن قدر ﴿ مِنَ الَّذِينَ هَادُواْ ﴾ [النساء: الآية ٤٦] بيانًا لـ«الذين أوتوا»، وتخصيصًا لهم، إذ كان اللفظ عامّا في اليهود والنصارى، والمراد اليهود، أو بيانًا لأعدائكم، والمعترضُ به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي بيانًا لأعدائكم، والمعترضُ به على هذا التقدير جملتان، وعلى التقدير الأول ثلاث جمل، وهي المعنى ألم تر إلى قصة الذين أوتوا، وإن علقت ﴿ مَن مَن بَهُ وَيَعَمُرُنَهُ مِن الْقَوْمِ ﴾ وفونَصَرْنَهُ مِن الْقَوْمِ ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٧]، أو بخبر محذوف على أن ﴿ يُحَرِقُونَ ﴾ صفة لمبتدإ محذوف، أي قوم يحرفون، كقولهم: «مِنًا ظَعَنَ، ومِنَا أقام»، أي منا فَرِيق، فلا اعتراض البتة، وقد مَرّ أن الزمخشري يحرفون، كقولهم: «مِنًا ظَعَنَ، ومِنَا أقام»، أي منا فَرِيق، فلا اعتراض البتة، وقد مَرّ أن الزمخشري أجاز في «سورة الأعراف» الاعتراض بسبع مجمل على ما ذكر ابن مالك، وزَعَم أبو علي أنه لا يُعترض بأكثر من جملة، وذلك لأنه قال في قول الشاعر [من الطويل]:

أَرَانِسِي وَلاَ كُسفْرَانَ لِسلَّهِ أَيَّةً لِنَفْسِيَ قَدْ طَالَبْتُ غَيْرَ مُنِيلِ اِنَّ «أَيَّةً»، وهي مصدر «أَويتُ» له: إذا رَحِمتَهُ، ورَفَقْتَ به لا ينتصب به أويتُ» محذوفة؛ لئلا يلزم الاعتراض بجملتين، قال: وإنما انتصابه باسم «لا»، أي ولا أكفر الله رحمة مني لنفسي، ولزمه من هذا ترك تنوين الاسم المطول، وهو قول البغداديين، أجازوا «لا طالع جبلا» أجروه في دلك مُجرَى المضاف، كما أُجري مجراه في الإعراب، وعلى قولهم يتخرج الحديث: «لا مانعَ لما أعطيت، ولا معطي لما منعت» (١)، وأما على قول البصريين فيجب تنوينه، ولكن الرواية إنما جاءت بغير تنوين.

قلت: فيترجّح بهذا الحديث مذهب البغداديين، فتبصّر. والله تعالى أعلم.

وقد اعترض ابن مالك قولَ أبي علي بقوله تعالى: ﴿ وَمَا ۖ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَّ الْبَيْمُ فَسَنَكُواً أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعَامُونٌ * بِٱلْبَيِّنَتِ وَالزُّبُرُ ﴾ الآية [النحل: ٤٣ ـ ٤٤]، وبقول زهير [من الوافئ:

⁽١) حديث متّفقٌ عليه.

لَعَمُ رِكَ وَالْخُطُ وِبُ مُخَيِّرَاتٌ وَفِي طُولِ الْمُعَاشَرَةِ التَّقَالِي لَنَعُ اللَّهُ اللللَّهُ اللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ ال

قال ابن هشام: وقد يجاب عن الآية بأن جملة الأمر دليل الجواب عند الأكثرين، ونفسه عند قوم، فهي مع جملة الشرط كالجملة الواحدة، وبأنه يجب أن يُقَدَّر للباء مُتَعَلِّقٌ محذوف، أي أرسلناهم بالبينات؛ لأنه لا يُستثنى بأداة واحدة شيئان، ولا يَعمَل ما قبل «إلا» فيما بعدها، إلا إذا كان مستثنى، نحو «ما قام إلا زيدًا أحد»، أو مستثنى منه، نحو «ما قام إلا زيدًا أحد»، أو تابعا له نحو «ما قام ألا زيدًا فاضل».

قلت: اعتراض ابن مالك عندي وجية، وما ذكره من تأويل الآية، فيه تكلّف، وبيتا زهير ظاهران في الاعتراض بأكثر من جملة، ولذا لم يُجب عنه ابن هشام. والله تعالى أعلم بالصواب. ولما كانت الجملة الاعتراضيّة كثيرًا ما تشتبه بالحاليّة أشار إلى ما يميّز بينهما، فقال:

٩٥٤ (وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ جُمْلَةِ حَالٍ أَتَى يُحْصَرُ في أَرْبَعَةِ

٩٥٥ فَهَذِهِ تَكُونُ غَيْرَ خَبَرِ بِأَحْرُفِ التَّنْفِيسِ قَرْنُهَا دُرِي

٩٥٦ كَذَاكَ بِالْفَاءِ أَتَتْ وَأَقْتَرَنَتْ بِالْوَاوِ مَعْ مُضَارِع هُنَا ثَبَتْ)

(وَالْفَرْقُ بَيْنَهَا) أي بين الجملة المعترضة، «والفرق» مبتداً خبره «أتى» (وَيَيْنُ جُمْلَةِ حَالِي) أي جملة واقعة حالًا (أتَى) حال كونه (يُحْصَرُ) بالبناء للمفعول (في أَرْبَعَةِ) أي في أربعة أمور، أشار إلى أولها بقوله: (فَهَذِهِ) أي المعترضة (تَكُونُ غَيْرَ خَبِرٍ) أي تأتي أحيانًا غير خبريّة، كالأمرية، نحو فَوْلًا إنَّ مُدَى اللهِ هُو المُدَى اللهِ وَالبَعْرَة: الآية ١٢٠]، بخلاف الحالية، فلا تكون إلا خبريّة، وإلى الثاني بقوله: (بأَحْرُفِ التَّنفيسِ قَرْنُهَا دُرِي) بالبناء للمفعول، أي عُلم، يعني أن هذه يجوز أن تصدّر بحرف التنفيس، بخلاف الحالية، نحو «سوف إخال»، وإلى الثالث بقوله: (كَذَاكَ بِالْفَاءِ تصدّر بحرف التنفيس، بخلاف الحالية، نحو قوله: «فعلم المرء ينفعه»، وإلى الرابع بقوله: (وَاقْتَرَنَتُ) أي يجوز اقتران هذه بالفاء بخلاف الحالية، نحو قوله: «فعلم المرء ينفعه»، وإلى الرابع بقوله: (وَاقْتَرَنَتُ) أي الجملة المعترضة (بِالْوَاوِ مَعْ مُضَارِعٍ) أي مع تصديرها بمضارع (هُنَا) أي في هذا المحل، وهو محل الاعتراضية، وقوله: (ثَبَتْ) صفة لـ«مضارع»، أي مثبت، يعني أنه يجوز في المحل، وهو محل الاعتراضية، وقوله: (ثَبَتْ) صفة لـ«مضارع»، أي مثبت، يعني أنه يجوز في

الجملة المعترضة أن تُقرن بالواوم ع كونها مصدّرة بالمضارع المثبت، كقوله: «وأَحْسَبْني أُوجَد ميتًا»، بخلاف الحالية، فلا يجوز اقترانها بها، قال في «الخلاصة»:

وَذَاتُ بَـدْءِ بِمُـضَـارِعِ ثَـبَـتْ حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنَ الْوَاوِ خَلَتْ وَعِيزِها وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه كثيرًا مّا تشتبه الجملة المعترضة بالجملة الحالية، وبميزها منها أمور:

والآية محتملة لغير ذلك، وهي أن يكون الكلام قد تم عند الاستثناء، والمراد ولا تُظهروا الإيمان الكاذب الذي تُوقعونه وجة النهار، وتنقضونه آخره، إلا لمن كان منكم كعبد الله بن سلام ثم أسلم، وذلك لأن إسلامهم كان أغيظ لهم، ورجوعهم إلى الكفر كان عندهم أقرب، وعلى هذا فر يُوتَي في [آل عِمران: الآية ٧٣] من كلام الله تعالى، وهو متعلق بمحذوف مؤخر، أي لكراهية أن يُوتى أحد دبرتم هذا الكيد، وهذا الوجه أرجح؛ لوجهين:

[أحدهما]: أنه الموافق لقراءة ابن كثير ﴿ أَأَن يُؤتى ﴾ بهمزتين، أي لكراهية أن يؤتى قلتم ذلك. [والثاني]: أن في الوجه الأول عَمَلَ ما قبل ﴿ إلا ﴾ فيما بعدها مع أنه ليس من المسائل الثلاث المذكورة آنفًا.

وكالدعائية(١) في قوله: إِنَّ الثَّمَانِينَ - وَبُلِّغْتَهَا ـالبيت.

⁽١) عطف على قوله: (كالأمرية)، وكذا قوله الآتي: (وكالقسميّة).

وقوله: إِنَّ سُلَيْمَى ـ وَاللَّهُ يَكُلُؤُهَا ـ البيت.

وكالقسمية في قوله: إنِّي وَأَسْطَارٍ سُطِرْنَ سَطْرَا.....البيت.

و كَالتَّنْزِيهِية في قوله تعالى: ﴿ وَيَجْعَلُونَ لِلَّهِ ٱلْبَنَاتِ سُبْحَنَنَهُ وَلَهُم مَّا يَشْتَهُونَ ﴾ [التحل: الآية ٥٧] كذا مثل بعضهم.

وكالاستفهامية في قوله تعالى: ﴿ فَأَسْتَغْفَرُواْ لِلْنُوْبِهِمْ وَمَن يَغْفِرُ ٱلذَّنُوبِ إِلَّا ٱللَّهُ وَلَمْ يُصِرُّوا﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٣٥] الآية، كذا مثل ابن مالك.

فأما الأولى فلا دليل فيها إذا قُدر ﴿ لَهُمْ ﴾ خبرًا، و(ما) مبتدأ، والواو للاستئناف، لا عاطفة جملة على جملة على جملة على جملة على جملة على عندي ما تختار»، تريد بذلك إيعاده، أو التهكم به، بل إذا قُدر ﴿ لَهُمْ ﴾ معطوفًا على ﴿ اللّهُ ﴾، و ﴿ مَا ﴾ [اللّمد: الآية ٢] معطوفة على ﴿ اللّهُ ﴾، و ﴿ مَا ﴾ [اللّمد: الآية ٢] معطوفة على ﴿ اللّهُ كُن وَ وَمَا ﴾ [اللّمد: الآية ٢] معطوفة على ﴿ اللّه الله على ﴿ اللّه الله على ﴿ اللّه الله على ﴿ اللّه الله على الله على ﴿ الله على ﴿ الله على ﴿ الله على الله على الله على ﴿ الله على ﴿ الله على ﴿ الله على الله على ﴿ الله على الله على الله على الله على إلى الله على إلى الله الله الله على إلى الله الله على الله الله على الله الله على الله الله على الأية العطف المذكور إذا قُدّر أن الأصل ولأنفسهم، ثم مُخذف المضاف، وذلك تكلف.

ومن العجب أن الفراء، والزمخشري، والحُوْفي قَدَّروا العطف المذكور، ولم يقدروا المضاف المحذوف، ولا يصح العطف إلا به.

وأما الثانية فَنَصَّ هو(١) وغيره على أن الاستفهام فيها بمعنى النفي، فالجملة خبرية.

وقد نُهِمَ مما سبق من أن المعترضة تقع طلبية، وأن الحالية لا تقع إلا خبرية، وذلك بالإجماع، وأما قول بعضهم في قول القائل [من السريع]:

فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا فِي الصَّحْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثَرَا

اطْلُبْ وَلاَ تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبٍ أَمّا تَرَى الْجُبُلَ فِي تَكْرَارِهِ

(١) أي ابن مالك.

علی

الحلي

بالد

للط إلاً

>

ا لايا أنَّا

Lij

إن الواو للحال، وإن «لا» ناهية فخطأ، وإنما هي عاطفة، إما مصدرًا يُسبَك من «أن» والفعل على مصدر مُتَوَهَّم من الأمر السابق، أي ليكن منك طلب، وعدم الضجر، أو جملة على جملة، وعلى الأول ففتحة «تَضْجَرَ» إعراب، و «لا» نافية، والعطف مثله في قولك: «ائتني، ولا أجفوك» بالنصب، وقوله [من الوافر]:

فَسَقُلْتُ ادْعِسِي وَأَدْعُو إِنَّ أَنْدَى لِيصَوْتِ أَنْ يُنادِي دَاعِبَانِ وعلى الثاني فالفتحة للتركيب، والأصل اولا تَضْجَرَنْ بنون التوكيد الحفيفة، فحذفت للضرورة، والا ناهية، والعطف مثله في قوله تعالى: ﴿ وَأَعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ مُسَيْعًا ﴾ [النساء: الآية ٢٦] الآية.

[الثاني]: أنه يجوز تصديرها بدليل استقبال، كالتنفيس في قوله:

« وَمَا أَدْرِي وَسَوْفَ إِخَالُ أَدْرِي... البيت «

وأما قول الحُوْفِي في قوله ﷺ: ﴿ إِنِّ ذَاهِبُ إِلَىٰ رَبِّي سَيَهْدِينِ ﴾ [الصَّانات: الآبة ٩٩]: إن الجملة حالية، فمردود.

وكالن في ﴿ وَلَن تَفْعَلُوا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢] ، وقوله: ﴿ قَالَ مَلْ عَسَيْتُمْ إِن تَوَلَيْتُمْ أَن تُفَسِدُوا فِي ﴿ وَلَهُ عَسَيْتُمْ إِن صَيْتُمْ إِن صَيْتِكُمُ تَفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [محمد: الآية ٢٢] ، وقوله: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْتِكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِن الْفِتَالُ أَلَا لُقَاتِلُوا ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٤٦] ، وقوله: ﴿ وَلَا جُنَاحَ عَلَيْتِكُمْ إِن كَانَ بِكُمْ أَذَى مِن مُطرٍ أَو كُنتُم مَرْضَى أَن تَضَعُوا أَسْلِحَتَكُمْ ﴾ [النساء: الآية ٢٠١] ، وقوله: ﴿ إِنِّ آخَافُ إِن مَصَيِّتُ رَبِي عَذَابَ يَوْمِ عَظِيمٍ ﴾ [الأنعام: الآية ٢٥] ، وقوله: ﴿ وَلَكُمْ تَرْجُعُونَهُمْ إِن كَفَرَتُمْ يَوْمًا ﴾ وقوله: ﴿ وَلَا اللّهِ ٢٠] ، وقوله: ﴿ وَلَا اللّهُ عَلَيْكُمْ مَدِينِينَ * مَرْجُعُونَهُمْ إِن كَفَرَتُمْ يَوْمًا ﴾ [الراقعة: ٨٠ - ٨٨].

وإنما جاز «لأضربَنَّهُ إن ذهب وإن مكث»؛ لأن المعنى لأضربنه على كل حال، إذ لا يصح أن يشترط وجود الشيء وعدمه لشيء واحد.

[والثالث]: أنه يجوز اقترانها بالفاء، كقوله [من الكامل]:

وَاعْلَمْ فَعِلْمُ الْمُرْءِ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدُّرَا

وكجملة ﴿ فَاللَّهُ أَوْلَى بِهِمّا ﴾ [النّساء: الآية ١٣٥] في قول، وقد مضى، وكجملة ﴿ فَيَأْيَ ءَالَآية ٢٧] رَيّكُمّا ثُكَذّبَانِ ﴾ [الرحمن: ٣٨]، الفاصلة بين ﴿ فَإِذَا ٱنشَقَتِ ٱلسّمَآءُ فَكَانَتْ وَرْدَهُ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٧] وبين ﴿ وَمِن الجواب، وهو ﴿ فَيَوْمِيدٍ لّا يُسْعَلُ عَن ذَيْهِ عِينَ إِنسٌ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٩] ، والفاصلة بين ﴿ وَمِن دُونِهِمَا جَنّانِ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٠] ، وبين ﴿ فِيهِنَ خَيْرَتُ حِسَانٌ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٠] ، وبين صفتيهما، وهي ﴿ مُدَّهَامَتَانِ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٤] في الأولى، و﴿ حُورٌ مَقْصُورَتُ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٠] في الأولى، و﴿ حُورٌ مَقْصُورَتُ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٠] في الأولى، و﴿ حُورٌ مَقْصُورَتُ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٠] في الأولى، و ﴿ حُورٌ مَقْصُورَتُ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٠] في الأولى، و ﴿ حُورٌ مَقْصُورَتُ ﴾ [الرحمن: الآية ٢٠]

[الرابع]: أنه يجوز اقترانها بالواو، مع تصديرها بالمضارع المُثَبّتِ، كقول المتنبي [من المنسرح]: يَا حَادِيَتِي عِيدِهَا وَأَحْسَبُنِي أُوجَدُ مَيْتًا قُبَيْلَ أَفْقِدُهَا قِلَا خَادِيَتِي قَالًا مَنْ مَنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا قِيمًا قَالًا مَنْ نَظْرَةٍ أُزَوَّدُهَا قوله: «أَقْقِدها» على إضمار «أن»، وقوله: «أقل» يُروَى بالرفع والنصب(١).

تنبيه:

للبيانيين في الاعتراض اصطلاحات (٢) مخالفة لاصطلاح النحويين، والزمخشري يستعمل بعضها، كقوله في قوله تعالى: ﴿ وَغَنُّ لَهُ مُسْلِمُونَ ﴾ [البقرة: الآية ١٣٣]: يجوز أن يكون حالًا من فاعل ﴿ نَعْبُدُ ﴾ [البقرة: ١٣٣] أو من مفعوله؛ لاشتمالها على ضميريهما، وأن تكون معطوفة على ﴿ نَعْبُدُ ﴾ [البقرة: ١٣٣]، وأن تكون اعتراضية مؤكّدة، أي ومِن حالنا أنا مخلصون له التوحيد، ويردُدُ عليه مثل ذلك من لا يعرف هذا العلم، كأبي حيان تَوهمنا منه أنه لا اعتراض إلا ما يقوله النحوي، وهو الاعتراض بين شيئين متطالبين. والله تعالى أعلم.

⁽١) الرفع على أنَّ (لا) لنفي الوحدة، والنصب على أنها لنفي الجنس. (الحاشية) ج٢ ص٤٣٤.

⁽٢) أي ثلاثة، فعرّفه بعضهم بأنه الإتيان في أثناء الكلام، أو في آخره، أو بين كلامين متصلين معنى بجملة، فأكثر لا محل لها من الإعراب؛ لنكتة أعم من أن تكون لدفع الإلباس أو غيره، وهذا الذي مشى عليه الزمخشري، والاصطلاح الثاني خصّ النكتة بغير دفع الإلباس، والاصطلاح الثالث أن يؤتى في أثناء كلام أو بين كلامين متصلين معنى بجملة أو غيرها؛ لنكتة مّا. انتهى «حاشية الدسوقي» ج٢ ص٤٣٤.

ثم ذكر الجملة الثالثة من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، فقال:

٩٥٧ (وَذَاتُ تَفْسِيرٍ لِهَذِي تَالِيَهُ هِيَ الَّتِي تَكْشِفُ مَا هِي خَافِيَهُ ٩٥٧ حَقِيقَةَ الْتَلُرُّ وَهْيَ فَضَلَهُ فَفِي ثَمَانِي الآي جَا أَمْشِلَهُ مَانِي الآي جَا أَمْشِلَهُ ٩٥٨ حَقِيقَةَ الْتَلُرُّ وَهْيَ فَضَلَهُ فَفِي ثَمَانِي الآي جَا أَمْشِلَهُ ٩٥٩ صَريحَةٌ كَانَّهَا أَهِلَةً

(وَذَاتُ تَفْسِيرٍ لِهَذِي) أي للجملة المعترضة التي انقضى الكلام عليها (تَالِيهُ) أي تابعة في الذكر (هِي الَّتِي تَكْشِفُ) أي توضّح، وتزيل (مَا) موصولة منصوب على المفعولية (هِي خَافِيةُ) أي الحقيقة التي هي خافية، غير جلية، فقوله (حَقِيقة الْمُتُلُوّ) بالنصب بدل من «ما» أي حقيقة متبوعها، فخرج به جملة الصلة، فإنها وإن كانت كاشفة لكنها كاشفة لحال ما تليه، لا لحقيقته، على أنها ليست فضلة؛ لتوقف المعنى عليها، فهي خارجة بقوله: (وَهْيَ فَضْلَةُ) أي لا محل لها من الإعراب (فَفِي ثَمَانِي الآي) من إضافة الصفة للموصوف، أي في الآي الثماني، وهو متعلق برجًا) بالقصر لغة في جاء بالمدّ (أَمْثِلَة) يعني أن أمثلة الجملة التفسيريّة جاء في ثماني آيات من القرآن الكريم (صَرِيحة) صفة لـ«لآي»(كَأَنَّهَا أَهِلَّةُ) صفة ثانية لها، أي كأن تلك الأمثلة مثل أهلة في الوضوح، وهو بفتح الهمزة، وكسر الهاء جمع هلال، قال الفيّوميّ: الأكثر على أن الهلال هو القمر في حالة خاصة، قال الأزهريّ: ويُسمّى القمر لليلتين من أول الشهر هلالاً، وفي ليلة ست وعشرين، وسبع وعشرين أيضًا، وما بين ذلك بسمّى قمرًا، وقال الفاراييّ، وتبعه في «الصحاح»: وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن ثالثة الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب هي التفسيرية، وهي الفضلة الكاشفة لحقيقة ما تليه، ولها في القرآن أمثلة توضّحها.

[أحدها]: قوله تَجَلَّلَ: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَامُواْ هَلَ هَنذَا إِلَّا بَشَرٌ مِثْلُكُمُ مَ الأنبيّاء: الآية ٣] الآية، فجملة الاستفهام مُفَسِّرة لـ (النَّجَوَى)، و ﴿ مَلْ ﴾ هنا للنفي، ويجوز أن تكون بدلًا منها إن قلنا: إن ما فيه معنى القول يَعمَل في الجمل، وهو قول الكوفيين، وأن تكون معمولةً لقول

⁽١) «المصباح المنير،٢٩/٢٥.

محذوف، وهو حال مثل قوله عَلَىٰ: ﴿ وَٱلْمَالَتِكُةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِن كُلِ بَابٍ * سَلَمُ عَلَيْكُم ﴾ الآية. [الثاني]: قوله عَلَىٰ: ﴿ إِنَّ مَثَلَ عِيسَىٰ عِندَ اللّهِ كَمَثَلِ ءَادَمُ خَلَقَكُمُ مِن تُرَابٍ ثُمَّ قَالَ لَهُ كُن فَيَكُونُ ﴾ وآل عِمرَان: ٥٩] وما بعده تفسير لـ وَكَمَثُلِ فَيَكُونُ ﴾ وآل عِمرَان: ٥٩] وما بعده تفسير لـ وَكَمَثُلِ عَادَمُ ﴾ لا باعتبار ما يُعطيه ظاهر لفظ الجملة، من كونه قُدِّر جسدًا من طين، ثم كُوِّن، بل باعتبار المعنى، أي إن شأن عيسى كشأن آدم في الخروج عن مستمر العادة، وهو التولّد بين أبوين. [الثالث]: قوله عَلَيْ فَي اللهُ عَلَى بَعْرَةِ نُجِيكُم مِن عَلَي اللهِ الطّلب، أي آمنوا، بدليل ﴿ يَعْفِر ﴾ فجملة ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ تفسير للتجارة، وقيل: مستأنفة، معناها الطلب، أي آمنوا، بدليل ﴿ يَعْفِر ﴾ بالجزم، كقولهم: «اتَّقَى اللهَ امرةً فعل خيرًا يُثَبْ عليه»، أي ليتق الله، وليفعل يُثَب، وعلى الأول فالجزم في جواب الاستفهام؛ تَنْزيلًا للسب، وهو الدلالة، مَنْزلة المسب، وهو الامتثال.

[الرابع]: قوله عَجَالَ: ﴿ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثُلُ ٱلَّذِينَ خَلَوًا مِن قَبْلِكُمْ مَسَّتَهُمُ ٱلْبَأْسَآةُ وَالضَّرَّةُ وَالْضَرَّةُ وَالْضَرَةُ وَالْضَرَّةُ وَالْضَرَّةُ وَالْضَرَّةُ وَالْضَرَّةُ وَالْفَرْةُ وَالْفَرْقُونُ وَالْفَرْقُ وَالْفَرْقُ وَالْفَرْقُ وَالْفَرْقُ وَالْفَرْقُ وَالْفَرْقُ وَالْفَرْقُ وَالْفَرْقُ وَالْفَرْقُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَلَمْ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَاللّهُ وَلّمُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَلَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّمُ اللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَلَا لَا اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ اللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَلّهُ وَاللّهُ اللّهُ ولَا لَا لَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَاللّهُ وَل

[الخامس]: قوله ﷺ: ﴿حَقَّ إِذَا جَآءُوكَ يُجَدِلُونَكَ يَقُولُ الَّذِينَ كَفَرُواْ ﴾ الآية [الأنعام: ٢٥]، إن قُدرت ﴿إِذَا ﴾ غير شرطية، فجملة القول تفسير لـ﴿ يُجَدِلُونَكَ ﴾ [الأنعام: الآية ٢٥]، وإلا فهي جواب ﴿إِذَا ﴾ [البَقْرَة: الآية ١٤]، وعليهما فَ﴿ يُجَدِلُونَكَ ﴾ [الأنعام: الآية ٢٥] حال.

تنبيه:

المفسرة ثلاثة أقسام: مجردة من حرف التفسير، كما في الأمثلة السابقة، ومقرونة بـ«أَيُّ»، كقوله [من الطويل]:

وتَرْمِينَنِي بِالطُّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبُ

(١) أي لأن شرط إتيان الحال من المضاف إليه أن يكون عاملًا عمل الفعل، أو يكون جزءا له، أو مثل جزئه، كما قال في «الحلاصة»:

إِلاَّ إِذَا أَفَتَضَى الْضَافُ عَمَلَهُ أَوْ مِعْلَ تَجِيفًا

وَلَا يُجِزْ حَالًا مِنَ الْفَصَافِ لَـهُ أَنِيهِا أَوْ كَانَ جُرْءَ مَا لَـهُ أُنِيهِا

ومقرونة بـ«أَنْ»، نحو قوله ﷺ: ﴿ فَأَوْحَيْنَا ۚ إِلَيْهِ أَنِ ٱصْنَعِ ٱلْفُلْكَ ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٧] الآية، وقولك: «كتبت إليه أن افعل»، إن لم تُقَدِّر الباءَ قبل أن. والله تعالى أعلم.

[السادس]: قوله عَلَى ﴿ وَهُمَ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعَدِ مَا رَأَوُا الْآيَاتِ لَيَسْجُنُ نَهُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] الآية، فجملة ﴿ لَيَسْجُنُ نَهُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] قيل: هي مفسرة للضمير في ﴿ بَدَا ﴾ الراجع إلى البداء المفهوم منه، والتحقيق أنها جواب لقسم مقدر، وأن المفسّر مجموع الجملتين، ولا يمنع من ذلك كون القسم إنشاء؛ لأن المفسّر هنا إنما هو المعنى المتحصل من الجواب، وهو خبري لا إنشائي، وذلك المعنى هو سَجْنه عليه الصلاة والسلام، فهذا هو البداء الذي بدالهم.

(ثم اعلم): أنه لا يمتنع كون الجملة الإنشائية مفسَّرة بنفسها، ويقع ذلك في موضعين: (أحدهما): أن يكون المفسر إنشاءً أيضًا، نحو «أَحْسِنْ إلى زيد، أَعْطِه أَلف دينار»، (والثاني): أن يكون مفردًا مؤديًا معنى جملة، نحو قوله كَالَّى: ﴿ وَأَسَرُّوا النَّجُوكَ الَّذِينَ ظَلَمُوا ﴾ [الأنبياء: الآية ٣] الآية.

وإنما قلنا فيما مضى: إن الاستفهام مراد به النفي تفسيرًا لما اقتضاه المعنى، وأوجبته الصناعة؛ لأجل الاستثناء المفرغ؛ لا أن التفسير أوجب ذلك، ونظيره «بلغني عن زيد كلام، والله لأفعلن كذا».

ويجوز أن يكون ﴿ لَيَسْجُنُ نَهُ ﴾ جوابًا لـ ﴿ بَدَا ﴾؛ لأن أفعال القلوب لإفادتها التحقيق تجاب بما يجاب به القسم، قال [من الكامل]:

* وَٰلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِينٌ مَنِيُّتِي *

وقال الكوفيون: الجملة فاعل، ثم قال هشام، وثعلب، وجماعة: يجوز ذلك في كل جملة، نحو «يعجبني تقوم»، وقال الفراء، وجماعة: جوازه مشروط بكون المسند إليها قلبيًّا، وباقترانها بأداة معلِّقة، نحو ظهر لي «أقام زيد؟»، و«تُحلِم هل قعد عمرو؟»، وفيه نظر؛ لأن أداة التعليق بأن تكون مانعةً أشبهُ من أن تكون مُجَوِّزةً، وكيف تُعَلِّق الفعل عما هو منه كالجزء.

قال ابن هشام رحمه الله: وبعدُ فعندي أن المسألة صحيحة، ولكن مع الاستفهام خاصّةً، دون

سائر المعلّقات، وعلى أن الإسناد إلى مضاف محذوف، لا إلى الجملة الأخرى، ألا ترى أن المعنى ظَهّرَ لي جواب «أقام زيد؟» أي جواب قول القائل ذلك، وكذلك في «عُلِم أقعد عمرو؟»، وذلك لا بد من تقديره دفعًا للتناقض؛ إذ ظهور الشيء، والعلم به منافيان للاستفهام المقتضي للجهل به. [فإن قلت]: ليس هذا مما تصح فيه الإضافة إلى الجمل.

[قلت]: قد مضى عن قريب أن الجملة التي يراد بها اللفظ يحكم لها بحكم المفردات. [السابع]: قوله ﷺ : ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١١] الآية، زَعَم ابن عصفور أن البصريين يُقدِّرون نائب الفاعل في ﴿ قِيلَ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١١] ضمير المصدر، وجملة النهي مفسرة لذلك الضمير، وقيل: الظرف نائب عن الفاعل، فالجملة في محل نصب، ويُردُّ بأنه لا تتم الفائدة بالظرف، وبعدمه (١) في قوله ﷺ: ﴿ وَإِذَا قِبلَ إِنَّ وَعَدَ اللَّهِ حَقَّ ﴾ [الجَائية: الآية ٣٣] الآية، والصواب أن النائب الجملة؛ لأنها كانت قبل حذف الفاعل منصوبة بالقول، فكيف انقلبت مفسرة، والمفعول به مُتعينٌ للنيابة، وقولهم: الجملة لا تكون فاعلاً ولا نائبًا عنه جوابه أن التي يُراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتداً، نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله التي يُراد بها لفظها يُحكم لها بحكم المفردات، ولهذا تقع مبتداً، نحو «لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة» (٢)، وفي المثل «زعموا مطية الكذب» (٣) ومن هنا لم يَحتج الخبر إلى رابط في نحو «قولي: لا إله إلا الله»، كما لا يحتاج إليه الخبر المفرد الجامد.

[الثامن]: قوله عَلَى: ﴿ وَعَدَ اللّهُ الّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِيلُوا الصَّلِحَدِ لَهُم مَّغَفِرَهُ وَأَجَرُ وَأَجَرُ عَظِيمٌ ﴾ [المائدة: الآية عظيمٌ الله وعد يتعدى الاثنين، وليس الثاني هنا ﴿ لَمُم مَّغَفِرَهُ ﴾ [المائدة: الآية وعظيمٌ الله و محذوف، والجملة مفسرة له، وتقديره خيرًا عظيمًا، أو الجنة، وعلى الثاني فوجه التفسير إقامة السبب مقام المسبب؛ إذ الجنة مسببة عن استقرار

⁽١) أي ويُردّ بعدم الظرف.

⁽٢) في «صحيح» البخاري في «كتاب الدعوات» بلفظ: «يا عبد الله قل: لا حول ولا قوّة إلا بالله، فإنها كنز من كنوز الجنة»، أو قال: «ألا أدلّك على كلمة هي كنز من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوّة إلا بالله».

⁽٣) حديث صحيح، أخرجه أحمد، وأبو داود من حديث مُذيفة ظلله مرفوعًا بلفظ: «بئس مطيّة الرجل زعموا».

الغفران والأجر.

تنبيه:

قد تقدّم في ضابط الجملة المفترة أنها «الفضلة» ويُحترز به عن الجملة المفسرة لضمير الشأن، فإنها كاشفة لحقيقة المعنى المراد به، ولها موضع بالإجماع؛ لأنها خبر في الحال، أو في الأصل، وعن الجملة المفسرة في باب الاشتغال، في نحو «زيدًا ضربته»، فقد قيل: إنها تكون ذات محل كما سيأتي، وهذا القيد أهملوه، ولا بد منه.

تنبيه آخر:

فَمَنْ نَحْنُ نُوْمِنْهُ يَبِتْ وَهُو آمِنٌ وَمَنْ لاَ نُجِرْهُ يُسِ مِنَّا مُرَوَّعَا فَظهر الجزم في الجملة المفسّرة، وهي «نُوْمِنهُ»، وكأن الجملة المفسرة عنده عطف بيان، أو بدل، ولم يثبت الجمهور وقوع البيان والبدل جملة، وقد تقدّم أن جملة الاشتغال ليست من الجمّل التي تُسمّى في الاصطلاح جملة مُفسِّرة، وإن حصل فيها تفسير، ولم يَثبُت جوازُ حذف المعطوف عليه عطفَ البيان، واختُلف في المبدل منه، وفي البغداديات لأبي علي أن الجزم في ذلك بأداة شرط مقدرة، فإنه قال: ما مُلَخَّصُهُ: إن الفعل المحذوف، والفعل المذكور في نحو قوله [من الكامل]:

* لا تَجْزَعِي إِنْ مُنْفِسًا أَهْلَكْتُهُ *

مجزومان في التقدير، وإن انجزام الثاني ليس على البدلية، إذ لم يثبت حذف المبدل منه، بل على تكرير «إنْ»، أي إن أهلكت مُنفِسًا إن أهلكته، وساغ إضمار «إنْ» وإن لم يجز إضمار لام الأمر إلا ضرورة؛ لاتساعهم فيها، بدليل إيلائهم إياها الاسم، ولأن تقدمها مُقَوِّ للدلالة عليها،

10

ولهذا أجاز سيبويه بد من تمرر أمرر»، ومنع «من تضرب أنزل»؛ لعدم دليل على المحذوف، وهو «عليه» حتى تقول: «عليه»، وقال فيمن قال: «مررت برجل صالح، إن لا صالح فطالح»، بالخفض: إنه أسهل من إضمار أرُبُّ بعد الواو، ورب شيء يكون ضعيفًا، ثم يحسن للضرورة، كما في «ضرب غلامُه زيدًا» فإنه ضعيف جدًا، وحَسْنَ في نحو «ضربوني وضربت قومك»، واستُغني أن بجواب الأولى عن جواب الثانية، كما استُغني في نحو «أزيدًا ظننته قائمًا» بثاني مفعولي «ظننت» المقدرة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب، وهي جملة جواب القسم، فقال:

(.... رَابِعَهُ الأَنْوَاعِ تِلْكَ جُمْلَهُ

• ٩٦٠ يِهَا أُجِيبَ قَسَمٌ كَ ﴿إِنكَا﴾ بُعَيْدَ ﴿والْقُرْءَانِ ﴾ فَآغُرِفْ ذَلِكَا)

(رَابِعَةُ الْأَنْوَاعِ) أي أنواع الجمل التي لا محل لها (تلك) عطف بيان، أوبدل من «رابعة»، أو مبتدأ خبره قوله: (جُمْلَةٌ بِهَا أُجِيبَ قَسَمٌ) أي جملة وقعت جوابًا لقسم (كَ ﴿إِنّكَا») بألف الإطلاق، أي كقوله ﷺ (بعد» لين المُرسَلِينَ ﴾ [يس: الآية ٣] (بُعَيْدَ) تصغير «بعد» للتقريب (﴿وَالْقُرْءَانِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ ١٤] (فَاعْرِفْ ذَلِكَا) بألف الإطلاق أيضًا.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة الرابعة (٢) هي الجُمَّابُ بها القسم، نحو قوله ﷺ ﴿ وَاَلْقُرْءَانِ الْمُرْسَلِينَ ﴾ [يس: ٣-٢]، ونحو قوله: ﴿ وَتَالَّلُهِ لَأَكْبِيدَنَّ أَصَّنَكُمُ ﴾ [الأنبياء: الآية ٧٥] الآية، ومنه قوله تعالى: ﴿ لِلنَّبُذُنَّ فِي ٱلْمُطَمَدِ ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] الآية، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ كَانُوا عَنَهَدُوا اللّهَ مِن قَبْلُ ﴾ [الأحزاب: الآية ١٥] يقدر لذلك ولما أشبهه القسم.

ومما يحتمل جواب القسم قوله ﷺ: ﴿ وَإِن مِنكُورُ إِلَّا وَارِدُهَا ﴾ [مريم: الآية ٧١] الآية، وذلك بأن تقدر الواو عاطفة على ﴿ مُمَّ لَنَحْنُ أَعَلَمُ ﴾ [مريم: الآية ٧٠] ، فإنه وما قبله أجوبة لقوله تعالى:

 ⁽١) قوله: «واستغني إلخ» مرتبط بأول الكلام، وهو قوله: وإن انجزام الثاني ليس على البدليّة إلخ.
 «الحاشية»٢٠/٢.

⁽٢) أي من الجمل التي لا محلّ لها من الإعراب.

﴿ فَوَرَبِكَ لَنَحْشُرَنَهُمْ وَالشَّيَطِينَ ﴾ [مرتم: الآية ٢٨] الآية، وهذا مراد ابن عطية من قوله: هو قسم، والواو تقتضيه، أي هو جواب قسم، والواو هي المحصلة لذلك؛ لأنها عطفت، وتَوَهَّم أبو حيان عليه ما لا يُتَوَهَّم على صغار الطلبة، وهي أن الواو حرف قسم، فرَدَّ عليه بأنه يلزم منه حذف المجرور وبقاء الجار، وحذف القسم مع كون الجواب منفيًّا بدان».

تنبيه:

ومما يحتمل الجواب وغيره قولُ الفرزدق [من الطويل]:

تَمَشَّ فَإِنْ عَاهَدْتَنِي لَا تَخُونُنِي نَكُنْ مِثْلَ مَنْ يَا ذِثْبُ يَصْطَحِبَانِ فَجِملة النفي إما جواب لـ«عاهدتني» كما قال [من الطويل]:

أَرَى مُحْدِرِزًا عَاهَـدْتُـهُ لَـيُـوَافِـقَـنْ فَكَانَ كَمَنْ أَغْرَيْتُهُ بِخِلاَفِ فلا محل لها، أو حالٌ من الفاعل، أو المفعول، أو كليهما، فمحلها النصب، والمعنى شاهد للجوابية، وقد يُحتَجُ للحالية بقوله أيضا [من الطويل]:

لَبَينَ رِتَاجٍ قَائِمًا وَمَقَامٍ وَلاَ خَارِجًا مِنْ فِيٌ زُورُ كَلاَم

أَلَمْ تَرَنِي عَاهَدْتُ رَبِّي وَإِنَّنِي عَاهَدُتُ مَنْدِي وَإِنَّنِي عَلِي عَلِي اللَّهْ مُسْلِمًا عَلِي حَلْفَةٍ لاَ أَشْتُهُ (١) الدَّهْرَ مُسْلِمًا

⁽١) من بابي ضرب، ونصر.

ليو

Y

SI

تعا

ĮŽ,

1

الق

lij

<u>[}`</u>

قيا

وذلك أنه عطف «خارجًا» على محل جملة «لا أشتم»، فكأنه قال: حلفت غير شاتم، ولا خارجًا، والذي عليه المحققون أن «خارجًا» مفعول مطلق، والأصل ولا يخرج خروجًا، ثم حَذفَ الفعل، وأناب الوصف عن المصدر، كما عكس في قوله تعالى: ﴿إِنَّ أَصَبَحَ مَآؤُكُم غُورًا ﴾ [اللك: الآية ٣٠]؛ لأن المراد أنه حلف بين باب الكعبة وبين مقام إبراهيم أنه لا يشتم مسلمًا في المستقبل، ولا يتكلم بزور، لا أنه حلف في حال اتصافه بهذين الوصفين على شيء آخر.

[مسألة]: قال ثعلب: لا تقع جملة القسم خبرًا، فقيل في تعليله؛ لأن نحو «الأفعلن» لا محل له، فإذا بُني على مبتدإ، فقيل: «زيد ليفعلن» صار له موضع، وليس بشيء؛ لأنه إنما مَنَعَ وقوع الخبر جملة قسمية، لا جملة هي جواب القسم، ومراده أن القسم وجوابه لا يكونان خبرًا؛ إذ لا تنفك إحداهما عن الأخرى، وجملتا القسم والجواب يمكن أن يكون لهما محل من الإعراب، كقولك: «قال زيد: أقسم لأفعلن»، وإنما المانع عنده إما كون جملة القسم لا ضمير فيها، فلا تكون خبرًا؛ لأن الجملة الثانية ليست معمولة تكون خبرًا؛ لأن الجملة الأولى، ولهذا مَنَع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة الثانية ليست معمولة لشيء من الجملة الأولى، ولهذا مَنَع بعضهم وقوعها صلة، وإما كون الجملة . أعني جملة القسم إنشائية، والجملة الواقعة خبرًا لا بُدّ من احتمالها للصدق والكذب، ولهذا مَنَع قوم من الكوفيين، منهم ابن الأنباري أن يقال: «زيد اضربه»، و«زيد هل جاءك».

قال ابن هشام: وبَعْدُ فعندي أن كلا من التعليلين مُلْغيّ، أما الأول فلأن الجملتين مرتبطتان ارتباطًا صارتا به كالجملة الواحدة، وإن لم يكن بينهما عمل، وزعم ابن عصفور أن السماع قد جاء بوصل الموصول بالجملة القسمية وجوابها، وذلك قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ كُلَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ ﴾ [مُود: الآية ١١١] ، قال: فرهما موصولة لا زائدة، وإلا لزم دخول اللام على اللام. انتهى. وليس بشيء؛ لأن امتناع دخول اللام على اللام إنما هو لأمر لفظي، وهو ثقل التكرار، والفاصل يزيله، ولو كان زائدًا، ولهذا اكتُفِي بالألف فاصلة بين النونات في ﴿ اذهبنانٌ ﴿ وَإِنَّ مِنكُر لَمَن لِلْبَطِّمَنَ فَي وَالنَّاء ولهذا اكتُفِي بالألف فاصلة بين النونات في ﴿ اذهبنانٌ ﴾ وبين الهمزتين في ﴿ وَإِنَّ مِنكُر لَمَن لِلْبَطِّمَ فَي النساء: الآية ٢٧٦ :

فإن قيل: تحتمل ﴿مَنْ﴾ الموصوفية، أي لفريقًا لَيُبَطِّئن، قلنا: وكذا ما في الآية، أي لقوم

ليوفينهم، ثم إنه لا يقع صفة إلا ما يقع صلة، فالاستدلال ثابت، وإن قدرت صفة.

فإن قيل: فما وجهه، والجملة الأولى إنشائية؟ قلت: جاز لأنها غير مقصودة، وإنما المقصود جملة الجواب، وهي خبرية، ولم يؤت بجملة القسم إلا لمجرد التوكيد لا للتأسيس.

وأما الثاني: فلأن الخبر الذي شُرْطُهُ احتمال الصدق والكذب الخبر الذي هو قسيم الإنشاء، لا خبر المبتدإ؛ للاتفاق على أن أصله الإفراد، واحتمال الصدق والكذب إنما هو من صفات الكلام، وعلى جواز «أين زيد؟»، و«كيف عمرو؟»، وزعم ابن مالك أن السماع وَرَد بما منعه ثعلب، وهو قوله تعالى: ﴿وَاللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ لَنُدّ خِلَنَّهُمْ فِي الصَّلِحِينَ ﴾ [العنكبوت: الآية ٥٩]، وقوله: ﴿وَاللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ لَنَبُوتَنَّهُم ﴾ [العنكبوت: الآية ٥٩]، وقوله: ﴿وَاللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّلِحَاتِ لَنَبُوتَنَّهُم ﴾ [العنكبوت: الآية ٥٩]، وقوله: ﴿وَاللَّذِينَ جَاهَدُواْ فِينَا لَنَهْدِينَهُمْ ﴾ [العنكبوت: الآية ٥٩]، وقوله [من الكامل]:

* جَشَأَتْ فَقُلْتُ اللَّذْ خَشِيتِ لَيَأْتِينُ *

قال ابن هشام: وعندي لِمَا استدل به تأويل لطيف، وهو أن المبتدأ في ذلك كله ضُمِّن معنى الشرط، وخبره مُنزَّل مَنْزِلة الجواب، فإذا قُدِّر قبله قسم كان الجواب له، وكان خبر المبتدإ المشبه لجواب الشرط محذوفًا؛ للاستغناء بجواب القسم المقدر قبله، ونظيره في الاستغناء بجواب القسم المقدر قبل الشرط المجرد من لام التوطئة، نحو ﴿ وَإِن لَمْ يَنتَهُواْ عَمَّا يَقُولُونَ لَيَسَنَّ الله المسن إن لم ينتهوا يَمَسَّنَ .

تنبيه:

وقع لمكي وأبي البقاء وَهُمْ في جملة الجواب، فأعرباها إعرابًا يقتضي أن لها موضعًا، فأما مكي فقال في قوله تعالى: ﴿ كُنَبُ عَلَى نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ لَيَجْمَعَنَكُمْ ﴾ [الأنعام: الآية ١٦] ! إن ﴿ لَيَجْمَعَنَكُمْ ﴾ بدل من ﴿ ٱلرَّحْمَةَ ﴾ [الأنعام: الآية ١٢] ، وقد سبقه إلى هذا الإعراب غيره، ولكنه زعم أن اللام بمعنى «أن» المصدرية، وأن من ذلك قوله عَلَيْ: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأَوْا ٱلْآيِنَتِ لَعِمْ أَنَ اللام مصدرية، وخَلَطَ مكي، لَيَسْجُنُنَهُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] ، أي أن يسجنوه، ولم يثبت مجيء اللام مصدرية، وخَلَطَ مكي، فأجاز البدلية، مع قوله: إن اللام لام جواب القسم، والصواب أنها لام الجواب، وأنها منقطعة مما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم، إن أُجري ﴿ بَدَا ﴾ مُجرَى أُقسم كما قبلها إن قدر قسم، أو متصلة به اتصال الجواب بالقسم، إن أُجري ﴿ بَدَا ﴾ مُجرَى أُقسم كما

أجري «عَلِم» في قوله [من الكامل]:

وَلَـقَـدْ عَـلِـمْتُ لَـتَأْتِـيَنَّ مَـنِـيَّـتِـي إِنَّ الْنَـايَـا لاَ تَـطِيشُ سِهَامُهَا وأما أبو البقاء، فإنه قال في قوله: ﴿لَمَا عَاتَبْتُكُم مِّن كِتَبْ وَحِكْمَةِ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨١] الآية: مَنْ فَتَحَ اللام ففي ﴿مَا﴾ وجهان:

أحدهما: أنها موصولة مبتدأ، والخبر إما ﴿ مِن كِتَبِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨١] ، أي للذي آتيتكموه من الكتاب، أو ﴿ لَتُوْمِنُنَ بِهِ عَهِ [آل عِمرَان: الآية ٨١] ، واللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، ﴿ وَجَاءَكُم ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] عطف على ﴿ وَاتَيْتُكُم ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] ، الميثاق قسم، ﴿ وَجَاءَكُم ﴾ وآل عمران: الآية ٨١] ، والأصل ثم جاءكم به، فحذف عائد «ما» أو الأصل مصدق له، ثم ناب الظاهر عن المضمر، أو العائد ضمير «استقر» الذي تعلقت به ﴿ مَعَ ﴾ [آل عمران: الآية ٨١] .

والثاني: أنها شرطية، واللام موطئة، وموضع ﴿مَاكُ نصب بـ﴿آتَيْتُ﴾، والمفعول الثاني ضمير المخاطب، و﴿ قِن حَالِيَةٍ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٦] في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَالِيَةٍ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٦] في ﴿مَا نَنسَخْ مِنْ ءَالِيَةٍ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠٦] . انتهى مُلَخَّصًا.

وفيه أمور:

أحدها: أن إجازته كون ﴿ مِن حَيِن كِتَبِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨١] خبرًا فيه الإخبار عن الموصول قبل كمال صلته؛ لأن ﴿ ثُمَرٌ جَآءَ كُمْ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨١] عطف على الصلة.

الثاني: أن تجويزه كون ﴿ لَتُوْمِنُنَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨١] خبرًا مع تقديره إياه جوابًا لأخذ الميثاق، يقتضي أن له موضعًا وأنه لا موضع له، وإنما كان حقه أن يقدره جوابًا لقسم محذوف، ويقدر الجملتين خبرًا، وقد يقال: إنما أراد بقوله: اللام جواب القسم؛ لأن أخذ الميثاق قسم، أن أخذ الميثاق دال على جملة قسم مقدرة، ومجموع الجملتين الخبر، وإنما سَمَّى ﴿ لَتُوْمِنُنَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨١] خبرًا أنه الدال على المقصود بالأصالة، لا أنه وحده هو الخبر بالحقيقة، وأنه لا قسم مقدر، بل أخذ الله ميثاق النبيين، هو جملة القسم، وقد يقال: لو أراد هذا لم يَحصُر الدليل فيما ذكره؛ للاتفاق على أن وجود المضارع مفتتحًا بلام مفتوحة مختتمًا بنون مؤكدة دليل قاطع على

[11]

٠ي

أو

القسم، وإن لم يذكر معه أخذ الميثاق أو نحوه.

والثالث: أن تجويزه كون العائد ضمير «استقر» يقتضي عود ضمير مفرد إلى شيئين معًا، فإنه عائد إلى الموصول.

والرابع: أنه جَوَّز حذف العائد المجرور مع أن الموصول غير مجرور، فإن قيل: اكتَفَى بكلمة وبهـ الثانية، فيكون كقوله [من الكامل]:

وَلَــوَ ٱنَّ مَــا عَــالَجُنُ لِــينَ فُــوَّادِهَـا فَقَسَـا اسْتُلِينَ بِهِ لَلاَنَ الْجُنْدَلُ قلنا: قد جَوَّز على هذا الوجه عود ﴿ بِهِ عِلَى الله كورة إلى الرسول، لا إلى ﴿ مَا ﴾.

والخامس: أنه سَمَّى ضمير ﴿ آلَيْتُكُم ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٨١] مفعولًا ثانيًا، وإنما هو مفعول أول.

[مسألة]: زعم الأخفش في قوله [من الطويل]:

ثم ذكر الجملة الخامسة من الجمل التي ليس لها محلٌ من الإعراب، فقال: 971 - (خَامِسَةُ الجُمَلِ مَا ْقَدْ وَقَعَتْ جَوَابَ شَرْطِ غَيْرِ جَازِمٍ ثَبَتْ 977 - أَوْ جَازِمٍ لَمْ يَسَقْسَرِنْ بِسَفَاءِ

(خَامِسَةُ الجُمُلِ) أي من الجمل التي ليس لها محل، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا) موصولة، واقعة على الجملة (قَدْ وَقَعَتْ جَوَابَ شَرْطِ) بالنصب على الحال من الفاعل (غَيْرِ جَازِمٍ) بالجرّ

صفة لـ«شرط»، وقوله: (تُبَتْ) كمل به البيت، أي ثبت ذلك عن المحقّقين، أو هوصفة لـ«جازم» (أَوْ جَازِمٍ) بالجرّ عطفًا على «غير جازم»، وقوله: (لَمْ يَقْتَرِنْ بِفَاءٍ) في محلّ جرّ صفة لـ«جازم»، أي غير مقترن بالفاء الرابطة، وكذا بـ«إذا» الفجائية.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة الخامسة هي الواقعة جوابًا لشرط غير جازم مطلقًا، أو جازم، ولا به ولا به ولا به الفجائية، فالأول جواب (الو»، والولا»، والله»، والله والثاني نحو (إن تَقُم أَقُم»، وإن قمت قمتُ»، أما الأول فلظهور الجزم في لفظ الفعل، وأما الثاني فلأن المحكوم لموضعه بالجزم الفعل، لا الجملة بأسرها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الجملة السادسة، فقال:

سادِسَةُ الجُمَلِ مَا هُوْ جَائِي الأَسْمَاءِ أَوْ مِنْ حُرُوفِهِمْ عَلَى السَّوَاءِ)

978- صِلَةَ مَوْصُولِ مِنَ الأَسْمَاءِ أَوْ مِنْ حُرُوفِهِمْ عَلَى السَّوَاءِ)

(سَادِسَةُ الجُمَلِ) أي من التي لا محل لها، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا) موصولة واقعة على الجملة، وإنما ذكر قوله: (هُوْ جَائِينَ) نظرًا للفظ (ما)، وقوله: (صِلَةَ مَوْصُولِ) بالنصب حال من (جائي)، وقوله: (مِنَ الأَسْمَاءِ) متعلّق بصفة لـ(موصول)، أو حال منه، يعني أنها وقعت صلة لموصول اسميّ، نحو (جاء الذي قام أبوه» (أَوْ مِنْ حُرُوفِهِمْ عَلَى السَّوّاءِ) أي أو صلة لموصول حرفيّ، نحو (أعجبني ما قمتَ».

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السادسة هي الواقعة صلة لاسم، أو حرف، فالأول نحو «جاء الذي قام أبوه»، فـ «الذي، في موضع رفع، والصلة لا محل لها.

قال ابن هشام رحمه الله: وبلغني عن بعضهم أنه كان يُلقِّن أصحابه أن يقولوا: إن الموصول وصلته في موضع كذا، محتجًا بأنهما ككلمة وأحدة، والحق ما قدمتُ لك، بدليل ظهور الإعراب في نفس الموصول في نحو «ليَتقُمْ أيُهم في الدار»، و«لأَثْرُمنَ أيّهم عندك»، و«امرُر بأيّهم هو أفضل»، وفي التنزيل: ﴿ رَبّنا آرِنا الّذَيْنِ آصَلَانا ﴾ الآية [نصلت: ٢٩]، وقُرىء ﴿ أَيّهُمْ أَشَدُ ﴾ [مرنج: الآية 17] بالنصب، وروي [من المتقارب]:

- * فَسَلَّمْ عَلَى أَيْهِمْ أَفْضَلُ * بالخفض، وقال الطائي [من الطويل]:
- ه فَحَسْبِيَ مِنْ ذِي عِنْدَهُمْ مَا كَفَانِيَا
 وقال العقيليّ [من الرجز]:
- * نَحْنُ اللَّهُونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا *

وقال الهذلي [من الوافر]:

* هُمُ اللاَّءُونَ فَكُوا الْغُلُّ عَنَّى *

والثاني: نحو: «أعجبني أَنْ قمت»، أو «ما قمت»، إذا قلنا بحرفية «ما» المصدرية، وفي هذا النوع يقال: الموصول وصلته في موضع كذا؛ لأن الموصول حرف، فلا إعراب له، لا لفظًا، ولا محلًا، وأما قول أبي البقاء في قوله ﷺ: ﴿ يِمَا كَانُواْ يَكَذِبُونَ ﴾ [البَقَرَة: لآية ١٠]: إنّ «ما» مصدرية وصلتها ﴿ يَكُذِبُونَ ﴾، وحكمه مع ذلك بأن ﴿ يَكُذِبُونَ ﴾ في موضع نصب خبرًا لَمُ كَانَ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٠١]، فظاهره متناقض، ولعل مراده أن المصدر إنما ينسبك من ﴿ مَا ﴾ لم وَ يَكُذِبُونَ ﴾، لا منها ومن ﴿ كَانَ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٠] بناء على قول أبي العباس، وأبي بكر، وأبي على، وأبي الفتح، وآخرين إن «كان» الناقصة لا مصدر لها. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الجملة السابعة، مما لا محلّ لها من الإعراب، وهي الأخيرة، فقال:

٩٦٤- (تَابِعَةً لَهُنَّ تَأْتِي السَّابِعَهُ فَتِلْكَ سَبْعَةٌ بِلاَ مُنَازَعَهُ)

(تَابِعَةُ) حال من «السابعة» (لَهُنُّ) للجمل السابقة اللاتي ليس لهن محل من الإعراب (تَأْتِي السَّابِعَةُ) فعل وفاعله، يعني أن السابعة من الجمل التي ليس لها محل هي الجملة التابعة لما لا محل له من الجمل السابقة، وقوله: (فَتِلْكَ سَبْعَةٌ) إشارة إلى ما سبق من الجمل إلى هذه الجملة، أي عدد الجمل الماضية سبعة، وقوله: (بِلاَ مُنَازَعَةُ) كمل به البيت، أي لا ينازع أحد في هذا العدد. وحاصل المعنى أن الجملة السابعة هي التابعة لما لا محل له من الإعراب، نحو «قام زيد، ولم

يقم عمرو»، إذا قَدَّرت الواو عاطفة، لا واو الحال. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الجمل التي لا محل لها من الإعراب، شرع يبين الجمل التي لها محلّ من الإعراب، فقال:

(الْجُمَلُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ)

هي التي يَحُلُّ محلَّها المفرد، بخلاف التي لا محلَّ لها، فإنه لا يحل المفرد محلَّها.

٩٦٥ (أمَّا الَّتِي لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ فَسَبْعَةٌ أَيْضًا عَلَى الصَّوَابِ

٩٦٦. سَابِقَةُ الْجَمِيعِ مَا أَتَتْ خَبَرْ مُبْتَدَإِ أَوْ نَاسِخٍ قَبْلُ ٱسْتَقَرّْ

٩٦٧- يُرفَعُ بَعْدَ الْبُستَدَا وَ إِنَّا ، وَالنَّصْبُ بَعْدَ (كَانَ ، (كَادَ ، ﴿ ظَنَّا »)

(أُمَّا الَّتِي) أي أما الجمل التي (لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ) أي محلّ من الإعراب، ففيه حذف الموصوف، وهو «محلّ»، وإبقاء صفته، وهو الجارّ والمجرور (فَسَبْعَةٌ أَيْضًا) أي كالقسم الأول، وقوله: (عَلَى الصَّوَابِ) أشار به إلى تضعيف ما سيأتي لابن هشام من زيادة جملتين، على السبعة، فتكون تسعة، لكن الذي يظهر لي أن ما ذهب إليه ابن هشام من زيادة الجملتين هو الحق، والله تعالى أعلم.

(سَابِقَةُ الجَّمِيعِ مَا أَتَتْ خَبَرْ مُبْتَدَا إِ) نحو «زيد قام» (أَوْ نَاسِخٍ) أي أو أتت خبر ناسخ، نحو «كان زيدٌ يصلي»، وقوله: (قَبْلُ اسْتَقَرُّ) صفة لناسخ، أي ثبت ذلك الناسخ قبل الخبر، وهو بيان للواقع (تُوْفَعُ) أي الجملة الواقعة خبرًا (بَعْدَ الْبُتَدَا وَإِنَّا) بألف الإطلاق، أي بعد «إنّ»، يعني أنَّ محلّ الجملة الواقعة خبرًا رفع بعد المبتدإ، كالمثال المذكور، وبعد «إنّ»، نحو «إن زيدًا يقوم» محلّ الجملة الواقعة خبرًا رفع بعد المبتدإ، كالمثال المذكور، وبعد «كان»، كالمثال المذكور، و هكاد» (وَالنَّصْبُ بَعْدَ «كَانَ» «كَانَ» «كَانَ» نحو «ظننت زيدًا يقعد»، ف «كاد»، و «ظن» معطوفان بعاطف مقدّر.

وحاصل معنى الأبيات أن الجمل التي لها محل من الإعراب سبع أيضًا:

[الجملة الأولى]: هي الواقعة خبرًا للمبتدإ، أو النواسخ، وموضعها رَفْعٌ في بابي المبتدإ، وهإنّه، ونَصْبٌ في أبواب «كان»، و«كاد» وهظنّه، واختُلف في نحو «زيدٌ اضربه»، وهعمرو هل جاءك؟»، فقيل: محل الجملة التي بعد المبتدإ رفع على الخبرية، وهو الصحيح، وقيل: نصب بقول مضمر، هو الخبر، بناءً على أن الجملة الإنشائية لا تكون خبرًا، وقد مَرَّ إبطاله.

ثم ذكر الثانية بقوله:

٩٦٨ - (وَمَا تَكُونُ الْحَالَ فَهِيَ النَّانِيَةُ أَسْمِيَّةً أَوْ غَيْرَهَا كَمَا هِيَهُ) (وَمَا) موصولة واقعة على الجملة، مبتدأ خبره جملة «فهي الثانية»، أي الجملة التي (تَكُونُ الْحَالَ) بالنصب خبر «تكون» (فَهْيَ الثَّانِيَةُ) أي ثانية السبعة (اسْمِيَّةٌ) نحو ﴿لَا تَقْرَبُوا ٱلصَّكَلُوْةَ وَأَنتُر سُكَنرَىٰ ﴾ [النساء: ٤٣] (أَوْ غَيْرَهَا) أي غير اسميّة، نحو ﴿ أَنْوْمِنُ لَكَ وَاتَّبَعَكَ ٱلْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشُّعَرَاء: ١١١]، وقوله: (كَمَا هِيَهُ) بهاء السكت، والخبر محذوف، أي كما هي منقسمة إليهما. وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة الثانية هي الواقعة حالًا، وموضعها نَصْبُ، نحو قُولُه رَجُّكَا: ﴿ وَلَا نَمْنُن تَسْتَكْثِرُ ﴾ [المدُّثر: الآية ٦] ، ومنه قوله ﴿ قَالَ: ﴿ مَا يَأْنِيهِم مِن ذِكْرٍ مِن زَّيِّهِم عُمَدُثِ إِلَّا ٱسْتَمَعُوهُ وَهُمْ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢]، فجملة ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ [الأنبياء: الآية ٢] حال من مفعول ﴿ يَأْتِيَهُمُ ﴾ [الأنبياء: ٢]، أو من فاعله، وقُرىء ﴿ مُحدِّثًا ﴾؛ لأن الذكر مختص بصفته (١) مع أنه قد سُبِق بالنفي، فالحالان على الأول، وهو أن يكون ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ [الأنبيّاء: الآية ٢] حالًا من مفعول ﴿ يَأْتِيَهُمُ ﴾ [الأنباء: ٢] ، مثلُهما في قولك: «ما لقى الزيدين عمرٌو مُضعِدًا إلا منحدرين»، وعلى الثاني، وهو أن يكون جملة ﴿ ٱسْتَمَعُوهُ ﴾ [الأنبياء: الآية ٢] حالًا من فاعل ﴿ يَأْتِيَهُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٠] مثلَهما في قولك: «ما لقى الزيدين عمرٌو راكبًا إلا ضاحكًا»، وأما ﴿وَهُمَّ يُلْعَبُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢] فحال من فاعل ﴿ أَسْتَمَعُونُ ﴾ [الأنبياء: الآية ٢] ، فالحالان متداخلتان، و ﴿ لَاهِيَ أَنَّ ﴾ [الأنبيَّاء: الآية ٣] حال من فاعل ﴿ يَلْعَبُونَ ﴾ [الأنبياء: ٢] ، وهذا من التداخل أيضًا، أو من فاعل ﴿ أَسْتَمَعُوهُ ﴾ [الأنبياء: الآية ٢] ، فيكون من التعدد، لا من التداخل.

⁽١) هذا جواب عما يقال: إن صاحب الحال نكرة، والحال صاحبها معرفة، فأجاب بأنه وُجد مسوّغ، بل مسوّغان، وهو أنه مختصّ إلخ.

ومن مُثُلِ الحالية أيضًا قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه، وهو ساجد» (١)، وهو من أقوى الأدلة على أن انتصاب «قائما» في «ضربي زيدًا قائمًا» على الحال، لا على أنه خبر لـ (كان» محذوفة؛ إذ لا يقترن الخبر بالواو، وقولك: «ما تَكلّم فلان إلا قال خيرًا»، كما تقول: «ما تكلم إلا قائلًا خيرًا»، وهو استثناء مُفَرَّغٌ من أحوال عامّة محذوفة، وقولُ الفرزدق [من الطويل]:

لفع

فاد

وقر

北

11,

ألله

الق

وه

خیا

أن

بِأَيْدِي رِجَالٍ لَمْ يَشِيمُوا^(٢) شَيُوفَهُمْ وَلَمْ تَكْثُرِ الْقَتْلَى بِهَا حِينَ شُلَّتِ لأن تقدير العطف مفسد للمعنى، وقولُ كعب ﷺ [من البسيط]:

شُجَّتْ بِذِي شَبَمٍ مِنْ مَاءِ مَحْنِيَة صَافِ بِأَبْطَحَ أَضْحَى وَهُوَ مَشْمُولُ (٣) و«أضحى» تامة. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالثة، فقال:

979- (وَمَا أَتَتْ مَوْضِعَ مَفْعُولِ تُعَدُّ ثَالِغَةً بِالنَّصْبِ إِنْ لَمْ تُعْتَمَدُ)
(وَمَا) موصولة واقعة على الجملة، مبتدأ خبره «تُعدّ»، أي والجملة التي (أَتَتْ مَوْضِعَ مَفْعُولِ)
منصوب بنزع الخافض على قلّة، أي في موضع المفعول به (تُعَدُّ) بالبناء للمفعول، حال كونها
(ثَالِثَةً) وقوله: (بِالنَّصْبِ) أي بنصب محلّها، يعني أن محلّها نصب، وقوله: (إِنْ لَمْ تُعْتَمَدُ) أي
إن لم تكن عمدة بأن تكون نائب فاعل في باب القول ونحوه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة الثالثة من الجُمّل التي لها محلٌ من الإعراب هي الواقعة مفعولًا(٤)، ومحلها النصب إن لم تَنُب عن فاعل، وهذه النيابة مختصة بباب القول، نحو

⁽١) أخرجه الإمام مسلم رحمه الله في وصحيحه.

⁽٢) شام سيفه يشيمه، من باب باع: غَمَدَهُ، واستلّه، ضِدٍّ. والقاموس،

 ⁽٣) قوله: (شُجّت»: أي مُزجت، وقوله: (بذي شبم) الشبم بفتحتين البرودة أي بماء ذي بُرودة، والمحنية: ما
 انعطف من الوادي وانحنى. و(المشمول): الذي هبت عليه ربح الشمال.

⁽٤) اعترض الدمامينيّ بأن كلامنا في الجملة الباقية على جمليتها، والتي أريد لفظها في قوة المفرد، قال الشمنيّ: بل كلا منا في مطلق الجملة، وفيه أنه كان بعد الواقعة مبتداً، نحو لا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة. انتهى دحاشية الأمير٣٧٢٠.

﴿ مُمَّالُ هَٰذَا ٱلَّذِى كُنتُمُ بِهِ تُكَذِّبُونَ ﴾ [المطفّفين: الآية ١٧] ، لما قدمناه من أن الجملة التي يُراد بها لفظها تُنزَّل منزلة الأسماء المفردة.

قيل: وتقع أيضا في الجملة المقرونة بِمُعَلِّق، نحو (عُلِم أقام زيد؟)، وأجاز هؤلاء وقوع هذه فاعلًا، وحملوا عليه قوله ﷺ ﴿ وَتَبَيَّرَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَكَلْنَا بِهِمْ ﴾ [إبراهيم: الآية ٥٤] الآية، وقوله: ﴿ أُولَمْ يَهُ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا وقوله: ﴿ أُولُمْ يَهُ بَدَا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ مَا رَأُوا الله عَلَى الله المُعْلَى الله عَلَى اله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى ال

[فإن قلت]: وينبغي زيادتها على ما تقدّم اختياره من جواز ذلك مع الفعل القلبيّ الْمُعلَّق بالاستفهام فقط، نحو «ظهر لي أقام زيد؟».

[قلنا]: إنما جاز ذلك على أن المسند إليه مضاف محذوف، لا الجملة. والله تعالى أعلم. ثم ذكر ما تقع فيه الجملة مفعولًا، فقال:

• ٩٧٠ (وُرُودُهَا ثَـلاَقَـةَ الأَبْـوَابِ الْقَوْلُ وَالرِّدْفُ لَدَى الإِغْرَابِ) (وَرُودُهَا) أي وقوع الجملة مفعولًا (ثَلاَثَةَ الأَبْوَابِ) بنصب «ثلاثة» بنزع الخافض بقلّة، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف، أي في أبواب ثلاثة، أولها (الْقَوْلُ) نحو ﴿قَالَ إِنّي عَبْدُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ اللهِ اللّهُ اللهِ اللّهُ عَبْدُ اللّهِ اللهِ اللهُ اللهُ عَرَابِ) أي ما يشبه اللهِ عند الإعراب، بأن يُحكى به، كما يُحْكَى بالقول، نحو «كتبت إليه أن قم».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة تقع مفعولًا في ثلاثة أبواب:

[أحدها]: باب الحكاية بالقول، أو مرادفيه، فالأول نحو ﴿ قَالَ إِنِي عَبْدُ ٱللَّهِ ﴾ [مريم: الآية ٣٠]، وهل هي مفعول به، أو مفعول مطلق نوعيّ، كالقُرْفُصَاء في ﴿ قَعَدَ الْقُرْفُصَاء»، إذ هي دالّة على نوع خاصٌ من القول، فيه مذهبان، ثانيهما اختيار ابن الحاجب، قال: والذي غَرَّ الأكثرين أنهم ظنوا أن تعلق الجملة بالقول، كتعلقها بـ ﴿ عَلِمَ مَا وَعَلَمَ اللَّهِ مَا اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهِ مَا اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّوْلُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّاللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّلَّا اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللّ

والصواب - كما قال ابن هشام. قولُ الجمهور؛ إذ يصح أن يُخبَر عن الجملة بأنها مقولة، كما يُخبَرُ عن «زيد» من «ضربت زيدًا» بأنه مضروب، بخلاف القُرْفُصاء في المثال، فلا يصح أن يخبر عنها بأنها مقعودة؛ لأنها نفس القعود، وأما تسمية النحويين الكلام قولًا، فكتسميتهم إياه لفظًا، وإنما الحقيقة أنه مقول، وملفوظ.

[والثاني]: نوعان: ما معه حرف التفسير، كقوله [من الطويل]: « وَتَرْمِينَنِي بِالطَّرْفِ أَيْ أَنْتَ مُذْنِبٌ ... البيت

وقولِك: «كتبت إليه أن افعل»، إذا لم تُقَدِّر باء الجر، والجملة في هذا النوع مفسرة للفعل، فلا موضع لها.

انً

SI

مر

SI

أي

أقر

أن

تقا

وَإِنَّ

(1)

وما ليس معه حرف التفسير، نحو قوله ﷺ ﴿ وَوَصَّىٰ بِهَاۤ إِبْرَهِءُمُ بَنِيهِ وَيَعْقُوبُ يَبَنِىٓ إِنَّ ٱللَّهَ أَصْطَفَىٰ لَكُمُ ٱلدِّينَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٢] الآية، ونحو قوله: ﴿ وَنَادَىٰ نُوحٌ ٱبْنَـٰهُ وَكَانَ فِي مَعْــزِلِ يَنْبُنَىَّ ٱرْكَب مِّعَنَا﴾ [فود: الآية ٢٢] الآية، وقراءة بعضهم: ﴿ فلاعا ربه إني مغلوب﴾ الآية، بكسر الهمزة، وقوله [من الرجز]:

رَجُ الآنِ مِنْ مَكَّةَ أَخْبَرَانَا إِنَّا رَأَيْنَا رَجُ الله عُريَانَا وَوَيَادَىٰ وَوَيَ بَكُسر هَإِنَّ فَهَذه الجُمل في محل نصب اتفاقًا، ثم قال البصريون: النصب بقول مقدر، وقال الكوفيون: بالفعل المذكور، ويشهد للبصريين التصريح بالقول في نحو قوله وَ الله عَلَىٰ ﴿ وَبَادَىٰ نُوحٌ رَبَّهُ فَقَالَ رَبِ إِنَّ ابْنِي مِنَ آهْلِي ﴾ [هُود: الآية ٥٤] الآية، ونحو قوله: ﴿ إِذْ نَادَىٰ رَبَّهُ نِذَاّةً خَفِينًا * قَالَ رَبِ إِنِي وَهَنَ ٱلْعَظْمُ مِنِي ﴾ الآية [مرج: ٣٠٤]، وقول أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿ يُوصِيكُمُ ٱللّهُ فِي آولَكِ كُمُ لِللّهُ مِثْلُ حَظِّ ٱلأُنشَكِينِ ﴾ [النساء: الآية ١١] الآية: إن الجملة الثانية في موضع نصب بريوصي) قال: لأن المعنى يَفرِض لكم، أو يَشرَع لكم في أمر أولادكم، إنما يصح هذا على قول الكوفيين، وقال الزمخشري: إن الجملة الأولى إجمال، والثانية تفصيل لها، وهذا يقتضي أنها عنده مفسرة، ولا محل لها، وهو الظاهر.

تنبیهات:

[الأول]: من الجمل المحكية ما قد يَخفَى، فمن ذلك في المحكية بعد القول: ﴿ فَحَقَّ عَلَيْنَا قَوْلُ رَبِّنَا أَ إِنَّا لَذَا يَعْوَنَ ﴾ [الطّافات: الآية ٣١]، والأصل إنكم لذائقون عذابي، ثم عُدل إلى التكلم؛ لأنهم تكلموا بذلك عن أنفسهم، كلما قال [من الطويل]:

يَدْعُونَ عَنْتُرُ وَالرِّمَاعُ كَانَّهَا أَشْطَانُ بِقْرِ فِي لَبَانِ الأَدْهَمِ (١) فيمن رواه «عنترُ» بالضم على النداء، وإن ﴿مَنْ مَبتداً و﴿لَيْنَسَ ٱلْمَوْلَى ﴾ [الحَج: ١٦] خبره، وما بينهما جملة اسمية صلة، وجملة ﴿مَنْ ﴾ وخبرها محكية بر يَدْعُوا ﴾ [الحج: ١٦]، أي إن الكافر يقول ذلك في يوم القيامة، وقيل: ﴿مَنْ ﴾ مبتداً حُذِف خبره، أي إلهه، وإن ذلك حكاية لما يقول في الدنيا، وعلى هذا فالأصل يقول: الوثنُ إلهة، ثم عَبَّر عن الوثن به ولكن ضَرَّهُ مَنْ مِن نَقْعِدِّ عَن الوثن به الكافر.

[الثاني]: قد يقع بعد القول ما يحتمل الحكاية وغيرها، نحو «أتقول موسى في الدار؟»، فلك أن تقدر «موسى» مفعولاً أول، و«في الدار» مفعولاً ثانيًا على إجراء القول مُجرَى الظن، ولك أن تقدرهما مبتدأ وخبرًا على الحكاية، كما في قوله تعالى: ﴿أَمْ نَقُولُونَ إِنَّ إِبْرَهِ عَمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْمَاعِيلَ وَاللَّهُ مُجرى الظن، وَإِسْمَاعَ وَإِسْمَاعَ وَإِسْمَاعَ وَإِسْمَاعَ وَإِسْمَاعَ فَي اللَّهِ مُحرى الظن، وَإِسْمَاعَ فَي اللَّهِ مُحرى الظن،

⁽١) والأشطان، جمع شَطَن وهو حبل البئر، وواللبان، : بالفتح: الصدر، ووالأدهم، فرسه.

ومع هذا جيء بالجملة بعده محكية.

[الثالث]: قد يقع بعد القول جملةً محكيةً، ولا عَمَلَ للقول فيها، وذلك نحو: «أول قولي: إني أحمد الله»، إذا كسرت «إنّ»؛ لأن المعنى أولُ قولي هذا اللفظ، فالجملة خبر، لا مفعول، خلافًا لأبي عليّ، زَعَمَ أنها في موضع نصب بالقول، فبقي المبتدأ بلا خبر، فقَدر موجود، أو ثابت، وهذا المقدر يُستغنَى عنه، بل هو مفسد للمعنى؛ لأن «أولُ قولي: إني أحمد الله» باعتبار الكلمات «إنّ»، وباعتبار الحروف الهمزة، فيفيد الكلام على تقديره الإخبار بأن ذلك الأول ثابت، ويقتضي بمفهومه أن بقية الكلام غير ثابت، اللهم إلا أن يُقدر «أول» زائدًا، والبصريون لا يجيزونه، وتبع الزمخشريُّ أبا علي في التقدير المذكور، والصواب خلاف قولهما، فإن فتحت فالمعنى حمدُ الله، يعني بأي عبارة كانت.

[الوابع]: قد تقع الجملة بعد القول غير محكية، وهي نوعان: محكية بقول آخر محذوف، كقوله تعالى: ﴿ فَمَاذَا تَأْمُرُونَ ﴾ [الأعراف: ١٠٩] بعد قوله: ﴿ قَالَ ٱلْمَلَأُ مِن قَوْمِ فِرْعَوْنَ إِنَ هَذَا لَسَنِحُ عَلِيمٌ ﴾ [الأعراف: الآية ١٠١٠.١]؛ لأن قولهم تم عند قوله: ﴿ مِنْ أَرْضِكُمْ ﴾ [الأعراف: الآية ١١٠] وقولِ الآية ١١٠] ، وقولِ الشاعر [من الرجز]:

قَـالَـت لَـهُ وَهْـوَ بِـعَـثِـشٍ ضَـنْـكِ لاَ تُكْثِرِي لَوْمِي وَخَلِّي عَنْكِ
التقدير: قالت له: أتذكر قولك لي إذ ألومك في الإسراف في الإنفاق: لا تكثري لومي،
فخذف المحكية بالمذكور، وأثبت المحكية بالمحذوف.

وغير محكية وهي نوعان: دالله على المحكية، كقولك: قال زيد لعمرو في حاتم: «أتظن حاتمًا بخيلًا» فحذف المقول، وهو «حاتم بخيل»، مدلولًا عليه بجملة الإنكار التي هي من كلامك دونه، وليس من ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ مُوسَىٰ آنَتُولُونَ لِلْحَقِّ لَمّا جَآهَ كُمُّ آسِحُرُ هَلاً ﴾ [يُونس: الآية ٧٧] الآية، وإن كان الأصل والله أعلم أتقولون للحق لما جاءكم هذا سحر، ثم حُذفت مقالتهم مدلولًا عليها بجملة الإنكار؛ لأن جملة الإنكار هنا محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الأول، وإن لم تكن محكية بالقول الثاني، وغير دالة عليه، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا يَحْدُنكَ قَوْلُهُمْ إِنَّ ٱلْمِدَةَ لِلَهِ

4

لها

/1

«ظ

و«أ. سائ قول

ì

ا (عد)

, والته

نعل

جَمِيعًا ﴾ [يُونس: الآية ٢٥] الآية، وقد مَرُّ البحث فيها.

[الخامس]:قد يوصل بالمحكية غيرُ محكي، وهو الذي يسميه المُحَدَّثُون مُدْرَجًا، ومنه قوله كَلَّلُ: ﴿ وَكَدَّلِكَ يَفْعَلُونَ ﴾ [النَّمل: الآية ٣٤] بعد حكاية قولها، وهذه الجملة ونحوها مستأنفة، لا يقدر لها قول. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني من الأبواب الثلاثة التي تقع فيها الجملة مفعولًا، فقال:

٩٧١- (وَبَابُ ظَنُّ مَعَ بَابٍ أَعْلَمَا

(وَبَابُ ظَنَّ مَعَ بَابِ أَعْلَمَا) أي الثاني من الأبواب الثلاثة المذكورة بابا «ظنّ»، و«أعلم»، نحو «ظننت زيدًا يقوم»، و«أعلمت بكرًا كيف يُصلّى؟».

وحاصل المعنى بإيضاح أن إلباب الثاني من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولًا باب «ظن»، و «أعلم»، فإنها تقع مفعولًا ثانيًا لـ«ظن»، و ثالثًا لـ«أعلم»، و ذلك لأن أصلهما الخبر، ووقوعه جملة سائغ، كما مَرَّ، وقد اجتمع وقوع خبري «كان»، و «إنّ»، والثاني من مفعولي باب «ظن» جملة في قول أبي ذؤيب [من الطويل]:

فَإِنْ تَرْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُ فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث من الأبواب الثلاثة التي تقع فيها الجملة مفعولًا، فقال:

(..... وَقَالِثٌ بِبَابٍ تَعْلِيقٍ غَمَا)

(وَقَالِثٌ) من الأبواب الثلاثة المذكورة (بِبَابِ تَعْلِيقِ نَمَا) أي ارتفع وزاد بباب التعليق، نحو «علمتُ من أبوك؟».

وحاصل المعنى أن الباب الثالث من الأبواب التي تقع فيها الجملة مفعولًا بابُ التعليق، والتعليق ترك العمل لفظًا دون معنّى لمانع، وذلك غير مختص بباب «ظنّ»، بل هو جائز في كل فعل قلبيّ، ولهذا انقسمت هذه الجملة إلى ثلاثة أقسام:

(أحدها): أن تكون في موضع مفعول مُقَيَّد بالجار، نحو قوله ﷺ: ﴿أُولَمْ يَنْفَكُّرُوا مَا

بِصَاحِبِهِم مِن جِنَّةً ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٨٤] الآية، وقوله: ﴿ فَلْيَنْظُرْ أَيُّهَا ٓ أَزَّكَى طَعَامًا ﴾ [الكهف: الآية ١٩] الآية، وقوله: ﴿ وَلَلْمَا اللّهِ ١٩] الآية؛ لأنه يقال: تفكرت فيه، الآية ١٩] الآية؛ لأنه يقال: تفكرت فيه، وسألت عنه، ونظرت فيه، ولكن عُلِّقت هنا بالاستفهام عن الوصول في اللفظ إلى المفعول، وهي من حيث المعنى طالبة له، على معنى ذلك الحرف.

وزعم ابن عصفور أنه لا يُعَلَّقُ فعلٌ غيرُ «عَلِمَ»، و«ظَنَّ»، حتى يُضَمَّن معناهما، وعلى هذا فتكون هذه الجملة سادّة مَسَدُّ المفعولين.

واختلف في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُلْقُونَ آقَلْمَهُمْ آيَّهُمْ يَكُفُلُ مَرْيَمٌ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ؛ ٤] الآية، فقيل: التقدير فقيل: يتظرفون، وقيل: يقولون، فالجملة على التقدير الأول مما نحن فيه، وعلى الثاني في موضع المفعول به المُسترَّح، أي غير المقيد بالجارّ، وعلى الثالث ليست من باب التعليق البتة.

(والثالث): أن تكون في موضع المفعولين، نحو قوله ﴿ وَلَنَعْلَمُنَ أَيُّنَا آشَدُ عَذَابًا وَأَبْقَى ﴾ الآية، ﴿ وَلِنَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَى مُنقَلَبِ الآية، ﴿ وَسَيَعْلَمُ الَّذِينَ ظَلَمُوا أَى مُنقَلَبِ يَعَلِمُونَ ﴾ [الشّعراء: الآية ؟ ١٤]، ومنه قوله ﷺ: ﴿ وَسَيَعْلَمُ الّذِينَ ظَلَمُوا أَى مُنقَلَبِ يَنقَلِمُونَ ﴾ [الشّعراء: الآية ؟ لأن وأيا، مفعول مطلق لـ فينقلِمُونَ ﴾ [الشّعراء: الآية ؟ ٢٧] لا مفعول به لـ فيمَلمُ ﴾ [الشعراء: ٢٧٧] الأن الاستفهام لا يَعمَل فيه ما قبله، ومجموع الجملة الفعلية

جع

أز ا-

يد الا

اً با

G, Va

11

11

S S

في محل نصب بفعل العلم.

ومما يُوَهَّمُونَ في إنشاده وإعرابه قوله [من الطويل]:

سَتَعْلَمُ لَيْلَى أَيَّ دَلِنِ تَدَايَنَتْ وَأَيُّ غَرِيمٍ لِلتَّقَاضِي غَرِيمُهَا والصواب فيه نصب «أَيُّ» الأولى على حَدِّ انتصابها في ﴿أَيَّ مُنْقَلَبٍ ﴾ [الشَّعَرَاء: الآية ٢٢٧] إلا أنها مفعول به، لا مفعول مطلق، ورفعُ «أَيُّ» الثانية مبتدأ، وما بعدها الخبر، والعلم معلق عن الجملتين المتعاطفتين الفعلية والاسمية.

واختُلِفَ في نحو «عَرَفت زيدًا من هو؟»، فقيل: جملة الاستفهام حال، ورُدَّ بأن الجمل الإنشائية لا تكون حالًا، وقيل: مفعول ثان على تضمين عَرَفَ معنى علِمَ، ورُدَّ بأن التضمين لا ينقاس، وهذا التركيب مَقِيس، وقيل: بدل من المنصوب، ثم اختُلِف، فقيل: بدل اشتمال، وقيل: بدل كلّ، والأصل عَرَفْتُ شأنَ زيد، وعلى القول بأن عَرَف بمعنى عَلِمَ، فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقُ بدل كلّ، والأصل عَرَفْتُ شأنَ زيد، وعلى القول بأن عَرَف بمعنى عَلِمَ، فهل يقال: إن الفعل مُعَلَّقُ أم لا؟ قال جماعة من المغاربة: إذا قلت: وعلمت زيدًا لأبوه قائم»، أو وما أبوه قائم»، فالعامل مُعَلَّق عن الجملة، وهو عاملٌ في محلها النصب على أنها مفعول ثان، وخالف في ذلك بعضهم؛ لأن الجملة حكمها في مثل هذا أن تكون في موضع نصب، وألا يُؤثِّر العامل في لفظها، وإن لم يوجد مُعلِّق، وذلك نحو «علمت زيدًا أبوه قائم»، واضطرب في ذلك كلام الزمخشري، فقال في قوله تعالى: ﴿ لِيَبْلُوكُمُ مَا تَحْسَنُ عَمَلًا هِ هَي [سورة هود: ٧]: إنما جاز تعليق فعل البلوى؛ لما في الاختبار من معنى العلم؛ لأنه طريق إليه، فهو ملابس له، كما تقول: وانظر أيهم أحسن وجهًا»، و«استمع أيهم أحسن صوتًا»؛ لأن النظر والاستماع من طُرُق العلم. انتهى.

قال ابن هشام: ولم أُقِفْ على تعليق النظر البصري والاستماع إلا من جهته، وقال في تفسير الآية في «سورة الملك»: ولا يُسَمَّى هذا تعليقًا، وإنما التعليق أن يُوقَع بعد العامل ما يَسُدُّ مَسَدً منصوبيه جميعًا، كه علمت أيهما عمرو؟»، ألا ترى أنه لا يفترق الحال بعد تقدم أحد المنصوبين، بين مجيء ماله الصدر وغيره، ولو كان تعليقًا لافترقا كما افترقا في «علمت زيدًا منطلقًا»، واعلمت أزيد منطلقً؟.

تنبيه:

فائدةُ الحكم على محل الجملة في التعليق بالنصب، ظهورُ ذلك في التابع، فتقول: «عرّفت من زيدٌ؟»، وغيرَ ذلك من أموره، واستدَلَّ ابن عصفور بقول كُتُيُر [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ أَدْرِي قَبْلَ عَزَّةَ مَا الْبُكَا وَلاَ مُوجِعَاتِ الْقَلْبِ حَتَّى تَوَلَّتِ بنصب «موجِعاتِ»، ولك أن تَدَّعِي أن «البكا» مفعول، وأن «ما» زائدة، أو أن الأصل ولا أدري موجعات، فيكون من عظف الجمل، أو أن الواو للحال، و«موجعات» اسم «لا»، أي وما كنت أدري قبل عَزّة، والحال أنه لا موجعات للقلب موجودة ما البكاء.

قال ابن هشام: ورأيت بخط الإمام بهاء الدين بن النحاس^(۱) رحمه الله: أقمتُ مُدّة أقول: القياس جواز العطف على محل الجملة الْمُعلَّق عنها بالنصب، ثم رأيته منصوصًا. انتهى. وعمن نَصَّ عليه ابن مالك، ولا وجه للتوقف فيه، مع قولهم: إن الْمُعَلَّق عامل في المحل. والله تعالى أعلم. ثم ذكر الجملة الرابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي المضاف إليها، فقال:

9٧٧- (وَمَا إِلَيْهَا قَدْ أُضِيفَ رَابِعَهُ فَذَا الْمُضَافُ لِلشَّمَانِي وَزِّعَهُ 9٧٣- أَسْمَاءُ أَزْمَانِ تَكُونُ ظُرْفَا أَوْ غَيْرَهُ كَيَوْمَ نِلْتُ عُرْفًا) ورَمَا إِلَيْهَا قَدْ أُضِيفَ) أي الجملة التي أُضيف إليها ما قبلها (رَابِعَهُ) أي رابعة الجمل التي لها محل من الإعراب (فَذَا الْمُضَافُ) أي هذا المضاف الذي يضاف إلى الجملة (لِلشَّمَانِي وَزَّعَهُ) فعل أمر من التوزيع، مؤكّد بالنون الخفيفة المحذوفة للضرورة، أي قسمه ثمانية أقسام، أشار إلى الأول بقوله: (أَسْمَاءُ أَزْمَانِ تَكُونُ ظَرْفًا أَوْ غَيْرَهُ) أي الأول أسماء الزمان، سواء كانت ظروفًا (كَيَوْمَ بقوله: (لَسْمَاءُ أَزْمَانِ تَكُونُ ظَرْفًا أَوْ غَيْرَهُ) أي الأول أسماء الزمان، سواء كانت طروفًا (كَيَوْمَ بقوله: لِلللهُ عَرْفًا) بضم، فسكون: المعروف، فريوم، ظرف زمان، أو أسماء غير ظروف، نحو ﴿ هَذَا بَوْمُ لَا يَنْ عَرْفًا وَ اللهِ عَرْفُ وَمَانَ بِلْ هو خبر لـ (هذا) . لا يَطِغُونَ ﴿ وَاللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

⁽١) هو أبو عبد الله محمد بن إبراهيم النحويّ، أخذ عن ابن عمرون، وابن يعيش، وبرع في التفسير والعربية، له (شرح المقرب؛ لابن عصفور، مات سنة (٦٩٨هـ).

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الجملة الرابعة من الجمل التي لها محلٌ هي المضافُ إليها (١)، ومحلها الجرّ، ولا يضاف إلى الجملة إلا ثمانية أشياء:

[أحدها]: أسماء الزمان، ظروفًا كانت، أو أسماءً، نحو قوله ﷺ ﴿ وَالسَّالَهُمْ عَلَىٰ يَوْمَ ﴿ وَالسَّالَهُمْ عَلَىٰ يَوْمَ ﴿ وَلِدتُ ﴾ [مريم: الآية على الآية إغافر: ١٥-١٦]، ونحو قوله: ﴿ وَلَمْ اللَّهِ اللَّهُ الل

ألا ترى أن اليوم ظرف في الأولى، ومفعول ثان في الثانية، وبدل منه في الثالثة، وخبر في الرابعة، ويمكن في الثالثة أن يكون ظرفًا ليخفى، من قوله تعالى: ﴿ لَا يَخْفَى عَلَى ٱللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ ﴾ [غَافر: الآية ١٦] .

تنبيه:

من أسماء الزمان ثلاثةً إضافتُها إلى الجملة واجبة، «إذ» باتفاق، و«إذا» عند الجمهور، و«للّا» عند من قال باسميتها، وزعم سيبويه أن اسم الزمان المبهم إن كان مُستقبلًا فهو كراذا» في الختصاصه بالجمل الفعلية، وإن كان ماضيًا فهو كراذه في الإضافة إلى الجملتين، فتقول: «آتيك زَمَنَ يَقْدَم الحاج»، ولا يجوز «زَمَنَ الحاج قادم»، وتقول: «أتيتك زَمَنَ قَدِم الحاج»، و«زمن الحاج قادم»، ورُدَّ عليه دعوى اختصاص المستقبل بالفعلية بقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُم بَدِرُونَ ﴾ [غافر: الآية قادم»، وبقول الشاعر [من الطويل]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لاَ ذُو شَفَاعَة يَمُغْنِ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ وَأَجَابِ ابن عصفور عن الآية بأنه إنما يُشتَرط حمل الزمان المستقبل على «إذا» إذا كان ظرفًا، وهي في الآية بدل من المفعول به لا ظرف، ولا يتأتى هذا الجواب في البيت، والجواب الشامل لهما أن يوم القيامة لمّا كان مُحَقَّقُ الوقوع جُعل كالماضي، فحمل على «إذ» لا على «إذا» على حد فونَفِخَ في الشّور في الكهف: الآية ٩٩]. والله تعالى أعلم.

⁽١) اعترض الدمامينيّ نظير ما سبق في المحكيّة بالقول بأنه لا ينبغي عدّها ؛ لأنها في معنى المفرد، وقد سبق جواب الشمنيّ، فلا تغفل.

1

L

المحادث

ثم ذكر الثاني بقوله:

٩٧٤ـ (وَالثَّانِ حَيْثُ وَخْدَهَا مِنْ أَمْكِنَهْ

(وَالثَّانِ) أي من الأشياء التي تُضاف إلى الجملة (حَيْثُ) وقد تقدّم معناها، ولغاتها (وَحُدَهَا) أي حال كونها منفردة بهذا الحكم (مِنْ أَمْكِنَهُ) أي من بين أسماء الأمكنة، فلا يُضاف غيرها منها إلى الجملة، بل المفرد.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الثاني من الأشياء الثمانية التي تضاف إلى الجملة «حيث»، وتختص بذلك عن سائر أسماء المكان، وإضافتها إلى الجملة لازمة، ولا يُشترط لذلك كونها ظرفًا، وزعم الْمَهْدُويِّ(۱) - «شارح الدريدية»(۲)، وليس بالمهدوي المفسر المقرىء(۳) - أن «حيث» في قوله [من الرجز]:

ثُمَّتَ رَاحَ فِي الْلَمِّينَ إِلَى حَيْثُ تَحَجَّى الْمُأْزِمَانِ وَمِنَى (1) لَلَّ حَرجت عن الإضافة إلى الجمل، وصارت الجملة بعدها صفة لها، وتكلّف تقدير رابط لها، وهو فيه، وليس بشيء، لما تقدّم في أسماء الزمان (٥). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث مما يُضاف إلى الجملة، فقال:

(.... وَالَّيَةُ فَالِثُهَا مُعَيُّنُهُ)

(۱) نسبة للمهديّة، قرية من قُرى بلاد المغرب على غير قياس، والقياس المهديّ. والحاشية، ٧٥/٢. قال بعضهم: لعله أبو عبد الله محمد بن جعفر القيروانيّ المتوفّى سنة (٢١٦هـ) له شرح المقصورة، والجامع في اللغة، وضرائر الشعر، وما أُخذ على المتنبّي وغيرها. انتهى.

(٢) قصيدة لابن دُريد مقصورة لقصر أواخر أبياتها.

(٣) هو أبو العباس أحمد بن عمّار، أو ابن محمد عالم بارع في النحو والقراءات والتفسير، توفي سنة
 (٣) هو).

(٤) قوله: وثمت راح؛ أي سار، ووتحجى، بالمكان: أي أقام به، ووالمأزمان، جبلان بين المزدلفة وعرفة.

(°) أي من أنها تضاف للجمل، ولو خرجت عن الظرفيّة، قال الدمامينيّ: يقال: أسماء المكان ليست كذلك، فإن إضافتها للجمل خلاف الأصل، لم يثبت في غير وحيث، انتهى. وحاشية الأميرة ٢٧/٢.

(وَآيَةٌ ثَالِثُهَا مُعَيَّتُهُ) يعني لفظ «آية» بمعنى علامة هي الثالثة مما يُضاف إلى الجملة، فقوله: «وآية» خبر مقدّم لـ«ثالثها»، وقوله: «معيّنة» أي حال كونها مختصّةً بهذا الأمر.

وحاصل المعنى أن لفظ «آية » بمعنى علامة هي الثالث مما يضاف إلى الجملة، فإنها تضاف جوازا إلى الجملة الفعلية المتصرف فعلها، مثبتًا أو منفيًّا بـ«ما»، كقوله [من الوافر]:

بِآيَةِ يُشْدِمُونَ الْخَيْلَ شُعْشًا كَأَنَّ عَلَى سَنَابِكِهَا مُدَامَا(١) وقوله [من الطويل]:

أَلِكُنِي (٢) إِلَى قَوْمِي السَّلاَمَ رِسَالَةً بِآيَةِ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلاَ عُزْلاَ هذا قول سيبويه، وزعم أبو الفتح أنها إنما تضاف إلى المفرد، نحو قوله رَاكَةُ ﴿ اللهُ اللهُ عَلَى: ﴿ اللهُ ا

أَلاَ مَنْ مُشِلِعٌ عَنِّي تَمِيمًا بِآيَةِ مَا يُحِبُّونَ الطُّعَامَا وفيه حذف موصول حرفي غير «أن» وبقاء صلته، ثم هو غير مُتَأَتِّ في قوله:

* بآيَةٍ مَا كَانُوا ضِعَافًا وَلاَ عُزْلاً *

قلت: عندي ما قاله أبو الفتح ابن جني أقرب؛ للآية المذكورة. والله تعالى أعلم. ثم ذكر الرابع من الثمانية التي تضاف إلى الجملة، فقال:

٩٧٥ (إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ رَابِعًا بَدَا

(إِذْهَبْ بِذِي تَسْلَمُ رَابِعًا بَدَا) أي ظهر، يعني أن الرابع من الأسماء المضافة إلى الجمل «ذو» في قولهم: «اذهَبْ بذي تسلم»، والباء في ذلك ظرفية، و«ذي» صفة لزمن محذوف، ثم قال الأكثرون: هي بمعنى صاحب، فالموصوف نكرة، أي اذهب في وقت صاحب سلامة، أي في وقت هو مظنة السلامة، وقيل: بمعنى الذي، فالموصوف معرفة، والجملة صلة، فلا محل لها،

⁽١) والسنابك، جمع شنبك بضم أوله وثالثه: مقدّم الحافر. ووالمدام،: الخمر.

⁽٢) أي بلّغ عني إلى قوم السلام.

والتس

الحق

تقم

والأصل اذهب في الوقت الذي تَشلَم فيه، ويُضْعِفه أن استعمال «ذي» موصولة مختص بطييء، ولم يُنقَل اختصاص هذا الاستعمال بهم، وأن الغالب عليها في لغتهم البناء، ولم يُسمَع هنا إلا الاعراب، وأن حذف العائد المجرور هو والموصول بحرف متحد المعنى مشروط باتحاد المتعلَّق، نحو قوله ﷺ: ﴿ وَيَشَرَبُ مِمَّا تَشَرَبُونَ ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٣] ، والمتعلَّق هنا مختلف، وأن هذا العائد لم يُذكِّر في وقت، وبهذا الأخير يُضَعَّف قولُ الأخفش في ﴿يَنَأَيُّهَا النَّاسُ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١] : إن

«أيًا» موصولة، والناس خبر لمحذوف، والجملة صلة وعائد «أيّ» يامن هم الناس، على أنه قد حُذف العائد حذفًا لازمًا في نحو «ولا سيما يوم» فيمن رَفَعَ، أي لا مثل الذي هو يوم، ولم يُسمَع في نظائره ذكر العائد، ولكنه نادر، فلا يحسن الحمل عليه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الخامس، فقال:

لَدُنْ وَرَيْثَ هَكَذَا قَدْ وَرَدَا)

(لَدُنْ وَرَيْثَ هَكَذَا قَدْ وَرَدَا) يعني أن الخامس، والسادس مما يُضاف إلى الجملة «لدن»، و«رَيْثَ»، فإنهما يضافان جوازًا إلى الجملة الفعلية التي فعلها متصرف، ويُشتَرط كونه مثبتًا بخلافه مع «آية».

فأما «لدن» فهي اسم لمبدإ الغاية، زمانية كانت، أو مكانية، ومن شواهدها قوله [من الطويل]: لَزِمْنَا لَدُنْ سَالَتُمُونَا(١) وَفَاقَكُمْ فَلاَ يَكُ مِنْكُمْ لِلْخِلاَفِ جُنُوحُ وأما «رَيْثَ» فهي مصدر راب: إذا أبطأ، وعُوملت معاملة أسماء الزمان في الإضافة إلى الجملة، كما عوملت المصادر معاملة أسماء الزمان في التوقيت، كقولك: «جئتك صلاة العصر»، قال [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ رِفْقًا رَيْثَ أَقْضِي لُبَانَةً مِنَ الْعَرَصَاتِ الْمُذْكِرَاتِ عُهُودَا (٢) وزعم ابن مالك في «كافيته» و«شرحها» أن الفعل بعدهما على إضمار «أن»، والأول قوله في

⁽١) من المسللة ضد الحرب، وفي بعض النسخ (سألتمونا) من المساءلة.

⁽٢) واللبانة؛ بالضم: الحاجة، ووالعرصات، جمع عرصة بفتح، فسكون: المكان المتسع أمام الدار.

«التسهيل»، و«شرحه»، وقد يُعذَر في «ريث»؛ لأنها ليست زمانًا، بخلاف «لدن»، وقد يجاب بأنها لما كانت لمبدإ الغايات مطلقًا لم تخلص للوقت، وفي «الغُوّة» لابن الدّهّان أن سيبويه لا يرى جواز إضافتها إلى الجملة، ولهذا قال في قوله: «مِنْ لَدُ شَوْلًا»: إن تقديره من لد أن كانت شَوْلًا، ولم يُقَدِّر من لد كانت.

ثم ذكر السابع والثامن، فقال:

9٧٦- (قَـوْلٌ وَقَـائِـلٌ تَمَـامُ الْمعَددِ قُبَيْلَ جُمْلَةٍ تَلَتْ في الْنُشَدِ) (قَوْلٌ وَقَائِلٌ) أي هذان اللفظان (تَمَامُ الْعَدَدِ) أي مُتمّما العدد الثمانية للأسماء التي تُضاف إلى الجملة (قُبَيْلَ جُمْلَةٍ) أي حال كونهما واقعتين قبل جملة (تَلَتْ) أي تبعت تلك الجملة كُلَّا منهما (في المُنْشَدِ) بصيغة اسم المفعول، أي في البيتين الذين أنشدهما النحاة استشهادًا بهما لهذه المسألة، فالأول قوله [من الخفيف]:

قَوْلُ يَا لَلرِّجَالِ يُنْهِضُ مِنَّا مُسْرِعِينَ الْكُهُولَ وَالشَّبَّانَا وقوله [من الكامل]:

وَأَجْبِتُ قَائِلَ كَيْفَ أَنْتَ بِصَالِحٍ حَتَّى مَلِلْتُ وَمَلَّنِي عُوَّادِي ثُم بِينَ الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل، فقال:

9٧٧- (ثُمَّ جَوَابُهُمْ) أي جواب العرب، أو النحاة، أضافه إليهم لكونهم تكلّموا به، أو نقلوه عنهم (ثُمَّ جَوَابُهُمْ) أي جواب العرب، أو النحاة، أضافه إليهم لكونهم تكلّموا به، أو نقلوه عنهم (لِشَرْطُ جَازِمٍ) لأداة شرط جازمة (بَعْدَ إِذَا أَوْ فَا) أي حال كونه واقعًا بعد (إذا الفجائية، أو الفاء (بِخَامِسٍ) متعلّق بـ (شمِي) بالبناء للمفعول، وتخفيف الميم لغة في التشديد، كما في «القاموس»، أي شمى بالخامس.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة الخامسة من الجمل التي لها محل من الإعراب هي الواقعة بعد الفاء، أو «إذا» جوابًا لشرط جازم؛ لأنهالم تُصَدَّر بمفرد يقبل الجزم لفظًا، كما في قولك: «إن تقم أقم»، أو محلًا، كما في قولك: «إن جئتني أكرمتك»، مثال المقرونة بالفاء قوله ﷺ : فومَن

يُضَلِلِ اللّهُ فَكَلَا هَادِى لَمْ وَيَذَرُهُمْ ﴾ [الأعزاف: الآية ١٨٦]، ولهذا قُرىء بجزم يذر عطفا على المحل، ومثال المقرونة بـ ﴿إذا » قوله تعالى: ﴿وَإِن تُصِبّهُمْ سَيِّنَةٌ بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ إِذَا هُمْ يَقْنَطُونَ ﴾ [الروم: الآية ٣٦]، والفاء المقدرة كالموجودة، كقوله [من البسيط]:

* مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا *

ومنه عند المبرد نحو «إن قمت أقوم»، وقول زهير [من البسيط]:

وَإِنْ أَتَاهُ خَلِيلًا يَوْمَ مَسْغَبَةٍ يَقُولُ لاَ غَائِبٌ مَالِي وَلاَ حَرِمُ وهذا أحد الوجهين عند سيبويه، والوجه الآخر أنه على التقديم والتأخير، فيكون دليل الجواب لا عينه، وحينئذ فلا يُجزَم ما عُطف عليه، ويجوز أن يفسر ناصبًا لما قبل الأداة، نحو «زيدًا إن أتاني أخرِمُهُ»، ومنع المبرد تقدير التقديم محتجًا بأن الشيء إذا حَلّ في موضعه لا يُنوَى به غيره، وإلا لجاز «ضرب غلامُهُ زيدًا»، وإذا خلا الجواب الذي لم يُجزَم لفظه من الفاء، و «إذا»، نحو «إن قام زيد قام عمرو»، فمحل الجزم محكوم به للفعل لا للجملة، وكذا القول في فعل الشرط، قيل: ولهذا جاز نحو «إن قام ويقعدا أخواك» على إعمال الأول، ولو كان محل الجزم للجملة بأسرها لزم العطف على الجملة قبل أن تكمل. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

قرأ غير أي عمرو قوله على المتلاق المتلاق الله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم وأَصْدَق ، ويسمى الآية، بالجزم، فقيل: عطف على ما قبله على تقدير إسقاط الفاء، وجزم وأَصْدَق ، ويسمى العطف على المعنى، ويقال له في غير القرآن: العطف على التوهم، وقيل: عطف على محل الفاء وما بعدها، وهو وأَصْدَق ، ومحله الجزم؛ لأنه جواب التحضيض، ويجزم بدان مقدرة، وإنه كالعطف على ومن يُعبِّلِل الله في فكلا هَادِي لَهُ وَيَذَرُهُم الله والأعرَاف: الآية ١٨٦] بالجزم، وعلى هذا كالعطف على ومن الفاء؛ لأنهم فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب، ولا تُقيَّد هذه المسألة بالفاء؛ لأنهم فيضاف إلى الضابط المذكور أن يقال: أو جواب طلب، ولا تُقيَّد هذه المسألة بالفاء؛ لأنهم فيضاف إلى ذلك قوله [من الوافر]:

,

قال

الجَنَّ =

بعد أقسد

i VA

٧٩

ا الج

نسه (مُقُّن

التي الثان

سائر لِلرِّه

; I

(1)

فَأَبُلُونِي بَلِيَّتَكُمْ لَعَلَّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا (١) وقال أبو علي: عطف «أستدرج» على محل الفاء الداخلة في التقدير على «لعلي» وما بعدها، قال ابن هشام: فكأن هذا هنا بمنزلة:

« مَنْ يَفْعَل الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا «

في باب الشرط، وبعدُ فالتحقيق أن العطف في الباب من العطف على المعنى؛ لأن المنصوب بعد الفاء في تأويل الاسم، فكيف يكون هو والفاء في محل الجزم، وسيأتي توضيح ذلك في باب أقسام العطف -إن شاء الله تعالى _ .

ثم ذكر السادسة، فقال:

٩٧٨- (وَمَا قَفَتْ لِفُرَدِ فَسَادِسَهُ أَقْسَامُهَا ثَلاَثَةٌ مُقْتَبَسَهُ ٩٧٨- النَّعْتُ وَالْنَسُوقُ ثُمَّ الْبَدَلُ

(وَمَا) أي الجملة التي (قَفَتُ) أي تلت، وتبعت (لمُفْرَدِ) أي لاسم مفرد (فَسَادِسَهُ) أي فهي الجملة السادسة من الجمل السبعة التي لها محل من الإعراب (أقْسَامُهَا ثَلاَثَةٌ) مبتدأ وخبره، وفي نسخة: (ثلاثةٌ) بالنصب، فيكون جالًا، والخبر «مقتبسة»، يعني أن هذه الجملة على أنواع، وقوله: (مُقْتَبَسَهُ) أي مأخوذة من تتبع كلام العرب، ثم ذكر الأنواع بقوله: (النَّعْتُ) أي أحدها الجملة التي وقت نعتًا لمفرد، نحو قوله تعالى: ﴿وَاَتَقُواْ يَوْمَا تُرْبَعِمُونَ فِيهِ الآية [البقرة: ٢٨١]، (وَ) الثاني (المُنْسُوقُ) أي الجملة المعطوفة على مفرد، وذكرها باعتبار الكلام، نحو «زيد منطلق، وأبوه سائر» (ثُمُّ) الثالثة (البُدَلُ) أي الجملة التي وقعت بدلًا عن مفرد، نحو ﴿مَّا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُسُلِ ﴾ وفصلت: الآية ٢٤٦ الآية.

وحاصل المعنى بإيضاح أن الجملة السادسة هي التابعة لمفرد، وهي ثلاثة أنواع: [أحدها]: المنعوت بها، فهي في موضع رفع، في نحوقوله ﷺ ﴿ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوَمُّ لَا بَيْعٌ

 ⁽١) قوله: «أبلوني»: أي أعطوني، و«البليّة»: الناقة يربطونها على قبر صاحبها حتى تموت، و«نويّا» أي نواي،
 قلبت الألف ياء، وأدغمت في ياء المتكلم على لغة هذيل، ومعناه الجهة التي ينويها.

٥٨

فِيدِ [البَقْرَة: الآية ٤٥٢] الآية، ونَصْبِ في نحو ﴿ وَالتَّقُوا يَوْمَا تُرْجَعُونَ فِيدِ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢٨١] الآية، وجَرِّ في نحو قوله: ﴿ رَبِّنَا ۚ إِنَّكَ جَامِعُ ٱلنَّاسِ لِيَوْمِ لَا رَبِّ فِيدُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩] الآية. ومن مُشُل المنصوبة المحل قوله ﷺ : ﴿ رَبِّنَا آنِنِ عَلَيْنَا مَآيِدَةً مِن ٱلسَّمَاةِ تَكُونُ لَنَا عِيدًا ﴾ [المَائدة: الآية ١١٤] الآية، وقوله: ﴿ مُلْ مِنْ أَمْوَلِهُم صَدَقَةٌ تُطَهِّرُهُم ﴾ [التوبّة: الآية ١٠] الآية، وقوله: ﴿ مُلْ اللَّهُ اللهِ ١١٤] صفة لـ ﴿ مَآيِدَةً ﴾ ، وجملة ﴿ تَطُهِرُهُم وَتُزَكِّهِم ﴾ والتوبّة: الآية ١٠٠] اللَّهُ فَحَملة ﴿ مَآيِدَةً ﴾ والمَائدة: الآية ١٠٤] صفة لـ ﴿ مَآيِدَةً ﴾ ، ويحتمل أن الأولى حال من ضمير ﴿ مَآيِدَةً ﴾ [المَائدة: الآية ١١٠] المستتر في ﴿ مِن ٱلسَّمَاةِ ﴾ على تقديره صفة لها، لا متعلقًا بـ ﴿ أَنزِلُ ﴾ أو من ﴿ مَآيِدَةً ﴾ [المَائدة: الآية ١١٠] المُن خرمه فهو جواب للدعاء، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءً اللهِ مُعَلِّدُ ﴾ وأما من جزمه فهو جواب للدعاء، ومثل ذلك قوله تعالى: ﴿ فَأَرْسِلْهُ مَعِي رِدْءً اللهِ عَلَيْ وَلَمْ فَي وَجْوَمه.

[والثاني]: المعطوفة بالحرف، نحو «زيدٌ منطلقٌ، وأبوه ذاهبٌ» إن قَدَّرتَ الواو عاطفة على الخبر، فلو قَدَّرت العطف على الجملة فلا موضع لها، أو قَدَّرت الواو وأو الحال فلا تبعية، والمحل نصب.

وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ أَنَ ٱللَّهَ أَنْزَلَ مِنَ ٱلسَّكَمَآءِ مَآءَ فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُغْضَكَرَّةً ﴾ [الحَجّ: الآية ٢٣]: الأصل فهي تصبح، والضمير للقصة، وتصبح خبره، أو ﴿ تصبح﴾ بمعنى أصبحت، وهو معطوف على ﴿ أَنزَلَ ﴾ فلا محل له إذن. انتهى.

وفيه إشكالان: أحدهما أنه لا مُحوِج في الظاهر لتقدير ضمير القصة، والثاني تقديره الفعل المعطوف على الفعل المخبر به لا محل له.

وجواب الأول أنه قد يكون قَدَّرَ الكلامَ مستأنفًا، والنحويون يُقدِّرون في مثل ذلك مبتدأ، كما قالوا في «وتشربُ اللبن» فيمن رَفَعَ: إن التقدير وأنت تشربُ اللبن، وذلك إما لقصدهم إيضاح الاستئناف، أو لأنه لا يُستأنف إلا على هذا التقدير، وإلا لزم العطف الذي هو مقتضى الظاهر. وجواب الثاني أن الفاء نَزَّلتِ الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتُفي فيهما بضمير

و فيغث الشر

الجُهَ

219

المجه

سهو

الأوا منه. لواح

] مُغَفِه إسناء

فِيهَا المعنو

وهو و

أفتأة من .

Ĩ

واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما، كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرًا، والمحل لذلك المجموع، وأما كل منهما فجزء الخبر، فلا محل له، فافهمه فإنه بديع.

ويجب على هذا أن يُدَّعَى أن الفاء في ذلك، وفي نظائره من نحو «زيدٌ يطير الذباب في جواب فيغضب»، قد أُخلِصَت لمعنى السببية، وأُخرجت عن العطف، كما أن الفاء كذلك في جواب الشرط، وفي نحو «أحسن إليك فلان، فأحسن إليه»، ويكون ذِكرُ أبي البقاء للعطف تجوزًا، أو سهوًا.

تنبيه:

ومما يُلحَق بهذا البحث أنه إذا قيل: «قال زيد: عبد الله منطلق، وعمرو مقيم» فليست الجملة الأولى في محل نصب، والثانية تابعة لها، بل الجملتان معًا في موضع نصب، ولا محل لواحدة منهما؛ لأن المقول مجموعهما، وكل منهما جزء للمقول؛ كما أن جزأي الجملة الواحدة لا محل لواحد منهما باعتبار القول، فتأمله. والله تعالى أعلم.

[والثالث]: المبدلة، كقوله تعالى: ﴿مَا يُقَالُ لَكَ إِلَّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرَّسُلِ مِن قَبَلِكَ إِنَّ رَبَّكَ لَذُو مَغْفِرَةِ وَذُو عِقَابٍ أَلِيعٍ ﴿ وَمُصلَت: الآية ٤٣]، فَوَإِنَّ وَمَا عَملَت فِيه بدل من «ما» وصلتِها، وجاز إسناد ﴿ يُقَالُ ﴾ إلى الجملة كما جاز في قوله ﴿ الله الله إِنَّ وَعْدَ الله كَ إِلَا ما قد قيل، فأما إن كان فيها ﴿ وَالله لِكَ إِلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قيل، فأما إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قبل، فأما إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قبل، فأما إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا ما قد قبل، فأما إن كان المعنى ما يقول الله لك إلا الكفار الماضون لأنبيائهم، وهو الوجه الذي بدأ به الزمخشري، فالجملة استثناف.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَأَسَرُّواْ ٱلنَّجْوَىٰ ﴾ ، ثم قال الله تعالى: ﴿ هَلْ هَـٰذَا إِلَّا بَشَرُّ مِثْلُكُمُ مَّ الْحَكُمُ الْمَاتُونَ وَ اللهِ عَالَى اللهُ عَالَى اللهُ عَالَى اللهِ عَلَى اللهِ عَلَى اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ

تعالى أعلم.

ثم ذكر السابعة، وهي الأخيرة، فقال:

(..... سَابِعَةَ الْجُملِ ثَمْ مَثَلُوا مَنَابِعَةَ الْجُملِ ثَمْ مَثَلُوا مَنَابِعَةَ الْجُملِ ثَمْ مَثَلُوا في بَابِي النَّسَقِ فَآذُرِ وَالْبَدَلُ ﴾ .٩٨٠ بِجُمْلَةِ تَابِعَةٍ ذَاتَ مَحَلُّ فِي بَابِي النَّسَقِ فَآذُرِ وَالْبَدَلُ ﴾

الحا

- 1/1

التق

في د . نحيا

(1)

(Y)

(سَابِعَةَ الْجُمَلِ) بالنصب مفعول مقدّم لـ«مَثّلُوا» (ثُمُّم) بفتح الثاء المثلّقة، أي هنالك، فهي للإشارة للمكان البعيد، ولا تناسب هنا، فلو قال بدلها «في ذَا» أي في هذا المحلّ لكان أولى (مَثّلُوا) أي جعلوا لها مثالًا (بِجُمْلَةِ) متعلّق بما قبله ففيه تضمين، وهو جائز للمولّدين، وفي نسخة بدل «مثّلوا» «نقلوا»، وقوله (تَابِعَةِ) صفة لـ«جملة»، وقوله (ذَاتَ مَحَلٌ) بالنصب على المفعوليّة لـ«تابعة»، أي مثّلوها بجملة تابعة لجملة ذات محلّ (في بَابَي النَّسَقِ فَادْرِ وَالْبَدَلُ) متعلّق بمحذوف، أي كائنة في باب عطف النسق، وباب البدل، وقوله: «فادر» جملة معترضة، أي فاعلم ذلك.

وحاصل المعتى بإيضاح أن الجملة السابعة من الجمل التي لها محل من الإعراب، وهي آخر الجمل هي التابعة لجملة لها محل، ويقع ذلك في بابي النسق والبدل خاصة.

فالأول نحو «زيد قام أبوه، وقعد أخوه»، إذا لم تُقَدّر الواو للحال، ولا قَدّرت العطف على الجملة الكبرى.

والثاني شرطه كون الثانية أَوْفَى من الأولى بتأدية المعنى المراد، نحو قوله ﷺ: ﴿وَإِنَّقُواْ اللَّذِيّ أَمَدَّكُر بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُر بِأَنْعَلِمِ وَبَنِينَ * وَجَنَّنتِ وَعُيُونٍ ﴾ الآية، فإن دلالة الثانية على يَعَمِ الله مُفَصَّلة، بخلاف الأولى، وقوله [من الطويل]:

أَقُولُ لَهُ ٱرْحَلُ لاَ تُقِيمَنَ عِنْدَنَا وَإِلاَّ فَكُنْ فِي السِّرِّ وَالْجَهْرِ مُسْلِمَا فإن دلالة الثانية على ما أراده من إظهار الكراهية لإقامته بالمطابقة، بخلاف الأولى. قيل: ومن ذلك قوله [من الطويل]:

ذَكَـرْتُـكِ وَالْحُطَّـيُّ يَـخْـطِـرُ بَـيْنَنَـا وَقَدْ نَهِلَتْ مِنَّا الْنُفَقَّفَةُ السَّمْرُ (١) فإنه أَبدَل «وقد نَهِلت» من قوله: «والْخَطّيّ يَخطِر بيننا» بدلَ اشتمال. انتهى.

وليس متعينًا؛ لجواز كونه من باب النسق، على أن تُقدَّر الواو للعطف، ويجوز أن تُقدَّر واوَ الحال، وتكون الجملة حالًا، إما من فاعل «ذَكَرْتُك» على المذهب الصحيح في جواز ترادف الأحوال، وإما من فاعل «يَخطِر»، فتكون الحالان متداخلتين، والرابط على هذا الواو، وإعادة صاحب الحال بمعناه، فإن «المثقفة السمر» هي الرماح.

تنبيه:

من غريب هذا الباب (٢) قولك: «قلت لهم: قوموا أولكم وآخرُكم» زعم ابن مالك (٣) أن التقدير ليقم أولكم وآخرُكم» وأنه من باب بدل الجملة من الجملة، لا المفرد من المفرد، كما قال في العطف، في نحو قوله رضي الله والشكن أنت وَزَوْجُك الجُنّة ﴾ [البقرة: الآبة ٣٥] الآبة، وقوله: ﴿ لَا تُضَارَ وَالِدَهُ الله وَلَا مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِهَا وَلا مَوْلُودٌ لَهُ بِولَدِهَ البقرة: ٣٥]. والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

قال ابن هشام رحمه الله: ما حاصله: هذا الذي تقدّم . من انحصار الجُمَل التي لها محل في سبع . جارٍ على ما قرّروا، والحق أنها تسع، والذي أهملوه الجملة المستثناة، والجملة المسند إليها،

- (۱) قوله: «الخطيّ» بفتح الخاء، وكسر الطاء المشدّدة: أي الرمح المنسوب إلى خطّ هجر، بلدة باليمامة يقوّم فيها الرمح المجلوبة من الهند، وقوله: «يَخطِر» بكسر الطاء، من باب ضرب، أي يهتزّ، وقوله: «نَهِلت» بكسر الهاء: أي شربت، بمعنى تلطّخت من الدم بسبب الطعن، وقوله: «المثقّفة السمر»: أي الرماح المعتدلة. انتهى «الحاشية» ٢/ . ٨.
- (٢) أي باب بدل الجملة من الجملة التي لها محلّ، ، وجه غرابته أن المتبادر في المثال بدل المفرد من المفرد، وإن لم يتسلّط عليه عامل الأول؛ لأنه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في الأوائل. ويؤيّد ذلك التزام الفصل في العطف. «الحاشية» ٨١/٢ و«حاشية الأمير» ٧١/٢.
- (٣) أي وأما غيره فجعل الأمثلة الثلاثة من بدل المفرد من المفرد، ومن عطف المفرد، وقال: إنه يُغتفر في
 التابع ما لا يُغتفر في المتبوع. «الحاشية» ٨١/٢٨.

وإلى هذا أشار الناظم رحمه الله، فقال:

٩٨١- (وَجُمْلَتَيْنِ زَادَ بَعْضُهُمْ عَلَى سَبْعِ الْحَلَّيَّاتِ فِيمَا نَـزَلاَ عِلَى سَبْعِ الْحَلَيَّاتِ فِيمَا نَـزَلاَ عِلَى مَا يَتَاهُ القَّالِيَةُ وَمُسْنَدًا لَهَا أَتَتْكَ التَّالِيَةُ اللَّانِيَةُ (وَجُمْلَتَيْنِ زَادَ بَعْضُهُمْ) هو صاحب الأصل كما بيناه آنفًا (عَلَى سَبْعِ الْحَلِّيَّاتِ) أي على الجُمْلَة السبع التي لها محل (فِيمَا نَزَلا) بألف الإطلاق في نصّ القرآن الكريم، أحدهما (جُمْلَة الانشاء لإلا تالية) أي حال كونها تابعة لهإلا الاستثنائية، نحو ﴿إلا من تولَّى وكفر﴾ (وَمُسْنَدًا لَهُا) أي إليها (أَتَتْكَ التَّانِية) يعني أن الجملة الثانية مما زاده بعضهم الجملة المسند إليها، نحو هتسمع بالمعيديّ خير من أن تراه».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن بعضهم زاد على ما سبق من الجمل السبع ذوات المحلّ جملتين، أما الأولى: فنحو قوله عَلَّى: ﴿ لَسَّتَ عَلَيْهِم بِمُصَيَّطِي * إِلَّا مَن تَوَكَّى وَكَفَرَ * فَيُعَذِّبُهُ ٱللَّهُ ﴾ الآية [الغاشية: ٢٢ ـ ٢٤]، قال ابن خروف: ﴿ مَنْ ﴾ مبتدأ، و﴿ يعذبه الله ﴾ الخبر، والجملة في موضع نصب على الاستثناء المنقطع (١)، وقال الفراء في قراءة بعضهم: ﴿ فشربوا منه إلا قليل منهم ﴾ الآية [البقرة: ٢٤٩]: إن ﴿ قَلِيلٌ ﴾ مبتدأ محذف خبره، أي لم يشربوا، وقال جماعة في ﴿ إِلَّا اَمْرَأَلُكُ ﴾ [مُود: ٢١] بالرفع: إنه مبتدأ، والجملة بعده خبر، وليس من ذلك نحو (ما مررت بأحد إلا زيد خير منه »؛ لأن الجملة هنا حال من أحد باتفاق، أو صفة له عند الأخفش، وكل منهما قد

(۱) [فائدة]: ذكر ابن مالك رحمه الله في «التوضيح على الجامع الصحيح» أن حق المستثنى بـ«إلا» من كلام موجب أن يُنصب مفردًا كان ، أو مكملًا معناه بما بعده، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمُنَجُّوهُمُ مَا خَلَام مُوجَب أَن يُنصب مفردًا كان ، أو مكملًا معناه بما بعده، نحو قوله تعالى: ﴿ لَمُنَجُّوهُمُ المَّاخِرِينَ مِن أَلْفَنَهِينَ ﴾ [الحجر: ٦٠] ولا يَعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا إلا النصب، وقد أغفلوا وروده مرفوعًا بالابتداء ثابت الخبر، ومحذوفه، فمن الأول قول أبي قتادة صلى الله يقادة على الله يقدم وقوله على الله يعلى ولكن، ووأبو قتادة مبتدأ، وولم يُحرِم خبره، وقوله على الشياطين من سلاح أبلغ في الصالحين من النساء، إلا المتزوجون، أولئك المطهّرون من الخنا، ومن الثاني قوله على: ﴿ ولا تدري نفس بأي أرض تموت إلا الله»، أي لكن أولئك المعاصي لا يعافون. انتهى. الله يعلم. وقوله على المغنى، إلا المجاهرون»، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون. انتهى. راجع وحاشية الأمير على المغنى، إلا المجاهرون»، أي لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون. انتهى.

مَضَّہ الآیة

الجحة

في ; الآية

مطلا قلبيا

الله الله

يقو. ز

و«تَد و

حوا الإس

و المعار

Ī(1)

مَضَى ذكره، وكذلك الجملة في قوله تعالى: ﴿ إِلَّا إِنَّهُمْ لَيَا كُلُونَ ٱلطّعَامَ ﴾ [الفُرقان: الآية ، ٢] الآية، فإنها مفعول، وكل ذلك قد ذُكِر. الآية، فإنها مفعول، وكل ذلك قد ذُكِر. وأما الثانية: فنحو قوله تعالى: ﴿ سَوَاءُ عَلَيْهِمْ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] الآية، إذا أُعرب ﴿ سَوَاءُ ﴾ [البَقرة: الآية ٢] الآية، إذا أُعرب ﴿ سَوَاءً ﴾ [البَقرة: الآية ٢] خبرًا و﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ مبتدأ، ونحو «تسمع بالمعيدي خير من أن تراه»، إذا لم تُقدر الأصل أن تسمع، بل يُقدر «تسمع» قائمًا مقام السماع، كما أن الجملة بعد الظرف في نحو قوله تعالى: ﴿ وَيُومَ نُسُيِرُ ٱلْجِبَالَ ﴾ [الكهف: الآية ٤٤] ، وفي نحو ﴿ ءَأَنذَرْتَهُمْ ﴾ [البَقرة: الآية ٢] في تأويل المصدر، وإن لم يكن معهما حرف سابك. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

اختُلف في الفاعل ونائبه، هل يكونان جملة أم لا، فالمشهور المنع مطلقًا، وأجازه هشام وثعلب مطلقًا، نحو «يعجبني قام زيد»، وفصل الفراء وجماعة، ونسبوه لسيبويه، فقالوا: إن كان الفعل قلبيا، ووُجِد مُعَلِّقٌ عن العمل نحو «ظهر لي أقام زيد» صحّ، وإلا فلا، وحملوا عليه قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعَدِ مَا رَأَوُا ٱلْآيِكَ لَيَسَجُنُ نَهُ حَتَى حِينِ اللهِ [يُوسُف: الآية ٣٥]، ومنعوا «يعجبني يقوم زيد»، وأجازهما هشام وثعلب، واحتجا بقوله [من الطويل]:

وَمَا رَاعَنِي إِلاَّ يَسِيرُ بِشُرْطَةٍ وَعَهْدِي بِهِ قَيْنًا يَسِيرُ بِكِيرِ ومنع الأكثرون ذلك كله، وأوّلُوا ما ورد مما يوهمه، فقالوا في ﴿بَدَا﴾ ضمير البداء، و«تَسْمَعُ»، و«يسير» على إضمار «أن».

وأما قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُواْ فِي الْأَرْضِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١١] الآية، وقوله ﷺ: «الا حول ولا قوة إلا بالله كنز من كنوز الجنة»، وقول العرب: «زعموا مطية الكذب»، فليس من باب الإسناد إلى الجملة لما تبين في غير هذا الموضع (١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على الجمل التي لها محل من الإعراب، شرع يبين حكم الجمل بعد المعارف، وبعد النكرات، فقال:

⁽١) أي من أن الجملة إذا قُصد لفظها يُحكم لها بحكم المفرد، فيجوز وقوعها مبتدأ، وفاعلًا، ونائبًا عنه.

(حُكْمُ الْجُمَلِ بَعْدَ الْمُعَارِفِ، وَبَعْدَ النَّكِرَاتِ)

كَمَا تَكُونُ الْحَالَ بَعْدَ الْغَرِفَةُ بَلْ خَبَرِيَّةً عَلَى مَا حُقُقًا وُجُودُ مُقْتَضِ لَدَى الْبَيَانِ وُجُودُ مُقْتَضِ لَدَى الْبَيَانِ فَصَالِعٌ فِي أَرْبَعٍ مُوزَّعُ فَلَى مَا وَقَعَا ذَا حَرْفُ تَنْفِيسٍ وَ«لَنْ» مُقْتَرِنَةُ صُحْبَتَهُ الْوَاوَ إِذَا مَا وَقَعَا وَرَابِعٌ مَا مِنْهُمَا قَدْ يُحْدِثُ)

٩٨٣- فَجُمْلَةٌ تَلِي مُنَكُّرًا صِفَهُ ٩٨٤- لَكِنَّ هَذَا الْحُكُمَ لَيْسَ مُطْلَقًا ٩٨٥- لَكِنَّ هَذَا الْحُكُمَ لَيْسَ مُطْلَقًا ٩٨٥- جَوَازُ الإُسْتِغْنَاءِ قَيْدٌ ثَانِي ٩٨٦- وَعَدَمُ الْمَانِعِ قَيْدٌ رَابِعُ ٩٨٧- فَسَمَانِعُ الْمَالِيَّةِ الْمُعَيَّةُ ٩٨٨- وَمَانِعُ وَصْفًا إِلَى الْمَالِ دَعَا ٩٨٨- وَمَانِعُ وَصْفًا إِلَى الْمَالِ دَعَا هُمَانِعُ الْوَصْفِ وَحَالٍ ثَالِثُ الْمُالِ دَعَا هُمَانِعُ الْوَصْفِ وَحَالٍ ثَالِثُ الْمُالِ ثَالِثُ الْمُالِ ثَالِثُ الْمُالِ قَالِثُ الْمُالِ وَمَانِعُ الْوَصْفِ وَحَالٍ ثَالِثُ الْمُالِ ثَالِثُ الْمُالِثُ مَانِعُ الْوَصْفِ وَحَالٍ ثَالِثُ الْمُالِثُ مَانِعُ الْوَصْفِ وَحَالٍ ثَالِثُ الْمُالِثُ الْمُالِ الْمُالِثُ الْمُالِقُ الْمُنْعُولُ الْمُلْلِيْ الْمُالِقُ الْمُعُلِيْمُ الْمُلْمُلُقُولُ الْمُلْكُ الْمُلْمُ الْمُعْلِيْنُ الْمُلْمُ الْمُالِقُولُ الْمُنْعِلُ الْمُعْلِمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلُولُ الْمُلْمُ الْمُنْعُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُلْمُ الْمُعْلِمُ الْمِنْ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمِ الْمُعْلِمُ الْمُعِلَمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلُمُ الْمُعِلْمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِ

(فَجُمْلَةٌ تَلِي مُنَكَّرًا صِفَهُ) أي تعرب صفة للنكرة (كَمَا تَكُونُ الْحَالَ) بالنصب خبر التكون (فَذَا (بَعْدَ الْمَعْوِفَةُ) أي كما تُعرب الجملة التي تقع بعد المعرفة حالًا منها (لَكِنُ) بتشديد النون (هَذَا الْخُكْمَ لَيْسَ مُطْلَقًا) أي ليس على إطلاقه، وإن اشتهر بين المعربين إطلاقه (بَلْ خَبَرِيَّةٌ) بالنصب عطفًا على خبر «ليس» كدأب المعطوف بـ«بل»، و«لكن»، قاله الناظم رحمه الله.

والمعنى أن كون الجمل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوالًا ليس على إطلاقه، بل مقيد بقيود، منها أن تكون خبرية، فخرجت الإنشائية، نحو «هذا عبد بعتكه»، وقوله: (عَلَى مَا خُقَفًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي على ما ذكره المحققون لدقائق المسائل النحوية، فإنهم قيدوه بقيود، الأول كونها خبرية، كما مرّ آنفًا، والثاني ما ذكره بقوله: (جَوَازُ الاسْيَغْنَاءِ قَيْدٌ ثَانِي) أي القيد الثاني أن تكون صالحة للاستغناء عنها، فخرجت جملة الصلة، ونحوها، والثالث ما أشار إليه بقوله: (وُجُودُ مُقْتَضُ) أي طالب قوي للعمل في صاحب الحال كالفعل، وشبهه، لا أن يكون ضعيفًا، كالابتداء، ولذا قالوا: لا يصمّ الحال من المبتدإ، وقوله: (لَدَى الْبَيَانِ) كمل به البيت، أي هذا حقيق يذكر عند إيضاح المسألة، ثم ذكر الرابع بقوله: (وَعَدَمُ الْمَانِعِ) أي انتفاؤه (قَيْدٌ رَابِعُ) ثم بينٌ مواضع الموانع، فقال: (فَهَانِعٌ) أي من هذا الحكم (في أَرْبَعِ مُوزَعُ) أي مقسّم (قَيْدٌ رَابِعُ) ثم بينٌ مواضع الموانع، فقال: (فَهَانِعٌ) أي من هذا الحكم (في أَرْبَعِ مُوزَعُ) أي مقسّم

الآخ وجو

إلى

الجمة

على لن أن إلى

-5)

براد-داعة

بعد

ا قوله

شيع نظرا أنه لا

وحي

دون دون لـ«أ-

· (1)

إلى أربعة أقسام؛ لأنه إما أن يكون مانعًا للحالية، أو للوصفية، أو لهما معًا، أو لأحدهما دون الآخر، ولولاه لجازا معًا(فَ) الأول، وهو (مَانِعُ الْحَالِيَةِ الْمُعَيِّنَةُ) أي المخصوصة بكونها حالًا لولا وجود ذلك المانع، فدمانع، مبتدأ، وقوله: (ذَا) مبتدأ ثان، خبره (حَرْفُ تَنْفِيسٍ) أي حرف دال على التوسيع، وهو السين، و«سوف»، نحو «زارني زيد سأكافئه» (و«لَنْ») نحو «أكرمني عمرو لن أنسى له ذلك»، وقوله: (مُقْتَرِنَهُ عال من الن»، أي حال كونها مُقْتَرِنة بالجملة (وَمَانِعٌ وَصْفًا لِن أنسى له ذلك»، وقوله: (مُقْتَرِنَهُ) يعني أن الذي يمنع من كون الجملة وصفًا بعد أن كانت منعينة للوصفية لولا وجوده كونها مقترنة بالواو، فيتعيّن حينئذ كونها حالًا، نحو قوله ﷺ الآية [البقرة: ٢١٦].

فقوله: «ومانع» مبتدأ خبره «صحبته»، و«وصفًا» مفعول به لـ«مانع»، و«إلى الحال» متعلّق بـ«دعا» والجملة حال من «مانع» على رأي سيبويه من جواز مجيء الحال من المبتدإ، أي حال كونه داعيًا إلى الحالية لكونه من اختصاصاتها، وقوله: «الواو» مفعول لـ«صحبته»، و«إذا ما وقعا» «ما» بعد «إذا» زائدة، والألف للإطلاق.

(وَمَانِعُ الْوَصْفِ وَحَالِ ثَالِثُ) أي ثالث الأقسام من الموانع مانع الوصفيّة والحاليّة معا، نحو قوله رَجَانَ وَحِفْظًا مِن كُلِّ شَيْطُنِ مَارِدٍ * لَا يَسَمّعُونَ ﴾ الآية [الصافات: ١٠٨]، ووجهه أن ﴿ كُلِّ شَيْطُنِ ﴾ [الحِجر: الآية ١٧] نكرة فمقتضاه صحة أن تكون جملة ﴿ لَا يَسَمّعُونَ ﴾ صفة له، وإذا نظرت إلى وصفه به مَارِدٍ ﴾ صحّ جعلها حالًا منه، لكن منع مانع معنويّ من كلا الأمرين، وهو أنه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع، ولا من شيطان في حال عدم سماعه، أنه لا معنى للاحتراس من شيطان موصوف بعدم السماع، ولا من شيطان في حال عدم سماعه، وحينئذ فجملة ﴿ لَا يَسَمّعُونَ ﴾ مستأنفة لبيان حال الشيطان بعد التحفظ منه على ما مر (١٠). (وَرَابِعٌ مَا مِنْهُمَا) أي من أحدهما (قَدْ يُخدِثُ) أي المنع، يعني أن ذلك المانع يمنع من أحدهما دون الآخر، ولولا وجوده لكانا جائزين، نحو (ما جاءني أحد إلا قال خيرًا»، فإنك إذا نظرت لا أحد، وجدته نكرة، فيصحّ جعل جملة «قال خيرًا» صفة له، وإذا نظرت له من حيث إنه نكرة

⁽١) دحاشية الدسوقي ٨٦/٢٥.

م (٢٥) (فتح القريب المجيب ٢٠)

في سياق النفي يعمّ، فيصحّ جعلها حالًا، لكن منع من الوصفيّة مانع، وهو وجود «إلا»، فتعينت الحالية.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المعربين يقولون على سبيل التقريب: الجُمَل بعد النكرات صفات، وبعد المعارف أحوال، وشرح المسألة مُشتَوفاة أن يقال: الجُمَل الخبرية التي لم يستلزمها ما قبلها، إن كانت مرتبطة بنكرة محضة، فهي صفة لها، أو بمعرفة محضة فهي حال عنها، أو بغير المحضة منهما، فهي محتملة لهما، وكل ذلك بشرط وجود المقتضى، وانتفاء المانع.

مثال النوع الأول - وهو الواقع صفة لا غير؛ لوقوعه بعد النكرات المحضة - قوله تعالى: ﴿ عَنَنَا كُنْبُا نَقَرُونُ هُ [الإسراء: الآية ٣٣] الآية، وقوله: ﴿ لِمَ تَعِظُونَ قَوْمًا اللّهُ مُهَلِكُهُمْ أَوَ مُعَذِّبُهُمْ ﴾ [الأعراف: الآية ٢٠٤] الآية، وقوله: ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِى يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ [البَقرة: الآية ٢٥٤] الآية، وقوله: ﴿ مِن قَبْلِ أَن يَأْتِى يَوْمٌ لَا بَيْعٌ فِيهِ ﴾ [البَقرة: الآية ٢٧] الآية، ومنه قوله تعالى: ﴿ حَتَى إِذَا أَنْبَا أَهْلَ قُرْيَةٍ اسْتَطْعَما أَهْلَها ﴾ [الكهف: الآية ٢٧] الآية، وإنما أعيد ذكر الأهل لأنه لوقيل: استطعماهم مع أن المراد وصف القرية لزم خلو الصفة من ضمير الموصوف، ولو قيل: استطعماها كان مجازًا، ولهذا كان هذا الوجه أولى من أن تُقدَّر الجملة جوابًا لـ ﴿ إِذَا اللّه اللّه اللّه الله الله عن عنه المعنى، وأيضًا فلأن الجواب في قصة الغلام ﴿ قَالَ أَفَنَلْتَ ﴾ [الكهف: الآية أيضًا جوابًا.

ومثال النوع الثاني ـ وهو الواقع حالًا لا غير؛ لوقوعه بعد المعارف المحضة ـ قوله تعالى: ﴿ وَلَا نَمْنُن تَسَتَكُوْرَ ﴾ [النّساء: الآية ٤٣] لَمْنَنُ تَسَتَكُوْرً وَأَنشُر سُكُورَى ﴾ [النّساء: الآية ٤٣] الآية .

لوصف ﴿مُبُرَرُ لم تق

الجمل

لم تق شيخًا

وم أَسْفَارًا

﴿يَحْدِ ٣٧]

[أ. و«هذا ويجوز

5,

من من طائفة

រ

من قوله ت

جملة

صفة د

وما

لوصفه بـ ﴿ يَقُومَانِ ﴾ [المَاثدة: الآية ١٠٠] ، ولك أن تقدرها حالًا من المعرفة، وهو الضمير في ﴿ مُبَرَكُ ﴾ [الأنبياء: ٥]، إلا أنه قد يُضَعَّفُ من حيث المعنى وَجُهَا الحال، أما الأول فلأن الإشارة إليه لم تقع في حالة الإنزال، كما وقعت الإشارة إلى البعل في حالة الشيخوخة في ﴿ وَهَاذَا بَعْلِي لَمْ يَكُمُ اللهُ وَهُ اللهُ اللهُواللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الله

وتقول: «ما فيها أحد يقرأ» فيجوز الوجهان أيضًا؛ لزوال الإبهام عن النكرة بعمومها.

ومثال النوع الرابع - وهو المجتمل لهما بعد المعرفة . قوله تعالى: ﴿ كَمْثَلِ ٱلْحِمَارِ يَحْمِلُ أَسْفَارًا ﴾ [الجُمْعَة: الآية ٥] ، فإن المعرف الجنسي يَقْرُب في المعنى من النكرة، فيصح تقدير ﴿ يَعْمِلُ ﴾ حالًا أو وصفًا، ومثله قوله تعالى: ﴿ وَعَالِمَةٌ لَّهُمُ ٱلْيَتُلُ نَسْلَخُ مِنْهُ ٱلنَّهَارَ ﴾ [يس: الآية ٣٧] الآية، وقوله [من الكامل]:

« وَلَقَدْ أَمُرُ عَلَى اللَّفِيمِ يَسُبِّنِي «

وقد اشتمل الضابط المذكور على قيود أربعة:

[أحدها]: كون الجملة خبرية، فخرج بذلك نحو (هذا عبد بعتكه» تريد بالجملة الإنشاء، ولاهذا عبدي بعتكه» كذلك، فإن الجملتين مستأنفتان؛ لأن الإنشاء لا يكون نعتًا، ولاحالاً، ويجوز أن يكونا خبرين آخرين، إلا عند من منع تعدد الخبر مطلقًا، وهو اختيار ابن عصفور، وعند من منع تعدده مُختَلِفًا بالإفراد والجملة، وهو أبو علي، وعند من منع وقوع الإنشاء خبرًا، وهم طائفة من الكوفيين.

تنبيه:

من الجُمُل ما يحتمل الإنشائية والخبرية، فيختلف الحكم باختلاف التقدير، وله أمثلة، منها: قوله تعالى: ﴿ قَالَ رَجُلَانِ مِنَ ٱلَّذِينَ يَخَافُونَ ٱنْعُمَ ٱللّهُ عَلَيْهِما ﴾ [المائدة: الآية ٢٣] الآية، فإن جملة ﴿ أَنْعُمَ ٱللّهُ عَلَيْهِما ﴾ [المائدة: الآية ٢٣] تحتمل الدعاء، فتكون معترضة، والإخبار فتكون صفة ثانية، ويُضَعَف من حيث المعنى أن تكون حالًا ولا يُضَعِف في الصناعة؛ لوصفها بالظرف. ومنها: قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمْ حَصِرَتْ صُدُورُهُمْ ﴾ الآية [النساء: ٢٠]، فذهب الجمهور إلى

أن ﴿ حَصِرَتَ صُدُورُهُم ﴾ [النساء: الآية ٤٠] جملة خبرية، ثم اختلفوا، فقال جماعة، منهم الأخفش: هي حال من فاعل ﴿ جَاءَ ﴾ على إضمار «قد»، ويؤيده قراءة الحسن ﴿ حَصِرةً صُدُورُهم ﴾، وقال آخرون: هي صفة؛ لئلا يُحتاج إلى إضمار «قد»، ثم اختلفوا، فقيل: الموصوف منصوب محذوف، أي قومًا حصرت صدورهم، ورأوا أن إضمار الاسم أسهل من إضمار حرف المعنى، وقيل: مخفوض مذكور، وهم قوم المتقدم ذكرهم، فلا إضمار البتة، وما بينهما اعتراض، ويؤيده أنه قُرىء بإسقاط ﴿ أَوّ ﴾، وعلى ذلك فيكون ﴿ جاؤوكم ﴾ صفة لـ ﴿ قُومٍ ﴾، ويكون ﴿ حَصِرَتُ ﴾ [النساء: الآية ٤٠] صفة ثانية، وقيل: بدل اشتمال من ﴿ جاؤوكم ﴾؛ لأن المجيء مشتمل على الحصر، وفيه بُعْد؛ لأن الحصر من صفة الجائين.

قلت: مذهب الجمهور عندي أرجح؛ لكونه أقلّ تكلَّفًا. والله تعالى أعلم.

وقال أبو العباس المبرد: الجملة إنشائية، معناها الدعاء، مثل ﴿ غُلَتْ أَيدِيهِمْ ﴾ [المَائدة: الآية ٢٠] فهي مستأنفة، ورُدّ بأن الدعاء عليهم بضيق قلوبهم عن قتال قومهم لا يتجه.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لَا تُصِيبَنَّ ٱلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَةً ﴾ [الأنفال: ٢٥] الآية، فإنه يجوز أن تقدر ﴿ لا ﴾، ناهية ونافية، وعلى الأول فهي مقولة لقول محذوف هو الصفة، أي فتنة مقولًا فيها ذلك، ويرجحه أن توكيد الفعل بالنون بعد ((لا)) الناهية قياس، نحو ﴿ وَلَا تَحْسَبَنَ ٱللَّهَ غَلَفِلًا ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٤] الآية، وعلى الثاني فهي صفة لـ ﴿ فِتَنَدَّ ﴾ ويرجحه سلامته من تقدير.

قلت: الوجهان عندي جائزان؛ لاستواء المرجحين. والله تعالى أعلم.

[القيد الثاني]: صلاحيتها للاستغناء عنها، وخَرَج بذلك جملة الصلة، وجملة الخبر، والجملة المحكية بالقول، فإنها لا يُستَغنَى عنها، بمعنى أن معقولية القول متوقفة عليها، وأشباه ذلك. [القيد الثالث]: وجود المقتضي، ويُحترز بذلك عن نحو ﴿ فَعَلُوهُ ﴾، من قوله تعالى: ﴿ وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَدُوهُ فِي ٱلزَّبُرِ ﴾ [القَمَر: الآية ٢٥]، فإنه صفة لـ ﴿ كُلُّ ﴾، أو لـ ﴿ شَيْءٍ ﴾، ولا يصح أن يكون حالًا من ﴿ كُلُّ مِ كُلُّ مِ حَواز الوجهين في نحو ﴿ أَكْرِم كُلُّ رجل جاءك ﴾؛ لعدم ما يَعمَل يكون حالًا من ﴿ صُلُلُ ﴾، مع جواز الوجهين في نحو ﴿ أَكْرِم كُلُّ رجل جاءك ﴾؛ لعدم ما يَعمَل

7

الد

الز

IĘ

~~ -1)

۲)

1)

٤)

٥)

في الحال^(١)، ولا يكون خبرًا؛ لأنهم لم يفعلوا كل شيء.

ونظيره قوله تعالى: ﴿ لَوْلَا كِنَنْ مِنَ ٱللّهِ سَبَقَ ﴾ [الأنفال: الآية ٢٦] الآية، يتعين كون ﴿ سَبَقَ ﴾، صفةً ثانيةً لا حالًا من الكتاب؛ لأن الابتداء لا يعمل في الحال، ولا من الضمير المستتر في الحبر المحذوف؛ لأن أبا الحسن حَكَى أن الحال لا يُذكّر بعد «لولا» كما لا يُذكّر الخبر، ولا يكون خبرًا لما أشرنا إليه (٢)، ولا يُنقّضُ الأول بقوله: «لولا رأسك مدهونًا»، ولا الثاني بقول الزبير في (٢) [من الطويل]:

وَلَـوْلاَ بَنُـوهَـا حَـوْلَـهَـا لِخَبَـطْتُـهَـا(¹) كَخَبْطَةِ فَرُوجٍ(°) وَلَمْ أَتَلَعْثَمِ(¹) لندورهما، وأما قول ابن الشجري في قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْتُكُمْ ﴾ [النّساء: ٨٣] الآية، إن ﴿عَلَيْكُمْ ﴾، خبر، فمردودٌ، بل هو متعلق بالمبتدإ، والخبر محذوف.

[القيد الرابع]: انتفاء المانع، والمانع أربعة أنواع:

(أحدها): ما يمنع حاليَّةً كانت مُتَعَيِّنَةً لولا وجوده، ويتعين حينئذ الاستئناف، نحو «زارني زيدٌ سأكافئه»، أو «لن أنسى له ذلك»، فإن الجملة بعد المعرفة المحضة حال، ولكن السين و «لن» مانعان؛

⁽١) قوله: «لعدم ما يعمل في الحال» علة لقوله: «لا يصحّ»، فإن الابتداء لا يعمل فيها؛ لأنه عامل ضعيف، فلا يعمل في الرفع والنصب، وإنما كان ضعيفًا لأنه معنوي، لا لفظيّ، ولما أجاز سيبويه الحال من المبتدإ جعلها معمولة للاستقرار في نحو قوله: «لِيَّةَ مُوحِشًا طَلَل» ولم يبال باختلاف عاملها، وعامل صاحبها، والقوم يجعلونها من ضمير الاستقرار. «الحاشية» ٨٥/٢.

⁽٢) أي بقول أبي الحسن: إن الخبر لا يقع بعد «لولا».

⁽٣) قال البغداديّ في شرح أبيات المغني: وقد نسب المصنّف هذا البيت هنا، وفي «شرح أبيات ابن الناظم» إلى الزبير بن العوّام، وكأنه اشتباه نشأ من حكاية كعب بن مالك. انتهى.

يعني أن الصواب أنه لكعب بن مالك الأنصاري رضي الله ولكن لما وقعت قصّة ذكر فيها البيت وقد ساقها البغداديّ وقع الاشتباه من هنا.

⁽٤) أي لضربتها بالأرض.

^(°) وروي «عصفور».

⁽٦) أي لم أتوقّف.

لأن الحالية لا تُصَدَّر بدليل استقبال، وأما قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَقَالَ إِنِي ذَاهِبُ إِلَى رَقِ سَيَهْدِينِ﴾ [الصَّافات: الآية ٩٩]: إن ﴿سَيَهْدِينِ﴾ [الصَّافات: الآية ٩٩] حال، كما تقول: سأذهب مَهْدِيّا فسهو.

(والثاني): ما يمنع وصفية كانت متعينةً لولا وجود المانع، ويمتنع فيه الاستثناف؛ لأن المعنى على تقييد المتقدم، فيتعين الحالية بعد أن كانت ممتنعة، وذلك نحو قوله رَجَّلُكَ: ﴿ وَعَسَىٰ آن تَكْرَهُوا مَسَيْعًا وَهُو شَرُّ لَكُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٦] الآية، وقوله: ﴿ أَقَ صَدَّعًا وَهُو شَرُّ لَكُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٦] الآية، وقوله: ﴿ أَقَ كُلُونِ مَكْرً عَلَى قَرْيَةٍ وَهِي خَاوِينَةً ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٦] ، وقوله [من الطويل]:

مَضَى زَمَنْ وَالنَّاسُ يَسْتَشْفِعُونَ بِي فَهَلْ لِي إِلَى لَيْلَى الْغَدَاةَ شَفِيعُ وَالْفُه. والْفُقارض فيهن الواو، فإنها لا تعترض بين الموصوف وصفته خلافًا للزمخشري، ومن وافقه. (والثالث): ما يمنعهما معًا، نحو قوله ﷺ فَ فَهَا: ﴿ وَحِفْظًا مِّن كُلِّ شَيْطَانِ مَّارِدٍ ﴿ الْمَانَاتِ: ٧ ـ ٢]، وقد مضى البحث فيها.

(والرابع): ما يمنع أحدهما دون الآخر، ولولا المانع لكانا جائزين، وذلك نحو «ما جاءني أحد إلا قال خيرًا»، فإن جملة القول كانت قبل وجود «إلا» محتملة للوصفية والحالية، ولما جاءت «إلا» امتنعت الوصفية، ومثله قوله ﷺ : ﴿وَمَا آهْلَكُنَا مِن قَرْيَةٍ إِلّا لَهَا مُنذِرُونَ ﴾ [الشَّعَرَاء: الآية «لا» امتنعت الوصفية، ومثله قوله ﷺ وقريةٍ إلّا وَلَمَا كِنَابٌ مُعَلَّمٌ ﴾ [الحجر: الآية ٤] فللوصفية مانعان: الواو، و«إلا»، ولم ير الزمخشري، وأبو البقاء واحدًا منهما مانعًا، وكلام النحويين بخلاف ذلك، قال الأخفش: لا تفصل «إلا» بين الموصوف وصفته، فإن قلت: «ما جاءني رجل إلا راكب»، فالتقدير: إلا رجل راكب، يعني أن راكبًا صفة لبدل محذوف، قال: وفيه قبح؛ لجعلك الصفة كالاسم، يعني في إيلائك إياها العامل، وقال الفارسي: لا يجوز «ما مررت بأحد إلا قائم»، أي بالجرّ على الوصفيّة، فإن قلت: «إلا قائمًا» جاز، أي على الحاليّة، ومثل ذلك قوله [من الطويل]:

الحية

الفاء

⁽١) أي تنقّله.

⁽٢) جمع جعالة بمعنى الجُعْل على العمل.



(الْبَابُ الثَّالِثُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أَحْكَامِ مَا يُشْبِهُ الجُمُلَةَ، وَهُوَ الظَّرْفُ، وَالجُّارُّ وَالْجَرُّورُ، ذِكْرُ مُكْمِهِمَا فِي التَّعَلُّقِ)

٩٩٠ (لاَبُدَّ مِنْ تَعَلَّقِ بِالْفِعْلِ أَوْ بِشِبْهِهِ أَوِ الْشِيرِ إِذْ رَوَوْا
 ٩٩٠ في اللَّفْظِ مَوْجُودًا وَإِلاَّ قُدُرًا وَعَدَمُ التَّعْلِيقِ عَنْ بَعْضِ يُرَى
 ٩٩١ في جَعْفَر في الدَّارِ زَيْدٌ عِنْدَنَا وَضُعْفُ هَذَا الْقَوْلِ حَقًّا بُيْنَا)

(لاَبُدَّ مِنْ تَعَلَّقِ) أي لَلظرف والجارّ والمجرور (بِالْفِعْلِ) نحو «مررت بزيد» (أَوْ بِشِبْهِهِ) أي بشبه الفعل، وهو الاسم المشتق العامل عمل فعله، وكذا ما أُوّل بالمشتق، وهو الاسم الجامد المؤوّل به (أَوِ الْمُشِيرِ) بالجرّ عطفًا على «الفعل»، أي أو بما أُشير به إلى معنى الفعل، بأن كان عَلَمًا اشتهر مسمّاه بوصف، فيشار به حال العلميّة للوصف، كـ«حاتم»، فإنه يُشير إلى معنى الفعل، وهو الجود، وقوله: (إِذْ رَوَوْا) «إذ» ظرفيّة معلّقة بـ«المشير»، و«رووا» بمعنى نقلوا، أي المشير إلى معنى الفعل وقت استعماله، كما ذكرنا في «حاتم».

(في اللَّفْظِ) متعلَّق بر مَوْجُودًا) وهو حال من الفعل؛ وما عُطف عليه، أي حال كونه موجودًا أي مذكورًا لفظًا (وَإِلاَّ) أي وإن لم يكن موجودًا لفظًا (قُدِّرَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن ذلك العامل إذا لم يُذكر في اللفظ قُدّر في الكلام، نحو «زيد عندك»، أي كائن، أو استقرّ عندك، وقوله: (وَعَدَمُ التَّغلِيقِ عَنْ بَعْضِ يُوى) بالبناء للمفعول، يعني أن عدم تعليق الظرف، والجارّ والمجرور إذا وقعا خبرين يُروى عن بعض النحاة، وذلك (في) نحو قولك: (جَعْفَرٌ) بالرفع مبتدأ خبره قوله: (في الدَّانِ) مثال للجارّ والمجرور، وقوله: (زَيْدٌ عِنْدَنَا) مثال للظرف، وقوله: (وَضُعْفُ) بفتح الضاد، وضمها (هَذَا الْقَوْلِ حَقَّا بُيُنَا) بالبناء للمفعول، والألف للإطلاق، يعني أن ضعف هذا القول مبين، وموضّحٌ بما حقّقه العلماء، وبينوا وجه ضعفه.

فقوله: «وضعف» مبتدأ، و«هذا القولِ» مضاف إليه، و«حقًّا» مفعول مطلق «لبُيَّنا»، أي تبيينًا حقًّا وجملة «بُيِّنَ» خبر المبتدإ. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه لا بُدّ من تعلق الجارّ الظرف والجارّ والمجرور بالفعل، أو بما يشبهه، أو بما أولى عنه أو بما يشبهه، أو بما يشبهه، أو بما يشير إلى معناه، فإن لم يكن شيء من هذه الأربعة موجودًا في اللفظ قُدّر، كما سيأتي.

وزعم الكوفيون، وابنا طاهر وخروف، أنه لا تقدير في نحو «زيد عندك، وعمرو في الدار»، ثم اختلفوا، فقال ابنا طاهر وخروف: الناصب المبتدأ، وزعما أنه يرفع الخبر إذا كان عينه، نحو «زيد أخوك»، وينصبه إذا كان غيره، وأن ذلك مذهب سيبويه، وقال الكوفيون: الناصب أمر معنوي، وهو كونهما مخالفين للمبتدإ، ولا مُعَوَّل على هذين المذهبين.

مثال التعلق بالفعل وبشبهه، قوله تعالى: ﴿ أَنْعُمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ ٱلْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفَاتِحَة: الآبة ٧] ، وهو فعل، و﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفَاتِحَة: الآبة ٧] متعلقة بـ ﴿ أَنْعُمَ)، وهو فعل، و﴿ عَلَيْهِمْ ﴾ [الفَاتِحَة: الآبة ٧] متعلقة بـ ﴿ ٱلْمَعْضُوبِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآبة ٧] ، وهو اسم مفعول، وقول ابن دريد [من الرجز]:

وَاشْــتَــعَــلَ الْبُسِيَــضَ في مُــشــوَدّهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ في جَزْلِ الْغَضَى فده في الأولى متعلّقة بـ«اشتعل»، والثانية متعلّقة بالاسم، وهو «اشتعال».

وقد تقدر «في» الأولى متعلقة بـ«المُبْيض»، فيكون تعلق الجارين بالاسم، ولكن تعلق الثاني برالاشتعال» يُرجِّح تعلق الأول بفعله؛ لأنه أتم لمعنى التشبيه، وقد يجوز تعلق «في» الثانية بكون محذوف حالًا من النار، ويُبعِده أن الأصل عدم الحذف.

ومثال التعلق بما أُوِّل بمشبه الفعل قوله تعالى: ﴿ وَهُوَ اللَّهِ فِي السَّمَآءِ إِلَهُ وَفِي الْأَرْضِ إِللهُ فَي السماء، فَوْفِي ، متعلقة به إِلَهُ فِي، وهو اسم غير صفة، بدليل أنه يوصف، فتقول: «إله واحد»، ولا يوصف به، لا يقال: «شيء إله»، وإنما صح التعلق به لتأوله بره معبود»، و ﴿ إِلَهُ فِي، مبتدأ مُخْبَرًا عنه بالظرف، أو بره معبود»، و ﴿ إِلَهُ فِي، مبتدأ مُخْبَرًا عنه بالظرف، أو فاعلًا بالظرف؛ لأن الصلة حينئذ خالية من العائد، ولا يحسن تقدير الظرف؛ الآزض إلكه في المتناعه، ولأن الضمير المستتر فيه، وتقدير ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَكُ فَي [الزّخرف: الآية ٤٨] معطوفًا كذلك؛ لتضمنه الإبدال من ضمير العائد مرتين، وفيه بُعْدٌ حتى قبل بامتناعه، ولأن الحمل على

- V £

الوجه البعيد ينبغي أن يكون سببه التخلص به من محذور، فأما أن يكون هو مُوقِعًا فيما يحوج إلى تأويلين فلا، ولا يجوز على هذا الوجه أن يكون ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ إِلَكُ ﴾ [الزّخرُف: الآية ٨٤] مبتدأً وخبرًا؛ لئلا يلزم فساد المعنى إن استؤنف، وخلو الصلة من عائد إن عُطف.

ومن ذلك أيضًا قولُهُ [من الطويل]:

وَإِنَّ لِسَانِي شَهْدَةٌ يُشْتَفَى بِهَا وَهُوَّ عَلَى مَنْ صَبَّهُ اللهُ عَلْقَهُ(') أصله علقم عليه، فـ«على» المحذوفة متعلقة بـ«صبه»، والمذكورة متعلقة بـ«علقم» لتأوله بـ«صعب»، أو «شاق»، أو «شديد»، ومن هنا كان الحذف شاذًا؛ لاختلاف متعلقي جار الموصول وجار العائد.

ومثال التعلق بما فيه رائحته قولُهُ [من الرجز]:

« أَنَا أَبُو الْيُسَهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانُ »

وقوله [من الرجز]:

أنّا ابْنُ مَاوِيَّةً إِذْ جَدَّ النَّهُ و وَجَاءَتِ الْخَيْلُ أَثَافِي زُمَو(٢) فتعلق «بعض»، و «إذ» بالاسمين العلمين، لا لتأوُّلهما باسم يشبه الفعل، بل لما فيهما من معنى قولك: «الشجاع»، أو «الجواد»، وتقول: «فلان حاتم في قومه»، فتعلق الظرف بـ «حاتم»؛ لما فيه من معنى الجود، ومن هنا رُدَّ على الكسائي في استدلاله على إعمال اسم الفاعل المصغر بقول بعضهم: «أظنني مُوتِّجِلًا، وسُويِّرًا(٣) فَرْسَخًا»، وعلى سيبويه في استدلاله على إعمال فعيل بقوله إمن البسيط]:

حَتَّى شَآهَا كَلِيلٌ مَوْهِنًا عَمِلٌ بَاتَتْ طِرَابًا وَبَاتَ اللَّيْلَ لَمْ يَنَّمِ (1)

(١) والْعَلْقَم، بفتح، فسكون في الأصل: الحنظل، وهو نبتٌ كريه الطعم، ولكن المراد هنا الشديد، أو الصعب.

(٣) تصغير سائر.

(٤) قوله: ٥حتى شآها» بألف بعد الهمزة بوزن قلاها، و الضمير المنصوب للبقر،، أي حتى ساقها، وهيّجها،=

⁽٢) «النقر» بفتح، فسكون، لكن هنا تُقلت ضمة الراء عند الوقف إلى القاف، و«النقر» صوت يُسكّن به الفرس عند اشتداد حركته، أي أنا الشجاع البطل إذا اجتمعت الخيل عند اشتداد الحرب.

وذلك أن «فرسخًا» ظرف مكان، و«مَوْهِنًا» ظرف زمان، والظرف يعمل فيه روائح الفعل، بخلاف المفعول به، ويوضح كون «الموهن» ليس مفعولًا به أن «كليلا» من كُلّ، وفعله لا يتعدى، واعتُذِر عن سيبويه بأن «كليلا» بمعنى مُكِلّ، وكأن البرق يُكِلُّ الوقت بدوامه فيه، كما يقال: «أتعبت يومك»، أو بأنه إنما استشهد به على أن فاعلا يُعْدَل إلى فَعِيل للمبالغة، ولم يستدل به على الإعمال، وهذا أقرب، فإن في الأول حمل الكلام على المجاز، مع إمكان حمله على الحقيقة، وقال ابن مالك في قول الشاعر [من البسيط]:

* وَيْسَعْمَ مَنْ هُـوَ فِي سِـرٌ وَإِغْـلاَنِ *

يجوز كون «من» موصولة فاعلة بـ«نعم»، و«هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مُقَدَّرَةً، و«في» متعلقة بالمقدرة؛ لأن فيها معنى الفعل، أي الذي هو مشهور. انتهى.

والأولى أن يكون المعنى هو ملازم لحالة واحدة في سِرِّ وإعلان، وقدَّر أبو علي «من» هذه تمييزًا، والفاعل مستر، وقد أجيز في قوله تعالى: ﴿وَهُو اللّهُ فِي السّمَوْتِ وَفِي الْرَّرَضِ وَالْائتام: الآية ٣] تعلقه باسم الله تعالى، وإن كان عَلَمًا على معنى وهو المعبود، أو وهو المسمى بهذا الاسم، وأجيز تعلقه برهيم لله تعالى، وإن كان عَلَمًا على معنى وهو المعبود، أو وهو المسمى بهذا الاسم، وأجيز تعلقه برهيم لم الله تعالى، وبره وسِرِّكُم والأنتام: الآية ٣] ، وهو وَجَهْرَكُم والأنتام: الآية ٣] ، وبخبر محذوف قدره الزمخشري بدعالم، ورد الثاني بأن فيه تقديم معمول المصدر، وتنازع عاملين في متقدم، وليس بشيء؛ لأن المصدر هنا ليس مُقدَّرًا بحرف مصدري وصلته، ولأنه قد جاء نجو في المُؤمِنِينَ رَءُوثُ رَجِيمُ والتربية: الآية ١٦٨) ، والظرف متعلق بأحد الوصفين قطعًا، فكذا هنا، ورد أبو حيان الثالث بأن «في» لا تدل على «عالم» ونحوه من الأكوان الخاصة، وكذا ردُّرا على تقديرهم في ﴿ فَطَلِقُوهُنَ لِمِدَّتِهِنَ ﴾ [الطّلاق: الآية ١] مستقبلاتٍ لعدتهن، وليس بشيء؛ لأن على تقديرهم في ﴿ فَطَلِقُوهُنَ لِمِدَّتِهِنَ ﴾ [الطّلاق: الآية ١] مستقبلاتٍ لعدتهن، وليس بشيء؛ لأن الدليل ما جرى في الكلام من ذكر العلم فإن بعده ﴿ يَعَلَمُ سِرَّكُمٌ وَجَهَرَكُمٌ ﴾ [الأنقام: الآية ٣] ، وليس المنوي مع عدم ما يَشدُّ مَسَدَّهُ، فكيف الدليل حرف الجر، ويقال له: إذا كنت تجيز الحذف للدليل المعنوي مع عدم ما يَشدُّ مَسَدَّهُ، فكيف

⁼ والكليل، أي برق كليل، أي كثير الكلِّ، أي التعب، والموهِنّا، بفتح، فسكون، وكسر هاء: اسم لنصف الليل، أي في نصف الليل، واعمل، أي مطبوع على العمل، أي دائب مجتهد في عمله.
(١) أى أبو حيّان.

تَعَدُ

فالم

لثنة

بھ

المط

التة

علي

211

2

(0)

تدا

5)

(1)

تمنعه مع وجود ما يسد؟، وإنما اشترطوا الكون المطلق لوجوب الحذف لا لجوازه.

ومثال التعلق بالمحذوف قوله و الآن في التعلق المود أَخَاهُم صَلِحاً الأعراف: الآية ٢٣] بتقدير و الرسلنا»، ولم يتقدم ذكر الإرسال، ولكن ذكر النبي والمرسل إليهم يدل على ذلك، ومثله قوله: ﴿ فِي يَسْع مَايَنْتٍ إِلَى فِرْعَوْنَ اللّهِ اللّهِ ١٢] فر في »، و (إلى » متعلقان بر اذهب » محذوفًا، وقوله: ﴿ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ﴾ [البّقرة: الآية ٨٣] أي وأحسنوا بالوالدين إحسانًا، مثل ﴿ وَوَقَدْ أَحْسَنَ بِنَ ﴾ ويُوسُف: الآية ١٠] ، أو وصيناهم بالوالدين إحسانًا، مثل ﴿ وَوَصَيْنَا ٱلْإِنسَانَ بِوَلِدَيِّهِ حُسَنًا ﴾ [العنكوت: الآية ١٨] ، ومنه (١) باء البسملة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولمّا أنهى الكلام على حكمهما في التعلق، شرع يُبينٌ هل يتعلقان بالفعل الناقص؟ فقال:

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ)

أي هذا مبحثُ هل يتعلّق الظرف، والجارّ والمجرور بالفعل الناقص.

٩٩٣ - (مَنْ قَالَ لاَ ذَلَّ عَلَى هَذَا الْحَدَثُ مَنَعَ ذَلِكَ وَمَنْ بِهِ نَفَتْ ٩٩٣ - (مَنْ قَالَ لاَ ذَلُّ عَلَى هَذَا الْحَدَثُ مَنَعَ ذَلِكَ وَمَنْ بِهِ نَفَتْ بَرْهَانِ ٩٩٤ - مُبَرِّدٌ وَالْفَارِسِي الْجُرْجَانِي ثُمَّ الشَّلُوبِينُ بُنَيْ بَرْهَانِ ٩٩٥ - ثُمَّ ابْنُ جِنِّي وَالصَّحِيحُ أَنَّهَا تَدُلُّ غَيْرَ لَيْسَ وَٱمْنَعْ مَنْ نَهَى)

(مَنْ قَالَ: لاَ ذَلَّ عَلَى هَذَا الْحَدَثُ) أي من قال: إن الفعل الجامد لا يدلّ على الحدث (مَنَعَ ذَلِكَ) أي منع تعلّقهما به، وقوله: (وَمَنْ بِهِ نَفَثُ) أي ومن قال بهذا، يقال: نَفَثَ يَنْفُث من بابي نصر، وضرب: إذا تلفّظ، أي الذي تلفّظ بهذا القول، والفاعل قوله: (مُبَرِّدٌ، وَالْفَارِسِي) بسكون الباء للوزن (الجُرْجَانِي) معطوف بعاطف مقدَّر (ثُمَّ الشَّلُوبِينُ، بُنَيْ بَرْهَانِ) معطوف بعاطف مقدر أيضًا، و«بُني» بضم أوله مصغّرًا للوزن، وهو ابن بَرْهَان -بفتح الموحّدة، وسكون الراء - (ثُمَّ ابْنُ جِنِّي) يعني أن هؤلاء قالوا: إنهما لا يتعلقان بالفعل الناقص؛ لأنه لا يدلّ على الحدث (وَالصَّحِيخُ أَنَّهَا) أي الأفعال الناقصة (تَدُلُّ) أي على الحدث (غَيْرَ «لَيْسَ») أي فإنها لا تدلّ

⁽١) أي مما يتعلّق بمحذوف.

عليه، وقوله: (وَامْنَعْ مَنْ نَهَى) أي امنع القائلين: إنها لا تدلّ على الحدث؛ لكون رأيهم غير صواب.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم اختلفوا هل يتعلق الظرف والجارّ والمجرور بالفعل الناقص أم لا؟، فمن زعم أنه لا يدلّ على الحدث منع من ذلك، وهم المبرد، فالفارسي، فابن جني، فالجرجاني، فابن برهان، ثم الشلوبين، والصحيح أنها كلها دالة عليه إلا «ليس»(١)، واستدل لمثبتي التعلّق بقوله تعالى: ﴿ أَكَانَ لِلنّاسِ عَجَبّا أَنْ أَوْحَيْنَا ﴾ [يُونس: الآية ٢]، فإن اللام لا تتعلق بره عَجَبّا ﴾ [يُونس: الآية ٢]؛ لأنه مصدر مؤخر، ولا بر أَوْحَيْنَا ﴾؛ لفساد المعنى، ولأنه صلة له أَوْحَيْنَا ﴾؛ فساد المعنى، ولأنه صلة له التقديم عليه، وقد مضى عن قريب أن المصدر الذي ليس في تقدير حرف موصول ولا صلته، لا يمتنع التقديم عليه، ويجوز أيضًا أن تكون متعلقة بمحذوف، هو حال من ﴿ عَجَبًا ﴾ [يُونس: الآية ٢] على حدّ قوله:

* لِيُّة مُوحِشًا طَلَلُ *

تنبيه:

إنما سمّيت هذه الأفعال النواسخ ناقصةً لأنها لا يتمّ بالمرفوع بها كلام، بل المرفوع مع المنصوب بخلاف الأفعال التامّة، فإن الفائدة تتمّ بمرفوعها، فـ«كان» مثلًا تدلّ على حدث، وهو كون مطلق، والْقيّد له خبرها، فمعنى «كان زيد» حصل زيد، وقوله: «قائمًا» أفاد أن المراد حصول قيام زيد، وتدلّ أيضًا على زمن، لكن خاصّ، وهو الزمن الماضي، وأما خبرها، وهو «قائما»، فيدلّ على زمن مطلق، فيُقيّد، ويُعينّ بالزمن في «كان»، أو «يكون»، فتحصّل أن «كان» تدلّ على حدث مطلق، ويُقيّد بالخبر، والخبر يدلّ على زمن مطلق يُقيّد بالزمن المستفاد من «كان»، فتعاوضا.

[فإن قلت]: إن الخبر، وهو «قائم» حقيقة في الحال، فهو دالٌ على الحال. [قلت]: إن هذه دلالة فرعيّة، وقولنا: إنه دالٌ على زمن مطلق، أي بحسب الفعل؛ لأن الحدث

⁽١) وفي شرح الرضي أن «ليس» تدلُّ على حدث أيضًا، وهو ذلك الانتفاء.

لا بُدّ له من زمن، وأما قولك: «كان زيد أخاك»، فمعناه كان زيد محكوما له بالأخوة لك، فهو مؤوّل باسم الفاعل، وأما بقية الأفعال، ك«صار» الدّالّة على الانتقال، و«أصبح» الدّالّة على الدخول في الصباح إلخ، فدلالتها على حدثٍ لا يدلّ عليه الخبر في غاية الظهور.

وقد استُدِلّ على بطلان القول بأنها لا تدلّ على الحدث بأمور:

(منها): أن الأصل في الفعل الدلالة على الحدث والزمان؛ إذ الدال على الحدث وحده مصدرً، وعلى الزمان وحده اسم زمان، ولا يَخرُج الفعل عن أصله إلا بدليل.

(ومنها): أن الأفعال المتساوية في الزمان إنما تمتاز بالأحداث، فإذا زال ما به الافتراق، وبقي ما به التساوي، فلا فرق بين «كان زيد غنيًا»، و«صار زيدٌ غنيًا»، والفرق حاصل، فبطل ما يوجب خلافه.

بير

الد

-

Y

قو ز

الذ

(1)

(1)

(T)

(وهنها): أنه لو كان معناها الزمن لجاز أن ينعقد جملة تامة من بعضها ومن اسم معنى، كما ينعقد منه ومن اسم زمان.

(ومنها): أن من جملتها «انفكّ»، ولا بدّ معها من ناف، فلو كانت لا تدلّ على الحدث لزم أن يكون معنى «ما انفكّ زيدٌ غنيًا» ما زيد غنيًا في وقت من الأوقات، وهو نقيض المراد.

(ومنها): وقوع «دام» صلة لـ«ما» المصدريّة، فتُسبك بمصدر.

(ومنها): مجيء اسم الفاعل منها، واسم الفاعل لا دلالة فيه على الزمان، بل على الحدث. (ومنها): أنها لو لم تدلّ على حدث لما بُني منها أمر، كقوله كَالَّ: ﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ ﴾ [النّساء: الآية ١٣٥] الآية.

وفي «شرح الآجرومية» للشيخ الأزهريّ أن الذي يقول بعدم دلالتها على الحدث يُريد أنها لا تدلّ على الحدث التامّ الذي يُفيد مجرّد إسناده إلى فاعله، فلا يُنافي أنها تدلّ على حدث ناقص، لا تتمّ فائدته إلا بالمنصوب، فـ«كان» التامّة للوجود ضدّ العدم، والناقصة للحصول على صفة مّا تَعَينُّ بالخبر، فقد رجع الخلاف لفظيّا. انتهى. (١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

⁽١) راجع «حاشية الدسوقي» ٩٠ - ٨٩/٢ و «حاشية الأمير» ٢٦/٢٧.

ولما أنهى الكلام على تعلقهما بالفعل الناقص شرع يبين تعلقهما بالفعل الجامد، فقال:

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ الْجَامِدِ)

٩٩٦- (رَعَلَّقَ الظَّرْفَ بِنِعْمَ الْفَارِسِي فِي بَيْتِ شَاعِرٍ بِشُهْرَةِ كُسِي ١٩٩٠- رَجَعَلَ ٱبْنُ مَالِكِ تَعَلَّقَهُ عَلَى ضَمِيرٍ غَائِبٍ هُوَ ثِقَهُ)

(وَعَلَّقَ الطَّرْفَ بِنِعْمَ الْفَارِسِي) يعني أن أبا عليّ الفارسيّ قال: إن الطّرف يتعلّق بـ«نعم»، وهو فعل جامد، وقوله: (في بَيْتِ شَاعِرٍ بِشُهْرَةٍ كُسِي) بالبناء للمفعول، أي ألبس ذلك البيت شهرة بين الناس، وهو قوله: «وَنِعْمَ مَزْكَأُ مَنْ ضَاقَتْ» ... البيت (وَجَعَلَ ابْنُ مَالِكِ تَعَلَّقَهُ) أي تعلّق الظرف في البيت المذكور (عَلَى ضَمِيرِ غَائِبٍ، هُوَ ثِقَهُ) أي ابن مالك ثقة في نقله، ونظره، وفيه إشارة إلى ترجيح قوله في المسألة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه اختُلف هل يتعلق الظرف والجارّ والمجرور بالفعل الجامد أم لا؟، فزعم الفارسي في قوله [من البسيط]:

وَنِعْمَ مَرْكَأُ^(۱) مَنْ ضَاقَتْ مَذَاهِبُهُ وَنِعْمَ مَنْ هُوَ فِي سِرٌ وَإِعْلاَنِ أَن «من» نكرة تامة تمييزٌ لفاعل «نعم» مستترًا كما قال هو وطائفة في «ما» من نحو قوله ﷺكن:
﴿فَنِعِـمَا هِنِّ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٧١] : أن الظرف متعلق بـ﴿فَنِعِـمَا﴾ (٢).

وزعم ابن مالك (٣) أنها موصولة فاعل، وأن «هو» مبتدأ خبره «هو» أخرى مُقَدَّرةٌ على حَدِّ قوله: «وَشِعْرِي شِعْرِي»، وأن الظرف متعلق بـ«هو» المحذوفة؛ لتضمنها معنى الفعل، أي ونعم الذي هو باق على وُدِّهِ في سِرِّه وإعلانه، وأن المخصوص محذوف، أي بشر بن مروان.

قال ابن هشام: وعندي أن يقدر المخصوص «هو»؛ لتقدم ذكر بشر في البيت قبله وهو:

⁽١) «المزكأ»: الملجأ.

⁽٢) هذا هو محل الشاهد.

⁽٣) هذا الكلام لا تعلّق له بما هنا، وإنما ذُكر لتتميم الكلام المتعلّق بالبيت. دوسوقي ٣٢٢/٥.

وَكَـيْـفَ أَرْهَـبُ أَمْـرًا أَوْ أُرَاعُ بِـهِ وَقَدْ زَكَأْتُ(١) إِلَى بِشْرِ بْنِ مَرْوَانِ فَيهِ التقدير حينئذ «هو هو». انتهى.

أي فيكون «هو» الأول مبتدأ، و«هو» الثاني حبرًا عنه، و«هو» الثالث هو الخصوص بالمدح، وعلى تقدير أن المخصوص بعدُ خبر يقدّر له مبتدأ «هو» رابع. قاله الدسوقيّ (٢). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على تعلقهما بالفعل الجامد شرع نيين حكم تعلقهما يأحرف المعاني، فقال:

(هَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِأَحْرُفِ الْمَعَانِي)

أي هذا مبحث جواب «هل يتعلّقان إلخ»، وقوله: «أحرف المعاني» أي الأحرف التي وُضعت لمعان كان حقّها أن يُدلّ عليها بالفعل، واحترز بذلك عن أحرف المباني، كزاي «زيد»، ويائه. والله تعالى أعلم.

٩٩٨ - (وَمَنْعُ ذَاكَ مُطْلَقًا قَدِ اَشْتَهَرْ ٩٩٨ - (وَمَنْعُ ذَاكَ مُطْلَقًا قَدِ اَشْتَهَرْ ٩٩٩ وَفَصَّلَ الْبَغْضُ وَقَالَ إِنْ تَنُبْ ١٠٠٠ لأَجْلِ ذَاكَ اللَّامُ قَدْ تَعَلَّقًا ١٠٠١ - جَمَاهِرُ النَّحَاةِ فِعْلًا قَدْرُوا

وَقِيلَ جَازَ مُطْلَقًا بِلَا حَذَرُ عَنْ فِعْلِهَا اغْذُوفِ جَازَ فِي الْكُتُبُ عِنْ فِعْلِهَا اغْذُوفِ جَازَ فِي الْكُتُبُ بِيَا كَيَا جَعْفُر لِلذِي تُقَى مِثْلَ انْتَفَى فَمَا بِحَرْفِ يَظْهَر)

(وَمَنْعُ ذَاكَ) أي منع تعلّقهما بأحرف المعاني؛ لعدم اشتقاقها (مُطْلَقًا) أي سواء كانت نائبة عن فعلها، أو لا (قَدِ اشْتَهَنْ) بين أكثر النحويين (وَقِيلَ: جَانَ) تعلّقهما بها؛ لما فيها من معنى الفعل (مُطْلَقًا بِلَا حَذَنْ) أي بلا احتراز، وتجنّب لذلك (وَفَصَّلَ الْبَعْضُ)، أي فصّل بعض النحاة (وَقَالَ: إِنْ تَنُبْ عَنْ فِعْلِهَا الْجَذُوفِ جَانَ أي تعلّقهما بها، وقوله: (في الْكُتُبُ) أي هذا المذكور من اختلافهم في تعلّقها بأحرف المعاني على ثلاثة مذاهب مدوّن في كتب النحاة (لأَجْلِ ذَاكَ) أي

⁽١) أي لجأت.

⁽٢) والحاشية ٢٠/٢٥.

لأجل التفصيل المذكور (اللَّامُ قَدْ تَعَلَّقًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل (بِيَا) لكونها نائبة عن «أدعو»، أو «أنادي» (ك) قولك في الاستغاثة: (يَا جَعَفْرٍ لِذِي تُقَى) أي فتَعَلَّقت اللام في «لجعفر» بريا»؛ لما ذُكر (جَمَاهِرُ) جمع مجمهور بالضم، وأصله «جماهير» بالياء محذفت للوزن (النَّحَاةِ فِعْلاً قَدَّرُوا) أي لعدم جواز التعلّق عندهم بالحرف (مِثْلَ انْتَقَى) أي مثل تقديرهم «انتفى» في قول في للهذ رُوا) أي لعدم جواز التعلّق عندهم بالحرف (مِثْلَ انْتَقَى) أي مثل تقديرهم «انتفى» في قول كعب بن زُهير: «وما سعاد غَدَاة البين...» البيت (فَمَا) وفي نسخة بالواو (بِحَرْفِ يَظْهَرُ) أي فما يظهر التعلّق عندهم بالحرف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم اختلفوا هل يتعلقان بأحرف المعاني أم لا؟ على ثلاثة أقوال: [الأول المشهور]: منع ذلك مطلقًا.

[والثاني]: جوازه مطلقًا.

[والثالث]: التفصيل، فإن كانت نائبة عن فعلها المحذوف جاز ذلك على سبيل النيابة، لا على سبيل الأصالة، وإلا فلا، وهذا قول أبي علي، وأبي الفتح، زعما في نحو «يا لزّيد» أن اللام متعلقة بديا»، بل قالا في ديا عبد الله إن النصب بديا»، وهو نظير قولهما في قوله [من البسيط]:

« أَبَا خُرَاشَةً أُمَّا أَنْتَ ذَا نَبِفَر »

إن «ما» الزائدة هي الرافعة الناصبة، لا «كان، المحذوفة.

وأما الذين قالوا بالجواز مطلقًا، فقال بعضهم في قول كعب بن زهير في [من البسيط]:
وَمَا سُعَادُ غَدَاةَ الْبَيْنِ إِذْ رَحَلُوا إِلاَّ أَغَنُ غَضِيضُ الطَّرُفِ مَكْحُولُ
(غَذَاةَ البين) ظرف للنفي، أي انتفى كونها في هذا الوقت إلا كراًغنّ، وقال ابن الحاجب في
قوله تعالى: ﴿وَلَن يَنفَعَكُمُ ٱلْيُومَ إِذ ظُلَمْتُمْ الرَّخِونِ: الآية ٢٩] الآية: ﴿إِذَا بدل من ﴿اليومِ ﴾ و﴿اليومِ ﴾ إما ظرف للنفع المنفي، وإما لما في ﴿لن عن معنى النفي، أي انتفى في هذا اليوم النفع ،
فالمنفي نفع مطلق، وعلى الأول نفع مقيد باليوم، وقال أيضا: إذا قلت: ﴿ما ضربته للتأديب ﴾ فإن قصدت نفي ضرب مُعَلَّلِ بالتأديب ، فاللام متعلقة بالفعل، والمنفي ضرب مخصوص،
و ﴿اللتأديب ، تعليل للضرب المنفي، وإن قصدت نفي الضرب على كل حال، فاللام متعلقة بالنفي،

والتعليل له، أي إن انتفاء الضرب كان لأجل التأديب؛ لأنه قد يُؤدِّب بعض الناس بترك الضرب، ومثله في التعلق بحرف النفي «ما أكرمتُ المسيء لتأديبه»، و«ما أهنت المحسن لمكافأته»؛ إذ لو عُلُّق هذا بالفعل فسد المعنى المراد.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿مَا أَنتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونِ ﴾ [القَلَم: الآية ٢] الآية، الباء متعلقة بالنفي؛ إذ لو عُلِّقَت بـ «مجنون» لأفاد نفي جنون خاص، وهو الجنون الذي يكون من نعمة الله تعالى، وليس في الوجود جنون هو نعمة، ولا المراد نفي جنون خاص. انتهى مُلَخَصًا.

قال ابن هشام رحمه الله: وهو كلام بديع، إلا أن جمهور النحويين لا يوافقون على صحة التعلق بالحرف، فينبغي على قولهم أن يقدر أن التعلق بفعل دلّ عليه النافي، أي انتفى ذلك بنعمة ربك. وقد ذكرت في «شرحي» لقصيدة كعب فيها أن المختار تعلق الظرف بمعنى التشبيه الذي

تضمنه البيت، وذلك على أن الأصل وما كسعاد إلا ظبي أغنّ على التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لئلا يكون الظرف متقدما في التقدير على اللفظ الحامل لمعنى التشبيه، وهذا الوجه هو اختيار ابن عمرون، وإذا جاز لحرف التشبيه أن يعمل في الحال في نحو قوله [من الطويل]:

كَأَنَّ قُلُوبَ الطَّيْرِ رَطْبًا وَيَابِسًا لَدَى وَكْرِهَا الْعُنَّابُ وَالْحَشَفُ الْبَالِي مع أَن الحال شبيهة بالمفعول به، فعمله في الظرف أجدر.

[فإن قلت]: لا يلزم من صحة إعمال المذكور صحة إعمال المقدر؛ لأنه أضعف.

[قلت]: قد قالوا: «زيدٌ زهيرٌ شعرًا، وحاتمٌ جودًا»، وقيل في المنصوب فيهما: إنه حال، أو تمييز، وهو الظاهر، وأيّا كان فالحجة قائمة به (١)، وقد جاء أبلغ من ذلك، وهو إعماله في الحالين، وذلك في قوله [من المتقارب]:

تُعيِّرُنَا أَنَّهُم مُلُوكَا وَنَحْنُ صَعَالِيكَ أَنَّهُم مُلُوكَا إِذَ المعنى تعيرنا أننا فقراء ،ونحن في حال صَعْلَكتنا مثلكم في حال ملككم. [فإن قلت]: قد أوجبت في بيت كعب بن زهير فظه أن يكون من عكس التشبيه؛ لئلا تتقدم

(١) أي لأن العامل في الحال أو التمييز إنما هو حرف التشبيه المقدر؛ لما فيه من معنى الفعل.

الحال على عاملها المعنوي، فما الذي سوغ تقدم صعاليك هنا عليه؟.

[قلت]: سوغه الذي سوغ تقدم «بُسْرًا» في «هذا بُسْرًا أطيب منه رُطَبًا»، وإن كان معمول اسم التفضيل لا يتقدم عليه في نحو «لهو أكفؤهم ناصرًا»، وهو خشية اختلاط المعنى إلا أن هذا مُطَّردٌ تُمَّ؛ لقوة التفضيل، ونادر هنا؛ لضعف حرف التشبيه.

قال: وهذا الذي ذكرته في البيت أجود ما قيل فيه، وفيه قولان آخران: ٠

(أحدهما): ذكره السخاوي في «كتاب سِفْر السعادة» وهو أن «عالَة» من عالني الشيءُ إذا أَتْقلني، و«ملوكًا» مفعول، أي إننا نُثْقِل الملوكِ بطرح كَلِّنا عليهم، ونحن أنتم أي مثلكم في هذا الأمر، فالإخبار هنا مثله في قوله تعالى: ﴿ وَأَزْوَلَجُهُو أُمَّهَا لُهُمْ ﴾ [الأحزاب: الآية ٦] الآية.

(والثاني): قاله الحريري، وقد سئل عن البيت، وهو أن التقدير: إنا عالة صعاليك نحن وأنتم، وقد خُطِئ في ذلك، وقيل: إنه كلام لا معنى له، وليس كذلك، بل هو مُتَّجِه على بُعْد فيه، وهو أن يكون «صعاليك» مفعول «عالة» أي إنا نَعُول صعاليك، ويكون «نحن» توكيدا لضمير «عالة»، و«أنتم» توكيد لضمير مستتر في «صعاليك»، وحصل في البيث تقديم وتأخير للضرورة، ولم يتعرض لقوله: «ملوكا»، وكأنه عنده حال من ضمير «عالة»، والأولى على قوله أن يكون «صعاليك» حالًا من محذوف، أي نعولكم صعاليك، ويكون الحالان بمنزلتهما في «لقيته مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»، فإنهم نصوا على أنه يكون الأول للثاني والثاني للأول؛ لأن فصلًا أسهل من فصلين، ويكون «أنتم» توكيدًا للمحذوف، لا لضمير «صعاليك»؛ لأنه ضمير غيبة، وإنما جوزناه أولًا؛ لأن الصعاليك هم المخاطبون، فيحتمل كونه راعى المعنى. انتهى كلام ابن هشام، وهو بحث نفيس، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما انهى الكلام على تعلقهما بأحرف المعاني أتبعه بذكر ما لا يتعلق من حروف الجرّ، فقال:



(ذِكْرُ مَا لاَ يَتَعَلَّقُ مِنْ حُرُوفِ الْجَرِّ)

سِتَّةَ أَحْرُفِ عَلَى مَا حَقَّقُوا بِاللَّهِ شَاهِدًا فَنِعْمَ الْقُتَفَى «لَوْلاَيَ» ثَالِتٌ كَ«لَوْلاَهُ الْتَجَى» وَحَرْفُ الاسْتِثَنَاءِ لَفْظٌ سَادِسُ) ١٠٠٢- (وَاسْتَشْنِ مِنْهَا حِينَمَا تُعَلَّقُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ كَبَاءِ فِي كَفَى اللهُ اللهُ كَبَاءِ فِي كَفَى اللهُ اللهُ اللهُ كَبَاءِ فِي كَفَى اللهُ اللهُ اللهُ عَقَيْلَ جَالَا اللهُ عَقَيْلَ جَالَا اللهُ عَقَيْلَ جَالَا اللهُ عَقَيْلَ جَالَا اللهُ عَلَيْلًا خَالِمُ اللهُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا اللهُ عَلَيْلًا اللهُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا اللهُ اللهُ عَلَيْلًا عَلَيْلُولُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلُولُ عَلَيْلًا عَلَيْلُ عَلَيْلُولُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلُ عَلَيْلُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلُ عَلَيْلُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلُ عَلَيْلُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلُ عَلَيْلُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلُولُ عَلَيْلًا عَلَيْلُولُ عَلَيْلًا عَلْمُ عَلَيْلًا عَلْمُ عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا عَلَيْلًا

(وَاسْتَثْن مِنْهَا) أي من حروف الجرّ (حِينَمَا تُعَلَّقُ) بالبناء للمفعول، أي وقت تعلّقهما بالعامل، أو للفاعل، أي وقت تعليقك إياها (سِتَّةَ أَحْرُفِ) مفعول «استثن» (عَلَى مَا حَقَّقُوا) أي هذا مبنيّ على ما ذكره المحقّقون من النحاة (**الحُرْفُ)** بالنصب بدل تفصيل من «ستة»، ويجوز قطعه، إلى الرفع، أي أحدها الحرف، أو النصب أي أعنى الحرف، حال كونه (زَائِدًا) يعني أن الحرف الزائد لا يتعلَّق بشيء، وذلك (كَبَاءُ في) قولك: (كَفَى بِاللَّهِ شَاهِدًا) أصله كفي الله شاهدًا، فجر اسم الجلالة، وهو الفاعل بحرف الجرّ الزائد، وقوله: (فَيغمَ الْمُقْتَفَى) كمل به البيت، أي نعم هذا القول مقتفى به (لَعَلَّ ثَانِيهَا) أي ثاني الأحرف الستة التي لا تتعلّق («لعل» (لَدَى عُقَيْل) بالصرف وعدمه، وهو الموافق للوزن هنا، أي عندُهم، وهي قبيلة معروفة، والظرف متعلَّق بـ (جَا) لغة في جاء، يعني أن «لعلّ» في لغتهم لا تحتاج إلى متعلَّق؛ لكونها بمنزلة الحرف الزائد، وليست بزائدة محضة؛ لإفادتها الترجّي، والزائد لا يُفيد غير التوكيد، ولا أصليّة محضة؛ لأن مجرورها في محلّ رفع مبتدأ، والحرف الجارّ الأصليّ مجروره في محلّ نصب (لَوْلاَيَ ثَالِثٌ)أي ثالث الستة «لولا» فيمن قال: «لولاي»، و«لولاك»، و«لولاه» (كَلُولاهُ الْتَجَي) وفي نسخة: «جَاً» أي لجأ وهذا عند سيبويه؛ لأن «لولا» عنده جارّة للضمير، والياء والكاف والهاء في محل جر، والدليل على ذلك أن «لولا» ليست من الحروف الناصبة للاسم بالإجماع، إذِ الناصب إنما هي «إنَّ» وأخواتها، و«لولا» ليست منها، وأيضًا الياء والكاف والهاء ليست ضمائر رفع هنا؛ لأن العامل للرفع في الضمير إنما هو الفعل، أو نائبه، فتعينَ أنها جارّة (وَرُبُّ رَابِعٌ) أي الرابع مما لا يتعلّق «ربّ»، نحو «ربّ رجل صالح لقيته» (وَكَافٌ خَامِش) أي الخامس هو كاف التشبيه، نحو «زيد كعمرو» (وَحَرْفُ الاَسْتِثَنَاءِ لَفْظٌ سَادِسُ) نحو: «قام القوم خلا زيد بالجرّ».

[الثاني]: «لعل» في لغة عُقيل؛ لأنها بمنزلة الحرف الزائد، ألا ترى أن مجرورها في موضع رفع على الابتداء، بدليل ارتفاع ما بعده على الخبرية، قال [من الطويل]:

« لَعَلُّ أَبِي الْمُغْوَارِ مِنْكَ قَرِيبُ »

ولأنها لم تدخل لتوصيل عامل، بل لإفادة معنى التوقع، كما دخلت «ليت» لإفادة معنى التمني، ثم إنهم جَرُّوا بها مُنبَّهَةً على أن الأصل في الحروف المختصة بالاسم أن تعمل الإعراب المختص به، كحروف الجرّ.

[والثالث]: «لولا» فيمن قال: «لولاي» و«لولاك» و«لولاه» على قول سيبويه: إن «لولا» جارّة للضمير، فإنها أيضا بمنزلة «لعلّ» في أن ما بعدها مرفوع المحل بالابتداء، فإن «لولا» الامتناعية تستدعي جملتين كسائر أدوات التعليق. وزعم أبو الحسن أن «لولا» غير جارّة، وأن الضمير بعدها مرفوع، ولكنهم استعاروا ضمير الجرّ مكان ضمير الرفع، كما عكسوا في قولهم: «ما أنا كأنت»، وهذا كقوله: في «عساي»، ويردُّهما أن نيابة ضمير عن ضمير يخالفه في الإعراب إنما ثبتت في

المنفصل، وإنما جاءت النيابة في المتصل بثلاثة شروط: كون المنوب عنه منفصلًا، وتوافُّقُهما في الإعراب، وكون ذلك في الضرورة، كقوله [من البسيط]:

وَمَا نُبَالِي إِذَا مَا كُنْتِ جَارَتَنَا أَلا يُسجَاوِرَنَا إِلاَّكِ دَيَّارُ وعليه خَرَّجَ أبو الفتح قوله [من المنسرح]:

نَحْنُ بِغَرْسِ الْوَدِيِّ أَعْلَمْنَا مِنَّا بِرَكْضِ الْجِيَادِ فِي السَّدَفِ(١) فادَّعَى أن «نا» مرفوع مؤكِّد للضمير في «أعلم»، وهو نائب عن «نحن»؛ ليتخلص بذلك من الجمع بين إضافة «أفعل»، وكونه بـ«مِنْ»، وهذا البيت أشكل على أبي على حتى جعله من تخليط الأعراب.

[والرابع]: «رُبُّ» في نحو «رب رجل صالح لقيته»، أو «لقيت»؛ لأن مجرورها مفعول في الثاني، ومبتدأ في الأول، أو مفعول على حد «زيدًا ضربته»، ويقدر الناصب بعد المجرور، لا قبل الجارّ؛ لأن «ربّ» لها الصدر من بين حروف الجرّ، وإنما دخلت في المثالين لإفادة التكثير أو التقليل، لا لتعدية عامل، هذا قول الرُّمّانيّ، وابن طاهر، وقال الجمهور: هي فيهما حرف جرّ مُعدِّ، فإن قالوا: إنها عَدَّت العامل المذكور فخطأ؛ لأنه يتعدى بنفسه، ولاستيفائه معموله في المثال الأول، وإن قالوا: عَدَّت محذوفًا تقديره حَصَلَ، أو نحوه، كما صرح به جماعة، ففيه تقدير لما معنى الكلام مُستغن عنه، ولم يُلفَظ به في وقت.

[الخامس]: كاف التشبيه، قاله الأخفش، وابن عصفور، مُسْتَدِلِّين بأنه إذا قيل: «زيد كعمرو»، فإن كان المتعلَّق «استقرّ» فالكاف لا تدل عليه، بخلاف نحو «في» من «زيد في الدار»، وإن كان فعلًا مناسبًا للكاف، وهو أشبه فهو متعد بنفسه لا بالحرف.

والحق أن جميع الحروف الجارّة الواقعة في موضع الخبر ونحوه، تدلُّ على الاستقرار.

[السادس]: حرف الاستثناء وهو «خلا» و«عدا» و«حاشا» إذا خَفَضْنَ، فإنهن لتنحية الفعل عما دخلن عليه، كما أن «إلا» كذلك، وذلك عكس معنى التعدية الذي هو إيصال معنى الفعل

⁽١) والسَّدَف، الضوء، وقيل: الظلمة.

إلى الاسم، ولو صَحَّ أن يقال: إنها متعلقة لصح ذلك في «إلا»، وإنما خُفض بهن المستثنى، ولم ينصب كالمستثنى بدالا»؛ لئلا يزول الفرق بينهن أفعالًا وأحرفًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في ذكر ما لا يتعلق من حروف الجرّ أتبعه بذكر محكْمُهِمَا بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ، فقال:

(حُكْمُهُمَا بَعْدَ الْمَعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ)

١٠٠٦ (حُكْمُهُمَا كَجُمَلِ مِنْ بَعْدِ مَا عُرِّفَ أَوْ نُكُرَ فَادْرِ مَا أَنْتَمَى) (حُكْمُهُمَا) أي الظرف والجارّ والمجرور (كَجُمَلٍ) أي كحكم الجمل (مِنْ بَعْدِ مَا) موصولة واقعة على الاسم (عُرِّفَ) بالبناء للمفعول، أي من بعد الاسم المعرّف، فيكونان حالين (أَوْ نُكُرَ) بالبناء للمفعول أيضًا، أي أو من بعد الاسم المنكّر، فيكونان صفتين، وقوله: (فَادْرِ مَا انْتَمَى) كمل به البيت، أي اعلم ما انتسب إليهما من الأحكام في هاتين الحالتين.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن حكم الظرف والجارّ والمجرور بعد المعارف والنكرات حكم الخُمَل، فهما صفتان في نحو «رأيت طائرًا فوق غُصْنِ»، أو «على غصن»؛ لأنهما بعد نكرة محضة، وحالان في نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، أو «في الأفق»؛ لأنهما بعد معرفة محضة، ومحتملان لهما في نحو «يعجبني الزَّهْرُ في أكمامه، والثمر على أغصانه»؛ لأن المُعَرَّف الجنسي كالنكرة، وفي نحو «هذا ثَمَرٌ يَانِعٌ على أغصانه»؛ لأن النكرة الموصوفة كالمعرفة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجدع والمآب.

ثم ذكر حكم المرفوع بعدهما، فقال:

(حُكُمُ الْمَرْفُوعِ بَعْدَهُمَا)

١٠٠٧- وَإِنْ تَلَا الْزَفُوعُ ظَرْفًا ٱعْتَمَدْ لَفْيًا أَوِ ٱسْتِفْهَامَهُمْ كَمَا وَرَدْ

\ \ \

١٠٠٨ عِللَةُ أَوْ وَضَفًا وَحَالًا أَوْ خَبَرُ فَسَهِيهِ أَقْسُوالٌ شَلاَقَسَةٌ تَسَقَسُو الْمَانِ فَاعِلٌ مُرَجَّحُا يُرَى المَعْتَدَأٌ عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخِرًا وَالشَّانِ فَاعِلٌ مُرَجَّحُا يُرَى المَعْدُ أَلْفَاعِلَ بِالْوُجُوبِ قَدْ يُعَدُّ ثَالِثًا لِلَا عَنْهُمْ وَرَدْ المَاعِلِ الْفَاعِلَ بِالْوُجُوبِ قَدْ يُعَدُّ ثَالِثًا لِلَا عَنْهُمُ وَرَدْ المَاعِلِ الْفَاعِلِ اللَّهُ الْفَاعِلِ الْفَاعِلِ الْفَاعِلِ الْفَاعِلِ الْفَاعِلِ الْفَاعِلِ الْفَاعِلِ الْفَاعِلِ اللَّهُ الْفَاعِلُ الْفَاعِلِ اللَّهُ الْفَاعِلُ الْفَاعِلِ اللَّهُ الْفَاعِلُ الْفَاعِلِ اللَّهُ الْفَاعِلُ الْفَاعِلُ اللَّهُ الْفَاعِلُ الْفَاعِلُ اللَّهُ الْفَاعِلُ الْفَاعِلُ اللَّهُ الْفَاعِلُ اللَّهُ الْفَاعِلُ اللَّهُ الْفَاعِلُ اللَّهُ الْفَاعِلُ الْفَاعِلُ اللَّهُ الْمُنْ الْفَاعِلُ الْفَاعِلُ اللَّهُ الْمُعَلِّلُ اللَّهُ الْمُعَلِّلُ الْفَاعِلُ اللَّهُ الْمُعْدُلُ الْمُنْهُ الْمُعْدُلُولُ الْفُعْمُ اللَّلَّالُ الْمُعْلِى الْمُنْ الْمُعْلِلِ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِي الْمُعْلِى الْمُعْلِيلُ الْمُعْلِى الْمُعْلِلْمُ الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى الْمُعْلِى

(وَإِنْ تَلاَ الْمَرْفُوعُ) أي الاسم المرفوع (ظَرْفًا اعْتَمَدُ نَفْيًا) أي تقدّمه نفيّ، نحو «ما في الدار أبوه» أحدّ» (أَوِ اسْتِفْهَامَهُمْ كَمَا وَرَدُ) نحو «أفي الدار زيدٌ؟» (صِلَةً) نحو: «جاء الذي في الدار أبوه» (اوْ وَصْفًا) بوصل الهمزة، نحو «مررت برجل معه صقر» (وَحَالًا) الواو بمعنى «أو»، نحو «مررت بزيدٍ عليه جُبّة» (أَوْ خَبَرُ) أي خبر المبتدإ، نحو «زيد عندك أخوه» (فَفِيهِ) ففي المرفوع في هذه الأمثلة المذكورة (أَقُوالَ ثَلاَثَةٌ تَقَيْنُ؛ بفتح القاف وكسرها من بابي تَعِبَ وضرب، أي تثبّت، ثم بين تلك الأقوال الثلاثة، فقال: (مُبتَدَأً عَنْ خَبَرٍ قَدْ أُخُرًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إن هذا المرفوع مبتدأ، خبره ما بعده من الظرف والجارّ والمجرور (وَالثَّانِ) أي ثاني الأقوال الثلاثة (فَاعِلٌ) أي ذلك المرفوع فاعل بالظرف، والجارّ والمجرور، وقوله: (مُرَجُحًا يُرَى) بالبناء للمفعول، أي هذا الوجه مرجّح على كونه مبتدأ، يعني أنه يجوز فيه الوجهان: كونه مبتدأ، وكونه فاعلًا، وهو أرجح الوجهين.

تنبيه:

هذا الترجيح كان في القول الأول أيضًا، لكن أهمله الناظم، فكلا القولين يُجَوِّز الوجهين مع الترجيح، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث بقوله: (وَكُونُهُ الْفَاعِلَ بِالْوُجُوبِ) أي كون الاسم المرفوع فاعلاً وجوبًا، خلاف القولين اللَّذَينِ قبله، فإنهما على الجواز مع الترجيح (قَدْيُعَدُّ) بالبناء للمفعول (قَالِثًا) منصوب على الحال (لِلَا عَنْهُمْ وَرَدْ) متعلّق بـ «ثالثًا»، يعنى أنه يُعدّ ثالث الأقوال الواردة عنهم في الباب.

ثم إن القائلين بفاعليته اختلفوا في رافعه، وإليه أشار بقوله:

(وَالظَّرْفُ عَامِلٌ لِهَذَا الْفَاعِلِ) يعني أن الظرف هو الذي رفع هذا الاسم؛ لنيابته عن فعله، وهكذا في الجار والمجرور (أَوْ فِعْلَهُ الْحُذُوفُ) «أو» لتنويع الحلاف، أي وقيل: العامل فيه الفعل المحذوف (فَالْخُلُفُ جَلِي) الفاء فاء الفصيحة، أي اختلاف النحاة في هذا ظاهر (وَالأَوَّلُ الخُتَّارُ الحُذُوفُ إِلاَّدِلَةٍ) أي القول بأن الظرف هو العامل هو القول المختار لدليلين سيأتيان قريبًا، فالجمع في الأدلة لما فوق الواحد؛ لأن الراجح أن أقل الجمع اثنان.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا وقع بعد الظرف والجارّ والمجرور اسم مرفوع، فإن تقدمهما نفي، أو استفهام، أو موصوف، أو موصول، أو صاحب خبر، أو حال، نحو «ما في الدار أحد»، و «أفي الدار زيد؟»، و «مررت برجل معه صقر»، و «جاء الذي في الدار أبوه»، و «زيد عندك أخوه»، و «مررت بزيد عليه جُبّةٌ»، ففي المرفوع ثلاثة مذاهب:

[أحدها]: أن الأرجح كونه مبتدأ مخبرًا عنه بالظرف أو المجرور، ويجوز كونه فاعلًا. [والثاني]: أن الأرجح كونه فاعلًا، واختاره ابن مالك، وتوجيهه أن الأصل عدم التقديم

والتأخير.

[والثالث]: أنه يجب كونه فاعلًا، نقله ابن هشام (١) عن الأكثرين.

وحيث أُعرب فاعدًا، فهل عامله الفعل المحذوف، أو الظرف أو المجرور؛ لنيابتهما عن «استقر»، وقربهما من الفعل؛ لاعتمادهما، فيه خلاف، والمذهب المختار الثاني؛ لدليلين:

أحدهما: امتناع تقديم الحال في نحو «زيد في الدار جالسًا»، ولو كان العامل الفعل لم يمتنع، ولقوله (٢) [من الطويل]:

فَإِنْ يَكُ جُشْمَانِي بِأَرْضِ سِوَاكُمُ فَإِنَّ فُؤَادِي عِنْدَكِ الدَّهْرَ أَجْمَعُ فَأَكُد الضمير المستتر في الظرف، والضمير لا يستتر إلا في عامله، ولا يصح أن يكون توكيدًا لضمير محذوف مع الاستقرار؛ لأن التوكيد والحذف متنافيان، ولا لاسم (إنّ) على محله من

⁽١) الظاهر أنه الخضراوي.

⁽٢) قوله: «ولقوله»: عطف على معنى قوله: «امتناع تقديم»، وكأنه قال: لامتناع، ولقوله، فهو الدليل الثاني، وكأنه قال: أحدهما: لامتناع إلخ، وثانيهما لقوله إلخ.

الرفع بالابتداء؛ لأن الطالب للمحل قد زال.

واختار ابن مالك المذهب الأول، مع اعترافه بأن الضمير مستتر في الظرف، وهذا تناقض، فإن الضمير لا يَستَكِنُ إلا في عامله.

وإن لم يعتمد الظرف أو المجرور، نحو «في الدار، أو عندك زيد»، فالجمهور يوجبون الابتداء، والأخفش والكوفيون يُجيزون الوجهين؛ لأن الاعتماد عندهم ليس بشرط، ولذا يجيزون في نحو «قائم زيد» أن يكون «قائم» مبتدأ و «زيد» فاعلًا، وغيرهم يوجب كونهما على التقديم والتأخير.

تنبيهات:

(الأول): يحتمل قول المتنبي يَذكُر دار المحبوب [من المنسرح]:

ظُلْتَ بِهَا تَنْطَوِي عَلَى كَبِد نَضِيجَةٍ فَوْقَ خِلْبِهَا يَدُهَا(١) أَن تكون اليد فيه فاعلة بـ«نضيجة»، أو بالظرف، أو بالابتداء، والأول أبلغ؛ لأنه أشد للحرارة، والخُلْب زيادة الكبد، أو حجاب القلب، أو ما بين الكبد والقلب، وأضاف اليد إلى الكبد؛ للملابسة بينهما، فإنهما في الشخص.

ولا خلاف في تعين الابتداء في نحو «في داره زيد»؛ لئلا يعود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً. فإن قلت: «في داره قيام زيد» لم يُجِرُها الكوفيون البتة، أما على الفاعلية فلما قدمنا (٢)، وأما على الابتدائية فلأن الضمير لم يعد على المبتدإ، بل على ما أضيف إليه المبتدأ، والمستحق للتقديم إنما هو المبتدأ، وأجازه البصريون على أن يكون المرفوع مبتدأ لا فاعلًا، كقولهم: «في أكفانه دَرْجُ الميت» (٣)، وقوله [من الطويل]:

* بِمُسْعَاتِهِ هُلْكُ الْفَتَى أَوْ نَجَاتُهُ * وإذا كان الاسم في نية التقديم كان ما هو من تمامه كذلك.

⁽١) «الانطواء»: الانتناء، و«الخِلب» بالكسر غشاء للكبد رقيقٌ لازق بها.

⁽٢) أي من عود الضمير على متأخّر لفظًا ورتبةً.

⁽٣) قوله: «في أكفانه» خبر مقدّم، و«دَرْجُ» مصدرٌ مبتدأ مؤخّر، فالمراد بالدرج اللفّ.

والأرجح تعين الابتدائية في نحو «هل أفضلُ منك زيدٌ؟»؛ لأن اسم التفضيل لا يَرفَع الفاعل الظاهر عند الأكثر على هذا الحدّ، وتجوز الفاعلية في لغة قليلة.

[ومن المشكل]: قوله [من الوافر]:

* فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ *

لأن قوله: «نحن» إن قُدِّر فاعلًا لزم إعمال الوصف غير مُعتَمِد ولم يثبت، وعَمَلُ أفعل في الظاهر في غير مسألة الكحل، وهو ضعيف، وإن قُدِّر مبتداً لزم الفصل به، وهو أجنبي بين أفعل و«من»، وخَرَّجه أبو عليّ، وتبعه ابن خروف على أن الوصف خبر لـ«نحن» محذوفة، وقَدَّر «نحن» المذكورة توكيدًا للضمير في أفعل.

تنبيه:

قوله: (أَوْ مُبْتَدًا بِهِ اغْتَنَى كَثَابِتِ) هذا الشطر مشكلٌ؛ لأنه إن أراد كونه مبتدأ فيما إذا كان الظرف معتمدًا، فهذا تكرارٌ؛ لأنه هوالقول الأول، وإن أراد من غير اعتماده، فهذا القدر لا يفي بالغرض منه، فلو قال بدل هذا البيت:

وَالْفَوْلُ الْأَوْلُ هُو الْمُرَجَّعُ إِذِ الأَدِلَّةُ لَهُ تُرجِّعُ إِذِ الأَدِلَّةُ لَهُ تُرجِّعُ الْمُرجَّعُ المُرجَّعُ المُرجَّعُ المُرجَّعُ المُرجَّعُ المُرجَّعُ المُرجَّعُ المُرجَّعُ المُرجَعُ المُرجُعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُحْمُ المُرجَعُ المُحْمُ المُرجَعُ المُرجُعُ المُرجُعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُرجُعُ المُحْمُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُرجَعُ المُحْمُ المُ

إِنْ لَمْ يَكُنْ مُعْتَمِدًا فَالابْتِدَا يُوجِبُهُ الْجُمْهُورُ حَيْثُمَا بَدَا وَجَوَّزَ الْوَجْهَ يَنْ أَهْلُ الْكُوفَةِ كَذَٰلِكَ الأَخْفَشُ كُنْ ذَا ثِقَةِ لَكَان مستوعبًا للمسألة بلا تكرار، فتأمّل. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام في حكم المرفوع بعدهما أتبعه بذكر ما يجب فيه تعلقهما بمحذوف، فقال:

(مَا يَجِبُ فِيهِ تَعَلَّقُهُمَا بِمَحْذُوفِ)

أي هذا باب بيان المواضع التي يجب فيها تعلّق الظرف والجارّ والمجرور بمحذوف، أي بواجب الحذف أخذًا مما يأتي، فهما»، وإنما كان واجب

1)

الحذف؛ لكونه كونًا عامًا، والظرف حينئذ مستقرّ؛ لاستقرار الضمير فيه بعد حذف المتعلَّق، وقيل: لاستقرار معنى العامل العامّ فيه بحيث يُفهَم بَداهةً عند سماعه، وإذا وجب حذفه كان ذكره عبتًا، بخلاف الخاص، فإنه يجب ذكره إلا لدليل، فيجوز، وقد يجب حذفه كما يأتي في الأمثال، والأحوال، والقسم، ومقابلُ المستقرّ اللغوُّ؛ لإلغائه عن تحمّل الضمير؛ لذكر المتعلَّق؛ لكونه خاصًا واجب الذكر أو جائزه للدليل.

والحاصل أن الظرف باعتبار متعلَّقه إما مستقرّ، أو لغوّ، فالأول: ما كان متعلَّقه عامّا واجب الحذف، نحو ﴿ وَعِندَهُ عِلْمُ ٱلسَّاعَةِ ﴾ [الرّحزف: الآية ٨٥] الآية، والثاني: ما كان متعلّقه خاصًا، سواء كان واجب الذكر، نحو «زيد جالس في الدار»، أو جائزه كما إذا قيل: «هل صمت يومًا؟»، فتقول: «يوم الجمعة». قاله الدسوقي (١).

وَخَبَر أَوْ كَانَ ظَرْفٌ عَامِلَهُ ١٠١٣. (وَذَاكَ في وَصْفِ وَحَالِ وَصِلَهُ أَوْ شِبْهِهِ كَدهِبِالرِّفَاءِ» إِذْ وَفَى ١٠١٤. أَوْ كَانَ في مَثْلِهِمْ قَدْ مُحْذِفًا ١٠١٥. أَوْ مَا عَلَى شَرِيطَةِ التَّفْسِيرِ جَا كَ «الْيَوْمَ صُمْتُهُ» مِثَالًا أُخْرِجَا مِثْلَ وَتَالِلهِ وَلاَ عِن الرِّبَا) ١٠١٦- وَالنَّامِنُ الْقَسَمُ جَا بِغَيْر بَا

(وَذَاكَ) أي وجوب تعلّقهما بمحذوف في ثمانية أمور، أشار إلى الأول بقوله: (في وَصْفِ) يعني أن الأول أن يقعا صفةً، نحو: ﴿ أَوْ كُصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآمِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] ، وإلى الثاني بقوله: (وَ حَالِ) أي الثاني أن يقعاحالًا، نحو قوله: ﴿ فَخَرَجَ عَلَىٰ قَوْمِهِ ۚ فِي زِينَتِهِ ۚ [القَصَص: الآبة ٧٩]، وإلى الثالث بقوله: (وَصِلَهُ) أي الثالث أن يقعا صلةً، نحو ﴿وَلَهُۥ مَن فِي ٱلسَّمَـٰوَتِ وَٱلْأَرْضِ وَمَنْ عِندُهُ لَا يَسْتَكَّيْرُونَ﴾ [الأنبتاء: الآية ١٩]، وإلى الرابع بقوله: ﴿وَخَبَى أَي الرابع أَن يقعا خبرًا، نحو «زيدٌ عندك»، أو «في الدار»، وإلى الخامس بقوله: (أَوْ كَانَ ظَرْفٌ عَامِلَةٌ) يعني أنه إذا رفع الظرف، وكذا الجارّ والمجرور الاسمّ الظاهر فلا يحتاجان إلى متعلَّق، نحو ﴿ أَفِي ٱللَّهِ شَاكُّ ﴾ [إبراهيم: الآبة ١٠] ، «أعندك زيدٌ»، وإلى السادس بقوله: (أوْ كَانَ في مَثْلِهِمْ قَدْ حُذِفًا) بألف

⁽١) راجع «الحاشية» ٩٧/٢.

الإطلاق مبنتا للمفعول، أي أنه إذا استُعمل المتعلّق محذوفًا في مَثَل، أي فلا يجوز ذكره؛ إذ الأمثال لا تغيّر، نحو قولهم: لمن ذَكَرَ أمرًا قد تقادم عهده: «حينفذ الآن»(١)، وكقولهم: «الكلاب على البقر»(٢) (أَوْ شِبْهِهِ) أي شبه المثل (كَ) قولهم للمُعْرِسِ (٢) («بالرّفَاء) والبنين» بإضمار أعْرَسْتَ (٤)، وقوله: (إِذْ وَفَى) كمل به البيت، أي لأنه هكذا أتى في كلامهم.

تنبيه:

قوله «بالرفاء والبنين» هذا كان من دعاء الجاهليّة في التهنئة للمتزوّج، ثم ورد النهي عنه، وأمر بالدعاء بالبركة، فقد أخرج أحمد في «مسنده»، والنسائيّ، وابن ماجه، والدارميّ بإسناد صحيح، عن الحسن البصريّ أن عقيلٌ بن أبي طالب في تزوّج امرأة من بني جُشَم، فدخل عليه القوم، فقالوا: بالرفاء والبنين، فقال: لا تفعلوا ذلك، قالوا: فما نقول يا أبا يزيد؟ قال: قولوا: «بارك الله نكم، وبارك عليكم، إنا كذلك كنا نؤمر»، هذا لفظ أحمد، ولفظ الدارميّ من طريق سفيان الثوريّ، عن يونس بن عبيد، عن الحسن قال: سمعته يقول: قدم عقيل بن أبي طالب البصرة، فتزوّج امرأة من بني جُشَم، فقالوا له: بالرفاء والبنين، فقال: لا تقولوا ذلك، إن رسول الله علي نهانا عن ذلك، وأمرنا أن نقول: «بارك الله لك وبارك عليك». والله تعالى أعلم.

وأشار إلى السابع بقوله: (أَوْ مَا) موصولة واقعة على الْلُتَعَلَّق (عَلَى شَرِيطَةِ) أي طريقة (التَّفْسِيرِ جَا) لغة في جاء، أي ورد حذفه على طريقة التفسير (كَ «الْيَوْمَ صُمْتُهُ») أي فحذف عامل «اليوم»، وهو «صمتُ» لكونه مفسّرًا بـ «صمته»، وقوله: (مِثَالًا أُخْرِجَا) أي أخرجوا هذا ونحوه حال كونه مثالًا للمسألة، ثم ذكر الثامن بقول: (وَالثَّامِنُ الْقَسَمُ جَا بِغَيْرِ بَا) أي حال كونه مجرورًا بغير باء

⁽۱) هذا مقول قولهم، مثلًا إذا قيل لك: إنه وقع في زمن الملك فلان كذا وكذا، فتقول: ﴿حينفذ الآنۗ»، أي كان الذي ذكرته واقعًا حين إذ كان ذلك الملك موجودًا، واسمع الآن ما هو أغرب وأعجب من ذلك. (٢) أي سَلَّط الكلاب على البقر، فلا يجوز ذكر ﴿سَلَّط ﴾ لأن الأمثال لا تغيّر.

⁽٣) من أعرس الرجل: إذا اتخذ عِرْسًا، أي زوجةً، وهذا شبه مثل؛ لكثرةِ دورانه على الألسُن، ولكن لا يقال إلا في شيء خاص، بخلاف المثل، فإنه كلام شُبَّة مَضْرِب؛ بمورده، فلا يقال في شيء خاص.

⁽٤) أي تزوجت «بالرفاء» أي ملتسمًا بالرفاء، أي الالتئام والتوافق مع الزوجة.

القسم، كالتاء (مِثْلُ ﴿ وَتَٱللَّهِ ﴾ [الأنبياء: الآبة ٥٠] ﴾ ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَفَكُم ﴾، والواو نحو (وَلاَ عِنِ الرَّبَا) أي أقسم بلاعِنِ الربا، وهو الله تعالى.

تنبيه:

قوله: و «لاعن الربا» فيه إشارة إلى الحديث الصحيح الذي أخرجه أحمد في «مسنده»، ومسلم في «صحيحه» من حديث جابر في الله أكل الربا، وموكله، وشاهديه، وكاتبه، هم سواء».

لكن تسمية الله تعالى باللاعن صريحًا ما أظنّه ورد في النصّ، وفي تسمية الله ـ سبحانه وتعالى ـ عثله خلاف بين العلماء فالأولى اجتنابه، فليُتنبّه. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجب تعلق الظرف والجارّ والمجرور بمحذوف في ثمانية مواضع:

[أحدها]: أن يقعا صفة نحو قوله عَلَّل: ﴿ أَق كُصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَاءِ ﴾ [التقرة: الآية ١٩] الآية. [الثاني]: أن يقعا حالًا، نحو قوله عَلَل ﴿ فَخَرَجَ عَلَى فَوْمِهِ فِي زِينَتِهِ ﴿ وَالقَصَص: ٢٩] الآية. وأما قوله سبحانه وتعالى: ﴿ فَلَمَّا رَءَاهُ مُسْتَقِرًا عِندَهُ ﴾ [النّمل: الآية ٤٠] الآية، فزعم ابن عطية أن مُسْتَقِرًا هو المتعلق الذي يُقدَّر في أمثاله قد ظهر، والصواب ما قاله أبو البقاء وغيره، من أن هذا الاستقرار معناه عدمُ التحرك، لا مطلق الوجود والحصول، فهو كون خاص.

[الثالث]: أن يقعا صِلَةً، نحو قوله ﷺ: ﴿ وَلَهُمْ مَن فِي ٱلسَّمَنُوَتِ وَٱلْأَرْضُ وَمَنْ عِندُمُ لَا يَشْتَكْبُرُونَ ﴾ [الأنياء: الآية ١٩].

[الرابع]: أن يقعا خبرًا، نحو «زيد عندك»، أو «في الدار»، وربما ظهر في الضرورة، كقوله [من الطويل]:

لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلاَكَ عَزَّ وَإِنْ يَهُنْ ۚ فَأَنْتَ لَدَى بُحْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنُ (١)

(١) قوله: «يَهُن» بفتح، فضم، وهو المناسب لـ«عزّ»، وضبطه بعضهم بضم أوله، وفتح ثانيه، مبنيًا للمفعول، و«بحبوحة الشيء»، وسطه، و«الْهُون» بالضم: الذلّ.

وف إذا مح أوّلًا،

ۇنجور

قار [1. ونحو

[و عهده ياضم

[و ونحو والأك

جاوز الجمد أي و

بإعادة توكيد

المجرو, ذلك

[و ﴿ وَرَتَا ذلك وفي «شرح ابن يعيش»: متعلق الظرف الواقع خبرًا صَرَّح ابن جني بجواز إظهاره، وعندي أنه إذا حُذِف، ونقل ضميره إلى الظرف لم يجز إظهاره؛ لأنه قد صار أصلًا مرفوضًا، فأما إن ذَكرته أوّلًا، فقلت: «زيد استقر عندك»، فلا يَمنَع مانع منه. انتهى.

قال ابن هشام: وهو غريب.

[الحامس]: أن يَرْفَعَا الاسمَ الظاهرَ، نحو قوله رَجَالُ: ﴿ أَنِي ٱللَّهِ شَاكُ ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠] الآية، ونحو قوله: ﴿ أَنِي اللَّهِ عَلَيْ اللَّهِ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَيْكُوالْكُوا عَلَيْكُ اللَّهُ عَلَيْكُ عَلَّالْكُمْ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَّاكُ عَلَيْكُ عَلَيْكُ عَلَ

[والسادس]: أن يُستعمَل المتعلَّق محذوفًا في مَثَلِ، أو شِبْهِهِ، كقولهم لمن ذكر أمرا قد تقادمَ عهده: «حينئذ الآن»، أصله كان ذلك حينئذ، واسمع الآن، وقولهم للمُعرِس: «بالرفاء والبنين» بإضمار أَعْرَسْتَ.

[والسابع]: أن يكون المتعلق محذوفًا على شَرِيطة التفسير، نحو «أيوم الجمعة صمت فيه؟»، ونحو «بزيد مررت به»، عند من أجازه مُستَدِلًا بقراءة بعضهم: ﴿ وَٱلظّٰلِمِينَ أَعَدَّ لَمُمُ ۖ [الإنسان: ٣١]، والأكثرون يوجبون في مثل ذلك إسقاط الجار، وأن يُرفع الاسم بالابتداء، أو يُنصَب بإضمار جاوزت أو نحوه، وبالوجهين قُرىء في الآية، والنصب قراءة الجماعة، ويرجحها العطف على الجملة الفعلية، وهل الأولى أن يُقدَّر المحذوف مضارعًا، أي ويعذب؛ لمناسبة ﴿ يُدَخِلُ هُهِ ، أو ماضيا أي وعذب؛ لمناسبة المفسّر؟ فيه نظر، والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف أي وعذب؛ لمناسبة المفسّر؟ فيه نظر، والرفع بالابتداء، وأما القراءة بالجر فمن توكيد الحرف بإعادته داخلًا على ضمير ما دخل عليه المؤكّد، مثل «إن زيدًا إنه فاضل»، ولا يكون الجرور بدلًا من توكيدا للجار والمجرور؛ لأن الضمير لا يؤكّد الظاهر؛ لأن الظاهر أقوى، ولا يكون المجرور بدلًا من المجرور بإعادة الجار؛ لأن العرب لم تُبدِل مضمرًا من مظهر، لا يقولون: «قام زيد هو»، وإنما جوّز ذلك بعض النحويين بالقياس.

[والثامن]: القسم بغير الباء، نحو قوله ﷺ: ﴿وَالْيَّلِ إِذَا يَغْشَىٰ﴾ [الليل: الآية ١] ، وقوله: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصَّنَكُمُ ﴾ [الأبيتاء: الآية ٥٠] ، وقولهم: «لله لا يؤخّر الأجل»، ولو صُرِّح في ذلك بالفعل، لوجبت الباء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولماأنهي الكلام فيما يجب تعلقهما فيه بمحذوف، أتبعه بذكر حكم المتعلق الواجب الحذف، فقال:

(هَلِ الْمُتَعَلَّقُ الْوَاجِبُ الْحَذْفِ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ؟)

وَصِلَةِ بِلَا خِلَافِ فِي الأُمَّ الْمُثَمُ الْمُثَمُ الْمُثَمُ الْمُثَمُ الْمُثَمُ الْمُثَمِّ الْمُثَمَّ الْمُثَمَّةِ وَلَكِنِ الإِفْرَادُ أَصْلُ الصَّفَةِ لَئِسَ بِشَيْء عِنْدَهُمْ كَمَا ذُكِنَ لَيْسَ بِشَيْء عِنْدَهُمْ كَمَا ذُكِنَ لَيْسَ بِشَيْء عِنْدَهُمْ كَمَا ذُكِنَ

١٠١٧- (تَعَيَّ الْفِعْلُ بِبَابَيِ الْقَسَمُ ١٠١٨- في خَبَرِ وَالْوَصْفِ وَالْحَالِ ٱخْتُلِفْ ١٠١٨- لأَنَّهُ الْعَسامِسُ بِالأَصَالَةِ ١٠١٩- لأَنَّهُ الْعَسامِسُ بِالأَصَالَةِ الْحَدُوفِ إِفْرَادٌ جُبِرْ

(تَعَيَّنَ الْفِعْلُ) أي تقديره (بِبَابَي الْقَسَمْ، وَصِلَةٍ) يعني أنّ تقدير المتعلّق الواجب الحذف فعلا متعينٌ في بابين: باب القسم، وباب الصلة؛ لأن القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، وقوله: (بِلا خِلَافِ في الأُمْمُ) أي أمم هذا الفنّ، يعني أنهم لا يختلفون في هذا التقدير (في خَبَر وَالْوَصْفِ وَالْحَالِ) متعلَّق بـ(اخْتُلِفْ) بالبناء للمفعول، يعني أنهم اختلفوا في تقديره فعلاً أو وصفًا في الخبر، والصفة، والحال، ثم إن هذا الخلاف في الأوليّة، لا في الجواز، إذ لا خلاف بينهم في جواز تقديره فعلًا أو وصفًا، وإنما الخلاف في الأولويّة، فـ(أَكْتَرُهُمْ قَدَّرَ فِعْلًا قَدْ عُرِفْ) بالبناء للمفعول، وفي نسخة: «قد أَلف»، وهو بمعناه، وهو صفة لـ«فعلًا» وَصَفَهُ به لكونه معروفا بالعمل أصالة كما يدل عليه تعليله به بعدُ، ثم ذكر حجتهم، فقال: (لأَنَّهُ الْعَامِلُ بِالأَصَالَةِ) أي لأن الفعل هو الأصل في العمل، والاسم فرع عنه فيه، وقوله: (وَلَكِن الإِفْرَادُ أَصْلُ الصَّفَةِ) فيه إشارة إلى بيان ما رجّح به القائلون بتقدير الوصف، فإنهم رجحوه بأن الأصل في الصفة الإفراد، وخصّ الصفة للوزن، وإلا فالخبر والحال الأصل فيهما الإفراد، ثم ذكر مرجّحًا آخر لهم، فقال: (بِقِلَّةِ الْخُذُوفِ إِفْرَادٌ جُبِن) يعنى أنهم أيضًا رجحوا تقدير الوصف بقلّة المحذوف فيه، إذ حذف الفعل يؤدي إلى حذف شيئين، الفعل، والضمير الفاعل، بخلاف الوصف، فإنه شيء واحد؛ إذ الوصف مع مرفوعه في قوة المفرد، لكن ردّ عليهم هذا، كما أشار إليه بقوله: (لَيْسَ بِشَيْءٍ عِنْدَهُمْ) أي هذا المرجح ليس بشيء عند المحقّقين؛ لأنه لم يحذف الضمير مع الفعل، بل نُقل إلى الظرف، فالمحذوف شيء مفرد، كالوصف، وقوله: (كَمَا ذُكِنُ بالبناء للمفعول، أي كما ذكر هذا المحقّقون من النحاة. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه لا خلاف في تعين الفعل في بابي القسم والصلة؛ لأن القسم والصلة أن يقال: إن نحو القسم والصلة لا يكونان إلا جملتين، قال ابن يعيش: وإنما لم يَجُز في الصلة أن يقال: إن نحو «جاء الذي في الدار» بتقدير «مُشتَقِر» على أنه خبر لمحذوف، على حدّ قراءة بعضهم: ﴿ تَمَامًا عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ بالرفع؛ لقلة ذاك، واطراد هذا. انتهى.

وكذلك يجب في الصفة في نحو «رجل في الدار فله درهم» أن الفاء تجوز في نحو «رجل يأتيني فله درهم»، وتمتنع في نحو «رجل صالح فله درهم»، فأما قوله [من الخفيف]:

كُلُّ أَمْرٍ مُبَاعِدٍ أَوْ مُدَانٍ فَمَنُوطٌ بِحِكْمَةِ الْتُعَالِي

واختُلف في الخبر، والصفة، والحال، فمن قدَّرَ الفعل ـ وهم الأكثرون ـ فلأنه الأصل في العمل، ومن قدَّر الوصف، فلأن الأصل في الخبر والحال والنعت الإفراد، ولأن الفعل في ذلك لا بُدَّ من تقديره بالوصف، قالوا: ولأن تقليل المقدر أولى، وليس بشيء؛ لأن الحق أنَّا لم نَحذِف الضمير، بل نقلناه إلى الظرف، فالمحذوف فعل أو وصف، وكلاهما مفرد.

وأما في الاشتغال فيُقدَّر بحسب المفسِّر، فيقدر الفعل في نحو «أيوم الجمعة تعتكف فيه؟»، والوصف في نحو «أيوم الجمعة أنت معتكف فيه؟».

قال ابن هشام: والحق عندي أنه لا يترجع تقديره اسمًا ولا فعلًا، بل بحسب المعنى كما سأبينه. انتهى. وهو تحقيق نفيس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على المتعلق الواجب الحذف شرع يبين كيفية تقديره، فقال:

(كَيْفِيَّةُ تَقْدِيرِهِ بِاعْتِبَارِ الْمُعْنَى)

أي هذا مبحث كيفية تقدير متعلّق الظرف، والجارّ والمجرور باعتبار المعنى، أي بحسب ما اقتضاه المعنى، من اسم، أو فعل(١). والله تعالى أعلم.

⁽۱) هذا هو الذي وعد به ابن هشام، حيث قال: يقدّر له عامل بحسب المعنى كما سنبيّنه. م (۲٦) (فتح القريب المجيبج٢)

وَالِاَشْتِغَالُ كَاجْلِيٌ يُعْلَمُ

جَاوَزْتُ أَوْ لَابَسْتُ فَٱدْرِ الْمُأْخَذَا

في غَيْر ذَا بِالْكَوْنِ مُطْلَقًا حَصَلْ

«كَانَ» أُو «اُسْتَقَرُّ» فَٱدْر مَا رُوي

وَعِنْدَ ذَا جَوَازُ حَذْفِهِ ثَبَتْ

18 لفظة

نقل -

تقدير موص

بفتح

حذف

الدار

الماض

بقو له

الظر قُبل)

حذو

الظر

المست

وصا

١٠٢١ (مُقَدَّرٌ في قَسَم بِأَقْسِمُ ١٠٢٢ـ مِثْلَ ضَرَبْتُ أَوْ أَهَنْتُ وَكَذَا ١٠٢٣ بِحَسَبِ الْمُغْنَى فَقَدَّز في الْثَلْ ١٠٢٤ كَ«كَائِنٌ» أَوْ «مُسْتَقِرٌ» أَوْ نُوي ١٠٢٥ وَمَا يَخُصُّ لَا يَجِي بِلَا ثَبَتْ ١٠٢٦ ضَمِيرُهُ لِظَرْفِهِ لَمْ يَنْتَقِلُ

وُجُوبُ حَذْفِهِ لِذَاكَ مَا قُبِلُ) (مُقَدَّرٌ) خبر لمحذوف، أي هو، أي المتعلّق مقدّر (في قَسَم بِأَقْسِمُ) إذ هو المناسب له (وَالاَشْتِغَالُ كَالْجَلِيِّ يُعْلَمُ) أي وأما في باب الاشتغال، فيقدّر كالمنطوق، وهو المراد بقوله: «كالجلي»، فقوله: «الاشتغال» مبتدأ خبره «يُعلم» مبنيًا للمفعول، و«كالجلي» متعلّق بحال مقدر، أي حال كونه كائنًا كالجليّ، أي المنطوق (مِثْلَ ضَرَبْتُ) في قولك: «زيدًا ضربتُ» (أَوْ أَهَنْتُ) في قولك: «زيدًا ضربت أخاه»، إذ لا يمكن أن يقدّر «ضربت»؛ لأن الضرب ما وقع عليه (وَكَذَا جَاوَزْتُ) في قولك: «زيدًا مررت به»؛ إذ لا يمكن أن يقدّر مررت زيدًا؛ لأن مرّ يتعدّى بالباء (أوْ) تقول (لَابَسْتُ) بدل «جاوزت»، وقوله: (فَادْر الْمُأْخَذَا) بألف الإطلاق، كمل به البيت، أي فاعلم مأخذ النحاة للمسائل المذكورة، وهو كلام العرب، حيث استقرءوه، واستخرجوا منه هذه القواعد، وقوله: (بِحَسَبِ الْمُعْنَى فَقَدّرْ في الْمُثَلْ) يعني أنك تقدّر في المثل بحسب المعنى الذي جيء من أجله المثل، وكذا في شبهه، أو يقال: إن مراده بالمثل ما يشمل الشبه، فتقدر قبل «حينئذ» «كان»، وقبل «بالرفاء» «أعرست»، وقبل «الكلاب» «سَلُّطْ»، وهكذا، وأما (في غَيْر ذَا) متعلَّق بـ «حصل»، أي في غير هذا المذكور، وهو خمسة أشياء: الحال، والصفة، والخبر، والصلة، والرفع للاسم الظاهر؛ لأن ما ذكره ثمانية، وقد ذكر تفصيلًا القسم، وما كان على شريطة التفسير، والمثل، فالخمسة الباقية تُقدّر (بِالْكُونِ) متعلّق بـ«حصل» أيضًا، وقوله: (مُطْلَقًا) حال من فاعل (حَصَلْ) يعنى أن غير ما تقدّم من الأشياء الثلاثة، يقدّر بالكون المطلق (كَ«كَائِنْ») أي ذلك مثل لفظة «كائن» اسم فاعل من «كان» (أَوْ «مُسْتَقِرِه») اسم فاعل من «استقرّ»، هذا إذا أريد تقدير الاسم، وأما إذا أريد تقدير الفعل، فأشار إليه بقوله: (أَوْ نُوِي) بالبناء للمفعول، أي قُصد تقدير لفظة («كَانَ»، أَوِ «اسْتَقَرَّ») وقوله: (فَادْرِ مَا رُوِي) بالبناء للمفعول، كمل به البيت، أي فاعلم ما نقل عن النحاة من هذه المقدّرات، وقوله: (وَمَا يَخُصُّ لاَ يَجِي بِلاَ ثَبَتْ) أشار به إلى أنه لا يجوز تقدير الكون الخاص، كرقائم»، و«جالس»، إلا إذا دلّ دليلٌ على ذلك، فقوله: «وما يَخُصُّ» «ما» موصولة مبتدأ و«يَخُصُّ» بالبناء للفاعل صلتها، و«لا يجي» خبر «ما»، وقوله: «بلا ثبت» بفتحتين، بفتحين، فسكون، إلا أنه يتعين الضبط الأول هنا للوزن، ومعناه الحجة.

ثم ذكر مما يختص به الكون الخاص أمرين، أحدهما جواز حذفه، لا وجوبه، وإليه أشار بقوله: (وَعِنْدَ ذَا) أي عند وجود دليل على تقدير الكون الخاص (جَوَازُ حَذْفِهِ ثَبَت) أي ثبت جواز حذف ذلك الكون الخاص، كما إذا قيل: « هل أحد جالسٌ في الدار؟»، فقلت في جوابه: «زيد في الدار»، أي جالس فيها، فذكر «جالس» في السؤال دليلٌ على ذلك المتعلَّق المحذوف.

فقوله: «فعند ذا» متعلّق بـ«ثبت»، وقوله: «جواز» مبتدأ خبره «ثبت»، وليس بينه وبين «ثبت» الماضى إيطاء؛ لأن الأول اسم، وهذا فعل ماض. والله تعالى أعلم.

والثاني عدم انتقال الضمير إذا حُذف ذلك الخاصّ إلى الظرف، والجارّ والمجرور، وإليه أشار بقوله:

(ضَمِيرُهُ) أي ضمير ذلك الكون الخاص (لِظَرْفِهِ لَمْ يَنْتَقِلُ) أي لا ينتقل ضميره إذا محذف إلى الظرف والجارّ والمجرور، بخلاف الكون العامّ، فإن ضميره ينتقل إليهما (وُجُوبُ حَدْفِهِ لِذَاكَ مَا قُيلٌ) يعني أن جواز حذفه مبنيّ على عدم انتقال الضمير إليهما، ولعدم انتقال الضمير لم يجبحذفه، وسُمّي الظرف لذلك لغوّا، فالظرف اللغو هو ما كان متعلّقه خاصّا، وإنما سُمّي لغوّا للغو الظرف عن تحمله الضمير، وإنما المتحمّل له المتعلّق، وأما ما كان متعلّقه عامّا فيسمّى الظرف المستقرّ، أي الذي استقرّ فيه الضمير؛ لأن العامل لما محذف وجوبًا انتقل الضمير إلى الظرف، وصار متحمّلًا له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن كيفية تقديره يكون باعتبار المعنى، فأما في القَسَمِ فتقديره

«أُقسم»، وأما في الاشتغال فتقديره كالمنطوق به، نحو «يومَ الجمعة صمت فيه»، واعلم أنهم ذكروا في باب الاشتغال أنه يجب ألا يُقَدَّر مثلُ المذكور إذا حصل مانع صناعي، كما في «زيدًا مررت به ، أو معنوي كما في «زيدًا ضربت أخاه»، إذ تقدير المذكور يقتضي في الأول تعدي القاصر بنفسه، وفي الثاني خلافَ الواقع؛ إذ الضرب لم يقع بزيد، فوجب أن يُقَدُّر «جاوزتُ» في الأول، و«أهنتُ» في الثاني، وليس المانعان مع كل مُتَعَدِّ بالحرف، ولا مع كل سببي، ألا تَرَى أنه لا مانع في نحو «زيدًا شكرت له»؛ لأن شكر يتعدى بالجارّ وبنفسه، وكذلك الظرف نحو «يومّ الجمعة صمت فيه»؛ لأن العامل لا يتعدى إلى ضمير الظرف بنفسه، مع أنه يتعدى إلى ظاهره بنفسه، وكذلك لا مانع في نحو «زيدًا أهنت أخاه»؛ لأن إهانة أخيه إهانة له، بخلاف الضرب. وأما في الْمَثَل فيُقَدَّر بحسب المعني، وأما في البواقي نحو «زيد في الدار»، فيقدر كونًا مطلقًا، وهو «كائن»، أو «مستقر»، أو مضارعهما إن أريد الحال أو الاستقبال، نحو «الصوم اليوم»، أو «في اليوم»، و «الجزاء غدا»، أو «في الغد»، ويقدر «كان»، أو «استقرّ»، أو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب، وقد أغفلوه مع قولهم في نحو «ضربي زيدًا قائمًا»: إن التقدير «إذ كان» إن أريد المضى، أو «إذا كان» إن أريد به المستقبل، ولا فرق، وإذا جَهلْتَ المعنى فقدر الوصف، فإنه صالح في الأزمنة كلها، وإن كانت حقيقته الحال، وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿أَفَأَنتَ تُنقِذُ مَن فِي ٱلنَّارِكِ [الرُّمر: الآية ١٩]: إنهم جُعِلوا في النار الآن؛ لتحقق الموعود به، ولا يلزم ما ذكره؛ لأنه لا

ولا يجوز تقدير الكون الخاصّ، كـ«قائم»، و«جالس» إلا لدليل، ويكون الحذف حينئذ جائزًا لا واجبًا، ولا ينتقل ضمير من المحذوف إلى الظرف والمجرور.

وتوهم جماعة امتناع حذف الكون الخاص، ويبطله أنّا متفقون على جواز حذف الخبر عند وجود الدليل، وعدم وجود معمول(١)، فكيف يكون وجود المعمول مانعًا من الحذف(٢) مع أنه

يمتنع تقدير المستقبل، ولكن ما ذكره أبلغ وأحسن .

 ⁽١) قوله: «وعدم وجود إلخ» أي فإذا قيل: أقائم أحد، فقيل: زيد، فالسؤال دليل على الحبر المحذوف، وهذا جائز، والحال أنه لم يُذكر لذلك الحبر معمول.

⁽٢) أي وهو الظرف في قولك: زيد في الدار جوابًا لمن قال: أَأْحَدّ جالس في الدار؟.

إما أن يكون هو الدليل، أو مُقَوِّيًا للدليل، واشتراط النحويين الكون المطلق إنما هو لوجوب الحذف، لا لجوازه.

ومما يَتَخَرَّج على ذلك قولهم: «مَنْ لي بكذا؟» أي من يتكفل لي به، وقوله تعالى: ﴿ فَطَلِقُوهُنَّ لِعِدَّ بَهِنَ وَعليه الطَّلَاق: الآية ١] الآية، أي مُستقبِلات لعدتهن، كذا فسره جماعة من السلف، وعليه عَوَّل الزمخشري، ورده أبو حيان توهمًا منه أن الخاص لا يحذف، وقال: الصواب أن اللام للتوقيت، وأن الأصل لاستقبال عدتهن، فحذف المضاف. انتهى.

وقد تقدّم بيان فساد تلك الشبهة(١).

ومما يَتَخَرَّج على التعلق بالكون الخاص قوله تعالى: ﴿ ٱلْحَرُّ بِٱلْحَرُّ وَٱلْعَبْدُ بِٱلْعَبْدِ وَٱلْأَنْثَىٰ بِٱلْأُنثَىٰ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨] الآية، التقدير مقتول، أو يُقتَل، لا كائن، اللهم إلا أن تُقَدّر مع ذلك مضافين، أي قتل الحر كائن بقتل الحر، وفيه تكلف تقدير ثلاثة: الكون، والمضافان، بل تقدير خمسة؛ لأن كلا من المصدرين لا بدله من فاعل، ومما يبعد ذلك أيضًا أنك لا تعلم معنى المضاف الذي تقدره مع المبتدإ إلا بعد تمام الكلام، وإنما حُسْنُ الحذف أن يُعلَم عند موضع تُقديره، نحو ﴿ وَسْكَلِ ٱلْفَرْيَةَ ﴾ [يُرسُف: الآية ٨٢] ، ونظير هذه الآية قوله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱلنَّفْسَ بَالنَّفْسِ ﴾ الآية (المائدة: ٥٤٥) أي أن النفس مقتولة بالنفس، والعين مفقوءة بالعين، والأنف مجدوع بالأنف، والأذن مصلومة بالأذن، والسن مقلوعة بالسن، هذا هو الأحسن، وكذلك الأرجح في قوله تعالى: ﴿ ٱلشَّمْسُ وَٱلْقَمَرُ بِحُسَّبَانِ ﴾ [الرَّحلن: الآية ٥] أن يُقَدَّر يَجريان، فإذا قَدَّرت الكون قدرت مضافًا أي جريان الشمس والقمر كائن بحسبان، وقال ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعَلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [النَّمل: الآية ٦٠] الآية: إن الظرف ليس متعلقًا بالاستقرار؛ لاستلزامه إما الجمع بين الحقيقة والمجاز، فإن الظرفية المستفادة من «في» حقيقة بالنسبة إلى غير الله سبحانه وتعالى، ومجاز بالنسبة إليه تعالى، وإمَّا حَمْلُ قراءة السبعة على لغة مرجوحة، وهي إبدال المستثنى المنقطع، كما زعم الزمخشري، فإنه زعم أن الاستثناء منقطع، والْـمُخَلِّصُ من هذين المحذورين أن يُقَدَّر قل لا يعلم من يُذْكَرُ في السماوات والأرض، ومن جَوَّز اجتماع الحقيقة والمجاز (١) أي عند قوله: «و مما يُبطله أنا متّفقون إلخ». 11

متأ

Ŋι

1)

(٢)

في كلمة واحدة، واحتج بقولهم: «القلم أَحَدُ اللسانين»، ونحوه لم يَحتَج إلى ذِلك. وفي الآية وجه آخر، وهو أن يُقدَّر ﴿مَنْ﴾ مفعولًا به، و﴿ ٱلْعَيْبِ﴾ بدل اشتمال، و﴿ اللَّهَ ﴾ فاعل، والاستثناء مفرغ.

قلت: هذا الوجه عندي أقرب وأوضح، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام في كيفية تقديره أتبعه ببيان تعيين موضع التقدير، فقال:

(تَعْيِينُ مَوْضِعِ التَّقْدِيرِ)

١٠٢٧ - (الأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ أَنْ يُقَدَّمَا عَلَيْهِمَا كَكُلِّ عَامِلٍ سَمَا المَّصْلُ فِي الأَصْلِ وَرَدْ التَّأْخِيرِ وَالْوَجِبُ قَدْ يَأْتِي كِلَا ذَيْنِكَ فِي الأَصْلِ وَرَدْ التَّأْخِيرِ) ١٠٢٨ - مَنْ لَازَمَ الْفِعْلَ لَدَى التَّقْدِيرِ يَلْزَمْهُ أَنْ يَقُولَ بِالتَّأْخِيرِ)

(الأصلُ في التَّقْدِيرِ) أي تقدير عامل الظرف والجارّ والمجرور (أَنْ يُقَدِّمًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (عَلَيْهِمَا) أي على الظرف، والجارّ والمجرور (كَكُلُّ عَامِلٍ) أي كما هو شأن سائر العوامل مع معمولاتها، فإن الأصل أن تتقدّم، وتتأخّر المعمولات، فكذلك هنا، وقوله: (سَمّا) أي علا وارتفع، صفة لـ«عامل»، وصفه به؛ لعلوّ مرتبته على المعمول بعمله فيه، وهذا الذي ذكرناه هو الأصل، كما صرّح به، ولكنه يعرض أحيانًا ما يقتضي مخالفة هذا الأصل، فيقدّر مؤخّرًا، إما راجحًا، وإما وجوبًا، وإليه أشار بقوله: (مُرَجِّحُ التَّأْخِيرِ وَالْمُوجِبُ) وفي نسخة «والإيجابِ» (قَدْ يأتِي) يعني أنه قد يأتي ما يرجّح تقديره مؤخّرًا، نحو «في الدار زيد»؛ لأن المقدّر خبر، وأصله التأخير عن مبتدئه، وإن جاز تقديمه، وقد يأتي ما يوجب تقديره مؤخّرًا، نحو اإن في الدار زيدًا»؛ لأن «إنّ» لا يليها المرفوع، فلا يجوز تقديره مقدّمًا، وقوله: (كِلَا ذَيْنِكَ في الأَصْلِ وَرَدْ) بعني أن مرجّح التقدير مؤخرًا، وموجبه كلاهما واردان في أصل العربية، وهو القرآن الكريم، وأشعار العرب، ويحتمل أن يريد بالأصل أصل النظم، وهو «مغني اللبيب». والله تعالى أعلم.

(مَنْ لَازَمَ) «من» شرطيّة، و«لازم» بصيغة الماضي فعل شرطها (الْفِعْلَ) مفعول «لازم»(لَدّى

التَّقْدِينِ) أي عند تقدير المتعلَّق (يَلْزَمْهُ) بالجزم جواب «من»، وجزم الجواب مع كون فعل الشرط ماضيًا أحسن من رفعه، كما أشار إليه في «الخلاصة» بقوله:

وَبَعْدَ مَاضٍ رَفْعُكَ الْجَزَا حَسَنْ وَرَفْعُهُ بَسِعْدَ مُضَارِعٍ وَهَنْ فَقَد قالوا في شرحه: إن قوله: «حسن» يدلّ على أن الجزم أحسن منه.

(أَنْ يَقُولَ بِالتَّأْخِيرِ) أي بوجوب تقديره مؤخّرًا، يعني أن من قدّر المتعلَّق فعلَّا يلزمه أن يقدّره متأخّرًا في جميع المسائل؛ لأن الخبر الفعليّ لا يجوز تقدّمه على المبتدإ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأصل أن يقدر متعلَّق الظرف والجارّ والمجرور مُقَدَّمًا عليهما، كسائر العوامل مع معمولاتها، وقد يَعْرِض ما يقتضي ترجيح تقديره مُؤخَّرًا، وما يقتضي إيجابه.

فالأول: نحو «في الدار زيدٌ»؛ لأن المحذوف هو الخبر، وأصله أن يتأخر عن المبتدإ. والثانى: نحو «إن في الدار زيدًا»؛ لأن «إنّ» لا يليها مرفوعها.

ويلزم من قَدَّرَ المتعلَّق فعلَّا أَن يُقَدِّره مؤخرًا في جميع المسائل؛ لأن الخبر إذا كان فعلَّا لا يتقدم على المبتدإ.

تنبيه:

رَدَّ جماعة، منهم ابن مالك على مَن قَدَّر الفعل بنحو قوله تعالى: ﴿إِذَا لَهُم مَّكُرُّ فِيَ عَالِينَاً ﴾ [يُونس: الآية ٢٦] الآية، وقولك: «أما في الدار فزيد»؛ لأن «إذا» الفُجَائية لا يليها الفعل، و«أما» لا يقع بعدها فعل إلا مقرونًا بحرف الشرط، نحو ﴿فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ ٱلْمُقَرِّبِينَ ﴾ [الواقِعَة: الآية ٨٨]، قال ابن هشام: وهذا على ما بيناه (١) غير واردٍ؛ لأن الفعل يُقَدَّر مُؤَخَّرًا (٢). انتهى كلامه، وهو حسنٌ وجيه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الباب الثالث أتبعه بذكر الباب الرابع، فقال:

⁽١) أي من أنه قد يَعرِض ما يوجب تقدير المتعلَّق مؤخَّرًا.

⁽٢) أي عن الجارّ والمجرور، لا مقدّمًا عليه كما فهم ابن مالك وغيره، فاعترضوا بما علمت.

فَشَا مُعْرِا

الفرا

وغَوَّ ينبغ

یکثر اشق

المة

Lund

الرج

منے یکو

اري دليا

معل

کبن

(الْبَابُ الرَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أَحْكَامٍ يَكْثُرُ دَوْرُهَا، وَعَدَمُ مَعْرِفَتِهَا عَلَى وَجُهِهَا) وَعَدَمُ مَعْرِفَتِهَا عَلَى وَجُهِهَا)

فقوله: «يكثر دورها» أي دور متعلقها، فالأحكام مثل المعلوميّة، والتعريف، والتنكير إلى آخر ما يأتي، والمتعلَّق هو المبتدأ، والخبر، والفاعل إلخ، فالذي يقبُحُ الجهل به أحكام هذه المتعلَّقات، كحكم المبتدإ، فالمبتدأ يُعرف بالمعلوميّة، فيقبح الجهل بهذا الحكم، أي بكون المعلوم مبتدأ. وقوله: «على وجهها» أي بأن لا يعرفها أصلًا، أو يعرفها على خلاف الواقع، فهو صادق بالجهل المركب والبسيط، فعطفه على ما قبله من عطف العام على الخاص (١). والله تعالى أعلم.

مَا يُعْرَفُ بِهِ الْمُبتَدَأُ مِنَ الْخَبَرِ

١٠٣٠- (ذَا فِي أَمُورِ قَدْ فَشَا مَدَارُهَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ فَرْقُ مُبْتَدًا مِنَ الْجُبَرُ ١٠٣٢- مِنْ ذَاكَ فَرْقُ مُبْتَدًا عِلَى السّمِ قُدُمَا ١٠٣٢- فَاحْكُمْ بِالإَبْتِدَا عَلَى السّمِ قُدُمَا ١٠٣٣- إِذَا تَسَاوَيَا لَدَى الإِنْيَانِ ١٠٣٤- وَثَالِتُ إِذَا مُعَرَّفٌ سَبَقْ اللّهُ اللّهُ مَسَوِّغٌ لِلسَّابِقِ ١٠٣٥- إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَوِّغٌ لِلسَّابِقِ ١٠٣٥- عَلَهُ الجُمُهُورُ مِثْلَ مَا مَضَى ١٠٣٧- كَوْحَسْبُنَا اللهُ وَوْحَيْرٌ مِنْكُمَا الله مَا مَضَى ١٠٣٧- وَجَوَرٌ الْوَجْهَيْنِ ذَالْصَابِقُ اللّهُ وَوْحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ وَوْحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ وَوْحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ وَوَحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ اللّهُ وَوَحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ وَوَحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ اللّهُ وَوَحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ اللّهُ وَوَحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ الْمُحْهَا اللّهُ وَوَحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَوَحَيْرٌ مِنْكُمَا اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللّهُ الللّهُ اللللّهُ الللّه

(ذًا) أي هذا الباب الرابع ، وهو مبتدأ ، خبره قوله: (في أُمُورٍ) أي في بيان أمور ، أي أحكام (قَدْ

⁽١) احاشية الدسوقي،١٠١/٢.

فَشَا مَدَارُهَا) أي كثر، وانتشر دوران متعلّقها، فالمدار مصدر ميميّ، بمعنى الدوران (لاَ يَنْبَغِي عَنْ مُعْرِبِ غِيَارُهَا) بكسر الغين المعجمة، أي غيبتها، يقال: غارت الشمسُ غِيَارًا بالكسر، وغُورًا، معْرِبِ غِيَارُهَا) بكسر الغين المعجمة، أي غيبتها، يقال: غارت الشمسُ غِيَارًا بالكسر، أي فلا وغَوَّرَتْ: غَرَبَتْ. قاله في «القاموس». والمراد هنا غيبة تلك الأحكام عن ذهن المعرب، أي فلا ينبغي أن يجهلها، بل يكون دائمًا متذكّرًا لها (مِنْ ذَاكَ) أي من ذلك المذكور من الأحكام التي يكثر دور متعلقها (فَرْقُ مُبْتَدًا مِنَ الْجَبُرِ) أي معرفة ما يميّز به المبتدأ من الخبر (إِذَا الْبِيَاسِ فِيهِمَا قَدِ السَّعَقَىٰ أي إذا وقع التباس بينهما (فَاحْكُمْ بِالابْتِدَا عَلَى اسْمِ قُدُمًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، والفاء فصيحيّة، أي فإذا عرفت ما تقدّم مجملًا، وأردت بيانه مفصّلًا، فأقول لك: احكم بكون الاسم المتقدم مبتدأ (لَدَى مَسَائِلَ ثَلَاثُ) بالجرّ بدلًا من مسائل، أي في ثلاث مسائل، وقوله: (لَازِمَا) مفعول مطلقٌ لـ«قُدّم» على النيابة، كما قال الحريريّ في «ملحته» [من الرجز]:

وَقَـدْ أُقِـيـمَ الْـوَصْـفُ وَالآلَاتُ مُـقَـامَـهُ وَالْـعَـدُ الأَثْـبَـاتُ أَي تقديمًا لازمًا، أفاده الناظم، ويحتمل أن يكون مفعولا مطلقًا لـ«احكم»، أي حكمًا لازمًا. ثم أشار إلى المسألة الأولى والثانية، فقال:

(إِذَا تَسَاوَيَا لَدَى الإِتْيَانِ) أي تساوت رتبتهما عند ذكرهما في الكلام، وقوله: (عُرْفًا وَنُكُرًا) منصوبان على التمييز، أي تساويا من حيث المعرفة والنكرة، حال كونهما (عَادِمَيْ بَيَانِ) أي بأن يكون كلّ من المبتدإ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ، و لا مبين للمبتدإ من الخبر، نحو «زيد أخوك»، و«أفضل منك أفضل من عمرو»، فيجب حينئذ جعل المتقدّم مبتدأ، أما إذا وُجد دليلٌ على أن المتقدّم خبر، فلا مانع، نحو «أبو يوسف أبو حنيفة»، فيجوز جعل المتقدّم خبرًا؛ لأنه معلوم أن المراد تشبيه أبي يوسف بأبي حنيفة، لا العكس، ومنه قوله [من الطويل]:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَاتُنَا وَبَنَاتُنَا بَنُوهُنَّ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الأَبَاعِدِ فقوله: «بنونا» خبر مقدّم، و«بنو أبنائنا» مبتدأ مؤخّر؛ لأن المراد الحكم على بني أبنائهم بأنهم كبنيهم، وليس العكس.

الْفَرْ

النك

وإد مند

iji,

وقو زيا

تقا فال

فيه

حږ

ال

ثم ذكر الثالث بقوله:

(وَتَالِنُ إِذَا مُعَرَّفٌ سَبَقٌ) أي إذا تقدّم المعرفة، يُحكم بأنه مبتدأ، نحو «زيدٌ قائمٌ» (وَإِنْ عَكَسْتَ) أي قدّمت النكرة على المعرفة (فَبِعَكْسِهِ الْتَحَقُّ) أي التحق بعكس الحكم المتقدّم، فيجعل المتقدّم خبرًا، نحو «حديدٌ خاتمك» (إِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَوِّغٌ لِلسَّابِقِ) أي إذا لم يوجد للنكرة المنقدّمة مسوّغ للابتداء بها، وإلا كانت هي المبتدأ عند سيبويه، نحو «أفضل منك زيد»، وخالف في ذلك الجمهور، فجعلوها خبرًا، وإلى هذا الخلاف أشار بقوله: (وَمَعْ مُسَوِّغٌ) أي مع وجود مسوّغ للنكرة للابتداء بها (خِلَافُهُمْ بَقِي) أي بقي الخلاف قائمًا بينهم (جَعَلَهُ الجُمْهُورُ مِثْلَ مَا مَضَى) أي حكموا للنكرة بأنها خبر (فَسِيبَويْهِ عَكْسَهُ قَدِ ارْتَضَى) أي ارتضى كون النكرة مبتدأ؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير (كَ«حَسْبُنَا اللهُ») هذا مثالٌ لكونهما معرفتين (وَ«خَيْرٌ مِثْكُمَا لأن الأصل عدم التقديم والتأخير (كَ«حَسْبُنَا اللهُ») هذا مثالٌ لكونهما معرفتين (وَ«خَيْرٌ مِثْكُمَا رُيْدٌ») مثالٌ للنكرة بمسوّغ أيضًا، وهو ملازمة الصدارة له كم» (هَكَذَا انْتَمَى) أي انتسب إليهم ذكر الأمثلة هكذا (وَجُوّزُ الْوَجُهَيْنِ) أي ما قاله الجمهور، وسيبويه (ذَالْصَنَفُ) أي انتسب إليهم ذكر الأمثلة هكذا (وَجُوّزُ الْوَجُهَيْنِ) أي ما قاله الجمهور، وسيبويه (ذَالْصَنَفُ) أي انتسب إليهم ذكر الأمثلة هكذا واخب «المغني»، يعني أنه أجاز كلاً من المذهبين (إِذِي تعليليّة (الدَّلِيلَانِ هُنَا) أي موجودان في صاخب «المغني»، يعني أنه أجاز كلاً من المذهبين (إِذِي تعليليّة (الدَّلِيلَانِ هُنَا) أي موجودان في هذا المحلّ؛ أي لتساؤي الدليلين، وقوله: (يًا مُنْصِفُ) كمل به البيت، أي من اتصف بالإنصاف، هذا الحلّ؛ أي لتساؤي الدليلين، وقوله: (يًا مُنْصِفُ) كمل به البيت، أي من اتصف بالإنصاف،

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الباب الرابع في ذكر أحكام يكثر دَوْرُها، ويَقْبُح بالمعرب جهلها، وعدم معرفتها على وجهها.

فمن ذلك ما يُعرَف به المبتدأ من الخبر، فيجب الحكم بابتدائية المقدَّم من الاسمين في ثلاث مسائل: [إحداها]: أن يكونا معرفتين تساوت رتبتهما، نحو «الله ربنا»، أو اختلفت نحو «زيد الفاضل»، و «الفاضل زيد»، هذا هو المشهور، وقيل: يجوز تقدير كل منهما مبتداً وخبرًا مطلقًا، وقيل: المشتق خبر وإن تقدم، نحو «القائم زيد».

والتحقيق أن المبتدأ ما كان أعرف كـ«زيد» في المثال، أو كان هو المعلوم عند المخاطب، كأن يقول: «مَن القائم؟»، فتقول: «زيد القائم»، فإن عَلِمَهما وجهل النسبة، فالمقدَّم المبتدأ.

[الثانية]: أن يكونا نكرتين صالحتين للابتداء بهما، نحو «أفضلُ منك أفضل مني».

[الثالثة]: أن يكونا مختلفين تعريفًا وتنكيرًا، والأول هو المعرفة، كـ«زيدٌ قائم»، وأما إن كان هو النكرة فإن لم يكن له ما يُسَوِّغ الابتداء به فهو خبر اتفاقًا، نحو «خَزِّتُوبُك»، و«ذَهَبٌ خاتمك»، وإن كان له مسوغ فكذلك عند الجمهور، وأما سيبويه فيجعله المبتدأ، نحو «كم مالك؟»، و«خير منك زيد»، و«حسبنا الله».

ووجهه أن الأصل عدم التقديم والتأخير، وأنهما شبيهان بمعرفتين تأخر الأخص منهما، نحو «الفاضل أنت».

قال ابن هشام: ويتجه عندي جواز الوجهين إعمالًا للدليلين.

قلت: ما قاله ابن هشام حسنٌ وجيةٌ. والله تعالى أعلم.

قال: ويشهد لابتدائية النكرة قوله تعالى: ﴿ فَإِنَ حَسْبَكَ اللَّهُ ﴾ [الأنفال: الآية ٢٦] الآية، وقوله: ﴿ إِنَّ أُولَ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنَّاسِ لَهُلَّذِى بِبَكَّةً ﴾ الآية [آل عمران: ٩٦]، وقولهم: «إن قريبًا منك زيد»، وقولهم: «بحسبك زيد»، والباء لا تدخل في الخبر في الإيجاب.

ولخبريتها قولُهُم: «ما جاءت حاجتُكَ» بالرفع، والأصلُ ما حاجتك؟، فدخل الناسخ بعد تقدير المعرفة مبتداً، ولولا هذا التقدير لم يدخل؛ إذ لا يعمل في الاستفهام ما قبله، وأما مَن نَصَب، فالأصل ما هي حاجتك؟ بمعنى أيُّ حاجة هي حاجتك؟ ثم دخل الناسخ على الضمير، فاستتر فيه، ونظيره أن تقول: «زيد هو الفاضل»، وتُقدِّر «هو» مبتدأ ثانيًا لا فصلًا ولا تابعًا، فيجوز لك حينهذ أن تُدخِل عليه «كان»، فتقول: «زيدً كان الفاضل».

ويجب الحكم بابتدائية المؤخِّر في نحو «أبو حنيفة أبو يوسف»، وقوله:

بَنُونَا بَنُو أَبْنَائِنَا... البيت؛ رعيًا للمعنى، ويُضْعِفه أن تُقَدِّر الأول مبتدأ؛ بناءً على أنه من التشبيه المعكوس للمبالغة؛ لأن ذلك نادر الوقوع، ومخالف للأصول، اللهم إلا أن يقتضي المقام المبالغة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يعرف به المبتدأ من الخبر، أتبعه ببيان ما يعرف به الاسم من النبر، فقال:

(مَا يُعْرَفُ بِهِ الاسْمُ مِنَ الْحَبَيِ)

أي اسم الناسخ من خبره، وأراد بهذا أن هذا النوع مما يكثر على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهله.

مَا يَعْرِفُ السَّامِعُ اِسْمًا أَلِفَا يَحْكُمِ مُضْمَرٍ صَرِيحٍ سِيقَ لَهُ سِبْعَتُهُمْ سَبْعَتُهُمْ سَبْعَتُهُمْ نَصَبَ خُذْ حُجَّتَهُمْ وَإِنْ تَسَا وَيَا فَخَيِّرْ تُنْصِفُ فَإِنْ تَسَا وَيَا فَخَيِّرْ تُنْصِفُ فَهُوَ الْإَسْمُ مُطْلَقًا جَا ثَابِتَا فَهُوَ الْإَسْمُ مُطْلَقًا جَا ثَابِتَا فَهُو الْإَسْمُ مُطْلَقًا جَا ثَابِتَا فَهُو الْإَسْمُ مُطْلَقًا جَا ثَابِتَا فَهُو الْإَسْمُ ذَاكَ عِنْدَهُمْ مُطْرِدًا فَالْإَسْمُ ذَاكَ عِنْدَهُمْ مُطَرِدًا وَعَكْسُهُ ضَرُورَةً مُخَالِفَهُ)

(وَالاسْمُ وَاخْبَرُ حَيْثُ عُرِّفًا) بالبناء للمفعول، وألف التثنية، من التعريف، أي حيث كانا معرفين، «والاسم إلخ» مبتدأ (مًا) موصولة مبتدأ ثان (يَعْرِفُ السَّامِعُ) فعل وفاعل صلة «ما» (إسْمًا) بقطع الهمزة للوزن، منصوب على الحال، وقوله: (أَلِفًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، خبر «ما»، والجملة خبر «والاسم إلخ»، يعني أنه إذا كان كلّ من المبتدإ والخبر معرفتين، فما يعلمه المخاطب هو المبتدأ، دون الآخر، فتقول: «كان زيدٌ أنحا عمرو» لمن علم زيدًا، وجهل أخوته لعمرو، و«كان أخو عمرو زيدًا»، لمن علم أخاه، وجهل كون اسمه زيدًا (وَحَكَمُوا) أي النحاة (لداًنه) المصدرية الناصبة للمضارع (وَ«أَنّ») المشدّدة النون (وَالصّلة) أي صلتهما، وهو الفعل للأولى، والاسم والخبر للثانية (بِحُكْم مُضْمَر) أي بكونهما كالضمير منزلة، فلا يجوز الإخبار عنهما بما هو دونهما في التعريف على المختار، وقوله: (صَرِيح) صفة للضمير، وكذا قوله: (سِيقَ لَهُ) أي لأجله (لِذَا ﴿ جَوَابَ قَوْمِهِ عَلَى المُختار، وقوله: (صَرِيح) صفة للضمير، وكذا قوله: (سِيقَ لَهُ) أي لأجله (لِذَا ﴿ جَوَابَ قَوْمِهِ عَلَى الْحَتَار، وقوله: (صَرِيح) صفة للضمير، وكذا قوله: (سِيقَ لَهُ) أي لأجله (لِذَا ﴿ جَوَابَ قَوْمِهِ عَلَى الْحَتَار، وقوله: (صَوِيح) صفة للضمير، وكذا قوله: (سَيقَ لَهُ) أي

中間で

-1) si

فدا وا د

11

و: وا

{))

ب به . _{ال}د

قَ الْوَا الله الآية ١٥٦ الآية، فراجواب، بالنصب مفعولاً مقدّمًا لـ (نصب، و و جُمَّنَهُم) بحذف عاطف معطوف على «جواب» أي من قوله ﴿ الله على الآية و الجَائية: ﴿ مَا كَانَ حُجَّتَهُم الله آن قَالُوا ﴾ [الجَائية: الآية (سَبْعَتُهُم) أي القراء السبعة، وهو مبتدأ خبره (نصّب) أفرده نظرًا للفظ السبعة، وقوله: (خُدْ حُجَّتَهُم) كمل به البيت، أي خذ حجة السبعة الذين أجمعوا على النصب، وهو ما دُكر من كون ما انسبك من «أنّ»، و «أنّ» بمنزلة الضمير، فلا يكون إلا مسندًا إليه، وليس بين «حجتهم» الأول والثاني إيطاء؛ لأن المراد من الأول لفظه، ومن الثاني معناه، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

(إِنْ بِهِمَا) الباء زائدة، والضمير مفعول لمحذوف يفتره قوله: (يَعْرِفْ) أي إن يعرف السامع كليهما (فَالاَسْمُ الأَغْرِفُ) أي فالأعرف منهما يكون اسمًا للناسخ، فتقول: «كان زيد القائم»، فرزيد» الاسم؛ لأنه أعرف من المعرف بدأل» (وَإِنْ تَسَاوِيًا) أي في المعرفة بأن كانا في مرتبة واحدة (فَخَيْرُ) أي فأنت مختار في جعل ما شئته اسمًا، نحو «كان زيدٌ أخا عمرو»، وقوله: (تُنْصِفُ) بالرفع حال من فاعل «خير»، كما قاله الناظم، أي حال كونك منصفًا، وليس جوابًا للأمر؛ لأنه مرفوع (وَإِنْ بِههَا» التنبيه واحِدٌ أَتَى) أي وإن كان أحدهما مقترنًا بدها» التنبيه (فَهُوَ الاسْمُ) أي فذاك الذي اقترن بها هو المستحق لأن يكون اسمًا؛ لأن «ها» التنبيه لها الصدر، وقوله: (مُطْلَقًا) أي سواء كان هو الأعرف، نحو «كان هذا أخاك»، أولا، نحو «كان هذا زيدًا»، وقوله: (جَا قَابِتًا) كمل به البيت، أي هذا الذي ذكرته جاء ثابتًا عن المحقّقين (وَإِنْ مُنكَّرَيْنِ) أي وإن كان امنكرين، ففيه حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطيّة، وهو كثير شائع، كما قال في وان كان امنكرين، ففيه حذف «كان» مع اسمها بعد «إن» الشرطيّة، وهو كثير شائع، كما قال في المخلاصة»:

وَيَـحْـذِفُـونَـهَا وَيُـبْقُـونَ الْحَبَرِ وَبَعْدَ «إِنْ» وَ«لَوْ» كَثِيرًا ذَا اشْتَهَرْ (بِالْلُسَوِّغِ) أي مع كونهما مقترنين بما يُسوِّغ الابتداء بهما (فَفِيهِمَا التَّخْيِيرُ حَقَّا يَنْبَغِي) أي ينبغي أن تتخيّر في جعل ما شئت اسمّا، فتقول: «كان خيرٌ من زيد شرّا من عمرو»، وإن شئت عكست (وَإِنْ لِوَاحِد مُسَوِّغٌ بَدَا) أي وإن ظهر لواحد منهما مسوِّغ دون الآخر (فَالاسْمُ ذَاكَ) أي فاسم الناسخ هو ذلك الذي اقترن بالمسوّغ دون الآخر، وقوله: (عِنْدَهُمْ) أي عند النحاة متعلّق أي فاسم الناسخ هو ذلك الذي اقترن بالمسوّغ دون الآخر، وقوله: (عِنْدَهُمْ) أي عند النحاة متعلّق

الفر

مجع

15

قائر

الق

(1)

بمحذوف، خبر لمقدّر، أي هذا ثابتٌ عندهم، حال كونه (مُطَّرِدًا) أي مقيسًا (وَإِنْ تَخَالَفًا) أي في التعريف والتنكير (فَالاسْمُ الْمُغرِفَةُ) أي يتعين أن تكون المعرفة اسمًا للناسخ (وَعَكْسُهُ ضَرُورَةً) مبتدأ وخبره، أي عكس هذا، وهو كون النكرة اسمًا، والمعرفة خبرًا ضرورة شعريّة، نحو قوله [من الوافر]:

« يَكُونُ مِنْ اجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ »

وقوله: (مُخَالِفَهُ) صفة لـ«ضرورة»

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن للاسم والخبر في باب النواسخ ثلات حالات:
[إحداها]: أن يكونا معرفتين، فإن كان المخاطب يَعلَم أحدهما دون الآخر، فالمعلوم الاسم والمجهول الخبر، فيقال: «كان زيد أخا عمرو» لمن علم زيدا، وجهل أُخُوته لعمرو، و«كان أخو عمرو زيدًا» لمن يعلم أخًا لعمرو ويجهل أن اسمه زيد، وإن كان يعلمهما ويجهل انتساب أحدهما إلى الآخر، فإن كان أحدهما أعرف فالمختار جعله الاسم، فتقول: «كان زيد القائم» لمن كان قد سمع بزيد، وسمع برجل قائم، فعرف كلا منهما بقلبه، ولم يعلم أن أحدهما هو الآخر، ويجوز قليلًا «كان القائم زيدًا»، وإن لم يكن أحدهما أعرف فأنت مخير، نحو «كان زيد أخا عمرو»، و«كان أخو عمرو زيدًا».

ويُستَثنَى من مختلفي الرتبة نحو «هذا»، فإنه يتعين للاسمية؛ لمكان التنبيه المتصل به، فيقال: «كان هذا أخاك»، و«كان هذا زيدًا»، إلا مع الضمير، فإن الأفصح في باب المبتدإ أن تجعله المبتدأ، وتُدخل التنبيه عليه، فتقول: «ها أناذا»، ولا يتأتى ذلك في باب النواسخ؛ لأن الضمير متصل بالعامل، فلا يتأتى دخول التنبيه عليه، على أنه سُمع قليلًا في باب المبتدإ «هذا أنا».

(واعلم): أنهم حكموا لـ«أَنْ» وهأَنَّ» المقدرتين بمصدر مُعَرَّف بحكم الضمير؛ لأنه لا يوصف، كما أن الضمير كذلك، فلهذا قرأت السبعة قوله تعالى: ﴿مَا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَا أَن قَالُوا ﴾ [الجَائية: الآية ٢٠] الآية، وقوله: ﴿فَمَا كَانَ جُوابَ قَوْمِهِ ۚ إِلّا أَن قَالُوا ﴾ [النّمل: الآية ٢٠] الآية، والرفع ضعيف كضعف الإخبار بالضمير عما دونه في التعريف.

[الحالة الثانية]: أن يكونا نكرتين، فان كان لكل منهما مُسَوِّعٌ للإخبار عنها، فأنت مخير فيما

تجعله منهما الاسم، وما تجعله الخبر، فتقول: «كان خيرٌ من زيدِ شرًّا من عمرو»، أو تعكس، وإن كان المسوغ لإحداهما فقط جعلتها الاسم، نحو «كان خير من زيد امرأةً».

[الحالة الثالثة]:أن يكونا مختلفين، فتجعل المعرفة الاسم، والنكرة الخبر، نحو «كان زيدٌ قائمًا»، ولا يُعكّس إلا في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

قِفِي قَبْلَ النَّفَرُقِ يَا ضُبَاعًا(١) وَلَا يَكُ مَوْقِفٌ مِنْكِ الْوَدَاعَا وقوله [من الوافر أيضًا]:

كَأَنَّ سَيِيعَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسِ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلَ وَمَاءُ (٢) وأما قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيةٌ أَنْ يَعْلَمَهُ ﴾ الآية [الشعراء: ١٩٧]، بتأنيث وأما قراءة ابن عامر قوله تعالى: ﴿ أَوَ لَمْ تَكُنْ ﴾ تامة فاللام متعلقة بها، و ﴿ آيةٌ ﴾ فاعلها، و﴿ أَنَّ يَعْلَمُ ﴾ بدل من ﴿ آيةٌ ﴾، أو خبر لمحذوف، أي هي أن يعلمه، وإن قدرتها ناقصة، فاسمها ضمير القصة، و﴿ أَن يَعْلَمُ ﴾ مبتدأ و ﴿ آيةٌ ﴾ خبره، والجملة خبر كان، أو ﴿ آيةٌ ﴾ اسمها، و﴿ لَهُمْ ﴾ خبرها، و﴿ أَن يَعْلَمُ ﴾ بدل، أو خبر لمحذوف، وأما تجويز الزجاج كون ﴿ آيةٌ ﴾ اسمها، و﴿ أَن يَعْلَمُ ﴾ خبرها، فرد أو ، فاله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يعرف به الاسم من الخبر، أتبعه بذكر ما يعرف به الفاعل من المفعول، فقال:

(مَا يُعْرَفُ بِهِ الْفَاعِلُ مِنَ الْفَعُولِ)

غرضه رحمه الله كما سبق أن هذا النوع مما يكثر على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهله. المخرف درجمه الله كما سبق أن هذا النوع مما يكثر على الألسنة، ويقبح بالمعرب جهله. المخرضة وتساقي المخرف ال

⁽١) «ضباعا» مرخم ضباعة، اسم امرأة.

⁽٢) «السبيئة» ككريمة: الخمر، و«بيت رأس»: اسم قرية بالشام كانت الحمور تباع فيها.

الفزق أردت الكلم هذه (ثم (أ: فإنه س

(أعج

التي ب (أعج النتيج

اسما نَصَيْدَ

(أغجَ هذ ال

(جَازَ) بـ((أعـ

((مأ)) ب

الأول الموصو

لكن ا وعلى

5,

هذا ال

١٠٤٨ـ فَأَجْعَلْ مَحَلَّ التَّامِ إِنْ كَانَ رُفِعْ ضَمِيرَ ذِي تَكَلُّم قَدْ يَرْتَفِعْ ١٠٤٩ وَتَجْعَلُ الْمُنْصُوبَ إِنْ كَانَ نُصِبْ في مَوْضِع النَّاقِص غَيْرُهُ جُلِبْ ١٠٥٠ مُوَافِقٌ في الْعَقْلِ أَوْ في عَدَمِهُ إِذَا تَصِحُ هَذِهِ في كَلِمِهُ ١٠٥١- تَصِحُ أُولَاهَا وَإِلاًّ فَسَدَتْ أَعْجَبَ زَيْدًا مَا رَوَوْهُ قَدْ بَدَتْ فَفَاسِدٌ أَعْجَبْتُ ثَوْبًا يُنْتِج ١٠٥٢ و «مَا» إِذَا لِغَيْر عَاقِل تَجِي ١٠٥٣ وَإِنْ نَصَبْتَ فَالْكَلَامُ قَدْ يَصِحْ أُعْجَبَنِي الثَّوْبُ بِصِحَّةٍ يَضِحُ جَازَ كَ«أَعْجَبْتُ النِّسَاءَ في الْلَاه ١٠٥٤ وَإِنْ تَقَعْ «مَا» لِذَوَاتِ الْعُقلَا ١٠٥٥ - رَإِنْ يَكُ النَّاقِصُ «مَنْ» أَو «الَّذِي» يَجُزْ بِهِ الْوَجْهَانِ أَيْضًا فَٱحْتُذِي ١٠٥٦ و ﴿ أَمْكُنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ ، قُلْ «أَمْكَننِي السَّفَرُ» جَائِزًا كَمُلْ «أَمْكَنْتُهُ أَيْ سَفَرًا» قَدْ حُظِلًا ١٠٥٧ وَإِنْ «مُسَافِرًا» رَفَعْتَ بَطَلَا

(أَكْثَرُ مَا يَشْتَبِهَانِ) أي الفاعل والمفعول (إذْ أَتَى تَامٌ وَنَاقِصٌ) أي إذا أتى أحدهما اسمًا تامّا، والمراد به هنا ما كان اسمًا لمن يَعقِل، كما هو المتبادر من تمثيلهم، والآخر اسمًا ناقصًا، وهو ما لا يتمّ إلا بصلةٍ، أو صفة، وقوله: (إذًا مَا أَثْبِتًا) بألف التثنية، مبنيًا للمفعول، و«ما» بعد «إذا» زائدة، أي إذا ذُكر الاسمان في الكلام، فـ«إذا» ظرف لـ«أتي»، ويحتمل أن تكون شرطيّة جوابها قوله: (فَاجْعَلْ مَحَلُّ التَّام) أي في موضع الاسم التامّ (إِنْ كَانَ رُفِعْ) أي إن كان ذلك الاسم مرفوعًا (ضَمِيرَ ذِي تَكَلُّم) مفعول به لـ«اجعل»، وقوله: (قَدْ يَرْتَفِعْ) حال من «ضمير» أي حال كونه مرفوعًا (وَتَجْعَلُ الْمُنْصُوبَ) أي وتجعل ضميره المنصوب (إِنْ كَانَ نُصِبُ) بالبناء للمفعول، أي إن كان ذلك الاسم التام منصوبًا (في مَوْضِع النَّاقِصِ) متعلَّق بده جُلب» (غَيْرُهُ) مبتدأ خبره (جُلِبْ) مبنيًا للمفعول، يعني أنك تُبدل من الناقص اسمًا غيرَهُ، وقوله: (مُوَافِقٌ) خبر لمحذوف، أي هو موافق، والجملة حال من ضمير «مجلب»، أي حال ذلك الغير موافقًا للاسم الناقص (في الْعَقْلِ أَوْ في عَدَمِهُ) أي إن كان الاسم الموصول ـ وهو الناقص ـ لمن يعقل تقدّر اسم من يعقل، وإن كان لمن لا يعقل، فتقدّر اسم ما لا يعقل، وإن يصلح لهما، فأردت به من يعقل قَدّر اسم من يعقل، وإن

أردت به من لا يعقل فقدر اسم ما لا يعقل ف(إِذَا تَصِحُ هَذِهِ) المسألة بعد ذلك (في كَلِمِهُ) أي في الكلمات التي قدّرتها (تَصِحُ أُولَاهَا) أي التي كانت قبل الجعل المذكور (وَإِلاَّ) أي وإن لم تصحّ هذه (فَسَدَتُ) أي الأولى.

ثم ذكر الأمثلة لذلك، فقال:

(أَعْجَبَ زَيْدًا مَا رَوَوْهُ) أي هذا مثالٌ، لكن كان الأولى أن يرفع «زيد»؛ ليكون مثالًا للفاسد، فإنه سيذكر مقابله الصحيح في قوله: «وإن نصبت إلخ»، فالمثال الصحيح كما في الأصل: «أعجب زيدٌ ما كره عمرو»، وقوله: (قَدْ بَدَتْ) أي قد ظهرت المسألة في هذا المثال (و«مَا») أي التي بعد «زيد» (إِذَا لِغَيْرِ عَاقِلِ تَجِي) أي قُدّرت لغير عاقل (فَفَاسِدٌ) فالتركيب فاسدٌ، وقوله: (أَعْجَبْتُ ثَوْبًا) مفعول مقدّم لـ(يُنْتِج) وهو مرفوع، وإنما كسره للوزن، أي لأنه يؤدي أن تكون النتيجة «أعجبت الثوب»؛ لأنه سبق أنك تجعل ضمير المتكلّم المرفوع مكان «زيدٌ»، وتبدل «ما» اسمًا بمعناه، أي ما لا يعقل، وهو الثوب في المثال، فتكون النتيجة فاسدة، فتفسد الأولى (وَإِنْ نَصَبْتَ) أي «زيدًا» في المثال المذكور (فَالْكَلامُ قَدْ يَصِحُّ) «قد» للتحقيق، أي صحيح؛ لأنه ينتج (أعْجَبَنِي الثَّوْبُ) وهو كلام صحيح، كما قال: (بِصِحَّة يَضِحْ) مضارع وضح الأمر، أي صحة هذ الكلام واضحة (وَإِنْ تَقَعْ «مَا» لِذَوَاتِ الْعُقلَا) أي إن جعلت «ما» في المثال واقعةً على العقلاء (جَانَ) أي جاز قولك: «أعجب زيدٌ مَا رَوَوْهُ»؛ لأنه يجوز (كَـ«أَعْجَبْتُ النُّسَاءَ في الْمَلاه) متعلّق بـ«أعجبت»، أي لأن التقدير السابق يصحّ هنا، فتأتي بدل «زيد» بضمير المتكلم المرفوع، وبدل «ما» بالعاقل، وهو النساء مثلًا، فتقول: «أعجبت النساء»، وهو كلام صحيح، فيصحّ التركيب الأول، وهو «أعجب زيدٌ ما رَوَوْهُ» (وَإِنْ يَكُ النَّاقِصُ «مَنْ») أي وإن كان الاسم الناقص : «من» الموصولة، كأن تقول: «أعجب زيدٌ من كره عمرو» (أو «الَّذِي») هكذا قال الناظم تبعًا للأصل، لكن الصواب أن يقول:«الذين»؛ لأنه الذي يطلق على العقلاء فقط، وأما الذي فيُطلق عليهم

وذلك كأن تقول: «أعجب زيد الذين كرههم عمرو» (يَجُنْ) بالجزم جوابًا لران» (بِهِ) أي في هذا الكلام، فالباء بمعنى «في»، أو هي سببية (الْوَجْهَانِ) أي رفع «زيد» ونصبه (أَيْضًا فَاحْتُذِي)

دينارًا

الفرق

جاز ر

والمجم

ذكر .

فيبرز

يجب

ولم

والبدا

غر ۰۵۸

.09

الو الو

lp

ह्ये (1)

10

A (Y)

el (T)

la .

U

لو

(٤) الر

بالبناء للمفعول، أي فاقتُدي به؛ لكونه جائزًا.

(وَ «أَمْكَنَ الْمُسَافِرَ السَّفَرُ») أي بنصب «المسافر»؛ وهو مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وقوله: (قُلْ: «أَمْكَنَنِي السَّفَرُ») جملة معترضة، وقوله: (جَائِزًا) حال من فاعل (كَمُلْ) بتثليث الميم، يعني أن قولك: «أمكن المسافرَ السفر» تركيب كامل، جائز الاستعمال؛ لأنه يجوز أن تقول: «أمكننا السفرُ» (وَإِنْ «مُسَافِرًا» رَفَعْتَ) أي ونصبتَ «السفر»، فقلت: «أمكن المسافرُ السفر» (بَطَلا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، أي كان هذا التركيب باطلاً؛ لأن قولك: («أَمْكَنْتُهُ أَيْ سَفَرًا») تفسير للضمير المنصوب (قَدْ حُظِلاً) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي منع؛ لأنه لا معنى لتمكينك السفر.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يُحتاج إلى معرفة الفاعل من المفعول؛ إذ قد يشتبهان، وأكثر (١) ما يكون ذلك إذا كان أحدهما اسمًا ناقصًا، والآخر اسمًا تامًّا.

وطريق معرفة ذلك أن تَجعل في موضع التام إن كان مرفوعًا ضمير المتكلم المرفوع، وإن كان منصوبًا ضميره المنصوب، وتُبدِل من الناقص اسمًا بمعناه في العقل وعدمه، فإن صحت المسألة بعد ذلك، فهي صحيحة قبله، وإلا فهي فاسدة، فلا يجوز «أعجب زيدٌ ما كَرة عمرو» إن أوقعت «ما» على ما لا يعقل؛ لأنه لا يجوز «أعجبتُ الثوب»، ويجوز النصب؛ لأنه يجوز «أعجبني الثوب»، فان أوقعت «ما» على أنواع من يعقل جاز؛ لأنه يجوز «أعجبت النساء»، وإن كان الاسم الناقص «مَنْ»، أو «الذين» جاز الوجهان أيضًا.

[فروع]: تقول: «أمكن المسافر السفر» بنصب «المسافر»؛ لأنك تقول: «أمكنني السفر»، ولا تقول: «أمكنت السفر»، وتقول: «ما دعا زيدًا إلى الخروج»، و«ما كَرة زيدٌ من الخروج» بنصب «زيد» في الأولى مفعولًا، والفاعلُ ضمير «ما» مستترًا، وبرفعه في الثانية فاعلًا، والمفعولُ ضمير «ما» محذوفًا؛ لأنك تقول: «ما دعاني إلى الخروج»، و«ما كرهت منه»، ويمتنع العكس؛ لأنه لا يجوز «دعوتُ الثوب إلى الخروج»، و«كره من الخروج» وتقول: «زيد في رزق عمرو عشرون يجوز «دعوتُ الثوب إلى الخروج»، و«كره من الخروج» أن كالما من المنافرة عند المنافرة عالما منافرة عمرو عشرون المنافرة عالم المنافرة عمرو عشرون المنافرة المنافرة عالما منافرة المنافرة المنافرة

(١) ومن غير الأكثر ما يأتي في الفروع، وهو أن يكونا اسمين غير ناقصين، لكن أحدهما اسم ذات عاقلة، والثاني اسم معني. «الحاشية٤/٢٠.

(٢) الأولى «وكرهني الثوب من الخروج»؛ لأنه يُجعل مكان زيد المنصوبِ ياء المتكلم، والثوبُ مكان «مَا»=

دينارًا» برفع العشرين (۱) لا غير (۲)، فإن قدمت «عمرًا» (۳)، فقلت: «عمرًو زيد في رزقه عشرون»، جاز رفع العشرين ونصبه (٤)، وعلى الرفع فالفعل خال من الضمير، فيجب توحيده مع المثنى والمجموع، فتقول: الزيدان زيد في رزقهما عشرون، والزيدون زيد في رزقهم عشرون، ويجب ذكر الجار والمجرور؛ لأجل الضمير الراجع إلى المبتدإ، وعلى النصب فالفعل مُتَحَمِّل للضمير، في التثنية والجمع، فتقول: الزيدان زيدا في رزقهما، والزيدون زيد في رزقهم عشرين، ولا يجب ذكر الجار والمجرور. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يعرف به الفاعل من المفعول، أتبعه بذكر افترق به عطف البيان والبدل، فقال:

(مَا افْتَرَقَ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ وَالْبَدَلُ)

غرضه رحمه الله أن هذا الفصل مما يكثر وقوعه على الألسنة، ويقبح على المعرب جهله.

١٠٥٨- (تِلْكَ أُمُورٌ قَدْ أَتَتْ ثَمَانِيَهُ عَدَمُ إِضْمَارِ الْبَيَانِ هَاهِيَهُ اللَّهُ فَي جَامِدِ كَالنَّعْتِ في مَا ٱشْتُقُ نَعْتُ مُضْمَرٍ لَيْسَ يَفِي

- = الواقعة مفعولًا مقدّمًا، وإن قبل: ولا يقال: إن «ما» اسم استفهام، فكيف يجعل بدلها الثوب، قلنا: لأن القصد حينئذ بيان المعنى قاطعين النظر عن الإعراب السابق، ولا شك أن «ما» معناها ما لا يعقل. «الحاشية» ١٠٤/٢ . ٥٠٠ .
- (١) إنما تعين رفع العشرين لأنه المفعول به في الأصل، وهو إذا اجتمع مع المصدر، أو مع الظرف، أو مع الجار والمجرور لا يناب مناب الفاعل إلا المفعول به، فالأصل زاد السلطان في رزق عمرو عشرين.
 ۵۱-حاشية ٢٠٥/٢.
 - (٢) هذا مما استعمله ابن هشام في «المغنى» مع أنه سبق له أنه لا يقال: «لا غير» فتنبّه.
- (٣) اعلم أن «زاد» تارة يتعدّى لمفعولين، وتارة يتعدّى لمفعول واحد، فإن لم يُقدّم عمرو، فهو متعدّ لواحد، وإن قدّمته يحتمل أنه متعدّ للاثنين، فإن رفعت عشرين كان متعدّيًا لواحد، وإن نصبته كان متعديا لاثنين. دسوقى ١٠٥/٢.
 - (٤) الرفع على أنه نائب فاعل (زيد)، والنصب على أنه مفعول ثان.

مِرْ إبد 11 41 يَدُ الم Si

الف

VI

وَعِنْدَ ذَا لَدَى الْبَيَانِ جَائِي وَعَكْسُهُ كَ«زُرْهُ خَالِدًا» حَصَلْ بَنْعِهِ أَبْنُ مَالِكِ يُصَرِّحُ عُرْفًا وَنُكُرًا بَلْ لَهُ يُؤَالِفُ مَتْبُوعَهُ في كُلِّ مَا تَحَصَّلَا تَكُونُ في بَدَلِهِمْ قَدْ تُعْتَمَى وَبَدَلُ يَكُونُ تَابِعًا لِتِي وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلِ قِيَاسًا يُبْدَلُ إِذَا مِنَ الْتُبُوعِ مَعْنَاهُ جَلِي وَذَاكَ فِي الْبَدَلِ كُلًّا يَطُّردُ «يَا سَعْدُ كُرْزٌ» بَدَلًا لَا يُوصَفُ وَذَاكَ فِي الْبَدَلِ دَائِمًا عُرفْ تَعَيُّ الْبَيَالُ كُنْ مُنْتَبِهَا)

١٠٦٠ لَكِنْ أَجَازَ وَضْفَهُ الْكِسَائِي ١٠٦١- وَمُصْمَرًا مِنْ مُطْهَرِ أَتَى الْبَدَلُ ١٠٦٢ ومُضْمَرًا مِنْ مِثْلِهِ قَدْ صَحَّحُوا ١٠٦٣ وَالثَّانِ أَنَّ الْعَطْفَ لَا يُخَالِفُ ١٠٦٤- وَلَكِن الْبَدَلُ مُطْلَقًا تَلَا ١٠٦٥- وَالْعَطْفُ لَا يَكُونُ جُمْلَةً كَمَا ١٠٦٦- وَلَا يَكُونُ تَابِعًا لِلْجُمْلَةِ ١٠٦٧ عَطْفُ الْبَيّانِ لَيْسَ فِعْلًا يَدْخُلُ ١٠٦٨ وَلَمْ يَجِيءُ مُكَرِّزًا كَالْبَدَل ١٠٦٩ـ مَحَلَّ مَثْبُوع خُلُولُهُ مَا قُصِدُ ١٠٧٠ لِذَا بِدِيا زَيْدُ الإِمَامَ» يُعْطَفُ ١٠٧١ مِنْ جُمْلَةِ أُخْرَى فَلَيْسَ يَتَّصِفْ ١٠٧٢ في «هِنْدُ قَامَ خَالِدٌ قَريبُهَا»

(تِلْك أُمُورٌ قَدْ أَتَتْ ثَمَانِيَهُ) يعني أن الأمور التي افترق فيه عطف البيان والبدل ثمانية (عَدَمُ إِضْمَارِ الْبَيَانِ هَاهِيَهُ) «ها» حرف تنبيه، و«هيه» ضمير المؤنثة زيدت عليها هاء السكت للوقف، يعني أنَّ أولها عدم جواز كون عطف البيان ضميرًا، ولا تابعًا لضمير (لأنَّهُ في جَامِدٍ كَالنَّعْتِ فِيمَا اشْتُقَّ) أي لكونه في الجوامد نظير النعت في المشتقات ، وقوله: (نَعْتُ مُضْمَر لَيْسَ يَفِي) يعني أنه كما لا يجوز نعت المضمر لا يجوز أن يُعطف عليه عطف البيان؛ لكونه نظيره (لَكِنْ أَجَازَ وَصْفَةُ الْكِسَائِي) أي لكن الكسائي أجاز نعت الضمير في نحو قوله تعالى: ﴿ لَا ۚ إِلَّهُ إِلَّا هُوَ ٱلرَّحْمَانُ ٱلرَّحِيمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٦٦٣] (وَعِنْدَ ذَا) أي هذا التجويز (لَدَى الْبَيَانِ جَائِي) أي التجويز، يعني أنه إذا أجاز الكسائيّ نعت الضمير، جاز ذلك في عطف البيان على مذهبه؛ لكونه نظيره (وَمُضْمَرًا مِنْ مُظْهَرِ أَتَى الْبَدَلْ) أي جاز إبدال المضمر من المظهر، نحو «رأيت زيدًا إياه» (وَعَكْسُهُ) أي إبدال المظهر من المضمر، وهو مبتدأ خبره قوله: «حصل» (كَـ«زُرُهُ خَالِدًا» حَصَلْ) أي حصل ذلك في الاستعمال (وَمُضْمَرًا مِنْ مِثْلِهِ قَدْ صَحَّحُوا) يعني أن النحويين صحّحوا جواز إبدال المضمر من المضمر، نحو «رأيته إياه» (بِمَنْعِهِ ابْنُ مَالِكِ يُصَرِّحُ) قال: إن الثاني توكيد للأول (وَالثَّانِ) أي من الأمور التي يفترقان فيها (أَنَّ الْعَطْفَ) أي عطف البيان (لَا يُخَالِفُ) أي متبوعه (عُزفًا وَنُكْرًا) منصوبان على التمييز، أي من حيث المعرفة والنكرة (بَلْ لَهُ يُؤَالِفُ) أي يوافقه فيهما (وَلَكِن الْبَدَلُ مُطْلَقًا) أي سواء كان موافقًا للمبدل منه معرفة ونكرة، أو مخالفًا له (تَلَا) أي تبع (مَثْبُوعَهُ) وهو المبدل منه، وقوله: (في كُلِّ مَا تَحَصَّلا) مؤكَّد لمعنى «مطلقًا»، أي في كلَّ ما حصل له من الحالات، سواء وافقت المتبوع أو لا، وأشار إلى الثالث بقوله: (وَالْعَطْفُ لَا يَكُونُ مُحْمَلَةً) يعني أن مما افترقا فيه أيضًا، وهو الثالث أن عطف البيان لا يأتي جملة (كَمَا تَكُونُ) أي الجملة كائنة (في بَدَلِهِمْ) وفي نسخة «من بدلهم» يعني أن البدل يأتي جملة، نحو قولك: «عرفت زيدًا أبو من هو؟»، وقوله: (قَد تُعْتَمَى)بالبناء للمفعول، أي تُختار، وفي نسخة: «مُنتظما» بفتح الظاء بصيغة المصدر الميميّ أي انتظم ذلك انتظامًا، أو بصيغة اسم الفاعل، أي منتظما ذلك في استعمالهم، وأشار إلى الرابع بقوله: (وَلَا يَكُونُ تَابِعًا لِلْجُمْلَةِ) أي لا يكون عطف البيان تابعًا لجملة (وَبَدَلٌ يَكُونُ تَابِعًا لِتِي) اسم إشارة للمؤنَّثة راجع إلى الجملة، يعني أنَّ البدل يكون تابعًا للجملة، نحو قوله تعالى: ﴿ ٱتَّبِعُوا ٱلْمُرْسَكِلِينَ * ٱتَّبِعُوا مَن لَّا يَشَثُلُكُمْ ٱجْرًا ﴾ الآية [يس: ٢٠١٢]، وأشار إلى الخامس بقوله: (عَطْفُ الْبَيَانِ لَيْسَ فِعْلًا يَدْخُلُ) يعني أن عطف البيان لا يكون فعلًا تابعًا لفعل، بخلاف البدل، كما ذكره بقوله: (وَالْفِعْلُ مِنْ فِعْلِ قِيَاسًا يُبْدَلُ) بالبناء للمفعول، يعني أنَّ إبدال الفعل من الفعل قياس مطّرد، كقوله عَجَالًى: ﴿ وَمَن يَفْعَلْ ذَلِكَ يَلْقَ أَثَامًا * يُضَلَّعَفْ لَهُ ٱلْمَكَذَابُ ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨ ـ ٦٩]، وأشار إلى السادس بقوله: (وَلَمْ يَجِيءُ مُكَرَّرًا) يعني أن عطف البيان لا يجيء مكرّرًا بلفظ الأول (كَ) ما يجيء ذلك في (الْبَدَلِ إِذَا مِنَ الْمُتَبُوعِ مَعْنَاهُ جَلِي) أي إذا كان البدل أوضح من المبدل منه، كقوله: ﴿ وَتَرَىٰ كُلُّ أَمُّتُم جَاثِيَةً كُلُّ أُتَّتِم تُدَّعَيْنَ ﴾ [الجاثية: الآية ٢٨] الآية بنصب ﴿ كُلَّ ﴾ الثانية، وأشار إلى السابع بقوله: (مَحَلُّ مَتْبُوع) بالنصب على الظرفيّة لـ(مُحلُولُهُ)

وهو قياس، كما قال في «الخلاصة»:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظُوفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعْهُ ٱجْتَمَعْ وَرحلوله، مبتدأ (مَا) نافية (قُصِدُ) بالبناء للمفعول خبر المبتدا، والمعنى أن عطف البيان لم يُقصد إحلاله محلّ الأول، بخلاف البدل، كما بيّته بقوله: (وَذَاكَ) أي قصد إحلاله محلّ الأول (في الْبَدَلِ كُلَّا يَطَّرِدُ) أي يعمّ كلّ التركيبات؛ لكونه قياسًا، فقوله: «ذاك، مبتدأ، خبره جملة و«يطرد»، و«في البدل» متعلّق به، و«كلا» منصوب بنزع الخافض على قلّة، أي في كل الاستعمالات، ثم بين ما يترتب على هذا، فقال: (لِذَا) أي لما ذُكر من أن عطف البيان لا يقصد إحلاله محل الأول، بخلاف البدل (بِ«يَا زَيْدُ الإِمَامَ» يُعْطَفُ) الباء بمعنى «في»، أي يُجعل «الإمام» عطف بيان في هذا التركيب، فيجوز رفعه، ونصبه، كما قال في «الخلاصة»:

أَلْزِمْهُ نَصْبًا كَ«أَزَيْدُ ذَا الْحِيَلْ» كَمُسْتَقِلٌ نَسَقًا وَبَدَلَا

تَابِعَ ذِي الضَّمِّ الْمُضَافَ دُونِ ﴿أَلْ﴾ وَمَا سِوَاهُ ٱرْفَعْ أَوِ ٱنْصِبْ وَٱجْعَلَا وهذا داخل فيما سواه.

ولا يجوز أن يكون بدلًا؛ لأنه في نية تكرار العامل، فيلزم منه نداء ما فيه «أل»، وقوله: («يَا سَعْدُ كُرْزٌ» بَدَلًا لا يُوصَفُ) يعني أن قوله: «يا سعدُ كُرْزٌ برفع «كرز»، ونصبه، منوّنًا لا يُوصف بكونه بدلًا أيضًا؛ لأنَّ البدل على نيّة تكرار العامل؛ فيلزم عليه رفع المنادى المفرد منوّنًا، إن رفعته، ونصبه منوّنًا، إن نصبته، وكلاهما لا يجوز، فتعين كونه عطف بيان؛ لأنه لا يلزم عليه محذور، بخلاف ما إذا قلت: «يا سعدُ كُرْزُ» بالضم غير منوّن، فإنه بدل؛ لأنه يجوز «يا كرزُ»، ثم أشار إلى الثامن بقوله: (مِنْ جُمْلَةٍ أُخْرَى فَلَيْسَ يَتَّصِفْ) يعني أن عطف البيان لا يتصف بكونه من جملة أخرى، بخلاف البدل كما أشار إليه بقوله: (وَذَاكَ فِي الْبَدَلِ دَائِمًا عُرِفٌ) يعني أن كونه من جملة أخرى معروف في البدل، ثم مَثَّلَ لذلك بقوله: (فِي «هِنْدُ قَامَ خَالِدٌ قَرِيبُهَا») «هند» مبتدأ جملة أخرى معروف في البدل، ثم مَثَّلَ لذلك بقوله: (فِي «هِنْدُ قَامَ خَالِدٌ قَرِيبُهَا») «هند» مبتدأ عمن عمن الصرف، للعلمية والتأنيث، ولا يقال: إنه ثلاثيّ ساكن الوسط؛ لأن ذلك يجيز صرفه، ولا يوبه، بل عدمه أولى، كما قال في «الخلاصة»:

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَـ «هِنْدَ» وَالْمَنْعُ أَحَقُّ (تَعَيَّنَ الْبَيَانُ) أي كونه عطف بيان، ولا يجوز كونه بدلًا؛ لأنه يلزم عليه خلوّ جملة الخبر من الرابط، و«قام خالد» جملة صغرى في محل رفع خبر المبتدا، و«أخوها» عطف بيان لـ «عمرو»، ولا يجوز كونه بدلاً؛ لأنه في نيّة تكرار العامل، فيقدّر له «قام» فيكون جملة أخرى، فتخلو جملة الخبر من الرابط.

وقوله: (كُنْ مُنْتَبِهَا) كمل به البيت، وفي نسخة: «تَمَّ بَابُهَا» أي انتهى باب الأمور الثمانية التي يفترق فيها عطف البيان والبدل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن عطف البيان والبدل افترقا في أحكام، وذلك في ثمانية مور:

[أحدها]: أن العطف لا يكون مضمرًا، ولا تابعًا لمضمر؛ لأنه في الجوامد نظير النعت في المشتقات، وأما إجازة الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ إِن الْقَبْدُواْ اللّهَ وَالمَائِدة: الآية ١١٧] أن يكون بيانًا للهاء من قوله تعالى: ﴿ إِلَّا مَا آَمَرْتَنِي بِيدٍ ﴾ [المَائدة: الآية ١١٧] فقد مضى رَدُّهُ (١)، نعم أجاز الكسائي أن يُنعَت الضمير بنعتِ مدحٍ أو ذم أو ترحم، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ لاّ إِلَهُ إِلاّ هُو الكسائي أن يُنعَت الضمير بنعتِ مدحٍ أو ذم أو ترحم، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ لاّ إِلَهُ إِلاّ هُو الكسائي أن يُنعَت الضمير بنعتِ مدحٍ أو ذم أو ترحم، فالأول نحو قوله تعالى: ﴿ اللّهَ إِلَهُ إِلَهُ وَلَهُ الرّحِيمُ ﴾ [البَقرة: الآية ٢٦] ، ونحو قوله: ﴿ وَلُهُ إِنَ رَبِّي يَقَذِفُ بِاللّهِ عَلَمُ الْغُيُوبِ ﴾ [سَيَا: الآية ٤٨] ، وقولهم: «اللهم صل عليه الرؤوف الرحيم»، والثاني نحو «مررت به الحبيثِ»، والثالث نحو قوله [من الرجز]:

قَدْ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا(٢) وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿جَمَلَ اللّهُ ٱلْكَمْبَكَةَ ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ [المَائدة: الآية ٩٧] الآية: إن ﴿ٱلْبَيْتَ ٱلْحَرَامَ﴾ عطف بيان على جهة المدح، كما في الصفة لا على جهة التوضيح، فعلى هذا لا يمتنع مثل ذلك في عطف البيان على قول الكسائي.

⁽١) أي في مبحث وأن، المفسرة.

 ⁽۲) «قرقری» اسم موضع، و «الكوانس» جمع كانس، وهو الظبي يدخل في كناسه، أي موضعه، والشاهد
 في «البائسا» صفة للهاء في «تلمه»، أي لا تلم البائس أن ينام.

وأما البدل فيكون تابعًا للمضمر بالاتفاق، نحوقوله تعالى: ﴿وَنَرِثُكُمُ مَا يَقُولُ ﴾ [مرتم: الآية ١٠]، وقوله: ﴿وَمَا أَنْسَنِينَهُ إِلَّا ٱلشَّيْطَانُ أَنْ أَذْكُرُمُ ﴾ [الكهف: الآية ٣٦]، وإنما امتنع الزمخشري من تجويز كون ﴿ إِيدٍ ـ ﴾ توهمًا منه أن ذلك يُخِلُّ بعائد الموصول، وقد مضى رَدُّه (١).

وأجاز النحويون أن يكون البدل مضمرًا تابعًا لمضمرٍ، كـ«رأيته إياه»، أو لظاهر، كـ«رأيت زيدًا إياه»، وخالفهم ابن مالك، فقال: إن الثاني لم يُسمَع، وإن الصواب في الأول قول الكوفيين: إنه توكيد، كما في «قمتَ أنت».

[الثاني]: أن البيان لا يخالف متبوعه في تعريفه وتنكيره، وأما قول الزمخشري: إن ﴿مُقَامُ إِرَهِيمٌ عطف على ﴿ وَالنَّهُ بِيَنَتُ ﴾ [آل عمران: ٩٧] فسهو، وكذا قال في قوله: ﴿ إِنَّهُ عَلَى مُ وَحِدَةً ﴾ أَعِظُكُم بِوَحِددَةً أَن تَقُومُوا ﴾ [سَنَا: ٤٦] : إن ﴿ أَن تَقُومُوا ﴾ [سَنَا: ٤٦] عطفٌ على ﴿ وَحِدَةً ﴾ [سَنَا: ٤٦] ، ولا يُختلف في جواز ذلك في البدل، نحو قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ صِرَطِ مُسْتَقِيمٍ * صِرَطِ اللّهِ الشورى: ٥٢ - ٥٣]، ونحو قوله: ﴿ إِلنّاصِيةِ * نَاصِيةِ كَذِبَةٍ غَاطِئةٍ ﴾ [العلى: ١٥ - ١٦]. والثالث]: أنه لا يكون جملةً بخلاف البدل، نحو قوله قَطَلَت: ﴿ مَا يُقَالُ لَكَ إِلّا مَا قَدْ قِيلَ لِلرُّسُلِ مِن قَبْلِكَ ۚ إِنّ رَبّكَ لَذُو مَغْفِرَةٍ وَذُو عِقَابٍ أَلِيمٍ ﴾ [تأسَلت: الآية ٣٤]، ونحو قوله: ﴿ وَأَسَرُّوا النّبَاء: الآية ٣٤] ، ونحو قوله: ﴿ وَأَسَرُوا النّبَاء: الآية ٣٤] الآية، وهو أصح الأقوال في «عرفتُ زيدًا أبو من هو؟»، وقال [من الطويل]:

لَقَدْ أَذْهَلَتْنِي أُمُّ عَمْرِو بِكَلْمَةِ أَتَصْبِرُ يَوْمَ الْبَيْنِ أَمْ لَسْتَ تَصْبِرُ وَالرابع]: أنه لا يكون تابعًا لجملة، بخلاف البدل، نحو قوله ﷺ: ﴿ اَتَّبِعُوا اَلْمُرْسَكِلِينَ * اَتَّبِعُواْ مَن لَا يَسَئَلُكُو أَجْرًا ﴾ الآية [يس: ٢٠-٢١]، ونحو قوله: ﴿ وَاَتَّقُواْ اَلَّذِينَ أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * اَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * اَمَدَّكُم بِاللَّهِ وَالسَعِراء: ١٣٢ - ١٣٣]، وقوله:

« أَقُولُ لَهُ ارْحَلْ لَا تُقِيمَنُ عِنْدَنَا »

[الخامس]: أنه لا يكون فعلًا تابعًا لفعل، بخلاف البدل، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَن يَفْعَلُ ذَلِكَ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مَن الْعَالَدُ فِي اللَّفَظ، لا في التقدير. «دسوقي» ١٠٦-١٠٦

ا بيان احُ

الفر

يَلْقَ

,

وتبع ا

«مر في

(1)

(٢)

(Ϋ́) (٤)

(0)

(7)

(Y)

يَلْقَ أَثَامًا * يُضَلِّعَفَ لَهُ ٱلْمَكذَابُ ﴾ الآية [الفرقان: ٦٨ - ٦٩].

[السادس]: أنه لا يكون بلفظ الأول، ويحوز ذلك في البدل، بشرط أن يكون مع الثاني زيادةُ بيانٍ، كقراءة يعقوب (١) ﴿وَتَرَى كُلَّ أُمَّةٍ جَاثِيَةً كُلَّ أُمَّةٍ تُدْعَى إِلَى كِتَابِهَا ﴾ [الجَاثية: الآبة ٢٨] بنصب ﴿كُلَّ ﴾ الثانية، فإنها قد اتصل بها ذكر سبب الجُنُّق، وكقول الحماسيّ [من الطويل]:

رُوَيْدَ بَنِي شَيْبَانَ بَعْضَ وَعِيدِكُمْ تُلَاقُوا غَدًا خَيْلِي عَلَى سَفَوَانِ (٢) تُكَافُوا جِيَادًا لاَ تَحِيدُ عَنِ الْوَغَى إِذَا مَا غَدَتْ فِي الْمُأْزِقِ الْتُدَانِي (٣) تُلَاقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الْحُدَثَانِ (٤) تُلَاقُوهُمُ فَتَعْرِفُوا كَيْفَ صَبْرُهُمْ عَلَى مَا جَنَتْ فِيهِمْ يَدُ الْحُدَثَانِ (٤)

وهذا الفرق إنما هو على ما ذهب إليه ابن الطَّرَاوَة من أن عطف البيان لا يكون من لفظ الأول، وتبعه على ذلك ابنُ مالك، وابنه، وحجتهم أن الشيء لا يُبَينُّ بنفسه، وفيه نظر من أوجه:

(أحدها): أنه يقتضي أن البدل ليس مبينا للمبدل منه، وليس كذلك (٥)، ولهذا منع سيبويه «مررت بي المسكين»، و «بك المسكين» (٦)، دون «به المسكين» (٧)، وإنما يفارق البدل عطف البيان في أنه بمنزلة جملة استؤنفت للتبيين، والعطف تَبْيِنٌ بالمفرد المحض.

(والثاني): أن اللفظ المكرر إذا اتصل به ما لم يتصل بالأول، كما قدمنا البُّحَة كون الثاني بيانًا بما

⁽١) هو يعقوب بن إسحاق الحضرميّ، إمام أهل البصرة، وأحد القراء العشرة، وأعلم أهل زمانه بالقراءات والعربية، مات سنة (٥٠٧هـ).

 ⁽٢) قوله: «رويد بني شيبان إلخ» أي كفُّوا بعض الوعيد، وقوله: «على سفّوان» هو ماء على أميال من البصرة.

⁽٣) قوله: «لا تحيد» أي لا تميل، «عن الوغى» أي الحرب، و «المأزَّقُ»: المضيق.

⁽٤) قوله: «على ما جنت» أي على جناية، وقوله: «يد الحدثان» أراد به الحوادث.

⁽٥) قوله: «وليس كذلك» أي لأن فيه بيانًا للمبدل منه، وقوله: «ولهذا إلخ» أي لأجل كونه فيه بيان.

⁽٦) أي لأن «المسكين» أقل تعريفًا من الضمير، وما كان أقل تعريفًا لا يكون بدلًا؛ لأنه ليس فيه بيان، والبدل لا بدّ أن يكون فيه بيان، وضمير الغيبة، وإن كان كذلك لكن لما كان الضمير في حدّ ذاته مبهمًا لصدقه بمتعدّد، وكان المحلّى أقلّ أفرادًا؛ لأن «أل» فيه للعهد صحّ البيان فيه. «دسوقي» ١٠٧/٢.

⁽٧) أي لصدق ضمير الغيبة على متعدَّد، بخلاف المتكلِّم، ومن يوجّه إليه الخطاب. دسوقي ٧/٢.

وفی ز

غلام

وعمر

17

البيان

ضر بد

وا

والصد

فيه من زيادة الفائدة، وعلى ذلك أجازوا الوجهين في نحو قوله [من الرجز]:

يَا زَيْدُ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُلِ(١) تَطَاوَلَ اللَّيْلُ عَلَيْكَ فَٱنْزِلِ وَقُولُه [من البسيط]:

يَا تَيْمُ تَيْمَ عَدِيٍّ لَا أَبَا لَكُمُ لَا يُلْقِيَنَّكُمُ فِي سَوْأَةٍ عُمَرُ^(۲) إذا ضممت المنادي فيهما.

(والثالث): أن البيان يتصور مع كون المكرر مجردًا، وذلك في مثل قولك: «يا زيد زيد»، إذا قلته وبحضرتك اثنان، اسم كل منهما زيد، فإنك حين تذكر الأول يُتوهَّم كل منهما أنه المقصود، فإذا كررته تكرر خطابك لأحدهما، وإقبالك عليه، فظهر المراد، وعلى هذا يَتَخَرَّج قولُ النحويين في قول رؤبة [من الرجز]:

« لَقَائِلٌ يَا نَصْرُ نَصْرُ نَصْرُا «

إن الثاني والثالث عطفان على اللفظ، وعلى المحل، وخَرَّجه هؤلاء على التوكيد اللفظي فيهما، أو في الأول فقط، فالثاني إما مصدر دعائي، مثل «سقيًا لك»، أو مفعول به بتقدير «عليك» على أن المراد إغراء نَصْر بن سَيَّار (٣) بحاجب له اسمه نَصْر على ما نَقَل أبو عبيدة، وقيل: لو قُدِّر أحدهما توكيدًا لضُمًا بغير تنوين كالمؤكد.

[السابع]: مما افترقا فيه أن عطف البيان ليس في نية إحلاله مَحَلَّ الأول، بخلاف البدل، ولهذا امتَنَعَ البدل، وتعين البيان في نحو «يا زيدُ الحارثُ»، وفي نحو «يا سعيدُ كُرْزٌ» بالرفع، أو «كُرْزًا» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس، وفي نحو «أنا الضارب الرجل زيد» (أنه بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس، وفي نحو «أنا الضارب الرجل زيد» (أنه بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس، وفي نحو «أنا الضارب الرجل زيد» (أنه بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس، وفي نحو «أنا الضارب الرجل زيد» (أنه بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس، وفي نحو «أنا الضارب الرجل زيد» (أنه بالعكس وفي نحو «أنه النصارب الرجل زيد» (أنه بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس، وفي نحو «أنه النصارب الرجل زيد» (أنه بالعكس وفي نحو «يا سعيدُ كُرْزُ» بالنصب، بخلاف «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس، وفي نحو «أنه النصارب الرجل زيد» (أنه بالعكس وفي نحو «يا سعيدُ كُرْزُ» بالرفع، فإنه بالعكس وفي نحو «يا سعيدُ كُرْزُ» بالرفع، أنه السعيدُ كُرْزُ» بالضم، فإنه بالعكس وفي نحو «أنه النصارب الرجل زيد» (أنه بالعكس وفي نحو «يا سعيدُ كُرْزُ» بالنصب (أنه بالعكس وفي نحو «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم (أنه بالعكس وفي نحو «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم (أنه بالعكس وفي نحو «يا سعيدُ كُرْزُ» بالضم (أنه بالعكس وفي نحو «أنه الميد الميد

ر (۱) يت فد

1)

(۲) يت أز

ت (٣) ٿ

جأ (٤) خ

(٥) أي في

z.

⁽١) «اليعملات»: الناقة القويّة على العمل، و«الذبّل» جمع ذابل، وهي الضامرة من طول السفر.

⁽٢) والسوأة، بالفتح: الحالة الشنيعة.

⁽٣) هو والي خراسان أيام هشام بن عبد الملك حذّر الأمويين من فشوّ الدعوة العباسيّة، فلم يأبهوا ، كان داهية حكيمًا شُجاعًا خطيبًا شاعرًا، مات سنة (١٣١هـ.

⁽٤) يتعيرٌ البيان، ولا يصبح كونه بدلًا، وإلا لزم إضافة ما فيه «أل» للمجرّد منها، وهو لا يجوز.

وفي نحو «زيدٌ أفضلُ الناسِ الرجالِ والنساءِ»، أو «النساء والرجال»(١)، وفي نحو «يا أيها الرجل غلام زيد»(٢)، وفي نحو «جاءني كلا أخويك زيد وعمرو جاءك»(٣)، وفي نحو «جاءني كلا أخويك زيد وعمرو»(٤).

[الثامن]: أنه ليس في التقدير من جملة أخرى، بخلاف البدل، ولهذا امتنع أيضًا البدل، وتعين البيان في نحو قولك: «هند قام عمرو أخوها»، ونحو «مررت برجل قام عمرو أخوه»، ونحو «زيد ضربت عمرا أخاه»(٥). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما افترق به عطف البيان والبدل أتبعه بذكر ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهه، فقال:

(مَا افْتَرَقَ فِيهِ ٱسْمُ الْفَاعِلِ وَالصَّفَةُ الْمُشَبَّهَةُ)

غرضه كما أسلفناه أن هذا الفصل مما يكثر دورانه على الألسنة، ويقبح على المعرب جهله. (اعلم): أنه ذكر أوجه ما افترقا فيه، وترك ذكر ما اجتمعا فيه، وهي ثلاثة أشياء: (أحدها): أن

(١) يتعين البيان، ولا يجوز البدل؛ لأن أفعل التفضيل بعض ما يضاف إليه، والبدل يحلّ محل المبدل منه، فينحلّ المعنى زيد أفضل النساء، فيفيد أنه من النساء، وليس كذلك. «دسوقي» ١٠٨/٢.

(٢) يتعين كونه بيانًا، لا بدلًا، وإلا لحل محل الرجل، فيفيد أن نعت أيّ في النداء يكون معرّفًا بالإضافة مع أنه إنما يكون محلًى بـ «أل» أو اسم إشارة.

 (٣) يتعين كون زيد وعمر بيانًا لا بدلًا ، وإلا لحل محل الرجلين، فيلزم إضافة أيّ إلى مفرد معرفة مع فقد شرطه، وهو نية الأجزاء، أو تكرار أيّ.

(٤) أي فزيد وعمرو بيان لأخويك لا بدل منه، إذ لو حلا محله لزم إضافة «كلا» لمتعدد متفرق من غير ضرورة، وهي إنما تضاف إلى معرفة دال على اثنين بكلمة واحدة من غير تفرق.

(٥) أي فـ (هند) مبتدأ و وقام عمرو ، خبر، و وأخوها ، بيان لا بدل، وإلا لاقتضى أن وأخوها ، من جملة أخرى، فيلزم حينئذ خلق الجملة الأولى من رابط يعود على المبتدإ، وفي المثال الثاني يلزم خلو الصفة من ضمير يعود على الموصوف، وفي الثالث يلزم اشتغال العامل عن الاسم السابق بأجنبي منه مع أنه إنما يشتغل عنه بالعمل في ضميره، أو في الملابس لضميره. «دسوقي» ١٠٨/٢.

الْهُ

و س

11

الثا

الف

ويا

لە،

UI

فتة

1

(1)

كُلَّا منهما يدلّ على حدث وصاحبه، و(الثاني): أن كلاّ منهما يُثنّي ويُجمع. (والثالث): أنهما يؤنثان ويذكّران (١). والله تعالى أعلم.

١٠٧٣ (وَذَاكَ قَدْ أَتَى لَدَيْهِمُ أَحَدْ عَشَرَ أَمْرًا فَاسْمُ فَاعِلٍ وَرَدْ
 ١٠٧٤ مِنْ مُتَعَدِّ وَكَذَا مِنْ لَازِمِ وَهْيَ مِنَ الثَّانِ لُزُومًا فَأَعْلَمِ)
 (وَذَاكَ) أي ما افترقا فيه، وهو مبتدأ خبره قوله: (قَدْ أَتَى لَدَيْهِمُ) أي عند النحاة (أَحَدْ عَشَرَ

(وداك) اي ما افترفا فيه، وهو مبتدا خبره قوله: (قد اتى لديهِم) اي عند النحاة (احد عشر أَمْرًا) أشار إلى الأول بقوله: (قاسم فَاعِل وَرَدْ مِنْ مُتَعَدِّ وَكَذَا مِنْ لَازِمٍ) يعني أن اسم الفاعل يُصاغ من الفعل المتعدّي واللَّزم، كـ«ضارب»، و«قائم» (وَهْيَ مِنَ الثَّانِ لُزُومًا) يعني أن الصفة المشبّهة لا تُصاغ إلا من اللَّزم، كـ«حسن»، و«جميل»، وقوله: (فَاعْلَمٍ) كمل به البيت، أي اعلم هذه القاعدة، فإنها مهمة جدّا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن اسم الفاعل والصفة المشبهة قد افترقا في أحد عشر أمرًا: [أحدها]: أنه يصاغ من المتعدي والقاصر، كـ«ضارب»، و«قائم»، و«مُستخرِج»، و«مُستكبِر»، وهي لا تُصاغ إلا من القاصر، كـ«حَسَنٍ»، و«جَمِيل». والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثاني بقوله:

1.٧٥ - (في الأَزْمُنِ الثَّلَاثِ قَدْ يُعَامَلُ وَهْيَ بِحَاضِرِ تُخَصُّ يَا فُلُ) (في الأَزْمُنِ الثَّلَاثة: الماضي، والحال، (في الأَزْمُنِ الثَّلَاثة: الماضي، والحال، والمستقبل (وَهْيَ) أي الصفة المشبّهة (بِحَاضِرٍ) متعلّق بـ(تُخَصُّ) بالبناء للمفعول، أي مخصوصة بالزمن الحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر، وقوله: (يَا فُلُ) كمل به البيت، وقد سبق أنه من الأسماء الملازمة للنداء، وليس مرخمًا من فلان على الأصحّ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثاني مما افترقا فيه أن اسم الفاعل يكون للأزمنة الثلاثة، وهي لا تكون إلا للحاضر، أي الماضي المتصل بالزمن الحاضر. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثالث بقوله:

١٠٧٦. (مُجَارِيًا يَكُونُ لِلْمُضَارِعِ وَغَالِبًا هِيَ تُخَالِفُ فَعِي)

(۱) «حاشية الدسوقي» ۲/۸/۲.

(مُجَارِيًا يَكُونُ لِلْمُضَارِعِ) يعني أن اسم الفاعل يكون مجاريًا للمضارع في حركاته وسكناته، كرهضارب، ورفضرب، وقوله: (وَغَالِيًا هِيَ تُخَالِفُ) أي غالب حالات الصفة المشبهة أنها مخالفة للمضارع فيما ذُكر، نحو: (ظريف،، و (جميل،، فإن المضارع فيهما مضموم الثالث، وقوله: (فَعِي) كمل به البيت، وهو أمر من وعي يعي، بمعنى حفظ، أي احفظ هذه الفروق تنتفع بها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث مما افترقا فيه أنه لا يكون إلا مُجاريا للمضارع في حركاته وسكناته، كضارب ويضرب، ومنطلق وينطلق، ومنه يقوم وقائم؛ لأن الأصل يَقْوُم بسكون القاف وضم الواو، ثم نقلوا، وأما توافق أعيان الحركات فغير معتبر، بدليل ذاهب ويذهب، وقاتل ويقتل ولهذا قال ابن الخشاب: هو وزن عروضي لا تصريفي، وهي تكون مجارية له، كمنطلق اللسان، ومطمئن النفس، وطاهر العرض، وغير مجارية، وهو الغالب، نحو ظريف، وجميل، وقول جماعة: إنها لا تكون إلا غير مجارية مردود باتفاقهم على أن منها قوله [من المديد]:

مِنْ صَدِيتِ أَوْ أَخِي ثِقَةٍ أَوْ عَدُوٌ شَاحِطِ دَارَا(١) والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الرابع بقوله:

1 • ٧٧ - (مَنْصُوبُهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَا وَعِنْدَهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ حُتِمَا) (مَنْصُوبُهُ يَجُوزُ أَنْ يُقَدَّمَا) بألف الإطلاق، يعني أن اسم الفاعل يجوز أن يُقدّم منصوبه عليه، فتقول: «زيدٌ عمرًا ضارب» (وَعِنْدَهَا تَأْخِيرُهُ قَدْ حُتِمَا) بألف الإطلاق أيضًا، أي عند الصفة

المشبّهة يجب تأخير منصوبها، فلا يجوز «زيدٌ وجهة حسنٌ».

وحاصل معنى البيت أن الرابع مما افترقا فيه أن منصوبه يجوز أن يتقدم عليه، نحو «زيدُ عمرًا ضارب»، ولا يجوز «زيد وجهَهُ حسن». والله تعالى أعلم.

⁽١) الشاحط: البعيد.

وأشار إلى الخامس بقوله:

١٠٧٨ - (وَسَبَبِيًّا وَسِوَاهُ يَعْمَلُ وَهِيَ سِوَى الأَوَّلِ لَا تُحَاولُ) (وَسَبَبِيًّا وَسِوَاهُ يَعْمَلُ) يعني أن اسم الفاعل يكون معموله سببيًّا وأجنبيًّا، نحو «زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ وعمرًا» (وَهُيَ سِوَى الأُوُّلِ لَا تُحَاوِلُ) يعني أن الصفة المشبهة لا تعمل إلا في السببيّ، فتقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، أو «الوجه»، ولا يجوز «زيدٌ حَسَنٌ عَمرًا».

وحاصل معنى البيت أن الخامس مما افترقا فيه أيضًا أن معموله يكون سَبَيِيًّا وأجنبيا، نحو «زيدٌ ضاربٌ غلامَهُ وعمرًا»، ولا يكون معمولها إلا سببيا، تقول: «زيدٌ حسنٌ وجهه»، أو «الوجه»، ويمتنع «زيدٌ حسنٌ عمرًا». والله تعالى أعلم.

وأشار إلى السادس بقوله:

وَالْفِعْلُ لَمْ يُجَارِهَا فِي ذِي الصَّفَةُ ١٠٧٩- (وَهُوَ لِفِعْلِهِ بِلَا مُخَالَفَهُ ١٠٨٠ لأنَّهَا تَنْصِبُ وَالْفِعْلُ لَزِمْ وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِم عَنْهُمْ مُتِمْ)

(وَهُوَ لِفِعْلِهِ) أي موافقٌ له في العمل (بِلا مُخَالَفَهُ) فيرفع وينصب إذا كان الفعل متعديًا، ويرفع فقط، إذا كان لازمًا (وَالْفِعْلُ لَمْ يُجَارِهَا) أي لم يوافق الصفة المشبّهة (في ذِي الصَّفَة) أي في هذه الصفة، وهي مجاراته في عمله، فإنها تنصب، مع أن فعلها لا زم يرفع، ولا ينصب، فتقول: «زيدٌ حسنٌ وجهَه»، ولا يجوز «زيدٌ حَسُنَ وجهه»بالنصب، وقوله (لأَنَّهَا تَنْصِبُ وَالْفِعْلُ لَزِمْ) تعليل للشطر الذي قبله، أي وإنما لم يجارها فعلها؛ لأنها تنصب مع أنه لا ينصب؛ للزومه. وقوله: (وَصَوْغُهَا مِنْ لَازِم عَنْهُمْ حُتِمْ) يعني أنه يجب صوغ الصفة المشبّهة من الفعل اللازم،

بخلاف اسم الفاعل، فإنه يكون من المتعدّي واللازم، كما سبق بيانه.

هذا الشطر مكرّر مع ما سبق له من قوله:

وَهْيَ مِنَ النَّانِ لُزُومًا فَاعْلَم مِنْ مُشَعَدٌ وَكَدَا مِنْ لَازم وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السادس مما افترقا فيه أيضًا أنه لا يُخالف فعلَه في العمل، وهي تخالفه، فإنها تنصب مع قصور فعلها، تقول: «زيد حسن وجهه»، ويمتنع «زيد حَسُنَ وَجُههُ» بالنصب، خلافًا لبعضهم، فأما الحديث: «أن امرأة كانت تُهَراق الدماء»(١)، فـ«الدماء» مييز على زيادة «أل»، قال ابن مالك: أو مفعول على أن الأصل تُهَرِيق، ثم قلبت الكسرة فتحة والياء ألفا، كقولهم: جاراة، وناصاة، وبَقَى، وهذا مردود؛ لأن شرط ذلك تحرك الياء، كجارية، وناصية، وبَقِيَ. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى السابع بقوله:

١٠٨١ - وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلِ مُنْحَذِفًا وَمَنْعُهَا الْعَمَلَ في حَذْفِ وَفَى)
 (وَيَعْمَلُ اسْمُ فَاعِلِ مُنْحَذِفًا) يعني أن اسم الفاعل يجوز حذفه، مع بقاء عمله (وَمَنْعُهَا الْعَمَلَ في حَذْفِ وَفَى) يعني أن عمل الصفة المشبهة في حالة حذفها ممنوع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السابع مما افترقا فيه أيضًا أنه يجوز حذفه وبقاء معموله، ولهذا أجازوا «أنا زيدًا ضاربه»، و«هذا ضارب زيدٍ وعمرًا» بخفض زيد، ونصب عمرو، بإضمار فعل أو وصف منونٍ، وأما العطف على محل المخفوض فممتنع عند من شَرَطَ وجود المُحرِز (٢) كما سيأتي، ولا يجوز «مررت برجل حسن الوجهِ والفعل» بخفض الوجه، ونصب الفعل، ولا «مررت برجل وجهة حَسنيه» بنصب الوجه، وخفض الصفة؛ لأنها لا تعمل محذوفة، ولأن معمولها لا يتقدمها، وما لا يعمل لا يفسر عاملًا. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثامن بقوله:

1 • ٨٢ - (وَإِنْ يُضَفْ لِمَا أُضِيفَ لِلطَّمِيرِ مَعْ حَذْفِ مَوْصُوفِ بِهِ فَلَا نَكِيرْ ١ • ٨٣ - «مَرَّ بِصَعْبِ أَمْرِهِ» مُسْتَهْجَنُ) ١ • ٨٣ - «مَرَّ بِصَعْبِ أَمْرِهِ» مُسْتَهْجَنُ) (وَإِنْ يُضَفْ) بالبناء للمفعول، أي إن يضف اسم الفاعل (لمَا أُضِيفَ لِلضَّمِينِ) أي إلى اسم أضيف ذلك الاسم لضمير موصوفه المحذوف، كما أوضحه بقوله: (مَعْ حَذْفِ مَوْصُوفِ بِهِ) أي

⁽١) أخرجه أبو داود في «كتاب الطهارة، من «سننه».

⁽٢) «المحرِز» بكسر الراء اسم فاعل من أحرز، والمراد الطالب للمحلّ.

باسم الفاعل (فَلَا نَكِينُ) أي فلا إنكار، والمعنى أنه يجوز حذف موصوف اسم الفاعل، وإضافته إلى مضاف إلى ضميره، نحو قولك: («مَرَّ بِقَاتِلِ أَبِيهِ حَسَنُ») الأصل «مَرَّ حسنٌ برجل قاتلِ أبيه»، فحذف الموصوف، وأضيف اسم الفاعل إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، ولا يجوز ذلك في الصفة المشبّهة، كما أشار إليه بقوله («مَرَّ بِصَعْبِ أَمْرِهِ» مُسْتَهْجَنُ) أي مستكره، يعني أنه لا يجوز في الصفة المشبهة حذف موصوفها، وإضافتها إلى مضاف إلى ضميرها، فلا تقول: «مررت بصعب أمره» أي برجل صعب أمره.

وحاصل معنى البيتين أن الثامن مما افترقا فيه أيضًا أنه لا يَقبُعُ حذف موصوف اسم الفاعل، وإضافتُهُ إلى مضافِ إلى ضميره، نحو «مررت بقاتل أبيه»، ويَقبُح «مررت بحسنِ وَجْهِهِ» (١٠). والله تعالى أعلم.

وأشار إلى التاسع بقوله:

(مَعْمُولُ إِسْم فَاعِلٍ) بقطع الهمزة للوزن (قَدْ يُفْصَلُ، رُفِعَ أَوْ نُصِبَ) ببناء الأفعال للمفعول، يعني أن معمول اسم الفاعل يجوز فصله عنه، سواء كان مرفوعًا أو منصوبًا، فتقول: «زيد ضاربّ في الدار أبوه عمرًا»، ولا يجوز ذلك في الصفة، كما أشار إليه بقوله: (ذَا) أي هذا الفصل (لا يُعْقَلُ فِيهَا) أي لا يعلم في الصفة، بمعنى أنه يمتنع فيها، فلا تقول: «زيدٌ حسنٌ في الحرب وجهه»، مرفوعًا، أو منصوبًا.

وحاصل معنى البيت أن التاسع مما افترقا فيه أيضًا أنه يُفصَل مرفوعه ومنصوبه، ويمتنع عند الجمهور، رَفَعْتَ أو نَصَبْتَ. والله تعالى أعلم.

⁽١) أي برجل حسن وجهُهُ، واعتُرض بأن اسم الفاعل لا قبح فيه أصلًا، ذُكر الموصوف أو محذف، وأما في الصفة فإنه يقبح فيها إضافتها إلى ضمير الموصوف، سواء ذكرت الموصوف، أو حذفته، وليس القبح قاصرًا على حالة الحذف. دسوقيّ ٢٦/٣.

وأشار إلى العاشر بقوله:

(... وَأَيْسَطُ السَّوَابِعُ تَلِي جَمِيعُهَا مَعْمُولَ إِسْمِ الْفَاعِلِ السَّوَابِعُ قَلِي جَمِيعُهَا مَعْمُولَاتِهَا قَدْ مُنِعًا ذَكَرَهُ الزَّجَّاجُ وَالْقَوْمُ مَعًا) ١٠٨٦ وَوَصْفُ مَعْمُولَاتِهَا قَدْ مُنِعًا

(وَأَيْضًا التَّوَابِعُ) جمع تابعة، وهي النعت، وعطف البيان، والتوكيد، والبدل (تَلِي جَمِيعُهَا) بالرفع توكيد له التوابع»، وقوله: (مَعْمُولَ إِسْمِ الْفَاعِلِ) بقطع الهمزة للوزن مفعول به له له الله يعني أنه يجوز إتباع معمول اسم الفاعل بجميع التوابع (وَوَصْفُ مَعْمُولَاتِهَا قَدْ مُنِعًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه لا تُتبع معمولات الصفة المشبهة بصفة (ذَكَرَهُ) أي ذكر هذا المنع (الزَّجَّاجُ وَالْقَوْمُ) أي جماعة من متأخري المغاربة (مَعًا) أي حال كونهم جميعًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن العاشر مما افترقا فيه أيضًا أنه يجوز إتباع معموله بجميع التوابع، ولا يُتبّع معمولها بصفة، قاله الزجاج ومتأخرو المغاربة، ويشكل عليهم الحديث في صفة الدجال: «أَعْوَرُ عَيْنِهِ الْيُمْنَى».

وأجاب بعضهم بأن «اليمني» خبر لمحذوف، أي وهي اليمني، وهذه الجملة جواب عن سؤال مقدّر، كأنه قيل: أيُّ عين؟ فقيل: هي اليمني، أو أنه مفعول لمحذوف، أي أعني اليمني (١).

تنبيه:

قال الفيّوميّ رحمه الله: تقول: خرجنا معًا، أي في زمان واحد، وكتّا معًا، أي في مكان واحد، منصوب على الظرفية، وقيل: على الحال، أي مجتمعين، والفرق بين فعلنا معًا، وفعلنا جميعًا، أن معًا تفيد الاجتماع حالة الفعل، وجميعًا بمعنى كُلّنا يجوز فيها الاجتماع والافتراق. انتهى (٢). وعلى هذا فاستعمال الناظم لها هنا في غير محلّه؛ لأن قول الزجاج والقوم لم يقعا في آن واحد، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الحادي عشر بقوله:

١٠٨٧- (إِثْبَاعُ مَجْرُورِ لَهُ عَلَى الْحَلُّ جَازَ وَفِي مَعْمُولِهَا لَا يُحْتَمَلُ)

م (٧٧) (فتح القريب المجيب ج٢)

⁽١) هحاشية الدسوقي١٩/٢٥.١٠٠١.

⁽٢) والمصباح المنير، ٢/٢٧٥.

(إِنْبَاعُ مَجْرُورِ لَهُ) أي لاسم الفاعل (عَلَى الْخَلّ جَاز) يعني أنه يجوز إتباع ما مجرّ بإضافة اسم الفاعل إليه على المحلّ، نحو قوله رَجِّكَ فَرَجَاعِلِ الليْلِ سَكنًا والشمسَ الآية [الأنعام: ٤٦] بنصب الفاعل إليه على الحكّ، الآية ٤٦] (وَفِي مَعْمُولِهَا) أي معمول الصفة (لا يُحْتَمَلُ) بالبناء للمفعول، أي لا يُعتفر، يعني أنه لا يجوز أن تقول: «هو حسن الوجه، والبدنّ» بنصب البدن على المحلّ، وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الحادي عشر مما افترقا فيه أيضًا، وهو آخرها أنه يجوز إتباع مجروره على الحُلّ عند من لا يَشتَرِط الْحُرِز (١)، ويحتمل أن يكون منه قوله رَجَّكَ : ﴿وجاعل الليل سكنا والشمسَ ، ولا يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجر الوجه، ونصب البدن، خلافًا للفراء سكنا والشمسَ ، ولا يجوز «هو حسن الوجه والبدن» بجر الوجه، ونصب البدن، خلافًا للفراء معن الطويل واليّدُ» برفع المعطوف، وأجاز البغداديون إتباع المنصوب بمجرور في البابين، كقوله [من الطويل]:

فَظَلَّ ﴿ طُهَاةُ اللَّحْمِ مَا بَيْنَ مُنْضِجٍ صَفِيفَ شِوَاءٍ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ (٢) «القدير»: المطبوخ في القِدْر، وهو عندهم عطف على «صَفِيف»، وخُرِّج على أن الأصل «أو طابخ قَدِير» ثم حُذف المضاف، وأُبقي جر المضاف إليه، كقراءة بعضهم ﴿ والله يريد الآخرةِ ﴾ بالخفض، أو أنه عطف على «صَفِيف»، ولكن خُفض على الجوار، أو على توهم أن الصفيف مجرور بالإضافة، كما قال [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما افترق فيه اسم الفاعل والصفة المشبهة، أتبعه بذكر ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه، فقال:

⁽١) «المحرز»: الطالب للمحلّ، وهو هنا اسم الفاعل منوّنًا، أو مع وأله؛ لأنه لا ينصب إلا كذلك.

⁽٢) «الطهاة» جمع طاه، وهو الطباخ؛ لأنه يطهو اللحم، أي يصلحه بالطبخ والشيّ، و«الصفيف» أي مصفوف، و«القدير» المطوخ في القدر، و«صفيف شواء» هو اللحم الذي يُصفّ على الحجر، أو الرقعة حتى يشوى.

(مَا ٱفْتَرَقَ فِيهِ الْحَالُ وَالتَّمْبِيزُ، وَمَا ٱجْتَمَعَا فِيهِ)

١٠٨٨- (في خَمْسَةِ الأُمُورِ قَدْ تَوَافَقَا كَمَا بِسَبْعَةِ الْوُجُوهِ الْفَتَرَقَا
 ١٠٨٩- اِسْمَانِ قَدْ تَنَكَّرَا وَفَضْلَتَانُ مَنْصُوبَتَانِ مُبْهَمًا رَافِعَتَانُ)
 (في خَمْسَةِ الأُمُورِ قَدْ تَوَافَقَا) بألف التثنية أي توافق الحال والتمييز في أمور خمسة (كَمَا بِسَبْعَةِ الْوُجُوهِ افْتَرَقًا) أي كما افترقا في أمور سبعة.

ثم أشار إلى الأول من الأمور الخمسة التي اتفقا فيها بقوله: (إسْمَانِ) يعني أنهما اتفقا في كونهما اسما، وإلى الثاني بقوله(قَدْ تَنكَّرَا) أي صارا نكرتين، يعني أنهما اتفقا في التنكير، وإلى الثالث بقوله: (وَفَصْلَتَانْ) أي ليستا ركني الكلام، وإلى الرابع بقوله: (مَنْصُوبَتَانِ) أي لا يُرفعان، ولا يُجرّان، وإلى الخامس بقوله: (مُبْهَمًا رَافِعَتَانِ) يعني أن كلاً منهما يرفع الإبهام، وإن اختلف جهة الرفع، فالحال ترفع الإبهام من الهيئآت، والتمييز يرفع الإبهام في الذوات.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الحال والتمييز قد اجتمعا في خمسة أمور، وافترقا في سبعة، فأوجه الاتفاق: أنهما اسمان، نكرتان، فضلتان، منصوبتان، رافعتان للابهام. والله تعالى أعلم. ثم ذكر أوجه الافتراق السبعة، فأشار إلى الأول بقوله:

١٠٩٠ (وَالْفَرْقُ أَنَّ الْحَالَ جُمْلَةً تَجِي كَلَامُهُمْ لِلْحَالِ ذُو تَحَوْج)
(وَالْفَرْقُ) بينهما (أَنَّ الْحَالَ جُمْلَةً تَجِي) يعني أنها قد تكون جملة، كـ«جاء زيد يضحك»،
ونحوذلك، وأشار إلى الثاني بقوله: (كَلَامُهُمْ لِلْحَالِ ذُو تَحَوَّجٍ) يعني أن الحال أحيانًا قد يتوقّف معنى الكلام عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَنْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسراء: الآبة ٣٧]، بخلاف التمييز، فإنه لا يتوقّف عليه الكلام.

[فإن قلت]: قد يتوقف الكلام على التمييز، فيما إذا قلت: «ما محمد إلا نفسًا» فإنك لو حذفت «إلا نفسًا»لم يتم الكلام.

[أجيب]: بأن كلامنا في التمييز بقطع النظر عن (ما) و (إلا)، كما أن الحال يتوقّف عليها المعنى

بدون «ما»، و«إلا»، فتبين أن التمييز لا يتوقف عليه المعنى من حيث هو، وإنما يتوقف عليه من حيث ما يقترن به، بخلاف الحال، فإن ﴿ مُرْحًا ﴾ [الإسرّاء: الآية ٣٧] توقف عليه المعنى بلا اقتران شيء معه. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثالث بقوله:

1991- (وَاخْالُ لِلْهَيْتَاتِ قَدْ تُبَيِّنُ) يعني أن الحال مبيّنة للهيئات، نحو «جاء زيد راكبًا»، فهراكبًا» بين صفة مجيئه، ولا يُعترض هذا بنحو «جاء زيد والشمس طالعة»؛ لأنه في تأويل مقارنًا لطلوع الشمس، ولا شكّ أن هذا مبين لهيئة مجيئه، وإن كان القصد الزمان (تَمْيِيزَهُمْ) بالنصب مفعولًا مقدمًا له عيّنوا» (عَلَى الذَّواتِ عَيَّنُوا) أي خصّوه بتمييز الذوات، نحو «عشرين رجلًا». وأشار إلى الرابع بقوله:

1.97 من المؤال قَدْ تَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ مِنْ وَاحِدٍ أَوْ مِنْ سِوَاءِ الْوَاحِدِ)

(وَالْحَالُ قَدْ تَجِيءُ ذَا تَعَدُّدِ) أَنْتْ «تَجِيء»، وذكر «ذا»؛ لأن الحال يذكر، ويؤنّث، يقال: حال حسن، وحال حسنة، يعني أنه لما كانت الحال مبينة لهيئة الشيء، والهيئآت تتعدّد جاز أن تتعدد، وأيضًا صفة في المعنى لصاحبها، والشيء يوصف بأوصاف متعدّدة، بخلاف التمييز، فإنه مبين للذات، والمبين للذات لا يتعدد، وقوله: (مِنْ وَاخِدٍ أَوْ مِنْ سِوَاءِ الْوَاحِدِ) بكسر السين وفتحها محدودًا بوزن البناء والسماء لغة في «سوى» بالقصر، مع ضم السين، وكسرها، أي من غير الواحد، يعني أن الحال تجيء متعددة لواحد، نحو «جاء زيد راكبًا ضاحكًا»، ولغير واحد، نحو «لقيت هندًا مصعدًا منحدرة»، فرهمعدًا» حال من الفاعل، و«منحدرة» حال من المفعول.

وأشار إلى الخامس بقوله:

1 • ٩٣ (وَالْفِعْلُ ذُو تَصَرُّفِ قَدْ سُبِقًا وَشَدَّ فِي التَّمْيِيزِ ذَاكَ مُطْلَقًا) (وَالْفِعْلُ ذُو تَصَرُّفِ قَدْ سُبِقًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن الحال يجوز أن تتقدّم على عاملها المتصرّف، نحو قول تعالى: ﴿ خُشَعًا أَبْصَدُرُهُرْ يَغْرُجُونَ ﴾ [القَمَر: الآية ٧] الآية (وَشَدَّ

في التَّمْيِيزِ ذَاكَ مُطْلَقًا) يعني أنه لا يجوز تقدّم التمييز على عامله، مطلقًا، أي سواء كان متصرّفًا أم غير متصرّف، وما ورد من ذلك فشادّ.

وأشار إلى السادس بقوله:

١٠٩٤ (وَالْإِشْتِقَاقُ مُسْتَحَقُّ الْخَال كَمَا الْجُمُودُ في سِوَاهَا جَالِي ١٠٩٥. وَيَتَعَاكَسَانِ في مَوَاضِعًا قَلَّتْ إِذَا التَّأْوِيلُ فِيهَا وَقَعَا) (وَالاَشْتِقَاقُ مُسْتَحَقُّ الْحَالِ) يعني أن الحال تستحقّ كونها مشتقًا، فقوله: «والاشتقاق»

مبتدأ، خبره «مستحقّ»، وهو بفتح الحاء، بصيغة اسم المفعول، مضاف إلى الحال، من إضافة اسم

الصفة المشبهة إلى مرفوعها.

وقوله: (كَمَا الجُمُودُ في سِوَاهَا) أي في غيرها، وهو التمييز (جَالِي) أي ظاهر، يعني أن التمييز حقه أن يكون جامدًا، وقوله: (وَيَتَعَاكَسَانِ) أي يأخذ كلّ منهما عكس الآخر، فتقع الحال جامدةً، نحو «هذا مالك ذهبًا»، ويقع التمييز مشتقًا، نحو «لله درّه فارسًا» (في مَوَاضِعًا) بألف الإطلاق للضرورة؛ إذ حقّه أن يوقف عليه بالسكون، وقوله: (قَلَّتْ) صفة لـ «مواضع»، أي مواضع قليلة (إذا التّأويلُ فِيهَا وَقَعَا) بألف الإطلاق، أي إذا كان التأويل مجكنًا.

وأشار إلى السابع بقوله:

١٠٩٦ - (وَاخْاَلُ قَدْ يُعْنَى بِهَا التَّأْكِيدُ وَذَاكَ في السَّمْيِيزِ لَا تُرِيدُ) (وَالْحَالُ قَدْ يُعْنَى) بالبناء للمفعول، أي يُقصد (بِهَا التَّأْكِيدُ) أي تأكيد عاملها، نحو ﴿وَلَى مُدْرِرًا ﴾ [النَّمل: الآية ١٠] (وَذَاكَ) أي التأكيد، وهو مفعول مقدّم لـ «تريد» (في التَّمْييز لا تُريدُ) أي لا تقصده، فـ (الله نافية، أريد بها النهي، يعني أن التمييز لا يقع مؤكّداً لعامله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الحال والتمييز افترقا في أوجه:

[أحدها]: أن الحال يكون جملة، كـ«جاء زيد يضحك»، وظرفا، نحو «رأيت الهلال بين السحاب»، وجارا ومجرورًا، نحو قوله: ﴿فَخَرَجَ عَلَى قُوْمِهِـ فِي زِينَتِهِ ۖ [القَصَص: الآبة ٧٩] ، والتمييز لا يكون إلا اسمًا. [والثاني]: أن الحال قد يَتَوَقَّف معنى الكلام عليها، كقوله تعالى: ﴿وَلَا نَمْشِ فِي ٱلْأَرْضِ مَرَحًا ﴾ [الإسرَاء: الآية ٣٧] الآية، وقوله: ﴿لَا تَقَرَبُوا ٱلصَّكَاؤَةَ وَأَنتُم سُكَارَىٰ﴾ [النَّساء: الآية ٤٣] الآية، وقوله [من الخفيف]:

إِنَّمَا الْنَبْتُ مَنْ يَعِيشُ كَثِيبًا كَاسِفًا بَالَهُ قَلِيلَ الرَّجَاءِ بخلاف التمييز.

[والثالث]: أن الحال مُبَيِّنة للهيئات، والتمييز مبين للذوات.

[والرابع]:أن الحال تتعدد، كقوله [من الطويل]:

عَلَيَّ إِذَا مَا زُرْتُ لَيْلَى بِخُفْيَةٍ زِيَارَةُ بَيْتِ اللهِ رَجْلَانَ حَافِيَا بخلاف التمييز، ولذلك كان خَطَأً قولُ بعضهم في قول الشاطبيّ. رحمه الله. [من الطويل]: تَبَسارَكَ رَحْمَانًا رَحِيمًا وَمَوْئِلًا

إنهما تمييزان، والصواب أن «رحمانًا» بإضمار أَخُصُ، أو أمدح، و«رحيمًا» حال منه، لا نعت له؛ لأن الحق قول الأعلم، وابن مالك: إن الرحمن ليس بصفة، بل علم، وبهذا أيضًا يبطل كونه تمييزًا، وقول قوم: إنه حال.

قلت: هكذا قرر الكلام ابن هشام، وعندي أن الصواب كون الرحمن باقيًا على وصفيته؛ لأن أسماء الله تعالى، وأسماء كتابه الكريم، وأسماء رسوله على أعلام، وأوصاف مدح، ولا ينفك أحدهما عن الآخر، وهذه من الخصوصيات، والدليل على ذلك ما أخرجه الشيخان في «صحيحهما» من حديث محمد بن جبير بن مطعم، عن أبيه في قال: قال رسول الله على: «لي خمسة أسماء: أنا محمد، وأنا أحمد، وأنا الماحي الذي يمحو الله بي الكفر، وأنا الحاشر الذي يُحشّر الناس على قَدَمّي، وأنا العاقب».

فقد بين على أن له أسماء هي أوصاف له، لا تنفك عن أوصافيتها بكونها أعلامًا، وقد حقّق هذا الموضوع الإمام ابن القيم رحمه الله في كتابه «جلاء الأفهام»، أتمّ تحقيق، فراجعه تستفد. والله الهادي إلى سواء السبيل.

قال: وأما قول الزمخشريّ: إذا قلت: الله رحمن أتصرفه أم لا؟ وقول ابن الحاجب: إنه اختُلف في صرفه فخارج عن كلام العرب من وجهين؛ لأنه لم يستعمل صفةً ولا مجردًا من «أل»، وإنما مخذفت في البيت للضرورة، وينبني على علميته أنه في البسملة ونحوها بدل لا نعت (١)، وأن الرحيم بعده نعت له لا نعت لاسم الله سبحانه وتعالى؛ إذ لا يتقدم البدل على النعت، وأن السؤال الذي سأله الزمخشري وغيره لِمَ قُدِّم الرحمن مع أن عادتهم تقديم غير الأبلغ، كقولهم: عالم يُحْرير، وجَوَاد فَيّاض غير متجه.

ومما يوضح لك أنه غير صفة مجيئه كثيرًا غير تابع، نحو ﴿ ٱلرَّمْ مَنُ * عَلَمَ ٱلْقُرْءَ انَ ﴾ [الرحس: ١]، ﴿ وَإِذَا فِيلَ لَهُمُ ٱسْجُدُوا لِلرَّمْ مَنَ قَالُواْ وَمَا اللَّهُ مَا اللْمُوالِقُولُ اللَّهُ مَا الل

[والخامس]: أن الحال تتقدم على عاملها إذا كان فعلًا متصرفًا، أو وصفًا يُشبهه، نحو قوله عَلَى الله عَلَى عَلَى عَلَى الله عَلَى عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى

عَدَسْ (٢) مَا لِعَبَّادٍ عَلَيْكِ عِمَارَةٌ لَهُوْتِ وَهَذَا تَحْمِلِينَ طَلِيتُ أي وهذا طليق محمولًا لك، ولا يجوز ذلك في التمييز على الصحيح، فأما استدلال ابن مالك على الجواز بقوله [من الطويل]:

رَدَدْتُ بِيثْلِ السّيدِ نَهْدِ مُقَلِّصٍ كَمِيشٍ إَذَا عِطْفَاهُ مَاءً تَحَلَّبَا(٢) وقوله [من الطويل.أيضًا]:

إِذَا الْمَوْءُ عَيْنًا قَرَّ بِالْعَيْشِ مُثْرِيَا وَلَمْ يُعْنَ بِالإِحْسَانِ كَانَ مُذَمَّمَا فسهو؛ لأن «عِطفاه» .و«المرء» مرفوعان بمحذوف يفسره المذكور، والناصب للتمييز هو المحذوف، وأما قوله [من البسيط]:

 ⁽١) قد عرفت أن الحق جواز كونه نعتًا؛ لأنه علم وصفة، اجتمع فيه الأمران، فتبصّر، ولا تكن أسير التقليد.
 (٢) كلمة زجر للبغل.

⁽٣) «السيد» بالكسر: الذئب، و«النهد»: الضخم، و«المقلّص»: بكسر اللام: الطويل القائم، و«كميش» بفتح الكاف وكسر الميم: الجادّ في عدوه، و«عطفاه»: جانباه، و«ماء تحلبا»: أي تقطر عرقه من شدة الجريّ.

ضَيَّعْتُ حَزْمِيَ فِي إِبْعَادِيَ الأَمَلَا وَمَا ارْعَوَيْتُ وَشَيْبًا رَأْسِيَ اشْتَعَلَا وَمَوله [من المتقارب]:

أَنَفْسًا تَطِيبُ بِنَيْلِ الْنُسَى وَدَاعِي الْنُونِ يُنَادِي جِهَارَا فضرورتان.

[السادس]: أن حق الحال الاشتقاق، وحق التمييز الجمود، وقد يتعاكسان، فتقع الحال جامدة، نحو «هذا مالُك ذهبًا»، وقوله كَالَّ: ﴿ وَلَنْحِنُونَ ٱلْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٤]، ويقع التمييز مُشتقًا، نحو «لله دَرُه فارسًا»، وقولك: «كرُم زيدٌ ضيفًا» إذا أردت الثناء على ضيف زيد بالكرم، فان كان زيد هو الضيف احتمل الحال والتمييز، والأحسن عند قصد التمييز إدخال «من» عليه.

واختُلف في المنصوب بعد «حبذا»، فقال الأخفش والفارسي والرَّبَعِيّ: حال مطلقًا، وأبو عمرو ابن العلاء تمييز مطلقًا، وقيل: الجامد تمييز، والمشتق إن أريد تقييد المدح به كقوله [من البسيط]:

ه يَا حَبَّذَا المَّال مُبْذُولًا بِلَا سَرَفٍ *

فحال، وإلا فتمييز، نحو «حبذا راكبًا زيد».

[السابع]:أن الحال تكون مؤكّدة لعاملها، نحو قوله تعالى: ﴿وَلِنَّ مُدْبِرُ ﴾ [النّمل: الآية ١٠]، وقوله: ﴿وَلَا تَعْتُواْ فِ الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ وقوله: ﴿وَلَا تَعْتُواْ فِ الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [النّمل: الآية ١٩]، وقوله: ﴿وَلَا تَعْتُواْ فِ الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [النّمَ وَلَا يَعْتُواْ فِ اللّهُ وَلَا يَعْتُواْ فِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ وَلَا يَعْتُمُ وَ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ وَمِن وافقه الله الله وهو الله عشر فمبين، وأما إجازة المبرد ومن وافقه النعم الرجل رجلًا زيد» فمردودة، وأما قوله [من الوافي]:

تَزَوَّدْ مِشْلَ زَادِ أَبِيكَ فِينَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا فَنِعْمَ الزَّادُ زَادُ أَبِيكَ زَادَا فالصحيح أن «زادًا» معمول لـ«تزوّد» إما مفعول مطلق، إن أريد به التزود، أو مفعول به إن أريد

به الشيء الذي يتزوده من أفعال البر، وعليهما فـ«مثل» نعت له تقدم، فصار حالًا، وأما قوله [من البسيط]:

نِعْمَ الْفَتَاةُ فَتَاةُ هِنْدَ لَوْ بَذَلَتْ رَدَّ التَّحِيَّةِ نُطْفًا أَوْ بِإِيمَاءِ فَ«فتاة» حال مؤكدة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولاأنهى الكلام في بيان ما افترق فيه الحال والتمييز، وما اجتمعا فيه، أتبعه بذكر أقسام الحال، فقال:

(أَقْسَامُ الْحَالِ)

لاَ تَنْتَقِلْ وَالنَّانِ فِي ثَلَاثِ أَنْوَاعِ جُعِلْ بِلاَ تَأَوُّلِ وَفِي الْمُؤكِّدَةِ ثَانِ يَسْجَلِي عِلَى تَجَدُّدٍ صَاحِبِهَا ثَالِئَةٌ فِي الْعَدَدِ عَلَى تَجَدُّدٍ الصَّاحِبِ أَلْكَثْرَةِ إِلْقَصَودَةِ الْقَسَمَتُ فَذِي أَتَتْ بِالْكَثْرَةِ الْقَصودَةِ الْقَسَمَةُ فَلَيْ الْمُنْ الْمُنْ جَلَا اللَّهُ الْمُ الْمُنْ الْمُلِمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْم

١٠٩٧- (وَالْحَالُ تَنْتَقِلُ أَوْ لَا تَنْتَقِلُ اللهِ يَلِا تَأْوَلِ ١٠٩٨- فِي الْجَامِدِ الَّذِي بِلَا تَأَوَّلِ ١٠٩٩- فَي الْجَامِدِ الَّذِي بِلَا تَأَوَّلِ ١٠٩٩- ثُمَّ الَّتِي دَلَّتْ عَلَى جَمَدُهِ ١١٠٥- إِلَى الْوُطْئَةِ وَالْقَصْودَةِ ١١٠٥- ثُمَّ الَّتِي عَامِلُهَا دَلَّ عَلَى ١١٠٨- ثُمَّ الَّتِي عَامِلُهَا دَلَّ عَلَى ١١٠٨- فَاتُ اقْتِرَانِ مِثْلَ «هَذَا بَعْلِي ١١٠٨- وَذَاتُ تَقْدِيرٍ كَصَائِدًا بِهِ ١١٠٥- وَذَاتُ تَقْدِيرٍ كَصَائِدًا بِهِ ١١٠٥- وَأَنْقَسَمَتْ أَيْضًا إِلَى الْبُينَةُ ١١٠٥- ثُمَّ الْوُكُدةُ وَهْيَ تَنْقَسِمْ ١١٠٦- ثُمَّ الْوُكُدةُ وَهْيَ تَنْقَسِمْ ١١٠٦- ثُمَّ الْوُكُدةُ وَهْيَ تَنْقَسِمْ ١١٠٨- ثَقُولُ «وَلَى مُدْبِرًا» وَالثَّانِ ١١٠٨- وَمَا لِمَضْمُونِ الْكَلَامِ أَكُدَتْ ١١٠٨- وَمَا لِمَضْمُونِ الْكَلَامِ أَكُدَتْ

(وَالْحَالُ تَنْتَقِلُ) معنى الانتقال أن لا تكون ملازمة للمتصف بها، نحو «جاء زيد راكبًا» فرراكبًا» وصف منتقلٌ؛ لجواز انفكاكه عن «زيد» بأن يجيء ماشيًا (أَوْ لَا تَنْتَقِلُ) أي تكون وصفًا

لازمًا، نحو «دعوت الله سميعًا»، و «خلق الله الزرافة يديها أطول من رجليها» (وَالتَّانِ) أي عدم الانتقال (فِي تَلَاثِ أَنْوَاعٍ مُحِعلٌ) يعني أنه يجب في ثلاث مسائل: إحداها (في الجَامِدِ الَّذِي بِلَا الانتقال (في الْمُوكِّدَةِ قَانِ يَنْجَلِي) يعني تَأُوّلِ) أي الذي لا يقبل التأويل بالمشتق، نحو «هذا مالك ذهبًا»، (وَفي الْمُوكِّدَةِ قَانِ يَنْجَلِي) يعني أن الثاني يتضح في الحال المؤكّدة، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَى مُدْبِرًا ﴾ [النَّمل: الآبة ١٠] (ثُمَّم) الحال (الله على المُوكِدة) نحو (النِّي دَلَّتُ) أي دل عاملها (عَلَى تَجَدُّدِ صَاحِبِهَا) أي صاحب الحال (ثَالِثَةٌ فِي الْعَدَدِ) نحو ﴿وَكُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ [النَّساء: الآبة ٢٨] .

ثم ذكر لها تقسيمًا آخر بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها، فقال:

(إِلَى الْمُوَطَّقَةِ) اسم فاعل من وطَّأ: إذا مهد، أي الممهدة لغيرها (وَالْمُقَصُّودَةِ) أي لذاتها (إنْقَسَمَتُ) الحال (فَذِي) أي المقصودة (أَتَتْ بِالْكَثْرَةِ) يعني أن كونها مقصودة هو الغالب في الاستعمال.

تنبيه:

يوجد هنا بيت نصّه:

ثُمَّ الَّتِي عَامِلُهَا دَلَّ عَلَى تَجَدُّدِ الصَّاحِبِ ثَالِثٌ جَلَا وهومكرّر البيت الذي قبل بيت، وليس له معنى، فالظاهر أنه ذُكر سهوًا، فليُتأمل. والله تعالى أعلم. ثم ذكر لها تقسيمًا آخر أيضًا بحسب الزمان، فقال:

(بِحَسَبِ الزَّمَانِ قَدْ تَنْقَسِمُ ثَلَاثَةً أَيْضًا كَمَا قَدْ يُعْلَمُ) بالبناء للمفعول، والكاف بمعنى اللام، أي لما هو معلوم بحسب التنبّع والاستقراء، أشار إلى الأولى بقوله: (ذَاتُ اقْتِرَانِ) أي صاحبة اقتران لعاملها في الزمن (مِثْلَ ﴿وَهَذَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [مُود: الآية ٢٧]) فـ ﴿شَيْخًا ﴾ [مُود: الآية ٢٧] عن الزمن والعامل فيه ما في المبتدإ من الإشارة، أي وحينئذ فالشيخوخة مقارنة للإشارة إليه (وَذَالْغَالِبُ) أي كونها مقارنة لعاملها في الزمن هو الغالب في الاستعمال، وقوله: (خُذْ بِالنَّقْلِ) كمل به البيت، أي خذ هذا منقولًا من نصوص النحاة، وأشار إلى الثانية بقوله (وَذَاتُ تَقْدِيرٍ) أي كمل به البيت، أي خذ هذا منقولًا من نصوص النحاة، وأشار إلى الثانية بقوله (وَذَاتُ تَقْدِيرٍ) أي وحال صاحبة تقدير، ويقال لها: منويّة (كَصَائِدًا بِهِ) أي كقولك: «مررت برجل معه صقرٌ صائدًا به غذًا»، أي مقدّرًا ذلك، وأشار إلى الثائنة بقوله: (مَحْكِيَةٌ) أي الثائنة حال محكيّة، وقوله:

(مَضَتْ) نعت لـ«محكيّة»، أي ماضية، وقوله: (لَدَى خِطَابِهِ) ظرف لـ«محكيّة» أي يحكي الماضي عند خطابه، أي تكلّمه بها، نحو «جاء زيدٌ أمس راكبًا»، فـ«راكبًا» حال محكيّة لما كان عليه حال مجيئه أمس.

ثم ذكر لها تقسيمًا آخر بحسب التبيين والتوكيد، فقال:

(وَانْقَسَمَتْ أَيْضًا إِلَى الْمُبَيِّنَةُ) اسم فاعل من بين الأمر: إذا أوضحه (تُدْعَى) أيضًا (الْمُؤسَّسَةَ) اسم فاعل من أسّس الشيءَ: إذا جعل له أساسًا، وهي التي لا يُستفاد معناها بدونها، سميت بذلك لأنها أسّست معنى غير مستفاد من غيرها (وَ) هي (الْمُعَيِّنَةُ) أي المخصّصة لصاحبها، وهذه هي القسم الأول (ثُمَّ) القسم الثاني هي (الْمُؤكِّدَةُ) اسم فاعل من أكَّد الشيء: إذا قوّاه، فهي مقوّية لصاحبها، أو لعاملها، وهي التي يستفاد معناها بدونها (وَهْيَ) أي المؤكّدة (تَنْقَسِمْ ثَلَاثُةً) أي ثلاثة أقسام، أشار إلى أولها بقوله: (فَمَا لِعَامِل وُسِمْ) أي فالذي جُعل توكيده لعامله، فـ«ما» موصولة، و «لعامل» متعلّق بـ «وُسم» مبنيّا للمفعول، صلة «ما»، أي فالذي وُسم (تَقُولُ) في مثاله ﴿ وَلَّى مُدِّيرًا ﴾ [النَّمل: الآية ١٠]) أي فَوْمُدْيِرًا ﴾ [النُّمل: الآية ١٠] حال من ﴿ وَلِّي ﴾ [النَّمل: الآية ١٠] مؤكدةله؛ لأن الإدبار مستفاد من ﴿ وَلَّي ﴾ [النَّمل: الآية ، ١] (وَالثَّانِ) أي القسم الثاني من الأقسام الثلاثة، وذكرته باعتبار أن الحال يجوز تذكيره وتأنيثه، ولذا قال (تُؤَكِّدُ الصَّاحِبَ) أي صاحب الحال (في الإثيانِ) أي بسبب مجيئها، فدفي» بمعنى الباء، نحو دجاء القوم طُرّا، أي جميعًا، ولا شكَّ أن مُّعني جميعًا مستفاد من صاحب الحال، وهو «القوم»؛ لأنه اسم جمع، وأشار إلى الثالث بقوله: (وَمَا) موصولة واقعة على الحال، مبتدأ خبره «وردت» (لِمَضْمُونِ الْكَلَام) أي لمعنى الجملة (أَكَّدَتْ) بالبناء للفاعل، صلة «ما»، وقوله: («زَيْدٌ أَبُوكُمَا عَطُوفًا») حال من فَاعل (وَرَدَتْ) أي جاء حال كونها مُمثَّلَةً بهذا المثال، يعني أن الحال التي أكَّدت مضمون الجملة مثالها: «عطوفًا» من قولك: «زيد أبوكما عطوفًا»، فـ (عطوفًا» حال عاملها وصاحبها محذوفان، أي أَحُقُّه، أو أَعْرفه عطوفًا، فالمؤكَّدة لمضمون الجملة هي التي يُستفاد معناها من مضمون الجملة التي قبلها، والمراد أنها مؤكّدة لما يُستفاد من الجملة؛ لأن أبوّة زيد يستفاد منها العطف، فليس المراد بالمضمون حقيقته، وهو المصدر المأخوذ من الجملة(١).

⁽١) دحاشية الدسوقيّ،١١٣/٢.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الحال تنقسم إلى أقسام باعتبارات:

[الأول]: انقسامها باعتبار انتقال معناها ولزومه إلى قسمين: منتقلة، وهو الغالب، وملازمة، وذلك واجب في ثلاث مسائل:

(إحداها): الجامدة غير المؤولة بالمشتق، نحو «هذا مالك ذهبًا»، و«هذه مجبّتك خزّا» بخلاف نحو «بعته يدا بيد»، فإنه بمعنى مُتقابِضَين، وهو وصف منتقل، وإنما لم يُؤَوَّل في الأول؛ لأنها مستعملة في معناها الوضعي، بخلافها في الثاني، وكثير يَتَوَهَّم أن الحال الجامدة لا تكون إلا مؤولة بالمشتق، وليس كذلك.

(الثانية): المؤكدة نحو قوله ﷺ: ﴿ وَلَىٰ مُدْبِرًا ﴾ [النّمل: الآية ١٠] ، قالوا: ومنه ﴿ وَهُوَ ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [التّمل: الآية ٢٠] ، قالوا: ومنه ﴿ وَهُو ٱلْحَقُّ مُصَدِّقًا ﴾ [التّمل: الآية ٢٠] ؛ لأن الحق لا يكون إلا مُصَدِّقًا، والصواب أنه يكون مصدِّقاً ومُكَذِّبًا وغيرهما، نعم إذا قيل: هو الحق صادقًا، فهي مؤكدة.

(الثالثة): التي دل عاملها على تجدد صاحبها، نحو قوله على: ﴿وَخُلِقَ ٱلْإِنسَانُ ضَعِيفًا﴾ [النساء: الآية ٢٨]، ونحو «خَلَقَ الله الزَّرَافَة يديها أطول من رجليها» الحال «أطول»، و«يديها» بدل بعض، قال ابن مالك بدر الدين: ومنه قوله عَلَق: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِي ٓ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ ٱلْكِئنَبَ مُغَصَّلًا ﴾ [الأنتام: الآية ١١٤]، وهذا سهو منه؛ لأن الكتاب قديم.

قلت: يجاب عنه بأن المراد تجدّد نزوله. والله تعالى أعلم.

وتقع الملازمة في غير ذلك بالسماع، ومنه قوله ﷺ ﴿ قَالِهِمُنَا بِٱلْقِسْطِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨] إذا أُعرب حالًا(١)، وقولُ جماعة إنها مؤكدة وَهَمٌّ؛ لأن معناها غير مستفاد مما قبلها.

[الثاني]:انقسامها بحسب قصدها لذاتها وللتوطئة بها إلى قسمين: مقصودة، وهو الغالب، ومُوطَّئة، وهي الجامدة الموصوفة، نحو قوله رَجَّكَ: ﴿ فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًا ﴾ [مريم: الآية ١٧] فإنما ذَكَرَ ﴿ بَشَرًا ﴾ [مريم: ١٧]، وتقول: «جاءني زيد رجلًا محسنًا». ذَكَرَ ﴿ بَشُرًا ﴾ [مريم: ١٧] توطئة لذكر ﴿ سَوِيًا ﴾ [مريم: ١٧]، وتقول: «جاءني زيد رجلًا محسنًا». [الثالث]: انقسامها بحسب الزمان إلى ثلاثة: مقارنة، وهو الغالب، نحو قوله رَجَّكَ: ﴿ وَهَلَذَا

(١) أي من الضمير في ﴿ لَا ۚ إِلَهُ وَلَا إِلَهُ مُوكِهِ وَأَجَازِ الزمخشريِّ نصبه على المدح، أو صفة لـ الله على المحلّ بناء على جواز الاتساع في الفصل بين الصفة والموصوف. بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [هرد: الآية ٧٧] ، ومقدرة، وهي المستقبلة، كـ«مررت برجل معه صقرٌ صائدا به غدًا»، أي مُقَدِّرًا ذلك، ومنه قوله تعالى: ﴿ فَأَدَّخُلُوهَا خَلِدِينَ ﴾ [الزُّمَر: الآية ٢٣]، وقوله: ﴿ لَتَدْخُلُنَ الْمُسْجِدَ ٱلْحَرَامَ إِن شَاءً ٱللَّهُ ءَامِنِينَ مُعَلِقِينَ رُءُوسَكُمْ وَمُقَصِّرِينَ ﴾ [الفَتْح: الآية ٢٧]، ومحكية، وهي الماضية، نحو «جاء زيد أمس راكبًا».

[الرابع]: انقسامها بحسب التبيين والتوكيد إلى قسمين: مبينة، وهي الغالبة، وتسمى مؤسّسة أيضًا، ومؤكدة، وهي التي يستفاد معناها بدونها، وهي ثلاثة:

(مؤكدة): لعاملها، نحو ﴿ وَلَىٰ مُدْيِرًا ﴾ [السُّل: الآية ١٠] ، (ومؤكدة): لصاحبها، نحو جاء القوم طُرًا، ونحو قوله تعالى: ﴿ لَأَمْنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُهُمْ جَيِعًا ﴾ [يُونس: الآية ٩٩] ، (ومؤكدة): لمضمون الجملة، نحو «زيد أبوك عَطُوفًا»، وأهمل النحويون المؤكدة لصاحبها، ومَثَل ابن مالك وولده بتلك الأمثلة (١) للمؤكدة لعاملها، وهو سهو.

[وهما يشكل]: قولهم في نحو «جاء زيد والشمس طالعة»: إن الجملة الاسمية حال، مع أنها لا تنحل إلى مفرد، ولا تُبَينٌ هيئة فاعل ولا مفعول، ولا هي حال مؤكدة، فقال ابن جني: تأويلها «جاء زيد طالعة الشمس عند مجيئه»، يعني فهي كالحال، والنعتِ السببيين، كـ«مررت بالدار قائمًا سُكَّانُهَا»، و «برجل قائم غلمانُهُ»، وقال ابن عمرون: هي مؤولة بقولك: مُبَكِّرًا ونحوه، وقال صدر الأفاضل (٢) تلميذ الزمخشري: إنما الجملة مفعول معه، وأثبت مجيء المفعول معه جملة، وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ عَسَبْعَةُ أَجُرُكِ إلقتان: الآية وقال الزمخشري في تفسير قوله تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ يَمُدُّهُ مِنْ بَعْدِهِ عَسَبْعَةُ أَجُمُرٍ ﴾ [لقتان: الآية في قراءة من رفع ﴿البحر﴾ هو كقوله [من الطويل]:

وَقَدْ أَغْقَدِي وَالطَّيْرُ فِي وُكُنَاتِهَا يَمُنْجَرِدٍ قَيْدِ الأَوَابِدِ هَيْكَلِ (٢)

⁽١) أي التي مثلنا بها للمؤكّدة لصاحبها، وقوله: اللمؤكدة، أي المذكورة للمؤكّدة.

⁽٢) هو القاسم بن الحسين الخُوَّارزميّ الفقيه الحنفيّ، النحويّ، له ثلاثة شروح على المفصّل للزمخشريّ، وشرح النموذج والأحاجي كلاهما للزمخشريّ أيضًا، وشرح سقط الزند للمعريّ، وغيرها، قتله التتار سنة (٢١٧هـ).

 ⁽٣) قوله: «أغتدي» أي أذهب غدوة، و«الؤكنات» نمضم الواو والكاف، جمع وُكنة بسكون الكاف، مقرًّ

و«جِئْتُ والجيش مُصْطَفٌ»، ونحوهما من الأحوال التي مُحكمها حكم الظروف، فلذلك عَرِيَت عن ضمير ذي الحال، ويجوز أن يُقَدُّر «وبحرُها» أي وبحر الأرض. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على أقسام الحال، أتبعه بذكر إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوهما، فقال:

(إعْرَابُ أَسْمَاءِ الشَّرْطِ وَالاسْتِفْهَام، وَنَحْوِهَا)

غرضه رحمه الله كما أسلفناه أن هذا الفصل مما يكثُر دوره على الألسنة، ويَقبُح بالمعرب جهل أحكامه

١١٠٩ ـ (إِنْ يَدْخُل الْمُضَافُ أَوْ حَرْفٌ يَجُورُ ١١١٠- وَحَيْثُ لَمْ يُجَرُّ إِنْ ذَلَّ عَلَى .١١١١ أَوْ حَدَثِ فَمُطْلَقُ الْفَاعِل ١١١٢- مَعَ مُنَكِّرٍ وَمَعْ مَعَارِفِ ١١١٣ـ وَذَانِ لَيْسَا في أَسَامِي الشُّرْطِ إِذْ ١١١٤- وَإِنْ يَقَعْ مِنْ بَعْدُ فِعْلٌ قَاصِرُ ١١١٥- وَفِي الْأَصَحُ فِعْلُ شَرْطٍ خَبَرُ ١١١٦- وَمَا تَعَدَّى إِنْ يَقَعْ عَلَيْهَا ١١١٧- وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِهَا أَوْ مَا آعْتَلَقْ ١١١٨- وَإِنْ أَتَى آسْمُ شَرْطِهِمْ في الْبُتَدَا ١١١٩- أو الجُوَابُ إذْ بِهِ الإفادةُ

مَحَلُّهَا الْجُرُّ كَوْخَتًا مَ تَمُرْ» مَكَان ٱوْ وَقْتِ فَظَرَفٌ ٱنْجَلَى في غَيْرِ ذَا مُبْتَدَأُ قَدْ يَنْجَلِي خبرًا أو مُبتَدأً فَلْيُعْرَفِ لَمْ تَقْتَرِنْ إِسْمًا بَمَا عَنْهُمْ أَخِذُ فَمُبْتَدًا هِيَ عَلَى مَا قَرَّرُوا لَا جُمْلَةُ الْجُوَابِ بَعْدُ يُذْكَرُ فَهِيَ مَفْعُولًا بِهِ تَعِيهَا فَمُبْتَدًا أَوْ نَصْبُ مَحْذُوفِ أَحَقُّ فَا خُبَرُ الشَّرْطُ بُمْضُمَرهُ بَدَا إذ أشتماله الصَّمِيرَ أَثْبَتُوا

الطائر ليلًا، وقوله: «بمنجرد» أي بفرس منجرد، وهو القصير الشعر، وهو من صفة الخيل الكريمة، و الأوابد، جمع أبدة، وهي الوحش، يريد أن هذا الفرس من سرعته يلحق الأوابد، فيصير لها بمنزلة القيد، فلا ينجو منها شيء، وهالهيكله: الطويل الضخم. هشرح الأبيات٢٩/٧٥.

رَانَ يَدْخُلِ الْمُضَافُ) أي إن يدخل الاسم المضاف على أسماء الشرط والاستفهام (أَوْ حَرْفٌ وَإِنْ يَدْخُلِ الْمُضَافُ) أي إن يدخل الاسم المضاف على أسماء الشرط والاستفهام (أَوْ حَرْفٌ يَجُرُّ) أي يدخل حرف جارّ عليها (مَحَلُّهَا الْجُرُّ) جواب (إن» حذفت منه الفاء للضرورة، على حدّ قول الشاعر [من البسيط]:

مَنْ يَفْعَلِ الْحَسَنَاتِ اللهُ يِشْكُرُهَا . . . البيت. أفاده الناظم رحمه الله (كَـ«حَتًّا مَ تَمُرُّ») أي إلى أيِّ شيءٌ تمرِّ؟، فـ«ما» استفهاميّة مُجرّت بـ«حتى»، وتتعلّق بـ«تمرّ» مؤخّرًا وجوبًا للزومها الصدر، ومثال دخول المضاف: «غلامُ من جاءك؟» (وَحَيْثُ لَمْ يُجَرُّ) بالبناء للمفعول، والنائب عن الفاعل ضمير اسم الشرط والاستفهام، أي حيث لم يُجرّ اسم الشرط و الاستفهام؛ لعدم دخول المضاف، أو حرف الجرّ عليه (إنْ ذَلّ) كلُّ من أسماء الشرط والاستفهام (عَلَى مَكَانِ) نحو ﴿ أَيَّانَ يُبِعَثُونَ ﴾ [النحل: ٢١] (فَظُرْفٌ) أي فهي منصوبة على الظرفيّة، فـ ﴿ أَيِّنَ ﴾ [النكوير: ٢٦] منصوب على الظرفية متعلق بـ ﴿ تَذْهَبُونَ ﴾ [التكوير: الآية ٢٦] مؤخِّرًا؛ لما سبق، و ﴿ أَيَّانَ ﴾ [النحل: ٢٦] ظرف متعلّق بر أَيْعَثُونَ ﴾ [النحل: ٢١]، كذلك، وقوله: (انجلي) صفة لـ «ظرف»، أي ظرف منكشف ظاهر، وفي نسخة: «قد حلا» (أَوْ حَدَثٍ) بالجرّ عطفًا على «مكان» أي أو إن دلّ على حدث، نحو قوله عَجَلَا: ﴿ أَيُّ مُنقَلَبِ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشَّعَرَاء: الآية ٢٢٧] (فَمُطَّلَقُ الْمُفَاعِل) جمع مفعول مُذفت منه ياء الجمع للضرورة، و«أل» في المفاعِل للجنس، فيشمل القليل والكثير، والإضافة فيه من إضافة الصفة للموصوف، أي فهي المفعول المطلق، وفيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين؛ إذ قوله: «حدث» عطف على «مكان» وهو مجرور بـ«علي»، وقوله: «فمطلق إلخ» عطف على «فظرف»، وهو في محل جزم جواب الشرط، وفيه الخلاف المشهور، وسيأتي البحث عنه مستوفّى في باب خاص . إن شاء الله تعالى ..

وقوله: (فِي غَيْرِ ذَا) أي المذكور من المكان والوقت، والحدث، وفي نسخة (قذي وهي والحدث، وفي نسخة (قذي وهي واضحة، وهو متعلّق برينجلي (مُبْتَدَأً) حال من فاعل (قَدْ يَنْجَلِي) أي ينكشف، ويتضح حال كونه مبتدأ (مَعَ مُنَكَّرٍ) أي حال كونه مع اسم نكرة، نحو (مَن أَبٌ لك؟»، فرامن اسم استفهام

مبتدأ خبره «أب»، و«لك» صفته (وَمَعْ مَعَارِفِ) أي وينجلي مع المعرفة (خَبَرًا اوْ مُبْتَدَأً) يعني أنه إذا أتى مع اسم معرفة، نحو «مَن زيد؟»، جاز فيه وجهان، على خلاف سبق بيانه، وذلك أن يكون خبرًا عن ذلك الاسم، وأن يكون مبتدأ مخبرًا عنه بذلك الاسم، وقوله: (فَلْيَعْرَفِ) بالبناء للمفعول كَمَّل به البيت، أي فليُعلم هذا التفصيل؛ إذ هو مهم جدّا.

وقوله: (وَذَانِ لَيْسَا فِي أَسَامِي الشَّرْطِ) أشار به إلى أن هذين النوعين لا يقعان في أسماء الشروط، ثم علّل ذلك بقوله: (إِذْ) تعليليّة، أي لأن أسماء الشرط (لَمْ تَقْتَرِنْ إِسْمًا) بقطع الهمزة للوزن، أي أنها لا تأتي مع الأسماء، فلا يقع بعدها إلا الأفعال، وقوله: (بِمَا عَنْهُمْ أُخِذْ) بالبناء للمفعول، والباء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارِ ﴾ [آل عمران: الآية ٢٥] للمفعول، والباء بمعنى «على»، كما في قوله تعالى: ﴿مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنْطَارِ ﴾ [آل عمران: الآية ٢٥] الآية، أي على ما نُقل عن النحاة، حيث نصوا على ذلك بعد استقرائهم كلام العرب.

(وَإِنْ يَقَعْ مِنْ بَعْدُ) بالبناء على الضمّ، أي من بعد أسماء الشرط والاستفهام (فِعْلَ قَاصِلُ) أي لازمٌ عَيرُ متعد (فَمُتِتَدًا هِيَ) أي فالأسماء تُعرب مبتدأ والفعل خبرًا عنها، نحو «من قام؟»، فدمن مبتدأ، وجملة «قام» خبره، ونحو «من يقم أقم معه»، وقوله: (عَلَى مَا قَرَرُوا) كَمّل به البيت، أي هذا الذي ذكرته بناء على ما أثبته النحاة.

ولما اختلفوا في حبر أسماء الشرط على أقوال، أشار إليها بقوله: (وَفِي الْأَصَحِّ فِعْلُ شَوْطِ خَبَرُ) يعني أن حبر المبتدإ الذي هو اسم الشرط هو فعل الشرط، والمراد جملة الشرط، لا الفعل وحده، وإن كان ظاهر العبارة يدل على ذلك، فتنبّه (لَا مُحْمَلَةُ الْجُوَابِ) كما قاله بعضهم، وقوله: (بَعْدُ يُذْكُرُ) ببناء «بعدُ» على الضمّ، متعلق بـ«يُذكرُ»، مبنيًا للمفعول، أي حال كون الجواب مذكورًا بعد الشرط.

(وَمَا تَعَدَّى إِنْ يَقَعْ عَلَيْهَا) أي إِن أَتَى فعل متعدّ بعد أسماء الشرط والاستفهام، وكان واقعًا عليها (فَهِيَ) أي الأسماء، حال كونها (مَفْعُولًا بِهِ تَعِيهَا) يعني أنك تحفظ الأسماء مفعولا به لذلك الفعل المتعدّي، فقوله: «فهي» مبتدأ خبره جملة «تعيها»، وقوله: «مفعولا به» حال منه، أو من مفعول «تعي»، وفاعله ضمير المخاطب، ومثاله قوله رَجَّكُ: ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] من مفعول «تعي»، وفاعله ضمير المخاطب، ومثاله قوله رَجَّكُ: ﴿ أَيَّا مَا تَدْعُوا ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] ، وقوله: ﴿ فَالَهُ عَالِيْتِ ٱللَّهِ اللَّهِ اللهِ اللهُ اللهِ المؤلِّ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: ٨١]، فراقي اسم استفهام مفعول به لر تُنكِرُونَ ﴾ [غافر: الآية ٨١] (وَإِنْ عَلَى ضَمِيرِهَا) أي وإن وقع الفعل المتعدّي على ضمير أسماء الشرط والاستفهام (أَوْ مَا اعْتَلَقُ) أي أو على ما ارتبط بها (فَمُبْتَدًا) أي فهي تعرب مبتدأ (أَوْ نَصْبُ مَحْدُوفِ أَحَقُ) أي أو تكون منصوبة بمحذوف يفتره المذكور، وفي نسخة: ﴿يُحَقّ بصيغة المضارع المبنى للمفعول.

والمعنى أنه إذا وقع الفعل المتعدّي على ضمير الأسماء، نحو «من رأيته»، أو على ما تعلّق وارتبط بها، نحو «من رأيت أخاه»، فهي مبتدأة خبرها الجملة بعدها، أو منصوبة بفعل محذوف يُقدَّر بعدها يُفسّره المذكور، تقديره «من رأيت رأيته؟»، أو «من لابست رأيت أخاه؟».

ثم ذكر الخلاف الواقع بين النحاة في خبر أسماء الشرط إذا وقعت مبتدأ، فقال:

(وَإِنْ أَتَى اسْمُ شَرْطِهِمْ في الْمُبَتَدَا) وفي نسخة: «ذا مبتدا» فهذا» اسم إشارة بدل من «اسم»، وهمبتدا» حال منه (فَاخْبَرُ الشَّرْطُ) أي جملة الشرط (بِمُضْمَرِهُ) بسكون الهاء للوزن (بَدَا) أي ظهر، يعني أن فعل الشرط ظهر مشتملًا على ضميره فلذلك صحّ كونه خبرًا، وفي نسخة: «بعائد بدا» أي ظهر فعل الشرط بضمير عائد على اسم الشرط الواقع مبتدأ (أو) لتنويع الخلاف، أي قال بعضهم: الخبر هو (الجُوَابُ) أي جملة الجواب (إِذْ) تعليلية، أي لأن (بِهِ) أي الجواب (الإفَادَةُ) بعضهم: الخبر هو (الجُوَابُ) أي جملة الجواب (إِذْ) تعليلية، أي لأن (بِهِ) أي الجواب (الشّيمَالَةُ) بالنصب مفعول مقدّم له أثبتوا»، وقوله: (الضّمير) منصوب بنزع الخافض، أي على الضمير الذي يعود على المبتدإ (أثبتُوا) أي التزموه، حيث يقولو: همن يقم أقم معه»، وفي نسخة: «في الغالب العائدُ فيه يثبُتُ»، والظاهر أن النسخة الأولى هي الصواب؛ لأن القيد بالغالبيّة لا وجه له.

(أَو) لتنويع الخلاف أيضًا، أي قال بعضهم: (الْجَمِيعُ مِنْهُمَا) أي من الشرط والجواب (هُوَ الْخَبَرْ) لتعلق الفائدة بهما جميعًا (وَ) لكن القول (الأَوَّلُ) هو (الصَّحِيحُ) لتمام الكلام به، وقوله: (مَا عَنْهُ مَفَرُّ) أي ليس عن هذا القول محل فرار؛ لقوّة مُتمنسَّكه، ووضوح مُدرَكه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أسماء الشرط والاستفهام ونحوها إن دخل عليها جارً، أو مضاف، فمحلها الجرّ، نحو قوله و قَلَقُ: ﴿ عَمَّ يَتَسَآ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ عَلَى يوم سَفَرُك؟»، و «غلامُ من جاءك؟»، وإلا فإن وقعت على زمان، نحو قوله تعالى: ﴿ أَيَّانَ يُبْعَثُونَ ﴾،

127

أو مكان نحوقوله: ﴿ فَأَيْنَ تَذْهَبُونَ ﴾ [التكوير: الآية ٢٦] ، أوحدث، نحو قوله هُلُا: ﴿ فَأَى مُنقَلَبُ يَعَلِبُونَ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧] ، فهي منصوبة، مفعولا فيه، ومفعولا مطلقا، وإلا فإن وقع بعدها اسمٌ نكرةٌ، نحو «من أب لك؟»، فهي مبتدأة، أو اسمٌ معرفةٌ، نحو «من زيد؟»، فهي خبر، أو مبتدأ على الحلاف السابق، ولا يقع هذان النوعان في أسماء الشرط، وإلا فإن وقع بعدها فعل قاصر، فهي مبتدأة، نحو «من قام؟»، ونحو «من يقم أقم معه»، والأصح أن الخبر فعل الشرط لا فعل الجواب، وإن وقع بعدها فعل مُتَعَدِّ فإن كان واقعًا عليها فهي مفعول به، نحو قوله ﴿ فَلَكَ اللّهِ مَا اللّهِ مَا اللّهِ مَا اللّهِ مَا اللّهِ وَنحو قوله تعالى: ﴿ أَيّا مَا تَدْعُونِ ﴾ [الإسرَاء: الآية ١١٦] ، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيّا مَا تَدْعُونِ ﴾ [الإسرَاء: الآية ١١٠] ، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيّا مَا تَدْعُونِ ﴾ [الإسرَاء: الآية ١١٠] ، ونحو قوله تعالى: ﴿ أَيّا مَا تَدْعُونُ ﴾ [الأعرَاف: الآية ١٨٦] ، ونحو قوله تعالى نحو همن رأيت أخاه»، فهي مبتدأة، أو منصوبة على ضميرها، نحو «من رأيت أخاه»، فهي مبتدأة، أو منصوبة بمحذوف مُقَدَّر بعدها يُفَسِّره المذكور. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

إذا وقع اسم الشرط مبتداً، فهل خبره فعل الشرط وحده؛ لأنه اسم تام وفعل الشرط مشتمل على ضميره، فقولك: «من يقم» لو لم يكن فيه معنى الشرط لكان بِمَتْزلة قولك: «كل من الناس يقوم»، أو فعل الجواب؛ لأن الفائدة به تمت، ولالتزامهم عود ضمير منه إليه على الأصح، ولأن نظيره هو الخبر في قولك: «الذي يأتيني فله درهم» أو مجموعهما؛ لأن قولك: «من يقم أقم معه» والصحيح الأول، وإنما توقّفت الفائدة على الجواب بمن حيث الخبرية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على إعراب أسماء الشرط والاستفهام ونحوهما، أتبعه بذكر مسوغات الابتداء بالنكرة، فقال:

(مُسَوِّغَاتُ الابْتِدَاءِ بِالنَّكِرَةِ)

غرضه رحمه الله كما أسلفته غير مرّة أن هذا الفصل مما يكثر على الألسنة ويقبح على المعرب

تَحْصُلُ) يعني على حصول الفائدة (وَغَيْرُهُمْ) أي وهم المتأخّرون (لَمَّا رَأُوا قُصُورَنَا عَنْهَا) أي

عجزنا عن معرفة حصول الفائدة في الاسم حتى يُبتدأ به، يقال: قَصَرتُ عن الشيء قصورًا من

١١٢١- (وَالْتُسَقَّدُمُسُونَ لَمْ يُسَعَّوُلُوا ١١٢٢- وَغَيْرُهُمْ لَأَ رَأَوْا قُصُورَنَا ١١٢٣- فَمِنْهُمُ مَنْ عَدُّهَا مُقَصِّرًا ١١٢٤ ـ وَالأَظْهَرُ ٱلْحِصَارُهَا فَي عَشَرَهُ ١١٢٥ وَالثَّانِ أَنْ تَعْمَلَ رَفْعًا أَوْ سِوَاهُ ١١٢٦- وَإِنْ عَلَى مُسَوَّعُ عَطَفْتَهَا ١١٢٧ و خَبَرٌ ظَرْفٌ إِذَا مَا قُدُمَا ١١٢٨- مُنَكِّرٌ يَعُمُ خَامِسًا أَتَى ١١٢٩ وَكَوْنُهَا كَالْفِعْلِ مَعْنَى سَابِعُ ١١٣٠ وَتَاسِعٌ بَعْدَ «إِذَا» الْفُجَاءَةِ ١١٣١- وُقُوعُهَا بُعَيْدَ وَاوِ لَا يُرَى ۱۱<mark>۳۲ د وَمِثْلَ ذَا في بَابِ «إِنَّ» ذَكَرُوا</mark> ١١٣٣. وَاخْتُ أَنْ تَسَقَعَ فِي أَوَائِسِل ١١٣٤- وَالْحَصْرَ وَالتَّفْصِيلَ ثُمَّ فَا الْجِزَا

إِلاًّ عَلَى فَائِدَةِ قَدْ تَحْصُلُ عَنْهَا تَتَبَّعُوا لَهَا مَوَاطِنَا وَمِنْهُمْ مَنْ عَدَّهَا مُكَثِّرًا صِفَتُهَا تَظْهَرُ أَوْ مُقَدِّرَهُ وَيَشْمَلُ الْمُضَافَ مُطْلَقًا تَرَاهُ أز عَكْسُهُ فَثَالِثًا جَعَلْتَهَا أَوْ جُمْلَةٌ فَرَابِعًا قَدْ رُسِمَا قَصْدُ الْحَقِيقَةِ يَلِيهَا يَا فَتَى وَالْحَارِقُ الْمُعْشَادُ بَعْدُ يَفَعُ وَعَاشِرٌ فِي أَوَّلِ الْحَالِيَّةِ شَرْطًا كَمَا كَلَامُهُمْ قَدْ أَظْهَرَا لِكَسْرِ «إِنَّ» تَرْكُ هَذَا أَظْهَرُ حَالِ وَقَيْدُ الْوَاوِ لَيْسَ يَنْجَلِي عَدُوا مُسَوِّغًا بِهِ قَدْ يُجْتَزَى) (وَالْمُتَقَدِّمُونَ) أي من النحاة (لَمْ يُعَوِّلُوا) أي لم يعتمدوا في الابتداء بالاسم (إلاَّ عَلَى فَائِدَةٍ قَدْ باب قعد: عجزتُ عنه، ومنه قصر السهم عن الهدف: إذا لم يبلغه (١) (تَتَبَعُوا لَهَا مَوَاطِنَا) من بالصرف للوزن، أي طلبوا المواضع التي تحصل فيها تلك الفائدة (فَمِنْهُمُ مَنْ عَدَّهَا مُقَصِّرًا) من التقصير، أي مقلا مُخلا بحصول الغرض منها (وَمِنْهُمُ مَنْ عَدَّهَا مُكَثِّرًا) من التكثير، أي مجاوزًا الغرض المطلوب، بحيث أورد ما لايصلح، أو يتداخل (وَالأَظْهَرُ انْجِصَارُهَا في عَشَرَهُ) أشياء، الغرض المطلوب، بعيث أورد ما لايصلح، أو يتداخل (وَالأَظْهَرُ انْجِصَارُهَا في عَشَرَهُ) أشياء، أحدها ما أشار إليه بقوله: (صِفَتُهَا) أي وصف النكرة، فهو من إضافة المصدر إلى مفعوله، وقوله: (تَظْهَرُ أَوْ مُقَدَّرَهُ) أي سواء كانت الصفة ظاهرة، أي ملفوظًا بها، نحو قوله كَالَّى: ﴿ وَأَجَلُ مُسَمَّى عِندَنَهُ هَا إِلاَنَعَام: الآبة ٢] ، أو مقدرة، نحو (السمن منوان بدرهم»، أي «منوان منه».

ثم ذكر الثاني فقال: (وَالثَّانِ) أي من المسوِّغات العشرة (أَنْ تَعْمَلَ) أي النكرة (رَفْعًا) نحو «قائم الزيدان» (أَوْ سِوَاهُ) أي أو غير رفع، بأن نصبت، نحو «أمرٌ بمعروف صدقة»؛ إذ الظرف منصوب المحلّ بالمصدر، أو جَرَّت، نحو «غلام امرأة جاءني»، و «خمسُ صلوات كتبهن الله» (وَيَشْمَلُ) أي يشمل قوله: «سواه» (المُضَافَ) أي عمل المضاف في المضاف إليه (مُطْلَقًا تَرَاهُ) أي سواء كان المضاف إليه نكرة، كما مثلنا، أو معرفة لكن المضاف مما لا يتعرّف، نحو «مثلُك لا يبخل»، «وغيرُك لا يجود»، فقوله: «مطلقًا» حال من فاعل «تراه»، وهو حال من «المضاف».

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وَإِنْ عَلَى مُسَوَّعٌ) بفتح الواو المشدّد، متعلّق بـ (عَطَفْتَهَا) أي وإن عطفت النكرة على نكرة لها مسوِّعٌ، نحو قوله تعالى: ﴿قُولُ مَّعْرُوفُ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٦٣] الآية (أَوْ عَكُسُهُ) بالرفع أي أو حصل عكسه، بأن عطفت النكرة التي لها مسوّع، على النكرة التي لا مسوّع لها، نحو قوله عَلَّل: ﴿طَاعَةٌ وَقَوْلُ مَّعْرُوفُ ﴾ [محتد: الآية ٢١] الآية، أي النكرة التي لا مسوّع لها، نحو قوله عَلَّقَا) أي جعلت هذه المسألة ثالث الأمور العشرة التي ذُكِرت في المسؤّعات.

وأشار إلى الرابع بقوله: (وَخَبَرٌ ظَرْفٌ) بالرفع صفة لدخبرٌ (إِذَا مَا قُدَّمَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ودما» بعد دإذا» زائدة، أي إذا قُدِّم الخبر، وهو ظرف، أو جارٌ ومجرور، نحو قوله عَجَلاً:

⁽١) «المصباح المنير٢٥،٥٠.

﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [ق: الآية ٣٥] ، وقوله: ﴿ لِكُلِّ أَجَلِ كِنَا بُ ﴾ [الرعد: ٣٨] (أَوْ مُحْمَلَةٌ) أي أو تقدم الخبر، وهو جملة، نحو قولك: «قَصَدَك غلامُهُ رجلٌ» (فَرَابِعًا قَدْ وُسِمَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي عُلّم عليه بأنه هو الوجه الرابع من الأمور العشرة.

ثم أشار إلى الخامس بقوله: (مُنَكَّرٌ يَعُمُّ خَامِسًا أَتَى) يعني أن الخامس أن تكون النكرة عامّة، كأن يكون نكرة في سياق النفي، نحو قوله ﷺ ﴿ أَيْلُكُ مُّ مَّ ٱللَّهُ ﴾ [النّمل: الآية ٢٠].

ثم أشار إلى السادس بقوله: (قَصْدُ الْحَقِيقَةِ يَلِيهَا) أي يلي المسألة الخامسة (قصد الحقيقة»، والمراد أن تكون النكرة مرادًا بها الحقيقة، نحو (رجلٌ خيرٌ من امرأة»، و(تمرة خير من جرادة».

وقوله: (يَا فَتَى) كَمّل به البيت، وفي نسخة: « ثابتًا» فهو حال من فاعل «يلي».

ثم أشار إلى السابع بقوله: (و كَوْنُهَا) أي كون النكرة (كَالْفِعْلِ مَعْنَى) منصوب على التمييز، أي من حيث المعنى (سَابِعُ) أي سابع الأمور العشرة، وذلك كأن يراد بها الدعاء، نحو قوله رَجَّالًا: ﴿ مَنْ حَيثُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ١٦ ، ونحو ﴿ مَنْلُ لِللَّمُطَفِّفِينَ ﴾ [الطفّفين: الآية ١] ، ونحو ذلك.

ثم أشار إلى الثامن بقوله: (وَاخْتَارِقُ الْمُعْتَادِ) بالجرّ من إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله، أو بالنصب باسم الفاعل (بَعْدُ) بالبناء على الضم لقطعه عن الإضافة ونيّة معناها، أي بعد النكرة (يَقَعُ) يعني أن وقوع خارق المعتاد بعد النكرة خبرًا عنها مما يسوّغ الابتداء بها، نحو «شجرة سجدت»، و«بقرة تكلّمت»؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة.

فقوله: «والخارق» مبتدأ، حُذف خبره، أي ومنها، وهو مضاف، و«المعتاد» مضاف إليه من إضافة اسم الفاعل، إلى مفعوله، أو هو منصوب على المفعوليّة به؛ لاعتماده على المقدّر المذكور، وقوله: «بعدُ» متعلّق بـ«يقع»، وهو حال من «الخارق».

ثم ذكر التاسع بقوله: (وَتَاسِعٌ بَعْدَ «إِذَا» الْفُجَاءَةِ) بضم الفاء والمدّ، وإضافة «إذا» إليه من إضافة الدالّ للمدلول، أي «إذا» الدالّة على هجوم ما بعدها ووقوعه بغتةً.

يعني أن التاسع من المسوّغات أن تقع النكرة بعد «إذا» الفُجائيّة، نحو «خرجتُ فإذا أسدّ بالباب».

ثم ذكر العاشر بقوله: (وَعَاشِرٌ فِي أَوَّلِ الْحَالِيَةِ) يعني أن عاشر المسوّغات أن تقع النكرة في أول جملة حاليّة، نحو قوله: (سَرَيْنَا وَخَمْ قَدْ أَضَاءَ»... البيت، وقوله: (وُقُوعُهَا) أي النكرة (بُعَيْدَ) تصغير «بعد» للتقريب (وَاوِ) أي واو الحاليّة (لا يُرَى شَرْطًا) يعني أنه اشتهر بين النحاة أن المسوغ وقوع النكرة بعد واو الحال، وهذا ليس بلازم، وإنما يُشترط وقوعها في أول الحال، سواء كان فيها واو، كالمثال المذكور، أو لا، نحو «وكُلَّ يَوم تراني مُدْيَةٌ بيدي» (كَمَا كَلامُهُمْ قَدْ أَظْهَرًا) بألف الإطلاق، أي أظهر كلام النحاة عدم اشتراط ذلك (وَمِثْلَ ذَا) مفعول مقدّم لـ«ذكروا» أي مثل ما ذكر من اشتراط تقدّم واو الحال (في بَابِ «إِنَّ» ذَكَرُوا) أي ذكر بعض النحاة ذلك، وهو ابن عصفور (لِكَشْرِ «إِنَّ») أي لأجل وجوب كسر همزة «إن»، لكن (تَرْكُ هَذَا أَظْهَرُ) أي ترك ذكره أظهر من ذكره؛ لأنه ليس شرطًا لذلك، وإنما الشرط وقوعها في أول الحال، كما أشار إليه بقوله: (وَالْحَقُ أَنْ تَقَعَ) «إن» (في أَوَائِلِ حَالِ، وَقَيْدُ الْوَاوِ لَيْسَ يَنْجَعِلِي) أي ليس يظهر شرطًا.

ولما ذكروا هنا ثلاثة مسوّغات زيادة على ما سبق، بينّ ذلك بقوله:

(وَاخْصْنَ) بالنصب مفعولًا مقدّمًا لـ«عدّوا»، أي كون النكرة محصورة، نحو «إنما في الدار رجلّ» (وَالتَّفْصِيلَ) بالنصب أيضًا، أي كون النكرة وقعت تفصيلًا لمجمل، نحو «الناس رجلان: رجلٌ أكرمته» (ثُمَّ فَا الْجُزَا) أي ثم وقوع النكرة بعد فاء الجزاء، نحو «إن مضى عير»، فعير (١) في الرباط» (عَدُّوا) أي عده بعض النحاة، وفي نسخة: «عُدَّ» بالبناء للمفعول، وعليه يكون «الحصر» وما بعده مرفوعًا على الابتداء (مُسَوِّعًا) أي للابتداء بالنكرة (بِهِ) متعلّق بـ(قَدْ يُجْتَزَى) بالبناء للمفعول، أي يجتزى به عن طلب غيره من المسوّغات، لكن الظاهر أن هذه الثلاثة داخلة في المسوغات الماضية، كما سيأتي تحقيق ذلك، فلا حاجة لعدّها. والله تعالى أعلم.

1)

7)

٣)

٤)

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الابتداء بالنكرة لا يجوز؛ لعدم الفائدة، فلا بدّ للابتداء بها

⁽١) «العير» بالفتح الحمار، وعلى هذا يناسبه نسخة «الرباط»، وعلى نسخة «الرهط» يناسبه ضبط «عير» بالكسر، أي جَمَل.

من مسوّغ لذلك، والمسوغات كثيرة، كما سنبينها هنا.

(اعلم): أن المتقدمين لم يُعوّلوا في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يَهتدي إلى مواطن الفائدة، فتتبعوها، فين مُقِلِّ مُخِل، ومِن مُكثِرِ مُورد ما لا يَصلُح، أو مُعَدَّدٍ لأمور متداخلة، والذي يظهر -كما قال ابن هشام ـ أنها منحصرة في عشرة أمور:

[أحدها]: أن تكون موصوفة لفظًا أو تقديرًا، أو معنّى، فالأول نحو قوله ﷺ ﴿ وَالْبَقَرَة: الآية ٢٢١] الآية، عِندَهُ ﴿ وَالْبَقَرَة الآية ٢٢١] الآية، وقوله: ﴿ وَلَعَبْدُ مُوْمِنُ خَيْرٌ مِن مُشْرِكِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢١] الآية، وقولك: «رجل صالح جاءني»، ومن ذلك قولهم: «ضعيفٌ عاذ يقَرْمَلَة» (١٠)؛ إذ الأصل رجل ضعيفٌ، فالمبتدأ في الحقيقة هو المحذوف، وهو موصوف، والنحويون يقولون: يُبتدأ بالنكرة إذا كانت موصوفة، أو خَلَفًا من موصوف، والصواب ما تقدّم (٢) وليست كلَّ صفة تُحَصِّل الفائدة، فلو قلت: «رجلٌ من الناس جاءني» لم يجز؛ لأن من المعلوم أن الرجل من الناس، فالوصف به لم يُفِدُ شيئًا.

[والثاني]: نحو قولهم: «السَّمْنُ مَنَوَان بدرهم»، أي منوان منه بدرهم، وقولهم: «شَرُّ أَهَرَّ ذا ناب» (٣)، و قوله [من الكامل]:

قَـــَدُرٌ أَحَـــلَّــكَ ذَا الْجَــَازِ وَقَــدْ أَرَى وَأَبِيٌ مَـالَـكَ ذُو الْجَـَازِ بِـدَارِ (1) إذ المعنى شَرَّ أَيُّ شر، وقَدَرٌ لا يُغَالَب، والثالث نحو «رُجيلٌ جاءني»؛ لأنه في معنى رجل

 (١) قوله: «بقرملة» «القرمل» شجر ضعيف لا شوك له، وهو مثلٌ يقال لمن التجأ لشخص ضعيف، قال جرير:

إِنَّ الْمُفَرِزْدَقَ إِذْ تِمُودُ بِحَالِيهِ مِشْلُ اللَّلِيلِ يَمُوذُ تَحْتَ الْقَرْمَلِ (٢) أي من أن المبتدأ في المثال المذكور محذوف، وسوّغ الابتداء به الوصف المذكور، لا أن المبتدأ «ضعيف» المذكور، وسوّغ الابتداء به كونه خلفًا عن موصوف كما يقول النحاة. «دسوقي» ١١٥/٢.

 (٣) اذو الناب، هو الكلب، واهريره، تصويته بخلاف العادة، وهذا مثلٌ يقال لكل من خرج من الناس بسلاحه هاربًا، أو صوّت مستغيثًا بغيره. دسوقي ٤٥/٣.

(٤) «وأبيّ» الواو للقسم، و«أبيّ» مفرد رُدَّت لامه في الإضافة إلى الياء، فيكون أصله أبوي قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، و«ذو المجاز» اسم مركب عَلَمٌ على محل، كان سوقًا في الجاهلية.

[قل:

5,76.4

فر⊹

غلا غلا یخ

((ر-يوه

(a)

وفي «أر

و«:

الته لَلْهُ

<u>(\)</u>

صغير، وقولهم: «ما أحسن زيدًا»؛ لأنه في معنى شيءٌ عظيمٌ حَسَّن زيدًا، وليس في هذين النوعين صفة مقدرة، فيكونان من القسم الثاني.

[والثاني]: أن تكون عاملة إما رفعًا، نحو «قائم الزيدان» (١) عند من أجازه، أو نصبًا، نحو «أمر بمعروف صدقة»، و «أفضلُ منك جاءني»؛ إذ الظرف منصوب المحل بالمصدر والوصف، أو جَرًا، نحو «غلامُ امرأة جاءني»، و «خمسُ صلواتِ كتبهن الله»، وشرط هذه أن يكون المضاف إليه نكرة، كما مثلنا، أو معرفة، والمضاف مما لا يتعرف بالإضافة، نحو «مثلُك لا يبخل»، و «غيرك لا يجود»، وأما ما عدا ذلك، فإن المضاف إليه فيه معرفة لا نكرة.

[والثالث]: العطف بشرط كون المعطوف، أو المعطوف عليه مما يَسُوغ الابتداء به، نحو قوله تعالى: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَعْرُونٌ كَ مَعْدُونٌ ﴾ [محمّد: الآية ٢١] أي أمثُل من غيرهما، ونحو قوله: ﴿ قَوْلٌ مَعْرُونُ وَمَغْفِرَةٌ خَيْرٌ مِن صَدَقَةٍ يَتْبَعُهَا آذَكُ ﴾ [البقرة: الآية ٢٦٣] الآية، وكثير منهم أطلق العطف، وأهمل الشرط، منهم ابن مالك، وليس من أمثلة المسألة ما أنشده من قوله [من البسيط]:

عِنْدِي اصْطِبَارٌ وَشَكْوَى عِنْدَ قَاتِلَتِي فَهَلْ بِأَعْجَبَ مِنْ هَذَا امْرُوَّ سَمِعَا إِذَ يحتمل أَن الواو هنا للحال، وسيأتي أَن ذلك مسوغ، وإن سُلِّم العطف، فَتَمَّ صفة مُقَدَّرة يقتضيها المقام، أي وشكوى عظيمة، على أنّا لا نحتاج إلى شيء من هذا كله، فإن الخبر هنا ظرف مختصّ، وهذا بمجرده مُسَوِّغ كما سيأتي قريبا في الرابع، وكأنه توهم أن التسويغ مشروط بتقدمه على النكرة، وسيأتي قريبًا أيضًا أن التقديم إنما كان لدفع توهم الصفة، وإنما لم يجب هنا لحصول الاختصاص بدونه، وهو ما قدمناه من الصفة المقدرة، أو الوقوع بعد واو الحال، فلذلك جاز تأخُّر الظرف، كما في قوله تعالى: ﴿وَأَجَلُ مُسَمِّى عِندَهُ ﴿ وَالْانتَام: الآية ٢] .

[فإن قلت]: لعل الواو للعطف، ولا صفةً مقدرةٌ، فيكون العطف هو المسوغ.

[قلت]: لا يُسَوِّع ذلك؛ لأن المسوّع عطف النكرة، والمعطوف في البيت الجملة لا النكرة.

⁽١) قال الدماميني: هذا المبتدأ مسند في المعنى، وقالوا: المسند لا يجوز تعريفه، وحينقذ، فلا يُطلب له مسوّغ، فالأولى التمثيل بنحو «ضَرّبٌ الزيدان حسنٌ». انتهى.

[فإن قيل]: يحتمل أن الواو عطفت اسمًا وظرفًا على مثليهما، فيكون من عطف المفردات. والظرف ولنا]: يلزم العطف على معمولي عاملين مختلفين، إذ الاصطبار معمول للابتداء، والظرف معمول للاستقرار.

[فإن قيل]: قَدِّرُ لكل من الظرفين استقرارًا، والجُعَل التعاطف بين الاستقرارين، لا بين الظرفين. وقلنا]: الاستقرار الأول خبر، وهو معمول للمبتدإ نفسه عند سيبويه، واختاره ابن مالك، فرجع الأمر إلى العطف على معمولى عاملين.

[والرابع]: أن يكون حبرها ظرفًا، أو مجرورًا، قال ابن مالك: أو جملةً، نحو قوله تعالى: ﴿ وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ ﴾ [الرّعد: الآية ٣٦] ، و«قصدك غلامُهُ رجلٌ»، وشرط الخبر فيهن الاختصاص، فلو قيل: «في دار رجلٌ» لم يجز؛ لأن الوقت لا يخلو عن أن يكون فيه رجلٌ مّا في دارٍ مّا فلا فائدة في الإخبار بذلك، قالوا: والتقديم (١١)، فلا يجوز «رجل في الدار»، قال ابن هشام: وأقول: إنما وجب التقديم هنا لدفع توهم الصفة، واشتراطه هنا يوهم أن له مَدْخَلًا في التخصيص، وقد ذكروا المسألة فيما يجب فيه تقديم الخبر، وذاك موضعها.

[والخامس]: أن تكون عامةً، إما بذاتها، كأسماء الشرط وأسماء الاستفهام، أو بغيرها، نحو «ما رجلٌ في الدار»، و «هل رجل في الدار»، و قوله تعالى: ﴿ أَوِلَكُ مُّعَ اللَّهِ ﴾ [النَّمل: الآية ١٠] الآية، وفي «شرح منظومة ابن الحاجب» له: أن الاستفهام المسوغ للابتداء هو الهمزة المعادّلة بداًم»، نحو «أرجل في الدار أم امرأة»، كما مثل به في «الكافية»، وليس كما قال.

[والسادس]: أن تكون مرادًا بها صاحب الحقيقة من حيث هي، نحو «رجلٌ خيرٌ من امرأةٍ»، و«تمرةٌ خير من جرادةٍ».

[والسابع]: أن تكون في معنى الفعل، وهذا شامل لنحو «عَجَبٌ لزيد»، وضبطوه بأن يراد بها التعجب، ولنحو قوله تعالى: ﴿ سَلَنُمُ عَلَى إِلَ يَاسِينَ ﴾ [الصّافات: الآية ١٣٠] ، وقوله: ﴿ وَتَلُّ لَلَّهُ عَلَى إِلَّ يَاسِينَ ﴾ [الطّافات: الآية ١٦] ، وقوله: عند من لِلْمُطَفِّفِينَ ﴾ [الطفّفين: الآية ١] ، وضبطوه بأن يراد بها الدعاء، ولنحو «قائم الزيدان»، عند من

⁽١) عطف على «الاختصاص، من قوله: ووشرطُ الخبر إلخ».

جَوَّزها(١)، وعلى هذا ففي نحو (ما قائم الزيدان) مسوغان، كما في قوله تعالى: ﴿ وَعِندُنَا كِنَبُّ حَفِيظً ﴾ [ق: الآية ٤] مسوغان، وأما منع الجمهور لنحو (قائم الزيدان»، فليس لأنه لا مُسَوِّغ فيه للابتداء، بل إما لفوات شرط العمل، وهو الاعتماد، أو لفوات شرط الاكتفاء بالفاعل عن الجبر، وهو تقدم النفي أو الاستفهام، وهذا أظهر؛ لوجهين: أحدهما: أنه لا يكفي مطلق الاعتماد، فلا يجوز في نحو (زيد قائم أبوه) كون (قائم) مبتدأ، وإن وُجد الاعتماد على المخبر عنه، والثاني: أن اشتراط الاعتماد، وكونِ الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال إنما هو للعمل في المنصوب، لا لمطلق العمل، بدليلين: أحدهما: أنه يصح (زيد قائم أبوه أمس)، والثاني: أنهم لم يشترطوا لصحة نحو (أقائم الزيدان؟) كون الوصف بمعنى الحال أو الاستقبال.

[والثامن]: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من خوارق العادة، نحو «شجرةٌ ستجدت»، و«بقرةٌ تكلمت»؛ إذ وقوع ذلك من أفراد هذا الجنس غير معتاد، ففي الإخبار به عنها فائدة، بخلاف نحو «رجلٌ مات»، ونحوه.

[والتاسع]: أن تقع بعد «إذا» الفُجَائية، نحو «خرجت فإذا أسدٌ» أو «رجلٌ بالباب»، إذ لا توجب العادة ألا يخلو الحال من أن يُفاجئك عند خروجك أسدٌ أو رجلٌ.

[والعاشر]: أن تقع في أول جملة حالية، كقوله [من الطويل]:

سَرَيْنَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُدْ بَدَا مُحَيَّاكَ أَخْفَى ضَوْوُهُ كُلَّ شَارِقِ وعلهُ الجواز ما ذكرناه في المسألة قبلها(٢)، ومن ذلك قوله [من البسيط]:

الذُّنْبُ يَطْرُقُنَهَا فِي الدَّهْرِ وَاحِدَةً وَكُلَّ يَوْمٍ تَرَانِي مُدْيَةٌ بِيَدِي وبهذا يُعلَم أن اشتراط النحويين وقوع النكرة بعد واو الحال ليس بلازم.

ونظير هذا الموضع قولُ ابن عصفور في «شرح الجُمُل»: تُكسَر «إنّ» إذا وقعت بعد واو الحال،

⁽١) أي جوّز هذه المسألة، وهو عمل الصفة بدون اعتماد، والمجوزن هم الأخفش والكوفيون.

⁽٢) أي وهو قوله: «إذ لا توجب العادة إلخ»، فيقال هنا: إذ لا توجب العادة أن لا يخلو الحال من إضاءة نجم في السرى، أي بل قد يخلو السرى من إضاءة نجم، فصحّ الإخبار حينئذ. دسوقي ١١٨/٢.

وإنما الضابط أن تقع في أول جملة حالية، بدليل قوله تعالى: ﴿ وَمَا آرْسَلْنَا فَبْلَكَ مِنَ ٱلْمُرْسَكِينَ إِلَّ إِنَّهُمْ لَيَا كُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفُرقان: الآية ٢٠] الآية، ومن رَوَى «مديةً» بالنصب فمفعول الآية إنَّهُمْ لَيَا كُلُونَ ٱلطَّعَامَ ﴾ [الفُرقان: الآية ، ومن رَوَى «مديةً» بالنصب فمفعول الحال محذوفة، أي حاملًا أو ممسكًا، ولا يحسن أن يكون بدلًا من الياء (١٥)، ومَثَّلَ ابنُ مالك بقوله تعالى: ﴿ وَطَآيِفَةٌ قَدُ أَهَمَ مَهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤] الآية، وقول الشاعر [من الطويل]:

عَرَضْنَا فَسَلَّمْنَا فَسَلَّمَ كَارِهًا عَلَيْنَا وَتَبْرِيحٌ^(٢) مِنَ الْوَجْدِ خَانِقُهْ ولا دليل فيهما؛ لأن النكرة موصوفة بصفة مذكورة في البيت، ومقدرة في الآية، أي وطائفة من غيركم، بدليل ﴿ يَغْشَىٰ طَآبِفَ تُم مِنْكُمٌ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٥٤] .

ومما ذكروا من المسوغات أن تكون النكرة محصورةً، نحو «إنما في الدار رجلٌ»، أو للتفصيل نحو «الناس رجلان: رجلٌ أكرمته، ورجل أهنته»، وقوله [من المتقارب]:

فَأَقْبَلْتُ زَحْفًا عَلَى الرُّكْبَتَيْ فَفَوْبٌ نَسِيتُ وَثَوْبٌ أَجُرُ وَوَلِهِم: «شَهْرٌ ثَرَى (٣) وشَهْرٌ تَرَى وشهرٌ مَرْعَى (٤)، أو بعد فاء الجزاء، نحو (إن مَضَى عَيرٌ فَى الرباط» (٥).

وفيهن نظرٌ، أما الأولى فلأن الابتداء فيها بالنكرة صحيح قبل مجيء «إنما»، وأما الثانية فلاحتمال «رجلٌ» الأول للبدليّة، والثاني عطف عليه، كقوله [من الطويل]:

⁽١) أي لأنه لا يحسن إبدال الظاهر من ضمير الحاضر إلا بشرط أن يكون بدل بعض، كوأُعْجَبْتَنِي وَجُهُكَ»، أو بدل الشتمال، كوأُعْجَبْتَنِي كلامك»، أو بدل كل، مفيد للإحاطة، نحو قوله تعالى: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِلْأَوْلِنَا﴾ [المَائدة: الآية ١١٤] الآية.

⁽٢) أي تشديد.

⁽٣) قوله: «ثرى» بالثاء المثلثة، وهو بلا تنوين؛ لمناسبة ما بعده، وكذلك «مرتحى» بلا تنوين.

⁽٤) وقوله أيضًا: «شهر ثرى» أي الأشهر شهر ثرى، فالأشهر مبتدأ أول، و«شهر» مبتدأ ثان، و«ثرى» خبره، وسوّغ الابتداء بـ«شهر» التفصيل بعد الإجمال. انتهى تقرير درديز. «دسوقي» ١١٩/٢.

⁽٥) العير: الحمار.

وَكُنْتُ كَذِي رِجُلَيْ رِجُلٍ صَحِيحة وَرِجُلٍ رَمَى فِيهَا الزَّمَانُ فَشَلَّتِ وَيُسَمَّى بدلَ التفصيل، ولاحتمال «شهر» الأول الخبرية، والتقدير: أشهرُ الأرض الممطورة شهرٌ ذو ثرى، أي ذو تراب نَد، وشهرٌ تَرى فيه الزرع، وشهرٌ ذو مَرْعَى، ولاحتمال «نَسِيتُ»، والمَّرُهُ للوصفية، والخبر محذوف، أي فمنها ثوب نسيته، ومنها ثوب أَجُرُهُ، ويحتمل أنهما خبران، وثَمَّ صفتان مقدرتان، أي فثوب لي نسيته، وثوب لي أجرُه، وإنما نَسِي ثوبه لشغل قلبه بها، كما قال [من الطويل]:

وَمِثْلِكِ بَيْضَاءِ الْعَوَارِضِ طَفْلَةٍ لَعُوبٍ تُنَسِّينِي إِذَا قُمْتُ سِرْبَالِي^(۱) وإنما جَرَّ الآخر ليُعفي الأثر على القافة، ولهذا زَحَف على ركبتيه، وأما الثالثة فلأن المعنى فعَيْرٌ آخر، ثم حذفت الصفة.

قال ابن هشام: ورأيت في كلام محمد بن حبيب (٢) وحبيب ممنوع من الصرف؛ لأنه اسم أمّه (٣) قال يونس: قال رؤبة: المطر شهر ثرى إلخ، وهذا دليل على أنه خبر، ولا بدمن تقدير مضاف قبل المبتدإ؛ لتصحيح الإخبار عنه بالزمان. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على مسوغات الابتداء بالنكرة، أتبعه بذكر أقسام العطف، فقال:

(أَقْسَامُ الْعَطْفِ)

11٣٥- (وَعَطْفُهُمْ ثَلَاثَةٌ فَالأَوَّلُ عَطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ وَذَا الْلُوَصَّلُ ١١٣٥- لَكِنْ بِبَعْضِ مَوْضِعٍ قَدْ يَمْتَنِعُ فَيلْزَمُ الْعَطْفُ لِلَوْضِعِ سُمِعْ الْعَطْفُ لِلَوْضِعِ سُمِعْ الْعَطْفُ لِلَوْضِعِ سُمِعْ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ ا

⁽١) «الطفلة» بالفتح: الناعمة، وبالكسر: الصغيرة، واللعوب: الضُّحُوك، والسربال: القميص.

⁽٢) هو أبو جعفر البغداديّ، علامة بالأنساب والأخبار واللغة والشعر، أخذ عنه السكري، والمرزبانيّ، وله تصانيف كثيرة

 ⁽٣) وإنما نُسب لأمه لأن أباه لاعنها، وكان عالمًا بالنسب واللغة، توفي رحمه الله لسبع بقين من ذي الحجة سنة (٢٤٥هـ) وقيل: إن حبيب اسم أبيه، فيُصرف. «دسوقي١٩/٢٥.

(وَعَطْفُهُمْ) أي عطف العرب، أضافه إليهم لأنهم المستعملون له، أو عطف النحاة، أضافه إليهم لحكمهم به (ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة أقسام (فَالأَوْلُ عَطْفٌ عَلَى اللَّفْظِ) نحو «ليس زيد بقائم، ولا قاعد» بالجرّ (وَذَا) أي العطف على اللفظ (المُؤَصَّلُ) أي المحكوم له بكونه أصلًا في باب العطف (لَكِنْ بِبَعْضِ مَوْضِعِ قَدْ يَمْتَنِعُ) أي العطف على اللفظ (فَيَلْزَمُ الْعَطْفُ لِمُوْضِعٍ) أي على موضع، فاللام بمعنى «على». كما في قوله تعالى: ﴿وَيَنَلَمُ لِلْجَيِينِ ﴾ [الصَّافات: الآية ١٠٣]، وقولُهُ: (سُمِعُ) بالبناء للمفعول، أي سمع هذا من كلام العرب، ومثاله قولك: «ما جاءني من امرأة ولا زيد»، فيمتنع جرّ «زيد» بالعطف على اللفظ؛ لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف.

(وَتَارَةً عَلَيْهِمَا) أي على اللفظ والمحلّ (يَمُتَنِعُ) أي العطف (فَعِنْدَ ذَا) أي الامتناع المذكور (إِلَى انْقِطَاعِ يَرْجِعُ) أي يعود المعطوف إلى أن يكون منقطعًا عن إعراب ما قبله، فيكون خبرًا لمبتدإ محذوف، ومثاله قولك: «ما زيد قائمًا، لكن قاعدٌ»، فلا يمكن العطف على اللفظ؛ لأن «ما» لا تعمل في الموجب، ولا العطف على المحلّ باعتبار الابتداء؛ لزواله بالناسخ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن العطف ينقسم إلى ثلاثة أقسام:

[أحدها]: العطف على اللفظ، وهو الأصل، نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعد» بالخفض، وشرطه إمكانُ توجه العامل إلى المعطوف، فلا يجوز في نحو «ما جاءني من امرأة ولا زيد» إلا الرفع عطفًا على الموضع؛ لأن «من» الزائدة لا تعمل في المعارف، وقد يمتنع العطف على اللفظ وعلى المحل جميعًا نحو «ما زيد قائمًا، لكن» أو «بل قاعدً»؛ لأن في العطف على اللفظ إعمال «ما» في الموجب، وفي العطف على المحل اعتبارُ الابتداء مع زواله بدخول الناسخ، والصواب الرفع على إضمار مبتدإ.

ثم ذكر الثاني، وهو العطف على المحلّ، فقال:

١١٣٨. (عَطْفٌ عَلَى الْخَلِّ قِسْمٌ ثَانِي الْحَلِّ قِسْمٌ ثَانِي الْحَدَا. وَشَرْطُهُ ثَلَاثَةً اِتَّاضَاحًا اللَّصَالَةِ الْحَدَا. وَكَوْلُهُ أَحَدَقَ بِالأَصَالَةِ

وَذَا بُعَيْدَ «لَيْسَ» ذُو بَيَانِ إِمْكَانُ إِظْهَارٍ بِلَفْظِ الْفُصَحَا ثُمَّ وُجُودُ مُحْرِزِ الأَصْلِيَّةِ كَدهإِنَّ زَيْدًا وَعُمَيْرٌ فِي الْلَا»
إِنْ لَمْ يَكُنْ مُبتَدَأٌ فَحَظْرُ
عَنْ طَلَبِ الْخَرِزِ فِي السَّرَاحَةِ
لَمْ يَشْرِطُوا الْخَرِزَ فِي الأَلْسِنَةِ
خَفَاءَ إِعْرَابِ لِرَفْعِهِ فَقَطْ
خَفَاءَ إِعْرَابِ لِرَفْعِهِ فَقَطْ
ثَالِثَةً أَتَتْكَ فَاذْرِهَا تُصِبْ

١١٤١- مِنْ أَجْلِ ذَا آمْتَنَعَ فِي مَسَائِلًا ١١٤٢- وِ إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَـضَرُو ﴾ ١١٤٣- و إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَعَـضَرُو ﴾ ١١٤٣- أَجَازَ هَذِي بَعْضُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ ١١٤٤- كِلَيْهِمَا يُجِيزُ أَهْلُ الْكُوفَةِ ١١٤٥- وَلَكِنِ الْفَرَّاءُ فِي الأُولَى ٱشْتَرَطُ ١١٤٥- وَلَكِنِ الْفَرَّاءُ فِي الأُولَى ٱشْتَرَطُ ١١٤٦- وَ «ضَارِبُو زَيْدٍ وَعَمْرًا » إِنْ نُصِبْ ١١٤٧- هَأَعْجَبَنِي ضَرْبُ الأَمِيرِ وَالْفَتَى »

(عَطْفٌ عَلَى الْحُلِّ قِسْمٌ قَانِي) يعني أن العطف على المحلّ هو القسم الثاني من أقسام العطف الثلاثة (وَذَا بُعَيْد) تصغير «بَعْدَ» للتقريب، أي بعد («لَيْسَ» ذُو بَيَانِ) نحو «ليس زيد بقائم، ولا قاعدًا» بالنصب (وَشَرْطُهُ) أي شرطُ جوازِهِ (قَلَاقَةُ اِتَّضَحًا) بقطع الهمزة للوزن، والألف إطلاقية، أي ظهر وانكشف شروطه ثلاثة أمور، أحدها: (إِمْكَانُ إِظْهَارِ بِلَفْظِ الْفُصَحَا) بالقصر للوزن، أي أي ظهر وانكشف شروطه ثلاثة أمور، أحدها: (إِمْكَانُ إِظْهَارِ بِلَفْظِ الْفُصَحَا) بالقصر للوزن، أي إمكان ظهور ذلك المحلّ (١) في فصيح الكلام، ففي المثال المذكور يجوز إظهار النصب بإسقاط الباء، فتقول: «ليس زيدٌ قائمًا»، فلو امتنع ظهوره، لم يجز العطف على المحل، نحو «مررت بزيد، وعمرًا»؛ إذ لا يجوز «مررت زيدًا»؛ لأن «مَرّ» لازم لا ينصب المفعول به.

وأشار إلى الشرط الثاني بقوله: (وَكَوْنُهُ أَحَقَّ بِالأَصَالَةِ) أي أن يكون الموضع هو الأصل؛ لأن الأصل في خبر «ليس» النصب، وفي الفاعل الرفع، فلا يجوز «هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه» بالجر؛ لأن الأصل في الوصف المستوفى للشروط العمل، لا الإضافة.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (ثُمَّ وُجُودُ مُحْرِزِ الأَصْلِيَّةِ) أي طالب ذلك المحلّ (مِنْ أَجْلِ ذَا الْمُتْنَعَ) أي العطف على المحلّ (في مَسَائِلًا) بألف الإطلاق (كَرْإِنَّ زَيْدًا وَعُمَيْرٌ في الْمَلَا») أي في جماعة الأشراف، فرفع «عمير» ممتنع؛ لأن الطالب لرفع زيد، وهو الابتداء، قد زال بدخول «إن»

لزوا له ۱. فمه

أقت

الناس

وإرا محذ

) 2 Y 2 mm

توار ا**لْکُر** وضہ اللعا

إغر وعه

النس إن ا ثالثة

أي نَصْبُ والند

ر.ت براز

(1)

⁽١) اعترضه الدمامينيّ بجواز «رب رجل صالح لقيت وامرأة»، مع أنه لا يجوز «رب رجل صالحًا لقيت»، ومنع الشمني عدم الجواز. «الأمير» ١٩٥/٢.

الناسخة عليه (و «إِنَّ زِيْدًا قَائِمٌ وَعَمْرُو») أي وامتنع أيضًا قولك: «إن زيدًا قائمٌ، وعمرٌو» بالرفع؛ لزوال الطالب أيضًا، وهذا إذا جعلته معطوفًا على محل «زيدًا»، وأما إذا رفعته بالابتداء، وقدّرت له الخبر فلا مانع، كما أشار إليه بقوله: (إِنْ لَمْ يَكُنْ) أي «حمرو» المرفوع (مُبْتَدَأً فَحَظْنُ) أي فممنوع رفعه، فـ «الحظر» مصدر حظر الشيء بمعنى منعه، والمراد المحظور من إطلاق المصدر، وإرادة اسم المفعول، يعني أنه إذا لم يقدّر «عمرو» مبتدأ، فرفعه ممنوع؛ لما ذُكر، وأما إذا كان مبتدأ خذف خبره لدلالة ما قبله عليه، فلا مانع، ويكون من عطف الجملة على الجملة.

(أَجَازَ هَذِي) أي هذه الصورة، وهي عطف عمرو على المحلّ (بَعْضُ أَهْلِ الْبَصْرَةِ) أي لأنهم لا يشترطون وجود المحرز، كما أشار إليه بقوله: (عَنْ طَلَبِ الْحُرْزِ في اسْتِرَاحَةِ) أي إنهم مستريحون بعدم اشتراط وجود المحرز، كما اشترطه الجمهور، وإنما منعواً الأولى لمانع آخر، وهو <mark>توار</mark>د عاملين «إنّ» والابتداء على معمول واحد، وهو الخبر (كِلَيْهِمَا) مفعول مقدّم لـ(يُجِيزُ أَهْلُ الْكُوفَةِ) أي يجيز الكوفيّون المسألتين، هذه، والتي قبلها؛ لأنهم (لَمْ يَشْرِطُوا) بكسر الراء، وضمها، من بابي ضرب، ونصر (الْحُوزَ في الأَلْسِنَةِ) جمع لسان بمعنى اللغة، أي في استعمال <mark>اللع</mark>ة (وَلَكِنِ الْفَرَّاءُ في الأُولَى) أي في المسألة الأولى، وهي الرفع قبل مجيء الخبر (اشْتَرَطْ خَفَاءَ إغرَابِ) أي عدم ظهوره بأن كان مبنيًا، نحو «إن هذا وزيدًا قائمان»، أو مقدّرًا، نحو إن موسى، وعمرًا ذاهبان (لِرَفْعِهِ فَقَطْ) أي لجواز رفع المعطوف؛ لئلا يتنافر اللفظ (وَ«ضَارِبُو زَيْدٍ») هكذا النسخة «ضاربو»بصيغة الجمع ، وفي الأصل: «ضارب زيد» بالإفراد، ولا فرق بينهما (وَ«عَمْرًا» إِنْ نُصِبْ) أي نُصب عمرو، وقوله: (ثَالِثَةً) حال مقدّم من فاعل «أتتك»، جاءتك حال كونها ثالثة للمسائل الممتنعة بسبب عدم وجود المحرز (أَتَتْكَ) وقوله: (فَادْرِهَا تُصِبُ) كمّل به البيت، أي اغلَمْها تُصِب الحقّ («أَعْجَبَنِي ضَرْبُ الأَمِيرِ وَالْفَتَى» بِالرَّفْعِ) أي برفع «الفتى»، وقوله: (أُمَّا نَصْبُهُ مَا ثَبَتًا) أي نصب «الفتي» غير جائز، وفيه أنه يُوهِم جوازَ رفعه، وليس كذلك، بل الرفع والنصب ممتنعان عند المحقّقين؛ لعدم المحرز؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ إلا أن يكون بـ«أل»، أو منونًا، أو مضافًا، وهذا المثال، والذي قبله ليس فيهما ذلك، فتأمله حتَّ تأمل(١٠).

⁽١) راجع «حاشية الدسوقي» ١٢١/٢-١٢١.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أوجه العطف الثلاثة العطف على المحلّ، نحو «ليس زيد بقائم ولا قاعدًا» بالنصب، وله عند المحققين ثلاثة شروط:

[أحدها]: إمكان ظهوره في الفصيح، ألا ترى أنه يجوز في «ليس زيد بقائم»، و«ما جاءني من امرأة» أن تُسقِط الباء فتنصب، و«مِنْ» فترفع، وعلى هذا فلا يجوز «مررت بزيد وعمرًا» خلافًا لابن جني؛ لأنه لا يجوز «مررت زيدا»، وأما قوله [من الوافر]:

« تَمُرُونَ الدِّيارَ وَلَمْ تَعُومُوا »

فضرورة، ولا تختص مراعاة الموضع بأن يكون العامل في اللفظ زائدا كما مثلنا، بدليل قوله [من الطويل]:

فَإِنْ لَمْ تَجِدْ مِنْ دُونِ عَدْنَانَ وَالِدًا وَدُونَ مَعَدًّ فَلْتَرَعْكَ الْعَوَاذِلُ(١) وَأَجَازِ اللهِ ٢٦] الآية، وأجاز الفارسي في قوله تعالى: ﴿ وَأُنْيِعُواْ فِي هَاذِهِ ٱلدُّنْيَا لَعْنَةُ وَيَوْمَ ٱلْقِيَامَةُ ﴾ [مود: الآية ٢٠] الآية، أن يكون ﴿ يَوْمَ ٱلْقِيَامَةُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٠] ؛ لأن محل ﴿ هَاذِهِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٠] ؛ لأن محله النصب.

[الثاني]: أن يكون الموضع بحق الأصالة، فلا يجوز «هذا ضاربٌ زيدًا وأخيه»؛ لأن الوصف النُستَوْفي لشروط العمل الأصلُ إعمالُه، لا إضافته، لالتحاقه بالفعل، وأجازه البغداديون؛ تمسكًا بقوله: «مُنْضِج»

« صَفِيفَ شِوَاءِ أَوْ قَدِيرٍ مُعَجَّلِ «

أي فالقدير» عطف على محلّ الصفيف، المنصوب، وقد مر جوابه (٢).

[والثالث]: وُجود الْمُحْرِز، أي الطالب لذلك المحل، وابتنى على هذا امتناع مسائل:

(١) قوله: «دون معدّ» منصوب، وهو معطوف على محلّ «من دون عدنان» ظهر النصب في المعطوف؛ لأن العامل، وهو «تَجِدْ» كما يتعدّى إلى ثاني مفعوليه بـ«من» يتعدّى إليه بنفسه.

(٢) أي وهو أن «قدير» عطف على «صفيف» وجُرّ للجوار بناء على جوازه مع العاطف، أو للتوهم، أو أنه معمول لمحذوف، أي أو طابخ قدير، وطابخ عطف منضج. انتهى «تقرير دَرْدِير»، ذكره الدسوقي ٢ في «الحاشية»/ ١٢٠.

(إحداها): «إنّ زيدًا وعمرو قائمان»، وذلك لأن الطالب لرفع زيد هو الابتداء، والابتداء هو التجرد، والتجرد قد زال بدخول «إنّ».

(والثانية): «إن زيدًا قائم وعمرو» إذا قدرت «عمرًا» معطوفا على المحل، لا مبتدأ، وأجاز هذه بعض البصرين؛ لأنهم لم يشترطوا الحُور، وإنما منعوا الأولى لمانع آخر، وهو توارد عاملين «إنّ» والابتداء على معمول واحد، وهو الخبر، وأجازهما الكوفيون؛ لأنهم لا يشترطون المحرز، ولأن «إنّ» لم تعمل عندهم في الخبر شيئًا، بل هو مرفوع بما كان مرفوعًا به قبل دخولها، ولكن شَرَطَ الفرّاء لصحة الرفع قبل مجيء الخبر خفاء إعراب الاسم؛ لئلا يتنافر اللفظ، ولم يشترطه الكسائي، كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهما قوله تعالى: ﴿إِنّ كما أنه ليس بشرط بالاتفاق في سائر مواضع العطف على اللفظ، وحجتهما قوله تعالى: ﴿إِنّ اللَّذِينَ ءَامَنُواْ وَالَّذِينَ عَالَى: ﴿إِنّ وَيِد ذاهبان». وأجيب عن الآية بأمرين: أحدهما: أن خبر «إن» محذوف، أي مأجورون، أو آمنون، أو ورحون، والصابئون مبتدأ، وما بعده الخبر، ويشهد له (١) قوله [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا وَإِنْ لَمْ تَبُوحَا بِالْهَوَى دَيْفَانِ ويضعفه أنه حَذَفٌ من الأول لدلالة الثاني، وإنما الكثير العكس.

والثاني أن الخبر المذكور لـ«إنّ»، وخبر ﴿وَالصَّائِئُونَ﴾ [المَائدة: الآية ٢٩] محذوف، أي كذلك، ويشهد له(٢) قوله [من الطويل]:

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْلَدِينَةِ رَحْلُهُ فَاإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ إِذَ لا تدخل اللام في خبر المبتدإ حتى يُقَدَّم، نحو «لقائم زيد»، ويضعفه تقديم الجملة المعطوفة على بعض الجملة المعطوف عليها.

وعن المثال بأمرين: أحدهما أنه عطف على تَوَهَّم عدم ذكر «إن»، والثاني أنه تابع لمبتدا محذوف، إي إنك أنت وزيد ذاهبان، وعليهما خُرِّج قولهم: «إنهم أجمعون ذاهبون».

⁽١) أي من حيث إن خبر «إنَّ» محذوف، والمبتدأ خبره المذكور بعده.

⁽٢) أي من حيث إن الخبر للأول، والمبتدأ خبره محذوف.

-

قلت: عندي أن ما ذهب إليه الكوفيون أرجح؛ لعدم إحواجه إلى هذه التكلّفات، فتأمله بإنصاف، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

[المسألة الثالثة]: هذا ضارب زيد وعمرًا، بالنصب.

[المسألة الرابعة]: «أعجبني ضربُ زيدٍ وعمرُو» بالرفع، أو «وعمرًا» بالنصب منعهما الحذاق؛ لأن الاسم المشبه للفعل لا يعمل في اللفظ حتى يكون بـ«أل»، أو منونًا، أو مضافًا، وأجازهما قومٌ تمكًا بظاهر قوله تعالى: ﴿وَجَاعَلِ اللَّيْلِ سَكَنّا وَالشَّمْسَ وَالقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾ الآية [الأنعام: ٩٦]، وقولِ الشاعر [من الطويل]:

هَوِيتَ تَنَاءً مُسْتَطَابًا مُجَدَّدًا فَلَمْ تَجْلُ مِنْ تَمْهِيدِ مَجْدِ وَسُودُدَا وأجيب بأن ذلك على إضمار عامل يدل عليه المذكور، أي وجعل الشمس، ومهدت سوددا، أو يكون «سوددا» مفعولًا معه، ويشهد للتقدير في الآية أن الوصف فيها بمعنى الماضي، والماضي المجرد من «أل» لا يعمل النصب، ويوضح لك مُضِيَّه قوله تعالى: ﴿وَمِن تَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ النَّيلَ وَالنَّعَامِ: ﴿وَمِن تَرَحْمَتِهِ جَعَلَ لَكُمُ النَّمَ النَّهِ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهِ اللهُ الله

قَدْ كُنْتُ دَايَنْتُ بِهَا حَسَّانَا مَعْولاً معه، وأن يكون معطوفا على «مخافة» على حذف مضاف، فيجوز أن يكون «الليانا» مفعولاً معه، وأن يكون معطوفا على «مخافة» على حذف مضاف، أي ومخافة الليان، ولو لم يُقَدَّر المضاف لم يصح؛ لأن «الليان» فِعلَّ لغير المتكلم، إذ المراد أنه داين حسانَ خشيةً من إفلاس غيره ومطله، ولا بُدَّ في المفعول له من موافقته لعامله في الفاعل. ومن الغريب قول أبي حيان: إن من شرط العطف على الموضع أن يكون للمعطوف عليه لفظ وموضع، فجعل صورة المسألة شرطًا لها، ثم إنه أسقط الشرط الأول الذي تقدم ذكره، ولا بد منه.

1

۱ ۲

نو ع

با ال

10 3

اك (ر

(i)

_ 1)

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر القسم الثالث من أقسام العطف الثلاثة، فقال:

١١٤٨- (وَالثَّالِثُ الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُمِ

١١٤٩ و شَرْطُهُ صِحَّةُ أَنْ يَدْخُلَ ذَا

١١٥٠ وَالْعَطْفُ ذَا كَمَا بِمَجْرُورِ دَخَلْ

١١٥١- إشمًا وَفي الْنَصُوبِ فِعْلًا وَسُمَا

١١٥٢- أَمْشِلَةُ الْجَمِيعِ في التَّنْزِيلِ

كَـ النِّسَ زَيْدٌ قَاعِدًا وَقَائِمٍ اللَّهِ فَاعِدًا وَقَائِمٍ اللَّهِ فَا عَدُا وَخَسْنُهُ أَنْ يَكُشُرَ الْلَّحِذَا يَدُخُلُ فِي الْجَزُّومِ وَالرَّفْعِ الأَجَلُّ وَفِي الْمُرَكّبَاتِ عِنْدَ الْعُلَمَا وَفِي الْمُرْكّبَاتِ عِنْدَ الْعُلَمَا فَلْتَنْظُرِ (الْمُعْنِيّ) بِالتَّفْصِيلِ) فَلْتَنْظُرِ (الْمُعْنِيّ) بِالتَّفْصِيلِ)

(وَالثَّالِثُ الْعَطْفُ عَلَى التَّوَهُمِ) أي بسبب التوهم، ومعناه توهم أن العامل الموجود معدوم، أو توهم أن المعدوم موجود، فالأول كما في قولك: «إنك وزيد ذاهبان»، فه (زيد» عطف على الكاف على توهم عدم دخول «إنّ»، والثاني نحو قولك: «لبس زيد قائمًا، ولا قاعد»، فه قاعد» مجرور بالعطف على توهم دخول الباء على «قائمًا»، وهذا هو المسمّى بالعطف على المعنى، والأولى في القرآن أن يعبر بالعبارة الثانية (۱). والله تعالى أعلم.

⁽١) راجع «حاشية الدسوقي،١٢٢/٢٥.

وأكن إلخ (وَالرَّفْعِ الأَجَلُّ) بالجرّ صفة لـ«الرفع» وصفه به لكونه إعراب العمدة، وقوله: (إسْمًا) حال من المرفوع، أي حال كون ذلك المعطوف اسمًا، وذلك نحو قولك: «إنك وزيدٌ ذاهبان» برفع «زيد» على توهم عدم دخول «إنّ»، (وَفِي الْمُنْصُوبِ) أي ودخل أيضًا على المنصوب، حال كونه (فِعْلًا) نحو قراءة بعضهم: ﴿وودوا لو تدهن فيدهنوا ﴿ [القلم: ٩] حملًا على معنى ودّوا أنْ تُدْهِنَ فيدهنوا، وقوله: (وَسُمًا) مثلث السين لغة في الاسم، كما سبق بيانه، يعني أنه يدخل العطف على التوهم أيضًا على المنصوب من الأسماء (وَفِي المُرَكَّبَاتِ) أي ويدخل أيضًا على المركبات، نحو قوله وَ المَنْ المنصوب من الأسماء (وَفِي اللَّرَةِ ٤٦] الآية، فإنه عطف على تقدير المعنى: ليبشركم، وليذيقكم، وقوله: (عِنْدَ الْعُلَمَا) كمّل به البيت، أي هذا الذي ذكرناه ثابت عند علماء هذا الفنّ (أَمْثِلَةُ الْجَمِيعِ فِي التَّنْزِيلِ) أي أمثلة جميع ما ذُكِر من مسائل العطف على التوهم مذكور في القرآن الكريم، والمراد معظم الأمثلة؛ إذلم يُمَثَّل لكلها بالآيات.

تنبيه:

قد سبق أنَّ التعبيرَ الحسنَ في القرآن أن يقال: العطف على المعنى بدلًا من العطف على التوهم؛ لبشاعة لفظه، فتنبه.

29

التر

4

وقوله: (فَلْتَنْظُرِ «الْمُغْنِيَ» بِالتَّفْصِيلِ) أي فلتراجع «مغني اللبيب» أصل هذا النظم، حتى تعلم الأمثلة بالتفصيل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث من أقسام العطف الثلاثة العطف على التوهم، نحو «ليس زيد قائمًا، ولا قاعد» بالخفض على توهم دخول الباء في الخبر، وشرط جوازه صحة دخول ذلك العامل المتوهم، وشرط حسنه كثرة دخوله هناك، ولهذا حسن قول زهير [من الطويل]: وللهذا حسن قول زهير [من الطويل]:

بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْئًا إِذَا كَانَ جَائِيَا وَقُولَ الآخر [من البسيط]:

مَا الْحَازِمُ الشَّهُمُ مِقْدَامًا وَلَا بَطَل إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْهَوَى بِالْحَقِّ غَلاَّبَا ولم يَحْسُن قولُ الآخر [من المتقارب]:

وَمَا كُنْتُ ذَا نَيْسَرَبِ نِيهِمُ وَلَا مُنْمِسٍ فِيهِمُ مُنْمِلِ لَقَلَةُ دَخُولُ الباء على خِبر «كان» بخلاف خبري «ليس»، و«ما»، و«النيربُ» النميمة، و«المنمل» المفسد ذات البين.

وكما وقع هذا العطف في المجرور، وقع في أخيه المجزوم، ووقع أيضًا في المرفوع اسمًا، وفي المنصوب اسمًا وفعكًا، وفي المركبات.

فأما المجزوم، فقال به الخليل وسيبويه في قراءة غير أبي عمرو: ﴿ لُوّلًا آخَرَتَنِي ٓ إِلَىٰ آجَلِ قَرِيبٍ فَأَصَدَّقَ وَالْمَالِينَ وَالْمَالِينَ وَالْمَالِينِ وَلَيْهِ وَعَطَفَ عَلَى مَحْلَ ﴿ فَأَصَدَّقَ كَ وَالْمَالِينِ وَلَى الْمَالِينِ وَلِينِ وَلَى الْمَالِينِ وَلِينِ وَالْمَالِينِ وَلَا الْمَالِينِ وَلَا الْمَالِينِ وَلَا الْمَالِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينِ وَلِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلَى الْمَالِينِ وَلَا الْمَالِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينِ الْمَالِينِ وَلِينَا وَلَا الْمَالِينِ وَلِينِ الْمِالِينِ وَلِينِ الْمِالِينِ وَلِينِ الْمِالِينِ وَلِينِ الْمِالْمِينِ وَلِينِ الْمِالِينِ وَلِينِ الْمِالْمِينِ وَلِينِ الْمِالِينِ وَلِينِ الْمِلْمِينِ وَلِينِ الْمِلْمِينِ وَلِينِ الْمِلْمِينِ وَلِينِ الْمِلْمِينِ وَلِينِ الْمِلْمُولِينِ وَلِينِ الْمِلْمُولِينِ وَلِينِ الْمِلْمُولِينِ وَلِينِ وَلِينِ الْمِلْمُولِينِ وَلِينِهِ وَلِينِي الْمِلْ

فَأَبُلُونِي بَلِيَّ تَكُمْ لَعَلِّي أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيَّا أَصَالِحُكُمْ وَأَسْتَدْرِجْ نَوَيًا أَي نواي، وكذلك اختُلف في نحو «قام القوم غير زيد وعمرًا»، بالنصب، والصواب أنه على التوهم، وأنه مذهب سيبويه؛ لقوله: لأن «غير زيد» في موضع «إلا زيدًا» ومعناه، فشبهوه بقولهم [من الوافر]:

* فَلَسْنَا بِالْجِيَالِ وَلَا الْحَدِيدَا *

قال ابن هشام رحمه الله: وقد استنبط مَن ضَعُف فهمه من إنشاده هذا البيت هنا، أنه يَرَاه عطفًا على المحل، ولو أراد ذلك لم يقل: إنهم شبهوه به.

رجع القول إلى المجزوم ـ وقال به الفارسي في قراءة قنبل: ﴿ إِنَّهُمْ مَن يَتَّقِ وَيَصَّابِرْ فَإِتَ

⁽١) أي حمزة والكسائتي.

ه بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى ... البيت

انتهى.

ومراده بالغلط ما عَبر عنه غيره بالتوهم، وذلك ظاهر من كلامه، ويوضحه إنشاده البيت، وتَوَهَّم ابن مالك أنه أراد بالغلط الخطأ، فاعترض عليه بأنا متى جَوَّزنا ذلك عليهم زالت الثقة بكلامهم، وامتنع أن نُثبت شيئًا نادرًا؛ لإمكان أن يقال في كل نادر: إن قائله غلط.

وأما المنصوب اسمًا فقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَمِن وَرَآءِ إِسْحَنَى يَعْقُوبَ﴾ [مُود: الآبة الآبة الله إسحاق، ومن وراء إسحاق يعقوب، على طريقة قوله [من الطويل]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرَةً وَلَا نَاعِبٍ إِلاَّ بِبَيْنِ غُرَائِهَا انتهى. وقيل: هو على إضمار «وهبنا» أي ومن وراء إسحاق وهبنا يعقوب، بدليل ﴿ فَبَشَرْنَهَا ﴾ [مُود: الآية ٧١] ؛ لأن البشارة من الله تعالى بالشيء في معنى الهبة.

⁽١) أي المتكلِّم أنه قال: وهم، فلذا أكَّد بـوأجمعون،

قلت: عندي هذا الوجه أرجح؛ لوضوح حجته. والله تعالى أعلم.

وقيل: هو مجرور عطفًا على بإسحاق، أو منصوب عطفًا على محله، ويرد الأول أنه لا يجوز الفصل بين العاطف والمعطوف على المجرور، كهمررت بزيد واليوم عمرو»، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَجِفْظُا مِن كُلِّ شَيْطُنِ مَّارِدٍ ﴾ [الصَّافات: الآبة ٧]: إنه عطف على معنى ﴿ إِنَّا زَيِّنَا ٱلسَّمَاةَ ٱلدُّنْيَا ﴾ [الصَّافات: الآبة ٧] وهو إنا خلقنا الكواكب في السماء الدنيا زينة للسماء، كما قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ زَيِّنَا ٱلسَّمَاةَ ٱلدُّنْيَا بِمَصَابِيحَ وَجَعَلْنَهَا رُجُومًا ﴾ [اللك: الآبة ٥] الآبة، ويحتمل أن يكون مفعولًا لأجله، أو مفعولًا مطلقًا، وعليهما فالعامل محذوف، أي وحفظا من كل شيطان زيناها بالكواكب، أو وحفظناها حفظًا.

وأما المنصوب فعلًا فكقراءة بعضهم: ﴿ وَدُوا لُو تَدَهُنَ فَيدَهُنُوا ﴾ [القلم: ٩] حملًا على معنى ودوا أن تدهن، وقيل في قراءة حفص: ﴿ لَّعَلِيّ أَبَلُغُ ٱلْأَسْبَبَ ٱلسَّمَوَٰتِ فَأَطَّلِمَ ﴾ الآية [غافر: ٣٦]، وهو لعلي أن الآية [غافر: الآية ٣٦]، وهو لعلي أن ألبغ، فإن خبر «لعلّ» يقترن بـ «أنْ » كثيرًا، نحو الحديث: «فلعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض «(١)، ويحتمل أنه عطف على الأسباب، على حد [من الوافر]:

* لَلُبْسُ عَبَاءَةِ وَتَقَرَّ عَيْنِي * البيت

ومع هذين الاحتمالين، فيندفع قولُ الكوفي: إن هذه القراءة حجة على جواز النصب في جواب الترجى حملًا له على التمنى (٢).

وأما في المركبات، فقد قبل في قوله تعالى: ﴿ وَمِنْ ءَايَكِهِ ۚ أَن يُرْسِلَ ٱلرَّيَاحَ مُبَشِّرَتِ وَلِيُدِيقَكُم ﴾ [الرُوم: الآية ٢٦]: إنه على تقدير ليبشركم وليذيقكم، ويحتمل أن التقدير وليذيقكم، وليكون كذا وكذا أرسلها، وقيل في قوله تعالى: ﴿ أَوْ كَالَّذِي مَكَرَّ عَلَى قَرِّيَةٍ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٩] الآية: إنه على معنى أرأيت كالذي حاجً، أو كالذي مَرَّ، ويجوز أن يكون على إضمار فعل، أي أو أرأيت مثل الذي، فحذف لدلالة ﴿ أَلَمْ تَكَ إِلَى ٱلَّذِي حَاجً ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٥٨] عليه؛ لأن كليهما تعجب،

⁽١) أخرجه البخاريّ في «كتاب الاعتصام» من «صحيحه».

⁽٢) قلت: مدهب الكوفيين في هذا هو الراجع، كما رجحه ابن مالك وغيره.

وهذا التأويل هنا، وفيما تقدم (١) أولى؛ لأن إضمار الفعل لدلالة المعنى عليه أسهل من العطف على المعنى، وقيل: الكاف المم بمعنى المعنى، وقيل: الكاف المم بمعنى «مثل» معطوف على الذي، أي ألم تنظر إلى الذي حاج، أو إلى مثل الذي مر.

تنبيه:

من العطف على المعنى على قول البصريين نحو «الأزمنك أو تقضيني حقي»، إذ النصب عندهم بإضمار «أن»، و«أن» والفعل في تأويل مصدر معطوف على مصدر مُتَوَهَّم، أي ليكونن لزوم مني، أو قضاء منك لحقي، ومنه قوله تعالى: ﴿تقاتلونهم أو يسلموا ﴾ [الفتح: ٢٦] في قراءة أَتِيّ بحذف النون، وأما قراءة الجمهور بالنون، فبالعطف على لفظ ﴿ نُقَنِلُونَهُم ﴾ [الفتح: الآية ٢٦] أو على القطع بتقدير أو هم يسلمون، ومثله «ما تأتينا فتحدثنا» بالنصب، أي ما يكون منك إتيان فحديث، ومعنى هذا نفي الإتيان فينتفي الحديث، أي ما تأتينا فكيف تحدثنا، أو نفي الحديث فقط، حتى كأنه قيل: ما تأتينا محدثًا، أي بل غير محدث، وعلى المعنى الأول جاء قوله سبحانه وتعالى: ﴿ لا يُقضَى عَلَيْهِم فَيَمُوثُوا ﴾ [قاطر: الآية ٣٦]، أي فكيف يموتون، ويمتنع أن يكون على الثاني، إذ يمتنع أن يُقضَى عليهم ولا يموتون، ويجوز رفعه فيكون إما عطفًا على «تأتينا» فيكون كل منهما داخلًا عليه حرف النفي، أو على القطع، فيكون موجبًا، وذلك واضح في نحو «ما تأتينا فتجهلُ أمرنا»، و«لم تقرأ فتنسى»؛ لأن المراد إثبات جهله ونسيانه، ولأنه لو عُطف لجُرْم تنسى، فنه قوله [من الخفيف]:

غَيْرَ أَنَّا لَمْ يَأْتِنَا بِيَقِينِ فَنُرَجِّي وَنُكُيْرُ التَّأْمِيلَا إِذَ الْمَعنى أَنه لَم يَأْتِ بِالْيقين، فنحن نرجو خلافَ ما أتي به؛ لانتفاء اليقين عما أتى به، ولو جزمه أو نصبه لفسد معناه؛ لأنه يصير منفيا على حدته كالأول إذا جُزم، ومنفيا على الجمع إذا نُصِب، وإنما الراد إثباته، وأما إجازتهم ذلك في المثال السابق فمشكلة (٢)؛ لأن الحديث لا يمكن مع عدم

⁽١) أي وهو ﴿ وَمِنْ ءَالِكَنِهِ ۚ أَن يُرْسِلَ ٱلرِّيَاجَ ﴾ [الزوم: الآية ٤٦] إلخ.

⁽٢) أي وهو «ما تأتينا فتحدّثنا»، وقوله: فمشكلة، أي لأذ المعنى ينحلّ أنت ما تأتينا، فأنت تحدّثنا، فالحديث=

الإتيان، وقد يُوجّه قولهم بأن يكون معناه: ما تأتينا في المستقبل، فأنت تحدثنا الآن عوضًا عن ذلك، وللاستئناف وجه آخر، وهو أن يكون على معنى السببية، وانتفاء الثاني لانتفاء الأول، وهو أحد وجهي النصب، وهو قليل، وعليه قوله [من الكامل]:

فَلَقَدْ تَرَكْتِ صَبِيَّةً مَرْحُومَةً لَمْ تَدْر مَا جَزَعٌ عَلَيْكِ فَتَجْزَعُ أي لو عرفتِ الجزعَ لَجَزِعت، ولكنها لم تعرفه فلم تجزع، وقرأ عيسي بن عمر ﴿فيموتون﴾ عطفا على ﴿ يُقْضَىٰ ﴾ [فاطر: ٣٦] ، وأجاز ابن خروف فيه الاستثناف، على معنى السببية، كما قدمنا في البيت، وقرأ السبعة ﴿ وَلَا يُؤْذَنُّ لَكُمْ فَيَعْنَذِرُونَ ﴾ [المُسَلات: الآية ٣٦]، وقد كان النصب ممكنًا، مثله في ﴿ فَيَمُونُوا ﴾ [فاطر: الآية ٣٦] ، ولكن عُدِل عنه؛ لتناسب الفواصل، والمشهور في توجيهه أنه لم يَقصِد إلى معنى السببية، بل إلى مجرد العطف على الفعل، وإدخاله معه في سلك النفي؛ لأن المراد بـ ﴿ وَلَا يُؤْذَنُّ لَكُمْ ﴾ [المُسَلات: الآية ٣٦] نفي الإذن في الاعتذار، وقد نُهُوا عنه في قوله تعالى: ﴿ لَا نُعْلَذِرُوا ٱلْيُومُ ﴾ [التّحريم: الآية ٧] ، فلا يتأتى العذر منهم بعد ذلك، وزعم ابن مالك بدر الدين، أنه مستأنف بتقدير: فهم يعتذرون، وهو مشكل على مذهب الجماعة؛ لاقتضائه ثبوت الاعتذار مع انتفاء الإذن، كما في قولك: «ما تؤذينا فنحبُّك» بالرفع، ولصحة الاستئناف يحمل ثبوت الاعتذار مع مجيء ﴿ لَا نَعْلَذِرُوا ٱلْيَوْمُ ﴾ [التّخريم: الآية ٧] على اختلاف المواقف، كما جاء ﴿ فَيَوْمَهِ نِهِ لَّا يُسْئَلُ عَن ذَنْبِهِ ۚ إِنسٌ وَلَا جَـكَانٌّ ﴾ [الرَّحلن: الآية ٣٩]، ﴿ وَقِفُوكُمُّ إِنَّهُم مَّسْتُولُونَ﴾ [الصافات: ٢٤]، وإليه ذهب ابن الحاجب، فيكون بِمَنْزِلة «ما تأتينا فتجهل أمورنا»، ويرُدُّه أن الفاء غير العاطفة للسببية، ولا يتسبب الاعتذار في وقت عن نفي الإذن فيه في وقت آخر، وقد صحّ الاستئناف بوجه آخر، يكون الاعتذار معه منفيا، وهو ما قدمناه، ونقلناه عن ابن خروف من أن المستأنف قد يكون على معنى السببية، وقد صرّح به هنا الأعلم، وأنه في المعنى مثل ﴿ لَا يُقْضَىٰ عَلَيْهِمْ فَيَمُوتُواْكُ [فَاطِر: الآية ٣٦] ، ورَدّه ابن عصفور بأن الإذن في الاعتذار قد يحصل، ولا يحصل اعتذار، بخلاف القضاء عليهم، فإنه يتسبب عنه الموت جزمًا، ورَدُّ عليه ابن الضائع بأن

مسبّب، وسببه الإتيان منفي، ولا يمكن أن يوجد مسبب بدون سبب، وحينئذ فالقطع لا يصحّ في هذا
 المثال. دسوقي ١٢٦/٢.

٥٩

عطة

,

وساً مَلکک

مَالِلا (اعْ عُطْ

(نَقْ

الإد

نحر

المح

جڏ

Ś) Yo

(1)

(Y)

النصب على معنى السببية في «ما تأتينا فتحدثنًا» جائز بإجماع، مع أنه قد يحصل الإتيان، ولا يحصل التحديث.

قال ابن هشام: والذي أقول: إن مجيء الرفع بهذا المعنى قليل جدًّا، فلا يحسن حمل التَّنْزيل عليه، وهو بحث نفيس.

تنبيه:

«لا تأكُلْ سمكًا، وتشربُ لبنًا» إن جزمت فالعطف على اللفظ، والنهي عن كل منهما، وإن نصبت فالعطف عند البصريين على المعنى، والنهي عند الجميع عن الجمع، أي لا يكن منك أكل سمك مع شرب لبن، وإن رفعت فالمشهور أنه نهي عن الأول، وإباحة للثاني، وأن المعنى ولك شرب اللبن، وتوجيهه أنه مستأنف، فلم يتوجه إليه حرف النهي، وقال بدر الدين ابن مالك: إن معناه كمعنى وجه النصب، ولكنه على تقدير: «لا تأكل السمك، وأنت تشرب اللبن». انتهى. وكأنه قدَّر الواو للحال، وفيه بُعدٌ لدخولها في اللفظ على المضارع المثبت، ثم هو مخالف لقولهم؛ إذ جعلوا لكل من أوجه الإعراب معنى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على أقسام العطف، أتبعه ببيان عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس، فقال:

(عَطْفُ الْحَبَرِ عَلَى الإِنْشَاءِ، وَبِالْعَكْسِ)

لِكِ بِتَسْهِيلِ الْفَوَائِدِ اَعْلَمَا نَقْلًا عَنِ الْأَكْثَرِ بَلْ قَدْ صَحْحَا كَ «بَشُرِ الَّذِينَ» في الْبَقَرَةِ بِسُورَةِ الصَّفِّ لأَزْبَابِ الْحِجَا بَحْدَةُ الصَّفِّ لأَزْبَابِ الْحِجَا ثَمْيَنَ الصَّعِيفِ فِيَّا يُعْتَمَى مَيْنَ الصَّعِيفِ فِيَّا يُعْتَمَى أَوْ عَكْسُهُ فِيهِ خِلَافٌ جَارِي أَوْ عَكْسُهُ فِيهِ خِلَافٌ جَارِي

١١٥٣- (مَنَعَهُ أَهْلُ الْبَيَانِ وَابْنُ مَا ١١٥٣ كَذَا أَبْنُ عُضْفُورِ بِشَرْحٍ أَوْضَحَا ١١٥٥- كَذَا أَبْنُ عُضْفُورِ بِشَرْحٍ أَوْضَحَا ١١٥٥- أَجَازَهُ الصَّفَّارُ مَعْ جَمَاعَةِ ١١٥٦- كَذَا «وَبَشِّرْ» في كَلَامِ اللهِ جَا ١١٥٧- في ذَا الْخِلَافِ بَعْضُهُمْ قَدَ نَظَمَا ١١٥٧- وَعَطْفُكَ الإِنْشَا عَلَى الإِخْبَارِ

١١٥٩ - أَهْلُ الْبَيَانِ وَأَبْنُ مَالِكِ أَبَوْا مِثْلَ آبْنِ عُضْفُورِ وَبِالْجُلِّ ٱقْتَدَوْا الْبَيَانِ وَأَبْنُ مَالِكِ أَبَوْا وَسِيبَوَيْهِ وَٱرْتَضَى دَلِيلَهُ) ١١٦٠ - وَجَوَزَتْهُ فِيزَقَةٌ قَلِيلَهُ وَسِيبَوَيْهِ وَٱرْتَضَى دَلِيلَهُ)

(مَنَعَهُ) أي عطف الخبر على الإنشاء، وعكسه (أَهْلُ الْبَيَانِ) أي علماء علم البيان، و«البيان» في الأصل مصدر بان الشيء بمعنى تبين وظهر، أو اسم من بين، كالسلام والكلام، من كلم وسلم، ثم نقله العرف إلى ما يتبين به من الدلالة وغيرها، ونقله الاصطلاح إلى الفصاحة، وإلى ملكة، أو أصول يُعرف بها إيراد المعنى الواحد في صور مختلفة. قاله العكبري (١) (و) منعه (ابن مالك بـ«تسهيل الفوائد»، فالباء بمعنى «في»، وقوله: مالك بـ«تسهيل الفوائد»، فالباء بمعنى «في»، وقوله: (اعْلَمَا) كَمَّل به البيت، وهو أمر بالعلم، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة للوقف (كَذَا ابْنُ عُضْفُورٍ بِشَوْحٍ) أي في كتابه «شرح الإيضاح»، فالباء بمعنى «في» (أوْضَحَا) بألف الإطلاق (نَقُلاً) أي حال كونه ناقلًا ذلك (عَنِ الأَكْتَرِ) أي عن أكثر العلماء (بَلْ قَدْ صَحَحَا) بألف الإطلاق أيضًا، و«بل» للإضراب الانتقالي، أي بل صحح هذا الذي نقله عن الأكثر.

تنبيه:

قيد بعضهم هذا المنع بالجمل التي لا محل لها، وأما الجمل التي لها محل، فيجوز فيها اتفاقًا، نحو «زيدٌ أبوه قائم، وما أفسقه»، فدها أفسقه» جملة إنشائية، عطف على الأولى، ولذا جاز: ﴿ وَقَالُواْ حَسّبُنَا اللّهُ وَيَعْمَ الْوَكِيلُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٧٣] على أن الواو من الحكاية، لا من المحكيّ؛ لأن الجملة التي لها محل في قوّة المفرد، فكأن الإنشائيّة والخبريّة غير معتبرين. وحمل ابن السبكيّ منع البيانيين على البلاغة، موققًا بينهم وبين النحاة (٢٠). فتنبه لهذه الفائدة، فإنها مهمّة السبكيّ منع البيانيين على البلاغة، موققًا بينهم وبين النحاة (٢٠). فتنبه لهذه الفائدة، فإنها مهمّة جدًا. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

(أَجَازَهُ الصَّفَّالُ بالفاء تلميذ ابن عصفور المذكور (مَعْ جَمَاعَةِ) أي لوجود الأدلّة على جوازه (كَرْ بَشِّرِ الَّذِينَ») أي من قوله تعالى: ﴿ وَبَشِّرِ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكَيلُوا الفَهَالِحَاتِ ﴾ [البَقَرَة: الآبة ٢٥] . (في) سورة (الْبَقَرَةِ) أي فإن هذا إنشاء، عُطف على خبر، وهو قوله تعالى: ﴿ أُعِدَّتْ

⁽١) راجع ١ كليات أبي البقاء العكبري، ص٢٣٠.

⁽٢) راجع دحاشية الدسوقي،١٢٨/٢ ودحاشية الأمير،٩٩/٢.

الْكَفِرِنَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤] (كَذَا وَبَشِّرْ في كَلام الله جَا) بالقصر لغة (بِسُورَةِ الصَّفّ) وهو قوله تعالى: ﴿وَبَشِرِ الْمُؤْمِنِينَ ﴾ [الصف: ١٣] ، أي فإنه إنشاء عُطف على خبر، وهو قوله تعالى: ﴿وَنَصْرٌ مِنَ اللّهِ وَفَنَحٌ وَبِبُ ﴾ [الصف: الآية ١٣] ، وقوله: (لأَرْبَابِ الحِبَا) أي هذه البشارة لأصحاب العقول النيرة الذين قالوا: ربنا الله، ثم استقاموا حتى أتاهم اليقين، جعلنا الله تعالى منهم آمين. (في ذَا الْخِلَافِ) أي في هذا الخلاف الذي ذكرناه (بعضهم قد نظما) بألف الإطلاق، أي نظم بعض من تقدّم عصره على الناظم في بيان هذا الخلاف (ميز الضعيف مما يُعتَمى) بالبناء للمفعول، من الاعتماء وهو الاختيار، أي حال كونه مميرًا القول الضعيف من القول المختار حسبما رآه.

تنبيه:

هذا البيت مما أصلحته، فقد كان في الأصل هكذا:

في ذَا الْخِلَافِ أَنْشَا بَعْضُ مَنْ سَبَقْ مُلْبَيّنًا ضَعِيفَهُ مِنَ الأَحَقَّ وقد دخل الشطر الأول الانكسار، فغيرته إلى ما سبق؛ لأن الناظم رحمه الله أذن لي في تغيير ما أراه غلطًا، فتنبّه، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وقوله: (وَعَطْفُكَ الإِنْشَا عَلَى الإِخْبَانِ) إلخ مفعول «نظما» في البيت السابق، محكي لقصد لفظه (أَوْ عَكْسُهُ) أي عطف الخبر على الإنشاء (فِيهِ) أي في العطف المذكور (خِلَافٌ جَارِي) أي بين العلماء (أَهْلُ الْبَيَانِ، وَابْنُ مَالِكِ أَبُوا) أي امتنعوا من قبول جوازه (مِثْلَ ابْنِ عُصْفُونِ) أي حال كون امتناعهم كامتناع ابن عصفور منه (وَبِالْجُلُّ اقْتَدُوا) أي اتبعوا في ذلك معظم العلماء (وَجَوَّزَتُهُ كون امتناعهم كامتناع أبن عصفور منه (وَبِالْجُلُّ اقْتَدُوا) أي اتبعوا في ذلك معظم العلماء (وَجَوَّزَتُهُ فِي الْمَعْمَ الْعَلَمَاء (وَجَوَّزَتُهُ وَسِيبَوَيْهِ) بالجرّ عطفًا على «فرقة»، أي وجوّزه سيبويه أيضًا، وسيأتي فؤقة) أي طائفة (قَلِيلَهُ، وَسِيبَوَيْهِ) بالجرّ عطفًا على «فرقة»، أي وجوّزه سيبويه أيضًا، وسيأتي تغليط ابن هشام نسبة هذا القول لسيبويه (وَارْتَضَى دَلِيلَهُ) أي ارتضى دليل جوازه؛ لكونه واضحًا. قلت: ما ذهب إليه الفرقة هو الأرجح عندي؛ لأن أدلته واضحة، وتأويلها على ما يأتي تكلّف، وتعسّف. والله تعالى أعلم بالصواب.

وحاصل معنى الأبيت بإيضاح أن عطف الخبر على الإنشاء، وبالعكس منعه البيانيون، وابن

مانك في «شرح باب المفعول معه»، من «كتاب التسهيل»، وابن عصفور في «شرح الإيضاح»، ونقله عن الأكثرين، وأجازه الصفَّار ـ بالفاء ـ تلميذ ابن عصفور، وجماعة، مستدلين بقوله تعالى: ﴿وَبَيْرِ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِمِلُوا ٱلصَّلِحَتِ التَّبَةَرَةُ: الآية ٢٥] الآية، في «سورة البقرة»، وبقوله تعالى: ﴿وَبَيْرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٢٣] . في «سورة الصف»، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه تعالى: ﴿وَبَيْرِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٢٣] . في «سورة الصف»، قال أبو حيان: وأجاز سيبويه «جاءني زيد ومن عمرو؟ العاقلان»على أن يكون العاقلان خبرا لمحذوف، ويؤيده قوله: [من الطويل]:

وَإِنَّ شِفَائِي عَبِرَةٌ مُهِ رَاقَةٌ وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ وَقُولُه [من الطويل أيضًا]:

تُنَاغِي غَزَالًا عِنْدَ بَابِ ابْنِ عَامِرِ وَكَحُلْ أَمَاقِيكَ الْحِسَانَ بِإِثْمِدِ وَاستدل الصفارُ بهذا البيت، وقوله [من الطويل أيضًا]:

* وَقَائِلَةٍ خَوْلَانُ فَانْكِحْ فَتَاتَهُمْ *

فإن تقديره عند سيبويه: هذه خولان.

قال ابن هشام: وأقول: أما آية البقرة، فقال الزمخشري: ليس المعتمد بالعطف الأمرَ حتى يُطلَبَ له مُشَاكِلُ، بل المراد عطف جملة ثواب المؤمنين على جملة عذاب الكافرين، كقولك: «زيد يعاقب بالقيد، وبَشِّر فلانا بالإطلاق»، وجَوَّز عطفه على ﴿ اَتَّقَوَا ﴾، وأتم من كلامه في الجواب الأول أن يقال: المعتمد بالعطف جملة الثواب، كما ذَكرَ، ويزاد عليه فيقال: والكلام منظور فيه إلى المعنى الحاصل منه، وكأنه قيل: والذين آمنوا وعملوا الصالحات لهم جنات، فبشرهم بذلك، وأما الجواب الثاني ففيه نظر؛ لأنه لا يصح أن يكون جوابا للشرط، إذ ليس الأمر بالتبشير مشروطًا بعجز الكافرين عن الإتيان بمثل القرآن، ويجاب بأنه قد عُلم أنهم غير المؤمنين، فكأنه قيل: فإن لم يفعلوا فبشر غيرهم بالجنات، ومعنى هذا، فبشر هؤلاء المعاندين بأنه لا حظ لهم من الجنة.

وقال في آية الصف: إن العطف على ﴿ تُؤْمِنُونَ ﴾ ؛ لأنه بمعنى آمنوا، ولا يقدح في ذلك أن

المخاطب به تُوّمِنُونَ لَم المؤمنون، و به مِنْ النبي الله ولا أن يقال في «تؤمنون»: إنه تفسير للتجارة، لا طلب، وإن في يَفْوِر لَكُم جواب الاستفهام؛ تنزيلا لسبب السبب المنزلة السبب، كما مر في بحث الجُمَل المفسرة؛ لأن تخالف الفاعلين لا يقدح، تقول: «قوموا، واقعد يا زيد»، ولأن فرَوِّمنُونَ لا يتعين للتفسير، سَلَّمْنَا، ولكن يحتمل أنه تفسيرمع كونه أمرًا، وذلك بأن يكون معنى الكلام السابق اتجروا تجارة تنجيكم من عذاب أليم، كما كان فوفهل أننم مننهون والمائدة: الآية ١٩] في معنى انتهوا، أو بأن يكون تفسيرًا في المعنى دون الصناعة؛ لأن الأمر قد يُساق الإفادة المعنى الذي يتحصل من المفسرة، يقول: هل أدلك على سبب نجاتك، آمن بالله، وحينفذ فيمتنع العطف؛ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير. كما تقول: هو أن تؤمن بالله، وحينفذ فيمتنع العطف؛ لعدم دخول التبشير في معنى التفسير. وقال السكاكي: الأمران معطوفان على «قل» مقدرة قبل في يَثَاثُهُا ، وحذف القول كثير، وقيل: معطوفان على أمر محذوف، تقديره في الأول: فأنذر، وفي الثانية: فأبشر، كما قال الزمخشري في فواهمرني؛ واهجرني؛ واهجرني؛ واهجرني؛ واهجرني؛ الامخشري في فواهمرني؛ واهجرني؛ الابه المهديد.

وأما: «وَهَلْ عِنْدَ رَسْمٍ دَارِسٍ مِنْ مُعَوَّلِ»

فـ (هل) فيه نافية، مثلها في ﴿ هَلَ يُهَلَكُ إِلَّا ٱلْقَوْمُ ٱلظَّلْلِمُونَ ﴾ [الأنعام: ٤٧].

وأما «هذه خولان» فمعناه تَنَبَّهُ لخولان، أو الفاء لمجرد السببيه، مثلها في جواب الشرط، وإذ قد استدلا بذلك، فهلا استدلا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱلْكَوْثَرَ وَ فَصَلِ لِرَبِكَ وَٱلْحَرَ ﴾ استدلا بذلك، فهلا استدلا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا أَعْطَيْنَكَ ٱلْكَوْثَرَ وَ فَصَلِ لِرَبِكَ وَٱلْحَرَ وَالْمَا وَكَحُلْ أَمَاقَيْكَ، فَيْتَوَقَّف على النظر فيما قبله من الكوثر: ٢٠١]، ونحوه في التنزيل كثير، وأما: وَكَحُلْ أَمَاقَيْكَ، فَيْتَوَقَّف على النظر فيما قبله من الأبيات، وقد يكون معطوفًا على أمر مقدر، يدل عليه المعنى، أي فافعل كذا، وكَحُل، كما قبل في ﴿ وَاهْجُرْنِي مَلِيًّا ﴾ [مرتم: الآبة ٤٦] .

قلت: بعد هذا كلّه لا يخفى على المنصف أن هذه التأويلات لهذه الحجج التي احتج بها من أجاز عطف الخبر على الإنشاء والعكس كلها تكلّف وتعسّف، فالأسلم ترجيح مذهبهم، فتبصّر بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

قال: وأما ما نقله أبو حيان عن سيبويه فغلط عليه، وإنما قال: واعلم أنه لا يجوز «مَنْ عبدُ الله؟، وهذا زيدٌ الرجلين الصالحين»، رفعت أو نصبت؛ لأنك لا تُثني إلا على من أثبته وعلمته، ولا يجوز أن تَخلِط مَن تَعلَم ومن لا تعلم، فتجعلهما بمَنْزِلة واحدة، وقال الصفار: لما منعها سيبويه من جهة النعت، عُلم أن زوال النعت يُصححها، فتصرف أبو حيان في كلام الصفار، فوهم فيه، ولا حجة فيما ذكر الصفار، إذ قد يكون للشيء مانعان، ويُقتصر على ذكر أحدهما؛ لأنه الذي اقتضاه فيما ذكر العهار، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على عطف الإنشاء على الخبر وعكسه، أتبعه ببيان عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس، فقال:

(عَطْفُ الاسْمِيَّةِ عَلَى الْفِعْلِيَّةِ وَبِالْعَكْسِ)

1171- (فِيهِ تَلْأَنَةٌ مِنَ الأَقْوالِ 1177- عَنِ النَّحَاةِ عِنْدَ بَحْثِ الاشْتِغَالُ 1177- عَنِ النَّحَاةِ عِنْدَ بَحْثِ الاشْتِغَالُ 1177- وَالنَّانِ مَنْعُهُ لَدَيْهِمْ مُطْلَقَا 1175- وَأَضْعَفُ الأَقْوَالِ هَذَا الثَّاني

الأَوْلُ الجُوَازُ بِالإِسْجَالِ فَي كُلِّ الْقَالُ فَهِمَ وَاشْتَهَرَ فِي كُلِّ الْقَالُ وَثَالِتٌ بِالْوَاوِ خُصَّ مُسْتَقَى وَثَالِتٌ بِالْوَاوِ خُصَّ مُسْتَقَى وَإِنْ بِهِ الرَّاذِيُّ ذَا الإِنْسَانِ)

(فِيهِ) أي في جواز عطف الجملة الاسميّة على الفعليّة ، وعكسه (ثَلاَثَةٌ مِنَ الأَقُوالِ: الأُوّلُ الْجُوَازُ بِالإِسْجَالِ) بكسر الهمزة مصدر أسجل كأطلق، وزنّا ومعتى، أي بالإطلاق من غير تقييد بغير الواو (عَنِ النّحَاقِ) متعلّق به فهم»، وكذا قولُه (عِنْدَ بَحْثِ الاَشْتِعَالُ) أي عند بحثهم في مسائل باب الاشتغال (فُهِمَ) مبنيًا للمفعول، حيث يقولون: في مثل «قام زيد، وعمرًا أكرمته»: إنّ نصب «عمرًا» أرجح من رفعه؛ لتتناسب الجملتان المتعاطفتان، وقوله: (وَاشْتَهَرَ في كُلّ الْمَقَالُ) ببناء الفعل للفاعل، أي اشتهر هذا البحث عنهم في أقوال كلهم (وَالثّانِي) أي القول الثاني (مَنْعُهُ) أي العطف المذكور (لَدَيْهِمُ) أي عند النحاة، حال كونه (مُطْلَقًا) عن التقييد بغير الواو، كالقول التالي (وَثَالِتٌ) أي ثالث الأقوال (بِالْوَاوِ خُصَّ) أي خصّ الجواز بالواو من بين حروف العطف؛ التالي (وَثَالِتٌ) أي ثالث الأقوال (بِالْوَاوِ خُصَّ) أي خصّ الجواز بالواو من بين حروف العطف؛

العَد

ing

أبط

وإلي

10

17

17

14

19

1.

1

14

14

12

ذاه

عند

العد

لكونها أُمّ حروف العطف، فخُصّت بذلك، وقوله: (مُنْتَقَى) حال من الواو، أي حال كونه مختارًا لدى القائل به (وَأَضْعَفُ الْأَقُوالِ هَذَا الثَّانِ) أي القول بالمنع مطلقًا؛ لضعف متمسّكه (وَإِنْ بِهِ الرَّازِيُّ ذَا الإِنْيَانِ) أي وإن أكثر القول به محمد بن عمر الفخر الرازيّ (٤٤٥ - ٢٠٠٤ هـ) في «تفسيره الكبير» الذي سماه «مفاتيح الغيب».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن عطف الجملة الاسمية على الفعلية وبالعكس فيه ثلاثة أقوال: [أحدها]: الجواز مطلقًا، وهو المفهوم من قول النحويين في «باب الاشتغال» في مثل «قام زيدٌ وعمرًا أكرمته»: إنّ نصب «عمرا» أرجح؛ لأن تناسب الجملتين المتعاطفتين أولى من تخالفهما. [والثاني]: المنع مطلقًا، مُحكي عن ابن جنى أنه قال في قوله [من الرمل]:

عَاضَهَا اللَّهُ غُلَامًا بَعْدَ مَا شَابَتِ الأَصْدَاغَ وَالظُّوسُ نَقِدْ(١) إن «الضُّوس» فاعل بمحذوف، يفسره المذكور، وليس بمبتدإ، ويلزمه إيجاب النصب في مسألة الاشتغال السابقة، إلا إن قال: أَقَدُّر الواو للاستئناف.

[والثالث]: لأبي على أنه يجوز في الواو فقط، نقله عنه أبو الفتخ في «سر الصناعة»، وبني عليه منع كون الفاء في «خرجت فإذا الأسد حاضر، عاطفة.

وأضعف الأقوال القولُ الثاني، وقد لَهجَ به الرازي في «تفسيره»، وذكر في كتابه في مناقب الشافعي ضِّكِتُهُ أن مجلسًا جمعه وجماعة من الحنفية، وأنهم زعموا أن قول الشافعي: «يَحِلُّ أكلُ متروك التسمية» مردود بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَأْكُلُواْ مِمَّا لَمْ يُذَّكِّرِ ٱسْعُ ٱللَّهِ عَلَيْهِ وَإِنَّامُ لَفِسْقٌ ﴾ [الأنتام: الآية ١٢١] الآية، فقال: فقلت لهم: لا دليل فيها، بل هي حجة للشافعي، وذلك لأن الواو ليست للعطف، لتخالف الجملتين بالاسمية والفعلية، ولا للاستئناف، لأن أصل الواو أن تَربط ما بعدها بما قبلها، فبقي أن تكون للحال، فتكون جملة الحال مُقَيِّدةً للنهي، والمعنى لا تأكلوا منه في حالة كونه فسقًا، ومفهومه جواز الأكل إذا لم يكن فسقًا، والفسق قد فسره الله تعالى بقوله: ﴿ أَوّ نِسْقًا أُهِلَّ لِغَيْرِ ٱللَّهِ بِهِۦۗ ﴾ [الأنعَام: الآية ١٤٥] ، فالمعنى لا تأكلوا منه إذا سُمِّي عليه غير الله،

⁽١) قوله: «عاضها الله» أي زوّجها الله بعد أن كبرت وصارت بهذا السنّ، وقوله: «نَقِدَ»بكسر القاف: أي تأكل وتكسر

ومفهومه كلوا منه إذا لم يسم عليه غير الله. انتهى مُلَخَّصًا موضَّحًا، قال ابن هشام رحمه الله: ولو أبطل العطف لتخالف الجملتين بالإنشاء والخبر لكان صوابًا، انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على عطف الاسمية على الفعلية وبالعكس، أتبعه ببيان العطف على معمولي عاملين، فقال:

(الْعَطْفُ عَلَى مَعْمُولَيْ عَامِلَيْنِ)

1170- (وَإِنْ عَلَى مَعْمُولِي الْعَامِلِ جَا الْعَامِلِ الْعَامِلَيْ فَالنَّاسُ الْحَتَلَفُ الْمَعْمُولِ فَالنَّاسُ الْحَتَلَفُ الْمَعْمُولِ فَي الْمُعْطُوفِ جَا الْمَعْمُولِ فَي الْمُعْطُوفِ جَا الْمَعْمُولِ مَى الْمُعْمُولِ فَي الْمُعْمُولِ مَعْ الْمَعْمُ الْمُعَدِّ الْمَعْمُولُ مَعْ تَأْخُو الْمَعْمُولُ مَعْ تَأْخُو الْمَعْمُولُ مَعْ تَأْخُو الْمَعْمُولُ مَعْ تَأْخُو الْمَعْمُولُ الْمَعْمُولُ مَعْ تَأْخُو الْمُعْمُولُ مَعْ السَسَوَاحِ اللَّهِ مَعْ السَسَوَاحِ اللَّهُ مَعْ السَسَوَاحِ اللَّهُ مَعْ السَسَوَاحِ اللَّهُ مَعْ السَسَوَاحِ اللَّهُ مَعْ السَسَوَاحِ اللَّعْمُ الْمُعْلَمُ مَعْ جَمَاعَةِ اللَّهُ مَعْ جَمَاعَةِ اللَّهُ مَعْ جَمَاعَةِ الْمُعْلَمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلَمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلَمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلِمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلَمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلِمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلَمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلَمُ مُعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلَمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلَمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلَمُ مِعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلَمُ مَعْ جَمَاعِةِ الْمُعْلِمُ الْمُ

عَطْفٌ فَجَائِزٌ لَدَى ذَوِي الْحِجَا قَالَ ابنُ مَالِكِ نَهَى كُلُّ السَّلَفُ وَالْفَارِسِيْ جَوَازَهُ قَدْ أَخْرَجَا أَخْفَشُهُمْ بِقِيلَ مَرْوِيًّا وَرَدُ فَمَنْعُهُ أَشْهَرُ عِنْدَ الأَكْثَرِ فَمَنْعُهُ أَشْهَرُ عِنْدَ الأَكْثَرِ لِسِيبَونِهِ مَنْعُهُ مُقَرَّرُ فِهِ مَنْعُهُ مُنْعُهُ مُقَرِّرُ عِشَامُهُمْ أَيْضًا بِذَا الْنِهَاجِ كَذَا الْكِسَائِي بِالْجُوازِ حَاجُوا كَذَا الْكِسَائِي بِالْجُوازِ حَاجُوا أَنْ يَلِي الْجُنُورُ لِلْعَاطِفَةِ

(وَإِنْ عَلَى مَعْمُولِي الْعَامِلِ) الواحد (جَا عَطْفٌ) أي عطف معمول، نحو اإن زيدًا ذاهب، وعمرًا جالسٌ (فَجَائِزٌ) أي فهو جائز (لَدَى ذَوِي الْحِجَا) بكسر الحاء المهملة مقصورًا، أي عند أصحاب العقول السليمة، وهم أهل العلم، ومنهم علماء هذا الفنّ، فلا خلاف بينهم في هذا العطف.

تنبيه:

اشتهر قولهم: العطف على عاملين، وفيه أنه مجاز بالحذف، والأصل العطف على معمولي عاملين؛ لأن العطف ليس على العاملين، كالابتداء والجارّ مثلًا، وإنما على المعمولين، كالمبتدإ والمجرور، فتفطّن لذلك. والله تعالى أعلم.

(وَإِنْ لِعَامِلَيْنِ) أي وإن كان العطف لمعمولي عاملين، نحو «كان آكلًا طعامك عمرٌو، وتمرك بكر» (فَالنَّاسُ) المراد بهم النحاة (اخْتَلَفْ) أفرد الضمير نظرًا للفظ «الناس»، فإنه اسم جمع، كقوم ورهط (قَالَ ابْنُ مَالِكِ نَهَى كُلُّ السَّلَفْ) أي متقدّموا النحاة، يعني أنهم أجمعوا على منعه (إِنْ لَمْ يَكُ الْجَرُورُ في الْمَعْطُوفِ جَا) أي إن لم يكن أحد العاملين جارًا، نحو «زيدٌ في الدار، والحجرةِ عمرٌو» (وَ) أبو عليّ (الْفَارِسِيّ) بتسكين الياء للوزن، وهو مبتدأ، خبره جملة «قد أخرجا»، وقوله: (جَوَازَهُ) بالنصب مفعول مقدّم لـ«قد أخرجا»، أي جواز العطف، وإن لم يكن أحدهما جارًا (قَدْ أَخْرَجَا) بألف الإطلاق، أي قد نقله (أَيْ مُطْلَقًا) أي من دون القيد المذكور (عَنْ أُمَّةٍ) متعلَّق بـ«أخرج»، أي نقله عن جماعة (مِنْهُمْ يُعَدِّ أَخْفَشُهُمْ) أي يعدّ الأخفش من هؤلاء المجوّزين (بِقِيلَ) متعلَّق بـ(مَرْوِيًّا) حال من فاعل (وَرَدْ) أي جاء حال كونه مرويًّا عن الأخفش بصيغة «قيل»، وهي للتمريض (وَإِنْ يَكُ الْجُزُونُ) أي مع الجارّ (مَعْ تَأْخُرٍ) يعني أن الجار الذي هو أحد العاملين متأخّر، نحو «زيد في الدار، والحجرةِ عمرٌو»، أو وعمرٌو الحجرةِ (فَمَنْعُهُ أَشْهَرُ عِنْدَ الأَكْشَر) أي أكثر النحاة (وَإِنْ يَكُنْ) أي الجارّ والمجرور (مُقَدَّمًا) على العامل الآخر، نحو «في الدار زيدٌ، والحجرة عمرٌو) (فَالأَشْهَرُ لِسِيبَوَيْهِ مَنْعُهُ مُقَرَّرُ) أي مثبت عنده (كَذَا الْبَرِّدُ، مَعَ السَّرَّاج، هِشَامُهُمْ أَيْضًا بِذَا الْمُنْهَاجِ) أي فِي هذا الطريق، فالباء بمعنى «في»، كما في قوله تعالى: ﴿ بَعَيِّنْهُم بِسَحَرِ ﴾ [القمر: ٣٤]، قاله إلناظم (وَالأَخْفَشُ الْفَرَّاءُ) معطوف بحذف العاطف، أي والفراء (وَالزُّجَّاجُ كَذَا الْكِسَائِي بِالْجُوَانِ) متعلق بـ(حَامُجُوا) بتخفيف الجيم للوزن، أي خاصموا المانعين بجواز العطف المذكور، فجوّزوه (وَاشْتَرَطَ الأَعْلَمُ مَعْ جَمَاعَةِ) من النحاة (أَنْ يَلِيَ الْجَزُورُ لِلْعَاطِفَةِ) يعني أنهم فصّلوا المسألة، فقالوا: إن ولي المجرور الحرف العاطف، نحو «في الدار زيد، والحجرةِ عمرٌو» جاز؛ لكونه مسموعًا من العرب، وإلا امتنع، نحو «في الدار زيدٌ، وعمرٌو الحجرةِ» (وَالْعَطْفُ تَمْنُوعٌ بِغَيْرِ مَيْنِ)

أي بغير كذب (مَعْ عَامِلٍ أَكْثَرَ مِنْ إِثْنَيْنِ) بقطع الهمزة للوزن، يعني أن العطف على معمولي أكثر من عاملين ممنوع إجماعًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم أجمعوا على جواز العطف على معمولي عامل واحد، نحو «إنّ زيدًا ذاهب، وعمرًا جالس»، وكذا على معمولات عامل واحد، نحو «أعْلَمَ زيدٌ عمرًا بكرًا جالسًا، وأبو بكر خالدًا سعيدًا منطلقًا»، وعلى منع العطف على معمولي أكثر من عاملين، نحو «إنّ زيدًا ضاربٌ أبوه لعمرو وأخاك غلامُهُ بكرٍ»، وأما معمولا عاملين، فإن لم يكن أحدهما جارًا، فقال ابن مالك: هو ممتنع إجماعًا، نحو «كان آكلًا طعامَك عمرٌو، وتمرَك بكرٌ»، وليس كذلك، بل نقل الفارسيّ الجواز مُطلقًا عن جماعة، وقيل: إنّ منهم الأخفش، وإن كان أحدهما جارًا فإن كان الجارّ مؤخرًا، نحو «زيدٌ في الدار والحجرة عمرٌو»، أو «وعمرٌو الحجرةِ»، فنقل الْهُدَوِّي أنه ممتنع إجماعًا، وليس كذلك، بل هو جائز عند من ذكرنا(١)، وإن كان الجارّ مقدمًا، نحو «في الدار زيدٌ، والحجرةِ عمرُو»، فالمشهور عن سيبويه المنع، وبه قال المبرد، وابن السراج، وهشام، وعن الأخفش الإجازةُ، وبه قال الكسائيّ، والفراء، والزجاج، وفَصَّلَ قومٌ، منهم الأعلم، فقالوا: إن وَلِي المخفوضُ العاطفَ كالمثال جاز؛ لأنه كذا سُمِع، ولأن فيه تعادل المتعاطفات، وإلا امتنع، نحو «في الدار زيدٌ، وعمرٌو الحجرةِ»، وقد جاءت مواضع يدل ظاهرها على خلاف قول سيبويه، كقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ٱلسَّمَوْتِ وَٱلْأَرْضِ لَأَينَتِ لِلْمُؤْمِنِينَ ﴿ لَيْكُ وَفِي خَلْقِكُمْ وَمَا يَبُثُ مِن مَآتِبَةٍ ءَايَتُ لِتَقَوْمِ ثُوقِتُونَ ﴿ ثُلَّ وَالْخَيْلَفِ ٱلَّذِلِ وَالنَّهَارِ وَمَا أَنزَلَ ٱللَّهُ مِنَ ٱلسَّكَاءِ مِن يَرْقِ فَأَخْيَا بِهِ ٱلْأَرْضَ بَعْدَ مَوْتِهَا وَتَصْرِيفِ ٱلرِّيَاحِ ءَايَنتُ لِقَوْمِ يَعْقِلُونَ ﴿ ﴾ [الجاثية: ٥.٣] ﴿ ءَايَاتِ ﴾ الأولى منصوبة إجماعًا؛ لأنها <mark>اسم «إ</mark>نَّ»، والثانية والثالثة قرأهما الأخوان^(٢) بالنصب، والباقون بالرفع، وقد استُدِلُّ بالقراءتين في ﴿ الله الثالثة على المسألة، أما الرفع فعلى نيابة الواو مناب الابتداء و « في »، وأما النصب فعلى نيابتها مناب «إنّ» و«في».

وأجيب بثلاثة أوجه:

⁽١) أي من الأخفش والفارسي.

⁽٢) حمزة والكسائي.

[أحدها]: أن «في» مقدرة فالعمل لها، ويؤيده أن في حرف عبد الله التصريح بـ «في»، وعلى هذا الواو نائبة مناب عامل واحد، وهو الابتداء، أو «إنّ».

[والثاني]: أن انتصاب ﴿ اَيَكَتِ ﴾ على التوكيد للأولى، ورفْعَهَا على تقدير مبتدإ، أي هي آيات، وعليهما فليست «في» مقدرة.

[والثالث]: يَخُصُ قراءةَ النصب، وهو أنه على إضمار «إنّ» و«في»، ذكره الشاطبي وغيره، وإضمار «إنّ» بعيد.

ومما يشكل على مذهب سيبويه قوله [من المتقارب]:

هَـوّنُ عَـلَـيْـكَ فَـإِنَّ الأُمُـورَ يِـكَـفَّ الإِلَـهِ مَـقَـادِيـرُهَـا فَـلَـيْـسَ بِـآتِـيـكَ مَـنْـهِـيُّـهَا وَلا قَـاصِـرِ عَـنْـكَ مَـنْمُورُهَـا لأن «قاصر» عطف على مجرور الباء، فإن كان «مأمورها» عطفا على مرفوع «ليس» لزم العطف على معمولي عاملين، وإن كان فاعلاً ب«قاصر» لزم عدم الارتباط بالمخبر عنه؛ إذ التقدير حينهذ فليس منهيها بقاصر عنك مأمورها.

وقد أجيب عن الثاني بأنه لما كان الضمير في «مأمورها» عائدًا على الأمور، كان كالعائد على المنهيات لدخولها في الأمور.

(واعلم): أن الزمخشري ممن منع العطف المذكور، ولهذا اتجه له أن يسأل في قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسِ وَضُحَنَهَا * وَالْقَمَرِ إِذَا لَلنّهَا ﴾ الآيات [الشمس: ١-٢]، فقال: [فإن قلت]: نَصْبُ ﴿إِذَا كُنتُ مِعضل؛ لأنك إن جعلت الواوات عاطفة، وقعت في العطف على عاملين، يعني أن «إذا» عطف على «إذا» المنصوبة بأقسم، والمخفوضات عطف على الشمس المخفوضة بواو القسم، قال: وإن جعلتهن للقسم وقعت فيما اتفق الخليل وسيبويه على استكراهه، يعني أنهما استكرها ذلك؛ لئلا يحتاج كل قسم إلى جواب يخصه، ثم أجاب بأن فعل القسم لما كان لا يُذكّر مع واو القسم بخلاف الباء صارت كأنها هي الناصبة الخافضة، فكان العطف على معمولي علمل.

قال ابن الحاجب: وهذه قُوَّة منه، واستنباط لمعنى دقيق، ثم اعترض عليه بقوله تعالى: ﴿ فَلَا

أُقْيِمُ بِالْخُنُيِّنِ * الْجُوَارِ الْكُنْسِ * وَالْيَتِلِ إِذَا عَسْعَسَ * وَالصَّبِحِ إِذَا نَنَفُسَ ﴾ [التكوير: ١٥ ـ ١٨]، فإن الجار هنا الباء، وقد صُرَّح معه بفعل القسم، فلا تُنزَّل الباء مَنْزِلة الناصبة الخافضة. انتهى.

قال ابن هشام: وبعدُ فالحق حواز العطف على معمولي عاملين في نحو «في الدار زيدٌ والحجرةِ عمروٌ»، ولا إشكال حينئذ في الآية.

قلت: ما قاله ابن هشام رحمه الله تعالى حسنٌ جدًا.

والحاصل أن العطف على معمولي عاملين مختلفين في نحو «في الدار زيد، والحجرة عمرو» جائز؛ لورود السماع بذلك، كالآية المذكورة، والله تعالى أعلم.

وأخذ ابن الخباز جواب الزمخشري، فجعله قولًا مُستقلًا، فقال في «كتاب النهاية»: وقيل: إذا كان أحد العاملين محذوفًا، فهو كالمعدوم، ولهذا جاز العطف في نحو: ﴿ وَٱلنَّيلِ إِذَا يَغْشَىٰ * وَٱلنَّهَارِ إِذَا تَجَلَّىٰ ﴾ [الليل: ٢٠١]، وما أظنه وَقَفَ في ذلك على كلام غير الزمخشري، فينبغي له أن يقيد الحذف بالوجوب. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على العطف على معمولي عاملين، أتبعه بذكر المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظا ورتبة، فقال:

(الْمُوَاضِعُ الَّتِي يَعُودُ الضَّمِيرُ فِيهَا عَلَى مُتَأَخِّرٍ لَفْظًا وَرُثْبَةً)

⁽١) راجع ٥ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الخلاصة٥ ٧١/١.

١١٧٥ - (في سَبْعَةِ يَعُودُ مُضْمَرٌ عَلَى مُوخَّدٍ لَفْظًا وَرُثْبَةً جَلَا اللهُ اللهُ

(في سَبْعَةِ) أَي في سبعة مواضع (يَعُودُ مُضْمَرٌ عَلَى مُؤَخَّرٌ لَفْظًا وَرُتْبَةً) أي على اسم متأخّر من حيث اللفظ والرتبة؛ لغرض الإبهام، ثم التفصيل، والضمير باق على تعريفه إذ ذاك، خلافًا للرضيّ(١).

وقوله: (جَلاً) كَمَّل به البيت، أي ظهر، وانكشف هذا الحكم، أو هو حال من «مؤخّر»، ثم أشار إلى الأول بقوله: (مَرْفُوعِ «نِعْمَ») بالجرّ بدلًا من «مؤخّر»، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما سبق نظائره غير مرّة، نحو «نعم رجلًا زيد» («بِشْس») معطوف على «نعم» بحذف عاطف، نحو «بئس رجلًا عمرّو» (حَيْثُ فُسِّرًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إذا وقع تفسير مرفوع «نعم» و«بئس» (باسم مُنَكَّي) وهو «رجلًا» في المثال، حال كون ذلك الاسم (مُمَيِّرًا) للضمير، وقوله: (يُرَى) مبنيًا للمفعول صفة لـ«مميرًا».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الضمير يعود على ما تأخر لفظًا ورتبة في سبعة مواضع:
[أحدها]: أن يكون الضمير مرفوعًا بر(نعم)، أو (بئس)، ولا يُفَسِّر إلا بالتمييز، نحو (نعم رجلًا
زيد)، و (بئس رجلًا عمرو)، ويلتحق بهما (فَعُلَ) الذي يراد به المدح والذم، نحوقوله ﷺ (سكة وسكة
مَثَلًا ٱلْقَوْمُ و [الأعراف: الآية ١٧٧] الآية، وقوله: ﴿ كَبُرَتُ كَلِمَةُ مَنْنُ ﴾ [الكهن: الآية ه] الآية، واظرف رجلًا زيد)، وعن الفراء والكسائي أن المخصوص هو الفاعل، ولا ضمير في الفعل، ويَردُه
النعم رجلًا كان زيد)، ولا يدخل الناسخ على الفاعل، وأنه قد يُحذف نحو قوله ﷺ (لفقل المناسخ على الفاعل، وأنه قد يُحذف نحو قوله ﴿ الكهن: الآية ، ه] . والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني بقوله:

١١٧٧ - (وَالثَّانِ مَرْفُوعٌ بِمُهْمَلٍ سَبَقْ 1١٧٧ - يَمْنَعُهُ الْكُوفِي وَالْكِسَائِي

مِنْ مُتَنَازِعَيْنِ في الْقَوْلِ الأَحَقُّ يَحُذِفُ وَالسُّأْخِيرُ لِلْفَرَّاءِ)

(١) والأميره ١٠٢/٢.

(وَالثَّانِ) من المواضع السبعة (مَرْفُوعٌ) أي ضمير مرفوع (بِمُهْمَلِ) أي بعامل مهمل (سَبَقٌ) أي متقدّم على العامل الْمُعْمَل (مِنْ مُتَنَازِعَيْنِ) متعلّق بحال مقدّر، أي حال كون ذلك العامل كائنًا من العاملين المتنازعين في المعمول الواحد، نحو: ﴿جَفَونِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخلاء ... البيت، وقوله: (في العاملين المتنازعين كائن في القول المختار، القَوْلِ الأَحَقُ أي هذا الذي ذكرناه من أن الضمير مرفوع بأول المتنازعين كائن في القول المختار، ومقابل المختار ما ذكره بقوله: (يُعْنَعُهُ) أي العمل في الضمير المذكور الذي يلزم منه عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة (الكُوفين) أفرده بتأويله بالفريق الكوفي، ثم اختلفوا في التقدير (وَالْكِسَائِي على متأخر لفظًا ورتبة (الكُوفيين بعد أن منعوا المسألة، اختلفوا في الفاعل، فقال الكسائية: هو محذوف، فالفاعل عنده اسم ظاهر محذوف، فالأصل في «ضربني وضربتُ زيدًا» (وَالتَّأْخِيرُ لِلْفَوَّاءِ) أي قال الفرّاء: الفاعل يُضمر، ويؤخّر عن المفسّر، ففي نحو وضربتُ زيدًا هو»، وإنما أُخّر عن المفسّر، ولم يُقدّم عليه؛ فرارً من عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثاني من مواضع عود الضمير على متأخر لفظًا ورْتبةً أن يكون مرفوعًا بأول المتنازعين المُعْمَل ثانيهما، نحو قوله [من الطويل]:

جَفَوْنِي وَلَمْ أَجْفُ الأَخِلاَّةَ إِنَّنِي لِغَيْرِ جَمِيلٍ مِنْ خَلِيلِيَ مُهْمِلُ والكوفيون يمنعون من ذلك، فقال الكسائي: يُحذَف الفاعل، وقال الفراء: يُضمَر، ويؤخر عن المفسّر، فإن استوى العاملان في طلب الرفع، وكان العطف بالواو، نحو «قام وقعد أخواك»، فهو عنده فاعل بهما. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث بقوله:

11٧٩ - (وَإِنْ يَكُنْ خَبَرُهُ يُفَسِّرُهُ فَقَالِثٌ كَهْيَ الْعُرَيْبُ تَذْكُرُهُ) (وَإِنْ يَكُنْ خَبَرُهُ) أي خبر الضمير (يُفَسِّرُهُ) أي يفسر ذلك الضمير (فَقَالِتٌ) أي فهو ثالث السبعة، يعني أنه يعود الضمير على مبتأخر لفظًا ورتبة إذا كان الضمير مخبرًا عنه بما يفسره، نحو قوله رَجَّالًا: ﴿ إِنْ حَيَالُنَا ٱلدُّنْهَا ﴾ [الأنعام: الآية ٢٩]، وكالمثال الذي ذكره الناظم بقوله:

(كَهْنَ) بسكون الهاء، وهو لغة، لا ضرورة (الْعُرَيْبُ) تصغير العرب، فـ (هي مبتدأ، خبره «العريب»، وهو المفسّرله، فقد عاد على متأخر لفظًا ورتبة؛ لأن رتبة الخبر بعد المبتدإ، وقوله: (تَذْكُونُ) حال من «العريب»، وأصل الكلام «هي النفس تحمل ما حُمّلت، وهي العرب تقول ما شاءت»، فتصرّف فيه للنظم.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من المواضع السبعة أن يكون الضمير مُخبَرًا عنه(١)، فَيُفَسِّره خبرُهُ، نحو قوله ﷺ: ﴿ إِنَّ هِيَ إِلَّا حَيَالُنَا ٱلدُّنِّيَا﴾ [الأنقام: الآية ٢٩] الآية، قال الزمخشري: هذا الضمير لا يُعلّم ما يُعنَى به إلا بما يتلوه، وأصله إنِ الحياةُ إلا حياتنا الدنيا، ثم وُضع ﴿ مِنْ ﴾ موضع الحياة؛ لأن الخبر يدل عليها ويبينها، قال: ومنه: هِيَ النَّفْسُ تَحْمِلُ مَا حُمِّلَتْ، وَ هِيَ الْعَرَبُ تَقُولُ مَا شَاءَتْ، قال ابن مالك: وهذا من جيد كلامه، ولكن في تمثيله بـ «هي النفس»، و «هي العرب» ضُعْفٌ؛ لإمكان جعل «النفس»، و «العرب» بدلين، و «تحمِل»، و «تقول» خبرين، قال ابن هشام: وفي كلام ابن مالك أيضًا ضُعف؛ لإمكان وجه ثالث في المثالين لم يذكره، وهوكون «هي» ضمير القصة، فإن أراد الزمخشري أن المثالين يمكن حملهما على ذلك، لا أنه متعين فيهما، فالضعف في كلام ابن مالك وحده. انتهى. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الرابع بقوله:

١١٨٠ (ثُمَّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ وَالْقِصَّةِ ع ١١٨١ـ مُخَالِفُ الْقِيَاسِ ذَا في خَمْسَةِ ١١٨٢- وَالثَّانِ بِالْجُمْلَةِ حَيْثُ فُسُرَا ١١٨٣ وتَابِعٌ بِإثْرِهِ لَا يَنْجَلِي ١١٨٤. وَغَيْرُ الْإَبْتِدَا وَنَاسِخِ الْجُمَلُ ١١٨٥. وَخَامِسًا مُلَازِمُ الإفْرَادِ

وَعِنْدَ كُوفِيْنَ مَجْهُولًا دُعِي لُـزُوم عَـوْدِهِ لِمَا بَـعْـدُ أَتِـى وَأَخْفَشُ وَالْكُوفِ خُلْفَهُمْ تَرَى بِالْعَطْفِ وَالتَّوْكِيدِ أَوْ بِالْبَدَلِ لَا يُظْهِرُ التَّأْثِيرَ فِيهِ بِالْعَمَلْ وَلَوْ مُفَسِّرًا بِكُلِّ بَادِي)

⁽١) أي بمفرد، أي فمسره مفرد، وهذا بخلاف ضمير القصّة والشأن، فإنه لا يُخبر عنه إلا بجملة، فمسره جملة. قاله الدسوقتي ٩٢/٣.

(ثُمُّ ضَمِيرَ الشَّأْنِ) بالنصب مفعولا مقدِّمًا لـ«ع»، وقوله: (وَالْقِصَّةِ) أي ضمير القصّة، وهو بعناه، وهو الضمير المخبر عنه بجملة مفسرة له، وإنما يختلفان من جهة أن ذلك الضمير إذا كان لذكر يسمّى ضمير الشأن، نحو ﴿قُلْ هُو اللَّهُ أَحَدُ ﴾ [الإخلاص: الآية ١] ، أو لمؤنّث يسمّى ضمير القصّة، نحو ﴿فَإِذَا هِمَ شَلْخِصَةُ ﴾ [الأنبياء: الآية ٩٧] الآية، والضابط في ذلك أنه إن كانت الجملة بعدهما المفسرة لهما محتويةً على مسند مذكّر ذُكّر، أو مؤنّث، أنّث.

وقوله: (عِ) أمر من وَعَى يَعِي، من باب ضرب: إذا حَفِظَ، أي احفظ هذا (وَعِنْدَ كُوفِيِّينَ مَجْهُولًا دُعِي) يعني أن الكُوفيين يسمّون ضمير الشأن والقصّبة ضمير المجهول.

ثم ذَكَرَ أَنْ ضمير الشأن يخالف سائر الضمائر في خمسة أشياء، فقال: (مُخَالِفُ الْقِيَاسِ ذَا) مبتدأ وخبره، والأحسن أن يُجعل «ذا» مبتدًا مؤخّرًا؛ لأنه أعرف، و«مخالف» خبره مقدّمًا، يعني أن هذا الضمير مخالف لقياس الضمائر (في خَمْسَة) أي في خمسة أوجه، أحدها: (لُزُومِ عَوْدِهِ) مبتدأ (لما بَعْدُ) بالبناء على الضمّ، أي لما بعده، والجارّ متعلّق بـ«عوده»، وقوله: (أُتِي) خبر المبتدإ، يعني أنه يلزم عوده على ما بعده، فلا يجوز للجملة المفسّرة له أن تتقدّم، ولا شيء منها عليه.

(وَالثَّانِ) من أوجه المخالفة الخمسة (بِالجُمْلَةِ) متعلّق بـ«فُسّرا» (حَيْثُ فُسّرَا) بألف الإطلاق، يعني أن من أوجه مخالفته للضمائر لزوم تفسيره بالجملة، فلا يجوز تفسيره بالمفرد، خلافًا لبعضهم، كما نبّه عليه بقوله: (وَأَخْفَشٌ) بالصرف للضرورة (وَالْكُوفِ) بحذف ياء النسبة للضرورة أيضًا، وهو مبتدأ و(خُلْفَهُمْ) بالنصب مفعول مقدّم لـ(تَرَى) مبنيًا للفاعل، يعني أن الأخفش من البصريين، والكوفيين خالفوا في تفسيره بالمفرد، فأجازوه، نحو «ظننته قائمًا زيد»، وقول الجمهور هو الأرجح.

ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وَتَابِعٌ بِإِثْرِهِ) أي بعده (لا يَنْجَلِي) أي لا يظهر، أي أنه لا يُؤتَى بعده بتابع، سواء كان (بِالْعَطْفِ) عليه (و) لا برالتَّؤكِيدِ، أَنْ بمعنى الواو، أي ولا (بِالْبَدَلِ) يعني أنه يخالف الضمائر في عدم جواز إتباعه بالتوابع، فإنها يجوز أن تُتبع بها، فتؤكّد، نحو: «مررت بهم كلهم»، ويُعطفُ عليها، نحو: «مررت بزيد وبك»، ويُبدل منها، نحو قوله رَّمَّالُت: ﴿ تَكُونُ لَنَا عِبِدًا لِإِنَّالِيا وَمَاخِزنا ﴾ والمائدة: الآية ١١٤].

ثم أشار إلى الرابع بقوله: (وَغَيْرُ الاثْبَدَا وَنَاسِخِ الْجُمَلُ لَا يُظْهِرُ) بضم أوله، من الإظهار (التَّأْثِيرَ فِيهِ بِالْعَمَلُ) يعني أنه لا يعمل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه.

ثم ذكر الخامس بقوله: (وَخَامِسًا) بالنصب أي وخذ خامسًا أنه (مُلَازِمُ الإِفْرَادِ) أي فلا يُتغير يُنتَى، ولا يُجمع (وَلَوْ مُفَسَّرًا بِكُلِّ بَادِي) أي بكلّ ما يظهر من المثنّى، والمجموع، يعني أنه لا يتغير عن الإفراد بتغير مُفَسِّرِه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع من مواضع عود الضمير على متأخر لفظًا ورتبةً ضمير الشأن والقصة، نحو ﴿ قُلُ هُو اللَّهُ أَخَلَمُ ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، ونحو ﴿ فَإِذَا هِ صَمِير الشَّهُ الْفَعَامُ أَنْصَارُ الَّذِينَ كَفَرُوا ﴾ [الأنبياء: الآية ٤٧]، والكوفي يسميه ضمير المجهول.

وهذا الضمير مخالف للقياس من حمسة أوجه:

(أحدها): عوده على ما بعده لزومًا؛ إذ لا يجوز للجملة المفسرة له أن تتقدم هي، ولا شيء منها عليه، وقد غَلِطَ يوسف بن السيرافي (١)، إذ قال في قوله [من الطويل]:

أَسَكُرَانُ كَانَ ابْنُ الْمَرَاغَةِ إِذْ هَجَا تَمِيمًا يِجَوِّ الشَّامِ أَمْ مُتَسَاكِوُ(٢) فيمن رفع «سكرانُ» و«ابنُ المراغة» إنّ «كان» شأنية، و«ابنُ المراغة سكرانُ» مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، والصواب أن «كان» زائدة، والأشهر في إنشاده نَصْبُ «سكران» على أنه خبر «كان» مقدم، ورفع «ابن المراغة» على أنه اسمها، فارتفاع «متساكر» على أنه خبر لههو» محذوفًا، ويُروَى بالعكس، فاسم «كان» مستتر فيها.

(والثاني): أن مُغَمِّرَهُ لا يكون إلا جملة، ولا يشاركه في هذا ضمير، وأجاز الكوفيون

⁽١) هو يوسف بن الحسن بن عبد الله السيرافي، قرأ على أبيه، وبرع في العربية، وله شرح أبيات سيبويه، وأبيات المنطق، وغيرهما، مات سنة (٣٨٥هـ).

⁽٢) قوله: «ابن المراغة» هو جرير، والمراغة لقب أمه لقبها به الأخطل إشارة لتمرّغ الرجال عليها، أي إنها محلّ المرغ والتمعّك، أي إنها زانية، لا تصون نفسها من أحد، وسبب هدا البيت أن جريرًا هجا تميمًا قبيلة الفرزدق، وكانوا حينئذ بالشام، ثم إن هذا الشاعر الذي هو الفرزدق قال في جرير: أكان جرير سكران ، أم متساكرًا؟. «دسوقي» ٩٤/٣.

والأخفش تفسيره بمفرد، له مرفوع، نحو «كان قائمًا زيد»، و «ظننته قائمًا عمرو»، وهذا إن سُمِعَ خُرِّج على أن المرفوع مبتدأ، واسم «كان»، وضمير «ظننته» راجعان إليه؛ لأنه في نية التقديم، ويجوز كون المرفوع بعد «كان» اسمًا لها، وأجاز الكوفيون «إنه قام»، و «إنه ضُرِب» على حذف المرفوع، والتفسير بالفعل مبنيا للفاعل أو للمفعول، وفيه فسادان: التفسير بالمفرد، وحذف مرفوع الفعل. (والثالث): أنه لا يُتبَعُ بتابع، فلا يؤكّد، ولا يُعطَف عليه، ولا يُبتدَل منه.

(والرابع): أنه لا يَعمَل فيه إلا الابتداء، أو أحد نواسخه.

(والخامس): أنه مُلازم للإفراد، فلا يُثنَّى ولا يجمع، وإن فُسِّر بحديثين، أو أحاديث.

وإذا تقرر هذا عُلِم أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، ومن ثُمَّ ضُعِّف قولُ الزمخشري في وإنّهُ يَرَئكُمْ هُو وَقَبِيلُمُ ﴾ [الأعرَاف: الآية: إن اسم «إنّ» ضميرُ الشأن، والأولى كونه ضمير الشيطان، ويؤيده أنه قُرىء ﴿وَقَبِيلُمُ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٧] بالنصب، وضمير الشأن لا يُعطَف عليه، وقولُ كثير من النحويين: إن اسم «أن» المفتوحة المخففة ضمير شأن، والأولى أن يعاد على غيره إذا أمكن، ويؤيده قولُ سيبويه في ﴿أَن يَتَإِبَرَهِيمُ * قَدْ صَدَقَتَ ٱلرُّوْيَا ﴾ [الصافات: ١٠٥، ١٠]: إن تقديره أنك، وفي «كتبتُ إليه أن لا يَفْعَلْ أن إنه يُجزَم على النهي، ويُنصَبُ على معنى «لئلا»، ويُرفعُ على أنك، والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على شرح ضمير الشأن، ومخالفته للضمائر في خمسة أشياء، عاد إلى تكميل الضمائر التي تعود على متأخر لفظًا ورتبة، وهو الخامس منها، فقال:

١١٨٦- (مَجْرُورُ رُبَّ خَامِسُ الصَّمَائِرِ ثُمَّـيَّـزًا بِوَاجِبِ السَّاأَخُـرِ ١١٨٧- يُلَازِمُ الإِفْـرَادَ وَالسَّلْدُكِيرَا كَمُضْمَرِ فِي «نِعْمَ مَنْ أُجِيرًا» كَمُضْمَرِ فِي «نِعْمَ مَنْ أُجِيرًا» ١١٨٨- وَجَوَّزَ الْكُوفِيُّ أَنْ يُطَابِقًا لِلَا يُمَيِّـرُ قِـيَـاسًا يُسْتَقَـى)

(مَجْرُورُ رُبَّ خَامِسُ الصَّمَاثِينِ) أي التي تعود على متأخر لفظًا ورتبة، حال كونه (مُمَيَّزًا) بصيغة اسم المفعول (بِوَاجِبِ التَّأَخُونِ) أي بما يجب تأخيره (يُلَازِمُ) ذلك التمييزُ (الإِفْرَادَ وَالتَّذْكِيرَا) بألف الإطلاق، أي كونه مفردًا مذكّرًا، نحو «ربّه امرأة، وربه رجلين، وربه رجالًا»

(كَمُضْمَرِ في نِعْمَ مَنْ أَجِيرَا) أي فإن الضمير في «نعم» مفرد مذكّر مُفَسَّرٌ بمتأخر (وَجَوَّزَ الْكُوفي) أي الفريق الكوفي (أَنْ يُطَابِقَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، والفاعل ضمير يعود على الضمير المجرور بـ«ربّ»، أي كونه مطابقًا (يلًا تُمِيّزُ)، أي لتمييزه في التثنية، والجمع، وقوله: (قِيَاسًا يُنتَقَى) مبنيًا للمفعول، أشار به إلى أنه لم يرد في السماع، وإنما قاله الكوفيّون قياسًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الخامس من المواضع السبعة أن يُجَرَّ بـ «رُبَّ» مُفَسَّرًا بتمييز، وحكمه حكم ضمير «نعم» و«بئس» في وجوب كون مفسّره تمييزًا، وكونه هو مفردًا، قال [من الخفيف]:

رُبَّهُ فِينْ يَهُ وَعَوْتُ إِلَى مَا يُورِثُ الْجَنْدَ دَائِبًا فَأَجَالُوا ولكنه يَلزَم أيضًا التذكيرَ، فيقال: «ربه امرأةً»، لا «ربها»، ويقال: «نعمت امرأةً هند»، وأجاز الكوفيون مطابقته للتمييز في التأنيث والتثنية والجمع، وليس بمسموع.

قال ابن هشام: وعندي أن الزمخشري يُفَسِّر الضمير بالتمييز، في غير بابي «نعم»، و«رُبُّ»، وذلك أنه قال في تفسير قوله تعالى: ﴿ فَسَوَّنهُنَّ سَبْعَ سَمَوْتَ ﴾ [البقرة: ٢٩]: الضمير في ﴿ فَسَوَّانَهُنَّ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩] ضميرٌ مُبْهَمٌ، وهُوسَبِّعَ سَمَوَاتِّ ﴾ [البقرة: ٢٩] تفسيره، كقولهم: «ربه رجلًا»، وقيل: راجع إلى ﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ (١) [البَقْرَة: الآية ٢٩] ، و﴿ ٱلسَّمَآءِ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢٩] في معنى الجنس، وقيل: جمع سماءة، والوجه العربي هو الأول. انتهى.

وتُؤُوِّلُ (٢) على أن مراده أن ﴿ سَبِّعَ سَمَنَوَتِّ ﴾ [البقرة: ٢٩] بدل، وظاهر تشبيهه بـ (ربه رجلًا » يأباه. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر السادس بقوله:

بَدَلَهُ كَـ«زُرْهُ زَيْدًا يَفْخَرُ» ١١٨٩ - (وَسَادِسٌ إِذَا أَتَى أَسْمٌ ظَاهِرُ ١١٩٠- أَجَازَهُ الأَخْفَشُ وَٱبْنُهُ حَظَلْ وَنَجْلُ كَيْسَانَ بِالإَّجْمَاعِ أَحَلُّ)

(١) أي المذكور قبله في قوله: ﴿ ثُمُّ ٱسْتَوَىٰ إِلَى ٱلسَّكَآيَ ۗ الآية [البقرة: ٢٩].

ر : مف

المة

ور: ىفت

1

للو

المه

هو الر ـ

و ال

11

14 14

(1)

⁽٢) أي وتَأْوَّلَ غيري كلام الزمخشريّ، وجعله لا يخالف غيره من كونه لا يُفسّر الضمير بمميّز إلا في بابي

(وَسَادِسٌ) من الأقسام السبعة (إِذَا أَتَى اسْمٌ ظَاهِرُ بَدَلَهُ) أي إذا أُبدل من الضمير اسم ظاهر مُفَسِّرٌ له جاز عوده على المتأخر (كَوْرُوهُ زَيْدًا يَفْخُرُ») أي فضمير «زره»عائد على متأخّر لفظًا ورتبة، وهو «زيدًا»، فإنه بدل عنه، وقوله: «يَفخّر» بفتح الخاء المعجمة، من باب نفع، من الفخر، بفتح، فسكون، أو يفتحتين: هو التمدّح بالخصال، قاله في «القاموس»، وهو في محل نصب على الحال من «زيدًا».

(أَجَازَهُ) أي هذا المذكور من إبدال اسم ظاهر عن الضمير (الأَخْفَشُ، وَابْنُهُ) المراد به تلميذه سيبويه، كما قاله الناظم (حَظُلُ) أي منع هذا الاستعمال (وَ بَحُلُ كَيْسَانَ بِالاجْمَاعِ) بوصل الهمزة للوزن (أَحَلُّ) أي أجاز هذا الاستعمال بالإجماع من سيبويه وغيره، فقد اختُلف على سيبويه فيه. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السادس من تلك المواضع السبعة أن يكون مُبْدَلًا منه الظاهر المفسِّرله، كرهربته زيدًا»، قال ابن عصفور: أجازه الأخفش، ومنعه سيبويه، وقال ابن كيسان: هو جائز بإجماع، نقله عنه ابن مالك، ومما خَرَّجُوا على ذلك قولُهُم: «اللهم صَلَّ عليه الرؤوفِ الرحيم»، وقال الكسائي: هو نعت، والجماعة يَأْبُون نعت الضمير، وقولُهُ [من الرجز]:

قَدَ أَصْبَحَتْ بِقَرْقَرَى كَوَانِسَا فَلَا تَلُمْهُ أَنْ يَنَامَ الْبَائِسَا(١) أي فقوله: «البائسا» بدل من الضمير في «تلمه»، أي فلا تلم البائس في أن ينام، وقال سيبويه: هو بإضمار «أَذُمّ»، وقولهم: «قاما أخواك، وقاموا إخوتُك، وقُمْن نسوتُك»، وقيل: على التقديم والتأخير، وقيل: الألف والواو والنون أحرف، كالتاء في «قامت هند»، وهو المختار. والله تعالى أعلم. ثم ذكر السابع، فقال:

بِفَاعِلِ قُدِّمَ وَهُوَ مُتَّصِلُ مِنْ أَخْفَشِ وَأَبِ فَتْحِ ثَابِتَا مِنْ زُمْرَةِ الْكُوفَةِ ذِي الْكَمَالِ ١١٩١- (وَسَابِعٌ ضَمِيرُ مَفْعُولِ وُصِلْ اللهِ أَتَى اللهِ ذَا الطَّوَال اللهِ ذَا الطَّوَال

⁽١) «القرقرى» بقافين مقصورًا: اسم موضع، و«الكوانس»: جمع كانس، وهو الظبي يدخل في كناسه، أي موضعه. «دسوقي»٣/٣٠.

١١٩٤ - وَأَوْجَبَ الْجُمْهُورُ فِيهِ أَنْ يَلِي مَفْعُولُهُ الْفِعْلَ بِنَشْر يَنْجَلِي) (وَسَابِعٌ ضَمِيرُ مَفْعُولِ وُصِلْ) بالبناء للمفعول، أي وُصل ذلك الضمير (بِفَاعِل قُدَّمَ) بالبناء للمفعول، أي متقدّم ذلك الفاعل، وقوله: (وَهُوَ مُتَّصِلُ) حال من «ضمير»، أي حال كون ذلك الضمير متصلًا (كَوضَرَبَتْ أَمَتُهُ زَيْدًا، أَبِّي) أي أتى هذا المثال مثالًا للسابع، فإن الضمير في «أَمَتُهُ» متّصل بالفاعل المتقدم عائد على «زيدًا» المفعولِ المتأخّرِ لفظًا ورتبةً (مِنْ أَخْفَش) متعلّق بـ «أتى» (وَأَبِ فَتْح) هو أبو الفتح ابن جني، واستعمل الناظم رحمه الله «أَبًا» هُنا، وفي «وأب عبد الله» في البيت التالي على لغة النقص، كما في قول الشاعر [من الرجز]:

بِأْبِهِ ٱقْتَدَى عَدِيٌّ فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ ولغة النقص، وإن كانت أقلّ شهرة من لغة القصر إلا أنها جائزة، كما في هذا البيت، قال في

> وَالنَّقْصُ في هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

1)

أَبٌ أَخٌ حَمَّ كَلَاكَ وَهَمَنُ وَفِي أَبِ وَتَسَالِيَتِيْهِ يَسْدُرُ وقوله: (ثُابِتًا) حال من فاعل «أتي».

(وَأَب عَبْدِ اللهِ) هو محمد بن أحمد بن عبد الله النحوي، أحد أصحاب الكسائي، حدّث عن الأصمعيّ، وقدِم بغداد، وسمع منه أبو عُمّر الدُّوريّ المقرىء، قال ثعلب: وكان حاذقًا بإلقاء العربيّة، مات سنة (٢٤٣هـ)، وقوله: (ذًا) أي صاحب التلقيب بـ(الطُّوَالِ) لم أر من ذكر سبب تلقيبه به (مِنْ زُمْرَةِ) أي جماعة (الْكُوفَةِ ذِي الْكَمَالِ) أي صاحب الكمال في علم العربيّة، كما تقدّم ثناءُ ثعلب عليه بحِذْقِه في إلقائها (وَأَوْجَبَ الْجُمْهُورُ فِيهِ) أي في هذا المثال ونحوه، مما ادُّعِيَ فيه عودُ الضمير المتصل بفاعل مقدّم على مفعول مؤخّر(أَنْ يَلِي مَفْعُولُهُ الْفِعْلَ) أي أن يتقدّم المفعول على الفاعل، فيكون عقبه، ويتأخّر الفاعل المشتمل على الضمير حتى يعود على متقدّم لفظًا، وإن كان متأخرًا رتبةً، وقوله: (بِنَثْرِ يَنْجَلِي) أي إيجابهم هذايتّضح في النثر، وأما في الشعر فقد وقع خلافه، وهو الذي احتج به المجيزون، كما ستأتي أمثلته.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السابع من مواضع عود الضمير على ما تأخر لفظًا ورتبةً أن

يكون مُتَصِلًا بفاعل مُقَدَّم، ومُفسِّرُهُ مفعول مؤخَّر، كـ«ضرب غلامُهُ زيدًا»، أجازه الأخفش، وأبو الفتح، وأبو عبدالله الطُّوَال من الكوفيين، ومن شواهده قول حسان بن ثابت عَلَيْهُ (١) [من الطويل]:

وَلَوْ أَنَّ مَجْدًا أَخْلَدَ الدَّهْرَ وَاحِدًا مِنَ النَّاسِ أَبْقَى مَجْدُهُ الدَّهْرَ مُطْعِمَا وقوله [من الطويل أيضًا]:

كَسَا حِلْمُهُ ذَا الْحِلْمِ أَثْوَابَ سُوْدَدِ وَرَقَّى نَدَاهُ ذَا النَّدَى فِي ذُرَا الْجَّدِ والجمهور يوجبون في ذلك في النثر تقديم المفعول، نحو قوله عَلَّى: ﴿ وَإِذِ اَبْتَكَىٰ إِبْرَهِمَ رَبُهُ ﴾ [البقرة: ١٢٤]، ويمتنع بالإجماع نحو «صاحبُها في الدار»؛ لاتصال الضمير بغير الفاعل، ونحو «ضَرَبَ غلامُها عبد هند»؛ لتفسيره بغير المفعول، والواجب فيهما تقديم الخبر والمفعول، ولا خلاف في جواز نحو «ضَرَبَ غلامَهُ زيد»، وقال الزمخشري في قوله عَلَّى: ﴿ لاَ تَحْسَبَنَ الدِّينَ يَقْرَحُونَ بِمَا أَتُوا ﴾ الآية [آل عمران: ١٨٨] في قراءة أبي عمرو ﴿ فلا يحسبنُهُم ﴾ بالغيبة، وضم آخر الفعل أين الفعل مُستمد لـ الذين يفرحون واقعًا على ضميرهم محذوقًا، والأصل لا يحسبنُهم الذين يفرحون فائزين، و﴿ فلا يَحْسَبُنَّهُمْ ﴾ توكيد، الذين يفرحون فائزين، و﴿ فلا يَحْسَبُنَّهُمْ ﴾ توكيد، وكذا قال في قراءة هشام ﴿ وَلَا تَحْسَبُنَ الَّذِينَ قُتِلُوا فِي سَبِيلِ اللّهِ أَمُونَا ﴾ [آل عمران: ١٦٩] بالغيبة: إن التقدير: ولا يحسبنهم، و﴿ اللّذِينِ هَرَاهُ هِاللّهُ عرمقدم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول الضمير على المؤخر، وهذا غريب جدّا، فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول الضمير على المؤخر، وهذا غريب جدّا، فإن هذا المؤخر مقدم في الرتبة، ووقع له نظير هذا في قول القائل: همردتُ برجل ذاهبة فرسُهُ، مكسورًا سرجُها» (٢)، فقال: تقديم الحال (٣) هنا على عاملها، القائل: هردتُ برجل ذاهبة فرسُهُ، مكسورًا سرجُها» (٢)، فقال: تقديم الحال (٣) هنا على عاملها،

⁽١) هو حسان بن ثابت ﷺ يذكر المطعم بن عدي في جواره للنبي ﷺ حين رجع من الطائف، وقيامه في نقض الصحيفة.

 ⁽۲) قوله: «ذاهبة» صفة لرجل، جرت على غير من هي له، و«فرسه» فاعل بذاهبة، و«مكسورًا» حال،
 و«سرجها» معمول للحال.

⁽٣) أي «مكسورًا».

وهو ((ذاهبة) ممتنع؛ لأن فيه تقديم الضمير على مفسّره، ولا شك (١) أنه لو قُدّم لكان كقولك المخلامة ضرب زيد، ووقع لابن مالك سهو في هذا المثال من وجه غير هذا، وهو أنه منع من التقديم؛ لكون العامل صفة، ولا خلاف في جواز تقديم معمول الصفة عليها بدون الموصوف، ومن الغريب أن أبا حيان صاحب هذه المقالة، وقع له أنه منع عود الضمير إلى ما تقدم لفظًا، وأجاز عسوده إلى ما تأخر لفظًا ورتبة، أما الأول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَيلَتُ مِن شُوّو قُودُ ﴾ عسوده إلى ما تأخر لفظًا ورتبة، أما الأول فإنه منع في قوله تعالى: ﴿وَمَا عَيلَتُ مِن شُوّو قُودُ ﴾ وآل عِمران: ٣٠] حينئذ يكون دليل الجواب لا جوابًا؛ لكونه مرفوعًا، فيكون في نية التقديم، فيكون حينئذ الضمير في ﴿بَيْنَمُ عَائدًا على ما تأخر لفظًا ورتبة، وهذا عجيب، فإن الضمير الآن عائد على متقدم لفظًا، ولو قدم ﴿تُودُ ﴾ وآل عِمران: ٣٠] لغير التركيب، ويلزمه أن يمنع (ضرب زيدًا غلامهُ»؛ لأن (زيدًا» في نية التأخير، وقد استشعر ورود ذلك، وفرق بينهما بما لا مُعوَّل عليه، وأما الثاني فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ثُمَّ بَدَا المُنهوم من ﴿لَيَّ اللَّهُ مَن الله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. المفهوم من ﴿لَيَّ المُنهى الكلام على المواضع التي يعود الضمير فيها على متأخر لفظًا ورتبة، شرع يبينٌ شرح حال الضمير المسمى ضمير الفصل، فقال:

(شَرْحُ حَالِ الضَّمِيرِ الْمُسَمَّى فَصْلًا وَعِمَادًا)

بكسر العين المهملة، وسُمِّي فصلًا؛ لأنه فَصَلَ بين الخبر والتابع، وعِمادًا لأنه يَعْتمد عليه معنى الكلام.

⁽۱) ردّ على أبي حيان، وحاصل الردّ أنه لو قدّمه لكان مثل قولك: «غلامه» ضرب زيد»، فضمير «غلامه» عائد على «زيد»، وهو جائز اتفاقًا؛ لأن «ضرب» عامل في «غلامه» ورتبة العامل مقدّمة على المعمول، وكذا «زيد» فاعل ورتبة الفاعل مقدّمة على المعمول، وعود الضمير على متقدّم رتبة جائز اتفاقًا، وهنا لو قدم وقال: «مررت برجل مكسورًا سرجها ذاهبة فرسه» لقيل: إن ذاهبة عامل ، ومكسورًا معمول، والعامل مقدم على المعمول، وفرسه فاعل ورتبة الفاعل مقدمة على المعمول، فالضمير في «سرجها» عائد على «فرس» المؤخرة لفظًا المقدمة رتبة. ودسوقي» ١٣٧/٢.

شُرُوطُهُ سِتَّةً أَنْوَاعٍ غَدَتْ مُبْتَدَأً فِي الْلَّتَجَى مُبْتَدَأً فِي الْلَّتَجَى وَصَاحِبِ لَهَا فَلَيْسَ حَالِي وَصَاحِبِ لَهَا فَلَيْسَ حَالِي وَصَاحِبِ لَهَا فَلَيْسَ حَالِي إِلاَّ لَدَى الْهِشَامِ وَالْهَرَاءِ يَكُونَ حَالًا خَبَرًا أَوْ مِنْهُ عَنْ يَكُونَ حَالًا خَبَرًا أَوْ مِنْهُ عَنْ لِكَوْنِهِ عَنِ الْمُعَرِّفِ لَهَا لِكَوْنِهِ عَنِ الْمُعَرِّفِ لَهَا الْمُعَارِفِ لَهَا الْمُعَارِفِ لَهَا الْمُعَارِفِ لَهَا مُنْ الْمُعَارِفِ الْبَقَا مُنَا الْهُولِ كُلَّ مَيْل) مَنالًا لِهَذَا الْهُولِ كُلَّ مَيْل) مَنالًا لِهَذَا الْهُولِ كُلَّ مَيْل)

1190- (رَفِيهِ أَرْبَعُ الْسَائِلِ بَدَتْ الْمَائِلِ بَدَتْ الْمَانِ أَنْ يَكُونَ جَا الْمَانِ أَنْ يَكُونَ جَا الْمَالِ الْمَانِ أَنْ يَكُونَ جَا الْمَالِ أَنْ يَكُونَا الْمَالِ أَنْ يَكُونَا الشَّانِ أَنْ يَكُونَا الشَّانِ أَنْ يَكُونَا الْمَالِ أَنْ يَكُونَا الْمَالِ أَنْ يَكُونَا الْمَالِ أَنْ يَكُونَا الْمَالِ أَنْ يَكُونَا الْمَالِقُ الْمُؤْجَانِ إِذْ قَدْ أَلْقَا الْمَالِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ المُلْمِلِي اللهِ اللهُ المُلْمِلِي المُلْمِ المَلْمُ المُ

(وَفِيهِ) أي في الضمير المذكور، متعلّق بد (بدت (أَرْبَعُ الْمَسَائِلِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي المسائل الأربع، وهو مبتدأ خبره جملة (بَدَتْ) أي ظهرت، يعني أن الكلام في الضمير المسمّى فصلاً يكون في أربع مسائل: أحدها ما أشار إليه بقوله: (شُرُوطُهُ) مبتدأ (سِتَّةَ أَنْوَاعٍ) مفعول مقدّم لاغَدَتْ) وهو خبر المبتدإ، يعني أن شروطه على ستة أنواع (فَقَبْلَهُ أَمْرَانِ) أي قبل ذلك الضمير يُشترط أمران: أحدهما (أَنْ يَكُونَ جَا) بالقصر لغة في جاء بالمدّ، حال كونه (مُبتَدَأً في الْحَالِ) أي في التركيب الذي وقع فيه، نحو ﴿ أُولَتِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [الأعراف: الآية ١٥٠]، ونحو قولك: (زيد هو الفاضل) (أَوْ في المُلتَجَى) اسم مفعول من التجأ، أي أو في الأصل، نحو قوله ﷺ وزيد هو الفاضل (أَوْ في المُلتَجَى) اسم مفعول من التجأ، أي أو في الأصل، نحو قوله ﴿ الله الله الله الله الله الله المستحسنة؛ لكونه غير صحيح، فقوله: (فَلَيْسَ حَالِي) أي ليس قول الأخفش حاليًا، أي مستلذًا مستحسنًا؛ لكونه غير صحيح، فقوله: (حالي» خبر (ليس» وقف عليه على لغة ربيعة.

ثم أشار إلى الأمر الثاني بقوله: (وَكُونُهُ) أي الأمرالثاني من الأمرين المشروطين قبل ذلك الضمير كونه (مَعْرِفَةً لِلرَّائِي) أي للناظر فيه، كالمثالين السابقين (إلاَّ لَدَى الْهِشَامِ وَالْفَرَّاءِ) أي الضمير كونه (مَعْرِفَةً لِلرَّائِي) أي للناظر فيه، كالمثالين السابقين (إلاَّ لَدَى الْهِشَامِ وَالْفَرَّاءِ) أي معرب المجبب ج٢)

ومن تابعهما من الكوفيين، فإنهم جوّزوا كونه نكرة، نحو «كان رجلٌ هو القائم».

ثم ذكر من الشروط الستة أمرين يُشرطان بعده، فقال: (وَبَعْدَهُ يُشْتَرَطُ الْأَمْرَانِ) أحدهما: (أَنْ يَكُونَ حَالًا) أي في الكلام الذي وقع فيه (خَبَرًا) أي للمبتدإ، نحو «زيد هو القائم» (أَوْ مِنْهُ) أي من الخبر (عَنْ) أي ظهر، بمعنى أنه كان في الأصل خبرًا عن المبتدإ، نحو «كان زيدٌ هو العالم»، وأشار إلى الأمر الثاني بقوله: (وكَوْنُهُ) أي ما بعد الضمير (مَعْرِفَةً) كالأمثلة المذكورة (أَوْ مِثْلُهَا) أي نكرةً مثل المعرفة في كونه لا يقبل «أل»، وهو معنى قوله: (لِكُونِهِ عَنِ المُعَرِّفِ لَهَا) بكسر الراء، أي لكونه عوضًا عن «أل»، نحو قوله رَجَّكُنّ: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنكَ مَالًا وَأَعَرُّ نَفَدًا﴾ [الكهف: الآية ٢٤]، فإن هان أفعل التفضل أي الآثر في الله الله الله الله المرفة، وقد اجتمعًا في الآية إذا اقترن بـ «من» لا تدخل عليه «أل»، سواء كانت «من» ملفوظة، أو مقدرة، وقد اجتمعًا في الآية السابقة.

(وَشَرْطُ هَذَا الثَّانِ) أي الذي كالمعرفة (أَنْ يَكُونَا) بألف الإطلاق (اسْمًا) وقوله: (سِوَى فِعْلِ أَتَى يَقِينَا) مؤكّد لما قبله، أي لا يكون إلا اسمًا كما مثّلنا (وَخَالَفَ الجُرْجَانِ) بحذف ياء النسبة للوزن، هو: عبد القاهر بن عبد الرحمن المتوفى سنة (٤٧١هه)، تقدّمت ترجمته (إفْ) تعليليّة، أي لأنه (قَدْ أَخْقَا) بألف الإطلاق (مُضَارِعًا) أي ألحق المضارع بالاسم لتشابههما؛ لأن الفعل المضارع مشابة لاسم الفاعل في حركاته وسكناته، وغير ذلك، ولهذا أُعرِب مثله (تَابَعَهُ) أي تابع الجرجانيّ فيما قاله (أَبُو الْبَقَا) بالقصر للوزن، هو عبد الله بن الحسين بن عبد الله بن الحسين المحسين المحسين

تنبيه:

ترك الناظم رحمه الله سهوًا من الشروط السنة الشرطين اللَّذين يتعلَّقان بنفس الضمير، فقلت

تكميلًا للفائدة:

في نَفِسِهِ شَرْطَانِ أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتَى بِصِيغَةِ لِزَفُوعِ وَرَدْ وَالشَّانِ أَنْ يُطَابِقَ السَّابِقَ إِذْ «كُنْتُ هُوَ الْفَاضِلَ» عِنْدَهُمْ نُبِذْ شرح البينين:

(في تَفِسِهِ) أي الضمير (شَرْطَانِ) أحدهما: (أَنْ يَكُونَ قَدْ أَتَى) بالبناء للفاعل، أي جاء الضمير (بِصِيغَةٍ لِمَرْفُوعٍ وَرَدْ) يعني أنه يكون بصيغة ضمير المرفوع، فيمتنع قولك: «زيد إياه الفاضل» (وَالثَّانِ) أي الشرط الثاني في نفسه (أَنْ يُطَابِقَ السَّابِقَ) أي الاسم الذي قبله (إِذْ) تعليليّة (كُنْتُ هُوَ الْفَاضِلَ عِنْدَهُمْ نُبِذْ) بالبناء للمفعول، أي طرح؛ لكونه غير مطابق لما قبله، حيث كان ضميرَ الغائب، فالصحيح أن تقول: (كنت أنا الفاضل».

وحاصل شرح الأبيات بإيضاح أن الكلام في شرح الضمير المسمى فَصْلًا وعمادًا يكون في أربع مسائل:

[الأولى]: في شروطه، وهي ستة، وذلك أنه يُشترط فيما قبله أمران:

(أحدهما): كونه مبتداً في الحال، أو في الأصل، نحو قوله و الله الآية و الم المنظيات الآية و الأعراف: الآية و الأعراف: الآية و الأعراف: الآية و الله الله و ال

(والثاني): كونه معرفة كما مثلنا، وأجاز الفراء وهشام ومن تابعهما من الكوفيين كونه نكرةً، نحو «ما ظننت أحدًا هو القائم»، و «كان رجل هو القائم»، وحملوا عليه ﴿أَن تَكُونَ أُمَّةً هِيَ أَرْبُنَ مِنْ أُمَّةً ﴾ [التحل: الآية ٩٦] ، فقدروا ﴿أَرْبُنَ ﴾ [التحل: الآية ٩٦] منصوبًا.

[ويشترط فيما بعده أمران]:

كونه خبرًا لمبتدإ في الحال، أو في الأصل، وكونه معرفة، أو كالمعرفة في أنه لا يَقْبَل «ألى» كما تقدم في ﴿ خَيْرًا ﴾، وهُو أَقَلَ ﴾، وشَرْطُ الذي كالمعرفة أن يكون اسمًا كما مثلنا، وخالف في ذلك الجرجاني، فألحق المضارع بالاسم؛ لتشابههما، وجعل منه ﴿ إِنَّهُ هُوَ بُبِدِئُ وَبُعِيدُ ﴾ [البرج: ١٦]، وهو عند غيره توكيد، أو مبتدأ، وتبع الجرجانيَّ أبو البقاء، فأجاز الفصل في قوله تعالى: ﴿ وَمَكْرُ أُونَا لَهُ هُوَ يَبُورُ ﴾ وقاطر: الآية ١٠]، وابن الخباز، فقال في «شرح الإيضاح»: لا فرق بين كون امتناع «ألى» لعارض، كـ «أفعل مِنْ»، والمضاف، كـ «مثلك»، و «غلام زيد»، أو لذاته كالفعل المضارع. انتهى، وهو قولُ السهيلي، قال في قوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُ هُو أَضْحَكَ وَأَبَّكَ * وَأَنَّهُ هُو أَمَاتَ وَأَحْيَا * وَأَنَّهُ خَلَقَ الزّوَجَيْنِ الذَّكَرَ وَالْأَنْيَ ﴾ [النجم: ٣٤ - ٤٥]: وإنما أتى بضمير الفصل في الأولين دون الثالث؛ لأن بعض الجهال قد يُثبِت هذه الأفعال لغير الله، كقول نمرود: أنا أحيي وأميت، وأما التالث فلم يَدَّعِهِ أحدٌ من الناس. انتهى.

وقد يُسْتَدَلُّ لقول الجرجاني بقوله تعالى: ﴿ وَيَرَى ٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ ٱلَّذِى أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَيِّكَ هُوَ ٱلْحَقَّ وَيَهْدِى ﴾ [سَيَا: الآية ٦] الآية، فعطف ﴿ يَهْدِى ﴾ على ﴿ ٱلْحَقَّ ﴾ الواقع خبرًا بعد الفصل. انتهى.

[ويشترط له في نفسه أمران]:

(أحدهما): أن يكون بصيغة المرفوع، فيمتنع «زيد إياه الفاضل، وأنت إياك العالم»، وأما «إنك إياك الفاضل» فجائز على البدل عند البصريين، وعلى التوكيد عند الكوفيين.

(والثاني): أن يطابق ما قبله فلا يجوز «كنت هو الفاضل»، فأما قول جرير بن الْخَطَفَى (١) [من الوافر]:

⁽١) بفتحات مقصورًا، بوزن جَمَزَى. قاله في «القاموس».

ثم ذكر فوائده، فقال:

١٢٠٥- (أُسمَّ الْفَوَائِدُ لَهُ قَلَاقَةُ فَلَاقَةُ وَفَعُ آختِمَالِ التَّلْوِ نَعْتًا يَثْبُتُ الرَّمُّ الْفَوَائِدُ لَهُ الْفَوَائِدُ لَهُ أَي لضمير الفصل (ثَلَاثَةُ) أنثه لتأويلها بالأشياء، أحدها: أمر لفظيّ، وهو: (ثُمَّ الْفَوَائِدُ لَهُ) أي لضمير الفصل (ثَلَاثَةُ) أنثه لتأويلها بالأشياء، أحدها: أمر لفظيّ، وهو: (دَفْعُ احْتِمَالِ التَّلْوِ نَعْتًا يَثْبُتُ) يعني أن الفائدة الأولى أن يَدْفَعَ عن الاسم التالي أن يكون نعتًا للاسم الأول، فددفع بدل من (ثلاثة»، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ في نظائره، وإضافته من إضافة المصدر إلى مفعوله، وإضافة «احتمال» من إضافة المصدر إلى فاعله، و«التلو» بكسر، فسكون بمعنى التالي، و«نعتًا» مفعول «احتمال»، و«يثبت» مبنيًا للفاعل صفة لـ«نعتًا». وحاصل المعنى أنه لولا هذا الضمير لاحتمل الاسم الثاني أن يكون نعتًا للأول، فلما أُتي بهذا

الضمير زال ذلك الاحتمال.

(وَالنَّانِ تَوْكِيدٌ) أي ثاني فوائده إفادته التوكيد، وهو أمر معنوي، كالثالث (وَأَمَّا النَّالِثُ) من فوائده (فَ)إنه يعود (الختِصاص) أي الإفادته الاختصاص، وقوله: (في الْكَلَام) متعلَّق بر(يَحْدُثُ) بالبناء للفاعل، أي يوجد ذلك الاختصاص في الكلام الذي دخل فيه ذلك الضمير.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المسألة الثانية في فوائده، وهي ثلاثة أمور:

(أحدها): لفظيّ وهو الإعلام من أول الأمر بأن ما بعده خبرٌ لا تابعٌ، ولهذا سُمّى فصلًا وعمادًا، وقد سبق سبب تسميته بهما أولَ الباب، وأكثر النحويين يقتصرون على ذكر هذه الفائدة، وذكرُ التابع أولى من ذكر أكثرهم الصفة؛ لوقوع الفصل في نحوه كُنتَ أَنتَ ٱلرَّقِيبَ عَلَيْهِمْ ﴾ [المَائدة: الآية ١١٧] ، والضمائر لا توصف.

(والثاني): معنوي، وهو التوكيد، ذكره جماعة، وبَنَوا عليه أنه لا يُجَامِع التوكيد، فلا يقال: «زيد نفسه هو الفاضل»، وعلى ذلك سماه بعض الكوفيين دِعَامة؛ لأنه يُدَعَّم به الكلام، أي يُقَوَّى، ويُؤَكد.

(والثالث معنوي أيضًا): وهو الاختصاص، وكثيرٌ من البيانيين يقتصرون عليه، وذكر الزمخشري الثلاثة في تفسير ﴿ وَأُولَلْمِكَ هُمُ ٱلْمُفْلِحُونَ ﴾ [البَقرة: الآية ٥] ، فقال: فائدته الدلالة على أن الوارد بعده خبر لا صفة، والتوكيد، وإيجاب أن فائدة المسند ثابتة للمسند إليه دون غيره.

وَقَالَ بَصْرِيُّونَ لَا لَهُ مَحَلُّ

أَسْمٌ كَإِسْمِ الْفِعْلِ فِي التَّمْشِيلِ

عِنْدَ الْكِسَائِيِّ كَتَالِ يَثْلُو

ثم ذكر محلّه من الإعراب، فقال:

١٢٠٦. (مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ خُكُمُ الْخَلُّ ١٢٠٧- لأَنَّهُ حَـرْفٌ وَلِـلْـخَـلِـيــل ١٢٠٨- وَقَـالَ كُـوفَي لَـهُ مَـحَـلُ

١٢٠٩ وَمِثْلُ سَابِق لَدَى الْفَرَّاءِ

وَبَعْدَ مُبْتَدًا بِرَفْع جَائِي) (مَسْأَلَةٌ ثَالِثَةٌ حُكْمُ الْخَلُّ) أي حكم محل ضمير الفصل (وَقَالَ بَصْرِيُونَ لَا لَهُ مَحَلُّ) أي ليس له محلّ من الإعراب (لأَنَّهُ حَرْفٌ) أي وتسميته بالضمير إنما هو مجاز؛ نظرًا للصورة، ومن أجلّ كون صورته صورة الضمير ثني، ومجمع (وَلِلْخَلِيلِ) أنه (اسْمُ، كَإِسْمِ الْفِعْلِ) بقطع الهمزة للضرورة (في التَّمْثِيلِ) أي في تشبهه به، حيث إنه مع كونه اسمًا لا محل له من الإعراب (وَقَالَ كُوفِي) أي فريقٌ كوفي (لَهُ مَحَلُ) أي هو معرب، إعرابًا محليًا حيث إنه مبني لفظًا (عِنْدَ الْكِسَائِيِّ كَتَالِ) يعني أن محله عنده مثل محل الاسم الذي بعده، وقوله: (يَتْلُو) صفة لـ (تال وَمِثْلُ سَابِقِ) أي محله مثل محل الاسم الذي قبله (لَدَى) أي عند (الْفَرَّاءِ) وقوله: (وَبَعْدَ مُبْتَدًا رُومِثْلُ سَابِقِ) أي معني أنه إذا وقع بين المبتدإ والخبر، فمحلّه رفع باتفاق بين الكسائيّ والفراء، وكذلك إذا وقع بين معمولي «كان»، و (إن شقد اختلفا فيه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المسألة الثالثة أنه اختُلف في محله من الإعراب، فزعم البصريون أنه لا محل له، ثم قال أكثرهم: إنه حرف فلا إشكال، وقال الخليل: اسم ونظيره على هذا القول أسماء الأفعال فيمن يراها غير معمولة لشيء، و«أل» الموصولة، وقال الكوفيون: له محل، ثم قال الكسائي: محله بحسب ما بعده، وقال الفراء: بحسب ما قبلن، فمحله بين المبتدا وإلخبر رفع، وبين معمولي «ظنّ» نصب، وبين معمولي «كان» رفع عند الفراء، ونصب عند الكسائي، وبين معمولي «بالعكس.

ثم ذكر ما يحتمله ضمير الفصل من أوجه الإعراب، فقال:

1710- (مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ فِيمَا اَحْتَمَلْ مِنْ أَوْجُهِ الإِغْرَابِ حَيْثُمَا دَخَلْ الإَعْرَابِ حَيْثُمَا دَخَلْ الإَعْرَابِ حَيْثُمَا عَنْهُمْ نُقِلْ الرَّبِيةِ فَصْلًا كَمَا عَنْهُمْ نُقِلْ الرَّعْنَ أَنْتَ الرَّجُلُ الْفَصْليَّةُ وَالإِنْتِدَا فَلَيْسَ تَوْكِيدِ يَّهُ الرَّجُلُ الرَّجُلُ الْمَحْلُ الْمُحِلُ الْمُحَلِّ الْمُحِلُ الْمُحِلُ الْمُحِلُ الْمُحِلُ الْمُحِلُ الْمُحِلُ الْمُحِلُ الْمُحِلُ الْمُحَلِّ الْمُحِلُ الْمُحَلِّ الْمُحْلُ الْمُحَلُ الْمُحِلُ الْمُحِلُ الْمُحَلُ الْمُحَلُ الْمُحَلِّ الْمُحْلُ الْمُحَلِّ الْمُحْلُ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحْلُ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحَلِّ الْمُحْلُ الْمُحَلِّ الْمُحَلِيلُ الْمُحْلِلُ الْمُحَلِّ الْمُسْلِقُ الْمُعِلِّ الْمُعْلِمُ الْمُحْلِلُ الْمُحْلِلُ الْمُحْلِلُ الْمُحْلِلُ الْمُحْلِلُ الْمُحْلِلُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلُمُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلُمُ الْمُحْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُحْلِمُ الْمُعْلِمُ الْمُعِ

(مَسْأَلَةٌ رَابِعَةٌ فِيمَا احْتَمَلْ) أي احتمله ضمير الفصل، وقولة: (مِنْ أَوْجُهِ الإِعْرَابِ) بيان لاهما» (حَيْثُمَا دَخَلْ) أي في التركيب الذي دخل فيه (في) نحو قوله ﷺ: (﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْمٍ ﴾) الآية (لِلتَّوْكِيدِ يَحْتَمِلْ) أي يحتمل كونه مؤكّدًا لاسم «كان» (ق) لـ (كَوْنِهِ فَصْلًا) أي فاصلًا (كَمَا عَنْهُمْ نُقِلْ) بالبناء للمفعول، أي كما نُقِل هذان الوجهان عن النحاة (زَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ فَاصلًا (كَمَا عَنْهُمْ نُقِلْ) بالبناء للمفعول، أي كما نُقِل هذان الوجهان عن النحاة (زَيْدٌ هُوَ الْعَالِمُ

لِلْفَصِليَّةُ وَالاَبْتِدَا) يعني أن الضمير في قولك: «زيد هو العالم» يحتمل وجهين: الفصليّة، والابتدا (فَلَيْسَ تَوْكِيدِ يَّهُ) أي لا يحتمل كونه مؤكّدًا؛ لأن الاسم الظاهر لا يؤكّد بالضمير؛ لضعفه (ثَلَاثَةَ الأَوْجُهِ) بالنصب على المفعولية لـ(قَدْ يَحْتَمِلُ إِعْرَابُهُ) بالرفع على الفاعليّة (في) نحو قولك: (أَنْتَ أَنْتَ الرَّجُلُ) أي يحتمل التوكيد، والفصليّة، والابتداء.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المسألة الرابعة فيما يحتمله هذا الضمير من أوجه الإعراب، يحتمل في نحو ﴿ كُنْتَ أَنتَ الرَّقِيبَ عَلَيْمٍ ﴾ [المائدة: الآية ١١٧] ، ونحو ﴿ إِن كُنّا خَنُ الْفَالِينَ ﴾ [الأعزاف: الآية ١١٣] الفصلية والتوكيد، دون الابتداء؛ لانتصاب ما بعده، وفي نحو ﴿ وَإِنّا لَنَحَنُ اَلصَافَقُونَ ﴾ [الصافات: ١٦٥]، ونحو الزيد هو العالم»، و (إن عمرًا هو الفاضل» الفصلية والابتداء، دون التوكيد؛ لدخول اللام في الأولى، ولكون ما قبله ظاهرًا في الثانية والثالثة، ولا يُؤكّدُ الظاهر بالمضمر؛ لأنه ضعيف، والظاهر قويّ، ووَهِمَ أبو البقاء، فأجاز في قوله ﷺ في قوله ﴿ إِن شَانِتُكَ هُو الكُونَر: الآية ٣] التوكيد، وقد يُريد أنه توكيد لضمير مستتر في ﴿ إِنَّ شَانِتُكَ ﴾ [الكُونَر: الآية ٣] ، ويحتمل الثلاثة في نحو ﴿ أَنْتَ أَنْكُ أَنتَ عَلّامُ أَلْفُيُوبٍ ﴾ [المائدة: ١٠١٩]، ومن أجاز إبدال الضمير من الظاهر أجاز في نحو «إن زيدًا هو الفاضل» البدلية، ووهم أبو البقاء، فأجاز في قوله وَ المُراتِ الآية ٢٠] كونه بدلًا من الضمير المنصوب. قوله وَ المُراتِ الآية الله على المنصوب.

ومن مسائل الكتاب «قد جربتك، فكنت أنت أنت» الضميران مبتدأ وخبر، والجملة خبر «كان»، ولو قدرت الأول فصلًا أو توكيدًا لقلت: «أنت إياك»، والضمير في قوله تعالى: ﴿أَنَ كُونَ أُمَّةً ﴿ هِيَ أَرَبِّنَ مِنْ أُمَّةً ﴾ [التحل: الآية ٩٦] الآية، مبتدأ؛ لأن ظهور ما قبله يمنع التوكيد، وتنكيره يمنع الفصل.

وفي الحديث «كلُّ مولود يولد على الفطرة، حتى يكون أبواه هما اللذان يهودانه، أو ينصرانه...» (١) الحديث، إن قُدَّر في «يكون» ضمير لـ«كل»، فـ«أبواه» مبتدأ، وقوله: «هما» إما مبتدأ ثان، وخبره «اللذان»، والجملة خبر «أبواه»، وإما فصلٌ، وإما بدل من «أبواه» إذا أجزنا إبدال

الضمير من الظاهر، و «اللذان» خبر «أبواه»، وإن قُدِّر «يكون» حاليا من الضمير، فـ «أبواه» اسم «يكون»، و «هما» مبتدأ، أو فصل، أو بدل، وعلى الأول فـ «اللذان» بالألف، وعلى الأخيرين هو بالياء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولمَّا أنهى الكلام على ضمير الفصل، شرع يبينٌ روابط الجملة، فقال:

(رَوَابِطُ الْجُمْلَةِ بِمَا هِيَ خَبَرٌ عَنْهُ)

أي بالمبتدإ حالًا، أو في الأصل.

1718- (عَسَرَةٌ أَوَّلُهَا السَّبِيرُ 1718- (عَسَرَةٌ أَوَّلُهَا السَّبِيرُ 1718- مَرْفُوعًا أَوْ مَنْضُوبًا أَوْ مُنْخَفِضًا 1717- وَالرَّابِطُ الثَّانِي هُوَ الإِشَارَةُ 1717- وَرَابِعٌ يُعَادُ مَعْنَاهُ فَقَطْ 1718- إِنْ صِلَةٌ تُعْطَفْ عَلَى غَيْرِ صِلَةُ 1718- وَسَابِعٌ مَعْطُوفُ وَاوِ مِثْلَ فَا 1719- وَسَابِعٌ مَعْطُوفُ وَاوِ مِثْلَ فَا 1779- وَتَامِنٌ شَرْطٌ ضَمِيرًا أَشْتَمَلُ 1771- «زَيْدٌ يَقُومُ خَالِدٌ إِنْ قَامَا» 1771- وَإِنْ تَكُ الجُنْلَةُ عَيْنَ الْبُتَدَا

يُذْكَرُ أَوْ يُحْذَفُ يَا سَمِيرُ مِثَالُهُ فِي الْأَصْلِ كَالْبَدْرِ أَصَا وَمُسْبَضَدًا يُعَادُ بِالْعِبَارَةُ وَمُسْبَضَدًا يُعَادُ بِالْعِبَارَةُ وَاخْنَامِسُ الْعُمُومُ بِاخْلُفِ ارْتَبَطْ أَوْ عَكْسُهُ بِالْفَا فَسِتًّا كَمَّلَهُ عِنْدَ هِشَامٍ وَحُدَهُ بِلَا خَفَا بِخَبِرٍ عَلَى جَوَابِهِ يُعَدَلُ بِخَبِرٍ عَلَى جَوَابِهِ يُعَدَلُ وَأَلْهُ بَدَلَ الطَّمِيرِ جَا وَدَامَا فَالرَّابِطُ الْعَاشِرُ عِنْدَ ذَا بَدَا)

(عَشَرَةٌ) خَبر لمحذوف، أي هي عشرة (أَوَّلُهَا الضَّمِيرُ) أي وهو الأصل في هذا الباب، وقوله: (يُذْكُرُ) بالبناء للمفعول حال، من «الضمير»، أي حال كونه مذكورًا في اللفظ، نحو «زيد نصرته» (أَوْ يُحْذَفُ) مثل سابقه، أي أو حال كونه محذوفا، وقوله: (يَا سَمِيرُ) كَمَّل به البيت، أي يا مُسامرُ، وهو الذي يتحدّث معك في الليل، وقوله: (مَرْفُوعًا) حال من ضمير «يُحذف»، نحو قوله تَجَلَّل: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَحِرُنِ ﴾ [طه: ٣٦] أي لهما ساحران (اوْ) بوصل الهمزة للوزن نحو قوله تَجَلَّل: ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَحِرُنِ ﴾ [طه: ٣٦] أي لهما ساحران (اوْ) بوصل الهمزة للوزن

[· · ·]

(مَنْصُوبًا) نحو قوله رَجَالً: ﴿ وَكُلِّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَى ﴾ الآية [الحديد: ١٠]، في قراءة ابن عامر (أق) بالوصل أيضًا (مُنْخَفِضًا) نحو «السمنُ مَنَوَان بدرهم»، أي منه (مِثَالُهُ) أي مثال ما ذكر من المرفوع وما عطف عليه (في الأَصْلِ) أي في أصل هذا النظم، وهو «مغني اللبيب عن كتاب الأعاريب» (كَالْبَدْرِ) حال، أو مفعول مطلق على النيابة لـ(أَضَا) بالقصر للوزن، أي إضاءة كإضاءة البدر، يعنى أنها واضحة فيه، وقد ذَكَرتُ بعضَها، ويأتي الباقي، إن شاء الله تعالى.

(وَالرَّابِطُ الثَّانِي هُوَ الإِشَارَة) أي اسم الإشارة، نحو قوله كَالَّتُ ﴿ وَالَّذِينَ كَذَبُواْ بِعَادُنِكَ الْمَارَة ﴾ وَالسَّكَبُرُواْ عَنْهَا أُولَتِيكَ أَصْحَبُ النَّارِ ﴾ الآية [الأعراف: ٣٦] (وَمُبَتَدًا يُعَادُ بِالْعِبَارَة) أي الرابط الثالث إعادة المبتدأ بلفظه، نحو قوله تعالى: ﴿ الْمَاآفَةُ ﴿ مَا الْمُآفَةُ ﴾ (وَرَابِعٌ يُعَادُ مَعْنَاهُ فَقَطْ) أي الرابط الرابع أن يعاد المبتدأ بالمعنى لا باللفظ، نحو «زيد جاءني أبو عبد الله»، إذا كان «أبو عبد الله» كنية له (وَالْخَامِسُ الْعُمُومُ) أي الرابط الخامس عموم يشمل المبتدأ، نحو: «زيد نعم الرجل»، وقوله: (بِالْخُلُفِ ارْتَبَطُ) أي ارتبط هذا الرابط بالحلاف بين النحاة، هل هو رابط معتبر، أو الرابط غيره، من إعادة المبتدأ بمعناه، كهذا المثال، أو بلفظه (إِنْ صِلَةٌ) أي جملة ذات ضمير (تُعْطَفُ) بالجزم (عَلَى غَيْر صِلَهُ) أي جملة لا ضمير فيها، نحو قوله [من الطويل]:

وَإِنْ سَانُ عَيْنِي يَحْسُرُ الْمَاءُ تَارَةً فَيَبُدُو... البيت فقوله: «يبدو» فيه ضمير، عطف على قوله: «يحسر»، وهو خال عنه (أَوْ عَكُسُهُ) أي عطف عكسه، وهو عطف جملة خالية من الضمير على جملة مشتملة عليه، نحو قوله كَالَّلَ: ﴿ فَتُصْبِحُ الْمَرْضُ مُخْضَرَةً ﴾ [الحَج: الآية ٢٦]، فإنه لا ضمير فيها، عطفت على ﴿ أَنزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَا أَهُ ﴾ [الحج: ٢٦]، وقوله: (بِالْفَا) متعلق به تُعْطَفْ (فَيتًا كَمَّلَهُ) أي كمل هذا السادش العدد ستا (وسَابع) أي سابع الروابط (مَعْطُوفُ وَاوِ مِثْلَ فَا) أي العطف بالواو للجملة المشتملة على الضمير على الخالية منها، نحو «زيد قامت هند وأكرمها»، أو بالعكس، نحو «زيد قام وقعدت هند»، وقوله: (عِنْدَ هِشَامٍ وَحُدَهُ) أي هذا السابع أثبته هشام بن معاوية الضرير النحويّ، تلميذ الكسائيّ المتوفّى سنة (٩٠ ٢هـ) وقوله: (بِلَا خَفَا) بالقصر للوزن، أي حال كونه بلا خفاء (وَقَامِنٌ) أي ثامن الروابط (شَوْطُ ضَمِيرًا) أي على ضمير (اشْتَمَلُ صفة لهشرط» (بِخَبَرٍ) متعلّق به يُدلًى»، وكذا

قوله: (عَلَى جَوَابِهِ يُدَلُّ) بالبناء للمفعول، والمعنى أن الرابط الثامن هو شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، ومثاله («زَيْدٌ يَقُومُ خَالِدٌ إِنْ قَامَا») بألف الإطلاق، فقوله: «إن قام» شرط اشتمل على ضمير مدلول على جوابه بخبر المبتدإ، وهو «يقوم خالد» ، وأشار إلى التاسع بقوله: («ألْ» بَدَلَ الضَّمِير جَا) أي الرابط التاسع «أل» حال كونه جاء بدلًا عن الضمير، نحو قُولُه رَجُكِلَّ: ﴿ فَإِنَّ ٱلْجُنَّةَ هِي ٱلْمَأْوَىٰ ﴾ [الثازعات: الآية ٤١] ، الأصل مأواه، فجاءت «أل» بدلا منه، وقوله: (وَدَامًا) بألف الإطلاق، مؤكّد لـ«جا» (وَإِنْ تَكُ) بحذف نون «تكون» مع أنه وليها السكون، وهو جائز عند يونس، وإن منعه سيبويه، ومن تابعه، وقرىء شاذًا ﴿ لَمْ يَكُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ (الْجُمْلَةُ عَيْنَ الْمُبْتَدَا) أي في المعنى (فَالرَّابِطُ الْعَاشِرُ عِنْدَ ذَا بَدَا) أي ظهر، يعني أن الرابط العاشر أن تكون الجملة نفس المبتدإ في المعنى، نحو «هِجّيرى أبي بكر ﷺ لا إله إلا الله». وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن روابط الجملة بما هي خبر عنه حالًا، أو في الأصل عشرة أشياء: [أحدها]: الضمير، وهو الأصل، ولهذا يُربَط به مذكورًا، كـ«زيد نصرته»، ومحذوفًا مرفوعا، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذَا نِ لَسَاحِرَانِ﴾ [طه: الآية ٦٣]، إذا قُدِّر لهما سباحران، ومنصوبًا، كقراءة ابن عامر في «سورة الحديد»: ﴿وَكُلِّ وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَي﴾، ولم يقرأ بذلك في «سورة النساء»، بل قرأ بنصب ﴿ كُلُّ ﴾ كالجماعة؛ لأن قبله جملةً فعليةً، وهي: ﴿ فَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ ﴾ [النَّساء: الآية ٩٥]، فساوى بين الجملتين في الفعلية، بل بين الجُمَل؛ لأن بعده ﴿ وَفَضَّلَ ٱللَّهُ ٱلْمُجَهِدِينَ ﴾ [النّساء: الآية ١٥٥، قال ابن هشام رحمه الله: وهذا مما أغفلوه أعنى الترجيح باعتبار ما يُعطّف على الجملة، فإنهم ذكروا رُجحان النصب على الرفع في باب الاشتغال، في نحو «قام زيدٌ، وعمرًا أكرمته»؛ للتناسب، ولم يذكروا مثل ذلك في نحو «زيدٌ ضربته، وأكرمت عمرًا»، ولا فرق بينهما، وقول أبي النجم: «كُلَّهُ لَمْ أَصْنَع ولو نَصَب «كل» على التوكيد لم يصح؛ لأن «ذنبا» نكرة، أو على المفعولية كان فاسدًا معنى، لما بيناه في فصل «كل»(١)، وضعيفًا صناعة؛ لأن حق «كل» المتصلـة

⁽١) ذلك أن نصب «كل» يقتضي دخولها في حير النفي، فيتوجه النفي للشمول خاصّة، ويفيد بطريق المفهوم ثبوت الفعل لبعض الأفراد، فيكون أبو النجم على التقدير معترفًا ببعض الذنوب التي ادّعتها أم الخيار عليه، وليس هذا غرضه.

بالضمير أن لا تُستعمَل إلا توكيدًا، أو مبتدأ، نحو ﴿ إِنَّ ٱلْأَمْرَ كُلَّهُ بِلَّهِ ﴾ [آل عِمزان: الآية ١٥٥]، قرىء بالنصب والرفع، وقرأ جماعة ﴿ أَفَكُمْ ٱلْمَيْكِيةِ يَبَعُونَ ﴾ [المائدة: الآية ٥٠] بالرفع، ومجرورًا، نحو «السمن منوان بدرهم»، أي منه، وقول امرأة: «زوجي المس مس أرنب، والريح ريح زَرْنَب» (١) إذا لم نَقُل إن «أل» نائبة عن الضمير، وقوله تعالى: ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَغَفَرَ إِنَّ ذَلِكَ لَمِن عَرْمِ ٱلْمُؤرِكِ [الشّورى: الآية ٣٤]، أي إن ذلك منه، ولا بد من هذا التقدير، سواء أقلرنا اللام كرّم ألمو الشورى: الآية ٣٤]، أي إن ذلك منه، ولا بد من هذا التقدير، سواء أقلرنا اللام المرتبعة، وهمن شرطية، أما على الأول فلأن الجملة خبر، وأما على الثاني فلأنه لا بد في جواب اسم الشرط المرتبع بالابتداء من أن يشتمل على ضميره، سواء قلنا: إنه الخبر، أو إن الخبر فعل الشرط، وهو الصحيح، وأما على الثالث فلأنها جواب القسم في اللفظ، وجواب الشرط في المعنى، وقول أبي البقاء، والْحَوْفيّ: إن الجملة جواب الشرط مردود؛ لأنها اسمية، وقولهما: إنها على إضمار الفاء مردود؛ لاختصاص ذلك بالشعر، ويجب على قولهما أن تكون اللام للابتداء، لا للتوطئة.

تنبيه:

قد يوجد الضمير في اللفظ، ولا يَحصُل الربط، فيكون الكلام فاسدًا، وذلك في ثلاث مسائل:

(إحداها): أن يكون الضمير معطوفًا على شيء في الخبر بغير الواو (٢)، نحو «زيدٌ قام عمرٌو، فهو»، أو «ثُمَّ هو»(٣).

(والثانية): أن يُعاد العامل نحو «زيد قام عمرو، وقام هو».

(والثالثه): أن يكون بدلًا، نحو «مُسْنُ الجارية الجارية أعجبتني هو»، فـ «هو» بدل اشتمال من الضمير المستتر العائد على الجارية، وهو في التقدير كأنه من جملة أخرى، وقياس قول من جعل

⁽١) قطعة من حديث قصّة أم زرع، الذي أخرجه الشيخان في اصحيحهمله.

⁽٢) أي وأما إذا كان العطف بالواو، نحو «زيدٌ قام عمرو وهو» جازت المسألة، وذلك لأن الواو لمطلق الجمع، فالاسمان معها، أو الأسماء بمنزلة اسم مثنى أو مجموع. «دسوقي» ١٤٢/٢.

⁽٣) قوله: «فهو» أي فقام زيد، وقوله: «ثم هو» أي ثم قام زيد

العامل في البدل نفس العامل في المبدل منه أن تصح المسألة، ونحو ذلك مسألة الاشتغال، فيجوز النصب والرفع في نحو «زيد ضربت عمرًا وأباه»، ويمتنع الرفع والنصب مع الفاء، و«ثُمّ»، ومع التصريح بالعامل، وإذا أبدلت «أخاه» ونحوه من «عمرو» لم يجوزا على ما مر من الاختلاف في عامل البدل، فإنْ قدرته بيانًا جاز باتفاق، أو بدلًا لم يجز، ويجوز بالاتفاق «زيدٌ ضربت رجلًا يحبه»، رفعت زيدا أو نصبته؛ لأن الصفة والموصوف كالشيء الواحد. والله تعالى أعلم.

وخص ابن الحاج (١) المسألة بكون المبتدإ موصولًا، أو موصوفًا، والإشارة إشارة البعيد، فيمتنع نحو «زيد قام هذا»؛ لمانعين، و «زيد قام ذلك»؛ لمانع، والحجة عليه في الآية الثالثة، ولا حجة عليه في الرابعة؛ لاحتمال كون ﴿ ذَلِكَ ﴾ فيها بدلًا أو بيانًا، وجَوَّز الفارسي كونه صفةً، وتبعه جماعة، منهم أبو البقاء، ورده الحُوْفي بأن الصفة لا تكون أعرف من الموصوف.

[الثالث من الروابط]: إعادة المبتدإ بلفظه، وأكثر وقوع ذلك في مقام التهويل والتفخيم، نحو قوله ﷺ ﴿ ٱلْمَاتَةُ * مَا ٱلْمَاتَةُ * وَالحانة: ٢٠١]، وقوله: ﴿ وَأَضْعَنْ ٱلْمَيِينِ مَا أَضْعَنْ ٱلْمَينِ ﴾ [الحانة: الآية ٢٧]، وقال [من الحفيف]:

لَا أَرَى الْمُوْتَ يَسْبِقُ الْمُوْتَ شَيْءٌ نَغُصَ الْمُوْتُ ذَا الْغِنَى وَالْفَقِيرَا [والرابع]: إعادته بمعناه نحو «زيد جاءني أبو عبد الله»، إذا كان «أبو عبد الله» كنية له، أجازه أبو الحسن مستدلًا بنحو قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يُمَسِّكُونَ بِٱلْكِئْبِ وَأَقَامُوا ٱلصَّلَوٰةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجَرَ ٱلْصَّلُوةَ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجَرَ ٱلْصَّلُوبَ وَالْاعْرَافِ: الآية ١٧٠].

⁽١) هو أبو العباس أحمد بن محمد الإشبيليّ المتوفى سنة (٦٤٧هـ).

وأُجيب بمنع كون ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مبتدأ، بل مجرور بالعطف على ﴿ ٱلَّذِينَ يَنَّقُونَ ﴾، ولئن سُلِّم فالرابط العموم؛ لأن المصلحين أعم من المذكورين، أو ضمير محذوف، أي منهم، وقال الحوفي: الخبر محذوف، أي مأجورون، والجملة دليله.

[والحامس]: عمومٌ يَشْمَلُ المبتدأ، نحو «زيد نعم الرجل»، وقوله [من الطويل]:
* فَــأَمّـا الـصّـبـرُ عَـنْـهَا فَـلَا صَـبـرًا *

كذا قالوا، ويلزمهم أن يجيزوا «زيد مات الناس، وعمرو كل الناس يموتون، وخالد لا رجل في الدار»، أما المثال فقيل: الرابط إعادة المبتدإ بمعناه على قول أبي الحسن في صحة تلك المسألة، وعلى القول بأن «أل» في فاعلي «نعم»، و«بئس» للعهد لا للجنس، وأما البيت فالرابط فيه إعادة المبتدإ بلفظه، وليس العموم فيه مرادًا؛ إذ المراد أنه لا صبر له عنها، لا أنه لا صبر له عن شيء.

[والسادس]: أن يُعطَف بفاء السببية جملةً ذاتُ ضمير على جملة خالية منه أو بالعكس، نجو قوله ﷺ وَالْمَانَ مُعْضَدَرَهُ ﴾ [الحَج: الآبة عوله ﷺ ٱلْأَرْضُ مُغْضَدَرَهُ ﴾ [الحَج: الآبة الآبة الآبة وقوله [من الطويل]:

وَإِنْسَانُ عَيْنِي يَحْسِرُ^(۱) الْمَاءُ تَارَةً فَيَبْدُو وَتَارَاتِ يَـجُـمُ فَيَغْرَقُ كذا قالوا، والبيت محتمل لأن يكون أصله يَحسِر الماء عنه، أي ينكشف عنه، وفي المسألة تحقيق تقدم في موضعه^(۲).

[والسابع]: العطف بالواو، أجازه هشام وحده، نحو «زيد قامت هند وأكرمها»، ونحو «زيد

⁽۱) من بایی نصر، وضرب،

⁽٢) أي وهو الجملة السادسة من الجمل التي لها محلّ، وحاصل ما قدّمه من التحقيق أن الفاء نَزَّلَتِ الجملتين منزلة الجملة الواحدة، ولهذا اكتفي فيهما بضمير واحد، وحينئذ فالخبر مجموعهما كما في جملتي الشرط والجزاء الواقعتين خبرًا، والمحلّ لذلك المجموع، وأما كلّ منهما فجزء الخبر، فلا محلّ له، ويجب على هذا أن يُدّعَى أن الفاء في ذلك يعني في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَكَرَ أَنَ اللّهَ أَنزَلَ مِنَ السّمَاءِ مَا يُ فَتُصْبِحُ ٱلأَرْضُ مُخْصَدَرَةً ﴾ [الحبّج: الآية ٦٣] الآية، وفي نظائرها من نحو «الذي يطير الذباب، فيغضب زيد» قد أخلصت لمعنى السببية، وأخرجت عن العطف. دسوقي ١٤٤٢.

قام وقعدت هند» بناه (١) على أن الواو للجمع، فالجملتان كالجملة كمسألة الفاء، وإنما الواو (٢) للجمع في المفردات، لا في الجمل، بدليل جواز «هذان قائم وقاعد»، دون «هذان يقوم وقعد».

[والثامن]: شرط يشتمل على ضمير مدلول على جوابه بالخبر، نحو «زيد يقوم عمرو إن قام».

[والتاسع]: «أل» النائبة عن الضمير، وهو قول الكوفيين وطائفة من البصريين، ومنه قوله تعالى: ﴿ وَأَمَّا مَنْ خَافَ مَقَامَ رَبِّهِ مِ وَنَهَى ٱلنَّفْسَ عَنِ ٱلْمَوَىٰ * فَإِنَّ ٱلْجَنَّةَ هِي ٱلْمَأُوكِ ﴾ [النازعات: ١٠٤٠] الأصل مأواه، وقال المانعون: التقدير هي المأوى له.

[والعاشر]: كون الجملة نفسَ المبتدإ في المعنى، نحو «هِجُيرَى أبي بكر لا إله إلا الله»، ومن هذا أَخبار ضمير الشأن والقصة، نحوه وَلَلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَــُكُ والإخلاص: الآية ١]، ونحوه وَإِذَا هِيَ شَاخِصَةً أَبْصَلُ ٱلَّذِينَ كَفَـرُواْ والأنبياء: الآية ٩٧] الآية.

تنبيه:

الرابط في قوله تعالى: ﴿ وَاللَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيَذَرُونَ أَزْوَبَا يَتَرَبَّصَبّنَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٤]، إما النون على أن الأصل وأزوائج الذين، وإما كلمة هم مخفوضة محذوفة هي وما أضيف إليه على التدريج، وتقديرهما إما قبل يتربصن، أي أزواجهم يتربصن، وهو قول الأخفش، وإما بعده أي يتربصن بعدهم، وهو قول الفراء، وقال الكسائي، وتبعه ابن مالك: الأصل يتربص أزواجهم، ثم جيء بالضمير مكان الأزواج؛ لتقدم ذكرهن، فامتنع ذكر الضمير؛ لأن النون لا تضاف لكونها ضميرًا، وحصل الربط بالضمير القائم مقام الظاهر المضاف للضمير. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الروابط، شرع يُبينَ الأشياء التي تحتاج إلى الرابط، فقال:

⁽١) أي هشام.

⁽۲) ردّ على هشام.

(الأَشْيَاءُ الَّتِي تَحْتَاجُ إِلَى الرَّابِطِ)

أي سواء كانت مُجمّلًا أو لا.

١٢٢٣ - (ثُمَّ الَّتِي تَحْتَاجُ رَابِطًا أَحَدْ ١٢٢٤ وَالثَّانِ جُمْلَةٌ بِهَا قَدْ وُصِفًا ١٢٢٥- رُفِعَ أَوْ نُصِبَ أَوْ قَدْ خُفِضًا ١٢٢٦ وجُمْلَةُ الصِّلَةِ ثَالِثًا أَتَتُ ١٢٢٧ ـ يَـرْبِـطُ مَـذْكُـورًا وَإِلاَّ قُـدُرَا ١٢٢٨- وَرَابِعًا جُمْلَةً حَالٍ عُلِمَا ١٢٢٩ - ثُمَّ الْفَسّرةُ في بَابِ ٱشْتِغَالْ ١٢٣٠ وسَادِسٌ وسَابِعٌ قُلْ بَدَلاً ١٣٣١ و الرَّابِطُ الطَّمِيرُ إِنْ كَانَ ذُكِرُ ١٢٣٢ ـ وَصِفَةٌ قَدْ شُبِّهَتْ مَعْمُولُهَا ١٢٣٣ ـ في «الْحُسَنِ الْوَجْهِ» الصَّمِيرَ قَدَّرُوا ١٢٣٤ - جَوَابُ شَرْطِ بِأَبْتِدَاءِ رُفِعًا ١٢٣٥ . ذُكِرَ أَوْ مُفَدِّرًا أَوْ نَائِبَا ١٢٣٦ وَالْعَامِلَانِ حَيْثُمَا تَنَازَعَا ١٢٣٧- إمَّا بِعَاطِفِ وَإِمَّا بِعَمَلْ ١٢٣٨- أَوْ كَوْنِ ثَانِ مِنْهُمَا لِلأَوْلِ ١٢٣٩ أَوْ غَيْرِهَا مِنْ أَوْجُهِ ٱرْتِبَاطِ ١٧٤٠ يَرْبِطُهَا الضَّمِيرُ مَذْكُورًا فَقَطْ

عَشَرَ جُمْلَةٌ بِهَا تُمَّ السَّنَدُ بمُضْمَر ذُكِرَ أَوْ قَدْ مُذِفَا وَرَائِطُ غَيْرِ الْهَاءِ مَا عَنْهُمْ مَضَى وَغَالِبًا غَيْرُ الضَّمِيرِ مَا ثَبَتْ حُذِفَ لَفْظُهُ وَجَا مُسْتَتِرَا بواو أو مُنظمر أو بهما كَ «خَالِدًا ضَرَبْتُهُ» بِلَا سُؤَالْ بَعْض وَالِأَشْتِمَالِ عِنْدَ الْعُقَلَا وَقَدْ يَجِي مُقَدِّرًا لِلْمُعْتَبِرْ تُلَازِمُ الضَّمِيرَ ذَاكَ أَصْلُهَا وَقِيلَ «أَلْ» بَدَلَهُ تُعْتَبَرُ مُلَازِمُ الصَّمِيرِ جَاءَ تَاسِعًا عَنْهُ سِوَاهُ هَكَذَا جَا غَالِبَا فَالِأَرْتِبَاطُ لَهُمَا حَشْمًا رُغَى مُقدَّمنه تالِيًا نِلْتَ الْأَمَلُ جَوَابَ شَرْطِ أَوْ سُؤَالِ يَنْجَلِي مُؤكِّدَاتُهُم بِدِي الأَنْمَاطِ لِذَاكَ كَانَ دُونَهُ مِنَ الْغَلَط)

يعن (وَ التي

Sy!

في عد ح

نج قو مَن

أن الأ

بة له

أي

فتأ

الم

(ثُمَّ الَّتِي غَنَّاجُ رَابِطًا أَحَدْ عَشَرَ) شيئًا، أحدها (جُمْلَةٌ بِهَا تُمَّ السَّنَدُ) أي إسناد المبتدإ إليها، يعني أن أحد تلك الأشياء الأحد عشر هي الجملة التي وقعت خبرًا للمبتدإ، نحو: «زيد قام أبوه» (وَالثَّانِ) أي الشيء الثاني مما يحتاج إلى رابط (جُمْلَةٌ بِهَا قَدْ وُصِفًا) بألف الإطلاق، أي الجملة التي وقعت صفة (مُحُضْمَر) أي تُربط بضميز (ذُكِرَ) مبنيًا للمفعول صفة لـ«مضمر»، أي مذكور في الكلام، نحو ﴿ كِنَبُمَا نَقْمَرُوْمُ ﴾ [الإسراء: الآية ٩٣] (**أَوْ قَدْ حُذِفًا)** بألف الإطلاق أيضًا عطف على الصفة، أي أو محذوف عن الكلام، نحو قوله: «وربّ قتل عارٌ» أي هو عارٌ، وقوله: (رُفِعَ) حال من ضمير «حُذِف»، أي حال كونه مرفوعًا، كالمثال المذكور (أَوْ نُصِبُ) أي أو منصوبًا، نحو قوله: «وما شيءٌ حميتَ» أي حميته (أَوْ قَدْ خُفِضَا) بألف الإطلاق، أي أو مخفوضًا، نحو قوله ﷺ: ﴿ يَوْمًا لَّا تَجْزِى نَفْسُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٨] أي فيه، وقوله: ﴿ وَرَبُطُ غَيْرِ الْهَاءِ مَا عَنْهُمْ مَضَى) أي لم يثبُت عنهم، يقال: مضى الأمرُ، من باب رمى: إذا نَفَذ، يعني أنهم قالوا: لا يجوز أن يكون الرابط المحذوف غير الهاء، كما سيأتي تحقيقه (**وَجُمْلَةُ الصَّلَةِ ثَالِثًا أَتَتْ) أ**ي أتت ثالث الأشياء التي تحتاج إلى رابط، وقوله: (وَغَالِبًا غَيْرُ الضَّمِيرِ مَا ثَبَتْ) يعني أن ربط الصلة بغير الضمير لم يثبت في غالب الاستعمال، وأما في غير الغالب فقد جاء في قوله [من الطويل]: « وَأَنْتَ الَّذِي في رَحْمَةِ اللهُ أَطْمَعُ «

حيث ربطه بالاسم الظاهر، وأشار بقوله: (يَرْبِطُ مَذْكُورًا) إلى أنِ ما يقع صلة من الجملة يُوبَط بضمير مذكور، نحو قوله عَلَان ﴿ ٱلَّذِينَ مُؤْمِنُونَ ﴾ [البَقرَة: ٣] (وَإِلاَّ قُدَّرًا) بألف الإطلاق، أي وإن لم يكن مذكورًا في اللفظ قُدّر، نحو قوله و الله المُ الله عَلَى: ﴿ وَفِيهَا مَا تَشْتَهِ بِهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ [الزخرف: ٧١]، أي تشتهيه، وقوله: (حُذِفَ لَفْظُهُ وَجَا مُسْتَتِرًا) هذا الشطر لا حاجة إليه؛ لأنه يُعلَم معناه مما سبق؛ إذ معناه أن الرابط أحيانًا يكون محذوفًا، وأحيانًا يكون مستترًا، وهذا المعنى مفهوم من السابق، فتأمّل. والله تعالى أعلم.

(وَرَابِعًا جُمْلَةُ حَالٍ عُلِمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أن رابع الأحد عشر الجملةُ الحاليّة، فإنها تُربط (بِوَافِ) نحو قوله رَجَالًا: ﴿ وَنَخَنُ عُصْبَةً ﴾ [يُوسُف: الآية ٨] (أَوْ بِمُضْمَرٍ) بوصل الهمزة للوزن، نحو قوله عَجَلُ: ﴿ وَجُوهُهُم مُسْوَدَّةً ﴾ [الزَّمز: الآية ٢٠] (أَقُ تُربط (بِهِمَا) أي بالواو والضمير، نحو قوله عَالَ: ﴿ وَأَنْتُر سُكَرَىٰ ﴾ [النساء: الآية ٤٣] (ثُمُّ المُفَسِّرةُ في بَابِ الشّيغالُ) أي فجملة ثم الخامس من الأحد عشر الجملةُ المفسرة في باب الاشتغال (كَ ﴿ خَالِدًا صَوَبْتُهُ ﴾)أي فجملة «ضربته » مفسرة للعامل في «زيدًا»، وهو «ضربت»، فهي مربوطة بالضمير، وقوله: (بِلا سُؤَالُ متعلّق به ضربته أي من غير أن أسأله ؛ لثبوت سبب الضرب ببينة، وفي نسخة: «بِكُلِّ حَالُ » متعلّق به ضربت قل بَد وَسَابِع قُلُ بَدَلاً بالف التثنية مضاف إلى (بَعْضِ وَالاشْتِمَالِ) أي السادس بدل بعض من كلّ، نحو قوله عَلَى: ﴿ ثُمَّ عَمُوا وَصَدُوا حَيْثِر مِنْ مَنْ اللّهَ مِنْ اللّهُ وَالله المنع بدل الاشتمال، نحو قوله عَلَى: ﴿ يُسَتَلُونَكَ عَنِ النَّهَ مِ الْحَرَامِ قِتَالِ فِيهِ ﴾ الآية [البقرة: ١٦١]، وقوله: (عِنْدَ الْعَقَلَ) كَمُّل به البيت، أي هذا كائن عند أرباب العقول الصحيحة، وهم العلماء، ومنهم علماء هذا الفنّ، وقوله: (وَالرَّابِطُ الصَّمِيرُ إِنْ كَانَ ذُكِنُ) بالبناء للمفعول، أشار به إلى أنه يُربط علماء هذا الفنّ، وقوله: ﴿ وَمَنْ السَّعَلَاءَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٩] أي وأحيانًا يربط بضمير مذكور في الكلام، كالمثالن المذكورين (وَقَدْ يَجِي مُقَدِّرًا) أي وأحيانًا يربط بضمير مقدّر، نحو قوله وَ الكلام، كالمثالِن المذكورين (وَقَدْ يَجِي مُقَدِّرًا) أي منهم، وقوله: (اللَّمُعْتِيْنُ) مقدّر، نحو قوله وَ المَعْدَرُا».

ثم أشار إلى الثامن بقوله: (وَصِفَةٌ قَدْ شُبّهَتْ) أي الصفة المشبّهة باسم الفاعل، وهو مبتدأ، وقوله: (مَعْمُولُهَا) بدل من «صفة»، وقوله: (تُلَازِمُ الضّمِيرَ) خبر المبتدإ، وقوله: (ذَاكَ أَصْلُهَا) يعني أن أصل الصفة المشبهة أن يُرْبَط معمولها بالضمير، إما ملفوظًا، نحو «زيد حسنٌ وجهَهُ»، أو «وجهًا منه»، أو مقدّرًا، نحو «زيد حسنٌ وجهًا»، أي منه.

ولما اختُلف في نحو ازيدٌ حَسَنٌ الْوَجْهُ، برفع الوجه، أشار إليه بقوله:

(في «اخْسَنِ الْوَجْهُ») برفع «الوجه» (الضَّمِيرَ قَدَّرُوا) أي قدّر بعضهم الضمير رابطًا، فقال: التقدير: منه (وَقِيلَ: «أَلْ» بَدَلَهُ تُعْتَبُنُ أي إنه «أل» خَلَفٌ عن الضمير، فلا حاجة لتقديره.

ثم ذكر التاسع (جَوَابُ شَوْطِ) مبتدأ (بِائْتِدَاءِ) متعلّق بـ(رُفِعا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، والجملة صفة لـ«شرط» أي جواب اسم شرط مرفوع بالابتداء (مُلازِمُ الضّمِيرِ) بالرفع خبر المبتدإ، ويحتمل أن يكون منصوبًا على الحال، وخبر المبتدإ قوله: (جَاءَ تَاسِعًا) وهو على الأول حال، يعني أن التاسع مما يحتاج إلى رابط جملةُ اسمِ الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يَوْبطه إلا

الضمير، سواء (ذُكِرَ) في اللفظ، نحو قوله رَجَّالَ: ﴿ فَمَن يَكُفُرُ بَعْدُ مِنكُمْ فَإِنِيَّ أُعَذِبُهُ ﴾ [المائدة: الآية ١١٥] الآية (أَوْ مُقَدَّرًا) في الكلام، نحو قوله رَجَّالَ: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِنَ الْحَجَّ فَلا رَفَثَ وَلا الآية ١١٥] الآية، أي منه (أَوْ نَائِبًا عَنْهُ سِوَاهُ) أي كالآية فُسُوفَ وَلا حِدالَ فِي الْحَجَّ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٦] الآية، أي منه (أَوْ نَائِبًا عَنْهُ سِوَاهُ) أي كالآية المذكورة، فإن قوله: ﴿ فِي الْحَجَ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٩٦] اقيل: «أَل» نائب عن الضمير، والأصل في حجه، وقوله: (هَكَذَا جَا غَالِبًا) هكذا قال الناظم، وليست هذه العبارة في الأصل، ولا ما يؤدّي معناها، فلينظَر. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشر بقوله: (وَالْعَامِلَانِ حَيثُمَا تَنَازَعَا) بألف التنبية، أي إذا تنازع العاملان في معمول (فَالارْتِبَاطُ لَهُمَا حَتْمًا) أي لزومًا (رُعَى) بفتح العين المهملة أصله «رُعِي» بكسرها، لكنه جاء على لغة من يقول: بَقَى يَبْقَى، وَقَنَى يَفْنَى، وهي لغة طيّء، ومعنى «رُعَى» أي محفظ (إِمًّا بِعَاطِفِ) كما في نحو «قام وقعد أخواك» (وَإِمَّا بِعَمَل مُقلَّمَيْهِ تَالِيّا) أي وإما بعمل أول المتنازعين في ثانيهما، نحو قوله ﷺ : ﴿كَانَ يَمُولُ سَفِيهُنَا﴾ الآية [الجنّ: ٤]، فإن ﴿كَانَ ﴾ و﴿يَقُولُ ﴾ ميثنازعان في ﴿سَفِيهُنَا﴾ [المنّ: الآية ٤]، وقد عملت ﴿كَانَ ﴾ وهو دعاء للطالب بإدراك مأموله من وقوله: (نِلْتَ الْأَمَلُ) كمل به البيت، أي أدركت مطلوبك، وهو دعاء للطالب بإدراك مأموله من السعادة الدنيوية والأخروية (أَوْ كَوْنِ قَانٍ مِنْهُمَا) أي من المتنازعين (لِلأَوَّلِ جَوَابَ شَوْطٍ) نحو قوله ﷺ : ﴿ تَنَالُوا لَهُ مُنْ اللهُ يُقْتِيكُمْ وَلُولُ اللهِ اللهُ عَلَى صَالِحُونِ العامل الأول، كما سيأتي.

ثم أشار إلى الحادي عشر بقوله: (مُؤَكداتُهُمْ بِذِي الأَنْمَاطِ) يعني أن ألفاظ التوكيد بهذا الطريق، أي في احتياجها إلى الرابط (يَرْبِطُهَا) بكسر وضمها، من باب ضرب، ونصر (الضّمِيرُ مَذْكُورًا فَقَطْ) نحو جاء زيد نفسهُ (لِذَاكَ) أي لكونها لا يربطها إلا الضمير المذكور (كَانَ دُونَهُ مِنَ الْغَلَط) أي كان الكلام بدون الضمير المذكور غلطًا، فلا يجوز أن تقول: «جاء القوم جميع»

⁽١) وفيه تسمّح؛ لأن الخبر جملة يقول، لا يقول وحدها، فتأمل.

بالرفع توكيدًا؛ لما ذُكر، وإنما تقول: «جميعًا» بالنصب على الحال.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأشياء التي تحتاج إلى الرابط أحد عشر شيئًا:

[أحدها]: الجملة المخبر بها، وقد مضت، ومن ثُمَّ كان مردودًا قولُ ابن الطَّرَاوة في «لولا زيد لأكرمتك»: إن لأكرمتك هو الخبر، وقول ابن عطية في قوله ﷺ فَوَله ﴿ فَالْحَقُ وَالْحَقَ وَالْحَقَ اَقُولُ * لَأَمْلَأَنَّ ﴾ خبر ﴿ اَلْحَقُ ﴾ الأولي فيمن قرأه بالرفع، وقوله: إن التقدير أن أملاً مردودٌ؛ لأن «أن» تصير الجملة مفردًا، وجواب القسم لا يكون مفردًا، بل الخبر فيهما محذوف، أي لولا زيد موجود، والحق قسمى كما في لعمرك لأفعلنّ.

[الثاني]: الجملة الموصوف بها، ولا يربطها إلا الضمير، إما مذكورًا، نحو قوله: ﴿ حَتَّى ثُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِنَابًا نَقْرَؤُمُ ﴾ [الإسراء: الآية ٤٣]، أو مقدرًا، إما مرفوعًا، كقوله [من الكامل]:

إِنْ يَقْتُلُوكَ فَإِنَّ قَتْلَكُ لَمْ يَكُنْ عَارًا عَلَيْكَ وَرُبَّ فَتْلِ عَارُ الْوَافِي: أَي هُو عَارٍ، أو منصوبًا، كقوله [من الوافر]:

حَمَيْتَ حِمَا يَهَامَةً بَعْدَ نَجْدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ
أي حميته، أو مجرورًا، نحو قوله تعالى: ﴿ وَانَّقُواْ يَوْمًا لَا يَجْزِى نَفْشُ عَن نَفْسِ شَيْءًا وَلا يُقْبَلُ
مِنْهَا شَفَعَةٌ وَلَا يُؤْخَذُ مِنْهَا عَدْلُ وَلَا هُمْ يُنصَرُونَ ﴾ [البَقرة: الآية ٤٨] فإنه على تقدير «فيه» أربع مرات، وقراءة الأعمش: ﴿ فَسُبْحَانَ اللَّهِ حِينًا تُمْسُونَ وَحِينًا تُصْبِحُونَ ﴾ [الروم: ١٧] على تقدير «فيه» مرتين، وهل حُذف الجار والمجرور معًا، أو حُذف الجار وحده فانتصب الضمير واتصل بالفعل، كما قال [من الطويل]:

وَيَـوْمًا شَـهِـدْنَـاهُ سُـلَـيْـمًا وَعَـامِـرًا قَلِيلًا سِوَى الطَّعْنِ النَّهَالِ نَوَافِلُهُ(١) أي شهدنا فيه، ثم مُحذف منصوبًا قولان: الأول عن سيبويه، والثاني عن أبي الحسن، وفي أماني ابن الشجري: قال الكسائي: لا يجوز أن يكون المحذوف إلا الهاء، أي إن الجارّ مُحذف أوّلًا،

⁽١) «النهال» صفة للرماح، الرماح النهال للدم، أي العطاش له، أو الريانة منه، فالناهل من الأضداد، يطلق على العطشان، وعلى الريان، و«النوافل» جمع نافلة، وهي العطية المتطوع بها.

ثم مُخذف الضمير، وقال آخر: لا يكون المحذوف إلا «فيه»، وقال أكثر النحويين، منهم سيبويه، والأخفش: يجوز الأمران، والأقيس عندي الأول. انتهى.

وهو مخالف لما نَقَل غيره، وزعم أبو حيان أن الأولى أن لا يُقدَّر في الآية الأولى ضمير، بل يُقدَّر أن الأصل يومًا يَوْمَ لا تجزي بإبدال يوم الثاني من الأول، ثم حُذف المضاف، ولا يُعلم أن مضافًا إلى جملة مُذف، ثم إن ادَّعَى أن الجملة باقية على محلها من الجر فشاذ، أو أنها أنيبت عن المضاف، فلا تكون الجملة مفعولًا في مثل هذا الموضع.

[الثالث]: الجملة الموصول بها الأسماء، ولا يربطها غالبًا إلا الضمير، إما مذكورًا، نحو قوله تعالى: ﴿ اللَّذِينَ يُوِّمِنُونَ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٣] الآية، ونحو قوله: ﴿ وَمَا عَمِلَتُهُ أَيدِيهِم ﴾ [يس: ٣٥]، وقوله: ﴿ وَفِيهَا مَا نَشْتَهِيهِ ٱلْأَنفُسُ ﴾ [الزّخزف: الآية ٧١]، ونحو ﴿ يَأْكُلُ مِمَّا تَأْكُلُونَ مِنْهُ ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٦]، ونحو ﴿ وما عملت المؤمنون: الآية ٣٣]، ونحو ﴿ وما عملت أيديهم ﴾ (١)، ونحو ﴿ وفيها ما تشتهي الأنفس ﴾ (٢)، ونحو ﴿ وَيَشْرَبُ مِمَّا تَشْرَبُونَ ﴾ [المؤمنون: الآية ٣٣]، والحذف من الصلة أقوى منه من الصفة، ومن الصفة أقوى منه من الخبر.

وقد يربطها ظاهر يَخلُف الضمير، كقوله [من الطويل]:

فَيَا رَبُّ لَيْلَى أَنْتَ فِي كُلِّ مَوْطِنٍ وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ وهو قليل، قالوا: وتقديره: «وأنت الذي في رحمته»، وقد كان يمكنهم أن يقدروا: «فِي رحمتك»، كقوله [من الطويل أيضًا]:

« وَأَنْتَ الَّذِي أَخْلَفْتَنِي مَا وَعَدْتَنِي »

وكأنهم كرِهوا بناءَ قليل على قليل؛ إذ الغالب أنت الذي فَعَلَ، وقولهم: فعلت قليل، ولكنه مع هذا مقيس، وأما أنت الذي قام زيد، فقليل غير مقيس، وعلى هذا فقول الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ الْمُحَمَّدُ لِلَّهِ اللَّذِي خَلَقَ السَّمَنوَتِ وَالْأَرْضَ رَجَعَلَ الظُّلُمَٰتِ وَالنُّورُ ثُمَّ اللَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعَلَى الظُّلُمَٰتِ وَالنُّورُ ثُمَّ اللَّذِينَ كَفَرُوا بِرَبِّهِمْ يَعَدِلُونَ ﴾ والأنعام: الآية ١]: إنه يجوز كون العطف بـ ﴿ ثُمّ على الجملة الفعلية ضعيف؛ لأنه

⁽١) هي الآية المتقدمة لكن على قراءة من أسقط الضمير.

⁽٢) هي الآية المتقدمة لكن على قراءة من أسقط الضمير أيضًا.

يلزمه أن يكون من هذا القليل، فيكون الأصل كفروا به؛ لأن المعطوف على الصلة صلة فلا بد من رابط، وأما إذا قُدِّر العطف على ﴿ ٱلْحَـمْدُ لِللَّهِ ﴾ وما بعده فلا إشكال.

[الرابع]: الجملة الواقعة حالًا، ورابطها إما الواو والضمير، نحو قوله تعالى: ﴿ لَا تَقْرَبُوا الصَّكَلَةَ وَأَنتُم سُكَرَىٰ ﴾ [النّساء: الآية ١٤]، أو الواو فقط، نحوقوله: ﴿ لَهِنَ أَكَلَهُ اللّهِ مُنتَودًةً ﴾ ويَحْسَبَةً ﴾ [يُوسُف: الآية ١٤]، ونحو (جاء زيد والشمسُ طالعةٌ)، أو الضمير فقط، نحو قوله تعالى: ﴿ يَمُ لَلُهُ وَبُحُوهُهُم مُسُودٌةً ﴾ [الرُّتر: الآية ٢٠] الآية، وزعم أبو الفتح في الصورة الثانية أنه لا بُدّ من تقدير الضمير، أي طالعة وقت مجيئه، وزعم الزمخشري في الثالثة أنها شاذة نادرة، وليس كذلك؛ لورودها في مواضع من التنزيل، نحو قوله تعالى: ﴿ اَهْبِطُوا اللهُ سَعَدُمُ لِللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ عَلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠]، وقوله: ﴿ وَاللّهُ يَعَكُمُ لَا مُعَقِبَ اللّهِ وَرَاءً ظُهُورِهِمْ كَأَنّهُمْ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٠]، وقوله: ﴿ وَاللّهُ يَعَكُمُ لَا مُعَقِبَ لِنُعْمَ لِللّهِ وَبُحُوهُهُم الْقَلْمَةِ تَرَى اللّهِ يَنْ اللّهِ وَبُحُوهُهُمُ مُسُودٌةً ﴾ [الرُّعد: الآية ٢٠] ، وقوله: ﴿ وَاللّهُ عَنْ اللّهِ وَبُحُوهُهُمُ الْقِمْ الْقِينَا فَتَلَكَ مِنَ الْفُرْسَلِينَ إِلّا إِنّهُمْ لَيَا كُلُونَ الطّعَامَ ﴾ [الرُّعد: الآية ٢٠] ، وقوله: ﴿ وَيَوْمُ الْقِينَمَةِ تَرَى اللّهِ يَكُونُ عَلَى اللّهِ وَبُحُوهُهُمُ اللّهُ وَبُوهُهُمُ وَالنّهُ فَيَالِكُ عَلَى اللّهِ وَبُحُوهُهُمُ وَاللّهُ فَيَالَونَ الْآية ٢٠] ، وقوله: ﴿ وَيَوْمَ الْقِينَمَةِ تَرَى اللّهِ يَكُمُ اللّهِ وَبُحُوهُهُمُ مُسُودٌةً ﴾ [الرُّمَ: الآية ٢٠] ، وقوله: ﴿ وَيَوْمَ الْقِينَمَةِ تَرَى اللّهِ يَكُمُ اللّهِ عَلَى اللّهِ وَبُحُوهُهُمْ مُسَودٌةً ﴾ [الرُّمَ: الآية ٢٠] .

وقد يخلو منهما لفظًا، فيقدر الضمير، نحو «مررب بالْبُرّ قَفِيزٌ بدرهم»، أو الواو، كقوله يَصِف غائصًا لطلب اللؤلؤ، انتصف النهار، وهو غائص، وصاحبه لا يدري ما حاله [من الكامل]:

نَصَفَ النَّهَارُ الْلَهُ غَامِرُهُ(١) وَرَفِيقُهُ بِالْغَيْبِ لَا يَدْرِي أَي والماء غامره.

[الخامس]: الجملة المفسرة لعامل الاسم المُشْتَعَل عنه، نحو «زيدًا ضربته، أو ضربت أخاه، أو عمرًا وأخاه، أو عمرا أخاه»، إذا قدرت الأخ بيانًا، فإن قدرته بدلًا لم يصح نصب الاسم عن الاشتغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عَطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كُفُرُواْ فَتَعْسَا الاستغال، ولا رفعه على الابتداء، وكذا لو عَطفت بغير الواو، وقوله تعالى: ﴿ وَالَّذِينَ كُفُرُواْ فَتَعْسَا (١) أي انتصف، والماء غامره، فالجملة حال من «النهار»، ولا واو فيها، وهو ظاهر، ولا ضمير يعود على صاحب الحال؛ إذ الضمير الملفوظ به عائد على الغائص، فاحتيج لتقدير الواو. «دسوقي» ٢ /١٤٧/٢.

أَمُّمُ المَعْدُ: الآية ١٦ ﴿ الَّذِينَ ﴾ مبتداً، و فَتَعْسَا ﴾ مصدر لفعل محذوف هو الخبر، ولا يكون فَ الَّذِينَ ﴾ منصوبًا بمحذوف يُفَسِّره ﴿ تَعْسَا ﴾ كما تقول: «زيدًا ضربًا إياه»، وكذا لا يجوز «زيدًا جدعًا له، ولا عمرًا سقيًا له»، خلافا لجماعة، منهم أبو حيان؛ لأن اللام متعلقة بمحذوف، لا بالمصدر؛ لأنه لا يتعدى بالحرف، وليست لام التقوية؛ لأنها لازمة، ولامُ التقوية غير لازمة، وقوله بعالى: ﴿ سَلِّ بَنِيَ إِسْرَءِيلَ كُمْ ءَاتَيْنَهُم مِنْ ءَايَيْ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢١١] الآية، إن قدَّرت ﴿ مِن الله على الله على المسللة المسللة على المسللة على المسللة على المسللة على المسللة على المسللة المسللة المسللة المسللة المسلة ا

لَقَدْ كَانَ فِي حَـوْلِ ثَـوَاءٍ ثَـوَيْتُهُ تَقَضّي لُبَانَاتٍ وَيَشْأَمَ سَائِمُ (١) أي ثويته فيه، فالهاء من «ثويته» مفعول مطلق، وهي ضمير الثواء؛ لأن الجملة صفته، والهاء رابط الصفة، والضمير المقدر للبدل، وهو «ثواء» بالمبدل منه، وهو «حول»، وزعم ابن سِيدَهُ أنه

⁽١) قوله: «تقضّي لبانات»: أي فراغ حاجات.

يجوز كون الهاء من «ثويته» للحول على الاتساع في ضمير الظرف بحذف كلمة «في»، وليس بشيء؛ لخلو الصفة حينئذ من ضمير الموصوف، ولاشتراط الرابط في بدل البعض وَجَبَ في نحو قولك: «مررت بثلاثة زيد وعمرو» القطع بتقدير «منهم»؛ لأنه لو أُتبع لكان بدل بعض من غير ضمير.

تنبيه:

إنما لم يَحتَج بدلُ الكل إلى رابط؛ لأنه نفس المبدل منه في المعنى، كما أن الجملة التي هي نفس المبتدإ لاتحتاج إلى رابط لذلك.

[الثامن]: معمول الصفة المشبهة، ولا يربطه أيضًا إلا الضمير، إما ملفوظًا به، نحو «زيدٌ حَسَنٌ وجَهَهُ»، أو «وجهًا منه»، أو مقدرًا، نحو «زيدٌ حسنٌ وجهًا»، أي منه، واختُلف في نحو «زيدٌ حسنٌ الوجهُ» بالرفع، فقيل: التقدير «منه»، وقيل: «ألى خلف عن الضمير، وقال تعالى: ﴿هَانَا لَأَنَّ وَلَا لِلْمُتَقِينَ لَحُسَنَ مَنَابٍ * جَنَبِ عَدْنِ مُفَنَّحَةً لَمُمُ ٱلأَبُوبُ ﴿ [ص: ٤٩ - ٥] ﴿جَنَبِ ﴾ بدل، أو بيان، والثاني يمنعه البصريون؛ لأنه لا يجوز عندهم أن يققع عطفُ البيان في النكرات، وقول الزمخشري: إنه معرفة؛ لأن «عدنا» عَلَمٌ على الإقامة بدليل ﴿جَنَبِ عَدْنٍ ٱلَّتِي وَعَدَ ٱلرَّمَّنُ وَإِنَا المعرفة النكرة، ولكن قوله ممنوع، عِدَادُمُ والتي في الآية بدل لا نعت، و ﴿مُفَنَحَةً ﴾ [ص: الآية ٥] والمن على من ﴿جَنَبِ ﴾؛ لانه مذكر، والتي في الآية بدل لا نعت، و ﴿مُفَنَحَةً ﴾ [ص: الآية ٥] والأن البدل لا يتقدم على النعت، و ﴿ ٱلأَبُوبُ ﴾ مفعولُ مالم يُسمً فاعلُه، أو بدل من ضمير مستتر، والأول أولى؛ لضعف مثل «مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجه»، وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل والأول أولى؛ لضعف مثل «مررت بامرأةٍ حسنةِ الوجه»، وعليهما فلا بد من تقدير أن الأصل الأبواب منها، أو أبوابها، ونابت «أل» عن الضمير، وهذا البدل بدل بعض لا اشتمال، خلافا للزمخشري.

[التاسع]: جوابُ اسم الشرط المرفوع بالابتداء، ولا يَربطه أيضًا إلا الضمير، إما مذكورًا، نحو قوله تعالى: ﴿ فَمَن يَكُفُر بَعْدُ مِنكُم فَإِنَ أُعَذِّبُهُ ﴾ [المائدة: الآية: ١١٥] ، أو مقدرًا، أو مَنُوبًا عنه،

نحوقوله تعالى: ﴿ فَمَن فَرَضَ فِيهِ كَ ٱلْحَجَّ فَلَا رَفَتَ وَلَا فَسُوقَ وَلَا جِـدَالَ فِي ٱلْحَجَّ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٧]، أي منه، أو الأصل في حجه، وأما قول تعالى: ﴿ بَلَن مَنْ أَوْفَى بِعَهْدِهِ وَالتَّقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُحِبُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٧]، وقوله: ﴿ وَمَن يَتُولُ ٱللَّهُ وَرَسُولُهُ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا فَإِنَّ حِرَّبَ ٱللَّهِ هُمُ الْفَائِدَة: الآية ٢٥]، وقولُ الشاعر [من الوافي]:

فَ مَنْ تَكُنِ الْحَضَارَةُ أَعْ جَبَتْهُ فَائِي رِجَالِ بَادِيَةٍ تَـرَانَـا فقال الزمخشري في الآية الأولى: إن الرابط عموم المتقين، والظاهر أنه لا عموم فيها، وأن المتقين مساوون لمن تقدم ذكره، وإنما الجواب في الآيتين والبيت محذوف، وتقديره في الآية الأولى: يحبه الله، وفي الثانية: يغلب، وفي البيت: فلسنا على صفته.

[العاشو]: العاملان في باب التنازع، فلا بُدّ من ارتباطهما، إما بعاطف كما في «قاما وقعد أخواك»، أو عَمَلِ أولهما في ثانيهما، نحوقوله تعالى: ﴿ وَأَنَّهُم كَانَ يَقُولُ سَفِيهُنَا عَلَى اللّهِ شَطَطًا ﴾ أخواك»، أو كون ثانيهما جوابًا للأول، إما جوابية الشرط نحو قوله تعالى: ﴿ تَمَالَوْا يَسْتَغْفِرْ لَكُمْ رَسُولُ اللّهِ ﴾ [المنافقون: الآية ه]، ونحوقوله: ﴿ وَالنَّهِ عَلَيْهِ قِطْ رَا ﴾ والكهف: الآية ٢٩]، أو جوابية السؤال، نحو ﴿ يَسْتَقْتُونَكَ قُلِ اللّهُ لِللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللهُ الله ولا يجوز «قام قعد رُبِد»، ولذلك بطل قول الكوفيين: إن من التنازع قول امرئ ألقيس [من الطويل]:

« كَفَانِي وَلَمْ أَطْلُبْ قَلِيلٌ مِنَ الْمَالِ »

وإنه حجة على رجحان اختيار إعمال الأول؛ لأن الشاعر فصيح، وقد ارتكبه مع لزوم حذف مفعول الثاني، وتَرَكَ إعمال الثاني مع تمكنه منه، وسلامته من الحذف، والصواب أنه ليس من التنازع في شيء؛ لاختلاف مطلوبي العاملين، فإن «كفاني» طالب لـ«قليل»، و«أطلب» طالب للملك محذوفًا للدليل، وليس طالبًا للقليل؛ لئلا يلزم فساد المعنى، وذلك لأن التنازع يوجب تقدير قوله: «ولم أطلب» معطوفًا على «كفاني»، وحينئذ يلزم كونه مثبتًا؛ لأنه حينئذ داخل في حيز الامتناع المفهوم من «لو»، وإذا امتنع النفي جاء الإثبات، فيكون قد أثبت طلبه للقليل بعد ما نفاه بقوله [من الطويل]:

وَلَوْ أَنْمَا أَسْعَى لأَدْنَى مَعِيشَةِ

وإنما لم يجز أن يقدر مستأنف . أنه لا ارتباط حينفذ بينه وبين «كفاني»، فلا تنازع بينهما. [فإن قلت]: ليم لا يجوز التنازع على تقدير الواو للحال، فإنك إذا قلت: «لو دعوته لأجابني غير متوان» أفادت «لو» انتفاء الدعاء والإجابة دون انتفاء عدم التواني حتى يلزم إثبات التواني. [قلت]: أجاز ذلك قوم، منهم ابن الحاجب في «شرح المفصل»، ووجه به قول الفارسي والكوفيين: إن البيت من التنازع، وإعمال الأول، وفيه نظر؛ لأن المعنى حينفذ لو ثبت أني أسعى لأدنى معيشة لكفاني القليل في حالة أني غير طالب له، فيكون انتفاء كفاية القليل المقيدة بعدم طلبه موقوفًا على طلبه له، فيتوقف عدم الشيء على وجوده.

ولهذه القاعدة أيضًا بطل قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا تَبَيّنَ ﴾ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللّهَ عَلَى حَلَيْ شَيْعِ قَلِيدُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٩]: إن فاعل ﴿ بَنَيّنَ ﴾ ضمير راجع إلى المصدر المفهوم من «أن» وصلتِها بناء على أن ﴿ بَنَيّنَ ﴾ و﴿ أَعْلَمُ ﴾ قد تنازعاه كما في «ضربني وضربت زيدًا»؛ إذ لا ارتباط بين ﴿ بَنَيّنَ ﴾ و﴿ أَعْلَمُ ﴾ على أنه لو صح لم يحسن حمل التنزيل عليه؛ لضعف الإضمار قبل الذكر في باب التنازع، حتى إن الكوفيين لا يجيزونه البتة، وضعف حَذف مفعول العامل الثاني إذا أهمل، كه ضربني وضربت زيد»، حتى إن البصريين لا يجيزونه إلا في الضرورة. والصواب أن مفعول «أطلب» الملك محذوفًا كما قدمنا، وأن فاعل ﴿ بَنَيّنَ ﴾ ضمير مستتر إما للمصدر، أي فلما ﴿ تَبَيّنَ كَمَا قالوا في ﴿ ثُمّ بَنُ بَعْدِ مَا رَأَوا الْآيَنَ لَهُ مَنْ بَعْدِ مَا رَأَوا الْآيَنَ ونظيره «إذا كان غدًا فأتنى» أي إذا كان هو أي ما نحن عليه من سلامة.

[الحادي عشر]: ألفاظ التوكيد الأُولُ(١) وإنما يربطها الضمير الملفوظ به، نحو «جاء زيد نفسه، والزيدان كلاهما، والقوم كلهم»، ومن ثَمَّ كان مردودًا قولُ الْهَرَويّ(٢) في «الذخائر»:

⁽١) أي هي النفس، والعين، وكلا، وكلّ، وأجمع.

⁽٢) هو أبو الحسن علي بن محمد النحوي الأديب من أواخر القرن الرابع، أصله من هراة، وسكن مصر.

تقول: «جاء القوم جميعًا» على الحال، و «جميع» على التوكيد، وقولُ بعض من عاصرناه (١) في قوله تعالى: ﴿ هُو الَّذِي خَلَقَ كَكُم مَّا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩]: إن ﴿ جَمِيعًا ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٩] : إن ﴿ جَمِيعًا ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٩] توكيد له ﴿ ما ﴾ ولو كان كذا لقيل: جميعه ثم التوكيد به «جميع» قليل، فلا يُحمل عليه التَّنْزِيل، والصواب أنه حال، وقولُ الفراء والزمخشري في قراءة بعضهم: ﴿ إنَا كلا فيها ﴾ : إن ﴿ كُلّا ﴾ توكيد، والصواب أنها بدل، وإبدال الظاهر من ضمير الحاضر بدل كل جائز أذا كان مفيدًا للإحاطة، نحو «قمتم ثلاثتكم»، وبدل الكل لا يحتاج إلى ضمير، ويجوز له كل أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو «جاءني كل القوم»، فيجوز مجيئها بدلًا بخلاف أن تلي العوامل إذا لم تتصل بالضمير، نحو «جاءني كل القوم»، فيده القراءة، وخَرَّجها ابن مالك على أن ﴿ كُلّّ ﴾ حال، وفيه ضعفان: تنكير «كل» بقطعها عن الإضافة لفظًا ومعنى، وهو مادر، كقول بعضهم: «مررت بهم كُلّّ» أي جميعًا، وتقديم الحال على عاملها الظرفي. وخرج بذكر «الأُولِ» «أجمعُ» وأخواتُهُ، فإنها إنما تؤكّد بعد «كل»، نحوقوله تعالى: ﴿ فَسَجَدَ

وخَرِج بذكر «الأُولِ» «أجمعُ» وأخواتُهُ، فإنها إنما تؤكّد بعد «كل»، نحوقوله تعالى: ﴿فَسَجَدَ الْمَلَيّكَةُ كُو بِذكر «الأُولِ» (الحِجر: الآية ٣٠]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على الأشياء التي تحتاج إلى الربط شرع يبين الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة، فقال:

⁽۱) هو الإمام بهاء الدين، قاضي القضاة، أبو محمد عبدالله بن عبد الرحمن بن عقيل الآمديّ المصريّ الشافعيّ، تلميذ أبي حيّان، وكان ابن عقيل تولى القضاء في محكمة باب الفتوح عن القزوينيّ، ثم تولى قضاء مصر العتيقة عن ابن جماعة، وكان يقول عنه العباديّ: شيخ الكل في الكلّ، ثم ولي قاضي القضاة، أي قاضي العسكر، قال السراج البلقيني: سمعت أبا حيان يقول: ما تحت أديم السماء أنحى من ابن عقيل، ولد سنة (٩٩٩هـ) ولازم أبا حيان اثنتي عشرة سنة، وتوفي سنة (٩٧٩هـ) ودفن بقرب الإمام الشافعيّ رحمهم الله. «حاشية الدسوقي» ١٥٢/٢.



(الأُمُورُ الَّتِي يَكْتَسِبُهَا الإَّسْمُ بِالإِضَافَةِ)

قوله: «الاسم»: أي المضاف من المضاف إليه، وقوله: «بالإضافة»: أي بسبب الإضافة.

عَشَرَةً أَتَتْ بِلاَ مَخَافَهُ

تَخْصِيضُهُ أَتِي بِلاَ نُكُرَانِ

أَوِ السَّجَوْزِ بِرَفْعِ الْفَصْحِ

وَعَكْسُهُ السَّادِسُ حِينَمَا يُعَدُّ

بِكَوْنِهِ لِلْحَذْفِ ذَا تَأَهُّلِ

بِكَوْنِهِ لِلْحَذْفِ ذَا تَأَهُّلِ

وَجُوبُ تَصْدِيرٍ بِهَا قَدْ يَنْجَلِي

بِنَاوُهُمْ فَلاَقَةً قَدِ الْحَصَرُ

وَدُونَ * هَكَذَا بِغَيْرِ فَصْلِ

وَدُونَ * هَكَذَا بِغَيْرِ فَصْلِ

أَنْهِمَ قَدْ ظَهَرَ هَذَا الشَّانِي

فَضَالِثَ الْأَقْسَامِ قَدْ أَصَبْتَهُ

أَنْهِمَ قَدْ ظَهَرَ هَذَا الشَّانِي

فَضَالِثَ الْأَقْسَامِ قَدْ أَصَبْتَهُ

مَيْتُ الْعَنَاكِبِ بِتَحْقِيرٍ يَفِي

فَكَسْبُهُ الْجُمْعَ بِهَذَا لِنَبْهِي

١٧٤١- (يَكْتَسِبُ الْطَافُ بِالإِضَافُهُ التَّانِي ١٧٤٢- أَوَّلُهَا التَّعْرِيفُ ثُمَّ الثَّانِي ١٧٤٣- أَوَّلُهَا التَّعْرِيفُ وَرَفْعُ الْقُبْحِ ١٧٤٤- ثُمَّتَ تَخْفِيفٌ وَرَفْعُ الْقُبْحِ ١٧٤٤- تَذْكِيرُ مَا أُنْثَ خَامِسًا وَرَدْ ١٢٤٥- إِنْ كَانَ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ أَوَّلِ ١٢٤٥- السَّابِعُ الظَّرْفُ وَمَصْدَرٌ يَلِي ١٢٤٥- السَّابِعُ الظَّرْفُ وَمَصْدَرٌ يَلِي ١٢٤٧- وَالْعَاشِرُ الإِعْرَابُ وَالْحَادِي عَشَرْ ١٢٤٨ إِنْ مُبْهَمٌ يُضَفْ كَدْغَيْرٍ» (مِثْلِ» ١٢٤٨ إِنْ مُبْهَمٌ يُضَفْ كَدْغَيْرٍ» (مِثْلِ» ١٢٤٩- وَمَا لِـ ﴿إِذْ » يُضَافُ مِنْ زَمَانِ ١٢٥٩- وَإِنْ لأَصْلِي الْبِنَا أَصَفْتَهُ ١٢٥٩- وَفِي كَلِيمِ اللهِ تَعْظِيمٌ قُفِي ١٢٥٩- وَفِي كَلِيمِ اللهِ تَعْظِيمٌ قُفِي ١٢٥٩- وَفِي كَلِيمِ اللهِ تَعْظِيمٌ قُفِي ١٢٥٩- وَفِي كَلِيمِ اللهِ تَعْظِيمٌ قُفِي

(يَكْتَسِبُ الْمُضَافُ) أَي من المضاف إليه (بِالإضافَة) أي بسببها (عَشَرَةً) بالنصب على المفعوليّة لديكتسب»، هكذا قال الناظم تبعًا لأصله، وكان الأولى أن يقول أحد عشر؛ لأنه المذكور، بل سيزيد الناظم عليه في آخره ثلاثة، فيكون المجموع أربعة عشر، فتنبّه.

وقوله: (أَتَتْ بِلاَ مَخَافَهُ) صفة لـ«عشرة» أي أتت تلك العشرة في أقوال النحاة، بلا خوف لذكره؛ لكونها مستعملة في كلام العرب (أَوَّلُهَا) أي أول تلك العشرة (التَّعْرِيفُ) أي تعريف المضاف بالمصاف إليه، إذا كان معرفة، نحو «غلام زيد»، فقد اكتسب «غلام» كونه معرفة

بإضافته إلى علم، وهو «زيد» (ثُمَّ الثَّانِي) أي من العشرة (تَخْصِيصُهُ) أي تخصيص المضاف بالمضاف إليه إذا كان نكرة، نحو «غلام رجل»، فقد تخصص «غلام» بالإضافة بعد أن كان شاملًا لغلام الرجل والمرأة، وقوله: (أَتَى بِلاَ نُكْرَانِ) أي جاء هذا المعنى بلا إنكار أحد له

(ثُمَّتَ) بالضم هي العاطفة، دخلت عليها التاء لتأنيث اللفظ، أي ثم الأمر الثالث مما يكتسبه المضاف بالإضافة (تَخْفِيفٌ) أي تخفيف لفظ المضاف، بحذف التنوين، كرهارب زيد»، والنون كرهاربا عمرو»، ولاضاربو بكر»، إذ الأصلُ أن يعمل الوصف النصب فيه، ولكن أضيف تخفيفًا؛ إذ لا تنوين؛ معه، ولا نون (وَرَفْعُ الْقُبْحِ) أي الأمر الرابع رفع قبح الكلام، نحو «مررت بالرجل الحسن الوجه»، فإن الوجه لو رُفع لقبح الكلام؛ لحلو الصفة عن ضمير الموصوف لفظًا (أو التَّجُوُّزِ) بالجرّ عطفًا على «القبح»، أي أو رفع التجوّز (بِ)سبب (رَفْعِ الْفَتْحِ) أي لو نُصب الوجه؛ إجراء للوصف القاصر مجرى الوصف المتعدي، فإذا جُرّ بالإضافة ، فقد زال التجوّز المذكور.

(تَذْكِيرُ مَا أُنِّتَ خَامِسًا وَرَدْ) يعني أن الأمر الخامس مما يكتسبه المضاف من المضاف إليه تأنيث المذكر، نحو «قُطِعَت بعض أصابعه» (وَعَكْسُهُ السَّادِسُ حِينَمَا يُعَدُّ) يعني أن سادس الأمور تذكير المؤنث، نحو «إنارةُ العقل مَكْسُوفٌ بِطَوْع الهوى...» البيت.

وقوله: (إِنْ كَانَ يُسْتَغْنَى بِهِ عَنْ أُوّلِ) أي إن شُرط اكتسابه التأنيث والتذكير المذكورين أن يُسْتَغْنَى بالاسم الثاني عن الأول، وذلك (بِكَوْنِهِ لِلْحَذْفِ ذَا تَأَهُّلِ) أي أهلا لجواز حذفه، والاستغناء بالثاني عنه، كالمثالين، فإنه لوقيل: «قُطِعت أصابعه»، أو قيل: «العقلُ مكسوف»، لكان الكلام صحيحًا، ولا يجوز أن تقول: «أمة زيد جاء»، ولا «غلام هند ذهبت»؛ لأن الثاني لا يُغني عن الأول؛ لأنه لو حذف لم يُعلم إسناده للأمة، بل لزيد، وهند، بخلاف «قُطعت بعض أصابعه»؛ لأنه لو قلت: «أصابعه» لعلم قطع البعض في الجملة على سبيل التجوّز. والله تعالى أعلم. لأنه لو قلت: «أصابعه» لعلم قطع البعض في الجملة على سبيل التجوّز. والله تعالى أعلم. (السابعُ الظّرفُ) أي سابع الأمور اكتسابه الظرفيّة، نحو قوله ﷺ (فَهُلُّ: ﴿تُوْتِيَ أُكُلُهَا كُلَّ عِينٍ ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٥] الآية، فقد اكتسب «كل» الظرفية من «حين»، فأعرب إعرابه (وَمَصْدَرٌ عِينٍ) يعنى أن الثامن مما اكتسبه المصدريّة، نحو قوله ﷺ: ﴿أَقَ مُنقلَبِ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشَّعَرَاء: ٢٢٧]،

فَ ﴿ أَيَّ ﴾ اكتسب من «منقلب» كونه مفعولًا مطلقًا منصوبًا بـ ﴿ يَنْقَلِبُونَ ﴾ [الشُّعرَاء: الآبة ٢٢٧] (وُجُوبُ تَصْدِيرٍ بِهَا قَدْ يَنْجَلِي) يعني أن التاسع مما اكتسبه وجوب تصديره في الكلام، نحو «غلام من عندك؟» فالمبتدأ هنا واجب التقديم؛ لاكتسابه معنى الاستفهام من «مَنْ» (وَالْعَاشِرُ الإغرَابُ) أي الأمر العاشر مما يكتسبه أيضًا كونه معربًا، نحو «هذه خمسةً عشرُ زيدٍ»، عند من أعربه (وَاخْادِي عَشَرْ بِنَاوُهُمْ) أي الأمر الحادي عشر اكتسابُهُ البناءَ من المضاف إليه، وقوله: (ثَلاَثَةً قَدِ انْحَصَنْ) أي انحصر البناء المكتَسَبُ في ثلاثة أبواب، أحدها: ما أشار إليه بقوله: (إنْ مُبْهَمٌ يُضَفُّ) يعني أنه إذا أضيف اسم مبهم، أي وغير زمان كما يؤخذ مما يأتي (كَ«غَيْرِ») و(«مِثْل»، وَ«دُونَ»، هَكَذَا) عطف على ما قبله بعاطف مقدّر، أي وهكذا غيرها من الأسماء المبهمة، وقوله: (يِغَيْرِ فَصْلِ) أي بغير قطع عن الإضافة، وأشار إلى الثاني بقوله: (وَمَا) موصولة مبتدأ، أي الاسم الذي (لدوافه) بسكون الذال المعجمة، متعلّق بريُّضاف، مِنْ زَمَان) بيان لـ«ما»، وقوله: (أُبْهِمَ) بالبناء للمفعول صفة لـ«زمان»، وقوله: (قَدْ ظَهَرَ هَذَا الثَّانِي) خبر المبتدإ بتقدير رابط، أي قد ظهر به النوع الثاني، وذلك كيوم، وليلة، وحين، ووقت، وساعة، ونحوها، كيومئذ، وحينئذ، وليلتئذ، وساعتئذ، ونحوها، ثم أشار إلى الثالث بقوله: (وَإِنْ لأَصْلِيِّ الْبِنَا) بالقصر للوزن، أي للمبنيّ الأصليّ بناؤه (أَضَفْتَهُ) الضمير للزمان المبهم، أي أضفت الزمان المبهم لما بُني بناء أصليًا، كقوله: «على حينَ عاتبتُ الْمَشِيبَ...» البيت، وهكذا اقتصر في النظم على كون البناء أصليا، وذكر في الأصل أيضا البناء العارض، فكان عليه أن يزيده، فلوقال بدل هذا الشطر: «وَإِنْ إِلَى الْمُبْنِيِّ قَدْ أَضَفْتَهُ...إلخ» لكان أولى، ومثال العارض قوله: «عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلَّ حَلِيم» (فَثَالِثَ الأَقْسَام) منصوب على الاشتغال، أو مرفوع على الابتداء، خبره قوله: (قَدْ أُصَبَّتُهُ) والجملة جواب «إن».

ثم زاد رحمه الله على الأصل مما يكتسبه المضاف من المضاف إليه ثلاثة أشياء، وهي التعظيم، والتحقير، والجمع، فقال:

(وَفِي كَلِيمِ اللهِ تَعْظِيمٌ قُفِي) يعني أن المضاف يكتسب التعظيم من المضاف إليه، في نحو «كليم الله»، و «بيت الله»، و «ناقة الله» (بَيْتُ الْعَنَاكِبِ بِتَحْقِيرٍ يَفِي) يعني أن قوله ﷺ ﴿ لَبَيْتُ

أَلْمَنْكُبُونِ ﴾ [العَنكبوت: الآبة ٤١] مثال للتحقير («حُبُّ الدِّيَارِ قَدْ شَغَفْنَ قَلْبِي») أي قول الشاعر: «وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي» (فَكَسْبُهُ الْجَمْعَ بِهَذَا يُنْبِي) أصله «ينبىء»، فقلبت همزته ياء؛ للتخفيف، قاله الناظم، أي يخبر باكتساب المضاف من المضاف إليه معنى الجمع، ولذا قال: «شغفن» بنون النسوة؛ لاكتساب «حب» الجمع من «الديار».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمور التي يكتسبها الاسم المضاف من المضاف بالإضافة هي أربعة عشر أمرًا:

[أحدها]: التعريف، نحو «غلام زيد».

[الثاني]: التخصيص، نحو «غلام امرأة»، والمراد بالتخصيص الذي لم يبلغ درجة التعريف، فإن «غلام رجل» أخص من «غلام»، ولكنه لم يتميز بعينه كما يتميز «غلام زيد».

[الثالث]: التخفيف، كـ«ضارب زيد، وضاربا عمرو، وضاربو بكر»، إذا أردت الحال، أو الاستقبال، فإن الأصل فيهن أن يعملن النصب، ولكن الخفض أخف منه؛ إذ لا تنوين معه ولا نون، ويدل على أن هذه الإضافة لا تفيد التعريف قولك: «الضاربا زيد»، و«الضاربو زيد»، ولا يجتمع مع الاسم تعريفان، وقولُهُ تعالى: ﴿ مَدّيًا بَلِغَ ٱلْكَعّبَةِ ﴾ [المائدة: الآية ٥٠]، ولا توصف النكرة بالمعرفة، وقولُهُ تعالى: ﴿ وَلَمْ يَعْلَفِهِ عَلَيْهِ اللّهَ هَ عَالَى : ﴿ وَلَهُ يَعْلَفِهِ عَلَيْهِ عَلَيْهِ اللّهَ هَ عَالَى : ﴿ وَلَا يَعْلَمُ اللّهِ هَ عَالَى : ﴿ وَلَا يَعْلَمُ اللّهِ هَ عَالَى : ﴿ وَلَا يَعْلَمُ اللّهِ هَا ، وقولُ أبي كبير [من الكامل]:

فَأَتَتْ بِهِ مُحوشَ الْفُؤَادِ مُبَطَّنًا شَهُدًا إِذَا مَا نَامَ لَيْلُ الْهَوْجَلِ^(۱) ولا تنتصب المعرفة على الحال، وقولُ جرير [من البسيط]:

يَا رُبَّ غَابِطِنَا لَوْ كَانَ يَطْلُبُكُمْ لَاقَى مُبَاعَدَةً مِنْكُمْ وَحِرْمَانَا ولا تدخل «ربّ» على المعارف، وفي «التحفة» أن ابن مالك ردّ على ابن الحاجب في قوله: «ولا تفيد إلا تخفيفًا»، فقال: بل تفيد أيضًا التخصيص، فإن «ضارب زيد» أخص من «ضارب»، وهذا سهو، فإن «ضارب زيد» أصله «ضارب زيدًا» بالنصب، وليس أصله «ضاربًا» فقط،

⁽١) قوله: «فأتت به»: أي فولدته، و«حوش الفؤاد» أي حديد الفؤاد، و«مبطنا» أي خميص البطن، و«سُهُدّا» أي يقظًا لا ينام، و«السهد»: القليل النوم، و«الهَوْجَلُ» : الأحمق.

فالتخصيص حاصل بالمعمول قبل أن تأتي الإضافة، فإن لم يكن الوصف بمعنى الحال والاستقبال فإضافته محضة تفيد التعريف والتخصيص؛ لأنها ليست في تقدير الانفصال، وعلى هذا صح وصف اسم الله تعالى بر ملك يوم الدين والدين والقاتحة: الآبة ٤]، قال الزمخشري: أريد باسم الفاعل هنا إما الماضي، كقولك: «هو مالك عبيده أمس»، أي مالك الأمور يوم الدين، على حد: فونادئ أصحب الجندي والأعراف: الآبة ٤٤]، ولهذا قرأ أبو حنيفة: فوملك يوم الدين، وأما الزمان المستمر، كقولك: «هو مالك العبيد»، فإنه بمنزلة قولك: «مولى العبيد». انتهى ملخصا.

وهو حَسَنٌ إلا أنه نَقَض هذا المعنى الثاني عندما تكلم على قوله تعالى: ﴿وَجَاعِلِ اللَّيْلِ سَكَنًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَر ﴾ [الأنعام: ٢٩]، فقال: قُرىء بجر الشمس والقمر عطفًا على الليل، وبنصبهما بإضمار بحَعَلَ، أو عطفًا على محل الليل؛ لأن اسم الفاعل هنا ليس في معنى المُضِيّ، فتكونَ إضافته حقيقية، بل هو دال على جَعْلِ مُسْتَمِرٌ في الأزمنة المختلفة، ومثله ﴿ فَالِقُ ٱلْمَبِّ وَٱلنَّوَكُ ﴾ إضافته حقيقية، بل هو دال على جَعْلِ مُسْتَمِرٌ في الأزمنة المختلفة، ومثله ﴿ فَالِقُ ٱلْمَبِّ وَٱلنَّوكُ ﴾ [الأنعَام: الآبة ٢٩] ، كما تقول: «زيد قادر عالم»، ولا تقصد زمانًا دون زمان. انتهى.

وحاصله أن إضافة الوصف إنما تكون حقيقية إذا كان بمعنى الماضي، وأنه إذا كان لإفادة حدث مستمر في الأزمنة، كانت إضافته غير حقيقية، وكان عاملًا، وليس الأمر كذلك.

[الرابع]: إزالة القبح أو التجوّز، كـ «مررت بالرجلِ الحسنِ الوجهِ»، فإن «الوجه» إن رُفع قَبْحَ الكلامُ؛ لخلو الصفة لفظًا عن ضمير الموصوف، وإن نُصِب حصل التجوز بإجرائك الوصف القاصر مُجرَى المتعدي.

[الخامس]: تذكير المؤنث، كقوله [من البسيط]:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوَى وَعْقُل عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا ويحتمل أَن يكون منه قوله تعالى: ﴿ إِنَّ رَحْمَتَ اللَّهِ قَرِيبٌ مِّنَ ٱلْمُحْسِنِينَ ﴾ [الأعراف: الآية ٢٥]، ويبعده قوله: ﴿ لَعَلَ ٱلسَّاعَةَ قَرِيبٌ ﴾ [الشّورى: الآية ٢٧]، فذُكّرَ الوصف حيث لا إضافة، ولكن ذَكَرَ الفراء أَنهم التزموا التذكير في ﴿ قَرِيبٌ ﴾ إذا لم يُرَد قربُ النسب ؛ قصدًا للفرق، وأما قول الجوهري: إن التذكير؛ لكون التأنيث مجازيا، فوهم؛ لوجوب التأنيث في نحو «الشمس

طالعة»، و«الموعظة نافعة»، وإنما يَفترق حكم المجازي والحقيقي الظاهرين لا المضمرين.

[السادس]: تأنيث المذكر، كقولهم: «قُطِعت بعضُ أصابعه»، وقرى، ﴿ تَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف: ١٠]، ويحتمل أن يكون منه قوله تعالى: ﴿ فَلَهُ عَشْرُ أَمَّنَالِهَا ﴾ [الأنعام: الآية السَّيَّارَةِ ﴾ [يوسف: ٤٠]، أي من الشفا، وتوله: ﴿ وَكُنتُمْ عَلَىٰ شَفَا حُفْرَةٍ مِّنَ النَّارِ فَأَنقَذَكُم مِنْهَا ﴾ [آل عمران: ١٠٣]، أي من الشفا، ويحتمل أن الضمير للنار، وفيه بُعْدٌ؛ لأنهم ما كانوا في النار حتى يُنقذوا منها، وأن الأصل فله عشر حسنات أمثالها، فالمعدود في الحقيقة الموصوف المحذوف، وهو مؤنث، وقال [من الرجز]:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي نَقْضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضَي وقال [من الوافر]:

وَمَا حُبُّ الدِّيَارِ شَغَفْنَ قَلْبِي وَلَكِنْ حُبُّ مَنْ سَكَنَ الدِّيَارَا وأنشد سيبويه [من الطويل]:

وَتَشْرَقُ بِالْقَوْلِ الَّذِي قَدْ أَذَعْتَهُ كَمَا شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ وَلَى هذا البيت يُشير ابن حزم الظاهري في قوله [من الطويل]:

تَجَنَّبُ صَدِيقًا مِثْلَ مَا وَاحْذَرِ الَّذِي يَكُونُ كَعَمْرِو بَيْنَ عُوْبٍ وَأَعْجَمِ فَإِنَّ صَدِيقًا مِثْلَ مَا وَاحْذَرِ الَّذِي كَما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ فَإِنَّ صَدِيقَ السُّوءِ يُزْرِي وَشَاهِدِي كَما شَرِقَتْ صَدْرُ الْقَنَاةِ مِنَ الدَّمِ ومراده برهما» الكناية عن الرجل الناقص كنقص (ما) الموصولة، وبرهمرو» الكناية عن الرجل المرجل المرجل المرجل المرو الواو في الخط.

وشرط هذه المسألة والتي قبلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه، فلا يجوز «أمة زيد جاء»، ولا «غلام هند ذهبت»، ومن ثَمَّ رَدَّ ابنُ مالك في «التوضيح» قول أبي الفتح في توجيهه قراءة أبي العالية: ﴿لا تَنْفَعُ نَفْسًا إِيمَانُهَا﴾ [الأنعام: ١٥٨] بتأنيث الفعل: إنه من باب «قُطعت بعض أصابعه»؛ لأن المضاف لو سَقَط هنا لقيل نفسًا لا تنفع بتقديم المفعول ليرجع إليه الضمير المستتر المرفوع الذي ناب عن الإيمان في الفاعلية، ويلزم من ذلك تعدي فعل الضمير المتصل إلى ظاهره، نحو قولك:

⁽١) وفي نسخة: «الْمُتَزيَّد».



«زيدًا ظلم» تريد أنه ظلم نفسه، وذلك لا يجوز.

[السابع]: الظرفية، نحو قوله تعالى: ﴿ تُوَّقِ أَكُلَهَا كُلَّ حِينِ ﴾ [إبراهيم: الآية ٢٥]، وقوله [من الرجز]:

* أَنَا أَبُو الْنِنْهَالِ بَعْضَ الأَحْيَانُ *

وقال المتنبي [من الخفيف]:

أَيَّ يَـوْمٍ سَـرَوْتَـنِـي بِـوِصَـالٍ لَمْ تَـسُـوْنِـي ثَـلاَتُـةً بِـصُـودِ وهائي» في البيت استفهامية يراد بها النفي، لا شرطية؛ لأنه لو قيل مكان ذلك: إن سررتني انعكس المعنى، لا يقال: يدل على أنها شرطية أن الجملة المنفية إن استؤنفت، ولم تربط بالأولى فسد المعنى؛ لأنا نقول الربط حاصل بتقديرها صفة لـ«وصال»، والرابط محذوف، أي لم ترعني بعده، ثم حُذفا دفعة، أو على التدريج، أو حالًا من تاء المخاطب، والرابط فاعلها، وهي حال مقدرة، أو معطوفة بفاء محذوفة، فلا موضع لها، أي ما سررتني غير مُقَدِّر أنك تروعني، ومن رَوَى «ثلاثة» بالرفع فالحالية ممتنعة؛ لعدم الرابط.

[الثامن]: المصدرية، نحو قوله تعالى: ﴿ وَسَيَعْلَمُ ٱلَّذِينَ ظَلَمُوٓا أَيَّ مُنقَلَبِ يَنقَلِبُونَ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٢٢٧]، و﴿ يَعْلَمُ مُعَلَّقةٌ الآية ٢٢٧]، و﴿ يَعْلَمُ مُعَلَّقةٌ عن العمل بالاستفهام، وقال [من الطويل]:

قول بعض الفضلاء [من الطويل]:

عَلَيْكَ بِأَرْبَابِ الصَّدُورِ فَمَنْ غَدَا مُضَافًا لأَرْبَابِ الصَّدُورِ تَصَدَّرَا وَتُحَفَّرَا وَتُحُفَّرَا وَتُحُفَّرَا وَتُحُفَّرَا وَتُحُفَّرَا وَتُحُفَّرَا وَتُحُفَّرَا وَتُحَفِّرَا وَمُحَذِّرًا وَمُحَذِّرًا وَمُحَذِّرًا وَمُحَذِّرًا وَمُحَذِّرًا وَمُحَذِّرًا وَمُحَذِّرًا وَالإِشَارِة بقوله: «ثم خفض مُزَمَّل» إلى قول امرىء القيس [من الطويل]:

كَانَّ أَبَانَا في عَرانِينِ وَبُلِهِ كَبِيرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلِ (١) وذلك أن «مُزَمَّلا» صفة لـ«كبير»، فكان حقه الرفع، ولكنه خُفض لمجاورته للمخفوض. [والعاشر]:الإعراب، نحو «هذه خمسة عشرُ زيدٍ» فيمن أعربه، والأكثر البناء.

[والحادي عشر]: البناء، وذلك في ثلاثة أبواب:

(أحدها): أن يكون المضاف مبهمًا كرغير»، و (مثل»، و «دون»، وقد استُدلٌ على ذلك بأمور: منها: قوله تعالى: ﴿ وَحِيلَ بَيْنَهُمْ وَبَيْنَ مَا يَشْتَهُونَ ﴾ [سَتِا: الآية ٤٥]، وقوله: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكٌ ﴾ منها: الآية ١٥]، وقوله: ﴿ وَمِنَّا دُونَ ذَلِكٌ ﴾ الخول: الآية ١١]، قاله الأخفش، وخولف، وأجيب عن الأول بأن نائب الفاعل ضمير المصدر، أي وحيل هو أي الحول، كما في قوله [من الطويل]:

وَقَالَتْ مَتَى يُبْخَلْ عَلَيْكَ وَيُعْتَلَلْ يَسُؤْكَ وَإِنْ يُكْشَفْ غَرَامُكَ تَذْرَبِ (٢) أي ويُعتلل هو، أي الاعتلال، قال ابن هشام: ولا بد عندي من تقدير «عليك» مدلولًا عليها

⁽١) قوله: «أبانًا» اسم جبل، وقوله: «عرانين» جمع عرنين: معظم الأنف، أو كله، شبه به أول المطر لتقدمه على بقية الوجه، واستعاره له، وقوله: «وبله» أي مطره، أي كأن هذا الجبل ملفوف في بجاد، أي كساء مخطّط حال نزول المطر عليه، أي كأنه بين الجبال حال نزول المطر كبير أناس ملفوف في بجاد، أي كساء. «دسوقي ١٥٧/٢٥.

⁽٢) قوله: «متى يُبخل عليك» أي بالوصل، وقوله: «ويُعتلل» أي يُعتذر لك من تركه، وقوله: «يسؤك»: أي يحزنك، وقوله: «تذرب» بفتح الراء، من ذرب، والمراد به يحتد لسانك، أي متى يُبخل عليك بالوصل، ويُعتذر لك في تركه تَصِيرُ حزينًا، وحينئذ تخضع وتذل، وإن كُشف غرامك بالوصال صار لسانك حادًا طلقًا كثير الكلام. اهد دسوقي ١٥٠/٣.

بالمذكورة، وتكون حالًا من المضمر؛ ليتقيد بها، فتُفيد ما لم يفده الفعل، وعن الثاني بأنه على حذف الموصوف، أي ومنا قوم دون ذلك، كقولهم: «مِنّا ظَعَنَ، ومنا أقام»، أي منا فريق ظعن، ومنا فريق أقام.

ومنها قوله تعالى: ﴿لَقَد تَّقَطَّعَ بَيْنَكُمْ ﴾ [الأنقام: الآية ٤٩] فيمن فتح «بينًا» قاله الأخفش، ويؤيده قراءة الرفع، وقيل: «بين» ظرف، والفاعل ضمير مستتر راجع إلى مصدر الفعل، أي لقد وقع التقطع، أو إلى الوَصْل؛ لأن ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُم شُفَعَاءَكُم ﴾ [الأنقام: الآية ٤٩] يدل على التهاجر، وهو يستلزم عدم التواصل، أو إلى ﴿مَا كُنتُم تَزْعُمُونَ ﴾ [الأنقام: الآية ٤٤] على أن الفعلين تنازعاه، ويؤيد التأويل (١) قوله [من الطويل]:

أَهُمُ بِأَمْرِ الْحَزْمِ لَـوْ أَسْقَطِيعُهُ وَقَدْ حِيلَ بَيْنَ الْعَيْرِ وَالنَّزَوَانِ (٢) بفتح «بين» مع إضافته لمعرب.

ومنها قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ لَحَقُّ مِثْلَ مَا آنَكُمْ لَنطِقُونَ ﴾ [الذَّاريّات: الآية ٢٣] فيمن فتح مثلًا، وقراءة بعض السلف ﴿ أَن يُصِيبَكُمُ مِثْلُ مَا أَصَابَ ﴾ [مُود: الآية ٨٩] بالفتح، وقول الفرزدق [من البسيط]:

* إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ *

وزعم ابن مالك أن ذلك لا يكون في «مثل»؛ لمخالفتها للمبهمات، فإنها تثنى وتجمع، كقوله تعالى: ﴿ إِلَّا أَمُمُ أَمْنُالُكُمْ ﴾ [الأنعام: الآية ٣٨] ، وقول الشاعر [من البسيط]:

* وَالشُّو بِالشُّرِّ عِنْدَ اللهِ مِثْلاَنْ *

وزعم أن «حقّا» اسم فاعل من حَقَّ يَحِقُّ، وأصله حاقٌ، فقصِر كما قيل: بَرُّ وسَرُّ ونَمُّ، ففيه ضمير مستتر، و ﴿مِثْلُ ﴾ حال منه، وأن فاعل ﴿ يُصِيبَكُو ﴾ ضميره تعالى؛ لتقدمه في قوله: ﴿ وَمَا نَرْفِيقِيّ إِلَّا بِاللَّهِ ﴾ [مُود: الآية ٨٨] الآية، و ﴿مِثْلُ ﴾ مصدر، وأما بيت الفرزدق ففيه أجوبة

⁽١) أي كون «بين» ظرفًا، والفاعل ضمير يعود إلى المصدر، أو إلى الوصل إلخ.

⁽٢) قوله: «بين العير» أي الحمار، و«النزوان» أي النط على الأنثى والوثوب عايها.

مشهورة(١).

ومنها قوله [من البسيط]:

لَمْ يَمْنَعِ الشَّرْبَ مِنْهَا غَيْرَ أَنْ نَطَقَتْ حَمَامَةٌ فِي غُصُونٍ ذَاتِ أَوْ قَالِ فَرْغَير، فاعل لـ«يمنع»، وقد جاء مفتوحًا، ولا يأتي فيه بحث ابن مالك؛ لأن قولهم: «غَيران وأَغيار» ليس بعربيّ.

ولو كان المضاف غير مبهم لم يُبْنَ، وأما قول الجرجاني وموافقيه: إن «غلامي» ونحوه مبني فمردود، ويلزمهم بناء «غلامك وغلامه»، ولا قائل بذلك.

[الباب الثاني]: أن يكون المضاف زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه «إذ» نحو قوله عَجَالًا: ﴿وَمِنْ خِزْيِ يَوْمِهِ ذَبِ اللهِ اللهُ ١١] يقرآن بجر خِزْي يَوْمِهِ ذَبِ اللهُ ١١] يقرآن بجر ﴿وَيْمَ ﴾ وفتحه.

[الثالث]: أن يكون زمانًا مبهمًا، والمضاف إليه فِعْلٌ مبني بناءً أصليًّا كان البناء، كقوله [من الطويل]:

عَلَى حِينَ عَاتَبْتُ النَّشَيِبَ عَلَى الصُّبَا وَقُلْتُ أَلًّا أَصْحُ وَالشَّيْبُ وَازِعُ أُو بِناءً عارضًا، كقوله [من الطويل أيضًا]:

لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَّ قَلْبِي تَحَلَّمَا عَلَى حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلُّ حَلِيمٍ لأَجْتَذِبَنْ مِنْهُنَ مَل عَلَي حِينَ يَسْتَصْبِينَ كُلُّ حَلِيمٍ رُويا بالفتح، وهو أرجح من الإعراب عند ابن مالك، ومرجوح عند ابن عصفور.

فإن كان المضاف إليه فعلًا معربًا، أو جملةً اسميةً، فقال البصريون: يجب الإعراب، والصحيح جواز البناء، ومنه قراءة نافع ﴿ هَلْنَا يَوْمُ يَنفَعُ ٱلصَّلدِقِينَ ﴾ [المَائدة: ١١٩] بفتح (يوم) وقراءة غير أبي عمرو وابن كثير ﴿ يَوْمَ لَا تَمْلِكُ نَفْسٌ ﴾ [الانفطار: الآية ١٩] بالفتح، وقال [من الطويل]:

⁽١) أحدها أن نصب «مثل» على الحال، والخبر محذوف، أي موجود، أو أنه أعمل «ما» مع عدم الترتيب شذوذًا، أو أن نصب «مثل» غلط؛ لأن الفرزدق لم يعرف شرط إعمال «ما» الحجازية عند الحجازين؛ لكونه تميميا. «دسوقي» ١٥٨/٢.



إِذَا قُلْتُ هَذَا حِينَ أَسْلُو يَهِيجُنِي نَسِيمُ الصَّبَا مِنْ حَيْثُ يَطَّلِعُ الْفَجْرُ فَدُ حَينَ» مبني على الفتح في محل رفع، وهو مضاف لجملة «أسلو».

وقال آخر [من الطويل أيضًا]:

كَرِيمٌ عَلَى حِينَ الْكِرَامُ قَلِيلُ(١) سَخِيٌّ وَأُخْزَى أَنْ يُقَالَ بَخِيلُ

أَلَمْ تَعْلَمِي . يَا عَمْرَكِ اللهُ . أَنَّنِي وَأَنَّيَ لاَ أُخْرَى إِذَا قِيلَ مُمْلِقٌ رُويا بالفتح.

ويُحكَى أن ابن الأخضر (٢) سُئل بحضرة ابن الأبرش (٣) عن وجه النصب في قول النابغة [من طويل]:

وَتِلَكَ الَّتِي تَسْتَكُّ مِنْهَا الْسَامِعُ('') وَيَلَكَ الَّتِي تَسْتَكُ مِنْهَا الْسَامِعُ (''

أَتَانِي أَبَيْتَ اللَّعْنَ - أَنَّكَ لُمُّنِي مَقَالَةً أَنْ قَدْ قُلْتَ سَوْفَ أَنَالُهُ فَقَال:

إِذَا كُنْتَ فِي قَوْمٍ فَصَاحِبْ خِيَارَهُمْ وَلاَ تَصْحَبِ الأَرْدَى فَتَرْدَى مَعَ الرَّدِي فَقَر دَى مَعَ الرَّدِي فقيل له: الجواب، فقال ابن الأبرش: قد أجاب، يريد أنه لما أضيف إلى المبني اكتسب منه البناء، فهو مفتوح لا منصوب، ومحله الرفع بدلًا من «أنك لمتني»، وقد روي بالرفع.

قال ابن هشام: وهذا الجواب عندي غير جَيِّد؛ لعدم إبهام المضاف، ولو صح لصح البناء في نحو «غلامك وفرسه»، ونحو هذا مما لا قائل به، وقد مضى أن ابن مالك منع البناء في «مثل» مع إبهامها؛ لكونها تثنى وتجمع، فما ظنك بهذا، وإنما هو منصوب على إسقاط الباء، أو بإضمار «أعنى»، أو على المصدرية.

⁽١) أي فدحين، مبنية على الفتح مع أن المضاف إليه جملة اسمية.

⁽٢) هو علي بن عبد الرحمن الإشبيليّ، عالم بالعربية والأدب، له شرح الحماسة، وديوان أبي تمّام، توفي سنة (١٤٥هـ).

⁽٣) هو خلف بن يوسف الشنتريني، أديب نحوي، متمكن، له حظ من الحديث والفقه، توفي سنة (٥٣٢هـ).

⁽٤) استكاك المسامع: ضمها وضيقها.

وفي البيت إشكال لو سأل السائل عنه لكان أولى، وهو إضافة «مقالة» إلى «أنْ قد قلت»، فإنه في التقدير مقالة قولك، ولا يضاف الشيء إلى نفسه، وجوابه أن الأصل «مقالة»، فحذف التنوين للضرورة، لا للإضافة، و«أن» وصلتها بدل من «مقالة»، أو من «أنك لمتني»، أو خبر لمحذوف، وقد يكون الشاعر إنما قاله: «مقالة أن» بإثبات التنوين، ونقل حركة الهمزة فأنشده الناس بتحقيقها، فاضطروا إلى حذف التنوين، ويروى «ملامة»، وهو مصدر لـ «لمتني» المذكورة، أو لأخرى محذوفة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الأمور التي يكتسبها المضاف من المضاف إليه، شرع يبين الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا، فقال:

(الأُمُورُ الَّتِي لاَ يَكُونُ الْفِعْلُ مَعَهَا إِلاَّ قَاصِرًا)

أي لازما، لا يتعدّى أثره إلى مفعول به.

١٢٥٣ (عِشْرُونَ أَمْرًا فِعْلُهُمْ بِهَا قُصِرْ ١٢٥٤ وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ فِعْلٌ قَدْ أَتَى ١٢٥٥ وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ فِعْلٌ قَدْ أَتَى ١٢٥٥ كَ«ذَلَّ» ثُمَّ «قَوِيَ الرَّجُلُ» جَا ١٢٥٦ وَالْخَامِسُ الْفَعَلَلَّ كَـ«اَقْشَعَرًا» ١٢٥٧ والسَّابِعُ «اَقْعَنْسَسَ» بِالزِّيَادَةُ ١٢٥٨ والشَّابِعُ «اَقْعَنْسَسَ» بِالزِّيَادَةُ ١٢٥٨ وَالثَّامِنُ الْفَعَنْلَلَ مِثْلُ الْحَرُجُمَا ١٢٥٩ وَالْقَاشِرُ السَّتَفْعَلَ فِي التَّحُولُ ١٢٥٩ وَالْقَاشِرُ السَّقْعَلَ فِي التَّحُولُ ١٢٦٩ وَالْقَاشِرُ الْعَشَرَ كَوْنُهُ عَلَى ١٢٦٩ وَالثَّانِيَ الْعَشَرَ حَيْثُ طَاوَعَا الرَّبَاعِيْ كَانَ ثَالِثَ عَشَرْ

فَعُلَ لَوْ مُحَوَّلًا كَمَا شُهِرْ مِنْهُ اَسْمُ فَاعِلِ فَعِيلًا مُثْبَتَا وَرَابِعٌ أَفْعَلَ صَارَ ذَا الْحِجَا وَرَابِعٌ أَفْعَلَ صَارَ ذَا الْحِجَا وَالسَّادِسُ «أَكُوهَدُه مُقْشَعِرًا وَالسَّادِسُ الْكُوهَدُه مُقْشَعِرًا وَيدَتُ لَدَيْهِ اللَّامُ فِي الإِفَادَهُ وَالدِّيكُ إِحْرَنْبَى بِتَاسِعِ سَمَا وَالدِّيكُ إِحْرَنْبَى بِتَاسِعِ سَمَا كَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ الَّذِي فِي السُبُلِ كَاسْتَحْجَرَ الطِّينُ الَّذِي فِي السُبُلِ الْمُعَلِّ وَالسِّرُ انْجُلَى السُبُلِ وَالسِّرُ انْجُلَى فِي السُبُلِ وَالسِّرُ انْجُلَى وَاحِدًا كَانْتَفَعَا إِنْ زِيدَ فِيهِ مُطْلَقًا كَانْتَفَعَا إِنْ زِيدَ فِيهِ مُطْلَقًا كَافْشَعَرُ إِنْ زِيدَ فِيهِ مُطْلَقًا كَافْشَعَرُ إِنْ زِيدَ فِيهِ مُطْلَقًا كَافْشَعَرُ الْمُنْ فَعَا لَا فَي السَّبُولِ اللَّهُ وَالسَّرُ انْجُلَى

~~~

١٢٦٥- وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ أَنْ يُضَمَّنَا مُرَادَ فِعْلِ قَاصِرِ كَاصْلِحْ لَنَا تَوُمُّ أَوْ عَرَضًا كَفَرِحَتْ هُنَا تَوُمُّ أَوْ عَرَضًا كَفَرِحَتْ هُنَا تَوُمُّ اللَّهُ اللِّلْمُ اللَّهُ اللللِّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللللللِّ اللللللِّهُ الللللْمُ اللللللللِّلْمُ الللللْمُ الللللللِمُ اللللللِمُ الللللِمُ اللللللِ

(عِشْرُونَ أَمْرًا فِعْلُهُمْ بِهَا) أي بسببها، فالباء سببية، أو بمعنى «مع» (قُصِرْ) بالبناء للمفعول، أي حكم عليه بأنه قاصرّ، أي لازمٌ غيرُ متعدّ، أحدها: (فَعُلَ) بضم العين، كظرُف وشرُف (لَوْ مُحَوَّلاً) أي ولو كان فعُل محوّلًا من غيره، كتحويل «ضرب» إلى فعُل بالضم لقصد البالغة، ، فقيل: ضَرُب الرجل، أي صار الضرب كأنه سجية له، فإنه لازم أيضًا، وقوله: (كَمَا شُهِنْ) بالبناء للمفعول، أي كما اشتهر هذا الحكم بين علماء الفرّ.

(وَالثَّانِ وَالثَّانِ وَالثَّالِثُ فِعْلُ) أي فعل ماض، بفتح العين، أو كسرها (قَدْ أَتَى مِنْهُ اسْمُ فَاعِلِ فَعِيلًا) أي على وزن فعيل فقط، فلا يرد نحو علم، فإن وصفه وإن جاء على وزن فعيل، نحو عليم، إلا أنه جاء أيضًا على عالم، فهو متعد، وقوله: (مُثّبتاً) صفة لـ«فعيلا»، وذلك (كَ«ذَلّ») مثال لمفتوح العين، ومضارعه يذِل بكسرها، واسم فاعله «ذليل» (ثُمَّ «قَوِيَ الرَّجُلُ» جَا) مثال لمكسورها، ومضارعه يقوى بفتحها، واسم فاعله «قوي» (ورابع أَفْعَلَ صَارَ ذَا الحُيجَا) يعني أن الرابع أن يكون على وزن أفعل، بمعنى صار ذا كذا، نحو «أغد البعير»، أي صار ذاغدة، و«أحصد الرزع»، أي صار ذاحدة،

#### تنبيه:

قوله: «صار ذا الحجا» معناه صار ذا عقل وفطنة، وهو غير مناسب هنا؛ لأن المراد أن وزن «أفعل» بمعنى صار ذا كذا، فلو قال بدل البيت:

كَذَلَّ ثُمَّ قَوِيَ الرَّجُلُ ذَا وَرَابِعٌ أَفْعَلُ صَارَ ذَا كَذَا

اللهم إلا أن يريد أنه يقال: أحجى بمعنى صار ذا حجا، فيكون مثالًا للموزون بـ«أفعل»، مع أن فيه ركاكة، والله تعالى أعلم.

(وَاخْنَامِسُ افْعَلَلَّ كَـ «اقْشَعَرًا») بألف التثنية، ويحتمل أن تكون للإطلاق، ومعنى «اقشعر»: ارتعد، يقال: اقشعر جِلده: إذا أصابته قُشَعريرة، أي رِعْدة. قاله في «القاموس» (وَالسَّادِسُ «اكْوَهَدَّ») أي ارتعد، وقوله: (مُقْشَعِرًا) حال مؤكّدة، كقوله تعالى: ﴿وَلَا تَـعْثَوْاْ فِـــ ٱلْأَرْضِ مُفْسِدِينَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠] ، وفي نسخة «مُسْتَمِرًا»، فيكون حالًا مؤسسة (والسَّابِعُ «اقْعَنْسَسَ») أي تأحّر، ورجع إلى خَلف، قاله في «القاموس»، وفي «شرح الشافية»: اقعنسس: أي تأخر، ورجع إلى خَلْفُ من الْعَقَس بفتحتين، وهو خروج الصدر، ودخول الظهر، ضدّ الحدب(١)، وقوله: (بِالزِّيَادَهْ) متعلَّق بحال مقدّرة، أي حال كونه كائنًا مع زيادة (زِيدَتْ لَدَيْهِ اللَّامُ في الإِفَادَهْ) أي زيدت فيه إحدى اللامين؛ للإلحاق بـ «احرنجم» (وَالثَّامِنُ افْعَنْلَلَ مِثْلُ احْرَنْجَمَا) بألفَ الإطلاق، أو التثنية، ومعنى «احرنجم»: اجتمع، يقال: احرنجمت الإبل: إذا اجمتع بعضها على بعض، وازدحموا. قاله في «القاموس» (وَالدِّيكُ إحْرَنْتِي) بقطع الهمزة للوزن (بِتَاسِع سَمَا) أي ارتفع، يعني أن التاسع هو افنعلي، كاحرنبي الدلك: إذا انتفش شعر رقبته عن العِرَاكُ (وَالْعَاشِرُ اسْتَفْعَلَ في التَّحَوُّلِ) أي تحول صورة الشيء من صفة إلى صفة أخرى (كَاسْتَحْجَرَ الطُّينُ) أي تحول من صورة الطينيّة، إلى صورة الحجريّة، وقوله: (الَّذِي في السُّبُل) جمع سبيل، صفة لـ«لطين» (وَالْحَادِيَ الْعَشَرَ كَوْنُهُ عَلَى) وزن (إنْطَلَقَ الْمَلَأُ) أي ذَهب أشراف القوم (وَالسُّرُّ الْجَلَى) أي انكشف، يعنى أن الحادي عشر كونه على وزن «انفعل» كالمثالين (وَالثَّانِيَ الْعَشَرَ حَيْثُ طَاوَعًا) بألف الإطلاق، والضمير للفعل (فِعْلاً تَعَدَّى وَاحِدًا) أي إلى مفعول واحد (كَانْتَفَعَا) بألف الإطلاق، ويحتمل أن تكون للتثنية، يعني أن الثاني عشر مما يكون فيه الفعل قاصرًا أن يقع مطاوعًا لفعل متعدّ لواحد، نحو «نفعت زيدًا، فانتفع» (ثُمَّ الرُّبَاعِيْ) بتخفيف الياء للوزن (كَانَ ثَالِثَ عَشَنَ يعني الفعل الرباعي يكون قاصرًا (إِنْ زِيدَ فِيهِ مُطْلَقًا) أي سواء كانت الزيادة حرفا واحدًا (كَم) «تدحرج»، أو حرفين، كاحرنجم، واطمأن، و(إِقْشَعَلُ بقطع الهمزة للوزن (وَ الرَّابِعَ الْعَشَرَ (١) راجع شرح الجار بردي على الشافية مع حاشية ابن جماعة ص٣٩.

أَنْ يُضَمَّنَا) بألف الإطلاق، والضمير للفعل (مُرَادَ) أي معنى (فِعْل قَاصِرٍ) أي لازم (كَاصْلِحْ لَنَا) بوصل الهمزة للوزن، فإن همزته قطع؛ لكونه رباعيًا، وهو فعلٌ متعدّ، لكنه ضُمّن معنى فعل قاصر، وهو بارك، فعُدّي باللام (وَمَا) موصولة واقعة على فعل، مبتدأ خبره محذوف، أي كذلك (سَجِيَّةً) أي أوصافًا باطنةً لازمة، وهو منصوب بـ(أَفَادَ) وذلك (كَلَؤُمْ) بضم العين، أي صار لئيمًا، وهو ضدّ كَرُم (أَوْ عَرَضًا) أي صفة غير لازمة (كَفَرحَتْ) فإن الفرح صفة غير لازمة، وقوله: (هُنَا) أي في هذا الباب، متعلَّق بـ(تَؤُمُّ) مبنيًا للفاعل، أي تَقْصِدُ هذا حتى تحفظه (أو النَّظَافَة) أي أو أفادت النظافة (كَمِثْل طَهُرَا) بألف الإطلاق، أو التثنية، و«طهُر» من بابي كرُم، ونصر (أَوْ دَنَسًا) أي أفاد دنسًا، وهو ضدّ النظافة (كَنجِسَتْ) من باتي كَرُم وسَمِع (وَقَذِرًا) بألف الإطلاق، أو التثنية، وهو كفرح، ونصر، وكرم (**أَوْ لَوْنَهُمْ)** بالنصب عطفًا على «سجيّةً» (كَاحْمَرٌ وَاحْمَارَ كَذَا) بتخفيف الراء للوزن (أَوْ حِلْيَةً) بالنصب كسابقه، أي أو أفاد حلية، بكسر، فسكون، وهي الصفات الظاهرة اللازمة (كَدَعِجَتْ) بكسر العين يقال: دَعِجت العين دَعَجًا، من باب تعب، وهو سَعَةً، مع سَوَادٍ، وقيل: شدّة سوادها مع شدة بياضها، وقوله: (جَا نَافِذًا) أي ورد هذا المذكور ثابتًا عن أهل الفنّ (فَتِلْكَ) المذكورة من قوله: «وما سجيّةً أفاد» (سِتَّةٌ مَعَ الَّتِي مَضَتْ) من أول الباب إلى هنا (تَكُونُ عِشْرِينَ، فَحَقِّقْ) أمر من التحقيق، يقال: حقّقه تحقيقًا: إذا صدّقه، قاله في «القاموس»، فيكون قوله: (مَاثَبَتُ) مفعوله، أي صدّق الذي ثبت عند علماء هذا الفنّ (تَعَهَّدَ الصَّيْعَةَ جَا مُعَدَّى) يعني أن قولهم: «فلان يتعهّد ضيعته» أي يتَفَقّدُها جاء فعلا متعدّيًا (وَالْخَلُّفُ فِي تَعَاهَدَتْ تَمَدَّى) أي استمرّ، وثبت، يعني أنهم اختلفوا هل «تعاهد» يُستعمل متعديًا أم لا؟، وسيأتي تمام البحث فيه قريبًا. وفي نسخة: «تَصَدّى» بدل «تمدّى»، ومعناه تعرّض، أي تعرّض له الخلاف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا عشرون: [أحدها]: كونه على افعل السجايا(١) وما

<sup>(</sup>١) أي مقصور على أفعال الطبائع، لا يتجاوزها إلى غيرها.

أشبهها مما يقوم بفاعله، ولا يَتَجاوزه، ولهذا يتحول المتعدي قاصرًا إذا حول وزنه إلى فَعُلَ لغرض المبالغة والتعجب، نحو ضَرُب الرجل وفَهُم بمعنى ما أضربه وأفهمه، وسُمِع (١) «رَحُبَتْكُمُ الطاعةُ»، وسُمِع طَلَعَ اليَمَنَ»، ولا ثالث لهما، ووجههما أنهما ضُمَّنا معنى وَسِعَ وبَلَغَ.

[الثاني، والثالث]: كونه على فَعَلَ، بالفتح، أو فَعِلَ بالكسر، ووصفهما على فَعِيلٍ، نحو «ذَلَّ»، و«قَويَ».

[الرابع]: كونه على أفعل بمعنى صار ذا كذا، نحو «أُغَدَّ البعير، وأحصد الزرع» إذا صارا ذَوَيْ عُدَّة وحَصَاد.

[الخامس]: كونه على افْعَلَلُّ، كاقشعَرُ، واشمأزٌ.

[السادس]: كونه على افْوَعَلَّ، كَاكْوَهَدُّ الفَرْخُ إذا ارتعد.

[السابع]: كونه على افْعَنْلَلَ بأصالة اللامين، كاحر نجم بمعنى اجتمع.

[الثامن]: كونه على افْعَنْلُلَ بزيادة أحد اللامين، كاقعنسس الجمل إذا أُبَي أن ينقاد.

[التاسع]: كونه على افْعَنْلَى، كاخرَنْبَى الدِّيكُ إذا انتَفَشَ، وشذ قوله [من الرجز]:

قَدْ جَعَلَ النُّعَاسُ يَغْرَنْدِينِي أَطْرُدُهُ عَنِّي وَيَسْرَنْدِينِي.

ولا ثالث لهما، ويَغرنديني جالغين المعجمة . يعلوني ويغلبني، وبمعناه يسرنديني.

[العاشر]: كونه على استفعل، وهو دالٌ على التحوّل، كاستحجر الطين، وقولهم:

إِنَّ الْبُغَاثَ بِأَرْضِنَا يَسْتَنْسِرُ .

[الحادي عشر]: كونه على وزن انْفَعَلَ، نحو انطلق وانكسر.

[الثاني عشر]: كونه مطاوعًا لمتعد إلى واحد، نحو كسرته فانكسر، وأزعجته فانزعج.

[فإن قلت]: قد مضى عَدُّ انفعل.

[قلت]: نعم، لكن تلك علامة لفظية، وهذه معنوية، وأيضا فالمطاوع لا يلزم وزن انفعل،

(١) الأول سُمع من نصر بن سيّار، لكن بلفظ «أرحبكم الدخول في طاعة الكرماء»، والثاني سُمع من علي ابن أبي طالب ﷺ.

تقول: «ضاعفت الحسنات فتضاعفت»، و«علّمته فتعلم»، و«ثَلَمْتُهُ فتثلّم»، وأصله أن المطاوع بالكسر . يَنقُص عن المطاوع بالفتح . درجة ، كوالبسته الثوب فلبسه»، وواقمته فقام»، وزعم ابن برّي أن الفعل ومطاوعه قد يتفقان في التعدي لاثنين، نحو «استخبرته الخبر، فأخبرني الخبر»، و«استفهمته الحديث، فأفهمني الحديث»، و«استعطيته درهمًا فأعطاني درهمًا»، وفي التعدي لواحد، نحو «استفتيته فأفتاني»، و«استنصحته فنصحني»، والصواب ما تقدّم لك، وهو قول النحويين، وما ذكره ليس من باب المطاوعة ، بل من باب الطلب والإجابة، وإنما حقيقة المطاوعة أن يُدُلُّ أحد الفعلين على تأثير، ويدل الآخر على قبول فاعله لذلك التأثير.

[الثالث عشر]: أن يكون رُبَاعيًا مزيدًا فيه، نحو تَدَحْرَجَ، واحْرَجْمَ، واقْشَعَرَ، واطمَأنَ. [الرابع عشر]: أن يُضَمَّن معنى فعل قاصر، نحو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْدُ عَيْنَاكَ عَنْهُمْ ﴾ [الكهف: الآية ٢٨] الآية، وقوله: ﴿ فَلْيَحْدَرِ ٱلَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ ﴾ [النُور: الآية ٢٦] الآية، وقوله: ﴿ وَأَصْلِحَ لِي فِي ذُرِيَّتِيٌّ ﴾ [الأحقاف: الآية ١٥]، وقوله: ﴿ وَأَصْلِحَ لِي فِي ذُرِيَّتِيٌّ ﴾ [الأحقاف: الآية ١٥]، وقوله: ﴿ وَأَصْلِحَ لِي فِي ذُرِيَّتِيٌّ ﴾ [الأحقاف: الآية ١٥]، وقوله: ﴿ وَقُوله: ﴿ وَقُوله: ﴿ وَقُولُهِم: «سمع الله لمن حمده»، وقوله وقوله: ﴿ وَقُولُهُم: «سمع الله لمن حمده»، وقوله

[من الطويل]:

وَإِنْ تَعْتَذِرْ بِالْحَلِ مِنْ ذِي ضُرُوعِهَا إِلَى الضَّيْفِ يَجْرَحْ فِي عَرَاقِيبِهَا نَصْلِي فإنها ضُمِّنت معنى ولا تَنْبُ، ويَخْرُجُونَ، وتَحَدَّثُوا، وَبَارِكُ، ولا يُصْغُون، واستجاب، ويَعْثُ، وَلا يُصْغُون، واستجاب، ويَعْثُ، أُو يُفْسِد.

والستة الباقية أن يَدُلَّ على سَجِيَّة، كَلَؤُم، وجَبُن، وشَجُع، أو على عَرَض، كَفَرِح، وبَطِرِ، وأَشِر، وحَزِن، وكَسِلَ، أو على نظافة، كَطَهُر، ووضُق، أو دَنَسٍ، كَنَجِس، ورَجِس، وأجنب، أو على لون، كاحْمَرَ، واخْضَرَّ، وأدِمَ، واحمارٌ، واسوادٌ، أو حِلْيَة، كَدَعِج، وكَحِلَ<sup>(١)</sup>، وشَينب<sup>(٢)</sup>، وسَينَ، وهَزِلَ.

<sup>(</sup>١).الكحل أن يعلو جفون العين سواد، مثلُ الكحل، من غير اكتحال.

<sup>(</sup>٢) الشُّنَب: عذوبة الأسنان، وبرودتها، وصفاؤها، وحِدَّتها.

تنبيه:

في « فصيح ثعلب»، في «باب المشدد»: فلان يتعهّد ضَيعَته، قال ابن درستويه: ولا يجوز عنده يتعاهد؛ لأنه لا يكون عند أصحابه إلا من اثنين، ولا يكون متعديًا، ويَرُدُّهُ قولُهُ [من الطويل]:

تَجَاوَزْتُ أَحْرَاسًا إِلَيْهَا وَمَعْشَرًا عَلَيَّ حِرَاصًا لَوْ يُسِرُّونَ مَقْتَلِي (١) وأجاز الخليل «يتعاهد»، وهو قليل، وسأل الحكم بن قَنْبَر (٢) أبا زيد عنها فمنعها، وسأل يونس فأجازها، فجمع بينهما، وكان عنده ستة من فصحاء العرب، فسئلوا عنها فامتنعوا من «يتعاهد»، فقال يونس: يا أبا زيد كم من عِلْم استفدناه، كنتَ أنت سببه، ونقل ابن عصفور عن ابن السيد أنه قال في قول أبي ذؤيب [من الكامل]:

بَيْنَا تَعَانُقِهِ الْكُمَاةَ وَرَوْغِهِ... البيت »

إن مَن رواه بجر التعاني مخطىء؛ لأن تَفَاعَل لا يتعدى، ثم رَدَّ عليه بأنه إن كان قبل دخول التاء متعديًا إلى اثنين، فإنه يبقى بعد دخولها متعديًا إلى واحد، نحو «عاطيته الدراهم وتعاطينا الدراهم»، وإن كان متعديًا إلى واحد، فإنه يصير قاصرًا، نحو «تضارب زيد وعمرو» إلا قليلًا، نحو «جاوزت زيدًا وتجاوزته»، و«عانقته وتعانقته». انتهى.

وإنما ذكر ابن السيد أن «تَعانَقَ» لا يتعدى، ولم يذكر أن «تَفاعَل» لا يكون متعديًا (٢) وأيضًا، فلم يَخُصّ الردّ برواية الجرّ، ولا معنى لذلك. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على الأمور التي لا يكون الفعل معها إلا قاصرًا، شرع يبين الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر، فقال:

<sup>(</sup>١) محل الشاهد «تجاوزت، فقد عدّى تفاعل، وليس التجاوز واقعًا من متعدّد.

<sup>(</sup>٢) بفتح القاف، والموتحدة، بينهما نون ساكنة، هو الحكم بن محمد بن قَتْبَر شاعر بصريّ من القرن الثاني، عاصر مسلم بن الوليد، وهاجاه.

<sup>(</sup>٣) هذا اعتراض على ابن عصفور حيث إنه صحف عبارة ابن السيد، فإنه قال: إنَّ «تعانق» لا يتعدى، فصحفه ابن عصفور إلى «إن تفاعل» لا يتعدى.



## (الأُمُورُ الَّتِي يَتَعَدَّى بِهَا الْفِعْلُ الْقَاصِرُ)

وأليف اللهاعلات ألحقوا وَٱسْتَفْعَلَتْ كَذَاكَ في الْطَالَبَة أَنْزَلَ نَزُّلُ مَعًا قَدْ ثَبَتَا وَطَلُعَ الْيَمَنَ بِشْرٌ ذَاهِبَا وَفَوْقَ وَاحِدِ بِهِ قَدْ عُدُيَا مِنَ الْمُعَدِّيَاتِ سَابِعٌ فَعِي وَ«كَنْ» إِذَا مَا اللَّامُ قَبْلَهَا ٱسْتَكُنُّ أَدِلُّهُ الْجُمِيعِ ذِكْرًا تُزتَضَى حَرَكَةَ الْعَينُ كَسَا مِثَالُهُمْ كَكُبُّ مِنْ أَكَبُّ فِي الأَمْثِلَةِ إِذَا الْبُهَالَغَةُ تَأْتِي مِنْ حَلاَ فَاخْادِيَ الْعَشَرَ فِيهِ مُشْتَمَلُ وَلَفْظُ ﴿إِلَّا جَاءَ ثَالِثَ عَشَرْ فَالسَّبْعَةُ الأُولَى ثُقَاسُ وَتُعَدُّ)

١٢٦٩ (فَتِلْكَ سَبْعَةٌ فَهَمْزٌ سَابِقُ ١٢٧٠ فَعَلْتُ أَفْعُلُ لَدَى الْغَالَبَة ١٢٧١ فَرَّحَ بِالتُّشْدِيدِ خَامِسًا أَتَى ١٢٧٢ والسَّادِسُ التَّضْمِينُ مِثْلَ رَحُبَا ١٢٧٣ فَرقْتُ زَيْدًا وَسَفِهْتُ نَفْسِيَا ١٢٧٤ إسقَاطُكَ الْخَافِضَ لِلتَّوَسُع ١٢٧٥ لَيْسَ مَقِيسًا في سِوَى «أَنَّ» وَ«أَنْ» ١٢٧٦ مَحَلُهَا نَصْبٌ وَقِيلَ خُفِضَا ١٢٧٧ ـ هُنَا مُعَدُّ ثَامِنٌ تَحُويلُهُمْ ١٢٧٨ وتَاسِعٌ وَهُوَ دِفَاعُ الْهَمْزَةِ ١٢٧٩ـ وَعَاشِرٌ يُبْنَى عَلَى اِفْعَوْعَلاَ ١٢٨٠ وَإِنْ بِتَكْرِيرِ بِلاَمِهِمْ حَصَلْ ١٢٨١ وَوَاوُ (مَعْ) تَجْعَلُ ثَانِيَ عَشَوْ ١٢٨٢ - وَكُلُّ هَذِي لا عَلَيْهَا يُعْتَمَدُ

(فَتِلْكَ) أي الأمور التي يتعدّى بها الفعل القاصر، وهو مبتدأ خبره قوله: (سَبْعَةٌ) أي سبعة أمور (فَ أَحدها (هَمْزٌ سَابِقُ) أي وجود همز متقدّم قبل الفعل القاصر، نحو ﴿ أَذَهَبّتُم ّ طَبِّبَيْكُرُ ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٠] (وَأَلِفَ المُفَاعَلاَتِ أَخْقُوا) يعني أن وجود ألف المفاعلة في الفعل القاصر ألحقوه ثانيًا بهذه السبعة، نحو «جالست زيدًا» (فَعَلْتُ أَفْعُلُ لَدَى المُغَالَبَةُ) يعني أن بناء الفعل القاصر على فَعَلتُ بفتح العين، أفعُلُ بضمها؛ لإفادة المغالبة هو ثالث السبعة، نحو «كَرَمْتُ زيدًا

أكرُمُهُ أي غلبته في الكرم (وَاسْتَفْعَلَتْ كَذَاكَ فِي الْمُطَالَبَهُ) يعني أن الرابع بناءه على استفعل للطلب، نحو «استغفرتُ الله تعالى» (فَرَّح بِالتَّشْدِيدِ خَامِسًا أَتَى) أي أن الخامس تضعيف العبن، نحو «فرّحت زيدًا»، وقوله: (أَنْزَلَ مَعًا قَدْ ثَبَتًا) يعني أن التعدية بالهمزة والتضعيف ثبتا في كتاب الله ﷺ في موضع واحد، وهو قوله ﷺ في فرزَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِئْبَ وَآل عِمرَان: الآية ٣] - إلى أن قال -: ﴿ وَأَنْنَ التَوْرَيْهَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣] الآية (وَالسَّادِسُ التَّصْمِينُ) هو إشراب معنى فعل أن قال -: ﴿ وَأَنْنَ التَوْرَيْهَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٣] الآية (وَالسَّادِسُ التَّصْمِينُ) هو إشراب معنى فعل لفعل ليُعامَلَ مُعَاملته، وبعبارة أخرى: هو أن يُحمَّل اللفظ معنى غير الذي يستحقّه بغير آلة ظاهرة. وقيل: هو أن يُستعمل اللفظ في معناه الأصليّ، وهو المقصود أصالة، لكن قُصِد تبعيته معنى آخر يناسبه من غير أن يُستعمل فيه ذلك اللفظ، أو يُقذرَ له لفظ آخر، فلا يكون التضمين من باب الكناية، ولا من باب الإضمار، بل من قبيل الحقيقة التي قُصد بمعناه الحقيقي معنى آخر يناسبه، ويتبعه في الإرادة. قاله أبو البقاء العكبريّ (١).

قال الدمامينيّ: هو سماعيّ، وقال الدردير: الظاهر أنه قياسيّ؛ لكثرته (مِثْلَ رَحُبَا) بألف الإطلاق، أو التثنية، فهو فعل لازم، عدّي بالتضمين، فقيل: «رحُبتكم الطاعة»، لتضمينه معنى وسعت (وَطَلُعَ الْيَمَنَ) بالنصب مفعولا مقدّمًا على الفاعل، هو (بِشْقُ وقوله: (ذَاهِبَا) حال من الفاعل، أي فعُدِّي «طلع» فنصب «اليمن» لتضمينه معنى «بلغ» (فَرِقْتُ زَيْدًا، وَسَفِهْتُ نَفْسِيًا) بألف الإطلاق، يعني أن مما تعدّى بالتضمين أيضًا قولك: «فرقت زيدًا» لتضمينه معنى خاف، بألف الإطلاق، يعني أن مما تعدى امتهن، أو أهلك، وقوله: (وَفَوْقَ وَاحِد بِهِ قَدْ عُدِّيًا) بألف الإطلاق أيضًا مبنيًا للمفعول، أشار به إلى أن التضمين يختص من غيره من أنواع المعدّيات بأنه ينقل الفعل إلى أكثر من درجة، فقولك: «ألوت» بمعنى قصرتُ، لا زم، فقد عُدِي إلى مفعولين، فقيل: «لا آلوك نُصْحًا» بتضمينه معنى لا أمنعك، وقولك: «أخبر» كانت تتعدى إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجارّ، فيقال: «أخبرت زيدًا بكذا»، فتتَعَدّى إلى ثلاثة، فيقال: «أخبرت زيدًا بكذا»، فتتَعَدّى إلى ثلاثة، فيقال: «أخبرت زيدًا عمرًا فاضلًا»؛ لتضمينها معنى أعلم، وهكذا «خبر»، و«حدّث»، و«أنبأ» (إشقاطُكَ الْخَافِضَ) أي عمرًا فاضلًا»؛ لتضمينها معنى أعلم، وهكذا «خبر»، و«حدّث»، و«أنبأ» (إشقاطُكَ الْخَافِضَ) أي

<sup>(</sup>١) والكليّات، ص٢٦٦.

حذفك حرف الجرّ (لِلتَّوَسُّعِ) أي لأجل التوسّع في الكلام (مِنَ الْمُعَدِّيَاتِ سَابِعٌ) يعني أن السابع من المعديات إسقاط حرف الجرّ توسّعًا، نحو قوله ﷺ: ﴿ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي على سرّ، أي نكاح، وقوله: (فَعِي) بياء الإشباع، كمَّل به البيت، وهو أمر من وَعَى يَعِي، بمعنى حفظ، أي احفظ هذه القواعد، فإنها نافعة جدّا.

وقوله: (لَيْسَ مَقِيسًا) أشار به إلى أن التعدية بإسقاط الجارّ ليس مما يقاس عليه، بل هو مقصور على السماع (في سوى «أَنَّ») نحو «عجبت أنك قائم»، أي من أنك (وَ«أَنْ») نحو عجبت أنْ تقوم، أي من أنك تقوم (وَ«كَيْ»، إِذَا مَا) زائدة (اللَّامُ قَبْلَهَا) أي قبل «كي» (اسْتَكُنُّ) أي استر، بمعنى قُدِّر، يعني أن حذف الخافض مع «كي» مقيس، إذا قدّر قبلها اللام، نحو «جئت كي تُكرمني»، أي لكي تكرمني.

(مَحَلَّهَا) أي محل «أنّ»، و«أنّ»، و«كي»، وصلتها ( نَصْبٌ) أي منصوب بعد حذف الجارّ (وَقِيلَ) محلها (خُفِضًا) بألف الإطلاق. مبنيّا للمفعول، أي مخفوض (أَدِلَّةُ الجَمِيعِ) أي القائلين بأن المحلّ نصب، والقائلين بأنه جرّ (ذِكْرًا) منصوب على التمييز المحول من نائب فاعل ( تُرتّضَى) بعني أن ذكر أدلتهم مُرتّضَى، أي مرضيّ، فالأولون استدلّوا بأن فيه حملًا على الغالب؛ لأن الغالب أن الجارّ إذا حذف انتصب المجرور، والأولى التخريج على الغالب، لا على النادر، وهذا القول هو الأرجح، والآخرون استدلّوا بنظائره من نحو قولهم: «لاهِ أبوك»، والأصل لله درّ أبيك، فحذف الجارّ، وأبقى الاسم مجرورًا على حاله.

(هُنَا) أي في هذا الباب، وهو خبر مقدّم لقوله: (مُعَدِّ قَامِنٌ) يعني أنهم ذكروا زيادة على ما سبق معديا ثامنًا، وهو (تَحْوِيلُهُمْ حَرَكَةَ الْعَيْنِ) من كسرة إلى فتحة، وقوله: (كَسَا مِثَالُهُمْ) أي مثال هذا قولك: «كسا»، فإن أصلَهُ «كَسِي»، كفَرِخ، وهو قاصر، فلما أردوا تعديته، فتحوا العين، فصار «كسا» متعديا إلى واحد، نحو «كستا وجَهَهَا سَعَفٌ»، وإلى اثنين نحو «كسوت زيدًا جبة» فصار (وَتَاسِعٌ) أي وهنا أيضا مُعَدِّ تاسع(وَهُوَ دِفَاعُ الْهَمْزَةِ) أي إسقاطها (كَكَبَّ مِنْ أَكَبُ) فإن «أكب» لازم، فإذا أسقطت الهمزة، فقلت: «كبه» تعدّى، وهو عكس الغالب، وقوله: (في الأَمْثِلَةِ) متعلّى بحال مقدّر، أي حال كونه مذكورًا مع أمثلة أخرى لهذا النوع، كأجفل الطائر،

أي نَفَر، وجَفَلْتُهُ، أي نَفَّرته، وأقشع الغيم، وقَشَعته الريح، وأنسَلَ رِيشُ الطائر، أي سقط، ونسَلتُه، وأَمْرَت الناقة دَرَّ لبنها، ومَرَيتُها، وأظأرت الناقة إذا عطفت على بَوِّها، وظَأَرْتُها ظَأْرًا عَطَفْتُها، وأَعْرَضَ الشيُ إذا ظَهَر، وعَرَضْتُهُ أظهرته، وأنقع العطشُ سَكَنَ، ونَقَعَه الماءُ سَكَّنه، وأخاض النهر، وخُضْتُهُ، وأحجم زيد عن الأمر وقف عنه، وحَجَمْتُهُ، وأصرم النخلُ والزرع، وصَرَمْتُهُ، أي قطعته، وأَمْخَضَ اللبنُ، ومَخَضْتُهُ، وأَثْلَثُوا إذا صاروا بأنفسهم ثلاثة، وثَلَتْتُهُم صِرْتُ ثالثهم، وكذلك إلى العشرة، وأَبْشَر الرجل بمولود شرَّ به، وبَشَرْتُهُ. ذكره الفيّوميّ (1).

(وَعَاشِرٌ) أي وهنا أيضا معدّ عاشر، وهو أن (يُئنَى عَلَى إِفْعَوْعَلاً) بألف الإطلاق (إِذَا الْمُبَالَغَةُ تَيْ مِنْ حَلاً) أي من قولك: «حلا الشيء» إذا صار لذيذًا، يعني أنه إذا بُني افْعَوْعَلَ من «حلا»، فقيل: «احلولى الشراب» صار متعديًا (وَإِنْ بِتَكْرِيرِ بِلاَمِهِمْ حَصَلُ) أي وإن حصل التعدّي بتكرير فقيل: «احلولى الشراب» صار متعديًا (وَإِنْ بِتَكْرِيرِ بِلاَمِهِمْ حَصَلُ) أي وإن حصل التعدّي بتكرير اللام (فَا لَحَادِيَ الْعَشَرَ) مبتدأ في محل رفع مبني الجزأين (فِيهِ) متعلق بر(مُشْتَمَلُ) بضم الميم الأولى، وفتح الثانية، بصيغة اسم المفعول، خبر المبتدإ، والجملة جواب «إن» (وَوَاوُ مَعْ) أي الواو التي تدلّ على المعيّة، نحو «سرت والنيل» (تُجعَعُلُ) بالبناء للمفعول (ثَانِيَ عَشَرُ) أي تجعل في تعداد التعدية هي الثاني عشر من المعدّيات (وَلَفْظُ «إِلَّا» جَاءَ ثَالِثَ عَشَرُ) يعني أن مما ذكروه من المعديات لفظ «إلا» الاستثنائية، نحو «قام القوم إلا زيدًا» (وَكُلُّ هَذِي) أي المعديات المذكورة من المعديات لفظ «إلا» الاستثنائية، نحو «قام القوم إلا زيدًا» (وَكُلُّ هَذِي) أي المعديات المذكورة من لكونها خلاف الصواب، وإنما الاعتماد على السبعة الأولى، كما قال: (فَالسُبْعَةُ الأُولَى ثُقَاسُ) أي يقاس عليها (وَتُعَدُّ) أي تعتبر هي المعديات الصحيحة.

تنبيه:

هذه المعديات الستة من زوائد الناظم على الأصل، فإنه لم يذكر سوى الثامن، وهذا من النوادر، فإنه رحمه الله لا يورد في النظم إلا ما في الأصل، فتنبّه. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمور التي يتعدى بها الفعل القاصر، أي اللازم سبعة:

<sup>(</sup>١) «المصباح المنير» ٢/٧٨٢.

[أحدها]: همزة «أفعل»، نحو قوله عَلَى: ﴿ أَذَهَبَتُمْ طَيِّبَنِكُو ﴾ [الأحقاف: الآية ٢٠] الآية، وقوله: ﴿ وَاللّهُ أَنْبَتَكُو مِنَ الْأَرْضِ نَاتًا » ﴿ وَلَيْنَا أَمْنَنَا أَمْنَنَا أَمْنَنَا أَمْنَا أَمْنَ

[الثاني]: ألف المفاعَلَة، تقول في «جلس زيدٌ»، و«مشى»، و«سار»: «جالست زيدًا، وماشيته وسايرته».

[الثالث]: صَوْعُه على فَعَلْتُ ـ بالفتح ـ أفعُل ـ بالضم ـ لإفادة الغلبة، تقول: «كَرَمْتُ زيدًا» ـ بالفتح ـ أكْرُمُهُ، أي غلبته في الكرم.

[الرابع]: صَوغُه على «استفعل» للطلب، أو النسبة إلى الشيء، كـ«استخرجت المال»، و«استحسنت زيدًا»، و«استقبحت الظلم»، وقد يُنقَل ذو المفعول الواحد إلى اثنين، نحو «استكتبته الكتاب»، و«استغفرت الله من الذنب» لتضمينه معنى «استتبت»، و«استغفرت الله من الذنب» لتضمينه معنى «استتبت»، ولو استُعمل على أصله لم يجز فيه ذلك، وهذا قول ابن الطَّرَاوة، وابن عصفور، وأما قول أكثرهم: إنّ «استغفر» من باب «اختار»(۱) فمردود.

[والخامس]: تضعيف العين، تقول في «فَرِحَ زِيدٌ»: «فَرَّحْتُهُ»، ومنه قوله ﷺ ﴿ وَقَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّنَهَا ﴿ وَالسَّمَسِ: الآية ٢٦] ، وقوله: ﴿ هُو اللَّذِي يُسَيِّرُكُمُ ﴾ [يُونس: الآية ٢٢] ، وزعم أبو علي أن التضعيف في هذا للمبالغة لا للتعدية، لقولهم: «سِرْتُ زِيدًا»، وقوله [من الطويل]:

فَلاَ تَجْزَعَنْ مِنْ سِيرَةٍ أَنْتَ سِرْتَهَا فَأَوُّلُ رِاضٍ شُنَّةً مَنْ يَسِيرُهَا

(۱) هو كل فعل متعدّ لواحد بنفسه، وللثاني بحرف جرّ دائما، وإن أتى في بعض الحالات متعديًا للثاني بنفسه فهو من باب التوسّع، وهو سماعيّ، والمسموع منه «اختار»، و«استغفر»، و«أَمْرَ»، وهسَمّى»، و«كَنّى»، و«دَعَا»، و«زوّج». انتهى «الحاشية» ج٣ ص١٦٥.

وفيه نظر؛ لأن «سِرْتُهُ» قليل، و «سَيَّرْتُهُ» كثير، بل قيل: إنه لا يجوز «سِرْته»، وإنه في البيت على إسقاط الباء توسُعًا، وقد اجتمعت التعدية بالهمزة والتضعيف في قوله تعالى: ﴿ زَلَ عَلَيْكَ ٱلْكِئْبَ وَالْمَابِينَ يَدَيِّهُ وَالزَلَ ٱلتَرَرِئَةَ وَالْإِنجِيلَ \* مِن قَبْلُ هُدَى لِلنَّاسِ وَأَنزَلَ ٱلْفُرُقَانُ ﴾ [آل عمران: ٤٠٣]، وإنم الزمخشري أن بين التعديتين فرقًا، فقال: لما نزل القرآن مُنجَّمًا، والكتابان جملة واحدة جيء به نزل » في الأول، و «أنزل» في الثاني، وإنما قال هو في خطبة الكشاف: «الحمد لله الذي أزل القرآن كلامًا مؤلفًا منظمًا، ونزله بحسب المصالح منجمًا»؛ لأنه أراد بالأول أنزله من اللوح المحفوظ إلى السماء الدنيا، وهو الإنزال المذكور في ﴿ إِنّا آنزلَنهُ فِي لَيُلَةٍ ٱلْقَدْرِ ﴾ [القدر: الآية ١٦) وفي قوله تعالى: ﴿ شَهْرُ رَمَضَانَ ٱلَّذِى أُنزِلَ فِيهِ ٱلْقُرِّوانُ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١٨٥] الآية، وأما قول القفال: إن المعنى الذي أنزل في وجوب صومه، أو الذي أنزل في شأنه، فتكلف لا داعي إليه، وبالثاني تنزيله من السماء الدنيا إلى رسول الله ويَلِيُ نجومًا في ثلاث وعشرين سنة.

ويُشْكِل (١) على الزمخشري قوله تعالى: ﴿ وَقَالَ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ لَوَلَا نُزِلَ عَلَيْهِ ٱلْقُرْءَانُ جُمْلَةُ وَيِهِ مَالُونَ اللّهِ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً وَاحدة، وقوله تعالى: ﴿ وَقَدْ نَزَّلَ عَلَيْهِ الْقُرْءَانُ جُمْلَةً عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهِ اللّهِ عَلَيْهُ مَا اللّهِ عَلَيْهُ مَا اللّهِ عَلَيْهُ إِلَيْهِ النّساء: الآية ١٤٠] الآية، وذلك إشارة إلى قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَكِنَا ﴾ [الأنقام: الآية ٢٨] الآية، وهي آية واحدة. قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ٱلّذِينَ يَخُوضُونَ فِي ءَايَكِنَا ﴾ [الأنقام: الآية ٢٨] الآية، وهي آية واحدة.

والنقل بالتضعيف سماعي في القاصر كما مثلنا، وفي المتعدي لواحد، نحو «عَلَّمته الحساب، وفهَّمته المسألة»، ولم يُسمَع في المتعدي لاثنين، وزعم الحريري أنه يجوز في «عَلِم» المتعدية لاثنين أن يُنقل بالتضعيف إلى ثلاثة، ولا يشهد له سماع ولا قياس، وظاهر قول سيبويه أنه سماعي مطلقًا، وقيل: قياسي في القاصر والمتعدي إلى واحد.

[السادس]: التضمين، فلذلك عُدِّي «رَحُبَ، وطَلُعه إلى مفعول لَمَّا تضمنا معنى وَسِعَ، وبَلَغَ، وقالوا: «فَرِقْتُ زيدًا، وسَفِة نفسَهُ»؛ لتضمنهما معنى خاف، وامتَهَن، أو أهلك.

ويختص التضمين عن غيره من الْمُعَدِّيات بأنه قد يَنقُل الفعل إلى أكثر من درجة، ولذلك عُدِّي

<sup>(</sup>١) جوابه أن محل كون «نَزَّلَ» المضعّف مفيدًا للتدريج ما لم تقم قرينة على خلافه كما هنا.

(أَلُوْتُ) بقصر الهمزة بمعنى قَصَرت إلى مفعولين بعد ما كان قاصرًا، وذلك في قولهم: (لا آلوك نُصْحًا، ولا آلوك جُهْدًا) لَمّا ضمن معنى لا أَمْنَعُك، ومنه قوله تعالى: ﴿لَا يَأْلُونَكُمْ خَبَالُا﴾ [آل عمران: الآية ١١٨] الآية، وعُدِّي (أُخبَرُ»، و(خبَّرُ»، و(خدَّثُ»، و(أنبأ»، و(نَبَّأَ» إلى ثلاثة لمّا ضمنت عمنى (أعلم»، و(أرى» بعد ما كانت متعدية إلى واحد بنفسها، وإلى آخر بالجار، نحو قوله رَجَّكِ: ﴿ أَنْبِينُهُم بِأَسْمَآمِهِمٌ فَلَمَّا أَنْبَأُهُم بِأَسْمَآمِهِمٌ والبَقرة: الآية ٣٣] الآيـة، وقوله: ﴿ نَبِّمُونِي بِعِلْمٍ ﴾ [البَقرة: الآية ٣٣] الآيـة، وقوله: ﴿ نَبِّمُونِي بِعِلْمٍ ﴾ [الأنتام: الآية ا

[السابع]: إسقاط الجارّ تَوَسَّعًا، نحو قوله ﷺ ﴿ وَلَكِينَ لَا تُوَاعِدُوهُنَّ سِرًّا ﴾ [البَقرَة: الآية ، ٢٥٥] أي على سِرِّ، أي نكاح، وقوله تعالى: ﴿ أَعَبِطَلْتُمْ أَمْ رَبِيكُمٌ ﴾ [الأعرَاف: الآية ، ١٥] الآية، أي على سِرِّ، أي نكاح، وقوله أي حَلُلُ مَرْصَدِ ﴾ [التوبّة: الآية و] الآية، أي عليه، وقول أي عن أمره، وقوله: ﴿ وَأَفْعُدُواْ لَهُمْ كُلُّ مَرْصَدِ إِلَى التوبّة: الآية و] الآية، أي عليه، وقوله الزجاج: إنه ظرف ردَّه الفارسي بأنه مختص بالمكان الذي يُرصَد فيه، فليس مبهمًا، وقوله [من الكامل]:

## \* كَمَا عَسَلَ الطُّرِيقَ الشُّعْلَبُ \*

أي في الطريق، وقول ابن الطراوة: إنه ظرف مردود أيضًا بأنه غير مبهم، وقوله: إنه اسم لكل ما يَقبَل الاستطراق فهو مبهم؛ لصلاحيته لكل موضع، مُنازَعٌ فيه، بل هو اسم لما هو مستطرق.

#### تنبيه:

لا يُحذَف الجارّ قياسًا إلا مع «أنّ» و«أنْ»، وأهمل النحويون هنا ذكر «كي» مع تجويزهم في نحو «جئتُ كي تكرمني» أن تكون «كي» مصدرية، واللاثم مقدرة، والمعنى: لكي تكرمني، وأجازوا أيضًا كونها تعليلية، و«أنْ» تمضمرة بعدها، ولا يُحذف مع «كي» إلا لام العلة؛ لأنها لا يدخل عليها جارّ غيرها، بخلاف أختيها، قال الله تعالى: ﴿وَبَيْمِ اللَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَكِلُوا الشَّكَلِحَاتِ أَنَّ لَهُمُ جَنَّتٍ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] الآية، وقال: ﴿ شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: الآية ١٨] الآية، أي بأن لهم، وبأنه، وقال: ﴿ وَتَرْغَبُونَ أَن تَنكِحُوهُنَ ﴾ [النساء: الآية ١٢٧] الآية، أي في أن، أو عن، على خلاف في ذلك بين المفسرين.

#### تنبيه آخر:

مما يحتملهما قوله [من الطويل]:

وَيَـرْغَـبُ أَنْ يَـبْنِي الْمَعَـالِـيَ خَـالِـدٌ وَيَرْغَبُ أَنْ يَرْضَى صَنِيعَ الأَلاَئِمِ (١) أنشده ابن السيد، فإن قدر «في» أوَّلا، و «عن» ثانيًا فمدح، وإن عُكِس فذم، ولا يجوز أَن يُقَدَّر فيهما معًا «في» أو «عن» للتناقض.

### تنبيه آخر:

محل «أنّ» و«أنّ» وصلتهما بعد حذف الجارّ نَصْبٌ عند الخليل وأكثر النحويين؛ حملًا على الغالب فيما ظَهَر فيه الإعراب، مما حُذف منه، وجوز سيبويه أن يكون المحل جرًّا، فقال بعدما حكى قولَ الخليل .: ولو قال إنسان: إنه جَرِّ لكان قولًا قويًّا، وله نظائر، نحو قولهم: «لاهِ أبوك»، أي لله أبوك، وأما نَقْلُ جماعةٍ، منهم ابن مالك أن الخليل يَرَى أن الموضع جَرّ، وأن سيبويه يَرَى أنه نصهو.

ومما يشهد لمدعي الجر قوله تعالى: ﴿وَأَنَّ ٱلْمَسَاجِدَ لِلَهِ فَلَا تَدْعُواْ مَعَ ٱللَّهِ أَحَدًا ﴾ [الجن: الآية ١٨]، وقوله: ﴿ إِنَّ هَا لِهِ عَالَى الْمَسَاجِدُ لَلهُ وَالْحَالُمُ فَأَعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢] أصلهما لا تدعوا مع الله أحدًا؛ لأن المساجد لله، و فاعبدون؛ لأن هذه.

#### تنبيه آخر:

لا يجوز تقديم منصوب الفعل عليه إذا كان «أنَّ» وصلتها، لا تقول: «أنك فاضل عرفتُ»، وقوله [من الطويل]:

وَمَا زُرْتُ لَيْلَى أَنْ تَكُونَ تحبِيبَةً إِلَيَّ وَلاَ دَيْنِ بِهَا أَنَا طَالِبُهُ رُوهِ بخفض «دينٍ» عطفًا على محل «أن تكون»، إذ أصله لأن تكون، وقد يجاب بأنه عطف على توهم دخول اللام، وقد يُعتَرَض بأن الحمل على العطف على المحل أظهر من الحمل على العطف على التوهم، ويجاب بأن القواعد لا تثبت بالمحتملات.

<sup>(</sup>١) والألائم، جمع الألأم، من لؤم الرجل فهو لئيم.

#### تنبيه آخر:

هنا مُعَدِّ ثامنٌ، ذكره الكوفيون، وهو تحويل حركة العين، يقال: «كَسِي زيدٌ» بوزن فَرِحَ، فيكون قاصرًا قال [من الوافر]:

وَأَنْ يَـعْـرَيْـنَ إِنْ كَـسِـيَ الْجُوَارِي فَتَنْبُو الْعَيْنُ عَنْ كَرَمٍ عِجَافِ() فإذا فتحت السين صار بمعنى سَتَرَ وغَطَّى، وتعدى إلى واحد، كقوله [من المتقارب]: وَأَرْكَـبُ فِي الـرُوْعِ خَـيْـفَانَـةً كَسَا وَجْهَهَا سَعَفَّ مُنْتَشِرْ(؟) أو بمعنى أعطى كسوة، وهو الغالب، فيتعدى إلى اثنين، نحو «كسوت زيدًا جبّةً» قالوا: وكذلك شَيْرَت عينُهُ بكسر التاء قاصر، بمعنى انقلب جَفْنُها، وشَتَرَ الله عينه بفتحها متعدّ، بمعنى قلّبَها.

قال ابن هشام: وهذا عندنا من باب المطاوعة، يقال: شَتَرَهُ فشَيْرَ، كما يقال: ثَرَمُه فَثَرِمَ، وثَلَمَه فَثَلِمَ، ومنه كَسَوته الثوب فكَسِيّهُ، ومنه البيت، ولكن حذف فيه المفعول. انتهى، وهو تحقيق نفيس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الباب الرابع، أتبعه بالباب الخامس، فقال:

# (الْبَابُ الْجَامِسُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ الْجِهَاتِ الَّتِي يَدْخُلُ الاعْتِرَاضُ عَلَى الْغُرِبِ مِنْ جِهَتِهَا)

قوله: «يدخل الاعتراض» أي مُوجِب الاعتراض، كذا مُحرِّر، والظاهر أنه لا حاجة له؛ لأن المعرب مثلًا إذا راعى ظاهر الصناعة، ولم يراع المعنى دخل الاعتراض، تأمّل. قاله الدسوقي (٣). وقوله: «من جهتها» أي بسببهها، فـ«من» بمعنى الباء.

<sup>(</sup>١) «العجاف» جمع أعجف، وهو الهزيل، وهو صفة لكرم.

<sup>(</sup>٢) «الروع» الخوف، وأراد به الحرب، و«الخيفانة»: الطويلة القوائم، والسعف شعر الناصية.

<sup>(</sup>٣) راجع (الحاشية) ج٣ ص ١٧٧.

١٢٨٣- (وَهَذِهِ الْجِهَاتُ تَأْتِي عَشَرَهُ ١٢٨٤- بِأَنْ يُرَاعِيَ الصِّنَاعَةَ فَقَطْ ١٢٨٥- بِأَنْ يُرَاعِيَ الصِّنَاعَةَ فَقَطْ ١٢٨٥- مَزِلَّةُ الأَقْدَامِ فِي ذَا كَثُرَتْ ١٢٨٦- لِذَاكَ لَمْ تُعْرَبُ فَوَاجِّ السُورُ ١٢٨٧- أَمْشِلَةً مِنْ أَصْلِ هَذَا نُورِدُ ١٢٨٨- عَلَى نَظِيرِهِ فَهُوْ أَنْ نَتْرُكَا

أَرُّلُهَا لَدَيْهِمُ مُصَوَّرَهُ غَيْرَ مُرَاقِبٍ لِغَنْى فِيهِ حَطَّ وَفَهُمُ مَا يُعْرَبُ أَوَّلًا ثَبَتْ إِذْ قَدْ تَشَابَهَتْ مَعَانِيهَا الدُّرَرْ إِذْ قَدْ تَشَابَهَتْ مَعَانِيهَا الدُّرَرْ غَطْفُكَ أَنْ نَفْعَلَ حِينَ تَجِدُ فَذَاكَ فَاسِدٌ لَدَى مَنْ أَذْرَكَا)

(وَهَذِهِ الْجِهَاتُ) أي التي يدخل منها الاعتراض، وهو مبتدأ خبره قوله: (تَأْتِي) حال كونها (عَشَرَه، أَوَّلُهَا) أي أول تلك العشرة، مبتدأ خبره «مصوّرة» (لَدَيْهِمُ) أي عند محققي النُّحَاة، متعلّق بـ (مُصَوَّرة) أي ممثلة (بِأَنْ يُرَاعِيَ) أي يُحافظ المعرب (الصَّنَاعَة فَقَطْ) أي القواعد والضوابط الظاهرة (غَيْرَ مُرَاقِبٍ) أي غير مُراع (لِغَنَّى فِيه) أي في ذلك الكلام، أو اللفظ الذي يُعربه، وهو متعلّق بـ (حَطُّ) أي نزل في ذلك الكلام، والجملة صفة «معنى» (مَزِلَّةُ الأَقْدَامِ) بفتح الميم، وكسر الزاي، وفتحها، قال الفيّوميّ: زلّ عن مكانه زَلًا، من باب ضرب: تنحى عنه، وزلّ زللًا من باب تعبّ لغة، والاسم الزّلة بالكسر، والزَّلة بالفتح المرّة، والمُزلّة : المكان الدَّحْضُ، وهو بفتح الميم، وأما الزاي فالكسر أفصح من الفتح، يقال: أرضٌ مَزِلّة تَزِلٌ فيها الأقدام، وزلّ في منطقه، أو فعلِهِ يَزِلٌ، من باب ضرب زَلَّة: أخطأ. انتهى.

والمعنى هنا أن مواضع الزلل (في ذا) أي في مراعاة الصناعة، دون المعنى (كَثُوَتْ) فـ«مزلة» مبتدأ، و«كثرت» خبره، ويحتمل أن يكون المراد بالمزلّة المعنى المصدريّ، أي الزلل، قال في «القاموس»: زَلَتَ تزِلُ، وزَلِلْتَ كَمَلِلْتَ زَلَّا، وزَلِيلًا، ومَزِلّة بكسر الزاي، وزُلُولًا، وزَلِلًا محرّكة، وزَلِيلًا، كخر زَلَلُ الأقدام في هذا.

وأشار بقوله: (وَفَهْمُ مَا يُعْرَبُ أَوَّلًا ثَبَتْ) إلى أنه يجب على المعرب قبل الخوض في تفاصيل الإعراب معرفة معنى ما يُريد إعرابه، مفردًا كان، أو مركبًا؛ لأن ذلك يجنبه الوقوع في الزلل. فقوله: «وفهم» مبتدأ، مضاف إلى «ما» وهي موصولة، و«يُعْرَب» مبنيًا للمفعول صلتها، و«أوّلًا»

ظرف لافهم»، و«ثبت» خبر المبتدإ.

(لِذَاكَ) أي لعدم فهم المعنى المراد، متعلّق بر(لَمْ تُعُرَبُ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله (فَوَاتِحُ السُّونَ) نحو ﴿ الْمَرَى البَقَرَة: الآية ١] ، و ﴿ طَسَمَ ﴾ [الشَّعَرَاء: الآية ١] ، و ﴿ طَسَمَ ﴾ [السَّعَرَاء: الآية ١] ، و ﴿ طَسَمَ ﴾ [النمل: الآية ١] ، و ﴿ صَنَّ ﴾ [ص: الآية ١] ونحوها (إِذُى تعليليّة؛ أي لأنها (قَدْ تَشَابَهَتْ مَعَانِيهَا) أي المراد منها (الدُّرَنُ بضم، ففتح، جمع درّة، وهي اللؤلؤة العظيمة الكبيرة، كغرفة وغُرَف، وهو صفة لا «معانيها» شبهها بها لنفاستها، وعزّة وجودها، وفي نسخة: «إِذْ مُتَشَابِهَا تَكُونُ في الخُبَرْ». (أَمْثِلَةً) بالنصب مفعول مقدّم لـ«نورد»، أي أمثلة كثير، وهي اثنان وعشرون مثالًا على ما

(أَهْثِلَةً) بالنصب مفعول مقدّم لـ«نورد»، أي أمثلة كثير، وهي اثنان وعشرون مثالًا على ما سيأتي تفصيلها (مِنْ أَصْلِ هَذَا) الذي ذكرنا أنه متى بُني فيه على ظاهر اللفظ دون مراعاة المعنى دخل الفساد (نُورِدُ) بضمّ أوله من الإيراد.

فأولها ما أشار إليه بقوله: (عَطْفُكَ أَنْ نَفْعَلَ) مفعول به لـ«عطف» لقصد لفظه، أي عطفك قوله تعالى: هواق أن نَفْعَلَ فِي آمَوَلِنَا هُ [مُود: الآية ١٨] الآية، وقوله: (حِينَ تَجِدُ) متعلّق بـ«عطفك» (عِلَى نَظِيرِهِ) متعلّق بـ«عطف» أيضًا (فَهُوْ) بسكون الواو لغة، والفاء فاء الفصيحة (أَنْ تَتُرُكًا) بألف الإطلاق، أي فهو قوله رَجَلُق: ﴿أَن نَتُرُكَ ﴾ [مود: ١٨]، (فَذَاكَ) إشارة إلى العطف، أي فذلك العطف (فَاسِدٌ) من جهة فساد المعنى، وإن كان هو المتبادر إلى الذهن، وقوله: (لَدَى مَنْ أَذْرَكًا) بألف الإطلاق أيضًا متعلّق بما قبله، أي فاسد عند من فهم حقيقة المعنى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهات التي يدخل الاعتراض على المعرب منها عشرة: [ الجهة الأولى]: أن يراعي ما يقتضيه ظاهر الصناعة، ولا يراعي المعنى، وكثيرًا ما تَزِلُ الأقدام بسبب ذلك .

وأول واجب على المعرب أن يَفْهَم معنى ما يُريد إعرابَهُ، مفردًا كان أو مركبًا، ولهذا لا يجوز إعراب فواتح السور على القول بأنها من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وهو الحقّ.

قال ابن هشام رحمه الله: ولقد حُكِي لي أن بعض مشايخ الإقراء أعرب لتلميذه بيت «الْفُصَّل» [من السريع]:

لاَ يُشِعِدُ اللهُ التَّلَبُّبَ وَالْ عَارَاتِ إِذْ قَالَ الْخَمِيسُ نَعَمْ (١) فقال: «نعم» حرف جواب، ثم طلبا محلّ الشاهد في البيت فلم يجداه، فظهر لي حينئذ حسن لغة كنانة في «نَعَم» الجوابية، وهي «نَعِم» بكسر العين، وإنما «نَعَم» هنا واحد الأنعام، وهو خبر لمحذوف، أي هذه نعم، وهو محل الشاهد.

وسألني أبو حيان ـ وقد عَرَض اجتماعنا ـ عَلامَ عطف «بِحَقَلَّد» من قول زهير [من الطويل]:

تَقِيِّ نَقِيٍّ لَمْ يُكُثُّرُ غَنِيمَةً بِنَهْكَةِ ذِي قُرْبَى وَلاَ بِحَقَلَّدِ (٢)

فقلت: حتى أعرف ما الحقلد؟، فنظرناه، فاذا هو سَيِّء الخلُق (٣)، فقلت: هو معطوف على
شيء متوهم؟ إذ المعنى ليس بمكثر غنيمة، فاستعظم ذلك.

وقال الشلوبين: محكي لي أن نحويا من كبار طلبة الجُزُوليّ سُئل عن إعراب ﴿كَلَلَةً ﴾ [النّساء: الآية ٢١] من قوله تعالى: ﴿وَإِن كَانَ رَجُلُّ يُورَثُ كَلَلَةً أَوِ ٱمْرَأَةً ﴾ [النّساء: الآية ٢١] ، فقال: أخبروني ما الكلالة؟ فقالوا له: الورثة إذا لم يكن فيهم أبّ فما علا، ولا ابن فما سفل، فقال: فهي إذن تمييز.

وتوجيه قوله أن يكون الأصل: وإن كان رجل يَرِثه كلالة، ثم محذف الفاعل، وبُني الفعل للمفعول، فارتفع الضمير واستتر، ثم جيء بكلالة تمييزًا، وقد أصاب هذا النحوي في سؤاله، وأخطأ في جوابه، فإن التمييز بالفاعل بعد حذفه نقض للغرض الذي محذف لأجله، وتراجع عما بُنيت الجملة عليه من طَيِّ ذكر الفاعل فيها، ولهذا لا يوجد في كلامهم مثل «ضُرِب أخوك

<sup>(</sup>١) «التلبّب» لبس السلاح كله، وهالخميس»: الجيش، وهالنعم» الإبل، أي إذا قال الجيش: هذا نعمٌ فأغيروا عليه.

<sup>(</sup>٢) النكهة»: الانتهاك بالأسر والعقوبة، أي أنه لم يكثر الغنيمة بسبب أسر وعقوبة شخص قريب له، بل لذاته. وقوله: «ولا بحقلد» يفتح الحاء وكسرها، وفي «القاموس»: الحقلد كعَمَلُس: الضيق البخيل، والضعيف، وكزيْرِج: السيّء الخلق، وإذا علمت هذا فالبيت يُضبط بفتح الحاء والقاف، وفتح اللام المشددة، وأيضًا كان الأولى للمصنف أن يقول: فهو الضيق البخيل؛ لأن السيء الخلق إنما هو معنى «حِقْلِد» كزيْرج، وهو لا يصحّ في البيت، إنما الذي في البيت «حَقَلَد» كعَمَلَس. قاله الدسوقيّ. ١٦٦/٢.

<sup>(</sup>٣) قد عرفت أن ألأولى أن يفسره بالضيق البخيل، فلا تنس.

## \_ فَتْحُ الْقَرِيْبِ الْمُجِيْبِ فِي شَرْحِ كِتَابِ مُدْنِي الْجَيْبِ مِّمْنْ يُوَالِي مُغْنِيَ اللَّبِيبِ

رجلًا»، وأما قراءة من قرأ ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا بِالْغُدُوِّ وَالْآصَالِ رِجَالٌ ﴾ [النور: ٣٦-٣٧]، بفتح الباء، فالذي سَوَّع فيها أن يُذكر الفاعل بعدما مُذف أنه إنما ذكر في جملة أخرى غير التي مُذف فيها. وكإعراب هذا الله علم المُنوب ﴿ كَلَالَةً ﴾ [النساء: الآية ١٢] تمييزًا قولُ بعضهم في هذا البيت [من الرجز]:

يَبْسُطُ لِلأَضْيَافِ وَجُهًا رَحْبَا بَسْطَ ذِرَاعَيْهِ لِعَظْمِ كَلْبَا إِن الأصل كما بَسَطَ كلبٌ ذراعيه، ثم جيء بالمصدر، وأسند للمفعول، فرُفِع، ثم أُضيف إليه، ثم جيء بالفاعل تمييزًا.

والصواب في الآية أن ﴿كَلَلَةٌ ﴾ [النّساء: الآية ١٢] بتقدير مضاف، أي ذا كلالة، وهو إما حال من ضمير ﴿يُورَثُ ﴾ [النّساء: الآية ١٢] ، ف﴿كَانَ ﴾ ناقصة، و﴿يُورَثُ ﴾ خبر، أو تامة ف﴿ يُورَثُ ﴾ صفة، وإما خبرٌ، ف﴿ يُورَثُ ﴾ صفة، ومن فَسَّر الكلالة بالميت الذي لم يَتَرُكُ ولدًا ولا والدًا، فهي أيضًا حال، أو خبر، ولكن لا يحتاج إلى تقدير مضاف، ومن فَسَّرها بالقرابة، فهي مفعول لأجله.

وأما البيت فتخريجه على القلب، وأصله كما بَسَطَ ذراعاه كلبًا، ثم جيء بالمصدر، وأضيف للفاعل المقلوب عن الفاعل.

قال ابن هشام رحمه الله: وها أنا موردٌ ـ بعون الله تعالى ـ أمثلةً متى بُني فيها على ظاهر اللفظ، ولم يُنظَر في مُوجَبِ المعنى حصل الفساد، وبعض هذه الأمثلة وقع للمعربين فيه وَهَمٌ بهذا السبب، وسترى ذلك مُعَيَّنًا.

[فأحدها]: قوله تعالى: ﴿أَصَلُوْتُكَ تَأْمُرُكَ أَن نَتُرُكَ مَا يَعْبُدُ ءَابَآ وُنَا أَوْ أَن نَفْعَلَ فِي آمَوَالِنَا مَا نَشَتُوُ أَلِهِ [هُود: الآية ١٨٥] الآية، فإنه يَتَبَادر إلى الذهن عطفُ ﴿أَن نَفْعَلَ ﴾ [هُود: الآية ١٨٥] على ﴿أَن نَتْرُكَ ﴾ [هُود: الآية ١٨٥]، وذلك باطل؛ لأنه لم يأمرهم أن يفعلوا في أموالهم ما يشاؤون، وإنما هو عطف على ﴿مَاكِ، فهو معمول للترك، والمعنى أن نترك أن نفعل، نعم من قرأ ﴿نَفْعَلَ ﴾ و﴿ تَشَاءَ ﴾ بالتاء لا بالنون فالعطف على ﴿أَن نَتْرُكَ ﴾ [هُود: الآية ١٨٥].

ومُوجِبُ الوَهَم المذكور أن المُعرِب يرى «أَنْ» والفعل مرتين، وبينهما حرف العطف. ونظير هذا سواءً أن يُتَوَهَّمَ في قوله [من الكامل]:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلاً أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ أَن الفعلين متعاطفان حين يرى فعلين مضارعين منصوبين، وقد بينتُ في فصل «لَاً» أن ذلك خطأٌ، وأنّ «أدع» منصوب بدلن»، و«أشهدَ» معطوف على «القتال»، والله تعالى أعلم. ثم ذكر المثال الثاني، فقال:

1779- (وَإِنْ عَلَى خِفْتُ يُعَلَّقُ مِنْ وَرَا يَفْسُدُ وَبِالْمُوَالِ حَقًّا قَدْ يُرَى) (وَإِنْ عَلَى خِفْتُ) أي من قوله رَجَّكُ ( فَوَ إِنِّ خِفْتُ ٱلْمَوَلِي ﴾ [مريم: الآية ٥] الآية (يُعَلَقُ) بالبناء للمفعول مجزوم لأنه مفسر لفعل الشرط المحذوف (مِنْ وَرَا) أي قوله: ﴿مِن وَرَاءِي﴾ إمريم: الآية ٥] (يَفْسُدُ) أي يبطل المعنى، وإن كان هو المتبادر للذهن، ووجه الفساد أن الخوف واقع في الحال، لا فيما يُستقبل، فلو مجعل ﴿مِن وَرَاّءِي﴾ [مريم: الآية ٥] متعلقًا بـ ﴿خِفْتُ ﴾ [مريم: ٥] لزم أن يكون الخوف واقعًا في المستقبل، أي بعد موته، وهو ظاهر الفساد. قاله الدماميني (١). ثم ذكر الصواب في متعلقه، فقال: (وَبِالْمُوَالِ) بحذف الباء للوزن، وهو متعلق بمحذوف لدلالة ما سبق، أي وتعليقه بالموالي (حَقًّا) أي حال كونه حقّا، وقوله: (قَدْ يُورَى) بالبناء للمفعول خبر لـ «لتعليقه» المقدّر.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثاني قوله تعالى: ﴿ وَإِنِي خِفْتُ ٱلْمَوْلِي مِن وَرَاّءِى ﴾ [مرتم: الآية ، فإن المتبادر تَعَلَّق ﴿ مِن ﴾ بـ ﴿ خِفْتُ ﴾ ، وهو فاسد في المعنى ، والصواب تعلقه بـ ﴿ ٱلْمَوْلِي ﴾ [مرتم: الآية ، ] ؛ لما فيه من معنى الولاية ، أي خفت ولايتهم من بعدي ، وسوء خلافتهم ، أو بمحذوف هو حال من الموالي ، أو مضاف إليهم ، أي كائنين من ورائي ، أو فِعْلَ الموالي من ورائي ، وأما من قرأ ﴿ خَفَّتِ ﴾ بفتح الحاء ، وتشديد الفاء ، وكسر التاء ، فرمن متعلقة بالفعل المذكور ، والله تعالى أعلم .

<sup>(</sup>١) دحاشية الدسوقي،١٦٨/٢٤.

404

ثم ذكر الثالث \_ وهو مشتمل على مثالين، إلا أن التوجيه فيهما وحد \_ فقال:

١٢٩٠- (وَإِنْ إِلَى أَجَلِهِ تَعَلَّقَا بِتَكْتُبُوهُ فَاسِدًا تَحَقَّقًا المِهِ اللهِ عَلَى أَجَلِهِ تَعَلَّقًا المُثَقِرًا قُدِّرًا لَيْظِيرُهُ مِائَةً عَامٍ إِذْ جَرَى ١٢٩١- بَلْ هُوَ حَالٌ مُسْتَقِرًا قُدِّرًا لَيْظِيرُهُ مِائَةً عَامٍ إِذْ جَرَى ١٢٩٢- مُعَلَّقًا عَلَى أَمَاتَهُ فَسَدْ وَإِنْ جَعْنَى أَلْبَظَهُ كَانَ سَدَدُ)

(وَإِنْ إِلَى أَجَلِهِ تَعَلَّقًا) بألف الإطلاق، أي وإن تعلّق قوله تعالى: ﴿ إِلَىٰ آجَلِهِ مَهُ [البَقَرة: الآية ٢٨٢] (فَاسِدًا) أي حال ٢٨٧] (بِتَكْتُبُوهُ) أي بقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْعَنُوا أَن تَكْنُبُوهُ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٨٢] (فَاسِدًا) أي حال كونه باطل المعنى (تَحَقَّقًا) بألف الإطلاق أيضًا، أي لزم وثبت؛ لأنه يلزم منه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، ثم ذكر وجه الصواب، فقال: (بَلُ هُوَ حَالٌ) أي بل يُعرب حالًا (مُسْتَقِرًا قُدُرًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي يقدرله المتعلّق بلفظ «مستقرًا» (نَظِيرُهُ) أي نظير ما ذُكر من الآية (مِائَةَ عامٍ ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩] (إِذْ جَرَى) أي إعرابه (مُعلَّقًا علمي أي قوله: ﴿ فَأَمَاتَهُ اللّهُ مِائَةَ عامٍ ﴾ [البقرة: الآية ٢٥٩] (فَسَدُ) أي بطل معناه؛ إذ يستلزم على أَمَاتَهُ أللهُ هو زع الروح مائة عام، وذلك ممتنع، ثم ذكر وجه الصواب، فقال: (وَإِنْ المتعلّى المنتفرة) أي وإن ضُمّن ﴿ أَمَاتَهُ همعنى صحيحًا، وهو ألبثه (كَانَ سَدَدُ) يحتمل أن تكون المتعنى على المنقر، و«سدد» خبرها على لغة ربيعة، «كان» تامّة، و«سدد» خبرها على لغة ربيعة، أي كان المعنى سددًا أي صوابًا، أو «كان شانية».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث من الأمثلة قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَسْتَمُوّا أَن تَكَنُبُوهُ صَغِيرًا أَوْ كَيْبُوهُ وَالبَقْرَة: الآية ٢٨٢] الآية، فإن المتبادر تعلَّق ﴿ إِلَى ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢٨٢] بر مَغِيرًا أَوْ كَيْبُوهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٢] وهو فاسد؛ لاقتضائه استمرار الكتابة إلى أجل الدين، وإنما هو حال، أي مُسْتَقِرًا في الذمة إلى أجله.

ونظيره قوله تعالى: ﴿ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِأْتَةَ عَامِ ﴾ الآية [البقرة: ٢٥٩]، فإن المتبادر انتصاب ﴿ مِأْتَةَ ﴾ بـ ﴿ فَأَمَاتَهُ ﴾، وذلك ممتنع مع بقائه على معناه الوضعيّ؛ لأن الإماتة سَلبُ الحياة، وهي لا تمتد، والصواب أن يُضَمَّن أماته ألبثه، فكأنه قيل: فألبثه الله بالموت مئة عام، وحينئد يتعلق به الظرف بما

فيه من المعنى العارض له بالتضمين، أي معنى اللبث (١)، لا معنى الإلباث؛ لأنه كالإماتة في عدم الامتداد، فلو صح ذلك لعلقناه بما فيه من معناه الوضعي، ويصير هذا التعلق بِمُنْزِلته في قوله تعالى:
﴿ قَالَ لَيِثْتُ يُومًا أَوْ بَعْضَ يَوْمِرُ قَالَ بَل لَيِثْتَ مِأْثَةَ عَامِرٍ ﴿ الآية [البقرة: ٢٥٩].

وفائدة التضمين أن يُدَلَّ بكلمة واحدة على معنى كلمتين، يَدُلُّك على ذلك أسماء الشرط الاستفهام.

ثم ذكر المثال الرابع فقال:

1۲۹۳ - (وَإِنْ بَجَادَنَا بُعَيْدَ عُلِّقًا بُعَيْدَ عُلِّقًا يَفْسُدْ وَبِالتَّلْجِ صَحِيحًا يُوتَقَى) (وَإِنْ بَجَادَنَا بُعَيْدَ عُلِّقًا) بألف الإطلاق، أي وإن إن عُلّق قوله: «بُعِيدَ الكَرَى» بقوله: «جادنا» (يَفْسُدْ) أي يفسد المعنى، وإن كان يتبادر إلى الذهن التعلّق به (وَبِالثَّلْجِ) متعلّق به «يُرتَقى»، يعني أن تعليقه بما يُفْهِمُهُ «تُلْج» من معنى بارد (صَحِيحًا يُرتَقَى) بالبناء للمفعول، والراء، ولو جعله باللام لكان أوضح.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الرابع قولُ الشاعر [من الطويل]:

<sup>(</sup>۱) قبل: هذا تكلّف، والأولى أنه متعلّق بأمات؛ لما فيه من معنى الموت الذي هو وصف وجوديّ، أو عدم الحياة عما من شأنه أن يكون حيّا، وعلى كل فهو مستمرّ، وحينئذ فالمراد بعدم الحياة استمرار عدم الحياة، والمعنى حينئذ فأماته الله أي جعل الوصف قائما به، أو جعل استمرار عدم الحياة قائما به مائة عام. قاله دردير. «حاشية دسوقي» ١٦٨/٢.

<sup>(</sup>۲) متّفق عليه.

تَرَكْتِ بِنَا لَوْحًا وَلَوْ شِغْتِ جَادَنَا بُعَيْدَ الْكَرَى ثَلْعٌ بِكِوْمَانَ نَاصِعُ (١) فإن المتبادر تعليق «بُعَيدَ الْكَرَى» بـ «جادَ»، والصواب تعليقه بما في «تُلْعٌ» من معنى بارد؛ إذ المراد وصفها بأن ريقها يُوجد عقب الكرى باردًا، فما الظن به في غير ذلك الوقت، لا أنه يتمنى أن تجودله به بُعيد الكرى دون ما عداه من الأوقات، و «اللَّوْحُ» بفتح اللام العطش، والله تعالى أعلم. ثم ذكر المثال الخامس، فقال:

١٢٩٤- (إِنْ مَعَهُ عُلِّقَ فِي التَّنْزِيلِ بِبَلَغَ الْقَرِيبِ فِي التَّرْتِيلِ بِبَلَغَ الْقَرِيبِ فِي التَّرْتِيلِ ١٢٩٥- أَوْ بِالَّذِي تَلاَ فَمَعْنَاهُ فَسَدُ بَلْ بِمُقَدَّرٍ لِتَبْيِينِ وَرَدُ)

(إِنْ مَعَهُ عُلِّقَ) أي إِن عُلَق ﴿ مَعَهُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ ٱلسَّعْى ﴾ [الصَّافات: الآية ١٠٢] (في التَّنْزِيلِ) أي في القرآن الكريم (بِ ) قوله: (﴿ بَلَغَهُ » وقوله: (الْقَرِيبِ ) بالجرّ صفة له ﴿ بَلَغَهُ » (في التَّرْتِيلِ) متعلق بما قبله (أَق عُلق (بِالَّذِي تَلاّ) أي تبع ﴿ مَعَهُ ﴾ وهو قوله: ﴿ وَالسَّعْى ﴾ [الصَّافات: الآية ١٠٢] (فَمَعْنَاهُ فَسَدُ ) أما فساده في الأول؛ فلاقتضائه أنهما بلغا السعي معّا، وأما في الثاني؛ فلأن صلة المصدر لا تتقدّم عليه (بَلْ بِمُقَدِّرٍ) أي بل يتعلق بسعي مقدّر مدلول عليه بالمذكور، وقوله: (لِتَبْيِينِ وَرَدْ) يعني أن ذلك المقدّر يكون بيانًا، أي استئنافا بَيَانِيًّا، فكأنه قيل: فلما بلغ أن يسعى، فقيل: مع من يسعى؟ فقيل: مع أبيه، أي مع أشفق الناس إليه، وهو الأب، وفيه إشارة إلى أن الأمر بذبحه كان في صغره قبل استحكامه السعي. قاله دردير (٢٠).

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الخامس قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السّعْيَ ﴾ [الصّافات: الآية ٢٠١]، فإن المتبادر تعلّق ﴿ مَعَهُ ﴾ بـ ﴿ بَلَغَ ﴾، قال الزمخشري: أي فلما بلغ أن يسعى مع أبيه في أشغاله وحوائجه، قال: ولا يتعلق ﴿ مَعَ ﴾ بـ وبَلَغَ ﴾؛ لاقتضائه أنهما بلغا معًا حدّ السعي، ولا بـ والسّافات: الآية ٢٠١]؛ لأن صلة المصدر لا تتقدم عليه، وإنما هي

<sup>(</sup>۱) قوله: «لوحا»: أي عطشًا، و «جادنا» أي أروانا، و «الكرى» النعاس، و «ثَلْتُح» أي ريق كالثلج، و «بكرمان» بفتح الكاف أشهر من كسرها اسم بلد بين فارس وسجستان، و «ناصح» أي شديد البياض، صفة لثلج.

<sup>(</sup>٢) دحاشية الدسوقي،١٦٩/٢٤.

متعلقة بمحذوف على أن يكون بيانا، كأنه قيل: فلما بلغ الحد الذي يَقْدِر فيه على السعي، فقيل: مع من؟ فقيل: مع أعطف الناس عليه، وهو أبوه، أي إنه لم يستحكم قوته، بحيث يسعى مع غير مشفق، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال السادس، فقال:

1797 (وَحَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ جُعِلْ بِيَعْلَمُ الْخَذُوفِ لاَ بِمَاعُقِلُ وَحَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ جُعِلْ بِيَعْلَمُ الْخَذُوفِ لاَ بِمَاعُقِلُ وَحَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ بسكون الهاء للوزن، يعني أن قوله ﴿ اللَّهُ عَلَمُ الْخَذُوفِ يَجْعَلُ وَسَالَتَهُ اللَّهُ اللّهُ اللهُ ا

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال السادس قوله تعالى: ﴿ اللَّهُ أَعَلَمُ حَيّتُ يَجَعَلُ رِسَالَتَكُمُ ﴾ [الأنعام: الآية ١٢٤] الآية، فإن المتبادر أن ﴿ عَيْتُ ﴾ ظرف مكان؛ لأنه المعروف في استعمالها، ويرُدُّه أن المراد أنه تعالى يَعلَم المكان المستحق للرسالة، لا أن علمه في المكان، فهو مفعول به، لا مفعول فيه، وحينئذ لا ينتصب بـ ﴿ أَعْلَمُ ﴾ إلا على قول بعضهم بشرط تأويله بعالم، والصواب انتصابه بـ «يعلم» محذوفًا دَلَّ عليه ﴿ أَعْلَمُ ﴾، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال السابع، فقال:

١٢٩٧ . (وَعَلِّقَنْ بِحُدْ إِلَيْكَ لاَ بِصُوْ إِنْ لَمْ يُفَسَّرْ بِأَمِلْ فَلاَ يَضُنُ )

(وَعَلِّقَنْ بِحْخُدْ ﴾) متعلّق بما قبله، وقوله: ﴿ إِلَيْكَ ﴾) مفعول به محكيّ لقصد لفظه، أي علّق قوله تعالى: ﴿ إِلَيْكَ ﴾ بقوله: ﴿ فَصُرْهُنَ ﴾ علّق قوله تعالى: ﴿ إِلَيْكَ ﴾ بقوله: ﴿ فَصُرْهُنَ ﴾ والبَقَرَة: الآبة ٢٦٠]، وهذا إذا فُسِّر ﴿ صُرْهُنَ ﴾ بقطّعهن؛ لأن قطّع لا يتعدّى بـ (إلى»، وإن لم يفسِّر بهذا المعنى فلا مانع، كما بيته بقوله: (إِنْ لَمْ يُفَسِّرْ بِأَمِلْ) يعني أنه إن لم يُفسِّر ﴿ صُرْهُ بأمل لا تعلقه به، وإن فُسِر به (فَلاَ يَصُرُ ) تعليقه به.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال السابع قوله تعالى: ﴿ فَخُذْ أَرْبَعَةُ مِنَ ٱلطَّيْرِ فَصُرَّهُنَّ

إِلَيْكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦٠] الآية، فإن المتبادر تعلق ﴿ إِلَى ﴾ بـ وصُوهُنَّ ﴾، وهذا لا يصح إذا فُسِّر وصُوهُنَّ ﴾ بقطّعهُنّ، وإنما تعلقه بـ فُخُدْ ﴾، وأما إن فُسِّر بأَمِلْهُنّ، فالتعلق به، وعلى الوجهين يجب تقدير مضاف، أي إلى نفسك؛ لأنه لا يتعدى فعل المضمر المتصل إلى ضميسره المتصل إلا في باب «ظن»، نحو قوله وَلَيْ الله وَأَن رَّهَاهُ اسْتَغْنَى ﴿ [العَلق: الآية ٧] ، وقوله: ﴿ وَفَلَا يَحْسَبُنَّهُمْ بِمُفَازَةٍ ﴾ ، فيمن ضم الباء، ويجب تقدير هذا المضاف، في نحو قوله: ﴿ وَهُمْ زِي ٓ إِلَيْكِ بِجِذْع النَّهُ وقوله: ﴿ وَالله عَلَيْكَ رَوْجَكَ ﴾ [الأحرَاب: الآية ٣٥] ، الآية، وقوله [من المتقارب]: وقوله: ﴿ وَالْحرَاب: الآية ٣٧] الآية، وقوله [من المتقارب]:

هَـوِّنْ عَـلَـيْـكَ فَـإِنَّ الأُمُـورَ يِكَـفَّ الإِلَـهِ مَقَادِيرُهَا وَوَله [من الطويل]:

﴿ وَدَعْ عَنْكَ نَهْبًا صِيخ في حَجَرَاتِهِ ﴿

قوله: «حَجَراته» بفتحتين، أي نواحيه، وقولُ ابن عصَفور إن «عن»، و«على» في ذلك اسمان، كما في قوله [من الطويل]:

\* غَدَتْ مِنْ عَلَيْهِ بَعْدَ مَاتَمٌ ظِمْؤُهَا \*

وقوله [من الكامل]:

فَلْفَدْ أَرَانِسِي لِللرِّمَاحِ دَرِيئَةً مِنْ عَنْ يَمِينِي مَرَّةً وَأَمَامِسِ دَفَّا للمحذور المذكور وَهَمْ؛ لأن معنى «على» الاسمية فوق، ومعنى «عن» الاسمية جانب، ولا يتأتيان هنا، ولأن ذلك لا يتأتى مع «إلى»؛ لأنها لا تكون اسمًا، والله تعالى أعلم. ثم ذكر المثال الثامن، فقال:

179٨. (مِنَ التَّعَفُّفِ بِيَحْسَبُ عُلِّقًا لَيْسَ بِأَغْنِيَا عَلَى مَا حُقِّقًا) (مِنَ التَّعَفُّفِ بِيَحْسَبُ) بسكون الباء للوزن (عُلِّقًا) بألف الإطلاق، يعني أن قوله ﷺ (مِنَ التَّعَفُّفِ بِيَحْسَبُ) بسكون الباء للوزن (عُلِّقًا) بألف الإطلاق، يعني أن قوله ﷺ (مِنَ التَّعَفُّفِ البَقَرَة: ٣٧٣] يتعلق بقوله: ﴿ يَعْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ ﴾ [البَقَرَة: ٣٧٣] و(لَيْسَ) متعلقًا (بِهِ أَغْنِيَا ﴾) بالقصر للوزن، يعني أنه لا يجوز تعلقه بقوله: ﴿ أَغْنِيمَا مَهُ وَالبَقَرَة: ٣٧٣] ، وإن

كان هو المتبادر؛ لقربه، وقوله: (عَلَى مَا خُقُقًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ما أثبته محقّقو هذا الفنّ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثامن قوله تعالى: ﴿ يَعْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ آغَنِيآةً مِنَ الْجَاهِلُ آغَنِيآةً مِنَ الْبَعْرَةِ: الآية ٢٧٣] ، فإن المتبادر تعلق ﴿ مِنَ ﴾ بـ ﴿ آغَنِيآة ﴾ ؛ لمجاورته له، ويُفسده أنهم متى ظنهم ظانٌ قد استغنوا من تعففهم عَلِمَ أنهم فقراء من المال، فلا يكون جاهلًا بحالهم، وإنما هي متعلقة بـ ﴿ يَحْسَبُ ﴾ ، وهي للتعليل، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال التاسع، فقال:

١٢٩٩ - (وَعَلَّقَنَّ إِذْ بِمَا قَدْ حُذِفًا لاَ بِسَرَ الَّذِي مُجَاوِرًا وَفَى)

(وَعَلَّقَنَّ إِذْ) أَي من قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَا مِنْ بَنِيٓ إِسْرَهِ بِلَ مِنْ بَغِ إِنْ المَامِلِ وَعَلَّقَنَّ إِذْ) اللهِ الإطلاق مبنيّا للمفعول، أي بالعامل قَالُوا ﴾ الآية [البقرة: ٢٤٦]، (بِمَا موصولة قَدْ حُذِفًا) بألف الإطلاق مبنيّا للمفعول، أي بالعامل الذي قد حذف من الكلام (لا بِتَر) أي لا تعلّقه به وتَركي [البقرة: الآية ٢٤٦] (اللّذي مُجَاوِرًا الذي قد حذف من الكلام (لا بِتَر) أي لا تعلّقه به وتَركي [البقرة: الآية ٢٤٦] (اللّذي مُجَاوِرًا وفي نسخة: «مُقدّما أتى»، أي أتى مقدّما في التلاوة على ﴿إِذْ ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٦] .

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن التاسع من الأمثلة قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلْمَلَا مِنْ بَنِيَ الْمَلَا مِنْ بَغِيرَ مُوسَىٰ إِذْ قَالُواْ ﴿ [البَقْرَة: ٢٤٦] الآية، فلا يجوز تعليق ﴿ إِذْ على ﴿ تَكُ بُ عَلَى اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مُوسَىٰ إِذْ قَالُواْ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢٤٦]، وإن كان هو المتبادر ؛ لقربه؛ لأن ذلك يفسد المعنى؛ لأنه لم ينته علمه، أو نظره إليهم في ذلك الوقت، وإنما العامل مضاف محذوف، أي ألم تر إلى قصتهم أو خبرهم؛ إذ المتعجب إنما هو من ذلك لا من ذواتهم. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال العاشر، فقال:

١٣٠٠ (إلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ مُشتَثْنَى هِيَهُ مِن جُمْلَةِ أُولَى فَلَا مِنْ ثَانِيَهُ)
 (﴿ إِلَا مَنِ ٱغْتَرَفَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩]) أي من قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِي وَمَن لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُم مِنِي إِلَّا مَنِ ٱغْتَرَفَ غُرْفَةً ﴾ [البقرة: الآية ٢٤٩] ، فقوله: ﴿ إِلَّا مَنِ

م (٣١) (فتح القريب المجيب ج٢)

آغَنَرُفَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩] مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (مُسْتَثْنَى هِيَهُ) ضمير منفصل، والهاء للسكت، وهو مؤكّد للضمير المستتر في «مستثى» (مِنْ جُمْلَةٍ أُولَى) متعلّق بـ «مستثنى»، أي مستثنى من قوله: ﴿ فَمَن شَرِبَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩] (فَلا) أي لا تجعله مستثنى (مِنْ) جملة (ثَانِيَهُ) أي من قوله: ﴿ وَمَن لَمْ يَطْعَمُهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩]، وإن كان هو المتبادر؛ لقربه؛ إلا أنه يفسد المعنى.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن العاشر قوله تعالى: ﴿ فَمَن شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِي وَمَن لَمْ يَطْعَمْهُ فَإِنَّهُ مِنِي إِلّا مَنِ آغَتَرَفَ غُرْفَةً ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٤٩] الآية، فإن المتبادر تعلق الاستثناء بالجملة الثانية؛ لقربها منه، ولكنه فاسد لاقتضائه أن من اغترف غرفة بيده ليس منه، وليس كذلك، بل ذلك مباح لهم، وإنما هو مستثنى من الأولى، وَوَهِمَ أبو البقاء في تجويزه كونه مستثنى من الثانية، وإنما سَهُلَ الفصلُ بالجملة الثانية؛ لأنها مفهومة من الأولى المفصولة؛ لأنه إذا ذُكِر أن الشارب ليس منه اقتضى مفهومه أن من لم يطعمه منه، فكان الفصل به كلا فصلَ. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الحادي عشر، فقال:

١٣٠١- (وَلاَ تُعَلِّفَ إِلَى الْرَافِقِ بِإِغْسِلُوا إِذْ فِيهِ وَهُمْ أَتَّقِي الْكُلِّ يُرَى) 1٣٠٢- يَلْ أَسْقِطُوا بِهِ الْمُغَيَّا قُدُرًا لِأَنَّ غَسْلَ الْيَدِ فِي الْكُلِّ يُرَى)

(وَلاَ تَعَلَّقَنْ ﴿ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المَائدة: الآية ٢] بِرْإِغْسِلُوا) بقطع الهمزة للصرورة (إِذْ) تعليليّة (فِيهِ وَهُمّ) بفتح، فسكون، أي غلط (١)، وقوله: (اتَّقِي) بالبناء للمفعول، أي يُحذَرُ منه، وهو صفة لاوهم» (بَلْ) الصواب أن يُقدّر المتعلَّق، كما بينه بقوله: (أَسْقِطُوا) بصيغة أمر الجماعة (بِهِ) أي بالمرفق (المُغيًّا) أي وهو الغسل، فقوله: «أسقطوا إلخ» مبتدأ لقصد لفظه، خبره قوله: (قُدَّرَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي مقدّرٌ (لأَنَّ غَسْلَ الْيَدِ) أي المأمور به في الآية (في الْكُلِّ يُرَى) أي

المعروف المشهور أنه إذا كان وهم بمعنى غلط، فإنه بكسر الهاء، ومصدره وهم بفتحتين كغلط وزنا
 ومعنى، وأما الوهم بسكون الهاء فهو بمهنى التوهم، لكن في «القاموس» ما يدل على جواز الوهم
 بالسكون لمعنى الغلط، فراجعه تستفد.

في كلّ اليد من رؤوس الأنامل إلى المناكب، فلما ذكر ﴿ إِلَى ٱلْمَرَافِقِ ﴾ [المَائدة: الآبة ٦] علمنا أن المطلوب من الغسل ينتهي به، فما وراءه ليس داخلًا فيه، فذكره لإسقاط المغيّا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الحادي عشر هو قوله تعالى: ﴿ فَاعْسِلُوا وَ جُوهَكُمْ وَالَيْدِيكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَالْمَائِدَة الآية ٢]. الآية ، فإن المتبادر تعلق ﴿ إِلَى المَوْافِ وقد ردّه بعضهم بأن ما قبل الغاية لا بد أن يتكرر قبل الوصول إليها، تقول: «ضربته إلى أن مات»، ويمتنع «قتلته إلى أن مات»، وغسل اليد لا يتكرر قبل الوصول إلى المرفق؛ لأن اليد شاملة لرؤوس الأنامل والمناكب وما بينهما، قال: فالصواب تعلق ﴿ إِلَى ﴾ بأَسْقِطُوا محذوفًا، ويستفاد من ذلك دخول المرافق في الغسل؛ لأن الإسقاط قام الإجماع على أنه ليس من الأنامل بل من المناكب، وقد انتهى إلى المرافق، والغالب أن ما بعد «إلى» يكون غير داخل، بخلاف «حتى»، وإذا لم يدخل في الإسقاط بَقي داخلًا في المأمور بغسله، وقال بعضهم الأيدي في عرف الشرع اسم للأكف فقط، بدليل آية السرقة، وقد صح الخبر باقتصاره في التيمم على مسح الكفين، فكان ذلك تفسيرًا للمراد بالأيدي في آية التيمم، قال: وعلى هذا فر إلى خاية للغسل لا للإسقاط.

قال ابن هشام رحمه الله: وهذا وإن سُلِّم فلا بد من تقدير محذوف أيضًا، أي ومُدُّوا الغسل إلى المرافق؛ إذ لا يكون غسل ما وراء الكف غاية لغسل الكف. انتهى.

قلت: عندي أن الذي قاله هذا البعض هو الحق؛ إذ هو أقرب إلى ظاهر السياق، وأما تعليقه بأسقطوا فلا يخلوا من التكلّف، فتأمله بالإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ثم ذكر المثال الثاني عشر، فقال:

۱۳۰۳- (إِلَى مَدًى فِي الشَّغْرِ حَالًا جُعِلَا لَا بِحَرَى الَّذِي قُبَيْلَهُ ٱلْجَلَى ١٣٠٤- (إِلَى مَدًى فِي الشَّغْرِ حَالًا جُعِلَا الْعَتَلَقْ لَا بِدَحَا الَّذِي بِقُرْبِهِ سَبَقْ) ١٣٠٤ كَذَا عَلَى الْبُنَى بِفَصَّلَ الْعُتَلَقْ لَا بِدَحَا الَّذِي بِقُرْبِهِ سَبَقْ) (إِلَى مَدًى فِي الشَّغْرِ) أي حال كونه واقعا في شعر ابن دُريد (حَالًا جُعِلًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه يعرب حالًا (لا) يتعلق (بِجَرَى الَّذِي قُبَيْلَهُ) بالتصغير للتقريب متعلق براانجُلَى) أي انكشف، وظهر، يعنى أنه لا يُعلق بقوله: «جرى»، وإن كان هو المتبادر لقربه، لكنه براانجُلَى) أي انكشف، وظهر، يعنى أنه لا يُعلق بقوله: «جرى»، وإن كان هو المتبادر لقربه، لكنه

يُفْسِد المعنى (كَذَا عَلَى الْبُنَى) بكسر الموحدة، جمع بنية، كقربة وقِرَب، ويجوز ضمها، جمع بنية بالضم، كغُرُوة وعُرَى (بِفَضَّلَ اعْتَلَقْ) أي تعلّق بقوله: «فضّلها» (لا بِددَكا») أي لا يتعلّق بقوله: «دحا»، ومعناه بسط (الَّذِي) صفة لـ«دحا» (بِقُرْبِهِ) حال من فاعل (سَبَقْ) أو متعلّق به، والباء بمعنى «في»، وجملة «سبق» صلة الموصول، يعني أنه لا يتعلّق بـ«دحا»، وإن كان هو المتبادر؛ لقربه منه؛ لفساد المعنى.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثاني عشر قولُ ابن دُريد [من الرجز]: إِنَّ امْرَأَ الْقَيْسِ جَرَى إِلَى مَدَى فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى فإن المتبادر تَعَلَّق (إلى» بـ (جرى») ولو كان كذلك لكان الجري قد انتهى إلى ذلك المدى، وذلك مناقض لقوله: فَاعْتَاقَهُ حِمَامُهُ دُونَ الْمَدَى

وإنما «إلى مَدَى» متعلق بكون خاص منصوب على الحال، أي طالبا إلى مدى، ونظيره قوله أيضاً يَصِفُ الحاجُّ [من الرجز]:

يَنْوِي الَّتِي فَضَّلَهَا رَبُّ الْعُلَا لَمُ الْمُلَا دَحَا تُرْبَتَهَا عَلَى الْبِنَى فَإِنْ قوله: «على البِنَى» متعلق بأبعد الفعلين، وهو «فَضّل» لا بأقر بهما وهو «دَحَا» بمعنى بسط؛ لفساد المعنى، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثالث عشر، فقال:

١٣٠٥- (وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ قَيْمًا صِفَهْ لِعِوجًا فَقَالَ أَهْلُ الْمُعْرِفَهُ الْمَعْرِفَهُ الْمَعْضُهُمْ أَعْرَبَ قَيْمًا صِفَهُ فَذَا تَنَاقُضٌ هُدِيتَ فَاعْلَمِ ١٣٠٧- كَيْفَ وَصَفْتَ عِوجًا بِقَيْمِ فَذَا تَنَاقُضٌ هُدِيتَ فَاعْلَمِ ١٣٠٧- فَرَحِمَ اللهُ لَبِيبًا قَدْ سَكَتْ بَيْنَهُمَا لَطِيفَةً لِذِي النُّكَتْ ١٣٠٨- بَلْ قَيْمًا حَالٌ مِنَ الْخُذُوفِ مَعْ عَامِلِهِ أَوِ الْكِتَابِ الْنُتَفَعْ) ١٣٠٨- بَلْ قَيْمًا حَالٌ مِنَ الْخُذُوفِ مَعْ عَامِلِهِ أَوِ الْكِتَابِ الْنُتَفَعْ) (وَبَعْضُهُمْ) مَن لا تحقيق عنده، بل يبني الأمور على ظواهرها (أَعْرَبَ ﴿ قَيْمًا ﴾ صِفَةُ (وَبَعْضُهُمْ) مَن لا تحقيق عنده، بل يبني الأمور على ظواهرها (أَعْرَبَ ﴿ قَيْمًا ﴾ صِفَةً

(وَبَغْضُهُمْ) ممن لا تحقيق عنده، بل يبني الأمور على ظواهرها (أَعْرَبَ ﴿ فَيُمّا ﴾ صِفَهُ لِهِ عِوَجًا ﴾) لتبادره حيث أتى بعده (فَقَالَ) له (أَهْلُ الْمَعْرِفَةُ) أي بعض أهل المعرفة بصحيح الإعراب وفاسده (كَيْفَ وَصَفْتَ عِوَجًا بِقَيِّم) أي كيف وصفت شيئا بضدّه، والصفة إنما تكون

بما في الموصوف من المعاني القائمة به، لا بما لا يكون قائما به (فَذَا تَنَاقُضٌ) أي إعرابك هذا ذوتناقض، وقوله: ( هُدِيتَ فَاعُلَمٍ) كُمِّل به البيت، و (هُديت ، مبني للمفعول، أي هداك الله إلى الصواب، فاعلم ما هو الصواب في إعراب الآية، وهو ما يأتي (فَرَحِمَ اللهُ لَبِيبًا) أي قارئًا راجح العقل، وتام المعرفة (قَدْ سَكَتْ بَيْنَهُمَا) أي بين قوله: ﴿عَوَجُاكُ وقوله: ﴿قَيْمًا ﴾ (لَطِيفَةٌ) أي سكتة قليلة (لِذِي النُّكَتُ) أي لهذه الفائدة، وهي بيان أن ﴿قَيْما ﴾ ليس نعتا لـ وعوجًا ﴾ (بَلُ) الصواب في ذلك أن (قَيِّمًا حَالٌ مِنَ) الاسم (الْخَذُوفِ مَعْ عَامِلِهِ) أي تقديره أنزله حال كونه الصواب في ذلك أن (قَيِّمًا حَالٌ مِنَ) الاسم (الْخَذُوفِ مَعْ عَامِلِهِ) أي تقديره أنزله حال كونه ﴿قَيْمًا ﴾ (أو) هو حال من (الْكِتَابِ) في قوله: ﴿الْمَنْدُ لِنَّهِ اللَّذِي الذِّنَ أَنزَلَ عَلَى عَبِّدِهِ ٱلْكِنْبَ ﴾ الآية [الكهف: ١]، وقوله: (الْمُنْتَفِعُ) بفتح الفاء بصيغة اسم المفعول صفة للكتاب، مُذف عائده، أي المنتفع به.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثالث عشر هو ما حكاه بعضهم من أنه سمع شيخًا يُعرِب لتلميذه ﴿ وَيَهُمّا ﴾ [الكهف: ١] من قوله تعالى: ﴿ وَلَرْ يَجْعَل لَمْ عِوَمَا ﴾ قيتما ﴾ صفة لوعوجاً ﴾، قال: فقلت له: يا هذا كيف يكون العِوج قَيْمًا، وتَرَحَّمتُ على من وقف من القراء على ألف التنوين في ﴿ عِوجًا ﴾ [الكهف: ١] وقفة لطيفة دفعًا لهذا التوهم، وإنما الصواب أن ﴿ قَيْمًا ﴾ حال إما من اسم محذوف هو وعامله، أي أنزله قيما، وإما من ﴿ ٱلْكِنْبَ ﴾ وجملة النفي معطوفة على الأول، ومعترضة على الثاني، قالوا(١): ولا تكون معطوفة؛ لئلا يلزم العطف على الصلة قبل كمالها، وإما من الضمير المجرور باللام إذا أعيد إلى الكتاب، لا إلى مجرور ﴿ عَلَى أَنُ الحَلُ لِنَا اللهِ مَا اللهُ اللهُ وَاللهُ عَلَى أَنُ الحَالُ يتعدد، وقياس قول للفارسي في الخبر: إنه لا يتعدد مُختَلِفًا بالإفراد والجملة أن يكون الحال كذلك، لا يقال: قد صح ذلك في النعت، نحو قوله ﷺ ( وَهَنَدًا فَي الصَّلَوْة وَأَنتُم شَكَرَى ﴾ [النساء: الآية ٤٢] ؛ لأن الحال بالخبر أشبه، ومن ثَمّ اختُلِف في تعددهما، سبحانه: ﴿ وَلَا خُلُف في تعددهما،

<sup>(</sup>١) إنما عبر بـ«قالوا» للتبري؛ لأن الحق أن الصلة هي التي لا يتم الكلام إلا بها، وأما الحال ففضلة يتم الكلام بدونها.

واتُّفِق على تعدد النعت، وأما ﴿ جُنُبًا ﴾ [النّساء: الآية ٤٣] فعطف على الحال لا حال (١)، وقيل: المنفية (٢) حال، و﴿ قَيِّمًا ﴾ بدل منها، عكسَ «عرفت زيدًا أبو من هو؟» (٣)، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الرابع عشر، فقال:

١٣٠٩- (وَلَيْسَ أَحْوَى صِفَةَ الْغُفَاءِ إِذَا يَسجِي السَّوادُ بِالْرِواءِ ١٣١٥- حَالٌ مِنَ الْمُرْعَى وَلَكِنْ أُخُرًا لأَنَّهُ مِنَ الْمَفَواصِلِ يُسرَى) ١٣١٥- حَالٌ مِنَ الْمُوَى مِفَةَ الْغُفَاءِ) أي لا يُعرب قوله تعالى: ﴿ أَحُوكَ ﴾ صفة لـ فُخْتَاءً ﴾ [الأعلى: ٥]، وذلك لأن ﴿ أَحْوَى هِفَة لَهُ غُثَاءً ﴾ [الأعلى: ٥]، وذلك لأن ﴿ أَحْوَى ﴾ يفسر بمعنيين: أحدهما الأسود من الجفاف، والثاني الأسود من شدة الحضرة لكثرة الريّ، فإذا فُسر بالمعنى الثاني، فلا يجوز أن يُعرب صفة لـ فُخْتَاءً ﴾؛ لفساد المعنى، كما أشار إليه بقوله: (إذَا يَجِي السَّوَادُ بِارْتِوَاءِ) أي كان السواد ناشئا عن كثرة الارتواء بالماء، فاشتدّت

أشار إليه بقوله: (إِذَا يَجِي السَّوَادُ بِارْتِوَاءِ) أي كان السواد ناشئا عن كثرة الارتواء بالماء، فاشتدت خضرته حتى شابه الأسود، فإنه بعيد عن معنى الغثاء، وهو الهشيم المتكسّر، بل هو (حَالٌ مِنَ الْمُزْعَى، وَلَكِنْ أُخُرًا) بألف الإطلاق، أي أُخر الحال عن صاحبه، ففُصل بقوله: ﴿ فَجَعَلَمُ عُثَاتَهُ ﴾ المُزْعَى، وَلَكِنْ أُخُرًا) بألف الإطلاق، أي أُخر الحال عن صاحبه، ففُصل بقوله: ﴿ فَجَعَلَمُ عُثَاتَهُ ﴾ [الأعلى: الآية ٥] (لأنّهُ مِنَ الْفَوَاصِلِ يُرَى) يعني أنه إنما فُصل عنه لأجل تناسب الفواصل؛ لأن رءوس الآي بالألف.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الرابع عشر قول بعضهم في قوله عَلَّل: ﴿ أَحُونُ ﴾: إنه صفة لـ فَتُنَاءً ﴾، وهذا ليس بصحيح على الإطلاق، بل إذا فُسُر الأحوى بالأسود من الجفاف واليبس صحّ ذلك، وأما إذا فسر بالأسود من شدة الخضرة؛ لكثرة الري كما فسر به قوله عَلَى: ﴿ مُدْهَا مَنَانِ ﴾ والرّحلن: الآية ٢٤]، فجعلُهُ صفة لـ فَتُنَايً ﴾ كجعل ﴿ قَيْمًا ﴾ والكهف: ٢] صفة لـ عَوْجًا ﴾ والكهف: ٢] صفة لـ عَوْجًا ﴾ والكهف: ١]، وإنما الواجب أن تكون حالا من ﴿ المَرْعَى ﴾، وأُخّر لتناسب الفواصل،

 <sup>(</sup>١) قوله: «لا حال» أي وكلامنا في الحال المتعددة المستقلة بدون عطف، وقوله: «وأما جنبا» منع لقوله: «بل
 قد ثبت إلخ». دسوقي ١٧٢/٢.

<sup>(</sup>٢) أي الجملة المنفية، وهي (ولم يجعل له عوجًا).

<sup>(</sup>٣) أي فهو إبدال مفرد من جملة، بخلاف المثال، فإن فيه إبدال جملة من مفرد.

والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الخامس عشر، فقال:

١٣١١- (وَإِنْ وَجَنَّاتٌ مِنَ ٱعْنَابٍ رُفِعُ فَلَيْسَ مَنْسُوقًا لِقِنْوَانِ تَبِعْ ١٣١٢- رَالٍ مُبْتَدًا خَبَرُهُ قَدْ حُذِفَا هُنَاكَ أَوْلَهُمْ مُقَدَّرًا وَفَى)

(وَإِنْ ﴿وَجَنَّاتٌ مِنَ آعْنَابٍ ﴾) بنقل حركة الهمزة إلى نون «من» ثم أدرجها للوزن (رُفِعُ) بالبناء للمفعول (فَلَيْسَ) أي قوله: ﴿وَجَنَّتُ ﴾ (مَنْسُوقًا) أي معطوفًا (لِقِنْوَانِ) أي على ﴿ قِنْوَانٌ ﴾ والأنتام: الآية ٩٩] فاللام بمعنى «على»، وقوله: (تَبِعْ) بكسر الموحدة، فعل ماض، حال بتقدير «قد» عند البصريين من ﴿قِنْوَانٌ ﴾ والأنتام: الآية ٩٩]، يعني أنه لا يجوز عطف ﴿جَنَّتُ ﴾ والأنعام: الآية ٩٩] كما أعربه بعضهم؛ لفساد المعنى؛ إذ يسلتزم أن والأنعام: الأية ١٩٩] كما أعربه بعضهم؛ لفساد المعنى؛ إذ يسلتزم أن جنات الأعناب تخرج من طلع النخل (بَلُ ) الصواب أنه (مُبْتَدًا) بتخفيف الهمزة (خَبَرُهُ قَدْ خَذِفًا) بألف الإطلاق، أي هو مبتدأ محذوف الخبر، تقديره (هُنَاكَ) جنّاتٌ (أَوْ) يقدّر (لَهُمْ) جنّاتٌ، وقوله: (مُقَدَّرًا وَفَى) حال مؤكّدة لما قبله.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الحامس عشر من الأمثلة قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ فَأَخْرَجْنَا بِهِ مِنَاتَ كُلِّ شَيْءٍ فَأَخْرَجْنَا مِنْهُ خَضِرًا نُخْرِجُ مِنْهُ حَبَّا مُتَرَاكِبًا وَمِنَ ٱلنَّخْلِ مِن طَلْعِهَا قِنْوَانُ دَانِيَةٌ وَجَنَّتِ مِّنَ أَعْنَفٍ ﴾ [الأنقام: الآية ١٩] الآية، فيمن رفع ﴿ جَنَّلْتُ ﴾: إنه عطف على ﴿ قِنْوَانُ ﴾ [الأنقام: الآية ١٩] وهذا يقتضي أن اجنات الأعناب تخرج من طلع النخل، وهو معنى فاسد، وإنما هو مبتدأ بتقدير «وهناك جنات»، أو «ولهم جنات»، ونظيره قراءة من قرأ: ﴿ وَحُورُ عِينٌ ﴾ [الواقِعَة: الآية ٢٢] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْمٍ وِلَدَنَّ مُخَلِّدُونَ ﴾ [الواقِعَة: الآية ٢٢] بالرفع بعد قوله تعالى: ﴿ يَطُوفُ عَلَيْمٍ وِلْدَنَّ مُخَلِّدُونَ ﴾ [الواقعة: ١٧] ، أي ولهم حور، ﴿ وَجَنَّلْتِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٣] بالنصب فبالعطف على ﴿ نَبَاتَ كُلِّ شَيْءٍ ﴾ [الأنقام: الآية ١٩٩] ، وهو من باب عطف الحاص على العامّ، كما في قوله ﷺ قوله ﴿ وَمُلَتُهِكَنِهُ وَرُسُلِهِ وَجَبْرِيلَ وَمِيكُنْلَ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١٩٩] الآية، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السادس عشر، فقال:

١٣١٣- (لَيْسَ مَنِ ٱسْتَطَاعَ فَاعِلَا بَدَا عِمَا مَنِ اَسْتَطَاعَ فَاعِلَا بَدَا اللهِ مَنْ اللهِ اللهِ اللهُ ا

(لَيْسَ ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤٥] (فَاعِلاً بَدَا) أي ظهر صفة لـ (فاعلا) ﴿ بِعَصْدَي متعلّق بـ (فاعلا) ، يعني أن: ﴿ مَنِ هُو مَنِ هُو له: ﴿ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤٥] ليس فاعلاً لـ ﴿ حِبُّ ٱلْبَيْتِ ﴾ [آل عمران: ٤٥] ، وإن أعربه كذلك بعضهم؛ لأنه يستلزم فساد المعنى؛ إذ يصير ولله على الناس أن يحج المستطيع، فيلزم إثم الجميع إن ترك المستطيع الحج، وهو معنى فاسد (بَلْ) الصواب أن يكون (بَدَلاً) من ﴿ النّاسِ ﴾ بدل بعض من كل (وَ) قيل: إن ﴿ مَنْ ﴾ (مُبتَدَا مَوْصُولَةٌ خَبَرُهَا قَدْ حُذِفًا) بألف الإطلاق، أي محذوفة الخبر (أو) ﴿ مَنْ ﴾ (اسْمُ شَرْطٍ، فَالْجَوَابُ الْحَدَدُ فَا) بألف الإطلاق أي جوابها محذوف، والتقدير على كليهما من استطاع فليَحُجَّ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال السادس عشر قول ابن السّيدِ في قوله تعالى: ﴿ مَنَ السَّطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلاً ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٤٠]: إن ﴿ مَنْ ﴾ فاعل بالمصدر -يعني حج البيت ـ ويرُدُّه أن المعنى حينقذ ولله على الناس أن يَحُجّ المستطيع، فيلزم تأثيم جميع الناس إذا تخلف مستطيع منهم عن الحج، وفيه مع فساد المعنى ضُعفٌ من جهة الصناعة؛ لأن الإتيان بالفاعل بعد إضافة المصدر إلى المفعول شاذ، حتى قيل: إنه ضرورة، كقوله [من البسيط]:

أَفْنَى تِلَادِي وَمَا جَمَعْتُ مِنْ نَشَبٍ قَرْعُ الْقَوَاقِيزِ أَفْوَاهُ الأَبَارِيقِ (١) فيمن رواه برفع «أفواهُ»، والحقّ جواز ذلك في النثر، إلا أنه قليل، ودليل الجواز هذا البيت، فإنه رُوي بالرفع مع التمكن من النصب، وهي الرواية الأخرى، وذلك على أن «القواقيز» الفاعل، و«الأفواه» مفعول، وصَحَّ الوجهان؛ لأن كلا منهما قارعٌ ومقروع، ومن مجيئه في النثر الحديث: «وحجُّ البيتِ من استطاع إليه سبيلًا» (١)، ولا يتأتى فيه ذلك الإشكال؛ لأنه ليس فيه ذكر الوجوب على الناس، والمشهور في ﴿مَنْ ﴾ في الآية أنها بدلٌ من ﴿النَاسِ لهِ بدلَ بعض، وجَوَّز الوجوب على الناس، والمشهور في ﴿مَنْ ﴾ في الآية أنها بدلٌ من ﴿النَاسِ لهِ بدلَ بعض، وجَوَّز

<sup>(</sup>١) قوله: «تلادي» هو المال القديم الأصلي الذي وُلد عندك، و«النشّبُ» العَقَار، و«القواقيز»: الأقداح، جمع قاقوزة، و«الأباريق» جمع إبريق.

<sup>(</sup>٢) أخرجه مسلم في اصحيحه.

الكسائي كونها مبتدأ، فإن كانت موصولة فخبرها محذوف، أو شرطية فالمحذوف جوابها، والتقدير عليهما «من استطاع فليحج»، وعليهن (١) فالعموم مخصص، إما بالبدل، أو بالجملة، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السابع عُشر بقوله:

1710 (وَالنَّصْبُ فِي أُوَارِي بِالْعَطْفِ عَلَى ﴿ أَكُونَ ﴾ يعني أن النصب في قوله رَجَّكَ: ﴿ فَأُورِي وَالنَّصْبُ فِي ﴿ أُوَارِي ﴾ يالْعَطْفِ عَلَى ﴿ أَكُونَ ﴾ يعني أن النصب في قوله رَجَّكَ: ﴿ فَأُورِي اللَّهَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللْولُولُ وَاللَّهُ وَالِلْمُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللِهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَ

ومن هنا امتنع نصب ﴿ فَتُصِيحُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ أَلَمْ تَكَ أَلَكُ ٱللَّهَ أَنْزِلَ مِنَ ٱلسَّكَمَآءِ مَآءً فَتُصْبِحُ ٱلْأَرْضُ مُخْضَكَرَةً ﴾ [الحَج: الآية ٦٣] الآية، لأن إصباح الأرض مخضرةً لا يتسبب عن رؤية إنزال المطر، بل عن الإنزال نفسه، وقيل: إنما لم ينصب (٣) لأن ﴿ ٱلَهُ تَكَ ﴾ في معنى قد

<sup>(</sup>١) أي على جعل «من» بدلًا،أو مبتدًا موصولة، أو شرطية.

 <sup>(</sup>٢) أجاب السعد في ٥ حاشية الكشاف، بأنه يحتمل أن يكون الاستفهام فيه للإنكار الإبطالي، فيُفيد النفي،
 وهو سببه، أي إن لم أعجز فواريت. ٥ حاشية السوقي،١٧٣/٢.

 <sup>(</sup>٣) أي قوله: ﴿ فَتُصْبِحُ ﴾، وحاصل هذا القول أن عدم النصب هنا ليس بعدم صحة السببية، بل لكون
 الاستفهام ليس حقيقيا، وإنما يُنصب في جواب الاستفهام الحقيقيّ.

رأيت، أي إنه استفهام تقريري، مثل ﴿ أَلَمْ نَشَرَحُ ﴾ [الشّرح: الآية ١]، وقيل: النصب جائز، كما في قوله تعالى: ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ [الحَج: الآية ٤٦]، ولكن قُصِد هنا إلى العطف على ﴿ أَنزَلَ ﴾ على تأويل ﴿ فَتُصِّيحُ ﴾ بأصبحت، والصواب القول الأول، وليس ﴿ أَلَمْ تَرَكُ مثل ﴿ أَفَلَمْ يَسِيرُوا ﴾؛ لما بيناه (١)، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثامن عشر بقوله:

ثم أشار إلى المثال التاسع عشر بقوله:

١٣١٧- (وَحَصِرَتْ صُدُورُهُمْ لَا تَجُعَلُ دُعَا عَلِيْهِمْ بِأَنْ لَا يُقْتَلُوا ١٣١٧- بَلْ هِيَ حَالٌ قَبْلَهَا «قَدْ» قُدُرًا عِنْدَ ذَوي الْبَصْرَةِ جَا مُقَرَّرًا)

<sup>(</sup>١) أي من أن إصباح الأرض مخضرة ليس مسببا عن رؤية المطر.

<sup>(</sup>٢) أي من الأعمال الصالحة.

(وَ حَصِرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: الآية ١٥] مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (لاَ تُجعَلُ) بالبناء للمفعول، وقوله (دُعَا) بالقصر للوزن مفعول ثان لا تُجعل، والأول هو النائب عن الفاعل (عَلِيْهِمُ) متعلّق «بدعا»، وكذا قوله (بِأَنْ لاَ يُقْتَلُوا) يعني أن قوله تعالى: ﴿ حَصِرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ لا يجوز جعله دعاء عليهم بعدم القتل، وإن قاله بعضهم؛ لفساد المعنى؛ إذ يقتضي أن تُحصر صدورهم عن قتال قومهم، وهو عكس المراد، إذ المطلوب أن يُدْعَى بكونهم يقعون فيما بينهم حتى يُهلك بعضهم بعضًا (بَلْ هِيَ) أي جملة ﴿ حَصِرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: الآية ١٠] (حَالٌ مُقرَّرًا) أي جاء هذا التقدير مقرّرًا عندهم؛ لأنهم لا يجيزون وقوع الماضي حالًا، إلا بتقدير «قد». مُقرَّرًا) أي جاء هذا التقدير مقرّرًا عندهم؛ لأنهم لا يجيزون وقوع الماضي حالًا، إلا بتقدير «قد». وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال التاسع عشر قول المبرد في قوله تعالى: ﴿ أَوْ جَاءُوكُمُ وَصِرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ١٩]: إن جملة ﴿ حَصِرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: الآية ١٩] جملة دعائية، وردّه الفارسيّ بأنه لا يُدعى عليهم بأن تُحصر صدورهم عن قتال قومهم، ولك أن تجيب بأن المراد الدعاء عليهم بأن يُسْلَبوا أهلية القتال، حتى لا يستطيعوا أن يقاتلوا أحدًا البتة، والله تعالى أمله.

ثم أشار إلى المثال العشرين بقوله:

1919 - (لَا تَجْعَلَنْ ﴿ سِنِينَ ﴾ بِالْجَوِّ بَدَلُ ) مفعول ثان لـ التجعلن وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (لَا تَجْعَلَنْ ﴿ سِنِينَ ﴾ بِالْجَوِّ بَدَلُ ) مفعول ثان لـ التجعلن وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (مِنْ مِائَة مُنَوَّنًا) حال من «مائة»، وكذا قوله: (قَبْلُ ) بالبناء على الضمّ؛ لقطعه عن الإضافة، ونية معناها، أي قبل «سنين»، وهو متعلق بـ (حَصَلُ ) يعني أنه لا يجوز أن يُجعل قوله رَجَالًا: ﴿ سِنِينَ ﴾ مجرورًا على البدلية من ﴿ مِأْتَقِ ﴾ ؛ لأنه لو أقيم مُقامه لفسد المعنى؛ إذ يدل على أنهم لبثوا ثلاث سنين فقط، وهذا معنى فاسد، وإنما الصواب كونه منصوبًا بدلًا من ﴿ تَكَثَ ﴾ .

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال المتمم العشرين قول أبي الحسن في قوله تعالى: ﴿وَلَبِثُواْ فِي كَهْفِهِمْ ثَلَنَتَ مِأْتَةِ سِنِينَ﴾ [الكهف: ٢٥] فيمن نَوّن ﴿مِأْتَةٍ﴾: إنه يجوز كون وأ.

﴿ سِنِينَ ﴾ منصوبا بدلًا من ﴿ تُلَنَّ ﴾، أو مجرورًا بدلا من ﴿ مِأْتَةٍ ﴾، والثاني مردودٌ، فإنه إذا أقيم مقام مئة فسد المعنى، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الحادي والعشرين، بقوله:

• ١٣٢٠ (لَفْظُ الْجَلَالَةِ إِذَا مَا رَائدة (جُعِلَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (بَدَلَ آلِهَهُ) بالهاء الساكنة (لَفْظُ الْجَلَلَةِ إِذَا مَا) زائدة (جُعِلَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (بَدَلَ آلِهَهُ) بالهاء الساكنة للوزن، وهو المفعول الثاني لـ (جُعل (فَسَادُهُ) أي فساد معناه (الْجَلَى) أي انكشف، واتضح، يعني أن لفظ الجلالة من قوله رَجَعَل (فَلَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهُ إِلاَ اللهُ ﴾ [الأنبيّاء: الآية ٢٢] الآية، لو مجعل بدلًا من آلهة لفسد المعنى؛ إذ يكون التقدير لو كان فيهما آلهة مستثنى منهم الله لفسدتا، ويلزم منه أنه لو كان فيهما آلهة معنى باطل.

[فإن قيل]: لا نسلم أن الجمع في الآية، والمفرد في المثال غير عامين؛ لأنهما واقعان في سياق

«لو»، وهي للامتناع، والامتناع انتفاء.

[قلت]: لو صح ذلك لصح أن يقال: لو كان فيهما من أحد، ولو جاءني دَيَّارٌ، ولو جاءني فأكرمه بالنصب لكان كذا وكذا، واللازم ممتنع، انتهى كلامه. (١) والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثاني والعشرين بقوله:

١٣٢١ - (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى في نُصِبْ بِنَزْعِ خَافِضٍ قُبَيْلَ فَا جُلِبْ ١٣٢١ - (كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى في نُصِبْ بِفَم نَفْسِهِ فَقَطْ يَاطَالِبُ) ١٣٢٢ - فَفِيهِ أَنَّ الْزَءَ إِذْ يُخَاطِبُ بِفَم نَفْسِهِ فَقَطْ يَاطَالِبُ)

(كَلَّمْتُهُ فَاهُ إِلَى فِيَ) مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (نُصِبُ) بالبناء للمفعول (بِنَزْعِ خَافِضٍ) أي على حذف حرف الجرّ، أي من فيه (قُبَيْلَ فَا جُلِبُ) أي أتي قبل قوله: «فاه»، وأصله كلّمته من فيه إلى فيّ، ثم حُذفت «من» فانتصب «فاه»، وهذا مردود، كما أشار إليه بقوله: (فَفِيهِ أَنَّ الْمَرْءَ إِذْ يُخَاطِبُ) أي إذ يُكَلِّم غيره، إنما يتكلّم (بِفَمِ نَفْسِهِ فَقَطُ) أي لا بفم غيره، والتقدير المذكوريؤدي إلى هذا، فهو مردود، بل الصواب أنه منصوب على الحال، أي حال كونه فاه إلى في، أي مشافهة، وقوله: (يَاطَالِبُ) كمّل به البيت، أي يا من يطلب تحقيق هذا الفنّ، فهذا هو الوجه.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن المثال الثاني والعشرين قولُ أبي الحسن الأخفش في «كلمتُهُ فاه إلى فِيًّ»: إن انتصاب «فاه» على إسقاط الخافض، أي من فيه، ورَدّه المبرد، فقال: إنما يتكلم الإنسان من في نفسه، لا من في غيره، وقد يكون أبو الحسن إنما قال ذلك في «كلمني فاه إلى في»، أو قاله في ذلك، وحمله على القلب؛ لفهم المعنى، فلا يرد عليه سؤال أبي العباس. ثم ذكر مثالًا آخر، وهو الحكاية المشهورة، فقال:

١٣٢٣ (إِنَّ مُصَابَكُمْ مِنَ الْصَادِرِ يَنْصِبُ تَالِيَهُ كَمَا الشَّعْرُ قُرِي ١٣٢٨ (إِنَّ مُصَابَكُمْ مِنَ الْصَادِرِ يَنْصِبُ تَالِيَةُ كَمَا الشَّعْرُ قُرِي) ١٣٢٤ لَوْ رُفِعَ الرَّجُلُ كَانَ خَالِيَا مِنَ الْبَلَاغَةِ عَلَى مَا رُوِيَا)

<sup>(</sup>١) أي لأنهم قالوا: إن «مِنْ» لا تزاد إلا بعد نفي صريح، وكذا «دَيّار» لا تقع إلا بعد نفي صريح، وكذا النصب بعد فاء السببية إنما يُنصب بعد النفي المحض، ولم يُجوّزوا وقوع كلِّ بعد «لو»، فدلَّ هذا على أن «لو» ليست موضوعة للنفي، وحينئذ فلا تفيد النكرة الواقعة بعدها العموم. «حاشية الدسوقي» ١٧٥/٢.

(إِنَّ «مُصَابَكُمْ» مِنَ الْمَصَادِي) أي هو مصدر ميميّ لـ«أصاب» بمعنى الإصابة (يَنْصِبُ تَالِيَه) بسكون الهاء للوزن، أي الاسم الذي أتى بعده، وهو «رجلًا» (كَمَا الشَّعْرُ قُرِي) أي كما ثبت ذلك في شعر الْعَرْجِيّ الآتي (لَوْ رُفِعَ الرَّجُلُ) أي على أن يكون خَبَرًا لـ«إِنّ» (كَانَ خَالِيًا مِنَ الْبَلَاغَةِ) أي لفساد المعنى المراد منه (عَلَى مَا رُويًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كما روي هذا الوجه الفاسد عن بعض المعربين.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه مُحكِي عن البزيديّ أنه قال في قول الْعَرْجيّ (١) [من الكامل]:

أَظُـلُـومُ إِنَّ مُـصَابَكُم رَجُلًا وَ الإعراب يَفسُد المعنى المراد في البيت، ولا إن الصواب «رجل» بالرفع خبرًا لـ«إن»، وعلى هذا الإعراب يَفسُد المعنى المراد في البيت، ولا يتحصل له معنى البتة، وله حكاية مشهورة بين أهل الأدب رووا عن أبي عثمان المازني أن بعض أهل الذمة بَذَلَ له مئة دينار على أن يُقرئه كتاب سيبويه، فامتنع من ذلك، مع ما كان به من شدة احتياج، فلامه تلميذه المبرد فأجابه بأن الكتاب مشتمل على ثلاث مئة وكذا كذا آية من كتاب الله تعالى، فلا ينبغي تمكين ذمي من قراءتها، ثم قُدِّر أن عَنَّت جارية بحضرة الواثق (٢) بهذا البيت، فاختلف الحاضرون في نصب رجل ورفعه، وأصرت الجارية على النصب، وزعمت أنها قرأته على أبي عثمان كذلك، فأمر الواثق بإشخاصه من البصرة، فلما حَضَر أوجب النصب، وشرحه بأن «مُصَابكم» بمعنى إصابتكم، و«رجلًا» مفعوله، و«ظُلْمٌ» الخبر، ولهذا لا يتم المعنى وشرحه بأن «مُصَابكم» بمعنى إصابتكم، و«رجلًا» مفعوله، و«ظُلْمٌ» الخبر، ولهذا لا يتم المعنى بدونه، قال فأخذ البزيدي في معارضتي، فقلت له: هو كقولك: «إن ضربك زيدًا ظلم»، بدونه، قال فأخذ البزيدي في معارضتي، فقلت له: هو كقولك: «إن ضربك زيدًا ظلم»،

<sup>(</sup>١) نسبة إلى العَرْج بفتح، فسكون اسم موضع بطريق مكة، والعرجي هو عبد الله بن عمرو بن عثمان بن عفان.

<sup>(</sup>٢) هو أبو جعفر هارون بن محمد المعتصم بن هارون الرشيد، بويع بالخلافة بعد موت أبيه، وسنه ست وثلاثون سنة، وكان شجاعًا مسرفًا في التمتع بالنساء، وأقام خليفة خمس سنين وتسعة أشهر، ومات يوم الأربعاء لست بقين من ذي الحجة سنة (٢٣٢هـ) ولما مات تُرك وحده، واشتغل الناس بالبيعة للمتوكّل، فجاء جِرْذَوْن، أي فأرة، واستلّ عينيه، وأكلهما، فسبحان المعزّ المذلّ. راجع الحاشية ٢/٥٧٢.

فاستحسنه الواثق، ثم أمرله بألف دينار، ورده مُكْرَمًا، فقال للمبرد: تركنا لله مئة دينار فعوضنا ألفًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

1۳۲٥- (فَهَذِهِ أَمْشِلَةٌ قَدْ بَلَغَتْ اثْنَيْ وَالْعِشْرِينَ فَأَدْرِ مَا ثَبَتْ) (فَهَذِهِ) أي المذكورة في الأبيات الماضية (أَمْثِلَةٌ قَدْ بَلَغَتْ اثْنَيْ وَالْعِشْرِينَ فَادْرٍ) أي فاعلم (مَا ثَبَتْ) عند المحققين من صواب أوجه الإعراب. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة الأولى شرع يبيّن الجهة الثانية، فقال:

١٣٢٦- (ثَانِيَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُرَاعِيَا ١٣٢٧- وَهَا أَنَا ذَا مُورِدُ الأَمْثِلَةِ ١٣٢٧ فَيَا أَنَا ذَا مُورِدُ الأَمْثِلَةِ

١٣٢٨. فَجَعْلُهُمْ ثَمُودَ مَفْعُولًا سَبَقْ

١٣٢٩- صَدْرًا وَذَا يُخَصُّ بِالطُّرُورَةِ

١٣٣٠ أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ لِفِعْلِ حُذِفًا

مَعْنَى صَحِيحًا عَنْ أَصُولِ خَالِيَا مِنْ هَذِهِ الأَنْوَاعِ فِي الأُرْجُوزَةِ عَلَى فَمَا أَبْقَى وَمَا النَّافِي ٱسْتَحَقُّ بَلْ هُوَ تَابِعٌ لِعَادًا قَبْلَ تِي كَمِثْلِ أَهْلَكَ فَخُذْ مَا أَلِفَا)

(ثَانِيةُ الجِّهَاتِ) أي التي يدخل الاعتراض على المعرب من جَهتها (أَنْ يُوَاعِيّا) بألف الإطلاق، والضمير للمعرب (مَعْنَى صَحِيحًا عَنْ أُصُولِ) متعلّق بـ(خَالِيّا) أي عاطلًا عن القواعد النحوية والضمير للمعرب (مَعْنَى صَحِيحًا عَنْ أُصُولِ) متعلّق بـ(خَالِيّا) أي عاطلًا عن القواعد النحوية (وَهَا) حرف تنبيه، وإدخال ها التنبيه على الضمير المنفصل إذا أُخبر باسم إشارة جائز، وإنما الشاذ إدخالها في غير ذلك، كما في قول الأصل: «وها أنا مورد لك أمثلة من ذلك»، كما نته عليه ابن هشام في «حواشي التسهيل» (١) (أَنَا) هي أنا الضمير تُقرأ هنا بالألف، وهو لغة، إذ فيها ثماني لغات، أنّ بفتحتين، وأنا بالألف، وآن بمد الهمزة، وأنْ بفتح، فسكون، وأول كلّ، إما همزة، أو هاء، وهو مبتدأ، وقوله: (ذَا) بدل منه، وخبره قوله: (مُورِدُ الأَمْثِلَةِ) هي ثلاثة عشر مثالًا (مِنْ هَذِهِ الأَنْوَاعِ) أي من الأمور التي يُراعي فيها المعرب المعنى دون الصناعة النحوية، فتُفْسِد تلك الصناعة إعرابَهُ (في الأُذُووزَقِ) أي في المنظومة من بحر الرجز، وقد تقدّم بيانه في أول النظم.

<sup>(</sup>١) راجع دحاشية الدسوقي،١٧٦/٢.

ثم أشار إلى المثال الأول، فقال: (فَجَعْلُهُمْ) مبتداً (ثَمُودَ) بمنع الصرف لأنه علم قبيلة، ويجوز صرفه أيضًا (مَفْعُولًا سَبَقْ) أي مفعولا به مقدّمًا على قوله: (عَلَى ﴿فَلَا آبَقَلَ ﴾) وخبر المبتدا محذوف، أي غير صحيح، وقوله: (وَمَا النَّافِي اسْتَحَقَّ صَدْرًا) إشارة إلى التعليل لعدم صحته، أي إنما لم يصحّ؛ لأن فيه إخرج «ما» النافية عما يجب لها من الصدارة في الكلام، فلا يَعْمَل ما قبلها فيما بعدها، وقوله: (وَذَا يُخَصُّ) بالبناء للمفعول، أي ومثل ذا الإخراج مخصوص (بالضَّرُورَةِ) الشعرية، لا يجوز حمل الآية عليه (بَلْ هُوَ) أي ﴿ثَمُودَ ﴾ (تَابِعٌ لِعَادًا) بالصرف باعتبار الأب، أو الحيّ، وقوله: (قَبْلَ تِي) اسم إشارة للمؤنّة، والظرف متعلّق بحال محذوف، أي حال كونه مذكورًا قبل هذه الآية، وهو قوله ﷺ: ﴿وَأَنَدُهُ أَمْلُكَ عَادًا ٱلْأُولَى ﴾ [النّجم: الآية ، والطرف منعلق بحال محذوف، أي حال كونه مذكورًا قبل هذه الآية، وهو قوله ﷺ: عمدوف (كَيشُلُ أَهْلَكُ) أي وأهلك ثمود، وقوله: (فَخُذْ مَا أُلِفًا) بألف الإطلاق أيضًا مبنيًا للمفعول، أي خذ المألوف والمعروف عند النحاة، ولا تسلك بُنيّات الطريق؛ لئلا تقع في مكان سحيق.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الثانية من الجهات التي يدخل على المعربين الاعتراض من جهتها أن يُراعي المعرب معنى صحيحًا، ولا ينظر في صحته في الصناعة، عكس الجهة السابقة، فلنورد هنا أمثلة من ذلك:

[أحدها]: قول بعضهم في قوله ﷺ: ﴿ وَبَمُودًا فَمَا أَبْقَى ﴾ [التجم: الآية ٥١]: إن ثمود مفعول مُقدَّم، وهذا ممتنع؛ لأن لـ «ما» النافية الصدر، فلا يَعمَل ما بعدها فيما قبلها، وإنما هو معطوف على ﴿ عَادًا ﴾، أو هو بتقدير: و «أهلك ثمود»، وإنما جاء قوله [من الرجز]:

\* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا \*

لأنه شعر، مع أن المعمول ظرف، وأما قراءة عمرو بن فائد هومِن شُرِّ مَا خَلَقَ﴾ [الفَلَى: الآية ٢] بتنوين هوشر هم أن المعمول ظرف، وحذف الثاني بتنوين هوشر هم عليه، وحذف الثاني لدلالة الأول عليه، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثاني بقوله:

الآخِم بالأو وهو. الأول

بهم

الاول التخو و

تعالى إلى أ أم الآخر

عمران في الا آلآزِدَ ١٣٣١ - (وَقَوْلَ إِذْ تُدْعَوْنَ لَا تُعَلِّقِ بِأَحَدِ الْقَتِيْ بَلْ بِالْحَذْفِ قِي ١٣٣١ - إِذْ مَقْتُهُمْ أَنْفُسَهُمْ في الآخِرَهُ وَالْفَصْلُ في الأَوَّلِ جَا مُحَذِّرَهُ)

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثاني لهذه الجهة قولُ بعضهم في ﴿إِذْ كُمْوَتُ مِن قَولُهُ عَالَى: ﴿إِنَّ النَّذِينَ كَفَرُوا يُنكَدُونَ لَمَقَتُ اللَّهِ أَكْبَرُ مِن مَقْتِكُمُ الفَسَكُمُ إِذْ يُدْعَوْنَ إِلَى الْإِيمَانِ فَتَكَفُّرُونَ وَغَافِر: الآية ١٠]: إنها ظرف للمقت الأول أو الثاني، وكلاهما ممنوع. أما امتناع تعليقه بالثاني فلفساد المعنى؛ لأنهم لم يَقْتُوا أنفسهم ذلك الوقت، وإنما يمقتونها في الآخرة، ونظيره قول من زعم في ﴿يَوْمَ تَجِدُ إِلَّا عِمرَان: الآية ٣٠] إنه ظرف لـ ويُمنزُرُكُم والسواب الجزم بأنه خطأ؛ لأن التحذير في الدنيا لا عِمرَان: الآية ٢٨] حكاه مَكِيّ، قال: وفيه نظر، والصواب الجزم بأنه خطأ؛ لأن التحذير في الدنيا لا في الآخرة، ولا يكون مفعولًا به لـ ﴿وَيُمَزِرُكُمُ قد استوفى مفعوليه، وإنما هو نَصْبٌ بمحذوف تقديره: الآية ٢٨] كما في ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْكَرِفَةِ ﴾ [غافر: الآية ٢٨] كما في ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْكَرِفَةِ ﴾ [غافر: الآية ٢٨] كما في ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْكَرِفَةِ ﴾ [غافر: الآية ٢٨] كما في ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ اللهُ وَلَا اللهُ وَلَا اللهُ ال

وأما امتناع تعليقه بالأول. وهو رأي جماعة، منهم الزمخشريّ. فلاستلزامه الفصلَ بين المصدر

ومعموله بالأجنبي، ولهذا قالوا في قوله [من الطويل]:

وَهُلَّ وَقُلُونٌ يَلْجِهُ وَهُلِ اللهِ وَقُلُونٌ قَلْطَاءَهُ بِضَاحِي عَذَاةٍ (١) أَمْرَهُ وَهُو ضَامِرُ (٢) إِن الباء متعلقة بقضائه، لا بدوقوف، ولا بداينتظرن، لئلا يُفصَل بين قضاءه وأمره بالأجنبي، ولا حاجة إلى تقدير ابن الشجري وغيره «أمره» معمولًا لقضى محذوفًا؛ لوجود ما يعمل. ونظير ما لَزِمَ الزمخشريُ هنا ما لَزِمه إِذْ عَلَّى ﴿ يَوْمَ بُنُلَ السَّرَآبِرُ ﴾ [الطّارق: الآية ٩] بالرجع من قوله تعالى: ﴿ إِنَّهُ عَلَى رَجِيهِ لَنَايِرُ ﴾ [الطّارق: الآية ١٦]، وإذ عَلَّى أياما بالصيام من قوله تعالى: ﴿ كُيْبَ عَلَى اللّهِ اللّهُ اللّهِ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللهُ اللّهُ اللهُ الللهُ اللهُ الللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ الل

[فإن قيل]: لعله يُقَدِّر كما كُتب صفة للصيام، فلا يكون متعلقًا بـ ﴿ كُنِبَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٣] .

[قلنا]: يلزم محذور آخر، وهو إتباع المصدر قبل أن يَكْمُل معموله.

ونظير اللازم له على هذا التقدير ما لَزِمه إذ قال في قوله تعالى: ﴿وَصَدَّ عَن سَبِيلِ اللَّهِ وَكُفْرًا لِهِ وَكُفْرًا لِهِ وَالْمَسْجِدِ اللَّهَ ١٢١٦] عطف على 
يه ِ وَٱلْمَسْجِدِ ٱلْحَرَامِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٧] الآية: إن ﴿ ٱلْمَسْجِدِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٧] عطف على 
﴿ سَبِيلِ ٱللَّهِ ﴾، وإنه حينئذ من جملة معمول المصدر، وقد عُطِف ﴿ وَكُفْرًا ﴾ [البَقَرَة: الآية 
﴿ ١١٧] على المصدر قبل مجيئه.

والصواب أن الظروف الثلاثة متعلقة بمحذوف، أي مَقْتُكُم إذ تدعون، وصُومُوا أيامًا، ويَرْجِعُهُ يوم تبلى السرائر، ولا ينتصب «يوم» بـ«قادر»؛ لأن قدرته تعالى لا تتقيد بذلك اليوم ولا بغيره.

1)

<sup>(</sup>١) هكذا ضبطه البغدادي في «شرح الأبيات» بالعين المهملة، والذال المعجمة، ووقع في سائر النسخ بلفظ «غداة» بالغين المعجمة، والدال المهملة، والظاهر أنه تصحيف، والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>٢) «العذاة» بإهمال العين، وإعجام الذال: البعيد من الماء والريف، ووالضامز»: الساكت، ووينتظرن قضاءه»: أمره ليَرِدَ بهنّ، أي ليقضي أمره فيهن. والضمير المؤنّث للأُثن الوحشيّة، وهي أنثى الحمار، والمذكر للحمار الوحشيّ. انظر وشرح أبيات المغنى١٦٦/٧٤.

ونظيره في التعلق بمحذوف ﴿ يَوْمَ يَرَوْنَ ٱلْمَلَتَهِكَةَ لَا بُشْرَىٰ يَوْمَهِذِ لِلْمُجْرِمِينَ ﴾ [الفرقان: الآية ٢٣] ألا ترى أن اليوم لو عُلِّق بـ ﴿ بُشْرَىٰ ﴾ وأما ﴿ أَلَا ترى أن اليوم لو عُلِّق بـ ﴿ بُشْرَىٰ ﴾ وأما ﴿ أَلَا يَوْمَ يَأْلِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ ﴾ [مُود: الآية ١٨] ، فعلى الخلاف في جواز تقدم منصوب «ليس» عليها.

والصواب أن خفض ﴿ الْمَسْجِدِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٧] بباء محذوفة؛ لدلالة ما قبلها عليها، لا بالعطف، ومجموع الجار والمجرور عَطْفٌ على ﴿ بِدِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٧] ، ولا يكون خفض المسجد بالعطف على الهاء؛ لأنه لا يُعْطَف على الضمير المخفوض إلا بإعادة الخافض.

## ومن أمثلة ذلك قول المتنبى [من الطويل]:

وَفَاؤُكُمَا كَالرَّبْعِ أَشْجَاهُ طَاسِمُهُ بِأَنْ تُسْعِدَا وَالدَّمْعُ أَشْفَاهُ سَاجِمُهُ (١) وقد سأل أبو الفتح المتنبي عنه، فأعرب «وفاؤكما كالربع» مبتدأ وخبره، وعَلَّق الباءَ بوفاؤكما، فقال له: كيف تخبر عن اسم لم يَتِمَّ فأنشده، قول الشاعر [من الكامل]:

لَسْنَا كَمَنْ حَلَّتْ (٢) إِيَادٍ دَارَهَا تَكْرِيتَ ثَمْنَعُ حَبَّهَا أَنْ يُحْصَدَا (٣) أي إن (إيادٍ بدل من (مِنْ) قبل مجيء معمول (حلّت)، وهو (دارها)، والصواب تعليق (دارها)، وبران تسعدا عحذوف، أي حلّت ووفيتما، ومعنى البيت: وفاؤكما يا صاحبَيَّ بما وعدتماني به من الإسعاد بالبكاء عند ربع الأحبة إنما يُسَلِّيني إذا كان بدمع ساجم، أي هامل كما أن الربع إنما يكون أبعث على الحزن إذا كان دارسًا، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثالث بقوله:

<sup>(</sup>١) وأشجاه أي أحزنه، ووطاسمه: أي دارسه، ووساجمه ا: أي هامله.

<sup>(</sup>٢) قال البغداديّ: وفي نسخ الكتاب «جعلت» أي بدل «حلّت»، وهو تحريف من النساخ. انظر «شرح الأبيات» ١٧١/٧٤.

<sup>(</sup>٣) قوله: «حلّت»: أي نزلت، و«إياد» اسم قبيلة من معدّ، و«تكريت» بفتح أوله: بلد بشاطىء الفرات، وسميت بتكريت بنت وائل، وهي عطف بيان لدارها، و«تمنع» أي تلك القبيلة لبخلها تبقي الزع في تلك الأرض ، ولا تحصده لفلا تأكل منه فيذهب.

عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ كَفَى حَسِيبَا أَعْطَيْتَ لِلآخِرِ جَا مُتَمَّمَا عَلَى الشمِ لاَ لَدَى نُحَاةٍ حَقَّقُوا عَلَى الشمِ لاَ لَدَى نُحَاةٍ حَقَّقُوا تَنْوِينُهُ وَنَصْبُهُ عِنْدَ الْعَرَبْ لَا فَرَبْ لاَهْرَبْ لَعْرَبْ لاَهْرَبْ لَعْرَبْ لاَهْرَبْ لَعْرَبْ لاَهْرَبْ لَعْرَبْ لَهِ لَعْرَبْ لَعْرِيبُ لَعْلَالْ لَعْرَبْ لَعْلَالْ لَعْرَالْ لَعْرَبْ لَعْرَبْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَبْ لَعْرَبْ لَعْرَالْ لَعْرَبْ لَعْرَبْ لَهُ لَعْلَهُ لَعْلَالْ لَعْرَبْ لَعْرَالْ لَعْرُلْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرِلْ لِلْعِلْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرِلْ لَعْرِلْ لَعْرُلْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرِلْ لَعْرُلْ لَالْعَلْ لَعْرَالْ لَعْلَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْلَالْ لَعْرَالْ لَعْلَالْ لَعْلَالْ لَعْرَالْ لَعْرَالْ لَعْلَالْ لَعْلَالْ لَعْلَالْ لَعْلِلْ لَعْلِلْ لَعْلِلْمْ لَلْمُعْلِلْ لَعْلِلْ لِعْلِلْ لَعْلِلْ لَعْلِلْ لَعْلِلْلْ لَعْلِلْ

١٣٣٣- (لَا عَاصِمَ الْيَوْمَ وَلَا تَثْرِيبَا ١٣٣٤- كَـذَاكَ لَا مَانِعَ بَـعْدَهُ لِلَا مَانِعَ بَـعْدَهُ لِلَا مَانِعَ بَـعْدَهُ لِلَا مُعَلَّقُ ١٣٣٥- فَهَـذِهِ الطُّرُوفُ لَا تُعَلَّقُ ١٣٣٦- مِنْ أَهْلِ بَصْرَةَ وَإِلَّا لَوَجَبْ ١٣٣٧- وَإِثَمَا التَّعْلِيقُ بِالنَّحَذِفِ

(﴿ لَا عَاصِمَ ٱلَّيْوَمَ ﴾ [هُود: الآية ٤٣]) مبتدأ على حذف مضاف، أي ظرف هذه الآية، وكذا ما عطف عليها، وخبره جملة «فهذه الظروف» على زيادة الفاء (وَلَا تَثْرِيبَا) بألف الإطلاق (عَلَيْكُمُ الْيَوْمَ﴾) وقوله: (كَفَى حَسِيبًا) جملة معترضة بين المتعاطفات، كَمَّل به البيت، أي كفي الله حسيبًا، أي محاسبًا، وهو في المعنى إشارة إلى قوله رَجَّالَ بعد الآية: ﴿ يَغْفِرُ ٱللَّهُ لَكُمُّ ﴾ [يُوسُف: الآية ٢٩٦ الآية (كَذَاكَ «لا مَانِع - بَعْدَهُ ـ لِمَا أَعْطَيْتَ» لِلآخِر) متعلّق بـ «متمّمًا» (جَا) بالقصر لغة في «جاء» بالمدّ، كما سبق غير مرّة (مُتَمَّمًا) بصيغة اسم المفعول حال من الفاعل (فَهَذِهِ الظُّرُوف) يعني قوله في الآيتين: ﴿ ٱلْيَوْمَ ﴾، وقوله في الحديث: «لما أعطيت»، وتسمية الجارّ والمجرور بالظرف شائع عندهم؛ لأن الظرف في تقدير الجارّ والمجرور، فاسم الإشارة مبتدأ، خبره قوله: (لا تُعَلِّقُ) بالبناء للمفعول أي لا يجوز تعليقها عَلَى اسْم «لَا» من قوله ﴿لَا عَاصِمَ ﴾ [هود: ٤٣]، و﴿لَا تَثْرِيبَ﴾ [يُوشف: الآية ٩٢]، و«لا معطي» (لَدَى لُحَاقٍ حَقَّقُوا) أي عند جماعة حقَّقوا المسألة بأدلَّتها، وقوله: (مِنْ أَهْل بَصْرَةً) بيان لـ«نُحاة» (وَإِلًّا) هي «إن» الشرطيّة، أدغمت في «لا» النافية، أي وإن قلنا: إنها متعلَّقة باسم «لا» (لَوَجَبْ تَنْوِينُهُ، وَنَصْبُهُ عِنْدَ الْعَرَبْ) لكونه مطوّلًا، أي شبيهًا بالمضاف، وهو واجب النصب، وليس مبنيًا على الفتح، إذ لايكون كذلك إلا الاسم المفرد (وَإِثْمًا التَّعْلِيقُ) أي تعليق هذه الظروف (بِالْمُنْحَذِفِ) أي بالعامل المحذوف، وهو خبر «لا»، تقديره: لا عاصم عاصم اليوم، ولا تثريب تثريب اليوم، ولا مانع مانع لما أعطيت، وقوله: (لأَهْل بَغْدَادَ) متعلَّق بـ«قُفي» (جَوَازُهُ قُفِي) بالبناء للمفعول، مبتدأ وخبره، يعني أن نحاة بغداد جوّزوا عدم تنوين اسم «لا» الشبيه بالمضاف، فقالوا في الظروف المذكورة: إنها منصوبة من غير تنوين.

ill

ٱلَّٰڍَ

Y D

ح

2.4

'\ 'q

بعا «لُوْ

الف

حا

**=**0

الض

عد

(Le

قلت: مذهبهم عندي أقرب، وأسهل؛ لموافقته الظواهر مع عدم إعوازه إلى التكلّف بالتقدير المذكور. والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى الأبيات أن المثال الثالث تعليقُ جماعة الظروف من قوله تعالى: ﴿ لَا عَاصِمَ اللَّهِ مَ مِنْ أَمْرِ اللَّهِ ﴾ [مُود: ٤٣]، وهؤ لا تَنْرِيبَ عَلَيْكُمُ ٱلْيَوْمُ ﴾ [مُوشف: الآبة ٤٣]، ومن قوله ﷺ: «لا مانع لما أعطيت، ولا معطي لما منعت» باسم «لا»، وذلك باطل عند البصريين؛ لأن اسم «لا» حينئذ مُطَوَّل، فيجب نصبه وتنوينه، وإنما التعليق في ذلك بمحذوف، إلا عند البغداديين، وقد مضى، وهو الراجح عندي والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الرابع بقوله:

١٣٣٨- (وَعَكْسُ ذَا تَعْلِيقُهُمْ عَلَيْكُمُ بَكَائِنٌ مِنْ بَعْدِ لَوْلَا يُعْلَمُ ١٣٣٨- (وَعَكْسُ ذَا مُعَلَّقٌ بِفَطْلِ مُبْتَدَا خَسَبَرُهُ بِالْخَذْفِ جَا مُطَردًا)

(وَعَكُسُ ذَا) أي هذا الذي مضى، وهو تعليق الظروف باسم «لا» المطوّل (تَعْلِيقُهُمْ) أي تعليق بعض النحاة (هُوعَلَيْكُرَ ﴾ (بَكَائِنٌ) أي بلفظ «كائن» هكذا النسخة بالرفع على الحكاية (مِنْ بَعْدِ «لَوْلَا») متعلّق بريُعْلَمُ ) مبنيًا للمفعول، يعني أن عكس المثال السابق، وهو خطأهم في تعليق الظرف بالمذكور مع أن الصواب تعليقه بالمقدّر تعليق بعضهم قوله: ﴿عَلَيْكُرُ ﴾ من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضَلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النساء: الآية ٨٣] بكائن مقدّر، وهو خطأ (بَلْ ذَا مُعَلَّقٌ بِهِ فَضَّلُ ﴾، حال كونه (مُبْتَدَا، خبرهُ) أي خبر هذا المبتدإ (بالحذف) متعلّق برجا) بالقصر لغة، كما سبق، حال كونه (مُبْتَدَا، خبرهُ) أي خبر هذا المبتدإ (بالحذف) متعلّق برجا) بالقصر لغة، كما سبق، حال كونه (مُبْتَدَا، غبرهُ) أي لوقوعه بعد «لولا»؛ لأن خبر المبتدإ بعدها واجب الحذف، وفي نسخة: «كذفُ الحُبْرُ ، بتسكين الراء للوزن ، «مِنْ بَعْدِ لَوْلَا اطَّرَدَا»، والمعنى واحد.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الرابع ـ وهو عكس المثال السابق ـ تعليق بعضهم النظرف من قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضَلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ ﴾ [النّساء: الآية ٨٣] بمحذوف، أي كائنٌ عليكم، وذلك ممتنع عند الجمهور، وإنما هو متعلق بالمذكور، وهو الفضل؛ لأن خبر المبتدإ بعد «لولا» واجبُ الحذف، ولهذا لحُنِّ الْمُعْرِيّ في قوله [من الوافر]:

## « فَلَوْلَا الْغِمْدُ يُمْسِكُهُ لَسَالًا »

قلت: هكذا قرّر المسألة ابن هشام هنا، وهو مذهب الجمهور، والذي يظهر لي أن الحقّ هو ما عليه جماعة، كابن مالك، وهو أنه إن كان الخبر كونا عامّا وجب حذفه، وإن كان كونا خاصًا، ولم يدلّ عليه دليلٌ وجب ذكره، وإن دلّ عليه دليلٌ كبيت المعرّي، جاز ذكره، وإليه يشير ابن مالك بقوله:

وَبَعْدَ «لَوْلَا» غَالِبًا حَذْفُ الْخَبَرْ حَتْمٌ وَفِي نَصٌ يَمِينِ ذَا اسْتَقَرُّ<sup>(۱)</sup> والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الخامس بقوله:

١٣٤٠. (وَأُمَّةً قُبَيْلَهُ الظَّرْفُ جُعِلْ حَالًا مُقَدَّمًا فَذَا لَا يَنْجَعِلْ ١٣٤٠. لِفَصْلِهِ الْعَاطِفَ مِنْ مَعْطُوفِهِ أَبُو عَلِيٍّ مَانِعٌ بِظَرْفِهِ)

(وَأَمَّةُ) مبتدأ لقصد لفظه محكيّ (قُبَيْلَهُ) ذكر الضمير باعتبار أنه لفظ، وهو حال من (الظَّرْفُ) يعني قوله: ﴿وَمِن دُرِّيَّتِنَا ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٨]، وهو مبتدأ ثان، خبره قوله: (جُعِلُ) بالبناء للمفعول، وقوله: (حَالَا مُقَدَّمًا) مفعول ثان له، أي جُعِلَ حالًا منه، يعني أن بعض المعربين أعربوا قوله رَجَّقَك: ﴿وَمِن دُرِّيَتِنَا ﴾ [البَقرَة: الآية ١٢٨] حالًا من ﴿أُمَّةُ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٢٨]، وهذا أعربوا قوله رَجَّقَك: ﴿وَمِن دُرِّيتَنِنَا ﴾ [البَقرَة: الآية ١٢٨] حالًا من ﴿أُمَّةُ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٢٨]، وهذا خطأ، كما أشار إليه بقوله: (فَذَا) أي هذا الإعراب (لا يَنْجَعِلُ) أي لا يصحّ (لِفَصْلِهِ الْعَاطِفَ مِنْ مَعْطُوفِهِ) أي لأنه يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال (أَبُو عَلِيٍّ مَانِعٌ بِظُرْفِهِ) أي مانع الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال.

وحاصل معنى البيتين أن المثال الخامس قول بعضهم في قوله ﷺ ﴿ وَمِن ذُرِّيَّتِنَا أَمَّةً مُسْلِمَةً لَكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٨] ، ثم قُدِّم عليها لَكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٨] ، ثم قُدِّم عليها فانتصب على الحال، وهذا يلزم منه الفصل بين العاطف والمعطوف بالحال، وأبو علي لا يجيزه بالظرف، فما الظن بالحال التي هي شبيهة بالمفعول به.

[البَقَ

رالبتة

الجي

24

٤٣

٤٤

[النم

[النَّم

المجر الص

نو

ī

الإه

«الذ

هذه عن

[التّو

بو

وفي

(1)

<sup>(</sup>١) راجع ما كتبه من تكلم على هذا البيت كحاشية الخضري ١٥٠/١-١٥١.

ومثله قول أبي حيان في قوله رَجَّالُن: ﴿ فَأَذْكُرُوا اللّهَ كَذِكْرُكُو مَاكِمَ أَوْ أَشَكَ ذِكْرُا ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٠٠] حال كان في الأصل صفة لـ ﴿ ذِكْرُا ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٠٠] حال كان في الأصل صفة لـ ﴿ ذِكْرُا ﴾ [البَقرة: الآية ٢٠٠] ، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السادس بقوله:

١٣٤٢- (وَعَلَّقَ الْحَوْفِي بَابِسَاظِرَهُ مِنْ بِمَ يَرْجِعُ وَصَدْرًا لَمْ يَرَهُ ١٣٤٣- وَٱبْنُ عَطِيَّةَ لأَنَّى عَلَّقَا بِقَوْلِ قَاتَلَهُمُ اللَّذْ سَبَقَا اللَّذْ سَبَقَا اللَّذْ سَبَقَا اللَّذْ سَبَقَا اللَّذْ سَبَقَا اللَّذْ سَبَقَا اللَّذَ الْكَذْ فِي الْنُولِ) ١٣٤٤- وَالْحُولُ لَا كَثَرَ فِي الْمُنْوَلِ)

(وَعَلَقَ الْحُوفِي بَا) مفعول علن، أي علن باء (بِنَاظِرَهُ) متعلّق بدعلّق، أي بلفظ ﴿ نَاظِرَةٌ ﴾ [النمل: ٣٥] (مِنْ بِمَ يَرْجِعُ أَلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: ٣٥] (مِنْ بِمَ يَرْجِعُ أَلْمُرْسَلُونَ ﴾ [النمل: الآية ٣٥] ، وقوله: (وَصَدْرًا لَمْ يَرَهُ) أي لم يراع وجوب الصدر لاسم الاستفهام، وهو الحرور بالباء، يعني أنه إنما علن ﴿ بِمَ يَرْجِعُ ﴾ [النمل: الآية ٣٥] به ونظرارة هي النمل: الآية ٣٥] به المناه الاستفهام، فوقع في هذا الخطإ، وإنما الصواب أن يتعلّق ﴿ بِمَ ﴾ [النمل: الآية ٣٥] به ويَرْجُعُ ﴾ [النمل: الآية ٣٥] بعده.

ثم أتبعه بمثال آخر، فقال:

(وَائِنُ عَطِيَّةً) مبتدأ خبره «علّق» (لأَنَّى) اللام زائدة، «أَنَّى» مفعول مقدّم ل(عَلَقًا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل (بِقَوْلِ) متعلّق بما قبله، مضاف ل(قَاتَلَهُمُ اللَّذُ) بسكون الذال لغة في الإطلاق مبنيًا للفاعل (بِقَوْلِ) متعلّق بما قبله، مضاف ل(قَاتَلَهُمُ اللَّذُ) بسكون الذال لغة في إعراب «الذي» (سَبَقًا) بألف الإطلاق أيضًا، أي تقدّم، يعني أن ابن عطية رحمه الله أخطأ في إعراب هذه الآية، حيث علّق ﴿ أَنَّى ﴾ [التوبة: ٣٠] وهو ظرف بـ ﴿ قَدَنَلَهُمُ اللَّهُ ﴾ [التوبة: ٣٠]، فغفل عن وجوب الصدر لاسم الاستفهام، وهو ﴿ أَنَّى ﴾ [النمل: ٣٠]، والصواب تعليقه بـ ﴿ يُؤْفَكُونَ ﴾ والتوبة: ٣٠]، والصواب تعليقه بـ ﴿ يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبة: ٣٠]، والعواب تعليق ﴿ مَ ﴾ و ﴿ أَنَّى ﴾ أي التوبة: ٣٠]، كما نبّه عليه بقوله: (وَالْحَقُ تَعْلِيقُهُمَا) أي تعليق ﴿ مَ ﴾ و ﴿ أَنَّى ﴾ (بِمَا يَلِي) أي به به وفي النمل: ٣٠]، وهو أَنَّى ﴾ [التوبة: الآية ٣٠] (وَمِثْلُ ذَا) أي مثلُ هذا الخطإ (كَثُرُ) وفي نسخة: «أَكْثَرُ» (في المُنَزَّلِ (١٠)) أي في إعراب القرآن المُنَزَّل من عند الله ـ سبحانه وتعالى ـ،

<sup>(</sup>١) سيأتي بعض الأمثلة في الإيضاح.

حيث لا يُراعي بعض المعربين الصناعة النحوية.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال السادس قولُ الحُوْفِيِّ: إن الباء من قوله تعالى: ﴿ فَنَاظِرَةُ اللهِ عَلَى اللَّهِ عَلَى اللَّهِ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّالَةُ اللَّهُ اللَّال

ومثله قول ابن عطية في ﴿ قَلَنَا لَهُمُ اللَّهُ أَنَّكَ يُؤْفَكُونَ ﴾ [التوبّة: الآية ٣٠]: إن ﴿ أَنَّى ﴾ ظرف لـ ﴿ قَلَنَا لَهُ مُ اللَّهُ ﴾ [التوبّة: الآية ٣٠] لا ظرف لـ ﴿ قَلَنَا لَهُ مُ اللَّهُ مُ اللَّهُ ﴾ [التوبّة: الآية ٣٠] لا موقع لها حينتذ، والصواب تعلقهما بما بعدهما.

ونظيرهما قول المفسرين في هُمُّمَّ إِنَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِّنَ ٱلْأَرْضِ إِذَآ أَنتُدْ تَخْرُجُونَ ﴾ [الرُوم: الآية ٢٥] : إن المعنى إذا أنتم تخرجون من الأرض، فعلقوا ما قبل (إذا) بما بعدها، حَكَى ذلك عنهم أبو حاتم في «كتاب الوقف والابتداء»، وهذا لا يصح في العربية.

وقولُ بعضهم في ﴿ مَّلْعُونِينَ أَيْنَمَا ثُقِفُواْ أُخِذُواْ ﴾ [الأحزَاب: الآية ٢٦]: إن ﴿ مَّلْعُونِينَ ﴾ [الأحزَاب: الآية ٢٦]: إن ﴿ مَّلْعُونِينَ ﴾ [الأحزَاب: الآية ٢٦] ، ويردُّه أن الشرط له الصدر، والصواب أنه منصوب على الذم، وأما قول أبي البقاء: إنه حال من فاعل ﴿ يُجُاوِرُونَكَ ﴾ [الأحزَاب: الآية ٢٦] ، فمردود؛ لأن الصحيح أنه لا يستثنى بأداة واحدة دون عطف شيئان.

وقولُ آخر في ﴿ وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ ﴾ [يُوشف: الآية ٢٠]: إن ﴿ فِي ﴾ متعلقة بـ ﴿ وَاهدينَ ﴾ المذكور، وهذا ممتنع إذا قُدُّرت «أل» موصولة، وهو الظاهر؛ لأن معمول الصلة لا يتقدم على الموصول، فيجب حينئذ تعلقها بـ «أعني» محذوفة، أو بـ «زاهدين» محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور، أو بالكون المحذوف الذي تَعَلَّق به ﴿ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ ﴾ [يُوشف: الآية ٢٠]، وأما إن قُدِّرت «أل» للتعريف فواضح، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السابع بقوله:

١٣٤٥ - (أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظُّلَمِ فِي بَيْتِ أَبِي الطَّيِّبِ أَحْمَدَ الْوَفِي

١٣٤٦- فَمِنْ بِأَسْوَدَ فَلَا تُعَلِّقِ بَلْ نَعْتُهُ مَحَلَّ رَفْعِ يَرْتَقِي ١٣٤٧- لأَنَّهُ لَيْسَ لِتَفْضِيلِ قُصِدْ لِكَرْنِهِ لَوْنَا فَمِنْهُ لَا يَرِدْ)

(أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظَّلَمِ) مَبتداً محكي لقصد لفظه، خبره قوله (في بَيْتِ أَبِي الطّيّبِ) أي كائن في بيت أبي الطيّب المتنبّي، وقوله: (أَحْمَدَ) بدل من «أبي»، وقوله: (الْوْفِي) صفة لا أحمد»، فهو وإن ادّعى النبوّة، إلا أنه تاب، فوفّى بما وجب عليه، أو المعنى أنه كان وفيّا في شعره حيث كان يجاري فحول الشعراء، مع أنه من المولّدين (فَمِنْ بِأَسْوَدَ فَلَا تُعَلِّقِ) الفاء زائدة، أي لا تعلق «من الظلم» بقوله: «أسود»، وإن قال به بعضهم؛ لفساده (بَلُ) الصواب أنه (نَعْتُهُ) وقوله: (مَحَلَّ رَفْع) بالنصب مفعول (يَرْتَقِي) يعني أنه في محلّ رفع؛ لكونه صفة مرفوع، ثم بين وجه فساد تعليقه بـ«أسود» بقوله: (لأنّه) أي لأن «أسود» (لَيْسَ لِتَفْضِيلِ قُصِدُ) أي ليس مقصودًا هنا ليكون اسم تفضيل، وإنما هو صفة مشبّهة، وقوله: (لِكُونِهِ لَوْنًا) علّة لعدم كونه اسم تفضيل؛ أي لأنه دالّ على لون (فَمِنْهُ لَا يَرِدُ) أي فما دلّ على لون لا يأتي منه اسم تفضيل؛ لأنه لا يصاغ مما دلّ على لون، كما هو موضّح في محلّه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال السابع قولُ بعضهم في بيت المتنبي يخاطب الشيب [من البسيط]:

ابْعَدْ بَعِدْتَ بَيَاضًا لَا بَيَاضَ لَهُ لَأَنْتَ أَسْوَدُ فِي عَيْنِي مِنَ الظَّلَمِ الْعَلَمِ الْعَلَمِ ال إن «من» متعلقة بـ«أسود»، وهذا يقتضي كونه اسم تفضيل، وذلك ممتنع في الألوان، والصحيح أن «من الظُّلَم» صفة لـ«أسود»، أي أسود كائن من جملة الظُّلَم، وكذا قوله [من الكامل]:

يَلْفَاكَ مُرْتَدِيًا بِأَحْمَرَ مِنْ دَم ذَهَبَتْ بِخُضْرَتِهِ الطُّلَى وَالْأَكْبُدُ(١)

<sup>(</sup>۱) «يلقاك مرتديًا إلخ» أي متقلدًا بسيف قد احمر من الدم، وزالت خضرة جوهره بدماء الأعناق والأكباد. و«الطُّلَى» جمع طُلية: مقدّم العنق، والأكبد جمع كبد، وهو جمع غير معهود، والمعهود أكباد، وكُبود. «شرح الأبيات»١٧٥/٧.

«من دم» إما تعليل، أي أحمر من أجل التباسه بالدم، أو صفة، كأن السيف لكثرة التباسه بالدم صار دما، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثامن، بقوله:

١٣٤٨- (وَاللَّامَ فِي سَفْيًا لَهُ قَدْ عَلَقُوا بِلَفْظِ سَقْيِ وَهُنَا مَا حَقَّقُوا ١٣٤٨- لأَنَّـهُ بِنَفْسِهِ يُعَدَّى وَلَا تُتَقَـوِّي فَالَـلُـزُومُ سَدًا ١٣٤٩- لأَنَّـهُ بِنَفْسِهِ يُعَدَّى وَلَا تُتَقَـوِّي فَالَـلُـزُومُ سَدًا ١٣٥٩- بَلْ خَبَرٌ عَنْ ذِي ٱبْتِدَاءِ حُذِفًا إِرَادَتِي لَـهُ مِثَالٌ يُقْتَفَى)

(وَاللَّامَ) بالنصب مفعول مقدّم لـ«علقوا»، أو بالرفع على الابتداء، والجملة خبره بتقدير رابط (في «سَقْيًا لَهُ» قَدْ عَلَقُوا بِلَفْظِ سَقْي، وَهُنَا مَا) نافية (حَقَقُوا) أي لم يُبْبتوا الإعراب على الوجه الصواب، بل أخطئوا فيه، وفي نسخة: «ما هنا قد حققوا»، والمعنى واحد، ثم نبّه على علّة الخطإ، بقوله: (لأَنَّهُ بِنَفْسِهِ يُعَدِّى) بالبناء للمفعول، يعني أنه «سقى» يتعدّى بنفسه، كما في قوله وَ الله على تقوله: (وَلاَ وَسَقَنْهُم رَبُّهُم شَرَابًا طَهُورًا فه [الإنسان: الآية ٢١] ،فلا حاجة إلى تعديته باللام، وقوله: (وَلاَ تُقَوِّي) معناه أن هذه اللام أيضًا لا يقال: إنها زيدت للتقوية؛ لأنها لازمة، ولام التقوية غير لازمة، فافترقا، كما أشا إليه بقوله: (فَاللَّرُومُ سَدًّا) بألف الإطلاق، أي لزوم هذه اللام سدّ باب جعلها للتقوية؛ لما ذكرناه (بَل) الصوّاب أنها (خَبَرٌ عَنْ ذِي ابْتِدَاء) أي عن مبتدإ (حُذِفًا) بألف الإطلاق، أي محذوف، فتقدير «سقيًا له» (إِرَادَتِي لَهُ) أي كائن له، وقوله: (مِثَالٌ) خبر لمحذوف، أي هذا مثال (يُقْتَفَى) بالبناء للمفعول، صفة لـ«مثال».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثامن قولُ بعضهم في «سقيًا لك»: إن اللام متعلقة بدهسقيًا»، ولو كان كذا لقيل «سِقيًا إياك»، فإن سَقَى يتعدى بنفسه.

[فإن قيل]: اللام للتقوية مثل ﴿مُصَدِّقًا لِّمَا مَعَهُمْ ۖ [البَقَرَة: الآية ٩١].

[قلنا]: إن لام التقوية لا تلزم، وهذه لازمة، ومن هنا امتنع في قوله ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُواْ فَتَعْسَا لَهُمْ ﴾ [محمَّد: الآية ٨] الآية، كون ﴿ اللَّذِينَ ﴾ نَصْبًا على الاشتغال؛ لأن ﴿ لَهُمْ ﴾ ليس متعلقا بالمصدر، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى التاسع بقوله:

بـ ﴿ مَنَا مُكُرُ ﴾ [الزوم: الآية ٢٣] .

١٣٥١- (بِاللَّيْلِ وَالنَّهَارِ فَي مُقَدَّمٍ يُمْنَعُ فِي الشِّعْرِ وَكَيْفَ الأَكْرَمِ)
١٣٥٢- إِذْ عَمَلُ الْمُصْدَرِ فِي مُقَدَّمٍ يُمْنَعُ فِي الشِّعْرِ وَكَيْفَ الأَكْرَمِ)
(هِبِالنَّيْلِ وَالنَّهَارِ ﴾ [الرم: ٣٦]) مبتدأ لقصد لفظه، خبره جملة (لَوْ تَعَلَّقًا) بألف الإطلاق
(عَلَى ﴿وَالْبِغَا وَالْنَهَارِ ﴾ [الرم: ٣٦] (بِمَحْذُورِ بَقَى) بفتح القاف على لغة طيّء الذين يفتحون
عين فَعِل المحسوراليائيّ، كبقي، وفني، ورضي، ونحو ذلك، كما سبق بيانه، يعني أنه لو تعلّق قوله تعالى: ﴿ بِالنّبِي وَالنّبِي وَالنّبَهَارِ ﴾ [الرم: ٣٣] بقوله: ﴿ وَالْبِغَا وُكُمْ مِن فَصْلِهِ عَهِ [الرّه: ٣٣] للمنعول (في الشِعْرِ) وفي نسخة لكان فاسدًا (إِذْ) تعليليّة (عَمَلُ المُصْدَرِ فِي مُقَدَّمٍ يُمْنَعُ) بالبناء للمفعول (في الشِعْرِ) وفي نسخة الكان فاسدًا (إِذْ) تعليليّة (عَمَلُ المُصْدَرِ في مُقَدَّمٍ يُمْنَعُ) يجوز في (الأَكْرَمِ) أي القرآن الأكرم، يعني (شِعْرِ» بالتنكير، أي مع أنه محلّ ضرورة (وَكَيْفَ) يجوز في (الأَكْرَمِ) أي القرآن الأكرم، يعني أنه إذا مُنِع وقوعه في الشعر، فكيف لا يُمنع في سعة الكلام، بل في أفصح الكلام، وهو القرآن

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال التاسع قولُ الزمخشري في قوله عَلَى: ﴿ وَمِنْ ءَايَـنِهِ مَنَامُكُم بِاللَّم وَالنَّمَا مُكُم مِن فَضَلِه عَلَى اللَّه الله والنشر، وإن المعنى منامكم وابتغاؤكم من فضله بالليل والنهار، وهذا يقتضي أن يكون النهار معمولًا للابتغاء مع تقديمه عليه، وعطفه على معمول منامكم، وهو بالليل، وهذا لا يجوز في الشعر، فكيف في أفصح الكلام.

الكريم، فإنه أولى بأن يُصان من التخريج على الأوجه البعيدة، والشاذّة، فالصواب أن يتعلّق

قال ابن هشام رحمه الله: وزعم عصري (١) في تفسير له على «سورتي البقرة وآل عمران» في قوله تعالى: ﴿ يَجُعَلُونَ أَصَدِعَهُمْ فِي ءَاذَانِهِم مِنَ الصَّوْعِي حَذَرَ الْمَوْتِ ﴾ [البَقرة: الآية ١٩] أن ﴿ مِن ﴾ متعلقة بـ ﴿ حَذَرَ ﴾ [البَقرة: الآية ١٩] ، أو بـ ﴿ الْمَوْتِ ﴾ [البَقرة: الآية ١٩] ، وفيهما تقديم معمول المصدر، وفي الثاني أيضًا تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، وحاملُهُ على ذلك أنه لو علقه

<sup>(</sup>١) أي شخص منسوب للعصر الذي فيه ابن هشام، وهو قاضي القضاة تاج الدين محمد بن عبد الرحمن بن عَقِيل، تلميذ أبي حيّان، وقد فسر هاتين السورتين فقط. دسوقي ١٨٠/٣.

14

31

3)

قو ا

(م

1، لب

والب

97

اليا

زالد

ال

الم

بِ يَجْعَلُونَ ﴾ [التِقَرَة: الآبة ١٩] ، وهو في موضع المفعول له لَزم تعدد المفعول له من غير عطف، إذ كان ﴿ حَذَرَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] مفعولًا له، وقد أُجيب بأن الأول تعليل للجعل مطلقًا، والثانيّ تعليل له مقيدًا بالأول، والمطلق والمقيد غيران(١)، فالمعلُّل متعدد في المعنى، وإن اتحد في اللفظ، والصواب أن يُحمَل على أن المنام في الزمانين، والابتغاءَ فيهما، والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى العاشر بقوله:

١٣٥٣ - (فَفِي قَلِيلًا مَّا بِمَعْنَى مَنْ رَوَوْا وَمَنْعَ ذَا بِحَتْم نَصْبِهِ حَكَوْا) (فَفِي ﴿ فَلِيلًا مَّا ﴾ [البقرة: ٨٨] بِمَعْنَى «مَنْ» رَوَوْا) أي نقلوا عن بعض المعربين الذين لا تحقيق عندهم، يعنى أن بعضهم قال: إن ﴿مَاكِ فِي قوله رَجَّكَ: ﴿ فَقَلِيلًا مَّا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٨٨] بمعنى «مَن»؛ وذلك لأن الإيمان من أوصاف العقلاء، والذي يُستعمل للعاقل «من»، فتعين أن تكون «ما» بمعنى «من»،وهذ خطأ منه؛ لأنه لو كان كذلك لرُفع «قليلٌ» على أنه خبر «من»، فنصبه دليلٌ على فساد هذا الإعراب، كما أشار إليه بقوله: (وَمَنْعَ ذَا) أي منع هذا التفسير لـ «ما» بـ «مَن» (بِحَتْم نَصْبِه) أي بوجوب نصب ﴿ قَلِيلًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨٨] (حَكُوْا) أي نقلوا ردّه، يعني أن نصب ﴿ قِيلًا ﴾ [البقرة: ٨٨] يَمْنُع من التفسير المذكور؛ لأنه لو كان كما قاله لوجب رفعه على الخبريّة لـ «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، والحقّ أنه منصوب على أنه مفعول لـ ويُومِنُونَ له المتأخر، وهِمَاكِ صلة، لتأكيد القلَّة، أي يؤمنون إيمانًا قليلًا، أو أن ما مصدريَّة، وهُ قَلِيلًا ﴾ [البَقْرَة: ٨٨] منصوب على الظرفية خبر مقدم، أي إيمانهم كائن في قليل من الأزمنة (٢)، والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى المثال الحادي عشر بقوله:

مُبتَدَأً وَالظُّرْفُ قَبلُ خَبَرَا ١٣٥٤ - (وَفي مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمَّرَا مِنْ لَفْظِ مَا هُوَ لَدَى الْبَيَانِ ١٣٥٥ مَعْ جَعْلِهِمْ هُوَ ضَمِيرَ الشَّانِ

<sup>(</sup>١) قال الدَّمَامِينيّ: كأن ابن هشام نسى ما قدّمه في اللباب الرابع في أواخر الأمور التي يكتسبها الاسم بالإضافة من أن قولهم: «غيران»، و«أغيار» ليس بعربيّ. انتهي. «دسوقي»٢/٠٨٠.

<sup>(</sup>Y) «حاشية الدسوقي» ٢/٠٨٠.

١٣٥٦- يُمْنَعُ ذَا زِيَادَةُ الْبَا فِي الْخَبَوْ فِي بِمُوَحْوِحِهِ جَاءَ وَالْسَتَشَوْ)

(وَفِي مِنَ الْعَذَابِ أَنْ يُعَمِّرًا) بألف الإطلاق، أي وفي قوله تعالى: ﴿ وَمَا هُو بِمُزَحْوِهِ مِنَ الْعَذَابِ أَن يُعَمِّرُ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٦] (مُبتَدَأً) أي قالوا: ﴿ أَن يُعَمَّرُ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٦] ، و«الظرف» مبتدأ ، حبره (وَالظَّرْفُ) أي الجارِّ والمجرور، وهو ﴿ مِنَ الْعَذَابِ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٦] ، و«الظرف» مبتدأ ، حبره قوله: (قَبْلُ) بالبناء على الضم ، أي كائن قبل المبتدإ ، حال كونه (خَبَرَا) عنه (مَعْ جَعْلِهِمْ ﴿ هُوَ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٦] من قوله رَجَبَرًا) عنه وقوله: ﴿ مُونَ هُو ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٦] من قوله رَجَبُلُك: ﴿ وَمَا هُو بِمُزَحْوِمِهِ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٦] من قوله رَجَبُكُ : ﴿ وَمَا هُو بِمُزَحْوِمِهِ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٦] من قوله رَجَبُكُ : ﴿ وَمَا هُو بِمُزَحْوِمِهِ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٦] ؛ وقوله: ﴿ لَذَى الْبَيَانِ ﴾ كَمَّلُ به البيت، أي ذلك كائن لدى بيان مأخذ ﴿ هُو ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٦] ؛

والحاصل أن بعضهم أعرب ﴿ هُوَ هَ فِي هذه الآية ضمير الشأن، و ﴿ أَن يُعَمَّرُ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١٩٦] مبتدأ، و ﴿ بِمُزَحْرِعِهِ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١٩٦] خبرا عنه، وهذا خطأ؛ لأنه لو كان كذلك لما دخلت الباء في الخبر، كما أشار إليه بقوله: (يَمْنَعُ فَا) أي جواز هذا الإعراب (زِيَادَةُ الْبَا فِي الْخَبَنُ ) أي لأن دخول الباء في الخبر دليل على أن ﴿ مَا ﴾ نافية، والضمير مبتدأ أول عائد على ﴿ أَمَدُهُمْ ﴾ [البَقْرَة: ١٩٦] ، لا للشأن، و ﴿ أَن يُعمَّرُ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١٩٦] مبتدأ ثان، و ﴿ بِمُزَحْرِعِهِ ، والبَقْرَة: الآية ١٩٦] خبر الثاني، والجملة خبر الأول، أي وما ذلك الأحد تعميره مزحزحه ومبعده عن العذاب، أي عن النار، فدخلت الباء على خبر المبتدإ المنفى بـ «ما»، وهو جائز.

وقوله: (في بِمُزَحْزِحِهِ) بدل من الجارّ والمجرور قبله، وقوله: (جَمَاعَ وَانْتَشَنُ كُمّل به البيت، أي جاء هذا الإعراب منتشرًا بين أهل الفنّ، ويحتمل أن يتعلّق « في يِمُزَحْزِحِهِ» بـ«جاء».

ونظيره قولُ آخرَ في حديث بدء الوحي: «ما أنا بقارئ»: إن «ما» استفهامية مفعولة لـ«قارئ»، ودخولُ الباء في الخبر الموجَب يأبي ذلك، فالصواب أن «ما» نافية، و«بقاريء» خبر المبتدإ، وهو الضمير، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثاني عشر بقوله:

١٣٥٧- (يُدْرِكْكُمْ الْمُوْتُ إِذَا مَا رُفِعَا مُسْتَأْنَفٌ حَذْفُ الْجُوَابِ يُدَّعَى

- (7/17)

١٣٥٨- وَرُدُّ ذَا بِكَوْنِ فِعْلِ الشَّرْطِ مُسْتَقْبَلًا فَالْمَاضِ قَيْسُ السَّقْطِ ١٣٥٩. لَا يُحْذَفُ اجْرَابُ مَعْ مُضَارِع إِلَّا ضَرُورَةً لَدَى عَمْرِو فَعِي) ( ﴿ يُدْرِكَكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: الآية ٧٨] ) مبتدأ محكى لقصد لفظه، خبره «مستأنفٌ» (إذا مَا) زائدة (رُفِعًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي إذا قرىء بالرفع، قيل: القارىء به طلحة بن سليمان، فهي قراءة شاذّة (مُسْتَأَنَفٌ) أي منقطع عما قبله، ويكون الوقف على قوله: ﴿ تَكُونُوا ﴾، وقوله: (حَذْفُ الْجُوَابِ يُدَّعَى) مبتدأ وخبره، والفعل مبنيّ للمفعول، يعني أن جواب الشرط، وهو ﴿ أَيُّنَمَا ﴾ [النساء: الآية ٧٨] محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، وهذا وإن قاله بعضهم غير صحيح، كما قال: (وَرُدُّ ذَا) أي الإعراب المذكور (بِكُوْنِ فِعْلِ الشَّرْطِ) أي وهو ﴿ تَكُونُواً ﴾ [النساء: الآية ٧٨] (مُسْتَقْبَلًا) أي فعلا مضارعًا، ولا يُحذف الجواب، إذا كان مضارعًا، كما قال: (فَالْمَاض) بحذف الياء، وهو جائز للتخفيف، أي الماضي الواقع شرطًا (قَيْسُ السَّقْطِ) أي مقيسٌ حذف جوابه، وفي نسخة: «أَصْلُ السَّقْطِ»، أي الحذف، وقوله: (لَا يُحْذَفَ الْجَوَابُ) هذا البيت بمعنى البيت السابق، فهو مؤكّد له، يعني أنه لا يجوز حذف جواب الشرط (مَعْ مُضَارِع) أي مع كون فعل الشرط مضارعًا (إِلَّا ضَرُورَةً) أي في الشعر؛ للضرورة، وقوله: ( لَدَى عَمْرِو) متعلّق بـ«لا يحذف» أي عند عمرو بن عثمان، وهو سيبويه، وقوله: (فَعِي) كَمّل به البيت، وهو فعل أمر من وَعَى يعي: إذا حفظ، والياء للإشباع، أي احفظ هذه القواعد؛ لأنها مهمة جدًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثاني عشر قولُ الزمخشري في ﴿ أَيّنَمَا تَكُونُوا يُدّرِكُمُ الْمَوْتُ ﴾ [النّساء: الآية ٢٨] الآية فيمن رفع ﴿ يُدّرِكُ ﴾ : إنه يجوز كون الشرط متصلاً بما قبله، أي «ولا تظلمون فتيلًا أينما تكونوا»، يعني فيكون الجواب محذوقًا مدلولًا عليه بما قبله، ثم يَتتَدِىء ﴿ يُدّرِكُكُم الْمَوّتُ وَلَوْ كُنُم فِي بُرُوجٍ مُشَيّدةً ﴾ [النّساء: الآية ٢٧]، وهذا مردود بأن سيبويه وغيره من الأئمة نَصُوا على أنه لا يُحذفُ الجوابُ إلا وفعل الشرط ماض، تقول: «أنت ظالم إن فعلت»، ولا تقول: «أنت ظالم إن لم تفعل»، إلا في الشعر، وأما قول أبي بكر في «كتاب الأصول»: إنه يقال: «آتيك إن تأتني»، فنقله من كُتب الكوفيين، وهم يجيزون ذلك لا على

الحذ

الجية

٦.

41

77

نصد هذا

يَنْصِ

**فِعْلَا** کذ

الحد الص

ولالة

نحو الزم

انته ----(۱) الحذف، بل على أن المتقدم هو الجواب، وهو خطأ عند البصريين؛ لأن الشرط له الصدر. ثم أشار إلى المثال الثالث عشر \_ وهو آخر الأمثلة \_ بقوله:

١٣٦٠- (وَفِي بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا زُعِمْ نَصْبُهُ مَفْعُولًا بِهِ عَنْ بَعْضِهِمْ ١٣٦١- رُدَّ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ حَيْثُ ٱخْلَى ١٣٦١- رُدَّ بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ حَيْثُ ٱخْلَى السَّوَابِ مُنْعَدِمْ ١٣٦٢- وَرَدُهُ بِأَنَّ فِيعُلَمُ لَيْزِمُ كَرَبِحَتْ عَنِ الصَّوَابِ مُنْعَدِمْ ١٣٦٢- فَيلْيَنْتَصِبُ مَيْزًا لِأَفْعَلَا كَقَوْلِهِمْ فِي أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)

(وَفِي بِالأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا) متعلّق بـ(زُعِمْ) بالبناء للمفعول، وناتب فاعله قوله (نَصْبُهُ) أي نصب ﴿أَغْنَلًا﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] حال كونه (مَفْعُولًا بِهِ) لـ﴿ بِالْآخْسَرِينَ﴾ (عَنْ بَعْضِهِمْ) أي هذا مروي عن بعض النحاة، لكن (رُدَّ) بالبناء للمفعول، أي رُدّ هذا القول (بِأَنَّ أَفْعَلَ التَّفْضِيلِ لَا يَنْصِبُ مَفْعُولًا بِهِ) وقوله: (حَيْثُ انْجَلَى) متعلّق بـ«ينصب» أي في أي تركيب ظهر.

ولما أخطأ بعضهم في وجه الردّ بيّنه بقوله: (وَرَدُهُ) مبتدأ خبره «منعدم»، أي ردّ هذا القول (بِأَنَّ فِعْلَهُ لَزِمْ) أي بكون فعله، وهو «خسِر» لازمًا (كَرَبِحَتْ) أي كما كان ضدّه، وهو «رَبح» لازمًا كذلك (عَنِ الصَّوَابِ) متعلّق بـ (مُنْعَدِمْ) أي زائل عن طريق الصواب، يعني أن الردّ على هذا الخطأ بأن خسِر لا يتعدّى كنقيضه ربح غير صواب؛ لأن خسر فعل متعدّ، وكذلك ربح، وإنما الصواب في الردّ ما سبق.

## تنبيه:

استعمل الناظم رحمه الله لفظ «منعدم» مع أن أهل اللغة ينكرونه، قال في «القاموس» و «شرحه»: وقول المتكلمين وُجد الشيءُ فانعدم من لحن العامّة؛ أي لأنه يُخصّ بالعلاج والتأثير، نحو كسرته فانكسر، وقطعته فانقطع، فلا يقال: عَلِمته فانعلم، ولا عدمته فانعدم، وقال الزمخشريّ في «المفصّل»: ولا يقع انفعل حيث لا علاج ولا تأثير، ولذا كان قولهم: انعدم خطأ. انتهى باختصار وزيادة يسيرة (١).

<sup>(</sup>۱) راجع «تاج العروس من جواهر القاموس٣٩٣/٨٥.

ثم ذكر وجه صواب الإعراب بقوله: (فَلْيَتْتَصِبُ) الفاء فصيحية، أي إذا عرفت أن الإعراب المذكور غير صحيح، وأردت معرفة الصحيح، فأقول لك: ينتصب ﴿ أَعْنَلًا ﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] حال كونه (مَمَيِّزًا لأَفْعَلا) أي لأفعل التفضيل، وهو ﴿ ٱلأَخْسَرِينَ ﴾ [الكهف: الآية ١٠٣]، يعني أنه تمييزُ نسبة من الضمير المستتر في ﴿ ٱلأَخْسَرِينَ ﴾ [الكهف: الآية ١٠٠] (كَقَوْلِهِمْ فِي أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا) أي كما نُصب مَنْزِلًا على التمييز.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثالث عشر قولُ بعضهم في ﴿ بِٱلْأَخْسَرِينَ أَعْمَالًا ﴾ والكهف: الآية ١٠٣]: ﴿ إِنَّ أَعْمَالًا ﴾ مفعول به، ورده ابن خَرُوف بأن خسر لا يتعدى كنقيضه ربح، ووافقه الصَّفَار مستدلا بقوله تعالى: ﴿ كَرَّهُ خَاسِرَةٌ ﴾ [النَّازِعَات: الآية ١٢]؛ إذ لم يُرِد أنها خسرت شيئًا، وثلاثتهم (١) مخطؤن؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به، ولأن خسر مُتَعَدِّ، ففي التنزيل ﴿ ٱلدِّينَ كَا أَنفُسَهُم ﴾ [الأنقام: الآية ١٢]، و﴿ خَسِرَ ٱلدُّنيَا وَٱلْآخِرَةً ﴾ [الحَجَ: الآية ١١]، و﴿ خَسِرَ ٱلدُّنيَا وَٱلْآخِرَةً ﴾ [الحَجَ ففي التنزيل ﴿ ٱلدِّينَ عَلَى النسب أي ذاتُ خُسْرٍ، وربحَ أيضًا يتعدى، فيقال: «ربح دينارًا».

وقال سيبويه: ﴿ أَعْنَلًا ﴾ [الكهف: الآية ١٠٣] مُشَبَّة بالمفعول به، ويردُّه أن اسم التفضيل لا يُشَبَّهُ بالسم الفاعل؛ لأنه لا تلحقه علامات الفروع إلا بشرط (٢٠)، والصواب أنه تمييز.

١٣٦٤. (أَمْشِلَةٌ هِيَ ثَلَاثَةً عَشَرْ قَدْ نُظَّمَتْ مِثْلَ اللَّالِي وَالدُّرَنَ

(أَمْثِلَةٌ) أي هذه أمثلة للجهة التي يراعي فيها المعرب صحة المعنى، دون النظر إلى صحة الصناعة، فيقع في الخطإ (هِيَ ثَلَاثَةً عَشَنْ) مثالًا (قَدْ نُظُمَتْ) بالبناء للمفعول، يقال: نظمت الخُرَز نظمت المخرز نظمًا، من باب ضرب: جُعلته في سِلْك، وهو النظام بالكسر، قاله في «المصباح»، والتضعيف هنا للمبالغة، وقوله: (مِثْلَ اللاّلي وَالدُّرَنُ حال من نائب الفاعل، وعطفُ الدُّرَر على اللاّليء من باب عطف التفسير؛ لأنه بمعناه، والله تعالى أعلم بالصواب.

<sup>(</sup>١) أي البعض القائل: إنه مفعول به، وابن خروف وابن الصفّار القائلان: إن خسر لا يتعدى.

<sup>(</sup>٢) أي وهو خلوّه عن «من»، فإذا خلا عنها لحقته العلامات، تارة وجوبًا، وذلك إذا دخلت عليه «أل»، أو أضيف، وقُصد التفضيل، وأما إن لم يُقصد التفضيل عند الإضافة ففي المطابقة وجهان.

ولما أنهى الكلام على الجهة الثانية، شرع يبين الجهة الثالثة، فقال:

لَغَيْرِفَايِتِ لَدَى ذَوِي الْحِجَا أَسْشِلَةً نَذْكُرُ فِي هَذَا الْحَلْ جَعَلَ كَافًا قَسَمًا بَعْضُ الأُوَلْ كَانٌ كَوَاوِ قَسَمٍ مَنْ وَضَعَهُ إِغْنَاءُ إِسْمٍ ظَاهِرٍ عَنْ عَائِدِ إِغْنَاءُ إِسْمٍ ظَاهِرٍ عَنْ عَائِدِ تَبَاعُدِ بَيْنَهُمَا كَمَا وَقَعْ الْكَافُ مُبْتَدًا وَفَاتَّقُوا الْخَبَرْ تَبَاعُدٌ بَيْنَهُمَا لِلطَّالِطِ الْكَافُ مُبْتَدًا وَفَاتَّقُوا الْخَبَرْ تَبَاعُدٌ بَيْنَهُمَا لِلطَّالِطِ أَوْ مَصْدَرِ الإِخْرَاجِ هَذَا أَعْدَلُ وَذَا أَحَقُ مِنْ مُعَقَدَّمٍ جَدَى ١٣٦٥- (تَالِثَةُ الجُهَاتِ أَنْ يُخَرِّجَا ١٣٦٦- لِجَهَلِ أَوْ لِغَفْلَةٍ تِلْكَ الزَّلَلْ ١٣٦٧- لِجَهَلِ كَمَا أَخْرَجَكَ الَّذِي نَزَلْ ١٣٦٧- مِنْهَا كَمَا أَخْرَجَكَ الَّذِي نَزَلْ ١٣٦٨- يُسرَدُ هَـذَا بِأَمُسورِ أَرْبَسعَـهُ ١٣٦٩- إِطْلَاقُ مَا عَلَى الْعَزَيزِ الْوَاحِدِ ١٣٧٩- وَوَصْلُهُ بِأَوَّلِ السُورَةِ مَعْ ١٣٧٧- وَهَاهُنَا فِي الآي أَقُوالٌ أُخَرَ ١٣٧٧- يُفْسِدُهُ الْفَا وَالْتِفَاءُ الرَّالِطِ ١٣٧٧- أَوْنَعْتُ مَصْدَرِ لِفِعْلِ جَادَلُوا ١٣٧٧- أَوْنَعْتُ مَصْدَرِ لِفِعْلِ جَادَلُوا

(قَالِنَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض منها (أَنْ يُخَرِّجَا) بألف الإطلاق، من التخريج، والفاعل ضمير المعرب (لَغَيْرِ ثَابِتٍ) أي على وجه غير ثابت، فاللام بمعنى «على» (لَدَى ذَوِي الْحِجَا) أي عند أصحاب العقول الراجحة، وهم العلماء، ومنهم علماء هذا الفنّ، والظرف متعلّق بد ثابت، (لِجَهْلِ) أي وذلك إما لجهله بالوجه الثابت عندهم، والجاز والمجرور خبر مقدّم عن «تلك» (أَوْ) بوصل الهمزة للوزن (لِغَفْلَةٍ) أي أو إما لغفلته عنه، وإن كان يعرفه، وقوله: (تِلْكَ الزَّلُلُ) مبتدأ مؤخّر، أي تلك الأخطاء (أَمْثِلَةً) أي وهي أربعة أمثلة، وهو مفعول مقدّم لذنذكُرُ) بالبناء للفاعل (في هَذَا الْحَلُّ) أي في محلّ الجهة الثالثة.

أُوَّلُها مَا أَشَارِ إِلَيه بقوله: (مِنْهَا) أي من تلك الأمثلة قوله عَنْك: (﴿ كُمَا آخْرَجُكَ ﴾ [الأنفال: الآبة ٥] (الَّذِي نَزَلُ) أي في القرآن الكريم (جَعَلَ كَافًا قَسَمًا بَعْضُ الأُوَلُ) بضم، ففتح، جمع أُولى، أننه باعتبار الطائفة، يعني أن بعض المتقدّمين، وهو أبو عبيدة جعل الكاف حرف قسم، أي والذي أخرجك، فقوله: «جعل» مبنيّ للفاعل، و «كافًا» مفعوله الأول، و «قسمًا» مفعوله مناه و الذي أخرجك، فقوله: «جعل» مبنيّ للفاعل، و «كافًا» مفعوله الأول، و «قسمًا» مفعوله منه منه أي والذي أخرجك، فقوله: «جعل» مبنيّ للفاعل، و «كافًا» مفعوله المولى، و المحبب ج٢)

الثاني (يُرَدُّ هَذَا) فعل ونائب فاعله (يِأْمُورِ أَوْيَعَهُ) أحدها (كَافَّ كَوَاوِ قَسَمٍ مَنْ وَضَعَهُ؟) «من استفهاميّة، والاستفهام للإنكار، أي لا يوجد أَحد أثبت مجيء الكاف للقسم، فكيف ساغ له ادّعاء كونها له؟، والأمر الثاني في الردّ (إطلاق «ما» على الْعَزَيْزِ الْوَاحِدِ) أي إطلاق «ما» التي لغير العالم على الله ـ سبحانه وتعالى ـ، والأمر الثالث (إغْنَاءُ إسْمٍ) بقطع الهمزة للوزن (ظَاهِرِ عَنْ عَائِدِ) يعني أن فيه ربط الموصول بالاسم الظاهر، وهو إنما يُربط بالضمير إلا في الضرورة الشعريّة وَالأمر الرابع (وَصُلْهُ) أي ربط قوله: ﴿ كُمَّا آخْرَجَكَ ﴾ [الأنقال: الآية ه] (بأول السورة أقوال بتناعُدِ بَيْتَهُمَا) وقوله: (كَمَا وَقَعُ) أي كما حصل ذلك كله في كلام هذا المعرب (وَهَاهُمَا) أي في هذا الحلّ (في الآي) أي المذكورة، وإنما جمعها لأن الكلام فيها مرتبط بأول آية في السورة (أقوال أخَرَ) منها هذا القول الماضي، والثاني قول من قال: (الْكَافُ مُبْتَدًا) بتخفيف الهمزة، أي الكاف اسم بمعنى مثل، مبتدأ (وَهُ فَأَنَّقُوا ﴾ [الأنفال: الآية ١]) الواقع قبله (الْخَبَر)، وهذا الإعراب فاسد أيضًا، كما قال: (يُفْسِدُهُ الْهَا) أي اقتران الخبر بالفاء؛ لأن الخبر لا يقترن إلا إذا كان المبتدأ يشبه الشرط في العموم، وأشار إلى أمر ثان مما يفسده أيضًا بقوله: (وَانْبِقَاءُ الرَّابِطِ) أي ويفسده أيضًا المواهذ، (وَانْبِقَاءُ الرَّابِطِ) أي ويفسده أيضًا المناعي، حيث فُصل بينهما بأشياء كثيرة، فإن انتفاء الرابط، أي خلو الجملة الواقعة خبرًا من رابط يربطها بالمبتلة، وإلى أمر ثالث بقوله: (تَبَاعُدٌ بين قوله: هُو فَأَنَقُوا اللَّهُ النافال: الآية ١] وبين الكاف نحو عشر جمل.

وقوله: (لِلضَّابِطِ) خبر لمحذوف، أي وذلك كائن لأجل الضابط المعروف عند النحاة من أنه لا يُفصل بين المبتدإ والخبر بمثل هذا الفصل الطويل.

وأشار إلى القول الثالث من الأقوال الأُخر في الآية بقوله: (أَوْ) لتنويع الخلاف (نَعْتُ مَصْدَرِ لِفِعْلِ جَادَلُوا) أي قالوا: إن الكاف نعت مصدر محذوف لجادلوا، أي يجادلونك في الحقّ الذي هو إخراجك من بيتك جدالًا مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه.

وإلى الرابع بقوله: (أَوْ مَصْدَرِ الإِخْرَاجِ) بالجرّ عطفًا على «مصدر» قبله، أي قالوا: إنها نعت مصدر الإخراج، والتقدير: قل: الأنفالُ ثابتة لله، والرسول مع كراهيتهم ثبوتًا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك، وهم كارهون (هَذَا أَعْدَلُ) أي هذا القول أقرب إلى الصواب مما قبله؛ إذ

<mark>ل</mark>يس فيه تشبيه الشيء بنفسه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الثالثة من الجهات التي يدخل على المعرب من جهتها الاعتراض أن يُخَرِّج على ما لم يَثْبُت في العربية، وذلك إنما يقع عن جهل، أو غفلة، فلنذكر منه أمثلة:

[أحدها]: قول أبي عبيدة في قوله ﷺ: ﴿ كُمَا آخْرَجُكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِٱلْحَقِ ﴾ [الأنفال: ٥]: إن الكاف حرف قسم، وإن المعنى: الأنفالُ لله والرسول، والذي أخرجك، وقد شنع ابن الشجري على مكي في حكايته هذا القول، وسكوته عنه، قال: ولو أن قائلا قال: كالله لأفعلن لاستحق أن يُبْصَقَ في وجهه، ويُبطل هذه المقالة أربعة أمور:

أحدها: أن الكاف لم تجيء بمعنى واو القسم.

والثاني: إطلاق«ما» على الله ـ سبحانه وتعالى ـ.

والثالث: ربط الموصول بالظاهر، وهو فاعل ﴿أَخْرَجُ﴾، وباب ذلك الشعر، كقوله [من الطويل]:

..... وَأَنْتَ الَّذِي فِي رَحْمَةِ اللهِ أَطْمَعُ وَالرابع: ووصله بأول السورة مع تباعد ما بينهما.

وقد يجاب عن الثاني بأنه قد جاء نحو ﴿وَٱلسَّمَآءِ وَمَا بَنَهَا﴾ [الشّمس: الآية ٥]، وعنه أنه قال: الجواب يجادلونك. ويردُّه عدم توكيده.

تنبيه:

في الآية أقوال أُخر، هذا أحدها:

(وثانيها): أن الكاف مبتدأ وخبره ﴿ فَاتَّقُوا اللَّهَ ﴾ [الأنفال: الآية ١] ، ويُفسده اقترانه بالفاء، وخلوه من رابط، وتباعد ما بينهما.

(وثالثها): أنها نعت مصدر محذوف، أي يجادلونك في الحق الذي هو إخراجك من بيتك جدالًا مثل جدال إخراجك، وهذا فيه تشبيه الشيء بنفسه.

(ورابعها): . وهو أقرب مما قبله . أنها نعت مصدر أيضًا، ولكن التقدير: قل: الأنفال ثابتة لله والرسول مع كراهيتهم ثبوتًا مثل ثبوت إخراج ربك إياك من بيتك وهم كارهون.

(وخامسها): . وهو أقرب من الرابع ـ أنها نعت لـ حَقًّا ﴾ [الأنفال: الآية ؛] ، أي أولئك هم المؤمنون حقا كما أخرجك، والذي سَهَّل هذا تقاربهما، ووصف الإخراج بالحق في الآية.

(وسادسها): . وهو أقرب من الخامس . أنها خبر لمحذوف، أي هذه الحال كحال إخراجك، أي إنّ حالهم في كراهية خروجك من بيتك للحرب.

قلت: هذا القول السادس هو أرجح الأقوال عندي؛ لخلوّه من التعشفات السابقة. والله تعالى علم.

تنبيه:

هذا القول السادس مع كونه أقواها لم يذكره الناظم، والظاهر أنه تركه سهوًا، والله تعالى أعلم.

تنبيه آخر:

هذه الأقوال هي التي ذكرها ابن هشام في الأصل، وثّم في الآية أقوال أُخر، وقد أوصلها العلامة السمين الحلبيّ في كتابه الممتع «الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون» إلى عشرين وجهًا، وفصّلها، وحقّقها بما لا تراه في غيره من كتب التفسير، فراجع تفسيره المذكور في شرح هذه

الآية ج٥/ ص٥٥٩ ـ ٥٦٣. والله تعالى وليّ التوفيق.

ثم أشار إلى المثال الثاني بقوله:

١٣٧٥ (ثَانِي الْشَالِ قَوْلُهُ تَشَابَهَتْ مِنْ بَعْدِ إِنَّ الْبَقَرَ الَّذِي ثَبَتْ
 ١٣٧٦ بشد تا لِزَعْمِ أَنَّ الْعَرَبَا تَاءً عَلَى تَاءٍ تَزِيدُ فِي النَّبَا
 ١٣٧٧ وَالْمَقُ أَنَّ التَّاءَ تَاءُ الْبَقَرَتْ تُدْغَمُ فِي تَشَابَهَتْ وَٱشْتَهَرَتْ)

(ثَانِي الْبُتَالِ) للجهة الثالثة التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها (قَوْلُهُ) أي ابن مهران (١) (تَشَابَهَتُ مِنْ بَعْدِ إِنَّ الْبَقَرَ الَّذِي ثَبَتْ) في القرآن الكريم (بِشَدِّ تَا) يعني التاء التي في أول ﴿ تَشَنَبَهَتْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٠] (لِزَعْمِ أَنَّ الْعَرَبَا) بألف الإطلاق (تَاءً عَلَى تَاءِ تَزِيدُ) وقوله: (في النَّبَا) بالقصر، أي في الخبر، والمراد أول الفعل الماضي، وهذا القول باطل (وَالْحَقُّ أَنَّ التَّاءَ تَاءُ الْبَقَرَتْ، تُدْغَمُ) بالبناء للمفعول (في تَشَابَهَتْ) أي في التاء التي في أول ﴿ تَشَنَبَهَتْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٠] (وَاشْتَهَرَتْ) أي إدغام التاء في مثل هذا، يعني أن هذه التاء هي التاء التي في ﴿ البقرة ﴾ البقرة ﴿ تَشَنَبَهَتْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٠] ، فهي من كلمتين.

## تنبيه:

الناء في قوله: «في البقرت» هي هاء التأنيث التي للوحدة وُقف عليها بالتاء للتقفية، وهو جائز على قلته، كما أن الوقف على جمع المؤنث بالتاء، وَيَقِلُّ بالهاء، كما قال في «الخلاصة»: في الْوَقْفِ تَا تَأْنِيثِ الاسْمِ هَا مُجعِلْ إِنْ لَمْ يَكُنْ بِسَاكِنِ صَحَّ وُصِلْ

وَقَلَّ ذَا فِي جَمْعِ تَصْحِيحٍ وَمَا ضَاهَى وَغُيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى وَغَيْرُ ذَيْنِ بِالْعَكْسِ انْتَمَى وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الثاني قول ابن مهران في «كتاب الشواد» فيمن قرأ:

﴿إِن البقر تَّشابهت﴾ بتشديد التاء: إن العرب تزيد تاءً على التاء الزائدة في أول الماضي، وأنشد [من الكامل]:

 <sup>(</sup>١) هو أحمد بن الحسين بن مِهْران النيسابوري، شيخ القرّاء في عصره، له تصانيف في القراءات، سها
 «غرائب القراءات»، ولعله هو الشاذ المذكور هنا، توفي سنة (٣٨١هـ).

495

طَلَبٌ لِعُرْفِكَ يَا ابْنَ يَحْيَى بَعْدَ مَا تَتَقَطَّعَتْ بِي دُونَكَ الأَسْبَابُ(١) وردّ عليه بأنه لا حقيقة لهذا البيت، ولا لهذه القاعدة، وإنما أصل القراءة ﴿إِنَّ الْبَقَرَةَ﴾ بتاء الوحدة، ثم أدغمت في تاء ﴿ تَشْبَهَتْ ﴾ فهو إدغام من كلمتين، والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى الثالث بقوله:

١٣٧٨ - (وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ الْعُدَى فِي أَصْلِهِ بِالْوَاوِ قَبْلَ أَنْ بَدَا ١٣٧٨ - (وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ الْعُدِدى فِي أَصْلِهِ بِالْوَاوِ قَبْلَ أَنْ بَدَا ١٣٧٩ - لَكِنَّ حَذْفَ وَاو مَفْعُولِ مَعَهُ لَيْسَ بِنَظْمِ الْعُرْبِ فَضْلًا عَنْ سَعَهُ)

(وَمَا لَنَا أَنْ لَا نُقَاتِلَ الْعُرِدَى) بكسر العين المهملة، وضمها جمع عَدُوّ (في أَصْلِه) أي في أصل التقدير (بِالْوَاو قَبْلَ «أَنْ» بَدَا) أي ظهر الواو مقدّرًا قبل «أن» المصدريّة، يعني أن أصله وما لنا وأن لا نقاتل، أي وما لنا وترك القتال، ووقع في نسخة الشرح للناظم: «في أَصْلِه بِالْوَاوِ وَاوِ الابْيَدَا»، والظاهر أن ما هنا هو الصواب؛ لأن ما في الشرح يقتضي أن هذه الواو المقدّرة هي الواو الابينافية، وليس كذلك؛ لأنها واو المعية، كما قال: (لَكِنَّ حَذْفَ وَاوِ مَفْعُولِ مَعَهُ) أي التي قدرت قبل «أن» (لَيْسَ بِنَظْمِ الْعُرْبِ) أي لا يقع في شعر العرب (فَصْلًا) أي زيادة ترك (عَنْ سَعَهُ) أي سعة الكلام، وهو النثر، فكيف في القرآن الكريم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثالث قول بعضهم في قوله عَلَى ﴿ وَمَا لَنَا ۖ أَلَّا نُقَتِلَ فِي صَالِم اللهِ وَمَا لَنَا ۖ أَلَّا نُقَتِلَ فِي سَبِيلِ اللهِ ﴾ [البقرة: الآبة ٢٤٦]: إن الأصل وما لنا وأن لا نقاتل أي مالنا وترك القتال، كما تقول: «مالَكَ وزيدًا»، ورُدّ عليه بأنه لم يثبت في العربية حذف واو المفعول معه، فالحق أن الكلام على حذف «في»، أي وما لنا في ترك القتال؟، أي أي شيء ثبت لنا حتى نتركه؟.

## فائدة:

قول الناظم رحمه الله: «فضلًا» هو في الأصل مصدر فَضَيلَ من باب نصر، وتَعِب، وهو

<sup>(</sup>١) قوله: ٥طلبٌ، خبر لمحذوف أي عندي طلب، و١العرف، بالضمّ : المعروف والإحسان، والظاهر أن يحيى هنا هو يحيى بن خالد البرمكيّ، وابنه إما جعفر، وإما الفضل، وإما موسى.قاله في ٥شرح الأبيات،١٧٥/٧٨.

خلاف النقص، قال في «المصباح»: وقولهم: «لا يملك درهمًا فضلًا عن دينار، وشبهه معناه: لا يملك درهمًا، ولا دينارًا، وعدم ملكه للدينار أولى بالانتفاء، وكأنه قال: لا يملك درهمًا، فكيف يملك دينارًا، وانتصابه على المصدر، والتقدير: فَقَدَ مِلك درهم فَقْدًا يَفْضُلُ عن فقد ملك دينار، قال قُطب الدين الشيرازي في «شرح المفتاح»:

(اعلم): أن «فَضْلًا» يُستعمل في موضع يُسبتعد فيه الأدنى، ويُراد به استحالة ما فوقه، ولهذا يقع بين كلامين متغايري المعنى، وأكثر استعماله أن يجيء بعد نفي، وقال شيخنا أبو حيّان الأندلسيّ، نزيلُ مصر المحروسة -أبقاه الله تعالى ـ : ولم أظفر بنصّ على أن مثل هذا التركيب من كلام العرب، وبسط القول في هذه المسألة، وهو قريب مما تقدّم. انتهي(١)، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الرابع، فقال:

قَدْ يَتَقَارَضَانِ في الْأَخِدِ فَفِيهِ تَوْجِيهَانِ عِنْدَ الإَجْتِبَا إِلَى آسم مَفْعُولِ فَذَا لَا يُنْكُرُ أَبْعَدَ في الْمُعْنَى فَصَارَ أَهْوَنَا مِثَالُهُ في كَالَّذِي خَاضُوا يُرَى والفارسي لقولهم رضاء فَلَيْسَ لِللَّوَّلِ قَوْلٌ يُوفي)

• ١٣٨- (قَالَ الزَّكِيُّ إِنَّ «أَنْ» مَعَ «الَّذِي» ١٣٨١- في قَوْلِهِمْ أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكُذِبَا ١٣٨٢- تَأْوِيلُهُمْ مُؤَوَّلًا ذَا مَصْدَرُ ١٣٨٣- وَالنَّانِ أَنَّ أَعْقَلًا تَضَمَّنَا ١٣٨٤- ثُمَّ الَّذِي وُقُوعُهُ مُصَدِّرًا ١٣٨٥- قَالَ بِهِ يُونُسُ وَالْفَرَّاءُ ١٣٨٦- مِنِ آبْنَي الْمَالِيكِ وَالْخُزُوفِ

(قَالَ الزَّكِيُّ) محمد بن مسعود المتوفّى سنة (٢١هـ) تقدّمت ترجمته (إنَّ «أَنْ») المصدريّة (مَعَ «الَّذِي» قَدْ يَتَقَارَضَانِ) بالقاف، أي يتعاوضان (في الْمَآخِذِ) أي في المواضع ، بأن تقع هذه موضع هذه، وهذه موضع هذه.

ثم ذكر مثالًا لوقوع «أن» موضع «الذي»، فقال: (في قَوْلِهِمْ) متعلّق بـ «يتقارضان» (أَعْقَلُ مِنْ أَنْ يَكْذِبًا) بألف الإطلاق، أي: «زيد أعقلُ من أن يكذّب»، فقال الزكيّ: «أنْ» بمعنى الذي، أي

<sup>(</sup>۱) «المصباح المنير» ٢/٢٧٤.

من الذي يكذب، ورُدَّ عليه هذا بأنه لم يُعرف عن أحد من النحاة قال به، ثم بين التوجيه الذي وجهه به ابن هشام بعد الردِّ على الزكيّ، فقال:

(فَفِيهِ) أي إذا أردت وجه الصواب في هذا المثال، فأقول لك: فيه (تَوْجِيهَانِ عِنْدَ الاجْتِبَا) أي عند اختيار الإعراب الصحيح، وفي نسخة: «عند الأدبا»، ثم أشار إلى أولهما بقوله: (تَأْوِيلُهُمْ مُؤَوَّلاً ذَا مَصْدَرُ إِلَى اسْمِ مَفْعُولِ) هكذا النسخة، والظاهر أنه غلط، والصواب «إلى اسم فاعل»، كما لا يخفى على فطِن.

يعني أحد التوجيهين أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، وذلك أن يؤول «أن» والفعل إلى المصدر، ثم هو إلى اسم الفاعل، والتقدير في المثال: زيد أعقل من الكذب، أي الكاذب، فقوله: «تأويلهم» خبر محذوف، أي أحدهما تأويلهم، وقوله: «مؤولًا» مفعول به لـ «تأويل»، وأراد به «أن» والفعل، وقوله: «ذا» اسم إشارة مبتدأ خبره قوله: «مصدر» أي المؤول مصدر، وقوله: «إلى اسم مفعول» أي راجع إلى اسم مفعول بالتأويل الثاني، وقد عرفت أن الصواب «إلى اسم فاعل»، فلا تغفل.

(فَذَا) إشارة إلى التأويل المذكور (لا يُنْكُنُ) بالبناء للمفعول، يعني أن هذا التأويل ليس بمنكر؛ لوقوع نظائره في القرآن الكريم، هذا بالنسبة لوقوع التأويل على التأويل، وأما بالنسبة لتوجيه المثال، فسيأتى تضعيف ابن هشام له.

(وَالثَّانِ) بحذف الياء كما مرّ غير مرّة، أي التوجيه الثاني للمثال (أَنَّ أَعْقَلًا) بالصرف للوزن (تَضَمَّنَا) بألف الإطلاق (أَبْعَدَ في الْمُغْنَى) أي ضُمّن معنى أبعد (فَصَارَ أَهْوَنَا) أي فصار تركيب المثال أيسر، فيكون المعنى زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره.

(ثُمُمُ «الَّذِي») أي هذا اللفظ، وهو مبتدأ، وقوله: (وُقُوعُهُ مُصَدِّرًا) بدل من «الذي» (مِثَالُهُ) مبتدأ ثان (في ﴿ كَٱلَّذِى خَاضُوٓ أَ﴾ [التربّة: الآية ٢٦]) متعلّق بـ(يُرَى) مبنيًا للمفعول، والجملة خبر «مثاله»، والجملة خبر المبتدإ الأول.

يعني أن مثال إتيان «الذي» موضع «أن» المصدريّة يوجد في قوله ﷺ: ﴿ كَٱلَّذِى خَـَاضُوّاً ﴾ [التوبّة: الآية ٢٩] ، إذ تقديره كخوضهم.

و القائل

الجها

) بتخة وَالْحُوَ

مذه

(ا من ا فأقول

القومَ عليه. وفي

و والبد

يتقار أَةً

ة خرو

وقول رقول (۱) ق

; i (Y) ولما كان إتيان الذي بمعنى «أن» المصدريّة سُبق به الزكي، بخلاف العكس كما مرّ آنفًا، ذكر القائلين به، فقال:

(قَالَ بِهِ يُونُسُ) بن حبيب (وَالْفَرَّاءُ) يحيى بن زياد (وَ) أبو علي الحسن بن أحمد (الْفَارِسِي) بتخفيف ياء النسبة للوزن (وقوله: (لِقَوْلِهِمْ) خبر مقدّم لـ(رِضَاءُ) وقوله: (مِنِ ابْنَيِ الْمَالِكِ وَالْخَرُوفِ) متعلّق بـ«رضاء»، يعني أن ما قاله هؤلاء قد رضيه ابن مالك، وابن خروف، فهو مذهب صحيح مقبول.

(فَلَيْسَ لِلأُوَّلِ) الفاء فصيحيّة، أي إذا عرفت أن إتيان «الذي» بمعنى «أن» المصدريّة قاله جماعة من النحاة، وأردت أن تعرف هل عكسه، وهو إتيان «أن» موضع «الذي» قال به أحد أم لا؟ فأقولك: إنه ليس له (قَوْلٌ يُوفِي) أي لم يأت قول لأحد من النحاة موافقًا له، وهو مضارع: أوفيتُ القومَ: إذا أتيتهم، أو بمعنى لم يُشرف عليه قول أحد، من قولك: أوفيتُ على كذا: إذا أشرفتَ عليه، كما في «القاموس»، والمعنى أنه لم يسبقه قول حتى يعتمد عليه، وفي نسخة: «وَافي» من وفي الشيءُ: إذا تم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال الرابع قولُ محمد بن مسعود الزكي (١) في كتابه «البديع»، وهو كتاب خالف فيه أقوال النحويين في أمور كثيرة: إن «الذي»، و«أَنِ» المصدرية يتقارضان، فيقع «الذي» مصدرية، كقوله [من الطويل]:

أَتَـفْـرَحُ أَكْـبَـادُ الْحُحِـبِّـينَ كَـالَّـذِي أَرَى كَبِدِي مِنْ حُبِّ مَيَّةَ يَقْرَحُ (٢) وتقع «أَنْ» بمعنى «الذي»، كقولهم: «زيدٌ أعقلُ من أن يكذب»، أى من الذي يكذب. انتهى. قال ابن هشام: فأما وقوع «الذي» مصدرية فقال به يونس والفراء والفارسي، وارتضاه ابن خروف وابن مالك، وجعلوا منه قوله وَ الله الله الله الله الله عَبَادَهُ الله عِبَادَهُ الله والشورى: الآية ٢٣]، وقوله: ﴿ وَقُولُه: ﴿ وَقُولُه: ﴿ وَقُولُه: ﴿ وَاللَّهِ مُ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ وَالذي وقوله: ﴿ وَقُولُه: ﴿ وَاللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَالذي وقولُه اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ عَلَى اللَّهُ وَالذي وقولُه: ﴿ وَقُولُه: وَاللَّهُ اللَّهُ وَالذي وَالذي وقولُه: ﴿ وَمُؤْمِنَّةُ مُ كُلَّالَةُ عَلَى خَلَاهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَالذي اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللّهُ الللّهُ الللّهُ اللّهُ ال

 <sup>(</sup>١) قال الدسوقيّ: وفي نسخة «محمد بن مسعود بن الزكيّ» وهي التي حلّ الشارح عليها، وفي نسخ عدّة بدون «ابن»، وقد شطب ابن شيخنا العلامة العدويّ من نسخته. انتهى «الحاشية» ١٨٢/٢.

<sup>(</sup>٢) قوله: (أتقرح) من باب تعب: أي تضعف.

جَرَّأه عليه إشكال هذا الكلام، فإن ظاهره تفضيل زيد في العقل على الكذب، وهذا لا معنى له، ونظائر هذا التركيب كثيرة مشهورة الاستعمال، وقلَّ من يتنبه لإشكالها، قال: وظهر لي فيها توجيهان:

[أحدهما]: أن يكون في الكلام تأويل على تأويل، فيؤول (أن) والفعل بالمصدر، ويؤول المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذي أراده (١)، ولكن بتوجيه يقبله العلماء (٢)، ألا ترى أنه قيل المصدر بالوصف، فيؤول إلى المعنى الذي أن يُفتَرَى (يُونس: الآية ٣٧] الآية: إن التقدير: ما كان افتراء، ومعنى هذا: ما كان مُفترى، وقال أبو الحسن في قوله تعالى: ﴿ مُمّ يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ [المجادلة: الآية ٣٦]: إن المعنى: ثم يعودون للقول، والقول في تأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وذلك هو الموافق لقول جمهور العلماء: إن العود الموجب للكفارة العَوْدُ إلى المرأة، لا العود إلى المقول نفسه، كما يقول أهل الظاهر.

قال: وبعدُ فهذا الوجه عندي ضعيف؛ لأن التفضيل على الناقص لا فضل فيه، وعليه قوله [من لطويل]:

إِذَا أَنْتَ فَضَّلْتَ امْرُا ذَا بَرَاعَةِ عَلَى نَاقِصٍ كَانَ الْمَدِيحُ مِنَ النَّقْصِ أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ الْعِصِي أَلَمْ تَرَ أَنَّ السَّيْفُ خَيْرٌ مِنَ الْعِصِي اللهِ عَمِلَالُهُ مِنَ الْعَصِي اللهِ عَمِلَالُهُ مِنَ الْعَصِي اللهِ عَمِلَالُهُ مِنَ الْعَصِي اللهِ عَمِلَالُهُ مِنْ اللهِ عَمِلُولُ مِنْ اللهِ عَمْلُولُ مِنْ اللهِ عَمْلُولُ مِنْ اللهِ عَمْلُولُ مِنْ اللهِ عَمْلُولُ مِنْ اللّهِ عَمْلُولُ مِنْ اللّهِ عَلَى مِنْ اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَّى اللّهُ عَلَى الللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ

[التوجيه الثاني]: أن «أعقل» ضُمِّنَ معنى «أبعد»، فمعنى المثال: زيد أبعد الناس من الكذب لفضله من غيره (٢)، فدمن» المذكورة ليست الجارّة للمفضول، بل متعلقة بدافعل»؛ لما تضمنه من معنى البعد، لا ما فيه من المعنى الوضعي، والمفضل عليه متروك أبدًا مع أفعل هذا؛ لقصد التعميم، قال: ولولا خشية الإسهاب لأوردت لك أمثلة كثيرة من هذا الباب؛ لِتَقِفَ منها على العجب العجاب. انتهى كلام ابن هشام رحمه الله.

1)

1)

<sup>(</sup>١) أي محمد بن مسعود.

<sup>(</sup>٢) أي بخلاف التوجيه الذي ذكره محمد بن مسعود، فإنه لا يقبله العلماء.

 <sup>(</sup>٣) قوله: «من غيره» متعلّق بـ«فضل»، و«من» بمعنى «على»، ولا يصحّ أن يكون هو المفضّل عليه؛ لأن أبعد مضاف، فلا يُوصَل بـ«من»، واندفع اعتراض الدمامينيّ. قاله الدسوقيّ «الحاشية» ٢١٨/٣٠.

وتعقّبه الدمامينيّ رحمه الله، فقال عند التوجيه الثاني: ما نصّه: فيه نظر، فإن الفعل الذي ينسبك هو وما معه في المثال بالمصدر مسند إلى ضمير المفضّل، فينبغي عند السبك أن يضاف ذلك المصدر إلى هذا الضمير، كما تقول في «أعجبني ما صنعت»: المعنى: صنعك، وإذا فعل ذلك في المثال صار معناه زيد أبعد الناس من كذبه، فيكون زيد مفضّلاً على الناس في البعد من كذب نفسه، فيلزم مشاركة الناس له في ذلك، أعني البعد من كذبه؛ لضرورة التفضيل، وهذا عن كذب نفسه، فيلزم مشاركة الناس له في ذلك، أعني البعد من كذبه؛ لضرورة التفضيل، وهذا عن مظان التوجيه بِمَعْزِل، ثم في كلام المصنف الجمع بين إضافة اسم التفضيل، وإدخال «من» على المفضّل عليه، وهو ممتنع، فقد ظهر لك أن التوجيهين اللذين ظهرا له لا مُعَوَّل عليهما. انتهى كلام المامينيّ.

وأجاب الشمنيّ عن ابن هشام . وأجاد في ذلك . فقال: والجواب عن النظر الأول أن المصدر المنسبك من «أن» والفعل لا تجب إضافته، ولا نسبته لفاعل ذلك الفعل؛ لأن المصدر لا يُضمر فيه، ولا يلزم ذكر فاعله، والغرض من سبكهما بيان المصدر الحاصل فيهما، ولا دخل للفاعل في ذلك، والجواب عن النظر الثاني قد ذكرناه (١). انتهى (٢)، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الجهة الرابعة، فقال:

١٣٨٧- (رَابِعَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُخَرِّجَا عَلَى بَعِيدِ أَوْ ضَعِيفِ خَارِجَا ١٣٨٨- عَنْ وِجْهَةِ الْقَرِيبِ وَالْقَوِيِّ إِنْ كَانَ لِجَهْلِ فَلِعُذْرٍ قَدْ زُكِنْ ١٣٨٨- عَنْ وِجْهَةِ الْقَرِيبِ وَالْقَوِيِّ إِنْ كَانَ لِجَهْلِ فَلِعُذْرٍ قَدْ زُكِنْ ١٣٨٩- إِنْ ذَكَرَ الْجَمِيعَ لِلتَّذْرِيبِ فَحَسَنَ إِلَّا لَدَى الْجُيبِبِ ١٣٨٩- إِنْ ذَكَرَ الْجَمِيعَ لِلتَّذْرِيبِ فَحَسَنَ إِلَّا لَدَى الْجُيبِبِ ١٣٩٥- وَإِنْ يُرِدْ إِغْرَابَهُ عَلَى الْأُمَّ صَعْبٌ شَدِيدٌ عِنْدَ كُلَّ ذِي هِمَمْ)

(رَابِعَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات الموجبة لفساد الإعراب (أَنْ يُخَرِّجَا) بألف الإطلاق، والفاعل ضمير المعرب (عَلَى بَعِيدِ) أي على وجه بعيد عن القواعد الثابتة (أَوْ ضَعِيفِ) أي أو على وجه ضعيف، وإن كان جائزًا (خَارِجَا عَنْ وِجْهَةِ الْقَرِيبِ وَالْقَوِيِّ) فيه لف ونشر مرتب،

<sup>(</sup>١) لم يذكر الدسوقي الجواب الثاني، ولم أجد شرح الشمنيّ، فليُنظر.

<sup>(</sup>٢) راجع «حاشية الدسوقيّ، ١٨٣/٢.

فالقريب يعود لـ (بعيد»، و «القويّ» يعود لـ (ضعيف» فرإنْ كَانَ) تخريجه هذا (لجَهْل) أي لجهله بالأوجه الصحيحة (فَلِعُذُر قَدْ زُكِنْ) بالبناء للمفعول، أي علم كونه معذورًا (إِنْ ذَكَرَ الْجَمِيعَ) بالبناء للفاعل، والفاعلُ ضمير المعرب، ووقع في النسخ مبنيًا للمفعول، وهو أيضًا صحيح، يعني أنه إن ذَكر المعرب جميع الأوجه، أعنى القريب والبعيد، والقويّ والضعيف (لِلتَّدْريب) أي لأجل تعليم المبتدئين (فَحَسَنٌ) أي فجمعه حسنٌ؛ لأن فيه تعويدَ ألسنةِ المبتدئين، لكن بشرط أن لا يكون ذلك في القرآن، كما نبّه عليه بقوله: (إِلَّا لَدَى الْجُيبِ) إلا لدى كتاب الله ـ سبحانه وتعالى ـ، فالمراد بـ«المجيب» هو الله تعالى، فإنه لا يجوز أن تُذْكَرَ فيه الأوجهُ البعيدةُ، والضعيفةُ، ولو على سبيل التدريب (وَإِنْ يُودْ إغْرَابَهُ) بالبناء الفاعل أو المفعول كما مرّ آنفًا، أي وإن أراد بذكره جميع الأوجه الإغراب (عَلَى الأَمْمُ) أي على جميع الناس، لا على خصوص المبتدئين (صَعْبٌ) خبر لمحذوف مع الرابط، أي فهذا العمل صعب (شَدِيدٌ) صفة مؤكدة لما قبلها (عِنْدَ كُلِّ ذِي هِمَمْ) أي عند أصحاب الهمم العليّة، والأخلاق المرضيّة، يعني أن الذي يفعل هذا ليس له هدي مرضيّ، بل هو ممن يريد الفتنة للناس، وقد ذمّ الله ـ سبحانه وتعالى ـ من يفتن الأبرياء، فقال: ﴿ وَٱلَّذِينَ يُؤْدُونَ ٱلْمُوْمِنِينَ وَٱلْمُوْمِنَاتِ بِعَنْيِ مَا أَكْنَسَبُوا فَقَدِ ٱحْتَمَلُواْ بُهْتَنَا وَإِثْمًا تُمِينًا ﴾ [الأحزاب: ٥٠]. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الرابعة أن يُخَرِّج المعرب على الأمور البعيدة، والأوجه الضعيفة، ويترك الوجه القريب والقوي، فإن كان لم يظهر له إلا ذاك فله عذر، وإن ذَكَرَ الجميع فإن قَصَد بيان المحتمل، أو تدريب الطالب فحسن، إلا في ألفاظ التَّنْزيل، فلا يجوز أن تُخَرَّج إلا على ما يَغْلِب على الظن إرادته، فإن لم يَغلِب شيء فلتُذكّرِ الأوجهُ المحتملةُ من غير تَعَشُّف، وإن أراد مجرد الإغراب على الناس، وتكثير الأوجه فصعب شديد مذموم، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أمثلة نمما خَرْجُوه على الأمور المستبعدة لتُجْتَنَبَ، فقال:

١٣٩١- (فَهَاكَ أَمْثِلَتَهَا لِتَجْتَنِبُ مِنْهَا وَمِثْلِهَا إِذَا لَهُمْ نُسِبُ ١٣٩١- وَيِلَ وَفِي «وَقِيلِهِ» إِذْ خُفِضًا عَطْفٌ عَلَى «السَّاعَةِ» بِالْبُعْدِ مَضَى

١٣٩٣ وَعِنْدَ نَصْبِهِ فَذَا عَلَى الْخَلِّ الْمَكْلِ 1٣٩٤ مَا بَعْدَهُ الْجُوَابُ أَمَّا مَنْ نَصَبْ

١٣٩٥- وَقِيلَ بِالْعَطْفِ عَلَى «سِرَّهُم»

١٣٩٦ أَوْ «يَكْتُبُونَ» أَوْ لِقَالَ مَصْدَرُ

بَلِ الصَّوَابُ الْوَاوُ لِلْقَسَمِ حَلَّ فَنَرْعُ خَافِضٍ إِلَيْهِ ذَا جَلَبْ فَنَرْعُ خَافِضٍ إِلَيْهِ ذَا جَلَبْ أَوْ تَابِعٌ مَفْعُولَ فِعْلِ «يَعْلَمُ» أَوْ تَابِعٌ مَفْعُولَ فِعْلِ «يَعْلَمُ» عَامِلُهُ بِالْحَذْفِ قَدْ يُحَرِّلُ

(فَهَاكَ) اسم فعل أمر بمعنى خُذْ (أَمْثِلَتَهَا) أي بعض أملثة ما خُرِّجَ على الأوجه البعيدة، والضعيفة (لِتَجْتَيْبْ مِنْهَا) أي لتبتعد عن تلك الأوجه الساقطة، «من» زائدة على مذهب الأخفش في إجازته زيادتها في الإثبات؛ لأن «اجتنب» يتعدّى بنفسه، لا بدمن»، وقوله: (وَمِثْلَهَا) بالجرّ عطفًا على اللفظ، أو بالنصب عطفًا على المحلّ (إِذَا لَهُمْ نُسِبْ) «إذا» ظرف متعلّق به تجتنب»، أي لتجتنبها وقت نسبتها إلى القائلين بها، ولا تقلّدَهُم فيها.

(قِيلَ: وَفِي) قوله ﷺ: (﴿ وَقِيلِهِ عَيْرَتِ ﴾ [الرِّخَوْف: الآية ٨٨] الآية (إِذْ نُحْفِضًا) بألف الإطلاق، أي عند قراءته بالخفض، وهي قراءة عاصم وحمزة (عَطْفٌ) أي معطوف (عَلَى ﴿ السَّاعَةِ ﴾ [الرِّخرف: الآية ٨٥]) أي في قوله: ﴿ وَعِندَهُ عِلْمُ السَّاعَةِ ﴾ [الرِّخرف: الآية ٢٥]، فيكون المعنى: وعنده علم قيله (بِالْبُعْدِ) متعلّق بـ (مَضَى) والباء بمعنى «مع»، و«مضى» حال من ﴿ السَّاعَةِ ﴾ [الرِّخرف: الآية ٨٥] باعتبار لفظه، أي حال كونه قد مضى مع البعد، وفيه إشارة إلى تضعيف هذا الوجه بالبعد؛ لأن بين المتعاطفين أكثر من أربع مجمّل.

(وَعِنْدَ نَصْبِهِ) أي وعند قراءة ﴿ وَقِيلِهِ ﴾ [الرّخرف: الآية ٨٨] بالنصب، وهي قراءة من عدا عاصما وحمزة (فَلَا) أي العطف يكون (عَلَى الْحَلُّ) أي محل ﴿ السّاعَةِ ﴾ [االزخرف: ٨٥] ؛ لأنها في محل نصب؛ لإضافة ﴿ عِلْمُ ﴾ [االزخرف: الآية ٥٨] إليها من إضافة المصدر إلى مفعوله، فمحلها نصبٌ، وهذا أيضًا يُضعفه البعد المذكور.

(بَلِ الصَّوَابُ) في إعرابه (الْوَاوُ لِلْقَسَمِ) متعلّق بـ«حـل»، وفي نسخة: «في الْقَسَمِ» (حَلُّ) أي نزل، يعني أن ﴿وَقِيلِهِ عَلَى الزِّخُوف: الآية ٨٨] مجرورو بواو القسم، فالمعنى أقسم بقول النبيّ ﷺ: يارب إلخ (مَا بَعْدَهُ الْجُوَابُ) أي الجملة التي بعده، وهي قوله: ﴿ إِنَّ هَـٰٓ وُلَاّ مَوْمُ لَا

يُؤْمِنُونَ ﴾ [الرّخوف: الآية ١٨] جواب القسم (أُمَّا مَنْ نَصَبْ) أي أما من قرأ ﴿ فَيْيلَهُ ﴾ [الرّخوف: ١٨] (فَنَزْعُ خَافِضٍ) أي وهو باء القسم، وأما الواو الموجودة فهي للاستئناف، والمعنى أقسم بقيله: يارب (إِلَيْهِ) أي إلى المنصوب، وهو ﴿ وَقِيلَهُ ﴾ [الرّخوف: الآية ١٨] ، متعلق بـ ﴿ جَلَب ﴾ (فَا) أي النصب، وهو مفعول مقدّم لـ ﴿ جَلَبُ ) يعني أن وجه النصب هو نزع الخافض (وَقِيلَ) النصب (إِلْفُطْفِ عَلَى سِرُّهُمُ ) أي ويعلم سرُّهم وَقِيلَهُ، وهذا القول وكذا القولان بعده في توجيه النصب غير جيد، والأحسن جعل ﴿ وقيلَهُ » مصدرًا لقال محذوفًا، أو كون الواو للاستئناف، وحرف القسم محذوف (١) (أَقُ ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: هو (تَابِعٌ مَفْعُولَ فِعْلِ) يعني أنه منصوب على القسم محذوف على مفعول فعل، وقوله: (يَعْلَمُ ) بدل من ﴿ فعل، أي من قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَمْ لِللّهُ مَنْ قُولُهُ يَعْلُمُونَ ﴾ [الزخرف: الآية ٢٨]، وقوله: (أَقْ ﴿ يَكُنُبُونَ ﴾ [الزخرف: الآية ٢٨]، وقوله: (أَقْ ﴿ يَكُنُبُونَ ﴾ [الزخرف: الآية ٢٨]، وقوله: (أَقْ ﴿ يَكُنُبُونَ ﴾ وقيل: هو (لِقَالَ مَصْدَرٌ عَامِلُهُ ) أي عطف على ﴿ يَعْلَمُ » أي أو معطوف على مفعول (أَقْ أي وقيل: هو (لِقَالَ مَصْدَرٌ عَامِلُهُ ) أي قال المذكور (بِالْحَذِف: الآية ٢٨]، أي ويكتبون قيلَهُ (أَقْ ) أي وقيل: هو (لِقَالَ مَصْدَرٌ عَامِلُهُ ) أي قال المذكور (بِالْحَذَفِ) متعلّق برقَدْ يُحَرُّرُ ) بالبناء للمفعول، يعني أن عامله الذي هو قال محذوف، فالمعنى قال قِيلَهُ: يارب إلخ، على حدّ ضربًا للمفعول، يعني أن عامله الذي هو قال محذوف، فالمعنى قال قِيلَهُ: يارب إلخ، على حدّ ضربًا زيدًا، ثم حُذف الفعل لقيام المصدر مقامه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الأمثلة التي خَرَجُوها على الأمور المستبعدة كثيرة: [أحدها]: قولُ جماعة في قوله ﷺ: ﴿وَقِيلِهِ ﴾ [الزّخرُف: الآية ٨٨]: إنه عطف على لفظ ﴿السّاعَةِ ﴾ [الزخرف: الآية ٨٥] فيمن خفض، وعلى محلها فيمن نصب، مع ما بينهما من التباعد، وأبعد منه قول أبي عمرو بن العلاء في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا بِالذِّكْرِ ﴾ [فصلت: الآية ٤٤] .

وأبعد من هذا قولُ الكوفيين والزجاج في قوله تعالى: ﴿ صَّ وَٱلْقُرْءَانِ ذِى ٱلذِّكْرِ ﴾ [ص: الآية ١]: إن جوابه ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقَّ ﴾ [ص: الآية ٢]، وأبعد منه قولُ بعضهم في ﴿ ثُمَّ مَاتَيْنَا مُوسَى الْكِنْبَ ﴾ [الأنعام: الآية ١٤] وقولُ الْكِنْبَ ﴾ [الأنعام: الآية ١٤] وقولُ

<sup>(</sup>١) راجع دحاشية الدسوقي،١٨٤/٢.

الزمخشري() في ﴿وَكُلُّ أَمْرٍ مُّسْتَقِرٌ ﴾ [القنر: الآية ٣] فيمن جَرَّ ﴿مُسْلَقُلُ ﴾: إن كلا عطف على ﴿ السَّاعَةُ ﴾ [القنر: الآية ١] ، وأبعد منه قوله في ﴿ وَفِي مُوسَىٰ إِذْ أَرْسَلْنَهُ ﴾ [الدَّاريَات: الآية ٣٨] : إنه عطف على ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَنَتُ ﴾ [الدَّاريَات: الآية ٢٨] : إنه عطف على ﴿ وَفِي ٱلْأَرْضِ ءَايَنَتُ ﴾ [الدَّاريَات: الآية ٢٩] : إنه والدَّاريَات: الآية ٢٩] : إنه عطف على ﴿ فَأَسْتَقْنِهِمْ أَهُمْ أَشَدُ خَلِقًا ﴾ [الصَّافات: الآية ٢١] قال: هو معطوف على مثله في أول السورة، وإن تباعدت بينهما المسافة. انتهى.

والصواب خلاف ذلك كله، فأما ﴿ وَقِيلِهِ ﴾ [الزّخرُف: الآية ٨٨] فيمن خَفَض، فقيل: الواو للقسم وما بعده الجواب، واختاره الزمخشري، وأما من نَصّب فقيل: عطف على ﴿ سِرَّهُمْ مُ ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠] ، أو على مفعول محذوف معمول لـ ﴿ يَكُنُبُونَ ﴾ [الزخرف: الآية ٨٠] ، أو لـ ﴿ يَكُنُبُونَ ﴾ [الزخرف: الآية ٢٨] ، أو يكتبون ذلك، أو يعلمون الحق، أو أنه مصدر لقال محذوفًا، أو نَصْبٌ على إسقاط حرف القسم، واختاره الزمخشري.

وأما قوله عَلَى ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذَكْرِ ﴾ [فصلت: الآية ١٤] الآية، فقيل: ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ [فصلت: الآية ١٤] بدل من ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ في ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ ﴾ [فصلت: الآية ٤٠] الآية، والحبر ﴿ لاَ يَخْفَوْنَ ﴾ [فصلت: الآية ٤٠] ، واختاره الزمخشري، وقيل: مبتدأ خبره مذكور، ولكن محذف رابطه، ثم اختُلف في تعيينه، فقيل هو ﴿ قَا يُقَالُ لَكَ ﴾ [فصلت: الآية ٢٣] ، أي في شأنهم، وقيل: هو ﴿ لَمَا جَاءَهُمُ ﴾ [فصلت: الآية ٤١] ،أي كفروا به، وقيل: ﴿ لَا يَأْنِيهِ ٱلْبَطِلُ ﴾ [فصلت: الآية ٢٤] ، أي لا يأتيه منهم وهو بعيد؛ لأن الظاهر أنَّ ﴿ لَا يَأْنِيهِ ﴾ [فصلت: الآية ٢٤] من جملة خبر إنه. وأما ﴿ صَ وَالْمَ مَانِ ﴾ إنه لمعجز، بدليل الثناء وأما ﴿ صَ وَاللَّهُ مَانِ ﴾ إنه لمعجز، بدليل الثناء

واما هوص وَالقرءانِ إِن الآية ١] الآية فقيل: الجواب محدوف، اي إنه لمعجز، بدليل الثناء عليه بقوله: هوٰذِي اَلذِكْرِ ﴾، أو إنك لمن المرسلين، بدليل هو وَعِبُوّا أَن جَاءَهُم مُّنذِرٌ مِنْهُم ۗ وص: الآية ٤]، أو ما الأمر كما زعموا بدليل هووَقالَ الكَففُرُونَ هَلذَا سَنحِرُ كُذَابُ ﴿ وَقَالَ اللّهِ ٤]، وقيل: مذكور، فقال الأخفش: هوان كُلُّ إِلَّا كَذَبُ الرُّسُلَ ﴾ [ص: الآية ١٤]، وقال الفراء وثعلب: هوضٌ ﴾ [ص: الآية ١٤]، وقال الفراء وثعلب: هوضٌ ﴾ [ص: الآية ١٤] ؛ لأن معناها صدق الله، ويؤدّه أن الجواب لا يتقدم، فإن أريد أنه دليل

<sup>(</sup>١) عطف على قول جماعة، لا على قول الكوفيين، وإلا لزم أن يكون هذا أبعد منه مع أنه ليس أبعد منه.

= ]

الجواب فقريب.

قلت: بل هو عليه بعيد أيضًا؛ لأن تفسير ﴿ صَّ ﴾ [ص: الآية ١] بما ذُكر لم يصبح مرفوعًا، فهي من جملة الحروف المقطّعة في أوائل السور، وهي من المتشابهات على الصواب، فتبصّر. والله الهادي إلى سواء السبيل.

وقيل: ﴿ كُمْ أَمْلَكُنَا﴾ [ص: ٣] الآية، ومُحذفت اللام للطول.

وأما ﴿ ثُمَّ ءَاتَيْنَا﴾ [الأنقام: الآية ١٥١] فعطف على ﴿ ذَٰلِكُمْ وَصَّلْكُم بِهِ ﴾ [الأنقام: الآية ١٥١]، و ﴿ ثُمَّ ﴾ لترتيب الزمان، أي ثم أُخيِركم بأنا آتينا موسى الكتاب.

وأما ﴿ وَكُلُّ أَمْرِ مُسْتَقِرٌ ﴾ [القنر: الآية ٣] فمبتدأ مُخذف خبره، أي وكل أمر مستقرٌ عند الله واقع، أو ذُكِر، وهو ﴿ حِكَمَةُ بُلِلِغَةُ ﴾ [القنر: الآية ٥]، وما بينهما اعتراض، وقولُ بعضهم: الخبر ﴿ مُسْنَقَرٌ ﴾ [القمر: ٣]، وخُفض على الجوار حَمْلٌ على ما لم يَتْبُت في الخبر.

وأما ﴿ وَفِي مُوسَىٰ ﴾ [الدَّاريَات: الآية ٣٨] فعطف على ﴿ فِيهَا ﴾ من ﴿ وَتَرَكَنَا فِيهَا ۚ ءَايَةً لِلَّذِينَ يَخَانُونَ ٱلْمَذَابَ ٱلْآلِيمَ ﴾ [الدَّاريَات: الآية ٣٧] ، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المثال الثاني من أمثلة الجهة الرابعة، فقال:

١٣٩٧ ـ (وَالثَّانِ أَنْ يُحْكَمَ بِالإِغْرَا بِأَنْ يَطُوّفَ الْلَاْكُورَ بِالْغَيْبِ ٱقْتَرَنْ 1٣٩٨ ـ يَـرُدُهُ إِغْـرَاءُ غَـائِـبِ يَـقِـلُ عَلَيْهِ رَجُلًا غَيْرِي نُقِلُ)

(وَالثَّانِ) من الأَمثلة (أَنْ يُحْكَمَ) بالبناء للمفعول، ويحتمل أن يكون بالبناء للفاعل، والفاعل ضمير المعرب (بِالإغْوَا) بالقصر للوزن، أي بكونه منصوبًا على الإغراء (بِأَنْ يَطَّوّفَ) أي على قوله ﷺ: هَوْلَه ﷺ: هَوْلَه ﷺ: هَوْلَه ﷺ وَالبَعْرَة: الآية ١٥٨] فالباء بمعنى «على»، والجارّان متعلّقان برايُحكم»، وقوله: (المُذْكُورَ) يحتمل أن يكون بالجرّصفة لهو أن يَطّوّف هـ [البَقْرَة: الآية ١٥٨] المحكيّ لقصد لفظه، وأن يكون منصوبًا بفعل مقدّر، أي أعني (بِالْخَيْبِ) متعلّق براقترن ) جملة في محلّ نصب على الحال من «المذكور» بتقدير «قد»، أي حال كونه مقترنا بالياء الموضوعة للغائب محلّ نصب على الحال من «المذكور» بتقدير «قد»، أي حال كونه مقترنا بالياء الموضوعة للغائب (يَوْلُهُ) أي يردّ هذا الإعراب، ويُضْعِفه (إِغْرَاءُ غَائِبٍ) وقوله: (يَقِلُّ ) صفة لـ«غائب»، أي قليل،

يعني أن إغراء الغائب قليل، فلا يجوز حمل الآية عليه، وقوله: (مِثْلَ عَلَيْهِ رَجُلًا غَيْرِي نُقِلُ) هذا مثال لما نقل عن العرب من إغراء الغائب النادر، ومعناه: ليلزم رجلًا غيري.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثاني قولُ بعضهم في قوله عَنَكَ: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ الْمَعْدِهِ الْمَقَوْفَ عِلَى ﴿ فَلَا جُنَاحَ ﴾ [البَقَرَة: ١٥٨]، وإن ملابعده إغراء؛ ليفيد صريحًا مطلوبية التطوف بالصفا والمروة، ويرُدُّه أن إغراء الغائب ضعيف، كقول بعضهم . وقد بلغه أن إنسانًا يُهَدُّده . : (عليه رجلًا ليسني»، أي ليلزم رجلًا غيري، والذي فَشَرتْ به عائشةُ رضي الله عنها خلافُ ذلك، وقصتها مع عروة بن الزبير رضي الله تعالى عنهم في ذلك مسطورة في (صحيح البخاري) (١) وغيره، ثم الإيجاب لا يتوقف على كون ﴿ عَلَيْهُ ﴾ [المُرتل: ٤]

(١) هو ما أخرجه البخاري من طريق هشام بن عروة عن أبيه، أنه قال: قلت لعائشة رضي الله عنها، زوج النبي عَلَيْ ، وأنا يومئذ حديث السن .: أرأيت قول الله تبارك وتعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرُوةَ مِن شَعَآبِ اللّهِ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اُعْتَمَرَ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يُطَوِّفَ بِهِماً ﴾ [البقرة: ١٥٨]، فلا أرى على أحد شيئا أن لا يطوف بهما، فقالت عائشة: كلا لو كانت كما تقول، كانت فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما، إنما أنزلت هذه الآية في الأنصار كانوا يُهلُون لِنَاة، وكانت مناة حَذْوَ قُدَيد، وكانوا يتحرجون أن يطوفوا بين الصفا والمروة، فلما جاء الإسلام سألوا رسول الله على عن ذلك، فأنزل الله تعالى: ﴿إِنَّ الصَّفَا وَالْمَرُوةَ مِن شَعَآبِ اللّهَ فَمَنْ حَجَّ الْبَيْتَ أَوِ اعْتَمَر فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِ أَن يَطَوِّفُ إِلِهِمَا ﴾ [البقرة: ١٥٨]، وأنو معاوية عن هشام: ما أتم الله حج امرئ ولا عمرته لم يطف بين الصفا والمروة.

عُروة رأى دلالة الآية على إباحة السعي، لا على وجوبه، ووجهه أنه اقتصر في الآية على نفي الإثم في السعي، ونفي الإثم يُجامع فِعْلَ المطلوب فعله، والمكروة، والمباخ، فلو كان واجبًا لما اكتفى بذلك، بل كان يذكر أخص منه، وهو إثبات الأجر؛ لأنه إذا كان للحقيقة اعتباران، أحدهما عام يشملها وغيرها، والآخر خاص بها فالبلاغة أن يعبّر عنها بما هو خاص بها، فأما جواب عائشة فهو من بديع فقهها، وذلك أن النص على عدم الوجوب أن يقال: فلا جناح عليه أن لا يطوف بهما؛ لأن هذا يتضمّن سقوط الإثم عمن ترك الطواف بهما، وحيث لم يقل ذلك، ووردت الآية على ما هي عليه لم يكن نصافي انتفاء الوجوب، ثم بيّنت له أن في الاقتصار هنا على نفي الإثم له سبب خاص، وهو أنهم توقعوا الإثم، فجاء الكلام منطبقًا على سؤال، فقيل لهم: لا إثم فيه خلافًا لما توقعتموه، وكونه واجبًا أولا فشيء آخر، فلم تُرد عائشة الاكتفاء في إثبات الإيجاب بما ذكرته، وإنما أرادت نفي دلالة الآية على كونه مباحًا، وأما وجوب السعي بينهما فقد عُلم من السنة. انتهى «دسوقي» ١٨٥/٢.



إغراء، بل كلمة «على» تقتضى ذلك مطلقًا.

وأما قول بعضهم في قوله تعالى: ﴿ قُلُ تَمَالُوٓا أَتَّلُ مَا حَرَّمَ رَبُّكُمُ عَلَيْكُمُ ۚ أَلَّا تُشْرِكُواْ بِهِـ شَيْعًا ﴾ [الأنعام: ١٥١]: إن الوقف قبل ﴿ عَلَيْكُر ﴾، وإن ﴿ عَلَيْكُر ﴾ إغراء فحسن، وبه يُتَخَلَّص من إشكال ظاهر في الآية، محوج للتأويل (١)، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثالث، بقوله:

١٣٩٩. (وَجَعْلُ «أَهْلَ الْبَيْتِ» جَا مُنْتَصِبَا عَلَى ٱخْتِصَاصِ ضُعْفُهُ أُنْتُخِبَا ١٣٩٩. (وَجَعْلُ «أَهْلَ الْبَيْتِ» جَا مُنْتَصِبَا وَقُوعُهُ بَعْدَ تَكَلَّمِ صَرِيحٌ)

(وَجَعْلُ) مبتدأ خبره جملة «ضعفه إلخ»، وهو مضاف إلى (﴿ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الأحزاب: ٣٣]) بالنصب على الحكاية، والإضافة من إضافة المصدر إلى المفعول الأول، وقوله: (جَا) بالقصر لغة في جاء بالمدّ، هو للفعول الثاني، وقوله: (مُنْتَصِبًا) حال من فاعل جاء (عَلَى اخْتِصَاص) متعلق بما قبله (ضُغفُهُ) مبتدأ ثان، خبره قوله: (النُتُخِبًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، وقُطعت همزة الوصل منه للضرورة.

والمعنى أن جعل بعضهم قوله تعالى ﴿ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ من قوله ﷺ: ﴿ إِنَّمَا يُرِيدُ ٱللَّهُ لِيُذْهِبَ عَنصُمُ ٱلرِّجْسَ أَهْلَ ٱلْبَيْتِ ﴾ [الأحزاب: الآية ٣٣] الآية منصوبًا على الاختصاص، ضعيف، وإنما الصواب أنه منصوب على النداء .

ثم بينٌ وجه ضعفه بقوله: (لِكُونِهِ بَعْدَ الْخِطَابِ) أي لوقوعه بعد ضمير الخطاب (فَالْفَصِيحُ)

<sup>(</sup>۱) الإشكال هو أن ﴿ مَا ﴾ في قوله: ﴿ مَا حَرَّمَ ﴾ [الأنعام: ١٥١] موصولة، و﴿ أَلَّا تَشْرِكُوا ﴾ بدل، أو خبر مبتدإ محذوف، وكلاهما مشكل؛ لأن المحرّم الإشراك لا عدمه، وأن الأوامر الواردة بعد ذلك معطوفة على ﴿ أَلَّا تُشْرِكُوا ﴾، وفيه عطف الإنشاء على الخبر، وجعل المعاني الواجبة المأمور بها محرّمة، فيحوج ذلك إلى التأويل بادّعاء أن ﴿ لَا ﴾ زائدة، لا نافية، والمعنى على القول بالإغراء حسن سالم من تلك التكلّفات كلها، وعطف الأوامر على المحرّمات باعتبار حرمة أضدادها، وجعل الخبر السابق إنشاء معنى، والمعنى: عليكم أن لا تشركوا به شيئًا، أي الزموا ترك الشرك به، وقد مرّ الكلام على ذلك في هلا من حرف اللام. انتهى دسوقى ٢٥٥١.

الفاء فصيحيّة، أي فإذا عرفت أن الاختصاص بعد ضمير الخطاب ضعيف، وأردت معرفة موضعه الفصيح، فأقول لك: (وُقُوعُهُ بَعْدَ تَكُلَّمٍ صَرِيحٌ) يعني أن الفصيح أن يقع الاختصاص بعد ضمير التكلّم، كحديث: «نحن معاشر الأنبياء لا نورثُ».

وأما وقوعه بعد ضمير الخطاب فقليل، مثل «بك الله نرجو الفضل»، والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى المثال الرابع بقوله:

١٤٠١ (وَكَوْنُ «جَعْعَلُوا» أَتَى مُنْتَصِبَا إِجَابَةَ الرَّجَاءِ لَيْسَ مَلْهَبَا الْفَرَّا نَقَلْ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ حَمْلُ مَا نَزَلْ) 15.٢ لأَهْلِ بَصْرَةِ بَلِ الْفَرَّا نَقَلْ لَا يَنْبَغِي عَلَيْهِ حَمْلُ مَا نَزَلْ)

(وَكُونُ تَجُعُلُوا) مبتدأ خبره جملة «ليس إلخ»، يعني أن جعل ﴿ تَجْعَـلُوا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢] ، من قوله ﷺ إَ خَابَةَ الرَّجَاءِ) أي في من قوله ﷺ إَ خَابَةَ الرَّجَاءِ) أي في جواب الترجي (لَيْسَ مَذْهَبَا لأَهْلِ بَصْرَةٍ) أي لا يُجيزه البصريّون (بَلِ الْفَرَّا نَقَلْ) أي نقل ذلك عمن أثبته (لا يَنْبَغِي عَلَيْهِ حَمْلُ مَا نَزَلْ) أي لا يجوز حمل إعراب القرآن عليه؛ لقلته.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الرابع قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ فَكَلا بَحْمَلُوا لِهِ وَاللَّهِ مَا اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّالَالَّالَّالَ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالُولُولُ وَاللَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللّلَّالَّةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَالَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَّالُولُولُولُولُولُولُولُولُ وَاللَّالِمُ اللَّالِمُ اللَّلَّالُولُولُولُ وَاللَّهُ اللّ

﴿ وَلُـبْسِنُ عَـبَاءَةٍ وَنَـقَـرٌ عَـبْنِي \*
 أو على معنى ما يقع موقع أَبْلُغ، وهو أن أبلغ، على حد قوله:

«وَلَا سَابِقِ شَيْتًا»، ثم إن ثبت قولُ الفراء: إن جواب الترجي منصوب، كجواب التمني فهو قليل، فكيف تُخَرَّج عليه القراءة المجمعُ عليها.

وهذا كتخريجه قوله تعالى: ﴿ قُل لَّا يَعْلَمُ مَن فِي ٱلسَّمَوَاتِ وَٱلْأَرْضِ ٱلْغَيْبَ إِلَّا ٱللَّهُ ﴾ [النَّمل: ٦٠]

على أن الاستثناء منقطع، وأنه جاء على البدل الواقع في اللغة التميمية، وقد مضى البحث فيها. قلت: هكذا قرر ابن هشام المسألة على تضعيف هذا الوجه بتضعيف القول بالنصب في جواب الترجيّ، وقد سبق أنه قول الكوفيين، وأنه هو الحقّ، كما أيّده ابن مالك، حيث قال في «الخلاصة»:

وَالْفِعْلُ بَعْدَ الْفَاءِ فِي الرَّجَا نُصِبْ كَنَصْبِ مَا إِلَى التَّمَنِّي يَنْسِبْ قَالَ: ونظير هذا على العكس قول الكرماني في قوله وَ البَقَرَة: الآية به عن مِلَة إبْرَهِمْ إلَا مَن سَفِه نَفْسَهُ ﴿ وَالبَقَرَة: الآية ١٣٠] الآية: إن ﴿ مَن ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٠] نصب على الاستثناء، و﴿ نَفْسَهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٠] توكيد، فحمل قراءة السبعة على النصب في مثل «ما قام أحد إلا ريدًا» كما حَمَلَ الزمخشري قراءتهم على البدل في مثل «ما فيها أحد إلا حمار»، وإنما تأتي قراءة الجماعة على أفصح الوجهين، ألا ترى إلى إجماعهم على الرفع في ﴿ وَلَمْ يَكُن لَمْمُ شُهَدَاءُ إِلَا النَّور: الآية ٢٦]، وأن أكثرهم قرأ به في قوله: ﴿ مَا فَعَلُوهُ إِلَا قَلِيلٌ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: ٢٦]، وأنه لم يقرأ أحد بالبدل في ﴿ وَمَا لِأُحَدٍ عِندَهُ مِن يَعْمَةٍ تَجْزَئَ \* إِلّا آبِنِغَاءَ وَجْهِ رَبِهِ ٱلنَّفَانِ ﴾ [الليل: ١٩]؛ لأنه منقطع، وقد قبل: إن بعضهم قرأ به في ﴿ مَا لَمُم بِهِ مِن عِلْمٍ إِلّا ٱبْنِعَاءَ الطّنِ ﴾ [الليل: ١٩]؛ لأنه منقطع، وقد قبل: إن بعضهم قرأ به في ﴿ مَا لَمُم بِهِ مِن عِلْمٍ إِلّا ٱبْنِعَاءَ الطّنِ ﴾ [الليل: ١٩]؛

ونظيرُ حمل الكرماني النفس على التوكيد في موضع لم يَحسُن فيه ذلك قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَنَ لَكُرْبَصِ فَي اللهِ وَالْبَقَرَةَ: ٢٢٨] الآية: إن الباء زائدة، و﴿ أَنفُسِهِ فَي تعالى: ﴿ وَالْمُطَلَّقَنَ يَرَبُصِن بِأَنفُسِهِ فَي البَعْرَةِ: الآية ٢٢٨] توكيد للنون، وإنما لغة الأكثرين في توكيد الضمير المرفوع المتصل بالنفس أو العين أن يكون بعد التوكيد بالمنفصل، نحو «قمتم أنتم أنفسكم»، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الخامس بقوله:

15.٣ - (وَالْقَوْلُ فِي «لِتَسْتَوُوا» لِلأَمْرِ وَاهِ لأَنَّ السلامَ غَيْبًا تَجْسِرِي النَّيَّةِ) 15.8 - وَالْخَقُ أَنَّ السلامَ لَامُ الْعِلَّةِ وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِهِأَنْ فِي النَّيَّةِ) (وَالْقَوْلُ فِي ﴿ لِتَسْتَوُوا ﴾ [الزّحزف: الآية ١٣] ) أي قول بعضهم: إن اللام في قول ﷺ:

﴿ لِنَسْتَوُدُا﴾ [الزّحرُف: الآية ١٣] (لِلأَهْرِ وَاهِ) أي قول ضعيف، فقوله: «والقول» مبتدأ، حبره «واه»، ثم بين وجه ضعفه بقوله: (لأَنَّ اللَّامَ غَيْبًا تَجْرِي) أي لأن غالب استعمال اللام يكون لأمر المخاطب قليل، فلا يجوز حمل الآية عليه (وَالْحَقُ أَنَّ اللَّامَ) أي لام ﴿ لِنَسْتَوُدُهُ وَالرّحرُف: الآية ١٦] (لَامُ الْعِلَّةِ وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِهِ أَنْ» في النّيّةِ) أي في التقدير، يعني أن ﴿ لِنَسْتَوُدُهُ وَالرّحرُف: الآية ١٦] (لَامُ الْعِلَّةِ وَالْفِعْلُ مَنْصُوبٌ بِهِ أَنْ» في النّيّةِ) أي في التقدير، يعني أن ﴿ تستووا ﴾ منصوب بـ«أن» مضمرة بعد اللام.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الحامس قولُ بعضهم في قوله ﷺ ﴿ لِلسَّمَّوُوا عَلَىٰ الْمُعْلَ اللهِ اللهِ الْعُلَمُ وَالْفَعْلُ مَجْزُومٌ والصواب أنها لام العلة، والفعل مجزوم، والصواب أنها لام العلة، والفعل منصوب؛ لضعف أمر المخاطب باللام، كقوله [من الحفيف]:

لِتَقُمْ أَنْتَ يَا ابْنَ خَيْرِ قُرَيْشٍ فَلْتُقَضِّ حَوَائِجَ الْمُسْلِمِينَا وَالله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السادس بقوله:

1٤٠٥ - (وَفِي عَلَى الَّذِي بِأَحْسَنُ وُصِلْ أَصْلُهُ أَحْسَنُوا وَوَاوُهُ عُـزِلْ أَصْلُهُ أَحْسَنُوا وَوَاوُهُ عُـزِلْ الْحَدْ الْحَدْنُ أَلِكَ وَفِي يُسِّمُ بِالْحُسْنِ أَلِكُ أَلْكَ وَفِي يُسِّمُ بِالْحُسْنِ أَلِكُ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهَ اللهُ ا

(وَفِي عَلَى الَّذِي بِأَحْسَنُ وُصِلْ) أي وفي قوله تعالى: ﴿عَلَى الَّذِي أَحْسَنُ ﴾ بالرفع أَصْلُهُ أَحْسَنُوا بواو بعد النون (وَوَاوُهُ عُزِلْ) بالبناء للمفعول أي محذف الواو اكتفاء بالضمة، وهذا القول ضعيف (فَجَعْلُهُ خَبَرَ مُبْتَدًا حُذِفْ) أي جَعْلُ (أحسن) خبر مبتدإ محذوف (أَوْلَى) من ادّعاء حذف الواو المذكور.

وقوله: (وَفِي ﴿ يُتِمَّ ﴾ [التقرّة: الآية ٢٣٣] بِالْحُسُنِ أَلِفٌ) بالبناء للمفعول، وفي نسخة: «وُصِف» يعني أن القول بحذف الواو في قوله تعالى: ﴿ أَنْ يُتُمَّ الرَّضَاعَةُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣] فيمن رفع ﴿ يُتِمَّ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣] حسنٌ؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» (وَإِنْ عَلَى إِهْمَالِ «أَنْ» قَدْ حُمِلًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي وإن محمل رفع ﴿ يُتِمَّ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٣٣] على عدم عمل «أن» بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي وإن محمل رفع ﴿ يُتِمَّ ﴾ [البَقرَة: الآية ٢٣٣] على عدم عمل «أن»



فيه (كَأُخْتِهَا «مَا») أي كما محملت على «أن» أختُهَا «ما» المصدريّة، فنصبت مثلَهَا في قوله: «كما تكونوا يُولِّي عليكم» (١) (صَارَ ذَاكَ أَسْهَلًا) أي من حمله على حذف الواو.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن المثال السادس قولُ التَّبْرِيزي في قراءة يحيى بن يعمر: وتُمَامًا عَلَى الَّذِي آحَسَنَ الآبة الآبة ١٥٤] بالرفع: إن أصله أحسنُوا، فحذفت الواو اجتزاءً عنها بالضمة، كما قال [من الوافر]:

إِذَا مَا شَاءُ ضَـرُوا مَـنْ أَرَادُوا وَلَا يَـأُلُـوهُـمُ أَحَـدٌ ضِـرَارَا واجتماعُ حذف الواو وإطلاق «الذي» على الجماعة، كقوله [من الطويل]:

\* وَإِنَّ الَّذِي حَانَتْ بِفَلْجِ دِمَاؤُهُمْ \*

ليس بالسهل، والأُولى قولُ الجماعة: إنه بتقدير مبتدإ، أي هو أحسنُ، وقد جاءت منه مواضع حتى إن أهل الكوفة يقيسونه، والاتفاق على أنه قياس مع «أَيُّ»، كقوله:

فَسَلُمْ عَلَى أَيُّهُمْ أَفْضَلُ »

وأما قولُ بعضهم في قراءة ابن محيصن: ﴿ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمُّ ٱلرَّضَاعَةُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٣٣] برفع «يُتِمُّ»: إن الأصل أن يتموا بالجمع فحسن؛ لأن الجمع على معنى «مَنْ» مثل ﴿ وَمِنْهُم مَنَ يَسْتَمِعُونَ ﴾ [يُونس: الآية ٤٢] ، ولكن أظهر منه قولُ الجماعة: إنه قد جاء على إهمال «أنْ» الناصبة حَمْلًا على أختها «ما» المصدرية، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال السابع بقوله:

١٤٠٨ - (وَلَايَضُرُّكُمْ بُعَيْدَ مَا جُزِمْ وَفْعًا رَوَوْا كَمِثْلِ شِغْرِ قَدْ عُلِمْ الْحَدْرُ الْفُقَرَا) مِنْ الْحَدْرُ الْفُقَرَا) مِنْ الْحَدْرُ الْفُقَرَا) مَا الْحَدْرُ الْفُقَرَا) (وَهُلَا يَفُرُّكُمْ فَ إِلَا عِمَان: الآية ١٢٠]) حال كونه واقعًا (بُعَيْدَ مَا جُزِمْ) أي بعد فعل مجزوم، وهو ﴿وَإِنْ تَصَّبِرُوا وَتَتَعُوا ﴾ [آل عمران: ١٢٠] (رَفْعًا رَوَوْا) أي نقلوه مرفوعًا، يعني أن بعضهم حكم بأن ضمة ﴿ يَفُرُرُكُمْ ﴾ ضمة رفع (كَمِثْلِ شِعْرِ قَدْ عُلِمْ) أي كما وقع مثل ذلك

<sup>(</sup>١) تقدم أنه حديث ضعيف.

في بيت شعر، وهذا غير جائز؛ لأن فيه حمل الآية على الضرائر الشعرية (وَالْحَقَّ أَنَّهُ بِجَزْمٍ) أي ملتبس بجزم، وليس مرفوعًا كما ادَّعِي (قُدِّرَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ونائب الفاعل قوله: (ضَمَّتُهُ كَلَمْ يَرُدُّ الْفُقَرَا) يعني أن ضمته تقدّر ضمة إتباع، كما في «لم يردُّ»، وليست ضمة رفع. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال السابع قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿وَإِنْ تَصْبِرُواْ وَصَمها: إنه وَتَمَّوُا لاَ يَضُرُّكُمْ كَيْدُهُمْ شَيْعًا ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٢٠] فيمن قرأ بتشديد الراء وضمها: إنه على حَدُّ قوله [من الرجز]:

## إنْ لَ يُصْرَعُ أَخُوكَ تُصْرَعُ »

فَخُرُج القراءة المتواترة على شيء لا يجوز إلا في الشعر، والصواب أنه مجزوم، وأن الضمة إتباع، كالضمة في قولك: «لم يَشُدُّ»، و«لم يَرُدُّ»، وقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمُ لَا يَعْمُرُكُمْ مَن ضَلَّ إِذَا ٱهْتَدَيْتُمْ والمائدة: الآية ه. ١] الآية إذا قُدُّر ﴿لَا يَصُرُكُمْ وَابَا لاسم الفعل، فإن قُدُّر استئنافًا، فالضمة إعراب، بل قد امتنع الزمخشري من تخريج التَّنْزِيل على رفع الجواب مع مضي فعل الشرط، فقال في قوله تعالى: ﴿ وَمَا عَمِلَتُ مِن سُوّعٍ تُودُّ ﴾ [آل بموان: الآية ٣]: لا يجوز أن تكون ﴿مَا ﴾ شرطية؛ لرفع ﴿ نَوْدُ ﴾، هذا مع تصريحه في «المُفَصَّل» بجواز الوجهين في يجوز أن تكون ﴿مَا ﴾ شرطية؛ لرفع ﴿ نَوْدُ ﴾، هذا مع تصريحه في «المُفَصَّل» بجواز الوجهين في يوضح الله هذا أنه جَوَّز ذلك في قراءة شاذة مع كون فعل الشرط مضارعًا، وذلك على تأويله بالماضي، فقال قرىء ﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النساء: الآية ٢٨] برفع ﴿ يُدْرِكُ ﴾، فقبل: هو على حذف الفاء، ويجوز أن يقال: إنه محمول على ما يقع موقعه، وهو أينما كنتم، كما حمل: «وَلَا نَاعِب» في قوله [من الطويل]:

مَشَائِيمُ لَيْسُوا مُصْلِحِينَ عَشِيرةً وَلَا نَاعِبٍ إِلَّا بِبَيْنِ غُرَائِهَا على ما يقع موقع «ليسوا مصلحين»، وهو «ليسوا بمصلحين».

قال ابن هشام: وقد يَرَى كثير من الناس قولَ الزمخشري في هذه المواضع متناقضًا، والصواب ما يَيَّنتُ لك (١)، قال: ويجوز أن يتصل بقوله: ﴿وَلَا نُظْلَمُونَ ﴾ انتهى. وقد مضى ردُّه بأن جواب (١) حاصل دفع التناقض عن الزمخشريّ أنه امتنع من جعل دما، شرطيّةًلرفع «تودّ، من حيث كانت هذه=

الشرط لا يُحذف إذا كان فعل الشرط مضارعًا، بل إذا كان ماضيًا، والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى الثامن بقوله:

(وَجَعْلُ ﴿ يِنْسَدِ اللّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١] لِـ ﴿ الْحَكَمْدُ ﴾ خَبَنُ مفعول ثان لـ ﴿ جعلُ ﴾ وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (مَعْ جَعْلِ ﴿ لِلّهِ ﴾ لَهُ حَالًا يَقَنَّ بفتح أوله، وثالثه، من باب تعب، وفيه لغة من باب ضرب، وهو صفة لـ ﴿ حالًا »، يعني أن إعراب ﴿ يِنْسَدِ اللّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ١] خبرًا مقدما لـ ﴿ الْحَدَدُ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] حالًا منه (وَافِ) أي ضعيف خبرًا مقدما لـ ﴿ الْحَدَدُ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] ، و ﴿ لِلّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] حالًا منه (وَافِ) أي ضعيف بحرة (فَإِنَّ) الفاء للتعليل؛ أي لأن (﴿ الْحَدَدُ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] حَيْثُمَا اسْتَقَنُّ أي في أي تركيب ثبت بالرفع (فَمُثِنَدًا) الفاء زائدة (وَالظَّرْفُ بَعْدَهُ) أي ﴿ لِلّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: الآية ٢] ﴿ خَبَنُ عنه: وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثامن قولُ ابن حبيب: إن ﴿ يِنْسَدِ اللّهِ ﴾ [الفَاتِحَة: اللّه عنى البيتين بإيضاح أن المثال الثامن قولُ ابن حبيب: إن ﴿ يِنْسَدِ اللّهِ ﴾ [الفَاتِحَة:

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال الثامن قول أبن حبيب: إن ﴿ يِنْسَمِيهِ اللَّهِ ﴾ [الفَاتِحة: الآبة ١] خبر، و﴿ الْمَحَمْدُ ﴾ مبتدأ، و﴿ لِللَّهِ ﴾ [الفَاتِحة: الآبة ٢] حال، أي والمعنى الحمد حالة كونه لله كائن باسمه تعالى، والصواب أن ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفَاتِحة: ٢] مبتدأ وخبر، و﴿ يِنْسَمِيهِ لللهِ كَائن باسمه تعالى، والصواب أن ﴿ الْحَمْدُ لِلَّهِ ﴾ [الفَاتِحة: ٢] مبتدأ وخبر، و﴿ يِنْسَمِيهِ

القراءة قراءة الجماعة، وتساهل في تجويز ما أجازه في ﴿ آيننَا تَكُونُوا يُدْرِكُكُمُ ٱلْمَوْتُ ﴾ [النّساء: ١٨] برفع «يدرك»، وإن كان مثل ما منعه أو أشد لكون القراءة شاذّة، فلم يبال بالتسمّح فيها، وفيه نظر، فإنه يرى أن القراءات كلها آحاد، ولا متواتر فيها، ولذلك تراه يُطلق عنان القول في تخطئة بعض القرّاء السبعة في بعض الأماكن، ولا يبالي بما يقول؛ لظنه أن القراءة بالرأي، لا بالرواية الصحيحة المتصلة بالنبي عَلَيْنُ، فالاعتذار له بما ذكره المصنّف غير ظاهر، وأقول: بل الاعتذار له بما ذكره المصنّف ظاهر؛ لأن الزمخشري، وإن كان يرى أن القراءات كلها آحاد، لكن لما كانت الأولى قراءة الجماعة لم يتسمح فيها؛ لقوتها بسبب كثرة القارئ بها، ولما كانت الثانية قراءة البعض تسمح فيها؛ لقلة القارىء بها، انتهى شمني. «حاشية الدسوقيّ ٢٢٩/٣٤.

قلت: جواب الشمني فيه نظر لا يخفى، فجواب ابن هشام عن الزمخشريّ مما لا يُجدي شيئًا؛ لما عرفت من مذهبه السوء تجاه القراءات، فلا تغترّ بالاعتذار المذكور، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ٱللَّهِ ﴾ [الفَاتِخة: الآية ١] على ما تقدم في إعرابها، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال التاسع بقوله:

1817 - (وَأَصْلُ بِسْمِ كَسْرُ سِينِ أَوْ بِضَمُّ سُكِّنَ لِلتَّخْفِيفِ صُعْفُهُ أَلَمُّ المَّكُونُ أَصْلُهُ لِذَا جُلِبُ هَمْزَةُ وَصْلِ لَا تَزَالُ تَصْطَحِبُ) 1817 - بَل السَّكُونُ أَصْلُهُ لِذَا جُلِبُ هَمْزَةُ وَصْلِ لَا تَزَالُ تَصْطَحِبُ)

(وَأَصْلُ بِسَمِ كَسْرُ سِينِ أَوْ بِضَمٌ) أي بضمها (سُكُن) بالبناء للمفعول (لِلتَّخْفِيفِ) يعني أن القول بأن «بسم» أصله كسر السين ، أو ضمها، ثم سكّنت للتخفيف (ضُعْفُهُ انحتم) أي صار لازمًا له، وفي نسخة: «ضعْفُه ألمّ» أي نزل، يعني أنه ضعيف (بَلِ السُّكُونُ أَصْلُهُ) أي بل الصواب أن سكون السين هو الأصل (لِذَا جُلِبْ هَمْزَةُ وَصْلٍ) يعني أنه اجتُلبت له همزة الوصل ليمكن الابتداء بالساكن، وقوله: (لا تَزَالُ تَصْطَحِبْ) صفة لـ«همزة»، أي لا تفارقه في حال الابتداء، وفي نسخة بدل الشطر الأول:

» بَلْ أَصْلُهُ السُّكُونُ مِنْ ثَمَّ جُلِبٌ »

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن المثال التاسع قولُ بعضهم: إن أصل «بسم» كسر السين، أو ضمها على لغة من قال: «سِمّ»، أو «سُمّ»، ثم سكنت السين؛ لئلا يتوالى كسرات، أو لئلا يخرجوا من كسر إلى ضم، وهذا القول ضعيف، والأولى قولُ الجماعة: إن السكون أصل، وهي لغة الأكثرين، وهم الذين يبتدئون اسما بهمز الوصل.

تنبيه:

ذكر الناظم رحمه الله هذا المثال التاسع تبعًا لأصله، وقد اعترض الدمامينيّ على صاحب الأصل بما حاصله: إن هذا المثال لا ينبغي أن يذكر في هذا الباب؛ لأنه موضوع لذكر الأمور التي يدخل على المعرب الخلل من جهتها، والنظر في هذا ليس من الإعراب في شيء، وقد تقدّم في ديباجة الكتاب أنه يجتنب ذكر ما لا تعلّق له بالإعراب، فكان حقّه أن يجتنب هذا في كتابه رأسًا. انتهى (١). والله تعالى أعلم.

<sup>(</sup>١) لاحاشية الدسوقي ٢٢٩/٣٤.

ثم أشار إلى العاشر بقوله:

\$ 121- (وَفِي الرَّحِيمِ مِنْ كَلَامِ الْبَسْمَلَةُ الْوَقْفُ نُوِي الرَّحِيمِ مِنْ كَلَامِ الْبَسْمَلَةُ الْوَقْفُ نُوِي ١٤١٥- فِي رَاءِ أَكْبَرَ مِسْنَ الأَذَانِ ١٤١٧- تَخَلُّصًا مِنْ سَاكِنَيْنِ الْفَتْحُ جَا ١٤١٧- أَوْ فَتْحُ هَمْزِهِ إِلَى الرَّاءِ نُقِلْ ١٤١٨- أَوْ فَتْحُ هَمْزِهِ إِلَى الرَّاءِ نُقِلْ ١٤١٨- أَوْ فَتْحُ هَمْزِهِ إِلَى الرَّاءِ نُقِلْ ١٤١٩- بَلْ كَسْرَةُ الْهِم بِإِعْرَابٍ دُرِي

كَسْرُ تَخَلُّصِ أَتَى فِي الْيِمِ لَهُ مَعْ وَصْلِهِ وَمِثْلُ ذَا أَيْضًا رُوِي فِي فَسْحِ رَائِهِ لَدَى الْبَيَانِ فِي فَشْحِ رَائِهِ لَدَى الْبَيَانِ وَحِفْظَ تَفْخِيمٍ لِللّامٍ يُرْبَجَى وَكُلُّ ذَا غَيْرَ الصَّوَابِ قَدْ جُعِلْ وَصَٰمُ رَاءِ أَكْبَرِ أَصْلٌ حَرِي وَضَامُ رَاءِ أَكْبَرِ أَصْلٌ حَرِي لِنَقْل فَتْحِهِ لِلَّ قَبْلُ يُدَانَ لِنَقْل فَتْحِهِ لِلَّ قَبْلُ يُدَانَ

٠ ١٤٦٠ لَيْسَ لِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي الدَّرْجِ قَرَازَ لِنَقْلِ فَشْجِهِ لِلَا قَبْلُ يُدَانَ) (وَفِي ﴿ الْرَحِيمِ ﴾) متعلق برهاتي» (مِنْ كَلامِ الْبَسْمَلَهُ) متعلق بحال من ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ (كَسْرُ تَخَلَّصِ) أي من التقاء الساكنين، فه كسر» مبتدأ خبره قوله: (أتّى في الْمِم لَهُ، مَعْ سَاكِنِ الْحَمْدِ؛ إِذِي تعليلية (الْوَقْفُ نُوِي مَعْ وَصْلِهِ) أي لأنه وُصل بنية الوقف، فالتقى ساكنان، الميم، ولام ﴿ الْحَمْدُ ﴾ [الفاتِحة: الآية ٢]، فكسرت للالتقاء الساكنين، وهذا خطأ، والصواب أن كسر الميم إعرابية (وَمِثْلُ ذَا) أي هذا القول في النقل (أَيْضًا رُوي فِي رَاءِ أَكْبَرَ مِنَ الأَذَانِ) أي من الفاظ الأذان (في فَتْحِ رَائِهِ لَدَى الْبَيَانِ) أي عند بيان وجه الفتح، والظرف متعلق بـهروي» (تَخلَّصُا) الأذان (في فَتْحِ رَائِهِ لَدَى الْبَيَانِ) أي عند بيان وجه الفتح، والظرف متعلق بـهروي» (تَخلَّصُا) منصوب على أنه مفعول لأجله، أي لأجل تخلّص (مِنْ سَاكِنَيْنِ) أي من التقائهما (الْفَتْحُ جَا) مبتدأ وخبره، أي فهو وصل بنية الوقف (وَحِفْظُ تَفْجِيمٍ) بالنصب عطفًا على «تخلّصا»، أي مبتدأ وخبره، أي فهو وصل بنية الوقف (وَحِفْظُ تَفْجِيمٍ) بالنصب عطفًا على «تخلّصا»، أي الأجل حفظ تفخيم (لِللّمِ) أي التي في لفظ الجلالة، وقوله: (يُرْتَجَى) بالبناء للمفعول صفة لاحم يعني أنه إنما لم يكسر الراء، مع أن التخلّص من التقاء الساكنين أصله الكسرة؛ لأجل الحفظ على تفخيم لام الجلالة؛ إذ هو مطلوب التفخيم.

(أَوْ) لتنويع الحلاف، أي وقيل: فتح الراء ليس للتخلّص، بل (فَتْحُ هَمْزِهِ) أي همز لفظ الجلالة (إِلَى الرَّاءِ نُقِلْ) بالبناء للمفعول، يعني أن فتح الراء منقول عن همزة «الله».

(وَكُلُّ ذَا) أي ما سبق من الأقوال، في ميم ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ وفي راء «أكبر»، و«كلُّ مبتدأ خبره جملة «قد مجعل» (غَيْرَ الصَّوَابِ) مفعول ثان لـ (قَدْ مُجعِلْ) يعني أن ما سبق من الأقوال كله غير صواب (بَلْ كَسْرَةُ اللّهِم بِإِعْرَابٍ دُرِي) مبتدأ وخبره، يعني أن الصواب أن كسرة ميم ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ كسرة إعراب؛ لأنه صفة بعد الصفة للفظ الجلالة (وَضَمُّ رَاءِ أَكْبَرٍ) بالصرف للوزن (أصلٌ) يعني أنه مرفوع بضمة، وليس مفتوحًا كما زُعم، وقوله: (حَرِي)أي حقيق بذلك؛ لأنه خبر المبتدإ، والخبر مرفوع، ولأنه (لَيْسَ لِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي الدَّرْجِ قَرَانُ) أي ثبوت (لِنَقُلِ فَتْحِهِ) أي حتى يُنقل فتحه (لِماً) موصولة واقعة على الساكن (قَبَلُ) مبني على الضم متعلق بـ (يُدَانُ) بالبناء للمفعول صلة «ما»، يعني أنه ليس لهمزة الوصل ثبوت في حال الدرج، حتى تُنقل فتحتها إلى ما قبلها من الساكن، فيتحقّق بهذا بطلان القول بأن فتحة راء أكبر منقولة منها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن العاشر قولُ بعضهم في ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ من البسملة: إنه وُصِلَ بنية الوقف، فالتقى ساكنان، الميم ولام الحمد، فكسرت الميم لالتقائهما، وممن جَوّز ذلك ابن عطية.

ونظير هذا قولُ جماعة، منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن: «الله أكبر الله أكبر» فتحة، وإنه وُصِلَ بنية الوقف، ثم اختلفوا، فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يَكسِروا حفظًا لتفخيم اللام، كما في ﴿آيَة \* اللهُ ﴾ [آل عمران: ١]، وقيل: هي حركة الهمزة نُقلت، وكلُّ هذا خروج عن الظاهر؛ لغير داع (١)، والصواب أن كسرة الميم إعرابية، وأن حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج، فتنقلَ حركتها إلا في ندور، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الحادي عشر بقوله:

١٤٢١ (وَلِتَبَيَّتُ مُضَافًا قَدُّرُوا كَذَا بُعَيْدَ كَانَ أَيْضًا ذَكَرُوا

<sup>(</sup>١) قال في ١١لحاشية»: فيه أن فيه داعيا في الأذان؛ لأن الأذان لم يُسمع إلا موقوفًا، ففي نقل الحركة إيذان بأنه واقف حكمًا، ولولا ذلك لما نقل إلى آخر كلامه.

قلت: هذا غير صحيح، فأين الدليل على أن الأذان لم يسمع إلا موقوفًا؟ ، فتبصّر، ولا تكن أسير التقليد، والله الهادي إلى سواء السبيل.

(وَكُلُّ ذَا) أي ما سبق من الأقوال، في ميم ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ وفي راء «أكبر»، و«كلُّ مبتدأ خبره جملة «قد مجعل» (غَيْرَ الصَّوَابِ) مفعول ثان لـ(قَدْ مُجعِلْ) يعني أن ما سبق من الأقوال كله غير صواب (بَلْ كَسْرَةُ الْيِمِ بِإِغْرَابٍ دُرِي) مبتدأ وخبره، يعني أن الصواب أن كسرة ميم ﴿ الرَّحِيمِ ﴾ كسرة إعراب؛ لأنه صفة بعد الصفة للفظ الجلالة (وَضَمُّ رَاءِ أَكْبَرٍ) بالصرف للوزن (أصلُّ) يعني أنه مرفوع بضمة، وليس مفتوحًا كما زُعم، وقوله: (حَرِي)أي حقيق بذلك؛ لأنه خبر المبتدإ، والخبر مرفوع، ولأنه (لَيْسَ لِهَمْزِ الْوَصْلِ فِي الدَّرْجِ قَرَاز) أي ثبوت (لِنَقْلِ فَتْحِهِ) أي حتى يُنقل فتحه (لِماً) موصولة واقعة على الساكن (قَبْلُ) مبني على الضم متعلق بـ(يُدَانُ) بالبناء للمفعول صلة «ما»، يعني أنه ليس لهمزة الوصل ثبوت في حال الدرج، حتى تُنقل فتحتها إلى ما قبلها من الساكن، فيتحقّق بهذا بطلان القول بأن فتحة راء أكبر منقولة منها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن العاشر قولُ بعضهم في ﴿ ٱلرَّحِيمِ ﴾ من البسملة: إنه وُصِلَ بنية الوقف، فالتقى ساكنان، الميم ولام الحمد، فكسرت الميم لالتقائهما، وممن جَوِّز ذلك ابن عطية.

ونظير هذا قولُ جماعة، منهم المبرد: إن حركة راء «أكبر» من قول المؤذن: «الله أكبر الله أكبر» فتحة، وإنه وُصِلَ بنية الوقف، ثم اختلفوا، فقيل: هي حركة الساكنين، وإنما لم يكسِروا حفظًا لتفخيم اللام، كما في هوالة « الله كه [آل عمران: ١]، وقيل: هي حركة الهمزة نُقلت، وكلُّ هذا خروج عن الظاهر؛ لغير داع (١)، والصواب أن كسرة الميم إعرابية، وأن حركة الراء ضمة إعرابية، وليس لهمزة الوصل ثبوت في الدرج، فتنقلَ حركتها إلا في ندور، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الحادي عشر بقوله:

١٤٢١ . (وَلِتَبَيَّتُ مُضَافًا قَدُّرُوا كَذَا بُعَيْدَ كَانَ أَيْضًا ذَكَرُوا

<sup>(</sup>١) قال في ١١لحاشية»: فيه أن فيه داعيا في الأذان؛ لأن الأذان لم يُسمع إلا موقوقًا، ففي نقل الحركة إيذان بأنه واقف حكمًا، ولولا ذلك لما نقل إلى آخر كلامه.

قلت: هذا غير صحيح، فأين الدليل على أن الأذان لم يسمع إلا موقوفًا؟ ، فتبصّر، ولا تكن أسير التقليد، والله الهادي إلى سواء السبيل.

١٤٢٢ وَلَيْسَ لِلْمَحْذُوفِ مَا يَدُلُّ بِهُ مَعْ حُسْنِ مَعْنَى فِيهِمَا لِلنَّتَبِةُ)

(وَلِتَبَيَّتُ أَيُ لَفَاعِلَ ﴿ بَيَنَتِ ﴾ [سَيَا: الآية ١٤] من قوله تعالى: ﴿ بَيَنَتِ الْجَنَّ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الحادي عشر قولُ جَماعة من المفترين في قوله تعالى: ﴿ تَبَيّنَتِ الْجِلُّ أَن لَوْ كَانُواْ يَعْلَمُونَ الْغَيْبَ مَا لِبِشُواْ فِي الْعَذَابِ الْمُهِينِ ﴾ [سَبَا: الآبة ٢١]: إن فيه حذف مضافين، والمعنى عليمت ضعفاء الجن أن لو كان رؤساؤهم، وهذا معنى حسن، إلا أن فيه دعوى حذف مضافين لم يظهر الدليل عليهما، والأولى أن ﴿ نَبَيّنَ ﴾ بمعنى وضح، وهؤان ﴾ وصلتها بدل اشتمال من ﴿ اَلِجِنّ ﴾ أي وضح للناس أن الجن لو كانوا إلخ، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثاني عشر بقوله:

١٤٢٣- (وَسَلْسَبِيلًا جَعَلُوا مُرَكَّبَا مِنْ فِعْلِ أَمْرٍ لِسُؤَالِ أَوْجَبَا ١٤٣٣- وَاخْقُ أَنَّهُ هَوَ الْفَعُولُ فِي عَيْنًا تُسَمَّى لَيْسَ عَنْهُ تَكْتَفِي ١٤٣٥- وَاخْقُ أَنَّهُ هَوَ الْفَعُولُ فِي عَيْنًا تُسَمَّى لَيْسَ عَنْهُ تَكْتَفِي ١٤٣٥- وَدُونَ هَذَا مَنْ يَقُولُ هُوْ عَلَمْ مُرَكِّبٌ مِنْ فِعْلِ أَمْرٍ جَا وَتَمْ)

(وَ ﴿ سَلْسَبِيلًا ﴾ [الإنسان: الآية ١٨]) مفعول أول مقدم لـ (جَعَلُوا مُرَكَّبًا مِنْ فِعْلِ أَمْرِ لِسُؤَالِ أَوْجَبًا) بألف الإطلاق، أي أثبت السؤال عن الطريق، يعني أن بعضهم قال: إن ﴿ سَلْسَبِيلًا ﴾ [الإنسان: الآية ١٨] فعل أمر ومفعوله، أي اسأل العلماء طريقًا موصلا إليها، أو أن المعنى الزم طريقًا

<sup>(</sup>١) أي وأما ظاهر الآية فهو بعيد، إذ ظاهره أن كل الجن ادّعوا علم الغيب، ولم يتبين لهم عدم علمهم للغيب إلا حين خرّ سليمان التَظِيَّةُ ميتًا.دسوقي١٨٨/٢.

موصلة إليها، وقد شنّع الزمخشريّ في «الكشاف» على من قال بهذا القول، ومن نسبه لعلي بن أبي طالب نقطية، وقال: إن هذا من الإحداث في كتاب الله. انتهى.

قلت: قد أجاد الزمخشري في هذا، مع اعتزاله وانحرافه كثيرًا.

(وَالْحُقُّ أَنَّهُ هَوَ الْمُفْعُولُ) أي الثاني (في) قوله: (﴿عَيْنًا تُسَمَّى﴾) بالبناء للمفعول، والأول ضمير ﴿عَيْنَنَّا ﴾، وقوله: (لَيْسَ عَنْهُ تَكْتَفِي) أي لا تستغني ﴿تُسمى ﴾عن كونه مفعولًا لها؛ لأن معناها لا يتم إلا به.

(وَدُونَ هَذَا) أي دون هذا القول الباطل (مَنْ يَقُولُ) أي قول من يقول: (هُوْ) بسكون الواو، أي ﴿سَلْسَدِيلًا ﴾ [الإنسّان: الآية ١٨] (عَلَمْ مُرَكَّبٌ مِنْ فِعْلِ أَمْنٍ) أي ومن مفعوله، كـ«تأبّط شرّا»، وقوله: (جَا وَتَمَّ) أكمل به البيت، أي جاء هذا التركيب، وثمّ به المعنى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني عشر قولُ بعضهم في ﴿عَيْنَا فِهَا تُسَمَّى ﴾ [الإنسّان: الآية ٢١]: إن الوقف هنا على ﴿تُسَمَّى ﴾ أي عينا مسماة معروفة، وإن ﴿سَلْسَبِيلاً ﴾ [الإنسّان: الآية ٢٨] جملة أَمْريَّة، أي اسأل طريقًا موصلةً إليها.

ودون هذا في البعد قولُ آخرَ: إنه علمٌ مركب، كراتَّبط شرًّا»، والأظهر أنه اسم مفرد مبالغةٌ في السَّلْسَال، كما أن السَّلْسال مبالغة في السَّلْس، وهو الشراب السهل المساغ، ثم يحتمل أنه نكرة، ويحتمل أنه علم منقول، وصُرِف لأنه اسم لماء، وتقدُّم ذكر العين لا يوجب تأنيثه، كما تقول: «هذه واسطٌ» بالصرف، ويَتعُد أن يقال: صُرِف للتناسب، كم قَوَارِيرًا الإنسان: الآية ١٦] ؟ لاتفاقهم على صرفه، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى المثال الثالث عشر بقوله:

١٤٢٦- (وَنَحْوُ زَهْرَةَ الْحَيَاةِ نُصِبَا الْحَالِ جُعِلْ ١٤٢٧- إِلَى التَّخَلُصِ وَذَا الْحَالِ جُعِلْ ١٤٢٨- جَرُ الْحَيَاةِ حِينَمَا كَانَتْ بَدَلْ ١٤٢٨- وَالْحَقُ أَنَّ زَهْرَةَ الْفَعُولُ بِهُ ١٤٢٩- وَالْحَقُ أَنَّ زَهْرَةَ الْفَعُولُ بِهُ

حَالًا وَحَذْفُ نُونِهِ قَدْ نُسِبَا هَاءُ بِهِ وَما إِلَى فِيهَا عَمِلْ هَاءُ بِهِ وَما إِلَى فِيهَا عَمِلْ هِمَّا وَكُلُّ ذَا الْعُوجَاجُ فِي الْعَمَلْ نَاصِبُهُ حُذِفَ فَادْرٍ وَٱنْتَبِهُ

- 411

أَعْنِي بَيَانًا لِلطَّمِيرِ فَا حَدُ ذَا قُبَيْلَهُ الْشَافُ مِنْ لَفْظِ ذَرِي وَقِيلَ تَمْيِيرٌ لَدَى بَعْضِ اللَّغَهُ وَقِيلَ مِنْ هَاءٍ كَمِثْلِ ذَا الْعَمَلُ)

VI

(ف

أي

١٤٣٠ مِنْ جَعْلِ أَوْ إِيتَاءِ أَوْ ذَمِّ كَذَا الْحَدْدُ الْحَدْدُ الْحَدْدُ الْحَدْدُ أَوْرَاجٍ نُوِي الْحَدْدُ أَوْرَاجٍ نُوِي الْحَدْدُ الزَّهْرَةَ لِلْمُبَالَغَةُ الْجَدَلُ الزَّهْرَةَ لِلْمُبَالَغَةُ الْجَدَلُ عَمَّا مُقَابِعُ الْجَدَلُ الْجَدَلُ عَمَّا مُقَابِعُ الْجَدَلُ

(وَنَحُو رَهْرَةَ الْحَيَاةِ نُصِبَا حَالًا) يعني أنه قيل: إن ﴿ زَهْرَةَ ٱلْمُيَوْةِ ٱلدُّنْيَا ﴾ [طه: الآبة ١٣١] منصوب على الحال (وَحَدْفُ نُونِهِ) أراد تنوينه (قَدْ نُسِبَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (إلَى التَّخَلُّصِ) أي إنما محذف تنوينه لأجل التخلّص من التقاء الساكنين، أي التنوين، ولام ﴿ ٱلْحَيَوْةِ ﴾ (وَذَا الْحَالِ) مفعول ثان لـ (مجعل هاءً) بالرفع على أنه نائب الفاعل، وهو مضاف إلى ( يهده ) يعني أن صاحب الحال هو الهاء من ﴿ يدي ﴿ وَما إِلَى فِيها عَمِلُ ) الواو بمعنى «أو»، و«ما» اسم موصول، و«إلى» مبتدأ لقصد لفظه، و«فيها» متعلق بـ «عمل»، مبنيًا للفاعل، صلة «ما»، أي أو حال من الذي عمل فيها «إلى» في قوله: ﴿ إِلَىٰ مَا مَتَعْنَا يِدِه ﴾ [طه: ١٣١] (جَرُّ الْحَيَاقِ) مبتدأ أي أو حال من الذي عمل فيها «إلى» في قوله: ﴿ إِلَىٰ مَا مَتَعْنَا يِدِه ﴾ [طه: ٢٣١] (بحرُّ الْحَيَاقِ) مبتدأ خبره جملة (حِينَمَا كَانَتْ بَدَلْ) خبر «كان» وُقف عليه على لغة ربيعة (ممّاً) متعلق بـ «بدل»، يعني أنه إنما مُحرّ ﴿ ٱلْحَيَوْقِ ﴾ على البدلية من ﴿ مَا ﴾.

(وَكُلُّ ذَا) أي كلّ ما تقدّم من الإعراب (اغْوِجَاجٌ) أي انحراف عن الصواب (في الْعَمَلُ) أي في الصناعة النحويّة، والقواعد المرعيّة؛ لأنه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبيّ؛ لأن في الصناعة النحويّة، والقواعد المرعيّة؛ لأنه يلزم عليه الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبيّ؛ لأن في لِنَفِينَهُمْ وَطٰه: الآية ١٣١] متعلّق به متعلّق به متعلّق به وهو ممنوع (١) (وَاخْقُ أَنَّ فِرَهْرَةَ وَالْهُ: الآية ١٣١] الْفَعُولُ بِهُ) يعني الموصول قبل كمال صلته، وهو ممنوع (١) (وَاخْقُ أَنَّ فِرَهْرَةَ وَالْهُ: الآية ١٣١] الْفَعُولُ بِهُ) يعني أن صواب الإعراب أن انتصاب فرزَهْرَةَ على أنه مفعول به، لا على الحال (ناصِبُهُ حُذِفَ) بالبناء للمفعول، أي ناصب فرزَهْرَة محذوف، وقوله: (فَاذْرِ وَانْتَيِهُ) أكمل به البيت، أي فاعلم الصواب، وانتبه لتطبيقه، ولا تقلّد ضعفاء الفنّ الذين لم يتضلّعوا منه، وقد قبل قديمًا إنما أفسد الناسَ ثلاثةٌ: نصفُ نحويًّ، ونصفُ فقيه، ونصفُ طبيب، هذا يُفسد اللسان، وهذا يُفسد

<sup>(</sup>١) راجع ١٨٩/٢٥.

الأديان، وهذا يُفسد الأبدان.

(مِنْ جَعْلِ) أي مقدر من مادّة «جعل»، أي جعلنا لهم ﴿زَهْرَةَ ٱلْمُيَوْقِ﴾ [طه: الآية ١٣١] (اق بوصل الهمزة للوزن (إيتّاء) أي أو مقدّر من مادّة إيتاء، أي آتيناهم (اوْ) بالوصل أيضًا (ذُمِّ) أي أو من مادة «ذمّ»، أي أَذُمّ (كَذَا أَعْنِي) أي كذا يُقَدّر لفظ أعني، وقوله: (بَيَانًا لِلضَّمِيرِ) يعني أن تقدير «أعني» بيان للضمير أي في قوله: ﴿ بِهِ عَلَى أُو بِيانًا لَـ ﴿ مَا ﴾ ، وهذا أغفله في النظم، وقوله: (فَاحْدُ ذَا) أكمل به البيت، أي اتبع هذا الذي قلناه، لا الغلط السابق (أَوْ بَدَلٌ مِنْ لَفْظِ أَزْوَاج) أي أو ﴿ زَهْرَةَ ﴾ [طه: ١٣١] بدل من ﴿ أَزْوَجًا ﴾ في قوله: ﴿ إِلَىٰ مَا مَتَّعْنَا بِهِ ۚ أَزْوَجًا ﴾ [طه: ١٣١]، وقوله: (نُوِي قُبَيْلَهُ الْمُضَافُ) حال من «أزواج»، أي حال كونه مقدّرًا قبله مضاف (مِنْ لَفْظِ ذَوِي) يعني أن تقديره: ذَوِي أزواج (أَوْ مُجعِلُوا) بالبناء للمفعول، والواو ضمير الأزواج (الزَّهْرَةَ لِلْمُبَالَغَهُ) يعني أنه بدل بلا تقدير، وإنما جُعلوا نفس الزهرة مبالغة (وَقِيلَ: تَمْيِيزٌ لَدَى بَعْضِ اللَّغَهُ) أي عنــد بعـض أهل اللغة، يعني أن بعضهم قال: إن ﴿زَهْرَةَ﴾ [طه: الآية ١٣١] منصوب على التمييز له ماكه، أو للهاء عند من يجوّز كون التمييز معرفةً، وهم الكوفيون (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي قيل: إِنه (بَدَلٌ مِمَّا) أي في قوله: ﴿ إِلَىٰ مَا مَتَّغَنَّا ﴾ (مُتَابِعُ الْبَدَلْ) هكذا النسخ بلفظ «البدل»، ولعله مصحّف من «متابع المحلّ يعني أنه يتبع محلّه، وهذا جواب عن سؤال مقدّر، كأنه قيل: كيف يكون بدلًا من ﴿مَا﴾ وهو منصوب، وهي مجرورة بـ﴿ إِلَيْ ﴾، فأجاب إنما هو بدل على المحلّ (وَقِيلَ: مِنْ هَاءٍ) أي بدل من هاء ﴿ يِدِ ﴾ (كَمِثْل ذَا الْعَمَلُ) أي مثل العمل السابق قبله في ﴿ مَا ﴾ من أنه تبعه بالمحلِّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث عشر قولُ مكتي وغيره في قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمُدُّنَ عَيْنَكَ إِلَىٰ مَا مَتَعْنَا بِهِ مَ أَزْوَجًا مِنْهُمْ زَهْرَةَ ٱلْحُيَوْقِ ٱلدُّنْيَا﴾ [طه: الآية ١٣١]: إن ﴿ زَهْرَةَ ﴾ حال من اللهاء في ﴿ بِدِ ﴾، أو من ﴿ مَا ﴾ ، وإن التنوين مُخذِف للساكنين، مثل قوله [من المتقارب]: ﴿ وَلَا ذَاكِسَ الله ۚ إِلَّا قَلْيلَلًا \*

وإنَّ جَرَّ ﴿ ٱلْحَيَوْةِ ﴾ على أنه بدل من ﴿ مَا ﴾، والصواب أن ﴿ زَهْرَةً ﴾ [طه: الآية ١٣١] مفعول بتقدير جعلنا لهم، أو آتيناهم، ودليل ذلك ذكر التمتيع، أو بتقدير أذُمّ؛ لأن المقام يقتضيه، أو

بتقدير أعني بيانا له ماك، أو للضمير، أو بدل من أزواج، إما بتقدير ذوي زهرة، أو على أنهم محملوا نفس الزهرة مجازًا للمبالغة، وقال الفراء: هو تمييز له ماك أو للهاء، وهذا على مذهب الكوفيين في تعريف التمييز، وقيل بدل من هماك، ورد بأن ه ليفيتنهم وطه: الآية ١٣١] من صلة هم مَتَّمَناك، فيلزم الفصل بين أبعاض الصلة بأجنبي، وبأن الموصول لا يُتبَع قبل كمال صلته، وبأنه لا يقال: «مررت بزيد أخاك» على البدل؛ لأن العامل في المبدل منه لا يتوجه إليه بنفسه، وقيل: من الهاء، وفيه ما ذُكر، وزيادة الإبدال من العائد، وبعضهم يمنعه بناء على أن المبدل منه في نية الطرح، في ما يكون بلا عائد في التقدير، وقد مَر أن الزمخشري منع في هو أن الجهد والمائدة والمائدة الآية ١١٧]، ومَرَّ رَدُّهُ عليه، ولو لَزِمَ إعطاءُ منوي الطرح حكم المطروح لَزِم إعطاءُ منوي التأخير حكم المؤخر، فكان يمتنع «ضرب زيدًا على على مائله تعالى: هو له تعالى: هو له إنه يُوعِيم رَبُّهُ [البَقَرة: الآية ١٢٤]، والإجماع على على معالى أعلم.

ولما كان بعض المواضع لا يمكن تخريجها إلا على القول المرجوح أشار إلى أنه لا حرج على من خرّج عليها، فقال:

مَجْهُولَ مَاضٍ فِيهِ ضُعْفٌ يَظْهَرُ ضَمِيرَ مَصْدَرِ وَمَفْعُولٌ أُبِي وَلَكِنِ الإِذْغَامُ فِيهِ يُصْعِفُهُ ثَانِ مِنَ النُّونَيْنِ نَادِرًا وُصِفْ تَخْريجُهُمْ عَلَيْهِ لَيْسَ مِنْ زَلَلُ) ١٤٣٤- (وَمِثْلُ نَجِّي الْوَّمِنِينَ قَدَّرُوا الْقَمِنِينَ قَدَّرُوا الْقَمِنِينَ قَدَّرُوا الْعَمِ الْقَمِنِينَ قَدَّرُوا الْعَمِ الْقَمِينِ الْقَمِينِ الْقَائِبِ الْمَعَارِعُ وَنُنْجِي سَلَفُهُ الْعَبِي سَلَفُهُ الْعَبِي وَحُدِفْ الْعَبِي وَحُدِفْ الْعَبِي وَحُدِفْ الْعَالَ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ الل

(وَمِثْلُ) مبتدأ، خبره «قَدَّرُوا» بتقدير رابط، وهو مضاف إلى قوله: (﴿ نَجْيَى الْمُؤْمِنِينَ ﴾، قَدَّرُوا) أي قدروه (مَجْهُولَ مَاضِ) أي فعلًا ماضيًا مبنيًا للمفعول، وقوله: (فِيهِ ضُعْفٌ يَظْهَرُ) أشار به إلى أن هذا الوجه ضعيف من عدّة جهات، أحدها: (إِسْكَانُ آخِي) أي آخر الفعل الماضي، مع أنه مفتوح (وَ) ثانيها (جَعْلُ نَائِبٍ) أي نائب الفاعل، والإضافة من إضافة المصدر إلى مفعوله الأول،

ونصب الثاني، وهو قوله (ضَمِيرَ مَصْدَنٍ) أي الفعل مع أنه مفهوم من الفعل، فلا يفيد إسناد الفعل له (ق) ثالثها إنابة غير المفعول به مع وجوده، وهو ممنوع، وإليه أشار بقوله: (وَمَفْعُولٌ أُبِي) أي منع إنابته.

وأشار إلى قول ثان في توجيه الآية أيضًا، بقوله: (قيل) إنَّ ﴿ يُحُيهُ فعلٌ ( مُضَارِعٌ، وَنُنْجِي سَلَفُهُ) أي أصله نُنْجي بنونين، ثانيتهما ساكنة ( وَلَكِنِ الإِدْغَامُ فِيهِ يُضْعِفُهُ) أي لكن هذا القول ضعيف كسابقه، يُضعفه وجود إدغام النون فيه؛ إذ هي تُخْفَى عند النون، ولا تُدغم فيه، وإلى قول ثالث بقوله: (قِيلَ: وَأَصْلُهُ نُنَجِي) بنونين أولاهما مضمومة، وثانيتهما مفتوحة، وتشديد الجيم ( وَحُذِفْ ثَانِ مِنَ النُّونَيْنِ) أي ثم حذفت النون الثانية، وهذا أيضًا ضعيف؛ إذ المضارع إذا ابتُدىء بالنون لا يجوز حذف النون الثانية منه إلا في النادر، كما أشار إليه بقوله: (نَادِرًا وُصِفْ) أي هذا الحذف وصف بكونها قليلًا، وفي نسخة: «عُرِف».

(وَغَيْرُ مَرْجُوحٍ) أي وهو الوجه الراجح (إِذَا لَمْ يُقْتَبَلُ) بالبناء للمفعول، أي إذا كان غير مقبول لتخريج المسألة عليه (تَحْرِيجُهُمْ عَلَيْهِ) أي على المرجوح (لَيْسَ مِنْ زَلَلْ) أي ليس من الخطإ، يعني أنه إذا لم يمكن التخريج على الوجه الراجح، فلا حرج على من خرّج على الوجه المرجوح، كهذه القراءة، فإنها خُرّجت على الأوجه الثلاثة المذكورة، وكلّ منها لا يخلو عن ضعف، إلا أنه لا يتأتى تخريجها إلا على هذه الأجه، فتأمّل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد يكون الموضع لا يتخرج إلا على وجه مرجوح، فلا حرج على مُخَرِّجه، كقراءة ابن عامر وعاصم: ﴿وكذلك نُجِي المؤمنين (١)، فقيل: الفعل ماضٍ مبني للمفعول، وفيه ضُعف من جهات: إسكان آخر الماضي، وإنابة ضمير المصدر مع أنه مفهوم من الفعل، وإنابة غير المفعول به مع وجوده، وقيل: مضارع أصله نُنْجِي بسكون ثانيه، وفيه

<sup>(</sup>١) قال الدماميني: هذا اعتراف من ابن هشام بأن هذه القراءة المتواترة غير فصيحة؛ لكونها لا تتخرّج إلا على وجه مرجوح، ولا ينبغي ارتكاب مثله. انتهى. قال الشمني: أقول: ليس في كلام ابن هشام اعتراف بأن هذه القراءة غير فصيحة، غاية الأمر فيه أنها مرجوحة، ولا يلزم من المرجوحيّة عدم الفصاحة. انتهى. دسوقي ١٨٩/٢ - ١٩٠.

م (٣٣) (فتح القريب المجيب ج٢)

ضعف؛ لأن النون عند الجيم تُخفَى ولا تدغم، وقد زعم قوم أنها أُدغمت فيها قليلاً، وأن منه أَتُرُجِّ، وإِجّاصة (١)، وإِجّانة، وقيل: مضارع وأصله نُنجِي بفتح ثانيه، وتشديد ثالثه، ثم مُذفت النون الثانية، ويضعفه أنه لا يجوز في مضارع نَبَّأت، ونَقَبْت، ونَرَّلت، ونحوهن إذا ابتدأت بالنون أن تُخذف النون الثانية إلا في ندور، كقراءة بعضهم ﴿ وَنُزِّلَ الْمُلَتِكَةُ تَنزِيلاً ﴾ [الفُرقان: الآية ٢٥].

قلت: هكذا قرّر ابن هشام، وتبعه الناظم أن هذه الأوجه التي خُرّجت بها هذه القراءة السبعيّة كلها ضعيفة، وفيه نظر لا يخفى؛ إذا إطلاق الضعف على ما صحت به القراءة غير مقبول، بل غاية ما هنالك أن نقول إن هذه الأوجه قليلة الاستعمال، لا ضعيفته؛ إذ قلة الاستعمال لا يستلزم الضعف.

والحاصل أن إطلاق الضعف على ما صحّت به القراءة من الجُرْءة بمكان، ولا ينبغي للمعرب أن يتجرّأ مثل هذا التجرُّء، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

ولما أنهى الكلام على الجهة الرابعة شرع يين الجهة الخامسة، فقال:

18٣٩ - (خَامِسَةُ الْجِهَاتِ تَرْكُ بَعْضِ مَا يَحْتَمِلُ اللَّفْظُ بَدِيهَا عُلِمَا اللَّفْظُ بَدِيهَا عُلِمَا اللَّفْظُ بَدِيهَا عُلِمَا اللَّهْ اللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُولُولُ الللللْمُ اللَّهُ اللللْمُولُولُ الللِّهُ الللْمُ اللْمُولُولُ اللللِّهُ اللَّهُ اللللِّهُ اللللْمُولُولُ اللَّ

(خَاهِسَةُ الْجِهَاتِ) الإضافة بمعنى «من»، أي الخامسة من الجهات التي يدخل على المعرب من جهاتها الاعتراض، وهو مبتدأ خبره قوله: (تَوْكُ بَعْضِ مَا يَحْتَمِلُ) بالبناء للفاعل، أي أن يترك المعرب بعض ما يحتمله (اللَّفْظُ بَدِيهًا) أي ظاهرًا (عُلِمَا) بألف الإطلاق مبنيًا، أي معلومًا (فَلْنُورِدَنْ) بلام الأمر، وهو فصيح، وإن كان قليلًا، كما قوله تعالى: ﴿وَلْنَحْمِلُ خَطَايَكُمْ ﴾ [المنكبوت: الآية ٢١] الآية (مِنْ هَذِهِ) الجهة (مَسَائِلًا) بالصرف للوزن (مُرَتَّبًا) بصيغة اسم المفعول، وقوله: (أَبُوالِهَا) مرفوع به؛ لاعتماده على صاحب الحال، وإنما لم يقل: مرتبة، لأن «أبوابها» مجازي التأنيث، فيجوز فيه الأمران، وقوله: (لِتَسْهُلًا) أي ليسهل على الطالب كشفها، ويتمرّن بها، والله تعالى أعلم.

ثم ذكر تلك الأبواب مُقَدِّمًا باب المبتدإ، فقال:

شمر معروف. «ق».

## (بَابُ الْمُتِتَدَإِ)

أي هذا باب الاسم الذي يحتمل أن يكون مبتدأ احتمالًا ظاهرًا.

1 £ £ 1 - (أَنْتَ السَّمِيعُ بَعْدَ إِنَّكَ أَتَى إِعْرَابُ أَنْتَ فِي ثَلَاثِ أُثْبِتَا اللَّهِ السَّوَابِ خُفُّ) 1 £ £ 1 - أَرْجَحُهَا الْفَصْلُ وَالإَبْتِدَا ضَعُفْ وَالنَّالِثُ التَّوْكِيدُ بِالصَّوَابِ خُفُّ)

( أَنتَ السَمِيعُ إِلَّبَقَرَة: الآية ١٢٧] بَعْدَ ﴿ إِنّكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٧] أَتَى إِعْرَابُ ﴿ أَنتَ السَمِيعُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٧] في تُلاث الإطلاق مبنيا للفاعل، فقوله: ﴿ أَنتَ السَمِيعُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٧] مبتدأ للمفعول، وفي نسخة: ( ثبتا) ثلاثيًا مبنيًا للفاعل، فقوله: ﴿ أَنتَ السَمِيعُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٧] مبتدأ محكيّ، خبره جملة (أتى إلخ»، وقوله: ( بعد ﴿ إِنّكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٢٧] » متعلّق بحال مقدّر، أي حال كونه واقعًا بعد ﴿ إِنّكَ ﴾ [البَقرَة: الآية ١٢٧] ﴿ أَرْجَحُهَا ) أقوى الثلاث ( الفَصْلُ ) أي إعرابه ضمير فصل ( وَالا بُتِدَا ضَعُفُ ) يعني أن الثاني كونه مبتدأ خبره ما بعده، وهذا الوجه ضعيف ضمير فصل ( وَالا بُتِدَا ضَعُفُ ) يعني أن الثاني كونه مبتدأ خبره ما بعده، وهذا الوجه ضعيف ( وَالنَّالِثُ التَّوْكِيدُ ) أي كونه مؤكّدًا لاسم ( إِن الصَّوَابِ ) متعلّق بـ ( حُفُّ ) بالبناء للمفعول، من حفّ المرأة وجهها تحُفُّه، من باب قتل: إذا زيّنته بإزالة شعره، والمعنى هنا أنه موصوفٌ بكونه صوابًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز في الضمير المنفصل من نحو قوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ أَنتَ السَّمِيعُ ٱلْمَلِيمُ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١٢٧] ثلاثة أوجه: الفصل، وهو أرجحها، والابتداء، وهو أضعفها (١)، ويختص بلغة تميم (٢)، والتوكيد، والله تعالى أعلم.

١٤٤٣ (أَجِزِ الإَبْتِدَا بِذَا أَكْرَمْتُهُ وَكَوْنَهُ الْفَعُولَ زَيْدًا لُتُهُ اللَّهُ عُولَ وَيُدًا لُتُهُ اللَّهُ اللَّهُ عُولَ اللَّهُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللَّهُ اللْمُواللَّهُ اللَّهُ الللْمُواللَّهُ الللْمُواللِيلُولِي الللْمُلِلْمُ الللْمُولَى الللْمُلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الل

<sup>(</sup>١) أفعل التفضيل هنا كالذي قبله ليس على بابه، وإلا كان بينهما تناقض.

 <sup>(</sup>۲) فيه أن اللفظ متحد إلا أن تكون ثمرة ذلك إذا زالت «إنّ»، واختلف الإعراب، نحو «كان زيد هو
 الفاضل، بنصب «الفاضل، عند غير بني تميم، وبرفعه عندهم. «الحاشية، ج٣ ص٢٣٥.

(أَجِزِ الانْتِدَا بِذَا أَكْرَمْتُهُ) يعني أنك تجيز في الاسم المفتتح به من نحو قولك: «هذا أكرمته» أن يكون مبتدأ (وَكُونَهُ الْمُفْعُولَ) أي وأجز أيضًا كونه مفعولًا به لفعل محذوف، يفسره المذكور، ومثله قولك: (زَيْدًا لُمُتُهُ) أي فيجوز فيه الوجهان، وفي قولك: (كُمْ رَجُلِ لَقِيتُهُ؟) أي فـ«كم» يجوز فيها الوجهان (وَمَنْ هُنَا أَكْرَمْتُهُ؟) أي فـ«من» يجوز فيها الوجهان، وقوله: (فِعْلَهُمَا أَخُرْ لَنَا) أي احكم بوجوب تأخير الفعل المقدّر العامل فيهما في المثالين الأخيرين؛ لكونهما اسمي استفهام. وحاصل معنى البيتين أنه يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قوله: «هذا أكرمته» الابتداء،

وحاصل معنى البيتين انه يجوز في الاسم المفتتح به من نحو قوله: «هذا اكرمته» الابتداء، والمفعولية، ومثله «كم رجل لقيته؟»، و«من أكرمته؟»، لكن في هاتين يُقَدَّر الفعل مؤخرًا، ومثلهما

رُبُّ رجلِ صالح لقيته»، والله تعالى أعلم.

1220- (في نَحْوِ مَا في الدَّارِ زَيْدٌ أَوَ في الدَّارِ زَيْدٌ أَوَ في الدَّارِ زَيْدٌ أَوْ هَـوْ فَاعِـلُ الْمَدِيَّةُ أَوْ هَـوْ فَاعِـلُ الْمَدِيِّ الْمَدَى الْمَدَويِيِّ الْمَدِيِّ الْمَدَى الْمَدَويِيِّ الْمَدِيِّ الْمَدَى الْمَدَويِيِّ الْمَدَى الْمَدَويِيِّ الْمَدَى الْمَدَويِيِّ الْمَدَى الْمَدَويِيِّ اللَّهُ الْمَدَى الْمَدِيِّ اللَّهُ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْمِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُعْمِ اللَّهُ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ الْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ الللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ الللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ اللْمُعْمِ الللْمُعْمِ اللْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ اللْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْمِ الْمُعْ

إِلَهِنَا شَكُّ لَدَيْهِمْ يَفِي أُولَاهُمَا ذَا وَضْعُهُ مُؤَصَّلُ كَنذَا أَقَائِمٌ هُنَا أَخُوهُ وَالإَبْتِذَا حَثْمٌ لَدَى الْكُوفِي وَالإَبْتِذَا حَثْمٌ لَدَى الْكُوفِي وَجُهٌ يَكُونُ ثَالِثًا جَا ثَابِتَا تُنْسَبُ لِلْحِجَازِ خُذْ بِالشَّبَ عِنْدَ آبْنِ عُصْفُورِ وَضُعْفَهُ خُذَا)

التقديم والتأخير (كَمِثْلِ زَيْدٌ قَائِمٌ أَبُوه) أي كما يكون إعراب «أبوه» فاعلاً أرجح من إعرابه مبتدأ؛ لما ذكرنا (كَذَا أَقَائِمٌ هُنَا أَخُوهُ) أي فأخوه فاعل على الأرجح (أَقَائِمٌ أَنْتَ لَدَى الْبَصْرِيِّ) أي فيرجح أيضًا كون «أنت» فاعلاً عند البصريين (وَالاَئِتِدَا حَثْمٌ لَدَى الْكُوفِي) أي كون «أنت» مبتدأ واجب عند الفريق الكوفي؛ لأن الضمير المرفوع بالفعل لا يجاوره منفصلاً عنه، فوجب كونه مبتدأ، ورُدّ عليهم بأن الوصف مخالف للفعل في هذا (في نَحْوِ «مَا في الدَّارِ زَيْدٌ» قَدْ أَتَى كونه مبتدأ، ورُدّ عليهم بأن الوصف مخالف للفعل في هذا (في نَحْوِ «مَا في الدَّارِ زَيْدٌ» قَدْ أَتَى وَجُهٌ يَكُونُ ثَالِئًا) أي وجها ثالثًا في الإعراب، وقوله: (جَا ثَابِتًا) مؤكّد لمعنى «قد أتى» (بِكَوْنِ ذَا المَرْفُوعِ) بالجرّ صفة لاسم الإشارة، أي بكون هذا المرفوع، وهو «زيد» (إسْمَ) بقطع الهمزة للوزن (همّا» البّي تُنْسَبُ) بالبناء للمفعول (لِلْحِجَازِ) وقوله: (خُذْ بِالنَّبَتِ) كمل به البيت، أي حلا المسألة بحجتها (خَبَرُهَا) أي خبر «ما» الحجازية (الظّرفُ المُقدَّمُ) أي «في الدار» (وَذَا) أي وهذا الوجه الثالث (عِنْد) أبي الحسن علي بن عبد المؤمن (ابْنِ عُصْفُورٍ) الأندلسيّ المتوفّى سنة الوجه الثالث (عِنْد) أبي الحسن علي بن عبد المؤمن (ابْنِ عُصْفُورٍ) الأندلسيّ المتوفّى سنة المؤمن القرئات من نون التوكيد الخفيفة أشار الوجه ضعيف؛ لتقدّم خبرها على اسمها، إذ المشهور وجوب بطلان عملها عند به إلى أن هذا الوجه ضعيف؛ لتقدّم خبرها على اسمها، إذ المشهور وجوب بطلان عملها عند به إلى أن هذا الوجه ضعيف؛ لتقدّم خبرها على اسمها، إذ المشهور وجوب بطلان عملها عند به إلى أن هذا الوجه ضعيف؛ لتقدّم خبرها على اسمها، إذ المشهور وجوب بطلان عملها عند به المؤرن و ظرفًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في المرفوع من نحو قوله رَجَالَ: ﴿ أَفِي اللّهِ شَكُ ﴾ [إبراهيم: الآية ١٠]، و«ما في الدار زيد» الابتدائية والفاعلية، وهي أرجح؛ لأن الأصل عدم التقديم والتأخير، ومثله كلمتا ﴿ عُرُفُ ﴾ [الرُّتر: الآية ٢٠] في «سورة الرُّتر»؛ لأن الظرف الأول مُعتمد على المخبر عنه، والثاني على الموصوف؛ إذ الغرف الأولى موصوفة بما بعدها، وكذا نار في قول الخنساء [من البسيط]:

\* كَأَنَّهُ عَلَمٌ في رَأْسِهِ نَارُ \*

ومثله الاسم التالي للوصف في نحو «زيدٌ قائم أبوه»، و«أقائم زيدٌ»؛ لما ذكرنا، ولأن الأب إذا قُدِّر فاعلًا كان خبرُ زيد مفردًا، وهو الأصل في الخبر، ومثله ﴿ ظُلُمَنتٍ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] من قوله تعالى: ﴿ أَوْ كُصَيِّبٍ مِّنَ ٱلسَّمَآءِ فِيهِ ظُلُمَنتُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩] الآية؛ لأن الأصل في الصفة الإفراد.

بَابُ

ب(ج

دراً:

فاع

المناز

علي

أن «

تقدُّ.

قال

نغط

أخو

وأن

والج

الوار

41

بتش

بشو

تعال

فإن قلت: «أقائم أنت»، فكذلك عند البصريين، وأوجب الكوفيون في ذلك الابتدائية، ووافقهم ابن الحاجب، ووَهِمَ إذ نَقَلَ في «أماليه» الإجماعَ على ذلك.

وحجتهم أن المضمر المرتفع بالفعل لا يُجاوره منفصلًا عنه، لا يقال: «قام أنا».

والجواب أنه إنما انفصل مع الوصف؛ لئلا يُجهَل معناه؛ لأنه يكون معه مستترًا بخلافه مع الفعل، فإنه يكون بارزًا، كرقمتُ، أو «قمت»، ولأن طلب الوصف لمعموله دون طلب الفعل، فلذلك احتُمِل معه الفصل، ولأن المرفوع بالوصف سَدَّ في اللفظ مَسَدَّ واجب الفصل، وهو الخبر، بخلاف فاعل الفعل، ومما يُقطع به على بطلان مذهبهم قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبُ أَنتَ عَنَ اللهَجَى﴾ [مريج: الآية ٤٦]، وقول الشاعر [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ مَا وَافِ بِعَهْدِى أَنْتُمَا إِذَا لَمْ تَكُونَا لِي عَلَى مَنْ أُقَاطِعُ فَإِن القول بأن الضمير مبتدأ كما زعم الزمخشري في الآية مُؤَدِّ إلى فصل العامل من معموله بالأجنبي، والقول بذلك في البيت مُؤَدِّ إلى الإخبار عن الاثنين بالواحد.

ويجوز في نحو «ما في الدار زيد» وجه ثالث عند ابن عصفور، ونقله عن أكثر البصريين، وهو أن يكون المرفوع اسمًا لـ «ما» الحجازية، والظرفُ في موضع نصب على الخبرية، والمشهور وجوب بُطلان عمل «ما» عند تقدم الخبر ولو ظرفًا، والله تعالى أعلم.

١٤٥٢ - (زَيْدٌ دُعِيْ فِي الدَّارِ عَمُّهُ قَبِلْ لِفَاعِلِيَّةٍ لِظَرْفِ قَدْ عَمِلْ الدَّائِبُ عَمَّا أُخْرِجَا عَلَى صَمِيرٍ مِنْهُ جَا حَالٌ هُوَ النَّائِبُ عَمَّا أُخْرِجَا عَلَى صَمِيرٍ مِنْهُ جَا خَالٌ هُوَ النَّائِبُ عَمًّا أُخْرِجَا الْحَالُ وَإِنْ بَعْضَ نَطَقُ) ١٤٥٤ - أَوْ مُبْتَدًّا خَبَرُهُ ظَرْفٌ سَبَقْ جُمْلَتُهَا الْحَالُ وَإِنْ بَعْضَ نَطَقُ) ١٤٥٥ - أَوْ مُبْتَدًّا خَبَرُهُ ظَرْفٌ سَبَقْ جُمْلَتُهَا الْحَالُ وَإِنْ بَعْضَ نَطَقُ)

(«زَيْدٌ دُعِي في الدَّارِ عَمُّهُ» قَبِلُ أي لفظ «عمُّه» (لِفَاعِلِيَّة لِظَرْفِ) أي الجارّ والمجرور، أي جاز كونه فاعلًا به (قَدْ عَمِلْ) أي عمل ذلك الظرف في «عمُّه» الرفع على الفاعلية، وفي نسخة بدل هذا الشطر:

\* الْفَاعِلِيَّةَ لِظُرْفِ مُكْتَمِلْ \*

(مُغْتَمِدًا) حال من الفاعل (عَلَى ضَمِيرٍ) متعلّق بما قبله (مِنْهُ) أي من ذلك الضمير، متعلّق برجًا حَالٌ هُوّ) أي ذلك الضمير (النَّائِبُ عَمَّا أُخْرِجَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، وأراد براً خرج، معنى أخبر به، أي أُخرج الكلام عليه؛ إذ الخبر محطّ الفائدة (أَوْ هُوَ) أي عمه (نَائِبٌ عَنْ فَاعِلِ ضُرِبٌ) هكذا في النسخ، ولم يتقدّم له ذكر «ضُرب»، وإنما هو في عبارة الأصل، إذ نصّ المثال فيه: «زيد ضُرب في الدار أخوه»، وأما مثال النظم فهو «زيد دُعي في الدار عمه»، فالتبس على الناظم، فالمناسب هنا أن يقول:

أَوْ هُـو نَـائِـبٌ عَـنْ فَـاعِـلِ دُعِـي إِذَا مِنَ الضَّمِيرِ خَالِيًا رُعِي (إِذَا مِنَ الضَّمِيرِ) متعلّق بـ(خَالِيًا حُسِبُ) بالبناء للمفعول، أي إذا قُدّر خاليًا من الضمير، يعني أن «عمه» يكون نائب فاعل «دُعي» إذا لم يكن فيه ضمير (أَوْ) هو (مُبْتَدًا، خَبَرُهُ ظَرْفٌ سَبَقُ) أي تقدّم، وهو «في الدار» (جُمْلَتُهَا الْحَالُ) هكذا بضمير المؤنّث، مع أنه يعود إلى المبتدإ والخبر، ولو قال: «والجملة الحال» لكان أولى، يعني أن جملة المبتدإ والخبر حال من نائب الفاعل، وقوله: (وَإِنْ بَعْضْ نَطَقْ) أي وإن تكلّم بعض النحاة بضعف هذا الوجه، ورأوه رَدِيتًا، لكن الصحيح أنه وجه صحيح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو «أخوه» من قولك: «زيد ضُرِب في الدار أخوه» أن يكون فاعلًا بالظرف؛ لاعتماده على ذي الحال، وهو ضمير «زيد» المقدر في «ضُرِب»، وأن يكون نائبًا عن فاعل «ضُرِب» على تقديره خاليًا من الضمير، وأن يكون مبتدًا خبره الظرف، والن يكون نائبًا عن فاعل «ضُرِب» على تقديره خاليًا من الضمير، وأن يكون مبتدًا خبره الظرف، والجملة حال، والفراء والزمخشري يريان هذا الوجه شاذًا رديعًا؛ لخلق الجملة الاسمية الحالية من الواو، ويوجبان الفاعلية في نحو «جاء زيد عليه جبة»، وليس كما زعما؛ لأن الحق جواز خلق الجملة الاسمية الواقعة حالًا من الواو، نحو «جاء زيدٌ يده على رأسه».

والأوجه الثلاثة في قوله تعالى: ﴿وكأين من نبي قُتِلَ معه ربيون كثير﴾ قيل: وإذا قرىء بتشديد ﴿قَتُلَ ﴾ لزم ارتفاع ﴿رِبِّيُونَ ﴾ بالفعل، يعني لأن التكثير لا ينصرف إلى الواحد، وليس بشيء؛ لأن النبي هنا متعدد لا واحد، بدليل ﴿وَكَأَيِّنَ ﴾، وإنما أفرد الضمير بحسب لفظها، والله تعالى أعلم.

١٤٥٦ (وَإِنْ تَقُلْ أَحْمَدُ نِعْمَ الرَّجُلُ فَكَوْنَهُ مُبْدَداً لَا يُعْزَلُ ١٤٥٧ - كَذَاكَ نِعْمَ الْمَرْءُ زَيْدٌ وَآجْعَل وَابِطَهُ الْعُمُومَ أَوْ مَا يَنْجَلِي ١٤٥٨ - تُمَاثِلًا أَوْ خَبَرْ لمَا مُدَفْ أَوْ مُنْقَدًا خَيَرُهُ ذَا الْنُحَدَفُ

(وَإِنْ تَقُلْ: «أَحْمَدُ نِعْمَ الرَّجُلُ»، فَكَوْنُهُ) أي أحمد (مُبْتَدَأً لَا يُعْزَلُ) أي لا يزال عنه؛ لأنه الواجب في مثله (كَذَاكَ «يَعْمَ الْمَرْءُ زَيْدٌ»، وَاجْعَلِ) بكسر اللام للوزن (رَابِطَهُ) أي رابط الخبر بمبتدئه (الْعُمُومَ) أي عموم الفاعل، وهو «المرء»؛ لكونه معرّفًا بـ«أل» الجنسية (أَوْ) اجعل الرابط (مَا يَنْجَلِي) أي ينكشف ويظهر، حال كونه (مُمَاثِلًا) أي للمبتدإ، يعني أن الرابط إعادة المبتدإ بمعناه (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: «زيد» (خَبَرٌ لِمَا حُذِفْ) أي لمبتدإ محذوف وجوبًا، أي الممدوحُ زيدٌ (أَوْ) لتنويع الحلاف أيضًا، أي وقيل: زيد (مُبتَدًا خَبَرُهُ ذَا الْمُنْحَذِفْ) أي المحذوف الذي ذكرناه آنفًا، أي زيد الممدوح، وهذا قول ضعيف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو قولك: «زيد نعم الرجل» يتعين في «زيد» الابتداء، ونحو «نعم الرجل زيد»، قيل: كذلك وعليهما فالرابط العموم، أو إعادة المبتدإ بمعناه على الخلاف في الألف واللام للجنس هي أم للعهد، وقيل: يجوز أيضًا أن يكون خبرًا لمحذوف وجوبًا، أي الممدوح زيد، وقال ابن عصفور: يجوز فيه وجه ثالث، وهو أن يكون مبتدأ تحذف خبره وجوبًا أي زيد الممدوح، ورُدَّ بأنه لم يَسُدُّ شيء مسده، والله تعالى أعلم.

١٤٥٩ - (وَحَبَّذَا زَيْدٌ فَزَيْدٌ مُبتَدَا ١٤٦٠ وَرَابِطُ الْجُمْلَةِ قُلْ إِشَارَهُ أَوْ خَبَلُ الْقُدُر الْعِبَارَةُ ١٤٦١ أَوْ مُبْتَدًا خَبَرُهُ قَدْ حُذِفًا ١٤٦٢- أَوْ بَدَلٌ كِللَّهُمَا قَدْ رُدًّا ١٤٦٣ وَقِيلَ حَبَّذَا سُما الْخَبُوبِ ع ١٤٦٤ أَوْ حَبَّذَا كُلُّهُ فِعْلٌ مَاضِي (وَ«حَبَّذَا زَيْدٌ») مبتدأ محكى لقصد لفظه، خبره الجملة بعده، بزيادة الفاء (فَ«زَيْدٌ» مُبْتَدَا)

خَبَرُهُ حَبُّ لِلذَا قَدْ أُسْنِدَا رَقِيلَ عَطْفٌ لِبَيَانِ يُقْتَفَى بِمَا الْمُؤلِّفُ في الأَصْلِ أَبْدَى خَبَرُهُ زَيْدٌ وَعَكْسَهُ تَعِي فِزَيْدٌ الْفَاعِلُ ذُو النَّتِهَاض)

مبتداً وخبره (خَبَرُهُ «حَبُ») مبتداً وخبره أيضًا، ويحتمل العكس، ومن الْلُح اللغزيّة في هذا البيت وقوع «مبتدا» خبرًا، و«خبره» مبتدأ (لـ«ذَا») متعلّق برقَدُ أُسْنِدًا) بألف الإطلاق، أي حال كونه مسندًا لاسم الإشارة (وَرَابِطُ الجُهْلَةِ قُلْ: إِشَارَهُ) يعني الرابط بين المبتدا وخبره الجملة اسمُ مسندًا لاسم الإشارة الواقع فاعلًا، وفي نسخة: «ذُو الإِشَارَة» (أَوْ خَبَرُ الْمُقَدِّرِ الْعِبَارَة) أي أو هو خبر لمبتدا مقدّر في العبارة، أي المحبوبُ زيدٌ (أَوْ مُبتدًا خَبَرُهُ قَدْ حُذِفًا) بألف الإطلاق، أي أو هو مبتدأ محذوف الخبر، أي زيد المحبوب (وقِيلَ) زيد (عَطْفٌ لِبَيَانِ) اللام زائدة ، يعني أن زيدًا عطف بيان لهذا» (أَلِفًا) بألف الإطلاق، أي عطف البيان، والبدل (قَدْ رُدًا) بألف الإطلاق، أي مألوف (أَوْ بَدَلٌ) من «ذا» (كِلاَهُمَا) أي عطف البيان، والبدل (قَدْ رُدًا) بألف التثنية مبنيًا للمفعول، أي مردودان (بِمَا المُؤلِّفُ) أي ابن هشام رحمه الله (في الأَصْلِ) أي في «مغني اللبيب» (أَبُدَى) أي أظهره، أي بأوجه الردّ التي ذكرها فيه، كما سيأتي بيانها -إن شاء الله تعالى ـ وفي نسخة بدل هذا الشطر:

#### \* بَمَا مُؤَلِّفٌ بِمُغْنِ أَبْدَا \*

(وَقِيلَ: حَبُّذَا سُما) بالقصر مثلّث الأول، لغة في اسم، وهو مفعول مقدّم لـ عن مضاف إلى الخُبُوبِ عِ) أي احفظه (خَبَرُهُ «زَيْلَة») يعني أن «حبّذا» اسم بمعنى المحبوب، مبتدأ و «زيد» خبره، أي المحبوب زيد (وَعَكْسَهُ) مفعول مقدّم لـ (تَعِي) أي تحفظ عكسه، يعني أنه يجوز أن يُعْرَب «زيد» مبتدأ، و «حبذا» خبره (أَوْ حَبُّذَا كُلُّهُ) أي «حبّ» واسم الإشارة (فِعْلَ مَاضِي) بإثبات الياء، وهو لغة، لا ضرورة، كقراء ابن كثير: ﴿ ولكل قوم هادي ﴾، قال في «الخلاصة»:

وَحَذْفُ يَا الْنَقُوصِ ذِي التَّنُوينِ مَا لَمْ يُنْصَبَ اوْلَى مِنْ ثُبُوتٍ فَأَعْلَمَا (فِزَيْدٌ الْفَاعِلُ ذُو الْتِهَاضِ) أي صاحب قيام، هذه العبارة تشير إلى تقوية هذا الوجه، مع أنه أضعف ما قبل فيه، فكان الأولى له أن يقول بدله: «ذُو اعْتِرَاضِ» إشارة إلى ضعفه، فتأمّل. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن قولك: «حبذا زيد» يحتمل «زيد» على القول بأن «حَبّ» فعل، و«ذا» فاعل أن يكون مبتداً مُخبرًا عنه بـ«حبذا»، والرابط الإشارة، وأن يكون خبرًا لمحذوف، ويجوز على قول ابن عصفور السابق أن يكون مبتداً مُذف خبره، ولم يقل به هنا، لأنه يَرَى أن «حبذا» اسم، وقيل: بدل من «ذا»، ويرده أنه لا يَحُلُّ محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه، «حبذا» اسم، وقيل: بدل من «ذا»، ويرده أنه لا يَحُلُّ محل الأول، وأنه لا يجوز الاستغناء عنه،



وقيل: عطف بيان، ويؤدُّه قوله [من البسيط]:

وَحَبُّذَا نَفَحَاتٌ مِنْ يَمَانِيةِ تَأْتِيكَ مِنْ قِبَلِ الرَّيَّانِ أَحْيَانَا(١) ولا تُبَيُّ المعرفة بالنكرة باتفاق، وإذا قيل: «حبذا» اسم للمحبوب فهو مبتدأ، و«زيد» خبره، أو بالعكس عند من يُجيز في قولك: «زيد الفاضل» وجهين، وإذا قيل: إن «حبذا» كلَّه فعلٌ، فهزيد» فاعل، وهذا أضعف ما قيل؛ لجواز حذف المخصوص (٢)، كقوله [من الطويل]:

أَلَا حَبَّذَا لَـوْلَا الْحَيِّاءُ وَرُبُّمَا مَنَحْتُ الْهَوَى مَا لَيْسَ بِالْتُقَارِبِ (٣) والفاعل لا يُحذَف، والله تعالى أعلم.

1870 (وَفِي فَصَبْرٌ بَعْدَهُ جَمِيلُ مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرٌ أَصِيلُ 1870 (وَفِي فَصَبْرٌ بَعْدَهُ جَمِيلٌ جُعِلَا إَوْ قُدْرَ الْخَبَرُ لَفْظَ أَمْثَلًا) 1877 - أَيْ شَأْنُنَا صَبْرٌ جَمِيلٌ جُعِلًا إِوْ قُدْرَ الْخَبَرُ لَفْظَ أَمْثَلًا)

(وَفِي ﴿ فَصَبْرٌ ﴾ [يُوسُف: الآية ١٨] بَعْدَهُ ﴿ جَيِيلٌ ﴾ [يُوسُف: الآية ١٨] مُبْتَدَاً ) أي قوله: ﴿ فَصَبْرٌ جَيِيلٌ ﴾ [يُوسُف: الآية ١٨] مبتدأ تحذف خبره (أَوْ خَبَرٌ) أي أو هو خبر لمبتدإ محذوف، وقوله: (أَصِيلُ) أي راسخ وثابت في الخبريّة، يقال: «أَصُلَ الشيءُ ككرُم»: صار ذا أصل، أو ثبت، ورسّخ أصله، قاله في «القاموس» (أَيْ شَأْنُنَا صَبْرٌ جَمِيلٌ جُعِلًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي جُعل تقديره شأننا صبر جميل، والمناسب للآية شأني صبر جميل، وإنما جعله ضمير جماعة المتكلم هنا للنظم، فقوله: «أي شأننا إلخ» مبتدأ محكي لقصد لفظه، وقوله: «جُعلا» خبره (أَوْ قُدُرَ الخَبر بلفظ أمثل، المؤبرُ جميلٌ أمثل من غيره.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز في نحو قوله ﷺ: ﴿ فَصَدِّرٌ جَمِيلٌ ﴾ [يُوسُف: ١٨]

<sup>(</sup>١) \$ اليمانية): الريح الجنوب سميت به لأنها تهبّ من قبل اليمن، و\$الريّان): جبل في ديار طبئ، أو اسم واد.

<sup>(</sup>٢) أي نقد حذف المخصوص في البيت، وهو دحبيبٌ.

<sup>(</sup>٣) أي أحببت من لا يُنصفني، ولا مطمع فيه.

كونه خبرًا لمحذوف، أي شأني صبرٌ جميلٌ، أو مبتدأً محذوف الخبر، أي صبرٌ جميلٌ أَمْثَلُ من غيره. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يتعلّق بالمبتدإ شرع يبينّ ما يتعلّق بباب «كان» وما جرى مجراها، فقال:

#### (بَابُ كَانَ وَمَا جَرَى مَجْرَاهَا)

1٤٦٧- (وَفِي لِنَ كَانَ لَهُ قَلْبٌ وَفِي الْمُ كَانَ اللهُ قَلْبٌ وَفِي الْمُعَا الْمُعَا الْمُعَا الْمُعَامُ الْمُعَامُ الْمُعَامُ النَّمَامُ النَّمُ النَّمَامُ الْمُعْمَامُ النَّمَامُ النَّمِ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمِ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمِ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمِ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّمَامُ النَّامِ النَّامِ النَّامِ النَّمَامُ الْمُعْمَامُ الْمُعَلِمِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامِ الْمَامُ الْمَامِ ا

زَيْدٌ هُنَا كَانَ لَهُ مَالٌ يَفِي تَكُونُ زَائِدًا لَدَيْهِمْ عُلِمَا وَبِاسْتَقَرَّ فِي سِوَى ذَا السَّامِي يَكُونُ مَرْفُوعًا لَدَى الإِفَادَهُ)

(وَفِي ﴿ لِمَن كَانَ لَهُ قَلْبُ ﴾ [ق: الآية ٣٧]، وَفِي هزَيْدٌ هُنَا كَانَ لَهُ مَالٌ ﴾) الجار والمجرور متعلق بر يقيي) مضارع وَفَى، وفاعله قوله: (نُقْصَانُ ﴿ كَانَ ﴿ وَتَمَامُهَا) يعني أنه يجوز كون ﴿ كان ﴾ في الآية والمثال ناقصة، وتامّة (كَمَا تَكُونُ زَائِدًا) أنث ﴿ تكون ﴾ وذكر ﴿ زائدًا ﴾ لأن ﴿ كان ﴾ أريد لفظها وكلّ ما أريد لفظه يجوز فيه الأمران، باعتبار اللفظ والكلمة ، كما سبق بيانه غير مرّة (لَدَيْهِمْ عُلِمًا) بالبناء للمفعول، وألف التثنية الراجعة إلى النقصان والتمام فقط، قاله الناظم، وإنما لم يجعلها ألف الإطلاق، ويرجع الضمير إلى الثلاثة النقصان، والتمام، والزيادة ؛ لكون الزيادة ضعفًا .

(عَلَّقْ بِهَا) أي بـ «كان» (الظَّرْفَ لَدَى) أي عند (التَّمَامِ) وفي نسخة: «عَلَى التَّمَامِ»، أي على كونها تامّة، يعني أنه يجوز تعليق الظرف والجار والمجرور في حال كونها تامّة (وَبِاسْتَقَرُّ) أي وعلقه باستقرّ محذوفًا، وعبارة الأصل باستقرار محذوف مرفوع بلفظ المصدر (في سِوَى ذَا) أي في غير هذا، أي التمام، وهو الزيادة، وقوله: (السَّامِي) صفة لـ هذا»، وصفه به لأن التمام أرفع رتبةً من الزيادة (يُنْصَبُ) بالبناء للمفعول، أي الظرف، والمراد متعلّقه (في النَّقْصِ) يعني أن الظرف، أي

عامله يكون منصوبًا حال كون «كان» ناقصةً على أنه خبر لها (وَفِي الزِّيَادَهُ يَكُونُ مَرْفُوعًا) أي وفي حال زيادة «كان» يكون متعلق الظرف مرفوعًا على أنه خبر للاسم المرفوع، وقوله: (لَدَى الإِفَادَةُ) أكمل به البيت أي كلِّ هذا عند إرادة الإفادة، وفي نسخة: «لِذِي الإفادة» أي لصاحب الإفادة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في «كان» من نحو قوله رَجَالَى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَلَهُ مَنْ لَهُ قَلْبُ ﴾ [ق: الآية ٣٧] ، ونحو «زيد كان له مالٌ» نُقصان «كان»، وتمامها، وزيادتها، وهو أضعفها، قال ابن عصفور: باب زيادتها الشعر، والظرف متعلق بها على التمام، وباستقرار محذوف مرفوع على الزيادة، ومنصوب على النقصان، إلا إن قُدِّرت الناقصةُ شأنية، فالاستقرار مرفوع؛ لأنه خبر المبتدإ. والله تعالى أعلم.

تنبيه:

كان في أصل النظم: ما نصه:

(في كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ مَكْرِهِمْ ثَلَاثَةُ الأَوْجُهِ في تَدْبِيرِهِمْ) ثم قال الناظم رحمه الله: قولى: «عاقبة مكرهم» في وزنه ضرورة، ولو قال: «عاقبات مكرهم» لاستقام الوزن بسلامة الوتد المجموع» انتهى.

قلت: من أغرب ما اتّفق للناظم رحمه الله أنه بينّ انكسار الوزن في هذا البيت، ثم لم يأت بما يُزيل ذلك، مع كونه يستطيع أن يُغيّره، بل أشار إلى تغييره إلى أقبح ما يكون، وهو تغيير لفظ الآية، فلذا غيرته إلى ما ذكرتُ؛ لأنه أذن لي في تغيير ما أراه غير مناسب، فجزاه الله تعالى خير الجزاء.

(وَكَيْفَ حَالٌ فِي التَّمَامِ) أي إذا كانت «كان» تامَّة فَ كَيْفَ حَال، وهُ عَلِقِبَةُ ﴾ [النمل: ١٥] فاعلها (وَخَبَرُ لِكَانَ) أي في حال كونها ناقصةً فَ كَيْفَ ﴾ خبر لها مقدّما، أي وهو عَلِقِبَةُ ﴾، وهذا في حال زيادتها، وقوله: (إنِ اسْتَقَرُّ) أي إن ثبت كونها زائدة.

14٧٣ (في نَحْوِ هَمَا كَانَ عَلِيهِ لِبَشَرْ ثَلَاثَةُ الأَوْجُهِ في «كَانَ» تَقَرُّ التمام، (في نَحْوِ هُومَا كَانَ عَلِيهِ هِلِبَشَرِ فَ ثَلَاثَةُ الأَوْجُهِ) أي الأوجه الثلاثة المتقدّمة، وهي التمام، والنقصان، والزيادة (في هُ كَانَ عَ تَقَرُّ بفتح أوله وثانيه، مضارع قرّ الشيء من باب فهم، وضرب: إذا ثبت.

١٤٧٤- (في مِثْلِ أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمَا فَلَاثَلَةٌ فِي كَانَ مِمَّا قُلدُمَا

1٤٧٥- في النَّقْصِ أَيْنَ خَبَرٌ مُقَدَّمُ وَقَائِمًا حَالٌ وَعَكْسًا يُحْكَمُ 1٤٧٥- في الزَّيْدِ وَالتَّمَامِ قَائِمًا جُعِلْ حَالًا مِنَ الْفَاعِلِ في أَيْنَ عَمِلْ 1٤٧٧- في الزَّيْدِ وَالتَّمَامِ عَلَى التَّمَامِ في الزَّيْدِ إِخْبَارٌ بِهِ لِلرَّامِي)

(في مِثْل) متعلّق بحال مقدّر من «كان»، وهو مضاف إلى («أَيْنَ كَانَ زَيْدٌ قَائِمًا» ثَلَاثَةٌ» وهما» موصولة، صلتها مبتدأ خبره قوله: (في «كَانَ») وقوله: (مِمَّا) متعلّق بمحذوف صفة لـ«ثلاثة»، وهما» موصولة، صلتها قوله: (قُدِّمًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي من الذي تقدّم ذكره، وهو التمام، والنقصان، والزياة (في التقصي) أي في حال كون «كان» ناقصة «(أَيْنَ» خَبَرٌ مُقَدَّمُ) لها، أي ويتعلّق بمحذوف (وَقَائِمًا حَالٌ) أي من «زيد» (وَعَكْمًا) منصوب بنزع الخافض (يُحْكُمُ) بالبناء للمفعول، أي ويجوز الحكم أيضًا بالعكس، وهو أن يكون «قائما» خبرًا لـ«كان»، و«أين» ظرف له (في الزَّيْد) أي الزيادة، أي في حال كون «كان» زائدة (وَالتَّمَامِ) أي وفي حال كونها تامّة فـ(قَائِمًا جُعِلْ حَالًا مِنَ الْفَاعِلُ) أي في حال كون «كان»، وقوله: (في أَيْنَ عَمِلْ) أي إنّ «أين» ظرف متعلّق به (أَوْ «كَانَ» مِنَ الْفَاعِلُ) أي لـ«أين» (يلشّامِي) أي لمبتدإ، وهو «زيد»، وإنما وصفه بالسامي لكونه مرفوع الرتبة، حيث ناه يُسند إليه، وفي نسخة: «للرامي» أي لمن يريد تحقيق الكلام.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «كان» في قولك: «أين كان زيد قائمًا» تحتمل الأوجه الثلاثة، وعلى النقصان فالحبر إما «قائمًا»، و«أين» ظرف له، أو «أين»، فيتعلق بمحذوف، و«قائمًا» حال، وعلى الزيادة والتمام فهقائما، حال، و«أين» ظرف له(١)، ويجوز كونه ظرفا لـ«كان»، إن

<sup>(</sup>۱) قوله: (وعلى الزيادة والتمام فدهائمًا حال، وهأين، ظرف له) اعترضه الدماميني، بأنه على التمام، فده زيد، فاعل به كان، وهائمًا، حال منه، وهأين، ظرف لغو متعلق به كان، أو بهائمًا، وأما على الزيادة فدوزيد، مبتداً، وهأين، خبره قطعًا، فيكون ظرفًا مستقرًا متعلقًا بمحذوف وجوبًا، وهائمًا، حال من الضمير المستكن فيه، فكيف يتأتى أن يكون ظرفًا له قائما، هذا مما لا سبيل إليه، اللهم إلا أن يكون كلامه بناء على لغة ﴿وَضَيْنُ عُصْبَةً ﴾ [يُوشف: الآية ٨] بالنصب. انتهى «حاشية الدسوقي، ٢/

قُدِّرت تامَّةً، والله تعالى أعلم.

١٤٧٨ - (يَجُوزُ فِي عَسَى الْفَتَى أَنْ يَنْدَمَا نَقْصُ عَسَى وَجَازَ أَنْ تُتَمَّمَا الْحِورُ فِي عَسَى أَنْ يَتَحَلَّى خَالِدُ لُقْصَالُهَا أَوِ التَّمَامُ وَارِدُ ١٤٧٩ - وَفِي عَسَى أَنْ يَتَحَلَّى خَالِدُ لَقْصَالُهَا أَوِ التَّمَامُ وَارِدُ ١٤٨٠ - كَذَا إِذَا ٱسْمٌ ظَاهِرٌ تَقَدَّمَا كَمِثْل خَالِدٌ عَسَى أَنْ يَقْدَمَا)

(يَجُوزُ فِي «عَسَى الْفَتَى أَنْ يَنْدَمَا») بفتح الدال، من باب تَعِبُ (نَقْصُ «عَسَى») أي كونها ناقصة تعمل عمل «كان»، فيكون «الفتى» اسمها، و«أن يندما» خبرها (وَجَازَ أَنْ تُتَمَّمَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي جاز أيضًا أن تكون تامّة، تكتفي بمرفوعها، وهو «الفتى» مثلًا، و«أن يندم» بدل منه.

(وَفِي «عَسَى أَنْ يَتَحَلَّى خَالِدٌ) بالحاء المهملة، أي أن يتصف بأوصاف الكمال، ويحتمل أن يكون بالخاء المعجمة، أي أن يتعد عن الرذائل، والجارّ والمجرور متعلق بـ«وارد» ( نُقْصَانُها) أي كونُ (عسى» ناقصة، فيكون «أن يتحلّى» خبرًا لها مقدّمًا، و «خالد» اسمها مؤخّرًا (أو التّمَامُ) أي كونها تامّة، فيكون «خالد» فاعلّا بـ«يتحلّى» و «أن» وصلتها فاعل بـ«عسى»، فقوله: «نقصانها» مبتدأ، و «أو التمام» عطف عليه، والخبر قوله: (وَارِدٌ)أي آت، وجائز (كَذَا) أي يجوز أيضًا كونها ناقصة، وتامّة كما مضى (إِذَا اسْمٌ ظَاهِرٌ تَقَدَّمَا) بألف الإطلاق أي على «عسى» (كَمِثْلِ خَالِدٌ عَسَى أَنْ يَقْدَمَا) بألف الإطلاق أيضًا، وهو بفتح الدال المهملة، مضارع قدِم البلد: من باب تعب: إذا دخلها، ويحتمل أن يكون بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإقدام رباعيًا، يقال: أقدم على العيب، إذا رضي به، وأقدم على قرْنه: إذا اجترأ عليه.

فعلى كونها ناقصةً يكون اسمها ضميرًا يعود على «خالد»، و«أن يَقدَم» في موضع نصب خبرها، وعلى تمامها لا ضمير فيها، بل «أن يقدم» فاعل بها.

وفي نسخة تقديم هذا البيت على الذي قبله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو «زيدٌ عسى أن يقوم» نقصان «عسى»، فاسمها مستتر، وتمامها فدأن» والفعل مرفوعُ المحل بها، ويجوز الوجهان في «عسى أن يقوم زيد»،



فعلى النقصان «زيد» اسمها، وفي «يقوم» ضميره، وعلى التمام لا إضمار، وكلَّ شيء في محله، ويتعين التمام في نحو «عسى أن يقوم زيد في الدار»، و ﴿عَسَىٰ أَن يَبْعَثُكَ رَبُّكَ مَقَامًا تَحْمُودًا ﴾ ويتعين التمام في نحو «عسى»، والله تعالى [الإسراء: الآية ٢٩]؛ لئلا يلزم فصل صلة «أَنْ» من معمولها بالأجنبي، وهو اسم «عسى»، والله تعالى أعلم.

1٤٨١- (وَإِنْ تَقُلْ مَا رَبُّكُمْ بِغَافِلِ فَعَامِلٌ «مَا» أَوْ مَنِيعُ الْعَمَلِ ١٤٨١- وَالْفَارِسِيُّ وَالزَّمَخْشَرِ اَوْجَبَا كَوْنَهُ مَا النَّاصِبَ إِذْ قَدْ زِيدَ بَا ١٤٨٣- وَالْشَابُ بُ الأَصَحُ لِللزِّيَادَةِ النَّفْيُ لَا النَّصْبُ فَحَقِّقْ عِلَّتِي) ١٤٨٣- وَالسَّبَبُ الأَصَحُ لِللزِّيَادَةِ النَّفْيُ لَا النَّصْبُ فَحَقِّقْ عِلَّتِي) (وَإِنْ تَقُلْ هَا وَبُكُمْ بِغَافِلِ» فَعَامِلٌ «مَا») أي هي حجازية تعمل عمل «ليس»، كما قال الحريريّ في «مُلْحته»:

وَ«مَا» الَّتِي تَنْفِي كَ«لَيْسَ» النَّاصِبَة في قَوْلِ سُكَّانِ الحِبَازِ قَاطِبَهُ (أَوْ مَنِيعُ الْعَمَلِ) فعيل بمعنى مفعول، أي أو ممنوعة من العمل، فهي تميميّة، فإنه لا عمل لها عندهم، كما قال قائلهم:

وَمُهَفْهَفِ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ آنتيب فَأَجَابَ مَا قَتْلُ الْحُيبُ حَرَامُ (وَالْفَارِسِيُّ وَالزَّمَخْشِرِ) بحذف ياء النسبة، والاجتزاء بالكسرة للضرورة (اوْجَبَا) بوصل الهمزة للوزن، والألف ضمير الفارسيِّ والزمخشريِّ (كَوْنَهُ) أي كون الواقع في هذا المثال («ما» التَّاصِبَ) أي «ما» التي تنصب خبرها، وفي نسخة: «لِكَوْنِهَا النَّاصِب»، وعليها فاللام زائدة (إِذْ قَدْ زِيدَ بَا) أي لأجل زيادة الباء في خبرها، يعني أنهما أوجبا كونها «ما» الحجازية لأجل الباء؛ لظنهما أنها لا تزاد إلا في خبرهما» الحجازية، وهو خطأ، بل الصواب في الزيادة ما أشار إليه بقوله: (وَالسَّبَبُ الأَصَحُ لِلزِّيَادَةِ) أي زيادة الباء بعد «ما» (التَّهْيُّ) أي كونها نافية، وذا يعم الحجازية والتميميّة (لا النَّصْبُ أي لا نصب خبرها (فَحَقَّقُ عِلْتِي) أي ثَبِّتِ الحجة التي ذكرتها لك بأدلتها، وفي نسخة بدل هذا الشطر: «في كَوْنِهِ الْنَفِيُّ لا في الْفَتْحَةِ»، وهو بمعنى الأول. بأدلتها، وفي نسخة بدل هذا الشطر: «في كَوْنِهِ الْنَفِيُّ لا في الْفَتْحَةِ»، وهو بمعنى الأول.

الآية تحتمل «ما» الحجازية والتميمية، وأوجب الفارسي والزمخشري الحجازية ظنّا أن المقتضي لزيادة الباء نصبُ الخبر، وهو خطأ، وإنما المقتضي لذلك نفيه؛ لامتناع الباء في كان «زيد قائمًا» وجوازها في قوله [من الطويل]:

وَإِنْ مُدَّتِ الأَيدِي إِلَى الرَّادِ لَمْ أَكُنْ وَإِنْ مُدَّتِ الأَيدِي إِلَى الرَّادِ لَمْ أَكُنْ وَفِي «ما إن زيد بقائم»، والله تعالى أعلم.

١٤٨٤ - (وَإِنْ تَقُلْ لَا رَجُلٌ وَلَا مَوَهُ ١٤٨٥ - وَقِيلَ «لَا» إِعِمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ

١٤٨٦ في نَحْوِ لَا زَيْدٌ وَلَا عَمْرُو هُنَا

١٤٨٧- لَا رَجُلٌ في الدَّارِ حَيْثُ أُفْرِدَتْ

بِأَعْجَلِهِمْ إِذْ أَجْشَعُ الْقَوْمِ أَعْجَلُ

في الدَّارِ إِنْ رُفِعَ مُبْتَدًا تَرَهُ عِنْدَ الْجَبَارِيِّينَ هَكَذَا ثَبَتْ عِنْدَ الْجَبَارِيِّينَ هَكَذَا ثَبَتْ تَعْرِيفِنَا تَعَيِّنَ الأَوَّلُ عَنْ تَعْرِيفِنَا تَعَيِّنَ الثَّانِ لِإِعْمَالِ ثَبَتْ) تَعَيِّنَ الثَّانِ لِإِعْمَالِ ثَبَتْ)

(وَإِنْ تَقُلْ: «لَا رَجُلُّ وَلَا مَرَهُ») بفتح الميم والراء، آخره هاء تأنيث، لَغة في المرأة (في الدَّارِ، إِنْ رُفِعَ) أي كلّ من الاسمين (مُبَتَدًا تَرَهُ) جواب «إن»، أصله تراه، حذفت ألفه للجزم، والهاء ضمير يعود إلى المرفوع المفهوم من «رُفع»، يعني أنه إذا رفع «رجلٌ»، و«مرة» في هذا المثال، فهما مرفوعان على الابتداء، على الأرجح (وَقِيلَ: «لَا» إِعِمَالَ «لَيْسَ» أُعْمِلَتْ) بالبناء للمفعول، يعني أن بعضهم قال: إنَّ رَفْعَهُمَا ليس على الابتداء، وإنما هو على أن «لا» عاملة عمل «ليس» فرفعت الاسمين على أنهما اسمان لها، وهذا (عِنْدَ الحِبَازِيِّينَ) لأن عملها المذكور خاصّ بهم، وأما عند التميمين، فيتعين الوجه الأول؛ لأنها لا تعمل عندهم، وقوله: (هَكَذَا ثَبَتُ) كمل به البيت، أي شبت التفصيل هكذا في نصوص أهل الفنّ.

(في نَحْوِ «لَا زَيْدٌ، وَلَا عَمْرُو هُنَا» تَعَيَّ الأُوَّلُ) أي الوجه الأول، وهو كون المرفوعين مبتدأين، لا عمل لـ«لا» فيهما؛ لكونهما معرفتين، وهي لا تعمل إلا في النكرات، وقوله: (عَنْ تَغْرِيفِنَا) متعلّق بـ«تعينّ» أي في بياننا له، فـ«عن» بعنى «في».

(لَا رَجُلٌ فِي الدَّارِ حَيْثُ أُفْرِدَتْ) أي لم تتكرر (الا) (تَعَيَّنَ الثَّانِ) بحذف الياء كما مرّ غير مرّة، أي تعين الوجه الثاني، وهو عملها عمل (ليس) عند الحجازيين، وقوله: (الإعمال ثَبَتُ) أي

444

لأجل أن إعمالها ثابت عندهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو قولك: «لا رجل ولا امرأة في الدار» إن رفعت الاسمين فهما مبتدآن على الأرجح، أو اسمان لـ«لا» الحجازية، فإن قلت: «لا زيد ولا عمرو في الدار» تعين الأول؛ لأن «لا» إنما تعمل في النكرات، فإن قلت: «لا رجلٌ في الدار» تعين الثاني؛ لأن «لا» إذا لم تتكرر يجب أن تعمل، ونحو قوله ﷺ في الخرر رَفَّ وَلا فَسُوقَ وَلا حِملاً في الدار» أنهو أَلَحيج في [البَقَرة: الآية ١٩٧] الآية، إن فتحت الثلاثة فالظرف خبر للجميع عند سيبويه، ولواحد عند غيره، ويُقدَّر للآخرين ظرفان؛ لأن «لا» المركبة عند غيره عاملة في الخبر، ولا يتوارد عاملان على معمول واحد، فكيف عوامل، وإن رفعت الأولين، فإن قَدَّرت «لا» معهما حجازية تعين عند الجميع إضمار خبرين، إن قدَّرت «لا» الثانية كالأولى، وخبرًا واحدًا إن قَدَّرتها مؤكدةً لها، وقدَّرت الرفع بالعطف، وإنما وجب التقدير في الوجهين لاختلاف خبري الحجازية والتبرئة بالنصب والرفع، فلا يكون خبر واحد لهما، وإن قَدَّرت الرفع بالابتداء فيهما على أنهما مهملتان قدَّرت عند غير سيبويه خبرًا واحدًا للأولين، أو للثالث كما تُقدِّر في «زيدٌ وعمرو قائم» خبرًا للأول، أو للثاني، ولم يُختَعُ لذلك عند سيبويه؛ إذ لا يرى لـ«لا» عملاً في الخبر، فلا يمتع على مذهبه أن يكون للجميع خبرً واحد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على «كان» وما جرى مجراها، شرع يبينٌ المنصوبات المتشابهة، فقال:

#### (بَابُ الْنُصُوبَاتِ الْتُشَابِهَةِ)

1 ٤٨٨ - (نَصْبُ فَتِيلًا وَنَقِيرًا يَحْتَمِلْ مَصْدَرًا أَوْ مَفْعُولَ فِعْلِ قَدْ وُصِلْ) (نَصْبُ فَتِيلًا) أي في قوله (نَصْبُ فَتِيلًا) أي في قوله تعالى: ﴿وَلَا نُظْلَمُونَ فَنِيلًا﴾ [النساء: ٧٧] (وَنَقِيرًا) أي في قوله تعالى: ﴿وَلَا يُظْلَمُونَ فَنِيلًا﴾ [النساء: ١٢٤] (يَحْتَمِلْ) أي النصب (مَصْدَرًا) أي كونه نصبًا على المصدرية، والتقدير: ظُلمًا مَّا (اوْ مَفْعُولَ فِعْلِ) أي أو كون النصب على أنه مفعولٌ به لفعل (قَدْ وُصِلْ) بالبناء للمفعول، أي اتصل به، وهو ﴿ نُظْلَمُونَ ﴾ والتقدير: خيرًا مَّا، أي لا تُنقصونه، مثل

قوله تعالى: ﴿ وَلَمْ تَغْلِم مِنْهُ شَيْعًا ﴾ [الكهن: الآية ٢٣]، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ مُمْ لَمْ يَنْهُ وَالْتَوْبَة: الآية ٢٩] من يقصًا، أو خيرًا، وأما قوله: ﴿ وَلَا تَصَنُوهُ مُسَيّعًا ﴾ [التَوْبَة: الآية ٣٩] من مصدر؛ لاستيفاء ضَر مفعوله، وأما قوله: ﴿ وَهَمْنُ عُنِي لَهُ مِنْ آخِيهِ شَيْ ﴾ [البَعْرَة: الآية ٢٧٨]، فصصدر؛ لاستيفاء ضَر مفعوله، وأما قوله: ﴿ وَهَمْنُ عُنِي لَهُ مِنْ آخِيهِ مَنَى ﴾ قبل ارتفاعه مصدر أيضًا، لا مفعول به؛ لأن عفا لا يتعدى، والله تعالى أعلم. ١٤٨٩ - (سِرْتُ طَوِيلًا عِنْدَهُمْ يَحْتَمِلُ طَرْفًا وَمَصْدَرًا وَحَالًا يَافُلُ ) ورسُونُ طَوِيلًا عِنْدَهُمْ أَي عند النحاة (يَحْتَمِلُ كونه (طَرْفًا) أي زمنا طويلًا (وَ) يحتمل كونه (حَالًا) أي حال كون السير طويلًا، وقوله: (يَافُلُ) كَمَّل به البيت، وهو من الألفاظ الحاصة بالنداء، وليس مرخّم فلان على الأصخ. وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مما يحتمل المصدرية، والظرفية، والحالية قولك: «سِرتُ طويلًا»، أي سيرًا طويلًا، أو زمنًا طويلًا، أو سرته طويلًا، ومنه قوله عَلَى المُؤلِّفَة أي المُنْقِينَ عَلَى الأولاف. في عَرْ بعيد، أو أَزْلِفْته الجنة أي الإزلاف. في عَرْ بعيد، أو أَزْلِفْته الجنة أي الإزلاف. في حالة كونه غير بعيد، إلا أن هذه الحال مؤكدة، وقد يُجعَل حالا من ﴿ الْمَنْفَى مُنَالَّمَة قَرِيبُ ﴾ بعيدة، وهي أيضا حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿ لَعَلَى السَاعَة قَرِيبُ ﴾ بعيدة، وهي أيضا حال مؤكدة، ويكون التذكير على هذا مثله في ﴿ لَعَلَى السَاعَة قَرِيبُ ﴾ والله تعالى أعلم.

• ١٤٩٠ (وَنَحْوُ جَاءَ خَالِدٌ رَكْضًا قَبِلْ حَالِيَةً وَمَصْدَرًا أَيْضًا مُحِيلُ) (وَنَحْوُ) قولك: («جَاءَ خَالِدٌ رَكْضًا» قَبِلْ) بكسر الباء، من باب تعب (حَالِيَّةً) أي كونه منصوبًا على الحال (وَمَصْدَرًا أَيْضًا مُعِلْ) أي وجعل أيضًا منصوبًا على أنه مفعول مطلق للايركض».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن ممّا يحتمل المصدرية والحالية نحو: (جاء زيد رَكْضاً»، أي يَركُض رَكْضاً، أو عامله (جاء) على حد (قعدتُ جلوسًا»، أو التقدير (جاء راكضًا»، وهو قول سيبويه، ويؤيده قوله تعالى: ﴿ أَنْتِيَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَنْيُنَا طَآبِعِينَ ﴾ [نُصَلَت: الآية ١١]، فجاءت الحال في موضع المصدر السابق ذكره، والله تعالى أعلم.

1891- (خَوْفًا يَلِيهِ طَمَعًا قَدْ نُصِبَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول ((حَالًا) أي على الحاليّة، أي (خَوْفًا يَلِيهِ طَمَعًا قَدْ نُصِبَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول ((حَالًا) أي على الحاليّة، أي خائفين، وطامعين (وَمَصْدَرًا) أي على أنه مفعول مطلق، أي تخافون خوفًا، وتطمعون طمعًا (وَعِلَّةَ النَّبَا) بإبدال الهمزة ألفًا تخفيفًا، أي أو لأجل علّة الخبر، يعني أنه منصوب على أنه مفعول لأجله، أي لأجل الخوف، والطمع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن ممّا يَحتَمِل المصدرية، والحالية، والمفعولَ لأجله، نحو قوله عَجَلّا: 
﴿ يُرِيكُمُ ٱلْبَرْفَ خَوْفًا وَطَمَعًا ﴾ [الزعد: الآية ١٢] الآية، أي فتخافون خوفاً، وتطمعون طمعًا، وابن مالك يمنع حذف عامل المصدر المؤكّد إلا فيما استُتنيَ (١١)، أو خائفين وطامعين، أو لأجل الخوف والطمع، فإن قلنا: لا يُشتَرط اتحاد فاعلي الفعل والمصدر المعلّل، وهو اختيار ابن خروف فواضح، وإن قيل باشتراطه فوجهه أنّ ﴿ يُرِيكُمُ ﴾ بمعنى يَجعلكم ترون، والتعليل باعتبار الرؤية لا الإراءة، أو الأصل إخافةً وإطماعًا، وحُذِف الزوائد.

وتقول: «جاء زيد رغبة»، أي يرغب رغبة، أو مجيء رغبة، أو راغبًا، أو للرغبة، وابن مالك يمنع الأول؛ لما مَرَّ، وابنُ الحاجب يمنع الثاني؛ لأنه يؤدي إلى إخراج الأبواب عن حقائقها، إذ يصح في «ضربته يوم الجمعة» أن يُقدَّر ضَرْبَ يوم الجمعة، قال ابن هشام مقوّيا قول ابن الحاجب: وهو حذفٌ بلا دليل(٢٠)؛ إذ لم تَدْعُ إليه ضرورة، وقال المتنبى [من البسيط]:

أَبْلَى الْهَوَى أَسَفًا يَوْمَ النَّوَى بَدَنِي وَفَرَّقَ الْهَجْرُ بَيْنَ الْجَفِّنِ وَالْوَسَنِ وَالتقدير آسَفُ أَسَفًا، ثم اعترض بذلك بين الفاعل والمفعول به، أو إبلاءَ أسَفِ، أو لأجل الأسف، فمن لم يشترط اتحاد الفاعل فلا إشكال، وأما من اشترطه فهو على إسقاط لام العلة توسعًا، كما في قوله تعالى: ﴿ وَبَبْنُونَهَا عِوجًا ﴾ [الأعراف: الآية ١٥]، أو الاتحاد موجود تقديرًا، إما

<sup>(</sup>١) أي بأن حُذف عامله قياسًا، جوازًا، نحو «أنت سيرًا»، أو وجوبًا نحو «ما زيد إلا سيرًا»، أو سماعًا في نحو «سقيًا وجَدْعًا». دسوقي ١٩٦/٢.

 <sup>(</sup>۲) المناسب بلا فائدة بدليل التعليل، وإلا فالدليل هو الفعل المتقدّم قبله، فهو دليل على حذف المصدر.
 ۵ الحاشية ۲ / ۹ ۹ .

على أن الفعل المعلَّل مطاوع أَبْلَى محذوفًا، أي فَبَليِتُ أسفًا، ولا تقدير فَبَلِي بدني؛ لأن الاختلاف حاصل إذ الأسف فعل النفس لا البدن، أو لأن الهوى لمَّا حَصَل بتسببه كان كأنه قال: أبليت بالهوى بدنى، والله تعالى أعلم.

1 ٤٩٢ - (وَنَحُو أَكْرَمْتُكَ وَالْفَتَى اَحْتَمَلْ كَوْنَهُ مَفْعُولًا مَعَهُ بِلَا زَلَلْ الْمَعْدُ الْفَاعِلِ عَطْفًا يَنْتَبِهُ الْمَعْدُ وَكُونَهُ عَطْفًا عَلَى الْفَاعِلِ عَطْفًا يَنْتَبِهُ الله الله الله عَلَى الْفَاعِلِ عَطْفًا يَنْتَبِهُ (وَنَحُو) قُولُك: («أَكْرَمْتُكَ وَالْفَتَى» احْتَمَلْ بالبناء للفاعل (كَوْنَهُ مَفْعُولًا مَعَهُ) بسكون الهاء للوزن (بِلَا زَلَلْ) أي دون خطإ في ذلك وفي نسخة بدل هذا الشطر:

\* لِكُونِ مَفْعُولِ مَعَهُ بِلَا خَلَلْ \*

(وَكُوْنَهُ) أي واحتمل أيضًا كونه (عَطْفًا) أي معطوفًا (عَلَى الْفُعُولِ بِهُ) بسكون الهاء للوزن أيضًا، أي على الكاف، وقوله: (أَوْ ذَا) أي الفتى (عَلَى الْفَاعِلِ عَطْفًا) أي يُعطف عطفًا على الفاعل، وقوله: (ينتبه) هكذا النسخة، ولو عبر بهفانتبه الكان أنسب، وفي نسخة بدل هذا الشطر:

\* أَوْ ذَا عَلَى الْفَاعِلِ فَادْرِ وَانْتَبِهُ \*

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن ممّا يَحتَمِلُ المفعول به، والمفعول معه، نحوَ قولك: «أكرمتك وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن ممّا يَحتَمِلُ المفعولًا معه، ونحو «أكرمتك وهذا»، أو كمثال الناظم يحتملهما، وكونه معطوفًا على الفاعل؛ لحصول الفصل بالمفعول، والله تعالى أعلم.

1898- (حَسْبُكَ وَالْفَتَى دُرَيْهِمْ فَفِي إِعْرَابِكَ الْفَتَى بِتَثْلِيثِ قُفِي الْعَرَابِكَ الْفَتَى بِتَثْلِيثِ قُفِي 1890- 1890- فَهُوَ مَفْعُولٌ بِهِ بِيُحْسِبُ أَوْ مَعَهُ أَوِ الْلُصَافُ يُطْلَبُ 1897- أَوْ هُوَ مَجْرُورٌ عَلَى كَافِ عُطِفْ وَرَفْعُهُ عَنْ لَفْظِ حَسْبُ قَدْ خُلِفُ) (٣-كَسْنُكَ وَالْفَتَى دُرْنُهُمْ فَفِي وَاعْدَابِكَ وَالْفَتَى يَتُلْتُ قُفِي أَي اللّهِ وَنِ نسخة بدل هذ

(«حَسْبُكَ وَالْفَتَى دُرَيْهِم» فَفِي \* إِعْرَابِكَ «الْفَتَى» بِتَثْلِيثِ قُفِي) أي اتَّبع، وفي نسخة بدل هذا الشطر:

« إعْرَابِهِمْ فَتَى بِتَثْلِيثٍ يَفِي »

بَابُ 

المستة

الاست

يتعروه

کونه

191

99

. .

1)

المتص

الوفاء

جائز

الحوا

والذ

(كذا

لما اتَّه

منصر

قلت

(رحالة

لأنهم

2 . 4

2 . 4

(فَ) الفاء فصيحيّة (هُوَ) أي «الفتى» (مَفْعُولٌ بِهِ) منصوب (بِيُحْسِبُ) مقدّرًا (أَوْ مَعَهُ) أي أو مفعول معه، أي حسبك مع الفتي (أَو الْمُضَافُ يُطْلَبُ) بالبناء للمفعول، أي يقدّر له المضاف، أي حسب الفتي (أَوْ هُوَ مَجْرُورٌ عَلَى كَافٍ عُطِفْ) بالبناء للمفعول، أي معطوفًا على الكاف في «حسبُك» (وَرَفْعُهُ) أي وجاز، أو جائز رفع «الفتى» (عَنْ لَفْظِ حَسْبُ) أي عوضًا لفظ «حسبُ» المضاف المقدّر، وقوله: (قَدْ خُلِفْ) بالبناء للمفعول، أي خلفه المضاف إليه، وهو الفتي، يعني أن «الفتى» مرفوع بتقدير «حسبُ»، فحُذِف، وخلفه المضاف إليه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد أُجيز في «حسبُك وزيدًا درهمٌ» كونُ زيد مفعولًا معه، وكونُه مفعولًا به بإضمار «يُحْسِب» بضم أوله، وكسر ثالثه(١)، وهو الصحيح؛ لأنه لا يَعمَل في المفعول معه إلا ما كان من جنس ما يَعمَل في المفعول به، ويجوز جَرُّه، فقيل: بالعطف على الضمير المجرور(٢٠)، وقيل: بإضمار «حَسْبُ» أُخرى، قال ابن هشام: وهو الصواب، وجاز رفعه بتقدير «حَسْبُ»، فحُذفت، وخلفها المضاف إليه، ورووا بالأوجه الثلاثة قوله [من الطويل]: إِذَا كَانَتِ الْهَيْجَاءُ وَٱنْشَقَّتِ الْعَصَا فَحَسْبُكَ وَالضَّحَّاكُ سَيْفٌ مُهَنَّدُ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على المنصوبات المتشابهة، شرع يبين الاستثناء، فقال:

### (بَابُ الْإَسْتِثْنَاءِ)

١٤٩٧ - (وَمَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا الْفَتَى ذَا بَدَلٌ أَوْ نَصْبُ الْإَسْتِثْنَا أَتَى) (وَ «مَا ضَرَبْتُ أَحَدًا إِلَّا الْفَتَى» ذَا) أي «الفتى» (بَدَلٌ) أي من «أحدًا» (أَوْ نَصْبُ الاسْتِثْنَا أَتَى) أي أو هو منصوب على الاستثناء.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز في نحو «ما ضربت أحدًا إلا زيدًا» كون زيد بدلًا من

<sup>(</sup>١) يقال: أحسبه: أرضاه. (ق).

<sup>(</sup>٢) أي من غير إعادة جارً، وهو جائز على الصحيح، كما هو مذهب ابن مالك.

المستثنى منه، وهو أرجحها؛ لأنه إذا ذُكر المستثنى منه، وكان الكلام منفيًا ترجّح البدل على الاستثناء، وكونُه منصوبًا على الاستثناء، وكون «إلا» وما بعدها نعتًا، وهو أضعفها، وهذا لم يتعرّض له في النظم، ومثله «ليس زيدٌ شيئًا إلا شيئًا لا يُعْبأُ به»، فإن جئت بـ«ما» مكان «ليس» بطل كونه بدلًا؛ لأنها لا تعمل في الموجب، والله تعالى أعلم.

١٤٩٨ - (في نَحْوِ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَاكَ وَفِي حَاشَاهُ فِي ضَمِيرِ ذَيْنِ قَدْ قُفِي ١٤٩٨ - (في نَحْوِ قَامَ الْقَوْمُ حَاشَاكَ وَفِي الْحَالَ الْحَجَا الْحَجَا الْجَرَّ لَدَى أَهْلِ الْحِجَا الْحَجَا الْحَجَا الْحَجَا الْحَالَ الْحَجَا الْحَالَ الْحَجَا الْحَالَ الْحَجَا اللَّهُ تَعَيَّنَا كَذَا خَلَا عَدَا لِلَا تَسَبَيْنَا)

(في نَحْوِ «قَامَ الْقَوْمُ حَاشَاكَ» وَفي «حَاشَاهُ» في ضَمِيرِ ذَيْنِ) أي ضمير ي المخاطب، والغائب المتصلين بـ«حاشا» في المثالين (قَدْ قُفِي) بالبناء للمفعول، أي اتَّبع، وفي نسخة: «قد يَفِي» من الوفاء، وقوله: (نَصْبٌ وَجَرٌ) نائب فاعل على الأول، وفاعل على الثاني، وفيهما التضمين، وهو جائز للمولّدين، كما سبق بيانه (وَإِذَا «حَاشَاي» جَا) أي إذا كان الضمير ضمير المتكلّم (تَعَيَّنَ الْجُرُّ) أي كونه مجرورًا (لَدَى) أي عند (أَهْلِ الْحِبَا) بالكسر والقصر أي أصحاب الفطنة والذكاء (وَ«حَاشَنِي») أي بنون الوقاية (النَّصْبُ لَهُ تَعَيَّنَا) بألف الإطلاق، أي تعين كونه منصوبًا (كَذَا «خَلا» «عَدَا») أي مثل «حاشا» فيما ذُكر «خلا» و«عدا» (لما تَبَيَّنَا) بألف الإطلاق أيضًا؛ أي لما اتضح عند أهل الفرّ من التفريق بين هذه الأمثلة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو «قام القوم حاشاك وحاشاه» كون الضمير منصوبًا على أنه مفعول به بتقدير «حاشا» فعلًا، وكونه مجرورًا بدحاشا» على أنها حرف جرّ، فإن قلت: «حاشاي» تَعَينُ الجر؛ لكونها حرف جرّ؛ لأنها لو كانت فعلًا للحقتها نون الوقاية، أو قلت: «حاشاني» تعين النصب؛ لأن نون الوقاية لا تَلْحَقُ حروف الجرّ، وكذا القول في «خلا» و«عدا»؛ لأنهما من أخواتها، والله تعالى أعلم.

 («مَا أَحَدٌ يَقُولُ ذَا إِلَّا عَلِي» مِنْ أَحَدٍ، أَوْ مُضْمَرِهُ) بسكون الهاء للوزن (فَأَبْدِلِ) أي اجعل «علي» بدلًا من لفظ «أحد»، وهو المختار، أو من ضميره (أَوْ هُوَ مُسْتَثْنَى لَهُ النَّصْبُ يُرَى) بالبناء للمفعول، أي أو هو منصوب على الاستثناء (وَالرَّفْعُ مِنْ وَجُهَيْنِ هَاهُنَا جَرَى) يعنى أن رفع «علي» من الوجهين السابقين، كما أن نصبه من وجه واحد، وهو الاستثناء.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز في نحو «ما أحد يقول ذلك إلا زيد» كون «زيد» بدلًا من «أحد»، وهو المختار، وكونه بدلًا من ضميره (١٠)، وأن يُنصَب على الاستثناء، فارتفاعه من وجهين، وانتصابه من وجه.

فإن قلت: «ما رأيت أحدًا يقول ذلك إلا زيدٌ» فبالعكس، ومن مجيئه مرفوعًا قوله [من المسرح]:

في لَـــْــلَــة لَا نَــرَى بِـــــهـــا أَحَــدًا يَـحُــكِــي عَـلَـيْنَا إِلَّا كَـوَاكِـبُــهـا و «على» هنا بمعنى «عن»، أو ضُمُّن «يحكي» معنى يَنِمُ، أو يُشَنِّع، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهي الكلام على الاستثناء، شرع يبينٌ ما يحتمل الحالية والتمييز، فقال:

#### (مَا يَحْتَمِلُ الْحَالِيَّةَ وَالتَّمْيِيزَ)

10.٣ وَإِنْ تَقُلُ كَرُمَ ضَيْفًا خَالِدُ وَالضَّيْفُ غَيْرَ خَالِدِ قَدْ يَرِدُ 10.8 فَيْرَ خَالِدِ قَدْ أَنْبِتَا 10.8 فَيْذَ الْمُحْتَمِلًا قَدْ أَنْبِتَا (وَإِنْ تَقُلْ: «كَرُمَ ضَيْفًا خَالِدُ» وَالضَّيْفُ) مبتدأ خبره جملة «قد يرد» (غَيْرَ خَالِدٍ) بالنصب

حال

مًا يَحُ

(فَذَا) عن ال

نفس و کوز

**و** قَدَّرد

وإن ا «من»

,,0

را (إذ)

**و** للسلا

الأشا

المذك

۰٦

) المقعو

يكود الساء

<sup>(</sup>١) أما وجه الثاني فهو اشتمال النفي على الضمير من حيث المعنى؛ لأن معنى «ما أحد يقول ذلك إلا زيد» ما يقول أحد ذلك إلا زيد، فاندفع ما يقال: كيف الابدال من الضمير مع أنه استثناء من موجب، وأما وجه اختيار الأول، فلأن الإبدال من صاحب الضمير أولى؛ لأنه الأصل، ولأنه لا يحتاج إلى تأويل؛ لكونه في غير الموجب. «الحاشية ١٩٧/٢٥.

حال من فاعل (قَدْ يَرِدُ) أي يأتي، يعني أنك إن قدّرت الضيف غير خالد، وجواب (إن قوله: (فَذَا) أي (ضيفًا) (مُعَيِّزٌ) أي منصوب على التمييز (مُحَوَّلًا) حال من فاعل (أَتَى) أي أتى محوّلًا عن الفاعل، فالأصل كرُم ضيفُ خالد (في غَيْرِ ذَا) أي في غير هذا التقدير، وهو أن يُقدَّر الضيف نفس خالد (مُحْتَمِلًا) حال من نائب فاعل (قَدْ أُثْبِتًا) بألف الإطلاق، يعني أنه يحتمل كونه حالًا، وكونه تمييزا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن ممّا يَحتَمِل الحالية والتمييز نحو قولك: «كَرُمَ خالدٌ ضيفًا» إن قدّرت أن الضيف غير خالد فهو تمييزٌ مُحَوَّلٌ عن الفاعل، يمتنع أن تدخل عليه «من»؛ لأنها للبيان، وإن قُدِّر أن خالدًا هو الضيف نفسه احتَمَلَ الحال والتمييز، وعند قصد التمييز فالأحسن إدخال «من» عليه؛ لما في إدخالها من بيان المعنى المقصود بالتنصيص عليه، والله تعالى أعلم.

٥٠٥ (ذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا النَّصْبُ رَجَعْ مُمَيِّزًا إِذِ الجُمُودُ قَـدْ وَضَـخ)
 («ذَا خَاتَمٌ حَدِيدًا» النَّصْبُ رَجَع مُمَيِّزًا) أي نصبه على التمييز زاد قوّةً على نصبه على الحال
 (إذ) تعليليّة (الجُمُودُ قَدْ وَضَعْ) أي لوضوح كونه جامدًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قولك: «هذا خاتم حديدًا» الأرجح فيه نصبه على التمييز للسلامة به من جمود الحال، ولزومِها أي عدم انتقالها، ووقوعها من نكرة، والأصل فيها الاشتقاق، والانتقال، وكون صاحبها معرفة، وخير منهما الخفض بالإضافة؛ لسلامته من الأمور المذكورة، وحصول التخفيف الناشىء عن الإضافة. والله تعالى أعلم.

١٥٠٦ (وَالْحَالُ مِنْهُ مَا أَتَى مُحْتَمِلًا مِنْ فَاعِلٍ أَوِ الَّذِي لَهُ تَلَا مِنْ فَاعِلٍ أَوِ الَّذِي لَهُ تَلَا مِنْ أَلُهُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكًا وَبَعْدُ قَاتِلُوا لِمَنْ قَدْ أَشْرَكًا) ١٥٠٧ مِثَالُهُ ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكًا

(وَالْحَالُ مِنْهُ مَا) موصولة (أَتَى مُحْتَمِلًا مِنْ فَاعِلِ أَوِ الَّذِي لَهُ) أي للفاعل (تَلَا) أي تبع، يعني المفعول به؛ لأنه في الغالب يأتي بعد الفاعل (مِثَالُهُ «ضَرَبْتُ زَيْدًا ضَاحِكا») أي لأنه يحتمل أن يكون «ضاحكًا» حالًا من التاء، وأن يكون من «زيدًا» (وَبَعْدُ) بالبناء على الضمّ، أي بعد المثال السابق (قَاتِلُوا لِمَنْ) اللام زئدة (قَدْ أَشْرَكَا) يريد قوله تعالى: ﴿ وَقَائِلُوا لِمَنْ اللَّمُ مَرْكِينَ كَآفَةً ﴾ السابق (قَاتِلُوا لِمَنْ) اللام زئدة (قَدْ أَشْرَكَا) يريد قوله تعالى: ﴿ وَقَائِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَآفَةً ﴾ السابق (قَاتِلُوا لِمَنْ)

العكس

خَـرَ فجه

ومن

عَـه

فردا

المرجع ا

ولما أ

101.

1011

(في وَالنَّصْبُ

يعنى أن

فَ ﴿ كَانَاتُهُ ﴾ يحتمل كونه حالًا من الواو، وكونه من ﴿ ٱلْمُشْرِكِينَ ﴾.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن من الحال ما يحتمل كونة من الفاعل، وكونه من المفعول، نحو «ضربتُ زيدًا ضاحكًا»، ونحو قوله كَالَّى: ﴿ وَقَائِلُوا ٱلْمُشْرِكِينَ كَافَةً ﴾ [التوبة: الآية ٣٦] الآية، وتجويزُ الزمخشري الوجهين في قوله كَالَّى: ﴿ أَذْخُلُوا فِي ٱلسِّلِمِ كَآفَةً ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] وَهَمُّهُ في قوله تعالى: ١٠٨] وَهَمُّهُ في قوله تعالى: المُتُوكِينَ كَآفَةً ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] الآية؛ إذ قدَّر ﴿ كَآفَةً ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] الآية؛ إذ قدَّر ﴿ كَآفَةً ﴾ [البقرة: الآية ٢٠٨] المتعماله فيما لا يَعقِل إخراجه مما التُوم فيه من الحالية، ووَهَمُهُ في خطبة «المُفَصَّل»؛ إذ قال: «محيطٌ بكافة الأبواب» أَشَدُّ وأَشَدُّ؛ لا خراجه إياه عن النصب البتة.

١٥٠٨- (وَذَاتُ وَجُهَيْنِ مِنَ الْعَوَامِلِ كَمِثْلِ شَيْخًا بَعْدَ هَذَا يَنْجَلِي (وَذَاتُ وَجُهَيْنِ مِنَ الْعَوَامِلِ) وفي نسخة: «لَدَى الْعَوَامِلِ»، أي ما يَحتَمِل أن يتوجه إليه عاملان باعتبارين (كَمِثْلِ ﴿شَيْخًا ﴾ [مُود: الآية ٢٧] بَعْدَ (هَذَا ﴾ يَنْجَلِي) أي كمثل قوله ﷺ: ﴿هَذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [مُود: الآية ٢٧] ، فإنه يحتمل أن يكون عامه معنى التنبيه الذي في «ها»، ويحتمل أن يكون معنى الإشارة الذي في «ذا».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن من الحال ما يحتمل باعتبار عامله وجهين، نحو قول كَالَتُ: ﴿ وَهَاذَا بَعْلِي شَيْخًا ﴾ [مُود: الآية ٢٧]، فإنه يحتمل أن يكون عامله معنى التنبيه، أو معنى الإشارة، وعلى الأول فيجوز «ها قائمًا ذا زيد»، قال الشاعر [من البسيط]:

هَا بَيِّنَا ذَا صَرِيحُ النَّصْحِ فَٱصْغَ لَهُ وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدِ نُصْحَهُ رَشَدُ وعلى الثاني يمتنع؛ للزوم تقدّم الحال على عاملها المعنوي، وأما التقديم عليهما معًا فيمتنع على كل تقدير؛ لما ذُكر.

١٥٠٩ (وَمَا تَعَدُدًا أَوِ التَّداَخُلَا أَفِ التَّداَخُلَا أَفَادَ رَاكِبًا مُعِينًا كَامِلًا)
 (وَمَا تَعَدُّدُا أَوِ التَّداَخُلا) بألف الإطلاق (أَفَادَ) قوله: «جاء زيد» (رَاكِبًا مُعِينًا كَامِلًا) يعني أن

الذي يفيد كون الحال متعددًا، ومتداخلًا قولك: «جاء زيد إلخ»، فدها» موصولة بدافاد»، مبتداً، وقوله: «تعددًا إلخ» مفعول «أفاد»، وقوله: «راكبًا إلخ» خبر المبتدإ محكيّ، وهو بتقدير «جاء زيد». وحاصل معنى البيت بإيضاح أن من الحال ما يَحتَمِل التعدد والتداخل، نحو: «جاء زيد راكبًا ضاحكًا»، فالتعدد على أن يكون عاملهما «جاء»، وصاحبهما «زيد»، والتداخل على أن الأولى من «زيد»، وعاملها «جاء»، والثانية من ضمير الأولى، وهي العامل، وذلك واجب عند من منع تعدد الحال، وأما «لقيتُهُ مُصْعِدًا مُنْحَدِرًا»، فمن التعدد لكن مع اختلاف الصاحب، ويستحيل التداخل، ويجب كون الأولى من المفعول، والثانية من الفاعل؛ تقليلًا للفصل، ولا يحمل على التداخل، ويجب كون الأولى من المفعول، والثانية من الفاعل؛ تقليلًا للفصل، ولا يحمل على

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُ وَرَاءَنَا عَلَى أَقَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطِ مُرَحُّلِ فَجملة «أمشي» حال من التاء، و«تَجُرُّ وراءنا» حال من «ها».

ومن الأول قوله [من الوافر]:

العكس إلا بدليل، كقوله [من الطويل]:

عَهِدْتُ شُعَادَ ذَاتَ هَوىً مُعَنَّى فَزِدْتُ وَعَادَ سُلْوَانًا هَوَاهَا فَرَاتَ هُولَهِ الله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على ما يحتمل الحالية والتمييز، شرع يُبينٌ إعراب الفعل، فقال:

#### (بَابُ إِعْرَابِ الْفِعْلِ)

• ١٥١- (في فَتُحَدُّثُنَا لِنَنْفِيّ تَلَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لَدَيْهِمْ نُقِلَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لَدَيْهِمْ نُقِلَا الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ لَدَيْهِمْ نُقِلَا الرَّفْعُ (١٥١- إِنْ كَانَ نَافِ فِيهِ لَنْ أَوْ لَفْظَ مَا وَإِنْ بِلَمْ فَأَجِزَنْ أَنْ يُجْزَمَا) (الرَّفْعُ (في (فَتُحَدِّثْنَا لِمُنْفِيِّ تَلَا) أي حال كونه تابعًا لمنفي، وهو قولك: «ما تأتينا، فتحدّثنا» (الرَّفْعُ وَالنَّصْبُ) مبتدأ خبره الجملة بعده (لَدَيْهِمْ) أي عند النحاة (نُقِلًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، والنَّصْبُ) مبتدأ خبره الجملة بعده (لَدَيْهِمْ) أي عند النحاة (نُقِلًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، يعني أن قولك: «فتحدّثنا» نُقل مرفوعًا على العطف، أو الاستثناف، ومنصوبًا بإضمار «أن» بعد

T'EA

الفاء السببية، وهذا (إِنْ كَانَ نَافِ فِيهِ «لَنْ») نحو «لن تأتينا، فتحدّثنا» (أَوْ لَفْظَ «مَا») كما المثال السابق (وَإِنْ بِـ«لَمْ») أي وإن كان النفي بـ «لم» (فَأَجِزَنْ أَنْ يُجْزَمَا) بألف الإطلاق مبنيّا للمفعول، يعني أنه إذا كان النافي «لم» يجوز فيه أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع على الاستئناف، والنصب بالإضمار المذكور، والجزم بالعطف على مجزم «لم».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» لك رفع «تُحدّث» على العطف، فيكون شريكًا في النفي، أو الاستئناف، فتكون مُثبتًا، أي فأنت تحدثنا الآن بدلًا عن ذلك، ونصبه بإضمار «أنْ»، وله معنيان: نفي السبب فينتفي المسبب، ونفي الثاني فقط، فإن جئت بدرلن» مكان «ما» فللنصب وجهان: إضمار «أن»، والعطف، وللرفع وجه واحد، وهو القطع، وإن جئت بدرلم»، فللنصب وجه واحد، وهو إضمار «أن»، وللرفع وجه، وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف، فإن قلت: «ما أنت آتِ، فتحدثنا»، فلا جزم، ولا رفع بالعطف؛ لعدم تقدم الفعل، وإنما هو على القطع.

1017 (هَلْ تَأْتِيَتِيَ») بفتح الياء، لغة في سكونها (فَأُكْرِمْكَ) بسكون الميم للوزن (رُفِعْ) بالبناء (هَلْ تَأْتِيَتِيَ») بفتح الياء، لغة في سكونها (فَأُكْرِمْكَ) بسكون الميم للوزن (رُفِعْ) بالبناء للمفعول، أي جاز رفع «أكرمُك» بالعطف على «تأتيني»، أو على الاستئناف (وَالنَّصْبُ) مبتدأ خبره جملة «حكم إلخ» (بِالإضمارِ) أي بتقدير «أن» المصدرية (حُكْمٌ) مبتدأ سوّعه كونه نائب فاعل في المعنى، وخبره قوله: (قَدْ وُضِعْ) بالبناء للمفعول، أي أثبت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مثل «هل تأتيني فأكرمُك» يجوز فيه الرفع على وجهين، والنصب على الإضمار، و«هل زيد أخوك فتكرمه» لا يُرفع على العطف، بل على الاستئناف، و«هل لك التفات إليه فتكرمه» الرفع على الاستئناف، والنصب إما على الجواب، أو على العطف على «التفات»، وإضمار «أن» واجب على الأول، وجائز على الثاني، وكالمثال سواءً قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَ لَنَا كُرَّةٌ فَنَكُونَ ﴾ [الشَّعَرَاء: الآية ١٠٢] الآية، إن سُلَّم كون ﴿لَوْ فَلَوْ لَهُ لَتمني: ١٥٥٠ وَلَيْ تَنِي أَجِدُ مِّا فَأُسْقِيةً وَفْعٌ بِوَجْهَينُ وَنَصْبٌ هَا هِيهُ)

﴿ وَسَدَ (رَفْعٌ: حرف

9)

بَابُ

وجهبر الرفع ۱۹۶۶

(ؤ (وَالدَّ ثيت

ر ايوشه (ايوشه ﴿ أَفَ وَتَلَمَّهُ

والنه

(وَ«لَيْتَنِي أَجِدُ مًا) أي ماء (فَأَسْقِيَهْ») بفتح الهمزة، وضمها؛ من سقاه، وأسقاه، قال تعالى: ﴿ وَسَقَائُهُمْ مَا أَءُ عَدَقًا ﴾ [الجرّ: الآية ٢٦]، وقال: ﴿ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَا أَءُ عَدَقًا ﴾ [الجرّ: الآية ٢٦] (وَلَكُ اللّهُ وَرَاكُ اللّهِ اللّهُ وَرَاكُ اللّه الله الله الله العطف على «أجد»، و «الاستئناف» (وَنَصْبٌ هَا) حرف تنبيه (هِيَهُ) ضمير المؤتّة، والهاء للسكت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن نحو «ليتني أُجِدُ مالًا، فأنفق منه» يجوز فيه الرفع على وجهين: العطف، والاستئناف، والنصب على إضمار «أن»، ونحو «ليت لي مالًا، فأنفق منه» يمتنع الرفع على العطف؛ لعدم مرفوع يُعطف عليه، وإنما رفعه على الاستئناف.

1018. (وَلِيَتُهُمْ زَيْدٌ فَنُكُومَهُ أَتَى بِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَزْمٍ ثَبَتَا) (وَ النَّصْبِ وَجَزْمٍ ثَبَتَا) (وَ النَّقُمْ زَيْدٌ، فَنُكُرِمَهُ») بسكون الهاء للوزن (أَتَى) أي ورد «نُكرمه» (بِالرَّفْعِ) على الاستئناف (وَ النَّصْبِ) على إضمار «أَنْ» (وَجَزْمٍ) بالعطف على «يقم»، وقوله: (ثَبَتَا) بألف الإطلاق، أي ثبت استعمال كلّ من هذه الأوجه الثلاثة.

تنبيه:

نحو قوله تَجْكَنَ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُواْ فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَلقِبَهُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾
[يُوسُف: الآية ١٠٩] الآية، يحتمل الجزمَ بالعطف، والنصبَ على إضمار «أن»، مثل: قوله تَجْكَلَ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَمُمْ قُلُوبٌ ﴾ [اخَجَ: الآية ٢٦] الآية، ونحو قوله تَجَكُلُ: ﴿وَإِن تُؤْمِنُوا وَتَنَقُوا يُؤْتِكُمُ أَجُورَكُمْ ﴾ [محمد: الآية ٣٦] الآية، يحتمل ﴿ تَكَقُوا ﴾ الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصبَ بإضمار «أنْ»، على حد قوله [من الطويل]:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنًا وَيَحْضَعَ نُؤُوهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على إعراب الفعل، شرع يبين الموصول، فقال:

الفاء السببية، وهذا (إِنْ كَانَ نَافِ فِيهِ «لَنْ») نحو «لن تأتينا، فتحدّثنا» (أَوْ لَفْظَ «مَا») كما المثال السابق (وَإِنْ بِ«لَمْ») أي وإن كان النفي بـ«لم» (فَأَجِزَنْ أَنْ يُجْزَمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه إذا كان النافي «لم» يجوز فيه أوجه الإعراب الثلاثة: الرفع على الاستئناف، والنصب بالإضمار المذكور، والجزم بالعطف على مجزم «لم».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو قولك: «ما تأتينا فتحدثنا» لك رفع «تُحدّث» على العطف، فيكون شريكًا في النفي، أو الاستئناف، فتكون مُثبتًا، أي فأنت تحدثنا الآن بدلًا عن ذلك، ونصبه بإضمار «أنّ»، وله معنيان: نفي السبب فينتفي المسبب، ونفي الثاني فقط، فإن جئت بدران» مكان «ما» فللنصب وجهان: إضمار «أن»، والعطف، وللرفع وجه واحد، وهو القطع، وإن جئت بدرلم»، فللنصب وجه واحد، وهو إضمار «أن»، وللرفع وجه، وهو الاستئناف، ولك الجزم بالعطف، فإن قلت: «ما أنت آت، فتحدثنا»، فلا جزم، ولا رفع بالعطف؛ لعدم تقدم الفعل، وإنما هو على القطع.

101٢ (هَلْ تَأْتِيَتِيَ») بفتح الياء، لغة في سكونها (فَأُكْرِمْكَ) بسكون الميم للوزن (رُفِعْ) بالبناء (هَلْ تَأْتِيَتِيَ») بفتح الياء، لغة في سكونها (فَأُكْرِمْكَ) بسكون الميم للوزن (رُفِعْ) بالبناء للمفعول، أي جاز رفع «أكرمُك» بالعطف على «تأتيني»، أو على الاستئناف (وَالنَّصْبُ) مبتدأ خبره جملة «حكمْ إلخ»(بِالإضمارِ) أي بتقدير «أن» المصدرية (حُكْمٌ) مبتدأ سوّغه كونه نائب فاعل في المعنى، وخبره قوله: (قَدْ وُضِعْ) بالبناء للمفعول، أي أُثبت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن مثل «هل تأتيني فأكرمُك» يجوز فيه الرفع على وجهين، والنصب على الإضمار، و «هل زيد أخوك فتكرمه» لا يُرفع على العطف، بل على الاستئناف، و «هل لك التفات إليه فتكرمه» الرفع على الاستئناف، والنصب إما على الجواب، أو على العطف على «التفات»، وإضمار «أن» واجب على الأول، وجائز على الثاني، وكالمثال سواءً قوله تعالى: ﴿فَلَوْ أَنَّ لَنَا كُرُّةً فَنَكُونَ ﴾ [الشُّعَزَاء: الآية ، إن سُلِّم كون ﴿لَوْ لَوْ لَلمني: ﴿ مَا فَأُسْقِيهُ وَنَصْبُ هَا هِيهُ ﴾

(وَ«أَ ﴿ وَسَقَدُ ﴿ وَضَعَ ا

حرف **وح**ا

وجهين الرفع ع ١٤٥

(وَ ( (وَ النَّصْ

نبت ا تن

[يُوشف ﴿ أَفَاكُمُ وَتُنَّقُوا

والنصد

(وَ «لَيْتَنِي أَجِدُ مًا) أي ماء (فَأَسْقِيَهُ ») بفتح الهمزة، وضمها؛ من سقاه، وأسقاه، قال تعالى: ﴿ وَسَفَنهُمْ رَبُهُمْ شَكْرَانًا طَهُورًا ﴾ [الإنسان: الآية ٢١]، وقال: ﴿ لَأَسْفَيْنَهُم مَّآءً غَدَفًا ﴾ [الجنّ: الآية ٢١] (رَفْعٌ) أي جاز رفع «أسقيه» (بِوَجْهَيْنِ) هما العطف على «أجد»، و «الاستئناف» (وَنصْبٌ هَا) حرف تنبيه (هِيَهُ) ضمير المؤنّة، والهاء للسكت.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن نحو «ليتني أُجِدُ مالًا، فأنفق منه» يجوز فيه الرفع على وجهين: العطف، والاستئناف، والنصب على إضمار «أن»، ونحو «ليت لي مالًا، فأنفق منه» يمتنع الرفع على العطف؛ لعدم مرفوع يُعطف عليه، وإنما رفعه على الاستئناف.

1012 (وَلِيَقُمْ زَيْدٌ فَنُكُومَهُ أَتَى يِالرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَزْمٍ ثَبَتَا) (وَ«لِيَقُمْ زَيْدٌ، فَنُكُومَهْ») بسكون الهاء للوزن (أَتَى) أي ورد «نُكرمه» (بِالرَّفْعِ) على الاستئناف (وَالنَّصْبِ) على إضمار «أَنْ» (وَجَزْمٍ) بالعطف على «يقم»، وقوله: (ثَبَتَا) بألف الإطلاق، أي ثبت استعمال كلّ من هذه الأوجه الثلاثة.

تنبيه:

نحو قوله عَجَّكَ: ﴿أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَيَنظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَلِقِبَةُ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ ﴾
[يُوسُف: الآية ١٠٩] الآية، يحتمل الجزم بالعطف، والنصب على إضمار «أن»، مثل: قوله عَجَكَّ: ﴿وَإِن تُومِنُوا فِي ٱلْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ ﴾ [اخَج: الآية ٢٤] الآية، ونحو قوله عَجَلَّت: ﴿وَإِن تُومِنُوا وَتَنَقُوا يُؤْتِكُمُ أُجُورَكُمْ ﴾ [محمد: الآية ٣٦] الآية، يحتمل ﴿ تَتَقُوا ﴾ الجزم بالعطف، وهو الراجح، والنصب بإضمار «أنَّ»، على حد قوله [من الطويل]:

وَمَنْ يَقْتَرِبْ مِنًا وَيَخْضَعَ نُؤْوِهِ وَلَا يَخْشَ ظُلْمًا مَا أَقَامَ وَلَا هَضْمَا والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على إعراب الفعل، شرع يبين الموصول، فقال:

## (بَابُ الْمَوْصُولِ)

1010- (وَقَوْلُهُ مَا ذَا أَجَنِتُمْ مُرْسَلِينَ مُطْلَقُ مَفْعُولِ مُقَدَّمًا يَبِينَ 1010- وَلَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ لِأَنَّهُمْ عَدَّرَهُ بِالْبَاءِ إِلَى الثَّانِ لَهُمْ 1017- وَلَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ لِأَنَّهُمْ عَدَّرَهُ بِالْبَاءِ إِلَى الثَّانِ لَهُمْ 1017- مَنْ ذَا لَقِيتَ كَوْنُ ذَا إِشَارَهُ خَبَرَ مَنْ أَكْفَرُ فِي الْعِبَارَهُ 1018- وَكَوْنُ ذَا مَوْصُولَةً بِالْجُمْلَةِ يَقِلُ لَكِنْ مَنْعُهُ لِفِرْقَةِ)

(وَقَوْلُهُ؛ مَا ذَا أَجَبْتُمْ مُرْسَلِين) أي ﴿مَاذَا ﴾ في قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبْتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ﴾ [القَصَص: الآية ٢٥] (مُطْلَقُ مَفْعُولٍ) أي يُعرب مفعولًا مطلقًا (مُقَدَّمًا يَبِينْ) أي يظهر حال كونه مقدّما على عامله، وهو ﴿ أَجَبْتُمُ ﴾، أي أيّ إجابة أجبتموهم (وَلَيْسَ مَفْعُولًا بِهِ؛ لأَنَّهُمْ عَدَّوْهُ بِالْبَاءِ إِلَى المفعول الثاني، لا بنفسه.

(«مَنْ ذَا لَقِيتَ» كَوْنُ «ذَا» إِشَارَهْ خَبَرَ «مَنْ» أَكْثَرُ فِي الْعِبَارَهْ) أَي وجملة «لقيتَ» حاليةٌ (وَكَوْنُ «ذَا» مَوْصُولَةً بِالجُمْلَةِ) أي بجملة «ليقت» (يَقِلُ أي قليل الاستعمال (لكِنْ مَنْعُهُ) أي منع هذا الوجه (لِفِرْقَةِ) أي كائن لجماعة من النحاة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «مَاذَا» من قوله تعالى: ﴿مَاذَا أَجَبَتُمُ ٱلْمُرْسَلِينَ ﴾ [القصص: الآية ٢٥]، مفعول مطلق لا مفعول به؛ لأن أجاب لا يتعدى إلى الثاني بنفسه، بل بالباء، وإسقاط الجارّ ليس بقياس، ولا يكون ﴿مَاذَا ﴾ مبتدأ وخبرًا؛ لأن التقدير حينئذ ما الذي أجبتم به، ثم حذف العائد المجرور من غير شرط حذفه، والأكثرُ في نحو «من ذا لقيت؟» كون «ذا» للإشارة خبرًا، و«لقيت» جملة حالية، ويقِلُ كون «ذا» موصولة و«لقيت» صلة، وبعضهم لا يجيزه، ومن الكثير قوله و القيت الذي ومن ذا الله عند أين يَشْفَعُ عِندُهُ و البقرة: الآية ٥٥) الآية، إذ لا يَدخُل موصول على موصول إلا شاذًا، كقراءة زيد بن علي ﴿ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: الآية ٢١] بفتح الميم واللام. موصول إلا شاذًا، كقراءة زيد بن علي ﴿ وَالَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ ﴾ [البقرة: الآية ٢١] بفتح الميم واللام. (﴿ فَاصَدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ مَا مُصَدِّرُ أَو اسْمُ مَوْصُولِ عَلَى مَا حَرَّرُوا) (﴿ فَاصَدَعُ بِمَا تُؤْمَرُ ﴾ [الحِجر: الآية ٤٤] ﴿ مَا هُصَدِّرُ ) بصيغة اسم الفاعل، أي مصدرية (أو

اشهٔ ا وح

بَابُ ا

مصدر من قال الموصو

ا تحمد المستقبلة الم المستقبلة المستقبلة

كَانُوا . الآية ٢٣

الجارّ ت ۲۰

071

977

(عَا

(مَوْصُ تقدیره مصدّر

الحرف (سَلَكُ

وكسر لـ﴿الَّذِ

مجرور

اسْمُ مَوْصُولِ عَلَى مَا حَرَّرُوا) أي على الوجه الذي حرره النحاة.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قوله ﷺ وَمَا اللهِ على حدّ قولهم: الآبة ؟٩] هما مصدرية، أي بالأمر، أو موصول اسميّ، أي بالذي تؤمره على حدّ قولهم: (أَمَوتُكَ الْحَيْرَ»، وأما من قال: (أمرتك بكذا»، وهو الأكثر، فيشكل؛ لأن شرط حذف العائد المجرور بالحرف أن يكون الموصول مخفوضًا بمثله معنى، ومتعلقًا، نحو قوله ﷺ فَوَرَبُ وَرَبُشَرَبُ مِمّا تَشْرَبُونَ وَالمؤمنون: الآية اللهِ صول مخفوضًا بمثله معنى، والمدعن الموصول مخفوضًا بمثله معنى، ومتعلقًا، نحو قوله ﷺ وأمر، وأما قوله: هو مَمّا تَشْرَبُونَ وَالمؤمنون: الآية اللهِ عنى (الأعراف) فيحتمل أن يكون الأصل بما كذبوه، فلا إشكال كذبوا به، ويؤيده التصريح به في (سورة يونس)، وإنما جاز مع اختلاف المتعلق؛ لأن همّا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا في المعنى، وأما قوله تعالى: هو ذلك الذي يُنبَيْرُ اللهُ عِبَادَهُ والشّورى: كَانُوا لِيُؤْمِنُوا في المعنى، مصدرية، أي ذلك تبشير الله، وقيل: الأصل يبشر به، ثم حذف الجارّ توسعًا، فانتصب الضمير، ثم محذف.

١٥٢٠ (عَلَى الَّذِ أَحْسَنَ يُجْعَلُ الَّذِي مَوْصُولًا السَمِيَّا بِجُمْلَة خُذِي اللَّذِي مَوْصُولًا السَمِيَّا بِجُمْلَة خُذِي المَّكِ الَّذِي مَائِدِ أَوْ حَرْفَ مَصْدَرِ سَبَكُ لِجُمْلَة بِغَيْرِ عَائِدِ سَلَكُ اللَّذِي المُسَلَّدُ اللَّهُ اللَّذِي المُسَلَّدُ اللَّهُ اللَّذِي اللَّهُ اللَّهُ اللَّذِي اللَّهُ ا

(عَلَى الَّذِ أَحْسَنَ يُجْعَلُ) بالبناء للمفعول، وقوله: (﴿ ٱلَّذِى ﴾) مفعول أول، والثاني قوله: (مَوْصُولًا اسْمِيًّا بِجُمْلَةِ) أي بجملة ﴿ أَحْسَنَ ﴾ (خُذِي) بياء الإشباع (مَعْ عَائِد) أي مقدّر، تقديره: على الذي أحسنه (أَوْ حَوْفَ مَصْدَرِ سَبَكُ) أي أو يُجعل ﴿ ٱلَّذِي ﴾ موصولًا حرفيًا مصدرًا (لِجُمْلَةِ) أي جملة ﴿ أَحْسَنَ ﴾، والتقدير: على إحسانه (بِغَيْرِ عَائِدٍ) أي لعدم حاجة الحرف المصدري إليه (أَوْ هُوَ) أي ﴿ ٱلَّذِي ﴾ (مَوْصُوفٌ مُنكَّرٌ) يعني أنه نكرة موصوفة، وقوله: (سَلَكُ) صفة لـ «عائد»، وهو فعل يتعدّى، ويلزم، وهو المناسب هنا، وقوله: (يَتِمُّ) بفتح أوله، وكسر ثالثه، أي لا يحتاج إلى صلة يتمّ بها، بل هو تامّ بنفسه، فقوله: (أَحْسَنَ وَصْفَهُ) أي صفة لـ ﴿ ٱلَّذِي ﴾ (بَتَفْضِيلِ وُسِمُ) بالبناء للمفعول، أي موسوم بأنه اسم تفضيل، لا فعل ماض، فيكون مجرورًا بالفتحة؛ لأنه غير منصرف للوصف ووزن الفعل.

بَاتُ

نحه آ

لَهُمْ:

40

1 31)

ل ((مذ

نکرز

النقا

ابرح

77

47

أعر

مثله

بعد

10

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز في نحو قوله رَجَّاكُ: ﴿ تَمَامًا عَلَى اللَّذِي آحْسَنَ ﴾ [الأنتام: الآية ١٥٤] كون ﴿ اللَّذِي هُ موصولًا اسميًّا، فيحتاج إلى تقدير عائد، أي زيادةً على العلم الذي أحسنه، وكونه موصولًا حرفيًّا، فلا يحتاج لعائد، أي تماما على إحسانه، وكونه نكرة موصوفة، فلا يحتاج إلى صلة، ويكون ﴿ أَحْسَنَ ﴾ حينئذ اسمّ تفضيل، لا فعلًا ماضيًا، وفتحته إعرابٌ لا بناءٌ، وهي علامة الجرّ، وهذان الوجهان كوفيان، وبعض البصريين يوافق على الثاني. موصوفة كني مؤصُولٌ اسْمِيٌ وَمَوْصُوفًا كُنِي المعنى الذي وَهَمْ صُولٌ اسْمِيٌ وَمَوْصُوفًا كُنِي المعنى ما صنعتَ عوصول اسميّ بمعنى الذي (وَمَوْصُوفًا كُنِي) بالبناء للمفعول، أي ووصف أيضًا بكونه نكرة موصوف اسميّ بمعنى الذي (وَمَوْصُوفًا كُنِي) بالبناء للمفعول، أي ووُصف موصوفة (فَفِيهِمَا) متعلّق بـ «يرتدي»، أي ففي كونه موصولًا اسميّا، ونكرة أيضًا بكونه نكرة موصوفة (فَفِيهِمَا) متعلّق بـ «يرتدي»، أي ففي كونه موصولًا اسميّا، ونكرة موصوفة (أقُ مَصْدَرِيَّة ) أي لعدم احتياجها إليه كما مر قريبًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو «أعجبني ما صنعت» يجوز فيه كون «ما» بمعنى الذي، وكونها نكرة موصوفة، وعليهما فالعائد محذوف، وكونها مصدرية فلا عائد، وأما نحو قوله على الله وكونها نكرة موصوفة دون المصدرية؛ لأن هُوحَتَى تُنفِقُوا مِمّا يَحُبُونَ وآل عِمران: الآية ١٩٦] فيحتمل الموصولة والموصوفة دون المصدرية؛ لأن المعاني لا يُنفَق منها، وكذا هومِمّا رَزَقَنهُم يُنفِقُون الله والبقرة: الآية ٣]، فإن ذَهَبت إلى تأويل همّا تُحبُون وهما رزقناهم بالحبُّب والرزق، وتأويل هذين بالمحبوب والمرزوق، فقد تعسّفت عن غير مُحوج إلى ذلك، وقال أبو حيان لم يَئبُت مجيء «ما» نكرة موصوفة، ولا دليل في «مررت بما معجب لك»؛ لاحتمال الزيادة، ولو ثبت نحو «سَرَّني ما معجب لك» لابت ذلك "النهى. وقال ابن هشام: ولا أعلمهم (٢) زادوا «ما» بعد الباء إلا ومعناها السببية، ذلك (١٠). انتهى. وقال ابن هشام: ولا أعلمهم (٢) زادوا «ما» بعد الباء إلا ومعناها السببية،

<sup>(</sup>١) أي مجيئها نكرة موصوفة؛ لأن هذا لااحتمال فيه.

 <sup>(</sup>٢) قوله: «ولا أعلمهم إلخ» هذا ردّ من ابن هشام على أبي حيّان في قوله: «إن ما في قولهم: مررت بما
 معجب لك تحتمل أن تكون زائدة»، وحاصله أن «ما» تزاد بعد الباء إذا كانت الباء للسببية، وهنا=

نحوقوله: ﴿ فَيِمَا نَقْضِهِم مِيثَنَقَهُم لَعَنَّهُم ﴾ [المائدة: الآبة ١٣]، وقوله: ﴿ فَيِمَا رَحْمَةِ مِنَ أَلَّهِ لِنتَ لَهُمُ ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٩].

مَوْصُولًا أَوْ مُنَكَّرًا وَصْفًا شَمِلُ) يَحْتَمِلُ مَوْصُولًا أَوْ مُنَكَّرًا وَصْفًا شَمِلُ) («أَعْجَبَنِي مَنْ جَاءَكُمْ» «مَنْ» يَحْتَمِلُ بالبناء للفاعل (مَوْصُولًا) أي أن يكون موصولًا اسميّا (اوْ مُنَكَّرًا وَصْفًا) أي أو أن يكون نكرة موصوفة، وقوله: (شَمِلُ) بكسر الميم، ويجوز فتحها صفة لـ«منكّرًا»، وقوله: «وصفًا» مفعول به مقدّم لـ«شمل».

وحاصل المعنى بإيضاح أنه إذا قلت: «أعجبني من جاءك» احتمل كون «من» موصولة، أو نكرة موصوفة، وقد جُوِّزا في قوله ﷺ: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٨] الآية، وضَعَّفَ أبو البقاء الموصولة؛ لأنها تتناول قومًا بأعيانهم والمعنى على الإبهام، وأجيب بأنها نزلت في عبد الله ابن أبي وأصحابه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الموصول، شرع يبين التوابع، فقال:

# (بَابُ التَّوَابِعِ)

1077 (فَرَبِّ مُوسَى بَدَلًا قَدْ جُعِلَا أَوِ الْبَيَانَ حَيْثُ مِشْلَهُ تَلَا وَبَعْدُ إِسْمَاعِيلُ إِسْحَاقُ ٱلْجُلَى) 
1077 (فَ ﴿ رَبِّ مُوسَىٰ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٢٢٦] بَدَلًا قَدْ جُعِلًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي أعرب بدلًا من ﴿ رَبِّ العالمين ﴾ (أو الْبَيَانَ) أي أو أعرب عطف بيان (حَيْثُ مِثْلَهُ تَلًا) أي تبع مثله، وهو ﴿ رب العالمين ﴾ (كَذَاكَ) أي مثل هذا الإعراب يعرب (إِبْرَاهِيمُ آبَاءُ تَلَا) أي تبع وأتى بعد قوله رَجَالًا: ﴿ وَإِلَنَهُ ءَابَآبِكَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣٣] (وَبَعْدُ) بالبناء على الضم، أي وبعد ﴿ إِبْرَهِيمَ ﴾ (إِسْمَاعِيلُ إِسْحَاقُ الْجُلَى) أي ظهر وانكشف.

في قولهم: «مررت بما معجب لك» للإلصاق، لا للسببيّة، فدل على أن «ما» غير زائدة، فتم كونها نكرة موصوفة. «الحاشية» ٢٠٢/٢.

م (٣٤) (فتح القريب المجيب ج٢)

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو قوله ﷺ: ﴿ اَمَنَّا بِرَبِّ الْعَالَمِينَ \* رَبِّ مُوسَىٰ وَهَارُونَ ﴾ [الأعراف: ١٢١ ـ ١٢١] يحتمل بدل الكل من الكل، وعطف البيان، ومثله قوله: ﴿ نَعْبُدُ إِلَهَكَ وَإِلَنَهُ ءَابَآبِكَ إِبْرَهِمَ وَإِسْمَاعِيلَ وَإِسْحَقَ ﴾ الآية [البقرة: ١٣٣]، وقوله: ﴿ فَأَنظُرُ كَيْفَ كَالِنَهُ مَا اللّهِ مَا أَنَّا دَمَرْنَاهُمْ ﴾ [النّمل: الآية ١٥] الآية، فيمن فتح الهمزة، ويحتمل هذا تقدير مبتدإ أيضًا، أي هي أنّا دمرناهم.

١٥٢٨- (وَجَعْلَ الْأَعْلَى صِفَةً لِرَبُّكَا أَوِ السَّمَ رَبُّكَ أَجِزْ هُنَالِكَا ١٥٢٨- وَلَا يَجِيءُ النَّعْتُ لِلْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا دَلِيلُهُ قَدْ نَقَلَهُ النَّعْتُ لِلْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا دَلِيلُهُ قَدْ نَقَلَهُ المُضيفُ) ١٥٣٠- تَقُولُ جَا غُلَامُ زَيْدِ الظَّرِيفُ بِالرَّفْعِ إِذْ هُوَ الْمُرَادُ لِلْمُضِيفُ)

(وَجَعْلَ الاعْلَى) بنقل حركة الهمزة إلى اللام، ثم درجها (صِفَةً لِرَبُّكًا) بألف الإطلاق، أي صفة للمضاف إليه، فيكون مجرورًا (أو اسم رَبِّكَ) أي أو صفة للمضاف، فيكون منصوبًا (أجِنُ) بفتح الهمزة فعل أمر من الإجازة، وإنما أجيز كونه صفة للمضاف إليه هنا بخلاف المثال الآتي؛ لأن المضاف إليه في الآية مقصود بحكم المضاف، وهو التسبيح، وليس المضاف إليه في المثال كذلك (هُنَالِكًا) بألف الإطلاق أيضًا أي في ذلك الموضع، وهو «سورة الأعلى» (ولا يَجِيءُ النَّعْتُ لِلْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا دَلِيلُهُ قَدْ نَقَلَهُ) يعني أنه لا يجوز أن ينعت المضاف إليه دون المضاف، إلا بدليل (تَقُولُ «جَا غُلَامُ زَيْدِ الظَّرِيفُ» بِالرَّفْعِ) صفة للد (غلام) (إذْ هُوَ المُرَادُ لِلْمُضِيفُ) أي لأن المضاف هو المقصود الأساسي للمتكلم، وإنما أتى بالمضاف إليه لأجل تخصيصه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحوقوله عَلَى ﴿ وَسَبِّحِ آسَدَ رَبِّكَ ٱلْأَعَلَى ﴾ [الأعلى: الآية ١] يجوز فيه كون ﴿ ٱلْأَعَلَى ﴾ صفة للاسم، أوصفة للرب، وأما نحو «جاءني غلام زيد الظريفُ الصفة للمضاف، ولا تكون للمضاف إليه إلا بدليل؛ لأن المضاف إليه إنما جيء به لغرض التخصيص، ولم يؤت به لذاته، وعكسه قوله: «وَكُلُّ فَتَى يَتُقِي فَائِزٌ »، فالصفة للمضاف إليه؛ لأن المضاف إنما جيء به لقصد التعميم، لا للحكم عليه، ولذلك ضعف قوله [من الوافر]:

وَكُلُ أَخِ مُفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ (١) مَفَارِقُهُ أَخُوهُ لَعَمْرُ أَبِيكَ إِلَّا الْفَرْقَدَانِ (١) ١٥٣١ (وَفِي الَّذِينَ تَالِيًا لِلْمُتَّقِينُ ثَلَائَةُ الأَوْجُهِ جَازَ بِالْيَقِينُ 10٣٢ مَنْتُ لَهُمْ أَوْ مُبْتَدًا قَدْ رَفَعَهُ أَوْ قَدْرَنْ أَعْنِي أَوِ الْمُدْحَ ٱسْمَعَهُ)

(وَفِي ﴿ اللَّذِينَ ﴾ تَالِيًا ﴿ لِلْمُنَّقِينَ ﴾ ثَلَاثَةُ الأَوْجُهِ) أي الأوجه الثلاثة (جَازَ بِالْيَقِينُ) ثم بين الأوجه فقال: (نَعْتُ لَهُمْ) أي للمتقين (أَوْ مُبتَدًا قَدْ رَفَعَهُ) أي قد رفعه المبتدأ المقدّر، أي هم، وهذا إشارة إلى ترجيح القول بأن رفع الحبر بالمبتدإ، كما أن الراجح رفع المبتدإ بالابتداء، كما قال في «الخلاصة»:

وَرَفَعُوا مُبِيتَدُا بِالإَبْتِدَا كَدَاكَ رَفْعُ خَبَرِ بِالْبُتَدَا (أَوْ قَدِّرَنْ أَعْنِي) أي أو اجعله منصوبًا بتقدير أعني (أَوِ الْمَدْحَ) أي أو بتقدير المدح، أي أمدح، وقوله: (اسْمَعَهُ) أصله «اسمعنه» بالنون الخفيفة حُذفت لالتقاء الساكنين. قاله الناظم رحمه الله.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو قوله ﷺ: ﴿ هُدَى لِلْمُنَّقِينَ \* الَّذِينَ يُؤْمِنُونَ ﴾ [البقرة: ٣٠٦]، و «مررت بالرجل الذي فَعَلَ » يجوز في الموصول أن يكون تابعًا، أو بإضمار «أعني»، أو «أمدح»، أو «هو»، وعلى التبعية فهو نعتُ لا بدل، إلا إذا تعذر، نحو قوله ﷺ: ﴿ وَيَلُّ لِحَالِ هُمَزَةٍ لَمُزَةٍ لَمُزَةٍ \* الّذِي جَمَعَ مَا لَا ﴾ [الهمزة: ٢٠١] الآية، لأن النكرة لا توصف بالمعرفة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على التوابع، شرع يبين حروف الجرّ، فقال:

# (بَابُ حُرُوفِ الْجَرِّ)

١٥٣٣ (زَيْدٌ كَعَمْرِو كَافُهُ قَدْ تَحْتَمِلْ حَرْفِيَّةً فِيهَا الْقَرَارُ قَدْ عَمِلْ

<sup>(</sup>١) «كلُّ مبتداً، وهأخ مضاف إليه، وجملة ومفارقه أخوه عبر، وقوله: «إلا الفرقدان» حقّه أن يقول: إلا الفرقدين بالجرّ صفة لهأخ»، فاإلا اسم بمعنى اغير، ظهر إعرابها فيما بعدها، أي كلَّ أخ موصوف بكونه يفارقه أخوه غير الفرقدين، لكنه لا حظ أنه صفة للمضاف، وهو كلّ، فرفع، ويحتمل أنه أتى على لغة القصر. انتهى الحاشية ٢٠٣/٢٠.

١٥٣٤ وَقَيلَ لا وَقَيلَ لا وَأَسْمِيَّةً مُوتَفِعَهُ وَفِي الَّذِي كَالْبَدْرِ ذِي مُمْتَغِعَهُ (زَيْدٌ كَعَمْرِو كَافُهُ قَدْ تَحْتَمِلْ حَرْفِيَّةً) أي كونها حرفًا (فِيهَا الْقَرَارُ قَدْ عَمِلْ) أي تعلق باستقر مقدرًا (وَقَيلَ: لا) أي لا تتعلق بشيء، بناء على أن كاف التشبيه حرف جرّ شبيه بالزائد، فلا يتعلق بشيء (وَاسْمِيَّةً مُوْتَفِعَهُ) أي ويحتمل كونها اسمًا مرفوع المحلّ، وما يليها مجرور بإضافتها إليه (وَفِي «الَّذِي كَالْبَدْرِ») أي وفي نحو «جاء الذي كالبدر» (ذِي) أي الاسميّة (مُمْتَنِعَهُ) لامتناع الوصل بالمتضايفين، وذلك أنه إذا مجعل الكاف اسمًا مضافًا لما بعده لزم أن تكون الصلة مضافًا ومضافًا إليه، مع أنها إنما تكون جملة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن نحو «زيد كعمرو» تحتمل الكاف فيه عند المعربين الحرفيّة، فتعلّق باستقرار، وقيل: لا تتعلق، والاسمية فتكون مرفوعة المحل، وما بعدها جَرَّ بالإضافة، ولا تقدير بالاتفاق، ونحو «جاء الذي كزيد» تتعين فيه الحرفية؛ لأن الوصل بالمتضايفين ممتنع، والله تعالى أعلم.

١٥٣٥ - (زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ لِوَجْهَيْ احْتَمَلْ لُرُومُ الاَسْتِقْرَادِ فِيهِمَا حَصَلْ)

(«زَيْدٌ عَلَى السَّطْحِ» لِوَجْهَيْ احْتَمَلْ) أي (على» في هذا المثال تحتمل وجهين: كونها حرف جرّ للاستعلاء، وكونها اسمًا ظرفًا بمعنى (فوقُ) (لُزُومُ الاَسْتِقْرَادِ فِيهِمَا) أي في كونها حرفًا، وكونها بمعنى فوقُ (حَصَلْ) يعني أن تعلقها باستقرار مقدّر حاصل في الوجهين، والله تعالى أعلم. ١٥٣٦ - (وَفِي الضَّحَى وَاللَّيْلِ وَاوَ ثَانِيَة لِقَسَمِ وَاخْقُ لِلْعَطْفِ هِيَهُ (وَفِي ﴿ وَالسَّنَ لَهُ وَاوَ ثَانِيَة لِقَسَمِ اللهِ عَمْ وَاخْقُ لِلْعَطْفِ اللهِ اللهِ اللهِ وَاوْ ثَانِيَة لِقَسَمِ وَاخْقُ لِلْعَطْفِ فِي اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهُ اللهُ اللهُ وَاوْ ثَانِيَة لِقَسَمِ وَاخْقُ لِلْعَطْفِ (وَلُولُولُ اللهُ ا

(وَفِي ﴿ وَٱلضَّحَىٰ \* وَٱلْيَٰلِ ﴾ وَاوَ ثَانِيَهُ لِقَسَمٍ أَي تحدمل كونها للقسم (وَ) لكن (الحق لِلعَطفِ هِيهُ) أي كونها عاطفة؛ لأنها لو مجعلت للقسم لاحتاجت إلى جواب (وَذَا) أي كون الحق أنها عاطفة، وهو مفعول مقدّم لـ (يُوضِّحُ) أي يظهره (مَجِيءُ الْفَاءِ مَوْضِعَهَا) أي في محلها (في المُرْسَلاتِ) أي في أوائل «سورة المرسلات»، وذلك في قوله وَ الله عَلَىٰ : ﴿ فَٱلْمُنْصِفَاتِ عَصْفَا ﴾ [المُرسَلات: ١٤ . ٥] أي لأن الفاء والمُرسَلات: ١٤ . ٥] أي لأن الفاء

بالضرورة هناك حرف عطف، فتعينٌ أن تكون الواو هنا كذلك.

وقوله: (اللَّاءِ) أي اللاتي ذُكرت الفاء فيهنّ، ففيه حذف الصلة وإبقاء الموصول، كما في قول الشاعر [من الكامل]:

نَـحْـنُ الأُلَـى فَـاجْـمَـعْ جُـمُـو عَـكَ ثُـمٌ وَجُـهْ لَهُ مَا إِلَـيْنَا أَي نحن الأولى عُرِفوا بالشجاعة، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على حروف الجرّ، شرع يبينٌ مسائل مفردة، فقال:

### (بَابٌ في مَسَائِلَ مُفْرَدَةٍ)

قال المحشّي رحمه الله: مراده بالجمع ما فوق الواحد؛ لأنه لم يذكر إلا مسألتين. انتهى. قلت: أو جرى على قول من يقول: إن أقلّ الجمع اثنان، وهو القول الراجح، كما بينته في «شرح الكوكب الساطع» في الأصول، والله تعالى أعلم.

١٥٣٨ (يُسَبَّحُ الْبَنِيُّ لِلْمَجْهُولِ في نَائِبِهِ ثَلَاثَةٌ مِمَّا قُفِي ١٥٣٨ (يُسَبَّحُ الْبَنِيُّ لِلْمَجْهُولِ في أَوْ ثَالِثٌ فَنِعْمَ ذَاكَ مَأْخَذَا)

(﴿ يُسَبَّحُ ﴾ الْبَنِيُّ لِلْمَجْهُولِ) أي في قراءة من قرأه بفتح الباء مبنيًا للمجهول، وهو شعبة (في نائيهِ ثَلَاثَةٌ) أي يجوز في نائب فاعله ثلاثة أوجه (ممَّا قُفِي) بالبناء للمفعول، أي مما اتبع من تحقيقات المعربين (الظَّرْفُ الاوَّلُ) أي قوله: ﴿ لَهُ ﴾ وهذا هو الأولى؛ لأنه القائم مقام المفعول؛ لأن الفعل يتعدّى باللام، وأيضًا لقربه من العامل، وسبقه، وأما ﴿ رِجَالٌ ﴾ فهو فاعل لمحذوف، أي يسبحه رجال، والجملة مستأنفة، جوابًا لسؤال مقدّر، تقديره من يُسبّحه؟ (أَوِ التَّانِي خُذَا) بألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي خذ الظرف الثاني نائبًا له، وهو قوله: ﴿ فَيْهَا ﴾ (أَوْ ثَالِتٌ ) أي أو النائب الظرف الثالث، وهو ﴿ إِلَّفُكُو وَ وَالْآصَالِ ﴾، وقوله: (فَيْعُمَ ذَاكَ مَأْخَذَا) أتى باسم الإشارة البعيد إشارة إلى ترجيح الوجه الأول، كما قررنا آنفًا أي نعم الوجه الأول من حيث المستندُ، والله تعالى أعلم.

الت

• ١٥٤- (في قَوْلِهِ) ـ سبحانه وتعالى ـ (﴿ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى ﴾ [الزُّتر: الآية ٢٦] نَائِبُهُ الظَّرْفُ) أي ﴿ فِيهِ فَوْلِهِ ﴾ (في قَوْلِهِ) ـ سبحانه وتعالى ـ (﴿ نُفِخَ فِيهِ أُخْرَى ﴾ [الزُّتر: الآية ٢٦] نَائِبُهُ الظَّرْفُ) أي ﴿ فِيهِ فَوَصْفٌ ) أي أو نائبه الوصف، وهو ﴿ أُخْرَى ﴾ ، وقوله: (يُدْرَى ) بالبناء للمفعول صفة للوصف، أي يُعلم ذلك الوصف حيث جاء منصوصًا عليه في الآية، يعني أن قوله ﴿ أُخْرَى ﴾ وفيه أُخْرَى ﴾ وأن يكون ﴿ أُخْرَى ﴾ ، لكن فِيهِ أُخْرَى ﴾ [الزُّتر: الآية ٢٦] يحتمل أن يكون النائب ﴿ فِيهِ ﴾ ، وأن يكون ﴿ أُخْرَى ﴾ ، لكن هذا فيه ضعف؛ لضعف قولهم: «سِيرَ عليه طويلٌ »؛ لأن الجار والمجرور قائم مقام المفعول به عند حذفه، فإذا وُجد في اللفظ كان هو الأحقّ بالنيابة دون غيره، والله تعالى أعلم.

الماض عدد الله المناف المناف

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نحو «تَجَلَّى الشمسُ» يحتمل كون «تجلى» ماضيًا تُركت التاءين التاء من آخره لكونه مجازيَّ التأنيث، وكونَهُ مضارعًا أصله تتجلى، ثم حُذفت إحدى التاءين على حد قوله تعالى: ﴿نَارًا تَلَظَّىٰ﴾، ولا يجوز في هذا كونه ماضيًا، وإلا لقيل: تَلَظَّتْ؛ لأن

حَذْفِ التَّا لأَنْتَى يَا رَجُلْ) أي لا يدلّ على جواز حذف تاء المؤنّث في نحو « قام هند».

حاصله أن بعضهم قال: إن حقيقيّ التأنيث يجوز تجريد فعله من التاء إذا كان في الشعر، واستدلّ بهذا البيت، فقال: أصله تمّنت ابنتاي؛ لجواز أن يكون أصله تَتَمَنّى.

وحاصل الردّ أنه يحتمل أن يكون أصله تتمنّى، وأن يكون تمنّت، والدليل إذا طرقه الاحتمال سقط به الاستدلال، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الجهات الخامسة، شرع يُبينَ الجهة السادسة، فقال:

1050 ـ (سَادِسَةُ الجُهَاتِ أَنْ لَا يَرْتَعِي مُخْتَلِفَ الشُّرُوطِ فِي الْوَاضِعِ الْمَاوِطِ فِي الْوَاضِعِ ١٥٤٦ ـ لأَنَّ عُزِبًا فِي مَحَلِّ تَشْتَرِطُ وَفِي السَّوَى نَقِيضَهُ فَيَخْتَلِطُ 105٧ ـ نُورِدُ أَنْوَاعًا مِنَ الَّذِي ذُكِرُ مَعَ بَيَانِ وَهَمٍ عَنْهُمْ شُهِنَ 105٧

(سَادِسَةُ الجُهِاتِ) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الفساد بسببها (أَنْ لاَ يَرْتَعِي) افتعال من الرعي، وهو الحفظ، أي أن لا يحفظ المعرب (مُخْتَلِفَ الشُّرُوطِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي الشروط المختلفة (في المُواضِعِ) أي الأبواب المختلفة (لأَنَّ عُرْبًا) بضم فسكون، لغة في العرب بفتحتين (في مَحَلِّ تَشْتَرِط) شيئًا (وَفي السَّوَى) أي وفي باب آخر (نَقِيضَةُ) أي تشترط نقيض ذلك الشيء (فَيَخْتَلِطُ) أي فإذا لم يتأمل المعرب تلك الشروط المختلفة تختلط عليه، فيقع في الخطإ (نُورِدُ أَنْوَاعًا مِنَ الَّذِي ذُكِرُ) بالبناء للمفعول، أي نذكر أنواعا كثيرة من هذه الجهة (مَعَ بَيَانِ وَهَم عَنْهُمْ شُهِرُ) أي مع توضيح غلط اشتهر عن المعربين تحذيرًا عن الوقوع في مثله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة السادسة من الجهات التي يدخل على المعرب الخطأ منها أن لا يُراعِي الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فإن العرب يَشترطون في باب شيئًا، ويشترطون في باب آخر نقيض ذلك الشيء، على ما اقتضته حكمة لغتهم، وصحيح أقيستهم، فإذا لم يتأمل المعرب ذلك اختلطت عليه الأبواب والشرائط.



فلنورد أنواعًا من ذلك، مشيرين إلى بعض ما وقع فيه الوهم للمعربين، فنقول:

١٥٤٨- (فَشَرَطُوا الْجُمُودَ لِلْبَيَانِ وَالنَّعْتِ أَنْ يُشْتَقَّ فِي الإِثْيَانِ 10٤٨- فِي مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ عَطْفُ بَيَانِ قَالَ مَنْ ذَا نَاسِي

١٥٥٠ بَلْ صِفَتَانِ أَوْ يُقَالُ أُجْرِيَا مُجْرَى الْجَوَامِدِ وَنَعْتًا أُوتِيَا)

(فَشَرَطُوا) الفاء فصيحيّة، أي إذا عرفت أن العرب تختلف شروطها في الأبواب، حسبما يقتضيه طبيعة لغتها، ونصاعة لهجتها، وأردت بيان ذلك، فأقول لك: إنهم اشترطوا (الجُمُودَ لِلْبَيَانِ) أي لصحة عطف البيان (و النَّعْتِ) أي وشرطوا للنعت (أَنْ يُشْتَقَّ) بالبناء للمفعول، أي أن يكون مشتقًا (في الإثيانِ) أي عند الإتيان به (في ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ﴾ عَطْفُ بَيَانِ) أي هما يكون مشتقًا (في الإثيانِ) أي عند الإتيان به (في ﴿مَلِكِ النَّاسِ إِلَهِ النَّاسِ ﴾ عَطْفُ بَيَانِ) أي هما عطف بيان لهورب الناس ﴾ (قَالَ) ذلك (مَنْ ذَا) أي ما سبق من شرطية الجمود لعطف البيان (ناسِي) أي أعربهما عطف بيان من نسي القاعدة المذكورة (بَل) الصواب أنهما (صِفَتَانِ) له؛ لأنهما مشتقّان وُجد فيهما شرط النعت.

وقد يجاب عن هذا المعرب، فلا يتم تخطئته، كما قال: (أَوْ يُقَالُ: أُجْرِيَا) بألف التثنية، مبنيًا للمفعول أي أُجري ﴿مَلِكِ ﴾، و﴿ إِلَكِ ﴾ (مُجْرَى) بضم الميم، مصدر ميمي لما قبله، أو بفتحها ظرفًا له؛ لوجود الشرط، كما قال في «الخلاصة»:

وَشَرْطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعْ ظُرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ قَدِ ٱجْتَمَعْ وهو مضاف إلى (الْجُوَامِدِ) حيث يُستعملان غير جاريين على موصوف (وَ) لهذا (نَعْتًا أُوتِيًا) بألف التثنية مبنيًا للمفعول أيضًا، أي أعطيا كونهما نعتا لـ (ربّ الناس).

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الأول اشتراطهم الجمود لعطف البيان، والاشتقاق لنعت.

فمن الوَهَم في الأول قولُ الزمخشري في ﴿ مَلِكِ ٱلنَّاسِ ٥ إِلَهِ ٱلنَّاسِ ﴾: إنهما عطفا بيان، والصواب أنهما نعتان، وقد يُجاب بأنهما أُجريا مُجرى الجوامد، إذ يُستعملان عَير جاريين على موصوف، وتَجرِي عليهما الصفات، نحو قولنا: «إله واحد»، و«ملك عظيم»، والله تعالى أعلم.

نَعْتًا لِذَا مَعَ الْجُمُودِ النُّجَلِي بَعْضُهُم بَعْضًا وَلَكِنْ مَا ٱهْتَدَى إِلَّا أَخَصَّ مِنْ مُبَيِّنٌ قُفِي فِيمَا هُوَ الْشُتَقُ كُلَّ وَقُتِ بجغلِهِ الْبَيَانَ لَا نَعْتًا يَلِي كَذَلِكَ الزُّجَّاجُ فِيمَا يُدُّعَى كِلَاهُمَا عَن النُّحَاةِ فَعُقِلْ أَعْرَفُ جَامِدٌ بِلَا نُكُرَانِ وَدُونَ مَـنْـعُـوتِ أَو الْمُمَـاثِـلُ لَهُ جَوَابٌ كُلُّهُ لَا يُحْتَمَلْ ذَالِكُمُ اللَّهُ فَرَبُّكُمْ تَلَا عَطْفَ بَيَانِ زِدْ لِنَ شَا مَعْرِفَهُ وَالْجَائِزُ الْعَكْسُ لِكُلُّ مُسْتَمِعْ لَمْ يَكُ مَعْهُودًا لَدَى الْأَنَام)

١٥٥١. (مِنَ الْحَطَا في الثَّانِ جَعْلُ الرَّجُل ١٥٥٢- أَكْثَرُ مَنْ أُخْرَ في ذَا قَلَّدَا ١٥٥٣ لِظَنَّهِمْ أَنَّ الْبَيَانَ لَا يَفِي ١٥٥٤ بَلْ هُوَ جَامِدٌ نَظِيرُ النَّعْتِ ٥٥٥ - وَقَدْ هُدِي آبْنُ السّيدِ لِلْحَقِّ الْجَلِي ١٥٥٦ كَذَا أَبْنُ جِنِّي وَالسَّهَيْلِيُّ مَعَا ١٥٥٧ ـ ثُمَّ ابْنُ عُصْفُور يَقُولُ قَدْ نُقِلْ ١٥٥٨ مُسْتَشْكِلًا بِأَنَّ ذَا الْبَيَانِ ١٥٥٩ وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌ أَو الْمُؤُوِّلُ ١٥٦٠ فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ ذَانِ في الْخَلُّ ١٥٦١ وَمِشْلَ ذَا الزَّمَخْشَرِيُّ نَقَلَا ١٥٦٢ لَفْظُ الْجَلَالَةِ لِلَفْظِ ذَا صِفَهُ ١٥٦٣ فَجَعَلَ الْعَلَمَ نَعْتًا ذَا مُنِعْ ١٥٦٤ وَصْفُ الإِشَارَةِ بِلَّا ذِي اللَّامِ

(مِنَ الْخَطَا فِي النَّانِ)أي في اشتراط الاشتقاق للنعت (جَعْلُ «الرَّجُلِ») أي الواقع في قولك: «مررتُ بهذا الرجل» (نَعْتًا لِه ﴿ أَي لاسم الإشارة قبله (مَعَ الجُّمُودِ) أي مع كون لفظ الرجل جامدًا، وقوله: (المُنْجَلِي) صفة لـ «الجمود» أي المتضح (أَكْثَوُ مَنْ أُخُورَ) بالبناء للمفعول، أي أكثر الذين تأخّر وقتهم من المعربين (في ذَا) أي في الإعراب المذكور (قلَّدًا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، والفاعل قوله (بَعْضُهُمُ بَعْضًا) أي تبعوا في ذلك من أخطأ قبلهم (وَلَكِنْ مَا اهْتَدَى) أي لم يهتد هذا المقلّد للصواب، كما لم يهتد له مُقلّده (لِظَنّهِمْ) متعلّق بمحذوف، علم لمقدّر، أي إنما فعلوا ذلك لظنّهم (أَنَّ الْبَيَانَ) أي عطف البيان (لَا يَفِي) بفتح أوله من الوفاء، أي لا يأتي (إلَّا فعلوا ذلك لظنّهم (أَنَّ الْبَيَانَ) أي عطف البيان (لَا يَفِي) بفتح أوله من الوفاء، أي لا يأتي (إلَّا



أُخَصَّ مِنْ مُبَيِّنَ) بصيغة اسم المفعول، أي من المتبوع، وقوله: (قُفِي) بالبناء للمفعول، صفة لـ«مبينّ»، أي متبوع، يعني أن الحامل لهم على الخطإ هو توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخصّ من الْبُينَ، وليس كذلك (بَلْ هُو) أي عطف البيان (جَامِدٌ نَظِيرُ النَّعْتِ فِيمَا هُوَ الْمُشْتَقُ) يعني أنه في الجوامد نظير النعت في المشتقّات، وقوله: (كُلُّ وَقْتِ) ظرف لـ«نظير»، أو متعلّق بخبر لمحذوف، أي ذلك كائن في كلّ وقت من أوقات استعماله (وَقَدْ هُدِي) بالبناء للمفعول، وسكن آخره للوزن، ونائب فاعله قوله: (ابْنُ السِّيدِ) بالكسر عبد الله بن محمد بن السِّيد البطْليوسيّ اللغويّ النحويّ الأديب الموتوفّي سنة (٢١٥هـ) (لِلْحَقِّ الْجَلِي) متعلّق بـ«هُدي»، وكذا قوله: (بِجَعْلِهِ الْبَيَانَ) أي بإعرابه «الرجل، عطف بيان لـ«هذا» (لا نَعْتًا يَلِي) أي يتبع منعوته (كَذَا) أبو الفتح عثمان (بْنُ جِنِّي) المتوفى سنة (٣٩٢هـ) (وَالسُّهَيْلِيُّ) عبد الرحمن بن عبد الله المتوفّى سنة (٨١هـ)، وقوله: (مَعًا) أي حال كونهما مجتمعين في هذا الحكم (كَذَلِكَ الزُّجَّاجُ) أبو إسحاق إبراهيم بن السريّ المتوفّي سنة (١١٣هـ)، وقوله: (فِيهَا يُدُّعَى) بالبناء للمفعول، أي فيما يقال: إنه قائل بهذا القول (ثُمَّ ابْنُ عُصْفُورٍ) أبو الحسن على بن عبد المؤمن الأندلسيّ المتوفّى سنة (٦٦٣هـ) (يَقُولُ: قَدْ نُقِلْ كِلَاهُمَا) فعل ونائب فاعله، أي نُقل كلّ من النعت والبيان (عَنِ النَّحَاةِ، فَعُقِلْ) بالبناء للمفعول، أي فعُلم ذلك عنهم (مُسْتَشْكِلًا) أي زعم ذلك ابن عصفور حال كونه مستشكلًا (بِأَنَّ ذَا) أي صاحب (الْبَيَانِ) يعني أن عطف البيان (أَعْرَفُ) أي من المبَيَّن، وهو (جَامِدٌ) وقوله: (بلَا نُكْرَان) أي هذا لا يُنكره أحد، وهو قيد للأخير (وَالنَّعْتُ مُشْتَقٌ) من تَيمة كلام ابن عصفور، أي وأن النعت إما مشتق (أُو الْمُؤوَّلُ) بالمشتق (وَ) هو كائن (دُونَ مَنْعُوتٍ) أي أقلّ رتبة من منعوته (أو الْمُمَاثِلُ) أي أو يكون مساويًاله (فَكَيْفَ يَجْتَمِعُ ذَانِ في الْخَلُّ) أي الواحد، وهو «الرجل» في المثال المذكور(لَهُ) أي لابن عصفور (جَوَابٌ كُلُّهُ لَا يُحْتَمَلُ) بالبناء للمفعول، كلا يُغتَفر وزنًا ومعنى، يعنى أن ما أجاب به غير مقبول؛ لعدم صحّته.

(وَمِثْلَ ذَا) بالنصب حالًا مقدّمًا أي حال كونه مثل ما سبق في تجويز الشيء الواجد أن يكون عطف بيان، ونعتًا (الزَّمَخْشَرِيُّ) محمود بن عمر المتوفّى سنة (٣٨هه) (نَقَلَا) بألف الإطلاق، أي ذكر؛ لأنه لم يتلقّه من غيره (﴿ ذَلِكُمُ اللَّهُ ﴾ فر رَبَّكُمُ ﴾ تَلا) أي تبع، قال في هذه الآية: (لَفْظُ

الجُلَالَةِ لِلَفْظِ ﴿ وَالْهِ صِفَهُ ) أي نعتُ (عَطْفَ بَيَانِ) بالنصب مفعولاً مقدّمًا لـ (زِدْ لِمَنْ شَا مَعْرِفَهُ) أي لمن أراد معرفة إعراب هذه الآية، وهذا الذي قاله غير صحيح، كما أشار إليه بقوله: (فَجَعَلَ الْعَلَمَ) وهو لفظ الجلالة (نَعْتًا) لاسم الإشارة (ذَا مُنِعْ) بالبناء للمفعول، أي هذا ممتنع؛ إذ هو يُنعتُ ولا يُنعت به، كما قال: (وَالْجَائِزُ الْعَكْشُ) أي النعت للعلم لا النعت به، وقوله: (لِكُلِّ مُسْتَمِعُ) أي النعت للعلم لا النعت به، وقوله: (لِكُلِّ مُسْتَمِعُ) أي ذلك معلوم لكل مستمع لكلام المحققين، وأيضًا فيه نعت اسم الإشارة بما ليس مُعرَّفًا بلام الجنس، كما أشار إليه بقول: (وَصْفُ الإِشَارَةِ بِلَا ذِي اللَّمِ) أي الجنسيّة (لَمْ يَكُ مَعْهُودًا لَدَى اللَّمِ) أي النحاة، ففيه إطلاق العام وإرادة الخاص.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ من الخطإ في الثاني -أعني اشتراط الاشتقاق في النعت - قولُ كثير من النحويين في نحو «مررت بهذا الرجل»: إن «الرجل» نعتٌ، قال ابن مالك: أكثر المتأخرين يُقلّد بعضهم بعضًا في ذلك، والحامل لهم عليه توهمهم أن عطف البيان لا يكون إلا أخص من متبوعه، وليس كذلك، فإنه في الجوامد بِمَنْزِلة النعت في المشتق، ولا يَمتنع كون المنعوت أخص من النعت، وقد هُدِي ابن السّيد إلى الحق في المسألة، فجعل ذلك عطف بيان لا نعتًا، وكذا ابن جني انتهى.

قال ابن هشام: وكذا الزجاج، والسهيلي، قال السهيلي: وأما تسمية سيبويه له نعتًا، فتسامح، كما سَمَّى التوكيدَ وعطفَ البيان صفة.

وزعم ابن عصفور أن النحويين أجازوا في ذلك الصفة والبيان، ثم استشكله بأن البيان أعرف من الْبُين، وهو جامد، والنعت دون المنعوت، أو مساوله، وهو مشتق، أو في تأويله، فكيف يجتمع في الشيء أن يكون بيانًا ونعتًا.

وأجاب بأنه إذا قُدِّر نعتًا فاللام فيه للعهد، والاسم مؤول بقولك: الحاضر، أو المشار إليه، وإذا قُدِّر بيانًا فاللام لتعريف الحضور، فيساوي الإشارة بذلك، ويزيد عليها بإفادته الجنس المعين، فكان أَخَصَّ، قال: وهذا معنى قول سيبويه، انتهى.

قال ابن هشام: وفيما قاله نظر؛ لأن الذي يُؤَوِّله النحويون بالحاضر والمشار إليه، إنما هو اسم الإشارة نفسه إذا وقع نعتًا، كـ«مررت بزيد هذا»، فأما نَعْتُ اسم الإشارة فليس ذلك معناه، وإنما



هو معنى ما قبله، فكيف يُجعَل معنى ما قبله تفسيرًا له.

وأجاب المحشّى عن ابن عصفور، فكتب على قوله: «لأن الذي يؤوله النحويون إلخ»: ما نصّه: والجواب عنه أنه إنما فسّر بالحاضر أخذًا من «أل» لا من اسم الإشارة، ولا يتم كلام ابن هشام إلا لو كان التأويل أخذناه من معنى الإشارة، والحاضر هو المشار إليه، فصحّ تفسيره بالمشار إليه، واحتيج لذلك التأويل ليصحّ كونه نعتًا، وبالجملة فما قاله ابن عصفور هو المناسب، فعند جعله نعتًا يؤول بالمشتق، وعند جعله بيانًا لا يؤول، إلا أن اشتراط ابن عصفور الأعرفية لا يسلم. انتهى.

وكتب على قوله: «وجوز كون العلم إلخ»: ما نصّه: أجيب عن ذلك بأنه لا حظ الأصل قبل العلميّة والغلبة، فهو بِمَنْزِلة ذالكم المعبود، وحينئذ فيندفع هذا وما بعده، وقد أجازوا تعلق الظرف بالاسم الشريف في قوله تعالى: ﴿وَهُو اللّهُ فِي السَّمَوَتِ وَفِي ٱلْأَرْضُ يَعْلَمُ سِرَّكُمٌ ﴾ الآية [الأنعام: ٣] على معنى وهو المعبود، فإذا ساغ لهم تأويله بذلك لأجل التعلّق، فلم لا يجوز مثله لأجل الوصف. انتهى(١).

وقال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ ذَالِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ ﴾ [الأنقام: الآية ٢٠٠] الآية: يجوز كون اسم الله تعالى صفة للإشارة أو بيانًا، و﴿ رَبُّكُمْ ﴾ الخبر، فجَوَّز في الشيء الواحد البيان والصفة، وجَوَّز كون العَلَم نعتًا، وإنما العَلَم يُنعَت ولا يُنعَت به، وجَوَّز نعت الإشارة بما ليس مُعَرَّفًا بلام الجنس، وذلك مما أجمعوا على بطلانه. انتهى (٢).

قلت: هذا كلّه تقرير لكلام الناظم، وأصلِه، وقد سبق أن بيّنت أن الحق أن أسماء الله تعالى، وأسماء رسوله على وأسماء رسوله على وأسماء القرآن أعلام دالّة على صفات الكمال، فهي جامعة بين العلمية والوصفيّة، وهذا من خصائصها، فيجوز إعرابها نعتًا بهذا الاعتبار، فلا مانع مما قاله الزمخشري، فتأمّله حق تأمّل، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

<sup>(</sup>١) «دسوقي» ٢٠٣/٢. وسيأتي بعد كلام الزمخشري ترجيح كون لفظ الجلالة عَلَمًا دالًا على الوصف. (٢) «حاشية الدسوقي» ٢٠٥/٢.

ثم ذكر النوع الثاني فقال:

1070- (وَاشْتَرَطُوا التَّعْرِيفَ لِلْبَيَانِ 1077- وَالْحَالِ وَالْمُصَيِّرِ السَّنْكِيرِ ثُمَّ مِنْ وَهَمْ 1077- وَوَضْفِ ذِي التَّنْكِيرِ ثُمَّ مِنْ وَهَمْ 1077- وَوَضْفِ ذِي التَّنْكِيرِ ثُمَّ مِنْ وَهَمْ 107۸- إِنَّ صَدِيدًا لَبَيَانٌ قَدْاتَى 107۸- كَذَا طَعَامٌ تَابِعُ الْكَفَّارَةِ 1077- كَذَا طَعَامٌ تَابِعُ الْكَفَّارَةِ 1077- وَأَهْلُ كُوفَةَ جَمِيعًا نَقَلُوا 1077- وَأَهْلُ كُوفَةَ جَمِيعًا نَقَلُوا 1077- فَجَعْلُ نَاقِعِ مُنَكَّرًا صِفَة 1077- بَلْ إِنَّهُ خَبَرُهُ وَالظَّرْفُ بِهُ 1077- وَجَعْلُ أَلْ فِي الأَكْفَرِ الْمُعَرِّفُ بِهُ 1077- وَجَعْلُ أَلْ فِي الأَكْفَرِ الْمُعَرِّفُ فِهُ الْمُعَرِّفُ لِهُ الْمُعَرِّفُ فَهُ الْمُعَرِّفُ فِهُ الْمُعَرِّفُ فَهُ الْمُعَرِّفُ فَهُ الْمُعَرِفُ فَهُ الْمُعَرِفُ الْمُعَرِفُ فَهُ الْمُعَرِفُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُ الْمُعَرِفُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُولُ الْمُعَرِفُولُ الْعُولُ الْمُعْرَفِهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعَرِفُولُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعْرِفُهُ الْمُعَرِفُهُ الْمُعْرَفِهُ الْمُعْرَافِهُ الْمُعْرِفُهُ الْمُعْرِفُهُ الْمُعَرِفُولُولُ الْمُعْرِفُهُ الْمُعْرَافِهُ الْمُعْرَافِهُ الْمُعْرِفُهُ الْمُعْرِفُهُ الْمُعْرِفُهُ الْمُعْرَافِهُ الْمُعْرَافِهُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُهُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُهُ الْمُعُلِقُولِ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفِي الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُولُ الْمُعْرِفِقُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفِي الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْرِفُولُولُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمِعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُولُ الْمُعْرِفُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُولُولُ الْمُعْلِقُولُ الْمُعْلِقُولُ

وَوَضْفِ ذِي التَّعْرِيفِ فِي النَّبْيَانِ وَأَفْعَلِ النَّفْضِيلِ كُنْ بَصِيرًا فِي أَوَّلِ قَـوْلُ جَسَمَاعَـةِ الأَّمُ فِي أَوَّلِ قَـوْلُ جَسَمَاعَـةِ الأَّمُ مِنْ مَاءِ الْمُذْكُورِ قَبْلُ يَا فَتَى فَأَوْجَبَ الإِبْدَالَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ فَنْ خَبِ الإِبْدَالَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ تَـنْكِيرَهُ مَعَ الجُمُودِ يَا فُلُ لَيْكَيرَهُ مَعَ الجُمُودِ يَا فُلُ لِللَّمِ ذِي التَّعْرِيفِ بِالْعُرِّفَةُ لِللَّمِ ذِي التَّعْرِيفِ بِالْعُرِّفَةُ مِعَلَى التَّعْرِيفِ بِالْعُرِّفَةُ مَعَ الجُمُودِ يَا فُلُ لِللَّمِ ذِي التَّعْرِيفِ بِالْعُرِّفَةُ مِعَالًى مَعَلَى التَّعْرِيفِ بِالْعُرَفَةُ مَعَ الجُمُودِ يَا لُكُونَ مَعَ الجُمُودِ يَا فُلُ لِللَّمِ ذِي التَّعْرِيفِ بِالْعُرِّفَةُ مَعَ الجُمُودِ يَا فُلُ مَعَ الجَمُودِ يَا فُلُ مَعَ الجَمُودِ يَا فُلُ اللَّهُ وَلَيْفَ إِلَيْ اللَّهُ وَلَيْ اللَّهُ الْمُعْرَفَةُ مَنْ وَهُمَ الْجُأَوظِ بَلْ زِيدَتْ عِفَةً)

(وَاشْتَرَطُوا التَّغْرِيفَ لِلْبَيَانِ) أي لعطف البيان (وَوَصْفِ ذِي التَّغْرِيفِ) أي واشترطوا أيضًا التعريف في نعت المعرفة (في التَّبْيَانِ) أي في حال بيانه به (وَالْحَالِ وَالْمُمَيِّزِ التَّنْكِيرَا) أي واشترطوا في الحال والتمييز كونهما منكرين، وفيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين، فرالحال»، و «المميّز» عطف على «البيان»، و «التنكير» عطف على «التعريف»، وفيه الخلاف المتقدّم بيانه، والأصح جوازه، وهو قول الكوفيين والأخفش (وَأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ) بالجرّ عطف على «الحال»، أي واشترطوا التنكير أيضًا لوأَفْعَلَ مِنْ»، وقوله: (كُنْ بَصِيرًا) كمّل به البيت، أي كن ذا معرفة وحِذاقة في تحقيق الماسائل، وتثبيتها بالدلائل (وَوَصْفِ ذِي التَّنْكِيرِ) بالجرّ أيضًا عطفًا على معرفة وحِذاقة في تحقيق الماسائل، وتثبيتها بالدلائل (وَوَصْفِ ذِي التَّنْكِيرِ) بالجرّ أيضًا عطفًا على «الحال»، واشترطوا أيضًا التنكير لنعت النكرة.

(ثُمَّ مِنْ وَهَمْ) بفتح الهاء، أي من الغَلَط (في أُوَّلِ) أي في اشتراط التعريف لعطف البيان (قَوْلُ جَمَاعَةِ الأُمَّمُ) أي النحاة (إِنَّ صَدِيدًا لَبَيَانٌ) أي عطف بيان (قَدْأَتَى) أي كونُهُ بيانًا (مِنْ مَاءِ الْمَذْكُورِ قَبْلُ) أي قبل صديد(يَا فَتَى) كُمَّل به البيت، يعني أن بعضهم أعرب «صديدًا» في قوله: ﴿ وَمِنْ مَاءِ صَدِيدٍ ﴾ [إبراهيم: الآية ١٦] عطف بيان، وهو سهو منه لقاعدة اشتراطهم كون عطف

البيان معرفة (كَذَا) أعرب غلطًا قولَهُ: (طَعَامٌ) هكذا النسخ بتنوينه، وكان الأولى عدم تنوينه؛ لأنه مضاف إلى ﴿ مَسَكِينَ ﴾ ( تَابِعُ الْكَفَّارَةِ) يعني أنه قال: إن ﴿ طَعَامُ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ كَفَّرَةُ طَعَامُ مَسَكِينَ ﴾ [المَائدة: الآية ٩٥] عطف بيان لـ ﴿ كَفَّارَةٌ ﴾، وكلاهما خطأ عند البصريين، كما أوضحه بقوله (فَأَوْجَبَ الإِبْدَالَ أَهْلُ الْبَصْرَةِ) أي قالوا في الموضعين: إنهما بدلان، لا عطفا بيان (وَ) أما (أَهْلُ كُوفَة جَمِيعًا) فإنهم (نَقَلُوا تَنْكِيرَهُ مَعَ الجُّمُودِ) أي جوّزوا كون عطف البيان نكرة؛ إذ هو في الجوامد كالنعت في المشتقّات، وقوله: (يَا قُلُ) كَمَّل به البيت.

(فَجَعْلُ «نَاقِعِ»)بالرفع عطف على «قولُ جماعة» أي من الوهم في الأول أيضًا جعلُ بعضهم «ناقع» في قوله: «السُّمُ نَاقعُ» في البيت الآتي،حال كونه (مُنكَّرًا) وقوله: (صِفَهُ) مفعول ثان لا «جعل»، والأولُ المضافُ إليه (لِلسُّمِّ) صفة لـ«صفة» (ذِي التَّعْرِيفِ) صفة لـ«السم» (بالمُعُرِّفَهُ) بكسر الراء، أي بأداة التعريف (بَلْ) الصواب (إِنَّهُ خَبَرُهُ) أي خبر لـ«السم» (وَالظَّرْفُ) أي قوله: «في أنيابها» (بِهُ مَعَلَقٌ) أي متعلق بـ«ناقع» (أَوْ خَبَرٌ لَهُ) أي أو الظرف خبر ثان لـ«لسم»، وقوله: (انْتَبِهُ) كَمَّل به البيت، أي انتبه لضبط هذه القواعد المهمة، والفروق المُدُلَهِمّة.

(وَجَعْلُ أَلْ) بالرفع أيضًا عطفًا على «قولُ جماعة»، ويحتمل أن يكون مبتداً خبره «من وَهَمِ الجاحظ» أي جعلُ «أل» التي (في «ألاً كَثَوِ») من قول الشاعر: «وَلَسْتُ بِالاَّكْثِرِ...» البيت (اللَّعُرُفَة) مفعول ثان لـ (جعلُ كما مر آنفًا (مِنْ وَهَمِ الجُّاحِظِ) عمرو بن بَحْر المتوفّى سنة (اللَّعُرُفَة) مفعول ثان لـ (جعلُ كما مر آنفًا (فِنْ وَهَمِ الجُّاحِظِ) عمرو بن بَحْر المتوفّى سنة (٥٥ هـ) أي من أخطائه (بَل) الصواب أنها (زيدتُ صِفَة) أي زيدت في صفة، وهو «أكثر». وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثاني اشتراطهم التعريف لعطف البيان، ولنعت المعرفة، والتنكير للحال، والتمييز، و«أَفْعَلَ مِنْ»، ونعتِ النكرة.

فمن الْوَهُم في الأول قول جماعة في ﴿ صَكِيدٍ ﴾ [ابراهيم: الآية ٢٦] من قوله ﴿ الله وَمِن مَّآءِ صَكِيدٍ ﴾ [ابراهيم: الآية ٢٦] ، وفي ﴿ طَعَامُ مَسَكِينَ ﴾ [المائدة: الآية ٩٠] فيمن نون ﴿ صَكَفَارُهُ ﴾ : إنهما عطفا بيان، وهذا إنما هو مُعْتَرَضٌ على قول البصريين، ومن وافقهم، فيجب عندهم في ذلك أن يكون بدلًا، وأما الكوفيّون فيرون أن عطف البيان في الجوامد كالنعت في المشتقّات، فيكون في المعارف والنكرات، وهو الحقّ عندي، كما رجحه ابن

مالك، حيث قال في «الخلاصة»:

فَـقَـدْ يَـكُـونَـانِ مُـنَـكَّـرَيْـنِ كَـمَـا يَـكُـونَـانِ مُـعَـرُفَيْنِ وقولُ بعضهم في «ناقع» من قول النابغة [من الطويل]:

فَيِتُ كَأَنِي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُ نَاقِعُ (١) إنه نعت للسمّ، والصواب أنه خبر للسمّ، والظرف متعلّق به، أو خبر ثان.

وليس من ذلك قول الزمخشري في شيديد المحقاب [غافر: ٣]: إنه يجوز كونه صفة لاسم الله تعالى في أوائل «سورة المؤمن»، وإن كان من باب الصفة المشبّهة، وإضافتها لا تكون إلا في تقدير الانفصال، ألا ترى أن شيديد المحقاب [غافر: ٣] معناه شديد عقابه، ولهذا قالوا: كل شيء إضافته غير محضة فإنه يجوز أن تصير إضافته محضة، إلا الصفة المشبهة، لأنه (٢) جَعَلَهُ على تقدير «أل»، وجَعَلَ سبب حذفها إرادة الازدواج، وأجاز وصفيته أيضًا أبو البقاء، لكن على أن شديدا بمعنى مُشَدِّد كما أن «الأَذِين» في معنى المؤذن، فأخرجه بالتأويل من باب الصفة المشبهة إلى باب اسم الفاعل، والذي قَدَّمَهُ الزمخشري أنه وجميعَ ما قبله أَبْدَال، أما أنه بدل فلتنكيره، وكذا المضافان قبله، وإن كانا من باب اسم الفاعل؛ لأن المراد بهما المستقبَل، وأما البواقي فللتناسب، وردَّ على الزجاج في جعله شيديد المُوقاب [غافر: ٣] بدلًا، وما قبله صفات، وقال: في جعله بدلًا وحده من بين الصفات نُبُوِّ ظاهر.

ومن ذلك قولُ الجاحظ في بيت الأعشى [من السريع]: « وَلَـشـت بِـالأَكْئِر مِـنْـهُـمْ حَـصـي »

إنه يُبْطِل قولَ النحويين: لا تجتمع «أل» و «مِنْ» في اسم التفضيل، فجعل كُلاً من «أل» و «مِن» مُعْتَدًا به جاريًا على ظاهره، والصواب أن تُقَدَّر «أل» زائدة، أو مُعَرِّفة، و «مِن» متعلقة بـ «أكثر» منكرًا محذوفًا مبدلًا من المذكور، أو بالمذكور على أنها بمنزلتها في قولك: «أنت منهم الفارس

<sup>(</sup>١) « المساورة»: المواثبة، و «الضئيلة» الأفعى الدقيقة من الكبر، وهو أشدّ لسمّها، و «الرُقْش»: جمع رقشاء: المنقّطة بسواد، و «الناقع»: الخالص.

<sup>(</sup>٢) هذا تعليل لقوله: وليس من ذلك قول الزمخشريّ إلخ.

البطل» أي أنت من بينهم.

وقولُ بعضهم: إنها متعلقة بـ «ليس» قد يُرَدُّ بأنها لا تدل على الحدث عند من قال في أخواتها: إنها تدل عليه، ولأن فيه فصلًا بين أفعل وتمييزه بالأجنبي، وقد يُجاب بأن الظرف يتعلق بالوهم، وفي «ليس» رائحة قولك: «انْتَفَى»، وبأن فصل التمييز قد جاء في الضرورة في قوله [من المتقارب]:

عَلَى أَنَّنِي بَعْدَ مَا قَدْ مَضَى ثَلَاثُونَ لِلْهَجْرِ حَوْلًا كَمِيلًا وأفعل أقرى في العمل من «ثلاثون».

ثم ذكر الوَهَمَ في الثاني، وهو اشتراطهم التنكير في الحال والتمييز، و«أَفْعَلَ مِنْ»، فقال:

١٥٧٤ (وَنَصْبُ «قَلْبَهُ» كُمَيِّزًا كَذَا في «آثِمٌ قَلْبُهُ» فَأَدْرِ الْأُخَذَا ١٥٧٥- بَلُ هُوْ مُشَبَّةٌ جَفْعُولِ بِهِ أَوْ بَدَلٌ مِنِ آسْمِ «إِنَّ» النَّبِهِ ١٥٧٦- وَقَوْلُ الْآخْفَش مَعَ الْخَلِيل وَالْمَازِنِي «إِيَّايَ» في السَّمْشِيلِ ١٥٧٧- فَمُضْمَرٌ أُضِيفَ لِلضَّمِيرِ لَا بُدُّ لِلْمُطَافِ مِنْ تَنْكِيرِ لَفْظَ الْجَلَالَةِ إِذَا مَا هَلَّلَتْ ١٥٧٨ وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ لـ«لَا» قَدْ رَفَعَتْ ١٥٧٩- وَرُدُّ ذَا بِأَنَّ «لَا» لَا تَعْمَلُ إلَّا مُنَكِّرَيْن نَفْيًا يَحْصُلُ مُرَكَّبًا فَذَا صَحِيحُ حُكْمِهَا ١٥٨٠ وَإِنْ يَكُنْ خَبَرَ «لَا» مَعَ ٱسْمِهَا مِنْ فِيهِ آيَاتٌ لِجَارِ اللَّهِ بَانْ ١٥٨١ «مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ» جَا عَطْفَ الْبَيَانْ ١٥٨٢. مَعْ مَنْعِهِمْ تَخَالُفًا بَيْنَهُمَا عُرْفًا وَنُكُرًا وَبِهِ قَدْ أَفْهَمَا ١٥٨٣- بَدَلَهُمْ إِذْ أَخَوَانِ غَالِبَا وَمِثْلَ هَذَا سِيبَوَيْهِ نَسَبًا)

(وَنَصْبُ ﴿ قَلْبَهُ ﴾ حال كونه (مُمَيِّزًا كَذَا) أي مثل ما سبق في كونه وَهَمّا، يعني أن من الوَهَم في الثاني، وهو اشتراط التنكير في التمييز نصب بعضهم ﴿ قَلْبَهُ ﴾ (في) قوله تعالى: ﴿ البَهْرُ اللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ اللَّالَّالَ اللَّهُ اللَّهُ اللّهُ اللَّهُ اللَّاللَّلْمُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّا

(بَلْ هُوْ مُشَبَّهُ بِمُفْعُولِ بِهِ) أي بل الصواب في إعرابه أنه منصوب على التشبيه بالمفعول به، كردسن وجهه أن (أَوْ بَدَلٌ مِنِ اسْمِ رَإِنَّ») وقوله: (النَّبِهِ) بفتح، فكسر: أي الشريف لكونه مسندًا إليه.

(وَقَوْلُ الْاَخْفَشِ) بدرج الهمزة، أي ومن الوهم في الثاني قول الأخفش (مَعَ الْخَلِيلِ، وَالْمَازِنِي) بتخفيف الياء للوزن («إِيَّايَ» في التَّمْشِيلِ) أي في المثال، فرإياي» مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره قوله: (فَمُضْمَلُ) بزيادة الفاء، وقوله: (أَضِيفَ لِلطَّمِيلِ) صفة لـ«مضمر»، يعني أنهم قالوا: إن «إياي»، وأخواته ضمائر أضيفت إلى الضمير، وهذا خطأ؛ لأنه يؤدي إلى الحكم للضمير بما لا يكون إلا للنكرات، وهو الإضافة، كما أشار إليه بقوله: (لا بُدَّ لِلْمُضَافِ مِنْ تَنْكِيرِ) يعني أن المضاف لا يكون إلا نكرة، والضمير لا يُنكّر.

وقد يقال: لعل مذهبهم جواز اجتماع معرّفين على معرّف واحد من وجهين مختلفين، ولا يتحاشون من ذلك. والله تعالى أعلم.

(وَقَوْلُ بَعْضِهِمْ) أي من الوهم في الثاني أيضًا قول بعضهم (لـ«لَا») التي في «لا إله إلا الله» (وَقَوْ رَفَعَتْ لَفْظَ الْجِلَالَةِ) وقوله: (إِذَا مَا) زائدة (هَلَلْتُ) أي إذا وقعت في التهليل، وهو قول: «لا إله إلا الله» (وَرُدَّ ذَا) أي هذا القول (بِأَنَّ «لَا» لا تعْمَلُ إِلَّا مُنكَّرَيْنِ) أي إلا في اسمين منكرين (نَفْيًا يَحْصُلُ) أي يأتي كلّ من الاسمين منفيًا، وفي نسخة: «تَشْمَلُ»، يعني أن وجه وَهَمِ هذا القول أن لفظ الجلالة مَعْرِفة، مُثبَتّ، و«لا» لا تعمل في المعرفة، ولا المثبت (وَإِنْ يَكُنْ) أي لفظ الجلالة (خَبَرَ «لَا» مَعَ اسْمِهَا) حال كونه مُرَكّبًا (فَذَا صَحِيحُ حُكْمِهَا) يعني أنه لو قيل: إن لفظ الجلالة خبر لـ«لا» مع اسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، فهذا حكم صحيح. الجلالة خبر لـ«لا» مع اسمها؛ لأنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، فهذا حكم صحيح. (مَقَامُ إِبْرَاهِيمَ جَا عَطْفَ الْبَيَانُ) أي ومن الوهم في الثاني أيضًا القول بأن ﴿مَقَامُ إِبْرَهِيمُ عَطْف بيان لـهِ عَلْفِ وَله تعالى: (فِيهِ آيَاتٌ) بَيْنَتُ هُ (جِارِ اللهِ بَانْ) أي ظهر هذا القول على الزمخشري، الجاور لبيت الله الحرام (مَعْ مَنْعِهِمْ تَخَالُهُا بَيْنَهُمَا) أي مع منع النحاة التخالف بين البيان والْبُينَ (عُرْفًا وَنُكُوا) منصوبان على التمييز، أي من حيث المعرفة والنكرة.

وقوله: (وَبِهِ إلخ) إشارة إلى الجواب عن الزمخشريّ بما حاصله أن مراده بعطف البيان البدل،

فقد عبر به عنه، فمعنى قوله: «وبه» أي بعطف البيان (قَدْ أَفْهَمَا) بألف الإطلاق، أي عبر الزمخشريّ (بَدَلَهُمْ) أي عن بدلهم (إذْ) تعليليّة (أَخَوَانِ غَالِبَا) أي لأن عطف البيان والبدل متآخيان في غالب الاستعمال؛ إذ كل ما جاز أن يكون عطف بيان جاز أن يكون بدلًا، إلا ما استثنى، كما قال في «الخلاصة»:

وَصَالِحًا لِبَدَلِيَّةِ يُرى في غَيْرِ نَحْوِ يَا غُلَامُ يَعْمُرَا وَلَيْسَ أَنْ يُبْدَلَ بِالْمُوضِئ وَنَحُو بِشْرِ تَابِعَ الْبَكْرِيُّ (وَمِثْلَ هَذَا) أي مثل ما نَسَبَ الزمخشري اسمَ عطف البيان للبدل (سِيبَوَيْهِ نَسَبًا) بألف

الإطلاق، مبنيًا للفاعل، أي نسب اسم عطف البيان والتوكيد للصفة، فإذا كان إمام الصناعة يُسَمِّي هذين صفة، فأولى ما فعله الزمخشريّ، من تسميته البدل بيانًا؛ لتآخيهما، على ما بيّناه. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن من الوَهَم في الثاني \_ أعني اشتراط التنكير في الحال والتمييز، و﴿أَفْعَلَ مِن ﴾ قولَ مكي في قراءة ابن أبي عَبْلَة ﴿ فَإِنَّــُهُۥ عَاثِيمٌ قَلْبَهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٣]

بالنصب: إن ﴿ قَلْبَهُ ﴾ تمييز، والصواب أنه مُشَبّه بالمفعول به، كـ«حسّنٌ وجهة »، أو بدل من اسم

وقولَ الخليل، والأخفش، والمازني، في «إياي وإياك وإياه»: إن «إيا» ضمير أضيف إلى ضمير، فحَكُمُوا للضمير بالحكم الذي لا يكون إلا للنكرات، وهو الإضافة.

وقولَ بعضهم في «لا إله إلا الله»: إن اسم الله سبحانه وتعالى خبر «لا» التبرئة، ويرُدُّه أنها لا تعمل إلا في نكرة منفية، واسم الله تعالى معرفة مُوجبة، نَعَم يصح أن يقال: إنه خبر لـ (الا) مع اسمها، فإنهما في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وزَعَمَ أن المركبة لا تعمل في الخبر؛ لضعفها بالتركيب عن أن تعمل فيما تباعد منها، وهو الخبر، كذا قال ابن مالك، قال ابن هشام: والذي عندي أن سيبويه يَرَى أن المركبة لا تعمل في الاسم أيضًا؛ لأن جزء الشيء لا يعمل فيه، وأما «لا رجلَ ظريفًا» بالنصب، فإنه عند سيبويه مثل «يا زيدُ الفاضلُ» بالرفع، وكذا البحث في «لا إله إلا هو»؛ للتعريف والإيجاب أيضًا، وفي «لا إله إلا إله واحد»؛ للإيجاب، وإذا قيل: «لا مستحقاً

للعبا والحذ

بَابٌ

ميح يخلا

كما

المحذ

أن ١١ الخبر

; Y!

, Ki

عن ینگ

صور

رآل ۽

المصد

والص

1(1)

9 (Y)

للعبادة إلا إله واحد، أو إلا الله» لم يتجه الاعتذار المتقدم؛ لأن «لا» في ذلك عاملة في الاسم والخبر؛ لعدم التركيب، وزعم الأكثرون أن المرتفع بعد «إلا» في ذلك كله بدل من محل اسم «لا» كما في قولك: «ما جاءني من أحد إلا زيد»، ويُشكل على ذلك أن البدل لا يصلح هنا لحلوله محل الأول، وقد يجاب بأنه بدل من الاسم مع «لا»، فانهما كالشيء الواحد، ويصح أن يخلفهما، ولكن يذكر الخبر حينئذ، فيقال الله موجود (١١)، وقيل: هو بدل من ضمير الخبر المحذوف، ولم يتكلم الزمخشري في «كشّافه» على المسألة اكتفاء بتأليف مفرد له فيها، وزَعَم فيه أن الأصل «الله إله» المعرفة مبتدأ، والنكرة خبر، على القاعدة، ثم قُدَّم الخبر، ثم أُدخل النفي على الخبر، والإيجاب على المبتدإ، وركبت «لا» مع الخبر، فيقال له: فما تقول في نحو «لا طالعا جبلا إلا زيد» لِمَ انتصب خبر المبتدإ؟ فان قال: إن «لا» عاملة عمل «ليس» فذلك ممتنع؛ لتقدم الخبر، ولانتقاض النفي، ولتعريف أحد الجزأين، فأما قوله: يجب كون المعرفة المبتدأ، فقد مر أن الإخبار عن النكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنّ أُوّلُ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنّاسِ لَلّذِي عن الذكرة المخصصة المقدمة بالمعرفة جائز، نحو قوله تعالى: ﴿ إِنّ أُوّلُ بَيْتٍ وُضِعَ لِلنّاسِ لَلّذِي

ومن ذلك قولُ الفارسي في «مررتُ برجل ما شئتَ من رجل»: إن «ما» مصدرية، وإنها وصلتها صفة لـ«رجل»، وتبعه على ذلك صاحب «الترشيح» (٢)، قال: ومثله قوله تعالى: ﴿فِي آي صُورَةٍ مَا شَآءَ رَكِّبَكَ ﴾ [الانفطار: الآية ٨] أي في أي صورة مشيقيّهِ أي يشاؤها.

وقدولُ أبي البقاء في قوله ﷺ: ﴿ تَعَالُوا إِلَىٰ كَلِمَةِ سَوَلَمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُو أَلَّا نَعَبُدَ إِلَّا اللّهَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٢٦] الآية: إنّ ﴿ أَن ﴾ وصلتها بدل من ﴿ سَوَلَمْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكُو أَلّا نَعَبُدَ إِلَّا اللّهَ ﴾ وبدل الصفة صفة، والحرف المصدري وصلته في نحو ذلك معرفة، فلا يقع صفة للنكرة.

وقولُ بعضهم في ﴿وَيْلُ لِحَكُلِ هُمَزَةٍ لَمَزَةٍ \* ٱلَّذِي جَمَعَ ﴾ [الهمزة: ٢-١] إن ﴿ ٱلَّذِي ﴾ صفة، والصواب أن «ما» في المثال شرطية، محذف جوابها، أي فهو كذلك، والصفة الجملتان معًا.

<sup>(</sup>١) الصواب ١الله معبود بحقّ.

 <sup>(</sup>٢) «الترشيح»: اسم كتاب في النحو لخطاب بن يوسف القرطبي، وقد سبقت ترجمته في مبحث حرف اللام.

وأما الآية الأولى، فقال أبو البقاء: ﴿ مَا ﴾ شرطية، أو زائدة، وعليهما فالجملة صفة لصورة، والعائد محذوف، أي عليها، و﴿ فِي ﴾ متعلقة بـ ﴿ رَكَّبُك ﴾ [الانفطار: الآية ١٨] ، وقال: الجملة صفة أَنْ يَقطَع بأن وكان حَقّه إذ عَلَّق في بـ ﴿ رَكَّبُك ﴾ [الانفطار: الآية ١٨] ، وقال: الجملة صفة أَنْ يَقطَع بأن إئادة؛ إذ لا يتعلق الشرط الجازم بجوابه، ولا تكون جملة الشرط وحدها صفة، والصواب أن يقال: إن قُدّرت ﴿ مَا ﴾ زائدة فالصفة جملة ﴿ شَآة ﴾ وحدها، والتقدير شاءها، و ﴿ فِ ﴾ متعلقة بـ ﴿ رَكَّبُك ﴾ [الانفطار: الآية ١٨] ، أو باستقرار محذوف، هو حال من مفعوله، أو بره عَدلك ﴾ أي وضعك في صورة أيّ صورة، وإن قُدّرت ﴿ مَا ﴾ شرطية فالصفة مجموع الجملتين، والعائد محذوف أيضًا، وتقديره عليها، وتكون ﴿ فِي ﴾ حينئذ متعلقة بـ ﴿ عَدَلَك ﴾ ، أي عورة، عليها، وتكون ﴿ فِي ﴾ حينئذ متعلقة بـ ﴿ عَدَلَك ﴾ ، أي عورة أيّ صورة أيّ صورة ما بعده.

والصواب في الآية الثانية أنها على تقدير مبتدا، وفي الثالثة أن ﴿ الَّذِي ﴾ بدل، أو صفة مقطوعة بتقدير هو، أو أَذُمّ، أو أعني، هذا هو الصواب، خلافًا لمن أجاز وصف النكرة بالمعرفة مطلقًا، ولمن أجازه بشرط وصف النكرة أولًا بنكرة، وهو قول الأخفش، زعم أن ﴿ الْأَوْلِيَانِ ﴾ صفة لـ ﴿ اَخْرَانِ ﴾ في ﴿ فَاَخَرَانِ يَقُومَانِ مَقَامَهُما ﴾ [المائدة: ١٠٧]؛ لوصفهما بـ ﴿ يَقُومَانِ ﴾ والمائدة: الآية ١٠٧]؛ لوصفهما بـ ﴿ يَقُومَانِ ﴾ وكذا قال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ إِنَّ اللّهَ لَا يُحِبُّ مَن كَانَ مُخْتَالًا فَخُورًا ﴾ المَائدة: الآية به الذي يَبَخُلُونَ ﴾ [النساء: ٣٦ - ٣٧].

## تنبيه:

لم يتعرّض الناظم رحمه الله لهذه الأمثلة من بعض مباحث «لا إله إلا الله» إلى هنا، ولعله تركه اختصارًا، والله تعالى أعلم.

ومن ذلك قول الزمخشري في ﴿إِنَّمَا أَعِظُكُم بِوَحِدَةٌ أَن تَقُومُواْ بِلَّهِ ﴾ [سَبَا: الآبة ٤٦] : إن ﴿ أَن تَقُومُواْ بِلَّهِ ﴾ [سَبَا: الآبة ٤٦] : إن ﴿ أَن تَقُومُواْ بِلَّهِ ﴾ [سَبَا: الآبة ٤٦] عطف بيان على ﴿ وَبَعِدَةً ﴾ ، وفي ﴿ مَقَامُ إِبْرَهِيمُ ﴾ [آل عمران: ٩٧] إنه عطف بيان على ﴿ عَالِمَتِ بَيِنَتُ ﴾ [آل عمران: ٩٧] ، مع اتفاق النحويين على أن البيان والمبين لا يتخالفان تعريفًا وتنكيرًا، وقد يكون عَبَّر عن البدل بعطف البيان؛ لتآخيهما، ويؤيده قوله في

﴿ أَسَكِنُوهُنَّ مِنْ حَيْثُ سَكَنتُد مِن وُجْدِكُمْ ﴾ [الطّلاق: الآية ٢]: إن من ﴿ وُجْدِكُمْ ﴾ عطف بيان لقوله تعالى: ﴿ مِنْ حَبْثُ سَكَنتُد ﴾ [الطّلاق: الآية ٢]، وتفسير له، قال: و ﴿ مِنْ اللهِ تعيضية، محذف مُبَعَّضُها أي أسكنوهن مكانًا من مساكنكم مما تطيقون. انتهى.

وإنما يريد البدل؛ لأن الخافض لا يعاد إلا معه، وهذا إمام الصناعة سيبويه يُسَمِّي التوكيد صفة، وعطف البيان صفة كما مر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر النوع الثالث، فقال:

1004 - (وَثَالِثُ الْأَنْوَاعِ مَا فِيهِ شُرِطٌ تَ الْمَاهِ فَيهِ شُرِطٌ تَ الْمَاهِ فَيهِ شُرِطٌ تَ الْمَاهِ وَشِبْهِ إِذْ مَنَعُوا مَ ١٥٨٦ - وَوَصْفِ أَيِّ فِي النِّدَا وَفِي صِفَهُ إِذَ مَا مَكَذَا مُ اللَّمَاءِ وَفَاعِلَيْ (نِعْمَ» وَ«بِئْسَ» هَكَذَا مُ

تَعَرُّفٌ يُخَصُّ إِذْ جَا وَضُبِطْ صَرْفًا بِهِ ذَا عُمَرٌ وَأَجْمَعُ إِشَارَةِ بِلَامٍ جِنْسٍ مَعْرِفَهُ مُبَاشِرًا يَكُونُ أَوْ لَا فَٱدْرٍ ذَا)

(وَثَالِتُ الأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة التي لا يُراعي المعرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الخطإ، فراناث مبتدأ خبره قوله: (مَا فِيهِ شُرِطٌ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (تَعَرُّفٌ يُخَصُّ) بالبناء للمفعول، أي تعريفًا خاصًا (إِذْ جَا وَصُبِطُ) أي وقت مجيئه وضبطه بالاستعمال، فرإذ فرف لـ (شُرِط (كَعَلَمٍ) مثل (عمر» (وَشِبْهِهِ) أي شبه العلم، نحو وأجمع» فإنه معرفة بالإضافة المقدّرة؛ لأن أصله أجمعه، فحُذف الضمير، فاكتفوا بالإضافة في المعنى، فهو مثل العلم في كون تعريف كلَّ ليس ظاهرًا (ا إِذْ مَنعُوا صَرْفًا بِهِ) بسبب كونه علمًا (ذَا عُمَنٌ مصرفه هنا للوزن، يعني أنهم منعوا عمر بسبب العلميّة (وَأَجْمَعُ) أي وكذا منعوا صرف وأجمع» لشبهه بالعلم، كما بيّناه (وَوَصْفِ أَيٌّ فِي النَّذَا) وكاشتراطهم في صفة وأيّ في النداء نحو (يا أيها الرجل» (وَفي صِفَة إِشَارَةٍ) أي وكاشتراطهم أيضًا في صفة اسم الإشارة، نحو «جاء هذا العالم» (بِلَامٍ جِنْسٍ) تعلّق بـ (مَعْوِفَهُ) أي كونهما معرفة بلام الجنس، كما مثلنا (وَفَاعِلَيْ وَنِعْمَ») ووبئس»، نحو ونعم ونعم وربياس»، نحو والمنس في فاعلي ونعم»، ووبئس»، نحو ونعم والعم أيضًا التعريف بلام الجنس في فاعلي ونعم»، ووبئس»، نحو ونعم

<sup>(</sup>١) «حاشية الدسوقي» ٢٠٩/٢.

الرجل زيد»، و«بئس المرأة هند» (هَكُذَا) أي مثل ما سبق في صفة «أيّ»، واسم الإشارة (مُبَاشِرًا يَكُونُ أَوْلًا) أي سواء كان المعرّف بها مباشرًا للفعلين، كما ذكرنا، أو لم يكن مباشرًا، نحو في نعمَ أَجَرُ الْعَلِمِينَ والعنكبوت: الآية ٥٠]، و و ويتش مَثّوى الظّلمِينَ وآل عِمرَان: الآية ١٥١]، يعني أنه لا يُشترط مباشرة ما فيه «أل» للفعلين، بخلاف «أيّ»، واسم الإشارة، فلا بدّ من مباشرته، وقوله: (فَادْرِ ذَا) كَمَّل به البيت، أي فاعلم هذا الذي ذكرناه من القواعد المهمة. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثالث من الجهة السادسة اشتراطهم في بعض ما التعريفُ شرطه تعريفًا خاصًا، كمنع الصرف، اشترطوا له تعريف العلمية أو شبهه، كما في «أجمع»، وكنعت الإشارة، و «أيّ» في النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعلي «نعم»، وكنعت الإشارة، و «أيّ» في النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعلي «نعم»، وهنعت الإشارة، و «أيّ» في النداء اشترطوا لهما تعريف اللام الجنسية، وكذا تعريف فاعلي «نعم»، وكنها تكون مباشرة له، أو لما أضيف إليه، بخلاف ما تقدم، فشرطها المباشرة له.

ثم ذكر أمثلة مما وَهِم فيه بعض المعربين، فقال:

اِسْمِ إِشَارَةِ وَإِنْ جَا مَعْرِفَهُ لأَنَّهُ لِلشَّعْتِ مُشْيِهًا وُضِعْ إِنْ يَرْتَفِعْ فَخَبَرٌ لِلَا الْجَشِبُ فِي لَفْظِ «بَعْلِي» بَعْدَ «هَذَا» بَلْ رُفِعْ في لَفْظِ «بَعْلِي» بَعْدَ «هَذَا» بَلْ رُفِعْ ثَانٍ وَحَدُفَ مُبْتَدَاهُ ذَكَرُوا وَ«شَيْخٌ» الْخَبَرُ فَاذَر مَا اَحْتَمَلْ) ١٥٨٨- (مِنْ وَهَم جَعْلُ تَخَاصُم صِفَهُ ١٥٨٨- وَكَوْنُهُ الْبَيَانَ أَيْضًا يَمْتَنِعْ ١٥٨٩- وَكَوْنُهُ الْبَيَانَ أَيْضًا يَمْتَنِعْ ١٥٩٨- بَلْ بَدَلٌ مِنِ ٱسْمِ «إِنَّ» الْتُتَصِبْ ١٥٩١- لِأَجْلِ ذَا عَطْفُ الْبَيَانِ يَمْتَنِعْ ١٥٩٢- لِكَوْنِهِ الْخَبَرَ «شَيْخ» خَبَرُ ١٥٩٣- أَوْ بَدَلٌ مِنْ «بَعْلِي» أَوْ «بَعْلِي» بَدَلْ

(مِنْ وَهَمٍ) أي مما وَهِم فيه بعض المعربين، وهوخبر مقدّم لـ (جَعْلُ تَخَاصُمٍ) بالجرّ بالكسرة كما هو نسخة الناظم، والأولى في مثل هذا الحكاية بالنصب؛ لأن الوزن مستقيم عليه (صِفَة اسْمِ إِشَارَةٍ) أي في قوله رَجَّالًا: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهْلِ ٱلنَّارِ ﴾ [ص: الآية ٢٤] بنصب ﴿ تَخَاصُمُ ﴾ إِشَارَةٍ) أي في قوله رَجًا مَعْرِفَة ) أي بالإضافة؛ لأن شرط نعت اسم الإشارة تعريفه بـ«أل» الجنسية، ومباشرته له (وَكُونُهُ الْبَيَانَ أَيْضًا يَمْتَنَعُ ) يعني أنه كما امتنع كونه نعتًا لاسم الإشارة كذلك يمتنع كونه عطف بيان له (لأَنَّهُ) أي البيانَ (لِلنَّعْتِ مُشْبِهًا وُضِعُ) بالبناء للمفعول، أي لأن عطف البيان

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ مِنَ الوَهَمِ في النوع الثالث قولَ الزمخشري في قراءة ابن أبي عَبْلَةَ: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقُّ تَخَاصُمُ أَهْلِ النَّارِ ﴾ [ص: الآبة ٢٤] بنصب ﴿ تَخَاصُمُ ﴾ [ص: الآبة ٢٤] : إنه صفة للإشارة، وقد مضى أن جماعة من المحققين اشترطوا في نعت الإشارة الاشتقاق، كما اشترطوا في غيره من النعوت، ولا يكون التخاصم أيضًا عطف بيان؛ لأن البيان يُشبه الصفة، فكما لا توصف الإشارة إلا بما فيه «أل» كذلك ما يُعطَف عليها، ولهذا مَنَعَ أبو الفتح في قواءة ابن مسعود فلي بنه برفع ﴿ شَيْحٌ ﴾ كونَ ﴿ بَمُّ لِي ﴾ قوله قبل ، أو خبر لمحذوف، أو بدل من عطف بيان، وأوجب كونه خبرًا، و ﴿ شَيْحٌ ﴾ إما خبرٌ ثانٍ، أو خبر لمحذوف، أو بدل من ﴿ بَعْلِي ﴾ ، أو ﴿ بَعْلِي ﴾ [مُود: الآية ٢٧] بدل، و ﴿ شيخ ﴾ الخبر.

ونظيرُ منعِ أبي الفتح ما ذكرنا منعُ ابن السّيد في «كتاب المسائل والأجوبة»، وابنُ مالك في «التسهيل» كونَ عطف البيان تابعًا للمضمر؛ لامتناع ذلك في النعت، ولكن أجاز سيبويه «يا

هذان زيد وعمرو» على عطف البيان، وتبعه الزياديّ (١)، فأجاز «مررت بهذين الطويل والقصير» على البيان، وأجازه على البدل أيضًا، ولم يُجزه على النعت؛ لأن نعت الإشارة لا يكون إلا طبقها في اللفظ، وممن نَصَّ على منع النعت في هذا سيبويه، والمبرد، والزجاج، وهو مقتضى القياس، ومَنْعُ سيبويه فيها مخالفٌ لإجازته في النداء.

ثم ذكر النوع الرابع، من الجهة السادسة التي لا يراعي فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوَهَم، فقال:

شَعْرِطُوا إِنْهَامَهُ كَالظُّرْفِ حَيْثُ ضَبَطُوا فِي أُخَوْ كَمُنْتَدًا وَصَاحِبِ الْحَالِ السَّتَمَرُّ فَرُوفْ مِنْ وَهَم لِبُعْدِهَا مِنَ الصَّفُوفْ فَ ظُرُوفْ مِنْ وَهَم لِبُعْدِهَا مِنَ الصَّفُوفُ لَلْمُنْجِدَا وَالسُّوقَ نَصْبُهَا عَنِ الْعُرْبِ بَدَا لَنْ السَّرِةِ وَالسُّوقَ نَصْبُهَا عَنِ الْعُرْبِ بَدَا لِنَّاعِ خَافِضٍ عَلَى مَا صَوْبُوا لِنَّتَصِبُ بِنَوْعٍ خَافِضٍ عَلَى مَا صَوْبُوا لِنَّتَصِبُ بِنَوْعٍ خَافِضٍ عَلَى مَا صَوْبُوا لِنَّتَصِبُ بِنَوْعٍ مَعَ الدَّارِ وَخَيْرُ غَيْرَ بِي سِيرةِ وَفِي مَعَ الدَّارِ وَخَيْرُ غَيْرَ بِي سِيرةِ وَفِي مَعَ الدَّارِ وَخَيْرُ غَيْرَ بِي سَيرةِ وَفِي مَعَ الدَّارِ وَخَيْرُ غَيْرَ بِي مَعَ الدَّارِ وَخَيْرُ غَيْرَ بِي مَعْ الدَّالِ وَخَيْرُ عَيْرَ بِي السَّيْطَالُ الْكِلْمَةِ وَفِي أَتَى بَلْ خَبَرٌ لِبُعِتَدًا مَا أَثْبِيتَ اللَّذِي السَّيْعَالِ الْكِلْمَةِ وَلَى اللَّذِي السَّيْعَالِ الْكِلْمَةِ مَا فَارَقُ مُ مُنْتَا اللَّهُ لَكُلُومُ مُفْبَتَا مَا خَاذَرُوهُ مُفْبَتَا وَلَا زَائِدَةٌ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ الْعُلَمَا) مَا غَاذَرُوهُ مُفْبَتَا وَيُ فَارِسًا مَا غَاذَرُوهُ مُفْبَتَا وَمُقَالَهُ وَمَا زَائِدَةٌ فِي الْبَيْتِ عِنْدَ الْعُلَمَا)

1098- (وَرَابِعُ الأَنْوَاعِ أَنْ يَشْتَرِطُوا 1098- أَغْنِي الْكَانَ وَالْخَتِصَاصًا فِي أَخَرُ 1097- أَغْنِي الْكَانَ وَالْخَتِصَاصًا فِي أَخَرُ 1097- جَعْلُ الصِّرَاطِ وَالطَّرِيقِ مِنْ طُرُوفُ 1097- كَذَا دَخْلْتُ الدَّارَ ثُمَّ الْمَسْجِدَا 1098- بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا تَنْتَصِبُ 1098- وَقَدِرَنْ إِلَى قُبَيلَ سِيرَةِ 1099- وَوَهِمَ الْحَوْفِي حَيْثُ جَعَلَا سِيرَةِ 1709- وَوَهِمَ الْحَوْفِي حَيْثُ جَعَلَا 1709- فِي ظُلُمَاتُ بَعْضُهَا فَوْقَ أَتَى 1707- وَالْفَارِسِيُ نَصْبَ رَهْبَانِيَّةِ 1707- بَلْ إِنَّهُ عَطْفٌ عَلَى مَا قَبْلَهُ 1708- وَقَوْلُ بَدْرِ الدِّينِ هَكَذَا أَتَى 1708- وَقَوْلُ بَدْرِ الدِّينِ هَكَذَا أَتَى 1708- وَلَوْلُ بَدْرِ الدِّينِ هَكَذَا أَتَى عَلَى مَدْح وَمَا وَلَوْلُ بَدْرِ الدِّينِ هَكَذَا أَتَى اللَّهُ يَصْبُ عَلَى مَدْح وَمَا أَلَى اللَّهُ الْحَالِ اللَّهُ الْمُنْ عَلَى مَدْح وَمَا أَلَى الْمُنْ يَصْبُ عَلَى مَدْح وَمَا أَلْوَلُونُ الْمُنْ عَلَى الْمُعْرَا أَلَى الْمِنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُلُونُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ عُلْمُ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُنْ عَلَى مَا قَبْلَهُ الْمُولُ الْمُنْ الْمُ

(وَرَابِعُ الأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة التي لا يُراعي المعرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم (أَنْ يَشْتَرِطُوا إِبْهَامَهُ) أي كون بعض الألفاظ مبهمًا، وذلك (كَالظُّرْفِ

<sup>(</sup>١) هو أبو إسحاق إبراهيم بن سفيان النحويّ اللغويّ، قرأ على سيبويه، وروى عن الأصمعيّ، توفيّ سنة (٩ ٢ ٢هـ).

حَيْثُ ضَبَطُوا) أي كونه مبهمًا (أَعْنِي المُكَانَ) أي أقصد بالظرف ظرف المكان، لأن الزمان لا يُشترط فيه ذلك، بل يُنصب على الظرفية مطلقًا، مبهما كان، أو مختصّا، قال الرضيّ: إنما نصّب الفعلُ جميع أنواع الزمان؛ لأن بعض الأزمنة أعني الأزمنة الثلاثة من مدلوله، فطُرد النصب في مدلوله وغيره، وأما المكان فلما لم يكن لفظ الفعل دالا على شيء منه، بل دلالته عليه عقليّة، لا لفظيّة؛ لأن كلّ فعل لا بدّ له من مكان، فنصب من المكان ما شابه الزمان الذي هو مدلول الفعل، لفظية الأزمنة الثلاثة، وهو غير المحصور، كالجهات الست، والمحدود كالفرسخ والميل، ووجه المشابهة التغيّر والتبدّل في نوعي المكان كما في الأزمنة الثلاثة. انتهى (١).

(وَاخْتِصَاصًا) أي وأن يشترطوا كونه مختصًا (في أُخَوْ) أي في ألفاظ أُخَرَ، وذلك (كَمُبْتَلًا، وَصَاحِبِ الْحُالِ) وقوله: (اسْتَمَقُّ) أي استمرّ ذلك الاشتراط في هذين، وفي نسخة: « الأَغَرّ» فيكون صفة لـ«صاحب الحال»، وصفه به لشرفه بكونه موصوفًا.

ثم ذكر أمثلة لما وقع من الوَهَم في هذا النوع، فقال:

(جَعْلُ الصِّرَاطِ) مبتدأ خبره «من الوَهَم»، أي جَعَلُ الزمخشري ﴿ الصِّرَطَ ﴾ في قوله تعالى: ﴿ فَاسَنَبَقُواْ الصِّرَطَ ﴾ [يس: الآية ٢٦] (والطَّرِيقِ) أي وجعل ابن الطَّرَاوة «الطريق» في قول الشاعر: «كَمَا عَسَلَ الطَّرِيقَ التَّعْلَبُ» (مِنْ ظُرُوفٌ) أي مما تُصب على الظرفيّة (مِنْ وَهَمٍ) أي من الشاعر: «كَمَا عَسَلَ الطَّيْوَةُ أَيُّ التَّعْلَبُ» (مِنْ ظُرُوفٌ) أي من صفوف المبهم، وفي نسخة: «مِنْ ذِي الصَّنُوفُ» أي من مفوف المبهم، وفي نسخة: «مِنْ ذِي الصَّنُوفُ» أي من هذه الأنواع، أي أنواع المبهم.

(كَذَا دَخُلْتُ الدَّارَ، ثُمَّ) دخلت (الْمَسْجِدَا) بألف الإطلاق (وَ) دخلت (السُّوقَ، نَصْبُهَا عَنِ الْعُرْبِ) بضم العين، وسكون الراء لغة في فتحهما (بَدَا) أي ظهر استعمالهم لها منصوبة، فظنها بعض المعربين منصوبة على الظرفيّة، وهذا خطأ؛ لأن ما يكون ظرفا مكانيّا ما كان مبهمًا، وهو ما يكون صالحًا لكل بقعة، كمكان، وناحية، وجانب، وأمام، وخلف (بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا تَنْتَصِبُ يَنَوْعِ خَافِضٍ) أي إن نصبها على نزع الخافض (عَلَى مَا صَوَّبُوا) أي على الرأي الذي جعلوه صوابًا.

<sup>(</sup>١) «الحاشية» ٢/٠/٢.



(وَقَدُّرَنْ «إِلَى») الجارّة (قُبَيلَ سِيرَةِ) أي في قوله تعالى: ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَى ﴾ [طه: الآية ٢١] أي إلى سيرتها (و «في») أي قدّرن «في» (مَعَ «الدَّارِ») أي في «دخلت الدار» (وخَيِّرْ غَيْرُ عَيْرَ تِي) اسم إشارة للمؤنثة، أي قدّر ما تشاء في غير هذه المذكورة، من «سيرة»، و «الدار».

تنبيه:

كان في الأصل بدل هذا الشطر:

\* وَفِي مَعَ الدَّارِ خَيِّرْ فِي غَيْرَ تِي ه

وفيه انكسار، فأصلحته إلى ما ذكرته، فقولي: «غير تي» منصوب بِنَزْع الخافض، أي في غير هذه المذكورة. والله تعالى أعلم.

ومن الوَهَم أيضًا ما ذكره بقوله:

(وَوَهِمَ) بكسر الهاء، كغلِط وزنا ومعنيّ، وهذا من الوهم في الثاني، وهو اشتراط الاختصاص في المبتدآت، وأصحاب الأحوال (الحَوْفي) أبو الحسن علي بن إبراهيم المتوفّى سنة (٢٠٤هـ) نسبة إلى حَوْف بفتح، فسكون: موضع بمصر (حَيْثُ جَعَلَا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، والفاعل ضمير الحوفي (لِظُلُمَاتٌ) مفعول أول لما قبله، واللام زائدة، وهو محكيّ، والمفعول الثاني قوله: (مُبتّدًا لما تَكَلَّ) أي لما أتى بعده، يعني أنه أعرب هو ظُلُمَاتُ بعضها فَوْقَ أَتَى) أي مبتدأ مخبرًا عنه بجملة هو بعده في الثور: الآية على الإعراب في وله تعالى: هو طُلُمَاتُ بعضها فَوْقَ أَتَى) أي جاء هذا الإعراب في قوله تعالى: هو طُلُمَاتُ بعضها فَرْقَ بَعْضِ إلله ورائل القيد (بَل) الصواب فيه أنه (خَبَرٌ لِبُبتَدًا مَا أَثْنِياً) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ما ذُكر في الكلام، بل هو مقدّرٌ، وفي نسخة: «لَمْ ومن الوهم أيضًا ما أشار إليه بقوله:

(وَ) أَبُو عَلَيِّ (الْفَارِسِيُّ نَصْبَ رَهْبَانِيَّةِ) في قوله تعالى: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةٌ ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ [الحديد: الآية ٢٧] (جَعَلَهُ مِنِ اشْتِغَالِ الْكِلْمَةِ) أي من باب الاشتغال، مثل: «زيدًا ضربته»، فوهِم في ذلك؛ لأن شرط المنصوب بالاشتغال أن يصلح ليكون مبتدأ، وهذا غير صالح؛ لكونه نكرة (بَل) الصواب فيه أن نقول: ﴿ رَأْفَةَ ﴾ [الحديد: ٢٧] أي وحُبَّ فيه أن نقول: ﴿ رَأْفَةَ ﴾ [الحديد: ٢٧] أي وحُبَّ

رهبانية، وهذا العطف (عَلَى الَّذِي اشْتَهَرَ مِمَّنْ قَالَهُ) أي على القول المشهور.

ومن الوهم أيضًا ما أشار إليه بقوله:

(وَقَوْلُ بَدْرِ الدَّينِ) أي ابن مالك (هَكَذَا أَتَى) أي جاء وَهَمّا مثل ما سبق (في) قول الشاعر (فَارِسًا مَا غَادَرُوهُ) حيث جعل نصب «فارسًا» من باب الاشتغال، وقوله: ( مُثْبَتًا) حال من الفاعل، ثم أشار إلى الصواب، فقال: (قُلْ: إِنَّهُ) أي «فارسًا» (نَصْبٌ) أي منصوب (عَلَى مَدْحٍ) أي بتقدير «أَمْدَحُ» (وَ«مَا»)أي التي بعد «فارسًا» (زَائِدَةٌ في الْبَيْتِ عِنْدَ الْعُلَمَا)أي عند المحققين من علماء هذا الفنّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الرابع من الجهة السادسة اشتراطُ الإبهام في بعض الألفاظ، كظروف المكان، والاختصاصِ في بعضها، كالمبتدآت، وأصحاب الأحوال.

فمن الوَهَمِ في الأول قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ فَأَسَتَبَقُوا الصِّرَطَ ﴾ [يس: ٢٦]، وفي قوله: ﴿ سَنُعِيدُهَا سِيرَتَهَا ٱلْأُولَى ﴾ [طه: الآية ٢١]، وقول ابن الطَّرَاوة في قوله [من الكامل]: 

 حَمَمًا عَسَلَ الطَّرية الشَّعْلَبُ ،

وقول جماعة في «دخلتُ الدارَ، أو المسجدَ، أو السوق»: إن هذه المنصوبات ظروفٌ، وإنما يكون ظرفًا مكانيًّا ما كان مبهمًا، ويُغرَف بكونه صالحًا لكل بقعة، كمكان، وناحية، وجهة، وجانب، وأمام، وخلف، والصواب أن هذه المواضع على إسقاط الجارّ توسعًا، والجار المقدر «إلى» في هي أو «إلى» أو «إلى» في الباقي، في البيت، و«في»، أو «إلى» في الباقي، ويحتمل أن ﴿استَبَقُوا ﴾ ضُمَّن معنى تبادروا، وقد أجيز الوجهان في قوله تعالى: ﴿فَاسْتَبِقُوا وَيَحْمَلُ مَن صَمِيرِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ اللهُ اللهُ إلى اللهُ ا

ومن ذلك قولُ الزجاج في قوله ﷺ: ﴿ وَاقْعُدُواْ لَهُمْ كُلُ مَرْصَدِ ﴾ [التوبَة: الآية ه] الآية: إن كُلّا ظرف، ورده أبو علي في «الأغفال» (١) بما ذكرنا، وأجاب أبو حيان بأن ﴿ اَقْعُدُواْ ﴾

<sup>(</sup>١) اسم كتاب وضعه أبو عليّ الفارسيّ في معاني القرآن ذكر فيه ما أغفله أبو إسحاق الزجَاج في كتابه معاني القرآن وإعرابه.

لیس علی حقیقته، بل معناه ارصُدُوهم کُلَّ مرصد، ویصح ارصُدُوهم کُلَّ مرصد، فکذا یصح قعدت کل مرصد، قال: ویجوز قعدت مجلس زید، کما یجوز قعدت مقعده. انتهی.

وهذا مخالف لكلامهم، إذ اشترطوا توافق مادتي الظرف وعامله، ولم يكتفوا بالتوافق المعنوي كما في المصدر، والفرق أن انتصاب هذا النوع على الظرفية على خلاف القياس؛ لكونه مختصًا، فينبغي أن لا يُتَجاوز به مَحَلُّ السماع، وأما نحو «قعدت جلوسًا» فلا دافع له من القياس، وقيل: التقدير اقعدوا لهم على كل مرصد، فحذفت «على» كما قال [من الطويل]:

تَحِنُ فَتُبْدِي مَا بِهَا مِنْ صَبَابَة وَأُخْفِي الَّذِي لَوْلَا الأَسَى لَقَضَانِي أَي لَقضَانِي عَلَي، وقياس الزجاج أن يقول في ﴿ لَأَقَعُدُنَّ لَمُمَّ صِرَطَكَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ﴾ [الأعراف: الآية ١٦] مثل قوله في ﴿ وَٱقْعُدُوا لَهُم حَكُلَ مَرْصَدِ ﴾ [التوبَة: الآية ٥]، والصواب في الموضعين أنهما على تقدير «على»، كقولهم «ضُرِب زيد الظهرَ والبطنَ» فيمن نصبهما، أو أن لأقعدنَ، واقعدوا ضُمَّنَا معنى لأَلْزَمَنَ، والزَّمُوا.

إِ ومن الوهم في الثاني - أي في اشتراطهم الاختصاص في المبتدآت وأصحاب الأحوال - قولُ الحُوفي في قوله وَ الثان ( وَطُلُمَتُ بَعْضُهَا فَوْقَ بَعْضِ اللّهِ اللهِ ٤٠] الآية: إن ( بعضُها فوق بعض جملة مُخْبَرٌ بها عن ( ظلمات ) ، و وظلمات ) غيرُ مختص، فالصواب قولُ الجماعة: إنه خبر لمحذوف، أي تلك ظلمات، نعم إن قُدر أن المعنى ظلمات أي ظلمات بمعنى ظلمات عظام، أو متكاثفة، وتُرِكت الصفة لدلالة المقام عليها، كما قال [من الطويل]:

لَهُ حَاجِبٌ فِي كُلِّ أَمْرٍ يَشِينُهُ وَلَيْسَ لَهُ عَنْ طَالِبِ الْعُرْفِ حَاجِبُ صح.

وقولُ الفارسي في قوله رَجَّقِكَ: ﴿ وَرَهْبَانِيَّةً ٱبْتَدَعُوهَا ﴾ [الحَديد: الآية ٢٧]: إنه من باب «زيدًا ضربته».

واعترضه ابن الشَّجَرِيِّ بأن المنصوب في هذا الباب شرطه أن يكون مُخْتَصًّا ليصح رفعه بالابتداء، والمشهور أنه عطف على ما قبله، و﴿ ٱبۡتَدَعُوهَا ﴾ [الحَديد: الآية ٢٧] صفةٌ، ولا بد من

تقدير مضاف، أي وحُبَّ رَهبانية، وإنما لم يَحْمِل أبو علي الآية على ذلك لاعتزاله، فقال: لأن ما يبتدعونه لا يخلقه الله عز وجل، وقد يُتَخَيِّلُ ورودُ اعتراض ابن الشجري على أبي البقاء في تجويزه في ﴿ وَأُخْرَىٰ يُحِبُّونَهَا ﴾ [الصَّف: الآية ١٣] كونه كـ «زيدًا ضربته»، ويجاب بأن الأصل «وصفة أخرى»، ويجوز كون ﴿ يُجِبُّونَهَا ﴾ [الصَّف: الآية ١٣] صفة، والخبر إما ﴿ نَصْرُ ﴾ وإما محذوف، أي ولكم نعمة أخرى، و ﴿ نَصْرُ ﴾ بدل، أو خبر لمحذوف.

وقولُ ابن مالك بدرِ الدين في قول الحماسي:

فَارِسًا مَّا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَّيْلٍ وَلَا يَكُسٍ وَكُلُ(١) إنه من باب الاشتغال، كقول أبي على في الآية، والظاهر أنه نَصْبٌ على المدح؛ لما قدمنا، و «ما» في البيت زائدة، ولهذا أمكن أن يُدَّعَى أنه من باب الاشتغال.

ثم ذكر الخامس من الجهة السادسة التي هي أن لا يراعي المعرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوهم، فقال:

بِبَعْضِ مَا يُعْمَلُ عِنْدَ الْغُتَبِطْ
فَمَا بِه (لَوْلَا) جُرَّ أَوْ «وَحْدَ» فُلُ
وَلَا بِعَيْدِهِ عَلَى الصَّوابِ
وَلَا بِعَيْدِهِ عَلَى الصَّوابِ
«وَحْدِي وَوَحْدَكَ وَوَحْدَهُ» ثَمَا
بِذِي الْحِطَابِ قَطْ وَشَذَّ «لَبَيْ»
كَمَا أَتَى «يَدَيْ لِلَبَيْ» تَالِيَا
وَأَخَوَاتِهَا سِوى «عَسَى» وَرَدْ
مُعَاقِبًا لِلْفِعْلِ جَاءَ يَحْتَذِي

<sup>(</sup>١) «مُلحمًا» أي مقطّع اللحم، والزميل: الجبان، والنكس بالكسر: الرجل الذي لا خير فيه، والوكل بفتحتين: الذي يكل أمره إلى غيره.

كَذَاكَ مَا يُضْمَرُ فِي «تَقُومُ»

نَعْتُ وَمَنْعُوتٌ بَيَانٌ أُحِذَا

لأَنَّ «لَوْلاً» بِالضَّمِيرِ مُخْتَتَمْ

وَالْعَطْفَ فِي «أَسْكُنْ أَنْتَ» وَالزَّوْجُ أَنْبِذَا

وَاجْبُ الْإَسْتِتَار حَيْثُمَا وُضِعُ)

1718- مَرْفُوعُ «قُمْ نَقُومُ أَوْ أَقُومُ»
1718- وَالشَّانِ تَوْكِيدٌ لِلْظْهَرِ كَذَا
1717- «لَوْلَايَ وَالْفَتَى» بِجَرِّ مِنْ وَهَمْ
1717- جَعْلُ ضَمِيرِ الْفَصْلِ تَوْكِيدًا كَذَا
1718- وَمُصْمَرٌ بِنِعْمَ أَوْ بِفْسَ رُفِعْ

(وَ حَامِسُ الْأَنْوَاعِ) أَي من الجهة السادسة (إِضْمَارٌ شُوطٌ) بالبناء للمفعول صفة لما قبله (بِبَعْضِ مَا يُعْمَلُ) الجارِ متعلق برهشرط»، وه يُعْمَلُ» بالبناء للمفعول، أي ببعض المعمولات، وقوله: (عِنْدَ الْمُغْتِطُ) كَمَل به البيت، وهو اسم فاعل من الاغتباط، وهو -كما في «القاموس» - التَّبَّجُحُ بالحال الحسنة، أي عند صاحب الحال الحسنة، وهو الماهر الحاذق بهذا الفنّ (في الآخر الإظهارُ) أي شُرط في البعض الآخر كونه مظهرًا (أمَّا الأَوُلُ) أي الذي شُرط فيه الإضمار (فَمَا) موصولة أي شُرط في البعض الآخر كونه مظهرًا (أمَّا الأَوُلُ) أي الذي شرط فيه الإضمار (فَمَا) موصولة أي الذي (بِهلَولاً») متعلق برجرُّ بالبناء للمفعول، أي فهو أي فالاسم المجرور به لولاً»، فقد اشترطوا فيه أن يكون اسمًا مضمرًا (أوْ وَحُدَلُ) أي أو جرّ بهوحد»، وقوله: (فُلُ) كتل به البيت، أي يا فلُ (وَلَيْسَ يَحْتَصَّانِ) أي «لولا»، وهوحد» (بِالْحِطَابِ وَلا يغيرِهِ) أي بجرّ ضمير الخطاب، أي يا فلُ (وَلَيْسَ يَحْتَصَّانِ) أي «لولا»، وهوحد» (بالْحِطَابِ وَلا يغيرِهِ) أي بجرّ ضمير الخطاب، ولا غيره، بل يعمّان كل مضمر (عَلَى الصَّوابِ) أي على القول الصحيح، بخلاف ما يأتي من حال من «وحده»، أي حال كونه زائدًا على ما سبق (كَذَا بِهلَبِيْ»، وهوحده في وقوله: (نَمَّا) وقوله: (بِنْعَابِ قَطْ) يعني أن «لَتِي» وما بعده مختصة بضمير الخطاب فقط (وَشَدُّ لَبِيْ) أي مضافًا إلى ضمير المتكلم شُذُوذًا، وخقف الياء هنا للوزن (وفَقُلْتُ: لَبَيْدِ لِمَنْ يَدْعُونِيَا») بألف مضافًا إلى ضمير المتكلم شُذُوذًا، وخقف الياء هنا للوزن (وفَقُلْتُ: لَبَيْدِ لِمَنْ يَلْكِيْ يَلَيْ يَلَوْنَ عَلَا البيت (كَمَا أَتَى يَدَيْ يَلَعْيُ اللَّيْ) أي ما شذ إضافته أيى صمير الغائب في هذا البيت (كَمَا أَتَى يَدَيْ يُلِيَا) أي كما شذّ إضافته أيل اسم ظاهر في قوله: «قَلَيْيْ يَدَيْ مِشوَرِ» في البيت الآتي.

( مِنْ ذَاكَ) أي مما اشتُرط فيه الإضمار في بعض معمولاته (مَرْفُوعٌ بِأَخْبَارِ يَكَدُ) مضارع كاد (وَأَخَوَاتِهَا سِوَى عَسَى وَرَدُ) يعني أنه يشترط في خبر «كاد» وأخواتها أن يكون ضميرًا، فتقول: «كاد زيد يموت»، ولا تقول: «يموت أبوه»، بخلاف «عسى»، فإنه يجوز أن تقول: «عسى زيد أن يقوم»، و«عسى زيد أن يقوم»، و«عسى زيد أن يقوم أبوه»، ووقع في نسخة بدل هذا البيت:

مِنْ ذَاكَ مَسْرُفُوعٌ بِأَخْبَارِ عَسَى وَأَخَوَاتِهَا وَأَفْعَلُ اثْنَسَى وَأَخُواتِهَا وَأَفْعَلُ اثْنَسَى ووهو غلطٌ؛ لأن عسى يجوز فيها الإضمار، وعدمه، كما مثلنا آنفًا، والظاهر أن الناظم أصلحه بالبيتين الذين قبله، وبعده، فتبصّر. والله تعالى أعلم.

(وَأَفْعَلُ التَّفْضِيلِ) أي ومن ذلك أيضًا مرفوع اسم التفضيل، فإنه يشترط أن يكون ضميرًا مستترًا (إِلَّا فِي الَّذِي) أي في اسم التفضيل الذي (مُعَاقِبًا لِلْفِعْلِ جَاءَ يَحْتَذِي) أي يقتدي به، مستترًا (إلَّا في الموضع الذي يصلح أن يقع فيه أفعل التفضيل موقع الفعل، وذلك كل موضع وقع يعني إلا في الموضع الذي يصلح أن يقع فيه أفعل التفضيل على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رأيت رجلًا أفعل بعد نفي، أو شبهه، وكان مرفوعه أجنبيًا مفضّلًا على نفسه باعتبارين، نحو: «ما رأيت رجلًا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد»، وهذه هي المسألة المشهورة عندهم بمسألة الكحل؛ لهذا المثال.

(مَرْفُوعُ «قُمْ، نَقُومُ أَوْ أَقُومُ») أي كذلك مما يُشترط فيه الإضمار موفوع نحو «قم» إلخ (كَذَاكَ مَا يُضْمَرُ في تَقُومُ) يعني أنه لا يجوز أن يقع موقعه الاسم الظاهر، فلا تقول: «تقوم زيد» فترفع زيدًا به.

(وَالتَّانِ) أي وهو اشتراط أن يكون اسمًا ظاهرًا في بعض المعمولات (تَوْكِيدٌ لِمُظْهَرٍ) أي توكيد الاسم الظاهر، فلا يجوز أن يؤكّد إلا بمظهر (كَذَا نَعْتُ وَمَنْعُوتٌ) أي كذا يشترط في النعت والمنعوت أن يكونا اسما ظاهرًا؛ لأن الضمير لا يُنعت، ولا يُنعت به (بَيَانٌ أُخِذَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كذلك عطف البيان أُخِذ بهذا الشرط، فلا يكون عطف البيان ضميرًا، ولا يُعطف على الضمير عطف بيان.

ثم ذكر أمثلة مما وقع لبعض المعربين الوهَم فيه، فقال:

(لَوْلَايَ وَالْفَتَى بِجَرًّ) أي بجر «الفتى» عطفًا على الياء (مِنْ وَهَمْ) أي من أخطاء بعض المعربين (لأَنَّ لَوْلَا بِالضَّمِيرِ مُخْتَتَمْ) أي لأن «لولا» لا تجرّ إلا المضمر.

(جَعْلُ) مبتدأ خبره «كذاك» (ضَمِيرِ الْفَصْلِ تَوْكِيدًا كَذَا) أي من الوَهَم أيضًا قول بعضهم: إنّ هُمُوَ ﴾ في قوله قَالَتَ: ﴿ إِنَّ شَانِتُكَ هُوَ ٱلْأَبْتَرُ ﴾ [الكَوثر: ٣] يجوز كونه توكيدًا له شانيء ﴾ (وَالْعَطْفَ) بالنصب مفعول مقدّم له ابِنْذَا» (في اسْكُنْ أَنْتَ وَالرَّوْجُ) أي من قوله قَالَتَ: ﴿ اَسْكُنْ أَنْتَ وَزُوْجُكَ ٱلْجَنَّةَ ﴾ [البَقَرة: الآية ٣٥] (الْبِذَا) فعل أمر من النَّبْذ، وهو الطَّرْح، والتَّرْك، مؤكّد بالنون الخفيفة المبدلة ألفًا للوقف، كما قال في «الخلاصة»:

وَأَبْدِلَـنْـهَـا بَـعْـدَ فَـتْـجِ أَلِـفَـا وَقْفًا كَمَا تَقُولُ فِي قِفَنْ قِفَا يعني أَن عطف ﴿ زَوْجُكَ ﴾ على الضمير المستتر فِي ﴿ ٱسْكُنْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥] لا تقبله؛ لأنه غير جائز؛ لما يأتي.

(وَمُضْمَنُ مبتداً خبره «واجب» (بد فغم»، أَوْ «بِئْس» رُفِعُ) بالبناء للمفعول صفة لـ «مضمر»، أي الضمير المرفوع بهما (وَاجِبُ الاسْتِتَارِ حَيْثُمَا وُضِعُ) بالبناء للمفعول، أي في أي تركيب وقع. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الخامس من الجهة السادسة استراطُهُم الإضمارَ في بعض المعمولات، والإظهارَ في بعضها.

فمن الأول مجرور «لولا»، ومجرور «وَحْدَ»، ولا يَختصان بضمير خطاب ولا غيره، تقول: «لولاي»، و«لولاك»، و«لولاه»، و«وحدي»، و«وحدك»، و«وجده»، ومجرور «لبي»، و«سعدي»، و«حَنَاني»، ويُشتَرط لهن ضمير الخطاب، وشذ نحو قوله [من الطويل]:

دَعَـوْنِـي فَيَالَـبَّـيَّ إِذْ هَـدَرَتْ لَـهُـمْ شَقَاشِقُ أَقْرَامٍ فَأَسْكَتَهَا هَدْرِي<sup>(۱)</sup> وقول آخر [من الرجز]:

إِنَّـكَ لَـوْ دَعَـوْتَـنِـي وَدُونِـي زَوْرَاءُ ذَاتُ مَـنْـزَعٍ بَـهُـونِ(٢) لَـقُـلْـتُ لَـبُـهِ لِمَنْ يَـدْعُـونِـي

 <sup>(</sup>١) «الشقاشق» جمع شِقْشِقة بكسر الشينين، وهي شيء كالرئة يخرجها البعير من فيه إذا هاج، وهدرت شقشقة البعير إذا قرقرت وصوتت.

<sup>(</sup>٢) «الزوراء»: الأرض البعيدة، و«مترع»: أي ممتلئة بالماء، و«تيئوني» بفتح الباء: أي بعيدة متسعة.

كما شذت إضافتها إلى الظاهر في قوله [من المتقارب]:

دَعَـوْتُ لِمَا نَـابَـنِـي مِـسْـوَرَا فَلَبَّـى فَلَبَّـى فَلَبَّـيْ يَـدَيْ مِسْورِ ومن ذلك مرفوع خبر «كاد» وأخواتها إلا «عسى»، فتقول: «كاد زيد يموت»، ولا تقول: «يموت أبوه»، ويجوز «عسى زيد أن يقوم»، أو «يقوم أبوه»، فيرفع السببيّ، ولا يجوز رفعه الأجنبى، نحو «عسى زيد أن يقوم عمرو عنده».

ومن ذلك مرفوع اسم التفضيل، في غير مسألة الكحل، وهذا شرطه مع الإضمار الاستتارُ، وكذا مرفوع نحو «قم»، و«أقوم»، و«تقوم»، و«نقوم».

ومن الثاني تأكيد الاسم المظهر، والنعت والمنعوت، وعطف البيان والْمُبَيُّ.

ومن الوهم في الأول قول بعضهم في «لولاي وموسى»: إن «موسى» يحتمل الجر، وهذا خطأ؛ لأنه لا يُعطفُ على الضمير المجرور إلا بإعادة الجارّ، ولأن «لولا» لا تجر الظاهر، فلو أعيدت لم تعمل الجر، فكيف ولم تُعَدّ، وهذه مسألة يُحَاجَى بها، فيقال: ضمير مجرور لا يصح أن يُعطف عليه اسم مجرور، أَعَدْتَ الجارُّ أم لم تُعِده، وإنما قُيّد: بـ«مجرور»؛ لأنه يصح أن يُعطف عليه اسمٌ مرفوع؛ لأن «لولا» محكوم لها بحكم الحروف الزائدة، والزائد لا يَقدَح في كون الاسم مجردًا من العوامل اللفظية، فكذا ما أشبه الزائد.

وقولُ جماعة في قول هُدْبَةَ [من الوافر]:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتَ فِيهِ يَسكُونُ وَرَاءَهُ فَسرَجٌ قَسِيبُ إِن فَرَجاً اسم «يكون»، والصواب أنه مبتدأ خبره الظرف، والجملة خبر «يكون»، واسمها ضمير الكرب، وأما قوله [من البسيط]:

وَقَدْ جَعَلْتُ إِذَا مَا قُمْتُ يُثْقِلُنِي قَوْنِي فَأَنْهَضَ نَهْضَ الشَّارِبِ الشَّمِلِ فَدُونِي» بدل اشتمال من تاء «جعلتُ»، لا فاعل «يثقلني».

الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ مَا قُلْتُ لَمُمْ إِلَّا مَا آَمَرْتَنِي بِدِهِ آَنِ ٱعْبُدُوا ٱللّه ﴿ وَاللّه اللّه الآية : إذا قَدَّرتَ «أَنْ » مصدرية ، فـ «أَنْ » وصلتها عطف بيان على الهاء ، وهو خطأ ؛ لأن الضمير لا يعطف عليه بالبيان ، وقول النحويين في نحوقوله تعالى : ﴿ اَسْكُنْ آَنتَ وَزَوْجُكَ ٱلْجُنَّةُ ﴾ [البَقَرة : الآية وسي اللّه الله على الضمير المستتر ، وقد رَدَّ ذلك ابنُ مالك ، وجعله من عطف الجمل ، والأصل ولتسكن زوجك ، وكذا قال في ﴿ لَا نُغْلِفُهُ نَعْنُ وَلَا آنت ﴾ [طه: الآية ١٥] الآية : إنّ التقدير : ولا تُخلفه أنت ؛ لأن مرفوع فعل الأمر لا يكون ظاهرًا ، ومرفوع الفعل المضارع ذي النون لا يكون غير ضمير المتكلم ، وجّور (١) في قوله [من الوافر] :

نُطَوّفُ مَا نُطَوّفُ ثُمَّ نَأُوِي ذَوُو الأَمْوَالِ مِنَّا وَالْمَدِيمُ الْمَوْلُ مِنَّا وَالْمَدِيمُ الْمَوْلُ مُلَّا اللَّهِ الْمُوالُ مِنَّا وَالْمَوْلُ مُولِ الْمُوالُ وَكُونَةُ وَمَا بِعِدِهُ تُوكِيدًا عَلَى حَدِ «ضُرب زيدٌ الظهرُ والبطنُ (٢)».

## تنبيه:

من العوامل ما يعمل في الظاهر وفي المضمر بشرط استتاره، وهو «نعم»، و «بئس»، تقول: «نعم الرجلان الزيدان»، و «نعم رجلين الزيدان»، ولا يقال: «نعما»، إلا في لُغَيَّة، أو بشرط إفراده وتذكيره، وهو «رُبُّ» في الأصح.

ثم ذكر النوع السادس من الجهة السادسة - وهي التي لا يُراعي المعرب فيها الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوَهم بسبب ذلك - فقال:

١٦١٩ - (وَسَادِسُ الأَنْوَاعِ أَنْ يَشْتَرِطُوا إِفْرَادَ بَعْضِ الْإَسْمِ إِذْ يَرْتَبِطُ

<sup>(</sup>١) أي ابن مالك.

<sup>(</sup>٢) أراد محفر القبر، و«الصّفاح»: الحجر العريض.

<sup>(</sup>٣) قوله: «الظهرُ والبطنُ» توكيد لـ«زيد»، أي الظهر منه والبطن منه.

<sup>(</sup>اعلم) أنهم أجازوا فيه التأكيد كما ذكره، وأجازوا فيه البدل، وهو بدل بعض من كلّ لكن يستفاد من المعطوف والمعطوف عليه معامعني كلّه، فيجوز ارتفاعهما على البدل، أو على التأكيد. انتهى «الحاشية» ج٣ ص٣٩٣.

177١- وَبَعْضِهَا الْجُمْلَةَ أَمَّا الأَوَّلُ الْمَانُ وَفَى الْمَانُ وَفَى الْمَانِ مَا جَا خَبَرًا لأَنْ وَفَى المَّانِ مَا جَا خَبَرًا لأَنْ وَفَى المَّانِ الشَّانِ الشَّانِ الشَّانِ المَّدِي ضَمِيرَ الشَّانِ المَّنْ اللَّمْنَ الطَّفِقَا المَّدَعُ الْمَبَرُّا لِطَفِقًا المَّرْطِ أَوْ لِلْقَسَمِ الشَّرْطِ أَوْ لِلْقَسَمِ الشَّرْطِ أَوْ لِلْقَسَمِ الشَّرْطِ أَوْ لِلْقَسَمِ الشَّرْطِ أَوْ لِلْقَسَمِ

فَنَائِبُ الْفَاعِلِ أَوْ ذَا الْفَاعِلُ كَذَاكَ مَحْكِيّ بِقَوْلِ أَلِفَا وَفِي الْقَارَبَةِ بِالإِثْيَانِ وَفِي الْقُارَبَةِ بِالإِثْيَانِ مِنْ وَهَم بَلْ مَصْدَرٌ قَدْ أُطْلِقًا وَجَعْلُهُ الظُّرُوفَ جَا مِنْ وَهَم)

(وَسَادِسُ الأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة (أَنْ يَشْتَرِطُوا إِفْرَادَ بَعْضِ الاسْمِ) وقوله: (إِذْ يَرْتَبِطُ) أي وقت ارتباط ذلك الاسم بالعامل، والمراد وقوعه معمولًا لعامل (وَبَعْضِهَا الجُمْلَة) أي واشتراطهم في بعضها أن تكون جملة، فقوله: «وبعضها» وقع في النسخ مجرورًا، والظاهر أنه منصوب بِنَرْع الخافض، أي في بعضها، إلا على اللغة القليلة التي تحذف الجار وتُبقي عمله، كما في قوله [من الطويل]:

## » أَشَارَتْ كُلَيْبِ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ »

وقد تقدّم بيان ذلك في موضعه.

(أَمَّا الأَوَّلُ) أَي الذي يُشترط فيه الإفراد (فَنَائِبُ الْفَاعِلِ، أَوْ ذَا الْفَاعِلُ) أي هذا الفاعل (وَالثَّانِ) أي الذي يُشترط فيه الجملة (مَا جَا خَبَرًا لأَنْ) المفتوحة إذا خُفَفت، وقوله: (وَفَى) من الوفاء، جملة حالية مؤكّدة لمعنى «جا» (كَذَاكَ مَحْكِيِّ بِقَوْلِ أُلِفًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للوفاء، جملة حالية مؤكّدة لمعنى «جا» (كَذَاكَ مَحْكِيٍّ بِقَوْلٍ أُلِفًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كذلك خبرُ القول المحكيُّ، نحو «قولي: لا إله إلا الله» (وَخَبَرٌ يَلِي ضَمِيرَ الشَّانِ) للمفعول، أي كذلك خبرُ القول المحكيُّ، نحو «قولي: لا إله إلا الله» (وَخبر أفعال المقاربة، نحو نحو ﴿ فَإِنَّهُ مَا اللهُ وَ حَبر أفعال المقاربة، نحو «كاد زيد يقوم».

ثم ذكر بعض الأمثلة من أوهام هذا النوع بالفاء الفصيحيّة، فقال:

(فَجَعْلُ ﴿ مَسْخَا﴾ [ص: الآية ٣٣] خَبَرًا لِطَفِقًا) بألف الإطلاق، يعني أن إعراب ﴿ مَسْخَا﴾ [ص: الآية ٣٣] الآية خبرًا لـ ﴿ طَفِقَ ﴾، وهي من أفعال الشروع (مِنْ وَهَمٍ) أي معدود من وَهَم بعض المعربين (بَل) الصواب أنه (مَصْدُنٌ) أي

مفعول مطلق (قَدْ أُطْلِقًا) بألف الإطلاق مبنيّا للمفعول، أي قد حُذف عامله، وهو «يسح»، والجملة خبر ﴿ طَفِقَ ﴾ (كَذَا جَوَابُ الشَّرْطِ، أَوْ لِلْقَسَمِ) يعني مما يجب أن يكون جملة أيضًا جوابا الشرط والقسم (الظُّرُوفَ) مفعول ثان لـ (جعل» جوابا الشرط والقسم (الظُّرُوفَ) مفعول ثان لـ (جعل» (جَا مِنْ وَهَمِ) يعني أن جعل جواب الشرط أو القسم ظرفًا، أو جازًا ومجرورًا، كما في تقدير بعضهم في قوله قَطِّلًا: ﴿ أَفَمَن زُيِّنَ لَهُ سُوَّ عُمَلِهِ، فَرَاهُ حَسَنًا ﴾ [فاطر: الآية ٨] الجواب (كمن هداه الله» من أخطائه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع السادس من الجهة السادسة اشتراطُهم المفرد في بعض المعمولات، والجملة في بعضها.

فمن الأول الفاعل ونائبه، وهو الصحيح، فأما قوله رَجُلُق: ﴿ ثُمَّ بَدَا لَهُمْ مِّنْ بَعَدِ مَا رَأَوُا ٱلْآيَدَتِ لَيَسْجُنُنَكُهُ ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٥] الآية، وقوله: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ لَا نُفْسِدُواْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [البَقْرَة: الآية [1] الآية، فقد مر البحث فيهما (١).

ومن الثاني خبر «أن» المفتوحة إذا خففت، وخبر القول المحكيّ، نحو «قولي: لا إله إلا الله»، وخَرَجَ بذكر المحكي قولُك: «قولي حَقّ»، وكذلك خبر ضمير الشأن، وعلى هذا فقوله تعالى: ﴿وَمَن يَكُنُّهُ وَالْبَهُ وَالْبَقْرَة: الآية ٢٨٣] الآية، إذا قُدِّر ضمير ﴿إِنّهُ للشأن لَزِم كُونُ ﴿ وَمَن شَوْءَ الْبُهُ خَبِرًا مُقَدِّمًا، وَ﴿ قَلْبُهُ ﴾ مبتدأ مؤخرًا، وإذا قُدِّر راجعًا إلى اسم الشرط جاز ذلك، وأن يكون ﴿ وَاثِبُهُ ﴾ الخبر، و ﴿ قَلْبُهُ ﴾ فاعل به.

ومن ذلك خبرُ أفعال المقاربة، ومن الوَهَم في هذا قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿ فَطَفِقَ مَسْكًا بِٱلسُّوقِ وَٱلْأَعْنَاقِ ﴾ [ص: الآية ٣٣]: إن ﴿ مَسْكًا ﴾ خبر ﴿ طفِق ﴾، والصواب أنه مصدر لخبر محذوف، أي يمتح مسحًا.

ومن ذلك جوابُ الشرط، وجواب القسم، ومن الوَهَم في هذا قولُ الكسائي، وأبي حاتم، في نحو قوله تعالى: ﴿ يَحَلِفُونَ بِٱللَّهِ لَكُمْ لِيُرْضُوكُمْ ﴾ [التوبَة: الآية ٦٢] الآية: إن اللام وما بعدها

<sup>(</sup>١) أي بأن ﴿لَيَسَجُنُنَهُ ﴾ [يُوشف: الآية ٣٥] ليس فاعل ﴿بَدَا﴾، بل الفاعل هو الضمير العائد على البداء، وكذا نائب الفاعل قوله: ﴿لَهُمْ ﴾ لا جملة ﴿لَا نُفْسِدُوا﴾.

جواب، وقد مَرّ البحثُ في ذلك، وقولُ بدر الدين ابنِ مالك في قوله تعالى: ﴿ أَفَمَن رُبِنَ لَمُ سُوءً عَمَلِهِ عَرَاهُ حَسَنَا ﴾ وأطر: الآية ١٦]: إن جواب الشرط محذوف، وإنّ تقديره ذهبت نفسك عليهم حسرات، بدليل ﴿ فَلَا نَذْهَبْ نَفْسُكَ عَلَيْهِمْ حَسَرَتٍ ﴾ وأطر: الآية ١٨]، أو كمن هذاه الله، بدليل ﴿ فَإِنَّ اللّهُ يُضِلُ مَن يَشَآءُ وَيَهِدِى مَن يَشَآءُ ﴾ وقاطر: الآية ١٨]، والتقدير الثاني باطل، ويجب عليه كون (من) موصولة، وقد يُتَوَهّمُ أن مثل هذا قولُ صاحب (اللوامح)، وهو أبو الفضل الرازي (١٠)، فإنه قال في قوله تعالى: ﴿ أَمَن خِلَق السَمَونِ وَالأَرْضَ ﴾ [النمل: ٢٦]: لا بُدّ من إضمار جملة معادلة، والتقدير كرهن لا يخلق، انتهى. وإنما هذا مبني على تسمية جماعة، منهم الزمخشري في «مُفَصَّله» الظرف من نحو «زيد في الدار» جملة ظرفية؛ لكونه عندهم خَلَفًا عن جملة مقدرة، ولا يُعتَذر بمثل هذا عن ابن مالك، فإن الظرف لا يكون جوابًا، وإن قلنا إنه جملة.

ثم ذكر النوع السابع من الجهة السادسة، فقال:

١٦٢٥ (وَسَابِعُ الأَنْوَاعِ شَرْطُ جُمْلَةِ فِعْلِيَّةِ أَتَتْكَ أَوْ اِسْمِيَّةِ ١٦٢٦ فَالشَّرْطُ مُطْلَقًا سِوَى لَوْلَا أَتَى جَوَابُ لَوْ لَوْلًا وَ لَوْمَا ثَبَتَا لأخرُفِ التَّخضِيض جَاءَتْ كَالْحُلَلْ ١٦٢٧ وَالْجُمُلَتَانَ بَعْدَ لَمَّا وَالْجُمَلُ ١٦٢٨. وَخَبَرُ الأَفْعَالِ لِلْمُقَارَبَهُ خَيَرُ أَنَّ حَيْثُ لَوْ قَدْ صَاحَبَهُ ١٦٢٩- وَالثَّانِ جُمْلَةٌ تَلِي إِذَا الَّتِي دَلَّتْ فُجَاءَةً وَلَيْتَمَا كَتِي ١٦٣٠ فَجَعْلُ مَرْفُوع يَلِي إِذَا وَإِنْ مُبْتَدَأً لَيْسَ صَوَابًا يَا فَطِنْ ١٦٣١- إلَّا لَدَى الأَخْفَش وَاجْمَاعَهُ مِنْ أَهْل كُوفَةِ لَهُمْ إِذَاعَهُ ١٦٣٢ - بِكُونِهِ الْفَاعِلَ جَا مُقَدَّمَا دَلِيلُهُمْ شِعْرٌ إِلَى الزَّبَّا أَنْتَمَى أَجَنْدَلًا يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا 177٣ . «مَا لِلْجمَالِ مَشْيُهَا وَئِيدًا وَلَكِن الْجُوَابُ حَذْفُهُ فُهِمْ) ١٦٣٤ ـ وَمَنْ يُجِبْ بِأَسْمِيَّةٍ لَمَّا وَهِمْ

(١) هو عبد الرحمن بن أحمد العجليّ المقرىء النحويّ الأديب، كان شديد الورع، كثير التجوال في البلاد، له «اللوامح» في القراءات، نقل عنه ابن الجوزيّ، توفي سنة (٤٥٤هـ).

(وَسَابِعُ الأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة (شُرْطُ مُحُمْلَةِ فِعْلِيَةٍ أَتَتَكَ) أي في بعض المواضع (أَوْ الشَّوِطُ) مبتدأ خبره «أتى»، أي فجملة الشرط، وقوله: (مُطْلَقًا) أي سواء كانت الأدوات حروفًا، كالأنه، أو أسماء، كاأين، (سوَى لَوْلاً) أي فإن شرطها جملة أي سواء كانت الأدوات حروفًا، كالإنه، ومثلها «لوما»، وقوله: (أَتَى) أي جاء جملة فعلية، نحو فإن اسمية، نحو «لولا زيد لأكرمتك»، ومثلها «لوما»، وقوله: (أَتَى) أي جاء جملة فعلية، نحو فإن يَصُرَّكُمُ الله إلى إلى الله الإطلاق، يعني أنه يَصُرَّكُمُ الله إلى الله الإطلاق، يعني أنه معطوف بعاطف مقدّر، أي وجواب («لَوْ») و(«لَوْلا»، و «لَوْمَا» ثَبَتًا) بألف الإطلاق، يعني أنه ثبت كون جواب هذه الأدوات جملة فعلية فقط (وَاجْمُلْتَانِ) أي جملة الجواب والشرط (بَعْدَ شِعَلَى) أي لا يكونان إلا فعليتين، نحو «لَمَا جاء زيد أكرمته» (وَاجْمُلُ الأَحْرُفِ التَّحْضِيضِ جَاءَتُ كَاخُلُلُ) أي كالزينة لها، يعني أن الجمل التي تأتي بعد أدوات التحضيض لا تكون إلا فعلية، نحو «هرَمَا كَادُوا يَفْعَلُونِ فِلْ المُقَارَبَهُ) أي كذلك خبر أفعال المقاربة لا تكون إلا جملة فعلية، نحو هوَمَا كَادُوا يَفْعَلُونِ فَلَكُ خبر «أنّ» المفتوحة المشدّدة لا يكون إلا فعلية (حَيْثُ لَوْ قَدْ صَاحَبَهُ) أي في التركيب الذي صاحبته فيه «لو» الشرطية، نحو هوَلَق يكون إلا فعلية (حَيْثُ لَوْ قَدْ صَاحَبَهُ) أي في التركيب الذي صاحبته فيه «لو» الشرطية، نحو هولَق التركيب الذي صاحبته فيه «لو» الشرطية، نحو هولَق أَنْ أَلَّهُ هَدْ فَا الرَّمِ: الآية ٢٥] الآية .

(وَالثَّانِ) أي الذي تشترط فيه الجملة الاسميّة (جُمْلَةٌ تَلِي «إِذَا» الَّتِي دَلَّتْ فُجَاءَةً) بضم الفاء، والمدّ، أي عليها، نحو «خرجت، فإذا زيد على الباب» (وَلَيْتَمَا) أي كذلك الجملة التي تلي «ليتما» يجب أن تكو اسميّة، نحو «ليتما زيدًا قائم»؛ لأن «ليت» إذا دخلت عليها «ما» لا يزول اختصاصها عن العمل في الأسماء على الصحيح، بخلاف أخواتها، فإنه يجوز فيها الإعمال، والإهمال فقوله: «وليتما» مبتدأ، خبرة قوله: (كَتِي) أي مثل هذه، فراتي» اسم إشارة للمؤتّة، يعنى أن «ليتما مثل «إذا» الفجائية في اشتراط الجملة الاسمية.

ثم ذكر بعض الأمثلة التي وقع فيها الوَهَم لبعض المعربين في هذا النوع، فقال: (فَجَعْلُ مَرْفُوعٍ يَلِي) أي يتبع (إِذَا»، وهإِنْ») الشرطيتين (مُبْتَدَأً) كما قوله تعالى: ﴿ وَإِنِ امْرَأَةً خَافَتْ ﴾ [النساء: الآية ١] الآية، وقوله: ﴿ إِذَا ٱلسَّمَآةُ ٱنشَقَتْ ﴾ [الانشقاق: الآية ١] (لَيْسَ صَوَابًا)

لأنه لا يليهما إلا الجمل الفعلية، وقوله: (يَا فَطِنْ) كمّل به البيت (إِلَّا لَدَى) أي إلا عند (الأَخْفَشِ، وَالْجُمَاعَهُ مِنْ أَهْلِ كُوفَةٍ) بالصرف للضرورة (لَهُمْ إِذَاعَهُ) أي إشاعة (بِكَوْنِهِ الْفَاعِلَ) متعلَق به إذاعة»، أي بكون الاسم الواقع بعد (إذا»، و (إن فاعلا (جَا مُقَدَّمًا) على الفعل، يعني أنهم يرون الاسم الواقع بعدهما فاعلًا بالفعل الذي بعده، فلا يكون من وقوع الاسمية، بل هو باق على فعليته.

تنبيه:

هذا الذي ذكرته في شرح قوله: «إلا لدى الأخفش إلخ» هو حلّ لكلام الناظم، وإلا فهذا القول ليس للأخفش، وإن قال به الكوفيّون، فإن مذهبه أن الاسم بعد «إذا» و«إن» مبتداً، فيُجَوِّز وقوع الجملة الاسمية بعدهما، وأما هذا القول فهو مذهب الكوفيّين، فإنهم قائلون بما قال به الأخفش، ويُجيزون أيضًا كون الاسم المرفوع بعدهما فاعلّا بالفعل المذكور بعده، فهو على التقديم والتأخير، واستدلّوا على ذلك بقول الزبّاء، كما أشار إليه بقوله:

(دَلِيلُهُمْ شِعْرٌ إِلَى الزَّبًا) بالقصر للوزن، هي الزباء بنت عمرو بن عامر هو ماء السماء، وهي ملكة الجزيرة، تُعدّ من ملوك الطوائف، ولها قصّة مشهورة، ويقال: اسمها هند (انْتَمَى) أي انتنب، وهو قولها: (مَا) استفهاميّة على سبيل الإنكار (لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا) بالرفع وتوجيهه هو المذكور هنا، وبالجرّ بدلًا من (الجمال) بدل اشتمال، والتقدير: ما لمشي الجمال (وَيُيدًا) هو من المشي الروويد، ونصبه على الحال (أَجَنْدَلًا) هو الحجارة (يَحْمِلْنَ أَمْ حَدِيدَا) وبعده:

أَمْ صَرَفَانًا بَارِدًا شَدِيدًا أَمِ الرِّجَالَ قُبُضًا قُعُودًا و «الصَّرَفان»: قيل: الرصاص، وقيل: جنس من التمر، و «الْقُبّض»: جمع قابض، وهو المجتمع، وروي «جُثَمًا» بدل «قبض»، وهو جمع جاثم.

وهذه الأبيات قالتها الزباء لما نظرت إلى الجمال التي جاء بها قصير بن سعد، صاحب جَذِية الأبرش، وكان قد احتال عليها، وجعل الرجال في تَوَابيت، وجعل التوابيت في جوالقات، فرأتها تسير مُثقلة، فأنكرت ثقلها، وقالت هذه الأبيات، والقصّة مشهورة (١).

<sup>(</sup>١) راجع «شرح الأبيات» للبغداديّ ٢١٦/٧-٢١٧.

ومحل الشاهد من البيت قوله: «مشيها»، فقد استدل به الكوفيون على جواز تقديم الفاعل، قالوا: إن «مشيها» روي مرفوعًا، ولا جائز أن يكون مبتدأ؛ إذ لا خبرله في اللفظ، إلا «وئيدًا»، وهو منصوب على الحال، فتعين أن يكون فاعلًا بـ«وئيدًا» مقدّمًا عليه، وأجاب البصريون بما يأتي قريبًا.

(وَمَنْ يُجِبْ بِاسْمِيَّةِ) أي بجملة اسميّة («الله») أي في قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا بَعَنْهُمْ إِلَى الْبَرِ فَمِنْهُم مُقَنَصِدُ ﴾ الآية [لقمان: ٣٦]، فجعل جواب «لما» جملة ﴿فَمِنْهُم مُقَنَصِدُ ﴾ [لقنان: الآية ٣٦]، فهذا قد (وَهِمْ) بكسر الهاء، كغلِط وزنا ومعنى؛ لأن «لما» لا يكون جوابها إلا جملة فعليّة (وَلَكِنِ الْجُوَابُ) أي جواب «لما» في الآية (حَذْفُهُ فُهِمْ) بالبناء للمفعول، يعني أنه محذوف، تقديره: انقسموا قسمين، ﴿فَمِنْهُم مُقْنَصِدُ ﴾ [لقنان: الآية ٣٢] إلخ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع السابع من الجهة السادسة اشتراط الجملة الفعلية في بعض المواضع، والاسمية في بعض.

فمن الأول جملة الشرط، غير «لولا»، وجملة جواب «لو»، و«لولا»، و«لو ما»، والجملتان بعد «لله» والجمل التالية أحرف التحضيض، وجملة أخبار أفعال المقاربة، وخبر «أنّ» المفتوحة بعد «لو» عبد الزمخشري ومتابعيه، نحو ﴿ وَلَقَ أَنَّهُمْ ءَامَنُواْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٠٣] الآية.

ومن الثاني الجملة بعد ﴿إِذَا ﴾ الفُجَائية، و﴿ليتما ، على الصحيح فيهما.

فمن الوَهَم في الأول أن يقول من لا يذهب إلى قول الأخفش والكوفيين، في نحو قوله تعالى: 
﴿ وَإِن اَمْرَاةٌ خَافَتٌ ﴾ [النّساء: الآية ١٢٨] الآية، وقوله: ﴿ وَإِن اَحَدُ مِن الْمُشْرِكِين اَسْتَجَارَكَ ﴾ [التربّة: الآية ٢] : إن المرفوع مبتدأ، وذلك وظأ؛ لأنه خلاف قول من اعتمد عليهم، وإنما قاله سهوًا، وأما إذا قال ذلك الأخفش أو الكوفي، فلا يُعد ذلك الإعراب خطأ؛ لأن هذا مذهب ذَهبُوا إليه، ولم يقولوه سهوًا عن قاعدة، نعم الصواب خلاف قولهم في أصل المسألة، وأجازوا أن يكون المرفوع محمولًا على إضمار فعل، كما يقول الجمهور، وأجاز الكوفيون وجهًا ثالثًا، وهو أن يكون فاعلًا بالفعل المذكور على التقديم والتأخير، مستدلين على جواز ذلك بنحو قول الزّبًاء [من الرجز]:

مَا لِلْجِمَالِ مَشْيُهَا وَثِيدًا... البيت

فيمن رفع «مشيها»، وذلك عند الجماعة مبتدأ، حُذِف خبره، وبقي معمول الخبر، أي «مشيها» يكون «وثيدا»، أو يوجد «وثيدًا»، ولا يكون بدل بعض من الضمير المستتر في الظرف، كما كان فيمن جَرَّه بدل اشتمال من الجمال؛ لأنه عائد على «ما» الاستفهامية، ومتى أبدل اسم من اسم استفهام وجب اقتران البدل بهمزة الاستفهام، فكذلك حكم ضمير الاستفهام، ولأنه لا ضمير فيه راجع إلى المبدل منه.

ومن ذلك قولُ بعضهم في بيت الكتاب(١) [من الطويل]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يَدُومُ إِنَّ «وصال» مبتدأ، والصواب أنه فاعل به يدوم» محذوفًا مفسرًا بالمذكور.

وقولُ آخر في نحو «آتيك يوم زيدًا تلقاه»: إنه يجوز في «زيد» الرفع بالابتداء، وذلك خطأ عند سيبويه؛ لأن الزمن المبهم المستقبّل يُحمَل على «إذا» في أنه لا يضاف إلى الجملة الاسمية، وأما قوله تعالى: ﴿ يَوْمَ هُم بَرِرُونَ ﴾ [غافر: الآية ١٦] فقد مضى أن الزمن هنا محمول على «إذ» لا على «إذا»، وأنه لتحققه نُزِّل مَنْزِلة الماضي، وأما جواب ابن عصفور عن سيبويه بأنه إنما يوجب ذلك في الظروف، واليوم هنا بدل من المفعول به، وهو ﴿ يَوْمَ ٱلنَّلَاقِ ﴾ [غافر: الآية ١٥] في قوله تعالى: ﴿ لِيُنذِرَ يَوْمَ ٱلنَّلَاقِ ﴾، فمردود، وإنما ذلك في اسم الزمان ظرفًا كان أو غيره، ثم هذا الجواب لا يتأتى له في قوله [من الطويل]:

وَكُنْ لِي شَفِيعًا يَوْمَ لَا ذُو شَفَاعَةٍ بِمُغْنِ فَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبِ وَمِن الوَهَم أَيضًا قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَهَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِدِ آذَى مِن رَأْسِهِ ﴾ ومن الوَهَم أيضًا قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿فَهَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ بِدِ آذَى مِن رَأْسِهِ معطوفة والبَقْرَة: الآبة ١٩٦] الآية ـ بعدما جَزَم بأن ﴿مِينَ شَرطية: إنه يجوز كونُ الجملة الاسمية معطوفة على أنه على ﴿كَانَ ﴾ وما بعدها، ويرُدُه أن جملة الشرط لا تكون اسمية، فكذا المعطوف عليها على أنه لو قدَّر ﴿ مِن مُوسولة لم يضح قوله أيضًا؛ لأن الفاء لا تدخل في الخبر إذا كانت الصلة جملة السمية؛ لعدم شبهه حينئذ باسم الشرط، وقول ابن طاهر في قوله [من الوافر]:

<sup>(</sup>١) أي البيت الذي استشهد به سيبويه في كتابه، فإن «الكتاب» إذا أطلق في هذا الفنّ، فهو «كتاب سيبويه».

فَإِنْ لَا مَالَ أُعْطِيهِ فَإِنَّى صَندِيتٌ مِنْ غُدُوٍّ أَوْ رَوَاحِ وقولُ آخرين في قول الشاعر [من الطويل]:

وَنُجِّئْتُ لَيْلَى أَرْسَلَتْ بِشَفَاعَةٍ إِلَيَّ فَهَلَّا نَفْسُ لَيْلَى شَفِيعُهَا إِن ما بعد «إِنْ لا»، و«هلا» جملة اسمية نابت عن الجملة الفعلية، والصواب أن التقدير في الأولى: فإن أَكُنْ، وفي الثانية فهلا كان، أي الأمر والشأن، والجملة الاسمية فيهما خبر.

ومن ذلك قول جماعة، منهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَ أَنَهُمْ عَامَنُوا وَ اَتَّقَوّا لَمَثُوبَهُ وَمِن ذلك قول جماعة، منهم الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَلَقَ أَنَهُمْ عَامَنُوا وَ اللَّولِي أَن يُقَدّر مِنْ عِندِ اللَّهِ خَنْرُ ﴾ الآية [البقرة: ١٠٣]: إن الجملة الاسمية جواب «لو»، والأولى أن يُقدّر الجواب محذوفًا، أي لكان خيرًا لهم، أو أن يقدر «لو» بمَنْزلة «ليت» في إفادة التمني، فلا تحتاج إلى جواب.

ومن ذلك قول جماعة، منهم ابن مالك في قوله تعالى: ﴿ فَلَمَّا بَعَنَّهُمْ إِلَى ٱلْبَرِّ فَمِنْهُم مُقْنَصِدٌ ﴾ والظاهر أن الجواب جملة فعلية محذوفة، أي انقسموا قسمين: فمنهم مقتصد، ومنهم غير ذلك، ويؤيد هذا أن جواب «لما» لا يقترن بالفاء.

ومن الوهم في الثاني تجويز كثير من النحويين الاشتغال في نحو «خرجتُ فإذا زيد يضربه عمرو»، ومن العجب أن ابن الحاجب أجاز ذلك في «كافيته» مع قوله فيها في بحث الظروف: وقد تكون للمفاجأة فيلزم المبتدأ بعدها، وأجاز ابن أبي الربيع في «ليتما زيدًا أضربه» أن يكون انتصاب «زيدا» على الاشتغال، كالنصب في «إنما زيدًا أضربه»، والصواب أن انتصابه بـ«ليت»؛ لأنه لم يُسْمَع نحو. «ليتما قام زيد» كما شمع «إنما قام زيد».

تنبيه:

اعترض الرازي على الزمخشري في قوله في ﴿ وَالَّذِينَ كَفَرُوا بِعَايَنتِ اللَّهِ أُولَتِهِكَ هُمُ الْخَاسِرُونَ ﴾ [الزمر: ٦١]: إن الجملة معطوفة على ﴿ وَيُنتَجِى اللَّهُ ٱلَّذِينَ اتَّقَوْا ﴾ [الزُمر: الآية ٢٦] بأن الاسمية لا تعطف على الفعلية لا يمنع التعاطف،

وقال بعض المتأخرين في تجويز أبي البقاء في قوله تعالى: ﴿ مِنْهُمْ مَن كُلَّمَ ٱللَّهُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٥٣]: هذا إنه يجوز كون الجملة الاسمية بدلا من ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٣٥٣]: هذا مردود؛ لأن الاسمية لا تبدل من الفعلية. انتهى، ولم يَقُم دليل على امتناع ذلك.

ثم ذكر النوع الثامن من الجهة السادسة التي هي أن لا يراعي المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الْوَهَم، فقال:

17٣٥ (وَثَامِنُ الأَنْوَاعِ كَوْنُهُ الْخَبَرُ 17٣٦ (وَثَامِنُ الأَنْوَاعِ كَوْنُهُ الْخَبَرُ 17٣٦ وَالْحَالِ أَوْ صِفَةِ وَالْحَالِ أَوْ 17٣٧ قِيلَ كَذَا خَبَرُ مُبْتَدًا كَمَا 17٣٨ وَالثَّانِ جُمْلَةُ جَوَابِ الْقَسَمِ 17٣٨ وَمَا أَتَى عَلَى خِلَافِ مَا ذُكِرُ 17٣٩ وَاسْتَشْنِ أَنْ مُخَفَّقًا قَدْ أُخْبِرًا

مُشْتَرَطُّ وَتَارَةً إِنْشَا يَقَرُّ خَبَرِ كَانَ إِنَّ وَالشَّانِ رَوَوْا جَوَابُ حَلْفِ غِيْرِ سُوْلِ عُلِمَا أَتَى لِلاَسْتِغْطَافِ بِاللَّهِ صُمِ تَأْوِيلُهُ بِنِيَّةِ الْقَوْلِ شُهِرْ عَنْهُ بِإِنْشَاءِ كَمَا بَعْضٌ قَرَا)

(وَتَامِنُ الأَنْوَاعِ كَوْنُه) أي بعض الجملِ (الْحَبَرُ) أرادضد الإنشاء، لا مقابل المبتدإ (مُشْتَرَطٌ) فرثامن، مبتدأ أول، و «كونه» مبتدأ ثان، و «الخبر» خبر «كونه» على نقصه، و «مشترط» خبره على كونه مبتدأ، والمعنى أنهم اشترطوا في بعض الجمل أن يكون خبريّة، (وَتَارَةٌ إِنْشَا يَقُرُّ) بفتح ثانيه، وكسره، من بابي تَعِب، وضرب، أي يثبت، يعني أنه تارة يشترطون كونه إنشاء، فمثال الأول (كَصِلَة، أَوْ صِفَة، وَالْحَالِ، أَوْ خَبَرِ «كَانَ») أو (إِنَّ، وَالشانِ رَوَوْا) أي وخبر ضمير الشأن (قِيلَ كَذَا خَبَرُ مُبْتَدًا) أي كذلك خبر المبتدإ يشترط فيه كونه خبريّة (كَمَا جَوَابُ حَلْفِ) أي قسم (غِيْرِ سُوْلِ) أي استعطافي، قال بعضهم: جملة القسم جملة إنشائيّة يؤكّد بها جملة أخرى، هي جملة الجواب، فإن كانت الأخرى خبريّة، فهو غير استعطافي، وإن كانت إنشائيّة، فهو الاستعطافي، فعلى هذا القسم الاستعطافي هو ما كان فعلى هذا القسم المشعرة بالخُنُة والعطف. قاله الدسوقيّ (١).

<sup>(</sup>١) «الحاشية» ٢١٨/٢.

وقوله: (عُلِمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول صفة لـ«سؤل».

( وَالثَّانِ) بحذف الياء، أي القسم الثاني وهو الذي اشتُرِط فيه كون الجمة إنشائيّة (جُمْلَةُ جَوَابِ الْقَسَم أَتَى للاسْتِعْطَافِ) نحو ( بِاللهِ صُم) فصم جملة إنشائية.

(وَمَا) موصولة مبتدأ خبره جملة «تأويله إلخ»، أي الذي (أَتَى عَلَى خِلَافِ مَا ذُكِئ) بالبناء للمفعول، أي الذي ذكرناه آنفًا، من مجيء الصلة، أوالصفة، أوالحال، أو ما بعده إنشائية، نحو قوله في الصفة: «جَاءُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّبْبَ قَطْ» (تَأْوِيلُهُ) إلى الخبريّة (بِنِيَّةِ الْقَوْلِ) أي بحذف القول (شُهِنُ بالبناء للمفعول خبر «تأويله»، والجملة خبر «ما أتى»، يعني أن ما أتى مخالفًا لما سبق، فلا بدّ من تأويله بحذف القول، فيقال في المثال المذكور، «بِمَذْق مقول فيه: هل رأيت الذئب قط».

(وَاسْتَثْنِ) من الحكم المذكور، وهو منع وقوع الجملة الإنشائية حبرًا لـ «أنّ» وضمير الشأن (هَنَهُ عَنْهُ بِإِنْشَاءِ) أي وهو (هَنَهُ عَنْهُ بِإِنْشَاءِ) أي وهو الجملة الدعائية (كَمَا بَعْضٌ) من القراء (قَرَا) بتخفيف الهمزة، أي قرأ قولَهُ عَنْهَا: ﴿ وَالْمَاعِسَمَ أَنَ عَضَبَ اللّهِ عَلَيْهَا ﴾ وهو جملة دعائية، غضب الله عَلَيْهَا ﴾ والثور: الآية ١٩ الآية، بصيغة الفعل الماضي، و«الله» فاعل، وهو جملة دعائية، وهي إنشاء، ومن استثناء ضمير الشأن، قولُهُم: «أما أن جزاك الله خيرًا»، إذ الأصل أنه جزاك الله خيرًا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع الثامن من الجهة السادسة اشتراطهم في بعض الجُمّل الخبرية، وفي بعضها الإنشائية، فالأول كثير، كالصلة، والصفة، والحال، والجملة الواقعة خبرًا لدهكان»، أو خبرًا لدهان»، أو خبرًا للهسم، غير الاستعطافي.

ومن الثاني جواب القسم الاستعطافي، كقوله [من الوافر]:

بِرَبُّكَ هَلْ ضَمَمْتَ إِلَيْكَ لَيْلَى قُبَيْلَ الصَّبْحِ أَوْ قَبَّلْتِ فَاهَا. فقوله: «بربك» قسم، وقوله: «هل ضممت إلخ» جواب القسم.

وقوله [من الطويل]:

بِعَيْشِكِ يَا سَلْمَى ارْحَمِي ذَا صَبَابَةِ أَبَى غَيْرَ مَا يُرْضِيكِ فِي السِّرِ وَالْجَهْرِ وَما ورد على خلاف ما ذُكر مُؤَوَّل، فمن الأول قوله [من الطويل]:

وَإِنَّــي لَــرَاجٍ نَــظْــرَةً قِــبَــلَ الَّــيِــي لَعَلِّي وَإِنْ شَظَّتُ نَوَاهَا أَزُورُهَا وتخريجه على إضمار القول، أي قِبَل التي أقول: لعلي، أو على أن الصلة «أزورها»، وخبر «لعل» محذوف، والجملة معترضة، أي لعلي أفعل ذلك، وقوله [من الرجز]:

حَتَّى إِذَا جَنَّ الطَّلَامُ وَٱخْتَلَطْ جَاؤُوا بِمَذْقِ هَلْ رَأَيْتَ الذَّئْبَ قَطْ وقوله [من الرجز أيضًا]:

ه فَإِنَّمَا أَنْتَ أَخْ لَا نَعْدَمُهُ \*

وتخريجهما على إضمار القول، أي أخ مقول فيه: لا جعلنا الله نَعدَمه، وبمذق مقول عند رؤيته ذلك، وقولُ أبي الدرداء هُلِينه: «وجدتُ الناسَ اخبُرْ تَقْلُهُ»، أي صادفت الناس مقولًا فيهم ذلك، وقوله [من الوافر]:

وَكُسونِسي بِسَالْكُسَارِمِ ذَكُسرِسِنِسي وَدَلِّسي ذَلَّ مَسَاعِ (') والجملة في هذا مؤولة بالجملة الخبرية، أي وكوني تذكرينني، مثل قوله تعالى: ﴿ قُلْ مَن كَانَ فِي اَلضَّلَالَةِ فَلْيَمَّدُدْ لَهُ ٱلرَّمْنَنُ مَدًّا ﴾ [مريم: الآية ٧٥]، أي فيمد، وقوله [من البسيط]:

إِنَّ الَّذِينَ قَتَلْتُمْ أَمْسِ سَيِّدَهُمْ لَا تَحْسَبُوا لَيْلَهُمْ عَنْ لَيْلِكُمْ نَامَا وقوله [من الرجز]:

إِنْسِي إِذَا مَا الْفَوْمُ كَانُوا أَنْجِيهَ وَأَضْطَرَبَ الْأَرْشِيةَ وَأَضْطَرَابَ الأَرْشِيةَ هُنَاكَ أَوْصِينِي وَلَا تُوصِي يِيةٍ

وينبغي أن يُستَثنَى مِن مَنعٌ ذِلك في خبري «إنَّ» وضمير الشأن خَبَرُ «أَنَّ» المفتوحة إذا خُفُّفت،

<sup>(</sup>١) «الماجدة»:الكريمة، و«الصناع» بالفتح: الماهرة الماهرة الحاذقة بعمل اليدين.

فإنه يجوز أن يكون جملة دعائية، كقوله تعالى: ﴿ وَٱلْخَامِسَةَ أَنَّ عَضَبَ ٱللّهِ عَلَيْهَا ﴾ [النّور: الآية ٩] في قراءة من قرأ ﴿ أَنْ ﴾ بالتخفيف، و﴿ عَضِبَ ﴾ بالفعل، و﴿ الله ﴾ فاعل، وقولُهم: «أما أَنْ جزاك الله خيرًا »فيمن فتح الهمزة، وإذا لم نلتزم قولَ الجمهور في وجوب كون اسم «أَنْ » هذه ضمير شأن، فلا استثناء بالنسبة إلى ضمير الشأن، إذ يمكن أن يُقدِّر: والخامسة أنها، وأما أنك، وأما قوله فَخَالَ: ﴿ نُودِي كُنْ بُورِكِ مَن فِي ٱلنّارِ ﴾ [النّمل: الآية ١] ،فيجوز كون ﴿ أَن ﴾ تفسيرية. ومن الوَهَم في هذا الباب قولُ بعضهم في قوله تعالى: ﴿ أَنْ بُورِكِ مَن فِي النّارِ ﴾ [البقرة: ٢٥٩]: إن جملة الاستفهام حال من ﴿ مَن ﴾، والصواب أن ﴿ كَيْفَ ﴾ وحدها حال من مفعول ﴿ نُنْشِرُ ﴾ وأن الجملة بدل من ﴿ مَن ﴾، ولا يلزم من جواز كون الحال المفردة استفهامًا جواز ذلك في الجملة؛ لأن الحال كالخبر، وقد جاز بالاتفاق نحو «كيف زيدٌ كيف هو؟ »،

وقولُ آخرين: إن جملة الاستفهام حال في نحو «عرفتُ زيدًا أبو من هو؟»، وقد مر. [واعلم]: أن النظر البصري يُعَلَّق فعلُه كالنظر القلبي، قال تعالى: ﴿ فَلْيَنْظُرُ أَيُّهَا آذَكَى طُعَامًا ﴾ [الكهف: الآية ١٩]، وقال سبحانه وتعالى: ﴿ اَنْظُرْ كَيْفَ فَضَلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضِ ﴾ [الإسراء: الآية ٢١] الآية.

قال ابن هشام: ومن ذلك قولُ الأمين المحلي (١) ـ فيما رأيتُ بخطه ـ : إن الجملة التي بعد الواو من قوله [من السريع]:

اطُلُبْ وَلَا تَضْجَرَ مِنْ مَطْلَبِ فَآفَةُ الطَّالِبِ أَنْ يَضْجَرَا (٢) حالية، وإن «لا» ناهية، والصواب أن الواو للعطف، ثم الأصح أن الفتحة إعراب، مثلها في «لا تأكل السمك، وتشربَ اللبن»، لا بناء لأجل نون توكيد خفيفة محذوفة. انتهى.

<sup>(</sup>١) هو أبو بكر محمد بن عليّ النحويّ المصريّ، من أهل المُحَلَّة، توفّي سنة (٦٧٣هـ).

<sup>(</sup>٢) وبعد هذا البيت:

فِي الصُّخْرَةِ الصَّمَّاءِ قَدْ أَثْرَا

أنما ترى المخبل بشكراره

17٤١ ـ (وَتَاسِعُ الأَنْوَاعِ مَا وَضَفًا لَزِمْ المَعْرَا لَوْمُ الْوَمْ الْوَرْ رُبُّ ظَاهِرَا ١٦٤٢ ـ فَأُولٌ مَجْرُورُ رُبُّ ظَاهِرَا ١٦٤٣ ـ وَمَا بِهِ وُطِّئَ حَالٌ وَخَبَرْ ١٦٤٤ ـ وَمَا بِهِ وُطِّئَ حَالٌ وَخَبَرْ ١٦٤٤ ـ لِنِعْمَ أَوْ بِنْسَ كَذَا الأَسْمَاءُ ١٦٤٥ ـ مِنْ غَيْرِ مَا وَمَنْ إِذَا مَا نُكُرَا الْأَسْمَاءُ ١٦٤٨ ـ وَأَخْقَ الأَخْفَشُ أَيًّا بِهِمَا ١٦٤٧ ـ مِنْ ذَلِكَ الطَّنِمِيرُ وَالْكِسَائِي ١٦٤٨ ـ أَجَازَ نَعْتَ فَاعِلَيْ بِنْسَ وَنِعْ ١٦٤٨ ـ نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ يَشْهَدُ الْمُتَى الْمُرَيُّ أَنْتَ يَشْهَدُ المُقَتَى الْمُرَيُّ أَنْتَ يَشْهَدُ الْمُتَى الْمُرَيُّ أَنْتَ يَشْهَدُ الْمُتَى الْمُرَيِّ أَنْتَ يَشْهَدُ الْمُتَى الْمُرَيِّ أَنْتَ يَشْهَدُ

في بغضِها وَالْنَعُ في بغضِ حُتِمْ
وَأَيُّ في النِّلدَاءِ وَالْجَمَّا يُسرَى
وَصْفٌ وَثَانٍ فَاعِلٌ جَا وَاسْتَقَرُ
وَصْفٌ وَثَانٍ فَاعِلٌ جَا وَاسْتَقَرُ
تَوَعَّلَتْ في الشِّبهِ تِي سَوَاءُ
قَدْ وُصِفَا بِمُفْرَدِ كَمَا تَرَى
وَهُوَ قَوِيٌ في الْقِياسِ فَاعْلَمَا
جَوْزَ في الْغَيْبَةِ وَالشَّنَاءِ
جَوَزَ في الْغَيْبَةِ وَالشَّنَاءِ
مَ مَنْ سِوَى الْفَارِسِ فَاسْمَعْ وَاتَّبِعْ
جَعَلَهُ الْبَدَلَ مَنْ ذَا يَجْحَدُ)

(وَتَاسِعُ الْأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا) موصولة، أي الذي (وَصْفًا) مفعول مقدّم لـ(لَزِمْ فِي بَعْضِهَا) أي في بعض الأسماء (وَالْمَنْغُ) أي منع كونها وصفًا، مبتدأ خبره «محتم» (في بَعْضِ) أي في بعض الأسماء، متعلّق بـ(محتِمْ) بالبناء للمفعول، أي مجعل لازمًا (فَأُولٌ) أي الذي لزم كونه وصفًا (مَجْرُورُ «رُبٌ») حال كونه اسمًا (ظَاهِرُا) نحو «ربّ رجل صالح لقيته» (و «أَيُّ» في النَّدَاءِ) أي في حال وقوعها مناداة، نحو ﴿ يَتَأَيُّهَا الَّذِيرِ نَهِ مَا مَنُوا فِي النَّدَة؛ الآية ٤٠١] الآية (وَاجْهُمًا) بالقصر للوزن، إذ هو ممدود، أي في قولهم: «جاءوا الجمّاء الغفير»، و «الغفير»: الساتر للأرض لكثرته، قال في «الصحاح»: يقال: «جاءوا بجماء عَفِيرًا» ممدوداً، و «الجماء الغفير»، أي جاءوا بجملتهم الشريف، والوضيع، ولم يَتَخلّف منهم أحدٌ، و «الجمّاء الغفير» اسمّ، وليس بفعل، إلا أن ينصب كما تُنصب المصادر التي في معناه، كقولك: «جاءوني جميعًا، وقاطِبَةً، وطُرًا، وكافّةً»، وأدخلوا فيه الألف واللام كما أدخلوها في قولهم: «أَوْرَدَهَا الْعِرَاكَ»، أي أوردها عِرَاكًا. انتهى (۱).

فقوله: «الجما» مبتدأ خبره قوله: (يُرَى) بالبناء للمفعول، أي يرى كونه من هذا النوع (وَمَا)

<sup>(</sup>١) والحاشية ٢٠/٠٢٢.

موصولة معطوفة على (مجرور «ربّ»)، أي والذي (يِهِ وُطّيءَ) بالبناء للمفعول، أي مُهّد به (حَالٌ) نحو «مررتُ بزيد رجلً صالحًا» (وَخَبَرُ) أي أو وُطّئ به خبر، نحو «زيد رجل كريم» (وَصْفٌ) أي أو وُطئ به وصف، نحو «مررت بزيد الرجل الصالح».

(وَثَانِ) أَي ثَانِي القسمين من النوع التاسع، وهو ما اشتُرط فيه عدم الوصفيّة (فَاعِلٌ جَا) أي إنهم اشترطوا أن لا يكون وصفًا، ولكن هذا لا يعمّ كل فاعل، بل هو خاصّ ببعض الفاعل، كما أشار إليه بقوله (وَاسْتَقَرُّ) أي ثبت هذا الشرط (لِه يَعْمَ»، أَوْ) بمعنى الواو (بِشْسَ) أي لفاعليهما، وَرَكَذَا الأَسْمَاءُ تَوَغَّلَتُ) أي دخلت، وبلغت الغاية (في الشّبه) أي في شبه الحروف، فبُنيت لذلك، وقوله: (تي) اسم إشارة للمؤنثة، أي هذه الأسماء، وهو مبتدأ، خبره (سَوَاعٌ) أي متساية في هذا الحكم، وهو أن لا توصف (مِنْ غَيْرِ «مَا»، وَ«مَنْ» إِذَا مَا نُكُراً) «ما» بعد «إذا» زائدة، و«نُكَرا» بالبناء للمفعول، وضمير التثنية راجع إلى «ما»، و«من»، أي إذا صارا نكرتين، فإنهما (قَلْ وُصِفًا بِمُقْرَدٍ) نحو «مررت بمن معجب لك»، و«بما معجب لك»، وقوله: (كَمَا تَرَى) بالبناء للفاعل كمّل به البيت، أي كما ترَى هذا منصوصًا عليه في كتب النحو (وَأَخْقَ الأَخْفَشُ «أَيًا» للفاعل كمّل به البيت، أي لأنها معربة، والمعرب لا يكون متوغّلا في شبه الحرف، فلذا وُصفت، هذا (قَوِيّ في الْقِيَاسِ) أي لأنها معربة، والمعرب لا يكون متوغّلا في شبه الحرف، فلذا وُصفت، وقوله: (فَاعْلَمَا) كمّل به البيت، أي فاعلم هذه القواعد، فإنها نافعة جدًّا.

(مِنْ ذَلِكَ) أي من الأسماء المتوغّلة في شبه الحرف (الضّهِينُ) وإنما لم يوصف؛ لأن ضمير المتكلّم والمخاطب أعرف المعارف، والأصل في وصفها أن يكون للتوضيح، وتوضيح الواضح تحصيل للحاصل، وأما وصف مفيد للمدح، أو الذمّ، فلم يُستعمل فيهما؛ لأنه امتنع فيهما ما هو الأصل في وصف المعارف، ولم يوصف ضمير الغائب؛ لأنّ مُفسِّرَهُ في الأغلب لفظيّ، فصار بسببه واضحًا، غير محتاج للتوضيح المطلوب في وصف المعارف الأغلب، أو أنه محمل على ضمير المتكلّم والمخاطب؛ لأنه من جنسهما(۱).

<sup>(</sup>١) «حاشية الدسوقي» ٢٢٠/٢.

(وَالْكِسَائِي) بتخفيف الياء للوزن، مبتدأ خبره قوله: (جَوَّزَ في الْغَيْبَةِ) أي جوّز نعت ضمير الغائب (وَالشَّنَاءِ) أي وجوّز أيضًا نعت الضمير للمدح، ومثله الذمّ (أَجَازَ نَعْتَ فَاعِلَيْ «بِنْسَ»، وَ«نِعْمَ») نصف البيت عند العين، والميم من الشطر الثاني (مَنْ) موصولة فاعل «أجاز»، وصلتها قوله: (سِوَى الْفَارِسِ) بحذف الياء للوزن، يعني أنه أجاز غير أبي عليّ الفارسيّ، ومعه السرّاج وله: (سِوَى الْفَارِسِ) بحذف الياء للوزن، يعني أنه أجاز غير أبي عليّ الفارسيّ، ومعه السرّاج كما سيأتي وهم الجمهور وصفَ فاعلى «نعم»، و«بئس».

تنبيه:

هذا الذي قاله الناظم رحمه الله من أن الذين أجازوا نعت فاعلي «نعم»، و«بئس» هم غير الفارسيّ تبع فيه ابن هشام في الأصل، وهو تبع في ذلك ابن مالك في «التسهيل»، واعترض ابن هشام نفسه على ابن مالك في حاشيته على «التسهيل» بأن المانع إنما هو الجمهور، لا ابن السرّاج والفارسيّ، وهما القائلان بالجواز، وهذا الاعتراض بعينه يَرِدُ على ابن هشام والناظم هنا. أفاده الدمامينيّ (۱).

وقوله: (فَاسْمَعْ، وَاتَّبِعْ) كَمَّل به البيت، أي اسمع ما أجازه هؤلاء العلماء، واتبعه؛ لأن له حجة، وهو البيت الذي أشار بقوله: (نِعْمَ الْفَتَى الْمُرِّيُّ أَنْتَ يَشْهَدُ) يعني أنه يشهد للمجيزين وصفُ الشاعر «الفتى» برهالمرّي» (جَعَلَهُ الْبَدَلَ) أي جعل «المرّي» بدلًا من «الفتى» (مَنْ ذَا يَجْحَدُ) أي الذين ينكرون وصف فاعل «نعم»، و«بئس»، وهما الفارسي والسراج، لكن سبق لك أن هذا هو رأي الجمهور، لا رأيهما، فتنبه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع التاسع من الجهة السادسة اشتراطُهم لبعض الأسماء أن يُوصف، ولبعضها أن لا يوصف.

فمن الأول مجرور «رُبّ» إذا كان ظاهرًا، وهأيّ، في النداء، وهالجُمّاء»، في قولهم: «جاؤوا الجُمّاءَ الغَفِير»، وما وُطِّئ به من خبر، أو صفة، أو حال، نحو «زيدٌ رجلٌ صالح»، و«مررت بزيد الرجل الصالح»، ومنه قوله عَجَلُل: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا الرجل الصالح»، ومنه قوله عَجَلُل: ﴿ وَلَقَدْ ضَرَبْنَا

<sup>(</sup>۱) الدسوقي ۲۲۰/۲۳-۲۲۱.

5 9

3)

لِلنَّاسِ فِي هَاذَا ٱلْقُرَّءَانِ﴾ [الرُّوم: الآية ٥٠] إلى قوله تعالى: ﴿قُرَّءَ أَنَّا عَرَبِيَّا﴾ [يُوسُف: الآية ٢]، وقول الشاعر [من الطويل]:

أَأْكُرَمُ مِنْ لَيْلَى عَلَيَّ فَتَبْتَغِي بِهِ الْجَاهَ أَمْ كُنْتُ آمْرَأً لاَ أُطِيعُهَا ومن ثَمَّ أبطل أبو على كون الظرف من قول الأعشى [من الخفيف]:

رُبَّ رِفْسِدِ هَسرَقْتُهُ ذَلِكَ الْسَسِوْ مَ وَأَسْرَى مِنْ مَعْشَرِ أَقْيَالِ(')
متعلقا براَسرَى،؛ لئلا يخلو ما عُطف على مجرور (رُبّ، من صفة، قال: وأما قوله [من
طويل]:

فَيَا رُبَّ يَـوْمٍ قَـدْ لَـهَـوْتُ وَلَـيْـلَـةِ بِآنِـسَـةِ كَـأَنَّـهَـا خَـطُ تَمْشَالِ فعلى أن صفة الثاني محذوفة، مدلول عليها بصفة الأول، ولا يتأتى ذلك هنا، وقد يجوز ذلك هنا؛ لأن الإراقة إتلاف، فقد تُجعل دليلا عليه.

ومن الثاني -أي الذي شرطوا فيه أن لا يوصف - فاعلا «نعم»، و «بئس»، والأسماء المتوغّلة في شبه الحرف، إلا «من»، و «ما» النكرتين فإنهما يوصفان، نحو «مررت بِمَنْ مُعْجِبِ لك»، و «بِمَا مُعجِبِ لك»، و «مَا الأخفش «أَيًّا»، نحو «مررت بِأَيٍّ مُعجبِ لك»، وهو قوي في القياس؛ لأنها معربة.

<sup>(</sup>۱) والرفد» بفتح الراء، ويُكسر، وبسكون الفاء، : القدّح الضخم، وهمرقته»: أي أرقته، ووأسرى، جمع أسير، ووأقيال، جميع قيّل بتشديد الياء، كسيّد وأسياد، وهو دون الملك ممن له قول مسموع، وروي وأقتال، جمع قِتل بكسر فسكون، أي العدو المقاتل، أو الشبيه والنظير. وشرح الأبيات، ٢٣٤/٧٥. بزيادة يسيرة من والقاموس.

وأجاز الفارسيُّ وابنُ السراج نعت فاعلي «نعم»، و«بئس» تمسكًا بقوله [من الكامل]: نِعْمَ الْفَتَى الْمُرُّيُّ أَنْتَ إِذَا هُمُ حَضَرُوا لَدَى الْحُجُرَاتِ نَارَ الْمُوقِدِ (١) وحمله غير الفارسي وابن السراج على البدل.

وقال ابن مالك: يمتنع نعته إذا قُصد بالنعت التخصيص، مع إقامة الفاعل مقام الجنس؛ لأن تخصيصه حينئذ مناف لذلك القصد، فأما إذا تُؤُوّل بالجامع لأكمل الخصال، فلا مانع من نعته حينئذ؛ لإمكان أن يُنوَى في النعت ما نُوي في المنعوت، وعلى هذا يحمل البيت. انتهى. وقال الزمخشري، وأبو البقاء في قوله صَّال: ﴿وَكَرُ أَهْلَكُنَا قَبْلَهُم مِن قَرْنٍ هُم أَحْسَنُ ﴾ [مرتج: الآية ؟٧] الآية: إن الجملة بعد ﴿ كُم ﴾ صفة لها، والصواب أنها صفة لـ وَوَرْنِ كُنُّ لَمّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا عُضَرُونَ ﴾. ومجمع الضمير حملًا على معناه، كما مجمع وصف جميع في قوله تعالى: ﴿ وَإِن كُنُّ لَمّا جَمِيعٌ لَدَيْنَا عُضَرُونَ ﴾.

ثم ذكر النوع العاشر من الجهة السادسة التي لا يراعي فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوّهم، فقال:

1701- وَعَاشِرُ الأَنْوَاعِ مَا قَدْ وُصِفًا فِي مَوْضِعِ لاَ فِي سِوَاهُ فَاعْرِفَا (1701- كَالْوَصْفِ وَالْمُصْدِرِ قَبْلَ الْعَمَلِ فَالْمُنتَعْ وَبَعْدَهُ جَوَازُهُ جَلِي) (وَعَاشِرُ الأَنْوَاعِ) أي من الجهة السادسة، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا قَدْ وُصِفَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي الأسماء التي وُصفت (في مَوْضِعٍ) أي في بعض التراكيب (لا في سواه) أي لا في غيره من التراكيب، وقوله: (فَاغْرِفَا) كمّل به البيت، أي اعرف هذه الفروق، حتى لا تقع فيما وقع فيه المخطئون، وذلك (كَالْوَصْفِ، وَالْمُصْدَرِ، قَبْلَ الْعَمَلِ فَامْنَعُ) أي عملها عبله (وَبَعْدَهُ) أي بعد عملها (جَوَازُهُ) أي جواز الوصف (جَلِي) أي ظاهر، يعني أن بعض الأسماء، كاسم الفاعل، واسم المفعول العامِلَين، والمصدر خصوا جواز وصفها بما بَعْدَ العمل،

<sup>(</sup>١) «المرّيّ» نسبة إلى مرة أحد أجداده، وهم، ضمير الضيوف، وهالحجرات، بضمتين: البيوت التي ينزلها الضيوف، وهالموقد، اسم فاعل، وهو الذي يوقد النار ليهتدي بها الغرباء.

بار

تقد

**>** 7

>V

>٨

39

١.

11

17 18

1 €

17

ومنعوه قبله، وكذلك الموصول خصّوا وصفه بَعْدَ الصلة، ومنعوه قبل تمامها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن النوع العاشر من الجهة السادسة تخصيصهم جواز وصف بعض الأسماء بمكان دون آخر، كالعامل من وصف، ومصدر، فإنه لا يوصف قبل العمل، ويوصف بعده، وكالموصول، فإنه لا يوصف قبل تمام صلته، ويوصف بعد تمامها، وتعميمهم الجواز في البعض، وذلك هو الغالب.

ومن الْوَهَم في الأول قولُ بعضهم في قول الْخُطَيئة [من البسيط]:

أَزْمَعْتُ يَأْسًا مُسِينًا مِنْ نَوَالِكُمُ وَلَنْ تَرَى طَارِدًا لِلْحُرِّ كَالْيَاسِ إِن «من» متعلقة بد «يأسًا»، والصواب أن تعلقها بد يئست» محذوفًا؛ لأن المصدر لا يوصف قبل أن يأتي معموله، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَآمِينَ الْبَيْتَ الْخَرَامَ يَبْنَغُونَ فَضَلًا ﴾ [المَائدة: الآية ٢]؛ لأن اسم الفاعل إذا وُصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من ﴿ وَآمِينَ ﴾ [المَائدة: الآية ٢]؛ لأن اسم الفاعل إذا وُصف لم يعمل في الاختيار، بل هو حال من ﴿ وَآمِينَ ﴾ . انتهى.

وهذا قول ضعيف، والصحيح جواز الوصف بعد العمل. والله تعالى أعلم. ثم ذكر النوع الحادي عشر من الجهة السادسة، فقال:

170٢- (وَالْحَادِيَ الْعَشَرَ مِنْ أَنْوَاعِهِمْ جَوَازُ وَصْلِ خَبَرِ بِنَسْخِهِمْ 170٣- كَكَانَ قَائِمٌ حَيْثُ سُمِعُ)

170٣- كَكَانَ قَائِمٌ أَنْوَاعِهِمْ) أي من الأنواع التي ذكروها في الجهة السادسة (جَوَازُ وَصْلِ خَبَرِ بِنَسْخِهِمْ) أي بن الأنواع التي ذكروها في الجهة السادسة (جَوَازُ وَصْلِ خَبَرِ بِنَسْخِهِمْ) أي بذي نسخهم، أو بناسخهم (كَرْكَانَ قَائِمًا زُبَيْرٌ») أي فقد جوّزا وصل خبر (كان» وأخواتها بها، كهذا المثال (وَمُنِع) أي وَصْلُ الخبر (في وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ»)، يعني أنه لا يجوز تقديم خبر (إن» وأخواتها، إلا إذا كان ظرفًا، أو جارًا ومجرورًا، كما قال في (الخلاصة»:

وَرَاعِ ذَا السَّرْتِ يسبَ إِلاَّ فِي الَّـذِي كَلَيْتَ فِيهَا أَوْ هُنَا غَيْرَ الْبَذِي وَوَله: (حَيْثُ سُمِعُ) بالبناء للمفعول، أي لأنه سمع هكذا، بخلاف الأول، فإنه سمع فيه التقديم والتأخير، فجازا معًا، وفي نسخة: «فيما شمع»، ولو قال: «كما شمع» لكان أوضح.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن النوع الحادي عشر من الجهة السادسة إجازتهم في بعض أخبار النواسخ أن يتصل بالناسخ، نحو «كان قائمًا زيد»، ومَنْعُ ذلك في البعض، نحو «إن زيدًا قائم».

ومن الوَهَم في هذا قولُ المبرد في قولهم: «إن من أفضَلِهِم كان زيدًا»: إنه لا يجب أن يُحمَل على زيادة «كان» كما قال سيبويه، بل يجوز أن تُقدّر «كان» ناقصة، واسمها ضمير «زيد»؛ لأنه متقدم رتبة؛ إذ هو اسم «إن»، و«من أفضلهم» خبر «كان»، و«كان» ومعمولاها خبر «إنّ»، فلزمه تقديم خبر «إن» على اسمها مع أنه ليس ظرفًا ولا مجرورًا، وهذا لا يجيزه أحد، والله تعالى أعلم. ثم ذكر الثانى عشر من الجهة السادسة، فقال:

١٦٥٥- (وَالثَّانِيَ الْعَشَرَ تَقْدِيمٌ وَجَبْ ١٦٥٥- كَالشَّرْطِ أَوْ كَكَمْ وَالاَّسْتِفْهَامِ ١٦٥٦- لِذَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ اِسْمًا قَدُرُوا ١٦٥٧- لِذَا ضَمِيرَ الشَّأْنِ اِسْمًا قَدُرُوا ١٦٥٧- وَأَوْجَبُوا التَّأْخِيرَ فِي بَغْضٍ عُمِلْ ١٦٥٨- لِذَاتِهِ أَوْ صُغْفِ فِغلِهِ كَمَا ١٦٥٨- لِذَاتِهِ أَوْ صُغْفِ فِغلِهِ كَمَا ١٦٥٩- فِي اللَّفْظِ أَوْ مَعْنَى بِنَحْوِ ضَرَبَا ١٦٦٨- وَإِنْ يَكُنْ مَفْعُولُهُ أَيَّ الَّتِي اللَّهِ قُرِنْ ١٦٦٦- وَإِنْ يَكُنْ مِنَ الَّذِي سُبِكُ ١٦٦٦- وَإِنْ يَكُنْ مِنَ النَّذِي السَّابِقِ ١٦٦٦- وَإِنْ يَكُنْ مَنَ النَّذِي السَّابِقِ ١٦٦٦- وَجَعْلُ كَمْ فَاعِلَ يَهْدِي السَّابِقِ ١٦٦٦- وَالْفَاعِلُ كُمْ فَاعِلَ يَهْدِي السَّابِقِ ١٦٦٦- وَالْفَاعِلُ كُمْ فَاعِلَ يَهْدِي السَّابِقِ ١٦٦٦- وَالْفَاعِلُ الْجُمْلَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ الْخُمْلَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ لِللَّهِ فَاعِلْ نَعْضِهِمْ الْفَاعِلُ الْجُمْلَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ

أُخُرَ وَالْجُمْلَةَ يَسْهِدِي يَأْخُدِ أَيْ خَبَرِيَّةً وَبَعْضٌ يُسْحِقُ جَعَلَ فَالصَّوَابَ عَنْهُ قَدْ رَمَى دَلِيلُهُ الْمُذْكُورُ فَاعْرِفْ وَاعْتَرِفْ)

زو

JI)

أنل

(فا

القر

(1)

١٦٦٧- وَكَمْ أَتَى مَفْعُولَ أَهْلَكْنَا الَّذِي الْمَاكِنَا الَّذِي الْمَاكَنَا الَّذِي الْمَاكَنَا الَّذِي المَّاكَةُ الْمَاكَةُ الْمَاكُةُ الْمُاكِةُ الْمُلْفَالِهُ الْمُاكِةُ الْمُالْمُاكِةُ الْمُاكِةُ الْمُاكِةُ الْمُاكِةُ الْمُاكِةُ الْمُاكِةُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ

(وَالتَّانِيَ الْعَشَرَ تَقْدِيمٌ وَجَبْ لِبَعْضِ مَا يَعْمَلُ فِعْلٌ) ببناء الفعل للفاعل، و«فعل»، أي لبعض معمولات الفعل، وشبهه (إِذْ طَلَبْ) أي لطلب ذلك البعض التقديم على عامله (كَالشَّوْطِ، أَوْ كَدْكَمْ») أي الخبرية (وَالاَسْتِفْهَام) قال الدمامينيّ: إنما مجعل للاستفهام والشرط، ونحوهما، كالعَوْض، والتمنّي مما يُغيّر معنى الكلام التصدير؛ لأن السامع يبني الكلام الذي لم يُصدَّر بالمغيّر على أصله، فلو جُوّز أن يجيء بعده ما يُغيّره لم يدر السامع إذا سمع بذلك المغيّر أهو راجع إلى ما قبله بالتغيير، أو مغير لما سيجيء بعدُ من الكلام، فيشوش لذلك ذهنه، و «كم» الخبريّة متضمّنة لإنشاء التكثير، فأجريت مُجرى الاستفهام وغيره مما هو من قبيل الإنشاء. انتهى.

(كَكَمْ فَتَى غَلَبْتَ يَا غُلَامِي) فقد قُدّم «كم» على عامله، وهو «غلبت» وجوبًا (لِذَا) أي لوجوب التقديم لأسماء الشرط والاستفهام (ضَمِيرَ الشَّأْنِ) مفعول مقدّم لـ«قدَّروا»، وقوله: (إسْمًا) بقطع الهمزة للوزن حال من «ضمير» (قَدَّرُوا في «إِنَّ مَنْ يَدْخُلْ كَنِيسَهْ يَنْظُرُ») أي في كول الشاعر [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكِنِيسَةَ يَوْمًا يَبْلُقَ فِيهَا جَآذِرًا وَظِبَاءَ أِي قَالُوا: تقديره: إنه من يدخل؛ لأن «من» شرطيّة لها الصدر، فلا يجوز أن تكون اسم «إن»؛ للا تخرج عما لها من الصدارة، فوجب أن يقدّر لدان ضمير الشأن اسمًا لها، وإنما جاز حذف ضمير الشأن منصوبًا هنا مع أن حذفه ضعيف؛ لصيرورته بالنصب في صورة الفضلة مع دلالة الكلام عليه.

(وَأَوْجَبُوا التَّأْخِيرَ فِي بَعْضٍ عُمِلْ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«بعض»، أي لبعض للعمولات (كَفَاعِلِ، وَنَائِبِ) أي نائب الفاعل، وقوله: (وَمَا مُحِمِلْ) أي مُحمل على الفاعل ونائبه لشبهه به،

من اسم «كان» وأخواتها، وقوله: (لِذَاتِه) متعلّق بتأخير، أي أوجبو التأخير لذاته، لا لأمر آخر، كالأشياء المذكورة، فإن تأخيرها واجب لذاتها (أَوْ صُعْفِ فِعْلِهِ) أي أوجبوا تأخيره لأجل ضعف الفعل العامل فيه، كمفعول فعل التعجّب (كَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا) أي فإنه لضعفه من حيث عدم إتيان الفعل العامل فيه، كمفعول فعل التعجّب (كَمَا أَحْسَنَ زَيْدًا) أي كان وجوب تأخيره لا لذاته، بل المصدر، واسمي الفاعل والمفعول يشبه الأسماء (أَوْ لِعَارِضٍ) أي كان وجوب تأخيره لا لذاته، بل لأمر عارض (فَمَا) أي زاد ذلك العارض (في اللَّفْظِ، أَوْ مَعْنَى) وقوله: (بِنَحْوِ ضَرَبًا مُوسَى الْفَتَى) متعلّق بمحذوف، أي يُعثل له بقولنا: «ضرب موسى عيسى»، وهذا مثال للعارض المعنوي، وذلك ما أشار إليه بقوله: (دَفْعًا لِلبُسِ نُسِبًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي لأجل دفع اللبس الحاصل ما أشار إليه بقوله: (دَفْعًا لِلْبُسِ نُسِبًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي لأجل دفع اللبس الحاصل بالتقديم، وحاصله أنه لو قُدّم عيسى على موسى لانعكس المعنى؛ لأنه يفيد أن موسى هو المضروب، والفرض أنه الضارب، ومن ثم لا يجب التأخير إذا وُجدت قرينة معيّنة للمراد، نحو «أكل موسى الْكُمَّثْرى»، فلا بأس بالتقديم؛ إذ لا يحصل اللبس فيه؛ لعدم الالتباس فيه بين الآكل والمأكول.

(وَإِنْ يَكُنْ مَفْعُولُهُ ﴿أَيُّ النِّي تُوصَلُ أَي أَي الموصولة (فَالتَّأْخِيرَ) مفعول مقدّم لا أَثبت (حَتْمًا) أي لزومًا (أَثْبِت) نحو ﴿سأكرم أَيُهُمْ جَاءَني ﴾ وهذا مثال للعارض اللفظيّ، وهو زوال النكتة اللفظيّة، وهي الفرق بين أيّ الموصولة وأيّ الشرطيّة والاستفهاميّة، وأما من جهة المعنى فلا يحصل خَللٌ، ثم إن هذا الوجوب مذهب الكوفيين، على ما بيّته ابن مالك في «التسهيل»، حيث قال: في «أيّ الموصولة: ولا يلزم استقبال عاملها، ولا تقديمه خلافًا للكوفيين. انتهى (١).

(كَذَاكَ إِنْ يَكُنْ) أي المفعول (مِنَ الَّذِي سُبِكْ) بالبناء للمفعول (مِنْ أَنَّ وَالصَّلَةِ) نحو «عرفت أنك فاضل»، فلا يجوز تقديم «أنك» على «عرفتُ»، وهذا أيضًا من العارض المعنوي، وقوله: (فَادْرِ مَا سُلِكْ) بالبناء للمفعول أيضًا، كمّل به البيت، أي فاعلم الطريق الذي سلكه حُذّاق هذا الفنّ، حتى لا تقع في الأوهام التي وقع فيها من قَصُر باعه.

(وَإِنْ يَكُ الْعَامِلُ بِاللَّامِ قُرِنْ) بالبناء للمفعول (فَحَتْمُ تَأْخِيرٍ لِمَعْمُولِ زُكِنْ) بالبناء للمفعول

<sup>(</sup>۱) دسوقي ۲۲۲/۲.

أيضًا، أي عُلم، وهذا من العارض اللفظيّ (كَلامِ الابْتِدَا) نحو «إن زيدًا ليضرب عمرًا»، فلا يجوز تقديم «عمرًا»؛ لأن لام الابتداء لها الصدر (وَلامِ الْقَسَمِ) نحو «والله لا يضرب زيدٌ عمرًا» (وَ«مَا» النِّتي تَنْفِي) نحو «ما ضرب زيدٌ عمرًا»، فلا يجوز التقديم على «ما»؛ لأن لها الصدر (وَ«إلاه») الاستثنائيّة، نحو «ما جاء إلا الضارب زيدًا»، وقوله: (فَاعُلمِ) كمّل به البيت، أي فاعلم ما حقّقه الحذّاق حتى تلتزمه.

ثم ذكر أمثلة مما قع فيه الوهَم لبعض المعربين من هذا النوع، فقال:

(وَجَعْلُ «كُمْ» فَاعِلَ «يَهْدِي» السَّابِقِ) أي المتقدّم على «كم» (مِنْ وَهَمِ النَّحَاقِ) أي بعضهم (غَيْرِ اللَّائِقِ) بالجرّ صفة لـ«وهم»، وفي نسخة: «غيرَ لائق»، فيكون منصوبًا على الحال، يعني أن إعراب ﴿كُمْ هَمْ هَمْ هَمْ كُمْ أَهْلَكَ نَا ﴾ [السجدة: ٢٦] فاعلًا بـ ﴿يَهْدِ هُمُ مَّ أَهْلَكَ نَا ﴾ [السجدة: ٢٦] فاعلًا بـ ﴿يَهْدِ هُمُ مَ خَطأً أخطأً فيه ابن عصفور، بل الصواب في إعرابه ما أشار إليه بقوله:

(بَل مُضْمَرٌ لِلَّهِ فَاعِلْ نُوِي) بالبناء للمفعول، صفة لـ«فاعل»، أي قصد، يعني أن الصواب أن الفاعل ضمير مستتر راجع إلى الله مسبحانه وتعالى للفاعل ضمير مستتر راجع إلى الله عليه وتعالى في المُحُمِّلة عِنْدَ بَعْضِهِمْ) يعني أن بعضهم، وهو (كُلِّ) مما ذُكر (رُوِي) أي نُقل عن المحققين (وَالْفَاعِلُ الجُمْلَةُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ) يعني أن بعضهم، وهو الزمخشريّ قال: إن الفاعل هي جملة ﴿كُمْ آهَلَكُنا﴾ (وَرَدُّهُ) أي ردّ هذا القول (مُمَّا مَضَى قَبْلُ) أي قبل هذا الموضع، وهو الباب الثاني من مبحث الجُمَل (فَهِمْ) بالبناء للمفعول، أي عُلم، يعني أن الردّ على الزمخشريّ في وهمه هذا قد سبق بيانه.

(وَ ﴿ كُمْ ﴾ أَتَى مَفْعُولَ ﴿ أَمْلَكُنَا ﴾ الَّذِي أُخِّرً) أي ذُكر بعده (وَالْجُمْلَة) بالنصب مفعول مقدّم له المناخذ»، (﴿ يَهْدِ ﴾ يَأْخُذِ ) بكسر الذال للوزن، إذ حقّه الرفع، يعني أن جملة ﴿ كُمْ الْمَلَكَنَا ﴾ تكون مفعولًا له يَهْدِ ﴾ ، حال كونه (مُعَلَّقًا عَنْهَا) أي ممنوعًا عن العمل في لفظها، وقوله: (وَ ﴿ كُمْ ﴾ تُعَلِّقُ ) جملة مستأنفة بين بها أن المعلّق لـ ﴿ يَهْدِ ﴾ هي ﴿ كُمْ ﴾ ؛ لأنها من جملة المعلّقات، وقوله: (أَيْ خَبَرِيَّةً ) أي حال كونها خبريّة، وإنما قيد بها ؛ لأن الاستفهاميّة لا خلاف في تعليقها، وقوله: (وَبَعْضُ ) أي بعض النحاة، وهم الأكثرون (يُسْجِقُ ) بضم أوله، وكسر ثاثاله، من الإسحاق، أي يُبعد كونها معلّقة، وينفيه.

(وَمَنْ) شرطيّة مبتدأ جوابه قوله: «فالصوابَ إلخ» («وِصَالًا») مفعول أول لـ «جعل» (فَاعِلًا مُقَدَّمُا) مفعوله الثاني (جَعَلَ، فَالصَّوَابَ) مفعول مقدّم لـ «رمى» (عَنْهُ) متعلّق بـ (قَدْ رَمَى) يعني أن من أعرب «وصالًا» من قوله الشاعر [من الطويل]:

\* وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصُّدُودِ يَدُومُ \*

إِنَّ مَنْ يَدْخُلِ الْكَنِيسَةَ يَوْمًا يَلْقِي فِيهَا جَآذِرًا وَظِيبَاءَ وَإِيجَابِهِم لِبعضها أَن يَتَأْخُر إِمَا لَذَاتِه، كَالْفَاعِلُ وَنائِبه ومشبهه (١)، أو لضعف الفعل، كمفعول التعجب، نحو «ما أحسَنَ زِيدًا»، أو لعارض معنوي أو لفظي، وذلك كالمفعول في نحو «ضَرَب موسى عيسى»، فإن تقديمه يوهم أنه مبتدأ، وأن الفعل مسند إلى ضميره، وكالمفعول الذي هو «أَيّ» الموصولة، نحو «سأُكْرِمُ أَيّهُم جاءني»، كأنهم قصدوا الفرق بينها وبين «أيّ» الشرطية والاستفهامية، والمفعول الذي هو «أنّ» وصلتها، نحو «عرفت أنك فاضل»، كرهوا الابتداء بدأنّ» المفتوحة؛ لئلا يلتبس بدأنّ» التي بمعنى «لعلّ»، وإذا كان المبتدأ الذي أصله التقديم يجب تأخره إذا كان «أنّ» وصلتها، نحو قوله تعالى: ﴿وَمَايَةٌ لَمْمُ أَنَا حَمَلَنَا ذُرّيَتَهُم ﴾ [يس: الآية ١٤] الآية، فأنْ يجب تأخر المفعول الذي أصله التأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَعَافُونَ أَنَّكُمُ أَشْرَكُتُم ﴾ وإذا كان بلام الابتداء، أو القسم، أو حرف يجب تأخر المفعول الذي أصله التأخير، نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَعَافُونَ أَنَّكُمُ أَشْرَكُتُم ﴾ والأنقام: الآية أمرًا الآية أحقُ وأولى، وكمفعول عامل اقترن بلام الابتداء، أو القسم، أو حرف الما المراد بمشبه الفاعل اسم «كان» الناقصة وأخواتها. «الحاشية» ج٣ ص٣١٣.

الاستثناء، أو «ما» النافية، أو «لا» في جواب القسم.

ومن الْوَهَم في الأول - أعني اشتراط تقديم بعض المعمولات ـ قولُ ابن عصفور في قوله كَالَّى: 
﴿ أُولَمْ يَهْدِ لَهُمْ كُمْ أَهْلَكَ عَنَا ﴾ [الشجدة: الآية ٢٦] الآية: إن ﴿ كُمْ ﴾ فاعل ﴿ يَهْدِ ﴾ .
فإن قلت: خرّجه على لغة حكاها الأخفش، هي أن بعض العرب لا يلتزم صدرية «كم» الخبرية.

قلت: قد اعترف برداءتها، فتخريج التُنزيل عليها بعد ذلك رداءة، والصواب أن الفاعل مستتر راجع إلى الله سبحانه وتعالى، أي أو لم يُبَيِّنُ الله لهم، أو إلى الهدى المفهوم من ﴿يَهْدِ ﴾، والأول قول أبي البقاء، والثاني قول الزجاج، وقال الزمخشري: الفاعل الجملة، وقد مَرِّ أن الفاعل لا يكون حملة، وهو مُعَلَّق عنها، وهو كُمْ ﴾ حملة، وهو مُعَلَّق عنها، وهو كُمْ ﴾ الخبرية تُعَلِّق خلافًا لأكثرهم.

ومن الوهم في الثاني - أعني اشتراط تأخّر بعض المعمولات . قولُ بعضهم في بيت «الكتاب» [من الطويل]:

صَدَدْتِ فَأَطْوَلْتِ الصَّدُودَ وَقَلَّمَا وِصَالٌ عَلَى طُولِ الصَّدُودِ يُدومُ إِن «وصال» فاعل به يدوم»، وفي بيت الكتاب أيضًا [من الوافر]:

فَ إِنَّ لِكُ لَا تُبَالِ بَعْدَ حَوْلِ أَظَبْيٌ كَانَ أُمُّكَ أَمْ حِمَارُ إِن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور، والضواب أن «وصال» فاعل «يدوم» محذوفًا مدلولًا عليه بالمذكور، وأن «ظبي» اسم لـ«كان» محذوفة مفسرة بـ«كان» المذكورة، أو مبتدأ، والأول أولى؛ لأن همزة الاستفهام بالجمل الفعلية أولى منها بالاسمية، وعليهما فاسم «كان» ضمير راجع إليه، وقول سيبويه: إنه أُخبر عن النكرة بالمعرفة واضح على الأول؛ لأن «ظبيا» المذكور اسم «كان»، وخبره «أُمُّك»، وأما على الثاني فخبر «ظبي» إنما هو الجملة، والجُمَّلُ نكرات، ولكن يكون محل الاستشهاد قوله: «كان أمُّك» على أن ضمير النكرة عنده نكرة لا على أن الاسم مقدم. وقول بعضهم في قوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلسَّمَةَ وَٱلْبَصَرَ وَٱلْفُوَّادَ كُلُّ أُوْلَيْكَ كَانَ عَنْهُ

뉨

مَسْتُولًا ﴾ [الإسراء: ٣٦]: إن ﴿عَنْـهُ ﴾ مرفوع المحل بـ ﴿مَسْتُولًا ﴾، والصواب أن اسم (كان) ضمير المكلف، وإن لم يَجْرِله ذكر، وأن المرفوع بـ ﴿مَسْتُولًا ﴾ مستتر فيه راجع إليه أيضًا، وأن ﴿عَنْـهُ ﴾ في موضع نصب.

وقولُ بعضهم (١) في قوله [من البسيط]:

\* آلَيْتَ حَبَّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمُهُ \*

إنه من باب الاشتغال، لا على إسقاط «على» كما قال سيبويه، وذلك مردود؛ لأن «أطعَمُهُ» بتقدير لا أطعمه.

وقولُ الفراء في قوله تَجَلَّل: ﴿ وَإِنَّ كُلًّا لَمَّا لَيُوفِينَهُمْ رَبُّكَ أَعْمَلَهُمْ ﴾ [مُود: الآية ١١١] الآية فيمن خَفَّفَ «إِنْ»: إنه أيضًا من باب الاشتغال، مع قوله: إن اللام بمعنى «إلا»، و«إن» نافية، ولا يجوز بالإجماع أن يعمل ما بعد «إلا» فيما قبلها، على أن هنا مانعًا آخر، وهو لام القسم. وأما قوله تعالى: ﴿ وَيَقُولُ ٱلْإِنْكُنُ أَوذَا مَا مِتُ لَسَوْفَ أُخْرَجُ حَيًّا ﴾ [مريم: ٢٦]، فإن «إِذَا» ظرف له أُخْرَجُ هَ، وإنما جاز تقديم الظرف على لام القسم لتوسعهم في الظرف، ومنه قوله [من الطويل]:

رَضِيعَيْ لِبَانَ ثَـدْيِ أُمِّ تَحَالَفَا بِأَسْحَمَ دَاجٍ عَوْضُ لَا نَتَفَرَّقُ أَي أَلِذا أَيْ أَلِذا أَيْ أَلِذا أَيْ أَلِذا أَيْ أَلِذا أَيْ أَلِذا أَيْ أَلِد أَلَا لَا تَعَالَى أَعْلَمُ بِالصَوابِ.

ثم ذكر النوع الثالث عشر من الجهة السادسة - أعني التي لا يُراعي فيها المعرب الشروط المختلفة بحسب الأبواب، فيقع في الوَهم - فقال:

مِنْ حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ فَٱسْمَعُوا مَخْفُوضُهُ بَاقِ بِغَيْرِ مَا ٱرْتُضِي أَحَدِ مَعْمُولَيْ لِللَاتَ حُكِمَا 1771- (وَالنَّالِثَ الْعَشَرَ نَوْعًا مَنَعُوا 1777- كَفَاعِل وَنَائِبٍ وَخَافِضِ 1777- كَفَاعِل وَنَائِبٍ وَخَافِضِ 1777- وَأَوْجَبُوا الْحَذْفَ لِبَعْضِهَا كَمَا

 <sup>(</sup>١) بالرفع عطف على «قولُ بعضهم» السابق.

أَذَاةِ الإَسْتِفْنَا مُحَالٌ فَاعْرِفِ مِنْ سَابِقِ الْجَمْعِ كَمَا نَصًا عُلِمْ كَمَا نَصًا عُلِمْ كَمِثْلِ لاَ يَزْنِي حَدِيثًا فَائِقًا فِي غَيْرِ لَيْسَ لاَ يَكُونُ يُرْتَضَى فِي غَيْرِ لَيْسَ لاَ يَكُونُ يُرْتَضَى بِحَذْفِ حَرْفِ قَسَمٍ يَعْمَلُ جَرُّ مِعَ بَقًا الْعَمَلِ مَنْعًا يَقْتَضِي مَعَ بَقًا الْعَمَلِ مَنْعًا يَقْتَضِي مَعَ بَقًا الْعَمَلِ مَنْعًا يَقْتَضِي وَعَلَدُمُ الْجُوَابِ مَانِسعًا أَضَا وَعَلَمُ أَلَّهُ اللَّهِ الْعَمَلِ مَانِسعًا أَضَا هُودٍ وَفِي بَقَرَةٍ أَيْضًا يَفِي) هُودٍ وَفِي بَقَرَةٍ أَيْضًا يَفِي)

باد

YI

((ليـ

البي

أفع

الد

1

و قر

أي

2

91)

J.

يف

11

أن

١٦٧٤ - فَحَذْفُ فَاعِلِ مِنَ الأَفْعَالِ فِي ١٦٧٥ - بَلْ مُضْمَرٌ عَادَ عَلَى بَعْضٍ فَهِمْ الْمَعْمِ فَهِمْ اللهِ مُضَى ١٦٧٦ - أَو اسم فَاعِلِ مِنْ فِعْلِ سَبقًا ١٦٧٧ - أَوْ مَصْدَرٍ فُهِمَ مِنْ فِعْلِ مَضَى ١٦٧٧ - وَحَكَمُوا عَلَى فَوَاتِجِ السُّورُ ١٦٧٨ - وَرُدُّ ذَا بِأَنَّ حَذْفَ الْخَافِضِ ١٦٧٩ - وَرُدُّ ذَا بِأَنَّ حَذْفَ الْخَافِضِ ١٦٨٨ - سِوَى الْجَلَالَةِ وَكَمْ مُنْخَفِضا ١٦٨٨ - في آلِ عِصْرَانَ وَيُونُسَ وَفي

(وَالثَّالِثَ الْعَشَرَ) مبتداً خبره «منعوا» بتقدير «أن» المصدريّة، وقوله: ( نَوْعًا) منصوب على التمييز، أي النوع الثالث عشر من الجهة السادسة أن (مَنَعُوا) أي منعهم (مِنْ حَذْفِ بَعْضِ الْكَلِمَاتِ) وقوله: (فَاسْمَعُوا) كَتل به البيت، أي اسمعوا هذا التحقيق، وعُوه، وفي نسخة: «توضع»، وعليها فهو صفة لـ«لكلمات»، أي توضع تلك الكلمات في بعض التراكيب، وذلك (كَفَاعِلِ) أي فإنه لا يجوز حذفه (وَنَائِبِ) أي نائب الفاعل، فلا يجوز أيضًا حذفه (وَخَافِضِ) أي حرف جرّ (مَخْفُوضُهُ بَاقِ) أي مجروره مذكور بجرّه، واحترز به عما إذا حذف الجارّ، وانتصب المجرور بعد حذفه، فقد اختلفوا في قياسيّته، وقوله: (بِغَيْرِ مَا ارْتُضِي) بالبناء للمفعول، أي في غير الحالة التي اشتثنوها، وارتضوا جوز حذف الجارّ منها، وذلك في موضعين: الأول ما إذا كان الباقي بعد الجارّ المحذوف مقسمًا به، نحو «الله لأفعلنّ»، والثاني ما إذا كان مُيّرًا لـ«كم» الاستفهاميّة، نحو «بكم درهم اشتريت» (وَأَوْجَبُوا الْخَذْفَ لِبغضِهَا) أي بعض الكلمات (كَمَا) زائدة بين الجارّ نحو «بكم درهم اشتريت» (وَأَوْجَبُوا الْخَذْفَ لِبغضِهَا) أي بعض الكلمات (كَمَا) زائدة بين الجارّ والمجرور (أَحَدِ مَعْمُولَيْ لِلَاتَ) قال الناظم رحمه الله: فيه زيادة اللام بين المتضايفين، كـ«لا أبا لك». انتهى (حُكِمَا) وفي نسخة: «عُلِمَا».

ثم ضرب أمثلة للأوهام الواقعة في الأول، وهو منع حذف بعض الكلمات، فقال: (فَحَذْفُ فَاعِلٍ مِنَ الأَفْعَالِ في أَدَاةِ الاسْتِثْنَا) بالقصر للوزِن، ووقع في نسخة: «سواء

الاستثنا»، وهو غلط، وقد ضرب الناظم عليه في نسخة الشرح، وهي آخر النسخ، والمراد بأدواته «ليس»، و«لا يكون»، و«ما عدا»، و«ما خلا» (مُحَالٌ) أي ممنوع، وقوله: (فَاعْرِف) كمّل به البيت، أي فاعلم هذا وتحقّقه، يعني أن بعضهم وهو ابن مالك والله بجواز حذف الفاعل في أفعال الاستثناء، كقولك: «قاموا ليس زيدًا»، و«لا يكون زيدًا»، و«ما خلا زيدًا»، وهو خطأ، (بَل) الصواب أنه (مُضْمَرٌ عَادَ عَلَى بَعْضِ فُهِمْ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«بعض»، أي مفهوم (مِنْ سَابِقِ الجَمْعِ) متعلق بـ«فُهِم»، والإضافة من إضافة الصفة للموصوف، أي الجمع المتقدم، وهو «قاموا»، وقوله: (كَمَا نَصًا عُلِمْ) أكمل به البيت، أي كما هو معلوم في نص العلماء الذين أعطوا المسألة بحثها اللائق بها.

(أو اسم فاعل المتقدّم (كَمْثُلِ لا يَزْنِي حَدِيثًا فَائِقًا) وفي اسم فاعل مفهوم (مِنْ فِعْلِ سَبَقًا) أي من الفعل المتقدّم (كَمْثُلِ لا يَزْنِي حَدِيثًا فَائِقًا) وفي السخة: «لاَئِقَا»، وهو حديث «الصحيحين» مرفوعًا: «لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر...» الحديث، ففاعل «لا يشرب» ضمير يعود إلى الشارب المفهوم من «يشرب» (أَوْ مَصْدَرِ) بالجرّ أيضًا، أي أو عاد على مصدر (فُهِمَ مِنْ فِعْلِ مَضَى) أي من الفعل الماضي، فيعود في الحديث إلى الشرب المفهوم من «ولا يشرب»، وقوله: (في غَيْرِ «لَيْسَ») متعلّق برايرتضّى»، و(«الا يَكُونُ» يُرتضَى) بالبناء للمفعول، أي هذا الحكم مُرتضًى في غير «ليس»، و«لا يكون»، وإنما قيد بذلك، وإن كان غيره لم يقيده به؛ لأن المستنى بداليس»، و«لا يكون» خبر، فلو كان المستنر فيهما ضمير الفعل السابق لزم الإخبار بالذات عن الحدث، وهو غير جائز؛ لعدم صدق الخبر حينئذ على ما أخبر به عنه. [فإن قيل]: هناك مضاف محذوف أُقيم المضاف إليه مُقامه، والأصل ليس هو، أي قيامهم قيام [فإن قيل]: هناك مضاف محذوف أُقيم المضاف إليه مُقامه، والأصل ليس هو، أي قيامهم قيام

[أجيب]: بأن دعوى مضاف محذوف لم يُلفَظ به قط تكلّف. قاله الشمني (١). (وَحَكَمُوا عَلَى فَوَاتِحِ السُّورْ بِحَذْفِ حَرْفِ قَسَمِ يَعْمَلُ جَنْ وفي نسخة: « مَحَلَّ جَرْ»، يعني أن بعضهم حكم على فواتح السور كراًلم»، و(اطسم»، و(اطسم»، و((طس)، و(ص)»، ونحوها بأنها في

أن

ذل

21

الج

الز

مثإ

. 4

, \*

النة

(1)

(٢)

موضع جرّ بحذف حرف القسم، وهذا خطأ، كما قال: (وَرُدُّ ذَا) أي حكمهم هذا (بِأَنَّ حَذْفَ الْخَفِي) أي حرف الجر (مَعَ بَقًا الْعَمَلِ) أي وهو الجرّ (مَنْعًا يَقْتَضِي) أي يقتضي كونه بمنوعًا (سِوَى الْجَلَالَةِ) أي في غير اسم الجلالة؛ إذ لم يُسمع في غيره (وَ ﴿كَمْ ﴾) أي وغير «كم الاستفهاميّة (مُنْخَفِضًا) أي حال كونها مجرورة، نحو «بكم درهم اشتريت»، كما سبق قريبًا. ثم ذكر مانعًا آخر يمنع قول هؤلاء فقال: (وَعَدَمُ الْجَوَابِ) أي وعدم وجود جواب القسم (مَانِعًا أَضَا) بتخفيف الهمزة، أصله أضاء، يعني أنه يمنع أيضًا من دعوى حذف حرف القسم عدم وجود أجوبة القسم (في) سُورِ (آلِ عِمْرَانَ، وَيُونُسَ، وَفِي هُودٍ، وَفِي بَقَرَةٍ أَيْضًا يَفِي) من الوفاء، أي حال كون ذلك الجواب وافيًا في هذه السور.

وحاصل معاني الأبيات بإيضاح أن النوع الثالث عشر من الجهة السادسة منعهم من حذف بعض الكلمات، وإيجابهم حذف بعضها.

فمن الأول الفاعل، ونائبه، والجارّ الباقي عمله، إلا في مواضع، نحو قولهم: «اللهِ لأفعلنّ»، و«بكم درهم اشتريت»، أي والله، وبكم من درهم.

ومن الثاني أحدُ معمولي «لات»، فمن الوَهَم في الأول قولُ ابن مالك في أفعال الاستئناء، نحو «قاموا ليس زيدًا»، و «لا يكون زيدا»، و «ما خلا زيدًا»: إن مرفوعهن محذوف، وهو كلمة «بعض» مضافة إلى ضمير من تقدم، والصواب أنه مضمرٌ عائدٌ إما على البعض المفهوم من الجمع السابق، كما عاد الضمير من قوله تعالى: ﴿فَإِن كُنَّ نِسَآءُ النِّسَاء: الآية ١١] على البنات المفهومة من الأولاد في ﴿ يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي آوللدِكُمُ ﴾ [النِّساء: الآية ١١]، وإما على اسم الفاعل المفهوم من الفعل، أي لا يكون هو أي القائم زيدًا، كما جاء: «لا يزني الزاني حين يزني، وهو مؤمن، ولا يشرب الخمر حين يشربها، وهو مؤمن»، وإما على المصدر المفهوم من الفعل، وذلك في غير «ليس»، و «لا يكون»، تقول: «قاموا خلا زيدا»، أي جانب هو، أي قيامهم زيدًا.

ومن ذلك قول كثير من المعربين والمفسرين في فواتح السور: إنه يجوز كونها في موضع جرّ بإسقاط حرف القسم، وهذا مردود بأن ذلك مُختَصّ عند البصريين باسم الله سبحانه وتعالى، وبأنه لا أجوبة للقسم في «سورة البقرة»، و«آل عمران»، و«يونس»، و«هود»، ونحوهن، ولا يصح

أن يقال: قُدَّرْ ﴿ ذَٰلِكَ ٱلْكِنْبُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] في البقرة، و﴿ اللَّهُ لَا إِلَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عمران: ٢] في آل عمران جوابًا، ومحذفت اللام من الجملة الاسمية، كحذفها في قوله [من الطويل]: ورَبِّ السَّمَوَاتِ النَّعُلَى وَبُرُوجِهَا وَالأَرْضِ وَمَا فِيهَا اللَّقَدَّرُ كَائِنُ وَرَبِّ السَّمَوَاتِ النَّعُلَى وَبُرُوجِهَا وَالأَرْضِ وَمَا فِيهَا اللَّقَدَّرُ كَائِنُ وَوَل ابن مسعود: «والله الذي لا إله غيره هذا مقام الذي أنزلت عليه سورة البقرة»(١)؛ لأن ذلك على قلته مخصوص باستطالة القسم.

ومن الوَهَم في الثاني - أعني إيجاب حذف بعض الكلمات - قولُ ابن عصفور في قوله [من الكامل]:

حَنَّتُ نَـوَارِ وَلَاتَ هَـنَّا حَـنَّتِ وَبَدَا الَّذِي كَانَتْ نَوَارِ (٢) أَجَنَّتِ اِن (هَنَا) اسم (لات)، و (حَنَّت) خبرها بتقدير مضاف، أي وقت حنت، فاقتضى إعرابه الجمع بين معموليها، وإخراج (هَنَّا) عن الظرفية، وإعمال (لات) في معرفة ظاهرة، وفي غير الزمان، وهو الجملة النائبة عن المضاف، وحُذف المضاف إلى الجملة، والأولى قولُ الفارسي: إنّ (لات) مهملة، و (هَنَّا) خبر مقدّم، و (حَنَّت) مبتدأ مؤخر، بتقدير (أَنُّ) مثل (تسمعُ بالمعيدي خير من أن تراه). والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النوع الثالث عشر من الجهة السادسة، شرع يبين النوع الرابع عشر منها، فقال:

١٦٨٢- (وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ تَجُويزُهُمُ فِي الشَّعْرِ مَا فِي النَّثْرِ مَنْعًا يَلْزَمُ ١٦٨٣- وَذَا كَثِيرٌ خُصَّ بِالتَّصْنِيفِ وَقَلَّ عَكْسُهُ بِلَا تَطْفِيفِ ١٦٨٨- وَذَا كَثِيرٌ خُصَّ بِالتَّصْنِيفِ وَقَلَّ عَكْسُهُ بِلَا تَطْفِيفِ ١٦٨٨- كَبَدُّلِ الْعَلَيْطِ وَالنَّسْيَانِ وَالشَّعْرُ بِالْفِكْرِ مِنَ الْيَقْظَانِ)

(وَالرَّابِعَ الْعَشَرَ تَجُوِيزُهُمُ فِي الشِّعْرِ مَا) موصولة مفعول «تجويز» (في النَّثْرِ مَنْعًا يَلْزَمُ) أي في النثر منعه، يعني أن الرابع عشر من الجهة السادسة تجويزهم في الشعر ما لا يجوز في النثر (وَذَا

<sup>(</sup>١) أخرجه مسلم في «صحيحه».

<sup>(</sup>٢) «نوار» اسم امرأة مبني على الكسر في لغة الجمهور، وعند بني تميم معرب ممنوع من الصرف.

كَثِيرٌ) أي هذا النوع كثير في كلام العرب، ولذا (خُصَّ بِالتَّصْنِيفِ) ببناء الفعل للمفعول، أي خصّه بعض العلماء بكتاب مصنّف (وَقَلَّ عَكْسُهُ) أي عكس هذا، وهو تجويزهم في النثر ما لا يجوز في الشعر، وهو غريبٌ جدّا، وقوله: (بِلَا تَطْفِيفِ) أي هذا الكلام لا تطفيف فيه، وهو البخس في المكاييل والموازين، والمراد هنا أن الكلام المذكور وقع في موضعه، دون نقص، ومثال هذا العكس (كَبَدَلِ الْغَلَطِ وَالنَّسْيَانِ) الكاف زائدة؛ إذ لا يوجد له مثال غيرهما، والفرق بينهما أن المبدل منه إن لم يكن مقصودًا البتَّة، ولكن سبق إليه اللسان، فهو بدل الغلط، أي بدلٌ عن اللفظ الذي ذُكر غلطًا، لا أن البدل نفسه غلط كما يُتوهم، وإن كان مقصودًا، وتبينٌ فساد قصده، فبدل نسيان، أي بدل من اللفظ الذي ذُكر نسيانًا.

وقوله: (وَالشَّعْرُ بِالْفِكْرِ مِنَ الْيَقْظَانِ) أشار به إلى سبب عدم وقوع بدل الغلط والنسيان كما زُعِم، وحاصله أن بعض القدماء زعم أنه لا يجوز في الشعر بدلا الغلط والنسيان؛ لأنه يقع غالبًا عن تَرَوِّ وفكر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على النوع الرابع عشر من الجهة السادسة، شرع يبين النوع الخامس عشر منها، فقال:

١٦٨٥ ـ (وَاخْنَامِسَ الْعَشَرَ نَيْلُ الرَّبْطِ فِي مَوَاضِعِ مَوَاضِعِ الْعَشَرَ لَيْلُ الرَّبْطِ فِي مَوَاضِعِ ١٦٨٦ ـ فَازَّلٌ مَسضَى بِنَسْرِح بَنِيُّ وَالنَّانِ ١٦٨٧ ـ كَذَاكَ أَجْمَعُ وَمَا تَصَرَّفَا فِي بَامِ ١٦٨٨ ـ عَنْ مُضْمَرٍ يَعُودُ لِلْمُؤَكِّدِ تَسَوَابِعٌ مَوَابِعٌ مُؤَكِّدًا فَي مُؤكِّدًا

مَوَاضِعِ فِي غَيْرِهَا الْنَعُ يَفِي وَالنَّانِ مَا لَهَا يُضِيفُ الْغُتَنِي وَالنَّانِ مَا لَهَا يُضِيفُ الْغُتَنِي فِي بَابِ تَوْكِيدِ مُجَرَّدًا وَفَى فِي بَابِ تَوْكِيدِ مُجَرَّدًا وَفَى تَسَوَائِعٌ لَهُ بِيهِ قَدْ تَشْتَدِي مُوَائِعٌ لَهُ بِيهِ قَدْ تَشْتَدِي مُؤَكِّدًا بَلْ جَمْعُ جَمْعِ حُرِّرًا)

(وَاخْنَامِسَ الْعَشَرَ نَيْلُ الرَّبُطِ) بفتح النون، وسكون الياء، أي وجود الرابط، يعني أن الخامس عشر من الجهة السادسة اشتراطهم وجود الرابط (في مَوَاضِع) بالصرف للوزن (في غَيْرِهَا) أي في غير تلك المواضع (الْمُنْعُ يَفِي) أي منع وجود الرابط (فَأَوَّلُ) أي القسم الأول، وهو ما يُشترط في غير تلك المواضع (المُنْعُ يَفِي) أي منع وجود الرابط (فَأَوَّلُ) أي القسم الأول، وهو ما يُشترط في عبر المابط (مَضَى بِشَرْحٍ بَيِنٌ) أي واضح، يعني أنه تقدم شرحه مستوفّى في بابه، وذلك

كجملة الخبر، والصفة، والصلة، والحال.

(وَالثَّانِ) أَي القسم الثاني، وهو ما يُشترط فيه عدم الرابط (مَا) موصولة واقعة على الجملة، أي الجملة التي (لَهَا) متعلّق بـ( يُضِيفُ الْمُعْتَنِي) أي يضيفها المتكلّم الذي له اعتناء بتحسين الكلام، نحو «يوم قام زيد» ( كَذَاكَ «أَجْمَعُ»، وَمَا تَصَرَّفَا) بألف الإطلاق، أي ما تفرّع من «أجمع»، كر جُمَع»، و «جَمْعاء»، و «أجمعون» (في بَابِ تَوْكِيدِ) حال كونه (مُجَرّدًا) أي من ضمير الموكّد (وَفَى) من الوفاء (عَنْ مُضْمَرٍ) متعلّق بـ «مجرّدًا»، وقوله: (يَعُودُ لِلْمُؤكّدِ) صفة لـ «مضمر» (تَوَابِعٌ) جمع تابعة، أي هي تابعة (لَهُ) أي للمؤكّد، متعلّق بما قبله (بِهِ) متعلّق بما بعده، والضمير للمؤكّد أيضًا (قَدْ تَقْتَدِي) أي تأتي بعده لزومًا.

(«جَاءُوا بِأَجْمُعِهِمِ») بضم الميم (لَيْسَ يُرَى) بالبناء للمفعول (مُؤَكِّدًا) بصيغة اسم الفاعل أي ليس من صيغ التأكيد (بَلْ) هو (جَمْعُ) لفظ (جَمْعٍ) كفَلْسِ وأَفْلُس، وقوله: (حُرِّرَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول في محل نصب على الحال.

وحاصل معنى الأبيات أن النوع الخامس عشر من الجهة السادسة اشتراطهم وجود الرابط في بعض المواضع، وفَقْدَه في بعضها، فالأول قد مضى مشروحًا في بابه، والثاني الجملة المضاف إليها، نحو «يومَ قام زيد»، فأما قوله [من المتقارب]:

وَتَسْخُنُ لَيْلَةَ لَا يَسْتَطِيعُ نُبَاحًا بِهَا الْكَلْبُ إِلَّا هَرِيرَا(٢) وقوله [من الوافر]:

<sup>(</sup>١) علّل ذلك ابن مالك بأن المضاف إلى الجملة إنما هو مضاف في التقدير إلى مصدر من معناها، وكما لا يعود من المصدر المضاف إليه ضمير إلى المضاف لا يعود إليه ضمير من الجملة المذكورة، فإن سُمع ذلك فنادر. انتهى شمني «حاشية دسوقي» ٢٢٦/٢.

 <sup>(</sup>٢) قوله: «تَسْخُن» بضم الخاء، من باب كرم من السخونة، و«النباح» صياح الكلب، و«الهرير»: صوته دون النباح من قلة صبره على البرد، ومحل الشاهد قوله: «ليلةً لا يستطيع إلخ»، حيث أضاف الظرف للجملة، وفيها رابط، وهو ضمير «بها».

مَضَتْ سَنَةٌ (١) لِعَامَ وُلِدْتُ فِيهِ وَعَشْرٌ بَعْدَ ذَاكَ وَحِجَّتَانِ (٢) فنادر، وهذا الحكم (٣) خَفِي على أكثر النحويين، والصواب في مثل قولك: «أعجبني يوم ولدت فيه» تنوين اليوم، وجعل الجملة بعده صفة له، وكذلك «أجمع»، وما يتصرف منه في باب التوكيد يجب تجريده من ضمير المؤكَّد، وأما قولهم: «جاء القوم بأُجْمُعهم»، فهو بضم الميم لا بفتحها، وهو جمع لقولك: «جَمْعٌ» على حد قولهم: فَلْسٌ وأَفْلُس، والمعنى: جاؤوا بجماعاتهم، ولو كان توكيدًا لكانت الباء فيه زائدة، مثلها في قوله [من الكامل]:

هَذَا وَجَدُّكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِهِ(١) لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبُ فَكَانَ يصح إسقاطها، أي وهذه لا يصح إسقاطها، فلا يصحّ كونها زائدة. والله تعالى أعلم

ولما أنهى الكلام على النوع الخامس عشر من الجهة السادسة، شرع يبين النوع السادس عشر منها، وهو آخر الأنواع لهذه الجهة، فقال:

١٣٩٠ (وَالسَّادِسَ الْعَشَرَ أَنْ تَنْقَطِعًا إضَافَةٌ عَنْ ذِي بناءِ وَقَعَا ١٦٩١ وَذَا كَغَيْرُ قَبْلُ بَعْدُ أَوَّلُ وَعَكْسُ ذَا فِي الْبَعْضِ شَرْطًا يُجْعَلُ ١٦٩٢ فَذَاكَ أَيِّ ذَاتُ وَصْلِ فِي الْبِنَا تُضَافُ وَالْعَائِدُ عَنْ صَدْرِ فَنَى)

(وَالسَّادِسَ الْعَشَرَ) أي من الجهة السّادسة (أَنْ تَنْقَطِعَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، وفاعله قوله: (إِضَافَةٌ عَنْ ذِي بِنَاءٍ) أي عن اسم صاحب بناء (وَقَعَا) بألف الإطلاق أيضًا، صفة لـ«بناء»، أي بناءٍ واقع على ذلك الاسم (وَذَا كَغَيْرُ) و(قَبْلُ) و(بَعْدُ) و(أُوَّلُ) والمعنى أن السادس عشر

<sup>(</sup>١) قال البغداديّ:صوابه مائة، ولم يتنبّه أحد من الشرّاح لهذا التحريف، وأكثر ما يكتب مائة بصورة مئة بلا ألف، فحرف إلى سنة. انتهى «شرح الأبيات»٢٥٣/٧٠.

<sup>(</sup>٢) السنة، والعام، والحجة بكسر الحاء بمعنى واحد.

<sup>(</sup>٣) أي جعل الجملة فيما ذُكر مضافا إليها مما خفي على أكثر النحويين؛ لأن الجملة حينئذ احتوت على رابط صفة، ولا يضاف موصوف إلى صفته.

<sup>(</sup>٤) محل الشاهد «بعينه» فإنه مؤكد لصغاركم، وزيدت فيه الباء.

اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقطع عن الإضافة، كالأمثلة المذكورة.

(وَعَكُسُ ذَا) أي عكس حكم المذكور (في الْبَعْضِ) أي في بعض الأسماء (شَرْطًا يُجْعَلُ) يعني أنهم يشترطون لبناء بعض الأسماء أن تكون مضافة، عكس ما سبق (فَذَاكَ) أي الذي يُشترط لبنائه الإضافة («أَيِّ» ذَاتُ وَصْلِ) أي الموصولة (في الْبِنَا) أي في حالة بنائها (تُضَافُ، وَالْعَائِدُ) أي الضمير الذي يعود إليها (عَنْ صَدْرٍ) أي عن صدر صلتها (فَنَى) بفتح النون على لغة طيء، إذ أصله فني بكسرها، ففتحوه تخفيفًا، وقد سبق بيان ذلك.

والمعنى أن أيّا الموصولة، يُشتَرط لبنائها، أن تكون مضافة، ويُحذف صدر صلتها، وهو ضمير عائد عليها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن النوع السادس عشر من الجهة السادسة اشتراطهم لبناء بعض الأسماء أن تُقطع عن الإضافة، كه قبل، وبعد، وغير،، ولبناء بعضها أن تكون مضافة، وذلك «أَيِّ» الموصولة، فإنها لا تُبنَى إلا إذا أضيفت، وكان صدر صلتها ضميرًا محذوفًا، نحو قوله عَجْك: ﴿ أَيَّهُمْ أَشَدُ ﴾ [مرتم: الآية ٦٩] الآية.

فمن الوَهَم في ذلك قولُ ابن الطَّرَاوة: ﴿ مُمْ أَشَدَى مبتداً وخبر، و﴿ أَيُ ﴾ مبنية مقطوعة عن الإضافة، وهذا مخالف لرسم المصحف، ولإجماع النحويين. والله تعالى أعلم بالصواب. ولما أنهى الكلام على الجهة السادسة، وذكر من أنواعها ستة عشر نوعًا، شرع يبين الجهة السابعة، فقال:

١٦٩٣- (وَسَابِعُ الْجِهَاْتِ أَنْ قَدْ حَمَلُوا لَفْظًا عَلَى حُكْمِ سِوَاهُ يَحْصُلُ ١٦٩٣- فِي الْمَوْضِعِ الآخِرِ فِيهِ أَمْثِلَهُ كَعَطْفِ مُخْرِجٍ عَلَى الْفَالِقِ لَهُ ١٦٩٥- فِي الْمَوْضِعِ الآخِرِ جَا يُخْرِجُ مَعْطُوفًا عَلَى ذِي يُخْرِجَا الْخُرِجُ مَعْطُوفًا عَلَى ذِي يُخْرِجَا الْخُرِجُ مَعْطُوفًا عَلَى ذِي يُخْرِجَا الْمُخْرِجُ اللَّحْتِصَارِ تَرْكَهَا أَرَى) ١٦٩٦- وَمِثْلَ هَذَا نَحْوَتِسْعِ ذَكْرَا الْأَجْلِ الاِّخْتِصَارِ تَرْكَهَا أَرَى)

(وَسَابِعُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (أَنْ قَدْ حَمَلُوا) أي حَمْلُهُمْ (لَفْظًا عَلَى حُكْمِ سِوَاهُ) متعلّق بريخصُلُ أي يوجد ذلك الحكم (في

الْمُؤْضِعِ الآخِرِ) على خلافه، والمعنى أن الجهة السابعة أن يَحمِل المعرب كلامًا محتملًا على شيء، ويشهد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلاف ذلك الحمل، أي وحينئذ فالذي ينبغي للمعرب أن يلاحظ المحلات المتقاربة، ويجعل الإعراب في المحتمل مثل ما الإعراب فيه ظاهر.

(فِيهِ) أي في هذا النوع (أَمْثِلُهُ) أي كثيرة، فالتنوين للتكثير (كَعَطْفِ مُخْرِج عَلَى الْفَالِقِ لَهُ) أي كعطف قوله تعالى: ﴿ وَمُخْرِجُ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْحَيِّ ﴾ [الأنقام: الآية ١٥] على ﴿ فَالِقُ ٱلْمَيِّ وَٱلنَّوَى ﴾ [الأنقام: الآية ١٥] على ﴿ فَالِقُ ٱلْمَيِّ مِنَ وَالنَّوَى ﴾ والأنقام: الآية ١٥] (مِنْ دُونِ يُخْرِجُ) أي من دون عطفه على قوله: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْمَيِّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ ﴾ [الأنقام: الآية ١٥] ؛ لأن عطف الاسم على الاسم أولى، لكن الثاني هو الأولى، كما أشار إليه بقوله: (وَفِي الآخِرِ) أي في الموضع الآخر من القرآن (جَا يُخْرِجُ مَعْطُوفًا عَلَى ذِي يُخْرِجُا) بألف الإطلاق، أي على صاحب ﴿ يُخْرِجُ ﴾، يعني أنه جاء قوله تعالى: ﴿ يُخْرِجُ ٱلْمَيِّ مِنَ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْمَيِّتِ مِنَ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْمَيِّتَ مِنَ ٱلْمَيِّ مَعْطُوفًا فيه ﴿ يُغْرِجُ ﴾ على ﴿ يُغْرِجُ ﴾، وهذا مما يدلّ على خلاف الإعراب المذكور.

(وَمِثْلَ هَذَا) أي مثل هذا المثال (نَحْوَ تِسْعٍ) من الآيات (ذَكَرَا) بألف الإطلاق، والضمير لصاحب «المغنى» (لأَجْلِ الاخْتِصَارِ تَوْكَهَا) مفعول مقدّم لـ(أَرَى)، يعني أنه حذف تلك الأمثلة الختصارًا، وسأذكرها في الإيضاح -إن شاء الله تعالى ـ .

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة السابعة أن يَحمِل المعرب كلاما محتملًا على شيء، ويَشهَد استعمال آخر في نظير ذلك الموضع بخلافه، وله أمثلة:

[الثاني]: قـولُ مكي وغيره في قوله تعـالى: ﴿ مَاذَاۤ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَـٰذَا مَثَـلًا يُضِـلُ بِهِـ، كَانَاهُ وَالسَالُ عَلَيْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ ٢٦]: إن جملة ﴿ يُضِـلُ ﴾ صفة لـ﴿ مَثَـلًا ﴾، أو مستأنفة، والصواب

الثاني؛ لقوله تعالى في «ســورة المدثر»: ﴿مَانَآ أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا ۚ كَذَٰلِكَ يُضِلُّ ٱللَّهُ مَن يَشَآهُ ﴾ [المدُّثّر: الآية ٣١] .

[الثالث]: قول بعضهم في ﴿ ذَلِكَ ٱلْكِنْبُ لَا رَبِّبُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] : إن الوقف هنا على ﴿ رَبِّبُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢] ، ويدل على خلاف ذلك قوله على ألبَقَرَة: الآية ٢] ، ويدل على خلاف ذلك قوله تعالى في «سورة السجدة»: ﴿ الْمَرْ مُ تَنْزِيلُ ٱلْكِتَبِ لَا رَبِّبَ فِيهِ مِن رَّبِ ٱلْمَلَمِينَ ﴾ [السجدة: ٢٠١].

[الرابع]: قولُ بعضهم في ﴿ وَلَمَن صَبَرَ وَعَفَرَ إِنَّ ذَالِكَ لَمِنْ عَزْمِ ٱلْأَمُورِ ﴾ [الشّورى: الآية ٤٣]: إن الرابط الإشارة، وإن الصابر والغافر مجعلا من عزم الأمور مبالغة، والصواب أن الإشارة للصبر والغفران، بدليل ﴿ وَإِن تَصَّيرُوا وَتَتَقُوا فَإِنَّ ذَالِكَ مِنْ عَنْرِمِ ٱلْأَمُورِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٦]، ولم يقل: إنكم.

تَعَلَّمْ رَسُولَ اللهِ أَنَّكَ مُدْرِكِي وَإِنَّ وَعِيدًا مِنْكَ كَالأَخْذِ بِالْيَدِ وَمِن القليل فيهما قوله [من الخفيف]:

زَعَمَتْنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدِبُ دَبِيبَا وقوله [من الطويل]:

تَعَلَّمْ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا فَبَالِغْ بِلُطْفِ فِي التَّحَيُّلِ وَالْمُحْرِ وعكسهما في ذلك «هَبْ» بمعنى «ظُنَّ»، فالغالب تعديه إلى صريح المفعولين، كقوله [من المتقارب]:

فَقُلْتُ أَجِرْنِي أَبَا خَالِد وَإِلَّا فَهَبْنِي ٱمْرُا هَالِكَا

ووقوعه على «أنّ» وصلتِهَا نادرٌ حتى زعم الحريري أن قول الخواصّ «هب أن زيدًا قائم» لحنّ، وذَهِلَ عن قول القائل: «هَبْ أن أبانا كان حمارًا(١)»، ونحوه.

[السادس]: قولهم في ﴿ سَوَآءُ عَلَيْهِمْ ءَأَنذُرْتَهُمْ أَمْ لَمْ لُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢]: إن ﴿ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ مستأنف، أو خبر لـ ﴿ إِنَّ ﴾ وما بينهما اعتراض، والأولى الأول، بدليل ﴿ وَسَوَآءٌ عَلَيْهِمْ ءَأَنذُرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنذِرْهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [بس: الآية ١٠].

[السابع]: قولُهم في نحو قوله وَ الله وَ عَلَا : ﴿ وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّمِ ﴾ [فُصَلَت: الآية ٢٦] ، وقوله: ﴿ وَمَا اللهُ بِغَلْفِلٍ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤] : إن المجرور في موضع نَصْبٍ، أو رَفْعٍ على الحجازية والتميمية، والصواب الأول؛ لأن الحبر بعد «ما »لم يجئ في التَنْزِيل مُجَرَّدًا من الباء، إلا وهو منصوب، نحو ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] . نحو ﴿ مَا هَذَا بَشَرًا ﴾ [يُوسُف: الآية ٣١] .

[النامن]: قولُ بعضهم في ﴿ وَلَينِ سَأَلْتَهُم مِّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [الزّخرف: الآية ١٨]: إن اسم الله سبحانه وتعالى مبتدأ، أو فاعل، أي الله خلقهم، أو خلقهم الله، والصواب الحمل على الثاني، بدليل ﴿ وَلَينِ سَأَلْنَهُم مِّنْ خَلَقَ السَّمَوْتِ وَأَلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيرُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزّخرف: ٩]. بدليل ﴿ وَلَينِ سَأَلْنَهُم مِّنْ خَلَقَ السَّمَوْتِ وَأَلْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيرُ الْعَلِيمُ ﴾ [الزّخرف: ٩]. والتاسع]: قولُ أبي البقاء في ﴿ أَفَمَنْ أَسَسَ بُنْكِنَهُ عَلَى تَقُوى ﴾ [التوبة: الآية ١٠٩]: إن الظرف حال، أي على قصد تقوى، أو مفعول ﴿ أَسَسَ ﴾ [التوبة: الآية ١٠٩]، وهذا الوجه هو الظرف حال، أي على قصد تقوى، أو مفعول ﴿ أَسَسَ ﴾ [التوبة: الآية ١٠٩]، وهذا الوجه هو

المعتمد عليه؛ لتَعَيُّنه في ﴿ لَمَسْجِدُ أُسِّسَ عَلَى التَّقُويٰ [التوبَه: الآية ١٠٨].

## تنبيه:

وقد يحتمل الموضع أكثر من وجه، ويوجد ما يُرَجُّح كلا منها، فيُنظَر في أَوْلاها، كقوله تعالى: ﴿ فَأَجْعَلْ بَيْنَنَا وَبَيْنَكَ مَوْعِدًا ﴾ [طه: الآية ٥٥]، فإن الموعد محتمل للمصدر، ويشهد له ﴿ لَا نُخْلِفُكُمْ نَعْنُ وَلَا أَنْتَ ﴾ [طه: الآية ٥٥]، وللزمان، ويشهدله ﴿ قَالَ مَوْعِدُكُمْ يَوْمُ ٱلزِّينَةِ ﴾ [طه: الآية ٥٥]، وإذا أُعرب ﴿ مَكَانًا ﴾ بدلًا منه، لا

<sup>(</sup>١) أي قوله لعمر بن الخطاب ضي المسألة الحمارية، وهي زوج وأم وأخوان لأم، وأخوان لأب وأم حكم فيها عمر بالثلث للأخوين للأم، ولم يجعل للإخوة الأشقاء شيثا، فقالوا له: يا أمير المؤمنين هب أن أبانا كان حمارًا، فأشركنا بقرابة أمنا، فأشركهم. والحاشية، ج٣ ص٣٩٩.

ظرفًا لـ﴿ نُخْلِفُكُم ۗ وَطْهُ: الآية ٥٨] تعين ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة السابعة، شرع يبين الكلام على الجهة الثامنة، فقال:

يخمِلْ عَلَى شَيْءِ وَدَافِعٌ رَبَا هَا مُضْمَرُ الْقِصَّةِ في الإثنيانِ وضالها بذا بخط منتبغ لِلإَبْسِدَا وَالْخَطُّ يَأْبَى يَا فُلُ خَبَرٌ الجُمْلَةُ كَانَتْ وَصْلَهُ عَلَى الَّذِينَ يَعْمَلُونَ قَدْ مَضَى وَالْحَبَوُ الأَشَدُ أَيِّ جُودًا يَـرُدُ هَــذَا وَالْـبنَاءُ جَــالِـي هُمْ فِيهِمَا مُنْفَصِلًا مُبَيُّ مُبْشَدَأً خَبَرُهُ اللَّذْ ثُبَتَا وَاوَاهُمَا بِأَلِفِ لَمْ يُرْسَمَا في كَوْنِهِ عَنْهُمْ تَنَافُرٌ جَلِي لِلْفَصْلِ وَالنَّصْبَ رَوَاهُ مَنْ عَدَلْ زَيْدًا ضَرَبْتُهُ يُقَاسُ فَأَعْقِلًا)

١٦٩٧- (ثَامِنَةُ الْجِهَاتِ أَنَّ الْغُربَا ١٦٩٨- في إِنَّ هَـذَانِ لَـسَـاحِـرَانِ ١٦٩٩- يَرُدُهُ ٱنْفِصَالُهَا عَنْ إِنَّ مَّعْ ١٧٠٠- وَفِي وَلَا الَّذِينَ لَامًا جَعَلُوا ١٧٠١- وَجَعَلُوا الَّذِينَ مُبْتَدًا لَهُ ١٧٠٢- وَإِنَّمَا هُوَ بِعَطْفِ خُفِضًا ١٧٠٣- وَأَيُّهُمْ أَشَدُّ جَاهُمْ مُبْتَدَا ١٧٠٤ ورَسْمُ أَيِّهِمْ بِالْأَتِّصَالِ ١٧٠٥ وَنَحُو كَالُوهُمْ وَنَحُو وَزَنُوا ١٧٠٦- بِالرَّفْعِ تَوْكِيدًا لِوَارِ أَوْ أَتَى ١٧٠٧- وَاخْتُ مَفْعُولًا أَتَى لَدَيْهِمَا ١٧٠٨ ـ في فِعْلِ الْحَدِيثُ لَا في الْفَاعِلِ ١٧٠٩- وَبَعْضُهُمْ جَعَلَ جَنَّاتٌ بَدَلْ ١٧١٠- وَكُونُهُ مُبْتَدَأً أَوْلَى عَلَى

(ثَامِنَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها (أَنَّ اللَّغِرِبَا) بألف الإطلاق (يَحْمِلُ) بسكون اللام للوزن، أي يحمل الكلام (عَلَى شَيْء، وَدَافِعٌ) أي والحال أن المانع من ذلك الحمل (رَبَا) أي ظهر في ذلك الموضع.

ثم ذكر أمثلة لذلك، فأحدها: (في) قوله رَجَهُكُن: (هو إِنْ هَلاَنِ لَسَيْحِرَنِ ﴾ [طه: الآية ٦٣]) أي فقد قال بعضهم: («هَا» مُضْمَرُ الْقِصَّةِ) أي ضمير القصّة، وقد تقدّم أن ضمير القصّة هو ضمير

الشأن، لكنه للمؤنّث، كما أن ضمير الشأن للمذكر، وقوله: (في الإثنان) أي في الذكر، يعني أنه قال: ﴿إِنَّهَا ﴾ إنّ واسمها، أي والأصل إنها ذان لساحران، فإ«ن» حرف توكيد ونصب، وضمير القصّة اسمها، و«ذان» مبتدأ، وقوله: ﴿لَسَيْحِرَانِ ﴾ ولهذا الآية ٦٣] خبر، والجملة خبر «إن»، وهذا خطأ (يَرُدُّهُ انْفِصَالُهَا) أي انفصال الضمير (عَنْ «إِنَّ») في الرسم، حيث كُتبت منفصلة عنها (مَعْ وِصَالِهَا بـ «ذَا») أي باسم الإشارة الذي بعدها (بِخَطِّ مُتَّبَعْ) أي في الإمام، وهو الخطّ العثمانيّ الذي لا يجوز الاعتماد إلا عليه.

(وَ) المثال الثاني (في) قوله تعالى: (﴿ وَلَا الّذِينَ يَمُونُونَ ﴾ [النّساء: الآية ١٨] الآية (لاَمًا) أي التي في ﴿ وَلَا ﴾ (جَعَلُوا للابْتِدَا) أي قالوا: إنها لام الابتداء، وهذا خطأ، يردّه الرسم أيضًا، كما قال: (وَالْخَطُّ يَأْبَى يَا قُلُ) أي حيث رسمت اللام مع الألف، فهي «لا» النافية مؤكّدة للنفي قبلها (وَجَعَلُوا ﴿ اللّذِينَ ﴾ [الفّائِحَة: الآية ٧] مُبْتَدًا لَهُ خَبَرٌ وقوله: (الجَّمُلَةُ كَانَتْ وَصْلَهُ) أي قبلها (وَجَعَلُوا ﴿ اللّذِينَ ﴾ [الفّائِحَة: الآية ٧] مُبْتَدًا لَهُ خَبَرٌ وقوله: (الجَّمُلَةُ كَانَتْ وَصْلَهُ) أي موصولة به على أنها الخبر، وأراد بالجملة قوله: ﴿ أَوْلَتَهِكَ أَعْتَدُنَا لَمُثَمِّ عَذَابًا أَلِيمًا ﴾ [النّساء: الآية ١٨] ، لا قوله: ﴿ يَمُونُونَ ﴾ فإنها صلته بلا خلاف، والصواب في إعرابه ما ذكره بقوله: (وَإِنَّمَا هُوَ) أي لفظ ﴿ ٱلَذِينَ ﴾ (بِعَطْفِ خُفِضًا) بألف الإطلاق، أي بُحرّ بسبب عطفه بقوله: (وَإِنَّمَا هُوَ) أي لفظ ﴿ ٱلَذِينَ ﴾ [النساء: ١٨] ، وقوله: (قَدْ مَضَى) أي حال كون ﴿ ٱلّذِينَ يَعْمَلُونَ السّيّعَاتِ ﴾ [النساء: ١٨] ، وقوله: (قَدْ مَضَى) أي حال كون ﴿ ٱلّذِينَ يَعْمَلُونَ السّيّعَاتِ ﴾ [النساء: ١٨] ، وقوله: (قَدْ مَضَى) أي حال كون ﴿ ٱلّذِينَ يَعْمَلُونَ السّيّعَاتِ ﴾ [النساء: ١٨] ، وقوله: (قَدْ مَضَى) أي حال كون ﴿ ٱلّذِينَ يَعْمَلُونَ مَا عليه.

موة

بَابٌ \_\_\_

الم قوله لا

يُبطر الجه

ا ذمّه إذا أ

و کو استو

عَنْهُ

الطب

در هو ومه

مک

عَدَا

مبتد إنما ي

(1)

موضّح، وفي نسخة: «منفصلٌ» بالرفع، وعليها فهو الخبر، و«مبينٌ» خبر بعد الخبر.

(بِالرَّفْعِ تَوْكِيدًا) أي قال بعضهم: «هم» في محل رفع توكيدًا (لِوَافِ) أي الواو التي في في كَالُوا في و هِوْزَنُوا في (أَقِي مُبَتَدَأً، خَبَرُهُ اللَّهُ ثَبَتًا) بألف الإطلاق، أي أتى بعده، وهو قوله: ﴿ يُسْتِرُونَ فِي الطفّينِ: الآية ٣] ، وهذا خطأ (وَالحُقَّ) أن «هم» (مَفْعُولًا أَتَى لَدَيْهِمَا) أي لَوْكَالُوا في وَوْزَنُوا في (وَاوَاهُمَا بِأَلِفِ لَمْ يُوسَمَا) بألف التثنية، أي لم يُكتبا بألف، يعني أن مما يبطل الإعراب المذكور أن الواو فيهما لم يُكتب بعدها ألف، ومن القاعدة أن الفعل إذا رَفَعَ واو الجماعة رُسِم بعدها ألف، فلما لم يُرسم عرفنا أن الضمير متصل بالفعل مفعول به، وليس مبتدأ. وقوله: (في فِعْلِ الحُدِيثُ لا في الفاعل) أشار به إلى ردّ آخر، وذلك أن المحدَّث عنه، وهو وقوله: (في فِعْلِ الحُدِيثُ لا في الفاعل، لا في الفاعل، فلا وجه لتأكيده، فالمعنى المقصود أنهم إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، فيكون ضمير ﴿ كَالُوهُمْ فِي الطفّينِ: الآية ٣] للناس، وأما إذا جعلت الضمير للمطففين صار معناه: إذا أخذوا استوفوا، وإذا تَوَلُوا الكيل، أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهذا معنى قوله: (في كُوْنِهِ الشعفين أي في كون الضمير في ﴿ كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ في للمطففين (تنَافُونُ (١ كَيْلِي) أي مُخالفته الطبع، وفي نسخة: «تنافرًا جلي) بالنصب.

(وَ) المثال الحامس (بَعْضُهُمْ) أي بعض المعربين (جَعَلَ جَنَّاتٌ) أي في قوله وَ الله المحالية وَ الْفَضَلُ الْكَيْرُ \* جَنَّنْتُ عَدِّنِ الآية وَ الطر: ٣٢-٣٣]، فر جَنَّنْتُ هفعول أول لـ اجعل هُو الفَضِلِ الله الله وقوله: (بَدَلْ) مفعول ثان له، وقف عليه بالسكون على لغة ربيعة (لـ والفَضلِ الله) بالجرّ هكذا النسخ، وكان الأولى رفعه على الحكاية (والنُصْبَ) منصوب على الاشتغال (رَوَاهُ مَنْ عَدَلْ) يعني أن بعضهم قرأ بنصب وجَنَّنتُ ، وهذا مما يردّ الإعراب المذكور، فإنه يعين كونه مبتدأ، كما قال: (وَكَوْنُهُ مُبْتَدَأً أَوْلَى) وجه ذلك أن كل ما جاز أن يكون منصوبًا على الاشتغال ورفع إنما يكون رفعه على الابتداء، وهذا معنى قوله: (عَلَى زَيْدًا ضَرَبْتُهُ يُقَاسُ) أي فإن «زيدا» لو رفع

<sup>(</sup>۱) قد يقال: إنّ المعنى: وإذا كالوا بأنفسهم، أو وزنوا بأنفسهم لغيرهم يخسرون المكيل له والموزون له بنقص حقه، وحينئذ فلا تنافر. «الحاشية» ج٣ ص٣٣٣.

277

يكون على الابتداء، فكذا هذا، وقوله: (فَاعْقِلا) بالألف المبدلة من نون التوكيد الخفيفة، كمّل به البيت، أي فاعلم هذه القواعد، فإنها مهمّة جدّا.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة الثامنة من الجهات التي يدخل الخطأ على المعرب بسبب عدم مراعاتها أن يَحمِل الكلام على شيء، وفي ذلك الموضع ما يَدفعُه، وهذا أصعب من الذي قبله، وله أمثلة:

[أحدها]: قولُ بعضهم في ﴿ إِنْ هَلَانِ لَسَنجِرَنِ ﴾ [طه: الآية ٢٣]: إنهما ﴿ إِنَّ ﴾ واسمها، أي إنَّ القصة، و﴿ وَلَانَ ﴾ مبتدأ، وهذا يدفعه رَسْمُ ﴿ إِنَّ ﴾ منفصلة، و﴿ وَلَانِ ﴾ متصلة.

[والثاني]: قولُ الأخفش وتبعه أبو البقاء في ﴿ وَلَا الّذِينَ يَمُونُونَ وَهُمُ كُفَارُكُ وَالنّساء: الآية ١٨]: إن اللام للابتداء، و﴿ الّذِينَ ﴾ مبتدأ والجملة بعده خبره، ويدفعه أن الرسم و﴿ وَلَا هُم مُروعٌ بالابتداء، وذلك يقتضي أنه مجرور بالعطف على ﴿ الّذِينَ يَمْمَلُونَ السّيّعَاتِ ﴾ [النساء: ١٨]، لا مرفوعٌ بالابتداء، والذي حملهما على الخروج عن ذلك الظاهر أن من الواضح أن المبت على الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف، ويُمكِن أن يُدَّعَى لهما أن الألف في لا زائدة، كالألف في الكفر لا توبة له؛ لفوات زمن التكليف، وكمكِن أن يُدَّعَى لهما أن الألف في عدم الانتفاع بالتوبة بين من ليفاد معناها بمجرده، بل ليستوَّى بينها وبين ما قبلها، أي إنه لا فرق في عدم الانتفاع بالتوبة بين من أخرها إلى حضور الموت، وبين من مات على الكفر، كما نُفي الإثم عن المتأخر في قوله تعالى: أن حكمه معلوم، لأنه آخذ بالعزيمة، بخلاف المتعجل فإنه آخذ بالرخصة، على معنى يستوي في عدم الإثم من يتعجل ومن لم يتعجل، وحَمْلُ الرسم على خلاف الأصل مع إمكانه غير سديد. [والثالث]: قول ابن الطَّرَاوة في ﴿ أَيُهُمْ أَشَدُ ﴾ ومبتدأ وخبر،

[والثالث]: قول ابن الطَرَاوة في ﴿ أَيُّهُمْ أَشَدَّ ﴾ [مريم: الآية ٢٩]: ﴿ هُمَّ أَشَدَّ ﴾ مبتدأ وخبر، و﴿ أَيُّهُمْ مُنصَلِهُ، وأنَّ أيا إذا لم تُضَف أُعربت باتفاق.

[والرابع]: قولُ بعضهم في ﴿وَإِذَا كَالُوهُمْ أَو وَزَنُوهُمْ يُخْسِرُونَ ﴾ [المطنفين: الآية ٣] : إن ﴿هُمْ ﴾ الأولى ضمير رَفْع مؤكّد للواو، والثانية كذلك، أو مبتدأ وما بعده خبره، والصواب أن ﴿هُمْ ﴾ مفعول فيهما لرسم الواو بغير ألف بعدها، ولأن الحديث في الفعل لا في الفاعل؛ إذ المعنى

أخذ

بَالــُ

إذاأ

يد-

بعظ

مَنِ بالع عِبَ

الآد

منه قراء

علی فصد

أن ا وقد

بِقَدَدِ خود

بالك

إذا أخذوا من الناس استوفوا، وإذا أعطوهم أخسروا، وإذا بجعلتَ الضمير للمطففين صار معناه إذا أُخذوا استوفوا، وإذا تولوا الكيل أو الوزن هم على الخصوص أخسروا، وهو كلام متنافر؛ لأن الحديث في الفعل لا في المباشر.

[الخامس]: قولُ مكي وغيره في قوله تعالى ﴿ ذَالِكَ هُوَ ٱلْفَضَّلُ ٱلْكَبِيرُ \* جَنَّاتُ عَدْنِ
يَدْخُلُونَهَا﴾ [فاطر: ٣٢ - ٣٣]: إن ﴿ جَنَّاتُ ﴾ بدل من ﴿ ٱلْفَضْلُ ﴾ ، والأولى أنه مبتدأ لقراءة
بعضهم بالنصب على حَدٌ «زيدًا ضربته».

[السادس]: قولُ كثير من النحويين في قوله تعالى: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلَطَنُ إِلَّا مَنِ اتَبَعَكَ ﴾ [الحجر: الآية ٤٢]: إنه دليل على جواز استثناء الأكثر من الأقل، والصواب أن المراد بالعباد المخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية «سبحان»: ﴿إِنَّ بِالعباد المُخلصون لا عموم المملوكين، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية «سبحان»: ﴿إِنَّ عِبَادِى لَيْسَ لَكَ عَلَيْهِمْ سُلُطَنُنُ وَكَفَل بِرَيِّكَ وَكِيلًا ﴾ [الإسراء: الآية ٢٥]، ونظيره المثال الآتى.

[السابع]: قولُ الزمخشري في ﴿ وَلَا يَلْنَفِتَ مِنكُمْ أَحَدُّ إِلَّا آمْرَانَكُ ﴾ [مُود: الآية ٨١]: إن مَن نَصَب قَدَّر الاستثناء من ﴿ وَلَا يَلْنَفِت إِهُود: الآية ٨١]، ومَن رَفَع قدره من ﴿ وَلَا يَلْنَفِت مِن ضَب مِن اللهِ اللهُ ال

وبَعْدُ فقول الزمخشري في الآية خلاف الظاهر، وقد سبقه غيره إليه، والذي حملهم على ذلك . أن النصب قراءة الأكثرين، فإذا قُدِّر الاستثناء من ﴿ أَحَدٍ ﴾ كانت قراءتهم على الوجه المرجوح، وقد التزم بعضهم جواز مجيء قراءة الأكثر على ذلك مُستدلًا بقوله تعالى: ﴿ إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْتَهُ مِقَدَرٍ ﴾ [القَمَر: الآية ٤٩]، فإن النصب فيها عند سيبويه على حد قولهم: «زيدًا ضربته»، ولم يَرَ خوف إلباس المفسر بالصفة مرجّحًا كما رآه بعض المتأخرين، وذلك لأنه يَرَى في نحو خِفْتُ بالكسر، وطُلتُ بالضم أنه مُحتَمِل لفعلي الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو «تُضارً» محتمل بالكسر، وطُلتُ بالضم أنه مُحتَمِل لفعلي الفاعل والمفعول، ولا خلاف أن نحو «تُضارً» محتمل

لهما، وأن نحو «مُختار» محتمل لوصفهما، وكذلك نحو «مشتري» في النسب، وقال الزجاج في هوفَمَا زَالَت تِلَك دَعُولهُم الله الله الآية ١٥]: إن النحويين بجيزون كون الأول اسمًا، والثاني خبرًا، والعكس، وممن ذَكر الجواز فيهما الزمخشري، قال ابن الحاج: وكذا نحو «ضَرّب موسى عيسى» كل من الاسمين مُحتَمِل للفاعلية والمفعولية، والذي التزم فاعلية الأول إنما هو بعض المتأخرين، والإلباس واقع في العربية، بدليل أسماء الأجناس، والمشتركات. انتهى.

قال ابن هشام: والذي أجزم به أن قراءة الأكثرين لا تكون مرجوحة، وأن الاستثناء في الآية من جملة الأمر على القراءتين، بدليل سقوط ﴿ وَلَا يُلْنَفِتَ مِنكُمْ أَحَدُ ﴾ [مُود: الآية ٨١] في قراءة ابن مسعود، وأن الاستثناء منقطع، بدليل سقوطه في آية «الحجر»، ولأن المراد بالأهل المؤمنون، وان لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه وان لم يكونوا مؤمنين، ويؤيده ما جاء في ابن نوح عليه السلام: ﴿ يَنُونُ لِيَسَ مِنَ أَهْلِكُ ۚ إِنَّهُ عَمَلُ غَيْرُ صَلِيجٍ ﴾ [مُود: الآية ٤١]، ووجه الرفع أنه على الابتداء، وما بعده الخبر، والمستثنى الجملة، ونظيره ﴿ اللّه الله عَلَيْهِم بِمُصَيَّطِرٍ \* إِلّا مَن تَوَالَى وَكَفَر الابتثناء من أن الاستثناء منقطع، ولكنه قال: وجاء النصب على اللغة الحجازية، والرفع على التميمية، وهذا يدل على أنه جعل الاستثناء من وجاء النهي، وما قدمته أولى لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة جملة النهي، وما قدمته أولى لضعف اللغة التميمية، ولما قدمت من سقوط جملة النهي في قراءة ابن مسعود، حكاها أبو عبيدة وغيره. انتهى كلام ابن هشام، وهو بحث نفيس جدًا. والله تعالى أعلى بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة الثامنة، شرع يبين الجهة التاسعة، فقال:

١٧١١- (تَاسِعَةُ الْجِهَاتِ أَنْ لَا يَفْكِرَا مُشْتَبِهَاتِ مُثُلٌ فِيهَا تُرَى ١٧١٢- نَحُو الْفَتَى أَحْصَى فُؤَادًا وَعُمَرُ أَحْصَى كِتَابًا فَالْقَدَّمُ يَقَرُّ 1٧١٣- فَعُو الْفَتَى تَعْصَى فُؤَادًا وَعُمَرُ وَالشَّانِ مَاضٍ مُتَعَدًّ النَّتَصَبُ 1٧١٣- أَفْعَلَ تَفْضِيلٍ مُحَيِّزًا نَصَبُ وَالشَّانِ مَاضٍ مُتَعَدًّ النَّتَصَبُ 1٧١٤- وَبَعْضُهُمْ وَهِمَ فِي أَحْصَى لِلَا يِبجَعْلِهِ مِنْ أَوَّلِ تُقَدَّمَا ١٧١٤- فَأَمَدٌ مُحْصَى وَلَيْسَ مُحْصِيَا وَفَاعِلٌ تَمْسِيرُ أَفْعَلَ النَّتِيا

خَبَرٌ الثَّانِ وَوَصْفًا يَظُهَرُ فَالثَّانِ وَصْفٌ لَا سِوَاهُ يَصْلُحُ فَائِدَةُ الْكَلَامِ فِيهِ لَا تُرَى مُحتَمِلُ الْوَجْهَينُ فَأَدْرِ الْمُأْخَذَا بِكَوْنِهِ النَّعْتَ كَمِثْل مَا غَبَرْ لنعه الإخسار بالخشلفة يختصمون لفريقان ففي لِجَبَر وَالْحَالَ أَيْنُ اللَّهِ عَلْمَ مِنْ لِرَصْفِ غَيْر عَاقِل هُنَا ٱنْتَمَى كَمَا رَأَيْتُ ذَا الْهِلَالَ طَالِعَا وَالنَّانِ لِلإِبْصَارِ حَالًا تَصْحَبُ صَيَّرْتُ فَالْنَصُوبُ مَفْعُولًا يُرَى حَالٌ وَهَمَكَذَا مُمشَابِهُ رَبَا فَمُطْلَقٌ ذُو الضَّمِّ مَفْعُولًا يَضِحْ)

١٧١٦- وَنَحْوُ زَيْدٌ كَاتِبٌ قُلْ شَاعِرُ ١٧١٧ وَنَحْوُ زَيْدٌ رَجُلٌ أَيْ صَالِحُ ١٧١٨- إذْ أَوَّلٌ لَا يَسْشَقِلُ خَبَرَا ١٧١٩- كَذَاكَ زَيْدٌ عَالِمٌ يَفْعَلُ ذَا ١٧٢٠ ذَا رَجُلٌ يَفْعَلُ خَيْرًا يُقْتَصَرُ ١٧٢١ وَالْفَارِسِي يُوجِبُ فِيهِمَا صِفَهُ ١٧٢٢ وَالأَشْهَرُ الجُوَازُ كَالصَّفَاتِ في ١٧٢٣ قُلْ خَبَرٌ ثَانِ أَو الْوَصْفَ جُعِلْ ١٧٢٤ وَخَاسِتِينَ خَبَرًا قَدْ أُلْزِمَا ١٧٢٥- رَأَيْتُ خَالِدًا فَقِيهًا بَارِعَا ١٧٢٦- في أَوَّلِ عِلْمِيَّةٌ فَتَنْصِبُ ١٧٢٧- تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا إِنْ فُسِّرَا ١٧٢٨- أَوْ بِخَلَفْتُ فَالَّذِي قَدْ نُصِبَا ١٧٢٩. وَآغْتَرَفَ الْغَرْفَةَ إِنْ غَيْنٌ فُتِحْ

(تَاسِعَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها (أَنْ لَا يَفْكِرَا) بكسر الكاف، مضارع فَكَر، يقال: فَكَرتُ في الأمر فَكْرًا من باب ضرب، وتفكّرتُ فيه، وأفكرت بالألف، والْفِكْر بالكسر: تردّد القلب بالنظر والتدبُّرِ لطلب المعاني، ولي في الأمر فِكْر: أي نظر ورويّة، والفِكرة بالكسر اسم من الافتكار، مثلُ العِبْرة، والرّحلة من الاعتبار والارتحال، وجمعها فِكَرٌ، مثل سِدْرة وسِدر، ويقال: الْفِكْر: ترتيب أمور في الذهن يُتَوَصَّلُ بها إلى مطلوب يكون عِلْمًا أو ظنّا، قاله الفيّوميّ (١) وفي «القاموس»: «الفِكْرُ» بالكسر، ويُفْتَحُ: إعمالُ النظر في يكون عِلْمًا أو ظنّا، قاله الفيّوميّ (١) وفي «القاموس»: «الفِكْرُ» بالكسر، ويُفْتَحُ: إعمالُ النظر في

<sup>(</sup>١) «المصباح المنير» ٢/٩٧٦.

الشيء. انتهى. (مُشْتَيِهَاتِ) أي عند وجود أمور متشابهات، وقوله: (مُثُلُّ) بضمتين جمع مثال (فِيهَا) أي لهذه الجهة، فرهي، بمعنى اللام، وهي متعلّقة براتُرَى) بالبناء للمفعول، يعني أن لهذه الجهة أمثلة كثيرة، أشار إلى أولها بقوله: (نَحْوُ والْفَتَى أَحْصَى فُوَادًا، وَعُمَرْ أَحْصَى كِتَابًا» فَالْقَدَّمُ) أي المثال الأول (يَقَرَّ) بفتح أوله، وثالثه، من باب تعب، أو بكسر ثالثه، من باب ضرب، أي يثبتُ ويستقر (أَفْعَلَ تَفْضِيلٍ) بنصب وأفعل، على الحال (مُقَيِّرًا) مفعول مقدم له (نَصَبُ بالبناء للفاعل، أي نصب الاسم الذي بعده على التمييز، مثل وأحسنُ وجهًا» (وَالثَّانِ) أي المثال الثاني فعل (مَاضِ مُتَعَدِّ أَنْتَصَبُ) أي انتصب الاسم الذي بعده به على أنه مفعول به، مثلُ قوله ﷺ فعل (مَاضِ مُتَعَدِّ الْتَصَبُ) البنوا أمدًا (وَبَعْضُهُمْ وَهِمَ) بكسر الهاء، كغلِط وزنًا ومعنى (في) قوله ﷺ وقوله تَعَدَّ الشَوا أمدًا (الله وجه الحظ بقوله: (فَأَمَدٌ) بألف الإطلاق، أي من نوع المثال الأول، فأخطى) بصيغة اسم المفعول (وَلَيْسَ مُحْصِيًا) أي لغيره (وَفَاعِلٌ تَمْيِرُ أَفْعَلَ) يعني أن شرط (مُحْصَى) بصيغة اسم المفعول (وَلَيْسَ مُحْصِيًا) أي لغيره (وَفَاعِلٌ تَمْيِرُ أَفْعَلَ) يعني أن شرط النميز المنصوب بعد أفعل أن يكون فاعلًا في المعنى، كما قال في والحلاصة»:

وَالْفَاعِلَ الْمُعْنَى انْصِبَنْ بِأَفْعَلَا مُفَضَّلًا كَأَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلَا ولم يوجد هذا الشرط في الآية، وقوله: (افْتِيًا) كمّل به البيت، والألف بدل من نون التوكيد الخفيفة، أي ائتينْ بمثال موافق للشرط، كقولك: «زيدٌ أكثرُ مالًا».

ثم أشار إلى المثال الثاني بقوله:

(وَنَحُوُ «زَيْدٌ كَاتِبٌ، قُلْ: شَاعِرُ») أي مع الأول، أي «زيدٌ كاتب شاعرٌ» (خَبَرٌ الثَّانِ) أي الثاني، وهو «شاعرٌ» خبر بعد خبر (وَوْصْفًا يَظْهَرُ) أي يجوز أيضًا أن يكون وصفًا للخبر، أعني «كاتب» (وَنَحُو زَيْدٌ رَجُلٌ أَيْ) تفسيريّة (صَالِحُ، فَالثَّانِ) أي صالح (وَصْفٌ) أي لـ«رجلٌ» (لا سواهُ يَصْلُحُ) أي لا يصلح فيه غير الوصفيّة (إِذْ) تعليليّة (أُوَّلٌ) أي «رجل» (لا يَسْتَقِلٌ خَبَرًا) يعني أنه لا يكفي الإخبار به؛ لعدم حصول الفائدة، كما قال: (فَائِدَةُ الْكَلَامِ فِيهِ لَا تُرَى) أي لا توجد الفائدة بالإخبار به؛ لأن من المعلوم أن زيدًا رجلٌ، وشرط الخبر أن يفيد ما لا يفيده المخبر عنه، إما بنفسه، كـ«زيد قائم»، وإما بغيره، كالخبر الموطىء، كما هنا.

أي

صا

التا

صا وج علي

الص بالد

تعال ثان لرب

تحتد

مبتد الإه

لـو غير غير (كَذَاكَ) مثل المثالين الماضيين («زَيْدٌ عَالِمٌ يَفْعَلُ ذَا) أي يفعل هذا الفعل (مُحْتَمِلُ الْوَجْهَيْنِ) أي كتل أي كونه الثاني خبرًا بعد خبر، أو صفة للخبر، فهذا مثل المثال الأول، وقوله: (فَادْرِ الْمُأْخَذَا) كتل به البيت، أي فاعلم مأخذ المسألة، وهو ما قرّره أهل الفنّ، فما صوّبوه فهو الصواب، وما لا فلا. (ذَا رَجُلٌ يَفْعَلُ خَيْرًا يُقْتَصَرُ) بالبناء للمفعول (بِكَوْنِهِ النَّعْتُ) أي بكون جملة «يفعل خيرًا» صفة لـ«رجلٌ يفعلُ خَيْرًا يُقتصَرُ) بالبناء للمفعول (بِكَوْنِهِ النَّعْتُ) أي بكون جملة (يفعل خيرًا) صفة لـ«رجلٌ عني عني طفة لـ«رجلٌ مالح».

(وَ) أبو عليّ (الْفَارِسِي يُوجِبُ فِيهِمَا) أي في المثالين، هما «زيدٌ كاتب شاعر»، و«زيد رجل صالح» (صِفَهُ) أي كون الثاني صفة للخبر ( لِمَنْعِهِ الإِخْبَارَ بِالْخُتَلِفَةُ) أي بالأخبار المختلفة إفرادًا وجملة، فبتعين عنده كون الجملة الفعلية صفة فيهما (وَالأَشْهِرُ) أي القول الأشهر، وهو الذي عليه الجمهور (الجُوَانُ) أي جواز تعدد الأخبار، وإن اختلفت (كَالصَّفَاتِ) أي كجواز تعدد الصفات المختلفة (في يَخْتَصِمُونَ) متعلق بديفي»، وقوله: (لِفَريقَانِ) أي حال كونه تاليّاله (قُفِي) بالبناء للمفعول، فسره الناظم بيُنسَبُ، وفي نسخة «يفي» من الوفاء مبنيّا للفاعل، يعني أن قوله بالبناء للمفعول، فسره الناظم بيُنسَبُ، وفي نسخة «يفي» من الوفاء مبنيّا للفاعل، يعني أن قوله بالبناء للمفعول، فسره الناظم بيُنسَبُ، وأي النّمل: الآية ه٤] يجوز فيه ما ذكرناه، كما قال (قُلْ: خَبَرٌ نُعالَى: ﴿فَإِذَا هُمْ فَرِيقَانِ ﴾ والنّمل: الآية ه٤] يجوز فيه ما ذكرناه، كما قال (قُلْ: خَبَرٌ نُانِ) أي ﴿يَخْمِسُونَ ﴾ خبر ثان له فويقانِ إلله النّما: الآية ه٤] (أو الوصف) مفعول مقدم للهناني المفعول، أي أو جاز أن يُجعل صفة (لِخْبَرِ) أي له فريقانِ ﴿ وَالْمَالَ أَيْضًا للفَعْلَ عَمَالًا اللّه وهو كونها حالًا، أي مختصمين.

(وَخَاسِئِينَ) أي في قوله تعالى: ﴿ كُونُواْ قِرَدَةٌ خَلِيثِينَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥]، فقوله: (والخاسئين) مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره جملة اقد أُلزما الخبرا مفعول مقدّم لـ (قد أُلزِمَا) بألف الإطلاق، أي أُلزم كونه خبرًا ثانيًا لـ ﴿ كُونُواْ ﴾، وإنما لزم ذلك؛ لعدم إمكان كونه صفة للإطلاق، أي أُلزم كونه خبرًا ثانيًا لـ ﴿ كُونُواْ ﴾، وإنما لا يعقل، كما أشار إليه بقوله: (لوَصْفِ لَحْوَرَدَةً ﴾؛ لأن جمع المذكر السالم لا يكون صفة لما لا يعقل، كما أشار إليه بقوله: (لوَصْف غَيْرِ عَاقِلِ هُنَا انْتَمَى) أي انتسب يعني أن سبب لزوم كونه خبرًا؛ لأنه لو جعل صفة لأدى لوصف غير العاقل بجمع المذكر السالم، وهو ممنوع.

ثم أشار إلى مثال ثالث، فقال:

(رَأَيْتُ خَالِدًا فَقِيهًا بَارِعَا، كَمَا رَأَيْتُ ذَا الْهِلَالَ طَالِعًا فِي أَوَّلِ عِلْمِيَّةٌ) أي «رأيت» في المثال الأول علميّة (فَتَنْصِبُ) مفعولين، الأول «زيدًا»، والثاني فقيهًا بارعًا (وَالثَّانِ) بالجرّ عطف على «أولِ» أي «رأيتُ» في المثال الثاني (لِلإِبْصَارِ) أي بصريّة تنصب مفعولًا واحدًا، فيكون المنصوب الثاني، وهو «طالعًا» في المثال منصوبًا على الحال، كما قال: (حَالًا تَصْحَبُ) يعني أنه إذا وُجد بعدها منصوب ثان كالمثال يكون حالًا، لا مفعولًا ثانيًا؛ لأنها لا تنصب إلا واحدًا.

(تَرَكْتُ زَيْدًا عَالِمًا) أي قولك: «تركت زيدًا عالمًا» (إِنْ فُسِّرَا) بألف الإطلاق، والضمير لا «تركت» (صَيَّوْتُ) أي إن مجعل معنى «تركت» صيّرت(فَالْمُنْصُوبُ) أي الثاني، وهو «عالمًا» (مَفْعُولًا يُرَى) بالبناء للمفعول، أي يرى مفعولا ثانيًا؛ لأن «تركت» من أخوات «ظنّ» تنصب المفعولين (أَوْ بِخَلَفْتُ) أي أو فُسر «تركت» بمعنى «خلّفته».

#### تنبيه:

قوله: «خلفته» بتخفيف اللام، والظاهر أنه للضرورة؛ لأن «خلف» بالتخفيف لا يناسب هنا؛ لأن معناه صار خليفة عنه، وليس مرادًا هنا، بل المراد تخليفه، أي جعله خلفه، والله تعالى أعلم. (فَالَّذِي قَدْ نُصِبًا) بألف الإطلاق، أي المنصوب الثاني (حَالٌ) أي لكونها تتعدّى إلى مفعول واحد فقط (وَهَكَذَا) أي مثل ما ذكرناه آنفًا (مُشَابِةٌ) أي مماثل هذه الأمثلة (رَبًا) أي زاد، يعني أن أمثلة هذا النوع كثيرة.

ثم أشار إلى مثال رابع، فقال:

(وَاغْتَرَفَ الْغَرْفَة) أَي قُولك: «اغترف فلان الغَرْفة»، كقوله وَعَبَلَّ: ﴿ إِلَّا مَنِ اَغْتَرَفَ عُرِفَةً ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٤٩] الآية (إِنْ غَينٌ فُتِحْ فَمُطْلَقٌ) أي إِن فُتِح غين «الغرفة»، فهو مفعول مطلق؛ لأنه مصدر للمرة (دُو الضَّمُ مَفْعُولًا يَضِحُ) بكسر الضاد المعجمة، مضارع وَضَحَ، يعني أن «الغُرفة» بالضمّ مفعول به؛ لأنه بمعنى الشيء المغروف.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة التاسعة مما يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها أن لا يتأمل عند وجود المشتبهات، ولذلك أمثلة:

[أحدها]: نحو «زيد أحصى ذهنًا، وعمرو أحصى مالًا»، فإن الأول على أن «أحصى» اسم تفضيل، والمنصوب تمييز، مثل «أحسنُ وجهًا»، والثاني على أن «أحصى» فعل ماض، والمنصوب مفعول، مثل ﴿ وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَدًا ﴾ [الجنّ: الآية ٢٨] .

فمن الوَهَم قول بعضهم في قوله: ﴿ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُواْ أَمَدُا ﴾ [الكهف: الآية ١٢]: إنه من الأول، فإن الأمد ليس مُحصِيًا، بل مُحْصَى، وشرط التمييز المنصوب بعد أفعل كونه فاعلا في المعنى، كرزيد أكثر مالاً ، بخلاف «مال زيد أكثر مال (١٠)».

[الثالث]: «رأيت زيدًا فقيهًا، ورأيت الهلال طالعًا»، فإن «رأى» في الأول علمية، و«فقيهًا» مفعول ثان، وفي الثاني بصرية، و«طالعًا» حال، وتقول: «تركت زيدًا عالمًا» فإن فسرت تركت بصيّرتُ فدعالمًا» مفعول ثان، أو بِخَلَّفتُ فحال.

وإذا مُحمل قوله تعالى: ﴿ وَتَرَكَّهُمْ فِي ظُلْمَنتُ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ [البقرة: الآية ١٧] على الأول فالظرف، و﴿ لَا يُبْصِرُونَ ﴾ مفعول ثان، والجملة بعده حال، أو بالعكس، وإن مُحمِل على الثاني فحالان.

[الرابع]: اغتَرَف غُرفة بيده إن فُتِحَت الغين فمفعول مطلق، أو ضممتها فمفعول به، ومثلهما

<sup>(</sup>١) هذا تمييز مخفوض محترز المنصوب، فلا يشترط كونه فاعلا في المعنى؛ لأن فاعل الكثرة مالُ زيدٍ، لا مطلق مال. انتهى «الحاشية» ج٣ ص٣٣٨.

272

حَسَوْتُ حَسْوَةً ومُحْسُوةً. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الجهة التاسعة، أتبعه بالكلام على الجهة العاشرة، وهي آخر الجهات، فقال:

بِخُلْفِ أَصْلِ أَوْ لِبَادِ مَنْهَجَا لَعْتَا لِصَلَدِ نُوي مُنْتَبِدِ لَا خَذْفَ عِنْدَ ذَا بِحَالِ أَوْ مَآلُ جَوَازُ حَذْفِ هُوَ ذَاكَ مَا عُقِلْ فَكُلُّ حَذْفِ هُوَ ذَاكَ مَا عُقِلْ فَكُلُّ حَذْفِ لَا دَلِيلَ قَدْ نُفِي فَكُلُّ حَذْفِ لَا دَلِيلَ قَدْ نُفِي فَكُلُّ حَذْفِ لَا دَلِيلَ قَدْ نُفِي مَحْمُودُهُمْ بِفِعْلِ رُؤْيَةِ الْعَجَبْ فَقِسْ عَلَى هَذَا لِلَا عَنْهُ عُدِلْ)

١٧٣٠- (عَاشِرَةُ الْجِهَاتِ أَنْ يُخَرِّجَا الْحِيا الْكِي ١٧٣١- لِغَيْرِ مُقْتَضِ كَجَعْلِ كَالَّذِي ١٧٣٢- وَالْوَجْهُ كَوْنُهُ مِنَ الْفَاعِلِ حَالْ ١٧٣٣- زَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ فِيهِ قَدْ نُقِلْ ١٧٣٣- لِفَقْدِ مَا يَدُلُّ لِلْمُنْحَذِفِ ١٧٣٣- لِفَقْدِ مَا يَدُلُّ لِلْمُنْحَذِفِ ١٧٣٥- لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّهُ نَصَب ١٧٣٥- لَا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلَا خُلَّهُ نَصَب ١٧٣٥- بَلْ مِثْلَ لَا حَوْلَ وَلَا قُوهُ جُعِلْ

(عَاشِرَةُ الْجِهَاتِ) أي من الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها (أَنْ يُخَرِّجُا) بألف الإطلاق، والضمير للمعرب (بِخُلْفِ أَصْلٍ) أي على خلاف الأصل، فالباء بمعنى «على»، كما في ﴿وَمِنْ أَهْلِ ٱلْكِتَابِ مَنْ إِن تَأْمَنْهُ بِقِنطَارِ ﴾ (أَوْ لِبَادٍ) أي أو يُخرِّجه على خلاف الظاهر، وقوله: (مَنْهَجَا) منصوب على التمييز، أي من حيث المنهج (لِغَيْرِ مُقْتَضٍ) أي لغير سبب يدعوه للخروج.

فمن الأمثلة ما ذكره إليه بقوله: (كَجَعْلِ ﴿ كَالَّذِى ﴾ أي في قوله فَ الله في الله المُطلُوا صَدَقَاتِكُم بِالْمَنِ وَالْأَذَى كَالَّذِى ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢٦٤] الآية (نَعْتًا لِمَصْدَرِ نُوِي) أي حُذف، وقوله: (مُنْتَبِذِ) بكسر الباء، من انتبذ فلان: إذا ذهب ناحية، والمراد المُطَّرِح، وهو صفة مؤكّدة لـ «مصدر» بعد صفة، يعني أن بعضهم، وهو مكيّ جعل ﴿ كَالَّذِى ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢٦٤] نعتا لمصدر محذوف، أي إبطالاً كالذي (وَالْوَجْهُ) أي الطريق الأَوْلى في إعرابه (كَوْنُهُ مِنَ الْفَاعِلِ) أي فاعل ﴿ تَبْطِلُ ﴾، وهو الواو (حَالْ) خبر «كون» على لغة ربيعة، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشْبِهِينَ الذي ينفق إلح، وقوله: (لا حَذْفَ عِنْدَ ذَا) أي عند جعله حالاً من الفاعل (بِحَال) أي في هذا التركيب (أَوْ مَالْ)

أي في غيره مما أشبهه، يعني أن هذا الوجه هو اللائق في الآية؛ لأنه لا حذف فيه ومنها ما أشار إليه بقوله:

(زَيْدٌ هُوَ الْفَاعِلُ فِيهِ) أي في هذا المثال (قَدْ نُقِلْ) بالبناء للمفعول، ونائب فاعله قوله: (جَوَازُ حَدْفِ هُوَ) مع أنه العائد، وهذا غير جائز، كما أشار إليه بقوله: (ذَاكَ مَا) نافية (عُقِلْ) بالبناء للمفعول، أي الحذف المذكور غير معقول (لِفَقْدِ مَا يَدُلُّ لِلْمُنْحَذِفِ) أي لعدم دليل يدلّ على المحذوف، وهو ممنوع، كما أشار إليه بما ذكره بالفاء الفصيحيّة (فَكُلُّ حَذْفِ لَا دَلِيلَ قَدْ نُفِي) بالبناء للمفعول، أي مُنع.

#### ومنها ما أشار إليه بقوله:

(لا نَسَبَ الْيَوْمَ وَلا خُلَّهُ) بهاء ساكنة للوزن (نَصَبْ مَحْمُودُهُمْ) أي الزمخشري (بِفِعْلِ رُؤْيَةِ الْعَجَبْ) أي بتقدير فعل من مادّة الرؤية، أي «أرى خُلَّةً»، وإضافة «رؤية» إلى العجب بمعنى اللام، وإنما أضافها إليه لأدنى ملابسة؛ لكونها محل تعجّب، حيث شذّ بها عن الجمهور.

(بَل) الصواب في نصبه أنه عطف على اسم (لا)، وقوله: (مِثْل) مفعول ثان مقدّم لـ بُعلى، مضاف إلى (لا حَوْلَ وَلا قُوهُ) بهاء ساكنة للوزن أيضًا (جُعِلْ) بالبناء للمفعول (فَقِسْ عَلَى هَذَا) على هذا الذي ذكرناه من إعراب هذا المثال، ويحتمل أن تكون الإشارة لما ذكره من الوجه الصواب في جميع الجهات العشر (لما عنه عُدِلْ) بالبناء للمفعول، يقال: عدل عن الطريق من باب ضرب: إذا مال عنه، وانصرف، أي لكلّ إعراب صرف عن وجه الصواب إلى الخطإ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الجهة العاشرة، وهي آخر الجهات التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها أن يُخرّج المعرب على خلاف الأصل، أو على خلاف الظاهر لغير مُقتَض، كقول مكي في قوله وَ البَقرَة: الآية الآيرُ مَدَقَعَرُم بِالْمَنِ وَالْأَذَى كَالَّذِى البَقرَة: الآية ٢٦٤] الآية: إن الكاف نعت لمصدر محذوف، أي إبطالاً كالذي، ويلزمه أن يُقدِّر إبطالاً كإبطال إنفاق الذي ينفق، والوجه أن يكون ﴿ كَالَّذِى ﴾ حالاً من الواو، أي لا تبطلوا صدقاتكم مُشبهين الذي ينفق، فهذا الوجه لا حذف فيه.

وكقول بعض المعاصرين لابن هشام (١) في قول ابن الحاجب: «الكلمة لفظ»: أصله الكلمة هي لفظ، ومثله قول ابن عصفور في «شرح الجُمُل»: إنه يجوز في «زيد هو الفاضل» أن يُحذَف (٢) مع قوله وقول غيره: إنه لا يجوز حذف العائد في نحو «جاء الذي هو في الدار»؛ لأنه لا دليل حينئذ على المحذوف، ومع ردِّه على من قال في بيت الفرزدق [من البسيط]:

فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ يَعْمَتَهُمْ إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ إِنْ «بشر» مبتدأ، و«مثلهم» نعت لمكان محذوف خبره، أي وإذ ما بشر مكانًا مثل مكانهم، بأن «مثلا» لا يختص بالمكان، فلا دليل حينئذ، كقول الزمخشري في قوله [من السريع]:

« لا تسب الْيَوْمَ وَلَا نُحُلَّةٌ »

إن النصب بإضمار فعل، أي ولا أرى، وإنما النصب مثلة في «لا حول ولا قوة». وكقول الخليل في قوله [من الوافر]:

ألا رَجُلًا جَزَاهُ اللهُ خَيْرًا •

إن التقدير ألا تُرُوني رجلًا مع إمكان أن يكون من باب الاشتغال، وهو أولى من تقدير فعل غيرٍ مذكور، وقد يجاب عن هذا بثلاثة أمور:

[أحدها]: أن «رجلا» نكرة، وشرط المنصوب على الاشتغال أن يكون قابلًا للرفع بالابتداء، ويجاب بأن النكرة هنا موصوفة بقوله:

« يَدُلُّ عَلَى مُحَصِّلَةٍ تَبِيثُ »

[الثاني] أن نصبه على الاشتغال يستلزم الفصل بالجملة المفسرة بين الموصوف والصفة، ويجاب بأن ذلك جائز، كقوله تعالى: ﴿إِنِ ٱمْرُقًا هَلَكَ لَيْسَ لَمُ وَلَدُ ﴾ [النساء: الآية ١٧٦]. [الثالث]: أن طلب رجل هذه صفته أهم من الدعاء له، فكان الحمل عليه أولى. وأما قول سيبويه في قوله [من البسيط]:

<sup>(</sup>١) هو ابن الأكفانيّ الحكيم المشهور، كما قاله أبو العباس تلميذ ابن هشام. «حاشية الدسوقي» ٢٣٣/٢. (٢) أي ذلك الضمير.

#### \* آلَيْتَ حَبُّ الْعِرَاقِ الدُّهْرَ أَطْعَمُهُ \*

إن أصله آليت على حب العراق، مع إمكان جعله على الاشتغال، وهو قياسي، بخلاف حذف الجارّ، فجوابه أنّ «أطعمه» بتقدير «لا أطعمه»، و «لا» النافية في جواب القسم لها الصدر؛ لحلولها محل أدوات الصدور، كلام الابتداء، و «ما» النافية، وماله الصدر لا يَعْمَل ما بعده فيما قبله، وما لا يَعمَل لا يُفسِّر عاملًا.

وإنما قال في قوله [من البسيط]:

اعْتَادَ قَلْبَكَ مِنْ سَلْمَى عَوَائِدُهُ وَهَاجَ أَخْزَانَكَ الْمُكْنُونَةَ الطَّلَلُ رَبِّعِ قَـوَاءٌ أَذَاعَ الْمُعْصِوَاتُ بِهِ وَكُلُّ حَيْرَانَ سَارٍ مَاوُهُ خَضِلُ (٢) إِن التقدير هو رَبُعٌ، ولم يجعله على البدل من «الطلل»؛ لأن الربع أكثر منه، فكيف يُبُدل الأكثر من الأقل، ولئلا يصير الشعر معيبا لتعلق أحد البيتين بالآخر، إذ البدل تابع للمبدل منه، ويُسمِّى ذلك علماءُ القوافي تضمينًا، ولأن أسماء الديار قد كثر فيها أن تُحمَل على عامل مضمر، يقال: دار مية، وديار الأحباب، رفعًا بإضمار «هي»، ونصبا بإضمار «اذكر»، فهذا موضع أُلِف فيه الحذف.

وإنما قال الأخفش في «ماأحسن زيدا»: إن الخبر محذوف، بناء على أن «ما» معرفة موصولة، أو نكرة موصوفة، وما بعدها صلة أو صفة، مع أنه إذا قَدَّر «ما» نكرة تامة، والجملة بعدها خبرًا . كما قال سيبويه . لم يَحتَج إلى تقدير خبر؛ لأنه رأى أن «ما» التامة غير ثابتة، أو غير فاشية، وحذف

<sup>(</sup>١) أي سيبويه.

<sup>(</sup>٢) «الطلل»: ما شخص من آثار الديار، و«الربع»: الدار بعينها حيث كانت، و«القواء» بالفتح والمد: المنزل الذي لا أنيس به، و«أذاع»: أفشى، و«المعصرات»: السحاب تعصر المطر، و«الخضل» بفتح، فكسر: البارد الرطب، والنبت الناعم. «الحاشية» ٢٣٤/٢.

247

الخبر فاش، فترجح عنده الحمل عليه.

وإنما أجاز كثير من النحويين في نحو قولك: «نعم الرجل زيد» كون زيد خبرًا لمحذوف مع إمكان تقديره مبتداً، والجملة قبله خبرًا؛ لأن «نعم»، و«بئس» موضوعان للمدح والذم العامين، فناسب مقامهما الإطناب بتكثير الجمل، ولهذا يجيزون في نحو ﴿هُدُكَى لِلْمُنْقِينَ \* اللَّذِينَ وَهُمْوُنَ البَقرة: ٢-٣] أن يكون ﴿ اللَّذِينَ ﴾ نصبًا بتقدير «أمدح»، أو رفعًا بقدير «هم»، مع إمكان كونه صفة تابعة، على أن التحقيق الجزم بأن المخصوص مبتداً، وما قبله خبر، وهو اختيار ابن حروف، وابن الباذش، وهو ظاهر قول سيبويه: وأما قولهم (١٠): «نعم الرجل عبد الله» فهو بمنزلة «عبد الله ذهب أخوه عبد الله»، مع قوله: وإذا قال: «عبد الله نعم الرجل»، فهو بمنزلة «عبد الله ذهب أخوه»، فسوَّى بين تأخير المخصوص وتقديمه، والذي غرَّ أكثر النحويين أنه قال: كأنه قال: «نعم الرجل»، فقيل له: من هو؟ فقال: عبد الله، ويرد عليهم أنه قال أيضًا: وإذا قال: «عبد الله» فكأنه قبل له: ما شأنه؟ فقال: «نعم الرجل»، فقال مثل ذلك مع تقدم المخصوص، وإنما أراد أن تعلق المخصوص بالكلام تعلن لازم، فلا تحصل الفائدة إلا بالمجموع، قدَّمْتَ أو أَخْرْتَ، وجوز ابن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتداً محذِف خبره، ويَرُدُه أن الخبر لا يُحذف وجوبًا إلا إن عصفور في المخصوص المؤخر أن يكون مبتداً محذِف خبره، ويَرُدُه أن الخبر لا يُحذف وجوبًا إلا إن عشرة شيء مَسَدَّه، وذلك وارد على الأخفش في «ما أحسن زيدًا».

وأما قول الزمخشري في قول الله عَجَالًى: ﴿ وَقُلَّ هُوَ لِللّذِينَ ءَامَنُواْ هُدُى وَشِفَآهُ ۗ وَٱلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ فِي ءَاذَانِهِم وَقُر اللّهِ عَلَى اللّهِ على معمولي عاملين، وسيبويه لا ينجيزه، وعليه فيكون ﴿ وَاللّهِ على فلك، اللهم إلا أن يُقدّر عطف ﴿ اللّهِ على اللهم الله على معمولي عاملين، وسيبويه لا ينجيزه، وعليه فيكون ﴿ وَقُرْ مَا يَعْمَلُ وَسيبويه لا ينجيزه، وعليه فيكون ﴿ وَقَرْ مَا يَعْمَلُ وَسَعِلُ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ عَلَى الللّهُ اللللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّه

<sup>(</sup>١) هذا نصّ كلام سيبويه.

وأما قول الفارسي في «أولُ ما أقول: إني أحمد الله» فيمن كسر الهمزة: إن الخبر محذوف، تقديره ثابت، فقد خولف فيه، وجُعلت الجملة خبرًا، ولم يذكر سيبويه المسألة، وذكرها أبو بكر في أصوله، وقال: الكسر على الحكاية، فتوهم الفارسي أنه أراد الحكاية بالقول المذكور، فقدر الجملة منصوبة المحل، فبقي له المبتدأ بلا خبر فقدره، وإنما أراد أبو بكر أنه حَكَى لنا اللفظ الذي يفتتح به قوله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان الجهة العشرة التي يدخل على المعرب الاعتراض من جهتها أتبعه بذكر خاتمة في بيان الحذف، فقال:



## [خَاعَةً] (وَإِذْ قَدِ ٱلْجُرَّ بِنَا الْقَوْلُ إِلَى ذِكْرِ الْحَذْفِ، فَلْنُوَجُّه الْقَوْلَ إِلَيْهِ، فَإِنَّهُ مِنَ اللَّهُمَّاتِ، فَنَقُولُ:

#### (ذِكْرُ شُرُوطِهِ)

قوله: (فلنوجّه) قال الدمامينيّ: كأنه أدخل الفاء لإجراء الظرف مُجرى كلمة الشرط، نحو قُولُه رَجُبُكُ: ﴿ وَإِذْ لَمْ يَهْ تَذُواْ بِهِ، فَسَيَقُولُونَ ﴾ [الأحقاف: الآية ١١] الآية، وقوله: ﴿ وَإِذِ آعُنَزَلْتُمُوهُمُ وَمَا يَعْبُدُونَ إِلَّا آللَهَ فَأْوْرُا إِلَى ٱلْكَهْفِ﴾ الآية [الكهف: ١٦]، لكن يصدّ عن ذلك وجود «قد»؛ لامتناع دخولها في الشرط. انتهي. قال الشمنيّ: وأقول: إجراء «إذ» مُجرى الشرط حتى تدخل الفاء بعدها لا يقتضي إعطاءها حكم الشرط من كل وجه. انتهى «حاشية الدسوقي» ٢٣٦/٢. وقوله: (إلَيْهِ) أي إلى ذكر الحذف.

> وقوله: (فَإِنَّهُ مِنَ الْمُهِمَّاتِ) الفاء للتعليل؛ أي لأنه من مهمات المسائل النحويّة. وقوله: (ذِكْرُ شُرُوطِهِ) أي هذا مبحث ذكر شروط الحذف الثمانية.

١٧٣٧- (إِنَّ شُرُوطَ الْحَذْفِ قُلْ ثَمَانِيَهُ ۚ أَدِلُّمَةٌ فِي الْحَالِ أَوْ قَـوْلِ هِـيّـهُ أَوْ قَالَ مَنْ أَدْعُو فَقُلْ مُجَاهِدًا إِنْ جُمْلَةً أَوْ رُكْنَهَا كَانَ فَقَطْ ضَرَرُ مَعْنَى حَيْثُمَا قَدْ وَرَدَا كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا أَوْ مُحِين

١٧٣٨ قَقُلْ لِنَ رَفَعَ سَوْطًا خَالِدًا ١٧٣٩- وَإِنَّمَا الدُّلِيلُ فِيهِ يُشْتَرَطُ ١٧٤٠ وَالشَّوْطُ فِي الْفَصْلَةِ أَنْ لَا يُوجَدَا ١٧٤١ وَحَذْفَ فَضَلَةٍ أَجِزْ إِنْ لَمْ يَضِرْ

(إِنَّ شُرُوطَ الْحَذْفِ قُلْ ثَمَانِيَهُ) شروطٍ، أحدها (أَدِلَّةٌ) أي وجود أدلَّة (في الْحَالِ) أي حالية (أَوْ قَوْلِ) بالجرّ عطفًا على «الحال» (هِيَهُ) بهاء السكت، أي أو أدلّة قولية هي (فَقُلْ لِمَنْ رَفَعَ سَوْطًا) لضرب أحد (خَالِدًا) أي اضرب خالدًا، فحذف «اضرب» لدليل حاليّ، وهو كون الشخص منهيّاً للضرب بسوطه (أَوْ قَالَ) شخص (مَنْ) استفهاميّة (أَدْعُو؟، فَقُلْ: مُجَاهِدًا) أي ادع مجاهدًا، فحذف «ادع» لدليل قوليّ، وهو قوله في السؤال: «من أدعو؟» (وَإِنَّمَا الدَّلِيلُ) أي مطلقًا، سواء كان حاليًا، أو مقاليًا (فِيهِ) أي في الحذف (يُشْتَرَطُ إِنْ جُمْلَةً) أي إن كان المحذوف جملة بأسرها، نحو ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ ٱتَّقَوَّا مَاذَآ أَنزَلَ رَبُّكُمُّ قَالُواْ خَيْرًا ﴾ [النحل: ٣٠]، أي أنزل خيرًا (أَوْ رُكْنَهَا كَانَ فَقَطْ) أي أو كان المحذوف أحد ركنيها، نحو قوله تعالى: ﴿ سَلَمٌ قَوْمٌ مُّنكَرُونَ ﴾ [الذَّاريَات: الآية ٢٥]، أي سلام عليكم، أنتم قوم منكرون (**وَالشَّرْطُ في الْفَصْلَةِ)** هي التي يُستَغنَى عنها، كالمفعول به، بخلاف العمدة، فإنه ما لا يُستغنى عنه، كالفاعل، ونائبه (أَنْ لا يُوجَدَا ضَرَرُ مَعْنَى) أي ضررمعنوي، كما إذا وقع المفعول به في جواب سؤال، نحو أن يقال: «من أكرمت؟»، فلا يجوز أن تقول: «أكرمت»، بل تقول: «أكرمت زيدًا»، فتذكره وجوبًا، أو وقع محصورًا، نحو «ما أكرمت إلا زيدًا»، فلا يجوز حذف «زيدًا»، وقوله: (حَيثُمَا قَدْ وَرَدَا) أي في أي تركيب جاء، ثم أكَّد ما قاله ببيت من أبيات «الخلاصة»، فقال: (وَحَذْفَ فَضْلَةٍ أَجِنْ) فعل أمر من الإجازة (إنْ لَمْ يَضِرُ) بفتح أوله، وكسر ثاله، مضارع ضار يَضِير ضيرًا بمعنى ضَرّ (كَحَذْفِ مَا سِيقَ جَوَابًا) مثال للمنفيّ، وهو الحذف الضارّ (**أَوْ حُصِنُ** بالبناء للمفعول، أي أو صار محصورًا، وقد أوضحناه بالمثال، ففي هذين الموضعين لا يجوز حذف الفضلة؛ إذ لا يحصل في الأول الجواب، ويبقى الكلام في الثاني دالاً على نفي الإكرام مطلقًا، مع أن المقصود نفيه عن غير زيد، فلا يُفهم المقصود عند حذفه

### وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يشترط لجواز الحذف ثمانية شروط:

[أحدها]: وجود دليل حالي، كقولك لمن رفع سوطًا زيدًا بإضمار «اضرب»، ومنه قوله تعالى: ﴿ قَالُواْ سَلَمًا ﴾ [مُود: الآبة ٢٦]، أي سلمنا سلامًا، أو مَقَاليًّ، كقولك لمن قال: «من أضرب؟»: «زيدًا»، ومنه قوله وَعَبَلُق: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَقَوّاْ مَاذَا آنزلَ رَبُّكُمْ قَالُواْ خَيْراً ﴾ [النحل: ٣٠]، وإنما يحتاج إلى ذلك إذا كان المحذوف الجملة بأسرها كما مثلنا، أو أحد ركنيها، نحو ﴿ قَالَ سَلَمٌ قَوْمٌ مُنكرُونَ ﴾ [الذاريات: الآبة ٢٥] أي سلام عليكم، أنتم قوم منكرون، فحذف خبر الأولى، ومبتدأ الثانية، أو لفظًا يفيد معنى فيها، هي مبنية عليه، نحو ﴿ تَاللّهِ تَفْتَوُا ﴾ [بُوشف: الآبة ٢٥] أي لا تفتأ،

وأما إذا كان المحذوف فضلة، فلا يشترط لحذفه وِجدان الدليل، ولكن يشترط ألا يكون في حذفه ضرر معنوي (١)، كما في قولك: «زيد ضربته»، فرر معنوي (١)، كما في قولك: «ولك: «فربته»، وسيأتي شرحه.

Y.

1

11

فإد

1)

۲) ۳)

٤)

ولاشتراط الدليل فيما تقدم امتنع حذف الموصوف (٢) في نحو «رأيت رجلًا أبيض»، بخلاف نحو «وَجَآءً نحو «رأيت رجلًا كاتبًا» (٣)، وحذف المضاف في نحو «جاءني غلام زيد»، بخلاف نحو ﴿وَجَآءً رَبُّكَ﴾ [الفَجر: الآية ٢٢] .

قلت: هكذا جعل الآية ابن هشام مما حذف المضاف منها، أي أمر ربك، وهذا غير صحيح؛ لأن فيه نفي المجيء عن الله ـ سبحانه وتعالى ـ، مع أن ظاهر القرآن والسنة أثبت ذلك له، فلا يصحّ العدول عن ظواهرهما، فنقول: إن المجيء ثابت لله ـ سبحانه وتعالى ـ على ما يليق بجلاله، وهذا هو مذهب السلف قاطبة، فتأمله وكن على بصيرة، ولا تكن أسير التقليد، فإنه حجة البليد، وملجأ العنيد، والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل.

وحذف العائد في نحو «جاء الذي هو في الدار» بخلاف نحو ﴿ لَنَازِعَرَ كُي شِيعَةٍ أَيُّهُمْ الشَّدُ ﴾ [مرتم: الآية ٢٦]، وحذف المبتدإ إذا كان ضمير الشأن؛ لأن ما بعده جملة تامة مستغنية عنه، ومن ثَمّ جاز حذفه في باب «إنّ»، نحو «إن بك زيد مأخوذ»؛ لأن عدم المنصوب دليل عليه، وحذف الجار في نحو «رغبتُ في أن تفعل»، أو «عن أن تفعل»، بخلاف «عجبتُ من أن تفعل»، وأما ﴿ وَمَنَ أَن تَنْكِحُوهُ نَ ﴾ [النساء: الآية ١٢٧] فإنما محذف الجار فيها لقرينة، وإنما اختلف العلماء في المقدر من الحرفين في الآية؛ لاختلافهم في سبب نزولها، فالخلاف في الحقيقة في القرينة.

<sup>(</sup>١) ظاهره أن الذي في حذفه ضرر معنويّ، أو صناعيّ أنه لا يجوز الحذف ولو وُجد دليل، وليس كذلك، بل القصد أنه يجوز الحذف مع الدليل، فهذا في قوة الاستثناء من قوله: يشترط وجدان إلخ فتأمل.

<sup>(</sup>٢) أي لعدم الدليل مع وجود الخلل المعنويّ، فهو وإن كان فضلة لكن حذفه يحصل فيه خلل معنويّ، إذ لو حذف «رجل» لم يُعلم هل الأبيض من أنواع الحيوان، أو الجماد، أو النبات؛ إذ الأبيض يصلح وصفًا لكل منها.

<sup>(</sup>٣) أي فلو حذف «رجل» لم يلتبس بالمرأة لأنه يقال فيها: كاتبة.

وكان (١) مردودًا قول أبي الفتح: إنه يجوز «جلست زيدا» بتقدير مضاف، أي جلوس زيد؛ لاحتمال أن المقدر كلمة «إلى».

وقولُ جماعة (٢): إن بني تميم لا يثبتون خبر (لا) التبرئة، وإنما ذلك عند وجود الدليل، وأما نحو (لا أحد أغير من الله)، وقولك مبتدئا من غير قرينة: (لا رجل يفعل كذا) فإثبات الخبر فيه إجماع.

وقول الأكثرين (٢) إن الخبر بعد «لولا» واجب الحذف، وإنما ذلك إذا كان كونًا مطلقًا، نحو «لولا زيد لكان كذا» يريد لولا زيد موجود أو نحوه، وأما الأكوان الخاصة التي لا دليل عليها لو حذفت فواجبة الذكر، نحو «لولا زيد سالمنا ما سلم»، ونحو قوله عليه الصلاة والسلام في الحديث الصحيح: «لولا قومك حديثو عهد بالإسلام لأسست البيت على قواعد إبراهيم...» الحديث.

وقال الجمهور: لا يجوز «لا تَدْنُ من الأسد يأكلُك» بالجزم؛ لأن الشرط المقدر إن قُدِّر مثبتًا أي فإن تدن لم يناسب فعل النهي الذي مجعل دليلا عليه، وإن قُدِّر منفيا، أي فإن لا تدن فسد المعنى، بخلاف «لا تدن من الأسد تسلم»، فإن الشرط المقدر منفي، وذلك صحيح في المعنى والصناعة، ولك أن تجيب عن الجمهور بأن الخبر إذا كان مجهولًا وجب أن يُجعل نفس المخبر عنه عند الجميع في باب «لا»، فيقال: «لولا قيام زيد»، و«لا قيام» أي موجود، ولا يقال: «لولا زيد»، و«لا قيام» أي موجود، ولا يقال: «لولا زيد»، ولا «لولا قومك حديثو عهد»، في بالمعنى (٤)، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يُقدَّر الشرط مثبتًا مدلولًا عليه فلعله مما يُروَى بالمعنى (٤)، وعن الكسائي في إجازته الجزم بأنه يُقدَّر الشرط مثبتًا مدلولًا عليه

<sup>(</sup>١) عطف على قوله سابقًا: امتنع حذف إلخ.

<sup>(</sup>۲) عطف على قول أبي الفتح.

<sup>(</sup>٣) عطف على قول أبي الفتح أيضًا.

<sup>(</sup>٤) أي لعله من جملة الأحاديث المروية بالمعنى، وحينئذ فلا يكون فيه دليلٌ؛ لاحتمال أن لا يكون هذا لفظه على الأحكام النحويّة على القول لفظه على الأحكام النحويّة على القول بحواز نقل الحديث بالمعنى؛ لتطرّق الاحتمال المذكور إلى كلّ حديث استدلّ به منها، وقد اتّخذ أبو حيّان هذا المعنى وَزَرًا له في الردّ على ابن مالك حيث استدلّ على بعض الأحكام النحويّة بالألفاظ=

بالمعنى لا باللفظ ترجيحًا للقرينة المعنوية على القرينة اللفظية، وهذا وجه حسن إذا كان المعنى مفهومًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

١٧٤٢ - (دَلِيلُ حَذْفِ عِنْدَهُمْ قِسْمَانِ ١٧٤٣ - فَأَرَّلٌ يَسَخْتَصَّ بِالنَّبِحَاةِ ١٧٤٤ - فَأَنَا لَا أَقْسِمُ فِي لَا أَقْسِمُ اللَّهِ الْقَسِمُ فِي لَا أَقْسِمُ اللَّهِ الْقَسِمُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ الللَّهُ اللَّهُ اللللْمُ الللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ اللللْمُ اللللَّهُ اللللْمُ اللَّهُ اللللْمُ الللَّهُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللللْمُ الللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ الللْمُ اللللْمُ اللللْمُ الللْمُ الللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ اللْمُ الل

إِمَّا صِنَاعِيْ وَ سِوَاهُ النَّانِي عُلُومُهُ بِأَوْ ضَحِ الجُهَاتِ أَنَا أَصُكُ انْو لِوَاو يُعَلَمُ أَمْ هِيَ شَا لأَنَّ أَمْ جَا مُنْفَصِلُ إلَى مَقَالِيٌّ وَحَالِيْ فَاعْلَمَا طِبَاقُهُ الْخُذُوفَ في الْحَقِيقَةِ إِذَا تَخَالَفَا فَذِكُرُهُ وَاجِبُ إِذَا تَخَالَفَا فَذِكُرُهُ وَاجِبُ

(دَلِيلُ حَذْفِ عِنْدَهُمْ) أي عند النحاة (قِسْمَانِ: إِمَّا صِنَاعِيْ) بَسكُون الياء للوزن (وَ سِوَاهُ النَّانِي) أي القسم الثاني هو غير الصناعيّ (فَأُولٌ) أي الصناعيّ (يَخْتَصُّ بِالنَّحَاةِ عُلُومُهُ) أي يختصّ النحويون بمعرفته؛ لأنه إنما عُرف من جهة الصناعة (بِأَوْ ضَحِ الجُهَاتِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي بالجهات الواضحة (كَأَنَا لاَ أُقْسِمُ) بلام مفتوحة، بلا ألف، وإنما أثبتها هنا للوزن، وقوله: (في لاَ أُقْسِمُ) أي في قوله وَ اللَّهُ اللهُ اللهُ إللهُ اللهِ اللهِ اللهِ اللهِ مفتوحة، وبعدها همزة مضمومة، فقاف ساكنة، ولكن ترسم اللام لام ألف بزيادة ألف بعدها، والهمزة بعدها بصورة ألف، ويُقرأ بدرج اللام مع الهمزة من غير إشباع فتحة اللام؛ إذ الاستشهاد إنما هو على هذه القراءة.

<sup>=</sup> الحديثيّة. قاله الدامامينيّ . لاحاشية الدسوقيّ ٣٥١/٣٥.

قلت: الذي صححه المحقّقون، وهو الحقّ جواز الاستدلال بالأحاديث النبويّة، ولا وجه للاعتراض بجواز نقلها بالمعنى؛ لأن الظاهر أن الراوي نقله باللفظ إلا إذا صرّح بأنه رواه بالمعنى، أو يوجد دليل على ذلك، وللبحث محلّ آخر غير هذا الحلّ، فراجعه تستفد. والله تعالى أعلم.

والحاصل أن التقدير: لأنا أُقسم، فاللام لام الابتداء داخلة على مبتدا محذوف، فلا يصحّ أن تكون للقسم؛ لأن الفعل للحال، أي دال عليه، والفعل الذي للحال لا يُقسم به، ولا تصحّ تلك اللام إلا على جعلها لام الابتداء، فالصناعة دلت على خذف المبتدا، أفاده الدسوقيّ (١).

اللام إلا على جعلها لام الابتداء، فالصناعة دلت على خدف المبتلا. افاده الدسوفي المرافق الله ورافع المرافع المر

(وَمَا سِوَى الصَّنَاعِ) بحذف ياء النسب للوزن (جَا مُنْقَسِمَا إِلَى مَقَالِيِّ وَحَالِيْ) بسكون الياء للوزن، وقوله: (فَاعْلَمَا) كمل به البيت، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أي فاعلمن ذلك.

(وَشُوطُ لَفْظِيٍّ مِنَ الأَدِلَّةِ) أي شرط دليل لفظيّ، وهو القسم الأول (طِبَاقُهُ) أي موافقته (الخُخُلُوفَ فِي الحُفِيقَةِ) أي في حقيقته، بأن يوافقه لفظا ومعنى، كما في «زيدًا ضربته»، أو معنى فقط، كما في نحو «زيدًا مررت به»، وبعضهم لا يشترط التطابق المعنويّ، بل يكفي عنده كون لفظ المحذوف كلفظ المذكور، وإن اختلف المعنيان (فَأَنْتَ صَارِبٌ وَزَيْدٌ صَارِبُ إِذَا تَخَالَفًا) أي في المعنى (فَذِكُوهُ) أي ذكر الخبر، وهو «ضارب» (وَاجِبُ) لعدم المطابقة (فَالطَّوْبُ قَدْ يَجِي في المعنى السَّفَرِ) أي كما في قول رَجَّالًا: ﴿ وَإِذَا ضَرَبُهُمْ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النساء: الآية ١٠١] الآية (كَمَا بِإِيلامٍ) متعلق بر مُفَسَّرًا دُرِي) بالبناء للمفعول، أي علم تفسيره بالإيلام، أي إن معناه المقصود هو الإيلام، لا معناه الموضوع له لغة، فإنه اسم لفعل بصورة معلومة، وهي استعمال آلة التأديب في محلّ صالح له، والمقصود هو الإيلام، ولهذا لو حلف إنسان لا يضرب فلانا، فضربه بعد موته لا

<sup>(</sup>۱) «الحاشية» ۲/۸۲۲.

يحنث؛ لفوات معنى الإيلام<sup>(١)</sup>.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن دليل الحذف نوعان:

[أحدهما]: غير صناعي، وينقسم إلى حالي ومقالي كما تقدم.

[والثاني]: صناعي وهذا يختص بمعرفته النحويون؛ لأنه إنما عرف من جهة الصناعة، وذلك كقولهم في قوله تعالى: ﴿ لَا أُقْيِمُ بِيَوْمِ ٱلْقِيَامَةِ اللَّهِ ١]: إن التقدير لأنا أقسم، وذلك لأن فعل الحال لا يُقْسَم به في قول البصريين، وفي «قمتُ وأصُكُ عينه»: إن التقدير وأنا أصك؛ لأن واو الحال لا تدخل على المضارع المثبت الخالي من «قد»، وفي «إنها لإبل أم شاء»: إن التقدير أم هي شاء؛ لأن «أم» المنقطعة لا تدخل إلا على الجمل، وفي قوله [من الخفيف]:

إِنَّ مَنْ لَامَ فِي بَنِي بِنْتِ حَسَّا نَ أَلَمُهُ وَأَعْصِهِ فِي الْخُطُوبِ إِنَّ مَنْ لَامَ فِي الْخُطُوبِ إِن التقدير إنه، أي الشأن؛ لأن اسم الشرط لا يعمل فيه ما قبله، ومثله قول المتنبي [من الطويل]:

وَمَا كُنْتُ مِمَّنْ يَدْخُلُ الْعِشْقُ قَلْبَهُ وَلَكِنَ مَنْ يُبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ وَفِي قُولُه وَ الله وَلَكِنَ مَنُ يَبْصِرْ جُفُونَكِ يَعْشَقِ وَفِي قُولُه وَ الله وَلَكِنَ كَانَ رَسُولَ الله وَ الأَحْرَابِ: الآية ٤٠]: إن التقدير ولكن كان رسول الله ولأن ما بعد «لكن» ليس معطوفًا بها لدخول الواو عليها، ولا بالواو ولا لأنه مثبت وما قبلها منفي، ولا يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّر ما بعد الواو جملة صح يعطف بالواو مفرد على مفرد إلا وهو شريكه في النفي والإثبات، فإذا قُدِّر ما بعد الواو جملة صح تخالفهما، كما تقول: «ما قام زيد وقام عمرو»، وزعم سيبويه في قوله [من الطويل]:

وَلَـشَتُ بِـحَـلَّالِ السِّلَاعِ مَـخَـافَةً وَلَكِنْ مَتَى يَسْتَرْفِدِ الْقَوْمُ أَرْفِدِ (٢) أن التقدير ولكن أنا، ووجهوه بأن «لكن» تشبه الفعل فلا تدخل عليه، وبيان كونها داخلة عليه أن «متى» منصوبة بفعل الشرط، فالفعل مقدم في الرتبة عليه، ورده الفارسي بأن المشبه بالفعل هو

<sup>(</sup>١) دحاشية الدسوقي،٢٣٩/٢.

<sup>(</sup>٢) «الحلاّل» فعّال للنسبة، أي لست بذي حُلُول، و«التلاع»جمع تلعة، وهو مجرى الماء من رؤوس الجبال إلى الأودية، وأرفد مضارع رَفَدَ من باب ضرب: أي أعطاه، أو أعانه، والرفد اسم منه، واسترفدته: أي طلبت رفده.

«لكِنّ» المشددة لا المخففة، ولهذا لم تعمل المخففة؛ لعدم اختصاصها بالأسماء، وقيل: إنما يحتاج إلى التقدير إذا دخلت عليها الواو؛ لأنها حينئذ تخلص لمعناها، وتخرج عن العطف.

ثم إن شرط الدليل اللفظي أن يكون طِبْق المحذوف، فلا يجوز «زيدٌ ضاربٌ وعمرو»، أي ضارب، وتريد بضارب المحذوف معنى يخالف المذكور، بأن يُقدَّر أحدهما بمعنى السفر، من قوله تعالى: ﴿ وَإِذَا ضَرَبْنُمُ فِي ٱلْأَرْضِ ﴾ [النّساء: الآبة ١٠١] الآبة، والآخر بمعنى الإيلام المعروف، ومن «ثُمّ» أجمعوا على جواز «زيدٌ قائمٌ وعمرو» وإن زيدًا قائمٌ وعمرو»، وعلى منع «ليت زيدًا قائم وعمرو»، وكذا في «لعل»، و «كأنّ»؛ لأن الخبر المذكور مُتَمَنَّى، أو مُتَرَجَّى، أو مُشَبَّة به، والخبر المخذوف ليس كذلك؛ لأنه خبر المبتدإ.

[فإن قلت]: فكيف تصنع بقوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱللّهَ وَمَلَتَهِكَتَهُ يُصَلُّونَ عَلَى ٱلنَّيِيِّ ﴾ [الأحزاب: الآبة ٢٥] في قراءة من رفع، وذلك محمول عند البصريين على الحذف من الأول لدلالة الثاني، أي إن الله يصلي وملائكته يصلون، وليس عطفًا على الموضع، ويصلون خبرًا عنهما؛ لئلا يتوارد عاملان على معمول واحد، والصلاة المذكورة بمعنى الاستغفار، والمحذوفة بمعنى الرحمة، وقال الفراء في قوله تعالى: ﴿ أَيْحَسَبُ ٱلْإِنسَانُ أَلَن نَجْمَعَ عِظَامَهُ \* بَلَ قَدِرِينَ ﴾ [القبامة: ٣-٤]: إن التقدير بلى ليحسبنا قادرين، والحسبان المذكور بمعنى الظن، والمحذوف بمعنى العلم، إذ التردد في الإعادة كفر، فلا يكون مأمورًا به، وقال بعض العلماء في بيت الكتاب [من الخفيف]:

لَـنْ تَـرَاهَـا وَلَـوْ تَـأَمَّـلْـتَ إِلَّا وَلَهَا فِي مَفَارِقِ الرَّأْسِ طِيبَا إِنَّ ترى المقدرة الناصبة لـ«طيبا» قلبية لا بصرية؛ لئلا يقتضي كون الموصوفة مكشوفة الرأس، وإنما تُمَدّح النساء بالحُفَر(١) والتَّصَوُّن، لا بالتبدل، مع أن «رأى» المذكورة بصرية.

قال ابن هشام: الصواب عندي أن الصلاة لغة بمعنى واحد، وهو العطف، ثم العطف بالنسبة إلى الله سبحانه وتعالى الرحمة (٢)، وإلى الملائكة الاستغفار، وإلى الآدميين دعاء بعضهم لبعض،

<sup>(</sup>١) «الخُفَر» بفتحتين، مضارع خَفِرت، يقال: خفر يخفّر خفرًا، من باب تعب، والاسم الخفّارة، وهو الحياء والوقار. (٢) الأحسن في معنى صلاة الله ما نقله البخاري في «صحيحه» عن أبي العالية قال: ثناؤه عليه عند الملائكة، وصلاة المؤمنين الدعاء.

وأما قول الجماعة فبعيد من جهات:

[إحداها]: اقتضاؤه الاشتراك، والأصل عدمه؛ لما فيه من الإلباس حتى إن قَوْمًا نفوه، ثم المثبتون له يقولون: متى عارضه غيره مما يخالف الأصل كالمجاز قُدِّم عليه.

[والثانية]: أنا لا نعرف في العربية فعلًا واحدًا يختلف معناه باختلاف المسند إليه، إذا كان الإسناد حقيقيًا(١).

[والثالثة]: أن الرحمة فعلها مُتَعَدّ، والصلاة فعلها قاصر، ولا يحسن تفسير القاصر بالمتعدى(٢).

[والرابعة]: أنه لو قبل مكانَ صلى عليه: دعا عليه انعكس المعنى، وحق المترادفين صحة حلول كل منهما محل الآخر.

وأما آية القيامة فالصواب فيها قول سيبويه: إن قادرين حال، أي بلى نجمعها قادرين؛ لأن فعل الجمع أقرب من فعل الحسبان، ولأن «بلى» إيجاب للمنفي، وهو في الآية فعل الجمع، ولو سُلِّم قولُ الفراء فلا يُسَلَّم أن الحسبان في الآية ظن بل اعتقاد وجزم، وذلك لإفراط كفرهم.

وأما قول المعرب في البيت فمردود، وأحوال الناس في اللباس والاحتشام مختلفة، فحال أهل الْمَدر يخالف حال أهل الوبر مختلف، وبهذا أجاب الزمخشري عن إرسال شعيب عليه الصلاة والسلام ابنتيه لسقي الماشية، وقال: العادات في مثل ذلك متباينة، وأحوال العرب خلاف أحوال العجم.

ثم ذكر الشرط الثاني للحذف بقوله:

١٧٥٠ (وَشَرْطُهُ النَّانِي لَدَى النَّحَاةِ أَنْ لَا يَـكُونَ الْجُزْءَ لِسلاَدَاةِ
 ١٧٥١ كَفَاعِلٍ أَوْ نَائِبٍ أَوْ مُشْبِهِ وَحَذْفَهُ مَعْ فِعْلِهِ فَٱحْكُمْ بِهِ)
 (وَشَرْطُهُ) أي الحذف (الثَّانِي) من الشروط الثمانية (لَدَى النَّحَاةِ) أي عندهم، متعلَّق

بـ«شر أن ال

شرو

أي ذ الفاء

5-1

يُحذَ مر فو

الفاء

إن ال المعنى

تقديد ﴿ مَنْ

مثل الله»

04

٥٣

) خُأُخُ (فَأُخ

الشر

الفاء

<sup>(</sup>١) اعترضه الدماميني بأن ذلك معروف، انظر «الحاشية» جـ٣ ص٣٥٦.

<sup>(</sup>٢) فيه أنه شائع. اهـ «الحاشية» جـ٣ ص٥٦٠.

بر شرط» (أَنْ لاَ يَكُونَ الْجُزْءَ لِلاَّدَاقِ) بنصب الجزء على الخبريّة، و (اللَّدُداة» صفة له، أو حال، يعني أن الشرط الثاني للحذف أن لا يكون المحذوف كالجزء للمحذوف منه (كَفَاعِلٍ) مثال للمنفيّ، أي فلا يُحذف الفاعل؛ لكونه كجزء للفعل (أَوْ نَائِبٍ) أي نائب الفاعل (أَوْ مُشْبِهِ) أي مشبه الفاعل، وهو اسم «كان» وأخواتها (وَحَدُفَهُ) مفعول مقدّم لـ«احكم» (مَعْ فِعْلِهِ فَاحْكُمْ بِهِ) أي الفاعل، وهو اسم «كان» وأخواتها (وَحَدُفَهُ) مفعول مقدّم لـ«احكم» (مَعْ فِعْلِهِ فَاحْكُمْ بِهِ) أي الفاعل، وهو اسم «كان» وأخواتها (وَحَدُفَهُ) مفعول الله والتحانية للحذف أن لا يكون ما احكم بجواز حذف الفعل مع الفاعل، ولا نائبه، ولا المشروط الثمانية للحذف أن لا يكون ما يُحذَف كالجزء، فلا يُحدُف الفاعل، ولا نائبه، ولا المشبِهُ، وقد مضى الرَّدِ على ابن مالك في يُحذَف كالجزء، فلا يُحدُف الفاعل، ولا نائبه، ولا السهيلي، في نحو «ضربني وضربت زيدًا» إن الفاعل محذوف لا مضمر، وقال الكسائي، وهشام، والسهيلي، في نحو «ضربني وضربت زيدًا» إن التقدير بئس المثلُ مثلُ القوم، فإن أراد أن الفاعل لفظ المثل محذوفًا فمردود، وإن أراد تفسير المعنى، وأن في «بئس» ضمير المثل مستترًا، فأين تفسيره، وهذا لازم للزمخشري، فإنه قال في تقديره: بئس مثلًا، وقد نَصَّ سيبويه على أن تمييز فاعل «نعم، وبئس» لا يحذف، والصواب أن المعنى، وأن في «بئس» ضمير المثل مسبويه على أن تمييز فاعل «نعم، وبئس» لا يحذف، والصواب أن الفائدين كذبوا، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو هوالوا خيراً ومضاف أي مثل الذين كذبوا، ولا خلاف في جواز حذف الفاعل مع فعله، نحو هوالوا خيرا، وهيا عبد الله»، و«زيدًا ضربته».

ثم ذكر الشرط الثالث بقوله:

1۷۵۲ - (وَثَالِتٌ أَنْ لَا يَكُونَ أُكُذَا فَأَخْفَشٌ أَوَّلُ مَنْ هَذَا اَبْتَدَا المعتقل المحتول المعتقل المحتول المعتقل المحتول المعتقل ال

م (٣٧) (فتح القريب المجيب ج٢)

مفعول مقدّم لـ (جلا) (حَاذِف) أي شخص حاذف من الكلام (هُنَا) أي في باب الحذف (جَلا) أي أن من يؤكّد يريد التطويل، فبينهما أن أن من يؤكّد يريد التطويل، فبينهما تناف

وحاصل معنى البيتين أن الشرط الثالث للحذف أن لا يكون مُوَّكَدا، وهذا الشرط أول من ذكره الأخفش، منع في نحو «الذي رأيت زيد» أن يُوَكد العائد المحذوف بقولك: «نفسه»؛ لأن المؤكد مريد للطول، والحاذف مريد للاختصار، وتبعه الفارسي، فرد في «كتاب الأعْفال» قول الزجاج في ﴿إِنْ هَذَانِ لَسَحِرَانِ وَاللهِ وَاللهِ الآية ٢٦] :إن التقدير إن هذان لهما ساحران، فقال: الحذف والتوكيد باللام متنافيان، وتبع أبا علي أبو الفتح، فقال في «الخصائص»: لا يجوز «الذي ضربت نفسه زيد»، كما لا يجوز إدغام نحو «اقعنسس»؛ لما فيهما جميعًا من نقض الغرض، وتبعهم ابن مالك، فقال: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكد، كرهضربتُ ضربًا»؛ لأن المقصود به تقوية عامله، وتقرير معناه، والحذف مناف لذلك، وهؤلاء كلهم مخالفون للخليل وسيبويه أيضًا، فإن صعيبويه سأل الخليل عن نحو «مررت بزيد، وأتاني أخوه أنفسهما» كيف يُنطَق باندو كيد؟ فأجابه بأنه يُرفَع بتقدير هما صَاحِبًايَ أنفسُهُما، وينصب بتقدير أَعِنيهمَا أَنفُسَهُمَا، وونصب بتقدير أَعِنيهمَا أَنفُسَهُمَا،

\* إِنَّ مَـحَـلًا وَإِنَّ مُـرَتَحَـلًا \*

و «إن مالًا، وإن ولدًا»، فحذفوا الخبر مع أنه مُوَّكُد بـ «إنّ»، وفيه نظر، فإن المؤكّد نسبة الخبر إلى الاسم، لا نفس الخبر، وقال الصفار: إنما فَرَّ الأخفش من حذف العائد في نحو «الذي رأيته نفسة زيد»؛ لأن المقتضي للحذف الطول، ولهذا لا يُحذف في نحو «الذي هو قائم زيد»، فإذا فَرُوا من الطول، فكيف يؤكدون، وأما حذف الشيء لدليل، وتوكيده فلا تنافي بينهما؛ لأن المحذوف لدليل كالثابت، ولبدر الدين ابن مالك مع والده في المسألة بحث أجاد فيه (١).

0 £

00

شرا

کار مُخْد

ينبغ

المخت فاقت

وإنم خبر

(1)

<sup>(</sup>۱) قال في شرح «الخلاصة»: والذي ذكره الشيخ في هذا الكتاب وفي غيره أن المصدر المؤكّد لا يجوز حذف عامله، قال: لأن المصدر المؤكّد يقصد به تقوية عامله، وتقرير معناه، وحذفه مناف لذلك، فلم يجز، إن أراد أن المصدر المؤكد يقصدبه عامله، وتقرير معناه دائمًا فلا شكّ أن حذفه مناف لذلك=

على رأس البئر.

ثم ذكر الشرط الرابع، فقال:

١٧٥٤. وَرَابِعٌ أَنْ لاَ يُؤدِّي حَذْفُهُ إِلَى اخْتِصَارِ مَا ٱخْتِصَارٌ وَصْفُهُ ١٧٥٥. لاَ يُخذَفُ ٱسْمُ الْفِعْلِ دُونَ مَا عَمِلْ لاَّنَّهُ مُخْتَصَرَ الْفِعْلِ جُعِلْ)

(وَرَابِعٌ) أي من الشروط الثمانية (أَنْ لَا يُؤَدِّي حَذْفُهُ إِلَى اخْتِصَارِ مَا اخْتِصَارٌ وَصْفُهُ) أي ما كان متصفًا بكونه مختصرًا (لَا يُحْذَفُ اسْمُ الْفِعْلِ دُونَ مَا عَمِلْ) أي فيه، دون معموله (لأَنَّهُ عُخْتَصَرَ الْفِعْلِ) بالنصب مفعولًا مقدّمًا لـ(مُجعِلْ) بالبناء للمفعول؛ لأنه مختصر من الفعل، فلا ينبغي اختصاره.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الرابع من الشروط الثمانية أن لا يؤدي حذفه إلى اختصار المختصر، فلا يُحذف اسمُ الفعل دون معموله؛ لأنه اختصار للفعل، وأما قول سيبويه في «زيدًا فاقتله»، وفي «شأنَكَ والحجّ»، وقوله [من الرجز]:

يَا أَيُّهَا الْمَائِكُ اللهِ وَلَهِ اللهِ الْمَائِكُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا إِنِّي رَأَيْتُ النَّاسَ يَحْمَدُونَكَا إِنَ التقدير عليك زيدًا، وعليك الحج، ودونك دلوي، فقالوا: إنما أراد تفسير المعنى لا الإعراب، وإنما التقدير خُذْ دلوي، والزم زيدًا، والزم الحج، ويجوز في «دلوي» أن يكون مبتدأ، و«دونك»

(١) «المائح»: هو الذي ينزل البئر، ويملأ الدلو لقلة الماء، وأما الماتح بالتاء الفوقية، فهو الذي يجذب الدلو

القصد، ولكنه ممنوع، ولا دليل عليه، وإن أراد أن المؤكّد قد يُقصد به التقرير والتقوية، وقد يُقصد به مجرّد التقرير، فمسلم، ولكن لا نسلم أن الحذف مناف لذلك القصد؛ لأنه إذا جاز أن يقرر معنى العامل المخذوف لدلالة قرينة عليه أحق وأولى، ولو لم يكن هذا القياس كافيًا في دفع ما قاله لكان في دفعه بالسماع كفاية، فإنهم يحذفون عامل المؤكّد حذفًا جائزًا إذا كان خبرًا عن اسم عين، من غير تكرير ولا حصر، نحو أنت سيرًا، وحذفًا واجبًا في مواضع، نحو قسقيا، ورعيًا، وحمدًا، وشكرًا لا كفرًا»، فمنع هذا إما سهو عن وروده، وإما للبناء على أن المسوّغ لحذف العامل فيه نية التخصيص، وهو دعوى خلاف الأصل، ولا يقتضيها فحوى الكلام. انتهى. وقد رد ابن عقيل على بدر الدين في شرح الخلاصة، لكن ابن هشام أيده هنا، فتأمل بإنصاف. والله تعالى الهادي إلى سواء السبيل. راجع «حاشية الدسوقي» ٢٤٢/٢٤.

ثم ذكر الخامس، فقال:

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الخامس من الشروط الثمانية أن لا يكون المحذوف عاملًا ضعيفًا، فلا يُحذف الجار، والجازم، والناصب للفعل، إلا في مواضع قويت فيها الدلالة، وكثر فيه استعمال تلك العوامل، كالمواضع المذكورة آنفًا، ولا يجوز القياس عليها(٢).

ثم ذكر السادس، فقال:

۱۷۵۸ (وَسَادِسٌ أَنْ لَا يَكُونَ عِوضًا كَمَا الَّذِي عَنْ كَانَ جَا مُعَوَّضًا) (وَسَادِسٌ) أي سادسُ شروط الحذف (أَنْ لَا يَكُونَ) أي المحذوف (عِوَضا) أي عن غيره (كَمَا الَّذِي عَنْ) لفظ («كَانَ» جَا مُعَوَّضًا) أي في نحو «أما أنت ذا نفر»، فلا يجوز حذف «ما»؛ لئلا (١) «حاشية الدسوقي» ٢٤٢/٢.

يلزم

شروا

فلا <sup>يُ</sup> التاء

فمما

مصد

من (

109

ثہ

/"( • 1)

للعما مثاله

عامل شَرُفْ

فقوله

العام مَنَعَ ا

يقطّ

نحو الابتا

 <sup>(</sup>٢) أي فلا يجوز أن يُحذف مطلق جارّ قياسًا على همِنْ، في الموضع المذكور قريبًا، أو في غيره، ولا مطلق جازم قياسًا على لام الطلب، ولا مطلق ناصب قياسًا على هأن».

يلزم الجمع بين حذف العوض والمعوّض.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن السادس من الشروط أن لا يكون المجذوف عوضًا عن شيء، فلا تُحذَف «ما» في «أمّا أنت منطلقًا انطلقتُ»، ولا كلمة «لا» من قولهم: «افعل هذا إمّا لا»، ولا التاء من «عِدَةٍ»، و«إقامة»، و«استقامة»، فأما قوله تعالى: ﴿وَإِقَامَ الصَّلَوْةِ ﴾ [الأنبتاء: الآية ٧٣]، التاء من «عِدَةٍ»، و«إقامة»، ومن هنا لم يُحذَف خبر «كان»؛ لأنه عوض، أو كالعوض من فمما يجب الوقوف عنده، ومن هنا قال ابن مالك: إن العرب لم تُقدِّر أحرف النداء عوضًا من «أدعو»، و«أنادي»؛ لإجازتهم حذفها.

ثم ذكر السابع والثامن، فقال:

١٧٥٩ ـ (وَسَابِعٌ أَنْ لَا يُؤَدِّيَ إِلَى تَهْيِئَةِ الْعَامِلِ وَالْقَطْعُ تَلَا ١٧٦٠ ـ (وَثَامِنٌ عَدَمُ عَامِلٍ ضَعُفْ وَعِنْدَهُ وُجُودُ عَامِلٍ شَرُفُ)

(وَسَابِعٌ) أي سابِعُ شروطِ الحذف (أَنْ لاَ يُؤَدِّي) أي حذفه (إِلَى تَهْيِئةِ الْعَامِلِ) أي إعداده للعمل، وقوله: (وَالْقَطْعُ تَلا) جملة حالية من «تهيئة»، أي حال كون القطع تَبِعَ العمل، وسيأتي مثاله (وَتَامِنٌ) أي ثامنُ شروطِ الحذف، وهو آخر الشروط (عَدَمُ عَامِلٍ ضَعُفْ) أي عدم إعمال عامل ضعيف في العمل، كالابتداء، فإنه عامل ضعيف؛ لكونه معنويًا (وَعِنْدَه وُجُودُ عَامِلٍ شَرُفْ) أي مع وجود عامل شريف، أي قويّ في العمل، كانفعل، فإنه عامل قويّ؛ لكونه لفظيّا، فقوله: «وعنده إلخ» جملة حالية من «عدمُ إلخ».

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السابع، والثامن من الشروط أن لا يُؤِدِّي حذفه إلى تهيئة العامل للعمل، وقطعه عنه، ولا إلى إعمال العامل الضعيف مع إمكان العامل القويّ، وللأمر الأول منع البصريون حذف المفعول الثاني من نحو «ضربني وضربته زيد»؛ لئلا يتسلط على «زيد»، ثم يُقطع عنه برفعه بالفعل الأول، ولاجتماع الأمرين امتنع عند البصريين أيضًا حذف المفعول في نحو «زيد ضربته»؛ لأن في حذفه تسليط «ضرب» على العمل في «زيد» مع قطعه عنه، وإعمال الابتداء، وهو عامل ضعيف، مع التمكن من إعمال الفعل القويّ في العمل، ثم حملوا على ذلك

الشذ الشذ والمآء

الحيَّدُ

, cain

71

16

77 77

11

٧.

لغير ف«م «زيد ما ضربته»، أو «هل ضربته»، فمنعوا الحذف، وإن لم يؤدّ إلى ذلك، وكذلك منعوا رفع «رأسها» في «أكلت السمكة حتى رأسها» إلا أن يُذكّر الخبر، فتقول: «مأكول»، ولاجتماعهما مع الإلباس مَنّعَ الجميعُ تقديم الخبر في نحو «زيد قام»، ولانتفاء الأمرين جاز عند البصريين وهشام تقديم معمول الخبر على المبتدإ في نحو «زيد ضرب عمرًا»، وإن لم يجز تقديم الخبر، فأجازوا «زيدًا أجلهُ أَحْرَزَ»، وقال البصريون في قوله [من الطويل]:

\* بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةُ عَوَّدًا \*

إنّ «عطية» مبتداً، و«إياهم» مفعول «عَوَّد»، والجملة خبر «كان»، واشمُها ضمير الشأن، قال ابن هشام: وقد خفيت هذه النكتة على ابن عصفور، فقال: هَرَبُوا من محذور، وهو أن يفصلوا بين «كان» واسمها بمعمول خبرها، فوقعوا في محذور آخر، وهو تقديم معمول الخبر حيث لا يتقدم خبر المبتدإ، وقد بَيِّنًا أن امتناع تقديم الخبر في ذلك لمعنى مفقود في تقديم معموله، وهذا بخلاف علة امتناع تقديم المفعول على «ما» النافية، في نحو «ما ضربت زيدًا»، فإنه لنفس العلة المقتضية لامتناع تقديم الفعل عليها، وهو وقوع «ما» النافية فيه حشوًا. والله تعالى أعلم بالصواب.

تنبيه:

ربما نحولف مقتضى هذين الشرطين، أو أحدهما في ضرورة، أو قليلٍ من الكلم، فالأول كقوله [من السريع]:

« وَخَالِدُ يَحْمَدُ سَادَاتِنَا »

وقوله: «كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ»، وقيل: هو في صيغ العموم أسهل، ومنه قراءة ابن عامر ﴿ وكلَّ وعد الله الحسني ﴾ [النساء: ٩٥].

والثاني كقوله [من مجزو الكامل]:

يعُكَاظَ يُعْشِي النَّاظِرِي نَ إِذَا هُمْ خَصُوا شُعَاعُهُ وَلِيسَ فِهُ فَإِنْ فِيهُ الْمُعَاعُهُ وليس فيه فإن فيه تهيئة (المَحْوَلُ) للعمل في «شُعاعُه» مع قطعه عن ذلك بإعمال (ايُعْشِي» فيه، وليس فيه إعمالُ ضعيفِ دون قويًّ، وذكر ابن مالك في قوله [من البسيط]:

عَمَمْتَهُمْ بِالنَّدَى حَتَّى غُواتَهُمْ فَكُنْتَ مَالِكَ ذِي غَيِّ وَذِي رَشَدِ أَنه يُروَى «غواتهم» بالأوجه الثلاثة، فإن ثبت رواية الرفع فهو من الوارد في النوع الأول في الشذوذ؛ إذ لا ضرورة تمنع من الجر والنصب، وقد رُوِيا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على شروط الحذف الثمانية، أتبعه ببيان ما يُظنّ أن الشيء من الحذف، وليس منه، فقال:

## (بَيَانُ أَنَّهُ قَدْ يُظَنُّ أَنَّ الشَّيْءَ مِنْ بَابِ الْحَذْفِ وَلَيْسَ مِنْهُ)

١٧٦١- (وَاخْذَفُ لِلدَّلِيلِ بِالْخَيْصَارِ ١٧٦٢- وَمَثْلُوا ذَا بِكُلُوا ثُمَّ اَشْرَبُوا ١٧٦٣- وَإِنْ يَكُنْ وُقُوعُ فِعْلِ غَرَضَا ١٧٦٣- وَإِنْ يَكُنْ وُقُوعُ فِعْلِ غَرَضَا ١٧٦٤- كَحَصَلَ الْخَرِيقُ أَوْ كَانَ نَهَبْ ١٧٦٥- فَلْيُقْتَصَرْ عَلَيْهِمَا وَلَا يَجِي ١٧٦٦- لأَنَّ مَا نُوِيَ مِثْلُ الثَّابِتِ ١٧٦٧- لأَنَّ مَا نُوِيَ مِثْلُ الثَّابِتِ ١٧٦٨- وَتَارَةً يُقْصَدُ إِسْنَادُ الْحَدَثُ ١٧٦٨- وَتَارَةً يُقْصَدُ إِسْنَادُ الْحَدَثُ ١٧٦٨- انْ لَمْ يَكُ الْفَعُولُ في ذَا ذُكِرَا

يُدْعَى وَمَا سِوَاهُ بِالْقِيْصَارِ

أَيْ أَوْقِعُوا الْفِعْلَيْ يَا مَنْ يَرْغَبُ
فِجِىءُ بِعَصْدَرِ يَعُمُّ مَا مَضَى
وَإِنْ بِإِيقَاعِ الْرِيدِ يُئَمُّ مَا مَضَى
وَإِنْ بِإِيقَاعِ الْرِيدِ يُئْمَّ مَا مَضَى
مَفْعُولُهُ بِالْقَصْدِ أَوْ بِالْخَرَجِ
وَلَا بِمَحْدُوفِ دُعِي لِلْمُشْبِتِ
مَنْزِلَةَ الْقَاصِرِ حَيْثُمَا الْجُلَى
لِفَاعِلِ كَمَا لِقَعُولِ حَدَثُ
لِفَاعِلٍ كَمَا لِقَعُولِ حَدَثُ
لَا تَأْكُلُوا الرِّبَا وَلَا تَنْوُوا الرِّنَا
يُوصَفْ بَحُذُوفِ كَمَا قَدْ حُرِّرًا)

(وَالْحُذْفُ لِلدَّلِيلِ بِالْحَتِصَارِ يُدْعَى) أي يسمّى (وَمَا سِوَاهُ) أي حذف غيره، وهو ما محذف لغير دليل (بِاقْتِصَارِ) أي يسمى باقتصار، وفيه عطف معمولين على معمولي عاملين مختلفين، فرما سواه» عطف على «الحذف للدليل»، و«باقتصار» عطف على باختصار، وفيه الخلاف

المشهور، فجوّزه الكوفين، والأخفش، وهو الأقرب عندي، وقد تقدّم تمام البحث فيه.

(وَمَثَّلُوا ذَا بِهِ كُلُواكِي، ثُمَّ هِوَاشَرَبُواكِي، أَيْ أَوْقِعُوا) وفي نسخة: «أي أوقع» بالإفراد (الْفِعْلَيْنِ) أي الأكل والشرب، وقوله: (يَا مَنْ يَرْغَبُ) كمّل به البيت، أي يامن له رغبة في تحقيق المسائل النحوية، فهذا مثاله (وَإِنْ يَكُنْ وُقُوعُ فِعْلِ غَرَضًا) أي مقصودًا بالإخبار، دون تعيين من أوقعه، أو أُوقع عليه (فِجِيءُ بِمَصْدَرِ يَعُمُّ مَا مَضَى) أي ائت بمصدر مسند إلى فعل كون عام (كَحَصَلَ الْحَرِيقُ) بفتح، فكسر: اسم من الاحتراق، قاله في «القاموس» (أَوْ كَانَ نَهَبُ) بفتحتين، ولعل فتح الهاء لكونها حرف حلق؛ لأن كل ما كان بفتح الفاء، وعينه حرف حلق يجوز فيه فتح العين، وسكونها، كشَعْر وشَعَر، ونَهْر ونَهْر، وبَحْر وبَحْر، ونحو ذلك، وإلا فالمصدر يهتُ بسكون العين، فليتأمّل.

والمعنى أنه يقال في مقام قُصِد فيه الإخبار بحصول حرق، أو نهب من غير بيان من أوقعه، أو أقع عليه: حصل حريق، أو كان نَهْبٌ (وَإِنْ بِإِيقَاعِ الْمُرِيدِ) أي مريد الفعل، والمراد به الفاعل (يُنْتَدَبُ) بالبناء للمفعول، أي يُطلب (فَلْيُقْتَصَرْ عَلَيْهِمَا) ببناء الفعل للمفعول أيضًا، أي ليقتصر على ذكر الفعل والفاعل (ولا يَجِي مَفْعُولُهُ بِالْقَصْدِ) أي لا يُذكر مفعوله بالنية، يعني أنه لا يُنوى وأو بالخَرِّجِ) أي بمخرج الجروف، بمعنى أنه لا يتلفظ به، ووقع في نسخة: «أو بمُدرَج»، وكتب الناظم في هامشه: ما نصه: أي النية، وفيه أنه تكرار مع قوله: «بالقصد»، وأيضًا يلزم عليه أنه لم يُبين حكم ذكره لفظًا، فالنسخة الأولى هي الأولى، والله تعالى أعلم.

وقوله: (لأَنْ مَا نُوِيَ مِثْلُ التَّابِتِ) ببناء الفعل للمفعول؛ أي إنما لم يُنوَ؛ لأن المنويّ في حكم الثابت (وَلَا بِمَحْدُوفِ دُعِي) بالبناء للمفعول، أي ولا يسمّى أيضًا محذوفًا (لِلْمُثْبَتِ) وقع في النسخة بكسر الباء، والظاهر أنه بفتحها، أي للفعل المذكور، يعني أنه لا يقال: إنه مفعولٌ به مقدّر للفعل المذكور، والله تعالى أعلم (لأَنَّهُ) أي الفعل (لِقَصْدِ هَذَا) أي لقصد أن المراد الإعلام بمجرد إيقاع الفاعل الفعل، دون بيان من أُوقع عليه (نُزَّلاً) بألف الإطلاق، والضمير للفعل (مَنْزِلَةَ الفعل المنزم الذي لا مفعول له (حَيْثُمَا الْجُلَى) أي في أيّ تركيب ظهر فيه بهذا القصد.

(وَتَارَةً يُقْصَدُ إِسْنَادُ الْحَدَثُ) فعل ونائب فاعله، أي إسناد حدث الفعل (لِفَاعِلِ، كَمَا لِمَعُولِ خَدَثُ) أي كما يُقصد إسناد الحدث أيضًا إلى مفعوله، يعني أنه أحيانًا يُقصد إسناد الفعل إلى فاعله، مع تعليقه بمفعوله (فَيُذْكَرَانِ) أي الفاعل والمفعول مع الفعل (عِنْدَ ذَاكَ) أي عند القصد المذكور (عَلْنَا) أي ظاهرًا من غير تقدير (لا تَأْكُلُوا الرِّبَا) أي نحو قوله تعالى: ﴿لا تَأْكُلُوا الرِّبَا) أي نحو قوله تعالى: ﴿لاَ تَأْكُلُوا الرِّبَا) أي نحو قوله تعالى: ﴿وَلا تَأْكُلُوا الرِّبَا الرِّبَا اللهِ عَمَانَ الآية ١٣٠] (وَلا تَنُوُوا الزِّنَا) أي لا تقصدوه، وهو إشارة إلى قوله وَ اللهُ وَلا الرِّبَا لَهُ مُولًا الرِّبَا اللهُ عَلَى اللهُ عَلى اللهُ المؤلف الم يُذكر المفعول في هذا النوع، يقال: إنه محذوف، بخلاف المسألة التي عليه الله ووله: (كَمَا قَدْ حُرِّرًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي على ما حرّره محققوا هذا الفن، وبحتمل أن تكون الألف ضمير المثنى، وتعود على حكمى المسألتين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه جرت عادة النحويين أن يقولوا: يحذف المفعول اختصارًا واقتصارًا، ويريدون بالاختصار الحذف لدليل، وبالاقتصار الحذف لغير دليل، ويمثلونه بنحو قول و كَتُبُلُن فَي اللهُ وَعَمْلُوا وَاللهُ وَالبَقْرَة: الآية ، ٦] الآية، أي أوقعوا هذين الفعلين، وقول العرب فيما يتعدى إلى اثنين: «مَنْ يَسْمَعْ يَخُلْ»، أي تكن منه خيلة.

والتحقيق أن يقال: إنه تارة يتعلق الغرض بالإعلام بمجرد وقوع الفعل، من غير تعيينِ مَن أُوقَعَه، أو من أُوقِع عليه، فيجاء بمصدره مُسندًا إلى فعل كون عام (١)، فيقال: حصل حريق، أو نَهْب. وتارة يتعلق بالإعلام بمجرد إيقاع الفاعل للفعل، فيقتصر عليهما، ولا يذكر المفعول، ولا يُنوَى؛ إذ المنوي كالثابت، ولا يُسمَّى محذوفًا؛ لأن الفعل يُنزَّل لهذا القصد مَنْزِلة ما لا مفعول له، ومنه قوله رَجَلُق: هُورَيِّ ٱلَّذِي يُحْي، وَيُمِيتُ والبَقَرَة: الآية ٢٥٨]، وقوله: هُوهَل يَستَوى اللَّذِي وَمنه قوله رَجَلُقُ لَا يَعْلَمُونَ فَه [الزُمر: الآية ٩]، وقوله: هُووك: الآية ٢٥]

 <sup>(</sup>١) قال المحشّي: وفي عبارته قلب، تقديره: فيجاء بفعل كون عامٌ مسند إلى مصدره، فإن الممدر هو المسند
 إليه، والفعل هو المسند. انتهى ٢٤٤/٢.

وقوله: ﴿ وَإِذَا رَأَيْتَ ثُمَّ ﴾ [الإنتان: الآية ٢٠] ؛ إذ المعنى ربي الذي يفعل الإحياء والإماتة، وهل يستوي من يتصف بالعلم، ومن ينتفي عنه العلم، وأَوْقِعُوا الأكلَ والشرب، وذَرُوا الإسراف، وإذا حصلت منك رؤية هنالك، ومنه على الأصح قوله صَّلًا: ﴿ وَلَمَّا وَرَدَ مَآ مَدْيَكِ ﴾ [القصص: ٣٣] الآية، ألا ترى أنه عليه الصلاة والسلام إنما رحمهما، إذ كانتا على صفة الذيّاد، وقومُهما على السقي، لا لكون مَذُودهما غنمًا، ومَسْقِيّهم إبلًا، وكذلك المقصود من قولهما: ﴿ لا نَسْقِي ﴾ السّقي، لا المستقي، لا المستقيّ، لا المستقيّ، لا المستقيّ، ومن لم يتأمل قدَّر يَسقُون إبلهم، وتَذُودان غنمهما، ولا نسقي غنمنا.

ومَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاح

أي حميته، والجملة صفةً، فحُذِف منها الرابط. والله تعالى أُعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان ما يُظنّ أنه من باب الحذف، وليس منه، أتبعه ببيان مكان المقدّر، فقال:

# (بَيَانُ مَكَانِ الْقُدَّنِ

١٧٧١ - (وَالأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانِهِ الأَصْلِيِّ أَنْ لَا يَقْتَفِي
 ١٧٧٢ - تَخَالُفُ الْوَجْهَيْنِ للْأَصْلِ لَدَى حَذْفِ وَوَضْع الشَّيْءِ في غَيْرِ الْأَدَا

مُقَدُّمًا أَهُلُ الْبَيَانِ أَخُرُوا أَوِ ٱقْتَضَى الْمُغنَى فَعِنْدَ ذَا يَجِبْ أمًّا ثُمُودَ فَهَدَيْنَاهُمْ نَمًا لِكَوْنِهِ الْحَبَرَ تَأْخِيرُهُ أَحَقُّ لَنَا بِكُونِيهِ كَعَامِل بَهَرْ تَأْخِيرُهُ في إِنَّ أَيْضًا قَدْ حُتِمْ رَجْهَانِ بَعْدَ كَانَ قَدْ تَحَقُّقَا لِعَدَم الْخُطُورِ عِنْدَ الْعُلَمَا بمُتَأْخُر كَمَا عَنْهُمْ ثَبَتْ تُقَدُّمُ الْفَعُولَ إِذْ تُبَجُلُ إِلَهُنَا الْأَحَقُّ في هَذَا السَّبَبْ جَوَائِهُ الْمُذَّكُورُ لِلسَّابِقِ حَلَّ فَالشُّوطُ وَالْجَوَابُ دَلًّا بِالْوَفَا إِنْ لَمْ تُقَدُّمْ شُرْبَهَا لَآتَطُلُقُ جَوَابَ مَا أَخُرْتَ فَهُوَ مُلْتَزَمْ)

١٧٧٣ فَوَاجِبٌ تَقْدِيرُ مَا يُفَسَّرُ ١٧٧٤ وعِنْدَ مَا تَعَدَّرَ الأَصْلُ ٱرْتُكِبْ ١٧٧٥- كَأَيَّهُمْ رَأَيْتَهُ مُسْتَفْهِمَا ١٧٧٦ في الدَّارِ زَيْدٌ أَنْ يُؤخَّرَ سَبَقْ ١٧٧٧- لَكِنَّ في تَقْدِيمِهِ هُنَا ظَهَرْ ١٧٧٨ مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا فَعِنْدَ ذَا لَزَمْ ١٧٧٩ - كَإِنَّ خَلْفَكَ الأَمِيرَ مُطْلَقًا ١٧٨٠ إذْ خَبَرٌ لِكَانَ فِعْلَا قُدُمَا ١٧٨١- وَالثَّانِ بَا بَسْمَلَةٍ قَدْ عُلَّقَتْ ١٧٨٢ قَالَتْ قُرَيْشٌ بِأَسْم لَاتٍ نَفْعَلُ ١٧٨٣ - فَمِثْلُ ذَا عَلَى الْمُوِّحُدِ وَجَبْ ١٧٨٤- وَحَيْثُمَا شَرْطٌ عَلَى شَرْطٍ دَخَلْ ١٧٨٥- ثُمَّ جَوَابُ الثَّانِ فِيهِ حُذِفًا ١٧٨٦ كَإِنْ أَكَلْتِ إِنْ شَرِبْتِ طَالِقُ ١٧٨٧ ـ وَٱخْذِفْ لَدَى ٱجْتِمَاع شَرْطِ وَقَسَمْ

(وَالأَصْلُ فِي التَّقْدِيرِ) أي في تقدير المحذوف (أَنْ يَكُونَ فِي مَكَانِهِ الأَصْلِيِّ) يعني أن الواجب في المقدّر أن يكون في محله الأصلي، لا في محلّ آخر، وقوله: (أَنْ لاَ يَقْتَفِي) بالبناء للفاعل، وهو تعليل لما ذُكر، أي إنما وجب تقديره في مكانه لئلا يتبع (تَخَالُفُ الْوَجْهَيْنِ) بالرفع على الفاعلية للايقتفي»، وفيه التضمين، وقوله: (للأَصْلِ) متعلّق به تخالف»، أي مخالفة الأصل من وجهين: الحذف، ووضع الشيء في غير محلّه، كما أشار إليه بقوله: (لَدَى حَذْف، وَوَضْع الشَّيْعِ) بالجرّ عطفًا على «حذف» (في غَيْرِ الأَدَا) متعلّق به وضع»، أي في غير المحل الذي يؤدَّى فيه حَقُّه، ثم

ذكر الأمثلة على ذلك بما أوضحه بالفاء الفصيحية، فقال: (فَوَاجِبٌ تَقْدِيرُ مَا يُفَسَّرُ) بالبناء للمفعول، أي العامل الذي يُفسَّر(مُقَدَّمًا) بصيغة اسم المفعول، أي حال كونه مقدّمًا على المعمول، نحو «زيدًا ضربته»، وقوله: (أَهْلُ الْبَيَانِ أَخَرُوا) يعني أن علماء البيان جوزُوا تقديره مؤخّرًا عنه؛ لإفادته الاختصاص حينئذ، وليس كما توهموا، وإنما يُفعل ذلك عند تعذر الأصل، أو اقتضاء المعنى لذلك، كما أشار إليه بقوله:

(وَعِنْدَ مَا تَعَدَّرَ الْأَصْلُ ارْتُكِبُ) بالبناء للمفعول، أي ارتُكِبَ هذا التأخيرُ (أَوِ اقْتَضَى الْمُغنَى) أي أو طلب معنى الكلام التأخير (فَعِنْدَ ذَا) أي عند طلب المعنى ذلك (يَجِبُ) أي التأخير، ومثال الأول (كَأَيْهُمْ رَأَيْتَهُ) أي كقولك: «أَيَّهِم رأيته»، حال كونك (مُسْتَقْهِمَا) أي فوجب تأخير «رأيت» عن «أيهم»؛ لأن الاستفهام لا يعمل فيه ما قبله.

ثم ذكر مثالًا آخر فقال: (أَمَّا ثَمُوهَ فَهَدَيْنَاهُمْ نَمَا) أي زاد في الأمثلة، يعني أن قوله تَجَلَّل: ﴿ وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَاهُمْ ﴾ [فُصَلَت:الآية ١٧] الآية فيمن قرأ ﴿ ثَمُودَ ﴾ بالنصب، فهو مثال آخر لما وجب تقديره مؤخّرًا؛ لأنه لا يلي «أما» فِعْلٌ.

ثم ذكر مثالًا آخر أيضًا فقال: (في الدَّارِ زَيْدٌ) في قولك: (في الدار زيد» (أَنْ يُؤخَّو) بالبناء للمفعول، أي تقدير متعلّق الجار والمجرور مؤخّرًا (سَبَقُ) بيانه في آخر الباب الثالث (لِكَوْنِهِ الْخَبُرُ) تعليل مقدّم على المعلّل، وهو قوله: (تَأْخِيرُهُ أَحَقُّ) أي إنما قدّرناه مؤخّرًا لأحقيته لذلك؛ لكونه خبرًا في الحقيقة، وحَقُ الخبر أن يؤخّر (لَكِنَّ في تَقْدِيمِهِ هُنَا ظَهَرْ لَنَا) أي ثم تبين لنا هنا جواز تقديمه لعارضة أصل آخر، كما أشار إليه بقوله: (بِكُوْنِهِ كَعَامِلِ بَهَنْ) أي غلب على المعمول، فاستحقّ التقديم، يعني أنه تبين الآن له ما يرجح تقديره مقدّما، وذلك أنه عامل في الظرف، وحق العامل أن يتقدّم على معموله (مَا لَمْ يَكُنْ فِعْلًا) أي ما لم نقدّر المتعلّق فعلًا (فَعِنْدَ ذَا) أي فعند تقديره فعلًا (لَزِمْ تَأْخِيرُهُ) أي لأن الخبر الفعليّ لا يتقدّم على مبتدئه في مثل هذا.

ثم ذكر مثالًا آخر أيضًا فقال: (في إِنَّ أَيْضًا قَدْ حُتِمْ) أي تقدير المتعلّق مؤخرًا (كَإِنَّ خَلْفَكَ الأَمِيرَ مُطْلَقًا) أي فيجب تقدير متعلّق «خلفك» بعد «الأميرَ»؛ لأن مرفوع «إنّ» لا يسبق منصوبها، أما إذا كان الناسخ «كان» جاز الوجهان، كما ذكره بقوله: (وَجْهَانِ) أي تقديره مقدّما،

ومؤخّرًا (بَعْدَ «كَانَ» قَدْ تَحَقَّقًا) بألف التثنية الراجعة إلى «وجهان»، ثم علّل جواز الوجهين بقوله: (إِذْ) تعليليّة (خَبَرٌ لِـ«كَانَ» فِعْلاً قُدِّمًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي لأنه يجوز تقديمُ خبر «كان» الفعلي (لِعَدَمِ الْخَظُورِ عِنْدَ الْعُلَمَا) أي لعدم وجود الأمر الممنوع عند علماء الفنّ، وهو الالتباس؛ لأنه إنما منع تقديم الخبر الفعليّ في باب المبتدإ والخبر؛ لالتباس الجملة الاسمية بالفعلية، ووجه ذلك أنه في نحو قولك: «زيد قام» حصل الإلباس بين الاسنمية والفعلية على تقدير جواز التقديم، إذ لو قدّر الخبر مقدّما، فقيل: «قام زيد» لم يُدر هل الجملة اسميّة، إن قدر زيد مبتدأ، أو فعلية إن قدر فاعلًا، ولا شك أن مفاد الجملتين مختلف، فارتكاب ما يُلبس بينهما محذور، بخلاف نحو «كان زيد يقوم»؛ إذ الجملة فعلية، سواء قدّمت زيدًا أو أخرته، فالمانع منتف، فيثبت الجواز.

ولقائل أن يقول: الإلباس حاصل بالنظر لما دخل عليه الناسخ، وذلك لأنه مع تأخير «زيد» يحتمل أن يكون هو مع رافعه، وهو «يقوم» جملة فعلية خبرًا عن ضمير شأن دخلت عليه «كان»، فاستتر فيها، ويحتمل أن يكون مبتدأ مؤخّرًا أُخبر عنه بالفعليّة المقدّمة عليه، وهي «يقوم»، وليس ثمّ ضمير شأن، والفرق بين الجملتين قبل دخول الناسخ عليهما ثابتٌ بعد دخوله، ودخوله لا يغيّر ما كانتا عليه مختلفتين به باعتبار تقوّي الحكم وعدمه، فتجويز التقديم يوقع الإلباس بعد دخول الناسخ أيضًا. قاله الدماميني (۱).

قلت: يُجاب عن هذا الإيراد بأن تقدير حذف ضمير الشأن خلاف الأصل، فالأصل أن لا يُقدر، والكلام مبنى على الأصل، فلا إيراد أصلًا. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر أمثلة الأمر الثاني فقال: (وَالثَّانِ) أي الأمر الثاني، وهو اقتضاء الأمر المعنوي للتأخير (بَا) بالقصر مضافة إلى (بَسْمَلَة) أي باء البسملة الشريفة (قَدْ عُلِّقَتْ) بالبناء للمفعول (بِمُتَأَخِّرِ) أي بعامل متأخر عنها (كَمَا عَنْهُمْ ثَبَتْ) أي كما ثبت ذلك عن محققي الفنّ (قَالَتْ قُرَيْشٌ بِاسْمِ الله بعامل متأخر عنها (كَمَا عَنْهُمْ ثَبَتْ) أي كما ثبت ذلك عن محققي الفنّ (قَالَتْ قُرَيْشٌ بِاسْمِ لَاتٍ) ضبط بقلم الناظم منونا بالكسرة، وغير منون بالفتحة، ووجهه أنه علم صنم أنثى، فيمنع من الصرف، لكنه ساكن الوسط، فيجوز فيه الأمران، كما قال في «الخلاصة»:

<sup>(</sup>١) لاحاشية الدسوقي»٢٤٥/٢-٢٤٦.

طاا

الم =

وقا واق

وط وط التع

اليه لأن

المذ

يُج

اِٿَ وال

5

الر

(1)

وَجْهَانِ فِي الْعَادِمِ تَذْكِيرًا سَبَقْ وَعُجْمَةً كَهِنْدَ وَالْمُنْعُ أَحَقْ وَالْجَرُورِ مَعلَق بر(نَفْعَلُ، تُقَدِّمُ الْمُفْعُولَ) وفي نسخة: «تُقَدِّمُ الْمَعْبُودَ (إِذْ) تعليليّة، لأنها (تُبَجِّلُ) أي تعظّمه (فَمِثْلُ ذَا) أي مثل هذا التبجيل (عَلَى الْمُوجِّدِ) أي على الشخص المتلبّس بالتوحيد (وَجَبْ) أي فاستحق تقدير العامل مؤخّرًا لهذا المعنى، وقوله: (إِلَهُنَا الْأَحَقُّ فِي) بمعنى اللهاء، أي بر(هَذَا السَّبَبْ) أي وهو التبجيل والتعظيم، الذي تسبب الاستحقاق تقدير العامل مؤخّرا بعد أن كان حقّه التقديم.

(وَحَيْثُمَا شَرْطٌ عَلَى شَرْطِ دَحَلْ جَوَابُهُ) أي جواب الشرط (الْمَذْكُورُ) في الكلام (لِلسَّابِقِ) أي للشرط الأول (حَلُّ) أي ثبت، من حلّ الدين: إذا ثبت ولزم بانتهاء أجله (ثُمَّ جَوَابُ النَّانِ فِيهِ عَذِفَا) بألف الإطلاق (فَالشَّرْطُ) أي الأول (وَالْجَوَابُ) أي الذي صار له (دَلَّا) بألف التثنية (بِالْوَفَا) أي بتقدير جواب الثاني وافيًا (كَهُإِنْ أَكَلْتِ) هذا الشرط الأول (إِنْ شَرِبْتِ) هذا الشرط الثاني (طَالِقٌ) جواب للشرط الأول بتقدير مبتدا مع الفاء، أي «فأنت طالق»، يعني أنه إذا قال رجل لامرأته ذلك (إِنْ لَمْ تُقَدِّمْ) أي المرأة (شُوبَهَا) أي على الأكل (لاتقطلُقُ) بفتح أوله، وضم ثالثه، من باب نصر، وفي لغة من باب قرُب، يعني أنها لا تطلق حتى تشرب، ثم تأكل؛ لأن التقدير حينئذ: إن شربت، فإن أكلت فأنت طالق.

قلت: تَوْضِيحُ ذلك ـ كما قال المحشّي ـ أنه قد وُجد في هذه الصورة شرطان ، وليس فيهما ما يصلح للجواب إلا شيء واحد ، فلا يخلو إما أن يُجْعَل جوابًا لهما معًا ، ولا سبيل إليه ؛ لما يلزم عليه من اجتماعهما على معمول واحد ، وهو باطلّ ، وإما أن لا يُجعَلّ جوابًا لهما ، ولا سبيل إليه ؛ لما يلزم عليه من الإتيان بما لا مدخل له في الكلام ، وترك ما له مدخل فيه ، وهو عَبَثّ ، وإما أن يُجعل جوابًا للأول ، جوابًا للأول ، وهذا لا سبيل إليه ؛ لأنه يلزم عليه أن يكون الثاني وجوابه جوابًا للأول ، في في بعب الإتيان بالفاء الرابطة ، ولا فاء ، فتعين القسم الرابع ، وهو أن يكون جوابًا للأول دون الثاني ، ويكون الأول وجوابه دليل جواب الثاني ، فالأصل : إن شربت ، فإن أكلت فأنت طالق ، وهو لو ويكون الكلام لم تطلق حتى تشرب ، ثم تأكل ، فكذا ما هو بمعناه . انتهى (١) .

<sup>(</sup>١) «حاشية الدسوقي» ٢٤٧-٢٤٦/

[فائدة]: قولهم: امرأة طالق، لا يلحقه هاء التأنيث، قال الأزهريّ رحمه الله: وكلهم يقول: طالق بغير هاء، قال: وأما قول الأعشى [من الطويل]:

أَيَا جَارَتَا بِينِي فَإِنَّكِ طَالِقَهُ كَذَاكِ أُمُورُ النَّاسِ غَادٍ وَطَارِقَهُ فقال الليث: أراد طالقة غدّا، وإنما اجترأ عليه؛ لأنه يقال: طلقت، فحمل النعت على الفعل، وقال ابن فارس أيضًا: امرأة طالق طلّقها زوجها، وطالقة غدّا، فصرّح بالفرق؛ لأن الصفة غير واقعة، وقال ابن الأنباريّ: إذا كان النعت منفردًا به الأنثى دون الذكر لم تدخله الهاء، نحو طالق، وطامت، وحائض؛ لأنه لا يَحتاج إلى فارق؛ لاختصاص الأنثى به، وقال الجوهريّ: يقال: طالق، وطالقة، وأنشد بيت الأعشى، وأجيب عنه بجوابين، أحدهما ما تقدّم، والثاني أن الهاء لضرورة التصريع، على أنه معارض بما رواه ابن الأنباريّ عن الأصمعيّ قال: أنشدني أعرابيّ من شِقً البمامة البيت: «فَأَنْتِ طَالِقُ» من غير تصريع، فتسقط الحجة به. قال البصريون: مُذفت العلامة لأنه أريد النسب، والمعنى امرأة ذات طلاق، وذات حيض، أي هي موصوفة بذلك حقيقة، ولم يُجروه على الفعل، ويُحكى عن سيبويه أن هذه نعوت مذكّرةٌ وُصف بهن الإناث كما يوصف المذكّر بالصفة المؤنثة، نحو علاّمة، ونسّابة، وهو سماعيّ. ذكره الفيّوميّ (۱).

ثم أكّد ما تقدّم بذكر بيت من أبيات (الخلاصة)، فقال:

ه وَاللَّهِ لَوْلَا اللَّهُ مَا ٱهْتَدَينَا ه

قال الدماميني: والحقّ أن لولا وجوابها جواب القسم، ولم يُغن شيء عن شيء، وهو مقتضى

<sup>(</sup>١) راجع اللصباح المنير، ٣٧٦/٢.

9.13-1

مقبدة

لازم

تقييد

عمرا

ررور ويرط

وقال

5 111

في ا-

تطلق

طالق

لَكُمْ

جواد

1(1)

إز

كلام «التسهيل» في «باب القسم».

وقوله: (فَهُوَ مُلْتَزَمْ) مؤكّد لما قبله، أي فحَذْفُ جواب المتأخر ملتزم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القياس أن يُقدَّر الشيء في مكانه الأصلي؛ لئلا يخالف الأصل من وجهين: الحذف ووضع الشيء في غير محله.

فيجب أن يُقَدَّر المفسَّر في نحو «زيدًا رأيته» مُقَدَّمًا عليه، وجَوَّز البيانيون تقديره مؤخرًا عنه، وقلوا: لأنه يفيد الاختصاص حينئذ، قال ابن هشام: وليس كما توهموا، وإنما يُرتَكب ذلك عند تعذر الأصل، أو عند اقتضاء أمر معنويٌّ لذلك.

فالأول نحو «أيّهم رأيته»؛ إذ لا يَعمَل في الاستفهام ما قبله، ونحو ﴿ وَأَمّا تَمُودُ فَهَدَيْنَهُمْ ﴾ [فُصَلَت: الآية ١٧]، فيمن نَصَبَ؛ إذ لا يَلِي «أمّا» فِعْلٌ، وكنا قَدَّمنا في نحو «في الدار زيد» أن متعلق الظرف يقدر مؤخرًا عن «زيد»؛ لأنه في الحقيقة الخبر، وأصل الخبر أن يتأخر عن المبتدا، ثم ظهر لنا أنه يَحتَمِل تقديره مُقَدَّمًا لمعارضة أصل آخر، وهو أنه عامل في الظرف، وأصل العامل أن يتقدم على المبتدا على المعمول، اللهم إلا أن يُقَدَّر المتعلَّق فِعُلَّا، فيجب التأخير؛ لأن الخبر الفعلي لا يتقدم على المبتدا في مثل هذا، وإذا قلت: «إِنَّ خَلْفَكَ زيدًا» وجب تأخير المتعلَّق فِعُلَّا كان أو اسمًا؛ لأن مرفوع في مثل هذا، وإذا قلت: «إِنَّ خَلْفَكَ زيدًا» وجب تأخير المتعلَّق فِعُلَّا كان أو اسمًا؛ لأن خبر «إنّ» لا يسبق منصوبها، وإذا قلت: «كان خلفك زيد» جاز الوجهان، ولو قدرته فعلًا؛ لأن خبر «كان» يتقدم مع كونه فعلًا على الصحيح؛ إذ لا تلتبس الجملة الاسمية بالفعلية.

والثاني -أي تقدير المتعلّق مؤخّرًا لأمر معنوي مقتض لذلك - نحو متعلّق باء البسملة الشريفة، فإن الزمخشري قدره مؤخرًا عنها؛ لأن قريشا كانت تقول: باسم اللات والعزى نفعل كذا، فيؤخرون أفعالهم عن ذكر ما اتخذوه معبودًا لهم تفخيمًا لشأنه بالتقديم، فوجب على الموحّد أن يعتقد ذلك في اسم الله تعالى، فإنه الحقيق بذلك، ثم اعترض به وأقرأ بِاسير رَبِّك والعلق: الآية ١]، وأجاب بأنها أول سورة أنزلت، فكان تقديم الأمر بالقراءة فيها أهم، وأجاب عنه السكاكي بتقديرها متعلقة به وآقرأ في الثاني، واعترضه بعض العصريين(١) باستلزامه الفصل بين المؤكّد وتأكيده بمعمول المؤكد، وهذا سهو منه؛ إذ لا توكيد هنا، بل أُمِر أوّلًا بإيجاد القراءة، وثانيًا بقراءة وتأكيده بمعمول المؤكد، وهذا سهو منه؛ إذ لا توكيد هنا، بل أُمِر أوّلًا بإيجاد القراءة، وثانيًا بقراءة

<sup>(</sup>١) هو شهاب الدين الحلبي المعروف بالسمين.

مقيدة، ونظيره ﴿ الذي خلق خلق الانسان ﴾، ومثل هذا لا يسميه أحد توكيدًا ثم هذا الإشكال لازم له على قوله: إن الباء متعلقة بـ ﴿ أَقَرَآ ﴾ الأول؛ لأن تقييد الثاني إذا مَنع من كونه توكيدًا فكذا تقييد الأول، ثم لو سُلّم ففصل الموصوف من صفته بمعمول الصفة جائز باتفاق، كـ «مررت برجل عمرًا ضارب»، فكذا في التوكيد، وقد جاء الفصل بين المؤكّد والمؤكّد في ﴿ وَلَا يَعْزَبُ وَيَرْضَيْنَ يَمَا عَالْمُ المُعلى المفصل، وقد جاء الفصل مغردان، والجمل أحمل للفصل، وقال الراجز:

\* إَذَنْ ظَلِلْتُ الدُّهْرَ أَبْكِي أَجْمَعًا \*

تنبيه:

ذَكروا أنه إذا اعترَض شرط على آخر، نحو «إن أَكلتِ إن شرِبْتِ فأنت طالق»، فإن الجواب المذكور للسابق منهما، وجواب الثاني محذوف، مدلول عليه بالشرط الأول وجوابه، كما قالوا في المثاخر عن القسم والشرط، ولهذا قال محققو الفقهاء (١) في المثال المذكور، إنها لا تطلق حتى تُقدّم المؤخر، وتؤخر المقدم، وذلك لأن التقدير حينئذ إن شربت، فإن أكلت فأنت طالق، وهذا كله حسن، ولكنهم جعلوا منه قوله تعالى: ﴿ وَلَا يَنفَعُكُم نُصْحِي إِنْ أَردَتُ أَنْ أَنصَكَ لَكُمْ إِن كَانَ ٱللّهُ يُرِيدُ أَن يُغْوِيكُم ﴾ [مُود: الآية ٢٤] الآية، وفيه نظر؛ إذ لم يَتَوَالَ شرطان، وبعدهما جواب كما في المثال، وكما في قول الشاعر [من البسيط]:

إِنْ تَسْتَغِيثُوا بِنَا إِنْ تُذْعَرُوا تَجِدُوا مِنَّا مَعَاقِلَ عِزِّ زَانَهَا كَرَمُ وَوَلَ ابن دُرَيد [من الرجز]:

(١) أي من الشافعية، أما من المالكية فالطلاق في الجمع بينهما على أيّ ترتيب كان؛ لاحتمال حذف العاطف، وهو الواو، كما في قول الشاعر:

كَيْفَ أَصْبَحْتَ كَيْفً أَمْسَيْتَ بِمُا يَسَغْرِسُ الْوُدُّ فِي فُوَادِ الْكَوْبِيبِ قَالَ الدمامينيّ: ولا أدري وجه اشتراط أهل المذهبين مجموع الأمرين في وقوع الطلاق مع أنه يمكن أن يكون جواب الأول محذوفًا مدلولا عليه بجواب الثاني، أي إن أكلت فأنت طالق، إن شربت فأنت طالق، وغاية ما فيه حذف الجواب لقرينة، ولا محذور فيه، بل هو أسهل من تقديرهم؛ لما فيه من الحذف والفصل بين الشرط الأول وجوابه بالشرط الثاني. انتهى ه حاشية الدسوقي ٢٤٦/٢٤٠٠

فَ إِنْ عَشَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ نَفْسِيَ مَا هَاتَا فَقُولًا لَالْعَا(١) إِذَ الآية الكريمة لم يُذكر فيها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فينبغي أن يُقَدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل إن أردتُ أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي، إن كان الله يريد أن يغويكم، وأما أَنْ يُقَدَّر الجواب بعدهما، ثم يقدر بعد ذلك مُقَدَّمًا إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان مكان المقدّر أتبعه ببيان مقدار المقدّر، فقال:

# (بَيَانُ مِقْدَارِ الْقُدَّرِ)

١٧٨٨- (فَيَتْبَغِي تَقْلِيلُهُ مَا أَمْكَنَا مُخَالِفُ الأَصْلِ ثَقِيلُ الإَبْتِنَا الْأَصْلِ ثَقِيلُ الإَبْتِنَا الْحَمَدَا قَائِمًا بِضَرْبُهُ مُبْدِيَا ١٧٨٩- فَقَدَّرَ الأَخْفَشُ فِي كَضَرْبِيَا أَخْمَدَا قَائِمًا بِضَرْبُهُ مُبْدِيَا ١٧٩٠- فَذَاكَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةِ أَتَتْ يِخَمْسَةِ الأَلْفَاظِ فَادْرِ مَا ثَبَتْ ١٧٩١- لأَنَّهُ قَدُّرَ لَفُظَيْنِ فَقَطْ أَيْ خَبَرًا وَمَا إِلَيْهِ قَدْ هَبَطُ ١٧٩٧- وَجَرَّزُوا فِي أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى مُبْتَدَا وَعَنْهُمَا الْخَبَرُ أَعْلَى مُسْنَدًا) ١٧٩٣- وَعَطْفَهُ أَيْضًا عَلَى ذَا النُبْتَدَا وَعَنْهُمَا الْخَبَرُ أَعْلَى مُسْنَدًا)

(فَيَنْبَغِي تَقْلِيلُهُ) أي تقليل المقدَّر (مَا) مصدريّة (أَمْكَنَا) بألف الإطلاق، أي بقدر الإمكان (مُخَالِفُ الأَصْلِ) أي لأنه مخالف للأصل؛ إذ الأصل أن لا يُقدّر، وقوله: (تَقِيلُ الابْتِنَا) أي ثقيل التفرع؛ لكونه زائدًا في الكلام (فَقَدَّرَ الأَخْفَشُ في كَضَرْبِيَا) بألف الإطلاق، أي في قوله: «ضربي (أَحْمَدَ قَائِمًا بِضَرْبُهُ) بهاء ساكنة للوزن، والجارّ والمجرور متعلّق بـ«قدّر» (مُبْدِيَا) أي مظهرًا له في التقدير.

فقوله: «ضربي» مبتدأ، و«زيدًا» معمول للمصدر، و«قائما» حال من الهاء الواقع مفعولًا

من هو ((•

الحذا

محذ

i)

(بخا

کان،

مَا ثَبَ

((ضر

(أيْطَ «أنت

و التقد

<mark>من ت</mark> التقد

و مني والفا

و الآبة

و واللا

<sup>(</sup>١) «عثرتُ»: أي سقطت، وهوألت»: أي نجت، وههاتا، بمعنى هذه، وهلعا، كلمة تقال عند العثرة، وقيل: يدعى بها للعاثر، ومعناها: الارتفاع.

محذوفًا، أي ضربه قائمًا، أي ضربي لزيد ضربه قائمًا، أي أضربه حال كونه قائمًا، هذا عند الأخفش. (فَذَاكَ) أي تقدير الأخفش (أَوْلَى) لأنه قدّر اثنين (مِنْ رِوَايَةٍ أَتَتْ) أي من باقي البصريين (بِخَمْسَةِ الأَلْفَاظِ) متعلق بـ«أتت»، أي بألفاظ خمسة، حيث قدّروها إذا أريد المضيّ: «حاصل إذ كان» وإذا أريد المستقبل، «حاصل إذِا كان قائما»، فقدّروا خمسة ألفاظ؛ لأن «حاصل» فيه ضمير، و«كان» فيها ضمير، وقوله: (فَاذْرِ مَا ثَبَتْ) كمّل به البيت، أي فاعلم ما استقرّ عليه الحال من الفرق بين التقديرين (لأَنَّهُ) أي الأخفش (قَدَّرَ لَفْظَيْنِ فَقَطْ، أَيْ خَبَرًا) أي للمبتدإ الذي هو «ضربه» (وَمَا إلَيْهِ قَدْ هَبَطُ) أي ما أضيف إليه ذلك الخبر، وهو الضمير، في قوله: «ضربه» (وَجَوَزُوا) أي غير الأخفش (في) قولك: (أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى) كون «الفتى» (مُبتَدَأً خَبَرُهُ مَا أَسْف أَيْ وَحَوْزُوا عطف «الفتى» (أَيْضًا عَلَى ذَا المُبتَدَا) أي على هذا المبتدإ، وهو «أنت» (وَعَنْهُمَا) أي عن المبتدأين المتعاطفين: (أَيْضًا عَلَى ذَا المُبتَدَا) أي على هذا المبتدإ، وهو «أنت» (وَعَنْهُمَا) أي عن المبتدأين المتعاطفين: «أَنْتَ أَعْلَى والفتى» (الْخَبَرُ أَعْلَى) حال كونه (مُسْنَدًا) إليهما.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه ينبغي تقليل المقدّرما أمكن؛ لتَقِلّ مخالفة الأصل؛ إذ التقدير مخالف للأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضربي زيدًا قائمًا» «ضربه قائمًا أولى من تقدير باقي البصريين «حاصلٌ إِذْ كان، أو إِذَا كان قائمًا؛ لأنه قدر اثنين، وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى.

وكان تقديره في «أنت مني فرسخان»: بُعْدك مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي: أنت مني ذو مسافة فرسخين؛ لأنه قَدَّر مضافًا لا يُحتَاج معه إلى تقدير شيء آخر، يتعلق به الظرف، والفارسيّ قَدَّر شيئين يُحتاج معهما إلى تقدير ثالث يتعلّق به الظرف.

وضُعُفَ قولُ بعضهم في قوله ﷺ: ﴿وَأَشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْمِجْلَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٣] الآية: إن التقدير حُبَّ عبادة العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

وضُعُفَ قول الفارسي ومن وافقه في ﴿ وَاللَّهِ بَهِ الطَّلَاقِ: الآية ٤] الآية: إن الأصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك. وكذلك ينبغي أن يُقَدَّر في نحو «زيدٌ صَنَعَ بعمرو جَمِيلًا، وبخالد سُوءًا، وبكر»، أي كذلك،

محذوفًا، أي ضربه قائمًا، أي ضربي لزيد ضربه قائمًا، أي أضربه حال كونه قائمًا، هذا عند الأخفش. (فَذَاكَ) أي تقدير الأخفش (أَوْلَى) لأنه قدّر اثنين (مِنْ رِوَايَةٍ أَتَتْ) أي من باقي البصريين (بِخَمْسَةِ الأَلْفَاظِ) متعلق براأتت، أي بألفاظ خمسة، حيث قدّروها إذا أريد المضيّ: «حاصل إذ كان» وإذا أريد المستقبل، «حاصل إذِا كان قائما»، فقدّروا خمسة ألفاظ؛ لأن «حاصل» فيه ضمير، وركان» فيها ضمير، وقوله: (فَادْرِ مَا ثَبَتْ) كمّل به البيت، أي فاعلم ما استقرّ عليه الحال من الفرق بين التقديرين (لأَنْهُ) أي الأخفش (قَدَّرَ لَفْظَيْنِ فَقَطْ، أَيْ خَبَرًا) أي للمبتدإ الذي هراضربي» (وَمَا إلَيْهِ قَدْ هَبَطْ) أي ما أضيف إليه ذلك الخبر، وهو الضمير، في قوله: وضربه» (وَجَوَزُوا) أي غير الأخفش (في) قولك: (أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى) كون «الفتى» (مُبتَدَأً خَبَرُهُ مَا شَيّا) بألف الإطلاق، أي عير الأخفش (في) قولك: (أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى) كون «الفتى» (مُبتَدأً خَبَرُهُ مَا أَنْ عَلَى ذَا المُبتدأ ) أي على هذا المبتدإ، وهو «أنت» (وَعَطْفَهُ) أي عن المبتدأين المتعاطفين: (أَيْضًا عَلَى ذَا المُبتدأ) أي على هذا المبتدإ، وهو «أنت» (وَعَنْهُمَا) أي عن المبتدأين المتعاطفين: (أَيْتَ اللهُمَاءُ وَلَاقَى» (الْخَبَرُ أَعْلَى) حال كونه (مُسْنَدًا) إليهما.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه ينبغي تقليل المقدّرما أمكن؛ لتَقِلّ مخالفة الأصل؛ إذ التقدير مخالف للأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضربي زيدًا قائمًا» «ضربه قائمًا أولى من تقدير باقي البصريين »حاصلٌ إِذْ كان، أو إِذَا كان قائمًا؛ لأنه قدر اثنين، وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى.

وكان تقديره في «أنت مني فرسخان»: بُعْدك مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي: أنت مني ذو مسافة فرسخين؛ لأنه قَدَّر مضافًا لا يُحتَاج معه إلى تقدير شيء آخر، يتعلق به الظرف، والفارسيّ قَدَّر شيئين يُحتاج معهما إلى تقدير ثالث يتعلّق به الظرف.

وضُعِّفَ قولُ بعضهم في قوله رَجَّلِكَ: ﴿ وَأُشْسِرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْمِجْلَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٣] الآية: إن التقدير حُبَّ عبادة العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

وضُعُفَ قول الفارسي ومن وافقه في ﴿ وَاللَّهِ بَهِسْنَ ﴾ [الطّلاق: الآية ٤] الآية: إن الأصل واللائي لم يحضن فعدتهن ثلاثة أشهر، والأولى أن يكون الأصل واللائي لم يحضن كذلك. وكذلك ينبغي أن يُقدَّر في نحو «زيدٌ صَنَعَ بعمرو جَمِيلًا، وبخالد سُوءًا، وبكر»، أي كذلك،

فَإِنْ عَشَرْتُ بَعْدَهَا إِنْ وَأَلَتْ لَقْسِي مَا هَاتًا فَقُولًا لَالْعَا(') إذ الآية الكريمة لم يُذكر فيها جواب، وإنما تقدم على الشرطين ما هو جواب في المعنى للشرط الأول، فينبغي أن يُقَدَّر إلى جانبه، ويكون الأصل إن أردتُ أن أنصح لكم فلا ينفعكم نصحي، إن كان الله يريد أن يغويكم، وأما أَنْ يُقَدَّر الجواب بعدهما، ثم يقدر بعد ذلك مُقَدَّمًا إلى جانب الشرط الأول فلا وجه له. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان مكان المقدّر أتبعه ببيان مقدار المقدّر، فقال:

# (بَيَانُ مِقْدَارِ الْقُدَّلِ)

١٧٨٨- (فَيَتْبَغِي تَقْلِيلُهُ مَا أَمْكَنَا ١٧٨٩ فَقَدَّرَ الأَخْفَشُ في كَضَرْبِيَا ١٧٩٠ فَذَاكَ أَوْلَى مِنْ رِوَايَةٍ أَتَتْ ١٧٩١ لأنَّهُ قَدَّرَ لَفْظَينَ فَقَطْ ١٧٩٢ـ وَجَوَّزُوا فِي أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى ١٧٩٣- وَعَطْفَهُ أَيْضًا عَلَى ذَا الْبُتَدَا وَعَنْهُمَا الْخَبَرُ أَعْلَى مُسْنَدًا)

مُخَالِفُ الأَصْلِ ثَقِيلُ الإَبْتِنَا أخمذا قائما بضربه مبديا بِخَمْسَةِ الأَلْفَاظِ فَأَدْرِ مَا ثَبَتْ أَيْ خَبَرًا وَمَا إِلَيْهِ قَدْ هَبَطْ مُبْشَداً خَبَرُهُ مَا ثُبَتًا

(فَيَنْبَغِي تَقْلِيلُهُ) أي تقليل المقدّر (مَا) مصدريّة (أَمْكَنَا) بألف الإطلاق، أي بقدر الإمكان (مُخَالِفُ الأَصْلِ) أي لأنه مخالف للأصل؛ إذ الأصل أن لا يُقدّر، وقوله: (تَقِيلُ الانتِنَا) أي ثقيل التفرع؛ لكونه زائدًا في الكلام (فَقَدَّرَ الأَخْفَشُ في كَضَرْبِيَا) بألف الإطلاق، أي في قوله: «ضربي (أَحْمَدَ قَائِمًا بِضَرْبُهُ) بهاء ساكنة للوزن، والجارّ والمجرور متعلّق بـ «قدّر» (مُبْدِيَا) أي مظهرًا له في التقدير.

فقوله: «ضربي» مبتدأ، و«زيدًا» معمول للمصدر، و«قائما» حال من الهاء الواقع مفعولًا

9) (بخة کاں،

الحدو

محذ

من ا

لأضر مًا ثُدَ

(أيطً (أنت

التقد

من تا التقد

متي والفار

الآية:

واللا:

<sup>(</sup>١) «عثرتُ»: أي سقطت، وهوألت»: أي نجت، وههاتا، بمعنى هذه، وهلعا، كلمة تقال عند العثرة، وقيل: يدعى بها للعاثر، ومعناها: الارتفاع.

محذوفًا، أي ضربه قائمًا، أي ضربي لزيد ضربه قائمًا، أي أضربه حال كونه قائمًا، هذا عندالأخفش. (فَذَاكَ) أي تقدير الأخفش (أَوْلَى) لأنه قدّر اثنين (مِنْ رِوْايَةٍ أَتَتْ) أي من باقي البصريين (بِخَمْسَةِ الأَلْفَاظِ) متعلق براأتت، أي بألفاظ خمسة، حيث قدّروها إذا أريد المضيّ: «حاصل إذ كان» وإذا أريد المستقيل، «حاصل إذّا كان قائما»، فقدّروا خمسة ألفاظ؛ لأن «حاصل» فيه ضمير، ولا كان» فيها ضمير، وقوله: (فَادْرِ مَا ثَبَتْ) كمّل به البيت، أي فاعلم ما استقرّ عليه الحال من الفرق بين التقديرين (لأَنْهُ) أي الأخفش (قَدَّرَ لَفْظَيْنِ فَقَطْ، أَيْ خَبَرًا) أي للمبتدإ الذي هورضربي» (وَمَا إِلَيْهِ قَدْ هَبَطْ) أي ما أضيف إليه ذلك الخبر، وهو الضمير، في قوله: وضربه» (وَجَوَّزُوا) أي غير الأخفش (في) قولك: (أَنْتَ أَعْلَى وَالْفَتَى) كون «الفتى» (مُبتَدَأً خَبَرُهُ مَا أَسْف الْمَنْ وَعَطْفَهُ) أي وجوّزوا عطف «الفتى» (أَيْضًا عَلَى ذَا المُبتَدَا) أي على هذا المبتدإ، وهو «أنت» (وَعَنْهُمَا) أي عن المبتدأين المتعاطفين: (أَنْصًا عَلَى ذَا المُبتدأي على حال كونه (مُسْنَدًا) إليهما.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه ينبغي تقليل المقدّرما أمكن؛ لتقِلّ مخالفة الأصل؛ إذ التقدير مخالف للأصل، ولذلك كان تقدير الأخفش في «ضربي زيدًا قائمًا» «ضربه قائمًا أولى من تقدير باقي البصريين «حاصلٌ إِذْ كان، أو إِذَا كان قائمًا؛ لأنه قدر اثنين، وقدروا خمسة، ولأن التقدير من اللفظ أولى.

وكان تقديره في «أنت مني فرسخان»: بُعْدك مني فرسخان، أولى من تقدير الفارسي: أنت مني ذو مسافة فرسخين؛ لأنه قَدَّر مضافًا لا يُحتَاج معه إلى تقدير شيء آخر، يتعلق به الظرف، والفارسيّ قَدَّر شيئين يُحتاج معهما إلى تقدير ثالث يتعلّق به الظرف.

وضُعُفَ قولُ بعضهم في قوله ﷺ: ﴿وَأَشْرِبُواْ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْعِجْـلَ﴾ [البَقَرَة: الآية ٩٣] الآية: إن التقدير محبّ عبادة العجل، والأولى تقدير الحب فقط.

وضُعُفَ قول الفارسي ومن وافقه في ﴿ وَاللَّهِ بَيِسْنَ ﴾ [الطّلَاق: الآية ؛] الآية: إن الأصل واللائي لم يحضن كذلك. واللائي لم يحضن كذلك. وكذلك ينبغي أن يُقدَّر في نحو «زيدٌ صَنَعَ بعمرو جَمِيلًا، وبخالد سُوءًا، وبكر»، أي كذلك،

ولا يُقَدَّر عين المذكور تقليلًا للمحذوف، ولأن الأصل في الخبر الإفراد، ولأنه لو صُرِّح بالخبر لم يحسن إعادة ذلك المتقدم لثقل التكرار.

ولك أن لا تقدر في الآية شيئًا البتة، وذلك بأن تَجعَل الموصول معطوفًا على الموصول، فيكون الخبر المذكور لهما معًا، وكذا تَصنَع في نحو «زيد في الدار، وعمرو»، ولا يَتَأتَّى ذلك في المثال السابق؛ لأن إفراد عامل الفعل يأباه، نعم لك أن تَسْلَمَ فيه من الحذف بأن تُقدِّر العطف على ضمير الفعل؛ لحصول الفصل بينهما.

[فإن قلت]: لو صَحَّ ما ذكرتَهُ في الآية والمثال السابق لصح «زيدٌ قائمان وعمرو» بتقدير زيد وعمرو قائمان.

[قلت]: إن سُلِّم منعه، فلقبح اللفظ، وهو منتف فيما نحن بصدده، ولكن يشهد للجواز قوله [من الطويل]:

وَلَــشــتُ مُــقِــرًا لِـلــرِّجــالِ ظُــكَمَـةً أَبَى ذَاكَ عَمِّي الأَكْرَمَانِ وَخَالِيَا وقد جَوَّزوا في «أنت أعلم وزيد» كونُ «زيد» مبتدأ مُخذف خبره، وكونه عطفًا على «أنت»، فيكون خبرًا عنهما. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على بيان مقدار المقدّر أتبعه بباب «كيفيّة المقدّر»، فقال:

## (بَيَانُ كَيْفِيَّةِ التَّقْدِيرِ)

1٧٩٤ (إِنْ طَلَبَ الْكَلَامُ أَسْمَاءً تَفِي إِضَافَةً أَوْ صِفَةً قَدْ تَقْتَفِي 1٧٩٥ مُضَافَةً أَوْ خَافِضًا مَعَ الَّذِي جُرَّ ضَمِيرٍ عَائِدٍ لَلآخِذِ 1٧٩٦ مُضَافَةً أَوْ خَافِضًا مَعَ الَّذِي جُرَّ ضَمِيرٍ عَائِدٍ لَلآخِذِ وَفَى 1٧٩٦ فَلَا تُتَقَدُّرُ أَنَّهُ قَدْ حُذِفًا فِي دَفْعَةٍ بَلْ ذَا بِتَدْرِيجٍ وَفَى 1٧٩٧ وَقَالَ سِيبَوَيْهِ وَٱبْنُ الشَّجَرِي حُذِفَتَا فِي دَفْعَةٍ أَوْحَيِّرِ 1٧٩٨ فَكَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ قُدْرًا كَدَوَرَانِ عَيْنِهِ اللَّذْ قَدْ جَرَى 1٧٩٨ وَيَنْبَغِي كَوْنُ الَّذِي قَدْ حُذِفًا مِنْ لَفْظِ مَذْكُورِ أَتَى وَعُرِفًا

1)

(7

١٨٠٠ كَخَبَرِ قَدَّرَهُ الأَخْفَشُ في ضَرْبِيَ أَحْمَدَ بِضَرْبُهُ الْوَفِي
 ١٨٠١ في زَيْدًا اَضْرِبْهُ تُقَدِّرُ اَضْرِبِ وَلَا تَقُلْ أَهِنْ بِلَا مُنَاسِبِ
 ١٨٠١ وَإِنْ تَـقُـلُ أَخَاهُ فَالْقَـدُرُ أَهِنْ وَهَكَذَا جَمِيعًا ذَكَرُوا)

(إنْ طَلَبَ) أي احتاج (الْكَلَامُ، أَسْمَاءً) أي تقدير أسماء (تَفِي إِضَافَةً) أي تكون متضايفة (أَوْ صِفَةً) عطف على «أسماء»، أي أو طلب الكلام صفة (قَدْ تَقْتَفِي) أي تتبع موصوفها (مُضَافَةً) حال من «صفة» (أَوْ خَافِضًا) عطف على «أسماء» أيضًا (مَعَ الَّذِي جُنَّ) أي جارًا مع المجرور (ضَمِير) بالجرّ بدلًا عن الموصول (عَائِدٍ) صفة لـ«ضمير» (لَلآخِذِ) متعلّق بـ«عائد»، أي لما يَحتاج إلى الرابط (فَلَا تُقَدِّرُ أَنَّهُ) أي ذلك المقدّر (قَدْ حُذِفَا في دَفْعَةٍ) واحدة (بَلْ ذَا بِتَدْرِيجِ وَفَي) أي بل حُذف حذفَ تدريج (وَقَالَ سِيتَوَيْهِ، وَابْنُ الشَّجَرِيَ: حُذِفَتًا في دَفْعَةٍ) واحدة (أَوْ خَيْرٍ) أي بين هذا، وبين الحذف تدريجيًا (فَ) مثال الأول، أعني ما إذا كان الكلام مستدعيًا لتقدير أسماء متضايفة قوله تعالى: ﴿ كُالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِّ ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩] الآية (قُدُّرًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول (كَدَورَانِ(١) عَيْنِهِ) أي فحُذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مُقامه، فصار تدور أعينهم كعين الذي، ثم حُذف المضاف إليه، فصار تدور أعينهم كالذي، وقد يقال: يمكن أن يكون قوله: ﴿ كَالَّذِي ﴾ حالًا من فاعل ﴿ تَدُورُ ﴾ [الأحرَاب: الآية ١٩]، أو من المضاف إليه؛ لأن المضاف جزء من المضاف إليه، ولا حذف أصلًا(٢)، وقوله: (اللَّذْ قَدْ جَرَى)أي جرى عندهم تقديره هكذا (وَيَنْبَغِي كَوْنُ الَّذِي قَدْ حُذِفًا) بألف الإطلاق، مبنيّا للمفعول، أي كون المقدّر (مِنْ لَفْظِ مَذْكُورٍ أَتَى وَعُرِفًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول أيضًا، يعني أنه ينبغي أن يكون المقدّر المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن (كَخَبَرِ قَدَّرَهُ الأَخْفَشُ في ضَرْبِيَ أَحْمَدَ بِضَرْبُهُ الْوَفي) أي فهو أولى من تقدير غيره (إذ كان، أو إذا كان)؛ لأنه من لفظ المبتدإ، وأقل تقديرًا، كما تقدُّم قريتًا (في زَيْدًا اضْرِبْهُ تُقَدِّرُ اضْرِبِ، وَلَا تَقُلْ: أَهِنْ بِلَا مُنَاسِبٍ) أي بلا سبب يؤدي إلى تقديره

<sup>(</sup>١) الأولى أي دورانًا كدوران عين إلخ، إلا أن يقال: إنه نظر للمعنى المراد من المقدّر، فتأمل. قاله الدسوقي ٢٤٨/٢.

<sup>(</sup>٢) وحاشية الدسوقي،٢٤٨/٢ ووحاشية الأمير،١٦٢/٢٠.

أولم

الح

من مانع معنوي، كما بينه بقوله: (وَإِنْ تَقُلْ: أَخَاهُ) أي إن قلت: «زيدًا اضرب أخاه» (فَالْقُدُّرُ أَهِنْ) لأنه لا يمكن تقدير «اضرب»؛ لأن الضرب لم يقع عليه (وَهَكَذَا جَمِيعًا ذَكَرُوا) أي ذكر النحاة كلهم التقدير مثلما حرّرناه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا استدعى الكلام تقدير أسماء متضايفة، أو موصوف وصفة مضافة، أو جارّ ومجرور مضمر عائد على ما يحتاج إلى الرابط، فلا يُقَدَّر أن ذلك حُذِف دفعة واحدة، بل على التدريج.

[فالأول]: نحو قوله رَجَالً: ﴿ كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ [الأحزاب: الآية ١٩]، أي كَدَوَران عين الذي. [والثاني]: كقوله [من الطويل]:

إِذَا قَامَنَا تَضَوَّعَ الْمِسْكُ مِنْهُمَا نَسِيمُ الصَّبَا جَاءَتْ بِرَيًّا الْقَرِنْفُلِ أَي تَضَوَّعًا مثل تضوع نسيم الصبا.

[والثالث]: كقوله تعالى: ﴿ وَانَّقُوا يَوْمًا لَا تَجْزِى نَفْسُ عَن نَفْسِ شَيْئًا ﴾ [البَقَرَة: الآية ٤٤]، أي لا تجزي فيه، ثم حذف الضمير منصوبًا لا مخفوضًا، هذا قول الأخفش، وعن سيبويه أنهما حُذفا دَفْعَةً، ونَقَل ابنُ الشجري القول الأول عن الكسائي واختاره، قال: والثاني قول نحوي آخر، وقال أكثر أهل العربية، منهم سيبويه، والأخفش: يجوز الأمران. انتهى، قال ابن هشام: وهو نقل غريب.

ثم إنه ينبغي أن يكون المحذوف من لفظ المذكور مهما أمكن، فيقدر في «ضربي زيدًا قائما» ضربه قائمًا، فإنه من لفظ المبتدإ وأقل تقديرًا دون «إذ كان، أو إذا كان»، ويقدر «اضرب» دون «أَهِن» في «زيدا اضربه».

فإن مَنَعَ من تقدير المذكور معنى أو صناعة قُدُّر مالا مانع له، فالأول: نحو «زيدًا اضرب أخاه»، يقدر فيه «أَهِنْ» دون «اضرب»، فإن قلت: «زيدًا أهِنْ أخاه»، قَدَّرت أهن، والثاني: نحو «زيدًا امرر به» تُقَدِّر فيه «جَاوِز» دون «امرر»؛ لأنه لا يتعدى بنفسه، نعم إن كان العامل مما يتعدى بنفسه، وتارة بالجار، نحو «نصح» في قولك: «زيدًا نصحت له» جاز أن يُقَدَّر «نصحت زيدًا»، بل هو

التف

وقا( الوار

; Y

أشه ولا

المحا

٠٣

(1)

أولى من تقدير غير الملفوظ به.

ومما لا يُقَدَّر فيه مثلُ المذكور لمانع صناعي قوله [من الرجز]:

\* يَا أَيُّهَا الْمَائِحُ دَلْوِي دُونَكَا \*

إذا قُدَّر «دلوي» منصوبًا فالمقدر «خُذ» لا «دونك»، وقد مضى، وقوله [من الطويل]: 

« وَأَضْرَبُ مِنَّا بِالشَّيُوفِ الْقَوَانِسَا(١) \*

الناصب فيه لـ «لقوانس» فعل محذوف، لا اسم تفضيل محذوف؛ لأنافر رنا بالتقدير من إعمال اسم التفضيل المذكور في المفعول، فكيف يَعمَل فيه المقدر، وقولك: «هذا معطي زيداً مُسِ درهمًا» التقدير: أعطاه، ولا يقدر اسم فاعل؛ لأنك إنما فررت بالتقدير من إعمال اسم الفاعل الماضي المجرد من «أل»، وقال بعضهم في قوله تعالى: ﴿ لَن نُوْثِرُكَ عَلَىٰ مَا جَاءَنَا مِن آلْبِيّنَتِ وَٱلَّذِى فَطَرَناً ﴾ [طه: الآية ٧٧]: إن الواو للقسم، فعلى هذا دليل الجواب المحذوف جملة النفي السابقة، ويجب أن يُقدر والذي فطرنا لا نؤثرك؛ لأن القسم لا يجاب بـ «لن» إلا في الضرورة، كقول أبي طالب [من الكامل]:

وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ حَتَّى أُوسَّدَ فِي التَّرَابِ دَفِينَا وَاللهِ لَنْ يَصِلُوا إِلَيْكَ بِجَمْعِهِمْ وَالطَّلَاق: الآية ٤]: التقدير فعدتهن ثلاثة أشهر، وهذا لا يَحْسُن، وإن كان ممكنًا؛ لأنه لو صرح به اقتضت الفصاحة أن يقال: «كذلك»، ولا تعاد الجملة الثانية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في بيان كيفية التقدير، أتبعه بالكلام في البحث فيما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتدأ وبين كونه خبرًا، فأيهما أولى؟، فقال:

(إِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْخَذُوفِ مُبْتَدَأً وَبَيْنَ كَوْنِهِ الْخَذُوفِ مُبْتَدَأً وَبَيْنَ كَوْنِهِ خَبَرًا فَأَيُّهُمَا أَوْلَى؟)

١٨٠٣ (وَٱخْتَارَ بَعْضُهُمْ بَقَاءَ الْحَبَرِ لأَنَّهُ الْحَطُّ لِلْمُسْتَحْبِرِ

(١) «القوانس» جمع «قونس» يطلق على بيضة الحديد، وعلى عظم بين أذني الفرس.

تَعَامُلُ الْجَازِ أَوْلَى فَاحْبُرِ
رَاوِيهِمَا إِبْنُ إِيَازِ فَاعْلَمِ
حُكِيَ بِالْوَجْهَيْنِ عَنْ أَهْلِ الْوَفَا
وَإِنْ مُعَيِّنٌ أَتَاهُ يُعْتَمَدُ
وَإِنْ مُعَيِّنٌ أَتَاهُ يُعْتَمَدُ
وَإِنْ مُعَيِّنٌ أَتَاهُ يُعْتَمَدُ
وَيْدٌ إِذَا مِنْ جُمْلَتَيْنِ يُجْعَلُ
بِالْحَذْفِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ كَمَا نُقِلْ
بِالْحَذْفِ عِنْدَ بَعْضِهِمْ كَمَا نُقِلْ
كَثِيرُهُمْ بِحَذْفِ أَحْبَارِ أَلَمُ
مُبْتَدَأً ذَا خَبَرِ جَا دُونَهُ)

١٨٠٤- وَعَكْسَ الْعَبْدِيُّ إِذْ فِي الآخِرِ ١٨٠٥- وَالْـوَاسِطِـيُّ قَـائِـلُ الْقَـدَّمِ ١٨٠٦- كَقَوْلِهِ صَبْرٌ جَمِيلٌ بَعْدَ فَا ١٨٠٧- كَقَوْلِهِ صَبْرٌ جَمِيلٌ بَعْدَ فَا ١٨٠٧- وَطَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ كَذَا وَرَدْ ١٨٠٨- كَقَوْلِهِمْ فِي الْلَدْحِ نِعْمَ الرَّجُلُ ١٨٠٨- كَقَوْلِهِمْ فِي الْلَدْحِ نِعْمَ الرَّجُلُ ١٨٠٨- وَمِثْلُهُ فِي حَبَّذَا زَيْدٌ حُمِلُ ١٨٠٩- وَمِثْلُهُ فِي حَبَّذَا زَيْدٌ حُمِلُ ١٨١٩- وَفِي آيُمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنْ جَزَمْ ١٨١٩- وَنِي آيُمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنْ جَزَمْ ١٨١٩- وَنِي أَيْمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنْ جَزَمْ ١٨١٩- وَنِي آيُمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنْ جَزَمْ ١٨١٩- وَنِي آيُمُنُ اللهِ لأَفْعَلَنْ جَزَمْ

(وَاخْتَارَ بَعْضُهُمْ) أي بعض النحاة، وهو الواسطيّ (بَقَاءَ الْخَبْدِيُّ) أي وكون المحذوف المبتدأ (لأَنَّهُ الْحَظُ لِلْمُسْتَخْبِر) أي محط الإفادة لطالب الخبر (وَعَكَسَ الْعَبْدِيُّ) هو أبو طالب أحمد بن بكر النحويّ البارع، أخذ عن السيرافيّ، والفارسيّ، والرمّانيّ، وتوفي سنة (٢٠٤ه) (إِذْ) تعليليّة (في الآخِرِ) أي في أواخر الجملة (تَعَامُلُ الْجَازِ أَوْلَى) يعني أن التجوّز في الأواخر أولى، وأسهل من الأوائل، وقوله: (فَاخْبُرِ) بضم الموحدة كمّل به البيت، أي فاعلم ذلك، وتحقّقه (وَالْوَاسِطِيُّ) هو أبو محمد القاسم بن القاسم، شارح «اللمع»، و«التصريف الملوكي» لابن جني، وغيرهما، توفي سنة (٢٢٦هـ) (قَائِلُ المُقَدَّمِ) أي قائل القول الأول (رَاوِيهِمَا) أي ناقل القولين هو (إبْنُ إِيَازٍ) بقطع همزة «ابن» للوزن، وهو أبو محمد الحسين بن بدر البغداديّ، من أعلام عصره في النحو والصرف، له «المحصول» في «شرح الفصول» لابن معطي، توفي سنة (١٨٦هـ)، وقوله: (فَاعُلَمِ) كمّل به البيت، أي فاعلم ما ذكرته لك، واضبطه، فإنه مهم جدًا.

(كَقَوْلِهِ: ﴿ صَبْرٌ جَمِيلٌ بَعْدَ فَا) أي ﴿ فَصَبْرٌ جَمِيلٌ ﴾ ( حُكِيَ بِالْوَجْهَيْنِ) أي بتقدير مبتدإ: أي شأني صبر جميل، أو خبر: أي صبر جميلٌ أمثل من غيره (عَنْ أَهْلِ الْوَفَا) متعلق بـ « حُكي » أي الذين لهم وفاء بإعطاء المسألة ما تستحقه (وَطَاعَةٌ مَعْرُوفَةٌ كَذَا وَرَدْ) أي قوله وَ الله الله عَنْهُ مَعْرُوفَةٌ كَذَا وَرَدْ) أي قوله وَ الله عنكم طاعة مَعْرُوفَةً ﴾ [الثور: الآية ٥٣] ورد تقديره مثل ما قبله، بالوجهين: أي الذي يُطلب منكم طاعة

معروفة، أو طاعة معروفة أمثل بكم (وَإِنْ مُعَيِّنْ أَتَاهُ) بكسر الياء المشدّدة اسم فاعل من التعيين، أي وإن عرض لأحد الوجهين دليل يُعين تقديره (يُعْتَمَدُ) أي على ذلك الدليل، فيُعمل بما اقتضاه (كَقَوْلِهِمْ فِي الْمَدْحِ: فِعْمَ الرَّجُلُ زَيْدٌ) إذ يحتمل أن يكون المحذوف هنا المبتدأ، والأصل نعم والأصل نعم الرجل الممدوح زيد، ويحتمل أن يكون المحذوف الخبر، والإيد، مبتدأ، والأصل نعم الرجل، زيد الممدوح، لكن لحذف المبتدإ هنا مرجع، وهو أنه لا يُحذف الخبر وجوبًا إلا إذا سدّ شيء مسدّه، وهذا (إِذَا مِنْ جُمْلَتَيْ يُجْعَلُ) بالبناء للمفعول، أي إذا قدّرنا أن الكلام جملتان، أما إلا اقدرناه جملة واحدة، الزيد، مبتدأ والنعم الرجل، خبره، فلا تقدير (وَمِثْلُهُ فِي حَبَّذَا زَيْدٌ حُمِلُ) بالبناء للمفعول (بِالْحَذُفِ) أي على الحذف، فالباء بمعنى العلى، متعلّق بالحمل، والجملة حال من البناء للمفعول (بِالْحَذُفِ) أي على الحذف، وذلك (عِنْدُ بَعْضِهِمْ) أي وهم القائلون بأن الحبذا، أي حال كونه محمولًا على الحذف، وذلك (عِنْدُ بَعْضِهِمْ) أي وهم القائلون بأن الحبذا، وعلى ماض، والذا، فاعله، وأما إذا لم يُحمل على الحذف، وهو مذهب القائلين: إن الاحبذا، السم بمعنى الممدوح، فلا تقدير، بل الحبذا، مبتدأ، والزيد، خبره، وقوله: (كَمَا نُقِلْ) بالبناء للمفعول، أي مثلما نقل هذا الوجه عن القائلين به.

(وَفِي اثْيُنُ اللهِ لأَفْعَلَنْ) بوصل همزة «أيمن»، والجارّ متعلّق بـ(جَزَمْ كَثِيرُهُمْ بِحَذْفِ إِخْبَارٍ) بكسرة الهمزة، والمراد الخبر، يعني أن قولهم: «أيمن الله لأفعلنّ»، ونحوه مبتدأ محذوف الخبر، أي قسمي، وقوله: (أَلَمْ) بتشديد الميم أي نزل، صفة لإخبار (وَجَلُ عُصْفُورٍ أَجَازَ كَوْنَهُ مُبْتَدَأً) أي كون المحذوف مبتدأ (ذَا خَبَرٍ) أي صاحب خبر (جَا) أي الخبر (دُونَهُ) أي دون المبتدإ، يعني أن المبتدأ محذوف عنده، تقديره قسمي، والمذكور، وهو «أيمن الله» خبره.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنهم اختلفوا فيما إذا دار الأمر بين كون المحذوف مبتداً، وكونه خبرًا، فأيهما أولى، فقال الواسطي: الأولى كون المحذوف المبتدأ؛ لأن الخبر محط الفائدة، وقال العبدي: الأولى كونه الخبر؛ لأن التجوز في أواخر الجملة أسهل، نَقَلَ القولين ابن إياز. ومثال المسألة قوله رَجَيَلًا: ﴿ فَصَبْرُ جَمِيلًا ﴾ [يُوشف: الآية ١٨]، أي شأني صبر جميل، أو صبر جميل أمثل من غيره، ومثله ﴿ طَاعَةُ مَعْرُوفَةُ ﴾ [الثور: الآية ٥٣]، أي الذي يطلب منكم طاعة معلومة لا يُرتاب فيها، لا إيمانٌ باللسان، لا يواطئه القلب، أو طاعتكم معروفة، أي عُرِف أنها

الح

لَمْ

أي

أي

مُشِ

وليا

14,

ica ()

25

4

المو

إليا

مِنَ

pa]

يقد

(1)

بالقول دون الفعل، أو طاعة معروفة أمثل بكم من هذه الأَمْيمان الكاذبة(١).

ولو عَرَض ما يوجب التعيين عُمِل به كما في «نعم الرجل زيد» على القول بأنهما جملتان، إذ لا يُحذَف الخبر وجوبا إلا إذا سَدَّ شيء مسده، ومثله «حبذا زيد» إذا حُمِل على الحذف، وجزم كثير من النحويين في نحو «عمرك لأفعلن»، و«أيمن الله لأفعلن» بأن المحذوف الخبر، وجَوَّز ابن عصفور كونه المبتدأ، ولذلك لم يَعُدَّه فيما يجب فيه حذف الخبر؛ لعدم تعينه عنده لذلك، قال: والتقدير إما «قسمي أيمن الله»، أو «أيمن الله قسم لي». انتهى، ولو قَدَّرتَ «أيمن الله قسمي» لم يمتنع؛ إذ المعرفة المتأخرة عن معرفة يجب كونها الخبر على الصحيح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

(إِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْخَذُوفِ فِعْلًا وَالْبَاقِي فَاعِلًا، وَالْبَاقِي فَاعِلًا، أَوْكَوْنِهُ مُبْتَدَأً وَالْبَاقِي خَبَرًا، فَالْثَانِي أَوْلَى):

١٨١٢- (فَالْبُتَدَا مَعْنَاهُ عَيْنُ الْخَبَرِ وَالْفِعْلُ غَيْرُ فَاعِلِ كَمَا دُرِي ١٨١٣- فَكَوْنُ مَا حُذِفَ عَيْنَ الثَّابِتِ يَجْعَلُ حَذْفَهُ كَمَذْكُورِ أَتِي (٢) ١٨١٤- مَا لَمْ يُعَيِّنُ فِعْلَهُمْ مَا الْقَتَرَنَا أَوْ بِرِوَايَةِ أَتَـتْ فِي هَـهُنَا ١٨١٤- مَا لَمْ يُعَيِّنُ فِعْلَهُمْ مَا الْقَتَرَنَا أَوْ بِرِوَايَةِ أَتَـتْ فِي هَـهُنَا ١٨١٥- فَعِنْدَ ذَا الْرَفُوعُ لَا يُقَدِّرُ مُبنتَداً حُذِفَ مِنْهُ الْجَبَرُ ١٨١٦- بَلْ فَاعِلٌ وَفِعْلُهُ قَدْ حُذِفَا مُثُلُهَا فِي الأَصْلِ مَا لَهَا خَفَا)

(فَالْمُبَتَدَا مَعْنَاهُ عَيْنُ الْخَبَرِ) إذ «قائم» في قُولك: «زيد قائم» هو نفس زيد (وَالْفِعْلُ غَيْرُ فَاعِلِ) يعني أن معنى الفعل غير معنى الفاعل، وقوله: (كَمَا دُرِي) بالبناء للمفعول، أي كما هو معلوم لدى كلّ أحد (فَكُونُ مَا حُذِفَ عَيْنَ الثَّابِتِ) أي نفس المذكور (يَجْعَلُ حَذْفَهُ كَمَذْكُورٍ أُتِي) أي لدى كلّ أحد (فَكُونُ مَا حُذِف عَيْنَ الثَّابِتِ) أي نفس المذكور (يَجْعَلُ حَذْفَهُ كَمَذْكُورٍ أُتِي) أي يجعل المقدّر كأنه مذكور في الكلام، فلهذا يرجح كون المحذوف مبتدأ لهذا المعنى (مَا

<sup>(</sup>١) أِي الحلف الدالّ عليه قوله تعالى: ﴿وَأَقْسَمُواْ بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِم ﴾ [الأنعام: ١٠٩].

<sup>(</sup>٢) أتبي به.

لَمْ يُعَيَّنُ فِعْلَهُمْ) أي تقديرهم كون المحذوف الفعل، والموجود الفاعل (مَا اقْتَرَنَا) بألف الإطلاق، أي ما انضم إليه من القرينة المعينة لذلك، كأن يقع بموضع آخر يُشبهه (أَوْ بِرِوَايَةٍ أَتَتْ في هَهُنَا) أي ما انضم إليه من القرينة المعينة لذلك، كأن يقع بموضع آخر يُشبهه (أَوْ بِرِوَايَةٍ أَتَتْ في هَهُنَا) أي في نفس ذلك الموضع (فَعِنْدَ ذَا) أي عند وجود ما يُعين ذلك (الْمَرْفُوعُ) أي المحذوف (لا يُقدَّرُ مُثَنَدًا أَ، حُذِفَ مِنْهُ الْخَبَرُ» لأن الحبر مذكور، مُثَنِّدًا أَ، حُذِفَ مِنْهُ الْحَبْرُ» لأن الحبر مذكور، وليس محذوفًا، إنما المحذوف هو المبتدأ، فتأمّل (بَلْ) المذكور (فَاعِلٌ، وَفِعْلُهُ قَدْ حُذِفَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول (مُثُلُهَا) بضمتين، جمع مثال، أي أمثلة هذه المسألة (في الأَصْلِ) أي في الإطلاق مبنيًا للمفعول (مُثُلُهَا) كما سنذكرها، إن شاء الله تعالى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف فعلًا، والباقي فاعلًا، وبين كونه مبتدًا، والباقي خبرًا، فالثاني أولى؛ لأن المبتدأ عين الخبر، فالمحذوف عين الثابت، فيكون الحذف كلا حذف، فأما الفعل فإنه غير الفاعل، اللهم إلا أن يَعتَضِد الأول برواية أخرى في ذلك الموضع، أو بموضع آخر يُشبهه، أو بموضع آت على طريقته.

[فالأول(1)]: كقراءة شعبة ﴿ يُسَبِّحُ لَهُ فِيهَا ﴾ بفتح الباء، وكقراءة ابن كثير ﴿ وَكَذَلِكَ يُوحَى إِنَيْكَ وَإِلَى اللَّهُ الْعَزِيزُ الْحُكِيمُ ﴾ بفتح الحاء، وكقراءة بعضهم ﴿ وَكَذَلِكَ زُيُّنَ لِكَثِيرٍ مِنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلُ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَاؤُهُمْ ﴾ ببناء ﴿ زُيِّنَ ﴾ للمفعول، ورفع القتل والشركاء، وكقوله ومن الطويل]:

#### ه لِيُبْكَ يَزِيدُ ضَارِعٌ لِخُصومَةِ ،

فيمن رواه مبنيا للمفعول، فإن التقدير: يسبحه رجال، ويوحيه الله، وزينه شركاؤهم، ويَبْكيه ضارع، ولا تُقَدَّر هذه المرفوعات مبتدآت، حذفت أخبارها؛ لأن هذه الأسماء قد ثبتت فاعليتها في رواية من بَني الفعل فيهن للفاعل.

[والثاني(٢)]: كقوله تعالى: ﴿وَلِينِ سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لِيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [الزّخرُف: الآية ٨٧]، فلا يُقدَّر ليقولن الله خلقهم، بل خلقهم الله؛ لمجيء ذلك في شبه هذا الموضع، وهو ﴿ وَلَينِ سَأَلْنَهُم

<sup>(</sup>١) هو ما إذا اعتضد المحذوف برواية أخرى في ذلك الموضع.

<sup>(</sup>٢) هو ما إذا اعتضد المحذوف بموضع آخر يُشبهه.

مَنْ خَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ ٱلْعَلِيمُ ﴿ [الزّخرُف: الآية ٢]، وفي مواضع آتية على طريقته، نحو قوله وَ اللّه وَ اللّه مَنْ أَنْبَأَكَ هَلَزًّا قَالَ نَبَّأَنِي ٱلْعَلِيمُ ٱلْخَبِيرُ ﴾ [التّخريم: الآية ٣]، وقوله: ﴿ قَالَ مَن يُحْيِ الْعِظَامَ وَهِي رَمِيتُ \* قُلْ يُحْيِبُهَا ٱلّذِي آنشَاها ﴾ [يس: ٧٨ ـ ٢٩]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (إِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْخَذُوفِ أَوَّلًا أَوْ ثَانِيًا فَكَوْنُهُ ثَانِيًا أَوْلَى)

أي لأن الحذف في الأواخر أسهل منه في الأوائل.

١٨١٧- (فِيهِ مَسَائِلُ فَنُونٌ وَاقِيَةٌ الْفَارِسِي ١٨١٨- عِنْدَ أَبِي الْعَبَّاسِ ثُمَّ الْفَارِسِي ١٨١٩- وَقَالَ سِيبَوَيْهِ هِيْ أُولَاهُمَا ١٨٢٨- ثُمَّ مَعَ الَّتِي إِنَاثًا دَلَّتِ الْمَاثُ دَلَّتِ النَاثًا دَلَّتِ النَاثًا دَلَّتِ النَاثًا دَلَّتِ النَاثًا دَلَّتِ النَاثًا دَلَّتِ الْمَالِكِ نَقَلُ ١٨٢٨- هَذَا الصَّحِيخُ وَآبُنُ مَالِكِ نَقَلُ ١٨٢٨- وَفِي مَقُولٍ وَمَبِيعِ خُذِفَتُ ١٨٢٨- وَالْبَاقِ عَيْنُ كِلْمَةٍ وَخَالَفَا ١٨٢٨ وَالْبَاقِ عَيْنُ كِلْمَةٍ وَخَالَفَا كَالَّتِي ١٨٢٨- وَخَالَفَ الْأَخْفَشُ أَيْضًا كَالَّتِي ١٨٢٨- وَخَالَفَ الْأَخْفَشُ مَنْ فَصْلِ يَرِدُ الْمَعْمَلَاتِ الذُبُّلِ ١٨٢٨- وَيُدَّ وَعَمْرُو قَائِمٌ قَدْ جَعَلَا لِمَانًا مَنْ فَصْلِ يَرِدُ الْمَعْمَلِاتِ الذُبُلِ ١٨٢٨- لَيْدُ وَعَمْرُو قَائِمٌ مَنْ فَصْلٍ يَرِدُ الْمَعْمَلِاتِ الذُبُلِ ١٨٢٨- لَأَنَّةُ يَسْلَمُ مِنْ فَصْلٍ يَرِدُ الْمَعْمَلِاتِ الذَّبُلِ ١٨٢٨- لَأَنَّةُ يَسْلَمُ مِنْ فَصْلٍ يَرِدُ الْمَعْمَلِاتِ الذَّبُلِ ١٨٢٩. لَأَنَّةُ يَسْلَمُ مِنْ فَصْلٍ يَرِدُ الْمَعْمَلِاتِ الذَّبُلِ ١٨٢٨- لَأَنَّةُ يَسْلَمُ مِنْ فَصْلٍ يَرِدُ الْمَعْمَلِولَ يَرِدُ الْمَعْمَلُولِ يَرِدُ الْمَعْمَلِولَ يَرِدُ الْمَعْمَلِولَ يَرِدُ الْمَعْمَلِولَ يَرِدُ الْمَلْمُ مِنْ فَصْلٍ يَرِدُ لَوْلَالُ الْمَلْكُولُ الْمَعْمَلِي مَنْ فَصْلِ يَرِدُ الْمَعْمَلِولَ الْمَنْهُ مِنْ فَصْلِ يَرِدُ الْمَعْمَلِيْ الْمُلْمِ مِنْ فَصْلِ يَرِدُ الْمَعْمَلِيْ الْمُعْمَلِ الْمَلْمُ الْمُعْمَلُولُ الْمُلْعُلِي الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمَلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمَلِيْ الْمُعْمَلِيْ الْمُعْمَلِيْ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُؤْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْلِقُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْلِمُ الْمُعْلِي الْمُعْمِلُولُ الْمُعْمِلُولُ الْمُعْلِي الْمُعْمُلُولُ الْمُعْلِلِ الْمُعْلِلِيْلُولُ الْمُعْلِيْلُولُ الْمُعْلُو

كَأَنُّكَ الْجُونِي بِشَخْفِيفِ هِيَهُ وَأَكْثَر الْخَلَفِ كَمْ مَنْ يَأْتَسِي وَاخْتَارَهُ آئِنُ مَالِكِ وَأَعْلَمَا لأنَّهَا الْفَاعِلِ عَيْنُ الْعُمْدَةِ عَنْ سِيبَوَيْهِ حَذْفَ أُولَى وَأَقْتَبَلْ نَارًا تَلَظَّى قُلْ هُدِيتَ فَٱسْمَع وَاوٌ لِلْفَحُولِ أَتَتْ وَعُيَّتْ أَخْفَشُهُمْ وَالْحَذْفَ عَنْهَا قَدْ نَفَى فَالأَلِفُ الْحَدُوفُ ذُو الزِّيَادَةِ مَضَتْ فَهَاكَ النَّصَّ في السَّادِسَةِ في ذَا الْبُرُّدُ خِللَافُمَةُ جَلِي عَمْرُو مِنَ الأَوَّلِ حَذْفًا حَاصِلًا وَخَبَرٌ عَمَّا يُجَاوِرُ وُجِدٌ)

الفصد الكس

الحذو

الوقاد هی ا

بتحق

خبريا

الهوا. فاست

المحذو الضم

«يَسُو الحدد

ولأنه «التس

ابن ۱ د

ا) إذا ج

المحذو

(۱) ر

(فِيهِ) أي في هذا الباب (مَسَائِلُ) أي كثيرة، ثم أشار إلى المسألة الأولى بما قرنه بالفاء الفصيحيّة، فقال: (فَ) أولاها (فُونٌ وَاقِيهُ) أي النون التي تأتي مع نون الرفع؛ لِتَقِي الفعل من الكسرة الموجبة لياء المتكلّم (كَ) النون الواقعة في قوله وَ الله المحتلّم (هُ أَيُّكَ جُونِي الفعل من الكسرة الموجبة لياء المتكلّم (كَ) النون الواقعة في قوله وَ الله المحتلفوا في المحذوفة، هل هي نون بتخفيف الجيم للوزن، وذلك عند من قرأ بنون واحدة، فقد اختلفوا في المحذوفة، هل هي نون الوقاية، أو نون الرفع، فالأول رأي جماعة، كما ذكرهم بقوله: (بِتَخفيف هِيهُ) بهاء السكت، أي هي المحذوفة تنفيفا (عِنْدَ أَبِي الْعَبّاسِ) المبرّد (ثُهُم أبي عليّ (الْفَارِسِي، وَأَكْثَرِ الْخَلْفِ كَمْ) خبرية، أي كثير (مَنْ يَأْتَسِي) أي من يقتدي بهم، ومن أواخرهم السيوطيّ في «همع خبرية، أي كثير (مَنْ يَأْتَسِي) أي من يقتدي بهم، ومن أواخرهم السيوطيّ في «همع الهوامع» (أ)، فقالوا: إن المحذوفة هي نون الوقاية؛ لأنها الثانية التي حصل بسببها الثقل، فاستحقّت الحذف، ولأن الأولى ضمير فاعل، فلا تُحذف (وقالَ سِيبَوَيْهِ: هِيْ) بسكون الياء، أي فاستحقّت الحذف، ولأن الأولى ضمير فاعل، فلا تُحذف (وقالَ سِيبَوَيْهِ: هِيْ) بسكون الياء، أي الضمة التي تُحذف تخفيفًا، وقوله: (وَأَعْلَمَا) بألف الإطلاق، أي أعلم باختياره ذلك في كتبه.

ثم أشار إلى المسألة الثانية بقوله:

(ثُمَّ) نون الوقاية (مَعَ) النون (الَّتِي إِنَاثًا دَلَّتِ) أي دلّت على جماعة الإناث، في نحو قوله: 
«يَسُوءُ الْفَالِيَاتِ إِذَا فَلَيْتِي»، فالباقية هي نون الإناث (لأَنَّهَا الْفَاعِلُ، عَيْنُ الْعُمْدَةِ) فلا يليق بها 
الحذف، بل المحذوفة، هي نون الوقاية أيضًا؛ لما ذُكر، ولأنها هي الثانية، والحذف بالأواخر أليق، 
ولأنه التي جاء الثقل بسببها (هَذَا) هو القول (الصَّحِيخ، وَابْنُ مَالِكِ نَقَلْ) أي في كتابه 
«التسهيل» (عَنْ سِيبَوَيْهِ حَذْفَ أُولَى) أي أنه قال: إن المحذوفة هي نون الإناث (وَاقْتَبَلُ) أي قبل 
ابن مالك هذا الرأي، وارتضاه، والصحيح ما سبق.

ثم أشار إلى المسألة الثالثة، بقوله:

(فَتَاءُ مَاضٍ مَعَ تَا مُضَارِعٍ) أي التاء التي في الماضي قبل جعله مضارعًا، فـ (تلظّى) فعل ماض إذا مُحل مضارعًا قبل فيه: «تتلظى» بدخول تاء المضارعة، فإذا أريد حذف إحدى التاءنين كان المحذوف هي التاء الثانية، وهي تاء الماضي، فقوله: «تاءُ مَاضٍ» مبتدأ على حذف مضاف، أي

<sup>(</sup>۱) راجعه ۱/۸۱۲.

فَحَذْفُ تَاء إلخ، وخبره محذوف، أي أولى، وقوله: (﴿ نَارًا تَلَظَّى ﴾) مقول القول لـ (قُل) يعني أن ﴿ تَلظّى ﴾ في قوله ﷺ؛ إذ لو كان ماضيًا لقيل: ﴿ تَلظّى ﴾ في قوله ﷺ، أي هداك الله تعالى إلى فهم تلظت؛ لإسناده إلى ضمير المؤنث، وقوله: (هُدِيتٌ) جملة دعائيّة، أي هداك الله تعالى إلى فهم الصواب، وهو تكميل للبيت، وكذا قوله: (فَاسْمَعِ) أي فاسمع ما قلت لك سماع قبول. ثم أشار إلى المسألة الرابعة بقوله:

(وَفِي مَقُولِ، وَمَبِيعٍ) أصلهما مَقْوُول ومَبْيُوع، نُقلت حركة الواو والياء إلى الفاء، فالتقى ساكنان، أحدهما عين الكلمة، والآخر حرف المدّ، وهو واو مفعول، فحُذِف أحدهما، واختلفوا فيه، كما أشار إليه بقوله: (حُذِفَتْ وَاوْ لِفَعُولِ أَتَتْ) أي الواو المجتلبة لبناء مفعول هي المحذوفة (وَعُيِّنَتْ) أي للحذف، وهذا مذهب الخليل وسيبويه، وهو الصحيح؛ لأنها هي الزائدة التي حصل بسببها الثقل (وَالْبَاقِ) بحذف الياء، أي الواو الموجودة هي (عَيْنُ كِلْمَةٍ) بفتح الكاف، وكسرها، مع سكون اللام (وَخَالَفَا) بألف الإطلاق (أَخْفَشُهُمْ، وَاخْذَفَ عَنْهَا قَدْ نَفَى) أي فقال: إن المحذوفة هي عين الكلمة؛ لأن واو مفعول جيء بها لغرض، ولأن الساكنين إذا التقيا في كلمة حُذف الأول منهما.

#### ثم أشار إلى المسألة الخامسة، بقوله:

(ثُمَّ إِقَامَةٌ مَعَ اسْتِقَامَةِ) أصلهما إِقْوَام، واستِقْوَام، نُقلت حركة العين إلى الفاء الساكنة، ثم قلبت الواو ألفًا؛ لتحركها بحسب الأصل، وانفتاح ما قبلها الآن، فالتقى ساكنان، فحذفت الألف الثانية، كما أشار إليه بقوله: (فَالأَلِفُ الْخُذُوفُ ذُو الزِّيَادَةِ) أي الثانية؛ والباقية هي عين الكلمة (وَخَالَفَ الْأَخْفَشُ أَيْضًا) أي فقال: إن المحذوفة هي عين الكلمة، والأول هو الصحيح، وقوله: (كَالَّتِي مَضَتْ) أي كمخالفته في الألف التي مضى ذكرها في المسألة الرابعة.

#### تنبيه:

هذه المسألة والتي قبلها ذكرها الناظم تبعًا لأصله، وهي من مسائل علم الصرف، لا من مسائل علم الإعراب، فكان الأولى أن لا يُذكرًا هنا، وفاءً بما التزمه صاحب الأصل في أول

1)

كتابه. (١). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر المسألة السادسة، فقال:

(فَهَاكَ النَّصَّ في) المسألة (السَّادِسَةِ يَا زَيْدَ زَيْدَ) بفتح «زيد» فيهما (الْيَعْمَلَاتِ) جمع يَعْملة بفتح الياء والميم وهي الناقة النجيبة المذلّلة المطبوعة على العمل (الذّبُل) بضم الذال المعجمة، وتشديد الموحدة جمع ذابل، وهي الضامرة (في ذَا النّبَرّدُ خِلافَهُ جَلِي) أي حيث قال: إنه حُذف المضاف إليه من الأول، وأن الأصل يا زيدَ اليعملات زيد اليعملات ، فحُذِف «اليعملات»؛ لدلالة الثاني عليه، والصحيح مذهب سيبويه، أن الثاني هو الزائد بين المتضايفين، وأن الفصل بينهما كلا فصل لاتحاده بالأول لفظًا ومعنى.

ثم أشار إلى المسألة السابعة بقوله:

(زَيْدٌ وَعَمْرٌو قَائِمٌ قَدْ جَعَلَا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، وفاعله قوله: (عَمْرٌو) أي سيبويه (مِنَ الأَوَّلِ) متعلّق ب ـ «حاصلًا» (حَذْفًا) مفعول أول لـ «جعل»، و(حَاصِلًا) مفعوله الثاني، يعني أن سيبويه جعل حذف الخبر من الأول، وهو «زيد» (لأَنَّهُ يَسْلَمُ مِنْ فَصْلِ يَرِدُ) أي يأتي بين المبتدإ والخبر (وَ) أيضًا أنه (خَبَرٌ عَمَّا يُجَاوِرُ وُجِدْ) أي عن المبتدإ المجاور للخبر، يعني أن فيه إعطاء الخبر للمجار، ففيه مراعاة حقّ الجوار، فقوله: «يجاور» صلة «ما»، وقوله: «وُجِد» بالبناء للمفعول، حال من الفاعل، أي حال كونه موجودا بجوار الخبر.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إذا دار الأمر بين كون المحذوف أولًا أو ثانيًا، فكونه ثانيًا أولى، وفيه مسائل:

[إحداها]: نون الوقاية في نحو قوله تعالى: ﴿ أَتُحَكَبُّونِي ﴾ [الأنقام: الآية ٨٠] ، وقوله: ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ [الأنقام: الآية ٢٠] ، وقوله: ﴿ تَأْمُرُونِي ﴾ [الأنقام: الآية ٢٠] فيمن قرأ بنون واحدة، وهو قول أبي العباس، وأبي سعيد، وأبي علي، وأبي الفتح، وأكثر المتأخرين، وقال سيبويه، واختاره ابن مالك: إن المحذوف الأولى، والصحيح الأول؛ لما ذكرنا.

<sup>(</sup>١) راجع «الحاشية» ٢٥٢/٢.

[الثانية]: نون الوقاية مع نون الإناث، في نحو قوله: [من الوافر]

تَـرَاهُ كَـالـثُّـغَـامِ يُـعَـلُ مِـسْكًـا يَـسُـوهُ الْفَالِيَـاتِ إِذَا فَلَـيْنِي (١) هذا هو الصحيح، وفي «البسيط» أنه مجمع عليه؛ لأن نون الفاعل لا يليق بها الحذف، ولكن في «التسهيل» أن المحذوف الأولى، وأنه مذهب سيبويه.

[الثالثة]: تاء الماضي مع تاء المضارع، في نحو ﴿ وَالرَّا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: ١٤]، وقال أبو البقاء في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ اللَّهُ عَلِيمٌ إِلَّمُفْسِدِينَ ﴾ [آل عِمرَان: ٢٦]: يُضْعِف كون ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ فعلا مضارعًا؛ لأن أحرف المضارعة لا تُحذف. انتهى، وهذا فاسد، لأن المحذوف الثانية، وهو قول الجمهور، والمخالف في ذلك هشام الكوفي، ثم إن التنزيل مشتمل على مواضع كثيرة من ذلك، لا شك فيها نحو قوله فَيَالًا: ﴿ وَنَارًا تَلَظّىٰ ﴾، وقوله: ﴿ وَلَقَدْ كُنتُم تَمَنَّونَ ٱلْمَوْتَ ﴾ [آل عِمرَان: ١٤٣].

[الرابعة]: نحو مَقُول ومَبِيع المحذوف منهما واو مفعول، والباقي عين الكلمة، خلافا للأخفش.

[الخامسة]: نحو إقامة واستقامة، والمحذوف منهما ألف الإفعال والاستفعال، والباقي عين الكلمة، خلافا للأخفش أيضًا.

[السادسة]: نحو [من الرجز]:

ه يَا زَيْدَ زَيْدَ الْيَعْمَلَاتِ الذُّبُّلِ »

بفتح «زيد» و«زيد»، و قوله [من المنسرح]:

يَا مَنْ رَأَى عَارِضًا أُسَرُ بِهِ بَيْنَ ذِراعَيْ وَجَبْهَةِ الأَسَدِ(٢)

<sup>(</sup>١) «الثَّغام»: نبت يكون بالجبل يبيض إذا يبس، وايْعَلُ من عللته عللًا من باب طلب، إذا سقيته الثانية، والمراد هنا يُطيب بالمسك مرة بعد أخرى، ونائب فاعله ضمير الشعر، وامسكا مفعول يُعل الثاني، وديسوء» فاعله ضمير الشعر، و«الفاليات» جمع فالية، من الفلي، وهو إخراج القمل.

<sup>(</sup>٢) فيه أن المنادى محذوف، أي يا قوم وهمن أستفهامية، أو موصولة، وهي المنادى، فلا حذف، و«العارض»: السحاب الذي يعترض في الأفق، و«أُسرّ» مضارع مبنيّ للمفعول، أي أجعل مسرورًا=

وهذا هو الصحيح، خلافا للمبرد.

[السابعة]: نحو «زيد وعمرو قائم»، ومذهب سيبويه أن الحذف فيه من الأول؛ لسلامته من فصل، ولأن فيه إعطاء الخبر للمجاور، مع أن مذهبه في نحو: «يا زيد زيد اليعملات» أن الحذف من الثاني، قال ابن الحاجب: إنما اعترض بالمضاف الثاني بين المتضايفين ليبقى المضاف إليه المذكور في اللفظ عوضًا مما ذَهب (١)، وأما هنا فلو كان قائم خبرًا عن الأول لوقع في موضعه؛ إذ لا ضرورة تدعو إلى تأخيره؛ إذ كان الخبر يُحذف بلا عوض، نحو «زيد قائم وعمرو» من غير قبح في ذلك، انتهى. وقبل أيضًا: كلِّ من المبتدأين عامل في الخبر، فالأولى إعمال الثاني لقربه، ويلزم من هذا التعليل أن يقال بذلك في مسألة الإضافة.

#### تنبيه:

الخلاف إنما هو عند التردد، وإلا فلا تَرَدُّد في أن الحذف من الأول في قوله[من المنسرح]: نحن بَما عِنْدَنَا وَأَنْتَ بَمَا عِنْدَك رَاضٍ وَالرَّأْيُ مُحْتَلِفُ وقوله [من الطويل]:

خَلِيلَيَّ هَلْ طِبٌّ فَإِنِّي وَأَنْتُمَا . وَإِنْ لَمْ تَبُوحًا بِالْهَوَى دَيْفَانِ

م (٣٨) (فتح القريب المجيب ج٢)

<sup>=</sup> فرحًا به، و«ذراعا الأسد» كوكبان معلومان من منا زل القمر، و«جبهة الأسد» أربعة أنجم من منازل القمر أيضًا. انتهى «الحاشية»٢٥٢/٢.

<sup>(</sup>۱) قوله: (اعوضًا مما ذهب البيانه أن سيبويه والجماعة قالوا في الله والمعملات المناني، فالأول مضاف لليعملات الملفوظ الله والناني، فالثاني مضاف لليعملات محذوفة، والثاني، فريد الأول المناف المبرد فعكس حيث ذهب إلى أن الحذف من الأول، لا من الثاني، وشبهته أنه يلزم على المذهب الأول محذوران، أحدهما التقديم والتأخير من غير فائدة، والآخر الفصل المن المضاف والمضاف إليه، وجوابه أن الجماعة ارتكبوا ذلك الاستقامة الكلام، فلا يضر، وبيانه أنه الم محذا الله المضاف المضاف إليه من الثاني، والإيد، الأول مضاف لليعملات المذكور صار التركيب هكذا الها والإضافة، المعملات زيد، فبقي الريد، الثاني غير تام؛ الأن تمام الاسم إذا لم تكن (أل الباتنوين، أو الإضافة، فأخر اللعملات المدون عوضًا الحسب اللفظ عن تمام الاسم إذا لم تكن (أل الم العده، وهكذا القول في الين ذراعي وجبهة الأسد». انتهى (الحاشية ١٠٧٥٣).

وفي الثاني في قوله تعالى: ﴿ قُلُ لَيْنِ الْجُنْمَعَتِ الْإِنْسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُواْ بِمِثْلِ هَلَا الْقُرْءَانِ لَا الْمَوْابِ للثاني لَجُزِم، فقلنا بذلك في نحو: «إن يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ عَلَىٰ الْاسْرَاء: الآية ١٨٨] الآية؛ إذ لو كان الجواب للثاني لَجُزِم، فقلنا بذلك في نحو: «إن أكلت إن شربتِ فأنت طالق»، وفي ﴿ فَأَمَّا إِن كَانَ مِنَ اللَّمُقَرِّبِينَ \* فَرَقَحُ ﴾ [الواقعة: ٨٨-٨٥]، ونحو ﴿ وَلَوْلاَ رِجَالٌ مُوْمِنُونَ ﴾ [الفتْح: الآية ٢٥]، ثم قال تعالى: ﴿ لَوْ تَمَزَيُّلُواْ لَعَذَّبْنَا ﴾ [الفتْح: الآية ٢٥]، ونحو وانبتى على ذلك المثال أنها لا تَطلُق حتى تؤخر المقدم وتقدم المؤخر؛ إذ التقدير إن أكلت فأنت طالق إن شربت، وجواب الثاني في هذا الكلام من حيث المعنى هو الشرط الأول وجوابه، كما أن الجواب من حيث المعنى في «أنت ظالم إن فعلت» ما تقدم على الشرط، بل قال جماعة: إنه الجواب في الصناعة أيضًا.

ومن ذلك قوله[من الطويل]:

#### « فَإِنِّي وَفَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبُ »

وقد تكلف بعضهم في البيت الأول، فزعم أن «نحن» للمعظم نفسه، وأن «راض» خبر عنه، ولا يُحفَظ مثل «نحن قائم»، بل يجب في الخبر المطابقة، نحو ﴿وَإِنَّا لَنَحَّنُ الصَّافَوْنَ \* وَإِنَّا لَنَحَّنُ الصَّافَوْنَ \* وَإِنَّا لَنَحَّنُ الصَّافَوْنَ \* وَإِنَّا لَنَحْنُ الْصَافَات: ١٦٦،١٦٥، وأما ﴿قَالَ رَبِّ ٱرْجِعُونِ ﴾ [المؤمنون: الآية ٢٩٩]، فأفرد، ثم جَمّع؛ لأن غير المبتدإ والخبر لا يجب لهما من التطابق ما يجب لهما. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (ذِكْرُ أَمَاكِنَ مِنَ الْحُذْفِ يَتَمَرَّنُ بِهَا الْمُعْرِبُ)

قوله: «يتمرّن»: أي يتعلّم بسبب معرفتها الإعراب، يقال: مرّنه تمرينًا، فتمرّن: دَرَّبَهُ فتدّرب. قاله في «القاموس».

١٨٣٠ (حَذْفُ الْطَافِ نَحْوُ جَاءَ رَبُكَا ١٨٣١ في حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ الْيَتَةُ قُلْ ١٨٣٢ إِذَا مَعَ الْجُزُءَيْنِ تَقْدِيرٌ يَصِحْ

وَفَأَتَى اللهُ كَمِثْلِ ذَالِكَا أَيْ أَكْلُهَا كَذَا الْنُضَاهِي يَا رَجُلُ فَالنَّانِ أَوْلَى فَالْشَالُ قَدْ يَضِحْ المحدد الحَجُّ أَشْهُو بِهِذَاكَ قَدْ أَتَى فِي بِرُ مَنْ آمَنَ فَآعُلَمْ يَا فَتَى الْحَدُف الاسم (المُضَافِ) فلاحذف مبتدأ خبره قوله: (نَحُوُ ﴿ جَاءَ رَبُّكُ ﴾ ا) أي أمر ربك، هكذا قال الناظم تبعًا لصاحب الأصل، وهو مذهب المتأخرين من الأشاعرة وغيرهم الذين لا يُبون لله عبدانه وتعالى - إلا سبع صفات، ويؤولون ما عداها، ومنها صفة الجيء، والحق الذي لا مرية فيه، وأن خلافه باطل هو مذهب السلف، وهو إثبات صفات الكمال التي جاء بها القرآن الكريم، أو الأحاديث الصحيحة، كالمحبة، والغضب، والرضا، والغضب، والتُزُول، والاستواء، والمجيء، وغير ذلك على الوجه الذي يليق بجلاله - سبحانه وتعالى -، من غير تكييف، ولا تمثيل، ومن غير تأويل ولا تعطيل، كما نص الله - سبحانه وتعالى - عليه حيث قال كَان ﴿ لِيسَ كَمِثْلِهِ وَمَن غَيْر تأويل ولا تعطيل، كما نص الله - سبحانه وتعالى - عليه حيث قال كَان ﴿ لِيسَ كَمِثْلِهِ وَمَن غَيْر تأويل ولا تتهور بالتقليد، فتبصر للحق المبين، ولا تتهور بالتقليد، فتكون من الهالكين، اللهم أرنا الحق حقّا وارزقنا اتباعه، وأرنا الباطل باطلا وارزقنا اجتابه آمين. (وَ ﴿ فَأَلَفَ اللّهُ ﴾ [التحل: الآية ٢٦] كَمِثْلِ فَالِكَا) بألف الإطلاق، أي مثل ما سبق في كونه على تقدير مضاف.

(في ﴿ حُرِّمَتْ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْتَةُ ﴾ [المائدة: الآبة ٣] قُلْ: أَيْ أَكُلُهَا) أي حُرِّم أكلها (كَذَا الْمُضَاهِي يَا رَجُلْ) أي مثل ذلك كل ما أشبه هذا، كقوله تعالى: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْتَكُمُ مَّ أَمَهَا عَكُمُ السّاء: الآبة ٢٦] الآية (إِذَا مَعَ الجُنْوَيْنِ تَقْدِيرٌ يَصِحُ ) أي إذا كان الكلام يحتاج إلى حذف مضاف يمكن تقديره مع أول الجزأين، ومع ثانيهما (فَالثَّانِ أَوْلَى) أي فتقديره مع الثاني أولى من تقديره مع الأول الجزأين، ومع ثانيهما (فَالثَّانِ أَوْلَى) أي فتقديره مع الثاني أولى من تقديره الأول بِمَنْزِلة خلع الخفّ قبل الوصول إلى شاطئ النهر. انتهى. (فَالْمُؤَالُ قَدْ يَضِعُ ) بكسر الضاد المعجمة مضارع وَضَعَ الأمر، أي قد يظهر المثال في قوله وليه ولهيئة الحاصلة من الأركان ونحوه، فلا بد من التقدير، فتقدير لأنه لا يصمّ الحمل؛ لأن الحج هو الهيئة الحاصلة من الأركان ونحوه، فلا بد من التقدير، فتقدير في الثاني أولى (بِذَاكَ قَدْ أَتَى) أي بنحو التقدير المذكور أتى التقدير (في بِرُّ) وفي نسخة: «كبرًا في الثاني أولى (بِذَاكَ قَدْ أَتَى) أي بنحو التقدير المذكور أتى التقدير (في بِرُّ) وفي نسخة: «كبرًا التقديرات حتى لا تقع فيما يُخالفها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن هذا المبحث معقود لذكر مواضع من الحذف يَتَمّرن بها المعرب، فمنها حذف الاسم المضاف، في نحو قوله رَجَالًا: ﴿وَجَالَةُ رَبُّكُ ﴾ [الفَجر: الآية ٢٢]، وقد عرفت أن هذا التقدير غير صحيح، وأن الكلام لا يَحتاج إليه، وقوله: ﴿ فَأَتَ اللّهُ بُنْيَنَهُم ﴾ والتحل: الآية ٢٦]، فالباء للتعدية أي أذهب الله نورهم.

ومن ذلك ما نُسِب فيه حكم شرعي إلى ذات؛ لأن الطلب لا يتعلق إلا بالأفعال، نحوقوله وَعَبَلْقَ: ﴿ حُرِّمَتَ عَلَيْكُمْ أَمُّهَا تُكُمْ ﴾ [النِّساء: الآية ٢٣] ، أي الاستمتاع بهن، وقوله: ﴿حُرَّمَتَ عَلَيْكُمُ ٱلْمَيْنَةُ ﴾ [المَائدة: ٣] أي أكلها ﴾، وقوله: ﴿حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَنتٍ ﴾ [النّساء: ١٦٠]، أي تناوُلها لا أكلها ليتناول شرب ألبان الإبل، وقوله: ﴿ حُرِّمَتْ ظُهُورُهَا ﴾ [الأنعَام: الآية ١٣٨]، أي منافعها ليتناول الركوب، والتحميل، ومثله ﴿وَأُحِلَّتْ لَكُمُ ٱلْأَنْفَامُ ﴾ [الحَج: الآبة ٣٠] . ومن ذلك ما عُلِّق فيه الطلب بما قد وقع، نحو قوله ١٠٠٠ ﴿ أَوْفُواْ بِٱلْمُقُودِ ﴾ [المَائدة: الآية ١]، وقوله: ﴿وَأَوْفُواْ بِعَهْدِ ٱللَّهِ﴾ [التحل: الآية ٩١]، فإنهما قولان قد وقعا، فلا يُتَّصَوَّر فيهما نقض ولا وفاء، وإنما المراد الوفاء بمقتضاهما، ومنه ﴿ فَذَالِكُنَّ ٱلَّذِى لُمَتُنَّنِي فِيدٍّ ﴾ [يُوشف: الآية ٣٦] ؛ إذ الذوات لا يتعلق بها لوم، والتقدير في حبه، بدليل ﴿ قَدْ شَغَفَهَا حُبًّا ﴾ [يُوسُف: الآية ٣٠]، أو في مراودته، بدليل ﴿ تُرَاوِدُ فَنَاهَا ﴾ [يُوشف: الآية ٣٠] ، وهو أولى؛ لأنه فِعْلُها، بخلاف الحب، وقول وَ يَجْالُن : ﴿ وَسَّلِ ٱلْفَرْيَةَ ٱلَّذِي كُنَّا فِيهَا وَٱلْعِيرَ ٱلَّذِيَّ أَقْلَنَا فِيهَا ﴾ [يُوسُف: الآية ١٨] ، أي أهل القرية، وأهل العير، وقوله: ﴿ وَإِلَىٰ مَدَّيَنَ أَخَاهُمْ شُعَيَّـبًا ﴾ [الأعزاف: الآية ٨٥] ، أي وإلى أهل مدين، بدليل ﴿ أَخَاهُم ﴾ [الأعراف: الآية ٢٥] ، وقد ظهر في ﴿ وَمَا كُنتَ ثَاوِيًّا فِي أَهْلِ مَدْيَنَ ﴾ [القَصَص: الآية ٤٥] ، وأما ﴿ وَكُم مِّن قَرْبَيْةٍ أَهْلَكْنَهَا فَجَأَةَهَا بَأْسُنَا﴾ [الأعراف: الآية ٤] ، فقدر النحويون الأهل بعد ﴿ مِنْ ﴾، و﴿ أَهَلَكُناكِ ، وهُ جَاءً ﴾ ، وخالفهم الزمخشري في الأولين، لأن القرية تُهْلَك، ووافقهم في ﴿فَجَآءَ﴾، لأجل ﴿أَوْ هُمَّ قَآيِلُونَ﴾ [الأعراف: الآية ٤]، وقوله تعالى: ﴿ إِذَا لَّا ثَذَفْنَكَ ضِعْفَ ٱلْحَيْوةِ وَضِعْفَ ٱلْمَمَاتِ ﴾ [الإسراء: الآية ٧٠] ، أي ضعف عذاب الحياة، وضعف عذاب الممات، وقوله: ﴿ لِّمَن كَانَ يَرِّجُواْ ٱللَّهَ ﴾ [الأحزاب: الآية ٢١]، أي رحمته ﴿ يَخَافُونَ رَبَّهُم ﴾ [النحل: الآية ٥٠] ، أي عذابه، بدليل ﴿ وَيَرْجُونَ رَحْمَتُهُم ۗ وَيَخَافُونَ عَذَابُهُ مَا عَذَابُهُ ﴾ [النوبة: الآية ٣٠] أي عَذَابُهُ ﴾ [الإسراء: الآية ٧٠] ، وقوله: ﴿ يُضَانِهُ وَنَ اللَّهِ عَنْ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ

أَلَمْ تَغْتَمِضْ عَيْنَاكَ لَيْلَة أَرْمَدَا وَبِتَّ كَمَا بَاتَ السَّلِيمُ مُسَهَّدَا (١) فَخَذَف المضاف إلى «ليلة»، والمضاف إليه «ليلة»، وأقام صفته مقامه، أي اغتماض ليلة رجل أرمد، وعكشهُ نيابةُ المصدر عن الزمان «جئتك طلوع الشمس» أي وقت طلوعها، فناب المصدر عن الزمان «جئتك مقدّم الحاج»، خلافا للزمخشري، بل المقدم اسم لزمن القدوم.

#### تنبيه:

# (حَذْفُ الْلُضَافِ إِلَيْهِ)

١٨٣٤ - (يَكْثُرُ فِي يَا النَّفْسِ إِنْ لَهَا يُضَفْ اِسْمٌ يُنَادَى نَحْوُ عَبْدِ لَا تَخَفْ ١٨٣٥ - وَمِثْلُهَا الْغَايَاتُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ وَأَيِّ بَعْضُ كُلِّ كُنْ فَطِنْ ١٨٣٦ - وَغَيْرُ بَعْدَ لَيْسَ غَيْرُ ذِي يَقِلُ عَلَيْكُمُ سَلَامُ عَنْهُمْ قَدْ نُقِلْ) (يَكُثُرُ) أي حذف المضاف إليه (في يَا النَّفْسِ) أي في ياء المتكلّم (إِنْ لَهَا يُضَفْ اسْمٌ يُنَادَى)

<sup>(</sup>١) قوله: «ليلةَ أرمدا» أي اغتماض ليلة أرمد، و«السليم» هو الذي لدغته الحية، و«المسهّد» هو المسهّر الذي لا يُترك أن ينام لئلا يدبّ السم فيه، فيموت.

أي إن أَضيف إليها اسم منادى (نَحْوُ عَبْدِ لا تَخَفْ) والأصل «يا عبدي»، فحُذف حرف النداء، وياء المتكلم المضاف إليها تخفيفًا (وَمِثْلُهَا الْغَايَاتُ) أي الأسماء الدالة على الغايات، وإنما سميت بذلك؛ لأنها تصير غاية وآخرًا عند الحذف، وتُبنى عند ملاحظة المعنى(١) (مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ) أي في نحو قوله رَجَّالَى: ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَمْدُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الزوم: الآية ٤] الآية (وَأَيُّ) نحو ﴿ أَيَّا مَا تَدُّعُواْ ﴾ [الإسراء: الآية ١١٠] و(بَعْضُ بترك التنوين للوزن، قاله الناظم رحمه الله، نحو قوله تعالى: ﴿ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٥٣] ، و(كُلُّ نحو قوله تعالى: ﴿ كُلُّ فِي فَلَكِ يَسْبَحُونَ ﴾ [الأنبيّاء: الآبة ٣٣] ، وقوله (كُنْ فَطِنْ) وقف عليه على لغة ربيعة، وهو تكملة للبيت (وَغَيْرُ بَعْدَ لَيْسَ) أي وكلمة «غير»حال كونها واقعة بعد كلمة «ليس»، نحو «قبضت عشرة ليس غيرُ» (غَيْرُ ذِي) أي غير هذه الأمثلة (يَقِل) يعني أن حذف المضاف إليه في غيرها قليل الاستعمال (عَلَيْكُمُ سَلَامُ) بغير تنوين، أي سلام الله (عَنْهُمْ) أي عن العرب (قَدْ نُقِلْ) بالبناء للمفعول. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف المضاف إليه يَكثُر في ياء المتكلم مضافًا إليها المنادى، نحو ﴿ رَبِّ ٱغْفِرْ لِي ﴾ [الأعراف: الآبة ١٥١] ، وفي الغايات، نحو ﴿ لِلَّهِ ٱلْأَسْرُ مِن قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ ﴾ [الرُّوم: الآية ٤] ، أي من قبل الغَلَبِ، ومن بعده، وفي «أيِّ»، و«كلَّ»، و«بعض»، و (غير) بعد (ليس)، وربما جاء في غيرهن، نحو ﴿ فَلَا خُونُ عَلَيْهُ } [البَقْرَة: الآية ٣٨]، فيمن ضَمَّ، ولم يُنَوِّن، أي فلا خوفُ شيء عليهم، وسُمِع «سلامُ عليكم»، فيحتمل ذلك، أي سلام الله، أو إضمار «أل». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (حَذْفُ اسْمَيْنِ مُضَافَيْنِ)

١٨٣٧- (في قَبْضَةً مِنْ أَثَرِ الرَّسُولِ قُلْ أَثَرِ حَافِرِ فَرَسْ مَنْ قَدْ كَمُلْ ١٨٣٨- وَكَالَّذِي يُغْشَى عَلَيْهِ قُدِّرًا كَـدَوَرَانِ عَـيْنِهِ مُـحَـرَّرًا) (في ﴿ فَبْضَــَةُ مِنْ أَثَـرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: الآية ٩٦]) محكي لقصد لفظه مجرور بـ«في»، وهي

<sup>(</sup>١) والحاشية ٢٥٥/٢٥٥.

متعلّقة بـ (قُلْ) أي قل عند إرادة التقدير قوله كَالَّى: ﴿ مِنْ أَشُرِ ٱلرَّسُولِ ﴾ [طه: الآية ٢٩] (أَثَرِ حَافِر فَرَسُ) بالسكون للوزن، وهو مضاف إلى قوله: (مَنْ قَدْ كَمُلْ)أي وهو ﴿ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البَفَرة: الآية ١٤٣]، ولا كمْل مثلث الميم، والضم هنا أولى؛ للتقفية، والمعنى أنه حُذف من هذه الآية مضافان، وهما «حافر فرس» (ق) قوله تعالى: (﴿ كَالَّذِي يُغْشَىٰ عَلَيْهِ مِنَ ٱلْمَوْتِ ﴾ [الأحزاب: الآية ٢٩] قُدِّرًا) بالبناء للفاعل، والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، أوللمفعول، والألف للإطلاق، وناثب فاعله قوله: (كَدَوَرَانِ عَيْنِهِ) تقدّم أن الأولى «دورانًا كدوران عين إلخ»، وقوله: (مُحَرَّرًا) بصيغة اسم الفاعل، أو المفعول حال من الفاعل، أو الناثب.

وحاصل معنى البيتين أنه قد يُحذف اسمان مضافان، كما في قوله ﷺ ﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقَلُوبِ ﴾ [الحَجّ: الآية ٣٦]، أي فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب، وقوله: ﴿ فَبَضَكَةُ مِنَ أَثُكُوبٍ ﴾ [الحَجّ: الآية ٩٦]، أي من أثر حافر فرس الرسول، وقوله: ﴿ كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ وَاللَّهُ وَاللَّهُ ١٩٦]، أي كدوران عين الذي يغشى عليه، وقال [من الطويل]:

فَأَدْرَكَ إِرْفَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْمُهُمَا وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا<sup>(۱)</sup> أي ذا مسافة إصبع. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَدْفُ ثَلَاثِ مُتَضَايِفَاتٍ)

مقدار ساحة اقترابه داني) عدد قوسان مقدار ساحة اقترابه داني) توله تعالى: (فَكَانَ قَابَ بَعْدَهُ قَوْسَانِ) أي تقديره أن تقول: (مِقْدَارُ سَاحَةِ اقْتِرَابِهُ) بسكون الهاء للوزن (دَانِي) أي قريب من هذه المسافة، والمعنى أنه ورد محذف ثلاث متضايفات، في قوله تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيْنِ ﴾ [التجم: الآية ٩] ، أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين، فحذفت ثلاثة من اسم «كان»، وواحد من خبرها، كذا قدره الزمخشريّ.

<sup>(</sup>١) «العراد» بفتح العين والراء والدال اسم فرس الكلحبة، والإبقاء ما تبقيه الفرس من العدو، و«الظلع» العرج اليسير، و«حزيمة» بن طارق رئيس بني مالك، و«الكحلبة» العريني، أو اليربوعيّ اسم شاعر فارس.

متعلّقة برقُلْ) أي قل عند إرادة التقدير قوله وَ إِلَّى قُولُهُ وَ الرَّسُولِ ﴿ اللهِ اللهِ اللهِ وَ اللهِ وَ اللهِ اللهِ وَ اللهِ وَ اللهِ اللهِ وَ اللهِ وَ اللهِ وَ اللهِ اللهِ وَ اللهِ اللهِ وَ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ اللهِ اللهُ الله

وحاصل معنى البيتين أنه قد يُحذف اسمان مضافان، كما في قوله ﷺ: ﴿ فَإِنَّهَا مِن تَقْوَى الْقَلُوبِ ﴾ [الحَجّ: الآية ٣٦]، أي فإن تعظيمها من أفعال ذوى تقوى القلوب، وقوله: ﴿ فَبَضَكَةُ مِن أَثُرُ وَ الرَّسُولِ ﴾ [طه: ٣٦] الآية، أي من أثر حافر فرس الرسول، وقوله: ﴿ كَالَّذِى يُغْشَىٰ عَلَيْهِ ﴾ وَاللَّحْرَابِ: الآية ٢٩]، أي كدوران عين الذي يغشى عليه، وقال [من الطويل]:

فَأَدْرَكَ إِرْقَالَ الْعَرَادَةِ ظَلْمُهَا وَقَدْ جَعَلَتْنِي مِنْ حَزِيمَةَ إِصْبَعَا<sup>(۱)</sup> أي ذا مسافة إصبع. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ ثَلَاثِ مُتَضَايِفَاتٍ)

1۸٣٩ (فَكَانَ قَابَ بَعْدَهُ قَوْسَانِ مِقْدَارُ سَاحَةِ اقْتِرَابِهُ دَانِي)

قوله تعالى: (فَكَانَ قَابَ بَعْدَهُ قَوْسَانِ) أي تقديره أن تقول: (مِقْدَارُ سَاحَةِ اقْتِرَابِهُ) بسكون

الهاء للوزن (دَانِي) أي قريب من هذه المسافة، والمعنى أنه ورد مُخذف ثلاث متضايفات، في قوله

تعالى: ﴿فَكَانَ قَابَ قَوْسَيِّنِ ﴾ [التَجْم: الآية ٢] ، أي فكان مقدار مسافة قربه مثل قاب قوسين،

فحُذفت ثلاثة من اسم «كان»، وواحد من خبرها، كذا قدره الزمخشري.

<sup>(</sup>١) «العراد» بفتح العين والراء والدال اسم فرس الكلحبة، والإبقاء ما تبقيه الفرس من العدو، و«الظلع» العرج اليسير، و«حزيمة» بن طارق رئيس بني مالك، و«الكحلبة» العريني، أو اليربوعي اسم شاعر فارس.

تنبيه:

للقاب معنيان: القدر، وما بين مَقْبِضِ القوس وطرفيها، وعلى تفسير الذي في الآية بالثاني، فقيل: هي على القلب، والتقدير قابي قوس، ولو أُريد هذا لأغنى عنه ذكر القوس. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ الْمُؤْصُولِ الْإَسْمِيّ)

المداد (أَجَازَهُ الْكُوفِي ثُمَّ الْأَخْفَشُ فَسَرَطْ كَبِالَّذِي أُنْزِلَ بَعْدَ مَا سَقَطْ) المَا المَعْ عَلَى الْمُوضُولِ عَطْفَهُ شَرَطْ كَبِالَّذِي أُنْزِلَ بَعْدَ مَا سَقَطْ) (أَجَازَهُ) أي حذف الموصول الاسميّ (الْكُوفِيِّ) أي الفريق الكوفيّ (ثُمَّ الأَخْفَشُ) أي من البصريين (فَنَجْلُ مَالِكِ قَفَا) أي تبعهم ابن مالك في ذلك، حال كونه (يُفَتِّشُ) أي يتتبع أمثلته من الكتاب، وأشعار العرب (لكِنْ عَلَى الْمُؤْصُولِ عَطْفَهُ شَرَطْ) أي لكن ابن مالك شرط لجوازه أن يكون معطوفًا على موصول آخر قبله (كَبِالَّذِي أُنْزِلَ) أي كقوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا عَامَنَا بِاللَّذِي أُنْزِلَ ) أي كقوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا عَامَنَا بِاللَّذِي أَنْزِلَ ) أي كقوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا عَامَنَا بِاللَّذِي أَنْزِلَ ) أي كقوله تعالى: ﴿ وَقُولُوا عَامَنَا بِاللَّذِي أَنْزِلَ ) والطاهر أنه غلط، والصواب «قبل ما سقط»، أي قبل المعطوف الذي مُذف.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه ذهب الكوفيون والأخفش إلى جوازحذف الموصول السمي، وتبعهم ابن مالك، وشَرَطَ في بعض كتبه كونّه معطوفا على موصول آخر، ومن حجتهم قوله وَ التنكبوت: الآية ٢١]، حجتهم قوله وَ التنكبوت: الآية ٢١]، وقول حسان الله المناه إلى الوافر]:

أَمَنْ يَهْجُو رَسُولَ اللهِ مِنْكُمْ وَيَمْدَحُهُ وَيَسْصُرُهُ سَواءُ وقول آخر [من الخفيف]:

مَا الَّـذِي دَأْبُـهُ الحَـتِـيَـاطٌ وَحَـزُمٌ وَهَـوَاهُ أَطَـاعَ يَـسْـتَـوِيَـانِ أَي والذي أُنزل، ومن يمدحه، والذي أطاع هواه، والسبب الداعي للتقدير في الآية أن القرآن

الْمُتُزَل إلينا مغاير لما نُزِّل على اليهود من التوراة، والداعي للتقدير في البيتين الإخبار عن المبتدإ بمادّة التسوية، وهي إنما تكون بين متعدّد. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

#### (حَذْفُ الصَّلَةِ)

١٨٤٢ (يَجُوزُ بِالْقِلَّةِ إِنْ أُخْرَى تَدُلُّ كَقَوْلِهِ نَحْنُ الْأُولَى كَذَاكَ قُلْ 1٨٤٣ (يَجُوزُ بِالْقِلَّةِ إِنْ أُخْرَى تَدُلُّ كَمَا بَعْدَ اللَّتِيَّا وَاللَّتِيَّا حُكِمَا)

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن حذف الصلة يجوز قليلًا لدلالة صلة أخرى، كقوله [سن الطويل]:

وَعِنْدَ الَّذِي وَاللَّاتِ عُدْنَكَ إِحْنَةٌ عَلَيْكَ فَلَا يَغْرُرُكَ كَيْدُ الْعَوَائِدِ<sup>(۱)</sup> أَي الذي عادك، أو دلالة غيرها كقوله [من مجزو الكامل]:

نَحْنُ الأُلَى فَاجْمَعْ جُمُوعَكَ ثُمَّ وَجُهُهُمْ إِلَيْنَا أَلَى عُرِفُوا بالشجاعة، وقال [من الرجز]:

بَعْدَ اللَّفَيَّا وَاللَّفَيَّا وَالَّتِي إِذَا عَلَتْهَا أَنْفُسٌ تَرَدَّتِ(٢)

 <sup>(</sup>١) قوله: (١ عُدنك، من العيادة، وهي زيارة المريض، و (الإخنة) بالكسر: الحقد، و (العوائد، جمع عائدة من العيادة.
 (٢) (١ اللتيا، بفتح اللام بإجماع النحاة إلا الأخفش، فإنه أجاز الضمّ فيها، وهو تصغير (اللتي، والشاهد في (اللتيا) الأولى والثانية.

فقيل: يُقَدَّر مع «اللتيا» فيهما نظير الجملة الشرطية المذكورة، وقيل: يُقَدَّر اللتيا دَقَّتْ، واللتيا دَقَّتْ؛ لأن التصغير يقتضي ذلك، وصلة الثالثة الجملة الشرطية، وقيل: يقدر مع اللتيا فيهما عَظُمَت، لا دقت، وإنه تصغير تعظيم، كقوله [من الطويل]:

ه دُوَيْ هِ يَه تَ صَفْ وُ مِنْ هَا الأَنَامِ لُ ،
 والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (حَذْفُ الْمُؤْصُّوفِ)

1۸٤٥ (وَقَاصِرَاتُ الطَّرْفِ كَانَ أَصْلُهُ صِفَة مُورِ سَابِغَاتِ مِشْلُهُ الْمُحْكِ وَالْبُكَاءِ هَكَذَا جَرَى) 
1۸٤٥ فَي الضَّحْكِ وَالْبُكَاءِ هَكَذَا جَرَى) (وَ فَيْصِرَتُ الطَّرْفِ السَّانات: الآية ٤٨] كَانَ أَصْلُهُ صِفَة مُونِ أي حورٌ قاصرات الطرف، فحُذف الموصوف استغناء بصفته (سَابِغَاتِ مِثْلُهُ) أي قوله تعالى: ﴿ أَنِ آعَلَ سَنِغَنتِ ﴾ [سَيَا: الآية ١١] مثل ﴿ قَلِمِرَتُ الطَّرْفِ ﴾ [الصانات: ٤٨] في حذف الموصوف، وإبقاء صفته، أي دُروعًا الآية ١١] مثل ﴿ قَلِمِرَتُ الطَّرْفِ ﴾ [الصانات: ٤٨] في حذف الموصوف، وإبقاء صفته، أي دُروعًا سابغات (ثُمَّ قَلِيلًا وَكَثِيرًا ذُكِرًا) بألف التثنية (في الضَّحْكِ) بكسر، فسكون، أو بفتح، فسكون، أو بفتح، فسكون، أو فَيلة أصله الضَحِك، بفتح، فكسر، فخفف، على القاعدة أن كل ما كان على فَيلٍ ككتف، أو فَيلة ككلمة يجوز تخفيفه بتسكين ثانيه، أو بنقل كسرتها إلى ما قبلها، ففيه ثلاث لغات، وإذا كان ثانيه حرف حلق، كفخذ جاز فيه إتباع حركة فائه لعينه، فيكسران، ففيه أربع لغات (وَالْبُكَاءِ) بالضم والمد (هَكَذَا جَرَى) أي مثل ما تقدّم جرى فيه حذف الموصوف، وإبقاء صفته، والتقدير بالضم والمد (هَكَذَا جَرَى) أي مثل ما تقدّم جرى فيه حذف الموصوف، وإبقاء صفته، والتقدير باكم قليلًا، وبكاءً كثيرًا.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف الموصوف، وإبقاء صفته، كقوله تعالى: ﴿ وَعِندَهُمْ قَاصِرَتُ اَلطَّرْفِ ﴾ [الصَّافات: الآية ٤٨]، أي حور قاصرات، وقوله: ﴿ وَٱلنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ » أَنِ اَعْمَلُ سَنَبِغَنْتِ ﴾ [سبأ: ١١،١٠]، أي دُرُوعاسابغات، وقوله: ﴿ فَلْيَضْحَكُواْ قَلِيلًا وَلْيَبَكُوا كَثِيرًا ﴾ أي ضَحِكًا قليلًا، وبكاءً كثيرًا، كذا قيل، وفيه بحث سيأتي في الباب السادس<sup>(۱)</sup> ـ إن شاء الله تعالى ـ ، وقوله تعالى : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [البيئة: الآبة ه] ، أي دين الملة القيمة، وقوله : ﴿ وَلَذَارُ الْعَالَى ـ ، وقوله تعالى : ﴿ وَذَلِكَ دِينُ ٱلْقَيِّمَةِ ﴾ [البيئة: الآبة ه] ، أي ولدار الساعة الآخرة، قاله المبرد، وقال ابن الشجري : الخياة الآخرة، بدليل : ﴿ وَمَا ٱلْحَيَوْةُ ٱلدُّنِيَا إِلَّا مَتَاعُ ٱلْفُرُودِ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨٥] ، ومنه قوله تعالى : ﴿ وَمَا ٱلْحَيدِ ﴾ [ق: الآبة ه] ، أي حب النبت الحصيد، وقال سحيم [من الوافر]: عالى: ﴿ وَمَا ٱلنَّهُ جَلًا وَطَلَّاعُ الثَّنَايَا ﴾

قيل: تقديره أنا ابن رجل جلا الأمور، وقيل: جلا علم محكيّ على أنه منقول من نحو قولك: «زيد جلا»، فيكون جملة، لا من قولك: «جلا زيد» (٢)، ونظيره قوله [من الرجز]:

واختُلِف في المقدر مع الجملة في نحو «مِنّا ظَعَنَ، ومنا أقام»، فالبصريّون يقدرون موصوفًا، أي فريق، والكوفيون يقدرون موصولًا، أي «الذي»، أو «من»، وما قدره الأولون أقيس؛ لأن اتصال الموصول بصفته؛ لتلازمهما، ومثله «ما منهما مات حتى لقيته»، يقدره البصريون بـ«أحد»، ويقدره الكوفيون بـ«مَنْ»، وقوله تعالى: ﴿وَإِن مِنْ أَهْلِ ٱلْكِئْبِ إِلّاً

<sup>(</sup>١) وحاصل الكلام هناك أن بعضهم نقل عن سيبويه أن وقليلاً، نُصب على الحال من ضمير مصدر الفعل، وعليه فالتقدير: فليضحكوه، أي الضحك في حال كونه قليلاً، وليبكوه، أي البكاء في حال كونه كثيرًا، وسيأتي تمام الكلام فيه هناك ـ إن شاء الله تعالى ـ.

<sup>(</sup>٢) إنما منع نقله عند هذا القائل من وجلاً في قولك: وجلا زيد، لأنه لو كان كذلك لكان مفردًا منصرفًا، إذ هذا الوزن غير مؤثر في منع الصرف عند الجمهور؛ لأنه وزن لا يخصّ الفعل، بل يستوي فيه الفعل والاسم، وأما إذا جعلناه جملة كان مبنيًا؛ لأن ما كان من قبيل المبنيات إذا حكي فإنه يبقى على بنائه قبل الحكاية؛ لأن الحقّ أن الجملة من حيث هي جملة قبل جعلها علما مبنية، وإن كانت أجزاؤها معربة. انتهى والحاشية، والاكانة؛ المحالة، والحاشية، وإن كانت أجزاؤها معربة. انتهى والحاشية، وإن كانت أجزاؤها

<sup>(</sup>٣) الفديد: الصوت.

لَيُوْمِنَنَ بِهِهِ النَّسَاء: الآية ١٥٩] أي إلا إنسان، أو إلا مَنْ، وحَكَى الفراء عن بعض قدمائهم أن الجملة القسمية لا تكون صلةً، وردَّه بقوله تعالى: ﴿ وَإِنَّ مِنكُمْ لَمَن لَيُبَطِّئَنَ ﴾ [النَّساء: الآية ٧٧] الآية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

#### (حَذْفُ الصَّفَةِ)

١٨٤٦ (كُلَّ سَفِينَةِ تِي نَعْتُهَا حُذِفْ صَالِحَةِ كَانَ كَمَا عَنْهُمْ أَلِفْ ١٨٤٧ وَنَحْوُ قَالُوا الآنَ جِئْتَ مُتْبَعَا بِالْحَقِّ أَيْ وَاضِحِهِ اللَّذْ رُفِعَا ١٨٤٧ وَنَحْوُ قَالُوا الآنَ جِئْتَ مُتْبَعَا يَالْحُونُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُ )

(كُلَّ سَفِينَةٍ تِي) تقرأ بغير إشباع، قاله الناظم رحمه الله، أي هذه، يعني أن ﴿ سَفِينَةٍ كَانَ) أي كان النعت المحذوف لفظ «صالحة»، فاسم «كان» ضمير النعت، و«صالحة» خبرها، وجرّه للحكاية (كَمَا عَنْهُمْ أُلِفٌ) أي كما عرف هذا التقدير عن الحققين (وَنَحُو ﴿ قَالُوا الْفَنَ جِنْتَ ﴾ [البقرة: الآية ٢١]) حال كونه (مُثبَعًا بِالحُقِّ) أي بهذا اللفظ (أي واضح الحق (اللَّذُ رُفِعًا) بألف الإطلاق، أي الذي رُفع علمه قبل أن تأتينا به، ثم أكد القاعدة التي ذكرها بما نقله من أبيات «خلاصة» ابن مالك ـ رحمه الله ـ ، حيث قال: (وَمَا مِنَ النَّعُوتِ وَالنَّعْتِ عُقِلُ) بالبناء للمفعول، أي علم لدلالة دليل عليه (يَجُوزُ حَذْفُهُ) أي حذف ذلك المعلوم (وَفي النَّعْتِ يَقِلُ) أي يقل الحذف في النعت، كما يكثر في المنعوت.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الصفة، نحو قوله عَجَالًى: ﴿ يَأْخُذُ كُلُّ سَفِينَةٍ عَصَبًا ﴾ [الكهف: ٢٩] أي صالحة، بدليل أنه قرىء كذلك، وأن تعييبها لا يُخرجها عن كونها سفينة، فلا فائدة فيه حينئذ (١)، وقوله: ﴿ تُدَمِّرُ كُلَّ شَيْءٍ ﴾ [الأحقاف: ٢٥] أي سُلَّطت عليه بدليل ﴿ مَا نَذَرُ مِن شَيْءٍ أَنَتَ عَلَيْهِ ﴾ [الدّاريات: ٢٤]، وقوله: ﴿ قَالُواْ آلْتَنَ جِثْتَ بِٱلْحَقِّ ﴾ [البّقرة: ٢١] أي

أي في تعييبها حين عدم تقدير الصفة يعني تعييبها يُخرجها عن كونها صالحة، فيكون فيه فائدة حين تقدير الصفة، فيجب تقديرها. انتهى. «حاشية الدسوقي»٢٥٧/٢.

الواضح، وإلا كان مفهومه كفرا، وقوله: ﴿ وَمَا نُرِيهِم مِنْ ءَايَةٍ إِلَّا هِيَ أَكَبَرُ مِنْ أُخْتِهَا ﴾ [الزّخوف: الآية ٤٨] ، وقال [من المتقارب]:

وَقَدْ كُنْتُ فِي الْحَرْبِ ذَا تُدْرَإِ(') فَلَمْ أَعْطَ شَيْمًا وَلَمْ أَمْنَعِ وَقَال [من الوافر]:

وَلَيْسَتْ دَارُنَا هَاتَا يِدَارِ (٢) أي من أختها السابقة، وبدار طائلة، ولم أعط شيقًا طائلًا دفعًا للتناقض فيهن، وقوله: ﴿ قُلَ الله عَلَى شَيْءِ ﴾ [المَائلة، ولم أعط شيقًا طائلًا دفعًا للتناقض فيهن، وقوله: ﴿ إِن نَظُنُ إِلَّا ظَنَّا ﴾ [الجَائية: ٣٢] يَتَأَهَّلُ ٱلْكِنَابِ لَسَتُمْ عَلَى شَيْءٍ ﴾ [المَائلة: ٣٦] ، أي نافع، وقوله: ﴿ إِن نَظُنُ إِلَّا ظَنَّا ﴾ [الجَائية: ٣٢] أي ضعيفًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (حَذْفُ الْمُعْطُوفِ)

١٨٤٩ (تَقِيكُمُ الْحَرَّ كَذَا وَالْبَرْدَ زِدْ وَمِثْلُ هَذَا فِي الْكِتَابِ يَطَّرِدْ 1٨٤٩ (تَقِيكُمُ الْحَرَّ كَمَا عَنْهُمْ يُرَي) ١٨٥٠ وَلَهُ مَا سَكَنَ بَعْدُ قُدْرًا وَمَا تَحَرَّكَ كَمَا عَنْهُمْ يُرَي)

(تَقِيكُمُ الْحُرَّ كَذَا وَالْبَرْدَ زِدْ) أي قدّره بالعطف (وَمِثْلُ هَذَا فِي الْكِتَابِ) أي القرآن (يَطَّرِدْ) أي يكثر استعماله (وَلَهُ مَا سَكَنَ بَعْدُ قُدِّرًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، وناثب فاعله قوله: (وَمَا تَحَرَّكَ، كَمَا عَنْهُمْ يُوَى) بالبناء للمفعول، أي كما يُعلم ذلك من بيان النحويين، ووقع في نسخة: «كذا عنهم جلا»، وهو غلطٌ؛ لفساد التقفية.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف المعطوف، ويجب أن يتبعه العاطف، نحو قوله وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف المعطوف، ويجب أن يتبعه العاطف، نحو قوله وحَالَقَ: ﴿ لَا يَسْتَوِى مِنكُرُ مَّنَ أَنفَقَ مِن قَبَلِ ٱلْفَتْحِ وَقَائلًا ﴾ [الحديد: الآية ، أي ومن أنفق من بعده، دليل التقدير أن الاستواء إنما يكون بين شيئين، ودليل المقدر ﴿ أُولَيَتِكَ أَعْظُمُ دَرَجَةً مِن الذِينَ أَنفَقُواْ مِنْ بَعْدُ وَقَائلُواْ ﴾ [الحديد : ١٠] ، وقوله تعالى: ﴿ لا تُنْرَقُ بَيْنَ آحكِم مِن

<sup>(</sup>١) قوله: «تُدرإ» بضم المثناة الفوقية، وفتح الراء بعدها همزة من الدرء، وهو الدفع.

<sup>(</sup>٢) «المهاه» بالهاء غير المنقوطة: الصفاء والترفّه، وقوله: «بدار» أي ليست بدار إقامة وقرار.

رُّسُـلِهِۦ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٥] الآية، وقوله: ﴿ وَٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِاللَّهِ وَرُسُلِهِ. وَلَمْ يُقَرِّقُوا بَايْنَ أَحَامِ مِّنْهُمْ ﴾ [النَّساء: الآية ١٥٢]، أي بين أحد وأحد منهم، وقيل: أحد فيهما ليس بمعنى واحد، مثله في ﴿ قُلْ هُوَ ٱللَّهُ أَحَـٰذُ ﴾ [الإخلاص: الآية ١]، بل هو الموضوع للعموم، وهمزته أصلية لا مبدلة من الواو، فلا تقدير، ورُدَّ بأنه يقتضي حينئذ أن الْمُعَرَّض بهم، وهم الكافرون فرقوا بين كل الرسل، وإنما فَرَّقوا بين محمد وبين غيره في النبوة، قال ابن هشام: وفي لزوم هذا نظر، والذي يظهر لي وجهُ التقدير، وأن المقدر بين «أحد» وبين «الله»، بدليل: ﴿وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيْنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِ.﴾ [النَّساء: الآية ١٥٠] ، الآية، ونحو قوله: ﴿ سَرَبِيلَ تَقِيكُمُ ٱلْحَـرُّ ﴾ [التحل: الآية ٨١]، أي والبرد، وقد يكون اكتَفَى عن هذا بقوله سبحانه وتعالى في أول السورة: ﴿ لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ ﴾ [النَّحل: الآية ٥] ،وقوله: ﴿وَلَهُو مَا سَكَنَ﴾ [الأنقام: الآية ١٣] أي وما تحرك، وإذا فُسِّر ﴿ سَكَنَ ﴾ [الأنعَام: الآية ١٣] باستقر لم يُحتَج إلى هذا، وقوله: ﴿ فَإِنْ أَحْمِيرَتُمْ فَمَا ٱسْتَيْسَرَ مِنَ ٱلْمَدِّيُّ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٦]، أي فإن أحصرتم فحللتم، وقوله: ﴿فَهَن كَانَ مِنكُم مَّرِيضًا أَوْ بِهِ ۚ أَذَى مِّن رَّأْسِهِ- فَفِدْيَةٌ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٩٦]، أي فحلق ففدية، وقوله تعالى: ﴿ لَا يَنْفُعُ نَفْسًا إِيمَنْهُمَا لَرْ تَكُنُّ ءَامَنَتْ مِن قَبْلُ أَوْ كُسَّبَتْ فِي إِيمَنِهَا خَيْراً ﴾ [الأنتام: الآية ١٥٨] أي إيمانها وكسبها، والآية من اللف والنشر، وبهذا التقدير تندفع شبهة المعتزلة(١)، كالزمخشري وغيره، إذ قالوا: سَوَّى الله تعالى بين عدم الإيمان وبين الإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح في عدم الانتفاع به، وهذا

التأويل ذكره ابن عطية، وابن الحاجب.

<sup>(</sup>۱) أي لأن قوله: ﴿ لَمْ تَكُنُّ ﴾ راجع لقوله: ﴿ إِينَهُا ﴾، وقوله: ﴿ أَوْ كُسَبَتَ ﴾ راجع لمحذوف، أي وكسبها، والمعنى لا ينفع نفسا إيمانها لم تكن آمنت من قبل، ولا ينفع نفسًا كسبها لم تكن كسبت ، فالمنفي هو النفع بالكسب، وحينئذ فالتسوية في الآية إنما هي بين عدم النفع بالإيمان، وعدم النفع بالكسب، لا بين عدم الإيمان والإيمان الذي لم يقترن بالعمل الصالح، كما فهم المعتزلة. انتهى والحاشية ٢٥٨/٢٥.

أي أم غيّ، وقد مر البحث فيه. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ الْمُعُطُوفِ عَلَيْهِ)

1001 (وَجَعَلُوا) قُولُه كَيْجَالُو: (﴿ فَانْفَجَرَتْ قَدْ عُطِفَا عَلَى مِثَالِ ضَرَبَ اللَّهُ مُحذِفًا) (وَجَعَلُوا) قُولُه كَيْجَالُو: (﴿ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠] قَدْ عُطِفَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول (عَلَى مِثَالِ ضَرَبَ اللَّهُ) بسكون الذال لغة في «الذي» (حُذِفًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول أيضًا، يعني أن قوله تعالى: ﴿ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠] معطوف على محذوف، أي فضرب، ﴿ فَانْفَجَرَتْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٠] معطوف على محذوف، أي

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز حذف المعطوف عليه، نحو قوله وَ الله المناع الله المعنى البيت بإيضاح أنه يجوز حذف المعطوف عليه، نحو قوله وَ النفاع في بِعَصَاك المحكّرة في النفجرة المحتورة والبقرة: الآية ٢٠] هي فاء فضرَب، وأن فاء فانفجرت محذفت؛ ليكون على المحذوف دليل ببقاء بعضه، وليس بشيء، لأن لفظ الفاءين واحد، فكيف يحصل الدليل، وجوز الزمخشري ومن تبعه أن تكون فاء الجواب، أي فإن ضربت، فقد انفجرت، ويرده أن ذلك يقتضي تقدم الانفجار على الضرب، مثل قوله تعالى: ﴿ إِن يَسَرِقُ فَقَد سَرَق الله مَن الله وقيل في بَن يَد الله الله الله الله المراد فقد حكمنا بترتب الانفجار على ضربك، وقيل في حَسِبْتُم أن تَذُخُلُوا المَجَن في الله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (حَذْفُ الْبُدَلِ مِنْهُ)

١٨٥٢ (وَأَبْدَلُوا الْكَذِبَ مِمَّا حُذِفًا نَصَبَهُ تَصِفُ مَفْعُولًا وَفَى) (وَأَبْدَلُوا ﴿ ٱلْكَذِبَ ﴾ وآل عِمران: الآية ٥٠] مِمَّا حُذِفًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي من المحذوف الذي (نَصَبَهُ ﴿ تَصِفُ ﴾ [التحل: الآية ١١٦]) حال كونه (مَفْعُولًا) به، وقوله: (وَفَى) من

الوفاء صفة لما قبله.

وحاصل معنى البيت أنه يجوز حذف المبدل منه، قيل: في قوله وَجَالَّ: ﴿ وَلَا تَصُولُا الْسِنَكُمُ الْكَذِبَ ﴾ [التحل: الآية ١١٦] ، وفي قوله تعالى: ﴿ كُمّا أَرْسَلْنَا فِيكُمْ رَسُولًا مِنسَكُمُ ﴾ [البَقْرة: الآية ١٥١] : إن ﴿ الْكَذِبَ ﴾ بدل من مفعول ﴿ تَصِفُ ﴾ [التحل: الآية ١١٦] المحذوف، أي لما تصفه، وكذلك في ﴿ رَسُولًا ﴾ بناءً على أن ﴿ مَا ﴾ في ﴿ كُمّا ﴾ موصول اسمي، ويرُدُه أن فيه إطلاق ﴿ مَا ﴾ على الواحد من أولي العلم، والظاهر أن ﴿ مَا ﴾ كافّة، وأظهر منه أنها مصدرية؛ لإبقاء الكاف حيثذ على عمل الجر، وقيل في ﴿ الْكَذِبَ ﴾ : إنه مفعول إما لَمْ تَقُولُوا ﴾، والجملتان بعده بدل منه، أي لا تقولوا الكذب لما تصفه السنتكم من البهائم بالحل أو الحرمة، وإما لمحذوف، أي لا تحلوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به السنتكم، وقرىء بالجر بدلًا من والجملتان محكيتا القول، أي لا تحللوا وتحرموا لمجرد قول تنطق به السنتكم، وقرىء بالجر بدلًا من وأما كذوب، صفة للفاعل، وقد مر (١٠) أنه قبل في ﴿ لا إله إلا الله»: إن اسم الله تعالى بدل من ضمير الخبر المحذوف. والله تعالى أعلم قبل في ﴿ لا إله الله المرجع والمآب.

### (حَدْفُ الْمُؤَكَّدِ وَبَقَاءُ تَوْكِيدِهِ)

<sup>(</sup>١) أي في النوع الثاني من الجهة السادسة.

أَبُو الْحَسَنِ) الأخفش (وَالتَّبَاعُ لَهُ) بضم التاء، وتشديد الموحّدة جمع تابع، أي الذين تبعوه في هذه المسألة (فَمَنَعُوهُ) أي منعوا حذف المؤكّد، فشرطوا في الحذف أن لا يكون المحذوف مؤكّدًا بالفتح؛ لأن الحذف ينافي التوكيد (مَرَّ) أي في الشرط الثاني من الشروط الثمانية المذكورة للحذف في الخاتمة (فيه) أي في هذا البحث (الأَمْثِلَهُ) أي التي اختلفوا فيها. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (حَذْفُ الْبُتَدَاِ)

1۸۵٥ (يَكْثُرُ فِي جَوَابِ الْاَسْتِفْهَامِ كَمِثْلِ نَارُ اللَّهِ فِي الْكَلَامِ 1۸۵٥ (يَكْثُرُ فِي جَوَابِ الْاَسْتِفْهَامِ كَمِثْلِ نَارُ اللَّهِ فِي الْكَلَامِ 1۸۵٦ وَقَوْلِ رَبِّ الْعَرْشِ نَارٌ حَامِيَةُ وَإِنْ تُرِدْ مُقَدَّرًا فَقُلْ هِينَةُ 1۸۵٧ وَبَعْدَ فَا الْجُوَابِ حَذْفًا فَاشِيَا وَبَعْدَ قَالُوا وَسِوَاهُ رُوِيَا)

(يَكْتُرُ) أي حذف المبتدإ (في جَوَابِ الاسْتِفْهَامِ، كَمِثْلِ ﴿ نَارُ ٱللّهِ ﴾ [الهُمَزة: الآية ٢] أي بعد قوله: ﴿ وَمَا أَذْرَبْكَ مَا ٱلْحُطْمَةُ ﴾ [الهُمَزة: الآية ٥] ، والتقدير: هي نار الله، وقوله: (في الْكَلَامِ) أي حال كونه وافقا في القرآن الكريم (وَقُولِ) بالجر عطفًا على «مثل» أي وكقول (رَبِّ الْعَرْشِ) مسبحانه وتعالى ـ (﴿ فَنَارٌ حَامِية ﴾ أي بعد قوله: ﴿ وَمَا آَدْرَبْكَ مَا هِيهُ ﴾ [الفَارعة: الآية ١٠] (وَإِنْ تُرِدْ مُقَدِّرًا) أي معرفة المقدّر في الآيتين (فَقُلْ: هِيهُ ) أي المقدر لفظة «هي»، وَقَفَ عليها بهاء السكت تُرِدْ مُقَدِّرًا) أي معرفة المقدّر في الآيتين (فَقُلْ: هِيهُ ) أي المقدر لفظة «هي»، وقف عليها بهاء السكت (وَبَعْدَ فَا الْجُوَابِ حَذْفًا فَاشِيًا) أي يُحذف المبتدأ بعد فاء الجواب حذفًا كثيرًا، نحو قوله وَ الله وَبَكُلُّ: ﴿ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَا ﴾ [فصّلت: الآية ٢١] ، فعمله لنفسه، وإساءته عليها (وَبَعْدَ قَالُوا) أي ويُحذف المبتدأ أيضًا بعد لفظ القول، نحو ﴿ وَقَالُوا أَسَاطِيرُ ٱلْأَوَلِينِ ﴾ (١) والفران الآية ٥] ، وقوله: (وَسِوَاهُ رُويًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي ونُقِل أيضًا غير ما ذُكر من المواضع.

<sup>(</sup>١) أي هو أساطير الأولينُ قال الدماميني: ويحتمل أن وأساطير الأولين؛ مبتدأ، وجملة واكتتبها، خبر، وحينئذ فلا حذف أصلًا. جـ٣ ص ٤٠٨.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف المبتدإ يكثر في جواب الاستفهام، نحوقوله رَجَّالَى: ﴿ وَمَا آذَرَبْكَ هُوَمَا آذَرَبْكَ مَا الْخُطُمَةُ \* نَارُ اللّهِ اللّهِ اللّهِ وقوله: ﴿ وَمَا آدَرَبْكَ مَا اللّهِ عَلَى مَا اللّهِ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَى اللّهُ الللّهُ اللّهُ الللّهُ الل

وبعد فاء الجواب، نحو قوله تعالى: ﴿ مَنْ عَبِلَ صَلِحًا فَلِنَفْسِهِ ۚ وَمَنْ أَسَاءَ فَعَلَيْهَ ۚ وَالْعَرَة: الآية الآية ١٤٦]، أي فعمله لنفسه وإساءته عليها، وقوله: ﴿ وَإِن ثَخَالِطُوهُمْ فَإِخُونَكُمُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٠]، أي فهم إخوانكم، وقوله: ﴿ فَإِن لَمْ يُصِبَّهَا وَابِلُّ فَطَلُّ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٦٥]، وقوله: ﴿ وَإِن مَسَهُ الشَّرُ فَيَوُسٌ قَنُوطٌ ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقوله: ﴿ وَإِن مَسَهُ الشَّرُ فَيَوُسٌ قَنُوطٌ ﴾ [فصلت: ٤٤]، وقوله: ﴿ وَإِن تَعَدِيهِم فعبادك ﴾.

وبعد القول، نحو قوله تعالى: ﴿وَقَالُوٓا أَسَنطِيرُ ٱلْأَوَلِينَ ﴾ [الفُرقان: الآية ٥]، وقوله: ﴿ إِلَّا قَالُواْ سَاحِرُ أَوْ جَنُونَ ﴾ [الدّاريَات: الآية ٢٠]، وقوله: ﴿ سَيَقُولُونَ ثَلَـٰثَةٌ ﴾ [الكهف: الآية ٢٢] الآية، وقوله: ﴿ بَلْ قَالُوٓاْ أَضْغَنْتُ أَحْلَىٰ ﴿ وَالْاَبْنَاء: الآية ٥].

وبعد ما الخبرُ صفةً له في المعنى، نحو قوله تعالى: ﴿ النَّـٰكَبِبُونَ ٱلْعَـٰكِدُونَ﴾ [التّوبَة: الآية ١١٢]، ونحو قوله: ﴿ صُمُّمُ عُمَّىُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨].

ووقع في غير ذلك أيضًا، نحو قوله تعالى: ﴿لَا يَغُرَّنَكَ تَقَلُّبُ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ فِي ٱلْبِلَادِ ﴾ [آل عمران: ١٩٦]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً مِن عمران: ١٩٦]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَلْبَثُواْ إِلَّا سَاعَةً مِن عمران: ١٩٦]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَلْبَثُواْ إِلَا سَاعَةً مِن عَمران: ١٩٦]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَلْبَدُ إِلَا سَاعَةً مِن الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى الله عَلَى أَعْلَمُ الله المواب، وإليه المرجع والمآب.

(حَذْفُ الْحَبْسِ)

١٨٥٨. (أُكُلُهَا دَائِمْ تَلَا وَظِلُهَا أَيْ دَائِمٌ وَانْخَصَنَاتُ مِثْلُهَا

١٨٥٩- إِنْ خَيْرُ فَالْخَيْرُ كَذَاكَ إِنْ رُفِعْ إِنَّ مَحَلًا هَكَذَا أَيْضًا وُضِعْ اللهِ عَلَى لَهُ مَعَلًا هَكَذَا أَيْضًا وُضِعْ اللهِ عَلَى لَهُ عَلَى لَا فَوْتَ كَذَا أَيْ لَلهُ مَ وَحَذْفُهُ قَدْ أُخِذَا أَيْ لَلهُ مَ وَحَذْفُهُ قَدْ أُخِذَا الْمُرَادُ مَعْ شُقُوطِهِ ظَهِنِ ١٨٦١. وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِشْقَاطُ الْخَبَرُ إِذَا الْمُرَادُ مَعْ شُقُوطِهِ ظَهِنِ

(﴿ أُكُلُهَا دَآبِهُ ﴾ [الرعد: الآية ٥٣]) بإسكان الميم للوزن (قَلا) أي تبع قوله: (وَظِلَّهَا أَيْ) فحذف خبره، وتقديره (دَائِمٌ، ﴿ وَالْمُحْمَنَتُ ﴾ مِثْلُهَا) أي مثل الآية السابقة في ثبوت التقدير، لا في النوع؛ لأن هذا يقدر حلّ لكم (إِنْ خَيْرُ) بترك التنوين للوزن (فَالْخَيْرُ كَذَاكَ) أي مثل ما سبق في ثبوت التقدير له، أي فيقدر أي إن كان في عملهم خير، وقوله: (إِنْ رُفِعُ) بالبناء للمفعول، في ثبوت التقدير له، أي فيقدر أي إن كان في عملهم خير، وقوله: (إِنْ رُفِعُ) بالبناء للمفعول، أشار به إلى أن له أربعة أوجه: أحدها هذا، [والثاني]: «إن خيرًا فخيرًا» بنصبهما، أي إن كان عملهم خيرًا، فيجزون خيرًا، [والثالث]: «إن خيرً فخيرًا» برفع الأول، ونصب الثاني، أي إن كان عملهم خيرً، فيجوزن خيرًا، [والرابع]: «إن خيرًا فخيرً» بنصب الأول، ورفع الثاني، أي إن كان عملهم خيرًا، فجزاؤهم خير.

(إِنَّ مَحَلًا هَكَذَا أَيْضًا وُضِعٌ) بالبناء للمفعول، يعني أن قول الشاعر: «إِنَّ مَحَلًا، وإِنَّ مَحَلًا، وإِنَّ مَحَلًا، وإِنَّ مَحَلًا، وكذا قولك: (لاَ ضَيْرَ) مما مُرْتَحَلَّا... البيت» مثل هذا، أي مما حُذف خبره، أي إن لنا محلًا، وكذا قولك: (لاَ ضَيْرَ) مما حذف خبره (أَيْ عَلَيٌّ) وقوله تعالى: (﴿لاَ قَوْتَ ﴾ كَذَا) أي مثل ما سبق في حذف خبره (أَيْ لَهُمْ، وَحَذْفُهُ) أي حذف الخبر (قَدْ أُخِذَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي أُخذ ضابطه من قول ابن مالك في «خلاصته»: (وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ) أي باب الآه النافية للجنس التي تعمل عمل اإن ابن مالك في «خلاصته»: (وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ) أي باب الله الإطلاق منه وذلك إذا دلّ دليل (إِسْقَاطُ الْخَبَنُ) أي حذفه (إِذَا الْمُرَادُ مَعْ شُقُوطِهِ ظَهَنُ أي إذا ظهر المراد منه، وذلك إذا دلّ دليل على خذفه، فلا يجوز، نحو قوله عَلَيْ: «لا أحد على من الله».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الحبر، لدليل، نحو قوله رَجَّالُى: ﴿ وَطَعَامُ الَّذِينَ أُوتُوا الْكِنَبَ حِلُّ لَكُمْ وَلَلْمُصَنَتُ مِنَ اللَّوْمِينَتِ وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ اللَّوْمِينَتِ وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ اللَّوْمِينَتِ وَالْمُحْصَنَتُ مِنَ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الْ

لَهْفِي عَلَيْكَ لِلَهْفَةِ مِنْ خَائِفٍ يَبْغِي جِوَارَكَ حِينَ لَيْسَ مُجِيرُ أَي لَيْسَ مُجِيرُ أَي لَيس له، وقالوا: «من تأنى أصاب أو كاد، ومن استعجل أخطأ أو كاد»، وقالوا: «إن مالًا وإن ولدًا»، وقال الأعشى: «إِنَّ مَحَلًا وَإِنَّ مُرْتَحَلًا».

أي إن لنا حلولًا في الدنيا، وإن لنا ارتحالًا عنها، وقد مر البحث (١) في قوله ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ وَيَصُدُّونَ عَن سَكِيلِ ٱللَّهِ ﴾ [الحَج: ٢٥]، وقوله: ﴿ إِنَّ ٱللَّذِينَ كَفَرُواْ بِٱلذِّكْرِ لَمَّا جَآءَهُمُ ﴾ [فصلت: الآية ٤١] مُسْتَوْفَى وقال تعالى: ﴿ قَالُواْ لَا ضَيِّرُ ﴾ [الشُّعَرَاء: الآية ٥٠] أي علينا، وقال: ﴿ وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَزِعُواْ فَلَا فَوْتَ ﴾ [سَبَا: الآية ٥١] أي لهم، وقال الحماسي [من مجزو الكامل]:

<sup>(</sup>١) أما الآية الآولى فلم يتقدّم فيها كلام أصلًا، وأما الآية الثانية، فتقدّم في المثال الأول من الجهة الرابعة أن الخبر فيها محذوف، أي هالكون، أو مذكور، وهو قوله: ﴿ أُوْلَيَهِكَ يُنَادَوْنَ ﴾ [فُصّلَت: الآية ٤٤] الآية، وما بينهما اعتراض، وقوله في ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَنَرُوا ﴾ والبقرة: الآية ٢٦ الآية قال الزمخشري: خبر «إِنّ في هذه الآية محذوف، أي يذيقهم العذاب بدليل جواب الشرط بعدقوله: ﴿ إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَيَصُدُّونَ عَن سَكِيلِ اللّهِ وَالْمَسْجِدِ الْحَرَامِ ﴾ [الحَج: الآية ٢٥]، أي ويصدون عن المسجد الحرام الذي جعلناه للناس سواء العاكف فيه والباد. انتهى الخاشية ٢٦١/٢٥.

مَنْ صَدَّ عَنْ نِيرَائِهَا فَأَنَا ابْنُ قَيْسٍ لَا بَرَاحُ وقد كَثُر حذف خبر «لا» هذه حتى قيل: إنه لا يُذكر، وقال آخر [من الطويل]: إذَا قِيلَ سِيرُوا إِنَّ لَيْلَى لَعَلَّهَا جَرَى دُونَ لَيْلَى مَائِلُ الْقَرْنِ أَعْضَبُ(١) أَي لعلها قريبة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

#### (مَا يَحْتَمِلُ التَّوْعَيْنِ)

أي حذف المبتدإ، أو حذف الخبر.

١٨٦٢ ـ يَكْثُرُ بَعْدَ الْفَاءِ مِثْلُ قَوْلِهِ فَعِدَّةٌ لَدَى قَضَاءِ مِثْلِهِ ١٨٦٣ ـ فَوَاجِبٌ أَوْفَعَلَيْهِ قُدُرًا وَفِي فَصَبْرٌ زِدْ جَمِيلٌ قُرُرًا)

(يَكُثُرُ) أي ما يحتمل النوعين (بَعْدَ الْهَاءِ) أي عقبها من غير فاصل بينه وبينها (مِثْلُ) بالرفع حبرًا لمحذوف، أي ذلك، أو النصب على الحال (قَوْلِهِ) عَجَلَّا: ﴿ فَعِدَّةٌ ) أي في قوله عَلَّى : ﴿ فعدة من أيام أُخرِ ﴾ ، وقوله : ( لَدَى قَضَاءِ مِثْلِهِ) أي التي وردت في قضاء مثل ما فات من الأيام في من أيام أُخرَ ﴾ ، وقوله عَجَلَّن : ﴿ فَمَن كَانَ مِنكُم مَرِيضًا أَوْ عَلَىٰ سَفَر فَعِدَةٌ مِنْ أَيَّامٍ أُخرَ ﴾ [البَقْرَة: اللّه على الله الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي قدر لفظ: الآية ١٨٤] الآية (فَوَاجِبٌ، أَوْفَعَلَيْهِ قُدِّرًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي قدر لفظ: (الله المناواجب، عند إرادة المبتدا، أو لفظ (فعليه،) عند إرادة الخبر (وَفي) قوله عَجَلَّن : (﴿ فَصَبَرُ ﴾ [يُوسُف: الآية ١٨] قرِّرًا) بألف الإطلاق والبناء للمفعول أيضًا، أي أَرْر الحذف كذلك، فتقدير المبتدا فأمري صبر جميل، والخبر فصبر جميل أمثل.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن بعض المواضع يحتمل تقدير النوعين: المبتدإ والخبر، ويكثر ذلك بعد الفاء نحو قوله وَ الله وَ فَتَحْرِيرُ رَقَبَةٍ ﴾ [النساء: الآية ٢٩٦]، وقوله: ﴿ فَعِيدَةً مُن أَيّامٍ النَّهَ ٢٩٠]، وقوله: ﴿ فَعَيدَةً مُن أَيّامٍ أُخَرُ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢٩٦]، وقوله: ﴿ فَنَظرَةُ اللَّهُ مَيْسَرَةً ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٩٦]، وقوله: ﴿ فَنَظِرَةُ اللَّهُ مَيْسَرَةً ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٨٠]، أي فالواجب كذا، أو فعليه كذا، أو فعليكم كذا، ويأتي في

<sup>(</sup>١) «الأعضب»: مكسور القرن.

غيره، نحو قوله تعالى: ﴿ فَصَابُرٌ جَمِيلًا ﴾ [بُوسُف: الآية ١٨] ، أي أمري، أو أمثل، ومثله قوله [من الطويل]: ﴿ طَاعَةٌ وَقَوْلٌ مَّعْمُونَ ﴾ [محمّد: الآية ٢١] أي أمرنا، أو أمثل، ويدل للأول قوله: [من الطويل]:

فَقَالَتْ عَلَى اسْمِ اللهِ أَمْرُكَ طَاعَةٌ وَإِنْ كُنْتُ قَدْ كُلَّفْتُ مَا لَمْ أُعَوِّدٍ وقد مر تجويز ابن عصفور الوجهين في «لعمرك لأفعلن»، و«ايمن الله لأفعلن»، وغيرُهُ جزم بأن ذلك من حذف الخبر، وفي «نعم الرجل زيد»، وغيره جزم بأنه إذا جُعل على الحذف كان من حذف المبتدإ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ الْفِعْلِ وَحْدَه، أَوْ مَعَ مُضْمَرِ مَرْفُوع، أَوْ مَنْصُوبٍ، أَوْ مَعَهُمَا)

١٨٦٤ (وَحَذْفُهُ مُفَسِّرًا قَدْ يَطُّردُ ١٨٦٥ وَبَعْدَ مَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ أَتَى ١٨٦٦ عَلَفْتُهَا يَبْنًا وَمَاءُ بَارِدًا ١٨٦٧ وَحَذْفُهُمْ قَوْلًا أَعَمُ أَكْثَرُ ١٨٦٨. إذْ حَذْفُهُمْ قَوْلًا حَدِيثُ الْبَحْر ١٨٦٩- في النَّعْتِ إِذْ قُطِعَ فِعْلًا قَدُّرُوا

إِذَا السَّمَاءُ بَعْدَهُ ٱنْشَقّْتُ يَرِدُ خَيْرًا لِأَنْزَلَ الَّذِي لَنْ يَفْبُنَا سَقَيْتُهَا الْنُويُ نَاصِبًا بَدَا مِنْ كُلِّ ذَلِكَ كَمَا قَدْ ذَكَرُوا فَقُلْ وَلا حَرَجَ فِيمَا تَدْري أنسدَ أَوْ أَذُمُ أَوْ كَاأَذْكُ )

(وَحَدْفُهُ) أي الفعل، حال كونه (مُفَسِّرًا) بصيغة اسم المفعول (قَدْ يَطُّرِدْ) أي يكثر، نحو قوله رَجُالًى: (﴿إِذَا السَّمَاءُ ﴾ بَعْدَهُ ﴿ انْشَقَّتْ ﴾ يَرِدْ) أي يأتي (وَ) يكثر أيضًا (بَعْدَ) الاستفهام، كقوله عَجَلَق: (مَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ) هكذا النسخ، وهو خلاف التلاوة، إذ هي ﴿ماذا أنزل ربكم﴾، فلو قال بدل هذا الشطر:

وَبَعْدَ مَا ذَا أَنْزِلَ ٱيْضًا قَدْ أَتَى إلخ لكان أولى.

(أَتَى ﴿ خَيْرًا ﴾ لأَنْزَلَ الَّذِي لَنْ يَثْبُتَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل، وفي نسخة: «ما ثبتا،

(«عَلَفْتُهَا تِبْنَا وَمَاءً بَارِدَا») أي ومنه قول الشاعر: اعلفتها إلخ» (سَقَيْتُهَا الْنَوِيُّ) مبتدأ وخبره، أي المقدَّر، حال كونه (نَاصِبًا بَدَا) أي ظهر (وَحَذْفُهُمْ قَوْلًا أَعَمُّ أَكْثَرُ) مؤكّد لما قبله (مِنْ كُلِّ ذَلِكَ) أي مما سبق من حذفه مفسَّرًا، أو واقعًا في جواب الاستفهام (كَمَا قَدْ ذَكَرُوا) أي كما ذكره المحققون (إِذْ) تعليليّة (حَذْفُهُمْ قَوْلًا حَدِيثُ الْبَحْرِ) أي لأن حذفهم القول من جملة حديث البحر الذي يُنقَل من البحر، فهو مأخوذ من أمر متسع، فيكون متسعًا (() فَقُلْ وَلَا حَرَجَ فِيمَا تَدْرِي) أي الذي يُنقَل من البحر، فهو مأخوذ من أمر متسع، فيكون متسعًا ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ يِهِ عِلْمُو فَيما تعلمه، لا فيما لاتعلمه؛ لأن ذلك حرام؛ لقوله تعالى: ﴿ وَلَا نَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ يِهِ عِلْمُو فَي النَّعْتِ) متعلق بدقدروا» (إِذْ) ظرفية متعلقة بدقدرا» أيضًا (قُطعً) بالبناء للمفعول، أي وقت قطعه عن المنعوت (فِعلًا) منصوب بـ(قَدَّرُوا) وقوله: ﴿ أَمْدَحُ ) بدل من «فعلًا» محكيّ لقصد لفظه، نحو «الحمد لله أهلَ الحمد» (أَوْ أَذُمُّ) نحو قوله صَالَى: ﴿ وَامْ الْيَعْتُ وَمَا فِي نعت المدح أو الذمّ، وأما في نعت المدح أو الذمّ، وأما في نعت المدح أو الذمّ، وأما في نعت المدحميص، فيقدّر «أعني»، كما نقله الدما مينيّ عن المحققين (٢٠).

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الفعل وحده، أو مع مضمر مرفوع، أو منصوب، أو معهما، ويَطَّرد حذفه مُفَسَّرًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدُّ مِنَ الْمُشْرِكِينَ السَّتَجَارَكَ ﴾ [التربّة: الآية ٢]، وقوله: ﴿إِذَا السَّمَآءُ انشَقَتْ ﴿ وَالانشقاق: الآية ١]، وقوله: ﴿قُلُ لَوْ السَّمَا مَنْكُونَ فَلما حذف الفعل انفصل الضمير أنتُم تَمْلِكُونَ فلما حذف الفعل انفصل الضمير قاله الزمخشري، وأبو البقاء، وأهل البيان، وعن البصريين أنه لا يجوز (الو زيد قام) إلا في الشعر، أو الندور، نحو (الو ذاتُ سِوَار لطمتني)، وقيل: الأصل لو كنتم، فحذفت (كان) دون اسمها، وقيل: لو كنتم، فحذفت (كان) دون اسمها، وقيل: لو كنتم، فحذف التوكيد.

ويَكُثُر حذف الفعل في جواب الاستفهام، نحو قوله تعالى: ﴿ لَيُقُولُنَّ اللَّهُ ﴾ [التنكبوت: الآية ٢٦]. أي ليقولن خلقهم الله، وقوله: ﴿ وَقِيلَ لِلَّذِينَ التَّقَوَّا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمُّ قَالُوا خَيْراً ﴾ [النحل: ٣٠]. وأكثر من ذلك كله حذف القول، نحو قوله تعالى: ﴿ وَٱلْمُلَتِكَةُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِن كُلِّ بَابٍ \*

<sup>(</sup>١) ١-حاشية الدسوقي،٢٦٢/٢..

<sup>(</sup>٢) ١-حاشية الخضري، ١٨٨/٢٥.

سَلَامٌ عَلَيْكُو ﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٦] حتى قال أبو على: حذفُ القول من حديث البحر، قل، ولا حرج. ويأتي حذف الفعل في غير ذلك، نحو قوله تعالى: ﴿ أَنتَهُواْ خَيْرًا لَكُمُ مُ [النَّساء: الآية ١٧١] أي وأُنُوا خيرًا، وقال الكسائي: يكن الانتهاء خيرًا، وقال الفراء: الكلام جملة واحدة، وخيرًا نعت لمصدر محذوف، أي انتهاء خيرًا، وقوله: ﴿ وَاللَّذِينَ تَبَوَّهُو الدَّارَ وَاللَّإِيمَانَ مِن قَبْلِهِم ﴾ [الحشر: ٩] لم واعتقدوا الإيمان من قبل هجرتهم، وقال [من الرجز]:

#### « عَلَفْتُهَا يَبِينًا وَمَاءً بَاردًا «

فقيل: التقدير: وسقيتها، وقيل: لا حذف، بل ضُمِّن «علفتها» معنى «أَنَلْتها، وأعطيتها»، وأُلْرُمُوا صحة نحو «علفتها ماء باردا وتبنّا» فالتزموه، محتجين بقول طرفة [من الطويل]:

أَعَمْرُو بْنَ هِنْدِ مَا تَرَى رَأْيَ صِرْمَةِ (١) لَهَا سَبَبٌ تَرْعَى بِهِ الْمَاءَ وَالشَّجَرْ وَقَالُوا: «الحمد لله أهلَ الحمد» بإضمار «أَمْدَحُ »،وفي التَّنْزِيل: ﴿وَٱمْرَأَتُهُ حَمَّالُهُ الْحَمْدِ الله أهلَ الحمد» ونظائره كثيرة، وقالوا: «أمّّا أنت منطلقًا انطلقتُ»، أي المَّحَطَبِ الله انطلقت، وقالوا: «لا أكلمه ما أَنّ حِرَاء مكانه»، و «ما أَنّ في السماء نجمًا»، أي لأن كنت منطلقًا انطلقت، وقالوا: «لا أكلمه ما أَنّ حِرَاء مكانه»، و «ما أَنّ في السماء نجمًا»، أي ما ثبت، ويروى «نجم» بالرفع، فه أنَّ» فعل ماض بمعنى «عَرَضَ»، وأصله «عَنَّ». والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَدْفُ الْفَعُولِ)

مِنَ الْعُلُومِ فِي الْكِتَابِ الأَشْرَفِ
وَعَائِدُ الْمُؤْصُولِ مِمَّا تُعْلِئُونْ
فِي غَيْرِ هَذِي وَارِدٌ فَٱسْتَخْبِرِ
كَمِثْلِ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ مِنْ أُمَّةِ

١٨٧٠ (يَكْثُرُ بَعْدَ لَوْ يَشَا وَمَا نُفِي الْمَا نُفِي الْمَادِنَ اللهِ اللهِ اللهُ ال

<sup>(</sup>١) «أعمرو إلخ» الهمزة للنداء، و«الصرمة» بكسر المهملة، وسكون الراء، وفتح الميم: نحو الثلاثين من الإبل، والشاهد أنه ضمن ترعى تتناول، فصح تسلّطه على الماء. دسوقي٣/٥٤٠.

١٨٧٤ عَذْفُ الْقُولِ وَبَقَاءُ الْقَوْلِ جَا مِنَ الْغَرِيبِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْحِجَا مِنَ الْغَرِيبِ عِنْدَ أَرْبَابِ الْحِجَا ١٨٧٥ وَيَكْتُرُ الْخَذْفُ لَدَى الْفَوَاصِلِ كَمَا قَلَى تَخْشَى أَتَى لِلنَّاقِلِ ١٨٧٦ وَأَجِزَنْهُ فِي مَفَاعِيلِ كَسَا وَفِي الْعَطَاءِ مُطْلَقًا بِالإَنْتِسَا)

(يَكْثُرُ) أي حذف المُفعول (بَعْدَ لَوْ يَشَا) نحو قوله رَجَاكَ: ﴿ وَلَوْ يَشَاءُ ٱللَّهُ لَانْفَصَرَ مِنْهُمْ ﴾ [مخمّد: الآية ٤] ، أي لو يشاء الانتصار (وَمَا نُفِي مِنَ الْعُلُومِ) أي وبعد نفي العلم (في الْكِتَابِ الأَشْرَفِ) أي القرآن الكريم، نحو قوله عَجْلًى: ﴿ وَلَكِينَ ﴿ لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٣]) أي أنهم سفهاء، و(هَكَذَا) قوله: ﴿ وَلَوْ يَشَآءُ ٱللَّهُ لَانْتَصَرَ مِنْهُمْ ﴾ ولكن لَا تُبْصِرُونْ قُرْبَنا إليكم (وَعَائِدُ الْمُوصُولِ) أي ويُحذف العائد على الموصول مِن نحو قوله تعالى: ﴿وَيَعْلَمُ مَا تُخفُونَ وَ(مَا تُعْلِنُون)﴾ أي تعلنونه (وَعَائِدُ الْمَوْصُوفِ) أي ويُحذف أيضًا العائد على الموصوف لكنه دون ما قبله، نحو «وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ الْبَيْتَ» أي حميته (ثُمَّ الْخَبَرِ) هكذا النسخ والصواب «ثم الْخُبَرِ» أي يُحذف أيضًا العائد على المبتدإ، ولكنه دون سابقيه، نحو «كُلُّهُ لَمْ أَصْنَع» أي لم أصنعه (في غَيْرٍ هَذِي) متعلق بـ(وَارِدُ) يعني أن حذف المفعول في غير هذه المواضع المذكورة ثابت أيضًا (فَاسْتَخْبِرِ) أي فإذا أردت بيانه فسأل به خبيرا ثم أشار إلى بعض أمثلته بقوله (مَنْ لَمْ يَجِدْ وَرَدَ في الْكَفَّارَةِ) أي في قوله ﴿ فَكُن لَّمْ يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ ﴾ [النساء: ٩٦] فمن لم يجد فصيام شهرين، أي فمن لم يجد الرقبة (كَمِثْلِ مَنْ لَمْ يَسْتَطِعْ) أي في قوله تعالى: ﴿فَمَن لَّرْ يَسْتَطِعْ فَإِطْعَامُ سِتِينَ مِسْكِينًا ﴾ [المجادلة: الآية ٤] ، أي فمن لم يستطع الصوم، وقوله: (مِنْ أُمَّةٍ) متعلَّق بـ «يستطع» أخـذه من حيث المعنى، وإلا فليس له ذكر في الآية، ولو قال: «في الآية» لكان أوضح.

(حَذْفُ الْقُولِ وَبَقَاءُ الْقَوْلِ) «حذفُ» مبتدأ خبره قوله: (جَا مِنَ الْغَرِيبِ) أي من غريب باب الحذف، وذلك نحو قوله وَ الْقَوْلِ) «حذفُ أَنَعُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا جَاءً كُمُّ ﴾ [يونس: ٧٧] أي هو سحر، وقوله: (عِنْدَ أَزْبَابِ الْحِجَا) بالقصر: أي هذا عند أصحاب العقول والذكاء، وهم الماهرون بالفرّ.

(وَيَكْثُرُ الْحَذْفُ لَدَى الْفَوَاصِلِ) أي عند مقاطع الآيات (كَمَا قَلَى) من قوله تعالى: ﴿وَمَا

قَانَ ﴾ (تَخْشَى) من قوله تعالى: ﴿ وَلَا تَخْشَىٰ ﴾، وقوله: (أَتَى) أي ما ذُكر من الآتين ونحوهما ( النَّاقِلِ) أي عند من نقل ذلك عن أهله (وَأَجِزْنُهُ) أي الحذف (في مَفَاعِيلِ «كَسَا») أي من كل فعل يتعدّى إلى اثنين، وليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو «كسوت زيدًا جبةً»، فتَحْذِف أَيّتَهُما شئت (وَ) كذا (في) مفاعيل (الْعَطَاءِ) أي أعطى، وهو مثل كسا في تعديه إلى اثنين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر، نحو «أعطيت زيدًا درهمًا»، وقوله: (مُطْلَقًا) أي سواء حَذَفْتَ المفعول الأول، أو الثاني، أو حذفتهما معًا، وقوله: (بِالاثيتِسَا) متعلّق بـ«أجزنه»، أو بحال مقدّر، أي حال كونك متلبّسًا بالاقتداء للمحقّقين من أرباب هذا الفن.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف المفعول به، و يكثر ذلك بعد «لو شئت»، نحو قوله رَجَّالٌ: ﴿ فَلُوَ شُمَاءَ لَهَدَىٰكُمْ ﴾ [الأنقام: الآية ١٤]، أي فلو شاء هدايتكم، وبعد نفي العلم ونحوه، نحو قوله تعالى: ﴿ أَلاّ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلسُّفَهَاءُ وَلَلكِن لَا يَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة: ١٣] أي أنهم سفهاء، ونحو قوله: ﴿ وَنَحَنُ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنكُمْ وَلَكِن لَا نُبْصِرُونَ ﴾ [الواقِعة: الآية ١٥]، وعائدٌ على الموصول، نحو قوله تعالى: ﴿ أَهَاذَا ٱلَّذِي بَعَثَ ٱللَّهُ رَسُولًا ﴾ [الفرقان: الآية ١٤] أي بعثه، وحذف عائد الموصوف دون ذلك، كقوله [من الوافي]:

حَمَيْتَ حِمَا تِهَامَةَ بَعْدَ نَجُدٍ وَمَا شَيْءٌ حَمَيْتَ بِمُسْتَبَاحِ وَعَائد الْخُبْرَ عنه دونهما، كقوله [من الرجز]:

\* عَلَيَّ ذَنْبًا كُلُّهُ لَمْ أَصْنَعِ \*

وقوله [من المتقارب]:

 « فَثَوْبٌ لَبِسْتُ وَثُوْبٌ أَجُرُ 
 «

وجاء في غير ذلك، نحو قوله تَجَلَّل: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدُ فَصِيامُ شَهْرَيْنِ ﴾ [النّساء: ٩٦]، وقوله: ﴿ فَمَن لَمْ يَجِدُ اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهِ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللللللّهُ

ومن غريبه حذف المقول وبقاء القول، نحو قوله وَعَجَلُّكَ: ﴿ قَالَ مُوسَىٰ أَتَقُولُونَ لِلْحَقِّ لَمَّا

جَآةَ كُمُّ مُّ اللَّهِ اللَّهِ ٧٧] أي هو سحر، بدليل ﴿ أَسِحْرٌ هَاذَا ﴾ [يُونس: الآية ٧٧] .

ويكثر حذفه في الفواصل، نحو ﴿ وَمَا قَلَى ﴾، ﴿ وَلَا تَغَثَّىٰ ﴾، ويجوز حذف مفعولي «أعطى»، نحو ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّك ﴾ [الضحى: وحو ﴿ وَأَمَّا مَنْ أَعْطَى ﴾ [الليل: الآية ٥]، وثانيهما فقط، نحو ﴿ وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّك ﴾ [الضحى: ٥]، وأولهما فقط، خلافا للسهيلي، نحو ﴿ حَتَى يُعْطُوا ٱلْجِزْيَةَ ﴾ [التوبّة: ٢٩]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ الْحَالِ)

فَأَيْنَ إِلَى أَيْنَ النَّجَاةُ بِبَغْلَتِي أَتَاكِ أَتَاكِ اللَّحِقُونَ الحَبِسِ الْحَبِسِ الْحَبِسِ (أَيْ قَائِلِيَنَ، فَادْرِ هَذَا) أي فاعلم الأصل (وَقِسِ) أي عليه غيره (وَقَوْلُ إِسْمَاعِيلَ) الطَّلِيُكُلِمُ (رَبَّنَا بَدَا) أي ظهر فيه هذا التقدير أي قائلًا (وَعِنْدَ تَسْلِيمٍ عَلَى أَهْلِ الْهُدَى) أي على المؤمنين في الجنة، في قوله رَجَّنَكَ: ﴿سَلَنُمُ عَلَيَكُمْ ﴾ [الرعد: ٢٣ ـ ٢٤] أي قائلين ذلك.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الحال، وأكثر ما يرد ذلك إذا كان قولًا أغنى عنه المقول، نحو قوله رَجَّالًا: ﴿ وَالْمَلَيَكُمُ يَدْخُلُونَ عَلَيْهِم مِن كُلِّ بَابٍ \* سَلَمُ عَلَيْكُم ﴾ [الرعد: ٢٤-٢]، أي قائلين ذلك، ومثله قوله رَجَّالًا: ﴿ وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَهِمُ أَلْقُواعِدُ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَعِيلُ رَبَّنَا لَقَبَّلُ مِنَا القول المحذوف خبر، أي وإسماعيل مِنَّا ﴾ [البقرة: الآية ١٢٧]، ويحتمل أن الواو للحال، وأن القول المحذوف خبر، أي وإسماعيل بقول، كما أن القول محذف خبرًا للموصول، في قوله رَجَالًا: ﴿ وَالَّذِينَ النِّهُ وَاللَّذِينَ النِّهُ وَاللَّذِينَ النَّهُ وَلَا المول مُذِفِيةٍ وَلَا المولى مُنْ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَلَّالًا وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّا لَاللَّهُ وَلَّهُ وَلَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّا لَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا اللَّهُ وَلَّا لَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَلَا لَاللَّهُ وَاللَّهُ وَلَّا لَا اللَّهُ وَلَّا لَا اللَّهُ وَلَّا لَا اللَّهُ وَلَّا لَهُ وَلَا اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ اللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالَةُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّهُ وَاللَّالِ اللّهُ وَاللّهُ وَ

أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَا لِيُقَرِّبُونَا ﴾ [الزُّمر: ٣] ، ويحتمل أن الخبر هنا ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحَكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الزُّمر: الآية ٣] ، فالقول المحذوف نُصِبَ على الحال، أو رُفِع خبرًا، أولَ، أو لا موضع له؛ لأنه بدل من الصلة، هذا كله إن كان ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ للكفار، والعائد الواو، فإن كان للمعبودين: عيسى، والملائكة، والأصنام، والعائدُ محذوف، أي اتخذوهم فالخبر ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ يَحَكُمُ بَيْنَهُمْ ﴾ [الزُّمر: الآية ٣] ، وجملة القول حال، أو بدل. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ التَّمْيِينِ)

1۸۸۱- (وَحَذَفُوا التَّمْيِيزَ فِي كُمْ صُمْتًا عِشْرُونَ صَابِرُونَ قَدْ عَلِمْتًا (١٨٨١- وَشَدَّ فِي نِعْمَتْ بِحَذْفِ رُخْصَةِ فِي خَبَرِ الْوُصُوءِ يَوْمَ الجُمْعَةِ) (وَحَذَفُوا التَّمْيِيزَ فِي كُمْ صُمْتًا؟) بألف الإطلاق، أي في قولهم: «كم صمت»، أي كم يومًا؟ (هِ عِشْرُونَ صَعَيْرُونَ فِي الْانفال: الآية ١٦٥) أي وحُذف التمييز أيضًا في قوله وَ الله فَيَالَى: هِ عِشْرُونَ صَعَيْرُونَ فِي الْانفال: الآية ١٥٥) أي عشرون رجلًا، وقوله: (قَدْ عَلِمْتًا) بألف الإطلاق أيضًا، أي قد علمت هذا في القرآن الكريم (وَشَدُّ) أي حذف التمييز (في) باب (نِعْمَتْ بِحَذْفِ رُحْصَةِ) أي لفظة «رخصة» (في خَبَرِ الْوُضُوءِ يَوْمَ الجُمْعَةِ) أي في حديث: «من توضوء يوم الجمعة، فبها لفظة «رخصة» (في خَبَرِ الْوُضُوءِ يَوْمَ الجُمْعَةِ) أي في حديث: «من توضوء يوم الجمعة، فبها ونعمت، ومن اغتسل فالغسل أفضل» (١٠).

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف التمييز، نحو «كم صمت؟»، أي كم يومًا، وقال تعالى: ﴿ وَعَلَيْهَا يَسْعَةَ عَشَرُ ﴾ [المُذَّرُ: الآية ٣٠]، وقال: ﴿ إِن يَكُن مِنكُمْ عِشْرُونَ صَنبِرُونَ ﴾ [الأنفال: الآية ٢٥]، وهو شاذ في باب «نعم»، نحو «من توضأ يوم الجمعة فَيها ونعمت»، أي فبالرخصة أخذ، ونعمت رخصةً. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

<sup>(</sup>۱) حدیث صحیح أخرجه الترمذي برقم (٤٥٧) من حدیث سمرة بن جندب ﷺ، وأخرجه ابن ماجه برقم (۱۰۹۱) من حدیث أنس بن مالك ﷺ.

### (حَذْفُ الْإَسْتِثْنَاءِ)

١٨٨٢- (وَبَعْدَ إِلَّا مَعَ غَيْرِ سُبِقَا بِلَيْسَ حَذْفُ الْإَسْتِفْنَاءِ حُقِّقَا الْمُسْتِفْنَاءِ حُقِّقًا المُسْتِفُنَاءِ حُقِّقًا المُسْتِفُةُ المُسْتِفُنَاءِ حُقِّقًا المُسْتِفُنَاءِ حُقِقًا المُسْتِفُنَاءِ حُقَقًا المُسْتِفُنَاءِ حُقَلَالِيقًا عَلَى المُسْتِفُونَ المُسْتِقُلِقَاءِ حُقِقًا المُسْتِفُونَ المُسْتِقُاءِ حُقِقًا المُسْتِقُاءِ حُقَلَالِيقُونَ المُسْتِقُاءِ حُقِقًا المُسْتِقُلُونَ المُسْتِقُاءِ حُقِقًا المُسْتِقُاءِ حُقَقًا المُسْتِقُلَالِيقِ مُقَالِقًا المُسْتِقُلَالِيقُونَ المُسْتِقُاءِ المُسْتَقَاءِ المُسْتِقَاءِ حُقَلَاللَّهُ المُسْتَقِقَاءِ المُسْتَقَاءِ مُسْتَقَاءً المُسْتَقَاءِ مُسْتَقَاءً المُسْتَقِقَاءِ مُسْتَقَاءً المُسْتَقَاءِ مُسْتَعَالِيقِيقَاءِ مُسْتَقَاءً المُسْتَقَاءِ مُسْتَقَاءً المُسْتَقَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَقَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَقَاءِ مُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعِقَاءِ المُسْتَعَاءِ المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءِ المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعِقَاءِ المُسْتَعِمِي مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعِمِينَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعًا المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَعَاءً المُسْتَعَاءِ مُسْتَ

(وَبَعْدَ «إِلَّا» مَعَ «غَيْرٍ» سُبِقًا) بألف التثنية، مبنيًا للمفعول، والضمير لـ«إلا»، و«غير»، أي حال كونهما مسبوقين (بِلَيْسَ حَذْفُ الاسْتِثْنَاءِ) أي المستثنى (حُقِّقًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول (عَشَرَةً قَبَصْتُ لَيْسَ إِلَّا) أي مثال ذلك قول: «قبضت عشرة ليس إلا»، أي ليس غير العشرة مقبوضًا (أوْ) تقول: قبضت عشرة (لَيْسَ غَيْرُ) بالبناء على الضمّ لقطعها عن الإضافة، ونيّة معناها، أي ليس غيرها مقبوضًا (لا سِوَاهُ أَصْلا) أي ليس غير هذين المثالين جائزًا، خلافًا لبعضهم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف المستثنى، وذلك بعد «إلا»، و«غير» المسبوقين براليس»، يقال: «قبضت عشرة ليس إلا»، أو «ليس غيرُ»، وقد تقدم، وأجاز بعضهم ذلك بعد «لم يكن»، وليس بمسموع. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ حَرْفِ الْعَطْفِ)

1۸۸٥- (وَبَابُهُ الشَّعْرُ وَقِيلَ نَادِرُ وَقَالَ فِي «التَّسْهِيلِ» نَقْرًا يَظْهَرُ الْمُعْرُ وَقِيلَ نَادِرُ وَقَالَ فِي «الْغَنِي» مُرَتَّبَاتِ) (وَبَابُهُ) أي باب حذف حرف العطف (الشِّعْرُ) يعني أن الضرورة الشعرية هي التي تجوز حذفه، فلا يجوز حذفه في النثر (وَقِيلَ: نَادِرُ) أي قليل، ومع قلّته يجوز في النثر (وَقَالَ في «التَّسْهِيلِ») أي قال ابن مالك في كتابه «تسهيل الفوائد» (نَثْرًا يَظْهَرُ) أي يظهر استعماله أيضًا في النثر (حَكَى أَبُو الْحَسَنِ) الأخفش (في الآياتِ) القرآنية متعلّق بـ«حكى» (أَتَتْكَ) أي أتاك بيان تلك الآيات (في «الْمُعْنِي») أي في أصل هذا النظم «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، حال

كونها (مُرَتَّبَاتِ) فيه.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه ورد حذف حرف العطف، ولكن بابه الشعر، كقول الخُطَيئة [من البسيط]:

إِنَّ آمْرَأً رَهْ طُهُ بِالشَّامِ مَنْ زِلُهُ بِرَمْلِ يَبْرِينَ (١) جَارًا شَدَّ مَا اغْتَرَبَا أَي وَمَنْزِله برمل يبرين، كذا قالوا، ولك أن تقول: الجملة الثانية صفة ثانية، لا معطوفة، وحكى أبو زيد: «أكلت خبرًا، لحمًا، تمرًا»، فقيل على حذف الواو، وقيل: على بدل الإضراب، وحكى أبو الحسن: «أعطه درهمًا، درهمين، ثلاثةً»، وخُرِّج على إضمار «أو»، ويحتمل البدل المذكور، وقد خرَّج على ذلك آيات:

[إحداها]: ﴿ وُجُوهُ يَوْمَ إِلَهِ نَاعِمَةٌ ﴾ [الغاشية: الآية ٨] أي ووجوه عطفا على ﴿ وُجُوهُ يَوْمَ إِلَهُ عَل خَشِعَةً ﴾ [الغاشية: الآية ٢] .

[والثانية]: ﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِنْدَ ٱللَّهِ ٱلْإِسْلَامُ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٩] فيمن فتح الهمزة، أي وأن الدين عطفا على ﴿أَنَّهُ لاَ إِلَهُ إِلَّا هُوَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٨]، ويبعده أن فيه فصلًا بين المتعاطفين المرفوعين بالمرفوع، وقيل: بدل من «أنّ» الأولى وصلتها، أو من ﴿أَنِّهُ عَلَى أَنْ أَصِلُهُ الحاكم، ثم حُوِّل للمبالغة.

[والثالثة ﴾: ﴿ وَلاَ عَلَى ٱلَّذِينَ إِذَا مَا آتَوْكَ لِتَحْمِلُهُمْ قُلْتَ لاَ آجِدُ ﴾ [التوبة: الآية ١٩] أي وقلت، وقيل: بل هو الجواب، و﴿ تَوَلَّوْا ﴾ جواب سؤال مقدر، كأنه قيل: فما حالهم إذ ذاك؟ وقيل: ﴿ تَوَلَّوْا ﴾ حال على إضمار «قد»، وأجاز الزمخشري أن يكون ﴿ قُلْتَ ﴾ استئنافًا، أي إذا ما أبوك لتحملهم تولوا، ثم قُدِّر أنه قيل: لِمَ تَوَلُّوا باكين، فقيل: ﴿ قُلْتَ لاَ آجِدُ مَا أَجُلُكُمُ مَا أَبُوكُ لتحملهم تولوا، ثم قُدِّر أنه قيل: لِمَ تَولُّوا باكين، فقيل: ﴿ قُلْتَ لاَ آجِدُ مَا أَجُلُكُمُ عَلَيْهِ ﴾ [التوبة: الآية ٤٢] ثم وُسُّط بين الشرط والجزاء.

قلت: لا يخفاك كون هذا الوجه من أبعدها، فالأقرب القول الأول، وهو أنه معطوف بعاطف محذوف، والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

<sup>(</sup>١) اسم بلد.

### (حَدْفُ فَاءِ الْجَوَابِ)

١٨٨٦ (وَحَذْفُ فَا الْجُوَابِ بِالطَّرُورَةِ يَخْتَصُّ فِي الأَصَحِّ مِنْ رِوَايَةِ) (وَحَذْفُ فَا الْجُوَابِ بِالطَّرُورَةِ) متعلَّق بريَخْتَصُّ فِي الأَصَحِّ مِنْ رِوَايَةٍ) كقوله [من البسيط]:

« مَنْ يَفْعَلِ الْحُسَنَاتِ اللَّهُ يَشْكُرُهَا «

أي فالله يشكرها، وقد مر في الكلام على الفاء المفردة أن أبا الحسن الأخفش خَرَّج عليه قوله تعالى: ﴿ إِن تَرَكَ خَيِّرًا ٱلْوَصِيَّةُ لِلْوَالِلَايِّنِ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٨٠] الآية، أي فالوصيّة، فعنده لا يختصّ بضرور الشعر، وجعل غيرة ﴿ ٱلْوَصِيَّةُ ﴾ نائب فاعل ﴿ كُنِبَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٨] ، وجواب الشرط محذوف، أي فليوص، وهو الأرجح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (حَذْفُ وَاوِ الْحَالِ)

1۸۸۷- (وَحَذْفُ وَاوِ الْحَالِ قَدْ تَقَدَّمَا كَالْمَاءُ غَامِـرُهُ فِيمَا نُـظِـمَا) (وَحَذْفُ وَاوِ الْحَالِ قَدْ تَقَدَّمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، أي في مبحث الأشياء التي تحتاج إلى رابط في الباب الرابع (كَالْمَاءُ غَامِرُهُ فِيمَا نُظِمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي في البيت الواقع في النظم، وهو قوله [من الكامل]:

\* نَصَفَ النَّهَارُ الْمَاءُ غَامِرُهُ \*

أي انتصف النهار، والحال أن الماء غامر هذا الغائص. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

#### (حَذْفُ «قَدْ»)

١٨٨٨ - (وَحَذْفُ ﴿قَدْ ﴾ قُبَيْلَ مَاضٍ وَقَعَا حَالًا لَدَى الْبَصْرِيِّ جَا وَاتَّبِعَا

١٨٩٩- إِنْ وَقَعَ الْحَالُ مُضِيًّا لَا غِنَى ١٨٩٠ وَأَهْلُ كُوفَةَ لِذَاكَ ٱشْتَرَطُوا ١٨٩٩- وَأَهْلُ كُوفَةَ لِذَاكَ ٱشْتَرَطُوا ١٨٩٩- في إِنَّ زَيْدًا لَرَمَى ﴿قَدْ اللَّهُ عَدُوا ١٨٩٢- قُتِلَ أَصْحَابُ الأُخْدُودِ مُعِلَا ١٨٩٣- مَعْ ﴿قَدْ ﴿ وَفِي نَحْوِ لَنَامُوا قَدَّرُوا

مِنْ قَدْ بَدَتْ أَوْ حُدِفَتْ مِنْ هَاهُنَا إِذْ كَانَ مِنْ خَبَرِ كَانَ يُضْبَطُ إِذْ كَانَ مِنْ خَبَرِ كَانَ يُضْبَطُ بَعْضُهُمُ لَكِنْ جَوَازًا قَدْ يُرَى جَعَوَازًا قَدْ يُرَى جَعَوَابًا قَدْ يُرَى جَعَوَابًا قَدْ يُرَى جَعَوَابًا قِدْ مُعَالِلًا مُعَالًا مُعَالِلًا مُعَالِلًا مُعَالًا مُعَالًا مُعَالِلًا مُعَالِلًا مُعَالِلًا مُعَالِلًا مُعَالِلًا مُعَلِيلًا مُعَالًا مُعَالِلًا مُعَالِلًا مُعَالِلًا مُعَلَى مُعَالِلًا مُعَالِلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعَالِلًا مُعَلِيلًا مُعَالِلًا مُعَلِيلًا مُعِلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعَالِلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعَلِيلًا مُعِلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِلْمُ مُعِلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِيلًا فَعِلْمُ مُعَلًا فَعِيلًا فَعِلْمُ مُعِلًا فَعِيلًا فَعِلًا فَعِيلًا فَعِلْمُ عَلَيْكُمُ مُعِلًا فَعِيلًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلْمُ عَلَيْكُمُ مُعِلًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلَا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلَا عُلِمُ عَلَالمُعِلِيلًا عَلَاللّهُ عَلَا عَلَمُ عَلَا عَلَا مُعِلِمًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلًا فَعِلْمُ عَلَاكُمُ عَلَا عَلَاللّهُ عَلَا

(وَحَذْفُ «قَدْ») مبتدأً خبره جملة «جا» (قُبيْلَ) تصغير «قبل» للتقريب، أي قبل فعل (مَاضِ وَقَعَا) بألف الإطلاق، أي وقع ذلك الماضي (حَالًا) منصوب على الحال من الفاعل (لَدَى الْبَصْرِيِّ) متعلَّق بـ(جَمَا) لغة في جاء (وَاتُّبِعَا) بألف الإطلاق مبنيًّا للمفعول، أي صار هذا عندهم قياسًا متّبعًا، وهو أنه (إِنْ وَقَعَ الْحَالُ مُضِيًّا) أي حال كونه فعلًا ماضيًا (لَا غِنَي مِنْ «قَدْ») أي لا بدّ منها، سواء (بَدَتُ) أي ظهرت في اللفظ (أَوْ حُذِفَتْ مِنْ هَاهُنَا) أي حذفت من اللفظ، فلا بدّ من تقديرها (وَأَهْلُ كُوفَةَ لِذَاكَ) أي لاقتران الماضي بـ«قد» ظاهرةً أو مقدّرة (اشْتَرَطُوا إِذْ كَانَ) أي وقت كون الماضي (مِنْ خَبَر «كَانَ» يُضْبَطُ) بالبناء للمفعول، يعني أنه يُشترط ذلك إذا كان خبرًا لـ الله كان، نحو قوله عَلِي إلى الله على الله على الله عنه (في إِنَّ زَيْدًا لَرَمَى) أي في وقوع خبر «إن» فعلًا ماضيًا (قَدْ قَدَّرًا) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، والفاعل قوله: (بَعْضُهُمُ) أي قدّر بعضهم «قد» في المثال المذكور (لَكِنْ جَوَازًا قَدْ يُرَى) أي لكن هذا التقدير عنده على سبيل الجواز، لا الوجوب، وقوله: (﴿ قُلِلَ أَضَابُ ٱلْأُخْذُودِ ﴾ [البروج: الآية ٤]) مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وخبره قوله: (مجعِلًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، والنائب عن الفاعل هو المفعول الأول، والثاني قوله: (جَوَابَ إِقْسَام) بكسر الهمزة، مصدر أقسم، أي جُعل جواب قسم مقدّر (بِلَام عُزِلًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي بلام محُذوف؛ لأجل الطول (مَعْ «قَدْ») أي لقد قُتل أصحاب إلخ (وَفي نَحْوِ «لَنَامُوا» قَدَّرُوا «قَدْ» وَحُدَهَا) وقوله (في الشُّغْنِ) أي الواقع في قوله [من الطويل]:

حَلَفْتُ لَهَا بِاللهِ حَلْفَةَ فَاجِرٍ لَتَامُوا فَمَا إِنْ مِنْ حَدِيثٍ وَلَا صَالِ (وَهُوَ أَشْهَرُ) أي وهذا أشهر، وأوضح.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف «قد»، زعم البصريون أن الفعل الماضي الواقع حالًا لا بُدَّ معه من «قد» ظاهرة، نحو قوله رَجَّالًا: ﴿ وَمَا لَكُمْ أَلَّا تَأْكُونُ مِمّا ذُكِرَ اسْمُ اللّهِ عَلَيْهِ وَقَدْ فَصَلَ لَكُم ﴾ [الأنعام: ١١٩]، أو مضمرة، نحو قوله: ﴿ أَنَوْمِنُ لَكَ وَاتَبَعَكَ الْأَرْذَلُونَ ﴾ [الشاء: ١٩]، وقوله: ﴿ أَوْ جَامُوكُمْ حَصِرَتَ صُدُورُهُمْ ﴾ [النساء: ٩٠]، وخالفهم الكوفيون، والشيرطوا ذلك في الماضي الواقع خبرا لـ (كان»، كقوله عَلَيْ لبعض أصحابه: «أليس قد صليت معنا؟» (١٠)، وقول الشاعر [من الطويل]:

وَكُنّا حَسِبْنَا كُلَّ بَيْضَاءَ شَحْمَةً عَشِيّةً لَاقَيْنَا جُذَامًا وَحِمْيَرَا وَخَالَفِهِم البصريون، فلا يقدّرون في خبر «كان» الماضي «قد»، وأجاز بعضهم «إن زيدًا لقام» على إضمار «قد»، وقال الجميع: حق الماضي النُّبُتِ الجاب به القسمُ أن يُقرَن باللام و«قد»، نحو قوله وَ لَنَّ اللهِ لَقَدْ عَاشَرَكَ اللهُ عَلَيْ اللهُ عَلَيْ اللهِ الله و «قد» وقيل في هو قُيل أضحَبُ الْأُخْدُودِ وَ البُوجِ: الآية ٤١]: إنه جواب للقسم على إضمار اللام و«قد» جميعًا للطول، وقال: حَلَقْتُ لَهَا بِاللهِ ... البيت، فأضمر «قد»، وأما قوله وَ الله و وقد» جميعًا للطول، وقال: تَظَلُّوا مِنْ بَعْدِهِ و يَكُفُّرُونَ و الرّوم: الآية ١٥]، فزعم قوم أنه من ذلك، وهو سهو؛ لأن وطُلُّوا ولَي مستقبل؛ لأنه مرتب على الشرط، وسادٌ مسدَّ جوابه، فلا سبيل فيه إلى «قد»؛ إذ المعنى لَيَظَلُّن، ولكن النون لا تدخل على الماضي. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ «لَا» التَّبْرِئَةِ)

### ١٨٩٤ (وَحَذْفُ لَا تَبْرِئَةِ عَنْ أَخْفَشِ لَا مَرْءَ وَٱمْرَأَةَ عَنْهُ قَدْ حُشِي)

<sup>(</sup>۱) أخرجه الشيخان في «صحيحيهما»، ولفظ البخاريّ في «كتاب الحدود» رقم (٦٨٢٣) عن أنس بن مالك عَلَيّ، قال: كنت عند النبي عَلَيْنَ، فجاءه رجل، فقال: يا رسول الله، إني أصبت حدّا فأقمه عليّ، قال: ولم يسأله عنه، قال: وحضرت الصلاة، فصلى مع النبي عَلَيْنَ، فلما قضى النبي عَلَيْنَ الصلاة، قام إليه الرجل، فقال: يا رسول الله، إني أصبت حداً، فأقم فيّ كتاب الله، قال: «أليس قد صليت معنا؟» قال: نعم، قال: «فإن الله قد غفر لك ذنبك»، أو قال: «حدّك».

(وَحَذْفُ «لَا» تَبْرِثَةِ) هي التي لنفي الجنس، وسميت بدلا التبرئة من إضافة الدال للمدلول؛ لأنها برّأت الجنس من حكم خبرها، فقوله: «وحذف» مبتدأ خبره قوله: (عَنْ أَخْفَشِ) بالصرف للوزن (لا مَرْءَ وَامْرَأَةً) بترك التنوين لبقاء بنائه لتركبه مع «لا» المحذوفة (عَنْهُ) متعلّق برقد فُشِي) بالبناء للمفعول، أي أشيع هذا القول عن الأخفش، ووقع في نسخة «حشي» بالحاء المهملة، والظاهر أنه غلط؛ إذ ليس له معنى مناسب هنا، والله تعالى أعلم.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنَّ (لا) التبرئة تُحذف، حَكَى الأخفش (لا رجلَ وامرأة) بالفتح، وأصله (ولا امرأة)، فحذفت (لا) وبقي البناء للتركيب بحاله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ «لَا» النَّافِيَةِ، وَغَيْرِهَا)

1۸۹٥ (مُطَّرِدٌ ذَا فِي جَوَابِ الْقَسَمِ إِذَا مُضَارِعًا نَفَتْ مِنْ كَلِمِ 1۸۹٦ تَاللَّهِ تَفْتَوُ مَعَ الْمَاضِ يَقِلُّ لَكِنْ إِذَا نُفِي مُسَهَّلًا عُقِلُ) (مُطَّرِدٌ ذَا) أي حذف (لا) النافية (في جَوَابِ الْقَسَمِ، إِذَا مُضَارِعًا نَفَتْ مِنْ كَلِمٍ) أي إذا كان منفيّها مضارعًا، نحو قوله رَجَّلُكَ: (تَاللهِ تَفْتُأُ) أي لا تفتأ (مَعَ الْمَاضِ) بحذف الياء (يَقِلُّ) أي يكون حذفها قليلًا (لَكِنْ إِذَا نُفِي) أي الفعل الماضي (مُسَهَّلًا) بفتح الهاء المشدّدة حال من نائب فاعل (عُقِلْ) بالبناء للمفعول، أي عُلِم.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن حذف «لا) النافية يَطَّرِدُ في جواب القسم، إذا كان المنفي مضارعًا، نحو قوله وَعَبَلُق: ﴿ تَاللَّهِ تَفْتَوُا تَذَكُرُ يُوسُفَ ﴾ [يُوسُف: الآية ٨٥]، وقوله [من الطويل]:

 « فَـ قُـ لْـ تُ كِينُ الـلـهِ أَبْـرَحُ قَـاعِـدًا 
 « فَـ قُـلْـ تُ كِينُ الله أَبرح قَـاعِـدًا 
 « أبرح، ويَقِلُ حذفها مع الفعل الماضي كقوله [من المتقارب]:

 فــانْ شِــقْــتِ آلَــيْــتُ بَــيْنَ الْلَقَــا م وَالـــرُكُــن وَالْمُجَــرِ الأَسْــوَدِ

نَسِيتُكِ مَا دَامَ عَقْلِي مَعِي أَمُكُ بِهِ أَمَدَ السَّرْمَدِ أَراد لا نسيتك، ويُسَهِّله تقدم (لا) على القسم، كقوله [من الوافر]:

فَلَا وَاللهِ نَادَى الْحَيُّ قَوْمِنِي هُدُوًّا بِالْمَسَاءَةِ وَالْعِلَاطِ (١) أَراد لا نادى، وسُمِع بدون القسم كقوله [من الطويل]:

وَقَوْلِي إِذَا مَا أَطْلَقُوا عَنْ بَعِيرِهِمْ يُلاَقُونَهُ حَتَّى يَوُوبَ الْلُنَخُلُ<sup>(۲)</sup> وقيل: وقد قيل به في قوله رَجَّالًى: ﴿ يُبَيِّنُ ٱللَّهُ لَكُمْ أَن تَضِلُواً ﴾ [النساء: الآية ٢٧٦] أي لئلا، وقيل: المحذوف مضاف، أي كراهة أن تضلوا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

#### (حَذْفُ «مَا» النَّافِيَةِ)

(وَإِنْ أَتَى الْجُوَابُ مَنْفِيًّا بـ«لاّ»، أَوْ هُمَا» كَقَوْلِي: «وَالسَّمَا) أَيَ أَقسم بربّ السما (مَا فَعَلا») بحتمل أن يكون ضمير التثنية، أو ألف الإطلاق (فَإِنَّهُ يَجُوزُ حَذْفُ الْحَرْفِ) أي حرف النفي، وهو «لا»، و«ما» (إِنْ أُمِنَ الإِلْبَاسُ حَالَ الْحَذْفِ) أي عند حذف الحرف النافي، هذان البيتان لابن معطي في «ألفيته»، وهو يحيى بن معطي الزواوي، عالم بالعربيّة، وله منظومة «الدّرّة الألفية في علم العربيّة»، توفي سنة (٢٨٨هـ) (قَالَ ابْنُ خَبّانٍ) شارح الألفية المذكورة، وهو أحمد بن الحسين

<sup>(</sup>۱) «الهدو» كالسكون وزنًا ومعنى، و«البيلاط» كالخصام وزنًا ومعنى.

<sup>(</sup>٢) قال في «الصحاح»: و«المنخّل» بفتح الخاء المعجمة مشدّدًا اسم شاعر يقال: لا أفعله حتى يؤوب المنخّل، وهو أحد القارظين اللذين خرجا في طلب القرظ، فلم يرجعا، فقالو: لا آتيك أو يؤوب القارظان.

النحوي الموصلي المتوفّى سنة (٦٣٩هـ) وسمى شرحه «الغرّة المخفيّة» (وَمَا رَأَيْتُ ذَا) أي جواز الحذف المذكور (في كُتُبِ النَّحُو، سِوَى «لَا») حال كونه (نَافِذَا) أي ثابتًا، يعني أن النحاة لم يذكور حذف «ما» النافية، وإنما اقتصروا على «لا» فقط (أَمَّا ابْنُ مَالِكِ فَه مَا» النَّافي نَوَى) أي يذكور حذف «ما النافية، وإنما اقتصروا على «لا» فقط (أَمَّا ابْنُ مَالِكِ فَه مَا» النَّافي نَوَى) أي قدرها (قُبَيْلُ «مَا نِلْتُمْ») أي قبيل هذه الجملة (إِذَا شِعْرًا رَوَى) أي وقت نقله بيتًا لبعض الشعراء، وهو عبد الله بن رواحة الأنصاريّ الصحابيّ الشهير في الشهير في الله عن رواحة الأنصاريّ الصحابيّ الشهير في المنافقة المنا

وحاصل معنى هذه الأبيات بإيضاح أن حذف «ما» النافية ذكره ابن معطي في جواب القسم، فقال في «ألفيته»: وَإِنْ أَتَى...البيتين السابقين، قال ابن الجباز في شرحه: وما رأيت في كتب النحو إلا حذف «لا»، وقال لي شيخنا: لا يجوز حذف «ما»؛ لأن التصرف في «لا» أكثر من التصرف في «ما». انتهى. وأنشد ابن مالك [من الطويل]:

فَوَاللهِ مَا نِلْتُمْ وَمَا نِيلَ مِنْكُمُ بِمُعْتَدِلٍ وَفْتِ وَلَا مُتَقَارِبِ وقال: أصله ما ما نلتم، ثم في بعض كتبه قَدَّرَ المحذوف «ما» النافية، وفي بعضها قدره «ما» الموصولة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ «مَا» الْمُصْدَرِيَّةِ)

19.۱ (وَبَيْنَ «آيَةِ» وَيُقْدِمُونَ قَدْ يُحْذَفُ «مَا» مُصَدِّرًا بِلَا سَنَدْ 19.۲ . بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا مُضَافَةُ لِيُقْدِمُونَ وَهُوَ لَفْظًا جُمْلَةُ) (وَبَيْنَ آيَةٍ) أي لفظة «آية»، ويجوز في لفظها الحكاية بترك التنوين، وعدمُها (و) لفظة (يُقْدِمُونَ، قَدْ يُحْذَفُ) وفي نسخة «حُذِفَ» («مَا») حال كونه (مُصَدِّرًا) وقوله: (بِلَا سَنَدْ) أي هذا القول ليس له حجة (بَلِ الصَّوَابُ أَنَّهَا) أي كلمة «آية» (مُضَافَةُ لِيُقْدِمُونَ) أي للفظ «يُقدمون» (وَهُوَ لَفُظًا جُمْلَةً) مضارعيّة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنّ أبا الفتح ابن جني ادّعى في قوله [من الوافر]: \* بِـآيَـةِ يُـقُـدِمُـونَ الْخَيْـلَ شُـعْشَا \* أنه على حذف «ما» المصدرية، والصواب أن «آيةِ» مضافة إلى الجملة كما مر، وعكسُهُ قول سيبويه في قوله [من الوافر أيضًاً]:

« بِآيِةِ مَا تُحِبُونَ الطُّعَامَا »

إن «ما» زائدة، والصواب أنها مصدرية. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (حَذْفُ «كَيِ» الْمُصْدَرِيَّةِ)

١٩٠٣ - (وَحَذْفُ «كَيْ» لَدَى لِتُكْرِمَ الْفَتَى أَجَازَهُ السّيرَافِ حَيْشُمَا أَتَى ١٩٠٤ - وَلَكِنِ الْجُنْهُورُ «أَنْ» قَدْ عَيَّنُوا إِذِ الْجَازُهُ السّيرَافِ) (وَحَذْفُ «كَيْ» لَدَى لِتُكْرِمَ الْفَتَى) أي عند قولك: «جئت لتكرم الفتى» (أَجَازَهُ السّيرَافِ) بحذف ياء النسبة اكتفاء بالكسرة للوزن (حَيْثُمَا أَتَى) أي في أيّ تركيب جاء ذلك (وَلَكِنِ الْجُمْهُورُ «أَنْ») مفعول مقدّم له (قَدْ عَيْتُوا) أي نصّوا عليه، فقالوا: إن المحذوف هي «أن» المصدرية لا «كي» (إِذِ الْجَازُ مَعَ أُمٌ أَمْكَنُ) أي لأن التجوّز في الحرف الذي هو أم الباب أولى من غيره، وهو الأرجح. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ أَدَاةِ الْإَسْتِشَاءِ)

19.0 - (أَذَاةَ الإَسْتِشْنَاءِ لَمْ يَخْذِفْ أَحَدْ إِلَّا السَّهَيْلِيُّ أَجَازَ وَاعْتَقَدْ الْمَعْتَصِنَ ١٩٠٦ - في قَوْلِهِ وَلَا تَقُولَنَ ذَكُو مَا طَالَ بَحْثُهُ وَهَذَا مُخْتَصَنَ (أَذَاةَ الاَسْتِشْنَاءِ) بالنصب مفعولًا مقدّمًا لقوله: (لَمْ يَحْذِفْ أَحَدُ) أي من النحاة (إِلَّا السَّهَيْلِيُّ) عبد الرحمن بن عبد الله الحافظ اللغوي، صاحب «الروض الأنف» المتوفّى سنة السَّهَيْلِيُّ) عبد الرحمن بن عبد الله الحافظ اللغوي، صاحب «الروض الأنف» المتوفّى سنة (مَا السَّهَيْلِيُّ) عبد الرحمن بن عبد الله الحافظ اللغوي، صاحب «الروض الأنف» المتوفّى سنة السَّهَيْلِيُّ عبد الله الحافظ اللغوي، صاحب «الروض الأنف» المتوفّى الله الحافظ اللغوي، صاحب «الروض الأنف» المتوفّى السَّهَ أي حذف أداة الاستشناء (وَاعْتَقَدْ) أي حذفها (في قَوْلِهِ) وَجَالًى (هُولَلَ لَقُولَنَ لِشَاقَ عَلَى اللهُ الله الحال، أي حال كونه ذاكرًا كلامًا طويلًا بحثه (وَهَذَا) أي النظم بحملة في محلّ على الحال، أي حال كونه ذاكرًا كلامًا طويلًا بحثه (وَهَذَا) أي النظم

(مُخْتَصَنُ أي لا يتسع لذكر ما أطال به، وسنذكره في الإيضاح، إن شاء الله تعالى.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن ابن هشام رحمه الله قال: لا أعلم أن أحدًا أجاز حذف أداة الاستثناء إلا أن السهيلي (١) قال في قوله تعالى: ﴿ وَلَا نَقُولُنَ لِشَاعَ عِلَهِ [الكهف: الآية ٢٣] الآية: لا يتعلق الاستثناء بـ ﴿ فَاعلُ ﴾؛ إذ لم يُنْهُ عن أن يَصِلَ ﴿ إِلَّا أَن يَشَآءَ اللّهُ ﴾ [الأنتام: الآية ١١١] بقوله ذلك، ولا بالنهي؛ لأنك إذا قلت: «أنت مَنْهِيٌّ عن أن تقوم إلا أن يشاء الله»، فلست بمنهي، فقد سلطته على أن يقوم، ويقول: شاء الله ذلك، وتأويل ذلك أن الأصل إلا قائلًا: إلا أن يشاء الله، وحذف القول كثير، انتهى.

فتضمن كلامه حذف أداة الاستثناء والمستثنى جميعًا، والصواب أن الاستثناء مفرغ، وأن المستثناء مفرغ، وأن المستثنى مَصْدَرٌ أو حال، أي إلا قولًا مصحوبًا بأن يشاء الله، أو إلا متلبسًا بأن يشاء الله، وقد عُلِم أنه لا يكون القول مصحوبًا بذلك إلا مع حرف الاستثناء، فطُوي ذكره لذلك، وعليهما فالباء محذوفة من «أن»، وقال بعضهم: يجوز أن يكون ﴿ أَن يَشَآءَ اللّهُ ﴾ كلمة تأبيد، أي لا تقولنه أبدًا، كما قيل في ﴿ وَمَا يَكُونُ لَنَا أَن نَعُودَ فِيهَا إِلّا آن يَشَآءَ اللهُ رَبّناً ﴾ [الأعراف: الآبة ١٩]؛ لأن عودهم في ملتهم مما لا يشاؤه الله سبحانه.

وجوز الزمخشري أن يكون المعنى: ولا تقولنّ ذلك إلا أن يشاء الله أن تقوله، بأن يأذن لك فه.

ولما قاله مُبْعِدٌ، وهو أن ذلك معلوم في كل أمر ونهي، ومُبْطِلٌ، وهو أنه يقتضي النهي عن قول إني فاعل ذلك غدًا مطلقًا، وبهذا يُرَدُّ أيضًا قولُ من زعم أن الاستثناء منقطع، وقولُ من زعم أن الإستثناء منقطع، وقولُ من زعم أن في الله على أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

<sup>(</sup>۱) تعقّب الدماميني كلام ابن هشام هذا، فقال: هذا عجيب، فوالتسهيل، نصب عينيه، وفيه في وباب التنازع»: وونحو ما قام وقعد إلا زيد، محمول على الحذف، لا على التنازع، خلافًا لبعضهم، قال الشمني: كلام المصنّف في حذف الأداة وحدها، ولك أن تقول: بل تعرّض في مبحث الآية لحذف المجموع. ذكره الأمير في وحاشيته، ١٧١/٢.

### (حَذْفُ لَامِ التَّوْطِئَةِ)

(وَإِنْ أَطَعْتُمُو وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا فَحَقُهَا لَكُمْ لَشُرِكُونَ ﴾ [الأنمام: ٢٦١] (وَإِنْ لَمْ وَاِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ إِنَّكُمْ لَشُرِكُونَ ﴾ [الأنمام: ٢٦١] (وَإِنْ لَمْ يَنْتَهُوا ) أي قول عَظَانَة ﴿ وَإِن لَمْ يَنتَهُوا عَمّا يَقُولُونَ لَيَمَسَنَ ﴾ الآية [المائدة: ٣٧] (فَحَقُهَا وَلَيْنَ ) أي إن لام التوطئة محذوفة، فقوله تعالى: ﴿ وَإِنْ أَطَعْتُمُوهُمْ ﴾ [الأنقام: الآية ١٢١] الآية، أي ولئن أطعتموهم، أي والله إن أطعتموهم، فقوله: ﴿ إِنَّكُمْ لَشُرِكُونَ ﴾ جواب لقسم محذوف، وقوله: ﴿ وَإِن لَمْ يَنتَهُوا ﴾ [المائدة: الآية ٣٧] الآية، أي ولئن لم ينتهوا، أي والله لئن إلخ، فقوله: ﴿ لَيَمَسَنَ ﴾ [المائدة: الآية ٣٧] جواب لقسم محذوف، وكذا قوله: ﴿ وَإِن لَمْ تَغْفِرُ لَنَا وَرَّحَمَّنَا فَوَله: ﴿ وَإِن لَمْ تَغْفِر، أي والله لئن إلم تغفر، فقوله: ﴿ وَإِن لَمْ تَغْفِر، أي والله لئن لم تغفر، فقوله: ﴿ وَالله عَنْ الْخَسِرِينَ ﴾ [الأعرَاف: الآية ٣٣] أي ولئن لم تغفر، أي والله لئن لم تغفر، فقوله: ﴿ وَلِنَّ مَنْ وَلَهُ عَلْمَ اللهُ وَلَمْ عَنْ الْخَسِرِينَ ﴾ [مُود: الآية ٤٤] فإن ﴿ أَصُلُ عَلَى وَلَوْ جَعَله بضمير المُخلُم لكان أنسب، كما المَّواعد المقرّة عندهم. والله تعالى أعلم لا يخفى على الفطن، أي كما علمتُ ذلك من القواعد المقرّة عندهم. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ الْجَالُ

 من أنك، وقوله: (وَالْتِبَاسُهُ فَقِدٌ) بالبناء للمفعول، حال من ضمير «كثير مطّرد»، أي والحال أن التباسه مفقود، أما إذا حصل اللبس، فلا يجوز، نحو «رغبت في أن تقوم»، أو «في أنك قائم»، فلا يجوز حذف «في»؛ لاحتمال أن يكون المحذوف «عن»، وقوله: (وَعُينٌ الْحَلُّ) فعل ونائب فاعله معطوف على الجملة الحالية، أي والحال أن محل الحذف معين معروف، أما إذا لم يتعين فلا يجوز، نحو «اخترت القوم بني تميم»؛ لأنه لا يجوز، نحو «اخترت القوم بني تميم»، أو «اخترت من القوم بني تميم»؛ لأنه لا يُذرى هل الأصل «اخترت القوم من بني تميم»، أو «اخترت من القوم بني تميم»، وكذا يُشترط أيضًا تعين الحرف المحذوف، وإلا فلا يجوز، نحو «رغبت في زيد»، فلا يجوز حذف «في»؛ لأنه لا يُدرَى هل التقدير «رغبت عن زيد»، أو «في زيد» (قل) أي نَدَرَ حذف الحرف (في سِوَى يُدرَى هل التقدير «رغبت عن زيد»، أو «في زيد» المفعول، على لغة طيء، يُذين أي في غير «أنّ»، و«أنّ» (وَالْبُنَالُ فِيهِمَا رُوَى) بفتح الواو مبنيًا للمفعول، على لغة طيء، أي نُقِل في «مغني اللبيب»، كما سيأتي (وَرُبُكًا) للتقليل (حُذِفَ) أي الجارّ (وَالْجُرُ ثَبَتُ) أي أي نُقِل في «مغني اللبيب»، كما سيأتي (وَرُبُكًا) للتقليل (حُذِفَ) أي الجارّ (وَالْجُرُ ثَبَتُ) أي والحال أن الجرّ ثابت لم يتغير بحذف عامله (مِثْلَ كُلَيْبِ مَعْ إِشَارَةَ أَتَتُ) أي في قوله [من الطويل]:

إِذَا قِسِلَ أَيُّ النَّاسِ شَرُّ قَسِيلَةٍ أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفُ الأَصَابِعُ وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف الجاريَكْثُر ويَطَّرِد مع «أَنْ»، و«أَنَّ»، نحو قوله وَ اللَّهُ يَمُنُّ عَلَيْكُ أَنَّ مَلَكُولُ عَلَيْكَ أَنَّ أَسْلَمُولُ ﴾ [الحُجزات: الآية ١٧] أي بأن، ومثله قوله: ﴿ بَلِ اللَّهُ يَمُنُ عَلَيْكُمْ أَنَّ مَدَنَكُمْ ﴾ [الحُجرات: ١٧]، وقوله: ﴿ وَالَّذِي ٓ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي ﴾ [الشَّعَزاء: الآية ٢٨]، وقوله: ﴿ وَاللَّذِي َ أَطْمَعُ أَن يَغْفِرَ لِي ﴾ [الشَّعَزاء: الآية ٢٨]، وقوله: ﴿ وَاللَّهُ مَا مَنْ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللْ

وجاء في غيرهما، نحو قوله ﷺ: ﴿قَدَّرَنَكُ مَنَازِلَ﴾ [بس: الآية ٣٩] أي قدرناله، وقوله: ﴿وَبَنَّوْنَهُا عِوْجَا﴾ [الأعراف: الآية ٥٤] أي يبغون لها، وقوله: ﴿ إِنَّمَا ذَلِكُمُ ٱلشَّيْطَانُ يُخَوِّفُ أَوْلِياَءً مُّ﴾ [آل عِمران: الآية ١٧٥] أي يخوفكم بأوليائه.

وقد يُحذَف الجارّ مع بقاء الجر، كقول رؤبة . وقد قيل له: «كيف أصبحت؟» .: «خيرٍ عافاك

<sup>(</sup>١) انظر هذه التفاصيل في «شرح ابن عقيل على الخلاصة، ٢٦٦/١.

الله»، أي على خير، وقولهم: «بكم درهم اشتريت»، أي من درهم، ويقال في القسم: «أللهِ لأنعلنّ»، أي والله، وكر كُليب، في البيت الماضي. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ «أَنِ» النَّاصِبَةِ)

١٩١١- (وَحَذْفُ أَنْ نَاصِبَةً مُطَّرِهُ عِنْدَ مَوَاضِعَ شَهِيرِ تُورَهُ الْمَاكِ . (وَحَذْفُ أَنْ نَاصِبَةً مُطَّرِهُ وَقَبْلَ يَأْخُذَكَ هَكَذَا جَرَى ١٩١٢- وَشَذَّ مُرْ يَحْفِرَهَا وَأَحْضُرَا وَقَبْلَ يَأْخُذَكَ هَكَذَا جَرَى ١٩١٣- وَقَوْلُ سِيبَوَيْهِ كِدْتُ أَفْعَلَهُ فِيهِ شُدُوذَانِ لِمَنْ تَأَمَّلُهُ مَنِعُ ١٩١٤- وَإِنْ مُضَارِعٌ بِحَذْفِهَا رُفِعُ فَأَمْرُهُ سَهْلٌ وَقَيْسُهُ مُنِعُ ١٩١٥- وَإِنْ مُضَارِعٌ بِحَذْفِهَا رُفِعُ فَأَمْرُهُ سَهْلٌ وَقَيْسُهُ مُنِعُ ١٩١٥- تَسْمَعُ بِالْمُعْيِدِ بِالرَّفْعِ أَتَى خَيْرٌ مِنَ الَّذِي تَرَاهُ ثَابِقًا)

(وَحَذْفُ «أَنْ») حال كونه (نَاصِبَةً مُطُّرِدُ عِنْدَ مَوَاضِعَ شَهِيرٍ) بالجرّ صفة لـ«مواضع»، ولم يقل: «شهيرة»؛ لأن فعيلًا بمعنى مفعول، إذا تبع موصوفه لم تلحقه التاء غالبًا، نحو «مررت بامرأة جريح»، قال في الخلاصة:

وَمِنْ فَعِيلِ كَقَيْسِلِ إِنْ تَبِعْ مَوْصُوفَهُ غَالِبًا التَّا تَمْتَنِعْ وَفِي نسخة «شهيرًا» بالنصب، فيكون حالًا، وقوله: (تُورَدُ) صفة بعد صفة لـ«موضع»، أو حال (وَشَذَّ مُوْ يَحْفِرَهَا) فاعل بشذّ؛ لقصد لفظه، فهو محكيّ، أي شذّ قوله: «مره يحفرها» بالنصب على حذف «أن» (وَأَحْضُرَا) بألف الإطلاق، أي وشذّ أيضًا قوله: «أَحْضُرَ الْوَغَى» البيت (وَ) شذّ أيضًا قوله: «خذ اللَّصّ (۱)» (قَبْلَ يَأْخُذَكَ) أي أن يأخذك (هَكَذَا جَرَى) أي جرى الحكم على مثل هذه المواضع بالشذوذ، كما سمعت (وقولُ سِيبَوَيْه: «كِدْتُ أَفْعَلَهُ») أي حكمه بأنه منصوب بدأن» محذوفة (فِيهِ شُذُوذَانِ لِمَنْ تَأَمَّلَهُ) أولهما أن فيه إد خال «أن» على خبر «كاد» مع أن الغالب عدم دخولها، والثاني أنه اعتدّ ببقاء عملها بعد حذفها (وَإِنْ مُضَارِعٌ بِحَذْفِهَا رُفِعُ) أي وإن مُذفت، ورفع المضارع بعد حذفها، كما في قوله المَاتِّيْ فَا يَذِهِهِ مُرْبِيكُمُ ٱلْبَرَقَ اللهُ عَلَا مُرْبَعِهُ مُ ٱلْبَرَقَ اللهُ وَإِنْ خُذفت، ورفع المضارع بعد حذفها، كما في قوله المَاتِيْنَ عَلَيْهُ مُنْ الْمَارَعُ بعد حذفها، وإن مُخذفت، ورفع المضارع بعد حذفها، كما في قوله المَاتِيْنَ عَلَيْهِ مُنْ الْمَارَةُ فَي الْمَارَعُ بعد حذفها، كما في قوله المَاتِيْنَ عَلَيْهُ مُنْ عَالِيْهِ مُنْهُ وَلِهُ اللّهُ مُنْ يَعْفِرُهُ مُنْ عَلَيْهُ وَلِهُ اللّه عَدْ مَا المَادِيْ عَدْمُ عَدْمُهُ الْعَالِيْ عَدْمُ الْمُؤْمُونُ وَالْمُنْ الْعَالِ عَدْ المُنْ الْمُنْ الْمُنْ الْمُعْهَا وَالْمُنْ الْمُنْ الْمُن

<sup>(</sup>١) ١اللص؛ بتثليث اللام: السارق.

[الرُوم: الآبة ٢٤] (فَأَمْرُهُ سَهْلٌ) أي لأنه لم يبق عملها بعد حذفها (وَقَيْسُهُ مُنِعٌ) أي ومنع كونه قياسًا.

قلت: هكذا قال الناظم تبعًا لأصله، وعندي ـ كما هو مذهب الأخفش، بل هو ظاهر كلام ابن مالك في «التسهيل»(١) أنه قياسي ـ ؛ لوضوح أدلّته كالآية الكريمة، وكالأمثلة الآتية، فتبصّر بالإنصاف، ولا تكن أسير التقليد. والله تعالى أعلم.

(تَسْمَعُ بِالْمُعْيْدِ) أصله بـ «المعيديّ» بالياء المشدّدة، حذفت لضرورة الوزن (بِالرَّفْعِ أَتَى) أي روي مرفوعًا، كما روي أيضًا منصوبًا، وأصله «أن تسمع إلخ»، فحذفت «أن» (خَيْرٌ مِنَ الَّذِي تَرَاهُ ثَابِتًا) أصل المثل: «تسمع بالمعيديّ خير من أن تراه»، فتصرّف فيه للنظم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف «أن» الناصبة مُطَّرِدٌ في مواضع معروفة، وشاذٌ في غيرها، نحو «خُذِ اللصّ قبل يَأْخُذَكَ»، أي قبل أن يأخذَك، و «مُرْهُ يَحْفِرَهَا»، أي «أن يَحْفِرَهَا، و «لا عُيرها، نحو «خُذِ اللصّ قبل يَأْخُذَكَ»، أي قبل أن يأخذَك، قبل أن يأخذَك، و «مُرْهُ يَحْفِرَهَا»، أي أن تتبعَها، وقال به سيبويه في قوله [من الطويل]:

وَنَهْنَهْتُ<sup>(۱)</sup> نَفْسِي بَعْدَمَا كِدْتُ أَفْعَلَهُ »

وقال المبرد: الأصل أفعلُها، ثم مُخذفت الألف، ونُقلت حركة الهاء إلى ما قبلها، وهذا أولى من قول سيبويه؛ لأنه أضمر «أن» في موضع حقّها ألا تدخل فيه صريحًا، وهو خبر «كاد»، واعتدّ بها مع ذلك بإبقاء عملها.

وإذا رُفع الفعل بعد إضمار «أن» سَهُل الأمر، ومع ذلك لا ينقاس.

قلت: قد عرفت ما قدّمته؛ فتنبّه. والله تعالى أعلم.

ومنه قوله ﷺ: ﴿ قُلَ أَفَعَيْرَ ٱللَّهِ تَأْمُرُونِ أَعْبُدُ ﴾ [الزَّتر: الآية ٢٤] ، وقوله: ﴿ وَمِنْ ءَايَنــِّهِ مَرُبِيكُ مُ ٱلْبَرْقَ ﴾ [الزُّوم: الآية ٢٤] ، ولاتسمعُ بالْمُعَيدِيِّ خير من أن تراه، وهو الأشهر في بيت طرفة [من الطويل]:

<sup>(</sup>١) راجع ٥ حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على الخلاصة٥ ١٨٣/٢ (باب إعراب الفعل٥.

<sup>(</sup>٢) أي كففتُ نفسي.

أَلَا أَيَّهَ ذَا الزَّاجِرِي أَحْضُرُ الْوَغَى وَأَنْ أَشَهَدَ اللَّذَّاتِ هَلْ أَنْتَ مُخْلِدِي وَقُرِيء ﴿ أَعَبُدَ ﴾ بالنصب كما رُوي «أحضر» كذلك، وانتصاب «غير» في الآية على القراءتين لا يكون بـ ﴿ أَعَبُدَ ﴾ لأن الصلة لا تعمل فيما قبل الموصول، بل بـ ﴿ مَا أُمُرُوٓ فِي ﴾ [الرُّمَر: الله عادته. والله تعالى أعلم الله عادته. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ لَامِ الطَّلبِ)

١٩١٧ - (وَحَذْفُ لَامِ طَلَبٍ جَا مُطَّرِدُ فِي مِثْلِ قُلْ يَفْعَلْ وَهَذَا قَدْ يَرِدْ ١٩١٧ - لِبَعْضِهِمْ وَقِيلَ إِنَّهُ جُزِمْ بِالشَّرْطِ مَحْدُوفًا كَمَا عَنْهُمْ فَهِمْ ١٩١٧ - أَوْ هُوْ جَوَابُ طَلَبٍ ثُمَّ الصَّوَابُ يَخْتَصُ حَذْفُهَا بِشِعْرِ جَا وَطَابُ)

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف لام الطلب مطرد عند بعضهم في نحو اقل له يفعل»، وجعل منه قوله عَلَّق: ﴿قُلْ لِعِبَادِى ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا يُقِيمُوا ٱلصَّلَوٰةَ ﴾ [إبراهيم: الآية ٣١]، وقوله تعالى: ﴿وَقُلْ لِعِبَادِى يَقُولُوا ﴾ [الإسراء: الآية ٣٥]، وقيل: هو جواب لشرط محذوف، أو جواب للطلب، والحق أن حذفها مختص بالشعر، كقوله [من الوافر]:

مُحَمَّدُ تَفْدِ نَفْسَكَ كُلُّ نَفْسٍ إِذَا مَا خِفْتَ مِنْ أَمْرِ تَبَالَا والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ حَرْفِ النَّدَاءِ)

1919- (وَحَذْفُهُمْ حَرْفَ النِّدَاءِ جَاءَ في يُوسُفُ أَعْرِضْ أَيُّهَا كَذَا قُفِي الْعِبَارَة) 1919- وَشَذَّ فِي الْسِمِ الْجِيْسِ وَالإِشَارَةِ كَمِثْلٍ أَصْبِحْ لَيْلُ فِي الْعِبَارَة)

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أنه يجوز حذف حرف النداء، نحو قوله رَايُهُ ﴿ وَاللَّهُ اللَّهُ ١٩٤]، وقوله: ﴿ أَنَّهُ اللَّهَ الرَّابِهِ ١٩٤]، وقوله: ﴿ يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَنذَا ﴾ [يُوسُف: الآبة ٢٩]، وقوله: ﴿ أَنَّ اللَّهَ اللَّهُ ﴾ [الدّخان: الآبة ١٨]، وشذ في اسمي الجنس والاشارة، في نحو «أصبح ليل»، وقوله [من الطويل]:

إِذَا هَمَلَتْ عَيْنِي لَهَا قَالَ صَاحِبِي يِمِثْلِكَ هَذَا لَوْعَةٌ وَغَرَامُ

 <sup>(</sup>۱) وأصله يا كروان، فرخم بحذف النون، وتمامه إن النعام في القرى،، وهو مثل يضرب لمن تكبّر، وقد تواضع أشرف منه.

<sup>(</sup>٢) وأصل هذا المثل أن امرأ القيس وقع على امرأة كانت تكرهه، فقالت له: أصبحت أصبحت يا فتى، فلم يلتفت لقولها، فرجعت إلى خطاب الليل، كأنها تستعطفه ليُخلِّصها مما هي فيه بمجيء الصبح. راجع «حاشية اخضري» ١١٤/٢.

ولَحَّن بعضهم المتنبي في قوله [من الكامل]:

هَذِي بَرَزْتِ لَنَا فَهِجْتِ رَسِيسًا ثُمَّ انْثَنَيْتِ وَمَا شَفَيْتِ نَسِيسًا (۱) وأجيب بأن «هذي» مفعول مطلق، أي برزت هذه البرزة، ورده ابن مالك بأنه لا يشار إلى المصدر إلا منعوتا بالمصدر المشار إليه، كضربته ذلك الضرب، ويرده بيت أنشده هو، وهو قوله [من الكامل]:

يَا عَمْرُو إِنَّكَ قَدْ مَلِلْتَ صَحَابَتِي وَصَحَابَتِيكَ إِخَالُ ذَاكَ قَلِيلُ هَذَا البيت، هكذا قال ابن هشام، وتعقّبه الدمامينيّ بأنه لم يتضح له وجه الرد على ابن مالك بهذا البيت، وأجاب الشمنيّ بأن وجهه أن «ذا» إشارة إلى المصدر الذي هو «صحابتيك»، ولم يُنعت اسم الإشارة بالمشار إليه، بل أخبر عنه بـ«قليل». انتهى(٢).

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ هَمْزَةِ الإَسْتِفْهَامِ)

1971- (في أَوَّلِ الْكِتَابِ ذِكْرُهُ سَبَقْ فَلِاَخْتِصَارِ تَرْكُهُ هُنَا أَحَقُّ) (في أَوَّلِ الْكِتَابِ ذِكْرُهُ) أي بيان حذف همزة الاستفهام (سَبَقْ، فَلاخْتِصَارِ تَرْكُهُ هُنَا أَحَقُّ) أي حتى لا يطول الكتاب بإعادته. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ نُونِ التَّوْكِيدِ)

وَٱخذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدِفْ تَالِيَ ضَمِّ أَوْ لِكَسْرِ ٱحْتَذَى مِنْ وَاوِ أَوْ يَاءٍ لَذَيْهِمْ عُرِفْ

١٩٢٢ (نُونٌ مُؤَكِّدٌ ضَرُورَةً مُذِفُ
١٩٢٣ كَإِضْرِبَ الْغُلَامَ فِي الْوَقْفِ كَذَا
١٩٢٣ وَأَعِيدِ الَّذِي لأَجْلِيهِ مُحَذِفْ

<sup>(</sup>١) «الرسيس»ابتداء الحبّ، و«النسيس» بالنون بقية الروح.

<sup>(</sup>٢) راجع «حاشية الدسوقي،٢٣٣/٣٤.

1970 وقيل حَذْفُهَا بِغَيْرِ ذَا بَدَا ضَرُورَةً كَاضْرِبَ عَنْكَ مَا اعْتَدَى) (نُونَ مُؤَكِّدٌ ضَرُورَةً حُذِفْ) يعني أنه يجوز حذف النون المؤكدة لأجل الضرورة الشعرية، نحو «اَنَأْتِبَهَا»، أصله لنأتينها (وَاحْذِفْ خَفِيفَةً) أي نونا ساكنة (لِسَاكِنِ رَدِفْ) أي تبعها (كَإِضْرِبَ) بقطع الهمزرة للضرورة، وفتح الباء، والأصل اضرِبَنْ (الْفُلَامَ) فحذفت لالتقائها مع اللام الساكنة (في الْوَقْفِ كَذَا) أي مثل ما سبق تحذف النون الساكنة في حالة الوقف حال كونه (تَالِيَ ضَمِّ) نحو «اضربنْ يا هندُ»، وذكر (تَالِيَ ضَمِّ) نحو «اضربُنْ يا قومُ» (أَوْ لِكَسْرِ احْتَذَى) أي اقتدى، نحو «اضربنْ يا هندُ»، وذكر الضمير في «تالي» و«احتذى» لجواز الوجهين في مثل هذا كما سبق غير مرّة (وَأَعِدِ الَّذِي لأَجْلِه) أي لأجل النون الساكنة (حُذِفْ مِنْ وَاقِ) كالمثال الأول، فتقول: «اضربوا يا قوم» (اوْ يَاءٍ) كالمثال الثاني، فتقول: «اضربي ياهند» (لَدَيْهِمُ عُرِفْ) أي هذا التحقيق معلوم عند هم (وَقِيلَ: حَذْفُهَا) أي حذف النون الخفيفة (بِغَيْرِ ذَا) أي بغير ملاقاة ساكن، أو في حالة الوقف، وفي نسخة «لغير ذا» اللام (بَدَا) أي ظهر (ضَرُورَةً) أي لأجل الضرورة الشعريّة (كَاضْرَبَ) بفتح الباء (عَنْكَ مَا اغْتَدَى)أشار به إلى قوله [من المنسر]:

اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ طَارِقَهَا ضَرْبَكَ بِالسَّيْفِ قَوْنَسَ الْفَرْسِ (١) وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف نون التوكيد في نحو «لأفعلن» في الضرورة، كقوله [من الوافر]:

فَلَا وَأَبِي لَنَأْتِيَهَا بَحَمِيعًا وَلَوْ كَانَتْ بِهَا عَرَبٌ وَرُومُ (٢) ويجب حذف الخفيفة إذا لقيها ساكن، نحو «اضرِبّ الغلام» بفتح الباء، والأصل اضرِبَن، وقوله [من المنسرح]:

لَا تُسهِمِنَ الْمُهِمِّمِ عَلَمُ أَنْ تَرْكَعَ يَوْمًا وَالدَّهْرُ قَدْ رَفَعَهُ وَإِذَا وُقِفَ عليها تاليةً ضمةً أو كسرةً، ويعاد حينئذ ما كان تُخذِف لأجلها، فيقال «في اضرِبُنْ يا

<sup>(</sup>١) الأصل اضربن، واالقونس، عظم بين الأذنين.

<sup>(</sup>٢) قاله عبد الله بن رواحة الصاحبي ظُلِيُّهُ في غزوة مؤتة.

قوم» اضربوا، وفي «اضربِنْ يا هند» اضربي، قيل: وحذفها في غير ذلك ضرورة، كقوله: اضْرِبَ عَنْكَ الْهُمُومَ البيت.

وإلى هذا أشار ابن مالك في «الخلاصة»:

وَٱحْذِفْ خَفِيفَةً لِسَاكِنِ رَدِفْ وَبَعْدَ غَيْرِ فَتْحَةِ إِذَا تَقِفْ مِنْ أَجْلِهَا فِي الْوَصْلِ كَانَ عُدِمَا وَٱرْدُدُ إِذَا حَلَفْتَهَا فِي الْوَقَفِ مَا وقيل: ربما جاء في النثر، وخَرَّج بعضهم عليه قراءة من قرأ ﴿ أَلَمْ نَشْرَحَ ﴾ [الشّرح: الآية ١] بالفتح، وقيل: إن بعضهم ينصب بـ«لم»، ويجزم بـ«لن»، ولك أن تقول: لعل المحذوف فيهما الشديدة، فيجاب بأن تقليل الحذف، والحمل على ما ثبت حذفه أولى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ نُونَي التُّثْنِيَةِ وَالْجَمْعِ)

[الفمر: ٢٧] (وَمَا ثُنِّي) بتسكين الياء، مبنيًا للمفعول، كـ ويداً أبي لَهَبٍ ﴾ [المتد: الآية ١] (هُمّا)

١٩٢٦- (نُونَانِ في جَمْعِ وَمَا ثُنِّي هُمَا ١٩٢٧- وَشِبْهُهَا كَذَا أَتَاكَ هَاهُنَا ١٩٢٨- وَالضَّارِبَا زَيْدًا وَالضَّارِبُو عُمَرْ ١٩٢٩ وَقَلَّ للَّام سُكُونًا صَحِبَا ١٩٣٠ وَلِلصَّوْرَةِ كَقَوْلِهِ هُمَا ١٩٣١ وَإِنْ إِسَارٌ جُرَّ فَاخْذُفُ جُعِلْ ١٩٣٢ جَرُ الْقِبَابِ بَعْدَ ضَارِبِينَا ١٩٣٣- رَقِيلَ لِلْقِبَابِ لَامًا قَدُرُوا

مُذِفَتَا إِذَا أُضِيفًا فَأَعْلَمَا لَا مُكْرِمِي لَكَ وَلَا أُخْتَىٰ لَنَا تَقْصِيرًا الصَّلَةَ حَذْفُهَا يَقَرُّ كَذَائِقُو الْعَذَابَ فِيمَنْ نَصَبَا أَيْ خُطَّتَا إِمَّا إِسَارٌ فَأَفْهَمَا لأَجْل مَا أُضِيفَ مَعْ فَصْلِ حُظِلْ بضاربى مُقَدِّرًا مُبينًا أَوْ كَمَسَاكِينَ بِفَتْحِ يَظْهَلُ (نُونَانِ) مبتدأ أول، لوصفه بقوله: (في جَمْع) أي للمذكّر السالم، كـ ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا ٱلنَّاقَةِ ﴾ مبتدأ ثان، خبره قوله: (مُحذِفَتًا) بألف التثنية مبنيّ للمفعول، أي وجب حذفهما (إِذَا أُضِيفًا) أي الجمع والمثنى (فَاعُلَمَا) كمّل به البيت، وهو فعل أمر من العلم مؤكّد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف (وَشِبْهُهَا كَذَا) مبتدأ وخبره، أي شبه الإضافة كائنٌ كالإضافة بمعناها، وهذا بناء على الجمع والتثنية، والمراد بشبه الإضافة أن يُذكر بعد النون اللام التي الإضافة بمعناها، وهذا بناء على ان اللام أصلية، أما إذا بجعلت زائدة فالحذف للإضافة حقيقة لا لشبهها (١ (أقاك هَهُنَا) أي أتاك مثالًا في هذا المحلّ، وفاعل (أتاك» قوله: (لا مُكومِي لَكَ) بصغية الجمع مثال لشبه الإضافة، وكذا قوله: (وَلاَ أُختيُ) بصيغة التثنية (لَنَا)، ومثال الإضافة قولك: «لا عُلامَي زيد»، وقوله: (وَالصَّارِبَا وَقُوله: (وَالصَّارِبَا وَالصَّارِبَا وَقُوله: (وَالصَّارِبَا وَقُوله: (وَالصَّارِبَا وَالصَّارِبَا وَقُوله: (وَالصَّارِبَا وَقُوله: (وَلاَ أَنْ عَلَى عَلَى عَدِف النون فيهما (يَقَوْ) بفتح القاف وكسرها، من للضاربا زيدًا، وما عُطف عليه (حَذْفُهَا) أي حذف النون فيهما (يَقَوْ) بفتح القاف وكسرها، من النون لأجل ملاقاة الساكن (كَا عوله تعالى: ﴿ لللَّا المُعلَقُ بَا بُلُوهُ المُعلَق المَالَق الإطلاق، أي قل حذف النون لأجل ضرورة الشعر (كَقَوْلِه) أي الشاعر: (هُمَا أَيْ ضَعَ قُوله [من الطويل]:

مُعُطّتًا إِمَّا إِمَانُ أَي فَى قُوله [من الطويل]:

هُمَا خُطَّنَا إِمَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ وَإِمَّا دَمَّ وَالْقَتْلُ بِالْحُرُّ أَجْدَرُ(٢)

(١) دحاشية الدسوقي،٢٧٠/٢٤.

(٢) قوله: «هما خطتاً إلخ» الخطة بالضم الحالة والشأن، والمعنى ليس إلا واحدة من الحالتين على زعمكم: إما استئسار والتزام منتكم إن رأيتم العفو، وإما قتل، وهو بالحرّ أليق مما يُكسبه الذلّ، فهاتان الخطتان، وقد ثلثهما بخصلة أخرى، بقوله بعدُ:

وَأَخْرَى أَصَادِي النَّفُسَ عَنْهَا وَإِنَّهَا لَوْرِدُ حَزْمٍ إِنْ فَعَلْتُ وَمَصْدَرُ فَرَشْتُ لَهَا صَدْرِي فَزَلَّ عَنِ الصَفَا بِهِ جُوْجُوٌ عَبْلٌ وَمَنْ مُخَصَّرُ فَرَشْتُ لَهَا صَدْرِي فَزَلَّ عَنِ الصَفَاء الحجر أراد بهذه الخصلة التي ذكرها الفرار بالحيلة، والمصاداة تدبير الشيء، وإتقان رأيه، و«الصفاء الحجر الأملس، و«الجُوّجوّه بجيمين وهمزتين: الصدر، و«عَبْلٌ، :أي ضخم، و«المتن»: الظهر، و«مُخَصَّرًا أي دنيي انتهى «الحاشية» ٢٧٠/٢.

ومحل الشاهد قوله: (خُطّتا) إذا الأصل خُطّتان، فحُذفت النون للضروة؛ إذ لا إضافة حينئذ، وقوله: ( فَافْهَمَا) كمّل به البيت، أي فافهم هذه القواعد؛ لأنها مهمّة، وهذا إذا كان «إسار» مرفوعًا على الابتداء (وَإِنْ إِسَالٌ) نائب لفعل محذوف يفسّره (جُرُّ) بالبناء للمفعول (فَاخْذُفُ) أي حذف النون (جُعِلْ) بالبناء للمفعول (لأَجْلِ مَا أُضِيفَ) (ما) مصدرية، أي لأجل الإضافة (مَعْ فَصْلِ حُظِلْ) أي مع وجود فاصل، وهو دخول «إما»؛ للضرورة (جَرُّ الْقِبَابِ بَعْد ضَارِبِينَا) بألف الإطلاق، أي في قوله: (لا يزالون ضاربين القباب، فرهجرُ مبتدأ خبره قوله (بِصَارِبِي) حال كونه (مُقَدَّرًا مُبِينَا) أي واضحًا (وَقِيلِ: لِلْقِبَابِ لَامًا قَدَّرُوا) يعني أن جرّ (القباب، بلام مقدرة، كونه (مُقَدَّرًا مُبِينَا) أي واضحًا (وَقِيلِ: لِلْقِبَابِ لَامًا قَدَّرُوا) يعني أن جرّ (القباب، بلام مقدرة، كونه (مُقارت كُليب، (أَوْ) لتنويع الخلاف، أي وقيل: «ضاربين» معرب بالفتحة على النون ركَ)إعراب (مَسَاكِينَ بِفَتْحِ يَظْهَرُ) أي على النون، يعني أن «ضاربين» معرب بالحركات على النون مع لزوم الياء، لا أنه معرب بالياء، فالنون حينئذ متلوّة لا تالية للإعراب، والنون إنما تحذف للإضافة إذا كانت تالية له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن نوني التثنية والجمع يُحذفان للإضافة، نحو قوله ﴿ لَنَا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾ [القمر: ٢٧]، ولشبه الإضافة، نحو «لِتَبَتْ بَدَا آيِي لَهَبِ ﴾ [المسد: ١]، وقوله: ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا النَّاقَةِ ﴾ [القمر: ٢٧]، ولشبه الإضافة، نحو «الضاربا «لا غلامي لزيد»، و «لا مُكْرِمِي لعمرو»، إذا لم تُقدَّر اللام مُقْحَمَةٍ، ولتقصير الصلة، نحو «الضاربا زيدا»، و «الضاربو عمرا»، وللام الساكنة قليلًا، نحو قوله ﴿ إِنَّا إِمَّا لِهِ العذابِ ﴾ [الصافات: ٣٨] فيمن قرأه بالنصب، وللضرورة، نحو قوله: هُمَا خُطَّتًا إِمًّا إِسَارٌ وِمِنَّةٌ... البيت، فيمن رواه برفع فيمن قرأه بالنصب، وللضرورة، نحو قوله: هُمَا خُطَّتًا إِمًّا إِسَارٌ وِمِنَّةٌ... البيت، فيمن رواه برفع «إِسَارٌ» ومِنَّةٌ»، وأما مَن خَفَضَ فبالإضافة، وفَصَلَ بين المتضايفين بـ «إمّا»، فلم ينفكَّ البيت عن ضرورة.

واختُلِف في قوله [من الخفيف]:

رُبَّ حَيِّ عَرَنْدَسٍ ذِي طَلَالٍ لَا يَزَالُونَ ضَارِبِينَ الْقِبَابِ(١) فقيل: الأصل ضاربين ضاربي القباب، وقيل: للقباب، كقوله [من الطويل]:

<sup>(</sup>١) ١ العرندس، الشديد، و١ القباب، جمع قبة الخيمة



#### أَشَارَتْ كُلَيْبٍ بِالأَكُفِّ الأَصَابِعُ .

وقيل: «ضاربين» معرب إعراب مساكين، فنصبه بالفتحة، لا بالياء. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ التَّنْوِينِ)

١٩٣٤ - (يُحْذَفُ حَثْمًا لِدُخُولِ أَلْ كَمَا ١٩٣٥ - رَعُولُ لاَ مَالَ لِزَيْدِ إِنْ تَرُمُ ١٩٣٨ - وَمَانِعِ الصَّرْفِ كَمِثْلِ أَحْمَدَا ١٩٣٧ - وَمَانِعِ الصَّرْفِ كَمِثْلِ أَحْمَدَا ١٩٣٧ - وَلاَتُصَالِ مُصْمَرِ كَضَارِبِكُ ١٩٣٨ - صَرُورَةً ثَبَتَ في مُسْلِمُنِي ١٩٣٨ - نُونُ وِقَايَةٍ لأَلْ تُصَاحِبُ ١٩٣٩ - نُونُ وِقَايَةٍ لأَلْ تُصَاحِبُ ١٩٤٩ - وَكَوْنُ الاِسْمِ عَلَمًا بِأَبْنِ وُصِفْ ١٩٤٩ - وَكَوْنُ الاِسْمِ عَلَمًا بِأَبْنِ وُصِفْ ١٩٤٩ - جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ بْنِ ثَعْلَبَهُ ١٩٤٢ - تَنْوِينُ قَيْسِ ثَابِتَ لِلنَّظْمِ ١٩٤٢ - صَرُورَةً لِلسَّاكِنَيْنَ قَدْ حُذِفْ

إضافة أو شبهها اللّه علما غير مزيدة وإلّا هي تعمم غير مزيدة وإلّا هي تعمم وردا والوقف في سواء نصب وردا إن قيل لم يُضف كَمِثْلِ الصَّارِبِكُ مع كَوْنِهِ غَيْرَ الَّذِي هُنَا عُنِي كَمَقْولِهِ لَيْسَ الْوَافِينِي الأَبُ كَمَ عُولِهِ لَيْسَ الْوَافِينِي الأَبُ كَمِينَ الْمُعلِمِ هَكَذَا عُرِف كُرِيمة أَخُوالُها والْعَصَبة وَكَانَ حَذْفُهُ بِشَرْطِ يَنْمِي وَكَانَ حَذْفُهُ بِشَرْطِ يَنْمِي كَمَقَوْلِهِ لاَ ذَاكِرَ الله أَلِف) كَمَقَوْلِهِ لاَ ذَاكِرَ الله أَلِف)

(يُخذَفُ) أي التنوين (حَثمًا) أي لزومًا (لِلدُّولِ «أَلْ») نحو «الرجل» (كَمَا إِضَافَةٍ) «ما» زائدة، و«إضافة» مجرور بالكاف، أي كحذفه عند وجود الإضافة، نحو «غُلام زيد» (أَوْ شِبْهِهَا) أي لشبه الإضافة، وقوله: (اللَّذُ) بسكون الذال، لغة في الذي (عُلِمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي علم في الباب الماضي (تَقُولُ: «لَا مَالَ لِزَيْدِ» إِنْ تَرُمُ ) أي إن تقصد اللام (غَيْرَ للمفعول، أي علم في الباب الماضي (تَقُولُ: «لا مَالَ لِزَيْدِ» إِنْ تَرُمُ ) أي إن تقصد اللام (غَيْرَ مَزِيدَة، وَإِلَّا) هي «إن» الشرطية أُدغمت في «لا» النافية، أي وإن لم تقدّر اللام غيز مزيدة، بل اعتبرتها مزيدة ف(هِي) أي الإضافة (تَعُمُّ) أي تعم هذه، بمعنى أنها داخلة في قسم الإضافة، لا في

شبهها (وَمَانِعِ الصَّرْفِ) بالجرّ عطفًا على «دخول»، أي وتُحذف أيضًا لأجل وجود مانع الصرف، وهو العلمية (كَمِثْلِ أَحْمَدًا) بألف الإطلاق، فإن تنوينه محذوفة لأجل وجود مانع الصرف، وهو العلمية ووزن الفعل (وَالْوَقْفِ) بالجرّ أيضًا أي ويُحذف أيضًا لأجل الوقف (في سَوَاءِ نَصْب) بفتح السين، وكسرها ممدودًا، أي في غير حالة النصب، وأما فيها، فلا يحذف، بل يقلب ألفًا، وقوله: (وَرَدًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل صفة لـ«نصب» (وَلاتُصَالِ مُضْمَنٍ) أي ويُحذف أيضًا عند اتصال ضمير بالاسم (كَضَارِبك، إِنْ قِيلَ لَمْ يُضَفْ) أي إن قُدّر أن «ضاربًا» لم يُضف إلى الكاف، بل هو في محل نصب على المفعوليّة، وأما إذا قُدّر مضافا إليها فحذفه للإضافة (كَمِثْلِ الصَّارِبِك) أي كما لا يُقدّر قولك: «الضاربك» مضافًا؛ لدخول «أل» عليه؛ لأنها لا تدخل على المضاف إلا إذا دخلت على المضاف إليه، أو على ما أضيف هو إليه، كما قال في «الخلاصة»:

وَوَصْلُ «أَلْ» بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَر إِنْ وُصِلَتْ بِالثَّانِ كَرَاجَّهُدِ الشَّعَرُ» أَو بِالَّذِي لَهُ أُضِيفَ الشَّانِي كَرَرَيْدٌ الضَّارِبُ رَأْسِ الْجَانِي» (ضَرُورَةً) أي لأجل الضرورة الشعريّة (ثَبَتَ) أي التنوين (في «مُسْلِمُنِي») أي في قوله: «أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمٍ... البيت» (مَعْ كَوْفِهِ) أي النون الذي في «مسلمني» (غَيْرَ) النون (الَّذِي هُنَا عُنِي) بالبناء للمفعول، أي قُصد، وهو التنوين (نُونُ وِقَايَةٍ) أي هذا النون نون وقاية، وقوله: (لأَلْ تُصَاحِبُ) جملة في محل رفع صفة لرون »،أي مصاحبة لروال»، (كَقَوْلِهِ لَيْسَ الْمُوَافِينِي الأَبُّ) أي كالنون التي في «الموافيني» من هذا المثال، فإنها نون وقاية، لا تنوين؛ لأنه لا يجتمع مع «أل». (وَكُونِ الاسْمِ) بالجر أيضًا عطفًا على «دخول»، أي ويُحذف التنوين أيضًا لكون الاسم (عَلَمًا) خرج الوصف، نحو جاءني كريمٌ ابنُ زيد، وإنما حذف لكثرة استعمال «ابن» بين علمين وصفًا، فطلب التخفيف لفظًا بحذف التنوين من موصوفه، وخطًا بحذف ألف «ابن»، فإن لم يكن بين علمين، نحو «جاءني كريمٌ ابنُ كريم، أو زيدٌ ابنُ أخينا» لم يُحذف التنوين لفظًا، ولا يكن بين علمين، نحو «جاءني كريمٌ ابنُ كريم، أو زيدٌ ابنُ أخينا» لم يُحذف التنوين لفظًا، ولا الله خطا؛ لقلة الاستعمال، وكذا إن لم يقع صفة، نحو «زيدٌ ابنُ عمرو» على أنه مبتدأ وخبر؛ لقلة استعماله أيضًا، مع أن التنوين حُذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين لفلة المتعماله أيضًا، مع أن التنوين حُذف في الموصوف لكونه مع الصفة كاسم واحد، والتنوين

علامة للتمام، وليست هذه العلة موجودة في المبتدإ وخبره. قاله الشمني(١).

(بِابْنِ) متعلّق بـ(وُصِفْ) بالبناء للمفعول، أي وُصف ذلك العلم بابن، ومثله «ابنة» اتفاقًا، و«بنت» عند بعض العرب، وخرج ما إذا كان الواقع بعده خبرًا، فلذا كان القياس قراءة ﴿وَقَالَمَتِ ٱلْمَهُودُ عُنَرِّرُ ٱبْنُ ٱللَّهِ ﴾ [التوبَة: الآية ٣٠] بالتنوين، وقوله: (أُضِيفَ) بالبناء للمفعول أيضًا، أي لفظ «ابن»، وهو حال من «ابن» (لِلْعَلَم) نحو «زيد بن محمد»، وظاهره سواء كان هذا أيضًا، أي لفظ «ابن»، أو «ابنة» اسمًا لأبي الأول، أو جدّه، وبعضهم اشترط أن يكون علمًا لأب، لا لجدّ، أو أمّ، وكأن وجهه أن هذا الحذف منوط بالكترة، والأكثر نسبة الإنسان إلى أبيه لا جدّه. قاله الدمامينيّ (٢).

وقوله: (هَكَذَا عُرِفُ) كمّل به البيت، أي هذا الحكم معروف عند المحقّقين من أهل الفنّ. ولما وقع ما يخالف القاعدة المذكورة ذكره بقوله:

(جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهُ كَرِيمَةٌ) بالرفع صفة لـ«جارية»، وقوله: (أَخُوالُهَا وَالْعَصَبَهُ) بالرفع علما على الفاعليّة بـ«كريمة»، (تَنْوِينُ قَيْسٍ ثَابِتٌ لِلنَّظْمِ) مبتدأ وخبر، أي إنما نوّن «قيس» مع كونه علما موصوفًا بـ«ابن» مضاف إلى علم لأجل ضرورة النظم، فقوله: «جارية إلخ» مبتدأ محكيّ لقصد لفظه، وخبره جملة قوله: «تنوين قيس إلخ» بتقدير «فيه»، وقوله: (وَكَانَ حَذْفُه بِشَوْطِ يَنْمِي) أي يرتفع، يعني أن حذف تنوين قيس كان هو الحقّ؛ لاستيفائه شروط الحذف.

وقال ابن جني: الذي أرى أنه لم يُرد في هذا البيت وما جرى مجراه أن يُجري «ابنًا» وصفًا على ما قبله بدلًا على ما قبله بولًا أراد ذلك لحذف التنوين، ولكن الشاعر أراد أن يُجري «ابنا» على ما قبله بدلًا منه، وإذا كان بدلًا لم يُجعل معه كالشيء الواحد، فوجب لذلك أن ينوى انفصال «ابن» مما قبله، وإذا قُدّر كذلك فقد قام بنفسه، ووجب أن يُبتدأ به، وعلى ذلك تقول: «كلّمت زيدًا ابن بكر»، كأنك قلت: «كلمت زيدًا، كلمت ابن بكر»؛ لأن ذلك حكم البدل؛ إذ البدل في التقدير عن جملة أخرى غير جملة المبدل منه، وقال بعض المتأخرين: لو كان الأمر كما قاله ابن جني لكان

<sup>(</sup>١) دحاشية الدسوقي،٢٧١/٢٥.

<sup>(</sup>٢) «حاشية الدسوقي،٢٧١/٢«.

مثل «كلمت زيدًا ابن بكر» بالتنوين كثيرًا في كلامهم؛ لأنه وجة سائغ مطّرد، ولكنه قليل، فلقلته كان الوجه أن يُحمل على أنه ضرورة. ذكره الدماميني (١).

قلت: ما قاله هذا المتأخّر حسنٌ جدًا. والله تعالى أعلم.

(ضَرُورَةً) أي لأجل ضرورة شعريّة (لِلسَّاكِتَيْنِ) أي لأجل دفع التقاء الساكنين (قَدْ حُذِفْ) بالبناء للمفعول، أي حذف التنوين (كَقَوْلِهِ) أي كقول الشاعر (لَا ذَاكِرَ اللهَ) أي وأصله «ولا ذاكرًا» بالتنوين، فحذفه للضرورة، وقوله: (أُلِفْ) بالبناء للمفعول، أي حال كون هذا مألوفًا معروفًا عندهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يحذف التنوين لزومًا لدخول «أل»، نحو «الرجل»، وللإضافة، نحو «غلامك»، ولشبهها، نحو «لا مال لزيد»، إذا لم تُقَدَّر اللام مقحمة، فإن قُدِّرت فهو مضاف، ولمانع الصرف، نحو «فاطمة»، وللوقف في غير النصب، وللاتصال بالضمير، نحو «ضاربك» فيمن قال: إنه غير مضاف.

فأما قوله [من الوافر]:

وَمَا أَدْرِي وَظَـنِّي كُـلٌ ظَـنِّ أَمُسْلِمُنِي إِلَى قَوْمِي شَرَاحِي فضرورة، خلافًا لهشام، ثم هو نون وقاية لا تنوين، كقوله [من الطويل]:

وَلَـيْسَ الْمُوَافِينِي لِيهُرْفِدَ خَائِبًا فَإِنَّ لَهُ أَضْعَافَ مَا كَانَ أَمَّلًا إِذْ لا يجتمع التنوين مع «أل»، ولكون الاسم علمًا موصوفًا بما اتصل به، وأضيف إلى علم، من «ابن»، و«ابنة» اتفاقا، أو «بنت» عند قوم من العرب، فأما قوله [من الرجز]:

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسٍ بْنِ ثَعْلَبَهْ ..... البيت، فضرورة.

ويُحذف لالتقاء الساكنين قليلًا، كقوله:

فَأَلْفَيْتُهُ غَيْرَ مُسْتَعْتِبِ وَلَا ذَاكِرَ الله إِلَّا قَلِيلَا وَإِمَا آثر ذلك على حذفه للإضافة؛ لإرادة تماثل المتعاطفين في التنكير، وقرئ ﴿ قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحدُ

<sup>(</sup>١) والحاشية ٢٧١/٢٥.

ألله الضَّكَمَدُ ﴾، ﴿ وَلَا الَّيْلُ سَابِقُ النَّهَارِ ﴾ [يس: الآية ٤٠] بترك تنوين ﴿ أَحَدٍ ﴾ و﴿ سَابِقُ ﴾،
 ونصب ﴿ النَّهَارِ ﴾.

تنبيه:

اختُلِف لم ترك تنوين «غير»؟ في نحو «قبضتُ عشرة ليس غيرُ»، فقيل: لأنه مبني كرهبلُ»، وهبلُ»، وقيل: لنية الإضافة، وإن الضمة إعراب، و«غير» متعينة، لأن تكون اسم «ليس» لا محتملة لذلك، وللخبرية، ويرده أن هذا التركيب مُطَّرِدٌ، ولا يحذف تنوين مضاف لغير مذكور باطراد، إلا إن أشبه في اللفظ المضاف، نحو «قَطَعَ اللهُ يد ورجلَ من قالها»، فإن الأول مضاف إلى المذكور، والثاني لمجاورته له مع أنه المضاف إليه في المعنى كأنه مضاف إليه لفظًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ «أَلْ»)

1946 - (ذَا لِلإِضَافَةِ الَّتِي تَمَحُّضَتْ وَلِلنِّدَا سِوَى الْجُلَالَةِ ثَبَتْ ١٩٤٥ - وَجُمْلَةِ مَحْكِيَّةِ وَسُمِعًا سَلَامُ لَا تَسْوِيلَ فِيهِ وَقَعَا ١٩٤٥ - وَجُمْلَةِ مَحْكِيَّةٍ وَسُمِعًا سَلَامُ لَا تَسْوِيلَ فِيهِ وَقَعَا ١٩٤٦ - بِحَذْفِ أَلْ أَوْ حُذِفَ الْمُضَافُ لَهُ كَانَ سَلَامُ اللهِ أَصْلًا عَادَلَهُ)

(ذَا) أي حذف «أل»، وهو مبتدأ خبره جملة «ثبت» (لِلإِضَافَةِ الَّتِي تَمَحُّضَتْ) هي الإضافة المعنوية، وهي ما كان المضاف غير وصف، أو وصفا غير عامل، نحو «غلام زيد»، ونحو «هذا ضارب زيد أمس»، وتسمى محضة، وحقيقية، ومعنوية، أي يحذف «أل» لأجل الإضافة المحضة، كالمثالين المذكورين (وَلِلنِّدَا) أي ويُحذف أيضًا لأجل النداء، نحو «يا رحمن» (سِوَى الجُلَالَةِ) أي إلا نداء اسم الجلالة، فلا يُحذف، نحو «يا ألله»، وقوله: (ثَبَتْ) خبر المبتدإ (وَجُمْلَةٍ مَحْكِيَّةٍ) بالجر عطفًا على الجلالة، أي وسوى النداء للجملة المحكيّة، نحو «يا المنطلق زيد» (وَسُمِعًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله قوله: (سَلَامُ) عليكم (لاَ تَنْوِينَ فِيهِ وَقَعًا) بألف الإطلاق أيضًا، أي بدون تنوينه، فقيل: هو (بِحَذْفِ أَلْ) والأصل «السلام عليكم» (أَقُ لتنويع الخلاف، أي

ألا

و قب

الم تقد

الأ «خ

**SI** 

والم

٧

\_\_\_

(1)

وقيل: (حُذِفَ الْمُضَافُ لَهُ) إِذ (كَانَ سَلَامُ اللهِ أَصْلًا عَادَلَهُ) أي صار إليه، فعاد فعل ماض، وله متعلّق به، والجملة صفة «أصلًا».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن «أل» تُحذف للإضافة المعنوية، وللنداء، نحو «يا رحمن»، إلا من اسم الله تعالى، والجملِ المحكية، قيل: والاسمِ النَّشَبّهِ به، نحو «يا الخليفة هيبةً»(١)، وسُمِع «سلامُ عليكم» بغير تنوين، فقيل: على إضمار «أل»، قال ابن هشام: ويحتمل عندي كونه على تقدير المضاف إليه، والأصل «سلام الله عليكم»، وقال الخليل في «مَا يَحْسُنُ بِالرَّجُلِ خَيْرِ مِنْكَ أَنْ يَقْعَلَ كَذَا»: هو على نية «أل» في «خير»، ويردُّه أنها لا تُجامع «مِن» الجارة للمفضول، وقال الأخفش: اللام في «الرجل» زائدة، وليس هذا بقياس (٢)، والتركيب قياسيٌّ، وقال ابن مالك: «خير» بدل، وإبدال المشتق ضعيف، قال ابن هشام: وأولى عندي أن يُخرُّج على قوله [من الكامل]:

\* وَلَقَدْ أَمُرُ عَلَى اللَّيْهِ يَسُبِّنِي \*

يعني أنه تَجعل «أل» جنسية، وما بعده صفة له. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ لَامِ الْجَوَابِ)

195٧- (وَذَا ثَلَاثَةٌ فَحَذْفٌ بَعْدَ لَوْ مِثْلُ جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا قَدْ رَوَوْا ١٩٤٧- وَحَذْفُهَا قَبْيَلَ قَدْ كَمِثْلِ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكِّى بِسَتْزِيلٍ وَرَدْ ١٩٤٨- وَحَذْفُهَا مِنْ أَفْعَلَنَّ قَدْ يُخَصُّ بِالشَّعْرِ مَشْهُورًا لِمَنْ عَنْهُ فَحَصْ) 1959- وَحَذْفُهَا مِنْ أَفْعَلَنَّ قَدْ يُخَصُّ بِالشَّعْرِ مَشْهُورًا لِمَنْ عَنْهُ فَحَصْ) (وَذَا) أي حذف لام الجواب، وهو مبتدأ خبره قوله: (ثَلَاثَةٌ) أي ثلاثة مواضع (فَحَذْفٌ بَعْدَ

<sup>(</sup>١) أي لأن تقديره يا مثل الخليفة في الهيبة، فدخول (يا) في الحقيقة على غير الألف واللام. دسوقي ٢٧٢/٢.

<sup>(</sup>٢) أي زيادة اللام ليست قياسية، وهذا التركيب الذي كلامنا فيه قياسي، فبطل كلام الأخفش القائل: إن وأله في الرجل زائدة. «دسوقي»٢٧٢/٢.

«لَوْ») أي أحدها حذف جواب «لو»، كما أشار إليه بقوله: (مِثْلُ)بالرفع خبرًا لمحذوف، أي ذلك، أو بالنصب على الحال، أي حال كونه مثل قوله ﴿ إِلَّالَى: (جَعَلْنَاهُ أَجَاجًا) أي في آية ﴿ لَوَ نَشَآهُ جَعَلَنَهُ أُجَاجًا﴾ الآية [الواقعة: ٧٠]، وقوله: ( قَدْ رَوَوْا) أي نقلوا ذلك، وفي نسخة «إِذْ تَلَوّا» وثانيها ما أشار إليه بقوله: (وَحَذْفُهَا) أي لام الجواب (قُبْيَـلَ «قَذْ»، كَمِثْل ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَّكُّنهَا﴾ [الشَّمس: الآية ٩] (بِتَنْزِيلِ وَرَدْ) أي جاء في القرآن الكريم، وفي نسخة بدل هذا البيت:

وَحَذْفُ لَام مِنْ لَقَدْ كَمِثْلِ قَدْ أَفْلَحَ مَنْ زَكَّاهَا هَكَذَا وَرَدْ وثالثها ما أشار إليه بقوله: (وَحَذْفُهَا) أي اللام أيضًا (مِنْ «أَفْعَلَنَّ» قَدْ يُخَصُّ بِالشُّعْرِ) ببناء الفعل للمفعول، والضمير للحذف (مَشْهُورًا لِمَنْ عَنْهُ فَحَصْ) من باب منع، أي لمن بحث عنه. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن لام الجواب تُحذف، وذلك في ثلاثة مواضع:

[أحدها]: حذف لام جواب «لو»، نحو قوله ﷺ: ﴿لَوْ نَشَآءُ جَعَلْنَهُ أَجَاجًا﴾ [الواقِعَة: الآبة ٠٧٠ الآية.

زَّكُّنْهَاكُ [الشَّمس: الآية ٩] .

[والثالث]:حذف لام «لأفعلنَّ»، ويختص بالضرورة، كقوله عامر بن الطفيل [من الكامل]: وَقَتِيلِ مُرَّةَ أَثْأَرَنَّ فَإِنَّهُ فِرِغٌ وَإِنَّ أَخَاكُمْ لَمْ يُشْأَرِ<sup>(۱)</sup> أي لأثأرنَ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ جُمْلَةِ الْقَسَم)

، ١٩٥٠ (وَحَدُّفُ ذَاكَ مَعَ غَيْرِ الْبَا لَزِمْ مِنْ أَحْرُفِ الْقَسَمِ هَكَذَا عُلِمْ ثُمَّ لَئِنْ فَعَلَ حَذْفُهُ حَصَلُ ١٩٥١ قَبْلَ لأَفْعَلَنَّ أَزْ لَقَدْ فَعَلْ

<sup>(</sup>١) «مرة» أبو قبيلة، و«أثأرنَ» أي أطلب دمه، و«الفِرغ» بكسر الفاء وفتحها، وبالغين المعجمة: الهدّر، وقوله: وأثارن، أي لأثارن.

١٩٥٢ - وَفِي لَزَيْدٌ قَائِمٌ قَدِ اَخْتُلِفُ هَلْ يُجْعَلُ الْجُوَابَ أَوْ لَا لِلْحَلِفُ (وَحَذْفُ ذَاكَ) أي المذكور من جملة القسم (مَعَ غَيْرِ الْبَا) أي من حروف القسم، وهما الواو، والتاء (لَزِمْ) أي حذف الجملة، وقوله: (مِنْ أَحْرُفِ الْقَسَمِ) بيان لـ«غير»، وقوله: (هَكَذَا عُلِمُ) بالبناء للمفعول، كمّل به البيت، أي عُلم هكذا عند أهل الفنّ.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف جملة القسم كثيرٌ جِدّا، وهو لازم مع غير الباء، من حروف القسم، وحيث قيل: «لأفعلن»، أو «لقد فَعَل»، أو «لئن فعل»، ولم يتقدم جملة قسم، فتَمَّ جملة قسم مقدرة، نحو قوله: ﴿ لَأُعَذِّبَنَّهُم عَذَابًا شَكِيدًا ﴾ [النّمل: الآية ٢١] الآية، وقوله: ﴿ وَلَقَدُ مَكَدُّ اللّهُ وَعَدَهُ وَ اللّهِ ٢٥] الآية، ﴿ لَيْنَ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُم ﴾ ﴿ وَلَقَدُ مَكَدَقَ مُكُمُ اللّهُ وَعَدَهُ وَ اللّهِ عَمَان: الآية ٢٥] الآية، ﴿ لَيْنَ أُخْرِجُوا لَا يَخْرُجُونَ مَعَهُم ﴾ [الخشر: الآية ٢١] الآية، واختُلِف في نحو «لزَيدٌ قائم»، ونحو «إن زيدا قائم»، أو «لقائم»، هل يجب كونه جوابًا لقسم، أو لا.

قلت: الذي يظهر جواز الأمرين. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (حَذْفُ جَوَابِ الْقَسَمِ)

١٩٥٣ (إِذَا عَلَيْهِ الْغُنِ قَدْ تَقَدَّمَا أَوْ كَانَ مُكْتَنِفَهُ الْحَدْفَ الْزَمَا ١٩٥٣ (إِذَا عَلَيْهِ الْغُنِ قَدْ تَقَدَّمَا أَوْلُ وَرَبِّي جَا لِثَانِ يَحْصُلُ ١٩٥٤ - كَأَنْتَ قَائِمٌ وَرَبِّي الأَوْلُ وَيْدٌ وَرَبِّي جَا لِثَانِ يَحْصُلُ

١٩٥٥- زَيْدٌ وَرَبِّي إِنَّهُ لَقَائِمُ يَحْتَمِلُ الْخَبَرَ أَوْ قَدْ يُحْكَمُ ١٩٥٥- زَيْدٌ وَرَبِّي إِنَّهُ لَقَائِمُ الْخَبَرُ مُبْسَدًا قُبَيْلَهُ أَلَمُ )

(إِذَا عَلَيْه) أي على القسم (الْمُعْنِ) بحذف الياء (قَدْ تَقَدَّمَا) بألف الإطلاق، يعني أنه إذا تقدّم على القسم، ما يغني عنه (أَوْ كَانَ مُكْتَيْفَهُ) أي أو كان المغني مكتنفًا بالقسم (الحُدْف) مفعول مقدّم لـ(الْزَمَا) بألف التأكيد المنقلبة عن النون الخفيفة، أي الزمنّ حذف جواب القسم، ثم وضّحه بذكر المثال (كَ) قولك: («أَنْتَ قَائِمٌ وَرَبِي» الأُوّلُ) أي مثال الأول، وهو ما تقدّم فيه المغني قولك: «أنت قائم وربيّ»، فهو مما محذف جواب القسم فيه لدلالة الجملة قبله عليه (زَيْدٌ وَرَبِي) أي قائم (جَا لِثَانِ يَحْصُلُ) أي جاء حاصلا به مثال الثاني، وهو ما اكتنفه المغني، يعني أنّ «زيدًا» و«قائمًا» قائمان مقام الجواب، فجواب القسم محذوف لدلالة الجملة التي اكتنفته عليه («زَيْدٌ وَرَبِي إِنَّهُ لَقَائِمُ»، يَحْتَمِلُ الْخَبَرَ) أي كونه خبرًا عن «زيد» المتقدّم، أي فهو مما مُذف فيه الجواب لدلالة ما اكتنفه عليه (أَوْ قَدْ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ الْجُوَابُ) أي جواب القسم (ثُمَّ) هو (مَعْ قَسَمْ خَبَرُ لدلالة ما اكتنفه عليه (أَوْ قَدْ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ الْجُوَابُ) أي جواب القسم (ثُمَّ) هو (مَعْ قَسَمْ خَبَرُ لدلالة ما اكتنفه عليه (أَوْ قَدْ يُحْكَمُ بِأَنَّهُ الْجُوَابُ) أي جواب القسم (ثُمَّ) متعلّق بـ(أَلَمُّ) أي نزل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن حذف جواب القسم يجب إذا تقدم عليه، أو اكتنفه ما يُغني عنه، فالأول نحو «زيد قائم والله»، ومنه «إن جاءني زيد والله أكرمته»، والثاني نحو «زيد والله قائم»، فإن قلت: «زيد والله إنه قائم»، أو «لقائم» احتمل كون المتأخر عنه خبرًا عن المتقدم عليه، واحتمل كونه جوابًا، وجملة القسم وجوابه الخبر.

ويجوز في غير ذلك، نحو قوله وَ التَّازِعَتِ غَرْفًا اللهِ اللهُ ال

لَذِ كُرَىٰ ﴾.

ومثله ﴿ مَنْ وَالْقُرْءَانِ ذِى الذِّكْرِ ﴾ [ص: الآية ١]، أي إنه لمعجز، أو إنك لمن المرسلين، أو ما الأمرُ كما يزعمون، وقيل: مذكور، فقال الكوفيون، والزجاج: ﴿ إِنَّ ذَلِكَ لَحَقَّ ﴾ [ص: الآية ٢٤]، وفيه بعد، وقال الأخفش: ﴿ إِن كُلُّ إِلَّا كَذَبَ الرُّسُلَ ﴾ [ص: الآية ٢٤]، وقال الفرّاء، وثعلب: ﴿ صَنَّ ﴾ [ص: الآية ٢] ؛ لأن معناها صدق الله، ويردّه أن الجواب لا يتقدم، وأيضًا الصواب كون ﴿ صَنَّ ﴾ [ص: ١] من المتشابه الذي استأثر الله تعالى بعلمه، وقيل: ﴿ كُمْ أَهْلَكُنَا ﴾، وحذفت اللام للطول. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَدْفُ جُمْلَةِ الشَّرْطِ)

١٩٥٧. (وَذَا لَدَى الطَّلَبِ جَا مُطَّرِدَا كَفَاتَّبِعْنِي أَهْدِكَ اللَّذُ وَرَدَا ١٩٥٧. وَجَا بِسَلَا أَدَاةِ ١٩٥٨. وَجَا بِسَلُونِيهِ مِسْ الآيَاتِ وَحْدُفُ شَوْطِ جَا بِسلَا أَدَاةِ ١٩٥٨. وَجَا بِسلَا أَدَاةِ ١٩٥٩. فَشَا وَإِلَّا يَعْلُ شَاهِدًا أَتَى إلَّا تُطَلِّقُهَا نُويِ عِنْدَ الْفَتَى)

(وَذَا) أي حذف جملة الشرط، وهو مبتدأ خبره جملة «جا» (لَدَى الطَّلْبِ) أي بعده، وهو متعلّق بر(جَا) بالقصر لغة في المدّ، حال كونه (مُطُّرِذَا) أي عامّا لا يَخُصّ مَخلا دون محلّ متعلّق بر(جَا) بالقصر لغة في المدّ، حال كونه (الذي» (وَرَدَا) بالف الإطلاق، أي جاء في القرآن الكريم، وتقديره «إن اتبعتني أهدك» (وَجَا) أي حذف جملة الشرط (بِدُونِهِ) أي بدون تقدّم طلب، حال كونه كائنًا (مِنَ الآيَاتِ) القرآنيّة، نحو قوله وَ التَّيْلُيّ : ﴿ فَإِيْنَى فَأَعْبُدُونِ ﴾ [القنكبوت: الآية ٢٥] ، وقوله: ﴿ فَإِيْنَى فَأَعْبُدُونِ ﴾ [القنورى: الآية ٢٩] (وَحُذْفُ شَرْطُ) أي حذف جملة الشرط (جَا بِلَا أَدَاقِ) أي بلا حذف أداة معها، فقوله: «وحذف» مبتدأ خبره قوله: (فَشَا) أي كثر في الاستعمال، قال الشمنيّ: لكن الأكثر أن حذف جملة الشرط مع بقاء الأداة جائز مطلقًا، وذهب بعضهم إلى أنها لا تُحذف إلا مع بقاء «لا» النافية أيضًا، كالبيت الآتي. انتهى (١٠) (وَإِلَّا) هي «إن» بعضهم إلى أنها لا تُحذف إلا مع بقاء «لا» النافية أيضًا، كالبيت الآتي. انتهى (١٠) (وَإِلَّا) هي «إن»

<sup>(</sup>١) وحاشية الدسوقيّ ٤٤٤/٣٥.

الشرطيّة أُدغمت في «لا» النافية، ولذا مُجزم قوله: (يَعْلُ شَاهِدًا أَتَى) أي لحذف جملة الشرط، وأراد به قول الشاعر [من الوافر]:

فَطَلِّهُ فَهَا فَلَسْتَ لَهَا بِكُفْءِ وَإِلَّا يَسْعُلُ مَـفْرَقَـكَ الْحُسَامُ (إِلَّا تُطَلِّقُهَا نُوِي) أي قُصد (عِنْدَ الْفَتَى) متعلّق بما قبله، وأراد به العالم الحاذق بهذا الفنّ، يعنى أن المحذوف في البيت «وإلا تطلقها».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنّ حذف جملة الشرط مُطَّرِدٌ بعد الطلب، نحو قوله وَ الله وَ وَلَه وَ الله وَ وَالله وَا الله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَالله وَا الله وَالله وَالله وَالله وَا الله وَالله وَالله وَالله وَالله

وجاء بدون الطلب، نحو قوله فَجَالَى: ﴿ إِنَّ أَرْضِى وَسِعَةٌ فَإِينَى فَأَعْبُدُونِ ﴾ [العنكبوت: ٥٥]، أي فإن لم يَتَأَتَّ إخلاص العبادة لي في هذه البلدة، فإياي فاعبدون في غيرها، وقوله: ﴿ أَمِ النَّفَادُواْ مِن دُونِهِ اللهِ هُو الْوَلِيُ ﴾ [الشورى: الآية ٩]، أي إن أرادوا أولياء بحق، فالله هو الولي، وقوله: ﴿ أَوْ تَقُولُواْ لَوَ أَنَا أُنزِلَ عَلَيْنَا ٱلْكِئْبُ لَكُنَا آهَدَىٰ مِنْهُمُّ فَقَدْ جَآءَ كُم بَيِنَةٌ مِن رَبِّكُمْ وَهُدَى وَوَله: وَوَلَهُ وَرَحْمَةٌ فَمَنْ أَظْلَمُ مِمَن كُذَب بِتَايِئتِ ٱللّهِ ﴾ [الأنعام: ١٥٧] أي إن صدقتم فيما كنتم تَعِدُون به من أنفسكم، فقد جاءكم بيّئة، وإن كذبتم فلا أحد أكذب منكم، فمن أظلم، وإنما مجعلت هذه الآية من حذف جملة الشرط فقط، وهي من حذفها، وحذف جملة الجواب؛ لأنه قد ذُكر في اللفظ جملة قائمة مقام الجواب، وذلك يُسَمَّى جوابًا تجوزًا، كما سيأتي.

 فأنتم لم تقتلوهم، ولكن الله قتلهم، فلا معنى للاعتراض عليه، تأمّل. أفاده المحشّي(١). وجعل منه أبو البقاء قوله ﷺ (الآية ٢] أي إن أردت معرفته فذلك، وهو حسن.

وحذف جملة الشرط بدون الأداة كثير، كقوله: «وَإِلَّا يَعْلُ مَفْرَقَكَ الْخُسَامُ»، أي وإن لا تطلقها. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (حَذْفُ جُمْلَةِ جَوَابِ الشَّرْطِ)

1970- (إِنْ مَا يَدُلُّ سَابِقًا أَوِ اَكْتَنَفْ الْمِثَاءِ الْمُعَلَّلَا الْمِثْ لَمَا إِنْ فَعَلَا الْمِثْ لَمَا إِنْ فَعَلَا الْمِثْ لَمَّ الْمِثْ لَمُ الْإِكْرَامُ 1977- وَمِنْهُ قَوْلُ مَنْ لَهُ الإِكْرَامُ 1977- حَذْفُ الْجُوَابِ هَاهُنَا صَرُورَةُ 1977- وَإِنْ تَقُلُ جَوَائِهُ الإسمِيَّةُ 1978- وَإِنْ تَقُلُ جَوَائِهُ الإسمِيَّةُ 1978- في غَيْر ذَا حَذْفُ الْجُوَابِ جَائِزُ 1978- في غَيْر ذَا حَذْفُ الْجُوَابِ جَائِزُ

جَا فَوْجُوبُ حَذْفِهِ بِلَا أَسَفُ وَهُو إِنْ فَعَسلَ ظَالِمُ الْلَا وَهُو إِنْ فَعَسلَ ظَالِمُ الْلَا اللَّفظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلَامُ اللَّفظُ إِنْ يُفِدْ هُوَ الْكَلَامُ إِذْ شَرْطُهُ مُضَارِعٌ يَا مُثْبِتُ إِذْ شَرْطُهُ مُضَارِعٌ يَا مُثْبِتُ فَحَدْفُ فَا ضَرُورَةٌ جَلِيَّهُ فَحَدْفُ فَا ضَرُورَةٌ جَلِيَّهُ مِضَالُهُ فِي الآي فَاشِ بَارِنُ مِضَالُهُ فِي الآي فَاشِ بَارِنُ

(إِنْ) شرطيّة (مَا) موصولة، فاعل لمحذوف يفسّره ((جا))، أي إن جاء ما (يَدُلُ سَابِقًا) أي حال كونه متقدّمًا على الشرط (أو اكتّنف) أي أو جاء مكتنفاله (جَا) لغة في جاء (فَوُجُوبُ حَدْفِهِ بِلَا أَسَفْ) أي بلا حزن، والفاء رابطة لجواب (إن »، و(وجوب» مبتدأ، خبره ((بلا أسف) (كَهُو ظَالِمٌ أَلَكُم ) أي بلا حزن، والفاء رابطة لجواب (إن فَعَلا) بألف الإطلاق، مثال لما سبق، فجملة (هو ظالم» من المبتدإ والخبر دليل لجواب الشرط، ولذا مُذف وجوبًا (وَهُو إِنْ فَعَلَ ظَالِمُ اللّه ) أي الجماعة، مثال لما اكتنف، فرهو، مبتدأ، و(طالم، خبره، وقد توسط الشرط بينهما، واكتنفاه، فحُذِف الجواب وجوبًا (وَمِنْهُ قَوْلُ مَنْ لَهُ الإِكْرَامُ، وأشار به إلى يحيى بن معطي، حيث قال فيه ابن الك في (الخلاصة) مشهرًا لفضله:

<sup>(</sup>١) انظر «حاشية الدسوقي» ٤٤٣/٣.

وَهْوَ بِسَبْقِ حَائِدُ تَهْ صَيالًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا (اللَّفْظُ إِنْ يُهِدْ هُوَ الْكَلامُ) هذا مقول ابن معطي في «الفتِه»، فقد اكتنف الشرط ما يدلّ على الجواب، لكن (حَذْفُ الْجُوَابِ هَهُنَا ضَرُورَةٌ؛ إِذْ شَرْطُهُ) أي فعل شرطه (مُضَارِعٌ) أي ومن شروط حذف الجواب أن يكون الشرط ماضيًا، كما في الأمثلة المذكورة، وغيرها، وأما إذا كان مضارعًا فلا يجوز حذف جوابه إلا في الضروة، وقوله: ( يَا مُشِيثُ) كمّل به البيت، أي من يريد إللت المسائل على وجه التحقيق (وَإِنْ تَقُلُ جَوَابُهُ الاسْهِيَّةُ) بقطع الهمزة للوزن، أي وهو قوله: (هو الكلام» (فَحَذْفُ فَا صَرُورَةٌ جَلِيَّهُ) أي ظاهرة، يعني أنَّ في جعل الجواب جملة هو الكلام ضرورة أخرى، وهي حذف الفاء من الجواب الواقع جملة اسمية (في غَيْرِ ذَا) أي في غير ما أسلفناه من محل موجب حذف جملة الجواب، وهو ما إذا تقدّم على الشرط، أو اكتنفه ما يُغني عن الجواب (حَذْفُ الْجُوَابِ جَائِزُ، مِثَالُهُ في الآي فَاشِ) أي كثير (بَارِنُ) أي ظاهر، كما سيأتي. وحاصل معنى الأبيات أن جملة جواب الشرط تحذف، وذلك واجب، إن تقدم عليه، أو وحاصل معنى الأبيات أن جملة جواب الشرط تحذف، وذلك واجب، إن تقدم عليه، أو اكتنفه ما يدل على الجواب، فالأول نحو (هو ظالم إن فعل»، والثاني نحو (هو إن فعل ظالم») وقوله ﷺ وقول ابن معطى [من الرجز]:

#### اللَّفْظُ إِنْ يُفِدُ مُوَ الْكَلَامُ \*

إما من ذلك ففيه ضرورة، وهي حذف الجواب مع كون الشرط مضارعًا، وإما الجواب الجملة الاسمية، وجملتا الشرط والجواب خبر، ففيه ضرورة أيضًا، وهي حذف الفاء، كقوله [من البسيط]:

#### ه مَنْ يَفْعَل الْحَسَنَاتِ اللهُ يَشْكُرُهَا »

ووَهِمَ ابنُ الحباز إذ قَطَعَ بهذا الوجه، ويجوز حذف الجواب في غير ذلك، نحو ﴿ فَإِنِ السَّتَطَعْتَ أَن تَبْنَغِي نَفَقًا فِي الْأَرْضِ ﴾ [الأنعام: الآية ٣٥] الآية، أي فافعل، وقوله: ﴿ وَلَق أَنَّ قُرْءِانًا سُيِّرَتَ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [الزعد: الآية ٣١] الآية، أي لما آمنوا به، بدليل قوله: ﴿ وَهُمَّ يَكُفُرُونَ بِالرَّمْ يَنَ كُفُرُونَ لِكَانَ هذا القرآن، قال ابن هشام: وما قدرته بالرَّمْ يَنِ كُهُ وَالزعد: الآية ٣٠]، والنحويون يُقَدِّرون لكان هذا القرآن، قال ابن هشام: وما قدرته

أظهر. انتهي.

وتُعُقّب بأن ما قدّروه أيضًا دلّ عليه قوله تعالى: ﴿لَوْ أَنزَلْنَا هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ عَلَىٰ جَبَـٰلِ﴾ [الحشر: ٢١]، فلم يتبين كون تقديره أظهر من تقديرهم.

وقوله: ﴿ لَوْ تَمْ لَمُونَ عِلْمَ ٱلْمَيْنِ ﴾ [التكاثر: الآية ٥] أي لارتدعتم، وما ألهاكم التكاثر، وقوله: ﴿ وَلَو النَّهَ مَنْ اللَّهِ ١٩] أي ما تُقْبُل منه، وقوله: ﴿ وَلَو النَّهُمُ إِنَّا عَمْ اللَّهُ مُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ مُونَ ﴾ [بس: ١٥] أي أعرضوا، بدليل ما بعده.

وقوله: ﴿ أَيِن ذُكِرْ أَرُ ﴾ [يس: ١٩] أي تطيرتم، وقوله: ﴿ وَلَوْ جِثْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدَا ﴾ [الكهف: ١٩] أي لرأيت ١٠٩] أي لنفد، وقوله: ﴿ وَلَوْ تَرَى إِذِ ٱلْمُجْرِيُونَ نَاكِسُواْ رُءُوسِهِم ﴾ [الشجدة: الآية ١٢] أي لرأيت أمرًا فظيعًا، وقوله: ﴿ وَلَوْلاَ فَضْلُ ٱللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَجَمْتُهُمْ وَأَنَّ ٱللّهَ تَوَّابُ حَكِيمُ ﴾ [الثور: الآية ١٠] أي لما فظيعًا، وقوله: ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ ٱللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَجَمْتُهُمْ وَأَنَّ ٱللّهَ تَوَّابُ حَكِيمُ ﴾ [الأور: الآية ١٠] أي لهلكتم، وقوله: ﴿ وَلَوْلا فَضْلُ اللّهِ عَلَيْكُمْ وَرَجَمْتُهُمْ بِهِ عَلَى اللّه وَلَكُونَهُم بِهِ عَلَى اللّه وَلَكُونَهُم بِهِ عَلَى اللّه وَلَكُونَهُم بِهِ عَلَى اللّه وَلَكُونَهُم بِهِ عَلَى أَلِهُ وَلَوْلاً فَمَا تَحْسَنَ إِلَيْ ﴾ ومقدمة الاستفهام لا تكون جوابًا إلا بالفاء مؤخرة عن الهمزة، نحو «إن جئتك أفما تحسن إليّ »، ومقدمة على غيرها، نحو «فهل تحسن إلى».

تنبيه:

خذف أيضا أيضا وأ وأ ونائب ونائب محملة لأنه والمحذ فالمحذ وأ

فالمحد وأ نحوا (لِلْمُهٔ ثرونه والمراد الجمير

زائدة للمو. و.

رأ «نعم:

خمس

يَتُوَلَ اللّهَ وَرَسُولَكُمُ وَاللّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [المائدة: ٥٦]، أي يغلب، ﴿ فَإِنّ حِزّبَ اللّهِ هُمُ الْفَلِبُونَ ﴾ [المائدة: ٥٦]، وقوله: ﴿ وَاللّهُ عَلَى عَزْمُوا الطّلَقَ ﴾ [البَقَرة: الآية ٢٢٧] أي فلا تؤذوهم بقول ولا فعل؛ فإن الله يسمع ذلك ويعلمه، وقوله: ﴿ فَإِن تُولِّوا ﴾ [هود: الآية ٥٧]. ذلك ويعلمه، وقوله: ﴿ فَإِن تُولِّوا ﴾ [هود: الآية ٥٧]. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ الْكَلَامِ بِجُمْلَتِهِ)

مِنْ بَعْدِ أَخْرُفِ الْجَوَابِ قَدْ وُعِي وَهِي أَلَمْ يَقُمْ نَعَمْ لَهُ يُوَمُّ وَفِي أَلَمْ يَقُمْ نَعَمْ لَهُ يُوَمُّ إِنَّ جَوَابًا كَنعَمْ قَدْ قُبِلاً مَحْصُوصُهَا وَجُمْلَتَيْنِ إِذْ وَفَى يَا هَـؤُلاءِ أَصْلُهُ لِلْمُعْتِي يَا هَـؤُلاءِ أَصْلُهُ لِلْمُعْتِي يَا هَـؤُلاءِ أَصْلُهُ لِللْمُعْتِي قَالَتْ وَإِنْ شَاهِـدُهُ لِللْمُعْتِي قَالَتْ وَإِنْ شَاهِـدُهُ لِللْمُعْتِي كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا قَالَتْ وَإِنْ وَخُـدُ هُـنَا لِخَامِـس مَـقَالًا)

١٩٦٦- (مُطَّرِدًا يَقَعُ في مَوَاضِعِ ١٩٦٧- إِنْ قِيلَ هَلْ قَامَ الْفَتَى فَقُلْ نَعَمْ ١٩٦٨- إِنْ قِيلَ هَلْ قَامَ الْفَتَى فَقُلْ نَعَمْ ١٩٦٨- إِنْ صَدَّقَ النَّفْي بَلَى إِنْ أَبْطَلَا ١٩٦٨- وَبَعْدَ نِعْمَ بِفْسَ حَيْثُ حُذِفَا ١٩٧٨- وَبَعْدَ أَحْرُفِ النِّدَا يَا لَيْتَنِي ١٩٧٨- وَرَابِعٌ بَعْدَ إِنِ الشَّرْطِيَّةِ ١٩٧٧- قَالَتُ بَنَاتُ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ١٩٧٧- في قَرْلِهِمْ الْعَمِّ يَا سَلْمَى وَإِنْ ١٩٧٧- في قَرْلِهِمْ الْعَلْ لِذَا إِمَّا لَا

(مُطَّرِدًا) حال من فاعل (يَقَعُ) أي حذف الكلام بمجملته (في مَوَاضِع) بالصرف للوزن، أي خمسة مواضع، أشار إلى أولها بقوله: (مِنْ بَعْدِ أَحْرُفِ الْجَوَابِ) متعلق بـ(قَدْ وُعِي) بالبناء للمفعول، أي محفظ (إِنْ قِيلَ: «هَلْ قَامَ الْفَقَى؟»، فَقُلْ: «نَعَمْ») أي فحذف جملة الكلام من الفعل والفاعل (وَفِي) قوله: (أَلَمْ يَقُمْ، «نَعَمْ» لَهُ يُؤَمُّ) أي يُقصد جوابًا له (إِنْ صَدَّقَ النَّفْيَ) أي إن الفعل والفاعل (وَفِي) النفي («بَلَي») أي يكون جوابه «بلي» (إِنْ أَبْطَلا) بألف الإطلاق، أي إن أراد كان مراده تصديق النفي («بَلَي») أي يكون جوابه «بلي» (إِنْ أَبْطَلا) بألف الإطلاق، أي إن أراد إبطال النفي («إِنَّ») مبتدأ لقصد محكيّ؛ لقصد لفظه، حال كونه (جَوَابًا، كَـ«نَعَمْ» قَدْ قُبِلاً) بألف الإطلاق، يعني أن «إنّ» استُعملت استعمال «نَعَم»، فوقعت جوبًا لسؤال، كقوله: «قَالُوا:

أُخِفتَ؟ فقلت: إنَّ» البيت.

وأشار إلى الثاني بقوله: (وَبَعْدَ ونِعْمَ، وبِعْسَ، حَيْثُ حُذِفًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله، وهو قوله: (وَجُمْلَتَيْنِ إِذْ وَفَى) أي إذا قلنا إن الكلام جملتان، يعني أنه يُحذف الكلام بعد: «نعم، وهبئس، إذا تحذف المخصوص بالمدح والذم، وقلنا: إن الكلام جملتان، جملة ﴿ نِعْمَ الْعَبْدُ ﴾ [ص: الآية ٣٠]، «وبئس الظلم»، وجملة المخصوص بالمدح أو الذم؛ لأنه مبتدأ خبره محذوف، أو خبر لمحذوف، وأما إذا قلنا: إنه مبتدأ خبره جملة «نعم» و«بئس» ، فالمحذوف جزء الكلام، لا الكلام كله، فتنبه.

وأشار إلى الثالث بقوله: (وَبَعْدَ أَحْرُفِ النَّدَا) أي ويُحذف الكلام أيضًا بعد أحرف النداء، نحو («يَا لَيْتَنِي»، يَا هَوُلَاءِ أَصْلُهُ ) أي أصل «يا ليتني» «يا هؤلاء ليتني»، فحذف «هؤلاء»، وقوله: (لِلْمُغْتَنِي) أي كمّل به البيت، أي هذا واضح لمن له عناية بالفنّ.

ثم ذكر الرابع بقوله: (وَرَابِعٌ) أي من مواضع حذف الكلام (بَعْدَ «إِنِ» الشَّرْطِيَّةِ، «قَالَتْ: وَإِنْ») أي في البيت الآتي (شَاهِدُهُ) أي بما يشهد لهذا الرابع، وقوله: (لِلأُمَّةِ) متعلّق بـ«شاهد» والمراد بالأمة جماعة علم النحو، أو محمول على الجميع؛ لأنه إذا ثبت لدى النحاة فقد ثبت عند الجميع، ثم ذكر البيت فقال: (قَالَتْ بَنَاتُ الْعَمِّ: يَا سَلْمَى، وَإِنْ كَانَ فَقِيرًا مُعْدِمًا) بكسر الدال هو بمعنى الفقير (قَالَتْ: وَإِنْ) أي وإن كان فقيرًا معدمًا رضيته.

ثم ذكر الخامس بقوله: (في قَوْلِهِمْ: اِفْعَلْ) بقطع الهمزة للوزن (لِذَا) أي هذا الفعلَ، فاللام زائدة (إِمَّا لَا) أي إن كنت لا تفعل غيره (وَخُذْ هُنَا لِخَامِسٍ مَقَالًا) أي خذ هذا المثال مثالا للموضع الخامس.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه يجوز حذف الكلام بجملته، ويقع ذلك باطراد في خمسة مواضع:

[أحدها]: بعد حرف الجواب، يقال: «أقام زيد؟»، فتقول: «نعم»، و«ألم يَقُم زيد؟»، فتقول: «نعم» إن صَدَّقت النفي، و«بلي» إن أبطلته، ومن ذلك قوله [من الكامل]:

قَالُوا أَخِفْتَ فَقُلْتُ إِنَّ وَخِيفَتِي مَا إِنَّ تَزَالُ مَنُوطَةً بِرَجَائِي(١) فَإِنْ الْحَالِقِ الْحَاملِ: فإن «إنَّ» هنا بمعنى «نعم»، وأما قوله [من مجزو الكامل]:

وَيَــقُــلْـنَ شَــيْـبٌ قَــدْ عَـلا فَ وَقَدْ كَبِرْتَ فَقُلْتُ إِنَّهُ فلا يلزم كونه من ذلك، خلافًا لأكثرهم؛ لجواز ألا تكون الهاء للسكت، بل اشمًا لـ«إنّ» على أنها المؤكدة، والخبر محذوف، أي إنه كذلك.

[الثاني]: بعد «نعم»، و«بئس» إذا مُحذف المخصوص، وقيل: إنّ الكلام جملتان، نحــو قولــه وَ اللَّهُ عَلَى: ﴿ إِنَّا وَجَدْنَهُ صَابِرًا لَيْعَمَ ٱلْعَبَدُ ﴾ [ص: الآية ٤٤] .

[والثالث]: بعد حروف النداء، في مثل قوله ﷺ: ﴿ يَلَيَّتَ قَوْمِي يَعَلَّمُونَ ﴾ [بس: الآبة ٢٦]، إذا قيل: إنه على حذف المنادى، أي يا هؤلاء.

[الرابع]: بعد (إن) الشرطية، كقوله: (قَالَتْ: وَإِنْ) في البيت الماضي، أي وإن كان كذلك ضيته.

[الخامس]: في قولهم: «افعل هذا إما لا»، أي إن كنت لا تفعل غيره فافعله. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (حَذْفُ أَكْثَرَ مِنْ مُجْمُلَةٍ)

في أعْظَمِ الْكُتُبِ فَانْظُرْ مَا جَرَى فَفَي فَيْطُرْ مَا جَرَى فَي فَي فَي فَي فَي فَي فَي فَي فَي مَا تَقْتَضِيهِ صَنْعَةُ السُرَاةِ أَوْ شَرْطَهُمْ جَزَاهُ فَرُ أَوْ شَرْطَهُمْ جَزَاهُ فَرُ

حَذُفُ

IVA

IVA

11.

111

LAY

14

IAE

110

111

LAV

•)

(فانط

والبقرة

﴿أَنَا

فأرسا

(فَالْحُ

(تَقْتُه

سَريّ

وأتقيا

المحذو

19۷٤ - (حَذْفُ ثَلَاثِ جُمَلِ قَدْ كَثُرَا 19۷٥ - بِسُورَةِ الْبَقَرِ ثُمَّ يُوسُفَا 19۷٦ - فَاخْذُفُ ذُو الْبَحْثِ لَدَى النُّحَاةِ 19۷۷ - بِأَنْ يَرَى مُبْتَدَأً بِلَا خَبَرْ

<sup>(</sup>۱) قوله: «ما إن تزال إلخ» «إن» زائدة، أي لا تزال، وقوله: «منوطة» أي معلّقة اسم مفعول من قولك: يُطتُ الشيءَ أنوطه: إذا علّقته، والرجاء توقّع أمر محبوب، ضدّ اليأس، فهو ما دام مترجّيًا وقوع ما يُحبّ خائف من عدم وقوعه. اهد دسوقي ٤٤٧/٣.

١٩٧٨- أَوْ عَكْسَهُ أَوْ تَابِعًا مُنْفَرِدَا ١٩٧٩- تَقِيكُمُ اخْرُ هُنَاكَ قَدَّرُوا ١٩٧٨- فَذَا تَطَفُّلٌ عَلَى الْفُسِرِ ١٩٨٨- فَذَا تَطَفُّلٌ عَلَى الْفُسِرِ ١٩٨٨- فَحَذْفُكَ الْفَاعِلَ لِلنَّظَامِ ١٩٨٨- وَالْخَرْفِ وَالْإِنْهَامِ وَ الْإِيشَارِ ١٩٨٣- وَالْخَرْفِ وَالْإِنْهَامِ وَ الْإِيشَارِ ١٩٨٣- وَلَا خَيْدِيلِكَ الْعُدُولَا ١٩٨٨- وَلَا خَيْرازِ ظَاهِرِ عَنِ الْعَبَثُ ١٩٨٨- وَلَا تَظُفَّ الْخَصْرَ فِي الْمَذْكُورِ ١٩٨٨- وَلَا تَطُفَّلُ عَلَى فَنُ الْبَيَانُ ١٩٨٨- فَذَا تَطَفَّلٌ عَلَى فَنُ الْبَيَانُ الْعَبَنُ ١٩٨٨- فَذَا تَطَفَّلٌ عَلَى فَنُ الْبَيَانُ

(حَذْفُ ثَلَاثِ جُمَلٍ قَدْ كَثَرًا) بألف الإطلاق (في أَعْظَمِ الْكُتُبِ) أي في القرآن الكريم (فَانْظُرْ مَا جَرَى بِسُورَةِ الْبَقْرِ) كقوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَالِكَ يُحْيِ اللّهُ الْمَوْتَى ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢٧]، فضربوه، فحيى، فقلنا: كذلك إلخ (ثُهَم يُوشُفا) بألف الإطلاق، كقوله تعالى: ﴿ أَنْ الْبَيْدُكُمُ بِتَأْوِيلِهِ مَا أَرْسِلُونِ ﴾ [يُوسُف: الآية ١٤] أي فأرسلون إلى يوسف لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه، فأتاه، وقال له: يا يوسف إلخ (فَفِيهِمَا) أي في السورتين (الْمُرَادُ كَامِلاً وَفَي) أي تم فأرسلوه، فأتاه، وقال له: يا يوسف إلخ (فَفِيهِمَا) أي في السورتين (الْمُرَادُ كَامِلاً وَفَي) أي تم (فَالحَذْفُ هُو الْبَحْثِ لَدَى النَّحَاقِ) أي عندهم، ﴿ فالحذف ﴾ مبتدأ، خبره قوله: (مَا) موصولة (تَقْتَضِيهِ صَنْعَةُ السَّرَاقِ) بفتح السين المهملة، وقد تُضمّ، أصله سَرَيَة، قلبت ياؤه ألفًا كقضاة جمع سَرِيّ، أي شريف على غير قياس؛ إذ قياس جمع فَعِيل المعتلّ باللام أفعلاء، كنبيّ وأنبياء، وتقيّ وأتفياء، كما قال في ﴿ الخلاصة ﴾:

وَنَـابَ عَـنْهُ أَفْعِلَاءُ فِي الْمُعَلُّ لَاماً وَمُضْعَفِ وَغَيْرُ ذَاكَ قَلُّ والمغنى أن الذي يلزم النحوي البحث والنظر في حذفه هو ما اقتضته الصناعة النحوية، لا كلّ المحذوفات، وذلك (بِأَنْ يَرَى مُبْتَدَأً بِلَا خَبَر، أَقْ يرى (عَكْسَهُ) أي خبرًا بلا مبتدإ (أَقْ) يرى

(شَرْطَهُمْ جَزَاهُ فَرْ) أي محذف، أي أو رأى شرطًا محذوف الجزاء، (أَق) يرى (عَكْسَهُ) أي يرى جزاء دون شرط (أَق) يرى (تَابِعًا مُنْفَرِدًا) أي عن متبوعه، كأن يجد معطوفًا بدون معطوف عليه (أَقْ) يرى (مَا) موصولة (عُمِلْ) بالبناء للمفعول، أي معمولًا (لَا عَامِلٌ فِيهِ) وفي نسخة «مَعْهُ» (بَدَا) أي ظهر، يعني أنه وَجَدَ معمولًا بدون عامل، نحو ﴿ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ ﴾ [القنكبوت: الآية ٢٦] أي خلقهم الله.

(﴿ تَقِيكُمُ ٱلْحَرَّ ﴾ [التحل: الآية ٨١] هُنَاكَ قَدَّرُوا، أَيْ قَوْلَهُ: وَالْبَرْدَ، إِذْ قَدْ حَرَّرُوا) أي وقت تحريرهم معنى هذه الآية (فَذَا تَطَقُلٌ) أي فهذا التقدير تطفّل، أي تدخّل، قال الفيّومي: الطُّفيليّ -بالضمّ مصغّرًا - هو الذي يَدْخُل الوليمة من غير أن يُدعى إليها، قال ابن السّكيت، والأزهريّ: هو نسبة إلى طُفيل من ولد عبد الله بن غَطَفَان من أهل الكوفة، وكان يدخل وليمة العُرس من غير أن يُدعَى إليها، فنُسب إليه من يَفعل ذلك، ويقال: التطفّل من كلام أهل العراق، وكلامُ العرب لمن يدخُل من غير أن يُدعَى في الطعام «الوارش»، وفي الشراب «الْوَاغِلُ». انتهى (١).

وقوله: (عَلَى الْفُسِّرِ) متعلّق بـ«تطفّل»، يعني أن هذا تطفّل عليهم؛ لأن ذلك من تخصّصاتهم؛ لأن المعنى لا يستقيم إلا عليه.

(كَذَاكَ حَذْفُ فَاعِلٍ لِمَا دُرِي) بالبناء للمفعول، للأسباب المعروفة عند أهلها، كما أوضحها بالأبيات التي قالها بعضهم، وهي:

(فَحَذْفُكَ) وفي نسخة «وحَذْفُكَ» بالواو (الْفَاعِلَ) ومثله المبتدأ كالأمثلة الآتية (لِلنَّظَامِ) أي لأجل استقامة الوزن (وَالسَّجْعِ) أي ولاستقامته (وَالتَّحْقِيرِ) أي تحقير لذكره كقوله [من البسيط]:

قَـوْمٌ إِذَا أَكَـلُـوا أَخْـفَـوْا كَـلَامَـهُـمُ وَاسْتَوْتَقُوا مِنْ رِتَاجِ الْبَابِ وَالدَّارِ أَي هم قوم (وَالإِعْظَامِ) أي لأجل تعظيمه، كقوله [من الطويل]:

اه غُ أَة (وَالإِ توله:

حَذُوْ

آءَ سَرَقَ لا (أَ مقدار دليلير

الحذا للابت العرد

لأن ا اللذكُ تنحه

(فَلَيْه

[من الأ

<sup>(</sup>۱) «المصباح المنير» ۲/۲۷۳.

أَضَاءَتْ لَهُمْ أَحْسَابُهُمْ وَوُجُوهُهُمْ دُجَى اللَّيْلِ حَتَّى نَظَّمَ الْجُزْعَ ثَاقِبُهْ فَخُومُ سَمَاء كُلَّمَا انْقَضَّ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبٌ تَأْدِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهْ بَعُومُ سَمَاء كُلَّمَا انْقَضَّ كَوْكَبٌ بَدَا كَوْكَبُ تَأْدِي إِلَيْهِ كَوَاكِبُهُ أَي هُم نجوم (وَالْجِنْهَامِ) على السامع أي هم نجوم (وَالْجِنْهَامِ) على السامع (وَالْإِيْهَامِ) على السامع (وَالْإِيثَانِ) أي إيثاره (وَالْعِلْمِ) به (وَالْجَهْلِ) به (وَالاَحْتِصَانِ) إذا كان المقام يقتضي ذلك، نحو قوله:

قَالَ كَيْفَ أَنْتَ قُلْتُ عَلِيلُ سَهَرٌ دَائِمٌ وَكُونُ طَوِيلُ الْمَالُ الْمُعْتِلُ الْمَالُ الْمَالُ اللَّهُ الْمِلْلُ اللْمَالُ اللَّهُ الْمِلْلُ الْمَالُ الْمَالُ الْمَالُ اللَّهُ الْمِلْمُ اللْمُلْلُ الْمَالُ الْمُلْمُ الْمُلْلُ الْمُلْمُ الْمُلْمُ الْمُلْلُ الْمُلْلُ الْمُلْلُ الْمُلْلُ الْمُلْمُ الْمُل

إِنْ يَكُنْ طِبُّكِ الدَّلَالَ فَلَوْ فِي سَالِفِ الدَّهْرِ وَالسَّنِينَ الْخُوَالِي أَي إِنْ كَانَ عادتك الدَّلال، فلو كان هذا فيما مضى لاحتملناه منك، فقد حذف جملة شرط

(الو)، وجملة جوابها، وذلك أكثر من جملة، وقالوا في قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اَضْرِبُوهُ بِبَعْضِهَا كَذَلِكَ يُحِي الله، وفي قوله يُحِي الله الله الله الله وفي قوله يُحِي الله الله الله الله وفي قوله تعالى: ﴿ أَنَا أُنَيِتُكُم يِتَأْوِيلِهِ قَأْرْسِلُونِ ﴾ [يُوسُف: الآية ١٥] الآية: إن التقدير: فأرسِلُونِ إلى يوسف؛ لأستعبره الرؤيا، فأرسلوه فأتاه، وقال له: يا يوسف، وفي قوله تعالى: ﴿ فَقُلْنَا اَذْهَبَا إِلَى الْقَوْمِ الله المناه، وأَلَوْمَان التقدير: فأتياهم، فأبلغاهم الرسالة، فكذبوهما، فدمرناهم.

تنبيه:

الحذف الذي يلزم النحوي النظر فيه، هو ما اقتضته الصناعة، وذلك بأن يَجِد خبرًا بدون مبتدًا، أو بالعكس، أو مبعطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا مبتدًا، أو بالعكس، أو معطوفًا بدون معطوف عليه، أو معمولًا بدون عامل، نحو ﴿ لَيُقُولُنَّ اللّهُ ﴾ [التنكبوت: الآية ٢٦]، ونحو ﴿ قَالُواْ خَيْراً ﴾ [التحل: الآية ٣٠]، ونحو ﴿ قَالُواْ خَيْراً ﴾ [التحل: الآية ٢٠]، ونحو ﴿ وَقَالُواْ خَيْراً ﴾ [التحل: الآية ٢١]: إن التقدير: والبرد، ونحو: ﴿ وَيَلِّكَ نِعْمَةٌ تَمُنّها عَلَى أَنْ عَبَدَتَ بَنِي ٓ إِسْرَةٍ يلَ ﴾ [الشّعرَاء: الآية ٢٢]: إن التقدير: والم تعبدني، ففضول في فن النحو، وإنما ذلك للمفسر، وكذا قولهم: يُحذَف الفاعل؛ العظمته، وحقارة المفعول، أو بالعكس، أو للجهل به، أو للخوف عليه أو منه، ونحو ذلك، فإنه تطفل منهم على صناعة البيان، قال ابن هشام رحمه الله: ولم أذكر بعض ذلك في كتابي جريًا (١) على عادتهم، وأنشيدُ (٢) متمثلًا [من الطويل]:

<sup>(</sup>١) قوله: «جريًا» علة للمنفيّ، أي لم أذكر ذلك بحيث أكون جاريًا على عادتهم، وأنشد هذا البيت اعتذارًا. (٢) قوله: «وأنشد» يحتمل أن يكون منصوبًا بـ«أن» مضمرةً عطفًا على المصدر المتقدّم، وهو قوله: «جريًا» على حدّ قولها:

وَلَـبْسُ عَـبَاءَةٍ وَتَـفَـرُ عَـيْنِي ٥

ويحتمل أن يكون مرفوعًا على الاستثناف، أي وأنا أنشد، والبيت لدُريد بن الصَّمَّة، وهغَزيَّة بغين معجمة مفتوحة، وزاي قبيلة، والمضارعان يجوز فيهما ضم الشين وفتحها، يقال: رَشَد يَرشُدُ كنصر ينصر، ورَشِدَ يَرشَد كفرح يفرح.

وغرضه أنه لم يذكر في كتابه بعض ما أورده مما يتعلّق بغير الإعراب لأجل اقتفاء أثر غيره ممن فعل=

وَهَـلْ أَنَـا إِلَّا مِـنْ غَـزِيَّـةَ إِنْ غَـوَتْ غَوَيْتُ وَإِنْ تَـرْشُـدُ غَـزِيَّـةُ أَرْشُـدِ بل لأني (١) وضعت الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والعربية جميعًا(٢).

وأما قولهم في «راكبُ الناقة طليحان» (٢): إنه على حذف عاطف ومعطوف، أي والناقة فلازم لهم؛ ليطابق الخبر المخبر عنه، وقيل: هو على حذف مضاف (٤)، أي أحد طليحين، وهذا لا يتأتى في نحو «غلام زيد ضربتهما». انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب. ولما أنهى الكلام على الباب الخامس شرع يبين الباب السادس، فقال:

ذلك من المعربين حتى يحتاج إلى أن يُنشد هذا البيت اعتذارًا عن ذلك، وإنما فعله لأمر آخر، وهو أنه وضع كتابه ليفيد به من يتعاطى التفسير والعربية جميعًا، فلا حاجة إلى إقامة مثل ذلك العذر. قاله الدامينيّ. «حاشية الدسوقي،٣٤-٤٥٠.

<sup>(</sup>١) قوله: ﴿ بَل لأني إلخ ﴾ الأوضح حذف الإضراب، وقوله: ﴿ لأني إلخ » علة للنفي، أي لأني وضعت هذا الكتاب لإفادة متعاطي التفسير والنحو، أي وبيانُ الأغراض التي يُحذف الفاعل، أو المفعول لأجلها لا تفيد متعاطيهما فائدة ؛ لأن صناعة النحو لا تتوقف عليها، وكذلك استقامة معنى الكلام لا تتوقف عليها.

 <sup>(</sup>٢) قوله: «لإفادة متعاطى التفسير والعربيّة جميعًا» بل لإفادة علم الأدب، أو لطائف مطلق العلم، وما أحسن قول منجك باشا في ديوانه:

يُدَاوِي السَّقِيمَ بِصَوْتِ رَجِيمٍ وَطَبِعٍ صَلِيمٍ وَذَاتٍ تُحَبُّ كَمَالٌ غَرِيبٌ وَلَفُظٌ عَجَيبٌ وَمُغْنِي اللَّبِيبِ بِحُسْنِ الأَدَبُ وقبل للمصنف: هلا فسرت القرآن، أو أعربته؟ فقال: أغناني المغني.

<sup>(</sup>٣) من الطلاحة، وهي التعب من السير.

<sup>(</sup>٤) أي ولا يكون التقدير: الناقة وراكب الناقة بحيث يُجعل من باب حذف العاطف والمعطوف عليه؛ لأن الحذف اتساع، وبابه وسط الكلام وآخره، لا أوله، ألا ترى أن «كان» تزاد وسطًا وآخرًا لا أولا، وحذف العاطف، وبقاء المعطوف شاذ، وإنما حكى منه أبو عثمان أكلت خبرًا سمكًا تمرًا. انتهى شمني.

(الْبَابُ السَّادِسُ مِنَ الْكِتَابِ فِي التَّحْذِيرِ مِنْ أُمُورِ اَشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُعْرِبِينَ، وَالصَّوَابُ خِلَافُهَا، وَهِيَ كَثِيرَةً، وَالَّذِي يَحْضُرُنِي الآنَ عِشْرُونَ مَوْضِعًا)

19۸۸ - (لَوْ إِنَّهَا حَرْفُ امْتِنَاعِ لِامْتِنَاعِ لِامْتِنَاعِ وَهُ مَتِنَاعِ الْمُتِنَاعِ الْمُتَنَاعِ الْمُتَنَاعِ الْمُتَنَاعِ الْمُتَناعِ جُوابِها لامتناع شرطها، وهذه العبارة فاسدة؛ لاقتضائها أن (الو) تكون لانتفاء الأمرين دائمًا، وليس كذلك؛ لأنها إنما تدلّ على انتفاء الأمرين إذا كان الجواب مساويًا للشرط في التحقّق، كما في (الو كانت الشمس طالعة كان الضوء موجودًا)، إذ لا يلزم من انتفاء طلوع الشمس انتفاء الضوء، وإنما يلزم انتفاء القدر المساوي الشرط، وهو ضوء إلشمس، وقد تكون لتقرير الجواب، سواءٌ وُجد الشرط أو لا، كما في (الو يخف الله لم يَعصِهِ).

والحاصل أن هذه العبارة التي قالوها تفيد أنها دائما لامتناع الأمرين، مع أنها قد تكون لامتناع الأول، وقد تكون لتقرير الجواب مطلقًا، وُجد الشرط أو لا(١).

(قَدْ مَنَّ) أي في «فصل لو» (بَسْطُنَا الصَّوَابَ) أي وهو أنها حرف يدلّ على انتفاء تال يَلْزَمُ للبُوته ثبوتُ تاليه، وقوله (كَالشُّعَاعُ) أي حال كونه واضحًا كوضوح شعاع الشمس، وهو بالضم الذي تراه كأنه الحبال مُقبلةً عليك إذا نظرت إليها، أو الذي ينتشر من ضوئها، أو الذي تراه ممتدًا كالرماح بُعيد الطلوع، وما أشبهه. قاله في «القاموس».

وأشار إلى الموضع الثاني بقوله:

١٩٨٩- (طَرْفٌ «إِذَا لِمَا» مِنَ الزَّمَانِ قَدْ يُسْتَقْبَلُ وَالشَّرْطُ فِيهِ يُعْتَمَدْ ١٩٨٩- فَذَا مَعِيبٌ مِنْ جِهَاتٍ أَرْبَعِ فَذِكْرُهُمْ لَـهُ بِكُلِّ مَوْضِع

<sup>(</sup>١) احاشية الدسوقي٣٥/٥٥٤.

١٩٩١- فَذَاكَ تَفْسِيرُ الأَدَاةِ مُسْجَلًا المُحَادِ - المَالَةُ صُمْنَ شَرْطًا أَوْخَلًا - ١٩٩٢- بِأَنَّهُ صُمْنَ شَرْطِهِ جَوَابًا نَصَبَا ١٩٩٣- خَافِضُ شَرْطِهِ جَوَابًا نَصَبَا المَعْبَارَةُ الإِيجَازِ أَوْلَى مَا ذُكِرُ ١٩٩٥- فَجُولُ إِذَا ظَرْفٌ لِلَا يُسْتَقْبِلُ المُعْبَا وُفِي وَمَانِ تُوهِمُ المَعْبَا وَقْتِ فِي زَمَانِ تُوهِمُ المَعْبَا فِي حَدِّهَا قَدْ يَرْجِعُ ١٩٩٧- وَغَالِبًا فِي حَدِّهَا قَدْ يَرْجِعُ المَعْبَا وَلِلزَّمَان

وَإِنِّمَا الْمُطْلُوبُ أَنْ يُفَصَّلَا أَخْسَنُهُ ظَرْفٌ إِذَا مُسْتَقْبَلَا أَخْسَنُهُ ظَرْفٌ إِذَا مُسْتَقْبَلَا لِغَيْرِ ذَا يَصْلُحُ خُذْ مَطَالِبَا لِكَرْبِهَا أَخْصَرَ بِمَّا قَدْ شُهِرْ لِكَرْبِهَا أَخْصَرُ مِنْ ذَا قَوْلُهُمْ مُسْتَقْبَلُ أَخْصَرُ مِنْ ذَا قَوْلُهُمْ مُسْتَقْبَلُ وَأَفْضَلُ الأَلْفَاظِ مَا لَآيُوهِمُ لِللَّهُ مُسْتَقْبَلُ الأَزْمَانِ وَكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلُ الأَزْمَانِ)

(ظَرْفٌ) خَبر مقدّم لـ(«إِذَا» لِمَا مِنَ الزُّمَانِ قَدْ يَسْتَقْبِلُ) بإشباع ضمة اللام للوزن، كما قاله الناظم، وهو مبنيّ للفاعل، أو للمفعول؛ لأن الاستقبال يأتي من الجانبين، فالشي الذي استقبتله، فقد استقبلك(وَالشَّرْطُ فِيهِ يُعْتَمَدُ) يعني أن معنى الشرط فيها غالب معتمد عليه (فَذَا) فهذا التعبير (مَعِيبٌ مِنْ جِهَاتٍ أَرْبَع) أي معترضٌ من أربعة أوجه:

(فَ)أحدها (فِكُوهُمْ لَهُ) أي لذا التعبير (بِكُلِّ مَوْضِعِ) أي في كلّ محلّ أتت فيه هإذا»، فالباء بعنى «في» (فَذَاكَ) أي التفسير المذكور، وهو قولهم: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، فيها معنى الشرط غالبًا (تَفْسِيرُ الأَذَاقِ مُسْجَلًا) أي مطلقًا، لو عبر بـ«مجملًا» كان أولى؛ لأنه المناسب من حيث المعنى؛ إذ المراد أن هذا تفسير للأداة، أي «إذا» من حيث الجملة، أي من حيث ذاتها بقطع النظر عما تحلّ فيه من المواضع، وحينئذ فلا ينبغي أن يُذكر ذلك التفسير بتمامه في كل موضع، بل على المعرب أن يفصّل ذلك، كما أوضحه بقوله: (وَإِنَّمَا المُطلُوبُ أَنْ يُفَصَّلًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أو للفاعل، والضمير للمعرب المفهوم (بِأَنَّهُ صُمَّنَ شَرْطًا) أي معنى شرط، فيما إذا كان الموضع لا يقتضي كان الموضع يقتضي ذلك (أَوْخَلًا) أي أو خلا عن معنى الشرط فيما إذا كان الموضع لا يقتضي ذلك (أَوْخَلًا) أي أو خلا عن معنى الشرط فيما إذا كان الموضع لا يقتضي ذلك (أَحْسَنُهُ) أي حسن مما قالوه أن يقال إذا أريد تفسيرها من حيث هي بقطع النظر عما تقع فيه ذلك (أَحْسَنُهُ الله وحاشية الدسوقي، ٢٥ على ١٠٠٠)

من المواضع: (طُرُفٌ) خبر مقدّم لـ(«إِذَا») أي إذا ظرف، وإنما كانت هذه العبارة أحسن؛ لأنها ليست موهمة خلاف المراد بخلاف عبارتهم، ومن جهة إفادة هذه أن «إذا» صالحة لتضمّن معنى الشرط، وليست متضمنة لمعناه بالفعل كما هو ظاهر عبارتهم، فإنها في بعض المواضع متضمنة لمعنى الشرط، وفي بعضها غير متضمّنة لذلك (۱)، وقوله: (مُسْتَقْبَلا) حال من «إذا» أي حال كونه مستقبلًا، وأما قولهم: ظرف لما يَستقبِل فهو موهم خلاف المراد؛ لإفادته أن «إذا» ظرف للظرف؛ لأن ما يستقبل من الزمان ظرف (خَافِضُ شَرْطِه، جَوَابًا نَصَبًا) هكذا النسخ، والصواب «جَوَابً نَصَبًا»، أي نصب «إذا» جوابه؛ لأن الجواب هو الذي ينصب، لا العكس (لِغَيْرِ ذَا) أي لغير هذا المعنى (يَصْلُحُ) أي كتضمّنه معنى الشرط (خُذْ مَطَالِبًا) جمع مطلب، أي خذ ما تريده من معاني «إذا» في كل موضع حسبما يناسبه.

ثم أشار إلى الاعتراض الثاني بقوله: (عِبَارَةُ الإِيجَازِ أَوْلَى مَا ذُكِن) بالبناء للمفعول، أي أحق شيء يُذكر للمبتدئين (لِكَوْنِهَا أَخْصَرَ مِمًّا قَدْ شُهِن) أي من العبارة المشهورة عندهم، ثم ذكر العبارتين بقوله: (نَحْوُ «إِذَا» ظَوْفٌ لِمَا يَسْتَقْبِلُ) بكسر الموحدة، وفتحها، مبنيًا للفاعل، وللمفعول؛ لأن الاستقبال من الطرفين، كما مرّ آنفًا (أَخْصَرُ مِنْ ذَا) أي من هذه العبارة (قَوْلُهُمْ: مُسْتَقْبَلُ) بكسر الموحدة، وفتحها أيضًا.

ثم أشار إلى الاعتراض الثالث بقوله: (دُخُولَ وَقْتِ فِي زَمَانِ تُوهِم) يعني أن عبارتهم توهم دخول وقت في وقت، فالدخول، مفعول مقدّم لقوله: «توهم»، وضميره للاعبارتهم» (وَأَفْضَلُ الأَنْفَاظِ مَا لاَيُهام فيه، وهي العبارة المختصرة، الأَنْفَاظِ مَا لاَيُهام فيه، وهي العبارة المختصرة، وإذا ظرف مستقبل».

ثم أشار إلى الاعتراض الرابع بقوله: (وَغَالِبًا) أي قولهم: غالبًا (في حَدِّهَا) أي عند تعريف «إذا»، حيث يقولون: «إذا ظرف لما يستقبل من الزمان، وفيها معنى الشرط غالبًا» (قَدْ يَرْجِعُ لِلشَّرْطِ ظَاهِرًا) يعني أن ظاهره أنه قيدٌ لمعنى الشرط (وَذَا كُمْتَبْعُ، بَلْ) الصواب أنه قيدٌ أيضًا لـ (كُوْنِهِ ظُرْفًا، وَ) كونه (لِلزَّمَانِ، وكَوْنِهِ مُسْتَقْبَلَ الأَزْمَانِ) يعني أن عبارتهم توهم أن الغالبية مقصورة على معنى الشرط فقط، مع أنه يشمل معنى الظرف، والزمان ، والاستقبال، فـ (إذا) تكون لهذه

المعاني غالبًا، وقد تخرج عنها، كما مرّ بيانه مفصّلًا في مبحث «إذا».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الباب السادس من الكتاب في التحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، وهي كثيرة، والذي يُذكر الآن منها عشرون موضعًا:

[أحدها]: قولهم في «لو»: إنها حرف امتناع لامتناع، وقد تقدّم بيان الصواب في ذلك في «فصل لو»، فراجعه تستفد، وبالله تعالى التوفيق.

[الثاني]: قولهم في «إذا» غير الفُجائية: إنها ظرف لما يَستَقبِل من الزمان، وفيها معنى الشرط غالبًا، وذلك معيب من أربع جهات:

(إحداها): أنهم يذكرونه في كل موضع، وإنما ذلك تفسير للأداة من حيث هي، وعلى المعرب أن يُبَينٌ في كل موضع، هل هي متضمنة لمعنى الشرط أو لا، وأحسن مما قالوه أن يقال: إذا أريد تفسيرها من حيث هي: ظرفٌ مستقبلٌ خافضٌ لشرطه، منصوب بجوابه، صالح لغير ذلك.

(والثانية): أن العبارة التي تُلقَى للمتدرّبين يُطلَب فيها الإيجاز؛ لِتَخِفّ على الألسنة؛ إذ الحاجة داعية إلى تكرارها، وكان أخصر من قولهم: «لما يستقبل من الزمان» أن يقولوا: «مستقبل».

(والثالثة): أن المراد أنها ظرف موضوع للمستقبل، والعبارة موهمة أنها محل للمستقبل، كما تقول: اليوم ظرف للسفر، فإن الزمان قد يُجعل ظرفًا للزمان مجازًا، كما تقول: (كتبته في يوم الخميس في عام كذا»، فإن الثاني حال من الأول، فهو ظرف له على الاتساع، ولا يكون بدلًا منه؛ إذ لا يبدل الأكثر من الأقل على الأصح، ولو قالوا: ظرف مستقبل لسلموا من الإسهاب والإيهام المذكورين.

(والرابعة): أن قولهم: «غالبا» راجع إلى قولهم: «فيه معنى الشرط» كذا يفسرونه، وذلك يقتضي أن كونه ظرفًا، وكونه للزمان، وكونه للمستقبل لا يتخلفن، وقد تقدّم في بحث «إذا» أن الأمر بخلاف ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثالث بقوله:

١٩٩٩ - (وَثَالِثٌ قَوْلُهُمُ النَّعْتُ تَبِعْ مَسْعُوتَهُ فِي أَرْبَعِ لَمَّا وُضِعْ

٢٠٠٠ مِنْ عَشْرَةِ وَلَيْسَ ذَاكَ مُطْلَقًا بَلِ الْحَقِيقِيُ كَمَا قَدْ حُقِّقًا
 ٢٠٠١ أمَّا الَّذِي بِالسَّبَبِيُّ قَدْ دُعِي فَبِاتْنَتَيْنِ مِنْ خُمَيْسِ أَتْبِعِ)

(وَتَالِثٌ) أي من الأمور المشتهرة بين المعربين، والصواب بخلافها (قَوْلُهُمُ: النَّعْتُ تَبِعُ) بكسر الباء (مَنْعُوتَهُ فِي أَرْبَعٍ) أي في أربع خصال، وهي واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير، وواحد من التذكير والتأنيث، وواحد من الإفراد والتثنية والجمع (لمَّا وُضِعُ) أي حين وُضع نعتًا (مِنْ عَشْرَقٍ) متعلق بصفة لـ«أربع» (وَلَيْسَ ذَاكَ مُطْلَقًا) أي سواء كان النعت حقيقيًا، أو سببيًا (بَلْ الْحَقِيقِيُّ) أي بل الذي يتبع في أربعة من عشرة هو النعت الحقيقي، وهو ما رَفَعَ ضمير المنعوت، نحو «جاء زيد العاقل»، وقوله: (كَمَا قَدْ حُقِّقًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي كما حققه البارعون في هذا الفنّ (أمًّا) النعت (الَّذِي بِالسَّبييِّ قَدْ دُعِي) بالبناء للمفعول، أي يسمونه بالنعت السببيّ، وهو ما رفع ظاهرًا ملابسًا لضمير المنعوت، نحو «جاءت المرأة قائمٌ أبوها» (فَبِاثْنَيَنْ مِنْ خُمَيْسٍ) تصغير خمس (أَتْبِعِ) أي أتبعه منعوته في اثنين من خمسة امرأة قائمٌ أبوها» (فَبِاثْنَتَيْنْ مِنْ خُمَيْسٍ) تصغير خمس (أَتْبِعِ) أي أتبعه منعوته في اثنين من خمسة فقط، وهي واحد من أوجه الإعراب الثلاثة، وواحد من التعريف والتنكير فقط.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الموضع الثالث قولهم: «النعت يتبع المنعوت في أربعة من عشرة»، وإنما ذلك في النعت الحقيقي، فأما السبي فإنما يتبع في اثنين من خمسة، واحد من أوجه الإعراب، وواحد من التعريف والتنكير، وأما الإفراد والتذكير وأضدادهما فهو فيها كالفعل، تقول: «مررت برجلين قائم أبواهما، وبرجال قائم آباؤهم، وبرجل قائمة أمه، وبامرأة قائم أبوها»، وإنما يقول: «أكلوني البراغيث»، وفي التَّنْزِيل: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا مِنْ هَذِهِ ٱلْفَلَالِمِ أَهْلُهَا ﴿ النِّسَاء: الآية ه ٧] ، غير أن الصفة الرافعة للجمع يجوز فيها في الفصيح أن تُفرَد، وأن تُكسَّر، وهو أرجح على الأصح، كقوله [من الطويل]:

بَكَرْتُ عَلَيْهِ بُكْرَةً فَوَجَدْنُهُ قُعُودًا عَلَيْهِ بِالصَّرِيمِ عَوَاذِلُهْ وصح الاستشهاد بالبيت؛ لأن هذا الحكم ثابت أيضا للخبر والحال. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع الرابع مما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه، فقال:

لِصْدَرِ يُنْوَى كَأَكُلًا فَاعْرِفَهُ مُعَالِفُونَ فِيهِ لِلْفَريت مَصْدَرِ فِعْلِ سَابِقِ شَهِيرِ دَلِيلُهُ كَالشَّمْسِ وَفْتَ الْقَائِلَهُ بِالنَّصْبِ لَا بِالرَّفْعِ خُذْ دَلِيلًا)

٢٠٠٢ (وَجَعْلُ نَصْب رَغَدًا عَلَى الصَّفَهُ ٢٠٠٣ فَسِيبَوِيْهِ وَأُولُو التَّحْقِيق ٢٠٠٤ بَلْ جَعَلُوهُ الْحَالَ مِنْ ضَمِير ٢٠٠٥ أَيْ فَكُلَاهُ رَغَدًا وَاشْتَعَلَهُ ٢٠٠٦ سِيرَ عَلَيْهِ ثُمُّ قُلْ طَوِيلًا

(وَجَعْلُ نَصْبِ ﴿ رَغَدًا ﴾ [البَتْرَة: الآية ٢٥] عَلَى الصُّفَة ) أي على أنه صفة (لِمُصْدَرِ يُنْوَى) بالبناء للمفعول، أي يُقدّر (كَأَكْلًا) أي أكلًا رغدًا، أي واسعًا لا حجر فيه، وقوله: (فَاعْرِفَهْ) كمّل به البيت، وهو فعل أمر مؤكّد بنون التوكيد الخفيفة، فأصله «فاعرفته»ثم مُحذفت للضرورة. (فَسِيبَويْهِ وَأُولُو التَّحْقِيقِ مُخَالِفُونَ فِيهِ لِلْفَرِيقِ) أي للجماعة الذين أعربوه الإعراب المذكور (بَلْ جَعَلُوهُ الْحَالَ مِنْ ضَمِيرِ مَصْدَرِ فِعْل سَابِقِ شَهِيرٍ) أي هو حال من الضمير المنصوب العائد

على مصدر الفعل السابق، وهو «كُلا»، فالأصل (أَيْ فَكُلاهُ) أي الأكل، حال كونه (زَغَدًا) أي واسعًا، وقوله: (وَاشْتَعَلَهُ) أي في قول الشاعر:وَاشْتَعَلَ الْبُيِّضُ ... البيت، فالضمير فيه للمصدر، أي واشتعل الاشتعالَ، فيكون قوله: «مثلَ اشتعال النار، منصوبًا على الحال من الضمير المذكور.

(دَلِيلُهُ) أي دليل ترجيح هذا المذهب (كَالشَّمْس وَقْتَ الْقَائِلَة) أي ظاهر كظهور الشمس وقت اشتداد الحرّ، ثم ذكر ذلك الدليل بقوله: (سِيرَ عَلَيْهِ ثُمَّ قُلْ: طَوِيلًا بِالنَّصْبِ، لَا بِالرَّفْع) يعنى أن قولهم: «سِيرَ عليه طويلًا» بالنصب، لا بالرفع، ولو كان نعتًا للمصدر المحذوف لجاز الرفع، وقوله: (خُذْ دَلِيلًا) مؤكّد لما قبله، أي خذ هذا دليلا لترجيح مذهب سيبويه، ومن معه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع قولهم(١) في نحو قوله وعَجَلَّ: ﴿ وَكُلَّا مِنْهَا رَغَدًا ﴾:

<sup>(</sup>١) اعترض الدماميني . على هذا، فقال: لا ينبغي أن يُعدّ هذا فيما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه؛ لأنه آل الأمر من كلام المصنف إلى أن الذي اشتهر في هذا بين المعربين صواب، وأن تخطئتهم بما نُقل عن سيبويه وغيره لم يُصادف محلًا.

إن «رغدا» نعت مصدرمحذوف، ومثله ﴿وَأَذْكُر رَبِّكَ كَثِيرًا ﴾ [آل عِمرَان: الآية ١٤]، وقول ابن دُريد [من الرجز]:

وَاشْــتَــعـَــلَ الْمُبْــيَــضُ فِي مُــسْــوَدُهِ مِثْلَ اشْتِعَالِ النَّارِ فِي جَزْلِ الْغَضَى أي أكلًا رغدًا، وذِكرًا كثيرًا، واشتعالًا مثلَ اشتعال النار.

قيل: ومذهب سيبويه والمحققين خلاف ذلك، وأن المنصوب حال من ضمير مصدر الفعل، والأصل فكلاه، واشتعله، أي فَكُلا الأكلَ، واشتعل الاشتعال، ودليل ذلك قولهم: «سيرَ عليه طويلًا»، ولا يقولون: «طويل»، ولو كان نعتًا للمصدر لجاز، وبدليل أنه لا يُحذف الموصوف إلا والصفة خاصة بجنسه، تقول: «رأيت كاتبا»، ولا تقول: «رأيت طويلًا»؛ لأن الكتابة خاصة بجنس الإنسان، دون الطول.

قال ابن هشام: وعندي فيما احتجوا به نظر، أما الأول فلجواز أن المانع من الرفع كراهية اجتماع مجازين: حذفِ الموصوف، وتصيير الصفة مفعولا على السعة، ولهذا يقولون: «دخلت الدار» بحذف «في» توسعًا، ومنعوا «دخلت الأمر»؛ لأن تعلق الدخول بالمعاني مجاز، وإسقاط الخافض مجاز، وتوضيحه أنهم يفعلون ذلك في صفة الأحيان، فيقولون: «سير عليه زمن طويل»، فإذا حذفوا الزمان قالوا: «طويلا» بالنصب؛ لما ذكرنا، وأما الثاني فلأن التحقيق أن حذف الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل هو وألنا له الحديد «أن الموصوف إنما يتوقف على وجدان الدليل، لا على الاختصاص، بدليل هو وألنا له الحديد «أن

ومما يقدح في قولهم مجيء نحو قولهم: «اشتمل الصماء» أي الشَّمْلَة الصماء والحالية متعذرة لتعريفه. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الخامس بقوله:

٢٠٠٧- (وَالْفَاءُ فِي الْجُوَابِ قُلْ لِلرَّبْطِ وَلَا تَقُلْ فِيهَا جَوَابُ الشَّرْطِ)

أجاب الشمني، فقال: وأقول: إنما عده المصنف فيما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه بناء على قولهم: إن مذهب سيبويه والمحققين خلافه، واستدلالهم على ذلك، لا بناء على اعتراضه على أدلتهم. انتهى «حاشية الدسوقي،٤٥٨/٣٤.

(وَالْفَاءُ فِي الْجُوَابِ قُلْ: لِلرَّبْطِ، وَلَا تَقُلْ فِيهَا: جَوَابُ الشَّرْطِ) يعني أن مما اشتهر بين المعربين نولهم: الفاء جواب الشرط، وهو غلط، والصواب أن يقال: رابطة لجواب الشرط، وإنما جواب الشرط هي الجملة. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع السادس بقوله:

٢٠٠٨ (بَلْ حَرْفُ إِضْرَابِ يَقُولُ الْعُلَمَا وَتَرْكُ الْإَسْتِدْرَاكِ لَيْسَ يُعْتَمَى) («بَلْ» حَرْفُ إِضْرَابِ) مبتدأ لقصد لفظه محكيّ، خبره قوله (يَقُولُ الْعُلَمَا) بتقدير رابط، أي يقوله (وَتَرْكُ الاَسْتِدْرَاكِ لَيْسَ يُعْتَمَى) بالبناء للمفعول، أي ليس يُختار، يعني أنهم يقولون: «بل» حرف إضراب، ويُهملون حرف استدراك، والصواب أنها حرف استدراك، وإضراب، فإنها بعد النفي والنهي بِمَنْزِلة «لكن» سواء، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع السابع بقوله:

٩ • ٢ • ٩ (وَقَوْلُهُمْ عَطْفٌ عَلَى الْعَوَامِلِ لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ مَا يَنْجَلِي) (وَقَوْلُهُمْ) أي المعربين (عَطْفٌ عَلَى الْعَوَامِلِ) جمع عامل (لَيْسَ عَلَى ظَاهِرِهِ) خبر مقدّم (مَا) موصولة اسم ليس مؤخّرًا (يَنْجَلِي) يعني أن الذي يظهر من هذه العبارة ليس صوابًا، وإنما الصواب أن يقولوا: العطف على معمولي، عاملين؛ إذ ليس العطف على العاملين، وإنما هو على معموليهما، فتبصّر. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثامن بقوله:

١٠١٠ (وَفِي الْتَنِنِي أُكْرِمْكَ بِالأَمْرِ جُزِمْ صَوَابُهُ جَوَابُ شَرْطِ قَدْ عُلِمْ)
(وَفِي «الْتَنِي أُكْرِمْكَ» بِالأَمْرِ جُزِمْ) يعني أن قولهم في نحو «ائتني أكرمك»: إن الفعل مجزوم في جواب الأمر (صَوَابُهُ) أي التعبير أن يقولوا: إنه (جَوَابُ شَرْطِ) مقدر (قَدْ عُلِمْ) بالبناء للمفعول صفة لـ«جواب».

والحاصل أن عبارتهم توهم أن الجازم للفعل نفس الأمر، وهو خلاف الصحيح، وقد يكون إنما أرادوا تقريب المسافة على المتعلمين، والأصل مجزوم في جواب الأمر بأداة شرط مقدّر. والله

واا

Ш

آن

5

لُغَ

FÌ

S

1)

تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع التاسع فقال:

٢٠١١- (مُضَارِعًا رَفَعَ عِنْدَ الْغُرِبِ خُلُوهُ مِنْ رَافِعِ وَنَاصِبِ الْمَدُلِ) ٢٠١٦- صَوَابُهُ الْخُلُولُ فِي مَحَلً اِسْمِ لَدَى الْبَصْرِيِّ أَهْلِ الْعَدْلِ) (مُضَارِعًا) مفعول مقدّم لـ(رَفَعَ عِنْدَ الْمُغْرِبِ خُلُوهُ) بالرفع فاعل «رفع» (مِنْ رَافِعِ وَنَاصِبِ) أي مفعول مقدّم لـ(رَفَعَ عِنْدَ الْمُغْرِبِ خُلُوهُ) بالرفع فاعل «رفع» (مِنْ رَافِعِ وَنَاصِبِ) أي حلول المضارع أي وهي عبارة الكوفيين (صَوَابُهُ) أي صواب التعبير أن الرافع هو (الْحُلُولُ) أي حلول المضارع (في مَحَلُّ اسْمٍ) أي سواء حلّ محل اسم مرفوع كما في زيد يضرب، أي ضارب، أو مجرور، أو منصوب، نحو مررت برجل يضرب، ورأيت رجلًا يضرب، وإنما ارتفع لوقوعه موقع الاسم؛ لأنه إذن يكون كالاسم، فأعطي أسبق إعراب الاسم، وأقواه، وهو الرفع (لَدَى الْبَصْرِيِّ أَهْلِ الْعَدْلِ) وصفهم به لأن مذهبهم أقوى المذاهب في غالب تحقيق المسائل النحويّة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن التاسع قولهم في المضارع في مثل «يقوم زيد»: فعل مضارع مرفوع لحلوه من ناصب وجازم، والصواب أن يقال: مرفوع لحلوله محل الاسم، وهو قول البصريين، وكأن حاملهم على ما فعلوا إرادة التقريب، وإلا فما بالهم يبحثون على تصحيح قول البصريين في ذلك، ثم إذا أعربوا أو عَرَّبوا(١) قالوا خلاف ذلك. والله تعالى أعلم بالصواب. ثم ذكر الموضع العاشر فقال:

۲۰۱۳ (وَمَنْعُ سَكْرَانَ وَعُنْمَانَ جُعِلْ لِلْوَصْفِ وَالْعَلَمِ مَعْ زَيْدِ عُقِلْ الْوَصْفِ وَالْعَلَمِ مَعْ زَيْدِ عُقِلْ ١٠١٤ (وَمَنْعُ سَكْرَانَ وَعُنْمَانَ) أي من الصرف (جُعِلْ) بالبناء للمفعول (لِلْوَصْفِ) راجع لـ«سكران» (وَالْعَلَمِ) راجع لـ«عثمان» (مَعْ زَيْدِ عُقِلْ) أي مع زيادة الألف والنون، والصواب أن للنع هي (زِيَادَةٌ كَأَلِفَيْ فَعْلَاءِ) بالصرف للوزن، أي الزيادة المشبهة لألفي التأنيث من جهة امتناع دخول تاء التأنيث عليهما معًا، وهذا الوجه الصواب خاص (عِمَدْهَبِ الْبَصْرِيِّ ذِي الآرَاءِ) أي

<sup>(</sup>١) قوله: «أعربوا» أي أعربوا الكلام، وقوله: «عربوا» أي جعلوا الطالب يُعرب.

صاحب الآراء الصحيحة.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن العاشر قوظهم: امتنع نحو «سكران» من الصرف للصفة والزيادة، ونحو «عثمان» للعلمية والزيادة، وإنما هذا قول الكوفيين، فأما البصريون فمذهبهم أن المانع الزيادة المشبهة لألفي التأنيث، ولهذا قال الجرجاني: وينبغي أن تُعَدَّ موانع الصرف ثمانية لا تسعة (۱)، وإنما شرطت العلمية أو الصفة؛ لأن الشبه بالفعل لا يتقوم إلا بأحدهما، ويلزم الكوفيين أن يمنعوا صرف نحو «عفريت» علمًا (۲)، فإن أجابوا بأن المعتبر هو زيادتان بأعيانهما، سألناهم عن علم الاختصاص، فلا يجدون مصرفًا عن التعليل بمشابهة ألفي التأنيث، فيرجعون إلى ما اعتبره البصريون. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الحادي عشر فقال:

٢٠١٥ (وَاوًا بِمَعْنَى «أَوْ» حَكَى عَنِ الْعَرَبُ في «وَثُلَاثَ وَرُبَاعَ» مَنْ كَتَبُ
 ٢٠١٦ وَلَيْسَ ذَا فِي لُغَيةٍ وَإِثْمَا مُفَسِّرٌ وَمُعْرِبٌ قَدْ زَعَمَا
 ٢٠١٧ وَذَاكَ عَجْزٌ عَنْ دِرَاكِ الْحَقِّ وَاوُ الشَّمَانِي هَكَذَا في النُّطْقِ)

(وَاوًا بِمَغْنَى «أَوْ» حَكَى عَنِ الْعَرَبْ في قوله تعالى: (﴿ وَثُلَتَ وَرُبَعُ ﴾ [النّساء: الآية ٣] مَنْ كَتَبْ) أي بعض من كتب في الإعراب والتفسير (وَلَيْسَ ذَا) أي ليس هذا الذي قالوه معروفًا (في لُغَةِ، وَإِنَّمَا مُفَسِّرٌ وَمُغْرِبٌ قَدْ زَعَمَا) بألف التثنية (وَذَاكَ عَجْزٌ عَنْ دِرَاكِ) بكسر الدال ككتاب: إلحاق الشيء بعضه على بعض، وأراد به هنا تتبّع (الحُقِّ) يعني أنهم إنما قالوه من عدم تتبعهم للصواب؛ لضعف مرتبتهم العلميّة، وقوله: (وَاوُ الثّمَانِي هَكَذَا فِي النّطْقِ) أشار به إلى من أثبت واو الثمانية مثلُ هذا، من حيث إنه جاهل باللغة العربيّة، وعاجز عن معرفتها.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الحادي عشر قولهم في نحو قوله تعالى: ﴿ فَأَنكِمُواْ مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ ٱللَّهِ مَنْ فَي وَكُلُكَ وَرُبُعُ ﴾ [النساء: ٣]: إن الواو نائبة عن «أو»، ولا يعرف ذلك في اللغة،

<sup>(</sup>١) أي بأن يراد بألفى التأنيث ما يشمل مشبههما.

 <sup>(</sup>٢) أي فإنه فيه العلمية وزيادة الياء والتاء؛ لأنه من العفر، وهو القوّة.

وَلَكِنَّمَا أَهْلِي بِوَادٍ أَنِيسُهُ ذِنَابٌ تَبَغَّى النَّاسُ مَثْنَى وَمَوْحَدُ ولم يقولوا: «ثُلَاث»، و«مُحماس»، ويريدون ثمانية، كما قال تعالى: ﴿ ثَلَاثَةِ أَيَامٍ فِي لَفَجَ وَسَبْعَةٍ إِذَا رَجَعْتُمُ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١٩٦]، وللجهل بمواقع هذه الألفاظ استعملها المتنبي في غير موضع التقسيم، فقال [من الوافر]:

أَحَادُ أَمْ سُدَاسُ فِي أُحَادِ لَيْتِلُتنَا الْنُوطَةُ بِالتُنَادِي وقال الزمخشريّ: فإن قلت: الذي أَطْلَقَ للناكح في الجمع أن يَجمَع بين اثنتين أو ثلاث أو أربع، فما معنى التكرير في مثنى وثلاث ورباع.، قلت: الخطاب للجميع، فوجب التكرير ليصيب كل ناكح يريد الجمع ما أراده من العدد الذي أطلق له، كما تقول للجماعة: اقتيسمُوا هذا المال درهمين، وثلاثة ثلاثة، وأربعة أربعة، ولو أفردت لم يكن له معنى، فإن قلت: لم جاء العطف بالواو دون «أو»؟ قلت: كما جاء بها في المثال المذكور، ولو جئت فيه بـ«أو» لأَعْلَمْتَ أنه لا يسوغ لهم أن يجمعوا بينها، في جعلوا لا يسوغ لهم أن يجمعوا بينها، في جعلوا بعض القسمة على تثنية، وبعضها على تثليث، وبعضها على تربيع، وذهب معنى تجويز الجمع بين

 <sup>(</sup>١) كنيته في كتب التراجم «أبو عبد الله»، اتصل بعضد الدولة البويهي، وكان واسع العلم في كل فن، له
 مؤلفات كثيرة في التاريخ والأدب، واللغة، توفي سنة (٣٦٠هـ).

أنواع القسمة الذي دلت عليه الواو.

وتحريره أن الواو دَلَّت على إطلاق أن يأخذ الناكحون من أرادوا نكاحها من النساء على طريق الجمع، إن شاؤوا مختلفين في تلك الأعداد، وإن شاؤوا متفقين فيها، محظورًا عليهم ما وراء ذلك.

وأبلغ من هذه المقالة في الفساد قول من أثبت واو الثمانية، وجعل منها قوله و الشبعة و و المنهم كالمهم، والتحلف و و المنهم كالمهم، والتحلف فيها هنا فقيل: عاطفة خبر هو جملة على خبر مفرد، والأصل هم سبعة، و المنهم كلبهم، وقيل: فيها هنا فقيل: على سبعة، وإن في الكلام تقريرًا لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل: سبعة، قيل: للاستئناف، والوقف على سبعة، وإن في الكلام تقريرًا لكونهم سبعة، وكأنه لما قيل: سبعة، قيل: نعم و ثامنهم كلبهم، واتصل الكلامان، ونظيره قوله و الشال: الآية ٢٣] ليس من كلامها، ويؤيده أنه قد جاء في المقالتين الأوليين و و كأنه في هذه المقالة، الله قد جاء في المقالتين الأوليين و و كأنه في و الكهف: الآية ٢٢]، ولم يجئ مثله في هذه المقالة، فدل على مخالفتها لهما، فتكون صدقًا، ولا يُردُّ ذلك بقوله تعالى: همّا يعلمهم إلّا قليلُ فل فلا على مخالفتها لهما، فتكون المراد ما يعلم عدتهم، أو قصتهم قبل أن نتلوها عليك إلا قليل، من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب، وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين قليل، من أهل الكتاب الذين عرفوه من الكتب، وكلام الزمخشري يقتضي أن القليل هم الذين على الجملة الموصوف بها؛ لتأكيد لصوق الاسم بالصفة، كامررت برجل، ومعه سيف، فأما الواو الأولى، فلا حقيقة لها، وأما واو الحال فأين عامل الحال، إن قلَّرْتَ هم ثلاثة، أو هؤلاء ثلاثة. فإن قيل: على التقدير الثاني هو من باب في فكنذا بعلى شيّمًا في (١ و و الحال، و الله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثاني عشر مما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه، فقال: ٢٠١٨ (قَــوْلُــهُـــهُ الْمُؤَنَّــتُ الْجَــَازِي تَــذْكِــــــرُهُ وَالسَّــدُ فِي الْجَوَازِ

<sup>(</sup>١) أي أن العامل في الحال هو ما في دها، التنبيه من معنى الفعل.

إِلَى مُؤنَّتُ مَـجَاذِيٍّ بَـدَا أَطَالِعٌ شَمْسٌ فَذَا الْعُتَمَدُ وَلَا يَدَّ هَـذَا وَلَا هُـوْ يُـوجَدُ وَخَالُ كَيْسَانَ يَقُولُ مُتَّسَعْ صَارَتْ ضَرُورَةً لَـدَى الأَثِمَّةِ عَن الطَّرُورَةِ فَمَا ذَا الْحُوجُ؟)

٢٠١٩- وَالْحَقُ أَنْ يَكُونَ فِعْلَ أُسْنِدَا
 ٢٠٢٠- كَطَلَعَ الشَّمْسُ وَيَأْخُذُ الْيَدُ
 ٢٠٢١- وَلَمْ يَجُزْ ذَا الشَّمْسُ أَوْ هُوَ الْيَدُ
 ٢٠٢٢- وَلَا تَقُلْ فِي سَعَةٍ شَمْسٌ طَلَعْ
 ٢٠٢٣- دَلِيلُهُ لَا أَرْضَ أَبْقَلَ الَّتِي
 ٢٠٢٣- أَبْقَلَتِ ابْقَالَ بِنَقْل يَخْرُجُ

(قَوْلُهُمُ) أي المعربين (الْمُؤَنَّثُ الْجَآزي) مبتدأ وخبره جملة (تَذْكِيرُهُ) مبتدأ ثان (وَالصُّدُّ) أي التأنيث (في الْجَوَانِ) متعلَّق بخبر المبتدإ الثاني، أي متماثلان في الجواز، وهذا الإجمال غير صحيح، بلَ الصواب التفصيل، كما بينه بقوله: (وَالْحُقُّ أَنْ يَكُونَ فِعْلٌ أُسْنِدَا) بألف الإطلاق (إِلَى مُؤَنَّتِ مَجَازِيٌّ بَدَا) أي ظهر (كَطَلَعَ الشَّمْسُ، وَيَأْخُذُ الْيَدُ، أَطَالِعٌ شَمْسٌ) بحذف العاطف، أي ووأطالع شمسٌ (فَذَا الْغُتَمَدُ) مبتدأ وخبره، أي فهذا الذي ذكروه من جواز التذكير والتأنيث هو المعتمد في هذه الأمثلة، فإن شئت ذكّرت كما مرّ آنفًا، وإن شئت أنثت، فقلت: وطلعت الشمس، وتأخذ اليد،، ووأطالعة الشمس، (وَلَمْ يَجُنْ أَن تقول: هـ(ذَا الشَّمْسُ، أَنْ تقول: (هُوَ الْيَدُ، وَلَا يَدٌ هَذَا، وَلَا هُوْ) بسكون الواو، أي اليد، أو الشمس (يُوجَدُ) بتذكير الضمير، يعني أنه لا يجوز تذكير الضمير، أو اسم الإشارة مع مجازيّ التأنيث، سواء وقع مسندًا لواحد منهما، أو وقع واحد منهما مسندًا لمجازيّ التأنيث، بل يتعينّ أن تقول: هذه الشمس، وهي الشمس إلخ (وَلَا تَقُلْ في سَعَةٍ) أي في غير ضرورة شعريّة (شَمْسٌ طَلَعْ) بل يجب تأنيثه، فتقول: شمس طلعت (وَ نَجْلُ) أي ابن (كَيْسَانَ يَقُولُ: مُتَّسَعُ) أي فيه اتّساع بالجواز (دَلِيلُهُ) أي دليل ابن كيسان في دعواه الجواز قول الشاعر: (لَا أَرْضَ أَبْقَلَ الَّتِي صَارَتْ ضَرُورَةً لَدَى الأَيْمَةِ) يعني أن هذا البيت عند الأئمة محمول على الضروروة الشعريّة، فلا يقاس عليه سعة الكلام، وأما ابن كيسان فقال: لا ضرورة فيه؛ لأنه يمكنه أن يقول: (أَبْقَلَتِ ابْقَالَ بِنَقْلِ) أي بنقل حركة الهمزة إلى تاء التأنيث (يَخْرُجُ عَنِ الضَّرُورَةِ) أي فيسلم البيت من الانكسار، وقوله: (فَمَا ذَا الْحُوْجُ؟) من نَتِمَة احتجاج ابن كيسان، أي فما الذي أحوجنا إلى ادعاء الضرورة، مع هذا التمكّن، ورُدّ عليه بما سيأتي في الإيضاح.

وحاصل معنى الأبيات أن الثاني عشر قولهم: «المؤنث المجازي يجوز معه التذكير والتأنيث»، وهذا يتداوله الفقهاء في محاوراتهم، والصواب تقييده بالمسند إلى المؤنث المجازي، وبكون المسند فعلًا، أو شبهه، وبكون المؤنث ظاهرًا، وذلك نحو «طلع الشمس، ويطلع الشمس، وأطالع الشمس»، ولا يجوز «هذا الشمس، ولا هو الشمس، ولا الشمس هذا، أو هو»، ولا يجوز في غير ضرورة «الشمس طلع»، خلافا لابن كيسان، واحتج بقوله [من المتقارب]:

\* وَلَا أَرْضَ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا \*

قال: وليس بضرورة؛ لتمكنه من أن يكون «أبقلتِ آبقالها» بالنقل، ورُدَّ بأنا لا نسلم أن هذا الشاعر ممن لغته تخفيف الهمزة بنقل أو غيره. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الثالث عشر فقال:

٢٠٢٥ - (وَقَوْلُهُمْ بَعْضُ حُرُوفِ الْجَرِّ يَنُوبُ عَنْ بَعْضِ كَثِيرًا يَجْرِي ٢٠٢٦ - وَيَسْتَدِلُونَ بِهِ وَصِحَتُهُ بِقَدْ يَنُوبُ وَهُنَا مَعْدِرَتُهُ ٢٠٢٧ - إِذْ كُلُّ مَوْضِعِ بَذَاكَ يُدَّعَى فَلَا نُسَلِّمُ مَنَابًا وَقَعَا ٢٠٢٨ - إِذْ كُلُّ مَوْضِعِ بَذَاكَ يُدَّعَى فَلَا نُسَلِّمُ مَنَابًا وَقَعَا ٢٠٢٨ - مَلْ فِيكَ مَرُوا كَتَبُوا إِلَى الْقَلَمُ دَخَلْتُ مِنْ عَمْرِو يَصِحُ بَلْ يُذَمُّ ٢٠٢٨ - وَأَهْلُ بَصْرَةٍ بِكُلِّهَا رَأَوْا تَصَمُّنَ الْفِعْلِ لِلْحَرْفِ قَدْ رَوَوْا ٢٠٢٩ - وَأَهْلُ بَصْرَةٍ بِكُلِّهَا رَأَوْا تَصَمُّنَ الْفِعْلِ لِلْحَرْفِ قَدْ رَوَوْا كَتَبُوا أَسْهَلُ مِنْهُ بِحَرْفِهِمْ كَمَا قَدْ نَقَلُوا)

(وَقَوْلُهُمْ) أَي بعض المعربين (بَعْضُ حُرُوفِ الْجَرِّ يَنُوبُ عَنْ بَعْضَ كَثِيرًا يَجْرِي) أَي فيما يتداولونه بينهم (وَيَسْتَدِلُونَ بِهِ) أي بهذا القول بأن يقال: إن «في» قوله تعالى: ﴿ وَلَأُصَلِبَنَكُمْ فِي جُدُوعِ ٱلنَّخْلِ ﴾ [طه: الآية ٢٧] الآية بمعنى «على»، والباء في قوله تعالى: ﴿ فَسَتَلْ بِهِ خَبِيرًا ﴾ بمعنى «عن»؛ لأن حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض، وليس الأمر على إطلاقه (وَصِحَتُهُ) أي صحة التعبير المذكور أن يكون ( بِقَدْ يَتُوبُ ) بإدخال «قد» على قولهم: «ينوب» (وَهُمَنَا مَعْذِرَتُهُ) أي

وحينغذ يتعذّر استدلالهم به؛ لأنه مقيّد ببعض المواضع (إِذْ) تعليليّة (كُلُّ مَوْضِع بَذَاكَ يُدَعَى) أي يُدّعى بأن حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض (فَلا نُسَلِّم مَنَابًا وَقَعًا) بألف الإطلاق، يعني أننا لا يدّعى بأن حروف الجرّ ينوب بعضها عن بعض المواضع، والمدّعى أعم منها، فلا يمكن الاستدلال بها في كل موضع؛ إذ لو صحّ ما قالوا، لجاز أن يقال: «مررت في زيد»، و«دخلت من عمرو»، و«كتبت إنى القلم»، وهذا معنى قوله: (هَلْ فِيكَ مَرُوا، كَتَبُوا إِلَى الْقَلَمْ، دَخَلْتُ مِنْ عَمْرِو يَصِحُّ) أي هل يصح استعمال «في» مكان الباء، و«إلى» مكانها أيضًا، و«من» مكان «على»، والاستفهامُ للإنكار، أي لا يصحّ ذلك، كما أكده بقوله: (بَلْ يُذَمُّ) أي لكونه مخالفًا لاستعمال العرب (وَأَهْلُ بَصْرَةٍ) بالصرف في النسخة، ولو تركه لاستقام الوزن أيضًا (بِكُلُهّا رَأُوا) أي في العرب (وَأَهْلُ بَصْرَةٍ) بالصرف في النسخة، ولو تركه لاستقام الوزن أيضًا (بِكُلُهَا رَأُوا) أي في كل موضع ادَّعِيَ فيه النيابة، فالباء بمعنى «في» (تَضَمُّنَ الْفِعْلِ لِلْحَرْفِ) أي لمعنى الحرف، يعني أنهم رأوا أن الفعل مُضمّن معنى عامل يتعدّى بذلك الحرف، وقوله: (رَوَوْا) مؤكّد لمعنى «رأوا».

تنبيه:

وقع الشطر الثاني في النسختين(١) هكذا:

تَضَمُّنَ الْفِعْلِ مَعْنَى الْحُرَفِ رَوَوْا »

وفيه انكسار الوزن، كما لا يخفى، فأصلحته بما هنا، فتنبّه، والله تعالى أعلم. (إذ) تعليليّة (التَّجَوُّزُ بِفِعْلِ) أي لأن التجوّز بارتكاب التضمين فيه (أَسْهَلُ مِنْهُ بِحَرْفِهِمْ) وقوله: (كَمَا قَدْ نَقَلُوا) مؤكّد لما قبله.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث عشر قولهم: ينوب بعض حروف الجرعن بعض، وهذا أيضًا مما يتداولونه، ويستدلون به، وتصحيحه بإدخال «قد» على قولهم: «ينوب»، وحينئذ فيتعذر استدلالهم به؛ إذ كل موضع ادّعوا فيه ذلك يقال لهم فيه: لا نسلم أن هذا مما وقعت فيه النيابة، ولو صح قولهم لجاز أن يقال: «مررت في زيد، ودخلت من عمرو، وكتبت إلى القلم»، على أن البصريين ومن تابعهم يرون في الأماكن التي ادّعِيَتُ فيها النيابة أن الحرف باق على معناه،

<sup>(</sup>١) أي النسخة النظم، ونسخة الشرح، وهي الأخيرة.

وأن العامل ضُمِّن معنى عامل يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع الرابع عشر فقال:

٢٠٣١ (نَكِرَةٌ إِذَا أُعِيدَتْ نَكِرَهُ ٢٠٣٢ أَوْ عَادَ مَا عُرُفَ لِلْمَعْرِفَةِ ٢٠٣٣ وحَمَلُوا عَلَيْهِ مَا رُويَ لَنْ ٢٠٣٤ وفي الْكِتَابِ مَا يَرُدُ الأَرْبَعَهُ

أَوْ جَا مُنَكِّرًا فَهِي عَيْنُ الَّتِي يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسْرَيْنِ في الْنِنَ

كَانَتْ سِوَى الأُولَى وَإِنْ مُغَايِرَهُ

فَلْيُنْظَرْنُ فِي الأَصْلِ بِالْمُرَاجَعَةُ)

(نَكِرَةٌ) مبتدأ سوَّغه كونه في المعنى نائب الفاعل، وخبره جمة الشرط وجوابه (إِذَا أَعِيدَتْ نَكِرَهُ كَانَتْ سِوَى الأُولَى) أي غير الأولى (وَإِنْ مُغَايِرَهُ) أي وإن أُعيدت مغايرة للأولى، بأن كانت معرفة (أَوْ عَادَ مَا عُرُفَ لِلْمَعْرِفَةِ) أي أو أعيدت المعرفة معرفة (أَوْ جَا مُنكَّرًا) أي أو أعيد ما عُرُف منكّرًا (فَهِي عَيْنُ الَّتِي) أي فهي عين التي سبقت، فـ«التي» اسم موصول مُحذفت صلته، كما قدّرناه، وقد مرّ تمام البحث فيه في محلّه (وَحَمَلُوا) أي القائلون بهذه القاعدة (عَلَيْهِ) أي على ما ذُكر (مَا رُوِيَ) من قوله ﷺ: (لَنْ يَغْلِبَ عُسْرٌ يُسُرَيْنِ (١)) العسر واليسر بضمتين لغة في سكون السين، وليس ضرورة، ويتعين هنا في الأول السكون، وفي الثاني الضمّ، وقوله: (في الْمِنَنُ) جمع منة، أي في العطية، وإلى هذا أشار السيوطيّ في «عقود الجمان» بقوله:

تَـوَافَـقَـا كَـذَا الْمُعَـرَّفَـانِ لَنْ يَغَلِبَ الْيُسْرَيْنِ عُسْرٌ أَبَدَا وَقَالَ ذِي قَاعِدَةٌ مُسْتَشْكُلَهُ(٢)

ثُمَّ مِنَ الْقَوَاعِدِ الْمُشْقِهِرَةُ إِذَا أَتَتْ نَكِرَةٌ مُكَرَّرَةُ تَخَايَرَا وَإِنْ يُعَرِّفُ ثَـانِ شَاهِدُهَا الَّذِي رَوَيْنَا مُسْنَدَا وَنَعَضَ السُبكِئ ذِي بِأَمْثِلَهُ

<sup>(</sup>١) سيأتي الكلام على الحديث قريبًا . إن شاء الله تعالى ..

<sup>(</sup>٢) سيأتي الجواب عن هذا الاستشكال بأن القاعدة محمولة على ما إذا لم توجد قرينة تعين المراد، وما ذكروه استشكالًا من الآيات كله مما عينته القرينة على خلاف القاعدة، فتنبّه لذلك، ولا تكن أسير=

(وَفِي الْكِتَابِ) أي القرآن الكريم (مَا يَرُدُّ الأَرْبَعَةُ) المذكورة، وسيأتي الجواب عن ذلك ـ إن شاء الله تعالى ـ (فَلْيُنْظُرْنُ) بالبناء للمفعول، مؤكّدًا بالنون الخفيفة، أي لينظرنه من أراد تحقيق المسألة (في الأَصْلِ) أي في «مغني اللبيب» (بِالْمُرَاجَعَةُ) أي بمعاودة قراءته مرّة بعد مرّة حتى يَرْسَخَ في ذهنه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الرابع عشر قولهم: «إن النكرة إذا أُعيدت نكرةً كانت غير الأولى، وإذا أُعيدت معرفة، أو نكرةً كان الثاني عين الأول»، وحملوا على ذلك ما رُوي من قوله على إلى يغلب عسر يسرين»، قال الزجاج: ذُكِرَ العسرُ مع الألف واللام، ثم ثُنِّى ذكره، فصار المعنى: إن مع العسر يسرين، انتهى.

ويشهد للصورتين الأوليين أنك تقول: «اشتريت فرسًا، ثم بعثُ فرسًا»، فيكون الثاني غير الأول، ولو قلت: «ثم بعت الفرس» لكان الثاني عين الأول، وللرابع قول الحماسي [من الهَزَج]:

وَقُلْنَا الْقَوْمُ إِخْوَانُ لَيَ قَوْمًا كَالَّذِي كَانُوا

صَفَحْنَا عَنْ بَنِي ذُهْلِ عَسَى الأَيُّامُ أَنْ يَرْجِعْ ويُشْكِل على ذلك أمور ثلاثة:

[أحدها]: أن الظاهر في آية ﴿ أَلَرُ نَشَرَحْ ﴾ [الشّرح: الآية ١] أن الجملة الثانية تكرار للجملة الأولى. الأولى، كما تقول: «إن لزيد دارا، إن لزيد دارا، وعلى هذا فالثانية عين الأولى.

[والثاني]: أن ابن مسعود ضَيَّتُه قال: «لو كان العسر في مُحْدِ لَطَلبه اليسر حتى يَدخُل عليه، إنه لن يَغلِب عسر يسرين»، مع أن الآية في قراءته، وفي مصحفه مرة واحدة، فدَلَّ على ما ادّعينا من التأكيد، وعلى أنه لم يُستَفَد تكرر اليسر من تكرره، بل هو من غير ذلك، كأن يكون فهمه مما في التنكير من التفخيم، فتأوله بيسر الدارين.

[والثالث]: أن في التَّنْزِيل آيات ترُدُّ هذه الأحكام الأربعة، فيشكل على الأول قوله تعالى: ﴿اللَّهُ ٱلَّذِى خَلَقَكُم مِّن ضَعْفِ﴾ [الرُّوم: الآية ٤٥] الآية، وقوله: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى فِي ٱلسَّمَآءِ إِلَهُ وَفِي

<sup>=</sup> التقليد. والله الهادي إلى سواء السبيل.

آلاَرْضِ إِلَهُ ﴾ [الزّخوف: الآية ١٨]، والله إله واحد سبحانه وتعالى، وعلى الثاني قوله تعالى: ﴿ فَلَا جُنَاحَ عَلَيْهِمَا أَن يُصْلِحا بَيْنَهُمَا صُلْحًا وَالصَّلَحُ خَيْرٌ ﴾ [النّساء: الآية ١٢٨]، فالصلح الأول خاص، وهو الصلح بين الزوجين، والثاني عام، ولهذا يُستَدَلُّ بها على استحباب كل صلح جائز، ومثله قوله فَجَالًى: ﴿ زِدْنَهُمْ عَذَابًا فَوْقَ ٱلْعَذَابِ ﴾ [التحل: الآية ٨٨]، والشيء لا يكون فوق نفسه، وعلى الثالث قوله تعالى: ﴿ قُلُو اللّهُمُ مَلِكَ ٱلْمُلْكِ تُوْتِي ٱلْمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَغَيْعُ ٱلْمُلْكَ مِمَن وعلى الثالث قوله تعالى: ﴿ قُلُو اللّهُمُ مَلِكَ ٱلْمُلُكِ تُوْتِي ٱلمُلْكَ مَن تَشَاءُ وَتَغَيْعُ الْمُلْكَ مِمَن اللّهُ والثاني الثواب، وقوله وَجَالًى: ﴿ وَلَا اللّهُ والثانية المقتولة، وكَنَابُ عَلَيْهِمْ فِيهَا أَنَّ النّفَسَ بِالنّفَسِ ﴾ [المَائدة: الآية ١٤]، فإن الأول القاتلة، والثانية المقتولة، وكذلك بقية الآية، وعلى الرابع قول عَجَالًى: ﴿ يَسْتَلُكَ أَهُلُ ٱلْكِنْكِ أَن تُنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِنَابًا مِن الطّويلَ : ﴿ يَسْتَلُكُ أَهُلُ ٱلْكِنْكِ أَن تُنْزِلَ عَلَيْهِمْ كِنَابًا مِنَ الطّويلَ : اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ الللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللّهُ اللللّهُ اللللّهُ اللللّهُ الللللّهُ الللللللللللللّهُ

بِلَادٌ بِهَا كُنَّا وَكُنَّا مِنْ أَهْلِهَا إِذِ النَّاسُ نَاسٌ وَالزَّمَانُ زَمَانُ فَإِن الثَّاني لو ساوى الأول في مفهومه، لم يكن في الإخبار به عنه فائدة، وإنما هذا من باب قوله [من الرجز]:

« أَنَا أَبُو النَّجْمِ وَشِعْرِي شِعْرِي »

أي وشعري لم يتغير عن حالته، فإذا ادَّعِي أن القاعدة فيهن إنما هي مستمرة مع عدم القرينة، فأما إن وجدت قرينة فالتعويل عليها سَهُلَ الأمر.

قلت: قال بعض المحققين: لا يُرتاب في أن هذا قصدهم، ولا يجوز حمل كلامهم على غيره، وكيف يُتوهّم أنهم أرادوا حمل الثاني على أنه عين الأول مع قيام القرينة الصارفة إلى أن المراد غيره، أو أراد حمل الثاني على أنه غير الأول مع وجود قرينة تدلّ على أن المراد به نفس الأول، هذا مما لا ينبغى أن يُتَخَيَّل أصلًا.

قال التفتازانيّ في «التلويح»: بعد ذكر هذه المسألة: واعلم أن المراد أن هذا هو الأصل عند الإطلاق، وخلوّ المقام عن القرينة، وإلا فقد تعاد النكرة نكرة مع عدم المغايرة، كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ

الذي في السّمَآء إِلَهُ وَفِي آلاَرْضِ إِلَهُ ﴾ [الزخرف: ١٤]، وقوله: ﴿ وَقَالُواْ لَوَلا نُزِلَ عَلَيْهِ مَايَةٌ مِّن رَبِّهِ مَ اللّهِ قَادِرُ عَلَى آن يُنزِلَ مَايَةً ﴾ [الأنعام: ٣٧]، وقوله: ﴿ اللّهِ اللّذِي خَلَفَكُم مِن ضَعْفِ ثُمّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُورَ ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ [الوم: الآية عني قوة الشباب، من بَعْدِ ضَعْفِ قُورَة ثُمَّ جَعَلَ مِنْ بَعْدِ قُورَة ضَعْفًا وَشَيْبَةً ﴾ [الوم: الآية عالى: ﴿ وَهَالَمَا كِتَبُ أَنزَلْنَهُ مَا اللّه الله وَهَا الله وَهَا الله على الله وَهَا الله على الله الله على الله وَالله الله وَالله الله وَالله الله على الله على الله على الكلام كثير، كقولهم: والمعالى الله على الكلام كثير، كقولهم: والعلم علم كذا وكذا »، وهذه بيت الحماسي، إلى هنا كلامه. ذكره الدماميني (١).

قلت: قد تبين بهذا أن الصواب أن هذه القاعدة محمولة على ظاهرها بقيد أن تتجرّد عن القرينة، وإلا فتكون على حسب القرينة.

والحاصل أن الأصل هو ما ذُكر حتى تقوم قرينة تعين المراد، فعند ذلك يُحمل على ما اقتضته. والله تعالى أعلم.

وفي «الكشاف»: فإن قلت: ما معنى «لن يغلب عسر يسرين؟»، قلت: هذا حمل على الظاهر، وبناءٌ على قوّة الرجاء، وأن وعد الله لا يُحمّل إلا على أبلغ ما يحتمله اللفظ، والقول فيه أن الجملة الثانية، يحتمل أن تكون تكريرا للأولى، كتكرير ﴿وَيَلِّ يُوَمَينٍ لِلمُكَذِينَ ﴾ [الرُسَلات: الآية ١٥] التقرير معناها في النفوس، وكتكرير المفرد في «جاء زيد زيد»، وأن تكون الأولى عِدةً بأن العسر مردوف باليسر لا محالة، والثانية عِدةً مستأنفة بأن العسر متبوع باليسر لا محالة، فهما يسران على تقدير الاستئناف، وإنما كان العسر واحدًا؛ لأن اللام إن كانت فيه للعهد في العسر الذي كانوا فيه فهو هو؛ لأن حكمه حكم «زيد» في قولك: «إن مع زيد مالًا، إن مع زيد مالًا»، وإن كانت للجنس الذي يعلمه كل أحد فهو هو أيضًا، وأما اليسر فمُنكَّرٌ متناول لبعض الجنس، فإذا

کان زمنهٔ

تَنْبِيهَ

وه مُلَخُ

ر والقر

والغن الدني

العسد

وبح

ا. الجم

الرزاا يضـ

مرسا هی *ا* 

بذلك

و النخ

يغلب

9

<sup>(</sup>١) راجع «حاشية الدسوقي،٣٤/٢٧٤-٤٧٦.

كان الكلام الثاني مستأنفًا، فقد تناول بعضًا آخر، ويكون الأول ما تيسر لهم من الفتوح في زمنه على الثاني ما تيسر في أيام الخلفاء، ويحتمل أن المراد بهما يسر الدنيا، ويسر الآخرة، مثل هُمَّلُ تَرَبُّصُونَ بِنَا إِلَا إِحْدَى ٱلْحُسْنَيَةِ فِي [التوبة: الآية ٢٥]، وهما الظفَرُ والثواب. انتهى مُلَحَّصًا.

وقال بعضهم: الحق أن في تعريف الأول ما يوجب الاتحاد، وفي التنكير يقع الاحتمال، والقرينة تعين، وبيانها هنا أنه على كان هو وأصحابه في عسر الدنيا، فوسع الله عليهم بالفتوح والغنائم، ثم وُعِدَ عَلَيْ بأن الآخرة خيرله من الأولى، فالتقدير إن مع العسر في الدنيا يسرًا في الدنيا، وإن مع العسر في الدنيا يسرًا في الآخرة، للقطع بأنه لا عسر عليه في الآخرة، فتحققنا اتحاد العسر، وتيقنا أن له يسرًا في الدنيا، ويسرًا في الآخرة. انتهى كلام البعض، وهو تحقيقٌ نفيسٌ، وبحثٌ أنيسٌ.

#### تنبيه:

الحديث الذي تقدّم «لن يغلب عسر يسرين» قال السيوطيّ رحمه الله في «شرح عقود الجمان»: قد رُوي مرفوعًا وموقوفًا، فالأول ما أخرجه الحاكم في «المستدرك» من طريق عبد الرزاق، عن معمر، عن أيوب، عن الحسن، قال: خرج رسول الله علي يومًا مسرورًا فرحًا، وهو يضحك، وهو يقول: «لن يَغلِب عسر يسرين، فإن مع العسر يُسرًا، إن مع العسر يُسرًا»، وهذا مرسل، وإسناده صحيح، إلا أن مراسيل الحسن اختُلف فيها، فبعضهم صحّحها، وبعضهم قال: هي شبه الريح؛ لأخذه عن كلّ أحد، لكن يعتضد هذا بشواهد، فقد قال الحاكم: صحّت الرواية بذلك عن عمر بن الخطاب، وعن على بن أبي طالب رضى الله عنهما.

وأخرج عبد الرزّاق في «تفسيره» عن جعفر بن سليمان، عن ميمون أبي حمزة، عن إبراهيم النخعي، عن ابن مسعود فري الله قال: «لو كان العسر في جُحر ضبّ لتبعه اليسر حتى يستخرجه، لن يغلب عسر يسرين»، وفيه ميمون الأعور أبو حمزة ضعيف.

وأخرجه سعيد بن منصور في «سننه» عن أبي شهاب عبد ربه بن نافع، عن ميمون الأعور، عن

إبراهيم، عن علقمة والأسود، عن ابن مسعود رهي الله ميمون الأعور ضعيف.

ورَوَى الطبرانيّ في «الكبير» عن ابن مسعود رضي قال: قال رسول الله عَلَيْنَ: «لو كان العسر في جحر ضبّ لدخل عليه اليسر حتى يُخرجه»، ثم قرأ رسول الله عَلَيْنَ: ﴿ فَإِنَّ مَعَ ٱلْمُسَرِ يُسَرًا \* إِنَّ مَعَ ٱلْمُسَرِ يُسَرًا \* إِنَّ مَعَ ٱلْمُسَرِ يُسَرًا \* إِنَّ مَعَ ٱلْمُسَرِ يُسَرًا ﴾ [الشرح: ٦٠٥]، وفي إسناده أبو مالك النخعيّ، ضعيف، بل متروك.

ورَوَى في «الأوسط» من حديث أنس نظيمة قال: كان رسول الله على جالسًا، فنظر إلى مجحر بحيال وجهه، فقال: لو كانت العسرة تجيء حتى تدخل هذا الجُحر لجاءت اليسرة حتى تخرجها»، ثم تلا رسول الله على العلى العل

قال السيوطيّ: فهذه شواهد يُقوّي بعضها بعضاً. انتهى كلام السيوطيّ رحمه الله(١) بزيادة كلام في الرجال.

قلت: هكذا قال السيوطيّ، ولكن الذي يظهر لي أن الحديث، لا يتقوى بهذه الشواهد؛ لأنها ضعاف جدًّا، فالحقّ أنه ضعيف جداً، كما حقّقه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة»، فراجعه معاف جدًّا، فالحقّ أنه ضعيف جداً، كما حقّقه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة»، فراجعه صعاف جدًّا، فالحق أنه ضعيف جداً، كما حقّقه الشيخ الألباني في «السلسلة الضعيفة»، فراجعه

ثم ذكر الموضع الخامس عشر مما اشتهر عند المعربين، والصواب خلافه، فقال:

14

1)

٧٠٣٥ (وَقَوْلُهُمْ عَامِلُ حَالِ مَا عَمِلْ صَاحِبَهَا الشَّتَهَرَ عِنْدَ الْمُعْتَمِلْ ٢٠٣٦ وَلَيْسَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لَازِمَا لَهُ أُمُورٌ شَاهِدَاتٌ كَالدُّمَى) ٢٠٣٦ وَلَيْسَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لَازِمَا

(وَقَوْلُهُمْ) مبتداً خبره قوله: «اشتهر»، أي قول المعربين (عَامِلُ حَالٍ) مبتداً سوّعه الإضافة، خبره قوله: (مَا) موصولة (عَمِلْ صَاحِبَهَا) أي في صاحبها، فهو منصوب بِنَزع الخافض، على قلّته، يعني أنه يجب أن يكون العاملُ في الحال هو العاملَ في صاحبها (اشتَهَرَ عِنْدَ المُعْتَمِلُ) اسم فاعل من اعتمل بمعنى عمل، والمراد المستعمل، وهو المعرب (وَلَيْسَ عِنْدَ سِيبَوَيْهِ لَازِما) أي ليس

<sup>(</sup>١) راجع «شرح عقود الجمان» ص٨٠-٨١.

اتّحاد عامل الحال وصاحبها لازمًا عند سيبويه، بل يجوز تعدّدهما.

قلت: قول سيبويه هو الظاهر عندي، وإن كان ابن هشام يقوّي مذهب الجمهور، كما سيأتي في كلامه، وقد أشار الناظم إلى ترجيح مذهب سيبويه بقوله: (لَهُ) أي لسيبويه (أُمُورٌ شَاهِدَاتٌ) أي على عدم لزوم الاتحاد (كَالدُّمَي) أي مشتهرة كاشتهار الدُّمَي، وهو بضم الدال مقصورًا جمع دُمْية، بضم، فسكون وهي الصورة المنقشة من الرُّخام، أو عامّ، والصنم، قاله في «القاموس»، وفي نسخة: «تُنْتَمَي» بالبناء للمفعول، أي تُنسب.

وحاصل معنى البيتين أن الخامس عشر (١) قولهم: «يجب أن يكون العامل في الحال هو العامل في صاحبها»، وهذا مشهور في كتبهم، وعلى ألسنتهم، وليس بلازم عند سيبويه، ويشهد لذلك أمور:

[أحدها]: قولك: «أعجبني وجه زيد متبسما، وصوته قارئًا»، فإن صاحب الحال معمول للمضاف، أو الجار مقدرٌ، والحال منصوبة بالفعل.

[والثاني]: قوله [من مجزو الوافر]:

استشهد به له ردّه. انتهى «حاشية الدسوقي،٤٧٣/٣٤.

### « لِيُّةَ مُوحِشًا طَلَلٌ «

فإن صاحب الحال عند سيبويه النكرة، وهو عنده مرفوع بالابتداء، وليس فاعلًا كما يقول الأخفش والكوفيون، والناصب للحال الاستقرار الذي تعلق به الظرف.

[والثالث]: قوله رَجَّالُتَ: ﴿ وَإِنَّ هَالِهِ عِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَحِدَةً ﴾ [المؤمنون: الآية ٥٠]، فإن ﴿ أُمَّةً ﴾ حال من معمول ﴿ إِنَّ ﴾، وهو ﴿ أُمَّتُكُمْ ﴾، وناصب الحال حرف التنبيه، أو اسم الإشارة، ومثله ﴿ وَأَنَّ هَذَا صِرَطِى مُسْتَقِيمًا ﴾ [الأنتام: الآية ١٥٣]، وقال [من البسيط]:

<sup>(</sup>۱) اعترض الدمامينيّ على عدّ هذا الموضع في هذا الباب، فقال: عدّ هذا الموضع في هذا الباب مبنيّ على أن قول سيبويه في هذه المسألة صواب، وقد ردّه المصنّف بعد هذا، فآل الأمر إلى سلامة ما اشتهر بينهم في ذلك من المُعارض، وحينئذ فلا ينبغي أن يُعدّ من قبيل ما هو من الخطإ. وأجاب الشمنيّ، فقال: لم يَرُدَّ المصنّف قول سيبويه، وإنما ردّ ما استشهد به له، ولا يلزم من ردّ ما

هَا بَيْنًا ذَا صَرِيحُ النَّصْحِ فَاصْغَ لَهُ وَطِعْ فَطَاعَةُ مُهْدِ نُصْحَهُ رَشَدُ العامل حرف التنبيه، ولك أن تقول: لا نُسَلِّم أن صاحب الحال «طَلَل»، بل ضميره المستتر في الظرف؛ لأن الحال حينئذ حال من المعرفة، وأما جواب ابن خروف بأن الظرف إنما يتحمل الضمير إذا تأخر من المبتدإ، فمخالف لإطلاقهم، ولقول أبي الفتح في [من الوافر]:

« عَلَيْكِ وَرَحْمَةُ اللهِ السَّلَامُ »

إن الأولى حمله على العطف على ضمير الظرف، لا على تقديم المعطوف على المعطوف عليه، وقد اعترض عليه بأنه تخلص عن ضرورة بأخرى، وهي العطف مع عدم الفصل، ولم يعترض بعدم الضمير، وجوابه أن عدم الفصل أسهل؛ لوروده في النثر، كرهمرت برجل سَوَاء والعدم، حتى قيل: إنه قياس، وأما جواب ابن مالك بأن الحمل على «طَلَلٍ» أولى؛ لأنه ظاهر، فإنما يصح لو ساوى الظاهر الضمير في التعريف، وأما البواقي فاتحاد العامل فيها موجود تقديرًا؛ إذ المعنى أشير إلى أمتكم، وإلى صراطي، وتنبه لصريح النصح بيئنًا، وأما مسألتا المضاف إليه فصلاحية المضاف فيهما للسقوط جَعَلَ المضاف إليه كأنه معمول للفعل، وعلى هذا فالشرط في المسألة اتحاد العامل تقيمًا أو تقديرًا.

قلت: الحقّ أن مذهب سيبويه في هذا هو الأرجح، كما حقّقه الرضيّ، وإن لم ينسبه إلى سيبويه، وإنما حكاه عن المالَقيّ، واختاره، ونصّه في «باب المبتدا»: والتزامهم اتحّاد العامل في الحال وصاحبها لا دليل لهم عليه، ولا ضرورة ألجأتهم إليه، والحقّ أنه يجوز اختلاف العاملين على ما ذهب إليه المالقيّ. انتهى كلامه. انظر «حاشية الدسوقيّ» ٤٧٣/٣.

قلت: هذا الذي قاله الرضي هو التحقيق الحقيق بالقبول، فتأمله بالإنصاف، والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر الموضع السادس عشر فقال:

٢٠٣٧ ـ (وَغَلَّبُوا الأُنْثَى عَلَى الذَّكْرِ فِي ٢٠٣٨ ـ إذْ ضَبْعَانِ جَاءَ في التَّثْنِيَةِ

مَسْأَلَتَينِ الضَّبْعِ وَالْوَقْتِ الْوَفِي بِلَفْخِلِ الْخِفَّةِ بِلَفْخِلِ الْخِفَّةِ

٢٠٣٩ لَوْ قِيلَ ضِبْعَانَانِ كَانَ أَثْقَلَا ٢٠٣٩ لَوْ قِيلَ ضِبْعَانَانِ كَانَ أَثْقَلَا ٢٠٤٠ فَاللَّيْلُ أَنْفَى لَكِنِ الْيَوْمُ ذَكَرْ

٢٠٤١- وَإِنُّمَا بِاللَّيْلِ أَنْفَى وَقَّتُوا

٢٠٤٢ وَبَغْضُهُمْ أَنْكُرَ هَذِي الْغَلَمَهُ

تَارِيخُهُمْ بِاللَّيْلِ بَانَ وَٱلْجَلَى مِثْلَ النَّهَارِ فِي كِتَابِهِ الأَغَرُ مِثْلَ النَّهَارِ فِي كِتَابِهِ الأَغَرُ لِسَبْقِهَا إِذْ بِالْهِلَالِ يَشْبُتُ لِمَانِهِ اللَّهُ مُجْتَلَبَهُ) إِذْ لَيْسَ فِيهَا شِرْكَةٌ مُجْتَلَبَهُ)

(وَغَلَّبُوا الأُنْفَى عَلَى الذَّكُو فِي مَسْأَلَتِين: الضَّبْعِ) بالجرّ بدل تفصيل من مجمل، ويجوز قطعه إلى الرفع والنصب، كما مرّ في نظائره، و«الضَّبْعُ» بضم الباء في لغة قيس، وبسكونها في لغة تميم، وهي أُنثى، وتختصّ بالأنثى، وقيل: تقع على الذكر والأنثى، وربما قيل في الأنثى: ضَبُعَةُ بالهاء، كما قيل: سَبُعٌ وسَبْعَة بالسكون مع الهاء للتخفيف، والذكر ضِبْعَان، والجمع ضَبَاعين، مثلُ سِرْحان وسَرَاحين، ويُجمع الضبُع بضم الباء على ضِبَاع، وبسكونها على أَضْبُع. قاله الفيّوميّ (١) سِرْحان وسَرَاحين، ويُجمع الضبُع بضم الباء على ضِبَاع، وبسكونها على أَضْبُع. قاله الفيّوميّ (١) (وَالْوَقْتِ) أي التاريخ، وقوله: (الْوَفِي) صفة لـ«لوقت».

فالمسألة الأولى أشار إليها بقوله: (إِذْ ضَبْعَانِ) بفتح، فضم (جَاءَ في التَّثْنِيَةِ بِلَفْظِ أُنْنَاهُ؛ لأَجْلِ الْخُفَةِ) أي فقد غُلّب الفرد المؤنّث على الفرد المذكّر؛ لخفّته، حيث قلّت حروفه، ولم يقولوا: ضِبْعنان حتى يكون غُلّب جانب المذكّر، للثقل، كما أشار إليه بقوله: (لَوْ قِيلَ ضِبْعَانَانِ) بكسر، فسكون تثنية ضِبْعان للذكّر (كَانَ أَثْقَلًا) حيث كانت حروفه كثيرة. وحكى ابن الأنباريّ أنهم قالوا للذكر: ضَبْع كما قالوا للأنثى، وعلى هذا فلا تغليب.

والمسألة الثانية، أشار إليها بقوله: (تَارِيخُهُمْ بِاللَّيْلِ بَانَ) أي ظهر، وقوله: (وَانْجَلَى) عطف تأكيد (فَاللَّيْلُ أُنْفَى لَكِنِ الْيَوْمُ ذَكَرْ مِثْلَ النَّهَارِ فِي كِتَابِهِ الأَغَنُ أي وقع ذلك في كتاب الله تعالى (وَإِنَّمَا بِاللَّيْلِ أُنْفَى وَقَتُوا) أي وإنما أرخوا بالليل، فقالوا: «لخمس حلون»، ولا يقولون: «لخمسة خلت»، فلما قالوا: «خمس» بلا تاء في العدد كان ذلك ظاهرًا في أنهم غلبوا الليالي، وإنما فعلوا ذلك (لِسَبْقِهَا) أي لتقدّم الليالي على الأيام (إذْ بِالْهِلَالِ يَثْبُتُ) أي يثبت التاريخ العربيّ بالهلال، ذلك (السَبْقِهَا) أي لتقدّم الليالي على الأيام (إذْ بِالْهِلَالِ يَثْبُتُ) أي يثبت التاريخ العربيّ بالهلال، لا بالشمس (وَبَعْضُهُمْ) هو ابن هشام صاحب الأصل (أَنْكَرَ هَذِي الْعَلَبَةُ) أي كون المسألة من

<sup>(</sup>١) «المصباح المنير» ٣٥٧/٢٥.

باب التغليب (إِذْ لَيْسَ فِيهَا) أي لأنه ليس فيها (شِرْكَةٌ مُجْتَلَبَهُ) أي لأنه لا يجتمع الليل والنهار. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن السادس عشر قولهم: «يُغَلَّب المؤنث على المذكر في مسألتين، إحداهما: «ضِبْعَان» في تثنية ضَبُع للمؤنث، و«ضِبْعَان» للمذكر؛ إذ لم يقولوا: «ضبعانان»، والثانية التأريخ، فإنهم أَرُخُوا بالليالي دون الأيام، ذَكَرَ ذلك المُخْرُجاني وجماعة، وهو سهو، فإن حقيقة التغليب أن يجتمع شيئان، فيجري حكم أحدهما على الآخر، ولا يجتمع الليل والنهار، ولا هنا تعبير عن شيئين بلفظ أحدهما، وإنما أَرَخَت العرب بالليالي؛ لسبقها، إذ كانت أشهرهم قمرية، والقمر إنما يَطْلُع ليلا، وإنما المسألة الصحيحة (١) قولك: «كتبته لثلاث بين يوم وليلة»، وضابطها أن يكون معنا عدد مُمَيَّزٌ بمذكر ومؤنث، وكلاهما ثما لا يَعْقِل، وفُصِلا من العدد بكلمة «بَيَنَّ»، قال آمن الطويل]:

فَطَافَتْ ثَلَاثًا بَيْنَ يَوْمٍ وَلَيْلَةٍ وَكَانَ النَّكِيرُ أَنْ تُضِيفَ وَتَجُأْرَا(٢)

(۱) قال البغداديّ : قوله: وإنما المسألة الصحيحة أي لتغليب المؤنث على المذكر في التاريخ؛ إذ الكلام فيه، وليس المعنى أنه لا تُغلّب المؤنث على المذكر إلا في التاريخ؛ إذ ليس الكلام على مطلق تغليب المؤنث على المذكر كما فهمه الدماميني، واعترض عليه بأنه لا اختصاص لهذه المسألة بالتاريخ، فإنه يقال في غيره: «اشتريت عشرًا بين جمل وناقة»، ويريد بالمثال أنه يغلّب المؤنث على المذكر في غير التاريخ، كما هو مدلول سياق كلامه، ومثاله جار على مذهب الفراء وأي حيّان، وأما على ما ذكره المحقق الرضي، فيجب أن يقول: «اشتريت عشرة» بالتانيث لتغليب المذكر، وقول المصنف -أي ابن هشام .: «وضابطه أن يكون معنا إلخ» أي ضابط تغليب المؤنث على المذكر في التاريخ، ولا يَرِدُ اعتراض الدمامينيّ بقوله: يقع التغليب بدون هذا الضابط، كقوله تعالى: ﴿أَرْبَعَةَ أَشَهُم وَعَشَرًا ﴾ [البَقَرة: الآية ١٣٤] ، فإن المصنف د ابن هشام . أن التاريخ يكون بلا تغليب، كما في نحو الآية، ويكون بتغليب إذا كان داخلًا المصنف ـ ابن هشام . أن التاريخ يكون فيه وفي غيره كما ذكره المحقق الرضيّ وغيره، وهذا نما أنعم الله به عليّ من فهم كلام والمغني، فإن شرّاحه لم يهتدوا لمراده، ولم يعرفوا عجز البيت مع شهرته وتداوله في كتب النحو وغيرها، ولله الحمد على ذلك. انتهى كلام البغداديّ في «شرح أبيات المغني» ١/ في كتب النحو وغيرها، ولله الحمد على ذلك. انتهى كلام البغداديّ في «شرح أبيات المغني» ١/ في كتب النحو وغيرها، ولله الحمد على ذلك. انتهى كلام البغداديّ في «شرح أبيات المغني» ١/

(٢) قال البغداديّ: معنى البيت أن النابغة وصف بقرة وحشية، أكل السبع ولدها، فطافت، وروي أقامت=

ش د۳ د د د

الشته. الشته. للمف

أي إذ إيجاد المفعو

ر بألف

[الغنك ما يَقَ

مقيدًا «الض

به لم

وا مخلو

أيا

;

والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع السابع عشر مما اشتهر بين المعربين، والصواب خلافه، فقال: ٢٠٤٣ - (في خَلَق الله السَّمَاوَاتِ حُكِم بِكَوْنِهِ الْفُعُولَ بِهْ كَمَا زُعِمْ (عَلَمَ ٢٠٤٤ - بَلْ إِنَّهُ الْطُلَقُ كَانَ خَلَقا فِعْلًا لإِيجَادِهْ كَمَا تَحَقَّقًا) ٢٠٤٤ (في ﴿ خَلَقَ الله السَّمَاوَتِ ﴾ مُحِمْ) بالبناء للمفعول، ونائبه قوله: (بِكَوْنِهِ الْفُعُولَ بِهْ) يعني أنه اشتهر بين المعربين أن ﴿ السَّهَوَتِ ﴾ مفعول به لـ ﴿ خَلَقَ ﴾، وأشار بقوله: (كَمَا زُعِمْ) بالبناء للمفعول إلى أن هذا الإعراب خطا، والصواب أنه مفعول مطلق، كما بيته بقوله: (بَلْ إِنَّهُ الْمُطْلَقُ) أي إنه المفعول المي أن هذا الإعراب خطا، والصواب أنه مفعول مطلق، كما بيته بقوله: (بَلْ إِنَّهُ الْمُطْلَقُ) أي إنه المفعول المطلق؛ لأنه (كَانَ خَلَقاً) بألف الإطلاق (فِعْلًا لإِيجَادِهُ) أي لكون «خلق» فعل أي إبحاده، بخلاف إيجاد للسموات، وذلك لأن المفعول المعالي فيه، ثم أَوْقَعَ به الفاعلُ فعلًا، وقوله: (كَمَا تَحَقَّقًا) بألف الإطلاق، أي كما ثبت ذلك عند محققي الفرّ.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السابع عشر قولهم في نحو فَهُ الله الله السّمَنوَتِ الله والتنكبوت: الآية ٤٤]: إن فو السّمَوَتِ مفعول به، والصواب أنه مفعول مطلق؛ لأن المفعول المطلق ما يقع عليه اسم المفعول بلا قيد، نحو قولك: «ضربتُ ضربًا»، والمفعول به ما لا يقع عليه ذلك إلا مقيدًا بقولك: «به»، كر ضربت زيدًا»، وأنت لو قلت: «السماوات» مفعول كما تقول: «لضرب» مفعول كان صحيحًا، ولو قلت: «السماوات» مفعول بها، كما تقول: «زيد» مفعول به لم يصح.

وقد يُعارَض هذا بأن يصاغ لنحو «السماوات» في المثال اسم مفعول تام، فيقال: فالسماوات مخلوقة، وذلك مختص بالمفعول به.

إيضاح آخر: المفعولُ به ما كان موجودًا قبل الفعل الذي عَمِل فيه، ثم أُوقع الفاعل به فعلًا،

<sup>=</sup> ثلاثة أيام وثلاث ليال تطلبه، ولا إنكار عندها إلا الإضافة، وهي الجزع والإشفاق والجُوَّار، وهو الصياح، والنكير أي الإنكار. انتهى ٢٤/٨.

٥٧٨

والمفعول المطلق ما كان الفعل العامل فيه هو فعلَ إيجاده، والذي غَرَّ أكثر النحويين في هذه المسألة أنهم يُمثّلون المفعول المطلق بأفعال العباد، وهم إنما يَجري على أيديهم إنشاءُ الأفعال لا الذوات، فتوهموا أن المفعول المطلق لا يكون إلا حدثًا، ولو مثلوا بأفعال الله تعالى لظهر لهم أنه لا يختص بذلك؛ لأن الله تعالى موجد للأفعال والذوات جميعًا لا مُوجِدَ لهما في الحقيقة سواه سبحانه وتعالى، وممن قال بهذا الذي ذكرته الجرجاني، وابن الحاجب في «أماليه»، وكذا البحث في «أنشأتُ كتابًا»، و«عَمِلَ فلان خيرًا»، وهم عَامَنُوا وَعَكِمُوا الصَّلِحَتِ التَقَرَة: الآية ٢٥].

وزعم ابن الحاجب في «شرح المفصل» وغيره أن المفعول المطلق يكون جملة، وجعل من ذلك بحو «قال: زيد عمرو منطلق»، وقد مضى رده (١)، وزعم أيضا في «أنبأتُ زيدًا عمرًا فاضلًا» أن الأول مفعول به، والثاني والثالث مفعول مطلق؛ لأنهما نفس النبإ، قال: بخلاف الثاني والثالث في «أعلمت زيدًا عمرًا فاضلًا» فإنهما مُتَعَلَّقا العلم لا نفسه، وهذا خطأ، بل هما أيضًا مُنْبَأً بهما لا نفس النبإ، وهذا الذي قاله لم يَقُلُهُ أحدٌ، ولا يقتضيه النظر الصحيح. والله تعالى أعلم بالصواب. ثم أشار إلى الموضع الثامن عشر بقوله:

٥٤٠٢- (رَقَوْلُهُمْ فِي كَادَ نَفْيُهَا تُبُوتْ كَمَا تُبُوتُهَا الجُمُحُودُ فِي النَّعُوتُ النَّعُوتُ (رَقَوْلُهُمْ فِي «كَادَ» نَفْيُهَا تُبُوتْ، كَمَا تُبُوتُهَا الجُمُحُودُ فِي النَّعُوتْ) أي في الصفات، يعني أن ها اشتهر بين المعربين قولهم: «إن «كاد» إثباتها نفي، ونفيها إثبات»، فإذا قيل: «كاد يفعل» فمعناه أنه لم يفعل، وإذا قيل: «لم يتكد يفعل»، فمعناه أنه فعله، وهذا خطأ (بَل) الصواب أن نقول: (إِنَّهَا كَسَائِرِ الأَفْعَالِ فِي النَّفْيِ وَالإِثْبَاتِ) فنفيها نفي، وإثباتها إثبات، وقوله: (كُلَّ حَالِ) منصوب بنزع الخافض، وإن كان قليلًا، أي في كلّ أحوالها، كما سيأتي بيان ذلك مفصلًا.

قوله الخفي

و حتى أَزَ

المقار المقار فخبر ذلك من أ

بقرب لایہ فرق [البَقَرَ

إخبار وتكر

تَوَهَّہ فُهِم

[Y]

قوله ﷺ ﴿ وَإِن كَادُواْ لَيَفْتِنُونَكَ عَنِ ٱلَّذِي أَوْحَيْنَا ۚ إِلَيْكَ ﴾ [الإسراء: الآبة ٢٣]، وقوله [من الخفيف]:

« كَادَتِ النَّفْسُ أَنْ تَفِيضَ عَلَيْهِ »

ودليل الثاني: قوله رَجُبُلُّن: ﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآبة ٧١] ، وقد اشتَهَرَ ذلك بينهم حتى جعله الْمَعَرِّيُّ لُغْزًا، فقال [من الطويل]:

أُنَحُويُّ هَذَا الْعَصْرِ مَا هِيَ لَفُظَةٌ جَرَتْ في لِسَانَيْ جُرْهُم وَثَمُودِ إِذَا اسْتُعْمِلَتْ فِي صُورَةِ الْجَحْدِ أَثْبَتَتْ وَإِنْ أَثْبَتَتْ قَامَتْ مَقَامَ مُحُودِ والصواب أن حكمها حكمُ سائر الأفعال، في أن نفيها نفي، وإثباتها إثبات، وبيانه أن معناها المقاربة، ولا شك أن معنى «كاد يفعل» قارب الفعلَ، وأن معنى «ما كاد يفعل» ما قارب الفعل، فخبرها منفى دائمًا، أما إذا كانت منفية فواضح؛ لأنه إذا انتفت مقاربة الفعل انتفى عقلًا حصول ذلك الفعل، ودليله قوله رَجَالًى: ﴿ إِذَا أَخْرَجَ يَكُمُ لَرَّ يَكُذُّ يَرَيْهَا ﴾ [النُّور: الآية ٤٠]، ولهذا كان أبلغ من أن يقال: «لم يرها»؛ لأن من لم ير قد يقارب الرؤية، وأما إذا كانت المقاربة مُثْبَتَةً فلأن الإخبار بقرب الشيء يقتضي عرفًا عدم حصوله، وإلا لكان الإخبار حينئذ بحصوله لا بمقاربة حصوله، إذ لا يحسن في العرف أن يقال لمن صلى: قارب الصلاة، وإن كان ما صلى حتى قارب الصلاة، ولا فرق فيما ذكرنا بين «كاد»، و«يكاد»، فإن أُورد على ذلك قوله ﷺ: ﴿وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾ [البَقَرَة: ٧١] مع أنهم قد فعلوا؛ إذ المراد بالفعل الذبح، وقد قال تعالى: ﴿فَذَبُّحُوهَا﴾، فالجواب أنه إخبار عن حالهم في أول الأمر، فإنهم كانوا أوّلًا بُعَداء من ذبحها، بدليل ما يُتلِّي علينا من تعنتهم، وتكرر سؤالهم، ولَمَّا كَثُر استعمال مثل هذا فيمن انتفت عنه مقاربة الفعل أوَّلًا، ثم فعله بعد ذلك تَوَهُّم من توهم أن هذا الفعل بعينه هو الدال على حصول ذلك الفعل بعينه، وليس كذلك، وإنما فُهِم حصول الفعل من دليل آخر، كما فهم في الآية من قوله تعالى: ﴿ فَذَبِّحُوهَا ﴾ [التِقَرَة: الآية ٧١] . والله تعالى أعلم بالصواب.



ثم أشار إلى الموضع التاسع عشر بقوله:

٧٠٤٧ (وَسَوْفَ كَالسِّينِ لِتَنْفِيسٍ أَضِفْ وَحَرْفُ الاِسْتِقْبَالِ أَوْلَى مَا أُلِفْ) (وَ«سَوْف» كَالسِّينِ لِتَنْفِيسٍ أَضِفْ) أي قل: حرف تنفيس، يعني أن مما اشتهر بين المعربين أيضًا قولهم: في السين و«سوف» حرف تنفيس (وَحَرْفُ الاسْتِقْبَالِ أَوْلَى مَا أُلِفْ) بالبناء للمفعول، يعني أن أحسن التعبير أن يقال: حرف استقبال؛ لكونه أوضح.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن التاسع عشر قولهم في السين و«سوف»: حرف تنفيس، والأحسن حرف استقبال؛ لأنه أوضح، ومعنى التنفيس التوسيع، فإن هذا الحرف يَنقُل الفعل عن الزمن الضيق، وهو الحال إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال.

#### وهنا تنبيهان:

(الثاني): قال بعضهم في قوله عَجْكَ: ﴿ سَتَجِدُونَ مَاخَرِينَ ﴾ [النساء: الآية ١٩] : السين للاستمرار، لا للاستقبال، مثل قوله: ﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾ [البقرة: ١٤٢] ، فإنها نزلت بعد قولهم: ﴿ مَا وَلَنْهُمْ عَن قِبْلَيْهِمُ ﴾ الآية [البقرة: ١٤٢]، ولكن دخلت السين إشعارًا بالاستمرار. انتهى.

قال ابن هشام: الحق أنها للاستقبال، وأن ﴿ يَقُولُ ﴾ بمعنى يستمر على القول، وذلك مستقبل، فهذا في المضارع نظير ﴿ يَتَأَيُّهُا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا ﴾ [النساء: الآية ١٣٦] في الأمر، هذا إن سُلّم أن قولهم سابق على النُّزُول، وهو خلاف المفهوم من كلام الزمخشري، فإنه سأل ما الحكمة في الإعلام بذلك قبل وقوعه؟، أي فإن سؤاله يقتضي أن الآية نزلت قبل قولهم، وحينئذ

فكون السين للاستقبال ظاهر، وكذا يقال في قوله ﴿ سَتَجِدُونَ ءَاخَرِينَ ﴾ [النّساء: الآية ٩١]، فإنه يحتمل أنه إخبار عما يحصل، لا عما حصل. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم أشار إلى الموضع العشرين بقوله:

٧٠٤٨ - (وَلَا تَقُلُ في خَلْفَ زَيْد خُفِضَا بِالظَّرْفِ بَلْ قُلْ بِالْمُضَافِ يُرْتَضَى ٢٠٤٩ وَ لَا تَقُلْ في خَلْفَ زَيْد»: خُفِضَا) بألف الإطلاق (بِالظَّرْفِ) متعلق بما قبله، يعني أن مما (وَلَا تَقُلْ في «خَلْفَ زَيْد»: خُفِضَا) بألف الإطلاق (بِالظَّرْفِ) متعلق بما قبله، يعني أن مما اشتهر بينهم قولَهُمْ: في نحو «جلست خلف زيد»: إن زيدًا مخفوض بالظرف، وهذا خطأ (بَلْ قُلْ) إن أردت الصواب (بِالْمُضَافِ) متعلق بقوله: (يُرْتَضَى) بالبناء للمفعول، أي المرتضى في إعرابه أن تقول: إنه مخفوض بالمضاف، لا بالظرف (إِذْ) تعليليّة (كُونُهُ ظَرْفًا فَلَا يُؤَثِّرُ) الفاء زائدة (في كَوْنِهِ الْخَافِض حَيْثُ يُذْكُرُ) بالبناء للمفعول، يعني أن كونه ظرفًا لا مدخل له في الخفض لخصوصية كون المضاف ظرفًا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.



#### (خَاتِمَةٌ)

قال الدمامينيّ رحمه الله: لا معنى لذكر هذه الخاتمة في هذا الباب؛ إذ ليس فيها تحذير من أمور اشتهرت بين المعربين، والصواب خلافها، وكان اللائق إثباتها في الباب السابع. انتهى. وأجاب بعضهم بأن المصنّف لاحظ أن خلاف ما ينبغي من قبيل خلاف الصواب. انتهى.

٢٠٥٠ (فَيَنْبَغِي لِلْعُرِبِ أَنْ يَأْخُذَا أَوْجَزَ فِي عِبَارَةِ فَيُحْتَذَى
 ٢٠٥١ كَنَائِبِ الْفَاعِل لَا يَقُولُ لَهُ مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسْمَ أَوْ مَا مَاثَلَهُ)

(فَيَتْبَغِي لِمُعْرِبُ أَنْ يَأْخُذَا) بألف الإطلاق (أَوْجَزَ في عِبَارَةِ) أي أُوجز العبارة ( فَيُحْتَذَى) بالبناء للمفعول، أي فيقتدى به في ذلك (كَتَايْبِ الْفَاعِلِ) فإنه أوجز العبارة، ف(لا يَقُولُ لَهُ) أي لا يعبر عنه بقوله: (مَفْعُولَ مَا لَمْ يُسْمَ) بضم أوله، وسكون ثانيه، مبنيًا للمفعول، مضارع شمي، بالتخفيف، يقال: سَمَى ابنه فلانًا وبه، وأسماه إياه وبه، وسمّاه إياه وبه. أفاده في «القاموس» ( أو ما مَا شبه ذلك، كأن تقول في نحو «ضُرِب» فعل ماضٍ مبني للمفعول، ولا تقل: مبني لل لم يُسمّ فاعله؛ لطوله.

وحاصل معنى البيتين أنه ينبغي للمعرب أن يَتَخَيَّر من العبارات أوجزها، وأجمعها للمعنى المراد، فيقول في نحو «ضُرِب»: فعل ماضٍ لم يُسَمَّ فاعله، ولا يقول: مبني لما لم يُسَمَّ فاعله؛ لطول ذلك وخفائه، وأن يقول في المرفوع به: نائب عن الفاعل، ولا يقول: مفعول ما لم يسم فاعله؛ لذلك، ولصدق هذه العبارة على المنصوب من نحو «أعطي زيدٌ دينارًا» ألا ترى أنه مفعول لرأعطي»، و«أعطي» لم يُسَمَّ فاعله، وأما النائب عن الفاعل فلا يصدق إلا على المرفوع، وأن يقول في «قد» حرف لتقليل زمن الماضي، وحَدَثِ الآتي، ولتحقيق حدثهما

وفي «أُمّا» حرف شرط، وتفصيل، وتوكيد، وفي «لم» حرف جزم لنفي المضارع، وقلبه ماضيًا، ويزيد في «لما» الجازمة متصلًا نفيه، مُتَوَقَّعًا ثبوتُهُ، وفي الواو حرف عطف لمجرد الجمع، أو

لمطلق الجمع، ولا يقول: للجمع المطلق<sup>(١)</sup>، وفي «حتى» حرف عطف للجمع والغاية، وفي «ثُمّ» حرف عطف للترتيب وإذا اختصرت فيهن، حرف عطف للترتيب والتعقيب، وإذا اختصرت فيهن، فقل: عاطف ومعطوف، وناصب ومنصوب، وجازم ومجزوم، كما تقول: جار ومجرور. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام في الباب السادس أتبعه بذكر الباب السابع، فقال:

# (الْبَابُ السَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي كَيْفِيَّةِ الإِعْرَابِ، وَالْخُاطَبُ بِمُعْظَم هَذَا الْبَابِ الْمُبْتَدِئُونَ)

بِالْحَرْفِ وَاحِدًا بِالاَّسْمِ أَنْبِتَا فَفِي ضَرَبْتُ ذَا أَتْصَالِ إِذْ يُفَكُّ وَلَا تَقُلْ «تُ» فَاعِلْ خُذْ يَا رَجُلْ وَلَا تَقُلْ «تُ» فَاعِلْ خُذْ يَا رَجُلْ مِنْ غَيْرِ كَافٍ بِالإِضَافَة تُجْبَرُ كَالطَّعْنِ فَاعِلَا كَمَا عَنْهُمْ عُقِلْ كَالطَّعْنِ فَاعِلًا كَمَا عَنْهُمْ عُقِلْ نُطْقُكَ بِالأَلْفَاظِ فَالأَصْلُ جَلِي نُطْقُكَ بِالأَلْفَاظِ فَالأَصْلُ جَلِي أَصْلَهُمَا وَالْحَذْفُ عَارِضٌ هُجِرْ وَلَا تَفُهُ لَفْظَيْهِمَا عَ مَأْخَذَا) وَلَا تَفُهُ لَفْظَيْهِمَا عَ مَأْخَذًا)

(وَاعْلَمْ بِأَنَّ اللَّفْظَ إِنْ كَانَ أَتَى بِالْحَرْفِ وَاحِدًا) أي أتى حرفًا واحدًا (بِالاسْمِ أُثْبِتًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي عُبِر عنه باسه، وقوله: (خُصَّ بِهِ) حال من الاسم، أي حال كون ذلك الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي عُبِر عنه باسه، وقوله: (بِالَّذِي فِيهِ اشْتَرَكُ) أي باللفظ الذي اشترك فيه مع الاسم مخصوصًا بذلك الحرف (أَقْ) عُبِر عنه (بِالَّذِي فِيهِ اشْتَرَكُ) أي باللفظ الذي اشترك فيه مع

<sup>(</sup>١) كذا قال ابن هشام، والحق أن الجمع المطلق، ومطلق الجمع في اللغة معناهما واحد، وأنهما عبارة عن الماهيّة لا بقيد شيء، لا الماهيّة بقيد لا شيء، وأما قول الفقهاء: فرق بين الماء المطلق، ومطلق الماء، فهو اصطلاح لهم طارىء، ومن هذا الاصطلاح نشأ هذا الوّهم. قاله الدسوقيّ ٤٨٣/٣.

غيره (فَفِي «ضَرَبْتُ») متعلّق بـ«قل» (فَا اتّصَالِ) منصوب على الحال أي حال كون الضمير متصلّا بالفعل (إِذْ يُفَكُّ) أي إذ يُعرب مفكوكًا (التّاءُ فَاعِلٌ) هذا مثال للاسم المخصوص به (أَوِ الصَّمِيرُ قُلْ) أي أو قل: الضمير فاعل، وهذا مثال للمشترك بينه وبين غيره، فإن الضمير يشمل المتكلم، والمخاطب، والغائب (وَلا تَقُلْ تُ فَاعِلٌ) أي معبّرًا بمسمّاها، وقوله: (خُذْ يَا رَجُلْ) كمّل به البيت، أي خذ القاعدة الصحيحة، ولا تسلُك مسلك الجاهلين، فتقع في أخطائهم، وقوله: (لَيْسَ لَهُمْ نَظِيرَ ذَا) منصوب على الحال من اسم «ليس»، وهو قوله: (اسمّ ظاهرُ) أي لا يوجد اسم ظاهر على حرف واحد حتى يُحمل عليه، وقوله: (مِنْ غَيْرِ كَافِ) وفي نسخة «سِوَاءِ كَافِ»، والمعنى واحد، وسواء بالمد وفتح السين وكسرها لغة في «سوى» بالقصر بكسر السين وضمها (بالإضافة) بهاء ساكنة للوزن (بُحِبُرُ) بالبناء للمفعول، وهذا جواب سؤال مقدّر، تقديره: وضمها (بالإضافة) السميّة اسم ظاهر، وهي على حرف واحد، وحاصل الجواب أنها ملازمة للإضافة فاعتمدت على المضاف إليه، كما أشار إليه بقوله: (قَالَ: وَلَنْ يَتْهَى ذَوِي شَطَطُ) أي في قول الشاعر [من البسيط]:

أَتَنْتَهُونَ وَلَنْ يَنْهَى ذَوِي شَطِطٍ كَالطَّغْنِ يَذْهَبُ فِيهِ الزَّيْتُ وَالْفُتُلُ (جُعِلْ «كَالطَّغْنِ» فَاعِلًا) أي لأن الكاف اسم مضاف إلى «الطعن» (كَمَا عَنْهُمْ عُقِلْ) أي كما علم ذلك مما قاله المحققون، ولو تكلمت على إعرابها جئت باسمها، فقلت: الكاف فاعل (وَجَازَ فِي «مُ الله») أصله يمين الله (ثُمَّ) وفي نسخة «مثل» («قِ») أي في قولك: «ق نفسك»، من الوقاية، أصله اوْقِ، فحُذفت الواو حملًا للأمر على المضارع، و(«شِ») أي في قولك: «شِ الثوب»، من الوَشِي، وهو التزيين بالخطوط، وأصله اوْشِ، فَفُعِلَ به ما فُعل بدق»، و(«لِ») أي في الثوب»، من الولاية، أصله اوْل، فُعِلَ به ما سبق (نُطْقُكَ) بالرفع على الفاعلية بولك: «لِ هذا الأمر»، من الولاية، أصله اوْل، فُعِلَ به ما سبق (نُطْقُكَ) بالرفع على الفاعلية برجاز» (بِالأَلْفَاظِ) متعلق به، يعني أنك تنطق في هذه الألفاظ وأشباهها بألفاظها، لا بأسمائها (فَالأَصْلُ جَلِي) أي واضح كما عرفته من تقديرنا، فتقول في إعرابها: («مُ» مُبَتَدًا) و(«قِ» فِعْلُ أَهْر، فَاعْتَبِرْ أَصْلَهُمَا) أي فاعتبر كأن الأصل الذي قدّمناه موجود، فهي بعض كلمات، لا كلمات مستقلة (وَالْحَذَفُ عَارِضٌ هُجِرٌ) بالبناء للمفعول، أي تُرك، يعني أنك تنطق بألفاظها، لا

بأسمائها؛ اعتبارًا بأصلها؛ لأن الحذف فيها عارض، لا اعتداد به.

(وَالْبَاءُ حَرْفُ الْجُوّ) أي فتنطق باسمها (وَالْوَاوُ كَذَا) أي تقول فيها الواو حرف عطف (وَلَا تَقُهُ) أي لا تتلفّظ (لَقْظَيْهِمَا) منصوب بنزع الخافض، أي بلفظيهما، فلا تقول: «ب» حرف جرّ، ولا «و» حرف عطف؛ لأن كلاّ منهما كلمة مستقلّة، لا بعض كلمة، وقوله: (ع مَأْخَذَا) أي احفظ أصل المسائل حتى لا تقع فيما وقع فيه الجاهلون بالقواعد المرعية، والضوابط المحميّة. وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن اللفظ المعبر عنه إن كان حرفًا واحدًا عُبِّر عنه باسمه الخاص به، أو المشترك، فيقال في المتصل بالفعل من نحو «ضَرَبْتُ»: التاء فاعل، أو الضمير فاعل، ولا يقال: «ت» فاعل، كما غَلِطَ في ذلك بعض المعلّمين، إذ لا يكون اسم ظاهر هكذا، فأما الكاف الاسمية، فإنها ملازمة للإضافة، فاعتَمَدَت على المضاف إليه، ولهذا إذا تكلمت على إعرابها جئت باسمها، فقلت في نحو قوله [من البسيط]:

وَمَا هَـدَاكَ إِلَـى أَرْضِ كَعَالِهَا وَلَا أَعَانَـكَ فِي عَـرْمٍ كَعَنَّامٍ الكاف فاعل، ولا تقول: «ك» فاعل، لزوال ما تعتمد عليه، ويجوز في نحو «مُ الله»، و «قِ نفسَكَ»، و «شِ الثوب» و «لِ هذا الأمر» أن تنطق بلفظها، فتقول: «م» مبتدأ، وذلك على القول بأنها بعض «أيمن»، وتقول: «قِ» فعلُ أمر؛ لأن الحذف فيهن عارض، فاعتُير فيهن الأصل، وتقول: الباء حرف جر، والواو حرف عطف، ولا تنطق بلفظهما. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على الحروف الأُحَاديّة شرع يبينَ الثنائيّة، فقال:

حَرْفٌ لِتَحْقِيقٍ وَتَقْلِيلٍ وَرَدُ أَوْ هُوَ مَفْعُولٌ وَفِيهِ الأَفْضَلُ بِذِي اتَّصَالِ مُسْتَقِلًا يُرْتَقَى جَرْفَ الإطالَةِ كَمَا قَدْ بُيُنَا عَنِ الْخَلِيلِ وَٱبْنِهِ(١) جَازَ الْكَلَامُ ٢٠٦٠ - (وَفِي الثَّنَائِيِّ بِهِ اَنْطِقْ نَحْوُ «قَدْ» ٢٠٦١ - وَهَلْ لِلِاسْتِفْهَامِ بَلْ نَا فَاعِلُ ٢٠٦٢ - أَنْ تَذْكُرَ الضَّمِيرَ لَا أَنْ تَنْطِقَا ٢٠٦٣ - وَلَا تَفُهْ بِالاَسْمِ فِيهَا هَاهُنَا ٢٠٦٤ - فَلَفْظُ «أَلْ» أَقْيش مِنْ أَلِفْ وَلَامْ

<sup>(</sup>١) أي تلميذه سيبويه.

(وَفِي الثَّنَائِيِّ) أَي إِذَا كَانَ اللفظ على حرفين (بِهِ انْطِقْ) أَي تَلفّظ بلفظه، لا باسمه (نَحُو وقَدْ») أَي فتنطق بلفظه، فتقول: قد (حَرْفٌ لِتَحْقِيقٍ، وَتَقْلِيلٍ وَرَدْ) أَي أَي لهما في استعمال العرب (وَ هَلْ الله للشيفهام، بَلْ) للإضراب الانتقاليّ، أي بل تقول: (هناه فَاعِل) أي في نحو هأكُرَمَنَاه (وَفِيهِ) أي في هناه (الأَقْصَلُ أَنْ تَذْكُرَ الطّبِينِ) هَا تَوْلِى: الْمُعُولُ: الضمير فاعل، أو مفعول (لا أَنْ تَنْطِقاً) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، أي لئلا تنطق أي تقول: الضمير فاعل، أو مفعول (لا أَنْ تَنْطِقاً) بالنف الإطلاق مبنيًا للفاعل، أي لئلا تنطق (بِذِي اتّصَالِ) أي بضمير متصل (مُستقِلاً يُؤتقَى) بالبناء للمفعول، أي يرتقى به إلى درجة المنفصل؛ لأن التلفظ بلفظه مستقلا أنما هو للضمائر المنفصلة، لا للمتصلة (وَلاَ تَقُهُ) أي لا تتلفظ (بِالاسْمِ فِيهَا) أي في الألفاظ الثانئيّة، وقوله: (هَاهُنَا) أي في هذا النوع توكيد لما قبله (حَوْفَ الإطالة) منصوب على أنه مفعول لأجله؛ لأجل حوف إطالة الكلام بدون فائدة (كَما قَدْ بُيّنًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ذكر بيان ذلك في كتب المحققين، ومنها هذا النظم، وأصله بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي ذكر بيان ذلك في كتب المحققين، ومنها هذا النظم، وأصله التعريف: «أَلْ وَلَيْهُ) الماء وقرك أي لأنها ثنائية الوضع، فيُنطق بلفظها، لا باسمها (عَنِ التعريف: «أَلْ وَابْنِهِ) المراد تلميذه سيبويه، كما بينه الناظم، وإنما لم يعبّر به للوزن (جَازَ الْكَلَامُ) الخُلُومُ يعني أن الخيل وسيبويه حززا أن يقال: الألف واللام.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كان اللفظ على حرفين، تُطِق به، فقيل: «قد» حرف تحقيق، و«هل» حرف استفهام، و«نا» فاعل، أو مفعول، والأحسن أن تُعبَّر عنه بقولك: الضمير؛ لئلا تَنطِق بالمتصل مستقلًا، ولا يجوز أن تنطق باسم شيء من ذلك؛ كراهية الإطالة، وعلى هذا فقولهم: «أل» أقيس (١) من قولهم: الألف واللام، وقد استَعْمَل التعبير بهما الخليل وسيبويه. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر حكم ما فوق الثنائي، فقال:

٢٠٦٥ - (كَذَاكَ مَا فَوْقُ كَسَوْفَ وَضَرَبْ فِي سَوْفَ حَرْفٌ وَضَرَبْ بِنَاهُ وَجَبْ

اعترض الدماميني هذه العبارة، فقال: هذا مناف لقوله: ولا يجوز أن يُنطق باسم شيء من ذلك كراهة الإطالة. انتهى.

عَنْهُ بِفِعْلٌ فِي تَرَاكِيبَ ثُرَى وَلا لَهُ الْفَاعِلُ فِي هَذَا الْوَطَنُ جُرَّ بِبَا لِكَوْنِهِ اسْمًا فِي الْعَرَبُ جُرَّ بِبَا لِكَوْنِهِ اسْمًا فِي الْعَرَبُ إِلَى مُسَمَّاهُ فَلَا لِاسْمِ بَدَا مُعْنَاهُ لَا مَا يُرْسَمُ مُعْتَبِرًا مَعْنَاهُ لَا مَا يُرْسَمُ وَكَالَسَامِي سُورِ فَلْيُعْلَمِ وَكَالَتُ أَجِذًا وَلَى السَّمِ الْجُلَى مِنْ كَوْنِهِ حَرْفًا إِلَى السَّمِ الْجُلَى هَمْزَتُهُ عِنْدَ النَّحَاةِ فَاسْمَعًا)

٢٠٦٧- ضَرَبَ هَذَا أَسْمٌ لِذَاكَ أُخْبِرَا رَمَنْ ٢٠٦٧- إِذْ لَايَـدُلُّ حَـدَثَا وَلَا زَمَنْ ٢٠٦٨- إِذْ لَايَـدُلُّ حَـدَثَا وَلَا زَمَنْ ٢٠٦٨ مِقْولُهُمْ رُفِعَ زَيْدٌ بِضَرَبْ ٢٠٦٩- وَقَولُهُمْ رُفِعَ زَيْدٌ بِضَرَبْ ١٠٦٩- وَإِنِّمَا إِلَيْهِ فِعْلُ أُسْنِدَا كَمِثْلِ مَا تَقُولُ زَيْدٌ قَائِمُ ١٠٧٨- فَذَا كَأَسْمَاءِ الْحُرُوفِ الْعُجَمِ ٢٠٧٧- في أَنَّهُ لَفْظٌ مُسَمَّاهُ كَذَا كَابُهُ لَفْظٌ مُسَمَّاهُ كَذَا كَابُوفِ الْعُجَمِ ٢٠٧٧- في أَنَّهُ لَفْظٌ مُسَمَّاهُ كَذَا كَابُوفِ الْعُجَمِ ٢٠٧٧- يقطع هَمْزِهَا إِذَا مَا نُقِلَا اللهُ ال

(كَذَاكَ مَا فَوْقُ) بالبناء على الضم، أي أن حكم ما فوق الثنائيّ كحكمه، فينطق بلفظه، لا باسمه (كه سَوْفَ، وه صَرَبْ، في هسَوْفَ حَرْفٌ، أي فتقول: سوف حرف استقبال (وه صَرَبْ) بسكون الباء للوزن (بِنَاهُ) بالقصر، وسكون الهاء للوزن أيضًا، وهكذا في النسخة، ولكنه لا يزال الوزن منكسرًا، فالأولى إسقاط الهاء أصلًا للضرورة (وَجَبُ) أي فتقول: ضرب بناؤه واجب؛ لكونه فعلًا ماضيًا، فرضَرَبَ هَذَا) أي الذي وقع في هذا التركيب (اسمٌ) أي لكون المقصود منه لفظه (لِذَاكَ) أي لكونه اسمًا (أُخبِرًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله توله: (عَنْهُ بِفِعْلٌ) بالفرع على الحكاية، أي بهذا اللفظ (في تَرَاكِيبَ تُرَى) بالبناء للمفعول، أي تعلم في إعراب المعربين، حيث يقولون: ضرب فعلٌ ماض، وذلك لأنه لا يدلّ على حدث، ولا على زمن، وليس له فاعل، كما بين ذلك بقوله: (إِذْ لاَيدُلُ حَدَثًا) منصوب بِنَزْع الخافض، أي على حدث (وَلا رَمَنْ) عطف على «حدثًا» على لغة ربيعة (وَلا لَهُ الْفَاعِلُ في هَذَا الْوَطَنْ) أي في على حدث (وَلا رَمَنْ) عطف على «حدثًا» على لغة ربيعة (وَلا لَهُ الْفَاعِلُ في هَذَا الْوَطَنْ) أي في على حدث (وَلا رَمَنْ) عطف على «حدثًا» على لغة ربيعة (وَلا لَهُ الْفَاعِلُ في هَذَا الْوَطَنْ) أي في المنعول، أي في استعمال فصحاء العرب (وَإِثَمَا إِلَيهِ فِعْلُ أَسْيَدًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي قولك: «ضَرَب فعلٌ ماض» (إِلَى مُسَمَّاهُ) أي باعتبار مسماه الذي هو «ضرب» الدالّ على في قولك: «ضَرَب فعلٌ ماض» (إِلَى مُسَمَّاهُ) أي باعتبار مسماه الذي هو «ضرب» الدالّ على

ال ال حو الل حو الل الل الل

ىظ ف نا)

ىلە داة

نازَ

ر؛ خا

لله

اهة

الحدث والزمان (فَلَا لاَسْمِ بَدَا) أي فلا إسناد ظهر لاسمه، بل لمسمّاه (كَمِثْلِ مَا تَقُولُ: زَيْدٌ قَائِمُ، مُعْتَبِرًا مَعْنَاهُ) أي معنى زيد، وهو الذات المشخصة (لا مَا يُرْسَمُ) أي ليس المسند إليه اللفظ المنطوق به (فَذَا كَأَسْمَاءِ الحُرُوفِ المُعْجَمِ) أي كالجيم، والدال، والراء مثلًا (وَكَأَسَامِي سُورٍ) أي كرال عمران»، وقوله: (فَلْيَعْلَمِ) بالبناء للمفعول كمّل به البيت (في أَنَّهُ لَفْظٌ، مُسَمَّاهُ كَذَا) أي لفظ أيضًا، فمثلًا «آل عمران» اسم مسمّاه السورة المخصوصة المؤلفة من الكلمات، وجيم مثلًا مسماه الحرف المخصوص، وهو «جه»، وهو لفظ (وألْ» حَرْفُ تَعْرِيفِ لِذَاكَ) أي لكون الكلمة إذا مصد لفظها تكون اسمًا (أُخِذًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول (بِقَطْع هَمْزِهَا) يعني أنها كانت مقطوعة الهمزة؛ لأنها عند التسمية بها تكون اسما صِرقًا، والصَّرفة (المُسماء العشرة هي التي تكن من الأسماء العشرة المحفوظة، و«أل» بعد التسمية ليست منها، والأسماء العشرة هي التي ذكرها في «الحلاصة» بقوله:

وَفِي اسْمِ اسْتِ ابْنِ ابْنِمِ سُمِعْ وَٱثْنَيْنِ وَٱمْرِىءِ وَتَأْنِيتْ تَبِعْ وَآيْنِينْ تَبِعْ وَآيْنِينْ وَآمْرِىءِ وَتَأْنِيتْ تَبِعْ وَآيْنَىنْ وَآمْرِىءِ وَتَأْنِيتْ تَبِعْ وَآيُكُ وَآيُدُ وَيُعْبَدُلُ مَدًّا فِي الْاَسْتِفْهَامِ أَوْ يُسَهَّلُ (إِذَا) ظرف لـ«أُخذ» (مَا) زائدة (نُقِلًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول (مِنْ كَوْنِهِ حَرْفًا إِلَى اسْمِ الْجُلَى) أي انكشف ذلك (كَمَا إِذَا سَمَّيْتَ) شخصًا مثلًا (بِـ«اضْرِبْ» قُطِعًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، ونائب فاعله قوله: (هَمْزَتُهُ) أي وجب قطع همزته (عِنْدَ النُّحَاقِ) وقوله: (فَاسْمَعًا) بالألف المنقلبة عن نون التوكيد الخفيفة، وهو تكميل للبيت.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كان اللفظ أكثر من الثنائيّ نُطق به أيضًا، فقيل: «سوف» حرف استقبال، و«ضَرَب» فعلٌ ماض، وهضَرَب» هذا اسم، ولهذا أُخبِر عنه بقولك:

فعر و ((د

كيني

بـ((د

3 7

أن

في

لفض

نظي

والز حر

أجر أعل

10

/٦ /٧

**'**۸

(اد

الأ

يعن

<sup>(</sup>۱) الأسماء الصرفة هي التي ليست جارية مجرى الفعل، ومن المعلوم أن قياس همزات الأسماء الصرفة تقتضي القطع، وذلك لأن همزة الوصل إنما تكون في الاسم الصَّرف إذا كان من الأسماء العشرة المحفوظة، و«أل» ليست منها، فيجب قطع همزته، وبتقييد الأسماء بالصرفة يندفع إيراد المصدر، كلانطلاق، والاقتدار،؛ لأنه ليس باسم صِرْف بالتفسير المذكور؛ لأنه جار مجرى الفعل. قاله الدمامينيّ. «حاشية الدسوقيّ» / ۳۰ .

فعل ماض، وإنما فُتِحَ على الحكاية، و يدلك على ما ذكرنا أن الفعل ما دل على حدث وزمان، وهذا لا يصح واضَرَب» هنا لا يدل على ذلك، وأن الفعل لا يخلو عن الفاعل في حالة التركيب، وهذا لا يصح أن يكون له فاعل، وثما يوضح لك ذلك أتك تقول في «زيد» من «ضرب زيد» «زيد» مرفوع بدهضرب»، أو فاعل بدهضرب»، فتدخل الجارّ عليه، قال ابن هشام رحمه الله: وقال لي بعضهم: لا دليل في ذلك؛ لأن المعنى بكلمة «ضرب»، فقلت له: وكيف وقع «ضرب» مضافا إليه، مع أنه في ذلك ليس باسم في زعمك، فإن قلت: فإذا كان اسمًا فكيف أخبرت عنه بأنه فعل؟ قلت: هو نظير الإخبار في قولك: «زيد قائم»، ألا ترى أنك أخبرت عن «زيد» باعتبار مسماه، لا باعتبار لفظه، وكذلك أخبرت عن «ضرب» المني يدل على الحدث لفظه، وكذلك أخبرت عن «ضرب» باعتبار مسماه، وهو «ضرب» الذي يدل على الحدث والزمان، فهذا في أنه لفظ مسماه لفظ، كأسماء السور، وأسماء حروف المعجم، ومن هنا قلت: حرف التعريف «أل» فقطعت الهمزة، وذلك لأنك لما نَقَلْتَ اللفظ من الحرفية إلى الاسمية، أجريت عليه قياس همزات الأسماء، كما أنك إذا سميت بداضرب» قطعت همزته. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما خالف ابن مالك الإجماع ذكر ذلك بقوله:

٢٠٧٥. (قَالَ أَبْنُ مَالِكِ إِذَا الْإِسْنَادُ جَا لَفْظًا فَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ يُلْتَجَى ٢٠٧٦. إِسْمًا وَفِعْلًا ثُمَّ حَرْفًا فَالَّذِي يُخَصُّ بِالإِسْمِ فَذُو مَعْنَى خُذِ ٢٠٧٧. وَافَـقَـهُ فِي ذَا أَبُـو حَيَّانِ فَلَيْسَ ذَا الْقَوْلُ قَوِيَّ الشَّانِ ٢٠٧٧. وَافَـقَـهُ فِي ذَا أَبُـو حَيَّانِ فَلَيْسَ ذَا الْقَوْلُ قَوِيَّ الشَّانِ ٢٠٧٨. قِيلَ وَكَيْفَ ذَا مَعَ آبْنِ مَالِكِ فَالِّنَهُ الْجَاوِي ذُرَى الْسَالِلِكِ فَالنَّحَاةِ قَدْ خَرَقَ الإِجْمَاعَ فِي السَّرَاةِ) ٢٠٧٩. قُلْتُ فَكَيْفَ هُوْ مَعَ النَّحَاةِ قَدْ خَرَقَ الإِجْمَاعَ فِي السَّرَاةِ)

(قَالَ ابْنُ مَالِكِ: إِذَا الإِسْنَادُ جَالَفْظًا) أي من حيث اللفظ (فَمُسْنَدٌ إِلَيْهِ يُلْتَجَى) أي يكون (السُمّا، وَفِعْلًا، ثُمَّ) بمعنى الواو، أو هي للترتيب الرتبيّ (حَرْفًا) يعني أن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء، والأفعال، والحروف (فَالَّذِي يُخَصُّ) بالبناء للمفعول (بِالإِسْمِ فَذُو مَعْنَى) الفاء زائدة، يعني أن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنويّ، وقوله: (خُذِ) كمّل به البيت (وَافَقَهُ في ذَا أَبُو

ي

5

۴

حَيًّانِ) بالصرف هنا؛ باعتبار كونه مشتقًا من الحياة، ويجوز منعه للعلمية وزيادة الألف والنون؛ باعتبار كونه من الحين (فَلَيْسَ ذَا الْقَوْلُ) أي قول ابن مالك، وأبي حيان (قَوِيَّ الشَّانِ) لأن التحقيق أن الإسناد اللفظيّ كالمعنويّ خاصّ بالاسم؛ لأن الكلمة متى أريد لفظها كانت اسمًا، سواء كانت في الأصل اسمًا، أو فعلًا، أو حرفًا (قِيلَ) أي قال بعضهم لابن هشام لما وَهُم ابن مالك استعظامًا لذلك (وَكَيْفَ ذَا مَعَ ابْنِ مَالِكِ) أي كيف يُتوهم أنه أخطأ في هذا (فَإِنَّهُ الْحَاوِي مالك استعظامًا لذلك (وَكَيْفَ ذَا مَعَ ابْنِ مَالِكِ) أي كيف يُتوهم أنه أخطأ في هذا (فَإِنَّهُ الْحَاوِي مالك استعظامًا لذلك (وَكَيْفَ ذَا مَعَ ابْنِ مَالِكِ) أي كيف يُتوهم أنه أخطأ في هذا (فَإِنَّهُ الْحَاوِي غلم مالك استعظامًا لذلك (وَكَيْفَ ذَا مَعَ النُبَعَاقِ) أي القائل هو ابن هشام، فقد نقل الناظم معنى عبارته (فَكَيْفَ على مثله أن يقع في هذا الوَهم (قُلْتُ) القائل هو ابن هشام، فقد نقل الناظم معنى عبارته (فَكَيْفَ على مثله أن يقع في هذا الوَهم (قُلْتُ) القائل هو ابن هشام، فقد نقل الناظم معنى عبارته (فَكَيْفَ هُوْ) أي كيف حال ابن مالك (مَعَ النُبَحَاقِ) أي القائلين بأن الإسناد اللفظي كالمعنويّ خاصّ بالاسم (قَدْ خَرَقَ الإِجْمَاعَ في السَّرَاقِ) بفتح السين، وتُضم جمع سريّ بمعنى الشريف، والجارّ والمجرور متعلّق بحال من الإجماع، حال كونه كائنا بينهم.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن ابن مالك رحمه الله قال: إن الإسناد اللفظي يكون في الأسماء والأفعال والحروف، وإن الذي يختص به الاسم هو الإسناد المعنوي، قال ابن هشام: هذا قول لا تحقيق فيه، قال: وقال لي بعضهم: كيف تتوهم أن ابن مالك اشتبه عليه الأمر في الاسم والفعل والحرف؟، فقلت: كيف توهم ابن مالك أن النحويين كافة غَلِطُوا في قولهم: إن الفعل يُخبَر به، ولا يخبر عنه، وإن الحرف لا يخبر به ولا عنه، وممن قلَّد ابن مالك في هذا الْوَهَم أبو حيان انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب.

ثم ذكر أنه لا بد للمعرب أن يذكر ما يقتضي وجهَ إعرابه، فقال:

٢٠٨٠ - (وَيَنْبَغِي لِذَاكِرِ الأَسْمَاءِ ذِكْرُ الأَعَارِيبِ أَوِ الْبِنَاءِ ٢٠٨١ - رُوَيَنْبَغِي لِذَاكِرِ الأَسْمَاءِ أَوْ الْمُضَافَ لَهْ كَمَا قَدْ نُقِلَا ٢٠٨١ - مُبْتَدَأً أَوْ خَبَرًا أَوْ فَاعِلَا أَوْ الْمُضَافَ لَهْ كَمَا قَدْ نُقِلَا ٢٠٨٢ - وَقَوْلَهُمْ مُضَافٌ آوْ مَوْصُولٌ آوْ اِسْمُ إِشَارَةٍ كَلَا شَيْءِ رَوَوْا ٢٠٨٧ - إِذْ هَذِهِ الأَشْيَاءُ لَيْسَتْ تَسْتَحِقُ إِعْرَابَهَا الْخَصُوصَ فِيمَا قَدْ يَحِقُ ) ٢٠٨٣ - إِذْ هَذِهِ الأَشْمَاءِ) أي لن يتكلّم عليها (ذِكْرُ الأَعَارِيبِ، أَوِ الْبِنَاءِ) أي ذكر وجه (وَيَنْبَغِي لِذَاكِرِ الأَسْمَاءِ) أي لن يتكلّم عليها (ذِكْرُ الأَعَارِيبِ، أَوِ الْبِنَاءِ) أي ذكر وجه

إعرا المُضَ نُقل آخر لو ق

کیفیئ ==

الأية الخد

زید و ک

مبتد

وها

کقو اسب علی<sub>ا</sub>

10

17

**17** 

19

١.

إعرابها وبنائها المخصوص بها في الجمل المختلفة، كأن يبين كونه (مُبَتَدَأً، أَوْ خَبَرًا، أَوْ فَاعِلاً، أَوِ الْمُضَافَ لَهُ) بسكون الهاء للوزن، وقوله: (كَمَا قَدْ نُقِلاً) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي كما نُقل ذلك عن النحاة (وَقَوْلَهُمْ) أي قول كثير من المعربين، وهو منصوب مفعولًا مقدّمًا لـ«رووا» أخر البيت (مُضَاف، اوْ) بدرج الهمزة فيه وفي الآتي (مَوْصُولٌ، اوْ إِسْمُ إِشَارَةٍ كَلاَ شَيْءٍ رَوَوْا) لو قال: «رأوا» لكان أوضح، يعني أنهم اعتبروا هذا كله كأنه لا شيء؛ لعدم الفائدة (إِذْ هَذِهِ الأَشْيَاءُ) أي التي قالوها من المضاف، والموصول، واسم الإشارة (لَيْسَتْ تَسْتَحِق إِعْرَابَهَا الخَصُوصَ فِيمَا قَدْ يَحِقَ) أي في التركيب الذي قد يثبت لها إعراب مخصوص، من كونها فيه مبتدأ، أو فاعلًا، أو مفعولًا، أو غيرها، فإذا قلت مثلًا في «جاء غلام زيد» جاء فعل ماض، وهغلام زيد» مضاف ومضاف إليه لم يتبين الإعراب الذي يستحقّه في هذا التركيب، وهو كونه فاعلًا، وكذا قولك في «جاء الذي قام»: «الذي قام» موصول وصلته، لم يتبين الإعراب المخصوص، وهكذا.

وحاصل معنى الأبيات أنه لا بد للمتكلم على الاسم أن يذكر ما يقتضي وجه إعرابه، كقولك: مبتدأً، خبرٌ، فاعلٌ، مضافٌ إليه، وأما قول كثير من المعربين: مضاف، أو موصول، أو اسم إشارة، فليس بشيء؛ لأن هذه الأشياء لا تَستَحق إعرابًا مخصوصًا، فالاقتصار في الكلام عليها على هذا القدر لا يُعلَم به موقعها من الإعراب. والله تعالى أعلم.

٢٠٨٤ (وَذَاكِرِ الْفَعُولِ أَنْ يُعَيِّنَا ٢٠٨٥ بِهِ لأَجْلِهِ وَفِيهِ وَمَعَهُ ٢٠٨٦ بِهِ لأَجْلِهِ وَفِيهِ وَمَعَهُ ٢٠٨٦ لِكَوْنِهِ أَكْثَرَ دَوْرًا فِي الْكَلَامُ ٢٠٨٧ وَكَانَ ذَا أَحَقَّ لِلْمَصَادِدِ ٢٠٨٨ وَقَيِّدِ الْفَعُولَ فِيهِ بِالْشَافُ ٢٠٨٨ لَابُدَّ مِنْ بَيَانِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ ٢٠٨٩ وَإِنْ يَكُ الْفَعُولُ فَيهِ بِالْشَافُ ٢٠٨٩ وَإِنْ يَكُ الْفَعُولُ فَا تَعَدَّدِ

مُطْلَقًا أَوْ غَيْرُ كَمَا قَدْ بُينَا وَإِنْ بِلَا قَيْدِ فَأَصْلٌ ذُو سَعَهْ يُخَفَّفُ أَسْمُهُ هُنَا بِلَا مَلَامُ لَكِنَّهُمْ أَبْقَوْهُ فِي قَيْدِ دُرِي لَكِنَّهُمْ أَبْقَوْهُ فِي قَيْدِ دُرِي ظَرْفُ زَمَانِ أَوْ مَكَانِ ذَاكَ كَافُ كَاجُارِ وَاجْمُرُورِ مِثْلَ مَا سَبَقْ عَيْنَتَ لِللطَّالِيبِ كُلُّ وَاحِدِ وَخَاكِرِ الْفَعُولِ) بالجرّ عطفًا على «ذاكر الأسماء»، أي وينبغي لذاكر المفعول (أَنْ يُعَيِّنًا) بالخرّ عطفًا على «ذاكر الأسماء»، أي وينبغي لذاكر المفعول (أَنْ يُعَيِّنًا) بالف الإطلاق مبنيًا للمفعول (مُعْلُقًا) أي مفعولًا مطلقًا (او) بدرج الهمزة (غَيْرُ) بالبناء على الضمّ، أي غير المطلق (كَمَا قَدْ بُيُنًا) بألف الإطلاق، والبناء للمفعول أيضًا، أي كما بيته النحاة باسمه الخاصّ به، كأن يقول: (بِهِ) أي مفعول به (لأُجْلِهِ) أي مفعول بلا قيد فهو أصل المفاعيل، وهو (وَمَعَهُ) أي مفعول معه (وَإِنْ بِلا قَيْدِ فَأَصْلٌ) أي وإن أتى المفعول بلا قيد فهو أصل المفاعيل، وهو المفعول به، وقوله: (دُو سَعَهُ) أي هذا الإطلاق صاحب سعة، أي جواز (لِكَوْنِهِ أَكْثَرَ دَوْرًا في الْكَلَامُ) أي لكون المفعول به أكثر دَوْرَانًا في كلامهم (يُخَفَّفُ اسْمُهُ) أي بحذف القيد بصلته، المُكَلامُ) أي لكون المفعول به أكثر دَوْرَانًا في كلامهم (يُخَفَّفُ اسْمُهُ) أي بحذف القيد بصلته، الإطلاق المذكور (أَحَقَّ لِلْمَصَادِرِ) أي المفعول المطلق، يعني أن أحق المفاعيل بإطلاق اسم المفعول عليه هو المفعول المطلق؛ لأنه ما مِنْ فعل إلا وله مفعول مطلق، بخلاف المفعول، أي عُلم، وهو الأفعال المتعدّية (لَكِنَهُمْ أَبْقَوْهُ) أي المصدر (في قَيْدِ دُرِي) بالبناء للمفعول، أي عُلم، وهو الأفعال المتعدّية (لَكِنَهُمْ أَبْقَوْهُ) أي المصدر (في قَيْدِ دُرِي) بالبناء للمفعول، أي عُلم، وهو الأطلاق، فيقولون: مفعول مطلق، فيقولون: مفعول مطلق.

(وَقَيِّدِ الْمُفَّولَ فِيهِ بِالْمُضَافُ) أي باسمه المضاف، كأن تقول: (ظُرْفُ زَمَانٍ، أَوْ مَكَانٍ، ذَاكَ كَافْ) يعني أن تقييده بهذا كاف في بيان المراد، بل هو الأحسن، لأنه يترتب على تعيينه فائدة، وهي البحث هل هو من الألفاظ التي تسامحوا في انتصابها على أنها ظرف مكاني مع اختصاصها، أو لا، وإن كان غير مختصّ أي مبهمًا فلا كلام، وكذا إن كان ظرف زمان لم يحتج إلى البحث في المخصّص لانتصابه من غير شرط. قاله الدمامينيّ (۱).

ثم إنه (لَابُدَّ مِنْ بَيَانِ مَا بِهِ اعْتَلَقْ) أي من بيان ما تعلّق به الظرف زمانيّا كان أو مكانيّا (كَا فْجَارِ وَالْجَرُورِ) أي كما يلزم بيان متعلَّق الجارّ والمجرور، أي إذا كان له تعلّق، وهو ما ليس بزائد، ولا شبيهًا بالزائد، ولا مما يُستثنى به (مِثْلَ مَا سَبَقْ) أي مثل ما تقدّم في مبحثه.

(وَإِنْ يَكُ الْمُغُولُ) أي المفعول به؛ إذ هو المراد عند الإطلاق كما سبق آنِفًا (ذَا تَعَدُّدِ، عَيَّنْتَ

<sup>(</sup>١) دحاشية الدسوقي٣٤/٣٤.

لِلطَّالِبِ) أي المبتدىء (كُلَّ وَاحِدِ) من المفعول، فقلت له: هذا مفعول (أُوَّلُ، أَوْ) مفعول (ثَانِ، وَ) مفعول (ثَانِ، وَ) مفعول (ثَانِيْ، وَفِي فِعْلِ) متعلَّق بـ(تُعَيِّنُ) أي وتعين أيضًا للمبتديء في إعراب الفعل (لِنَوْعِهِ) اللام زائدة؛ لأن عين يتعدَّى بنفسه، وقوله: (الْوَفِي) فعيل بمعنى فاعل، من الوفاء صفة لـ«نوعه».

وحاصل معنى الأبيات أنه إن كان المبحوث فيه مفعولاً عُينٌ نوعُهُ، فقيل: مفعول مطلق، أو مفعول به، أو لأجله، أو معه، أو فيه، وجرى اصطلاحهم على أنه إذا قيل: مفعول وأُطلِق لم يُرَد إلا المفعول به، لمّا كان أكثر المفاعيل دَوْرًا في الكلام خففوا اسمه، وإنما كان حتَّ ذلك ألا يَصدُق إلا على المفعول المطلق، ولكنهم لا يُطلقون على ذلك اسم المفعول إلا مقيدًا بقيد الإطلاق، وإن عُينً المفعول فيه، فقيل: ظرف زمان أو مكان فحسن، ولا بد من بيان مُتَعَلَّقه، كما في الجار والمجرور الذي له مُتَعَلَّق، وإن كان المفعول به متعددًا عَيَّنتَ كلَّ واحد، فقلت: مفعول أول، أو ثان، أو ثالث، والله تعالى أعلم.

٢٠٩٢- (مَاضِ مُضَارِعٌ وَفِعْلُ أَمْرِ ٢٠٩٧- وَالْمَاضِ مَبْنِيٌ عَلَى الْفَتْحِ وَفِي ٢٠٩٤- وَلِنَصَرَبُّ صْنَ سُكُونُهُ بِسَا ١٠٩٥- وَيَسَرَبُّ صْنَ سُكُونُهُ بِسَا الْفِسَاحِ بُنِيَا وَمِكَذَا نُصِبَ أَوْ قَدْ جُزِمَا ٢٠٩٧- وَبِكَذَا نُصِبَ أَوْ قَدْ جُزِمَا هُوَ مَاضٍ نَاقِصُ ٢٠٩٧- في كَانَ قَالَ هُوَ مَاضٍ نَاقِصُ ٢٠٩٨- مُصَارِعٌ رُفِعَ بِالْحُلُولِ ٢٠٩٨- وَإِنْ يَكُ الْمُورُبُ حَلَّ في مَحَلُّ الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى مَا قُصِدُ ٢٠٩٨- وَإِنْ يَكُ الْمُعْرَبُ حَلَّ في مَحَلُّ الْمُعْرَبُ عَلَى مَا قُصِدُ ٢١٠٠- وَإِنْ يَكُ الْمُعْرَبُ عَيْرَ مَا قُصِدُ الْمُعْرَبُ عَيْرَ مَا قُومُ يَلِيهِ جَعْهَلُونُ الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبِعُ عَلِيهِ عَلْمُعُلُونُ الْمُولُ قَوْمُ يَلِيهِ عَلَيْهِ عَيْمَ الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبِعُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرِبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرِبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُولُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرِبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَيْمُ الْمُعْرِبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرِبُ عَلَى الْمُعْرَبُولُ الْمُعْرِبُ عَلَى الْمُعْرِبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُولُ الْمُعْرَبِ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرِبُ عَلَى الْمُعْرِبُ عَلَى الْمُعْرَبُولُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُولُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُهُ الْمُعْرَبُ عَلَى الْمُعْرَبُولُ ا

وَفِي تَلَظَّى تَتَلَظّى فَادْدِ
أَمْدِ كَآتِ ذِي ٱلْجِزَامِ يَقْتَفِي
لِنُونِ أَنْثَى بِأَتُصَالِ قُرِنَا
لِنُونِ تَوْكِيدِ مُبَاشِرٍ هِيَا
لِنُونِ تَوْكِيدِ مُبَاشِرٍ هِيَا
عَلَامَةَ الرَّفْعِ وَغَيْرُ أَعْلِمَا
يَرْفَعُ يَنْصِبُ لِلَّا يُشَاخِصُ
مَحَلُّ أَسْمَاءِ لَذَى الْعُدُولِ
سِواهُ فَلْي عَيْنُ لَهُ الْحُدُولِ
سِواهُ فَلْي عَيْنُ لَهُ الْحُدُولِ
سُواهُ فَلْي عَيْنُ لَهُ الْحُدُولِ
الْحُر مُبْتَدَاهُ هَكَذَا يَقَرُّ
دُعِي مُوطِّقًا إِلَى الَّذِي ٱعْتُمِدُ
وَهَكَذَا فِي الْحَالِ أَيْضًا يَجْعَلُونُ)

Á)

4

A)

Ш

راك

وتقول في بيان الأفعال: «نصر» فعل (مَاضٍ) و«ينصر» فعل (مُضَارعٌ، وَ) «انصر» (فِعْلُ أَمْرِ، وَ) تبين ما حُذف (في) نحو ( تَلَظَّى) فتقول: أصله (تَتَلَظَّى) بتاءين، فحُذفت إحداهما تخفيفًا، وقوله: (فَادْنِ) كمّل به البيت، أي فاعلم ما ذكرته لك، فإنه مهمّ جدًا.

(وَ) تقول في (الْمَاضِ) بحذف الياء تخفيفًا (مَبْنِيِّ عَلَى الْفَتْحِ، وَ) تقول (في) فعل (أَمْمِ) إنه (كَآتِ) أي مثل مضارع (ذِي انْجِزَامٍ) بالجرّ صفة لـ«آت» (يَقْتَفِي) أي يقتدي به، يعني أنه مبنيّ على ما يُجزم به مضارعه، وهذا قول البصريين، وقد تقدّم أنه معرب عند الكوفيين، ورجحه ابن هشام هناك، وقد أصاب في ذلك.

(وَيَتَرَبَّصْنَ سُكُونُهُ) أي سكون صاده (بِنَا) بالقصر للوزن، أي سكون بناء (لِنُونِ أُنْثَى بِاتَّصَالِ فُرِنَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي لكونه متصلًا بنون الإناث.

(لَيُنْبَذَنَّ بِانْفِتَاحٍ بُنِيَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول أيضًا، أي منيّ على الفتح (لِنُونِ تَوْكِيدِ مُبَاشِرٍ هِيَا) بألف الإطلاق، وأنثها؛ لجواز ذلك في مثلها، كما سبق غير مرّة، يعني أن ﴿ لِكُنْكَنَّ ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤] إنما بُني لاتصاله بنون التوكيد المباشرة له.

(مُضَارِعٌ رُفِعَ بِالْحُلُولِ) أي بسبب حلوله (مَحَلَّ أَسْمَاءٍ) أي في كونه صفة، وخبرًا، وحالًا (لَدَى الْعُدُولِ) أي هذا عند عدول هذا الفنّ، وأشار به إلى أن الأقوال الأخرى في سبب بنائه غير معتمد عليها، كقول بعضهم: رُفع لتجرده من الناصب والجازم، واختاره ابن مالك، وقول بعضهم: رفع بأحرف المضارعة، وقيل: بالمضارعة نفسِها، قيل: ولا ثمرة لهذا الحلاف (١).

(وَ) تُبَيِنَ أيضًا عامله، فتقول: (بِكُذَا نُصِبَ) أي في المنصوب (أَوْ قَدْ جُزِمَا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي في المجزوم، وقوله: (عَلاَمَةَ الرَّفْعِ) مفعول مقدّم لـ«أعلما» ضرورة؛ لأن الفعل المؤكد لا يعمل فيما قبله، وقوله: (وَغَيْرُ) بالبناء على الضمّ، عطف على ما قبله، أي وغير علامة الرفع، وفي نسخة «وَغَيْرًا» (أَعْلِمَا) فعل أمر من الإعلام مؤكد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، أي أَعْلِمَا ضمة ظاهرة، أو مقدّرة، على الواو، أو الياء أو الألف، أو تُبُوتَ أي أَعْلِمَا ضمة ظاهرة، أو مقدّرة، على الواو، أو الياء أو الألف، أو تُبُوتَ

<sup>(</sup>١) راجع دحاشية الخضري على ابن عقيل،١٧٠/٢.

النون، وكذا علامة نصبه، من كونها فتحة ظاهرة، أو مقدّرة، أو حَذْفَ النون، وعلامة الجزم من كونها السكون، أو حذف النون، أو حرف العلة.

(في «كَانَ» قَالَ) أي المعرب (هُو) فعل (مَاضٍ نَاقِصُ، يَرْفَعُ) أي الاسم، و(يَنْصِبُ) أي الخبر، وهو المراد بقوله: (لِمَا يُشَاخِصُ ) أي يحاضر، أي الذي يجيء بعد الاسم مباشرة.

(وَإِنْ يَكُ الْمُعْرَبُ) أَي اللفظ الذي أراد إعرابه (حَلَّ فِي مَحَلَّ سِوَاهُ) أَي في مكان غيره، بأن حصل التقديم والتأخير (فَلْيُعَيَّتَنْ) أي فلينت (لَهُ الْحَلَّ) أي الأصليّ، ف(في قَائِمٌ زَيْدٌ) تقول: (مُقَدَّمٌ) أي وهو «قائم» (خَبَرْ، أُخُو) بالبناء للمفعول (مُبَتَدَاهُ) أي وهو «زيد» (هَكَذَا يَقَنُّ) بفتح القاف، وكسرها، أي يثبت الوجه المطلوب هكذا، يعني أنه إذا وقع في الكلام تقديم وتأخير يبين للطالب ذلك، كهذا المثال؛ ليَعلَم أنه فارق موضعه الأصليّ، وليتطلّب مبتدأه، وكما قوله وَ الله الله في الكلام تقديم و الله عَلَيْ و الله الله في الله في الله في الكلام تقديم و الله في الله ا

(وَإِنْ يَكُ الْحَبَرُ غَيْرَ مَا قُصِدُ) أي غير مقصود لذاته (دُعِي) بالبناء للمفعول، أي سمي (مُوطِّئًا) أي خبرًا محهدًا (إِلَى الَّذِي اعْتُمِدُ) أي إلى الخبر المطلوب، وهو ما بعده، كما في قوله رَجَّالًى: (﴿ فَبَلَ أَنْتُمْ قَوْمٌ ﴾ يَلِيهِ ﴿ بَعَهَلُونَ ﴾ [النّمل: الآية ٥٥]) أي فيقال: قوله: ﴿ قَوْمٌ ﴾ خبر موطّىء؛ إذ المقصود ﴿ بَعَهُلُونَ ﴾ [النّمل: الآية ٥٥]، ولهذا أعيد الضمير عليه بعد ﴿ قَوْمٌ ﴾ موطّىء؛ إذ المقصود ﴿ بَعَهُلُونَ ﴾ إلى يجعلون مثل هذا الإعراب في الحال الموطّئة، كما في قوله رَجَالًى أَرْالنَهُ قُرَّهَ اللهَ عَرَبِيّا ﴾ [يُوسُف: الآية ٢] الآية، فر قُرَّهَ الله الدّية ٢] حال موطئة، والمقصود ﴿ عَرَبِيّا ﴾ [يُوسُف: الآية ٢] الآية، فر قَرَّهَ الله الله الله عربيّا ﴾ [يُوسُف: الآية ٢]

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه ينبغي أن يُعَيَّنَ للمبتدى، نوعُ الفعل، فتقول: فعل ماض، أو فعل مضارع، أو فعل أمر، وتقول في نحو ﴿تلظى﴾: فعل مضارع، أصله «تتلظى»، وتقول في الماضي: مبني على الفتح، وفي الأمر مبني على ما يُجزَم به مضارعه، وفي نحو ﴿ يَتَرَيَّصُّ اللَّهُ مَن على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، وفي نحو ﴿ لَيُنْبُدُنَ ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤]: مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، وفي نحو ﴿ لَيُنْبُدُنَ ﴾ [الهُمَزة: الآية ٤]: مبني على المشرته لنون التوكيد، وتقول في المضارع المعرب: مرفوع؛ لحلوله محل الاسم،

وتقول: منصوب بكذا، أو بإضمار «أن»، ومجزوم بكذا، ويبين علامة الرفع، والنصب، والجزم، وإن كان الفعل ناقصا نُصّ عليه، فقال مثلا: «كان» فعل ماض ناقص، يرفع الاسم، وينصب الخبر، وإن كان الْمُعْرَب حالًا في غير محله عُينٌ ذلك، فقيل في «قائم» مثلًا من نحو «قائم زيد»: خبر مقدم؛ لِيَعلَم أنه فارق موضعه الأصلي، وليتطلب مبتدأه، وفي نحو ﴿وَلَوْ تَـرَىٰ إِذْ يَـتَوَفَّى ٱلَّذِينَ كَفَرُواْ ٱلْمَلَتَهِكَةُ ﴾ [الأنفال: الآية ٥٠]: ﴿ ٱلَّذِينَ ﴾ مفعول مقدم؛ ليتطلب فاعله، وإن كان الخبر مثلًا غير مقصود لذاته، قيل: خبر مُؤطِّيء؛ ليعلم أن المقصود ما بعده، كقوله تعالى: ﴿ بَلْ أَنتُمْ قَوْمٌ تَجْهَلُونَ ﴾ [النَّمل: الآية ٥٠] ، وقوله [من البسيط]:

كَفِّي بِجِسْمِي نُحُولًا أَنَّنِي رَجُلِّ(١) لَوْلَا مُخَاطَّبِتِي إِيَّاكَ لَمْ تَرَنِي ولهذا أعيد الضمير بعد ﴿ قَرَّمٌ كُهِ ، و «رجل» إلى ما قبلهما، لا إليهما (٢).

ومثله الحال الموطئة في نحو ﴿ إِنَّا ٓ أَنْزَلْنَهُ قُرَّءَانًا عَرَبِيًّا﴾ [يُوشف: الآية ٢] . والله تعالى أعلم.

مُؤكّدٌ وَرَافِعُ الْأَنْسَاءِ أَنْ نَاصِبُ الْفِعْلِ وَسَابِكٌ جَلِي وَمَاضِيًا يَقْلِبُهُ لِأَنْ يَحِي يَبْحَثُ لِلْجُمَلِ بِأَسْتِعْدَادِ)

٢١٠٣ (وَبَاحِثُ الْحَرْفِ لِنَوْعِ عَيَّنَا عَصَلَهُ أَيْسَا وَمَعْنَى بَيَّنَا ٢١٠٤. كَإِنَّ حَرْفٌ نَاصِبُ الأَسْمَاءِ ٢١٠٥. لَنْ حَرْفُ نَفْي نَاصِبُ الْمُسْتَقْبَلِ ٢١٠٦- لَمْ حَرْفُ نَفِي جَازِمُ الْلُضَارِعِ

٢١٠٧ بَعْدَ كَلَامِهِ عَلَى الأَفْرَادِ

(وَبَاحِثُ الْخَرْفِ) أي الذي يبحث عن الحروف (لِنَوْع عَيَّنَا) بألف الإطلاق مبنيا للفاعل، أي نصّ على نوع الحرف، أي كونه حرفًا (عَمَلَهُ أَيْضًا) أي عين عمله أيضًا، كالرفع والنصب، والجزم والجرّ (وَمَعْنَى بَيِّنَا) بألف الإطلاق أيضًا، أي وبين أيضًا معنى الحرف، كالتوكيد، والنفي،

<sup>(</sup>١) هذا محل الشاهد، لأن «رجل» خبر موطىء؛ لأن من المعلوم أن المتكلم رجل، فالقصد به التوطئة للوصف بما بعده.

<sup>(</sup>٢) أي وإلا لقيل: يجهلون، ولولا مخاطبتي إياه بالغيبة فيهما؛ لأن قوم ورجل كل منهما اسم ظاهر، وهو من قبيل الغيبة. «دسوقي» ٣/٢/٣.

والمصدرية (كَ ﴿ إِنَّ ، حَرْفٌ ) هذا تعيين لنوعه (نَاصِبُ الأَسْمَاءِ) تعيين لعمله (مُؤَكِّدٌ) بالرفع خبرًا بعد خبر، وفي نسخة بالنصب على الحال، وهو تعيين لمعناه (وَرَافِعُ الأَنْبَاءِ) مكمل لعمله («لَنْ » حَرْفُ نَفْي نَاصِبُ الْفِعْلِ) أي المضارع (وأَنْ » نَاصِبُ الْفِعْلِ) أي المضارع (وَسَابِكٌ) أي مُؤوِّل إلى المصدرية (جَلِي) أي ظاهر («لَمْ » حَرْفُ نَفِي جَازِمُ النُضَارِعِ، وَمَاضِيًا يَقْلِبُهُ) أي يقبل معنى المضارع إلى المضيّ، وقوله: (لِمَنْ يَعِي) أي هذا نافع لمن يحفظ هذه الضوابط، فإن من لا يحفظ لا يتمتّع بما سمعه، أو قرأه.

(بَعْدَ كَلَامِهِ عَلَى الْأَفْرَادِ) بفتح الهمزة، أي المفردات على الضوابط التي أسلفناها، والقواعد التي أثبتناها (يَبْحَتُ) أي يَفْحَصُ المعلّم للمبتدي (لِلْجُمَل) أي عن الجمل، فاللام بمعنى «عن»؛ لأن بحث يتعدّى بها، يعني أنه بعد أن يُنْهِي إعراب المفردات يتوجّه إلى البحث عن الجمل، ألها محلّ من الإعراب، أم لا؟.

وقوله: (بِاسْتِعْدَادِ) متعلّق بـ«يبحث»، أي باستعداد تامّ؛ لأنه هو الذي يُحَصِّل الغرضَ مستوفّى.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه إن كان المبحوث فيه حرفاً يُبَينُ نوعُهُ، ومعناه، وعَمَلُهُ، إن كان عاملًا، فيقال مثلًا: «إنّ» حرف توكيد، تنصب الاسم، وترفع الخبر، و«لن» حرف نفي ونصب واستقبال، و« أنْ» حرف مصدري، ينصب الفعل المضارع، «لم» حرف نفي يجزم المضارع، ويقلبه ماضيا. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ثم بعد إتمامه الكلام على المفردات شَرَعَ يتكلم على الجمل ألها محلّ أم لا فقال:

## (فَصْلُ)

٢١٠٨- (أَوَّلُ مَا يَحْذَرُ مِنْهُ الْبُتَدِي ٢١٠٩- إِلْأَصْلِ إِذْقِيلَ عَلَامَةُ السُّمَا ٢١٠٩- بِالأَصْلِ إِذْقِيلَ عَلَامَةُ السُّمَا ٢١١٠- وَالْوَارُ وَالْفَاءُ لِعَطْفِ وُضِعَا ٢١١٦- وَفِعْلُ نَائِبٍ أَوَّلُهُ يُنضَمُّ ٢١١٢- أَلْفَيْتُ أَلْهَيْتُ هُمَا الإِسْمَانِ ٢١١٣- وَعَظْتُ مَعْ فَسَخْتُ عَاطِفَانِ ٢١١٣- بَيْتٌ وَبَيْنٌ ثُمَّ لَهْوٌ وَلَعِبْ ٢١١٩- أَدْحُرِجُهُ فِعْلٌ لِنَائِبٍ نُمِي

ثَلَاثَةُ الأُمُورِ لَبْسُ الزَّائِدِ «أَلْ» لِلْمُضَارِعِ «أَنَيْتُ» تُعْتَمَى وَالْبَاءُ وَالْكَافُ لِخَفْضٍ يُرْتَعَى سَرَى بِوَهْمِهِ الْوُقُوعُ فِي وَهَمْ تَرْمَسْتُ أَكْرَمْتُ مُضَارِعَانِ تَرْمَسْتُ أَكْرَمْتُ مُضَارِعَانِ يَلِيهِمَا فِعْلَانِ مَعْطُوفَانِ يَلِيهِمَا فِعْلَانِ مَعْطُوفَانِ جَارٌ وَمَجُرُورٌ لِعُرْبٍ يَنْتَسِبْ أَوْلُهُ قَدْ ضُمَّ مِثْلَ أُعْتُمِى)

(أَوَّلُ مَا يَحْذَرُ مِنْهُ الْمُبْتَدِي) أي الذَّي ابتداً في صناعة الإعراب (ثَلَاثَةُ الْأُمُونِ) من إضافة الصفة للموصوف، أي أمور ثلاثة، أو بمعنى «من» أي ثلاثة من الأمور، أحدها: (لَبْسُ) أي التباس الحرف (الزَّائِدِ بِالأَصْلِ) أي بالحرف الأصليّ، ويكون الحذر من ذلك بمعرفة الحروف الأصول في الكلمة عن زوائدها.

فمن ذلك ما أشار إليه بقوله: (إِذْ) ظرف متعلّق بدسرى» الآتي في البيت الثالث (قيلَ: عَلاَمَةُ السُمَا) بتثليث السين مقصورًا لغة في الاسم، أي علامة الاسم (وأله) أي دخول وأله في أوله، وقيل: (لِلْمُضَارِعِ) متعلّق بدتُعتمى» (وأَنَيْتُ») أي هذه الأحرف الأربعة: الهمزة، والنون، والياء، والتاء (تُعْتَمَى) بالبناء للمفعول، أي تُختار علامة له، فإذا وُجد أحدها في أول الفعل فهو مضارع. ومن ذلك ما ذكره بقوله: (وَ الْوَاوُ وَالْفَاءُ لِعَطْفِ وُضِعًا) بألف التثنية، أي إن الواو والفاء موضوعان للعطف (وَالْبَاءُ وَالْكَافُ لِخَفْض) متعلّق بريُوتَعَى) بالبناء للمفعول، افتعال من الرعي موضوعان للعطف (وَالْبَاءُ وَالْكَافُ لِخَفْض) متعلّق بريُوتَعَى) بالبناء للمفعول، افتعال من الرعي بعنى الحفظ، أي يُحتفظ بهما لأجل جرّ الأسماء (وَفِعْلُ نَائِبٍ) أي الفعل الذي لم يُسمّ فاعله، لإسناده إلى النائب (أوَلُهُ يُضَمَّ) أي مضموم الأول (سَوَى بِوَهْمِهِ) أي بسبب توهمه (الْوُقُوعُ)

فاعل «سرى» (في وَهَمْ) بفتحتين كالغلط وزنًا ومعنى، يعني أنه يقع في الغلط بسبب قصور علمه، فيظنّ أن («أَلْهَيْتُ») و(«أَلْهَيْتُ» هُمّا الإسْمَانِ) بقطع الهمزة للوزن، أي لوجود «أل» فيهما، فإذا علم أن «أل» فيهما أصليّة؛ لأنهما من الإلفاء، وهو الوجود، ومن اللهو لم يتوهّم أنهما اسمان؛ لأن الْعُرّفة زائدة على بِنيّة الكلمة (تَرْمَسْتُ) يقال: ترمس: إذا تغيّب عن حرب، أو شَعْب، قاله في «القاموس» (أَكْرَمْتُ مُضَارِعَانِ) يعني أنه يتوهم أن ترمست، وأكرمتُ فعلان مضارعان؛ لوجود الهمزة والتاء في أولهما، وهما من حروف «نأيت»، ولو علم أن الألف والتاء هنا أصليتان ما توهّم ذلك؛ لأن أحرف المضارعة زائدة على بنية الكلمة.

ومن ذلك ما ذكره بقوله: (وَعَظْتُ، مَعْ فَسَخْتُ عَاطِفَانِ يَلِيهِمَا فِعْلَانِ مَعْطُوفَانِ) يعني أنه لقصوره أيضًا يتوهّم أن واو «وعظ» وفاء «فسخ» حرفا عطف، وما بعدهما معطوفان (بَيْتٌ، وَبَيْنٌ، تُمَّمَّ) بمعنى الواو؛ إذ لا ترتيب هنا (لَهْوٌ، وَلَعِبْ جَارٌ وَمَجْرُونٌ) يعني أنه لقصوره أيضا يتوهم أن نحو «بيت»، و«بين»، و«لهو»، و«لعِب» كلّ منها جارٌ ومجرور؛ لوجود حرف الجرّ فيهنّ، وقوله: (لِعُرْبٍ) بضم العين، وسكون الراء لغة في فتحهما (يَنْتَسِبْ) يعني أنه يظنه لغة لهم.

ومن ذلك ما ذكره بقوله: (أُدَّحْرِجُهُ) بسكون الهاء للوزن (فِعْلٌ لِنَائِبٍ نُمِي) أي مسند إلى نائب الفاعل؛ لأنه (أَوَّلُهُ قَدْ ضُمَّ) أي وكسر ما قبل آخره، وهذا شأن الفعل المبنيّ للمفعول (مِثْلَ أُعْتُمِي) بقطع الهمزة للوزن، مبنيّا للمفعول، أي اختير، ولم يعلم أنه مضارع دحرج الرباعيّ، يقال: دحرجت الحجر: إذا زحزحته من علو إلى سفل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن أول ما يحترز منه المبتدىء في صناعة الإعراب ثلاثة أمور: [أحدها]: أن يلتبس عليه الأصلي بالزائد، ومثاله أنه إذا سمع أن وأل» من علامات الاسم، وأن أحرف ونأيت» من علامات المضارع، وأن تاء الخطاب من علامات الماضي، وأن الواو والفاء من أحرف العطف، وأن الباء واللام من أحرف الجر، وأن فِعْلَ ما لم يُسَمَّ فاعله مضموم الأول، سبق وهمه إلى أن وألفيتُ»، و «ألهيتُ» اسمان، وأن «أكرمتُ»، و «تعلمتُ» مضارعان، وأن «وعظ»، و «فسخ» عاطفان ومعطوفان، وأن نحو «بيت» و «بين»، و «لهو»، و «لعب» كل منها جار ومجرور، وأن نحو «أن خرج، مبنى لما لم يُسَمَّ فاعله، والله تعالى أعلم.

في قَرْلِهِ أَلْهَاكُمُ التَّكَاثُرُ إِذَا مَعَ السَّابِقِ بِالْوَصْلِ وَفَى وَلَي أَبِيتَ فَتْحَهُ نَظْمًا تَلَا وَلَي أَبِيتَ فَتْحَهُ نَظْمًا تَلَا وَلَامُ فِيعِلْ تَازُهُ يَا ذَانِي وَلَامُ فِيعِلْ تَازُهُ يَا ذَانِي أَبِيتَ مَنْصُوبٌ بِأَنْ لَنْ تَشْبُتَا فَلَيْسَ مِنْ تَاءِ الأَخِيرِ يُفْهَمُ)

٢١١٧. (سَمِعْتُ مَنْ مُبْتَدَأً قَدْ يَذْكُرُ ٢١١٧. وَبَعْضُهُمْ هَمْزَتَهُ قَدْ حَذَفَا ٢١١٨. وَبَعْضُهُمْ ضَمَّ تَبِيتُ اَسْتَشْكَلَا ٢١١٩. قُلْتُ لَهُ الْفِعْلَانِ آتِيَانِ ٢١٢٠. تَبِيتُ مَرْفُوعٌ خِطَابُهُ بِتَا ٢١٢٠. مِنْ هَمْزِهِ اَسْتُفِيدَ ذَا التَّكَلُّمُ

(سَمِعْتُ) هذا حكاية لكلام ابن هشام رحمه الله (مَنْ) بفتح الميم مفعول «سمعت» (مُبْتَدًا) مفعول مقدّم لـ(قَدْ يَدْكُرُ) بالبناء للفاعل، والفاعل ضمير «من» (في قَوْلِهِ) تعالى: (﴿ أَلْهَنكُمُ مفعول مقدّم لـ(قَدْ يَدْكُرُ) بالبناء للفاعل، والفاعل ضمير «من» (وَبَعْضُهُمْ هَمْزَتَهُ قَدْ حَدَفَا) النَّكَاثُرُ ﴾ [التكاثر: الآية ١]) أي لظنه أنه مثل قولك: «المنطلق زيد» (وَبَعْضُهُمْ هَمْزَتَهُ قَدْ حَدَفَا) بألف الإطلاق، مبنيًا للفاعل (إِذَا مَعَ السَّابِقِ) أي مع السورة الماضية (بِالْوصْلِ) وفي نسخة: «وَصْلُهُ» (وَفَى)» يعني أنه يقرأ ﴿ إِنَا مُعَ السَّابِقِ أَلْهَنكُمُ ٱلتَّكَاثُرُ ﴾ [القارعة: ١١، النكاثر: ١] بحذف الألف توهما منه أن هذه همزة وصل، فإنها همزة «أل» المعرفة، وليس كذلك، بل هي همزة قطع، وأن ألهي فعل من اللهو، فـ«أل» فيه من بنية الكلمة، لا زائدة عليها (وَبَعْضُهُمْ ضَمَّ «تَبِيتُ») أي في قول الشاعر [من الكامل]:

أَتبِيتُ رَبَّانَ الْجُفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبِيتَ مِنْكَ بِلَيْلَةِ الْلَسُوعِ (اسْتَشْكَلَا) بألف الإطلاق، أي عدّه مشكلًا، وقال: كيف ضُمّت تاؤه وهي للمخاطب (وَ) استشكل أيضًا (في أَبِيتَ فَتْحَهُ) وقوله: (نَظْمًا تَلَا) أي قرأه في نظم، وهو البيت الماضي (قُلْتُ لَهُ) القائل هو ابن هشام (الْفِعْلانِ آيتانِ) أي مضارعان (وَلاَمُ فِعْلِ تَاوُهُ) لو قال: «تاهما» لكان أولى، يعني أن التاء فيهما لام الكلمة، وقوله: (يَا ذَانِي) كمّل به البيت وفي نسخة: «للباني»، وقوله: (بَيتُ مَرْفُوعٌ خِطَابُهُ بِتَا) يعني أن «تبيت» فعل مضارع وخطابه مستفاد من تاء المضارعة، وقوله: (أَبِيتَ مَنْفُوبٌ خِطَابُهُ بِتَا) بألف الإطلاق، أي هي مضمرة بعد واو المصاحبة (مِنْ هَمْزِهِ السُتُفِيدَ ذَا التَّكَلُّمُ) يعني أن كونه للمتكلّم مستفاد من همزته (فَلَيْسَ مِنْ تَاءِ الأَخِيرِ يُفْهَمُ) أي فلا السُتُفِيدَ ذَا التَّكَلُّم) يعني أن كونه للمتكلّم مستفاد من همزته (فَلَيْسَ مِنْ تَاءِ الأَخِيرِ يُفْهَمُ) أي فلا

يفهم التكلم من التاء التي في آخره؛ لأنها من بنية الكلمة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن ابن هشام رحمه الله يحكي لنا ما اتّفق له مما وقع من أوهام المبتدئين، فقال: وقد سمعت من يُعرِب ﴿ ٱلْهَلَكُمُ التّكَاثُرُ ﴾ [التّكاثر: الآية ١] مبتدأ وخبرًا (١) فظنهما مثل قولك: «المنطلق زيد»، ونظير هذا الوَهَم قراءة كثير من العوام ﴿ نار حامية الهاكم التكاثر ﴾ بحذف الألف، كما تُحذف أول السورة في الوصل، فيقال: ﴿ لِحبيرٌ القارعة ﴾، قال: وذُكِر لي عن رجل كبير من الفقهاء، ممن يَقرأ علم العربية أنه استَشكَل قولَ الشريف المرتضى [من البسيط]:

أَتَبِيتُ رَيَانَ الجُّفُونِ مِنَ الْكَرَى وَأَبِيتَ.. البيت البيت وهو وقال: كيف ضَمَّ التاءَ من «تبيتُ»، وهي للمخاطب لا للمتكلم، وفَتَحها من «أَبِيتَ»، وهو للمتكلم لا للمخاطب، فبينت للحاكي أن الفعلين مضارعان، وأن التاء فيهما لام الكلمة، وأن الخطاب في الأول مستفاد من تاء المضارعة، والتكلم في الثاني مستفاد من الهمزة، والأول مرفوع لحلوله محل الاسم، والثاني منصوب بـ«أن» مضمرة بعد واو المصاحبة، على حد قول الحطيئة [من الوافر]:

أَلَمْ أَكُ جَارَكُمْ وَيَكُونَ بَيْنِي وَبَسَيْنَكُمُ الْمَوَدَّةُ وَالإِخَمَاءُ وَحَكَى العسكريُّ في «كتاب التصحيف» أنه قيل لبعضهم: ما فَعَلَ أبوك بحماره؟، فقال: باعِه، فقيل له: لم قلت باعِه؛ قال: فلم قبل أنت: بحماره؟ فقال: أنا جررته بالباء، فقال: فلم تَجُرُّ باؤك وبائى لا تجرّ.

ومثله من القياس الفاسد ما حكاه أبو بكر التاريخي في كتاب «أخبار النحويين» أن رجلًا قال

<sup>(</sup>۱) قال الدماميني: قد يقال: لا عيب على هذا المعرب إلا إذا صرّح بأن ﴿ أَلْهَنكُمُ ﴾ [التّكاثر: ١] نفسه هو المبتدأ، وإما إذا أطلق القول في ذلك، ولم يُعينَ فيجوز أن يُحمل كلامه على أن ﴿ التّكَائرُ ﴾ مبتدأ مؤخر، و﴿ اللّهَنكُمُ ﴾ خبر مقدّم، بناء على مذهب الكوفيين من تجويز تقديم مثل هذا الخبر، وإن وقع الاشتباه بين الجملة الاسمية والفعليّة، ولعل المصنف قامت عنده قرينة تدل على أن ذلك المعرب قصد أن ﴿ اللهَنكُمُ ﴾ مبتدأ، و﴿ النّكَائرُ ﴾ خبره. انتهى. ١٤ دسوقي ٤٩٣/٣٤.

19

طر

-Y

ظاه

قول

بخرا

یُ

لسَمَاك بالبصرة: بكم هذه السمكة؟، فقال: بدرهمان، فضحك الرجل، فقال السماك: أنت أحمق، سمعت سيبويه يقول: ثمنها درهمان.

قال ابن هشام: وقلتُ يومًا: تَرِدُ الجملة الاسمية الحالية بغير واو في فصيح الكلام خلافًا للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وَبُحُوهُهُم مُسْوَدَّةً ﴾ للزمخشري، كقوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ ٱلْقِيكَمَةِ تَرَى ٱلَّذِينَ كَذَبُواْ عَلَى ٱللَّهِ وَبُحُوهُهُم مُستودَةً ﴾ [الزُمز: الآية ٢٠] فظن أن هذه الواو زائدة لربط الجملة بصاحب الحال مع أنها من بنية الكلمة.

وقلت يومًا: الفقهاء يَلحنُون في قولهم: «البايع» بغير همز، فقال قائل: فقد قال الله تعالى: ﴿ فَبَايِعْهُنَّ ﴾ [المُتحنَّة: الآية ١٦] .

وقال الطبري في قوله تعالى: ﴿ أَثُمَّ إِذَا مَا وَقَعَ ﴾ [يُونس: الآية ٥١]: إن ﴿ ثُمَّ ﴾ بمعنى هنالك، أي فتوهم أن ﴿ ثُمَّ ﴾ هنا المضمومة الثاء التي هي حرف عطف اسم إشارة للمكان، كـ «ثَمّ» المفتوحة الثاء.

وقال جماعة من المعربين في قوله تعالى: ﴿وكذلك نجي المؤمنين﴾ في قراءة ابن عامر وأبي بكر بنون واحدة: إن الفعل ماض، ولو كان كذلك لكان آخره مفتوحًا، والمؤمنين مرفوعًا.

[فإن قيل]: سُكِّنت الياء للتخفيف، كقوله [من البسيط]:

هُوَ الْخَلِيفَةُ فَٱرْضَوْا مَا رَضِي لَكُمُ مَاضِي الْعَزِيمَةِ مَا فِي مُحُكْمِهِ جَنَفُ وأقيم ضمير المصدر مقام الفاعل.

[قلنا]: الإسكان ضرورة، وإقامة غير المفعول به مُقامه مع وجوده ممتنعة، بل إقامة ضمير المصدر ممتنعة، ولو كان وحده لأنه مبهم.

ومما يشتبه نحو قوله عَجَلَق: ﴿ تَوَلَّوْا كَهُ بعد الجازم والناصب، والقرائن تُبَيِّن، فهو في نحو قوله عَجَلَق: ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا فَالِنَ وَلَوْا فَالِنَ اللهُ وَالتَوْبَة: ١٢٩] ماض، وفي نحو قوله: ﴿ وَإِن تَوَلَّوْا فَالِنَ وَلَوْا فَالْمِن عَلَيْهِ مَا صُمَّلَتُ مُ اللهُ اللهُ وَعَلَيْكُمْ ﴾ [النُّور: ٤٥] أَخَافُ عَلَيْهُ مَا حُمِّلُ وَعَلَيْكُمْ مَا حُمِّلُونَ اللهُ وَالنُّور: ٤٥]

مضارع، وقَوْلُهُ تعالى: ﴿ وَتَمَاوَنُوا عَلَى ٱلْهِرِ وَٱلنَّقُوكَ وَلَا لَمَاوَنُوا عَلَى ٱلْإِثْمِ وَٱلْمُدُونِ ﴾ [المائدة: الآية ٢] الأول أمر، والثاني مضارع؛ لأن النهي لا يدخل على الأمر، و﴿ تلظى ﴾ في ﴿ فَأَنَذُرْتُكُمْ نَارًا تَلَظَّىٰ ﴾ [الليل: الآية ١٤] مضارع، وإلا لقيل: تَلَظَّىٰ ، وكذا «تَمَنَّى» من قوله [الطويل]:

\* تَمَنَّى ٱبْنَتَايَ أَنْ يَعِيشَ أَبُوهُمَا \*

ووهِمَ ابن مالك فجعله ماضيًا من باب:

ولا أرض أبقل إبقالها .
 وهذا حمل على الضرورة من غير ضرورة. والله تعالى أعلم.

مُلْتَبِسٌ لِلْمُبْتَدِي مَنَاهِ جَا في يَائِهِ الَّتِي وُجُوبًا تُهْجَرُ فَكَيْفَ مَرْفُوعٌ لِحَرِّ يَشْرَكُ لَكِنْ لِلاِّسْتِثْقَالِ حَذْفًا نَالَتِ إِذْ نَائِبُ الثَّقِيلِ ثِقْلُهُ انْضَبَطْ كَحَذْفِهَا فِي يَعِدُ الْقَوْمُ الْعَرَبُ لِكُونِ فَشْحِهِ أَصِيلًا يُجْعَلُ لِكُونِ فَشْحِهِ أَصِيلًا يُجْعَلُ نِدًا لِكُونِهِ بَدِيلَ الْيَا الْوَفِي مُشَنَّيَينْ فَشْحَ نُونِ يُغْفِلُ) ٢١٢٧- (وَجَرُّ قَاضِ إِذْ مَعَ التَّتْوِينِ جَا ٢١٢٧- إِذْ جَـرُهُ بِسكَـسْرَةِ تُسقَـدُو ٢١٢٧- إِذْ جَـرُهُ بِسكَـسْرَةِ تُسقَـدُو ٢١٢٧- وَبَعْدَ زَانِ حِينَ جَا أَوْ مُشْرِكُ ٢١٢٥- قَلْتُ لَهُ الأَصْلُ بِيَاءِ صُمَّتِ ٢١٢٦- في وَلَيَالِ قَدُرَنْ فَتْحًا فَقَطْ ٢١٢٧- لِذَاكَ حَذْفُ الْوَارِفِي لَهُ يَهَبْ ٢١٢٧- لِذَاكَ حَذْفُ الْوَارِفِي لَهُ يَهَبْ ٢١٢٨- وَلَمْ تَكُنْ مَحْدُوفَةً في يَوْجَلُ ٢١٢٨- كَحَذْفِهِمْ أَلِفَ يَا غُلَامَ في ٢١٢٨- كَحَذْفِهِمْ أَلِفَ يَا غُلَامَ في ٢١٣٨- وَالْمُسطَفَينَ وَالأَعْلَيْنَ يَجْعَلُ

(وَجَرُّ قَاضٍ إِذْ مَعَ التَّنْوِينِ جَا) أي إذا كان منوتًا (مُلْتَبِسٌ لِلْمُبْتَدِي مَنَاهِجَا) أي لمن ابتدأ سلوك طرق التدريب (إِذْ جَرُّهُ) أي جرّ قاض (بِكَسْرَة تُقَدَّرُ فِي يَائِهِ الَّتِي وُجُوبًا تُهْجَرُ) أي تُحذف؛ لأجل التقاء الساكنين، يعني أنه يظن أن «قاض» في قولك: «مررت بقاض» مجرور بكسرة ظاهرة، مع أن الصواب أن جرّه بكسرة مقدّرة؛ لما ذكر (وَبَعْدَ زَانٍ حِينَ جَا أَوْ مُشْرِكُ) أي في قوله فَجَلَّنَ: ﴿ لاَ يَنكِحُهُمَا إِلّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكُ ﴾ [الثور: الآبة ٣]، يستشكل (فَ) يقول: (كَيْفَ مَرْفُوعٌ فِوله فَجَرِّ يَشْرَكُ) بفتح الراء مضارع شرِك، من باب تعب، أي يُعطف قوله: ﴿ أَو مشركُ ﴾ وهو مرفوع في أي يُعطف قوله: ﴿ أَو مشركُ ﴾ وهو مرفوع

على ﴿زان﴾، وهو مجرور؟، قال ابن هشام لما سأله بعضهم عن هذا (قُلْتُ لَهُ: الأَصْلُ بِيَاءِ ضُمَّتِ) أي أصل قوله: ﴿زان﴾ زاني بياء مضمومة (لَكِنْ للاسْيَثْقَالِ حَذْفًا نَالَتِ) يعني أن الضمة تُخذفت للاستثقال، ثم تُخذفت الياء لدفع التقاء الساكنين.

و(في) نحو قوله تعالى: ﴿وَالْفَخِرِ \* (وَلَيَالِ) عَثْرِ ﴾، أي وهو معطوف على ﴿ الْفَجْرِ ﴾ المجرور بواو القسم (قَدِّرَنْ فَتْحًا فَقَطْ) يعني أن الفتحة تقدّر مع خفّتها؛ لكونها نائبة عن الكسرة الثقلية (إِذْ نَائِبُ الثَّقِيلِ ثِقْلُهُ انْصَبَطْ) أي لأن نائب الثقيل ثقيل (لِذَاكَ) أي لكون نائب الثقيل ثقيلًا (حَذْفُ الْوَاو في) وقوله: (لَهُ) مؤكّد «لذاك»، يعني أنه تحذف الواو التي في («يَهَبْ») إذ أصله يَوْهب، مُذفت الواو مع أنها لم تقع بين الياء والكسر، لكنها مُذفت (كَحَذْفِها في يَعِدُ الْقُوْمُ الْعَرَبُ) أي حملًا لها على «يعد» إذا أصله يَوْعِد، حذفت واوه؛ لثقلها بوقوعها بين عدوّتها: الياء والكسرة، وإنما حمل «يهب» عليه؛ لأنَّ أصله الكسر؛ إذ ماضيه مثالٌ فيجب كسر عين مضاره، لكنه فُتح لأجل حرف الحلق، فبقيت الواو محذوفة باعتبار الأصل (وَلَمْ تَكُنْ مَحْذُوفَةً في «يَوْجَلُ») أي مع أنه مثل «يهب» (لِكَوْنِ فَتْحِهِ أَصِيلًا يُجْعَلُ) حيث إن ماضيه «وجِلَ» كعلم، فمضارعه يكون مفتوح العين أصالة، فلم يُحمل على «يَعِد» (كَحَذْفِهِمْ أَلِفَ «يَا غُلَامَ» في نِدًا) بالقصر للوزن (لِكُوْنِهِ بَدِيلَ الْيَا الْوَفِي) أي بدلًا من الياء التي في «غلامي»، وهي ثقيلة، فحذفت بالقصر للوزن (لِكُوْنِهِ بَدِيلَ الْيَا الْوَفِي) أي بدلًا من الياء التي في «غلامي»، وهي ثقيلة، فحذفت الله وإن كانت خفيفة؛ لكونها بدل ثقيل.

(و «الْمُصْطَفَينَ»، و «الأَعْلَينَ» يَجْعَلُ أي يحكم المعرب المبتدي بكونهما (مُثَنَّيَيْن) توهمًا منه أنهما كذلك، مع أن فيهما ما يمنع من ذلك، وهو فتح نونهما، كما قال: (فَثْحَ نُونٍ يُغْفِلُ) بضم أوله، وكسر ثالثه، من الإغفال، يعني أنه إنما حكم لهما بهذا غفلة منه أن نونهما مفتوحة؛ إذ ذلك دليل على أنهما ليسا مثنيين؛ إذ نون المثنى مكسورة، وإنما المفتوحة نون الجمع.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن مما يَلتَبس على المبتدى، أن يقول في نحو «مررت بقاض»: إن الكسرة علامة الجر، حتى إن بعضهم يَستشكِل قوله تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكُ ﴾ إن الكسرة علامة الجر، حتى إن بعضهم يَستشكِل قوله تعالى: ﴿لَا يَنكِحُهَا إِلَّا زَانٍ أَوْ مُشْرِكُ ﴾ [النور: ٣]، قال ابن هشام رحمه الله: وقد سألني بعضهم عن ذلك، فقال: كيف عُطِف المرفوع على المجرور؟، فقلت: فهلا استشكلت ورود الفاعل مجرورًا؟، وبينتُ له أن الأصل زانيّ، بياء

مضمومة، ثم حُذفت الضمة للاستثقال، ثم حُذفت الياء الانتقائها ساكنة هي والتنوين، فيقال فيه: فاعل، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على الياء المحذوفة، ويقال في نحو «مررت بقاض»: جار ومجرور، وعلامة جرة كسرة مقدرة على الياء المحذوفة، وفي نحو قوله عَنْلُ: ﴿وَالْفَجْرِ \* وَلَيَالٍ ومجرور، و ﴿ لَيَالٍ كُ عاطف ومعطوف، وعلامة جره عَشْرِ ﴾ ﴿ وَالْفَجْرِ كَ اللّه المحذوفة، وإنما قُدرت الفتحة مع خفتها لنيابتها عن الكسرة، ونائب الثقيل ثقيل، ولهذا حذفت الواو في «يَهَبُ»، كما حُذِفت في «يَعِدُ»، ولم تُحذف في «يَوْجَلُ»؛ لأن فتحته ليست نائبة عن الكسرة؛ لأن ماضيه «وَجِلَ» بالكسر، فقياس مضارعه الفتح، وماضيهما فتحته ليست نائبة عن الكسرة؛ لأن ماضيه «وَجِلَ» بالكسر، فقياس مضارعه الفتح، وماضيهما «فَعَلَ» بالفتح، فقياس مضارعه الفتح، وماضيهما عارضة؛ لحرف الحلق.

ومن هنا أيضًا قال أبو الحسن في «يا غلاما» يا غلام بحذف الألف، وإن كانت أخف الحروف؛ لأن أصلها الياء.

ومن ذلك أن يُبادر في نحو «المصطفّين»، و «الأعلين» إلى الحكم بأنه مثنى، والصواب أن يَنظُر أُولًا في نونه، فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُعْطَفَيْنَ ٱلْأُخْيَارِ ﴾ أولًا في نونه، فإن وجدها مفتوحة كما في قوله تعالى: ﴿ وَإِنَّهُمْ عِندَنَا لَمِنَ ٱلْمُعْطَفَيْنَ ٱلْأُخْيَارِ ﴾ [ص: الآية ٤٧] حَكَمَ بأنه جَمْعٌ، وفي الآية دليل ثان، وهو وصفه بالجمع، وثالث، وهو دخول «من» التبعيضية عليه بَعْدَ ﴿ وَإِنَّ هُمْ ﴾، ومُحال أن يكون الجمع من الاثنين، وقال الأحنف بن قيس [من الطويل]:

تَحَلَّمْ عَنِ الأَدْنَيْنَ وَٱسْتَبْقِ وُدَّهُمْ

٢١٣١- (وَالْيَاءَ وَالْكَافَ وَهَاءً يُعْدِبُ ٢١٣٢- فِي أَبْنِيَ أَكْرَمَنِيَ الْيَوْمَ وَفِي ٢١٣٣- فِي غُلَامِهِ أَتَاهُ أَوْ عَكَسْ ٢١٣٣- وَفِي غُلَامِهِ أَتَاهُ أَوْ عَكَسْ ٢١٣٤- فَمَا مَعَ الْفِعْلِ مَحَلَّهُ ٱنْتَصَبْ

وَلَنْ تَسْتَطِيعَ الْحِلْمَ حَتَّى تَحَلَّمَا

إِعْرَابَ وَاحِدٍ فَذَاكَ يُعْجِبُ الْنَكَ قَدْ أَتَاكَ بِالْعَهْدِ الْوَفِي الْنَكَ قَدْ أَتَاكَ بِالْعَهْدِ الْوَفِي صَوَابَهُ إِذَا عَلَيْهِ الْتَبَسْ وَمَا مَعَ الإشمِ إِلَى الْجَرِّ ٱنْتَسَبْ

٢١٣٥ في أَرَأَيْتَكَ وَفِي أَبْصَرَ كَهْ حَرْفٌ قَدِ اسْتُثْنِي لِمَنْ تَدَارَكَهُ
 ٢١٣٦ وَاسْتَثْنِ مِنْ ثَانِ أُولَاكَ ذَلِكَا إِيَّانَ إِيَّاكَ إِيَّاهُ أَدْرِكَا
 ٢١٣٧ حَرْفُ تَكَلَّم وَغَيْبَة خِطَابْ مُتَّصِلًا بِالإَسْمِ فِي أَقْوَى الْجُوَابْ)

(وَالْيَاءَ وَالْكَافَ وَهَاءً) بالتنكير، ووقع في النسخ بالتعريف، وهو غُلط؛ لأنه لا يستقيم الوزن به، فتنبّه (يُعْرِبُ إِعْرَابَ وَاحِدٍ) أي إعراب لفظ واحد، كأن يجعلها كلها مفعولات، أو مضافًا إليها في محلّ جرّ (فَذَاكَ يُعْجِبُ) أي فإعرابه هذا يحمل على العجّب، وذلك (في ابْنِيَ) بفتح الياء لغة في سكونها (أَكْرَمَنِيَ) بفتح الياء أيضًا (الْيَوْمَ) ظرف لـ«أكرمني»، أي فالياء في «ابني» في محلّ جرّ بالإضافة، وفي «أكرمني» في محلّ نصب مفعولًا به، فيعربهما إعرابًا واحدًا(وَفي ابْنُكَ قَدْ أَتَاكَ بِالْعَهْدِ الْوَفِي) أي فالكاف في «ابنُك» في محلّ جرّ بالإضافة، وفي «أتاك» في محلّ نصب على المفعوليّة (وَفي غُلَامِهِ أَتَاهُ) أي فالهاء في «غلامه» مجرور المحلّ بالإضافة، وفي «أتاه» منصوب المحلّ على المفعُوليّة (أَوْ عَكُس صَوَابَهُ) أي أو أعرب بالعكس ، كأن يعربها إعرابين، ويعكس الصواب، بأن يجعلها عند اتصالها بالفعل مضافًا إليها، وعند اتّصالها بالاسم مفعولات، وقوله: (إذًا عَلَيْهِ الْتَبَسُ) بقطع الهمزة للوزن، أي وقت التباس الإعراب عليه (فَمَا مَعَ الْفِعْل) أي فالضمير الذي يكون مع الفعل (مَحَلُّهُ انْتَصَبْ) أي هو منصوب المحلّ على المفعوليّة (وَمَا مَعَ الإسم إِلَى الْجَرِّ انْتَسَبْ) أي والضمير الذي يكون مع الاسم يكون مجرور المحلّ بالإضافة (في أَرَأَيْتَكَ) أي في قولك: «أرأيتك زيدًا ما صنع؟»، وإعرابه: أرأيت فعل وفاعل، و«زيدًا» مفعول أول، و«ما صنع» مفعول ثان، والكاف حرف خطاب، أي أخبرني زيدًا ما صنع، أي أخبرني عن صنعه (وَفِي أَبْصَرَ كَهُ) بهاء السكت، أي وفي قولك: «أبصرك زيدًا» (حَرْفٌ) أي الكاف حرف خطاب، وليس ضميرًا (قَدِ اسْتُنْتِي) أي من الأول، وهو قولنا: إن الضمائر إذا اتصلت بالفعل كنّ مفعولات، فقد استُثنى الكاف، فصار حرف خطاب، لا محلّ له، وقوله: (لِمَنْ تَدَارَكُهُ) أي ذلك كائن لمن أراد تدارك هذا الاستثناء.

(وَاسْتَثْنِ مِنْ ثَانِ) أي وهو أن الضمائر إذا اتصلن بالاسم كنّ مضافًا إليهنّ (أُولَاكَ ذَلِكَا) أي الكاف في اسم الإشارة، ك «أولئك»، و «ذلك»، فإنها حرف خطاب أيضًا، واستثن أيضًا (إِيَّايَ

إِيَّاكَ إِيَّاهُ) أي الياء، والكاف، والهاء المتصلة بـ «إيا»، وقوله: (أَدْرِكَا) فعل أمر مؤكّد بالنون الخفيفة المنقلبة ألفًا للوقف، وقوله: «أولاك» وما بعده بعاطف مقدّر مفعولات مقدّمات له، ولا يقال: إن الفعل المؤكّد لا يتقدّم مفعوله؛ لأنا نقول: إنما قُدّم للضرورة، وعلى هذا فيكون قوله «أدركا» مفعولًا به لـ «استثن» محكيًا لقصد لفظه.

ويحتمل أن يكون قوله: «أولاك إلخ» مفعولا به لـ«استثن»، رجملة «أدركا» مؤكّد له، أي أدركه باستدراكه مما سبق.

ثم بين وجه استثنائها، فقال: (حَرْفُ تَكَلَّم) أي الياء في «إياي» (وَغَيْبَةٍ) أي الهاء في «إياه» (خِطَابُ) أي الكاف في «إياك» (مُتَّصِلًا بِالاسْم) حال من «حرف»، يعني أنها حروف متصلات بالاسم، وليست ضمائر، فلا محل لها، وقوله: (في أَقْوَى اجْوَابْ) متعلق بخبر لمحذوف، أي هذا كائن في أقوى ما أجاب به من سئل عن هذه الحروف، وأشار به إلى الخلافات فيها، فإن بعضهم يجعل الضمير «إياي»، وأخواته برمتها، فيرى أن هذه الأحرف جزء من الضمير، واختاره ابن مالك، ولكن المرجّح الأول.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن من ذلك أي مما يلتبس على المبتدىء أن يُعرِب الياء، والكاف، والهاء، في نحو «غلامي أَكْرَمَني»، و«غلامُك أَكْرَمَكَ»، و«غلامه أكرمه» إعرابًا واحدًا، أو بعكس الصواب، فليعلم أنهن إذا اتصلن بالفعل كُنّ مفعولات، وإن اتصلن بالاسم كُنّ مضافا إليهن.

ويُستثنى من الأول نحو «أرأيتك زيدًا ما صنع؟»، و«أبصرك زيدا»، فإن الكاف فيهما حرف خطاب، ومن الثاني نوعان: نوع لا محل فيه لهذه الألفاظ، وذلك نحو قولهم: «ذلك»، و«إياي»، و«إياك»، و«إياه»، فإنهن أحرف تكلم وخطاب وغيبة، ونوع هي فيه في محل نصب، وذلك نحو «الضاربك»، و«الضاربه» على قول سيبويه؛ لأنه لا يضاف الوصف الذي بر«أل» إلى عار منها، ونحو قولهم: «لا عهد لي بألاًم ققًا منه، ولا أوضعه»(١)، بفتح العين، فالهاء

<sup>(</sup>۱) قوله: «لا عهد لي إلخ» «لا» نافية للجنس، و«عهد» اسمها مبنيّ على الفتح، و«لي» متعلّق بمحذوف حبر، و«بألاًم» جار ومجرور ممنوع من الصرف للوصفية ووزن الفعل متعلق بالخبر المقدر، و«منه» متعلق بدألاًم»، و«قفّا» تمييز، و«لا أوضعه» معطوف على «ألاًم» و«لا» لتوكيد النفي.

في موضع نصب، كالهاء في «الضاربه» إلا أن ذلك مفعول، وهذا مُشَبّة بالمفعول؛ لأن اسم التفضيل لا ينصب المفعول به إجماعًا، وليست مضافًا إليها، وإلا لِخَيْض «أوضع» بالكسرة. وعلى ذلك فإذا قلت: «مررت برجل أبيض الوجه لا أحمره»، فإن فتحت الراء، فالهاء منصوبة المحل<sup>(۱)</sup>، وإن كسرتها فهي مجرورته (۲)، ومن ذلك قوله [من الوافر]:

فَ إِنْ يَكُنِ النِّكَامُ أَحَلَّ شَيْءٍ فَ إِنَّ يَكَاجَهَا مَطَي حَرَامُ فيمن رواه بجر «مطري» (٣)، فالضمير منصوب على المفعولية، وهو فاصل بين المتضايفين. والله تعالى أعلم.

٢١٣٨- (وَفِي رُوَيْدَكَ الْفَتَى إِنْ قُدِّرًا مِنِ ٱسْمِ فِعْلِ كَافَّهُ حَرْفًا يُرَى ٢١٣٨ وَفِي رُوَيْدَكَ الْفَدَرَ فَالْكَافُ جُعِلْ اِسْمًا إِلَيْهِ قَدْ أُضِيفَ مُتَّصِلٌ) ٢١٣٩- وَإِنْ يَكُ الْمَصْدَرَ فَالْكَافُ جُعِلْ اِسْمًا إِلَيْهِ قَدْ أُضِيفَ مُتَّصِلٌ)

(وَفِي «رُوَيْدَكَ الْفَتَى» إِنْ قُدِّرًا) بألف الإطلاق مبنيّا للمفعول، أي إن قُدّر «رُويدًا» (مِنِ) تبعيضيّة (اسْمِ فِعْلِ، كَافَهُ حَرْفًا يُرَى) بالبناء للمفعول، يعني أنك إن جعلته اسم فعل أمر، بمعنى أمْهِلْ (وَإِنْ يَكُ الْمَصْدَرَ) أي وإن قدّرته مصدرًا، أي جعلته مصدرًا بمعنى الإرواد والإمهال، فهو على هذا منصوب بفعل محذوف، أي أَرْوِد رُوَيدك، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه، كما قال: (فَالْكَافُ جُعِلْ) بالبناء للمفعول (اسْمًا إِلَيْهِ) متعلّق بـ(قَدْ أُضِيفَ) يعني أن الكاف على هذا اسم أضيف إليه «رُويد» من إضافة المصدر لفاعله (مُتَّصِلْ) أي هو ضمير متصل.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنك إذا قلت: «رُويدك زيدًا»، فإن قَدّرت «رُويدًا» اسم فعل، فالكاف حرف خطاب، وإن قدرته مصدرًا فهو اسم مضاف إليه، ومحله الرفع؛ لأنه فاعل. والله تعالى أعلم.

### ٢١٤٠ (وَالثَّانِ أَنْ يَجْرِيَ فِي لِسَانِهِ مَا أَعْتَادَهُ وَلَيْسَ مِنْ بَيَانِهِ

<sup>(</sup>١) أي على التشبيه بالمفعول به؛ لأن أفعل التفضيل لا ينصب المفعول به.

<sup>(</sup>٢) أي لأن ما لا ينصرف إذا أضيف، أو دخلت عليه وأل، جرّ بالكسرة، فالهاء مجرورة المحل بالإضافة.

<sup>(</sup>٣) أي فهو من إضافة المصدر للفاعل، وقُصل بالمفعول، وهو الضمير، وأما على رفع «مطر» فالمصدر مضاف لمفعوله. «دسوقي» ٥٠١/٣.

٢١٤١- كَقَوْلِهِمْ فِي كُنْتُ فِعْلٌ فَاعِلُ الْأَقْدَمِ ٢١٤٢- وَسُمِّيَ الْفَاعِلَ عِنْدَ الأَقْدَمِ

٢١٤٣ فَذَا مَجَازٌ كَأَشْتِهَارِ الدُّمْيَةِ

٢١٤٤ وَالْمُبْتَدِي يَقُولُ ذَا عَلَى الْغَلَطْ

كَمَا يُقَالُ فِي ضَرَبْتُ يَا فُلُ وَالْجَبَرُ الْفَحُولَ هَـكَـذَا نُجِي وَالْجَبَرُ الْفَحُولَ هَـكَـذَا نُجِي فِي صُورَةِ كَامِـلَةٍ جَـمِـلَةٍ لِذَاكَ عِيبَ مَا عَلَيْهِ قَدْ سَقَطٌ)

(وَالنَّانِ) أي من الأمور التي يحترز عنها المبتدى و (أَنْ يَجْرِيَ فِي لِسَانِهِ مَا اعْتَادَهُ) أي من اللبارات، وقوله: (وَلَيْسَ مِنْ بَيَانِهِ) أي ليس ذلك الذي جرى على لسانه مما يُبينُ به ذلك الحل (كَقَوْلِهِمْ فِي «كُنْتُ») أي في الفعل الناقص الذي يرفع المبتدأ وينصب الخبر (فِعْلٌ) و(فَاعِلُ، كَمَا يُقَالُ فِي «ضَرَبْتُ» يَا قُلُ) أي قالوا هذا جريًا على ما اعتادوه في نحو «ضربت» (وَسُمِّي) أي اسم «كان» (الْفَاعِلَ) بالنصب مفعول ثان لـ«سُمّي» (عِنْدَ الأَقْدَمِ) يعني أن مقدمي النحاة يسمون اسم «كان» فاعلا (وَاخْبَرُ المُقْعُولُ) أي ويسمون الخبر مفعولًا به (هَكَذَا نُمِي) أي نُسب إليهم هذا الاستعمال (فَذَا مَجَازٌ) أي فاستعمالهم هذا مجاز؛ إذ الفاعل الحقيقي هو مصدر الخبر مضافًا للاسم (كَاشْتِهَارِ الدُّمْيَةِ فِي صُورَةِ كَامِلَةٍ جَمِيلَةٍ) أي كاشتهار تسميتهم الصورة الجملية الكاملة بالدمية، بضم فسكون، مع أنها في الأصل اسم للصورة الحسنة من العاج، أو البقر (وَالمُبْتَدِي بالدمية، بضم فسكون، مع أنها في الأصل اسم للصورة الحسنة من العاج، أو البقر (وَالمُبْتَدِي يَقُولُ ذَا) أي ما سبق من أن «كنت» فعل وفاعل (عَلَى الْغَلَطُ) أي على سبيل الغلط، لا على سبيل التجوز (لِذَاكَ عِيبَ مَا عَلَيْهِ قَدْ سَقَطُ) أي لكونه استعمله غلطًا لا تجوزا عيب ما وقع فيه، بخلاف عبارة المتقدّمين، فإنها لا غلط فيها؛ لقصدهم التجوز.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني أن يجري لسانه إلى عبارة اعتادها، فيستعملها في غير محلها، كأن يقول في «كنت»، و«كانوا» في الناقصة: فعل وفاعل؛ لِمَا أَلِف من قول ذلك في نحو «ضربت»، و«ضربوا»، وأما تسمية الأقدمين الاسم فاعلًا، والخبرَ مفعولًا، فهو اصطلاح غير مألوف، وهو مجاز، كتسميتهم الصورة الجميلة دُمْيَةً، والمبتدىء إنما يقوله على سبيل الغلط، فلذلك يعاب عليه، دونهم. والله تعالى أعلم.

لِلشِّيْءِ يَتْرُكُ الَّذِي قَدْ طُلِبَا

٢١٤٥ (وَالثَّالِثُ الإغرَابُ شَيْمًا طَالِبَا

٢١٤٦ كَذِكْرِهِ فِعْلًا وَفَاعِلًا يَذَرُ وَمُبْقَدًا يَرْوِي وَيَشْرُكُ الْخَبَن

(وَالنَّالِثُ) أي من الأمور التي يحترز عنها المبتدى (الإغرابُ شَيْئًا) مفعول به للإعراب (طَالِبًا) أي ذلك الشيءُ (لِلشَّيْءِ، يَتُرُكُ) أي المعرب (الَّذِي قَدْ طُلِبًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، أي يترك المطلوب، ويذكر غيره (كَذِكْرِهِ فِعْلًا) أي كأن يذكر فعلًا (وَفَاعِلَّا يَذَنُ أي ويترك ذكر الفاعل (وَمُبْتَدًا يَرُوِي) أي يذكر مبتدأ، وفي نسخة «رَوَى» (وَيَتُرُكُ الْحُبَنُ أي لا يتعرض لذكره.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثالث أن يُعْرِب شيئًا طالبًا لشيء، ويُهْمِل النظر في ذلك المطلوب، كأن يُعرِب فعلًا ولا يتطلب فاعله، أو مبتدأ ولا يتعرض لخبره، بل ربما مَرّ به، فأعربه بما لا يستحقه، ونسي ما تقدم له.

قال ابن هشام رحمه الله: [فإن قلت]: فهل من ذلك قولُ الزمخشري في قوله تعالى: ﴿ وَطَآبِفَةٌ قَدَّ أَهَمَّتُهُمْ أَنفُسُهُمْ ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤] الآية: ﴿ قَدَّ أَهَمَّتُهُمْ ﴾ [آل عمران: الآية ١٥٤] صفة لطائفة، و ﴿ يَظُنُونَ ﴾ صفة أخرى، أو حال، بمعنى قد أهمتهم أنفسهم ظانين، أو استئناف على وجه البيان للجملة قبلها، و ﴿ يَقُولُونَ ﴾ بدل من ﴿ يَظُنُونَ ﴾، فكأنه نسي المبتدأ فلم يجعل شيئًا من هذه الجمل خبرًا له.

[قلت]: لعله رأى أن خبره محذوف، أي ومعكم طائفة صفتهم كيت وكيت، والظاهر أن الجملة الأولى خبر، وأن الذي سوغ الابتداء بالنكرة صفة مقدرة، أي وطائفة من غيركم، مثل «السمن منوان بدرهم»، أي «منه»، أو اعتماذه على واو الحال، كما جاء في الحديث «دخل عليه الصلاة والسلام، وبُرْمة على النار»(١).

قال: وسألت كثيرًا من الطلبة عن إعراب «أَحَقُّ ما سأل العبد مولاه»، فيقولون: مولاه مفعول، فيبقى لهم المبتدأ بلا خبر، والصواب أنه الخبر، والمفعول العائد المحذوف، أي سأله، وعلى هذا فيقال: «أحقُّ ما سأل العبد ربه» بالرفع، وعكشهُ: «إِنَّ مُصَابَكَ الْمُوْلَى قَبِيحٌ» يذهب الوَهُمُ فيه إلى أن المولى خبر، بناءً على أن المصاب اسم مفعول، وإيما هو مفعول، والمصاب مصدر بمعنى الإصابة، بدليل مجيء الخبر بعده، ومن هنا أخطأ من قال في مجلس الواثق بالله في قوله [من

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في «كتاب النكاح» من «صحيحه».

الكامل]:

أَظَـلُـومُ إِنَّ مُصَابَـكُم رَجُـلًا أَهْـدَى السَّلَامَ تَحِيَّةً ظُـلْمُ إِنْهُ برفع «رجل»، وقد مضت الحكاية.

تنبيه:

قد يكون للشيء إعراب إذا كان وحده، فإذا اتصل به شيء آخر تغير إعرابه، فينبغي التحرز في ذلك.

[من ذلك]: «ما أنت، وما شأنُك؟»، فإنهما مبتدأ وخبر، إذا لم تأت بعدهما بنحو قولك: «وزيدًا»، فإن جئت به فدأنت» مرفوع بفعل محذوف، والأصل ما تصنع؟، أو ما تكون؟، فلما محذف الفعل برز الضمير وانفصل، وارتفاعه بالفاعلية، أو على أنه اسم لـ«كان»، و«شأنك» بتقدير «ما يكون»، و«ما» فيهما في موضع نصب خبرًا لـ«يكون»، أو مفعولًا لـ«تصنع».

ومثل ذلك «كيف أنت وزيدًا؟» إلا أنك إذا قدرت تصنع، كان «كيف» حالًا؛ إذ لا تقع مفعولا به.

وكذلك يختلف إعراب الشيء باعتبار المحل الذي يَحُلُّ فيه، قال ابن هشام: وسألت طالبًا ما حقيقة «كان» إذا ذُكرت في قولك: «ما أحسن زيدًا؟» فقال: زائدة، بناءً منه على أن المثال المسؤول عنه «ما كان أحسن زيدًا»، وليس في السؤال تعيين ذلك، والصواب الاستفصال، فإنها في هذا الموضع زائدة، كما ذَكرَ، وليس لها اسم ولا خبر؛ لأنها قد جرت مجرى الحروف، كما أن «قلّ» في «قلما يقوم زيد» لما استعملت استعمال «ما» النافية لم تحتج لفاعل، هذا قول الفارسي والمحققين، وعند أبي سعيد هي تامة، وفاعلها ضمير الكون، وعند بعضهم هي ناقصة، واسمها ضمير «مَا»، والجملة بعدها خبرها.

وإن ذُكِرَتْ بعد فعل التعجب وجب الإتيان قبلها بدهما المصدرية، وقيل: «ما أحسن ما كان زيد»، و «كان» تامة، وأجاز بعضهم أنها ناقصة على تقدير «ما» اسمًا موصولًا، وأن يُنصَب «زيد» على أنه الخبر، أي ما أحسن الذي كان زيدًا، ورُدَّ بأن «ما أحسن زيدًا مُغْنِ عنه». والله تعالى أعلم

717

بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

ولما أنهى الكلام على الباب السابع أتبعه بذكر الباب الثامن، وهو آخر الأبواب في الكتاب، فقال:

(الْبَابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أُمُورِ كُلِّيَّةِ يَتَخَرَّجُ عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّورِ الْجُزْئِيَّةِ، وَهِيَ إِحْدَى عَلَيْهَا مَا لَا يَنْحَصِرُ مِنَ الصُّورِ الْجُزْئِيَّةِ، وَهِيَ إِحْدَى عَشْرَةَ قَاعِدَةً)

## (الْقَاعِدَةُ الأُولَى)

٢١٤٧ (الشَّيْ قَدْ يُعْطَى لَدَى الْعُرْبَانِ حُكْمَ الَّذِي ضَاهَاهُ فِي الْعَانِي ٢١٤٨ (الشَّيْ قَدْ يُعْطَى لَدَى الْعُرْبَانِ حُكْمَ الَّذِي ضَاهَاهُ فِي الْعَانِي ٢١٤٨ وَفُولُ بَا بُعَيْدَ (أَنَّ يُحْمَلُ ٢١٤٩ وَفُى جُمَلُ ١٤٤٩ وَفَى خُنَا وَفَى جَالُلَهِ إِذْ كَإِكْتَفَى هُنَا وَفَى ٢١٤٩ وَمِثْلُ لَا يَقْرَأْنَ بِالسُّورِ إِذْ لَا يَتَقَرَّبُنَ بِمَعْنَاهُ أُحِدُ)

(الشَّيْ قَدْ يُعْطَى لَدَى الْعُرْبَانِ) هكذا النسخ، «الْعُرْبَان» بضم، فسكون، ولكن لم أجد العُرْبان بمعنى العَرَب، لا مفردًا، ولا جمعًا، وإنما هو لغة في العَرَبون بفتحتين، أو بضم فسكون، وهو أن يشتري شيئًا، أو يستأجره، ويُعطي بعض الثمن، أو الأجرة، ثم يقول: إن تمّ العقد احتسباه، وإلا فهو لك، ولا آخذه، قاله الفيّوميّ(۱)، وهذا المعنى غير مناسب هنا.

فلو قال بدل هذا البيت:

الشِّيْءُ يُعْطَى فِي تَعَامُلِ الْعَرَبْ حُكْمَ الَّذي شَابَة مَعْنَى وَاقْتَرَبْ لَكَان أنسب، والله تعالى أعلم.

1)

<sup>(</sup>١) راجع «المصباح المنيره٢/٢٥.

(وَمِثْلُهُ) أي مثل خبر «أنّ» في جواز دخول الباء عليه عند مشابهته خبر «ليس» (دُخُولُ بَاءٍ في) قوله عَلَىٰ اللهِ شَهِيدًا إله والرّعد: الآبه ٤٣] (إِذْ كَإِكْتَفَى) بقطع الهمزة للوزن (هُنَا وَله عَلَىٰ يَاللهِ شَهِيدًا إله والرّعد: الآبه ٤٣] (إِذْ كَإِكْتَفَى) بقطع الهمزة للوزن (هُنَا وَفَى) يعني أن «كفى» لا يتعدّى بالباء، بل بنفسه، ولكن لما ضُمّن معنى «اكتفى» عُدي بالباء، ولما كان من باب التضمين فصله، وقال: ومثله إلخ (وَمِثْلُ لا يَقْرَأْنَ بِالسُّورِ) حيث دخلت الباء مع أن يقرأ يتعدّى بنفسه (إِذْ لا يَتَقَرّبن دخلت الباء فيه». يتعدّى بنفسه (إِذْ لا يتَقَرّبن دخلت الباء فيه». وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أنه قد يُعطَى الشيء حكم ما أشبهه في معناه، أو في لفظه، أو فيهما معًا.

[فأما الأول]: فله صور كثيرة، إحداها: دخول الباء في خبر «أنّ» في قوله تعالى: ﴿ أَوَلَمْ يَرُوّا أَنَّ اللّهَ اللّهِ عَلَى عَلَقَ السَّمَوَتِ وَالْأَرْضَ وَلَمْ يَعْى بِخَلِقِهِنَّ بِقَدِرٍ ﴾ [الأحقاف: الآية ٣٣] ؛ لأنه في معنى «أو ليس الله بقادر»، والذي سَهّل ذلك التقدير تَبَاعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿ أَوَلَمْ مَعنى «أو ليس الله بقادر»، والذي سَهّل ذلك التقدير تَبَاعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿ أَوَلَمْ مَعنى «أو ليس الله بقادر»، والذي سَهّل ذلك التقدير تَبَاعُدُ ما بينهما، ولهذا لم تدخل في ﴿ أَوَلَمْ مَعنى «أَو ليس الله بقيدا» يَرُوّا أَنّ الله أَلْ الله عنى ﴿ كَفَ بِالله شهيدا» إدخال الباء في ﴿ كَفَى بِاللّهِ شَهِيداً ﴾ [الزعد: الآبة ٣٤] لِمَا دخله من معنى «اكتف بالله شهيدا»

<sup>(</sup>۱) حاشية «الدسوقي»٧/٣٠٥.

بخلاف قوله [من الوافر]:

\* قَلِيلٌ مِنْكَ يَكْفِينِي وَلَكِنْ \*

وفي قوله [من البسيط]:

\* شُودُ الْمُحَاجِرِ لَا يَقْرَأُنَ بِالسُّورِ \*

لِمَا دخله من معنى «لا يتقربن بقراءة السور»، ولهذا قال السهيلي: لا يجوز أن تقول: «وَصَلَ إِلَىّ كتابك، فقرأت به»، على حَدِّ قوله:

« لَا يَـفْـرَأْنَ بِـالـــُسـورِ «

لأنه عار عن معنى التقرب. والله تعالى أعلم.

وأشار إلى الثانية بقوله:

٢١٥١- (وَإِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَخَالِدُ») أي حيث جوّزوا حذف خبر «خالد» اكتفاء بخبر «إنّ»؛ لأنه في (وَ«إِنَّ زَيْدًا قَائِمٌ وَخَالِدُ») أي حيث جوّزوا حذف خبر «خالد» اكتفاء بخبر «إنّ»؛ لأنه في معنى «زيد قائم» (وَبَعْدَ «لَيْتَ» مَنْعَهُ) بالنصب مفعول مقدّم لـ(قَدْ أَوْ رَدُوا) يعني أنهم منعوا أن يقال: «ليت زيدًا قائم، وخالد»؛ لأنه ليس في معنى «زيدٌ قائم»؛ لأن «ليت زيدًا قائم» لا يحتمل الصدق والكذب، و«زيد قائم» يحتملهما. والله تعالى أعلم.

ثم أشار الثالثة بقوله:

٢١٥٢ - (وَأَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ يَصِحُ إِذِ الْمُؤَدَّى نَفْيُ لَا فِيهِ يَضِحُ) (وَ«أَنَا زَيْدًا غَيْرُ ضَارِبٍ» يَصِحُّ) أي مع أن فيه تقديم معمول المضاف إليه على المضاف، لكن جاز ذلك.

تنبيه:

قال السيرافي، والزمخشري، وابن مالك: يجوز تقديم معمول ما أُضيف إليه «غير» مطلقًا، وقال ابن السراج: يمتنع مطلقًا، وقيل: إن كان المعمول ظرفًا جاز، وإلا امتنع. ذكره المحشّي(١).

الق

زید مع

•

Ria

ويد

i da

(1)

(٢)

<sup>(</sup>١) دحاشية الدسوقي،٥٠٨/٣٥.

(إذ) تعليلية، أي لأن (الْمُؤدَى) أي المعنى (نَفْيُ «لَا» فِيهِ يَضِحْ) أي يتضح فيه، يعني أنه لما كان معناه «أنا زيدًا لا أضرب» جاز ذلك.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز أن تقول: «أنا زيدًا غير ضارب» لِمَا كان في معنى «أنا زيدًا لا أضرب»، ولولا ذلك لم يجز؛ إذ لا يتقدم المضاف إليه على المضاف، فكذا لا يتقدم معموله، لا تقول: «أنا زيدًا أول ضارب»، أو «مثل ضارب» (١)، ودليل المسألة (٢) قوله تعالى: ﴿وَهُوَ فِي ٱلْخِصَامِ غَيْرُ مُبِينٍ ﴾ [الرّخوف: الآبة ١٨]، فقدم ﴿فِي ٱلْخِصَامِ ﴾ [الرّخوف: الآبة ١٨] وهو متعلق بر مُبِينٍ ﴾، وقول الشاعر [من الطويل]:

فَتَى هُوَ حَقًّا غَيْرُ مُلْغِ تَوَلَّهُ وَلَا تَتَّخِذْ يَوْمًا سِوَاهُ خَلِيلًا فقد قدّم «حقّا»، وهو معمول لـ«مُلغِ». وقوله [من البسيط]:

إِنِ امْرُأٌ خَصَّنِي يَوْمًا مَوَدَّتَهُ عَلَى التَّنَائِي لَعِندِي غَيْرُ مَكْفُورِ فقد قدّم «عندي»، وهو متعلّق بـ«مكفور».

ويحتمل أن يكون منه قوله رَجَّالً: ﴿ فَلَا لِكَ يَوْمَ لِذِيوَمُّ عَسِيرٌ \* عَلَى ٱلْكَنفِرِينَ غَيْرُ يَسِيرٍ ﴾ [المدثر: ٩-١٠]، ويحتمل تعلق ﴿ عَلَى ﴾ بر عَسِيرٌ ﴾ ، أو بمحذوف هو نعت له، أو حال من ضميره، ولو قلت: «جاءني غير ضارب زيدًا» لم يجز التقديم؛ لأن النافي هنا لا يَحُلِّ مكان «غير». والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى الرابعة بقوله:

٢١٥٣- (وَغَيْرُ قَائِمٍ هُنَا الزَّيْدَانِ جَازَ إِذَا مَا قَائِمٍ يُدَانِي) (وَ«غَيْرُ قَائِمٍ هُنَا الزَّيْدَانِ») «غير» مبتدأ، و«قائمٍ» مضاف إليه، و«الزيدان» فاعل سدّ مسدّ الخبر

 <sup>(</sup>١) هذا عند الجمهور، وحكى ثعلب عن الكسائي جواز التقديم في المثال الأول، وحكى ابن الحاج عن بعضهم جواز التقديم في الثاني. ١٥الحاشية٥٠٨/٣٥.

<sup>(</sup>٢) يعني تقديم معمول ما أضيف إليه «غير» عليها، سواء كان ذلك المعمول ظرفًا أو غيره، فالآية دليل على جواز تقديم الجارّ والمجرور؛ إذ قوله ﴿فِي ٱلْجِنْصَامِ ﴾[الرّخرُف: الآية ١٨] متعلّق بالمضاف إليه من قوله: ﴿ غَيْرُ مُبِينِ ﴾[الرّخرُف: الآية ١٨] . انتهى «الحاشية ٥٠٨/٣٥.

(جَانَ) يعني أن قولك: «غير قائم الزيدان» جائز؛ لأنه في معنى «ما قا ئم الزيدان»، كما أشار إليه بقوله: (إذًا مَا) زائدة («قَائِمٌ» يُدَانِي) يعني أنه يقاربه في المعنى.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز أن تقول: «غير قائم الزيدان»؛ لأنه في معنى «ما قائم الزيدان»، ولولا ذلك لم يجز هذا التركيب؛ لأن جوازه إنما هو لكون «غير» مبتدأ، وهو لا يجوز؛ لأن المبتدأ إما أن يكون ذا خبر، أو ذا مرفوع يُغنِي عن الخبر، و«غير» في هذا التركيب ليس واحدًا منهما، لكن لما كان في معنى «ما قائم الزيدان» جاز، ودليل المسألة قوله [من الخفيف]:

غَيْرُ لَاهِ عِدَاكَ فَاطَّرِحِ اللَّهْ مِ وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمِ وهو أحسن ما قيل في بيت أبي نواس [من الرمل]:

غَيْرُ مَأْسُوفِ عَلَى زَمَنِ يَنْقَضِني بِالْهَمِّ وَالْحَزَنِ والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الخامسة بقوله:

١٩٥٤- (ضَارِبُ زَيْدِ مِثْلَ ضَارِبِ مجعِلْ نَكُرًا لأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ حُمِلْ) (مِثْلَ ضَارِبِ مُعِلْ) بالبناء للمفعول، (هضَارِبُ زَيْدِ») أي قولك: «ضارب زيد الآن أو غدّا» (مِثْلَ ضَارِبِ مُعِلْ) بالبناء للمفعول، وقوله: ( نُكُرًا) منصوب على التمييز (لأَنَّهُ بِمَعْنَاهُ حُمِلْ) أي حمل على معناه، فالباء بمعنى «على»، يعني أن اسم الفاعل الذي بمعنى الحال، أو الاستقبال المضاف لمعرفة أعطي حكم اسم الفاعل المنون وهو التنكير.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم أعطوا «ضاربُ زيد الآن أو غدًا» حكم «ضارب زيدًا» في التنكير؛ لأنه في معناه، ولهذا وصفوا به النكرة، ونصبوه على الحال، وخفضوه بـ«رُبّ»، وأدخلوا عليه «أل»، وأجاز بعضهم تقديم حال مجروره عليه، نحو «هذا مَلْتُوتًا شارب السويق»، كما يتقدم عليه حالُ منصوبه، ولا يجوز شيء من ذلك إذا أريد المضيّ؛ لأنه حينئذ ليس في معنى الوصف الناصب للمفعول؛ لأنه بمعنى الحال أو الاستقبال، فإضافته لفظيّة، لا تفيد تعريفًا، وأما الذي بمعنى الماضى فإضافته محضة تفيد التعريف. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السادسة بقوله:

٢١٥٥- (وَوَقَعَ التَّفْرِيغُ في الإِثْبَاتِ إِذَا بِمَعْنَى النَّفْي كَانَ آتِي)
 (وَوَقَعَ التَّفْرِيغُ) أي جاز وقوع الاستثناء المفرّغ (في الإِثْبَاتِ) أي الإيجاب مع أنه إنما يقع في النفي (إِذَا بِمَعْنَى النَّفْي كَانَ آتِي) أي إذا كان الإيجاب بمعنى النفي.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب، في نحو قسول معنى البيت بإيضاح أنه يجوز وقوع الاستثناء المفرغ في الإيجاب، في نحو قسول وَيَأْبَلُ اللَّهُ إِلَّا عَلَى الْخَلَشِمِينَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٥]، وقوله: ﴿ وَيَأْبُ اللَّهُ إِلَّا أَن يُتِمّ نُوره والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السابعة بقوله:

٢١٥٦ (وَبِوَلَا عَطَفَ بَعْضُ الشَّعْرَا فِي مُشْبَتِ بِمَا يُنَافِي فُسُرًا)
(وَبِـ«وَلَا») فيه تسمّح؛ لأن العطف بالواو وحدها، وهلا» لتوكيد النفي عند الاجتماع (عَطَفَ
بَعْضُ الشُّعْرَا فِي مُثْبَتِ) وقوله: (بِمَا يُتَافِي فُسِّرًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول صفة لـ«مثبت»،
يعني أن ذلك المثبت مُفَسَّرٌ بالنفي، فلذا جاز العطف بـ«ولا» عليه.

وحاصل معنى البيت أنهم أجازوا العطف بـ«ولا» بعد الإيجاب، في نحو قوله[من الطويل]: فَـمَـا سَـوَّدَتْنِـي عَـامِـرٌ عَـنْ وِرَاثَـةٍ أَبَى اللهُ أَنْ أَسْمُو بِأُمِّ وَلَا أَبِ لأن معناه قال الله لي: لا تَسْمُ بأم ولا أب. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثامنة بقوله:

٢١٥٧- (وَزِيدَ لَا فِي مِثْلِ أَنْ لَا يَسْجُدَا لَمَّا مُسَوَّدًاهُ بِنَهْ وَرَدَا) (وَزِيدَ «لَا» فِي مِثْلِ «أَنْ لَا يَسْجُدَا» لَمَّا مُؤَدَّاهُ بِنَهْيِ وَرَدَا) بألف الإطلاق، أي لما كان معناه نفيًا.

وحاصل معنى البيت أنه ورد زيادة «لا» في قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَلَّا نَسْجُدَ﴾ [الأعرَاف: الآية الآية على الشيد: المانع من الشيء آمر للممنوع ألا يفعل، فكأنه قيل: ما الذي قال لك لا

تسجد، قال ابن هشام: والأقرب عندي أن يقدر في الأول: لم يرد الله لي، وفي الثاني ما الذي أمرك؟، يوضحه في هذا أن «لا» الناهية لا تصاحب «أن»الناصبة، بخلاف «لا» النافية. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى التاسعة بقوله:

٢١٥٨- (وَرَضِيَتْ عَلَيَّ عُدِّي بِعَلَى إِذْ أَقْبَلَتْ عَلَيَّ مَعْنَاهُ الْجَلَى) (وَرَضِيَتْ عَلَيَّ مَعْنَاهُ الْجَلَى) يعني أنه تعدّى (وَرَضِيَتْ عَلَيَّ مَعْنَاهُ الْجَلَى) يعني أنه تعدّى «رضى» بـ«على» في قوله [الوافر]:

\* إِذَا رَضِيَتْ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ \*

لكون «رضي عنه» بمعنى أقبل عليه بوجهِ وُدُّهِ، وقال الكسائيّ: إنما جاز هذا؛ حملًا على نقيضه، وهو سَخِطَ. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشرة بقوله:

١٩٥٩- (إِلَّا قَلِيلٌ مُوجَبًا قَدْ رُفِعَا لَا مُسرَادُهُ بِنَفْيٍ وَقَعَا) (﴿ إِلَّا قَلِيلٌ هَرَادُهُ بِنَفْيِ (هُ إِلَا قَلِيلٌ هَرَادُهُ بِنَفْي الله الإطلاق مبنيًا لله الله عنى أنه رُفع المستثنى على إبداله من الموجَب، في قراءة وقعًا) بألف الإطلاق مبنيًا لله على يعني أنه رُفع المستثنى على إبداله من الموجَب، في قراءة بعضهم: ﴿ وَنَشَرِبُوا مِنْهُ إِلّا قَلِيلًا ﴾ [البغرة: ٢٤٩]، لكون معناه: لم يكونوا منه، بدليل ﴿ وَمَن سَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِي ﴾ [البغرة: ٢٤٩]، وقيل: ﴿ إِلّا ﴾ وما بعدها صفة، فقيل: إن الضمير يوصف في هذا الباب، وقيل: مرادهم بالصفة عطف البيان، وهذا لا يُخلص من الاعتراض، إن كان لازمًا (١٠)؛ لأن عطف البيان كالنعت، فلا يَتبَع الضمير، وقيل: ﴿ قَلِيلٌ ﴾ مبتدأ حذف خبره، أي لم يشربوا. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الحادية عشرة بقوله:

٢١٦٠ (إِشَارَةُ الأُنْفَى أَتَتْ كَذَكَرٍ لَا أَتَى الإِخْبَارُ بِالْلُذَكِّرِ)

(١) أي إن كان الاعتراض لازمًا، أي الواقع أنه لازم على هذا القول، فهو مثل زيد لا عيب فيه إن كان له أم.

تذ<sup>-</sup> و «ا

الْقَا

(>

وأن لاذ

مو: مؤذ

11

مبت

ۇخ المعن

والا

14

> (i)

(يق

(إِشَارَةُ الأُنْثَى أَتَتْ كَذَكِي أي وقعت بلفظ المذكّر (لَمَّ أَتَى الإِخْبَارُ بِالْمُذَكِّي يعني أنه وقع تذكير الإشارة في قوله تعالى: ﴿ فَذَانِكَ بُرِّهَ اللهِ وَالقَصَص: الآية ٣٢] مع أن المشار إليه واليد»، ووالعصا»، وهما مؤنثتان، ولكن المبتدأ عين الخبر في المعنى، ووالبرهان، مذكر.

والحاصل أن اليد والعصا، وإن كانا مؤنثتين، لكن لما كانا في معنى البرهان، وهو مذكّر أعطيا حكمه، فأشير إليهما بإشارته.

ومثله قوله عَجَلَا: ﴿ ثُمَّ لَرْ تَكُن فِتْنَائُهُمْ إِلَّا أَن قَالُواْ ﴾ [الأنغام: الآية ٢٣] الآية، فيمن نصب الفتنة وأنث الفعل، أي وأنث الفعل، أي انت الفعل، أي انت الفعل، أي أنث الفعل، أي أنث الفعل، أي أنث الأسم مذكرًا، وهو المصدر المأخوذ من قوله: ﴿ إِلَّا أَن قَالُوا ﴾ لكون الاسم مؤنثا في المعنى. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى الثانية عشرة بقوله:

المعنى، وهي مما يجب لها الصدر بالابتداء، ولا يعمل فيها ما قبلها، فأعطى زيد حكمها، فرفع.

ثم أشار إلى الثالثة عشرة بقوله:

٢١٦٢- (وَمِثْلُ إِنَّ أَحَدًا لَا يَقْتَفِي جَازَ لِكَوْنِ مُضْمَرٍ لَهُ نُفِي) (وَمِثْلُ «إِنَّ أَحَدًا لَا يَقْتَفِي» جَازَ) يعني أنهم جوّزوا نحو «إن أحدًا لا يقتفي ذلك»، مع أن «أحدًا» لا تقع إلا في النفي، إلا أنهم أجازوا هنا (لِكَوْنِ مُضْمَرٍ لَهُ نُفِي) أي لأجل كون الضمير في «يقتفي» في سياق النفي.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم جوزوا قولهم: «إن أحدًا لا يقول ذلك»، ونحوه مثال

النظم، فأوقعوا «أحدًا» في الإثبات؛ لأنه نفس الضمير المستتر في «يقول»، والضمير في سياق النفي، فكأنّ «أحدًا» كذلك، وقال [من المنسرح]:

في لَـشِـلَـةِ لَا نَـرَى بِـهـا أَحَـدًا يَحْكِي عَلَيْنَا إِلَّا كَوَاكِبُها في سياق غير فقد رَفَع «كواكبها» بدلًا من ضمير «يحكي»؛ لأنه راجع إلى «أحدًا»، وهو واقع في سياق غير الإيجاب، فكان الضمير كذلك.

وهذا الباب واسع، ولقد حكى أبو عمرو بن العلاء أنه سمع شخصًا مِن أهل اليمن يقول: «فلانٌ لَغُوبٌ (١)، أتته كتابي فاحتقرها»، فقال له: كيف قلت أتته كتابي؟، فقال: أليس الكتاب في معنى الصحيفة؟، وقال أبو عبيدة لرؤبة بن العجاج لما أنشد [من الرجز]:

فِيهَا (٢) خُطُوطٌ مِنْ سَوَادٍ وَبَلَقْ كَأَنَّهُ فِي الْجِلْدِ تَوْلِيعُ الْبَهَقْ إِن أَردت الخطوط فقل: كأنها، أو السواد والبلق، فقل: كأنهما، فقال: أردت «ذلك» (٢) يلك.

الإ

2) 9

وار

وتن

الق

1/

وقالوا: «مررت برجل أبي عَشَرَةٍ نَفْسُهُ، وبقوم عَرَبٍ كُلُّهم» و«بقاعٍ عَرْفَجٍ كُلُّهُ» برفع التوكيد فيهن، فرفعوا الفاعل بالأسماء الجامدة، وأكدوه لما لحظوا فيها المعنى؛ إذ كان العرب بمعنى الفصحاء، وَالْعَرْفَجُ بمعنى الخُنْشِنِ، والأب بمعنى الوالد.

<sup>(</sup>١) أي أحمق.

<sup>(</sup>٢) الضمير للخيل.

<sup>(</sup>٣) يعني أنه أراد إرجاع الضمير إلى اذلك، مقدّرًا، وذلك مفرد مذكّر، واسم الإشارة الموضوع للواحد يجوز أن يكنى به يجوز أن يكنى به عن أشياء كثيرة باعتبار كونها في تأويل ما ذُكر، وما تقدّم، كما يجوز أن يكنى به عن أفعال كثيرة سابقة بلفظ فعل لقصد الاختصار، تقول للرجل: نعم ما فعلت، وقد ذكر لك أفعالا كثيرة، وقصة طويلة، كما تقول له: ما أحسن ذاك، وقد يقع مثل هذا في الضمير إلا أنه في اسم الإشارة أكثر، ولهذا قال رؤبة: أردت ذلك، وأردفه بلفظ ويلك على عادة العرب تحقيرًا أو تنبيهًا. قاله الدمامينيّ. الخاشية، ١٥/٥٠.

#### تنبيهان:

(الأول): أنه وقع في كلامهم أبلغُ مما ذكرنا من تَنْزِيلهم لفظًا موجودًا مَنْزِلة لفظ آخر لكونه بمعناه، وهو تَنْزِيلهم اللفظ المعدوم الصالح للوجود بِمَنْزِلة الموجود، كما في قوله [من الطويل]: بَدَا لِيَ أَنِّي لَسْتُ مُدْرِكَ مَا مَضَى وَلَا سَابِقِ شَيْعًا إِذَا كَانَ جَائِيَا وقد مضى ذلك في أقسام العطف من الباب الرابع.

(والثاني): أنه ليس بلازم أن يُعطَى الشيءُ حكمَ ما هو في معناه، ألا ترى أن المصدر قد لا يُعطَى حكم «أَنْ»، أو «أَنّ» وصلتهما، وبالعكس.

دليل الأول أنهم لم يُعطُوه حكمهما في جواز حذف الجارّ، ولا في سدهما مَسَدَّ جزأي الإسناد، ثم إنهم شَرَّكوا بين «أَنْ» و«أَنَّ» في هذه المسألة في باب «ظن»، وخصوا «أن» الخفيفة وصلتها بسدها مسدهما في باب «عسى»، وخصوا الشديدة بذلك في باب «لو».

ودليل الثاني أنهما لا يُعطَيّان حكمه في النيابة عن ظرف الزمان، تقول: «عجبت من قيامك»، و«عجبت أن تقوم، وأنك قائم»، ولا يجوز «عجبت قيامك»، وشذ قوله [من الطويل]:

فَايِسَاكَ إِيَّاكَ الْمِرَاءَ فَايِنَهُ إِلَى الشَّرِّ دُعَاءٌ وِلِلشَّرِّ جَالِبُ فَاجْرِي المصدر مُجرَى «أن يفعل» في حذف الجارّ، إذ الأصل من المراء، وتقول: «حسبت أنه قائم، أو أن قام»، ولا تقول: «حسبت قيامك»، حتى تذكر الخبر بأن تقول: «حسبت قيامك حاصلاً» مثلاً، وتقول: «عسى أن تقوم»، ويمتنع «عسى أنك قائم»، ومثلها في ذلك «لعل»، وتقول: «لو أنك تقوم»، ولا تقول: «لو أن تقوم»، وتقول: «جئتك صلاة العصر»، ولا يجوز «جئتك أن تصلى العصر»، خلافا لابن جنى، والزمخشريّ. والله تعالى أعلم بالصواب.

ولما أنهى الكلام على القسم الأول، وهو ما أعطي حكم ما أشبهه في المعنى، شرع يبين القسم الثاني، وهو ما أعطي ما أشبهه في اللفظ فقط، وله صور كثيرة أيضًا، فأشار إلى الصورة الأولى بقوله:

٢١٦٣ - (وَالثَّانِ مَا أَعْطِي حُكْمَ الْمُشْبِهِ لَهُ بِلَفْظِهِ فَقَطْ فَٱنْتَبِهِ

٢١٦٤ فَزِيدَ إِنْ بُعَيْدَ مَا الْمُصَدِّرِ وَفِي الَّتِي كَاللَّذْ كَنَافِ قَدْ دُرِي)

(وَالنَّانِ) أَي القسم الثاني من أقسام ما أعطي حكم ما أشبهه، وهو مبتدأ خبره قوله: (مَا أَعْطِيَ) بالبناء للمفعول (حُكْمَ الْمُشْبِهِ لَهُ بِلَفْظِهِ فَقَطْ) أي حكم ما أشبهه في اللفظ فقط، وقوله: (فَانْتَبِهِ) بكسر الهاء للوزن كمّل به البيت، أي انتبه لهذه القواعد المهمّة (فَزِيدَ «إِنْ» بُعَيْدَ «مَا» الْمُصَدِّرِ) بصيغة اسم الفاعل، يعني أنهم أجازوا زيادة «إن» بعد «ما» المصدريّة الظرفية، وبعد «ما» الموصولة، وهي المرادة بقوله: (وَفِي اليِّتِي) أي وزادوها بعد «ما» التي (كَاللَّذُ) بسكون الذال لغة في «الذي»، وقوله: (كَنَافِ قَدْ دُرِي) بالبناء للمفعول، أي عُلِم، يعني أنهم إنما زادوها حملًا لها على «ما» النافية؛ لشبهها بها في لفظها.

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثاني ـ وهو ما أُعطِي حكم الشيء المشبه له في لفظه دون معناه ـ له صور كثيرة أيضًا:

[إحداها]: زيادة «إن» بعد «ما» المصدرية الظرفية، وبعد «ما» التي بمعنى «الذي»؛ لأنهما بلفظ «ما» النافية، كقوله [من الطويل]:

وَرَجٌ الْفَتَى لِلْحَيْرِ مَا إِنْ رَأَيْتَهُ عَلَى السِّنُ خَيْرًا لَا يَزَالُ يَزِيدُ وقوله [من الوافر]:

يُرجِّي الْمَرَءُ مَا إِنْ لَا يَسرَاهُ وَتَعْرِضُ دُونَ أَدْنَاهُ الْخُطُوبُ فَهذان محمولان على نحو قوله [من الكامل]:

مَا إِنْ رَأَيْتُ وَلَا سَمِعْتُ يِمِثْلِهِ كَالْيَوْمِ هَانِيءَ أَيْنُتِ جُوبِ(١) ثُم أَشَارِ إِلَى الصورة الثانية بقوله:

٢١٦٥ ـ (وَلَامُ الإَبْتِدَا عَلَى مَا النَّافِية كَمَا عَلَى الْمُوصُولِ دَاخِلَهْ هِيَهُ) (وَلَامُ الابْتِدَا) أي وأدخلت لأم الابتداء (عَلَى (مَا) النَّافِية، كَمَا عَلَى) (ما) (الْمُوصُولِ دَاخِلَهُ)

<sup>(</sup>١) «الهانئ»: الطالي بالهناء، و«الأينق» جمع ناقة بتقديم النون، و«الجُرُب، بضم فسكون جمع جرباء، وأجرب.

بهاء ساكنة للوزن، وقوله: (هِيَهُ) بهاء السكت مؤكدة للضمير المستتر في «داخلة».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنهم جوّزوا دخول لام الابتدء على «ما» النافية حَمْلًا لها في اللفظ على «ما» الموصولة الواقعة مبتدأ، كقوله [من الوافر]:

لَا أَغْفَلْتُ شُكْرَكَ فَآصْطَنِعْنِي فَكَيْفَ وَمِنْ عَطَائِكَ جُلُّ مَالِي فَهَذَا محمول في اللفظ على نحو قولك: «لَا تَصْنَعُهُ حَسَنٌ». والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى الثالثة بقوله:

ثم أشار إلى الرابعة بقوله:

٢١٦٧- (وَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي كَأَبْصِرِ لأَنَّهُ كَفَصْلَةٍ لَفْظًا حَرِي) (وَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي كَوْأَبْصِرْ ﴾ [مرتم: الآية ٣٨] (وَحُذِفَ الْفَاعِلُ فِي كَوْأَبْصِرْ ﴾ [مرتم: الآية ٣٨] (لأَنَّهُ كَفَصْلَةٍ لَفْظًا حَرِي) بفتح الحاء المهملة، وكسر الراء، أي خليق بذلك.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز حذف الفاعل في أفعل التعجب، نحو قوله تعالى: ﴿ أَشِيعٌ بِهِمْ وَأَبْصِرٌ ﴾ [مرتم: الآبة ٣٨] الآية؛ لكون «أَحْسِنْ بزيد» مشبهًا في اللفظ لقولك: «امرر بزيد».

والحاصل أن ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ ﴾ [مريم: الآية ٣٨] فعل تعجب، وهو فعل ماض أُتي به على

صورة الأمر لأجل التعجّب، والضمير بعده فاعل به، والباء الداخلة عليه زائدة؛ لقبح إسناد صورة الأمر للظاهر، والشاهد في قوله: ﴿أَبْصِرُ ﴾ أي بهم، فـ«بهم» وإن كان فاعلًا لكنه شبيه بالفضلة في اللفظ، في قولك: «امرر بزيد»، والفضلة تحذف، فكذا ما أشبهها(١). والله تعالى أعلم. ثم أشار إلى الخامسة بقوله:

٢١٦٨ - (إِنَّ الْجُوَابِيَّةُ لَامُ الاَّبْتِمدَا تَصْحَبُهَا إِذْ تُشْبِهُ الْمُوكَدَا) («إِنَّ» الْجُوَابِيَّةُ) أي التي تُستعمل للجواب، كرانعم» (لَامُ الاَبْتِدَا تَصْحَبُهَا) أي تصاحب ما بعدها (إِذْ) تعليليّة، أي لأنها (تُشْبِهُ الْمُؤكِّدَا) بكسر الكاف المشدّدة، والألف للإطلاق؛ لمشابتها لران المؤكّدة في اللفظ.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه يجوز دخول لام الابتداء بعد «إنّ» التي بمعنى «نعم»؛ لشبهها في اللفظ بـ«إنّ» المؤكّدة، قاله بعضهم في قراءة من قرأ ﴿ إِنْ هَٰذَانِ لَسَلْحِرَانِ ﴾ [طه: الآية ٢٦]، وقد مضى البحث فيها مستوفّى في الباب الأول في الكلام على «إنّ» المكسورة المشدّدة. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السادسة بقوله:

٢١٦٩ (أَيَّةُ فِي الْخِيْصَاصِهِمْ كَهَا نِدَا فِي الضَّمِّ وَالْبِنَاءِ مَعْ وَصْفِ بَدَا) («أَيَّةُ» فِي اخْتِصَاصِهِمْ كَهَا) أي كمثلها، ففيه جرّ الكاف للضمير على قلّة قال في «الخلاصة»:

بِالظَّاهِرِ ٱخْصُصْ مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ رُبَّهُ فَتَى قال الشاعر [من الرجز]:

وَأُمَّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَفْرَبَا

وَالْـكَـافَ وَالْـوَاوَ وَرُبُّ وَالـــُّـا

نَزْرٌ كَلَّا كَهَا وَنَحْوُهُ أَتَى

خَلِّي الذُّنابَاتِ شَمَالًا كَثْبَا

<sup>(</sup>١) راجع «حاشية الدسوقي،١٩/٣٥٥.

(نِدَا) بالقصر للوزن، منصوب بِنَزْع الخافض أي في نداء (في الضَّمِّ، وَالْبِنَاءِ، مَعْ وَصْفِ بَدَا) أي ظهر، يعني أن «أيّة» في الاختصاص حملوها عليها في النداء من حيث البناء على الضمّ، ووصفها بالمرفوع.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن قولهم: «اللهم اغفر لنا أَيَّتُهَا العصابة» بضم «أيةً»، ورفع صفتها، كما يقال: «يا أيتها العصابة»، وإنما كان حَقَّهما وجوبَ النصب، كقولهم: «نحن الغرب أقرى الناس للضيف»، ولكنها لما كانت في اللفظ بمنزلة المستعملة في النداء، أُعطيت حكمها، وإن انتفى مُوجِب البناء، وأما «نحن الغرب» في المثال، فإنه لا يكون مُنادَى؛ لكونه بـ«أل»، فأعطي الحكم الذي يستحقه في نفسه، وهو النصب على الاختصاص بعامل محذوف، وأما نحو «نحن معاشرَ الأنبياء لا نورث»، فواجب النصب سواء اعتبر حاله، أو حال ما يشبهه، وهو المنادى؛ لكونه مضافًا، وهو واجب النصب، والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى السابعة بقوله:

٢١٧٠ (حَذَامٍ مَعْ قَطَامٍ في الْبِنَاءِ مِشْلُ دَرَاكِ وَلَـزَالِ جَـائِـي)
 («حَذَامٍ» مَعْ «قَطَامٍ») علما امرأتين (في الْبِنَاءِ مِثْلُ دَرَاكِ، وَنَزَالِ) اسما فعلين، بمعنى أدرك،
 وانزل، وقوله: (جَائِي) خبر «حذام».

وخاصل معنى البيت بإيضاح أن باب «حذام» (١) يُبنى في لغة الحجاز على الكسر، تشبيهًا لها بدورًاكِ»، و «نَزَالِ» (٢)، وذلك مشهور في المعارف، وربما جاء في غيرها، وعليه وجه قوله [من الرجز]:

مورة ضلة ىلم.

> (ا ام د

بتها

م)؛

.63

ني

<sup>(</sup>۱) قوله: «باب حَذَامٍ» أراد به ما كان على وزن «فَعَالِ» من أعلام الأعيان المؤنّثة، سواء كان في آخره راء، أو لا، وهحذام» بالحاء المهملة، فالذال المعجمة علم على امرأة، وإنما قال في لغة أهل الحجاز لأن أكثر بني تميم يبني ما كان من ذوات الراء من هذا القسم على الكسر كحضار، وغير ذوات الراء كقطام وحذام يُعربه غير منصرف للعلمية والتأنيث، وأقلهم على أن جميع هذا القسم معرب غير منصرف، كان من ذوات الراء أو لا. قاله الشمني. «دسوقي، ٢٠/٣٥.

 <sup>(</sup>٢) قوله: «تشبيها لها إلخ» أي في أربعة أمور: الوزن، والعدل، والتعريف، والتأنيث، وهذا بناء على قول
 الأكثر أن نزال اسم للمنازلة، لا لـ«انزل»، كما قال بعضهم، وذهب الرضي إلى أن علة بناء باب =

القا

علي

فعلا

المع

25

إلغا

النة

Si

أع

1)

1)

يَا لَيْتَ حَظِّي مِنْ جَدَاكَ الصَّافِي وَالْفَضْلِ أَنْ تَتْرُكَنِي كَفَافِ فَالأَصلُ كَفَافًا، فهو حال، أو تَرْكَ كَفَافِ، فمصدر، ومنه عند أبي حاتم قوله [من الكامل]: جَاءَتْ لِتَصْرَعَنِي فَقُلْتُ لَهَا اقْصُرِي إِنِّي امْرُوُّ صَرْعِي عَلَيْكِ حَرَامِ وليس كذلك، إذ ليس لفعله (١) فاعل، أو فاعلة، فالأولى قول الفارسي: إن أصله حَرَامِي، كقوله [من الرجز]:

أَطَرَبًا وَأَنْتَ قِنْهُ وَلِ أَقْوَى (٢) لكان أولى، وأما قوله [من الخفيف]: ثم خَفَّف بحذف الياء المشدّدة، ولو أقوى (٢) لكان أولى، وأما قوله [من الخفيف]: طَلَبُ وا صُلْبُ حَلَا وَلَاتَ أَوَانِ فَأَجَبْنَا أَنْ لَيْسَ حِينَ بَقَاءِ فعلّة بناء «أوانِ» قطعه عن الإضافة، ولكن علة كسره، وكونه لم يُسلَك به في الضم مسلك «قبلُ» و«بعدُ» شبهه به «نَزَال». والله تعالى أعلم

ثم أشار إلى الثامنة بقوله:

۲۱۷۱- (وَحَاشَ لِلَّهِ بِنَاهُ كَالَّتِي حَرْفًا أَتَتْ تَجُرُ مَا اِسْتَفْنَتِ) (وَ«حَاشَ لِلَّهِ») مبتدأ أول خبره جملة قوله: (بِنَاهُ) بالقصر للوزن، وهو مبتدأ ثان، خبره قوله: (كَالَّتِي) أي كبناء «حاش» التي (حَرْفًا) منصوب على الحال من «التي» (أَتَتْ تَجُرُّ مَا اِسْتَشْنَتِ) بقطع الهمزة للوزن، أي جارة للمستثنى بها، في نحو قولك: «قام القوم حاش زيد».

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن بناء «حاشا» في قوله وَ الله عَلَى: ﴿ وَقُلْنَ حَشَ لِلَّهِ ﴾ [يُوسُف: الآية الآية الشبهها في اللفظ بـ «حاشا» الحرفية، والدليل على اسميتها قراءة بعضهم ﴿ حَاشًا ﴾ بالتنوين

حذام عند الحجازيين تضمنه معنى هاء التأنيث، وذهب المبرد إلى أنها بُنيت لتوالي العلل؛ لأنها كانت منوعة من الصرف للعلمية والتأنيث، فلما زادوا التعريف بنوا؛ إذ ليس بعد منع الصرف إلا البناء. قاله الشمني. «دسوقي» ٢٠/٣٥.

<sup>(</sup>١) قوله: «لفعله» أي وهو حَرم فاعل، أي وصف على زنة فاعل، أو فاعلة حتى يكون معدولًا عن واحد منهما.

<sup>(</sup>٢) الإقواء عند علماء القوافي اختلاف حركة الرويّ بالضمّ والكسر.

على إعرابها، كما تقول: «تَنْزِيهًا لله»، وإنما قلنا: إنها ليست حرفا؛ لدخولها على الحرف، ولا فعلًا؛ إذ ليس بعدها اسم منصوب بها، وزعم بعضهم أنها فعلٌ حُذف مفعوله، أي جَانَبَ يوسف المعصية؛ لأجل الله، وهذا التأويل لا يتأتى في كل موضع يقال لك: «أتفغل كذا؟، أو أفعلت كذا؟»، فتقول: «حاشا لله»، فإنما هذه بمعنى تبرأت لله براءةً من هذا الفعل، ومَن نونها أعربها على إلغاء هذا الشبه، كما أن بني تميم أعربوا باب «حذام» لذلك. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى التاسعة بقوله:

٢١٧٢ - (وَقَطُّ بِالضَّمِّ بِمُثْبَتِ وَرَدُ كَمَا بِمَنْفِيٍّ كَشِيرًا أَطَّرَدُ) (وَقَطُّ بِالضَّمِّ بِمُثْبَتِ وَرَدُ) يعني أنه ورد استعمال قط في الإثبات قليلًا حملًا لها عليها في النفي، وهو الغالب في استعمالها، كما قال: (كَمَا بِمَنْفِيٍّ كَثِيرًا اطَّرَدُ) يعني أن المطرد في استعمالها أن تكون في النفي.

وحاصل معنى البيت أنه ورد قول بعض الصحابة في القصرنا الصلاة مع رسول الله والله والله والله والله والله والله والله والله تعالى المرادية، كما تقع بعد «ما» النافية. والله تعالى أعلم.

ثم أشار إلى العاشرة بقوله:

٢١٧٣ - (وَأَدْغَمُوا حَرْفًا مُقَارِبًا كَمَا مُمَاثِلً بِالْأَطْرَادِ أَدْغِمَا) بالله الإطلاق مبنيًا (وَأَدْغَمُوا حَرْفًا مُقَارِبًا) أي في مقاربه (كَمَا ثُمَاثِلٌ بِالْأَطْرَادِ أَدْغِمَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي كما اطّرد إدغام المتماثلين.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أنه ثبت إعطاء الحرف (٢) حكم مقاربه في المخرج، حتى أُدغم في المخرج، حتى أُدغم في بعد إبدال الأول من جنس الثاني، حتى يكون من إدغام المتماثلين، نحو قوله عَالَى: ﴿وَخَلَقَ

<sup>(</sup>١) أخرجه البخاري في «كتاب الحج، من «صحيحه، بنحوه.

<sup>(</sup>٢) اعترض الدمامينيّ على ابن هشام في إدخاله هذا البحث هنا، إذ لا مدخل له في الإعراب، فما باله قد ذكره مع أنه التزم تجنّب مثله كما سبق في ديباجة الكتاب، قال الشمنيّ: وأقول: إنما التزم تجنب مثله على سبيل القصد دون الاستطراد، وما ذكره هنا إنما هو على سبيل الاستطراد. «دسوقي، ٥٢٢/٣٥ - ٥٢٣.



كُلَّ شَيَّةٍ ﴾ [الأنقام: الآية ٢٠١] فأدغم القاف في الكاف، وقوله: ﴿ لَكَ قُصُورًا ﴾ [الفُرقان: الآية ٢٠] فأدغم الكاف في الكاف أي المرجز]:

بُنَيَّ إِنَّ الْسِرَّ شَيْءٌ هَينُّ الْمُنْطِقُ الطَّيِّبُ وَالطُّعَيِّمُ وَالطُّعَيِّمُ وَالطُّعَيِّمُ وَالطُّعَيِّمُ وَقُول أَبِي جَهِل [من الرجز]:

مَا تَنْقِمُ الْحَرَابُ الْعَوَانُ مِنْي بَازِلُ عَامَينِ حَدِيثٌ سِنِّي \* وَلَدَنْنِي أُمِّي \* وَلِلْ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهِ اللَّهُ اللَّهُ

وقول آخر [من الرجز أيضًا]:

إَذَا رَكِبْتُ فَاجْعَلُونِي وَسَطَا إِنِّي كَبِيرٌ لَا أُطِيقُ الْعُنَّدَا ويُسَمَّى ذلك إكفاء، مأخوذ من أكفأت بمعنى قلبت، أو بمعنى أملت؛ لأن الشاعر يقلب الروي، ويُميله عن طريقه إلى آخر. والله تعالى أعلم.

ولما أنهى الكلام على القسم الثاني، وهو ما أعطي حكم ما أشبهه لفظًا فقط، شرع يبينّ الثالث، وهو ما أُعطي حكم ما أشبهه لفظًا ومعنى، فقال:

٢١٧٥- (وَثَالِثٌ مَا مُشْبِهًا تَحَقَّقًا فِي اللَّفْظِ وَالْغَنَى كَأَفْعَلَ ٱنْتَقَى ٢١٧٥- مُفَطِّلًا كَأَفْعَلِ الشَّعَجُبِ فَرَفْعُهُ الظَّاهِرَ عِنْدَ ذَا أَبِي ٢١٧٦- مُفَطِّلًا كَأَفْعَلِ الشَّعَجُبِ وَفِي الْبُسَالَغَةِ بَلْ مَا بَايَنَهُ ٢١٧٦- لِشِبْهِهِ لَهُ بِأَصْلٍ وَازَنَهُ وَفِي الْبُسَالَغَةِ بَلْ مَا بَايَنَهُ ٢١٧٧- وَأَخَذَ التَّصْغِيرَ ذُو التَّعَجُبِ مِنْهُ كَمَا أُمَيلِحَ اللَّذُ قَدْ شبِي ٢١٧٧- وَمَا أُحَيْسِنَهُ فَعَنْهُمْ لَمْ يَجِي سِوَاهُمَا وَمَنْ يَقِسْ لَمْ يُنْهِجٍ)

(وَثَالِتٌ) أي من أقسام ما أعطي حكم ما أشبهه، وهو مبتدأ سوغه الوصف المقدّر، أو خبر مقدم له (مَنْ أي من أقسام ما أعطي حكم ما أشبهه، وهو مبتدأ سوغه الوصف المقدّر، أو خبر مقدم له (مَا) موصولة (مُشْبِها) حال من فاعل (تَحَقَّقاً) بألف الإطلاق مبنيًا للفاعل، وهو صلة (ما)، يعني أن الثالث ما أشبهه غيره (في اللَّفْظِ وَالمُعْنَى، كَأَفْعَلَ) أي كموزون (أفعل، وقوله: (انْتَقَى) حال من (أفعل) بتقدير (قد» أي حال كونه منتقيًا، وهو معنى قوله: (مُفَضَّلًا) أي مستعملًا في حال من (أفعل) بتقدير (قد» أي حال كونه منتقيًا، وهو معنى قوله: (مُفَضِّلًا) أي مستعملًا في التفضيل (كَأَفْعَلِ التَّعَجُبِ) وفي نسخة: (مَعْ أَفْعَلِ التَّعَجُبِ» (فَرَفْعُه) أي رفع (أفعل» (الظَّاهِرَ)

أي الاسم الظاهر خلاف المضمر (عِنْدَ ذَا) إشارة إلى كونه مفضّلا، أي رفعه عند استعماله في التفضيل (أبي) بالبناء للمفعول، أي مُنع (لشِبْهِهِ لَهُ) أي لأفعل التعجّب (بِأَصْلِ) متعلق بدهشبهه، أي لشبهه به في أصل اشتقاقه، وقوله: (وَازَنَهُ) في محل نصب على الحال، أي حال كونه موازنًاله (وَفِي المُبْالَغَةِ) أي شابهه أيضا في إفادة المبالغة، وقوله: (بَلُ مَا بَايَنَهُ) مؤكّد لما مضى، أي بل لم يفارقه في أوصافه، ومعانيه التي أفادها، فلذا حمل عليه في منعه عن رفع الاسم الظاهر، كما محمل فعل التجب عليه في جواز تصغيره مع كونه لا يُصغّر، وإلى هذا أشار بقوله: (وَأَخَذَ التَّصْغِيرَ دُو التَعَجِّبِ مِنْهُ) أي من أفعل التفضيل (كَمَا أُميلِح) تصغير وأملح، وقوله: (اللَّذُ) بسكون الذال لغة في والذي، وهو مفعول فعل التعجّب (قَدْ سُبِي) صلة الموصول، أي ما أملح الشخص الذي في والذي، وهو مفعول فعل التعجّب (قَدْ سُبِي) صلة الموصول، أي ما أملح الشخص الذي أسبى، أي أُخذ بالسبي (وَمَا أُخيسِنَهُ) تصغير وأحسن، (فَعَنْهُمْ لَمْ يَجِي سِوَاهُمَا) أي لم يرد في استعمال العرب مصغّرًا غير هاتين الكلمتين (وَمَنْ يَقِسْ) أي من يجعله من النحاة مقيسًا (لَمْ استعمال العرب مصغّرًا غير هاتين الكلمتين (وَمَنْ يَقِسْ) أي من يجعله من النحاة مقيسًا (لَمْ يَسْتِعمل لازمًا ومنعدّيًا أي لم يسلك طريق، وأنهج وَضَح، ونهجه، وأنهجه، وأنهجه: أو ضحه، بستعمل لازمًا ومنعدّيًا أي لم يسلك طريق المحققين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثالث هو ما أعطي حكم الشيء لمشابهته له لفظًا ومعنى، نحو اسم التفضيل و«أفعل» في التعجب، فإنهم منعوا أفعل التفضيل أن يرفع الاسم الظاهر؛ لشبهه بدأفعل» في التعجب وزنًا، وأصلًا، وإفادةً للمبالغة، وأجازوا تصغير «أفعل» في التعجب؛ لشبهه بأفعل التفضيل فيما ذكرنا، قال [من البسيط]:

« يَا مَا أُمَيْلِحَ غِزْلَانًا شَدَنَّ لَنَا<sup>(٢)</sup> «

ولم يُسمَع ذلك إلا في «أحسن»، و«أملح»، ذكره الجوهري، ولكنّ النحويين مع هذا قاسوه، ولم يُحكِ ابنُ مالك اقتياسَهُ إلا عن ابن كيسان، وليس كذلك، قال أبو بكر ابن الأنباري: ولا

 <sup>(</sup>١) راجع «القاموس» والمصباح، في مادة انهج،

<sup>(</sup>٢) هشدنّه يقال: شدن الغزال يشدُن شدونا من باب قعد: قوي وطلع قرناه، والنون الثانية ضمير الغزلان. هشرح الأبيات،٧١/٨٠.

الْقَا

(1)

(ءَ

((ك

أعةً

3)

راد

9)

بال

يقال ـ أي أفعل في التعجب مصغّرًا . إلا لمن صَغُر سِنَّهُ. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (الْقَاعِدَةُ التَّانِيَةُ)

وَ جَاوَرَهُ كَجُحْرِ ضَبٌ خَرِبِ جُرَّ فَرَهُ الْمُرَّةُ لِي الْمُرْمُ اللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ الللللَّهُ الللَّهُ الللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الللللَّهُ اللللللِّهُ الللللللْمُولِي اللللللللْمُولِي الللللْمُلْمُ اللللللللْمُولِي الللللللْمُلْمُ الللللْمُلْمُ الللللْمُولُهُ الللللْمُلْمُلِمُ اللللْمُلْمُ الللْمُلْمُلِمُ اللللْمُلْمُ الللِمُلْمُ الللللْمُلْمُ الللْمُلْمُ اللللْمُلْمُلِمُ الللِمُ

٢١٧٩- (الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمَ شَيْءِ جَاوَرَهُ ٢١٨٠- وَالأَكْشَرُ السَّوْفُعُ وَكَالْمُزُمَّلِ ٢١٨١- بِالْجُرِّ قَدْ قُرِىءَ فِي أَرْجُلِكُمْ ٢١٨٢- بِلْغُ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمْ خُفِضْ ٢١٨٣- رِجْسٌ وَنِجْسٌ هَكَذَا جِوَارَا ٢١٨٤- سَلَاسِلًا مُسجَاوِرٌ أَغْلَلًا ٢١٨٥- مُؤْسَى وَمُؤْقِدٌ بِذَا يُجَارِي

(الشَّيْءُ يُعْطَى حُكْمَ شَيْءِ جَاوَرَهُ) أي في الإعراب وغيره على ما يأتي بيانه، وإن اعترض على صاحب الأصل بالنظر لغيره؛ إذ لا دخل له في هذا الفنّ (كَجُحْوِ ضَبِّ خَرِبٍ) صفة لا بحجره، فكان حقّه الرفع، ولكنه (جُرُّ) لمجاورته المجرور، فهو مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدّرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحلّ بحركة المجاورة، فحركة المجاورة ليست حركة إعراب، ولا بناء، وإنما هي حركة اجتُلِبت للمناسبة بين اللفظين المتجاورين، فلا تحتاج لعامل؛ لأن الإتيان بها إنما هو لمجرّد أمر استحساني لفظي، لا تعلّق له بالمعنى. قاله المحشّي (١١)، وقوله: (فَرَهُ) أي انظر في هذه المسألة نظرَ تحقيق، وتأمّل، فهو فعل أمر من الرؤية، وأصله «ارثًا»، نُقلت حركة الهمزة إلى الراء، ثم حُذفت، واستُغْنِي عن همزة الوصل أيضًا، ثم اجتلبت هاء السكت للوقف، كما قال في الخلاصة»:

<sup>(</sup>١) ٥حاشية الدسوقي٢٥/٣٥.

وَقِفْ بِهَا السَّكْتِ عَلَى الْفِعْلِ الْمُعَلَّ بِحَذْفِ آخِرِ كَأَعْطِ مَنْ سَأَلْ وَلَيْسَ حَتْماً فِي سِوَى مَا كَعِ أَوْ كَيْعِ مَجْزُومًا فَرَاعِ مَا رَعَوْا (وَالْأَكْتُنُ) أي أكثر الاستعمال في مثل هذا المثال هو (الرَّفْعُ) لأنه الأصل في إعرابه (وَكَالْزُمَّلِ) بفتح الميم المشدّدة، أي في قوله: «في بِجَاد مُزَمَّلٍ» (يَتْبَعُ مَرْفُوعًا) أي وهو قوله: «جحر» في المثال السابق، و«كبير» في هذا المثال (فَأَمْرُهُ جَلِي) أي واضح حيث لم يخرُج من أصله.

(بِالْجَرِّ قَدْ قُرِىءَ في) قوله تعالى: (﴿ أَرْجُلِكُمْ ﴾ [الأنقام: الآبة ٢٥] مَعْ كَوْنِهِ عَطْفًا) أي معطوفًا (عَلَى ﴿ أَيْدِيَكُمْ) أي المنصوب بـ ﴿ اغسلوا ﴾، أي فهو منصوب، لكنه جرّ للمجاورة.

(«بَلَّغْ ذَوِي الزِّأَوْجَاتِ كُلِّهِمْ» خُفِضْ) بالبناء للمفعول، أي جرّ «كلهم» بالمجاورة «للزوجات» (قَالَ بِهِ الْفَوَّاءُ عَنْهُمْ) أي ناقلًا عن بعض النحاة (فَاغْتُرِضْ) بالبناء للمفعول، أي اعترض عليه في ذلك.

(رِجْسٌ وَنَجْسٌ) بكسر النون، وسكون الجيم (هَكَذَا جِوَارَا) أي لأجل مجاورة «رجس» (وَقَدُمَتْ لِحَدُثَ» بضم دال «حدُث» من باب المجاورة، إذا الأصل في «حَدَث» فتح الدال، فضمت قصدًا لمناسبة الازدواج.

و(سَلَاسِلًا مُجَاوِرٌ أَغْلَالًا) أي إنما صُرف ﴿ سَلَسِلًا ﴾ [الإنسان: الآية ٤] مع كونه مما لا ينصرف لكونه على وزن منتهى الجموع، لكنه صُرف في هذه القراءة لمناسبة ﴿ أَغْلَلًا ﴾ (وَيُؤْقِنُونَ هَمْزَهُ قَدْ نَالًا) أي لمجاورة المهموز، وهو ﴿ ٱلْآخِرَهُ ﴾ [البَقْرَة: الآية ٤٤] و(مُؤْسَى) بالهمزة (وَمُؤُقِدٌ) بالهمزة أيضًا (بِذَا يُجَارِي) أي يجاري ما سبق من المهموزات؛ إعطاء للواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت، كما قيل: في «وجوه» «أجوه» ونحوه، وهذا معنى قوله: (قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِي) بعني أن الجار عادة قد يؤخذ بجريمة جاره إذا كان محومه مما يُؤذِن بإهماله له؛ لأن من حقّ الجار أن يُقوّم جاره، ويأخذ على يديه إذا رأى منه الاعوجاج، فإذا تركه حتى وقع في جُرم، فربما أُخذ به تعزيرًا وتأديبًا له.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الثانية هي أن الشيء يُعطَى حكم الشيء إذا جاوره، كقول بعضهم: «هذا جُحْرُ ضَبِّ خَرِبٍ» بالجر، والأكثر الرفع، وقال [من الطويل]:

\* كَبِيرُ أُنَاسٍ في بِجَادٍ مُزَمَّلٍ \*

وقيل به في قوله رَجُّنَانَ: ﴿ وَحُورُ عِينُ ﴾ [الواقِعَة: الآية ٢٢] فيمن جَرُّهما، فإن العطف على ﴿ وِلْمَانُ فَي اللهِ على ﴿ وَأَبَارِيقَ ﴾ إذ ليس المعنى أن الولدان يَطُوفون عليهم بالحور، وقيل: وقيل: العطف على ﴿ وَنَنْ عَلَى ﴿ وَأَبَارِيقَ ﴾ إذ ليس المعنى أن الولدان يَطُوفون عليهم بالحور، وقيل: وقيل: المعطف على ﴿ وَأَكُوا بِ ﴾ و كأنه قيل: المقربون في جنات وفاكهة ولحم طير وحور، وقيل: على ﴿ وَأَكُوا بِ ﴾ باعتبار المعنى؛ إذ معنى ﴿ يَطُوفُ عَلَيْهِمْ وِلْدَانُ تُخَلَّدُونُ \* فِأَكُوا بِ ﴾ [الواقعة: ١٨٠١] يُنعَمون بأكواب.

وقيل في ﴿ وَأَرْجُلُكُمْ ﴾ [المَائدة: الآية ٦] بالخفض: إنه عطف على ﴿ أَيّدِيكُمْ ﴾، لا على ﴿ رُءُ وسَكُرُ ﴾، إذ الأرجل مغسولة لا ممسوحة، ولكنه خُفِض لمجاورة رؤوسكم، والذي عليه المحققون أن خفض الجوار يكون في النعت قليلًا، كما مثلنا، وفي التوكيد نادرًا، كقوله [من البسيط]:

يَا صَاحِ بَلِغْ ذَوِي الزَّوْجَاتِ كُلِّهِمِ أَنْلَيْسَوَصْلَ إِذَاانْحَلَّتُعُرَى الذَّنبِ (١) قال الفراء: أنشدنيه أبو الجراح (٢) بخفض (كلهم)، فقلت له: هلا قلت: (اكُلَّهُمْ) يعني بالنصب، فقال: هو خير من الذي قلته أنا، ثم استنشدته إياه (٣)، فأنشدنيه بالخفض، ولا يكون في النسق؛ لأن العاطف يمنع من التجاور، وقال الزمخشري: لما كانت الأرجل من بين الأعضاء الثلاثة المغسولة تُغْسَل بصب الماء عليها كانت مظنة الإسراف المذموم شرعًا، فعُطفت على الممسوح، لا لتُمْسَح، ولكن إلينتَه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: ﴿إِلَى الممسوح، لا لتُمْسَح، ولكن إلينتَه على وجوب الاقتصاد في صب الماء عليها، وقيل: ﴿إِلَى

1)

أراد بالذَّنبِ الذكر كناية، أي بلغ الأزواج أنه إذا انحلّت رأس الذكر، وتركوا الجماع لضعفهم لا
 يوجد حينئذ وصل من الزوجات لهم. «دسوقي٣٦/٣٥.

<sup>(</sup>٢) هو أبو الجرّاح العقيليّ أحد فصحاء الأعراب الذين أخذ عنهم العلماء، وكان ممن شايع الكسائيّ على سيبويه في المسألة الزنبوريّة.

<sup>(</sup>٣) أي لعله أن يرجع عما قاله أوّلًا.

ٱلْكُعْبَيْنِ﴾ [المَائدة: الآية ٦] فجيء بالغاية إماطة لظن من يظن أنها ممسوحة؛ لأن المسح لم تضرب له غاية في الشريعة. انتهى.

### تنبيه:

أنكر السيرافي، وابن جني الخفض على الجوار، وتأولا قولهم: «خَرِب» بالجر على أنه صفة لرهضت، ثم قال السيرافي: الأصل خَرِبِ الجحرُ منه بتنوين «خَرِب»، ورفع الجحر، ثم مُخذف الضمير للعلم به، وحُوِّل الإسناد إلى ضمير الضب، وخُفِض الجحر كما تقول: «مررت برجل حسن الوجه» بالإضافة، والأصل حسن الوجه منه، ثم أتى بضمير الجحر مكانه؛ لتقدم ذكره فاستر.

وقال ابن جني: الأصل خَرِبِ مُجْحُرُهُ، ثم أُنيب المضاف إليه عن المضاف، فارتفع واستتر. ويلزمهما استتار الضمير مع جريان الصفة على غير من هي له(١)، وذلك لا يجوز عند البصريين، وإن أُمن اللبس، وقول السيرافي: إن هذا مثل «مررت برجل قائم أبواه، لا قاعدَين» مردود؛ لأن ذلك إنما يجوز في الوصف الثاني دون الأول، على ما سيأتي(٢).

ومن ذلك قولهم: «هَنَأْنِي، ومَرَأَنِي»، والأصل أمرأني، وقولهم: «هو رِجْسٌ نِجْسٌ» بكسر النون، وسكون الجيم، والأصل نَجِسٌ بفتحة، فكسرة، كذا قالوا، وإنما يتم هذا أن لو كانوا لا يقولون هنا: «نجس» بفتحة فكسرة، وحينئذ فيكون محل الاستشهاد، إنما هو الالتزام للتناسب، وأما إذا لم يُلتَزَم فهذا جائز بدون تقدم «رجس»؛ إذ يقال: فِعْل بكسرة، فسكون في كل فَعِل بفتحة فكسرة، نحو «كَتِفِ»، و«لَبِن»، و«نَبِقِ».

وقولهم: «أخذه ما قَدُم وما حَدُث» بضم دال «حدُث»، وقراءة جماعة ﴿سَلَسِلا وَأَغْلَلا ﴾ [الإنسان: الآبة ٤] بصرف «سلاسل»، وفي الحديث: «ارجعن مأزورات، غير مأجورات»، والأصل موزورات بالواو؛ لأنه من الوزر، وقراءة أبي حية ﴿يؤقنون ﴾ بالهمزة، وقوله [من الوافر]:

<sup>(</sup>١) ذلك لأن الصفة إنما هي للضبّ، ، وأجريت على الجُمُّرِ.

<sup>(</sup>٢) أي في القاعدة الثامنة.

أَحَبُ الْمُؤْقِدِينَ إِلَى مُؤْسَى وَجَعْدَةُ إِذْ أَضَاءَهُمَا الْوَقُودُ بِهِمزِ «المؤقدين» و«مؤسى» على إعطاء الواو المجاورة للضمة حكم الواو المضمومة، فهمزت، كما قيل في «وجوه»: «أُجُوه»، وفي «وُقِّت»: «أُقِّتَتْ».

ومن ذلك قولهم في «صُوَّم»: «صُيَّم» حَمْلًا على قولهم في «عُصُوِّ»: «عِصِيّ»، وكان أبو علي يُنشِد في مثل ذلك [من الرجز]:

\* قَدْ يُؤْخَذُ الْجَارُ بِجُرْمِ الْجَارِ \*

والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ)

فَحُكْمَهُ يُعْطَى وَتَضْمِينًا تَرَاهُ عَلَى مُرَادِ الْكِلْمَتَيْنِ الثَّابِتِ أَيِ ٱسْتَجَابَ فَبِلَامٍ بَعْدَهُ لِذَا يِمِنْ أَتَى بِلَفْظِ يُبْرِزُهُ فَعَلَطٌ لِلْجَهْلِ عَنْ عُلْقَتِهِ)

1

٢١٨٧- (يُشْرَبُ لَفْظٌ مَا يُرَادُ بِسِوَاهُ ٢١٨٧- مُفَادُهُ دُلَالَةُ الْكَلِمَةِ ٢١٨٨- مُفَادُهُ دُلَالَةُ الْكَلِمَةِ ٢١٨٨- كَسَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ ٢١٨٨- وَيَعْلَمُ الْفُسِدَ أَيْ يُعَيِّرُهُ ٢١٨٩- وَيَعْلَمُ الْفُسِدَ أَيْ يُعَيِّرُهُ ٢١٨٩- وَقَوْلُهُمْ آلَى مِنِ آمْرَأَتِهِ

(يُشْرَبُ) بضم أوله، وفتح ثالثه، مبنيًا للمفعول، من الإشراب، ونائب فاعله: (لَفْظُ مَا يُرَادُ بِسِوَاهُ) أي ما يُقصد من المعنى بغيره، أي الذي ضُمّنه (فَحُكْمَهُ) بالنصب مفعولًا ثانيًا له (يُعْطَى) بالبناء للمفعول (وَتَصْمِينًا تَرَاهُ) أي ترى اسمه تضمينًا، وفي نسخة: «وَتَضْمِينٌ سُمَاهُ» مثلّث السين لغة في اسم (مُفَادُهُ) بضم الميم مصدر ميميّ لهأفاد»، أي فائدة التضمين (دُلاَلةُ الْكَلِمَةِ السين لغة في اسم (مُفَادُهُ) بضم الميم مصدر ميميّ لهأفاد»، أي فائدة التضمين (دُلاَلةُ الْكَلِمَةِ عَلَى مُرَادِ الْكِلْمَتِينُ) أي على معنى الكلمتين: المضَمَّن، والمتضمَّن، وقوله: (الثَّابِتِ) صفة له مراد» (كَهسَمِعَ اللهُ لِمَنْ حَمِدَهُ»، أي اسْتَجَابَ) أي ضُمِّن «سمع» معنى «استجاب» (فَ) لهذا عُدّي (بِلَامٍ بَعْدَهُ) مع كون أصله يتعدّى بنفسه، كقوله وَ التميز (بِهمِنُ الصَّيْحَةُ ﴾ [ق: ٢٤]. (هُويَعْلَمُ الْفُسِدَ فَي يُعَيِّدُه، لِذَا) أي لكونه مضمّنًا معنى التميز (بِهمِنْ أَتَى بِلَفْظِ) بدل من (هُويَعْلَمُ الْفُسِد فَ أَيْ يُعَيِّدُه، لِذَا) أي لكونه مضمّنًا معنى التميز (بِهمِنْ التَّي بِلَفْظِ) بدل من

الجَارِّ والمَجرور قبله (يُبْرِزُهُ) بضم أوله من الإبراز، أي يظهره، وهو صفة لـ «لفظ» (وَقَوْلُهُمْ) أي قول الفقهاء («آلَى مِنِ المُرَأَتِهِ»، فَعَلَطٌ؛ لِلْجَهْلِ عَنْ عُلْقَتِهِ) أي لجهلهم بمتعلق «من نسائهم» في قوله ﴿ لَلَّهَ اللَّهُ عَنْ عُلْقَتِهِ) أي لجهلهم بمتعلق «من نسائهم» في قوله ﴿ لِلَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نِسَآبِهِمْ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٦]، ظنوه أنه متعلق بـ ويُؤلُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٦]، وهو خطأ، وإنما ﴿ يُؤلُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢٢٦]، مضمّن معنى «يمتنعون» فعدّي بـ «من».

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الثالثة أنهم قد يُشرِبون لفظًا معنى لفظ، فيعطونه حكمه، ويسمى ذلك تضمينًا، وفائدته أن تُؤدِّي كلمة مُؤدَّى كلمتين، قال الزمخشري: ألا ترى كيف رجع معنى قوله رَجَّنَكَ: ﴿ وَلَا تَعَدَّمُ عَيْنَاكَ عَنْهُم ﴾ [الكهف: الآية ٢٨] إلى قولك: ولا تقتحم عيناك مجاوزتين إلى غيرهم، وقوله رَجَّنَكَ: ﴿ وَلَا تَأْكُلُوا أَمْوَلَكُمُ إِلَى آمُولِكُمُ ﴾ [النساء: الآية ٢] أي ولا تضموها إليها آكلين انتهى.

ومن مُثُلِ ذلك أيضًا قوله تعالى: ﴿ الرَّفَتُ إِلَى يِسَآبِكُمُ اللّهِ البَقْرَة: الآية ١٨٧] صُمّن الرفث معنى الإفضاء، فَعُدي بدوالي»، مثل قوله صَبَّكًا: ﴿ وَقَدْ أَفْضَى بَعْضُكُمْ إِلَى بَعْضِ ﴾ [النساء: الآية ٢١]، وإنما أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان بامرأته، وقوله تعالى: ﴿ وَمَا يَفْعَكُوا مِنْ خَيْرِ وَإِنَا أصل الرفث أن يتعدى بالباء، يقال: أرفث فلان يُحرَموه، أي فلن يُحرَموا ثوابه، ولهذا عُدِّي إلى اثنين لا إلى واحد، وقوله تعالى: ﴿ وَلَا تَمَّرِمُوا عُقْدَةَ النِّكَاحِ ﴾ [البقرة: الآية ٣٥] أي لا تَنْوُوا، ولهذا عُدِّي بنفسه، لا بدعلى»، وقوله تعالى: ﴿ لَا يَسَمَّعُونَ إِلَى الْتَهَلِ الْأَعْلَى ﴾ [الصّافات: الآية ٨] أي لا يُصَعُون إلى الْتَهَلِ اللّهُ عَلَى ﴿ وَلِلهُ تعالى: ﴿ وَلَا يَسْمَعُونَ إِلَى الْتَهَلِ الْعَلَى ﴾ [السّافات: الآية ٨] أن يتعدى بنفسه، مثل قوله وَ اللّه في الأول بر إلى هو الثاني باللام، وإنما أصله أن يتعدى بنفسه، مثل قوله وَ البَعْرَة: ٢٢١]، أي بر إلى هو أن المُنسِكَ ﴾ [البقرة: الآية ٢٢٠] المن يتعدى بنفسه، مثل قوله وَ البقرة: الآية ٢٢٠] المَنْ يَعْلَمُ الْمُنْسِكَ في الأول أَنْ يتعدى بنفسه، مثل قوله وَ البقرة: الآية ٢٢٠] المَنْ يَعْدَى بِ ﴿ وَلَهُ لَهُ اللّهُ مِنْ عَلَى بعضهم في أي يَعْدَى بو مِنْ فَيْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مِنْ اللّهُ مَنْ من اللّه الله على الله على الله على الله على من كذاه، بل «حلف عليه»، قال: ﴿ مِنْ هُ مِنْ هُ مِنْ فَعْلَطُ أُوقِعهم في اللّه على المناسلة في الآية، وقال أبو كبير الهذلي [من الكامل]:

الْقُ —

14

IV

1A

19

5

باد

ځ)

يعة

الت

إذا

تجا

حَـمَـلَـثُ بِـهِ فِي لَـيْـلَـةِ مَـرْؤُودَةٍ كَرْهَا وَعَقْدُ نِطَاقِهَا لَمْ يُحْلَلِ<sup>(۱)</sup> وقال قبله:

مِّنْ حَمَدْنَ بِهِ وَهُنْ عَنَاقِدُ مُجُنُكَ النَّطَاقِ فَشَبَ غَيْرَ مُهَبَّلِ (٢) «مَرْؤُودة»: أي مذعورة، ويُرْوَى بالجر صفة لـ«ليلة»، مثل ﴿وَٱلْيَلِ إِذَا يَسَرِ ﴾ [القجر: الآية ٤]، وبالنصب حالًا من «المرأة»، وليس بقوي، مع أنه الحقيقة؛ لأن ذكر الليلة حينئذ لا كبير فائدة فيه، والشاهد فيهما أنه ضُمِّنَ «حَمَلَ» معنى «عَلِقَ»، ولولا ذلك لَعُدِّي بنفسه، مثل ﴿ حَمَلَتُهُ أَمُّهُ والشاهد فيهما أنه ضُمِّنَ «حَمَلَ» معنى «عَلِقَ»، ولولا ذلك لَعُدِّي بنفسه، مثل ﴿ حَمَلَتُهُ أَمُّهُ والشاهد فيهما أنه ضُمِّنَ «حَمَلَ» معنى «عَلِقَ»، ولولا ذلك لَعُدِّي بنفسه، مثل ﴿ حَمَلَتُهُ أَمُّهُ وَالشاهد فيهما أنه ضَمِّنَ ، وقال الفرزدق [من الرجز]:

كَيْفَ تَـرَانِـي قَـالِـبُـا مِـجَـنِّـي قَـدْ قَـتَـلَ الـلـهُ زِيَـادًا عَـنِّي أي صَرَفَهُ عَنِّي بالقتل، وهو (٣) كثير، قال أبو الفتح في «كتاب التمام»: أَحْسِبُ لو جُمِع ما جاء منه كتاب يكون مئين أوراقًا (٤). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ)

٢١٩١- (قَدْ غَلَبُوا شَيْتًا عَلَى سِوَاهُ مِنْ تَنَاسُبِ أَوِ ٱخْتِلَاطِ قَدْ يَعِنُّ ٢١٩٢- كَالأَبَوَيْنِ فِي أَبِ وَأُمُّ ٱوْ أَبِ وَخَالَةٍ بِنَصِّ قَدْ حَكَوْا ٢١٩٣- كَالأَبَوَيْنِ فِي أَبِ وَأُمُّ ٱوْ وَالْقَصَرَيْنِ ثُمَّ خَافِقَيْنِ 1٩٩٣- وَالْمَشْرِقَيْنِ ثُمَّ مَغْرِبَيْنِ وَالْقَصَرَيْنِ ثُمَّ خَافِقَيْنِ 1٩٩٤- وَالْخَافِقُ الْمُغْرِبُ هَذِي التَّسْمِيَةُ تَجَدُّرٌ مِشْلَ لَيَالٍ سَارِيَهُ ٢١٩٤- وَالْعُمَرَيْنِ أَبِ بَكْرِ وَعُمَرْ وَقِيلَ لَا تَغْلِيبَ فِي ذَا يُعْتَبَرُ

(١) قوله: «مزؤودة»: أي مذعورة خائفة، و«النطاق»: شقة تلبسها المرأة، فتشدّ وسطها.

(٢) ضمير «حملن» للنساء، وإضافة «حبك النطاق» من إضافة الصفة للموصوف، أي النطاق المحبوك، أي المنقوش، وقوله: «غير مهبل»: أي غير كثير اللحم.

(٣) أي التضمين.

(٤) هذا ربما يؤيد القول بأن التضمين قياسي، وقيل: الثاني فقط، وظاهر أنه ليس كل حذف مقيسًا، وكذا المجاز إذا ترتب عليه حكم زائد. «دسوقي»٣٣/٣٥.

٢١٩٦ و الْمَزْوَتَدِينِ فِي الصَّفَ وَالْمَزْوَةِ ٢١٩٧ وَالْمَزْوَةِ ٢١٩٧ وَفِي اَخْتِلَاطِ «مَنْ» عَلَى «مَا» أَطْلَقُوا ٢١٩٨ و وَاسْمَ ذَوِي الْخِطَابِ أَيْ عَلَى سِوَاهُ ٢١٩٨ و الشمَ ذَوِي الْخِطَابِ أَيْ عَلَى سِوَاهُ ٢١٩٩ وَي ذُكُورَةِ عَلَى الإناتِ ٢١٩٩ مَلَائِكًا عَلَى الرَّجِيم غَلَّبُوا

كَذَاكَ عَجَّاجَانِ إِذْ مَعْ رُوْبَةِ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِ وَحْيًا حَقَّقُوا فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِ وَحْيًا حَقَّقُوا مِثْلَ الَّذِي بَرَاهُ مِثْلَ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي بَرَاهُ فَصُيِّرَتْ مِنْهُمْ لَدَى الْبِعَاثِ فَصُيِّرَتْ مِنْهُمْ لَدَى الْبِعَاثِ مِنْهُمْ قَدِ السَّغْنِي فَذِي عَجَائِبُ)

(قَدْ غَلَبُوا شَيْعًا عَلَى سِوَاهُ) أَي علَى غيره (مِنْ تَعَاسُبِ) (من) تعليليّة، أي لأجل تناسب بأن كانا متصاحبين، أو متشابهين، أو متقابلين (أو الحيلاط، قَدْ يَعِنْ) بتشديد النون، من عَن يعنْ من كانا متصاحبين، أي يظهر (كَالأَبَوَيْنِ فِي أَبِ وَأُمُّ) مثال التغليب للتناسب (اوْ أَبِ وَخَالَة، بِنَصَّ قَدْ بَكُوْا) يعني قوله وَ اللّه وَرَفَعَ أَبُويْهِ عَلَى ٱلْعَرْشِ وَيُوسُد: الآية ١٠٠]، وهو بناء على أن زوجة يعقوب التَليّيلا في ذلك الوقت هي خالة يوسف التَليّيلا، وأن أمه ماتت، وقيل: إن الموجودة هي أمه حقيقة، وهذا هو الحتى؛ لظاهر النصّ، ولا دليل للخروج عن ظاهره، وعلى الأول فانتغليب لوجود التصاحب (وَالْمُشْرِقَيْنِ، ثُمَّ مَغْرِبَيْنِ، وَالْقَمَرَيْنِ، ثُمَّ خَافِقَيْن، وَالْخَافِقُ الْغُوبُ) أي وأما المشرق فهو محل الطلوع، فالحافق محل الحفوق، أي الغروب (هَذِي التَّسْمِيّة تَجَوُّنُ) يعني أن تسمية المغرب بالحافق مجاز، وإنما هو مخفوق فيه، من خفق النجم غرب، وقيل: إنه لا تغليب، وإنه من خفق: إذا اضطرب؛ لاضطراب الأرياح والكواكب، أو الليل والنهار فيهما (مِثْلَ لَيَالِ سَارِيَهُ) أي مثلما إلاء على لغة النقص، كما في قوله [من الرجز]:

بِأَبِهِ اقْتَدَى عَدِيِّ فِي الْكَرَمْ وَمَنْ يُشَابِهُ أَبَهُ فَمَا ظَلَمْ (بَكْرِ) الصدّيق ظَيُّهُ (وَعُمَر) بن الخطاب رضي الله تعالى عنهما، فعُلّب عمر؛ لخفّته، وقيل: لطول مدة خلافته، فكئر استعماله (وَقِيلَ: لا تَعْلِيبَ فِي ذَا يُعْتَبَنُ أَي لأَن المراد عمر بن الخطاب، وعمر بن عبد العزيز، فلا تعليب، والأول هو الصواب (وَالْمَرْوَتَيْنِ فِي الصَّفَا وَالْمَرْوَةِ، كَذَاكَ وعمر بن عبد العزيز، فلا تعليب، والأول هو العجاج ورؤبة الشاعرين المشهورين (وَفِي اخْتِلَاطِ) عَجَّاجَانِ، إِذْ مَعْ رُوْبَةٍ) أي وقت إطلاقه على العجاج ورؤبة الشاعرين المشهورين (وَفِي اخْتِلَاطِ)

TYA

أي وتغليبهم لأجل الاختلاط مثل («مَنْ») أي وهي لمن يعقل (عَلَى «مَا» أَطْلَقُوا)أي أطلقوها على «ما» التي هي لمن لا يعقل، وذلك في قوله رَجَّالًى: (فَمِنْهُمُ) بضم الميم (مَنْ يَمْشِ) بحذف الياء للوزن، وهو من أقبح الضرورات الشعريّة؛ إذ فيه تغيير للفظ القرآن، وكان يمكنه أن يقول بدل هذا الشطر:

\* كَمِثْل مَنْ يَمْشِي كَمَا قَدْ حَقَّقُوا \*

وقوله: (وَحْيًا حَقَّقُوا) يعني أُبَتُوا هذا في الوحي الذي يُتلى، وهو القرآن الكريم (وَاسْمَ ذَوِي الْخِطَابِ) أي وأطلقوا اسم المخاطبين (أَيْ عَلَى سِوَاهُ) أي الغائبين (مِثْلُ) قوله ﷺ وأه الخِطَابِ رَبُّكُمُ الَّذِي بَرَاهُ) أي خلقه (ذَوِي ذُكُورَةِ عَلَى الإِنَاثِ) أي وإطلاق المذكرين على الإناث في قوله ﷺ وقبلة ﴿ وَكَانَتْ مِنَ الْقَنِيْنِ ﴾ [التخريم: الآية ١٢] (فَصْيَرَتْ) بالبناء للمفعول، أي مجعلت المرأة (مِنْهُمْ) أي من الذكور (لَدَى النِّعَاثِ) أي عند القيام للعبادة، والمراد قوله: ﴿ مِن القَنِيْنِ ﴾ [التَخريم: الآية ١٢] (مَلَائِكُم عَلَى الرَّجِيمِ غَلَّبُوا) أي في قوله ﷺ والمَنتني الكان أظهر، أي استثني إبليس الآية ٢٤] (مِنْهُمْ) أي من الملائكة (قَدِ اسْتُغْنِي) لو قال: اقد اسْتُثني» لكان أظهر، أي استثني إبليس من الملائكة، بعد دخوله فيهم تغليبًا، ولذا كان الاستثناء متصلًا (فَذِي عَجَائِبُ) أي هذه المسألة من عجائب حكمة الله تعالى. حيث كان من الملائكة المرحومين، ثم أخرجه الله تعالى منهم، من عجائب حكمة الله تعالى. حيث كان من الملائكة المرحومين، ثم أخرجه الله تعالى منهم، وضار من المرجومين، ولا حول ولا قوّة إلا بالله، ﴿ رَبَّنَا ظَلَمْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَرْ تَغْفِرُ لَنَا وَرَحَمَنَا وَان لَرْ تَغْفِر لَنَا وَرَحَمَنَا وَإِن لَرْ تَغْفِر لَنَا وَرَحَمَنَا وَلِن لَرْ تَغْفِر لَنَا وَرَحَمَنَا وَلِن لَرْ تَغْفِر لَنَا وَرَحَمَنَا وَلِن لَرْ تَغْفِر لَنَا وَرَحَمَنَا وَلَا يَا وَرَحَمَنَا وَلَا الْهُ مِنْ الْمُنْنَا أَنفُسَنَا وَإِن لَرْ تَغْفِر لَنَا وَرَحَمَنَا

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الرابعة أنهم يُغَلِّبُون على الشيء ما لغيره؛ لتناسب بينهما، أو اختلاط، فلهذا قالوا: «الأبوين» في الأب والأم، ومنه قوله وَ الله و وَلِأَبُوبَيهِ لِكُلِّ وَحِدِ مِنْهُمَا السُّدُسُ النساء: الآية ١١]، وفي الأب والحالة ومنه ﴿ وَرَفَعَ أَبُوبَهِ عَلَى الْعَرْشِ ﴾ [بُوسُف: الآية ١٠] لكن قد عرفت أنه خلاف الصواب، و«المشرقين»، و«المغربين»، ومثله «الحافقان» في المشرق والمغرب، وإنما الحافق المغرب، ثم إنما شمّي خافقا مجازًا، وإنما هو مخفوق فيه، و«القمرين» في الشمس والقمر، قال المتنبي [من الكامل]:

يج أمد

الْقَ

المر الح أبى

أمه ال*ه* 

يَدَ: الد الآي

الغ وأد

ر وأه الز

\*

يكة

وَاسْتَقْبَلَتْ قَمَرَ السَّمَاءِ بِوَجُهِهَا فَأَرَتْنِي الْقَمَرَيْنِ فِي وَقْتِ مَعَا أَي الشمس، وهو وجهها، وقمر السماء، وقال التبريزي: يجوز أنه أراد قمرًا وقمرًا؛ لأنه لا يجتمع قمران في ليلة، كما أنه لا تجتمع الشمس والقمر. انتهى. قال ابن هشام: وما ذكرناه أمدح، والقمران في العرف الشمس والقمر، وقيل: إن منه قولَ الفرزدق [من الطويل] أَخَذْنَا بِآفَاقِ السَّمَاءِ عَلَيْكُمُ لَنَا قَمَرًاهَا وَالنُّجُومُ الطَّوالِمُ وقيل: إنا أَنه وقيل: إن منه ولا الشروب الطويل وقيل: إنما أراد محمدًا والخليل عليهما الصلاة والسلام؛ لأن نسبه راجع إليهما بوجه، وإن المراد بالنجوم الصحابة. رضي الله عنهم، وقالوا: العمرين في أبي بكر وعمر، وقيل: المراد عمر بن الخلاب وعمر بن عبد العزيز فلا تغليب، ويُرَدُّ بأنه قبل لعثمان هَيُّ الله سيرة العمرين، أي الخلفاء أبي بكر وعمر رضي الله عنهما، قال: نعم، قال قتادة: أعتق العمران، فَمَن بينهما من الخلفاء أمهات الأولاد، وهذا المراد به عمر وعمر، وقالوا: العجاجين، في رؤبة والعجاج، والمروتين في الصفا والمروة.

ولأجل الاختلاط أُطلِقت «من» على ما لا يعقل في نحو ﴿ فَينْهُم مّن يَشِي عَلَى بَطْنِهِ وَمِنْهُم مّن يَشِي عَلَى وَمِنْهُم مّن يَشِي عَلَى أَرْبَعُ ﴾ [الثور: الآية ه ٤] الآية، فإن الاختلاط حاصل في العموم السابق في قوله تعالى: ﴿ كُلَّ ذَابَةٍ مِن مَلَّ ﴾ [الثور: الآية ه ٤] ، وفي ﴿ مّن يَشِي عَلَى رِجَلَيْنِ ﴾ [الثور: الآية ه ٤] ، وفي ﴿ مّن يَشِي عَلَى رِجَلَيْنِ ﴾ [الثور: الآية ه ٤] ، وفي ﴿ مّن يَشِي عَلَى رِجَلَيْنِ ﴾ [الثور: الآية ه ٤] ، وفي ﴿ مّن يَشِي عَلَى رِجَلَيْنِ ﴾ [الثور: الآية ه ٤] الخالبين في قوله تعالى: ﴿ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الّذِي خَلَقَكُمْ وَالّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ لَعَلَكُمْ تَتَعُونَ ﴾ [البَقرة: الآية ٢١] ، الأب ﴿ الْمَلُكُمْ تَتَعُونَ ﴾ [البَقرة: الآية ٢١] ، الآية ٢١] ؛ لأن ﴿ لَعَلَكُمْ مَلَكُمْ تَتَعُونَ ﴾ [البَقرة: الآية ٢١] ، وأُطلق اسم المذكرين على المؤنث حتى عُدُّت منهم في ﴿ وَكَانَتْ مِن ٱلْقَنْنِينَ ﴾ [البَقرة: الآية ٢١] ، وأطلق الملائكة على إبليس، حتى استُثني منهم في ﴿ فَسَجَدُوا إِلّا إِلْلِيسَ ﴾ [البَقرة: الآية ٢٤] ، قال وأطلق الملائكة على إبليس، حتى استُثني منهم في ﴿ فَسَجَدُوا إِلاَّ إِبلِيسَ ﴾ [البَقرة: الآية ٢٤] ، قال الزمخشري: والاستثناء متصل؛ لأنه واحد من بين أظهر الألوف من الملائكة، فعُلُبوا عليه في ﴿ فَسَجَدُوا ﴾ [البَقرة: الآية ٢٤] ، ثم استثنى منهم استثناء أحدهم، ثم قال: ويجوز أن يكون منقطقا. ومن التغليب قوله وَ الله على في وَلَيْتِنَا ﴾ [الأعراف: الآية ٨٨] ، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في يَشْعَيْبُ وَالَّذِينَ ءَامَنُواْ مَعَكَ مِن قَرْيَنِنَا ﴾ [الأعراف: الآية ٨٨] ، فإنه عليه الصلاة والسلام لم يكن في

ملتهم قط، بخلاف الذين آمنوا معه، ومثله قوله عَجَلَّ: ﴿ جَعَلَ لَكُمْ مِّنَ أَنفُسِكُمْ أَزْوَجًا وَمِنَ اللّهَ الْأَنْعَامِ، وَلَا الْحَطَابِ فِيهِ شَامَلِ للعقلاء والأنعام، الْأَنْعَلَمِ أَزْوَجًا يَذْرَوُكُمْ فِيدًى [الشّورى: الآية ١١] الآية، فإن الخطاب فيه شامل للعقلاء والأنعام، فغُلُب المخاطبون والعاقلون على الغائبين والأنعام، ومعنى ﴿ يَذْرَوُكُمْ فِيدًى [الشّورى: الآية ١١] يبثكم، ويُكثركم في هذا التدبير، وهو أن جعل للناس وللأنعام أزواجًا، حتى حصل بينهم التوالد، فجعل هذا التدبير كالمنبع والمعدن للبَثِّ والتكثير، فلهذا جيء بـ ﴿ فِي اللهِ وَلِهُ اللهِ عَلَى اللهُ عَلَى اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ عَلَيْهِ اللهُ اللهُ

ونظيره قوله تَجَلَّلَ: ﴿ وَلَكُمْ فِي ٱلْقِصَاصِ حَيَوْةً ﴾ [البَقَرَة: الآية ١٧٩] ، وزعم جماعة أن منه قوله تَجَلَّلُ: ﴿ يَمَا أَيُهُمْ قَوْمٌ بَجَهَلُونَ ﴾ قوله تَجَلَّلُ: ﴿ يَمَا يُهُمَا اللّهِ اللّهِ عَلَى اللّهُ اللّهُ عَلَى أَعْلَمُ بالصواب، والله المرجع والمآب.

## (الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ)

وُقُوعُهُ أَصْلٌ عَلَى الْمُشْهُور ٢٢٠١- (قَدْ عَبَّرُوا بِالْفِعْلِ عَنْ أَمُور مِثْلَ الَّذِينَ يَتَوَقَّوْنَ أَعْرِفَه ٢٢٠٢ وَالثَّانِ عِنْدَهُمْ هُوَ الْلشَارَفَهُ ٢٢٠٣. إِزَادَةُ الْفِعْلِ عِ ثَالِشًا أَتَى أَكْثَرُهُ بَعْدَ الشُّرُوطِ ثَبَتَا ٢٢٠٤. إذَا قَضَى أَمْرًا وَإِنْ حَكَمْتَا إِذَا تَسَاجَيشُمْ إِذَا قَرَأْتَا ٢٢٠٥- إذَا أَتَى أَحَدُكُمْ الجُمُعَة وَقَدْ أَتَى في غَيْرِ شَرْطِ فَٱسْمَعَهُ لَّا قَضَى مِن ٱجْتِمَاع حَقَّقَهُ ٢٢٠٦ فَارَقَنَا مِنْ قَبْلِ أَنْ نُفَارِقَهُ ٢٢٠٧ وَقَدْ يُرَادُ الْفِعْلُ بِالإِرَادَةِ مَثْلُ يُريدُونَ فَزد مِنْ آيَةِ كَفَاعِلِينَ قَادِرِينَ فِيهِ) ٢٢٠٨- وَالرَّابِعُ الْقُدْرَةُ أَيْ عَلَيْهِ

(قَدْ عَبَرُوا بِالْفِعْلِ عَنْ أُمُور) أحدها: ( وُقُوعُهُ) أي حصول الفعل، نحو «قام زيد»، و«نصر زيد عمرًا»، وقوله: (أَصْلٌ عَلَى الْمَشْهُورِ) أي وقوع الفعل هو الأصل على القول المشهور. (وَالتَّانِ) بحذف الياء (عِنْدَهُمْ هُوَ الْمُشَارَفَهُ) أي مقاربة الوقوع (مِثْلَ) قوله عَجَالًى: ﴿ وَالَّذِينَ

غله الا، يقو قول

اأةا

ررر يتو

الميد الميد

في (فَا

ا**جُ** يفا

(۵

راك ورگ

قو ت يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمٌ ﴾ [التِقَرّة: الآية ٢٣٤] الآية، أي يشارفون الموت، وقوله: (اغْرِفَهُ) فعل أمر من المعرفة مؤكّد بالنون الخفيفة المحذوفة للضرورة، أي اعلمن هذه القاعدة، فإنها مهمّة جدّا.

(إِرَادَةُ الْفِعْلِ عِ) فعل أمر من وعى يعي، من باب ضرب، أي احفظ، ووقع في نسخة «قل»، وهو غلط؛ إذ لا يستقيم الوزن به (تَالِئُا أَتَى) يعني أن الثالث هو التعبير بالفعل عن إرادته (أَكْثَرُهُ) أي أكثر هذا الاستعمال (بَعْدَ) أداة (الشُّرُوطِ ثَبَتًا) بألف الإطلاق، وذلك نحو قوله وَ التَّحْلُقُ: ﴿ وَإِذَا قَضَى آَمْمًا فَإِنَّمَا لَا الله الإطلاق للضرورة، أي في يعني لَوُلُ لَهُ ﴾ [البقرة: ١١٧]، أي إذا أرداه، وكذا قوله: (وَإِنْ حَكَمْتَا) بألف الإطلاق للضرورة، أي في قوله قوله وَ الله و الل

(وَقَدُ يُرَادُ الْفِعُلُ بِالإِرَادَةِ) يعني أنه قد يُطلق الإرادة على الفعل عكس ما مضى (وَقَدُ يُرَادُ الْفِعُلُ بِالإِرَادَةِ) يعني أنه قد يُطلق الإرادة على الفعل عكس ما مضى (مَثْلُ) بالنصب على الحال، أو بالرفع خبرًا لمحذوف، أي ذلك مثلُ قوله وَجَالَتُ: ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللّهِ وَالنساء: ١٥١] فَوْدُ مِنْ آيَةٍ) أي زد تمام الآية، وهو قوله: ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَيْنَ اللّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ الآية [النساء: ١٥٠]، فالمراد بالإرادة الفعل بدليل أنه قوبل بقوله وَجَالَتُ: ﴿ وَلَمْ يُقَرِقُوا بَيْنَ أَحَدِ مِنْهُمْ ﴾ [النساء: الآية ١٥٠] .

وَالرَّابِعُ الْقُدْرَةُ أَيْ عَلَيْهِ) يعني أن الرابع أنه قد يطلق الفعل، ويراد به القدرة عليه، وذلك (كَ) قوله ﷺ إِنَّا كُنَّا فَلَعِلِينَ﴾ [الأنبياء: ١٠٤] أي رُقَادِرِينَ فِيهِ) أي عليه. (قَادِرِينَ فِيهِ) أي عليه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الخامسة أنهم يُعَبّرون بالفعل عن أمور: م (٤٣) (فتح القريب المجيبج٢) ijΙ

3 4

[أحدها]: وقوعه، وهو الأصل.

[والثاني]: مشارفته، نحو قوله عَجَالً: ﴿ وَإِذَا طَلَقْتُمُ ٱلنِّسَاةَ فَلَفَنَ أَجَلَهُنَ فَأَسِكُوهُنَ ﴾ [البَقْرَة: الآية ١٣١]، أي فشارفن انقضاء العدة، وقوله: ﴿ وَالَّذِينَ يُتَوَفَّوْنَ مِنكُمْ وَيُذَرُونَ أَزْوَجًا وَصِيَّةً لِأَزْوَجِهِم ﴾ [البَقْرَة: الآية ٢٠]، أي والذين يشارفون الموت، وتَرْكَ الأزواج يوصون وصية، وقوله: ﴿ وَلَيَخْشُ ٱلَّذِينَ لَوَ تَرَكُوا مِنْ خَلْفِهِم ذُرِيَّةً ﴾ [النساء: الآية ٢]، أي لو شارفوا أن يتركوا، وقد مضت في فصل «لو»، ونظائرها، ومما لم يتقدم ذكره قوله [من الطويل]:

إِلَىٰهُ مَـلِكُ كَـادَ الْجِبَـالُ لِـفَـقْـدِهِ تَرُولُ وَزَالَ الرَّاسِيَاتُ مِنَ الصَّحْرِ [الثالث]: إرادته، وأكثر ما يكون ذلك بعد أداة الشرط، نحو قوله وَ النَّالَة فَوَاتَ الْقُرُانَ الْقُرُانَ الْقُرَانَ الْقُرَانَ الْقَرَانَ الْقَرَانَ الْقَرَانَ الْقَرَانَ الْقَرَانَ الْقَرَانَ الْقَرَانَ الْقَرَانَ اللهُ الصَّلُوةِ فَاعْسِلُوا اللهُ اللهُ اللهُ مَا فَوْلِهُ: ﴿ إِذَا قَمْتُمْ إِلَا عِمرَانَ: الآية ٢٤] ، وقوله: ﴿ إِذَا قَمْنَ أَمْرًا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُ كُن ﴾ [آل عِمرَانَ: الآية ٢٤] ، وقوله: ﴿ إِذَا قَمْنَ أَمْرًا فَإِنَّمَ اللّهُ لَكُ اللّهُ اللهُ الل

ومنه في غيره (١) قوله ﷺ ﴿ فَأَخْرَجْنَا مَن كَانَ فِهَا مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ \* فَمَا رَبَدُنَا فِيهَا غَيْرَ بَيْتٍ مِّنَ الْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٥.٣٥]، أي فأردنا الإخراج، وقوله: ﴿ وَلَقَدَ خَلَقَنَكُمْ مُمُ صَوَّرْنَكُمْ مُمُ قَلْنَا لِلْمُسْلِمِينَ ﴾ [الذاريات: ٣٥.٣٥]، أي فأردنا الإخراج، وقوله: ﴿ وَلَقَدَة: الآية ٢٨] للترتيب، ولا يمكن المُمْلَةِ مُن السّجُدُوا لِآدَمَ ﴾ [الأعراف: الآية ١١]، لأن ﴿ مُومَوَّرُنا ﴾ على إرادة الخلق والتصوير، لم هنا مع الحمل على الظاهر، فإذا محمل ﴿ خَلَقْنَا ﴾ و﴿ صَوِّرَنا ﴾ على إرادة الخلق والتصوير، لم يشكل، وقبل: هما على حذف مضافين، أي خلقنا أباكم، ثم صورنا أباكم، ومثله قوله وَ الله وَ وَلَهُ وَ وَلَهُ وَ وَلَهُ وَ وَلَهُ وَ وَلَهُ وَ وَلَهُ وَ وَلَمْ مَن قَرْيَةٍ أَهَلَكُنَا هَا أَلُهُ اللهُ وَاللهُ مَن قَرِيةً جَاءَهَا أَلْسُنَا ﴾ [الأعراف من محمد ﷺ فتعلق في الهواء، وهذا أولى من قول مَن فَدنا، اذَّعى القلب في هاتين الآيتين، وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنا، اذَّعى القلب في هاتين الآيتين، وأن التقدير: وكم من قرية جاءها بأسنا فأهلكناها، ثم تدلى فدنا،

<sup>(</sup>١) «ومنه» أي من التعبير بالفعل عن إرادته، «في غيره» أي في غير الشرط.

وقال [من المنسرح]:

فَارَقَـنَا قَـبْـلَ أَنْ نُـفَارِقَـهُ لَا قَضَى مِنْ جِمَاعِنَا(١) وَطَرَا أي أراد فراقنا.

وفي كلامهم عكش هذا، وهو التعبير بإرادة الفعل عن إيجاده، نحوقوله ﷺ: ﴿ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُوا بَائِنَ ٱللّهِ وَرُسُلِهِ ﴾ [النّساء: الآية ١٥٠] بدليل أنه قوبل يقوله سبحانه وتعالى: ﴿ وَلَمْ يُفَرِّقُوا بَائِنَ أَحَدِ مِنْهُمْ ﴾ [النّساء: الآية ١٥٠] .

[والرابع]: القدرة عليه، نحو قوله وَ الله النعل يتسبب عن الإرادة، والقدرة، وهم يقيمون السبب مقام المسبب وبالعكس، فالأول نحو قوله: ﴿ وَنَبْلُوا أَخْبَارَكُو ﴾ [محتد: الآية ٣٦] أي ونعلم السبب مقام المسبب وبالعكس، فالأول نحو قوله: ﴿ وَنَبْلُوا أَخْبَارَكُو ﴾ [محتد: الآية ٣٦] أي ونعلم أخباركم؛ لأن الابتلاء الاختبار، وبالاختبار يحصل العلم، وقوله تعالى: ﴿ مَلْ يَسْتَطِيعُ وَلَلْكُ ﴾ بالفيمة، و ﴿ رَبُّك ﴾ والمائدة: ١١٦] الآية في قراءة غير الكسائي ﴿ يَسْتَطِيعُ ﴾ بالغيمة، و ﴿ رَبُّك ﴾ بالرفع معناه هل يفعل ربك، فعبر عن الفعل بالاستطاعة؛ لأنها شرطه، أي هل يُنزِل علينا ربك مائدة إن دعوته، ومثله ﴿ وَفَظَنَ أَن لَن نَقْدِرَ عَلَيْهِ ﴾ [الأنباء: الآية ١٨] أي لن نؤاخذه، فعبر عن المؤاخذة بشرطها، وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائي، فتقديرها: هل تستطيع سؤال ربك، فحذف بشرطها، وهو القدرة عليها، وأما قراءة الكسائي، فتقديرها: هل تستطيع موال ربك، فحذف المضاف، أو هل تطلب طاعة ربك في إنزال المائدة، أي استجابته، ومن الثاني قوله: ﴿ فَأَتَّقُوا العناد الموجب للنار. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ)

٢٢٠٩. (يُعَبِّرُونَ مَا مَضَى وَاسْتَقْبَلَا كَمَا عَنِ الْحَاضِرِ فِي الذَّهْنِ ٱلْجُلَى
 ٢٢١٠. كَأَنَّهُ مُشَاهَدٌ حَالَ الْخَبَرْ كَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ الْعِبَرْ

<sup>(</sup>١) والجماع، بالكسر: الاجتماع والعشرة.

755

(يُعَبِّرُونَ مَا مَضَى وَاسْتَقْبَلا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنهم يُعبِّرون عن الأمر الماضي والآتي (كَمَا عَنِ الحَّاضِرِ) أي مثلما يُعبِّرن عن الحاضر (في الذَّهْنِ الجُلَى) أي انكشف (كَانَّهُ) أي الأمر الماضي، أو الآتي (مُشَاهَدٌ حَالَ الْخَبَرْ، كَوْإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُرُ ﴾ [التحل: ١٢٤] وقوله: (الْعِبَرُ) ليس من الآية، بل هو مفعول لمحذوف، أي خذوا العبر (لأَنَّ لاَمَ الابْتِدَا حَالاً تَفِي) يعني أن لام الابتداء لا تكون إلا للحال، فإذا دخلت على المضارع صيرته نصّا في الحال، وأولى بها مع أن الحكم مستقبل قصدًا لاستحضار الصورة (وَمِثْلُهُ كَلاَمُ شَاعِر) هو رؤبة بن العجاج بها مع أن الحكم مستقبل قصدًا لاستحضار الصورة (وَمِثْلُهُ كَلاَمُ شَاعِر) هو رؤبة بن العجاج (قُفِي) بالبناء للمفعول، أي تُبع، صفة لـ«كلام»، والكلام هو قوله: (جَارِيَةٌ) بالرفع خبر لمحذوف، يرجع لما تقدّم، إن كان، أو بمعنى محبوبتي جارية، ويجوز الجرّ بـ«ربّ» محذوفة، قاله المحشي (في يرجع لما تقدّم، إن كان، أو بمعنى محبوبتي جارية، ويجوز الجرّ بـ«ربّ» محذوفة، قاله المحشي (في (بالإيكاض) بالكسر، أي لمح البصر، وقيل: الإيماض ما يبدو من بياض أسنانها عند الضحك والابتسام، والمعنى أنها إذا ابتسمت، وكان الناس على حديث قطعوا حديثهم، ونظروا إلى حسن تَغْرِهَا.

وحاصل معنى الأبيات أن القاعدة السادسة أنهم يُعَبِّرون عن الماضي والآتي، كما يعبرون عن الشيء الحاضر قَصْدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشاهَد حالة الإخبار، نحو قوله وَ الشيء الشيء الحاضر قَصْدًا لإحضاره في الذهن حتى كأنه مُشاهَد حالة الإخبار، نحو قوله وَ الشيء في إلى المراد المراد الإستداء للحال، ونحو قوله: هَاذَا مِنْ عَدُوعِيَّ وَالقَصَص: ١٥]؛ إذ ليس المراد تقريب الرجلين من النبي التَّلِيُّ كَما تقول: هذا كتابك فخذه، وإنما الإشارة كانت إليهما في ذلك الوقت هكذا، فحكيت، ومثله قوله وَ الله الله المراد المراد المراد المراد المراد وتعالى: هو الله والله المراد الله المراد المراد الله المراد وتعالى: هو الله الله المراد المراد المراد المراد المراد المراد وتعالى: هو الله المراد الله المراد الله المراد الله المراد المراد الله المراد الله المراد الله وتعالى: هو الله المراد المراد المراد المراد المراد الله المراد المراد المراد المراد الله المراد المر

أَسْتُضْعِفُواْ فِي ٱلْأَرْضِ﴾ [القَصَص: الآية ٥] إلى قوله تعالى: ﴿وَنُرِيَ فِرْعَوْنِكَ وَهَامَانَ﴾ [القَصَص: الآية ٦] .

ومنه عند الجمهور قوله عَجَلَّ: ﴿ وَكُلُّبُهُم بُسِطٌ ذِرَاعَيْهِ بِٱلْوَصِيدِ ﴾ [الكهف: الآية ١٨] ، أي يبسط ذراعيه، بدليل: ﴿ وَنُقَلِبُهُم ﴾ [الكهف: الآية ١٨] ، ولم يقل: وقلبناهم، وبهذا التقرير يندفع قول الكسائي، وهشام: إن اسم الفاعل الذي بمعنى الماضي يَعْمَل، ومثله قوله عَجَلَّ : ﴿ وَٱللَّهُ مُخْرِجٌ مَا كُنتُمْ تَكُنُّهُونَ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٧٧] ، إلا أن هذا على حكاية حال كانت مُستقبَلةً وقت التدارق، وفي الآية الأولى مُحكِيت الحال الماضية، ومثلها قوله [من الرجز]:

جَارِيَةٌ في رَمَضَانَ الْمَاضِي تُقطَّعُ الْحَدِيثَ بِالإِيمَاضِ ولولا حكاية الحال في قول حسان [من الكامل]:

يُغْشَوْنَ حَتَّى لَا تَهِرُ كِلَابُهُمْ

لم يصح الرفع؛ لأنه لا يُرفع إلا وهو للحال، ومنه قوله تعالى: ﴿ حَتَّى يَعُولَ ٱلرَّسُولُ ﴾ [البَقَرَة: الآية ٢١٤] الآية بالرفع. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ)

عَلَى مُقَدُّر بِتَنْزِيلٍ يُرَى أَنْ يُفْتَرَى أَيِ الْفَتِرَاءُ وَفِتَنْ أَنْ يَتَجَبُّرَ عَلَى مَنْ هَاهُنَا أَمْرُ أَمِيرِنَا الَّذِي تَنَحَسَا وقِيلَ أَنْ زَائِدَةٌ لَكِنْ حَظَرْ وقِيلَ أَنْ زَائِدَةٌ لَكِنْ حَظَرْ وَعَمَلُ الزَّائِدِ عَنْهُمْ نُهِيَا وَالْفَوْلُ بِسَالْقُولِ قَدْ تَحَوَّلاً عِنْدَ أَبِى عَلِى رَئِيسِ النَّبَلا ر (

(,

٠،

ية

4

٠.٠

淡化

ジュー・

و و فراد اللَّفْظُ قَدْيَكُونُ جَا مُقَدَّرًا عَلَى مُقَدَّرٍ) آخر، وقوله: (بِتَنْزِيلٍ يُرَى) بالبناء للمفعول، أي يوجد (اللَّفْظُ قَدْيَكُونُ جَا مُقَدَّرًا عَلَى مُقَدَّرٍ) آخر، وقوله: (بِتَنْزِيلٍ يُرَى) بالبناء للمفعول، أي يوجد كثيرًا في القرآن الكريم (مِثْلُ) قوله رَجَّالًى: (﴿ وَمَا كَانَ هَذَا الْقُرْآنُ أَنْ أَنْ) كررت «أن» توكيدا مع إصلاح الوزن، قاله الناظم رحمه الله، قلت: لكن مثل هذا قبيح جدّا؛ لأن فيه حذف ألف «هذا»؛ إذ لا يتزن إلا به، وتكرار «أن»، وفيه تغيير للتَّنْزِيل، وهو غير جائز، فلو قال بدل البيت:

مِنَالُهُ أَنْ يُنْسِرَى فِي إِثْرِ هَذَا الْقُرَانُ بِافْتَراء يَنجري لكان أولى، وأتم، و«القران» بنقل حركة الهمزة قراءة سبعيّة.

( يُفْتَرَى، أَيِ افْتِرَاءً) أَي فأول إلى المصدر، وقوله: (وَفِتَنْ) مؤكد لما قبله (أَيْ مُفْتَرَى) أي ثم أُولَ إلى اسم المفعول (مِثْلُ عَسَى أَمِيرُنَا أَنْ يَتَجَبَّرَ) أي يقسو (عَلَى مَنْ هَهُنَا، قِيلَ) هو على التأويل بالمصدر، والمصدر باسم الفاعل، أي المتجبّر (وقيل) هو (عَلَى حَذْفِ مُضَافِ، كَعَسَى) وفي نسخة: «أي عَسَى» (أَمْرُ أَمِيرِنَا الَّذِي تَنَحَّسَا) أي صار نحسًا على الناس، قال في والقاموس»: النَّحْشُ: الأمر المظلم، والريح الباردة، إذا أدبرت، والغبار في أقطار السماء، وضد السعد. انتهى (أَوِّ صَاحِبًا قَدُّرُ مُضَافًا لِجَبَر) أي تقدر ه صاحب تجبّر (وَقِيلَ: وأَنْ وَائِدَةً، لَكِنْ حَظَن بالبناء للفاعل، والفاعل قوله: (عَدَمُ إِمْكَانِ السَّقُوطِ فَاشِيًا) أي مَنَعَ زيادتَهَا عدمُ صلاحيتها للسقوط في الأكثر (وَعَمَلُ الزَّائِدِ عَنْهُمْ نُهِيًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، أي ويَثْنَعُ زيادتها أيضًا أنها قد عَمِلَ والزائد لا يعمل.

(وَفِي لِمَا قَالُوا بِقَوْلِ أُوِّلًا) أي أول أولًا بالمصدر (وَالْقَوْلُ بِالْقُولِ قَدْ تَحَوَّلًا) وفي نسخة: «بَعْدُحُوِّلًا»، أي ثم أُوَّل المصدر بعد ذلك بالمفعول.

(مِمَّا تُحْيُونَ) أي في قوله تَحَمَّلُ: ﴿ مَتَى تُنفِقُوا مِمَّا يُحِبُّونَ ﴾ [آل عِمرَان: الآية ٩٦] (كَذَا قَدْ جُعِلَا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني أنه يجوز أن تكون «ما» مصدريّة، ثم المصدر يؤول باسم المفعول، وذلك (عِنْدَ أَبِي عَلِي) . بتخفيف ياء النسبة للوزن . الفارسيّ (رَئِيسِ النَّبَلا) بضم، ففتح، جميع نبيل، وهو الشريف.

(كَذَاكَ قَامُوا مَا خَلَا زَيْدًا، وَمَا عَدَا الْفَتَى) فـ«ما» مصدريّة، و(الْمَصْدَرُ) المؤول من «ما» وصلتها (حَالًا عُلِمَا) يعني أنه يكون مؤولا باسم الفاعل، أي خالين، ومجاوزين.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة السابعة أن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك المقدر على تقدير آخر، نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا كَانَ هَلَذَا ٱلْقُرْمَانُ أَن يُفْتَرَىٰ مِن دُونِ ٱللَّهِ ﴿ إِيُونس: الآية ٣٧] مؤول بالافتراء، والافتراء مؤول بمفترى، وقال [من الطويل]:

لَعَمْرُكَ مَا الْفِتْيَانُ أَنْ تَنْبُتَ اللَّحَى وَلَكِنَّمَا الْفِتْيَانُ كُلُّ فَتَى نَدِي وَقَالُوا: «عسى زيد أن يقوم»، فقيل: هو على ذلك، وقيل: على حذف مضاف، أي عسى أمر زيد، أو عسى زيد صاحب القيام، وقيل: «أن» زائدة، ويَرُدُّه عدم صلاحيتها للسقوط في الأكثر، وأنها قد عَمِلَتْ، والزائدة لا تعمل، خلافا لأبي الحسن، وأما قول أبي الفتح في بيت الحماسة [من البسيط]:

حَتَّى يَكُونَ عَزِيزًا فِي نُفُوسِهِمُ أَوْ أَنْ يَبِينَ جَمِيعًا وَهُوَ مُخْتَارُ يَجوز كُون «أَن» وقيل في قوله كَالَّى: ﴿ مُعُونُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ وقيل في قوله كَالَّى: ﴿ مُعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ والقول بتأويل المقول، أي يَعُودُونَ لِمَا قَالُوا ﴾ والقول بتأويل المقول، أي يعودون للمقول فيهن لفظ الظهار، وهُن الزوجات، وقال أبو البقاء في ﴿ حَتَّى تُنفِقُوا مِمّا يُحْبُونَ ﴾ [آل عِمرَان: الآبة ٤٢]: يجوز عند أبي على كون «ما» مصدرية، والمصدر في تأويل اسم المفعول. انتهى.

وهذا يقتضي أن غير أبي على لا يجيز ذلك، وقال السيرافي: إذا قيل: «قاموا ما خلا زيدًا، وما عدا زيدًا» وما عدا زيدًا» فهما «مصدرية، وهي وصلتها حال، وفيه معنى الاستثناء، قال ابن مالك: فوقعت الحال معرفة لتأولها بالنكرة. انتهى.

والتأويل خالين عن زيد، ومتجاوزين زيدًا، وأما قول ابن خروف، والشلوبين: إن «ما» وصلتها نصب على الاستثناء فغلط؛ لأن معنى الاستثناء قائم بما بعدهما لا بهما، والمنصوب على معنى لا يقوم ذلك المعنى بغيره(١). والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

### (الْقَاعِدَةُ الثَّامِنَةُ)

رَفِي الأَوَائِلِ بِمَنْعِ يُعْتَبَرُ وَرُبُّ عَبْدِ وَأَخِيهِ قَدْ عَمِي إِلَّا لَدَى شِعْرِ عَلَى ضِيْقِ وُضِعْ طَارُوا بِهَا فَرَحًا اللَّذْ أُثْبِتَا مَعْرِفَةِ كَأَفْعَلِ فَصْلاً جَلا جَوَابَ مَاضِ بَعْدَ آتِ فَآخَذَرَهُ)

16

٢٢٢٧- (كَثُرَ مَا مَعَ الثَّوَانِي يُغْتَفَرْ ٢٢٢٧- كَكُلُ شَاةٍ وَابْنِهَا بِلِدِرْهَمِ ٢٢٢٧- وَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ رَمَى عَمْرٌو مُنِغُ ٢٢٢٧- وَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ رَمَى عَمْرٌو مُنِغُ ٢٢٢٥- إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّهْ جَوَابُهَا أَتَى ٢٢٢٦- إِذْ لَا تُضَافُ الْكُلُّ مَعْ أَيِّ إِلَى ٢٢٢٧- وَلَا تَجُسُرُ رُبُّ إِلَّا نَكِسَرَهُ

(كَثُرُ مَا مَعَ النَّوَانِي يُغْتَفَر) بالبناء للمفعول، أي كثر الذي يتسامح فيه مع الثواني (وَفِي اللَّوَائِلِ عِنْعِ يُغْتَبَر) بالبناء للمفعول أيضًا، والجارّان متعلقان به، أي تُمنع في الأوائل، وفي نسخة: «مَا في الأوائل إلخ» (كَكُلُّ شَاقِ وَابْنِهَا بِدِرْهَمِ) أي «وابنها» عطف على «شاة»، فيلزم منه تسلط «كلّ» عليه، مع أن «كلا» لا تضاف لمعرفة مفردة، لكنه يجاب بأنه يُغتفر في التابع ما لا يُغتفر في المتبوع (وَرُبَّ عَبْدِ وَأَخِيهِ قَدْ عَهِي) أي فراخيه، عطف على «رجل»، مع أن «ربّ» لا تجرّ إلا نكرة، لكن يجاب بأنه يُغتفر في الثاني ما لا يُغتفر في الأول (وَإِنْ يَقُمْ زَيْدٌ رَمَى عَمْرٌو مُنِعُ) أي لكون فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا (إِلَّا لَدَى شِعْرِ عَلَى ضِيْقٍ) بفتح الضاد المعجمة، لكون فعل الشرط مضارعًا والجواب ماضيًا (إِلَّا لَدَى شِعْرِ عَلَى ضِيْقٍ) بفتح الضاد المعجمة، وكسرها (وُضِعُ) بالبناء للمفعول، صفة لـ«شعر»، وذلك الشعر قوله: (إِنْ يَسْمَعُوا شَبُهُ) بالضم ما يُسب فاعلها (جَوَابُهَا أَتَى طَارُوا بِهَا فَرَحًا اللَّذُ أُثْبِتًا) بألف الإطلاق مبنيا للمفعول، أي ذكر بعده، ثم بين سبب المنع في كل ما ذكر، فقال: (إِذْ لاَ تُضَافُ الْكُلُّ) أي لفظ «الكل» (مَعْ أَيًّ) عم لفظ «أيّ» (إلَى مَعْرِفَةٍ) يعني أن «كلا» و«أيا» لا يضافان إلى معرفة، أي مفردة (كَافْفَلِ وَضُلًا جَلاً) أي كما لا يضاف أفعل التفضيل لمعرفة، فلا يقال: زيد أفضل عمرو (وَلَا تَجُرُ «رُبّ» فَضُلًا جَلاً) أي كما لا يضاف أفعل التفضيل لمعرفة، فلا يقال: زيد أفضل عمرو (وَلَا تَجُرُ «رُبّ»

<sup>(</sup>١) أي وهو دما، وصلتها.

إِلَّا نَكِرَهُ) هذا يعود لقوله: «ورب عبد وأخيه» (جَوَابَ مَاضِ بَعْدَ آتِ فَاحْذَرَهُ) أي احذر أن تأتي بالماضي جوابا عن المضارع الواقع فعل الشرط، وقوله: «فاحذره» فعل أمر من الحذر، مؤكد بنون التوكيد الخفيفة المحذوفة للضرورة، أي احذرنه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الثامنة أنه كثيرًا ما يُغتَفر في الثواني ما لا يُغتَفر في الأوائل.

فمن ذلك: «كل شاةٍ وسَخْلَتِها بدرهم»، وقوله الطويل]:

وَأَيُّ فَتَى هَيْجَاءَ أَنْتَ وَجَارِهَا إِذَا مَا رِجَالٌ بِالرِّجَالِ اسْتَقَلَّتِ وَ«رب رجل وأخيه»، و قوله وَ الله عَنْ الله الله عَنْ الله ع

إِنْ يَسْمَعُوا سُبَّةً طَارُوا بِهَا فَرَحًا عَنِّي وَمَا يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا إِنْ يَسْمَعُوا مِنْ صَالِحٍ دَفَنُوا إِلَا تَضاف «كل»، و«أَيّ» إلى معرفة مفردة، كما أن اسم التفضيل كذلك، ولا تَجُوُّ «ربّ» إلا النكرات، ولا يكون في النثر فعل الشرط مضارعًا، والجواب ماضيًا، وقال الشاعر [من البسيط]:

إِنْ تَرْكَبُوا فَرُكُوبُ الْخَيْلِ عَادَتُنَا أَوْ تَنْزِلُونَ فَإِنَّا مَعْشَرٌ نُرُلُ فَقال يونس: أراد أو أنتم تَثْزِلُون، فَعَطَفَ الجملة الاسمية على جملة الشرط، وجعل سيبويه ذلك من العطف على التوهم، قال: فكأنه قال: أتركبون فذلك عادتنا، أو تَنْزِلُون فنحن معروفون بذلك، ويقولون: «مررت برجل قائم أبواه، لا قاعِدَينِ»، ويمتنع «قائمين، لا قاعد أبواه» على إعمال الثاني، وربط الأول بالمعنى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (الْقَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ)

٢٢٢٨ (في الظَّرْفِ وَالْجُرُورِ قَدْ يُتُسَعُ مَا في سِوَاهُمَا أَتُسَاعًا مَنَعُوا

(١) الشاهد في قوله: «فظَّلُّتْ، حيث كان معطوفا على الجواب، وهو فعل ماض.

م (٤٤) (فتح القريب المجيب ج٢)

مِنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ رَخَّصُوا مُقَرَّبًا وَفِي التَّعَجُبِ أَتَى الْبَبَتَ عِنْدَ الْحَرْبِ زَيْدًا قَدَمَا الْبَبَجِبُهَا أَخَاكَ جَاءَ فَاسْتَبِنْ أَجْرِي مُجْرَى الظَّنِّ شَرْطَهُ خُذِ وَمَا يَلِيسِهِمَا بِلَا خِلَافِ أَجْرِي مُجْرَى الظَّنِّ شَرْطَهُ خُذِ وَمَا يَلِيسِهِمَا بِلَا خِلَافِ وَمَا يَلِيسِهِمَا بِلَا خِلَافِ كَخُذْ بِوَاللَّهِ دُرَيْهِمِ الْوَلِي وَمَا يَلِيسِهِمَا بِلَا خِلَافِ وَمَا يَلِيسِهِمَا اللَّهِ دُرَيْهِمِ الْوَلِي وَمَا يَلِيسِهِمَا اللَّهِ دُرَيْهِمِ الْوَلِي وَكَاذِنْ وَاللّهِ نَسْرِمِي الْقَنَا أَيْ أَنَّا وَكَافِي وَكَاذِنْ وَاللّهِ نَسْرِمِي الْقَنَا أَنَّا فَي خَبَرًا لَهَا كَلُو أَيْدٌ مَقَرُّ أَنَّا فَي جَبَرًا لَهَا كَمُو زَيْدٌ مَقَرُّ أَنَّا فِي بَابِ مَا كَمَا لَكُمْ زَيْدٌ مَقَرُّ فَي اللّهِ الْمُعَالِكُمْ اللّهُ الْمُعَالِكُمْ اللّهُ الْمُعَالِكُ مَا السَّعُنْيَا) لِيوضِيلِ أَلْ يُرَى مُقَدِّمًا لَكُمْ وَيَدُ مَقَرُ لَكُمْ وَيَدُ مَقَرُ لَيْكُمْ وَيَدُ مَقَرُ لَكُمْ وَيَدُ مَقَرُ لَكُمْ وَيَدُ مَقَلًا لَكُمْ وَيَدُ مَقَرُ لَيْكُمْ وَيُكُمْ وَيَدُ مَقَرُ لَكُمْ وَيَدُ مَقَلًا كُمُ السَّعُنْيَا) كَالِي قَدْ عُلِمَا لَيْكُولُ مَا السَّعُنْيَا) كَنْ فَطْلِكُ مَا السَّعُنْيَا)

٢٢٢٩- فَبِهِمَا فُصِلَ فِعْلُ نَاقِصُ ٢٢٣٩- كَكَانَ فِي الدَّارِ وَعِنْدَكَ الْفَتَى ٢٢٣٦- مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ لِقَا زَيْدِ وَمَا ٢٢٣٢- وَبَيْنَ نَاسِخٍ وَمَنْسُوخٍ فَإِنْ ٢٢٣٣- وَبَيْنَ الاِسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الَّذِي ٢٢٣٣- وَبَيْنَ الاِسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الَّذِي ٢٢٣٣- وَبَيْنَ لَنْ ثُمَّ إِذَنْ وَمَا يَلِي ٢٢٣٥- وَبَيْنَ لَنْ ثُمَّ إِذَنْ وَمَا يَلِي ٢٢٣٥- وَذَا غُلَامُ وَالإِلَهِ زَيْسِدِنَا ٢٢٣٦ وَذَا غُلَامُ وَالإِلَهِ زَيْسِدِنَا ٢٢٣٥ وَقَدُمُوهُمَا عَلَى اسْمِ إِنَّا ٢٢٣٨ كَذَا إِذَا عَمِلَ فِيهِمَا الْخَبَرُ ٢٢٣٨ كَذَا إِذَا عَمِلَ فِيهِمَا الْخَبَرُ ٢٢٣٨ كَذَا إِذَا جَمَالَ فِيهِمَا الْخَبَرُ ٢٢٤٨ كَذَا إِذَا جَمَالَ فِيهِمَا نُفِي رَأَيْنَا ٢٢٤٠. قِيلَ عَلَى فِعْلِ نُفِي رَأَيْنَا

(في الظَّرْفِ وَالْجُرُّورِ قَدْ يُتَّسَعُ) بالبناء للمفعول (مَا في سِوَاهُمَا اتَّسَاعًا مَنَعُوا) يعني أنه قد يتوسّع في الظرف والجار والمجرور ما لا يُتوسع في غيرهما (فَيهِمَا) أي بالظرف والجار والمجرور (فُصِلَ) بالبناء للمفعول (فِعْلِّ نَاقِصُ) هو «كان» وأخواتها (مِنَ الَّذِي يَعْمَلُ فِيهِ رَخَّصُوا، كَه كَانَ في الدَّارِ وَعِنْدَكَ الْفَتَى مُقَرَّبًا») أي فقد فصل به في الدار»، و«عندك» بين «كان» ومعموليها، وهما «الفتى» و«مقربًا» (وفي التَّعجُبِ أتى «مَا أَحْسَنَ الْيَوْمَ لِقَا زَيْدِ») حيث فَصلَ «اليوم» بين فعل التعجب ومعموله، وهو «لقا زيد» (وَهمَا أَثْبَتُ عِنْدَ الْحَرْبِ زَيْدًا قَدَمَا») أي فقد فصلَ «عند الحرب» بين فعل التعجب وبين معموله، وهو «زيدًا»، وأما «قدمًا» فمنصوب على التمييز (وَبَيْنَ المِرب» بين فعل التعجب وبين معموله، وهو «أنّ» وأخواتها، و«بين» متعلّق بـ«جاء»، وقول: (فَإِن) نَاسِخِ وَمَنْسُوخِ) يعني الناسخ الحرفي، وهو «أنّ» وأخواتها، و«بين» متعلّق بـ«جاء»، وقول: (فَإِن)

هي «إنّ» المسدّدة، خففها للوزن (بِحُبّها أَخَاكَ) مبتدأ محكي لقصد لفظه، خبره «جاء»، أي جاء قوله «فَإِنَّ بحبها...» إلى آخر ما يأتي في البيت الآني (جَاءَ) وقوله: (فَاسْتَبِنْ) كمّل به البيت، أي فاطلب بيان ما ذكرته لك، وافهمه، فإنه جدير بذلك (وَبَيْنَ الاسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الَّذِي أُجْرِيَ فَاطلب بيان ما ذكرته لك، وافهمه، فإنه جدير بذلك (وَبَيْنَ الاسْتِفْهَامِ وَالْقَوْلِ الَّذِي أُجْرِيَ مُجْرَى الظن، كقوله: أَبْعَدَ مُجْرَى الظن، كقوله: أَبْعَدَ مُعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً... البيت، وقوله: (شَرْطَهُ خُذِ) أي خذ شرط إجراء القول مجرى الظن، وهو ما ذكره ابن مالك في الخلاصة، حيث قال:

وَكَتَظُنُ ٱجْعَلْ تَقُولُ إِنْ وَلِي مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ
بِغَيْرِ ظَرْفِ أَوْ كَظَرْفِ أَوْ عَمَلْ وَإِنْ بِبَعْضِ ذِي فَصَلْتَ يُحْتَمَلْ
وَأُجْرِيَ الْمَقَولُ كَظَنْ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ قُلْ ذَا مُشْفِقًا
(وَبَيْنَ حَرْفِ الْجَرِّ وَالْمُضَافِ وَمَا يَلِيهِمَا بِلَا خِلَافِ) يعني أنه فُصل بهما أيضًا بين الجارِ

(وَبَيْنَ حَرْفِ الْجُوّ وَالْمُضَافِ وَمَا يَلِيهِمَا بِلَا خِلَافِ) يعني أَنه فُصل بهما أيضًا بين الجارّ والمجرور، وبين المضاف والمضاف إليه (وَبَيْنَ «لَنْ»، ثُمَّ «إِذَنْ» وَمَا يَلِي) أَي فُصل بهما أيضًا بين ولن»، وها ذنه ومنصوبهما (كَخُذْ بِوَاللهِ دُرَيْهِمِ الْوَلِي) مثال للفصل بين الجار والمجرور (وَذَا خُلامُ وَاللهِ نَرْمِيَ الْقَنّا) مثال للفصل بين «إذن» والمخرور (عَلَى السم «إِنَّا»، أَيْ) حال كونهما (خَبْرًا ومنصوبها (وَقَدَّمُوهُمَا) أي الظرف والجارّ والمجرور (عَلَى السم «إِنَّا»، أَيْ) حال كونهما (خَبْرًا لَهَا) أي لاهان (كَإِنَّ أَنَّا) أي «أنّ» المفتوحة كوان» المكسورة في هذا الحكم (كَذَا إِذَا عَمِلَ فِيهِمَا) أي في الظرف والجارّ والمجرور (الحُبْر) بالرفع فاعل «عمل» (في بَابِ «مَا» كَمَا لَكُمْ زَيْدٌ مَقَلَّ) بالقاف، وفي نسخة «مَفَرّ» بالفاء (وَإِنْ يَكُ المُعْمُولُ) أي معمول خبر «ما» (مِنْ سِوَاهُمَا) أي معمول خبر «ما» (مِنْ سِوَاهُمَا) أي من غير الظرف، والجار والمجرور (فَبَاطِلًا إِعْمَالُهَا قَدْ عُلِمًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني من غير الظرف، والجار والمجرور (فَبَاطِلًا إِعْمَالُهَا قَدْ عُلِمًا) بألف الإطلاق مبنيًا للمفعول، يعني من غير الظرف، والجار والمجرور (مَعْمُولُيْ لِوصلِ «أَلْ» يُرَى مُقَدَّمَيْنِ) يعني انه إنه إلى الظرف والجار والمجرور (مَعْمُولُيْ لِوصلِ «أَلْ» يُرَى مُقَدَّمَيْنِ) يعني انه بيحوز تقديهما إذا كانا معمولين لصلة «أَل»، نحو قوله رَبَّاكُنّ: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ ٱلزَّهِدِينِ كِهُ يَعْلُ نُفِي) يعني أنه قيل: يقدّمان أيضًا على الفعل المنفيّ بـ«ما»، مع يجوز تقديهما إذا كانا معمولين لصلة «أَل»، نحو قوله رَبَّكُنُ عَنْ فَصْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنًا) أي رأينا جَوَازَ تقديها (كَنْحُنُ عَنْ فَصْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا) أي رأينا جَوَازَ تقديها (كَنْحُنُ عَنْ فَصْلِكَ مَا اسْتَغْنَيْنَا) أي أي الها صدر الكلام، وقوله: (زَأَيْنَا) أي رأينا جَوَازَ تقديها (كَنْحُنُ عَنْ فَصْلَكُ مَا اسْتَغْنَيْنَا) أي ما صدر الكلام، وقوله: (زَأَيْنَا) أي رأينا جَوَازَ تقديها (كَنْحُنُ عَنْ فَصْلَكُ مَا اسْتَغْنَيْنَا) أي

فقد تقدم قوله: «عن فضلك» على الفعل المنفيّ بـ «ما» التي لها صدر الكلام؛ لأنه يُتَوَسَّع فيهما ما لا يُتَوَسَّع في غيرهما.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة التاسعة أنهم يتوسعون في الظرف والمجرور ما لا يتوسعون في غيرهما، فلذلك فَصَلوا بهما الفعل الناقص من معموله، نحو «كان في الدار، أو عندك زيد جالسًا»، وفعل التعجب من المتعجب منه، نحو «ما أحسن في الْهَيْجاء لقاء زيد، وما أثبت عند الحرب زيدًا»، وبين الحرف الناسخ ومنسوخه، نحو قوله [من الطويل]:

فَلَا تَلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبُهَا أَخَاكَ مُصَابُ الْقَلْبِ جَمِّ بَلَابِلُهُ وبين الاستفهام والقول الجاري مَجْرَى الظن، كقوله [البسيط]:

أَبَعْدَ بُعْدِ تَقُولُ الدَّارَ جَامِعَةً شَعْلِي بِهِمْ أَمْ تَقُولُ الْبُعْدَ مَحْتُومَا وبين المضاف وحرف الجر ومجرورهما، وبين الإذن»، والنه ومنصوبهما، نحو «هذا غلامُ واللهِ ـ زيدٍ»، و «اشتريته بواللهِ ـ درهم»، وقوله [من الوافر]:

إِذَنْ وَاللهِ نَـرْمِـيَـهُمْ بِحَـرْبٍ تُشِيبُ الطَّفْلَ مِنْ قَبْلِ الْمَشِيبِ وَقُوله [من الكامل]:

لَنْ مَا رَأَيْتُ أَبَا يَزِيدَ مُقَاتِلًا أَدَعَ الْقِتَالَ وَأَشْهَدَ الْهَيْجَاءَ (١) وَقَدَّمُوهِمَا خَبرين على الاسم في باب (إن)، نحو قوله رَجَالًا: ﴿ إِنَ فَي ذَلِكَ لَمِبْرَةً ﴾ [آل عِمران: ١٣]، ومعمولين للخبر في باب (ما)، نحو (ما في الدار زيد جالسًا)، وقوله [من الطويل]:

« فَمَا كُلُّ حِينٍ مَنْ تُؤَاتِي مُؤَاتِيَا »

فإن كان المعمول غيرهما بطل عملها، كقوله [من الطويل]:

« وَمَا كُلُّ مَنْ وَافَى مِنِّى أَنَا عَارِفُ »

ومعمولين لصلة «أل»، نحو قوله ﷺ: ﴿وَكَانُواْ فِيهِ مِنَ ٱلزَّاهِدِينَ﴾ [يُوشف: الآية ٢٠] في

)

(١) الأصل لن أَدَعَ القتالَ مدّة رؤيتي أبا يزيد مقاتلًا، ففصل بين «لن» ومنصوبها، وهو «أَدَعَ» بالظرف، وهو «ما». «الحاشية» ج٣ ص٥٥١.

قولٍ، وعلى الفعل المنفي بـ«ما» في نحو قوله [من الرجز]:

\* وَنَحْنُ عَنْ فَضْلِكَ مَا ٱسْتَغْنَيْنَا \*

قيل: وعلى «إنَّ» معمولًا لخبرها في نحو «أما بعدُ فإني أفعل كذا وكذا»، وقوله [من البسيط]:

أَبَا خُرَاشَةَ أَمًّا أَنْتَ ذَا نَفَرٍ فَإِنَّ قَوْمِيَ لَمْ تَأْكُلْهُمُ الضَّبُعُ وعلى العامل المعنوي في نحو قولهم: «أَكُلُّ يَوْم لَكَ ثَوْبٌ»(١).

قال ابن هشام رحمه الله: وأقول أما مسألة (أمّا) (٢) فاعلم أنه إذا تلاها ظرف، ولم يل الفاء ما يمتنع تقدم معموله عليه، نحو (أما في الدار، أو عندك فزيد جالس) (٢) جاز كونه معمولاً لا أما) (٤) ، أو لما بعد الفاء، فإن تلا الفاء ما لا يتقدم معموله عليه، نحو (أما زيدًا، أو اليومَ فإني ضارب) ، فالعامل فيه عند المازني (أمّا) (٥) ، فتصح مسألة الظرف فقط؛ لأن الحروف لا تنصب لفعول به، وعند المبرد تجوز مسألة الظرف من وجهين، ومسألة المفعول به من جهة إعمال ما بعد الفاء، واحتج بأن (أمّا) وضعت على أن ما بعد فاء جوابها يتقدم بعضه فاصلاً بينها وبين (أما) ، وجوزه بعضهم في الظرف دون المفعول به، وأما قوله: (أما أنت ذا نفر) ، فليس المعنى على تعلقه بما بعد الفاء، بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف، والتقدير ألهذا فَخُوتَ على، وأما بعد الفاء، بل هو متعلق تعلق المفعول لأجله بفعل محذوف، والتقدير ألهذا فَخُوتَ على، وأما

<sup>(</sup>١) فنوب مبتدأ مؤخّر، و«لك» جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، و«كل يوم» متعلق بالجار والمجرور، وهو عامل معنويّ.

 <sup>(</sup>۲) قوله: «وأقول إلخ» قال الدسوقي رحمه الله: اعلم أن الذي يلي «أما» تارة يكون ظرفًا، وتارة يكون غيره، والتالي للفاء، إما أن يمتنع تقدم معموله أم لا، فهذه أربع صور. انتهى. «الحاشية»٥٣/٣٥٥.

<sup>(</sup>٣) قوله: «فزيد جالس» مبتدأ وخبر، والجملة جواب الشرط، وقوله: «في الدار، أو عندك» يحتمل أنه متعلّق بخبر المبتدإ؛ لأنه لا يمتنع تقدم معموله، ويكون من متعلقات الجزاء، ويحتمل تعلقه بدأما، فهو من متعلقات المبتدل؛ لأنه لا يمتنع تقدم معموله، ويكون من متعلقات الجزاء، ويحتمل تعلقه بدأما، فهو من متعلقات الشرط. «دسوقي، ٣/٣٥٥.

<sup>(</sup>٤) أي لنيابتها مناب فعل الشرط؛ لأن الأصل «مهما يكن من شيء، فإني أفعل كذا»، فحذفت «مهما»، و«يكن»، وأنيبت «أما» منابهما.

<sup>(</sup>٥) أي لأن معمول خبر «إن» لا يتقدم على «إن»، وقوله: فالعامل «أما» أي لا ما بعد الفاء؛ لامتناع تقدم المعمول عليه.

أَكْفَرُهُ في الشُّغرِ ذَا أَهْتِمَام

كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَازُهُ

وَحُذِفَ الْنُضَافُ ذَا مِنَ اللُّغَهُ

إنْدَصَبَ الأَعْوَادُ في الْحُرْبَاءِ

701

المسألة الأخيرة، فمن أجاز «زيد جالسًا في الدار» لم يكن ذلك مختصا عنده بالظرف. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

## (الْقَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ)

٢٢٤٢ (الْقَلْبُ مِنْ فُنُونِ ذَا الْكَلَامِ
٢٢٤٣ - وَمَهْمَهُ مُغْبَرُةٍ أَرْجَاوُهُ
٢٢٤٤ - فَعُكِسَ التَّشْبِيهُ لِلْمُبَالَغَهُ
٢٢٤٥ - فَالُوا لَدَى طُلُوعٍ ذِي الْجُوْزَاءِ

٢٢٤٦- في قَابِ قَوْسَيْنَ مُثَنَّاهُ قُلِبْ بِمُفْرَدِ وَالْأَصْلُ قَابَيْ فَأَرْتَقِبْ)

(الْقَلْبُ مِنْ قُنُونِ ذَا الْكَلَامِ) أي هذا الكلام العربيّ، وفي نسخة (دي الكلام»، والمعنى عليه أن القلب من الفنون التي يستعملها المتكلّم (أَخْتُرُهُ) أي أكثر وقوعه (في الشّغرِ ذَا الهّتِمَامِ) بالنصب على الحال (وَمَهْمَهُ) أي وربّ مَهْمَه، وهي المفازة (مُغْبَرُقِ) أي متلوّنة بلون الغبار (أَزْجَاوُهُ) أي نواحيه، وأطرافه، جمع الرجا» بالقصر، وهو مرفوع على الفاعليّة به مُغْبَرُة» (كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاوُهُ، فَعُكِسَ التّشْبِيهُ) فعل ونائب فاعله، أي لأنه عند الهيجاء إنما تتغير السماء، أي جهتها من الغبار (لِلمُبَالَغَهُ) يعني أن الشاعر عكس التشبيه لأجل المبالغة، إذ أصله كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه (وَحُذِفَ المُضَافُ) أي الذي يضاف إلى «سماء»، وهو «لون» (ذَا مِنَ اللّغَهُ) أي هذا الذي ذكرناه من مقاصد أهل اللغة، ومن بلاغتهم (قَالُوا لَدَى طُلُوعٍ ذِي الجُوزَاءِ) أي عند طلوع المنزل المشتمل على الجوزاء، وهي برج في السماء إذا دخلت الشمس فيه قصر الليل، وطال النهار، بعكس برج القوس، فإنه إذا حلت الشمس فيه قصر النهار، وطال الليل، وإلى هذا المعنى يشير قول القائل في وصف حاله عند زيارة الحبيب وعدمها [من البسيط]:

فَالشَّمْسُ بِالْقَوْسِ أَمْسَتْ وَهْيَ نَازِلَةٌ إِنْ لَمْ يَزُرْنِي وَبِالْجُوْزَاءِ إِنْ زَارَا (الْأَعُورَاءُ إِنْ زَارَا (الْأَعُوادُ) بالفتح جمع (الْتَصَبَ) أي تعلّق؛ لأن الحرباء هي التي تتعلق بالعُود عند شدّة الحرّ (الأَعُوادُ) بالفتح جمع

.

JI

فحي

المز ((م

الر

11;

^]

(1)

(Y)

غود، وهو الخشب (في الخرباء) بكسر الحاء المهملة، وسكون الراء: دويتة أكبر من ابن عُرس، لا عظم فيها، وهي المسماة الحرباءة، وهي ضعيفة يحصل بقوة الحرارة اشتدادها، تدور كيف دارت الشمس؛ لمحبتها لها.

(فِي قَابِ قَوْسَيْنِ مُثَنَّاهُ قُلِبٌ بِمُفْرَدِ، وَالأَصْلُ قَابَيْ) يعني أن أصل قاب قوسين كان قابي قوس، فوقع فيه القلب، وقوله: (فَارْتَقِبُ) كمّل به البيت، أي فانتظر كلّ خير، أو فانتظر نهاية الكتاب؛ فإنه قريب، حيث لم يبق منه إلا القاعدة الحادية عشرة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة العاشرة أن من فنون كلامهم القلب، وأكثر وقوعه في الشعر، كقول حسان رضي الله تعالى عنه [من الوافر]:

كَأَنَّ سَيِسِفَةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزَاجَهَا عَسَلٌ وَمَاءُ فيمن نصب المزاج، فجعل المعرفة الخبر، والنكرة الاسم، وتأوله الفارسي على أن انتصاب المزاج على الظرفية المجازية، والأولى رفع المزاج، ونصب العسل، وقد رُوي كذلك أيضًا، فارتفاع «ماء» بتقدير: وخالطها ماء ويُروَى برفعهن على إضمار الشأن، وأما قول ابن أسد (١٠): إنَّ «كان» زائدة فخطأ؛ لأنها لا تزاد بلفظ المضارع بقياس، ولا ضرورة تدعو إلى ذلك هنا، وقول رؤبة [من الرجز]:

وَمَـهْـمَـهُ مُخْـبَـرُةٍ أَرْجَـاؤُه كَأَنَّ لَوْنَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ أَي كَأَن لُونَ أَرْضِهِ سَمَاؤُهُ أي كأن لون سمائه لغبرتها لون أرضه، فعكس التشبيه مبالغة، وحذف المضاف، وقال آخر [من المتقارب]::

فَإِنْ أَنْتَ لَاقَيْتَ فِي نَجْدَةٍ فَلَا تَتَهَيَّبُكَ أَنْ تُقْدِمَا أَي تنهيبها، وقال ابن مقبل [من البسيط]:

وَلَا تَسَهَيَّبُنِي الْمُؤْمَاةُ أَرْكَبُهَا إِذَا تَجَاوَبَتِ الأَصْدَاءُ بِالسَّحَرِ(٢)

<sup>(</sup>١) هو الحسن بن أسد الفارقيّ النحويّ اللغويّ البارع المتوفّى سنة (٤٨٧هـ).

<sup>(</sup>۲) «الموماة»: المفازة، و«الأصداء» جمع صدى، والمراد ذكر البُوم، أو طير يصفر بالليل.

أي ولا أتهيبها، وقال كعب(١) [من البسيط]:

كَأَنَّ أَوْبَ (٢) ذِرَاعَيْهَا إِذَا عَرِقَتْ وَقَدْ تَلَقَّعَ بِالْقُورِ الْعَسَاقِيلُ «القُور» جمع قارة، وهي الجبل الصغير، و«العَساقيل» اسم لأوائل السَّرَاب، ولا واحد له، و«التلفُّعُ» الاشتمال، وقال عروة بن الورد [من الوافر]:

فَدَيْتُ بِنَفْسِهِ نَفْسِي وَمَالِي وَمَا آلُوكَ إِلَّا مَا أُطِيتُ وَالْأَصِلُ فَديت نفسه بنفسي.

وقال القطامي [من الوافر]:

فَلَمَّا أَنْ جَرَى سِمَنْ عَلَيْهَا كَمَا طَيَّتَ بِالْفَدَنِ السِّياعَا «الفدن»: القصر، و«السياع»: الطين، ومنه في الكلام «أدخلت القلنسوة في رأسي»، و«عَرَضتُ الناقة على الحوض»، و«عرضتها على الماء»، قاله الجوهري، وجماعة، منهم السكاكي، والزمخشري، وجعل منه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُعْرَشُ ٱلَّذِينَ كَفَرُوا عَلَى ٱلنَّارِ ﴾ [الأحقاف: الآبة ٢٠] الآبة، وفي «كتاب التوسعة» ليعقوب بن إسحاق السَّكِيت: إن «عرضت الحوض على الناقة» مقلوب، وقال آخر: لا قلب في واحد منهما، واختاره أبو حيان، ورَدَّ على قول الزمخشري في الآية، وزعم بعضهم في قول المتنبى [من الكامل]:

وَعَذَلْتُ أَهْلَ الْعِشْقِ حَتَّى ذُقْتُهُ فَعَجِبْتُ كَيْفَ يَمُوتُ مَنْ لَا يَعْشَقُ ان أصله كيف لا يموت مَنْ يعشق، والصواب خلافه، وأن المراد أنه صاريرى أن لا سبب للموت سوى العشق، ويقال: «إذا طلعت الجوزاء انتصب العُودُ في الحُرْبَاء»، أي انتصب الحُرْباء في العُود، وقال ثعلب في قوله تعالى: ﴿ ثُرُ مَن سِلْسِلَةِ ذَرْعُهَا سَبْعُونَ ذِرَاعًا فَآسَلُكُوهُ ﴾ [الحَاقَة: ٣٣]: إن المعنى السلكوا فيه سلسلة، وقيل: إن منه قوله وَ الله عَنْ الله عَن مَرْيَةٍ أَهَلَكُونَهَا فَجَاءَهَا بَأْسُنَاهِ ،

<sup>(</sup>١) هو كعب بن زهير في قصيدته (بانت سعاد)، والضمير للناقة.

 <sup>(</sup>٢) «الأوب» الرجوع، والمعنى كأن ذراعي هذه الناقة في سرعتها في السير ذراعا هذه المرأة في اللطم لما فقدت ولدها.

وقوله: ﴿ مُنَ فَنَدَكَ ﴾ [النجم: الآية ٨] ، وقد مضى تأويلهما، ونقل الجوهري في قوله تعالى: ﴿ فَكَانَ قَابَ فَوَسَيْنِ ﴾ [النجم: ٩] أن أصله قابي قوس، فقُلبت التثنية بالإفراد، وهو حسن إن فُسُر القاب بما بين مَقْبِض القوس وسِيتِها، أي طرفها، ولها طرفان، فله قابان، ونظير هذا إنشاد ابن الأعرابي [من الطويل]:

إِذَا أَخْسَنَ ابْنُ الْعَمُ بَعْدَ إِسَاءَةٍ فَلَسْتُ لِشَرَّيُ فِعْلِهِ بِحَمُولِ أَي فلست لشر فعليه، قبل ومن القلب: ﴿ أَذَهَب بِكِتَنِي هَلَا ﴾ [النّمل: الآبة ٢٨] الآية، وأجيب بأن المعنى: ثم تول عنهم إلى مكان يقرب منهم؛ ليكون ما يقولونه بمسمع منك، فانظر ماذا يرجعون، وقبل في ﴿ فَعُيِّبَتُ عَلَيْكُو ﴾ [مُود: الآبة ٢٨]: إن المعنى فعميتم عنها، وفي ﴿ حَقِيقً عَلَى أَن لَا أَقُولَ ﴾ الآية [الأعراف: ١٠٥] فيمن جَرَّ بد(على» بعد «أن» وصلتها على أن المعنى: حقيق على أن المعنى: حقيق على إن لَم الله على أن المعنى: حقيق على على ياء المتكلم، كما قرأ نافع، وقبل: ضُمَّن «حقيق» معنى حريص، وفي ﴿ مَا إِنَّ عَلَى الله على أن المعنى الآبة ٢٧]: إن المعنى لتنوء العصبة بها، أي لتنهض بها متثاقلة، وقبل: الباء للتعدية، كالهمزة أي لتُنيء العصبة، أي تجعلها تنهض متثاقلة. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

# (الْقَاعِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةً)

٢٢٤٧- (مِنْ مُلَحِ الْكَلَامِ فِي اللَّفْظَيْنِ أَنْ يَتَقَارَضَا لَدَى الْحُكْمَيْنِ ٢٢٤٨- لَـهُ هُـنَا أَمْشِلَةً فَالأَوْلُ إِعْطَاءُ غَيْرِ مُحُكْمَ إِلَّا يَا فُلُ ٢٢٤٨- لَـهُ هُـنَا أَمْشِلَةً فَالأَوْلُ إِعْطَاءُ غَيْرِ مُحُكْمَ إِلَّا يَا فُلُ ٢٢٤٩. وَعَكْسُهُ أَيْضًا لَدَيْهِمْ ثَبَتَا فِي الْوَصْفِ لَوْ كَانَ دَلِيلًا أُثْبِتًا)

(مِنْ مُلَحِ الْكَلَامِ) بضم الميم، وفتح اللام: جمع مُلحَة بضم، فسكون، كغرفة وغُرَف، وهو ما يُستملح، ويُستخرف، ويُستحسن من الكلام (في اللَّفْظَيْنِ أَنْ يَتَقَارَضَا) بألف التثنية، من القرض، أي السلف، فشبه تلبّس أحد اللفظين بحكم الآخر بتسلّف كلّ من شخصين شيئًا من

64

() ک

[] a

ي

اء

6

U

صاحبه، واستُعير اسم المشبه به، وهو التقارض للمشبه على طريقة الاستعارة التصريحيّة (١) وفي نسخة: «أن يتعاوضا» بالعين والواو من العِوَض، وهو بمعناه، وقوله: (لَدَى الْحُكْمَيْنِ) أي عند حكميهما، متعلّق بـ«يتقارضا» (لَهُ هُنَا أَمْثِلَةٌ) أي عشرة ستأتي مفصّلة.

(فَالأَوَّلُ) أي أول تلك الأمثلة (إغطَاءُ «غَيْرٍ» حُكْمَ «إِلَّا») أي في الاستشناء، وهو الإخراج بها لما بعدها عما قبلها، وإن كانت «غير» تُنْصَب بخلاف الإس»، فإنها لا تُعرب، فالنصب لهغير» ليس ملحوظًا في الحكم المعطى لها، فقولنا: «في الاستثناء» بيان للحكم، وقوله: (يَا قُلُ) كَمّل به البيت، وقد سبق غير مرّة أنه مما يختصّ بالنداء، وليس ترخيما من «فلان» على الأصحّ (وَعَكْسُهُ أَيْضًا لَدَيْهِمْ ثَبَتًا) بألف الإطلاق، يعني أنه ثبت عند النحاة عكس هذا الحكم، وهو إعطاء «إلا» عكم «غير» (في الوصف بها (ولو كَانَ) حكم «غير» (في الوصف بها (ولو كَانَ) تعني أن قوله تعالى: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا عَالَهَ أَلُو الأَلْسَالُة المنالة.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن القاعدة الحادية عشرة أنه من مُلَح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام، ولذلك أمثلة عشرة:

[أحدها]: إعطاء (غير» حكم (إلا» في الاستثناء بها، نحو قوله رَّجَالَى: ﴿ لَا يَسْتَوِى الْقَنِيدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِ الضَّرَدِ ﴾ [النساء: الآية ه ٢] الآية فيمن نصب (غير»، وإعطاء (إلا» حكم (غير» في الموصف بها، نحو قوله رَّجَالَ: ﴿ لَوْ كَانَ فِيهِمَا ءَالِهُ أَهُ إِلَّا اللّهُ لَفَسَدَتَا ﴾ [الأنبياء: الآية ٢٢] الآية. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثاني، فقال:

٢٢٥٠- (وَالنَّانِ إِعْطَاءُ أَنِ الْصَدِّرِ ٢٢٥١- وَبَعْضُهُمْ أَهْمَلَ أَنْ حَمْلًا عَلَى ٢٢٥٢- شَاهِدُهُ أَنْ تَقْرَآنِ يَافَتَى

إِهْمَالَهَا كَمَا لَدَى الْغُتَبِرِ مَا أُخْتِهَا حَيْثُ ٱسْتَحَقَّتْ عَمَلًا إِعْمَالُ مَا حَمْلًا عَلَى أَنْ قَدْ أَتَى

<sup>(</sup>١) دحاشية الدسوقي،٣١/٣٥.

٧٥٧- كَقَوْلِهِ كَمَا تَكُونُوا وَرَدَا عَنْ بَغْضِهِمْ وَبِالثَّبُوتِ حُمِدًا)

(وَالثَّانِ) من أَمثلة مُلَح كلامهم (إِغْطَاءُ «أَنِ» المُصَدِّرِ) بصيغة اسم الفاعل، أي التي تؤول ما بعدها بالمصدر (إِهْمَالَهَا) أي إهمال «أن» عن العمل (كَمَا لَدَى المُغَيِّرِ) بكسر الباء الموحدة، أي كما هو ثابت عند من يعتبر أساليب العربية، ثم أكّد كلامه هذا بما قاله ابن مالك في «خلاصته» (وَبَغْضُهُمْ) أي بعض العرب (أَهْمَلَ وأَنْ») الناصبة للمضارع (حَمْلًا) أي لأجل حمله إياها (عَلَى «مَا») المصدرية (أُختِهَا) بالجرّ بدل من «ما»، أو عطف بيان لها (حَيْثُ اسْتَحَقَّتُ عَمَلًا) «حيث» ظرف زمان، أو مكان اعتباري متعلق به أهمل»، وضمير «استحقّت» يرجع لـ«أن»، أي وبعضهم أهمل «أن» وقت استحقاقها العمل، أو في مكان استحقاقها له بأن لم يتقدّمها عِلْمٌ، ولا ظنّ، حملًا على «ما» بجامع أن كلا حرف مصدري ثنائيّ، وكذلك بعضهم أعمل «ما» المصدريّة حملًا على «أن» كذلك. بجامع أن كلا حرف مصدريّ ثنائيّ، وكذلك بعضهم أعمل «ما» المهدريّة حملًا على «أن» كذلك. قاله الخضريّ (أ) (شَاهِدُهُ) أي شاهد إهمال «أن» (أَنْ تَقْرَآنِ) أي في قول الشاعر:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ ...البيت.

وقوله: (يَافَتَى) كَتل به البيت (إِعْمَالُ «مَا» حَمْلًا عَلَى «أَنْ» قَدْ أَتَى) أي ورد عن العرب (كَقَوْلِه: «كَمَا تَكُونُوا) يولي عليكم»، وقد سبق أنه حديث ضعيف، والشاهد فيه «تكونوا» إذ لم يقل: تكونون، وذلك ليس إلا لإعمالها حملًا على «أن» المصدريّة.

قلت: في هذا الاستدلال نظر لا يخفى؛ لأن فيه إثباتًا لحكم بما لا دليل عليه؛ إذ لم يوجد في غير هذا المحلّ، مع أن الحديث ضعيف، لم يُثبته أهل الحديث، فكيف يكون حجةً، وأيضًا سيأتي أن المعروف في روايته «تكونون» بإثبات النون، فالأولى أن النون مُخذفت للتخفيف، وقد جاء ذلك نظمًا ونثرًا، فأما الأول ففي قوله [من الرجز]:

أَيِيتُ أَسْرِي وَتَبِيتِي تَدْلُكِي وَجُهَكِ بِالْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي إِنْ الْعَنْبَرِ وَالْمِسْكِ الذَّكِي إِذ لم يقل: «تبيتين»؛ لأجل التخفيف، وأما نثرًا، فكما في قراءة ﴿وقالوا ساحران تظاهرا﴾ بتشديد الظاء، فإن النون حذفت للخفة، فالأصل أنتما ساحران تتظاهران محذفت النون تخفيفًا،

<sup>(</sup>١) راجع (حاشية الخضري على شرح ابن عقيل، ١٧٣/٢.

وأدغمت التاء في الظاء، وفي الحديث الصحيح: «لا تدخلوا الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابّوا» ، فقد حذف النون بعد «لا» النافية تخفيفًا(١).

(وَرَدَا) بألف الإطلاق أي جاء (عَنْ بَعْضِهِمْ) أي بعض النحاة، وقوله: (وَبِالتَّبُوتِ مُحمِدًا) بألف الإطلاق، مبنيًا للمفعول، وقد عرفت أن عدم ثبوته هو الأولى، فتنبّه.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن الثاني من أمثلة تقارض اللفظين إعطاءُ «أن» المصدرية حكم «ما» المصدرية في الإهمال، كقوله [من البسيط]:

أَنْ تَقْرَآنِ عَلَى أَسْمَاءَ وَيْحَكُمَا مِنِّي السَّلَامَ وَأَنْ لَا تُشْعِرَا أَحَدَا والشاهد في «أَنِ» الأولى، وليست مخففة من الثقيلة، بدليل «أَنِ» المعطوفة عليها، وإعمال «ما» حملًا على «أن» كما رُوي من قوله عليه الصلاة والسلام: «كما تكونوا يُولِّي عليكم» (٢٠ ذكره ابن الحاجب، والمعروف في الرواية «كما تكونون». والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثالث، فقال:

١٢٥٤- (وَثَالِتٌ إِعْطَا إِنِ الشَّرْطِيَّةِ إِهَمَالَ لَوْ وَالْعَكْسُ فِي الضَّرُورَةِ) (وَثَالِتٌ) أي ثالث الأمثلة (إِعْطَا) بالقصر للوزن («إِنِ» الشَّرْطِيَّةِ إِهَمَالَ «لَوْ») يعني أن «إن» الشرطيّة تُهمل عن جزمها، حملًا لها على «لو» (وَالْعَكْسُ) أي إعمال «لو» في الجزم حملًا لها على «إن» للتقارض، وذلك كائن ( في الضَّرُورَةِ) الشعريّة، لا في سعة الكلام.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الثالث من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «إن» الشرطية حكم «لو» في الإهمال، كما روي في الحديث: «فإن لا تراه فإنه يراك» أي حيث لم يقل: «تره» قال الدمامينيّ: قد مضى في «لم» تخريج ابن السيد البطليوسيّ [من الطويل]:

« كَأَنْ لَمْ تَرَى قَبْلِي أُسِيرًا يَمَانِيَا »

على لغة راء يراء، كخاف يخاف، حُذفت الألف للساكنين، وأُبدلت الهمزة الساكنة بعد فتحة

<sup>(</sup>١) وحاشية الدسوقي،١/٣٥-٢٢٥.

<sup>(</sup>٢) قد عرفت أنه حديث ضعيف.

<sup>(</sup>٣) أخرجه مسلم.

أَلفًا، فكذا الحديث، وتعقّبه الشمنيّ بأنه كان يقول: فإنه يَرَاءُكَ؛ لبعد الجمع بين لغتين. انتهى (١). وإعطاء «لو» حكم «إن» في الجزم، كقوله [من الرمل]:

« لَوْ يَشَأُ طَارَ بِهَا ذُو مَيْعَةٍ (٢) «

ذكر الثاني ابن الشجري، وخرّجه غيره على أنه جاء على لغة من يقول: «شا يشا» بالألف، ثم أبدلت الألف همزة على حَدّ قول بعضهم: «العالم» و«الخاتم» بالهمزة، ويؤيده أنه لا يجوز مجيء «إن» الشرطية في هذا الموضع؛ لأنه إخبار عما مضى، فالمعنى لو شاء، وبهذا يقدح أيضًا في تخريج الحديث السابق على ما ذُكر، وهو تخريج ابن مالك، والظاهر أنه يتخرج على إجراء المعتل مُجرَى الصحيح في جزمه بحذف الحركة المقدّرة، فالجازم حذف الحركة المقدّرة على حرف العلة، كقراءة قنبل: ﴿إنه من يتقي ويصبر فإن الله عالم باثبات ياء ﴿ يَنَقِي هِ ، وجزم ﴿ وَيَصّبِرُ ﴾ ويُؤسنى: الآية ٩٠] (٣). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الرابع، فقال:

٥٦٢٥- (وَرَابِعٌ إِعْطَا إِذَا مُحُكَمَ مَتَى فِي الْجَزْمِ وَالْعَكْسُ هُنَا قَدْ ثَبَتًا) (وَرَابِعٌ) من أمثلة تقارض اللفظين (إِعْطَا «إِذَا» مُحُكْمَ «مَتَى» فِي الْجَزْمِ) أي في جزم المضارع بها (وَالْعَكْسُ هُنَا قَدْ ثَبَتَا) بألف الإطلاق، أي قد ثبت العكس، وهو إعطاء «متى» حكم «إذا» في عدم الجزم بها.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الرابع مما تقارض فيه اللفظان إعطاء «إذا» حكم «متى» في الجزم بها، كقوله [من الكامل]:

<sup>(</sup>١) «حاشية الدسوقي» ٣/٣٥.

<sup>(</sup>٢) أي نشاط.

<sup>(</sup>٣) تقدم في الكلام على أقسام العطف أن الظاهر تخريج هذه القراءة على أن «من» موصولة لا شرطيّة، فإثبات ياء ﴿ يَلَقِي ﴾ حينئذ جائز، بل واجب، وإسكان الراء ليس جزمًا، بل هو تخفيف بحذف حركة الرفع، مثل ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾ [الأنقام: ١٠٩] بإسكان الراء، وهو فصيح. انتهى «دسوقي» ٣/ ٥٦٣.

الَّهُ

11

نفة

١Ų

أَسْتَغْنِ مَا أَغْنَاكَ رَبُّكَ بِالْغِنَى وَإِذَا تُصِبْكَ خَصَاصَةٌ فَتَحَمَّلِ وَإِهمال «متى» حكما لها بحكم «إذا» كقول عائشة رضي الله تعالى عنها: «وأنه متى يقومُ مقامك لا يسمع الناس»(١). والله تعالى أعلم.
ثم ذكر الخامس، فقال:

۲۲۵۳ (وَخَامِسٌ نَصْبٌ بِلَمْ كَنَصْبِ لَنْ كَجَرْمِ لَنْ حَمْلًا عَلَى لَمْ فَأَعْقِلَنْ) (وَخَامِسٌ) من أمثلة تقارض اللفظين (نَصْبٌ بِهلَمْ» كَنَصْبِ «لَنْ») يعني أنهم نَصَبُوا بهلم حملًا لها على «لن» (كَجَرْمِ «لَنْ» حَمْلًا عَلَى «لَمْ») أي كما حملوا «لن» على «لم» فجزموا بها للتقارض، وقوله: (فَاعْقِلَنْ) كمّل به البيت، أي فاعلم ذلك، وتفهّمه، فإنه مهم جدًا.

وحاصل معنى البيت بإيضاح أن الخامس مما تقارض فيه اللهطان إعطاء «لم» حكم «لن» في عمل النصب، ذكره بعضهم، مُستشهدًا بقراءة بعضهم: ﴿ أَلَمْ نَشْرَحٌ ﴾ [الشّر: الآية ١] بفتح الحاء، وفيه نظر؛ إذ لا تَحُلّ «لن» هنا، وإنما يصح، أو يحسن حمل الشيء على ما يَحُلّ محلّه، كما قدمنا، وقيل: أصله «نشر حَنْ»، ثم مُخذفت النون الحفيفة، وبقي الفتح دليلًا عليها، وفي هذا شذوذان: توكيد المنفي بـ«لم»، مع أنه كالفعل الماضي في المعنى، وحذف النون لغير مُقْتَضِ، مع أن المُؤكّد لا يليق به الحذف، وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم بها، كقوله [من المنسرح]: لن المُؤكّد لا يليق به الحذف، وإعطاء «لن» حكم «لم» في الجزم بها، كقوله [من المنسرح]: لن يُخِبِ الآنَ مِنْ رَجَائِكَ مَنْ حَرَّكَ مِنْ دُونِ بَابِكَ الْحَلَقَة الرواية بكسر الباء، فـ«يخب» مجزوم بـ«لن»، وحُرَّكُ بالكسرة لالتقاء الساكنين. والله تعالى الرواية بكسر الباء، فـ«يخب» مجزوم بـ«لن»، وحُرَّكُ بالكسرة لالتقاء الساكنين. والله تعالى

ثم ذكر السادس، فقال:

٢٢٥٧- (وَسَادِسٌ إِعْطَاءُ مَا النَافِيةِ إِعْمَالَ لَيْسَ في فَصِيحِ اللَّغَةِ
 ٢٢٥٨- وَعَكْسُهُ كَلَيْسَ طِيبٌ إِلَّا مِسْكٌ لَدَى بَنِي تَمِيمٍ يُتْلَى)
 (وَسَادِسٌ) من الأَمثلة (إِعْطَاءُ «مَا» النافِيَةِ إِعْمَالَ «لَيْسَ») أي وإن كان الأصل في «ما»

أعلم.

<sup>(</sup>١) متفق عليه.

الإهمال، ولِذَا كان عملها عند الحجازيّين بشروط أربعة: أن لا تقع بعدها «أن»، وأن لا ينتقض نفيها، وترتيبُ معموليها، وأن لا يُفصل بينه وبين معمولها بمعمول الخبر، إلا إذا كان ظرفًا أو جارًا ومجرورًا، ومعلوم أن العمل بشرط خلاف الأصل، وأهلمها بنو تميم، ومنه قوله [من الكامل]:

وَمُهَفْهَفَ الْأَعْطَافِ قُلْتُ لَهُ ٱنْتَسِتْ فَأَحَابَ مَا قَتْلُ الْحُبُّ حَرَامُ وَوَله: (في فَصِيح اللَّغَةِ) أي وهي لغة أهل الحجاز.

(وَعَكْسُهُ) أي عكس هذا، وهو إعطا «ليس» حكم «ما» في الإهمال عند انتقاض النفي بـ «إلا» (كَلَيْسَ طِيبٌ إِلَّا مِسْكُ، لَدَى بَنى تَمِم يُتْلَى) أي يُذْكَرُ هذا المثال عند بني تميم، وأما غيرهم فيُعمِل «ليس» مطلقًا.

ثم ذكر السابع، فقال:

٢٢٦٠ (وَسَابِعٌ إِغْطَا عَسَى مُحُكُمَ لَعَلُ فِي عَمَلِ وَالْعَكْسُ فِي لَعَلَّ حَلَّ الْمِنْ )
٢٢٦٠ إِذْ خَبَرٌ لَهَا بِأَنْ قَدِ الْقَتَرَنْ فِي الْجَبَرِ الْمَرْوِيِّ عَنْ سِرِّ الْمِنْ )
(وَسَابِعٌ) مِن الأَمْلَة (إِغْطَا «عَسَى» مُحُكُمَ «لَعَلُ» فِي عَمَلِ) أي وهو نصب الاسم، ورفع الحبر (وَالْعَكْسُ فِي لَعَلَّ حَلَّ أي عكس هذا، وهو إعطاء «لعلّ» حكم «عسى» (إِذْ خَبَرٌ لَهَا) أي «لعلّ» (بِواَنْ قَدِ الْقَتَرَنْ») مع أنه في الأصل لا يقترن بها (في الْجَبَرِ الْمَرُويِّ عَنْ سِرِّ الْمَيْنُ ) أي عن النبي عَنْ الله على: الله على وصول خبرات الدنيا والآخرة للمؤمنين، كما قال الله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ مَنَ اللهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهُمْ ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٤] الآية، وقال عَجَالًى: ﴿ وَمَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَمِنِينَ إِذْ بَعَتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهُمْ ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٤] الآية، وقال عَجَالًى: ﴿ وَمَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَمِنِينَ إِذْ بَعَتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهُمْ ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٤] الآية، وقال عَجَالًى: ﴿ وَمَا اللّهُ عَلَى اللّهُ وَمِنِينَ إِذْ بَعَتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهُمْ ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٤] الآية، وقال عَجَالًى: ﴿ وَمَا اللهُ عَلَى اللّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ إِذْ بَعَتَ فِيهِمْ رَسُولًا مِنْ أَنفُسِهُمْ ﴾ [آل عِمرَان: ١٦٤] الآية، وقال عَجَالَى: ﴿ وَمَا اللّهُ عَلَى اللّهُ عَلَيْهَ ﴾ [الأنبَاء: الآية ١٠٤] .

وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن السابع من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «عسى» حكم «لعل»

ال

في العمل، كقوله [من الرجز]:

\* يَا أَبَنًا عَلُّكَ أَوْ عَسَاكًا \*

وإعطاء «لعلّ» حكم «عسى» في اقتران خبرها بـ«أن»، ومنه الحديث الذي أخرجه الشيخان في «صحيحهما» من حديث أم سلمة رضي الله عنها مرفوعًا: «فلعلّ بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض...» الحديث. والله تعالى أعلم.

ثم ذكر الثامن، فقال:

١٣٦٦- (وَثَامِنٌ إِعْطَاءُ كُلُّ فَاعِلِ إِعْرَابَ مَفْعُولِ وَعَكْسُهُ جَلِي ٢٢٦٦- مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ مِثْلَ قَوْلِهِمْ خَرَقْ مِسْمَارًا الثَّوْبُ كَذَا الزُّجَاجُ دَقْ ٢٢٦٣- مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ مِثْلَ قَوْلِهِمْ خَرَقْ مِسْمَارًا الثَّوْبُ كَذَا الزُّجَاجُ دَقْ ٢٢٦٣- نَصْبُهُمَا سُمِعَ عِنْدَ الْعُلَمَا قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا ٢٢٦٣- رَفْعُهُمَا سَمْعًا بِهِمْ يَقُومُ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ ثُمَّ بُومُ)

(وَتَامِنٌ) من أمثلة تقارض اللفظين (إعْطَاءُ كُلِّ فَاعِلِ إِعْرَابَ مَفْعُولِ) سبب ذلك أن القصد من الإعراب بيان المعنى، فإذا ظهر لم يُبالوا بمخالفة ما تقتضيه القواعد، ولا يقاس، ثم الظاهر أنه يقال: فاعل منصوب، ومفعول مرفوع، وقيل: يُقدّر للفاعل رفع، وللمفعول نصب، منع منه الحركة التي جلبها ظهور المعنى، وقيل: يُعرب الفاعل مفعولًا، والمفعول فاعلًا، وهو قلب، وقوله: (وَعَكُسُهُ) أي عكس الحكم المذكور، وهو إعطاء المفعول إعراب الفاعل، وهو الرفع، وقوله: (جَلِي) أي هذا الاستعمال ظاهر مشهور عندهم، وقوله: (مَعْ أَمْنِ لَبْسٍ) أي إن الإعطاء المذكور لابد أن يكون معه الأمن من اللبس، وإلا فلا يجوز (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) يجوز نصب «مثل» على الحال، لا بد أن يكون معه الأمن من اللبس، وإلا فلا يجوز (مِثْلَ قَوْلِهِمْ) يجوز نصب «مثل» على الحال، أو مفعولًا لمحذوف، أي ذلك مثل (خَرَق مِسْمَارًا التَّوْبُ) فقد نُصِب الفاعل، وهو «مسمارًا»، ورفع المفعول، وهو «الثوب» (كَذَا الزُّجَاجُ دَقُّ) أي كسر الحجر، فحذف الفاعل؛ لاستقامة النظم.

(نَصْبُهُمَا) أي نصب الفاعل والمفعول معًا (سُمِعَ عِنْدَ الْعُلَمَا) أي ثبت عندهم سماعه من العرب في قوله: (قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا) بألف الإطلاق، أي فقد نصب كلًا من الحيّات،

وهو فاعل بالكسرة، و«القدم»، وهو مفعول، منصوب بالفتحة.

(رَفْعُهُمَا) أي رفع الفاعل، والمفعول معًا (سَمْعًا) أي حال كونه مسموعًا، أو ذا سَمْعٍ من العرب (بِهِمْ يَقُومُ) أي يثبت عندهم أيضًا، وذلك كقوله: (مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ ثُمَّ بُومُ) أي حيث رفع كلًا من فاعل «صاد»، وهو ضمير»، و«عقعقان»، وهو مفعول به، و«بوم»، وهو عطف عليه. وحاصل معنى البيتين بإيضاح أن الثامن من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء الفاعل إعراب المفعول وعكسه، عند أمن اللبس، كقولهم: «خَرَقَ الثوبُ المسمار»، و«كَسَرَ الزجاجُ الحجر»، وقال الشاعر [من البسيط]:

مِثْلُ الْقَنَافِذِ هَدَّاجُونَ قَدْ بَلَغَتْ فَجْرَانَ أَوْ بَلَغَتْ سَوْءَاتِهِمْ هَجَرُ فقد نصب «سوآتهم» وهو فاعل، ورفع «هجر»، وهو مفعول.

وسمع أيضًا نصب الفاعل والمفعول معًا، كقوله [من الرجز]:

قَدْ سَالَمَ الْحَيَّاتِ مِنْهُ الْقَدَمَا الْأُفْعُوانَ وَالشَّجَاعَ الشَّجْعَمَا(١) في رواية من نصب «الحيات»، وقيل: «القدما» تثنية، مُخذِفت نونه للضرورة، كقوله [من الطويل]:

ه هُمَا خُطَّنَا إِنَّا إِسَارٌ وَمِنَّةٌ ٥

فيمن رواه برفع «إسار»، و«منة»، وسُمِع أيضًا رفع الفّاعل والمُفعول معًا، كقوله [من الخفيف]: إِنَّ مَنْ صَادَ عَقْعَقًا لَمَشُومُ كَيْفَ مَنْ صَادَ عَقْعَقَانِ وَبُومُ والله تعالى أعلم.

ثم ذكر التاسع، فقال:

٢٢٦٥ وَاخْسَنُ الْوَجْهَ بِنَصْبٍ مُمِلًا كَالطَّارِبِ الْفَتَى وَعَكْسًا جُعِلًا لَا اللَّهُ الْحِلَا الْفَتَى وَعَكْسًا جُعِلًا ......)

<sup>(</sup>١) والأفعوان،: ذكر الأفاعي، ووالشجاع،: قويّ الحيّات، ووالشجعما، الجريء، توكيد له.

(وَالْحَسَنُ الْوَجْهَ بِنَصْبٍ) أي بنصب «الوجه» (حُمِلا) بألف الإطلاق (كَالطَّارِبِ الْفَتَى) أي أعطوه حكم اسم الفاعل في النصب (وَعَكُسًا) مفعول ثان لـ(جُعِلا) بألف الإطلاق، أي وجعل عكس هذا للضار الرجل (في الْجَرِّ) أي بالإضافة، قال الدمامينيّ رحمه الله: لا يخفى أن نصب «الوجه» في قولك: «زيد حسن الوجة» لا يصحُّ على جهة المفعوليّة؛ إذ الصفة المشبهة مأخوذة من فعل لازم، لكنهم شبهوه بالمفعول به في قولك: «الضارب الرجل»، فأعطى النصب.

وأما إعطاء «الضارب الرجل» حكم «الحسن الوجه»، وهو الجرّ، فتقريره أن الإضافة في المحلّين لفظيّة؛ إذ هي إضافة الصفة إلى معمولها، وشرطها أن تفيد تخفيفًا في اللفظ، وهذا متحقّق في «الحسن الوجه»؛ لأن أصله «الحسن وجه» برفع «وجه» على أنه فاعل الصفة، فقصدوا التخفيف فيه بالإضافة، وإضافته إلى الفاعل على خلاف الأصل؛ لأنه هو في المعنى، فشبهوا مرفوعه بالمنصوب، فنصبوه لتصحّ الإضافة إليه، وجعلوا الصفة في اللفظ لغيره، وأضمروا فيها الضمير المتصل، وحذف الضمير من «الوجه»، وعُوض عنه «أل»؛ لئلا يزول تعريفه، ثم أضافوا الصفة إليه، فحصل التخفيف بحذف الضمير من «الوجه»، واستتاره في «الحسن»، ومثل هذا في «الضارب الرجل» غير متحقّق، فعلم أنه محمول في الجرّ على «الحسن الوجه». انتهى كلام الدمامينيّ رحمه الله.

قلت: قد تحصّل من هذا أن الصفة المشبهة المقترنة هي ومعمولها برال الأصل فيها عملها الجرّ، وإنما انتصب المعمول حملًا على اسم الفاعل المماثل لها، وكذا الأصل في اسم الفاعل المقرون هو ومعموله برال عمله النصب، والجرّ إنما هو بالحمل، والسرّ في ذلك أن الصفة المشبهة مأخوذة من الفعل اللازم، واسم الفاعل مأخوذ من المتعدّي، فالأصل فيه النصب، وإنما كان الجرّ فيه غير أصل لأن إضافته لا تفيد تخفيفًا، بخلاف إضافة الصفة المشبهة؛ لأن «الحسن الوجه» أصله «حسن وجهه الرفع، ثم لما أرادوا الإضافة حوّلوا الإسناد عن «الوجه» إلى الضمير العائد على الموصوف، كالرجل، ثم أتي بالوجه، ونصبوه، ثم جرّوه بالإضافة، فالجرّ إنما هو بعد صيرورته منصوبًا تشبيهًا بمفعول اسم الفاعل، وحكمة الإضافة التخفيف بحذف ضمير «وجهه»، واستتاره في «حسن»، وأما «الضارب الرجل»، فليس فيه تخفيف، وإن كانت إضافته لفظية، فهي مقيسة

عل

الْقَ

۲۷

۲۷

١٩

بدا

(فی نا

' الية

مع

في

أفع

**189** 

بها

ر حي

يرة

(1)

**(Y)** 

على ﴿ الحسن الوجه ، (١٠). والله تعالى أعلم.

ثم ذكر العاشر، وهو آخِرُ الأمثلة، فقال:

٢٢٦٧ .... وَالْعَاشِرُ إِعْطَا أَفْعَلَا

٢٢٦٨ـ في نَيْلِهِ التَّصْغِيرَ وَالْعَكْسُ ٱسْتَحَقَّ

٢٢٦٩. وَلَوْ ذَكُرْتُ أَحْرُفًا تَقَارَضُوا

تَعَجُّبٍ حُكْمَ الَّذِي قَدْ فَضَّلَا في مَسْعِ رَفْعِهِ لِظَاهِرٍ أَحَقُّ جَاءَ أَمْشِلَهُ بِهَا السُّعَاوُضُ)

(وَالْعَاشِرُ) أي من أمنلة تقارض اللفظين (إِعْطَا أَفْعَلَا) بألف الإطلاق، وقوله: (تَعَجُّبٍ) بالجرّ بدل من «أفعل»، أي إعطاء أفعل في التعجب (حُكْمَ الَّذِي قَدْ فَضَّلًا) أي حكم أفعل التفضيل (في نَيْلِهِ التَّصْغِيرَ) أي في جواز تصغيره، أي والأصل أن لا يجوز تصغير أفعل في التعجب؛ لأنه فعل، والفعل لا يصغّر، لكن ثبت تصغيره حملًاله على أفعل التفضيل (وَالْعَكْمُنُ) أي أفعل المفضيل (اسْتَحَقَّ في مَنْعِ رَفْعِهِ لِظَاهِرٍ) يعني أن أفعل التفضيل استحقّ عدم رفعه الاسم الظاهر، مع أنه في الأصل يرفعه، قال الدسوقيّ رحمه الله: هذا يقتضي أن الأصل في عدم رفع الظاهر أفعل في التعجّب، وأن أفعل التفضيل مقيس عليه بجامع مطلق الزيادة، والحاصل أن الأسماء التي تعمل عمل الفعل كلها ترفع الاسم الظاهر والضمير المنفصل، ولا يستتر فيها الضمير وجوبًا، إلا أفعل التفضيل؛ لحمله على أفعل في التعجب بجامع مطلق الزيادة. انتهى (٢).

وقوله: (أَحَقّ) خبر لمحذوف، أي هو أحق بذلك.

(وَلَوْ ذَكَرْتُ) بتاء المتكلم (أَحْرُفًا تَقَارَضُ) بحذف إحدى التءين، أي تتقارض (لجَاءَ أَمْثِلَهُ) بهاء ساكنة للوزن (بِهَا التَّعَاوُضُ) أي معاوضة بعضها من بعض.

وحاصل معنى الأبيات بإيضاح أن العاشر من أمثلة تقارض اللفظين إعطاء «أفعل» في التعجب حكم أفعل التفضيل حكم «أفعل» في التعجب في أنه لا يرفع الظاهر، وقد مر ذلك في آخر القاعدة الأولى.

<sup>(</sup>١) راجع دحاشية الدسوقي٣٩/٣٥.

<sup>(</sup>٢) الخاشية ٢٥/٧٥٥.

ولو ذكرنا أحرف الجرّ، ودخول بعضها على بعض في معناه، لجاء من ذلك أمثلة كثيرة. ثم ختم الناظم رحمه الله تعالى نظمه بقوله:

٢٢٧٠- (قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ بِنَظْمِ الْغَنِي الْجَبِيبِ ٢٢٧٠- سَمَّيْتُ هَذَا مُدْنِيَ الْجَبِيبِ ٢٢٧٠- الْحَمْدُ لِللَّهِ بِعَدٌ لِعَمِهُ ٢٢٧٧- الْحَمْدُ لِللَّهِ بِعَدٌ لِعَمِهُ ٢٢٧٧- لاَ سِيَّمَا الْعِلْمِ ضِيَاءِ النَّجَبَا ٢٢٧٥- صَلَّى إِلَهُنَا عَلَى سَنَا الْهُدَى ٢٢٧٥- وَالتَّابِعِينَ بِالْعُلُومِ وَالْعَمَلُ ٢٢٧٥- ثُمَّ الرَّضَا عَنِ الصِّحَابِ الْبَرَرَهُ ٢٢٧٧- وَالْحَيْمُ لَنَا يَا رَبُّ بِالإِيمَانِ الْمُنْدَةُ مَا الْمُنْ اللَّهِ الْمُنْدَةُ اللَّهُ الْمُؤْمِ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللْمُنْعِلَى اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللْمُلْعُلُولُ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ الْمُنْ اللَّهُ اللْمُنْ اللْمُنْ اللَّهُ اللَّهُ اللْمُنْعُلُمُ اللَّهُ اللْمُنِهُ اللْمُنْ الْمُنْعُلُولُولُولُ اللْمُلْعُلُولُ الْمُنْ الْمُنْ

أَلْفَيْنِ مَعْ زِيَادَةِ قَدْ تُغْنِي عِمَّنْ يُوالِي مُغْنِيَ اللَّبِيبِ
أَسْدَى عَلَى عِبَادِهِ مِنْ حِكَمِهْ
حَيَاةِ أَرْوَاحِ الرِّجَالِ النُّقَبَا
وَالآلِ وَالصَّحْبِ بُدُورِ الْإهْتِدَا
عَدَّالتُّرَابِ وَالْهَاهِ وَالرَّمَلْ
عَدَّالتُّرَابِ وَالْهَاهِ وَالرَّمَلْ
وَكُلِّ أَهْلِ الرُّشْدِ بَاقِي الْخِيَرةُ
وَالْعَفُو وَالْفَوْذِ إِلَى الْجِنَانِ)

(قَدْ تَمَّ مَا رُمْتُ) أي قصدته (بِنَظْمِ الْمُغْنِي) أي كتاب «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب»، حال كونه (أَلْفَيْنِ مَعْ زِيَادَةٍ) على أَلفين، وقد سبق في أول المنظومة قوله:

٧٢٧٨ فَسَجَاءَ أَلْفَيْنِ وَرُبْعُ الأَلْفِ مِنْ رَجَزٍ حَمْدًا لِرَبِّ اللَّطْفِ ولا تنافي بيهما؛ لإمكان حمل ما سبق على أول الأمر، ثم لما زاد خلال تبييضه على ربع الألف، أبهمه هنا، فقال: «مع زيادة»، كما هو الواقع، والله تعالى أعلم.

(قَدْ تُغْنِي) أي تلك الزيادة مع أصلها عن تطلّب كتاب يتعلّق بهذا البحث؛ لكونها قد استوعبت معظم مقاصده، فمن طالعها، وحفظها، وفهمها، فقد لا يحتاج إلى غيرها، وهذا وصف لا مبالغة فيه؛ لأن للفرع حكم الأصل، وقد سلّم الجميع لابن هشام في تسمية كتابه «مغني اللبيب عن كتب الأعاريب» (سَمَّيْتُ هَذَا) أي النظم (مُدْنِي) أي مقرّب (الحَيبِ عَنْ) بيان لـ «لحبيب» (يُوَالِي) أي يناصر بالتعلم والتعليم (مُغْنِيَ اللبيبِ) منصوب على المفعولية لـ «يوالي» أي الكتاب الموسوم بهذا الاسم، ومعناه كافي الفطِنِ عن تطلّب الكتب المؤلفة في هذا الفنّ؛ لكونه حوى مقاصدها، واستعب فوائدها.

معر

الْقَا

وقا حت<sub>ب</sub>

من

وي (خِ

بفت ونج الأر

فال

والم

ر-<

والا

تنبيه:

تسمية الكتاب قد تقدمت في أول النظم، فكان الأولى أن لا يُكَرَّر. والله تعالى أعلم. (الحُمَّدُ لِلَّهِ بِعَدُ) أي بعدد (نِعَمِهُ) جمع نعمة بالكسر (أَسْدَى) أي أحسن، يقال: أسديت إليه معروفًا: اتخذته عنده (عَلَى) بمعنى «إلى» (عِبَادِهِ مِنْ) تبعيضية، أي بعض (حِكَمِهُ) بكسر، ففتح جمع حكمة، وهي ـ كما في «القاموس»: العدل، والعلم، والحلم، والنبوة، والقرآن، والإنجيل، وقال الفيّوميّ: هي مشتقة من «الحكَمَة» وزانُ قَصَبَة، للدابة، سميت بذلك لأنها تُذلّلها لراكبها حتى تمنعها الجِماح ونحوه. انتهى. وفي «القاموس»: «الحكَمَة محركة»: ما أحاط بحنكي الفرس، من لجامه، وفيها العِذَاران. انتهى.

وجملة «أسدى» في محلّ نصب على الحال من لفظ الجلالة.

(لا سِيَّمَا) قد تقدّم تمام البحث فيها في «باب لا»، أي لا مثل (الْعِلْمِ) بالجرّ بإضافة «سيّ» إليه، ويجوز رفعه بتقدير مبتدإ، أي هو العلم، ونصبه على مذهب الكوفيين المجوّزين كونَ التمييز معرفة (ضِيَاءِ النَّجَبَا) صفة لـ «لعلم» بأوجهه المذكورة، و «النجبا» بالقصر للوزن، وهو بالضم جمع نجيب بفتح، فكسر، قال في «القاموس»: «النَّجِيبُ» وكهُمَزة: «الكريم الحسيب»، جمعه أنجاب، ونجباء، ونجباء الرّ واح، مأخوذ من قوله وَ الله الله عد صفة لـ «لعلم بالأوجه المذكورة، وضف العلم بأنه حياة الأرواح، مأخوذ من قوله وَ الله الله عياة الأجسام.

وقوله: (النُقَبَا) بالنون جمع نقيب بفتح، فكسر: وهو شاهد القوم، وضَمينهم، وعَريفهم، والمراد هنا سادات الناس، وفي نسخة: «الأدبا» بالضم جمع أديب، وهو الذي ارتاض نفسه على محاسن الأخلاق.

(صَلَّى إِلَهُنَا) تقدم في أوائل الكتاب أن الأصح في تفسير صلاة الله ثناؤه على عبده، وقيل: رحمته له (عَلَى سَنَا الْهُدَى) «السنا» بالقصر: الضوء، و«الهدى» بالضم مقصورًا: الهداية، والإضافة بمعنى «من»، والمراد به النبيّ الذي أرسله الله بالهدى ودين الحقّ محمد عَلَيْنَا الله الذي

أذهب الله به ظلام الشرك، ونور به قلوب المؤمنين عليه (وَالآل) أي أهل بيته الأطهار (وَالصَّحْب) أي أصحابه البررة الأخيار (بُدُور الاهْتِدَا) أي الذين كانوا كالأقمار للاهتداء بهم في الوصول إلى السنة التي هي طريق الجنة (وَالتَّابِعِينَ بِالْعُلُومِ وَالْعَمَلْ) أي وعلى من تبعهم بإحسان العلم والعمل (عَدَّالتُّرَابِ وَالْمِيَاهِ وَالرَّمَلُ) «عدى منصوب على الظرفية، أي عدد هذه الأشياء، وفي نسخة: «وَالْجَمَلْ» بدل «الرمل» (ثُمَّ الرّضا عن الصّحاب الْبَرَرَة) جمع بارّ، وهو الصادق، أو التقيّ (وَكُلِّ أَهْلِ الرُّشْدِ) بضم، فسكون، وبفتحتين، لكن الأول يتعين هنا للوزن، وهو خلاف الغيّ (بَاقِي الْخِيرَةُ) أي غير الصحاب، و«الخيرة» بكسر، ففتح: اسم من الاختيار، فيكون على حذف مضاف، أي باقي أهل الخير، أي اختيار الهدى والرشاد (وَاخْتِمْ لَنَا يَا رَبِّ بِالإِيمَانِ) أي الكامل؛ لأنه المراد في مثل هذا المكان (وَالْعَفْو) أي محو الذنوب (وَالْفَوْنِ) أي الظفر (إِلَى الْجِيَانِ) «إلى» بمعنى الباء؛ لأن «فاز» يتعدّى بها، و«الجنان» بالكسر: جمع جنة بالفتح، وهي الحديقة ذات النخل والشجر، كما في «القاموس»، والمراد هنا الجنة التي أعدّها الله لعباده المؤمنين، فيها ما تشتهيه الأنفس، وتلذّ الأعين، وفيها ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر، فقد أخرج الشيخان في «صحيحيهما» من حديث أبي هريرة رضي عن رسول الله علي قال: «قال الله تعالى: أعددت لعبادي الصالحين ما لا عين رأت، ولا أذن سمعت، ولا خطر على قلب بشر»، ثم قال أبو هريرة: اقرءوا إن شئتم: ﴿ فَلَا تَعْلَمُ نَفْسٌ مَّا أُخْفِى لَهُمْ مِّن قُرَّةِ أَعْيُنِ جَزَّاءً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ ﴾ [السجدة: ١٧]، اللهم إنا نسألك الجنة وما قرب إليها من قول وعمل، ونعوذ بك من النار وما قرب إليها من قول وعمل، آمين آمين آمين.

#### نصّ خاعة الأصل:

وهذا آخر ما تيسر إيراده في هذا التأليف، وأسأل الله الذي مَن عليّ بإنشائه، وإتمامه في البلد الحرام، في شهر ذي القعدة الحرام، ويسر علي إتمام ما ألحقت به من الزوائد، في شهر رجب الحرام أن يُحَرِّم وجهي على النار، وأن يتجاوز عما تَحَمَّلتُهُ من الأوزار، وأن يوقظني من رَقْدة الغَفْلة قبل الفوت، وأن يلطف بي عند معالجة سكرات الموت، وأن يفعل ذلك بأهلي، وأحبائي، وجميع المسلمين، وأن يُهدي أشرف صلواته، وأزكى تحياته إلى أشرف العالمين، وإمام العاملين، محمد

لنا

الإ

ىند الب

مر

رال

Ш

نبي الرحمة، الكاشف في يوم المحشر بشفاعته الغُمَّة، وعلى أهله الهادين، وأصحابه الذين شادوا لنا قواعد الدين، وأن يُسَلِّم تسليمًا كثيرًا إلى يوم الدين، والحمد لله رب العالمين. انتهى. والله تعالى أعلم بالصواب، وإليه المرجع والمآب.

﴿ إِنْ أُرِيدُ إِلَّا ٱلْإِصْلَاحَ مَا ٱسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِيّ إِلَّا بِٱللَّهِ عَلَيْهِ تَوَكَّلْتُ وَإِلَيْهِ أُنِيبُ﴾. قال الجامع الفقير إلى مولاه الغنيّ القدير محمد ابن الشيخ العلامة عليّ بن آدم بن موسى الإتيوبيّ الولّوي، خُويدم العلم بمكة المكرّمة:

قد انتهيت من كتابة الجزء الثاني من شرح اكتاب مدني الحبيب ممن يوالي مغني اللبيب الطهر نظم شيخنا العلامة الألمعيّ اللَّوذعيّ النحويّ اللغويّ عبد الباسط بن محمد بن حسن الإتيوبيّ الولّويّ البُورني الْيَاسيّ المتوفي سنة (١٤١٣هـ) رحمه الله يوم الجمعة قبيل المغرب ٢١/٦/٢١هـ الموافق ٣٠ أغسطس/٢٠٠٢م.

أسأل الله العليّ العظيم أن يجعله خالصًا لوجهه الكريم، وسببًا للفوز بجنات النعيم لي ولكلّ من تلقّاه بقلب سليم، إنه بعباده رءوف رحيم.

وآخر دعوانا: ﴿ أَنِ ٱلْمُمَدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعُنكِينِ ﴾ [يُونس: الآية ١٠] .

﴿ اَلْحَمْدُ لِلَّهِ اللَّذِى هَدَنَا لِهَنذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْدِى لَوْلَا أَنْ هَدَنَا اللَّهُ ﴿ [الأعراف: الآية ٤٣] . ﴿ سُبْحَنْ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ \* وَسَلَتُمْ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ \* وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَلَمِينَ ﴾ [الصافات: ١٨٢] .

«اللهم صلّ على محمد، وعلى آل محمد، كما صلّيت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد، اللهم بارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على آل إبراهيم، إنك حميد مجيد». «السلام على النبيّ ورحمة الله وبركاته».

«سبحانك اللهم وبحمدك، أشهد أن لا إله إلا أنت، أستغفرك، وأتوب إليك».



#### فهربت الموضوعات

| الجزء الثاني                                                                                                                         |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 🗖 الجُمَلُ الَّتِي لاَ مَحَلَّ لَهَا مِنَ الإِعْرَابِ                                                                                |
| 🗖 الجُمُنَلُ الَّتِي لَهَا مَحَلٌّ مِنَ الإِعْرَابِ                                                                                  |
| ◘ مُحُكُمُ الْجُمَّلِ بَعْدَ الْمُعَارِفِ، وَبَعْدَ النَّكِرَاتِ ٢٤٠٠٠                                                               |
| الْبَابُ الشَّالِثُ مِنَ الْكِتَابِ فِي دِكْرِ أَهْكَامٍ مَا يُشْبِهُ الْجُفِلَةَ، وَهُوَ الظَّرْفُ، وَالْجَارُ                      |
| وَالْمَجْرُورُ، دِكْرُ هُكُمِهِمًا فِي التَّمَلُقِ                                                                                   |
| 🗖 هَلْ يَتَعَلِّقَانِ بِالْفِعْلِ النَّاقِصِ                                                                                         |
| 🗖 مَلْ يَتَعَلَّقَانِ بِالْفِعْلِ الْجَامِدِ                                                                                         |
| 🗖 هَلْ يَتَعَلَقَانِ بِأَحْرُفِ الْمُعَانِي                                                                                          |
| 🗖 ذِكْرُ مَا لاَ يَتَعَلَّقُ مِنْ مُحْرُوفِ الْجَرُ                                                                                  |
| 🗖 محكمهُما بَعْدَ الْمُعَارِفِ وَالنَّكِرَاتِ                                                                                        |
| 🗖 محكمُ الْمَرْفُوعِ بَعْدَهُمَا ٨٧ ٨٧.                                                                                              |
| 🗖 مَا يَجِبُ فِيهِ تَعَلَّقُهُمَا بِمَحْدُونِ                                                                                        |
| 🗖 مَلِ الْمَتَعَلَّقُ الْوَاحِبُ الْحُذْفِ فِعْلٌ أَوْ وَصْفٌ؟                                                                       |
| 🚨 كَيْفِيَّةُ تَقْدِيرِهِ بِاغْتِبَارِ الْمُعْنَى                                                                                    |
| 🗖 تَعْيِنُ مَوْضِعِ التَّقْدِيرِ                                                                                                     |
| <ul> <li>افْبَابُ الرَّابِعُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أَهْكَامٍ يَكْثُرُ دَوْرُهَا، وَيَقْبُحُ بِالْمُعْرِبِ جَهْلُهَا،</li> </ul> |
| وَعَدَمُ مَفْرِنَتِهَا عَلَى وَجُهِمَا                                                                                               |
| 🗖 مَا يُغْرَفُ بِهِ الْمُبتَدَأُ مِنَ الْحَبَرِ                                                                                      |
| 🗖 مَا يُغرَفُ بِهِ الاشْمُ مِنَ الْخَبَرِ                                                                                            |
| 🗖 مَا يُعْرَفُ بِهِ الْفَاعِلُ مِنَ الْمُفَعُولِ                                                                                     |
| 🗖 مَا افْتَرَقَ فِيهِ عَطْفُ الْبَيَانِ وَالْبَدَلُ١١٥                                                                               |
| □ مَا افْتَرَقَ فِيهِ آشْمُ الْفَاعِلِ وَالصَّفَةُ الْمُشَبَّقةُ                                                                     |
| 🗖 مَا ٱلْتَرَقَ فِيهِ الْحَالُ وَالتَّنْبِيرُ، وَمَا ٱلجَتَمَعَا فِيهِ                                                               |

10

0

.

. 🔾

. 0

| ا يَكَانُ مَكَانِ الْقُدَّرِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
|--------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 🗖 تَيَانُ مِقْدَارِ الْقَدَّرِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| 🗖 كِيَانُ كَيْفِيَّةِ التَّقْدِيْرِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| □ إذَا دَارَ الْأَمْرُ بَينَ كَوْنِ الْحَذُوفِ مُبْتَدَأً وَبَينَ كَوْنِهِ خَبْرًا فَأَيُّهُمَا أُولَى؟                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                        |
| [ إِذَا دَارَ الأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْمُخْذُونِ فِعْلًا وَالْبَاقِي فَاعِلًا، أَوْكَوْنِهُ مُبْتَدَأً وَالْبَاقِي خَبَرًا، فَالثَّانِي أَوْلَى ٤٧٤                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| اً إِذَا دَارَ الْأَمْرُ بَيْنَ كَوْنِ الْحَذُوفِ أَوْلًا أَوْ ثَانِيًا فَكُونَهُ ثَانِيًا أَوْلَى                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| ا فِكْرُ أَمَا كِنَ مِنَ الْحَذْفِ يَتَمَرُّنُ بِهَا الْغُرِبُ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| ا خَذْفُ الْمُضَافِ إِلَيْهِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| 🗖 حَذْفُ اسْمَيْنُ مُضَافَين مُنْ الله عَنْ مُضَافَين مُضَافِين مُضَافَين مُضَافِين مُضَافِق مُن مُضَافِق مُضَافِق مُضَافِق مُن مُن مُضَافِق مُن                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| ا حَذْفُ ثَلَاثِ مُتَضَايِفَاتٍ ١٨٧                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| 🗖 تحذْفُ الْمُؤصُّولِ الِالنَّسْمِيُّ ٤٨٨                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |
| □ خَذْفُ الصَّلَةِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| المَوْصُوفِ المَوْصُوفِ المَوْصُوفِ المَعْمَدِ المُعْمَدِ المُعْمِينَ المُعْمَدِ المُعْمِينَ المُعْمَدِ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِ المُعْمَدِ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِ المُعْمَدِينَ المُعْمِينَ المُعْمِدِينَ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِينَ المُعْمَدِينَ ا |
| □ حَذْفُ الصَّفَةِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                             |
| 🗖 تحذْفُ الْمُعْطُوفِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
| المَعْطُوفِ عَلَيْهِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
| الْمُدَلِ مِنْهُ اللَّهُدَلِ مِنْهُ اللَّهُدَلِ مِنْهُ اللَّهُدَلِ مِنْهُ اللَّهُدَلِ مِنْهُ اللَّهُ لَا لَا اللَّهُ لَا اللَّهُ لَا اللَّهُ لَا اللَّهُ لَا لَا لَا لَا لَا اللَّهُ لَا                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                   |
| اللَّوْكُدِ وَبَقَاءُ تَوْكِيدِهِ كَذْنُ الْمُؤَكَّدِ وَبَقَاءُ تَوْكِيدِهِ اللَّهُ اللَّهُ عَلَى اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّهُ اللَّهُ عَلَيْهِ اللَّهُ اللَّ                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| المُتَدَافُ الْبُتَدَا المُتَدَافِ الْبُتَدَافِ الْبُتَدَافِ الْبُتَدَافِ الْبُتَدَافِ الْبُتَدَافِ الْبُتَدَافِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                               |
| 🗖 تحذْفُ الْحَبَرِ مَن الْحَبْرِ مِن الْحَبْرِ مِنْ الْحَبْرِ مِن الْحَبْرُ فِي الْحَبْرِ مِن الْحَبْرِ مِنْ الْحَبْرِ مِن الْحَبْرِ مِنْ الْحَبْرِ مِنْ الْحَبْرِ مِن الْحَبْرِ مِن الْحَبْرِ مِن الْحَبْرِ مِنْ الْحَبْرِ مِنْ الْحَبْرِ مِن الْحَبْرِ مِنْ الْحَبْرِ مِن الْحَبْرِ مِنْ الْحَبْرِي  |
| 🗖 مَا يَحْتَمِلُ النَّوْعَيْنِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                 |
| □ حَذْفُ الْفِعْلِ وَخُدَه، أَوْ مَعَ مُضْمَرٍ مَوْفُوعٍ، أَوْ مَنْصُوبٍ، أَوْ مَعَهُمَا                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                       |
| 🗖 تحذْفُ الْفَعُولِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                            |
| 🗖 خَذْفُ الْحَالِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                              |
| 🗖 تحذْفُ التَّعْيِيزِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
| 🗖 خَذْفُ الْأَسْتِثَنَاءِ                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                      |



| 🗖 حَذْفُ أَكْثَرَ مِنْ مُجْعَلَةِ                                                                                                       |
|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| <ul> <li>النَّبَابُ السَّادِسُ مِنَ الْكِتَابِ فِي التَّفْذِيرِ مِنْ أُمُورِ آشْتَهَرَتْ بَيْنَ الْمُغْرِبِينَ، وَالصَّوَابُ</li> </ul> |
| خِلَائُهَا، وَهِيَ كَثِيرَةٌ، وَالَّذِي يَمْطُرُنِي الآنَ مِثْرُونَ مَوْضِمًا ٢٥٥                                                       |
| ا کاچناتی ا                                                                                                                             |
| 🗖 الْبَابُ النَّابِعُ مِنَ الْكِتَّابِ فِي كَيْفِيَّةِ الإِمْرَابِ                                                                      |
| 🗖 فَصْلٌ: أَوَّلُ مَا يَحْذَرُ منه الـمُبْتَدِي                                                                                         |
| <ul> <li>الْبَابُ الثَّامِنُ مِنَ الْكِتَابِ فِي ذِكْرِ أُمُورِ كُلِّيَّةٍ يَتَفَرَّخُ طَلَيْهَا مَا لا يَنْمَصِرُ مِنَ</li> </ul>      |
| الصُّورِ الْمُزْنِيَّةِ، وَهِيَ إِحْدَى مَثْرَةَ قَاعِدَةً                                                                              |
| □ الْقَاعِدَةُ الأُولَى: قد يُعطى الشيء حكم ما أشبهه في معنا، أو في لفظه، أو فيهما معًا ٦١٢                                             |
| 🗖 الْقَاعِدَةُ الثَّانِيَةُ: أن السّيء يعطى حكم الشيء إذا جاوره                                                                         |
| 🗋 الْقَاعِدَةُ الثَّالِثَةُ: قد يُشربون لفظًا معنى لفظ، فيُعطونه حكمه، ويُسمّى ذلك تضمينًا ٦٣٤                                          |
| □ الْقَاعِدَةُ الرَّابِعَةُ: أنهم يُعلِّبون على الشيء ما لغيره؛ لتناسب بينهما، أو اختلاط ٦٣٦                                            |
| 🗖 الْقَاعِدَةُ الْخَامِسَةُ: أنهم يعبّرون بالفعل عن أمور                                                                                |
| 🗖 الْقَاعِدَةُ السَّادِسَةُ: أنهم يُعتَرون عن الماضي والآتي كما يُعتَرون عن الشيء الحاضر                                                |
| 🗖 الْقَاعِدَةُ السَّابِعَةُ: إن اللفظ قد يكون على تقدير، وذلك المقدّر على تقدير آخر                                                     |
| 🗖 الْقَاعِدَةُ النَّامِنَةُ: كثيرًا ما يُغتَفر في الثواني ما لا يُغتَفر في الأواثل                                                      |
| 🗋 الْقَاعِدَةُ التَّاسِعَةُ: إنهم يتسعون في الظرف والمجرور ما لا يتسعون في غيرهما 🔾 ٢٤٩                                                 |
| 🗖 الْقَاعِدَةُ الْعَاشِرَةُ: من فنون كلامهم من القلب                                                                                    |
| 🗖 الْقَاعِدَةُ الْحَادِيَةَ عَشْرَةَ: من مُلَح كلامهم تقارض اللفظين في الأحكام                                                          |
| 🗖 فعرست موضوعات الجزء الثاني                                                                                                            |

